

في احكام عقد المسابقة

الغرض ومن ثمة لم يجز جعل القسط الاوفر للمصلي والادون للسابق اما العكس وهو ان يجعل الاوفر للسابق والادون للاخر فانه جائز وذكر المصنف في التذكرة تفصيلا ا
انا ما لو كان من ثالث لم يجز ذلك لان المسبوق اذا كان يحصل على شيء كان مظنة التكاسل فيفوت مقصود العقد اما اذا كان فلا مانع فلانه في الحقيقة راجع الى
جعل التفاوت بين القسطين هو الخطر وهذا التفصيل لا باس به لكن يتجه انهما اذا كانوا ثلثة جاز ان يجعل الادون للمصلي وهو ظاهر مثالهم الا ان يقال للمصلي
في هذه الصورة سبق في الجملة بالنسبة الى الثالث فلا يمنع اشتراط شيء قليل له بخلاف ما هنا **قوله** وهل يجوز جعله للمصلي لو كانوا ثلثة نظر وكذا الاشكال في جعله
للفسكل ومنشأ النظر من ان المصلي سابق بالنسبة الى الثالث فهو سابق في الجملة فاذا جعل العوض له كان ذلك باعثا للكل منهم على عدم التاخر وليس لشيء لان الغرض
هذا العقد السبق وهذا الاشتراط يقتضي التحريص على عدمه منشأ الاشكال اصالة الجواز واشتراط الاكثر للسابق كاف في التحريض على ما سبق كل منهم فيحصل به مقصود
العقد من ان المسبوق اذا علم انه يحصل على شيء قل جده ونشاطه في الحرص على كونه سابقا وما ل الى عدم اجهاد نفسه وفرسه فيفوت الغرض والاصح عدم الجواز واعلم
حكي في المختلف قولا بجواز جعل العوض بجملته للسابق مؤاه وهو محتمل **قوله** ولو جعل العوض للمحلل خاصة جاز وكذا لو قال من سبق من ثالثة السبق بالفتح **قوله** ولا بد
المحلل خلافا لابن الجنيد منا وللشافعي حيث شرطاه اذا كان العوض منهما لقول النبي صلى من ادخل فرسا بين فرسين وهو لا يا من ان يسبق فلا باس ومن ادخل فرسا بين فرسين
يا من ان يسبق فان ذلك هو القمار وجه الاحتجاج به انه اذا علم ان الثالث لا يسبق فهو قمار فمع عدمه اولى لانه بدونه شبيه بالقمار ويضعف بمنع الاولوية فان القطع بعدم
من تضمنه عقد المسابقات الصحيحة مع المنافاة لمقصد المسابقة واستثناء الشارع جواز هذا العقد اخرجه عن كونه قمارا اذا عرفت ذلك فاعلم انه لشرط في المحلل
يشترط في غيره من مكافأة دابته لدابتي المتسابقين وتعيين فرسه في العقد كما في المستبقين **قوله** والاقرب عدم اشتراط التساوي في الموقف حمل لقرب التمسك بالاصل
الدليل الدال على الاشتراط فان الاخبار مطلقة ويحتمل العدم لانتفاء معرفة جودة عدو الفرس وفروسية الفارس مع عدم التساوي لان عدم السبق قد يكون
اليه فيخل بمقصود العقد ما اشبه ذلك هذه المسئلة مرت احكام الدابتين قبل الاخرى والذي يقتضيه النظر اشتراط التساوي في الموقف **قوله المطلب**
في الاحكام عقد التساوي والرماية لازم كالاجارة وقيل جائز كالجعالة وهو الاقرب فلكل منهما فسخه قبل الشروع وقد سبق ان الاصح اللزوم وقوله فلكل منهما فسخه قبل الشروع
على القول بالجواز لانه اذا كان العقد جائزا لم يتفاوت جواز الفسخ قبل الشروع وبعده لانا نقول حكم ما بعد الشروع وظهور الفضل مخالف لما قبله لا من جهة العقد
اخر كما سيأتي ان شاء الله تعالى **قوله** ويبطل بموت الرامي والفرس قطعا لان الرامي بخصوصه مقصود في عقد الرمي كالفرس في عقد المسابقة **قوله** ولو مات الفارس فللوارث الا
على اشكال منشاؤه من ان الفارس غير مقصود في المسابقة انما المقصود امتحان الفرس وحقوق الميت ينتقل الى الوارث والاتمام حق له ومن ان العقد انما تناول
والامتحان وان كان هو المقصود الا ان الفارس مقصود تبعا والاصح العدم فان قيل اي وجه للاشكال على القول بجواز العقد فان المبادر من كون الوارث له الاتمام
له مع الجواز فلا حق لاحد المتعاقدين في العقد على الاخر قلنا المراد ان الاتمام بذلك العقد من غير احتياج الى عقد جديد اعم من ان يكون ذلك على وجه اللزوم ا
قوله ولو اراد احدهما الزيادة او النقصان لم يجب اجابته سواء قلنا بجواز العقد ام بلزومه اما اذا قلنا باللزوم فظاهر لوجوب الوفاء فان اراد ذلك فسخا العقد ثم عقدا
واما على الجواز فلان الزيادة والنقصان في العمل والمال منوط برضى الاخر بل اصل العمل منوط به **قوله** وان كان بعد الشروع وظهور الفضل مثل ان يسبق بفرسه
المسافة او يصيب بسهامه اكثر فللفاضل الفسخ لا المفضول على اشكال اي وان كان الفسخ بناء على جواز العقد بعد الشروع فان لم يظهر لاحدهما على الاخر فضل فكما لو فسخ
الشروع وان ظهر لاحدهما فضل على الاخر وحصلت علامات السبق فللفاضل الفسخ لانه يترك بعض حقه واما المفضول ففي جواز فسخه اشكال منشاؤه من انه لو جاز لادى
باب المسابقة فانه متى احس احد المتسابقين بغلبة صاحبه له عدل الى الفسخ ومن ان الغرض جواز العقد فقضيته الجواز التسلط على الفسخ في كل وقت ويضعف بان هذا
العقد اللزوم هنا حصل العارض فلا منافاة والاصح عدم الجواز وهو مقرب التذكرة واعلم ان المصنف ذكر في التذكرة تفريعا على لزوم العقد ان الفاضل يجوز له ترك العمل
لا يحتمل الحال ان يدرك الاخر ويسبقه معللا بانه يترك حق نفسه ويشكل بان لزوم العقد يقتضي وجوب اتمام العمل وليس الاتمام نفس حقه وانما هو مستلزم له
القول باللزوم يجب البذاءة بالعمل لا بتسليم السبق الظاهر انه لا خلاف في ذلك وهذا بخلاف الاجارة فان الاجر يسلم الى الموجر بالعقد والفرق ان الامر في المسابقة مبني على
والاحتمال فيتقيد بالعمل **قوله** ويجوز ضمانه والرهن به لا يخفى ان ضمان السبق على القول بجواز عقد السبق كضمان مال الجعالة قبل العمل وكذا الرهن به فمن له
هنا واما على اللزوم فانه يجوز كل منهما وقد صرح المصنف بجواز الضمان والرهن الظاهر انه يريد بذلك البناء على اللزوم لانه في سياقه وبه صرح المصنف في التذكرة وفيه
اشكال لان الحاصل ان وجوب البذاءة بالعمل لا بتسليم العوض يدل على ان المال لا يستحق الا بالعمل وحينئذ فيكون ضمانه ضمان ما لم يجب وان جرى سبب وجوبه فان ضمانه
ابعد من ضمان نفقة العبد فان الظاهر استمرار النكاح والطاعة وسبق من شرط له السبق امر ضعيف ويؤيده ان السبق ليس امرا مستندا الى اختيار المتسابقين فقد يتفق
احدهما وقد لا يتفق فلا يكون العوض معلوم الثبوت لعدم ثبوت ما هو مجعول في مقابله فكيف يصح ضمانه بخلاف الاجرة التي هي في مقابل المنفعة الموجودة تبعا لل
ومن ثمة يتعذر ما ولهذا الاشكال واضح متين **قوله** فان فسد المعاملة بكون العوض ظهر خمرا رجع الى اجرة مثله في جميع ركضه لا في قدر السبق وقيل يسقط
لا الى بدل ولو فسد لا لاستحقاق العوض وجب على الباذل مثله او قيمته ويحتمل اجرة المثل اذا فسد المعاملة بعد المسابقة من جهة العوض فللفساد طريقان احدهما ان
يكون العوض لمعقود عليه مما لا يملك في شرع الاسلام كما لو ظهر خمرا ففي استحقاق السابق على الباذل شيئا قولان احدهما لا يستحق شيئا اختاره الشيخ نجم الدين
لانه لم يعمل له شيئا وفائدة عمله راجعة اليه بخلاف ما اذا عمل في الاجارة والجعالة الفاسدتين فانه يرجع الى اجرة المثل لان كل عقد استحق المسمى في صحيحه فاذا وجد
عليه في الفاسد يجب عوض المثل والعمل في القراض فانه ينتفع به المالك ومع ذلك يكون مضمونا فيرجع الى اجرة المثل لجميع ركضه لا الى قدر الذي سبق به لان الشارع
ركضه الحاق ان يكون سببا لاستحقاق العوض ومقتضى عبارة المصنف القول بسقوط المسمى لا الى بدل غرابة هنا وهو ظاهر عبارة الشرايع ويلوح من عبارة التذكرة
الفرق وهو الصحيح فان الدليل في الموضعين واحد كذا الفتوى اذا عرفت ذلك فاعلم انه مع ظهور العوض مستحقا هل يجب مثله ان كان مثليا والا فقيمته نظرا الى انه
شيء الحال وقع التراضي عليه كالصداق اذا ظهر فساده عند بعضهم ام يجب اجرة المثل لان العوض المسمى اذا فات وجب قيمته العوض الاخر وهي اجرة مثله كما في سائر المعاملات
وجهان احدهما الثاني كذا حكم ببطلان كونه عوضا ثم كيف اعتبار اجرة المثل ذكر فيه وجهان احدهما ان ينظر الى الزمان الذي وقعت المسابقة فيه وينظر كم قدر مثله

في احكام عقد المسابقة

هو

[illegible]



هذا
كتاب شرح رضى رضى الله عنه على الكافية فى علم النحو والاعراب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذى جلت الاؤه عن ان تحاط بعد وتعالت كبرياؤه عن ان تشمل بحد تاهت فى موامى سابلة الافهام وغرقت فى
بحار عزته سابحة الاوهام كل ما يخطر ببال ذوى الافكار فبمعزل عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعقد على ضمائره اولى الابصار
فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته وصلوته وسلامه على خاتم انبيائه ومبلغ انبائه محمد بن عبد الله المبشر به قبل
ميلاده وعلى السادة الاطهار من عترته واولاده على عليه السلام واولاده وبعد فقد طلب منى بعض من عنتنى بصلاح حاله سعف
بما تسعه مقدرتى من مقترحات ماله تعليق ما يجرى مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب فى النحو عند قرائتها على فانتدبت له مع
عوز ما يحتاج اليه الغائص فى هذا اللج والسالك لمثل هذا الفج من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة بذلا للسؤل وتحقيقا للمامول ثم اقتضى
الحال بعد الشروع التجاوز عن الاصول الى الفروع فان جاء مرضيا فببركات الجناب المقدس الغروى صلوات الله على مشرفه لا تفاقه
فيه والا فمن تصور مؤلفه فيما ينتحيه والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله الكلمة لفظ وضع
لمعنى مفرد اعلم ان الكلمة مفرد الكلم مثل تمرة وتمر وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا الذى التاء كما يجئ تحقيقه فى
باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف
نحو تمر وضرب وقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتاثيرهما فى النفس وهو اشتقاق بعيد وقد يطلق
الكلمة مجازا على القصيدة والجمل يقال كلمة شاعرة وقال الله تعالى وتمت كلمة ربك واللفظ فى الاصل مصدر ثم استعمل
بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اى مضروبه والكلام
بمعناه لكنه لم يوضع فى الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التى تنصبه على المصدر نحو
كلمته كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر
من كلمة وسواء كان مهملا اولا اما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب
كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ
من حيث اصل اللغة بمعنى تطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعنى وعلى اكثر منه مفيدا كان اولا لكن القول
اشتهر فى المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة فى المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول
فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كاعطى عطاء مع انه فى الاصل
اسم لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اختص الكلام فى اصطلاح النحاة بما
سيجئ والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعانى مع قصد ان يصير متواطئا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعملت اللفظ
بعد وضعه فى المعنى الاول انك وضعته اذ ليس جعلا اولا بل لو جعلت اللفظ لمعنى فى الاصل لمعنى اخر مع قصد التواطؤ قيل
انك وضعته كما اذا سميت بزيد رجلا ولا يتوقف لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى انها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ
بها او محرفات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد المحرف الاول الى التواطؤ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله
لمعنى لان الوضع لا يكون الا لمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ اللفظ مهملا كان او لا مع قصد التواطؤ او لا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك
على خلاف المشهور فى اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعنى به اى يراد به بمعنى المفعول قوله لمعنى مفرد يعنى به المعنى الذى لا يدل
جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضارب الدال على المصدر والزمان ولا جزء له كمعنى نصر وضرب فالمعنى المركب

خط الشريف ...
المفازة جاوزت الشرف ...
... النحو ...
الحمد لله ...

صدرت

غاهذا

في تعريف الكلمة

على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا هو
لفظهما لان اللفظ المفرد ما لا يدل جزئه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزئه على جزء معناه والمشهور
في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فهو اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخرج في
الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول اني اردت
بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذا يخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من
هذا ولم يرد عليه الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على ما يجيء واحترز بقوله لفظ عن الخط والعقد والنصب والاشارة
فانها بما دلت بالوضع على معنى مفرد وليس بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو
ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع
لا بالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن المهمل وعن الصوت لانه دال على معنى كحيوة المتكلم به ولكن عقلا
لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كلغم ونحوه من الهذيانات وقد مر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد
عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير علمين فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلما
كتمرة وتمر واللام فيه للجنس فبينهما تناقض لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس وكذا
للعهد كما يجيء في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة
كل كقوله تع ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي كل الانسان والا لم يجز الاستثناء لانه عند جمهور النحاة يخرج ما لولاه لو
دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على
القلة والكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تع لئن اكله الذئب ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله
قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا
الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس من حيث هي هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه ان قيل
لم لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدأ في التانيث فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو
هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة وقوله لفظ فمعناه ههنا
وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في نحو امرأة صوم ورجلان صوم
ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظان وكذا
الكلمات قلت لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة لان مثل قولك فالاوقالواكارطي ويرمع لفظة واحدة وكذا كل ما يتلفظ
به مرة واحدة مع ان كل واحدة من الاولين كلمتان بخلاف الثانيين ان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد
لان الواضع لم يضع الا المفردات واما المركبات فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع فالجواب انا لا نسلم ان
المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هي التي يحتاج في معرفتها الى علم
اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية
وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعل وكذا حال اسم
المفعول والامر والالة والمصغر والجمع ونحو ذلك وهذه محتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات
القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل مقدم على الفاعل وغير ذلك من كيفية
تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب الفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو
كما ذكرنا ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء
معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل
ايضا وكذا تاء التانيث في قائمة والتنوين ولام التعريف الفا التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى
فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة فاعرب المركب اعراب
الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة وكذلك الحركات الاعرابية ولمعاملتهم معاملة الكلمة
الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو تمري وعلوي ووشوي ونحو ذلك فتغيرت
بالحرفين بنية المنسوب اليه والمضاف وصارتا من تمام بنية الكلمة بلحوق التاء في نحو ضربت فلا يجب تغير البنية
اذ لا تغير حركة اللام وسكونها في البنية كما يجيء في اول التصريف ان شاء الله تعالى اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر
لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول

ان يخرج

واما سكون لام الكلمة

فی بیان تقسیم الكلمة

وزنه الطاری علی حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة من جزئين يدل كل واحد منهما علی جزء معناه وكذا نحو اسد فی جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال علی معنی التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة فی الامثلة المذكورة الحركات الطارية مع الحرف الزائد ولا يصح ان يدعی هنا ان الوزن الطاری كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعينا فی الكلمة المتقدمة وكما لم يصح ان يدعی فی الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد الا ان يقيد تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزؤه علی جزء معناه واحد الجزئين متعقب للآخر وفی هذه الكلم المذكورة الجزآن مسموعان معا قوله اسم وفعل وحرف انما قدم الاسم علی الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والقصد من معرفة الكلم الاحوال التی يعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل علی الحرف لانه وان لم يتات من الفعلين كلام كما تأتی من الاسمين لكنه احد جزئی الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأتی منه ومن كلمة اخری كلام فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو اذهب يد وقم بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف قال الجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشیء الی اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكره قسمة الشیء الی جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك ونريد بالجزئی ما يدخل تحت الكلی ويصح كون الكلی خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا فی حالة واحدة كما يجیء فی باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان فی كونهما محكوما عليهما كما فی نحو جاء زيد وعمرو او فی كونهما حاكمين علی شیء نحو زيد قائم وقاعد او فی حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو وبخلاف او فانه فی الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنی الكلمة احد الثلثة الباقية بلی ان اريد الحصر معا او قدم اما علی المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فيكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو مذكور فی مظانه وكذا كان ينبغی ان يذكره المص لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل فان قيل انك حكمت علی الفعل والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين قلت ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنی كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنی ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت به ان معنی الكلمة اسم لانها لفظ دال علی معنی مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال علی معنی مفرد كما تقول ضرب دال علی معنی مفرد او تقول ضرب فعل ماض فنقول هذا ايضا مغالطة لان معنی كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنی مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما فی ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما فی قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط فان قيل فاذا كان نحو من وضرب فی قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبر عنهما بان الاول حرف والثانی فعل فهل هذا الا تناقض قلت لم يردان من فی هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنی ان من اذا استعمل فی المعنی الذی وضع له اولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل فی نحو ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذلك وكذا قولك الفعل لا يسند اليه ای الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه ای الشیء الذی لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به وبمعناه اذ هو ما لا تعرفه ففی جميع ذلك مبتدآن احدهما محكوم عليه بشیء وهو المذكور فی لفظك والآخر محكوم عليه بنقيض ذلك الشیء هو المكنی بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوع عين قوله لانها اما ان تدل علی معنی فی نفسها او لا الثانی الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثانی الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر ای لان حالها اما دلالة او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر ای لانها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم واللام فی قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف ای المعنی الكلمة محصورة فی هذه الاقسام فاستدل علی الحصر بان قال هذا اللفظ الدال علی معنی مفرد اعنی الكلمة اما ان تدل علی معنی فی نفسه او علی معنی لا فی نفسه الثانی الحرف اعنی الكلمة الدالة علی معنی لا فی نفسها والاول ای الكلمة الدالة علی معنی فی نفسها اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثانی الاسم ای الكلمة الدالة علی معنی فی نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والاول الفعل ای الكلمة الدالة علی معنی فی نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة فهذه قسمة دائرة بين النفی والاثبات فيكون حاصرة ای لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فتبين بدليل الحصر المذكورة حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد قوله الكلام ما تضمن



فائدة في النحو

كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا فى اسمين او فى فعل واسم؛ انما قدم الكلمة على حد الكلام مع ان المقصد الاهم من علم النحو معرفة
الاعراب الحاصل فى الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه ونعنى بتضمنه الكلمتين
تركبه منهما وكونهما جزئيه وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزء الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم
وقام زيد ومقدرين كنعم فى جواب من قال ازيد قائم او اقام زيد او احدهما مقدرا دون الآخر وهو اما الفعل كما فى زيد قام او الفاعل
كما فى زيد قام او المبتدأ او الخبر كما فى قوله تع فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر فى الحال او الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على
ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر فى الذكر واخص به فقولنا ان يخبر احترازا عن النسبة الاضافية وعن التى
بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا فى الحال كما فى قام زيد وزيد قائم وقولنا او فى الاصل ليشمل الاسناد الذى فى الكلام الانشائى
نحو بعت وانت حر وفى الطلبى نحو هل انت قائم وليتك او لعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه
لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية لكنه خفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال
بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب وفى الغائب ليضرب وفى المتكلم لاضرب لنضرب لما قل استعمالها وقولنا بكلمة كما فى
زيد قائم وقولنا اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فكان على المص ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل فى الخبر
الافراد لانه لا دليل على غلبته ويجئ فيه مزيد بحث ان شاء الله تع وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احترازا عن كون
الفعل خبرا ايضا عن كل واحد من المنصوبات فى نحو ضرب زيد عمرا امامك يوم الجمعة ضربا وضرب زيد يوم الجمعة
امامك ضربا فان المرفوع فى الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجئ فى باب المصدر وكان على المص ان يقول بالاسناد
الاصلى المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالاصلى اسناد المصدر واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت
اليه ليست بكلام واما نحو اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل ومعناه كما فى اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته الاسناد
الذى فى خبر المبتدأ وفى الحال وفى الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذى فى الصلة والذى فى الجملة
القسمية لانها لتوكيد جواب القسم والذى فى الشرطية لانها قيد فى الجزاء فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الشرطية والقسمية
فالفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصودة لذاتها اولا كالجملة التى هى خبر المبتدأ وساير
ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن
الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التى
فى الكلام الخبرى والطلبى والانشائى كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه
والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين
الكلم الثلث وهى اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اى الاسناد الذى
هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح ان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه
مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب الثنائى العقلى بين الثلثة الاشياء اعنى الاسم والفعل والحرف لا يعقل
وستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا
والآخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت
الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد يا مسد دعوت الانشائى والفعل مع
الفعل والحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرفان فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر بهذا معنى قوله ولا يتأتى
اى لا يتيسر الاسناد الا فى اسمين او فى فعل واسم والباء فى قوله بالاسناد للاستعانة اى تركب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى
اى مع هذا الرابط قوله الاسم ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد
علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل احد من الاقسام فى اول صنفه والذى تقدم لم يكن حدا مصرحا به
ولا المقص منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر قوله ما دل اى كلمة دلت والا ورد عليه الخط والعقد والنصب
والاشارة وانما اورد لفظة ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة فى قوله وهى اسم وفعل
وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلى والاسم جزئى لها وقوله فى نفسه الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز
فى نفسه لما التى المراد بها الكلمة كما ان الضمير فى قوله قبل على معنى فى نفسها للكلمة وقال المص ان الضمير فى قولهم ما دل على
معنى فى نفسه وقولهم فى غيره راجع الى معنى وان معنى ما دل على معنى فى نفسه اى لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها فى نفسها كذا
اى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها فى وسط البلد او غير ذلك وفيه نظر لان قولهم فى حد الحرف على معنى فى غيره نقيض قولهم
على معنى فى نفسه او لا يفهم فى مقابلة قولك قيمة الدار فى نفسها كذا اى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها فى وسط البلد او



غیر ذلک وفیه نظر لان قولهم فی حد الحرف علی معنی فی غیره نقیض قولهم علی معنی فی نفسه ولا یکون فی مقابلة قولک فیه الدار فی نفسها کذا ومعنی الکلام علی ما اخترناه اعنی جعل فی نفسه صفة لمعنی والضمیر لما ای الاسم کلمة دلت علی معنی ثابت فی نفس تلک الکلمة والحرف کلمة دلت علی معنی ثابت فی لفظ غیرها فغیر صفة للفظ وقد یکون اللفظ الذی فیه معنی الحرف مفردا کالمعرف باللام والمنکر بتنوین التنکیر وقد یکون جملة کما فی هل زید قائم لان الاستفهام معنی فی الجملة اذ قیام زید مستفهم عنه وکذا النفی فی ما قام زید اذ قیام زید منفی فالحرف موجد لمعناه فی لفظ غیره اما مقدم علیه کما فی نحو بصری او مؤخر عنه کما فی الرجل فی الاکثر ان یکون معنی الحرف مضمون ذلک اللفظ فیکون متضمنا للمعنی الذی احدث فیه الحرف مع دلالته علی معناه الاصلی الا ان هذا تضمن معنی لم یدل علیه لفظ المتضمن کما کان لفظ البیت متضمنا لمعنی الجدار ولم یدل الا علیه بل الدال علی المضمون فیما نحن فیه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فرجل فی قولک الرجل متضمن لمعنی التعریف الذی احدث فیه اللام المقترن به وکذا ضرب زید فی هل ضرب زید متضمن لمعنی الاستفهام لان ضرب زید مستفهم عنه ولا بد فی المستفهم عنه اذا کان کذلک من معنی الاستفهام موجود فیه هل وقد یکون معنی الحرف ما دل علیه غیره مطابقة وذلک اذا کان ذلک الغیر لازم الاضمار کما دل همزة اضرب ونون نضرب علی معنی الضمیر اللازم اضمارهما وقد یکون الحرف دالا علی معنیین کل منهما فی کلمة کحروف المضارعة الدالة علی معنی فی الفعل ومعنی فی الفاعل والاغلب فی معنی الحرف ان یکون معنی الاسماء الدالة علی المعانی دون الاعیان وقد یکون دالة علی العین ایضا کالهمزة فی اضرب ونون نضرب وتاء تضرب فی خطاب المذکر فانها تفید معانی الفاعلین بعد الافعال ثم نقول ان معنی من الابتداء فمعنی من ومعنی لفظة الابتداء سواء الا ان الفرق بینهما ان لفظ الابتداء لیس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذی فی نفسه مطابقة ومعنی من مضمون لفظ آخر ینضاف فی ذلک المضمون الی معنی ذلک اللفظ الاصلی فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خیر من الانتهاء ولم یجز الاخبار عن لفظ من لان الابتداء الذی هو مدلولها فی لفظ آخر فکیف یخبر عن لفظ لیس معناه فیه بل فی لفظ غیره وانما یخبر عن الشیء باعتبار المعنی الذی فی نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنی له اصلا اذ هو کالعلم المنصوب بجنب شیء لیدل علی ان فی ذلک الشیء فائدة ما فاذا افرد عن ذلک الشیء بقی غیر دال علی معنی اصلا فظهر بهذا ان المعنی الافرادی للاسم والفعل فی انفسهما وللحرف فی غیره ولا یصح الاعتراض علی حد الحرف بالصفات وذلک بان یقال ان طویلا مثلا فی جائنی رجل طویل موجد لمعناه ای الطول فی موصوفه حتی صار الموصوف متضمنا له وذلک ان معنی طویل ذو طول فهو دال علی معنیین احدهما قائم بالآخر اذ الطول قائم بذی ومعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذی فی رجل وانما ذکر الموصوف قبله لیتعین ذلک الصاحب الذی دل علیه طویل وقام به الطول لا لیقوم به الطول واما قولهم النعت دال علی معنی فی متبوعه فلکون المتبوع معینا لذلک الذی قام به المعنی ومخصصا له وکونه ایاه بل المصدر فی قولک ضرب زید مفید للمعنی فی لفظ غیره اعنی ضاربیة زید لکنهم احترزوا عن مثله بقولهم دل ای دل بالوضع ولم یوضع المصدر لیفید فی لفظ غیره معنی اذ یصح ان یقول الضرب شدیدا ولا یذکر الضارب فلا یخرج من بذلک عن الوضع ویصح ان یعترض علیه بالافعال فان ضرب وضع لیدل علی ضاربیة ما ارتفع به ولا یندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا یدل الا علی معنی فی غیره فان ضرب مفید فی نفسه الاخبار عن وقوع ضرب فی فاعل عن ضاربیة بخلاف من فانه لا یفید الا معنی الابتداء فی غیره قوله غیر مقترن صفة بعد صفة لقوله معنی وتبیین معنی قوله غیر مقترن بیان قوله فی حد الفعل هو ما دل علی معنی فی نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ای علی معنی واقع فی احد الازمنة الثلثة معینا بحیث یکون ذلک الزمان المعین ایضا مدلول اللفظ الدال علی ذلک المعنی بوضعه له اولا فیکون الظرف والمظروف مدلولی لفظ واحد بالوضع الاصلی فیخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه فی احد الازمنة الثلثة معینا فی نفس الامر فان ذلک المعین لا یدل علیه لفظ المصدر ویخرج نحو الصبوح والغبوق والقیلولة والسری لان اللفظ وان دل علی زمان لکنه لیس احد الازمنة الثلثة ای الماضی والحال والمستقبل وکذا یخرج نحو خلق السموات وقیام الساعة لانه وان اقترن الحدثان کل واحد منهما باحد الازمنة الثلثة معینا عند السامع لکن لا بدلالة اللفظ علیه وضعا ویخرج ایضا اسماء الفاعل والمفعول عند اعمالها لانهما وان کانا لا یعملان عندهم الا مع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلک الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعا وکذا یخرج اسماء الافعال لان فیها ذلک لیس بالوضع الاول بل بالوضع الثانی کما یجیء فی بابها ویدخل فیه المضارع لانه دال علی احد الازمنة الثلثة بالوضع قلنا انه حقیقة فی الحال مجاز فی الاستقبال وکذا ان قلنا ایضا باشتراکه فی الحال والاستقبال لان اللفظ المشترک فی معنیین حقیقة فیهما موضوع لکل واحد منهما فهو فی اصل الوضع لاحد الازمنة الثلثة معینا

وکذا

وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لا حدهما معينا وكذا يدخل الافعال الانشائية لعروض الانشا وكون الفعل لاحدهما معينا في الوضع سواء كان الانشاء العارض لازما كما في عسى او غير لازم كما في بعت واشتريت ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل الذي مضى من الزمان والفعل الآتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى ولا الاسم الموضوع دال بتركيبه على احد الازمنة الثلثة كالغبور مثلا بمعنى كون الشئ في الماضي او في المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم ينتفي هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغبر يغبر والحق انه بمعنى المضي والبقا في المكان كان او في الزمان قال الله تعالى كانت من الغابرين وانما لم يعتبر قوله الازمنة الثلثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الاهمال لا يجوز في الحد وذا الا الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها ان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسما الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن لا ليفيدا معناهما الذي هو الشئ المبهم ويحتاجان في ذلك اللفظ فان لفظ الذي مثلا تفيد معناها الذي هو الشئ المبهم في نفسها لا في صلتها وانما يحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلذا عدا من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفي بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ اخر وكذا معنا كم كثيرا لا الكثرة التي هي معنا فيما بعدها بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا لحدي الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما فرقنا تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسما عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولك ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء وايهم في الموضعين دال على ذات ايضا وهي ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه ان حرف الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفتا وجوبا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل اايهم ضربت وان ايهم تضرب ثم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيهما وان كانا لازمين وكذا ما سوى اي من اسما الاستفهام والشرط نحو من تضرب اي امن تضرب فمن بمعنى اي في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اي ان من تضرب اي ان اي تضرب فجميع اسما الاستفهام والشرط بمعنى اي الشرطية والاستفهامية هذا ولو قلنا الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب وكم قوله ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة وغير منعكسة والمراد بالاطراد ان يضيف لفظ كل الى الحد فيجعله مبتدأ ويجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا نقول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان يجعل مكان هذين نقيضهما فنقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان يقول في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس بجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وينعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا يطرد كذا نحو كل ما دخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام قوله دخول اللام اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتدا ولام جواب لو وغير ذلك وانما اختص لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء الا في ضرورة الشعر وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركاته الثلث فنقصوا من المضارع الذي

وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تغيره و لا يورد في الحد

في بيان الاطراد و العكس

في اقسام اللام

في تقسيم التنوين

هو فرع فيه واحد منهما فقصوه مالا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب اما التنوين فاختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهي اذن اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه ومه ودج وسيبويه قبل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رب احمد وابرهيم فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم منصرف وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكن واما اختص تنوين التنكير بالاسم لمثل ما ذكرنا في لام التعريف وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الا في الاسم وانما لم يجعل الاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذف من علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا لمشابهته للفعل الذي اصله البناء وثالثها للتعويض عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قائما وسيجئ ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها المقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من اقوالهم ولا معنى له الا في الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن لم يثبت في نحو قوله تع من عرفات ولو كانت للتنكير لم يثبت في الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يقال هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب الا ترى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين التي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم وليس في النون شئ من معاني اقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضا شئ من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى لاجل بسبب حركتها وقال الربعي وجار الله ان التنوين في نحو مسلمات للصرف قال جار الله العلامة وانما لم يسقط من عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي فيها كانت لمحض التانيث سقطت والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قال نظر لان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتاويل بعيد كما في قوله ولا ارض ابقل ابقالها فتانيثها لا يقصر عن تانيث مصر الذي هو بتاويل البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب هو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف لمانع هذا مع انه جوز المبرد والزجاج ههنا مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسرة ويروى بيت امرئ القيس بتنوينها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالي بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم بفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كسائر ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية ايض وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة واما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم لانه انما يؤتى به اشعارا بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي يصلح للترنم بما فيها من المد وهذا التنوين يلحق الفعل ايض والمعرف باللام قال اقلي اللوم عاذل والعتابا فقولي ان اصبت لقد اصابا ولم يسمع دخولها في الحرف ولم يمنع ذلك في القياس نحو نعم في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد فيختص باسم الغالي لانه يجاوز الحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايض عن الوزن فهو غال لهذا الوجه ايض وهو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن فتفتح ما قبل النون تشبيها له بالخفيفة او تكسر للساكنين كما في ح على ما يجئ في آخر الكتاب انما الحق بالروي المقيد تشبيها له بالمطلق وانما اختص كون الشئ مسند اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختص التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع راجعة الى الاسم فيها وكذا التصغير في نحو يا ما املح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر راجع الى المفعول المتعجب منه اي هن مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو شئ موضوع في غير موضعه كما ان التانيث في ضربت في غير موضعه واما نحو قوله تع رب ارجعون على تاويل ارجعني ارجعني وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب فليس الاول بجمع والثاني بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعون واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشئ الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتوكيد والتقرير والغالب فيما يقصد التاكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهتهما من حيث ان التوكيد اللفظي ايض ضم شئ الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايض فقوله

في تخصيص المسند اليه بالاسم

اضمر ما عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله تع فارجعي البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى والمعنى به واختص الاضافة
اعني كون الشيء مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما في غلام رجل واما متعرف كما في غلام زيد والتعرف والتخصص
من خصائص الاسم كما مر في لام التعريف واما الاضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام وان لم يتخصص المضاف ولم
يتعرف فهي فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف ايض في مثلها الا اسما ولعله ذكر المص من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد
عليه مثل قوله تع يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايض فاعتذروا عن الايراد
المذكور بان المضاف اليه هو في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اي يوم جمع الله الرسل قيل والدليل على ان
المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار والبارد واما انا فلا اضمن صحة
هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية
في قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هي المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله وهو معرب
ومبني فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسما فلا بد ذكرها اقسامها فكانه
قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع حدود التي يذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين
او على الاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب وضرب الى زيد فهما مركبان ويطلق على المجموع يقال
ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما تقول مثلا لاحد الحقين هو زوج الاخر وتقول لهما معا زوج ومراد المص المعنى الاول
وليس بمرضي لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه او اجزائه فيوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون
الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا داب المص يورد في حدوده هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا
منه على عنايته وينبغي ان يختار في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المقصود ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال
لفظ في غير المعنى المقصود الظاهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب
الى غيره غير مشابه لمبني الاصل معربا بل الاسم المركب الى عامله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب
اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامله على قول او الحرف المقدر على الاخر كما يجيء وكذا التابع
مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوايل السور نحو حم ويس قوله مبني الاصل
هذا ايض من ذاك لانه اصطلاح مجدد منه مراد به الحرف والفعل الماضي والامر على ما فسره في الشرح وان اخذنا لفظ المبني
الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعا اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب
اليه البصرية فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بل ان اختار مذهب الكوفيين في كون
المضارع اصلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما يجيء في بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره المبني الاصل
بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وذلك بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع
ان ضرب والا لم يعمل فهو مشابه للماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا مشابهته للماضي
بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال وانما ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبني الاصل احترازا
عن قسمي المبني وذلك لان الاسم اما ان يبني لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية
والاضافة وهو الاسما المعدودة تعديدا كاسما العدد نحو واحد اثنان ثلثة واسما حروف التهجي نحو الف با تا ثا ونحو زيد بكر
عمرو والاصوات كنخ وهيدع والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب
الاعراب فلهذا قال المركب اي الاسم الذي فيه سبب الاعراب فيخرج هذه الاسما المجردة عن السبب ويجيء في التصريف في باب التقاء
الساكنين تحقيق الكلام في الاسما المعدودة تعديدا انشاء الله تع واما ان يبني مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه
والمانع مشابهته للحرف او للفعل على ما يجيء في باب المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسما الافعال والمركبات وبعض الظروف
على ما ياتي فقوله الذي لم يشبه مبني الاصل يخرج هذه الاسما وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه قوله
وحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا هذا الذي جعله المص بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لازما له جعله
النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل قال المص وهو الحق يلزم منه الدور لان المقص ليس مطلق اختلاف
الآخر بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوف على معرفة المعرب ولا فان حددنا المعرب بالاختلاف كان
معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف فوقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميز
عند المنشئ للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر اما ان عرف الاختلاف في كلام صحيح موثوق به كالقرآن
وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب ان قيل اي فرق بين المعرب والمبني في الحكم

فی تعریف الاعراب

المذکور فان المبنی ایض یختلف تقدیرا وذلک فی احد قسمیه اعنی المرکب منه مع العامل نحو جاءنی هؤلاء فهو مثل جاءنی
فتی فالجواب ان المعرب یختلف اخره تقدیرا ای تقدیر الاعراب علی حرفه الاخیر ولا یظهر اما للتعذر کما فی المقصور او للاستثقال
کما فی المنقوص بخلاف المبنی فان الاعراب لا یقدر علی حرفه الاخیر لمانع من الاعراب فی جملته وهو مناسبة للمبنی لا فی آخره نحو هؤلاء
وامس وقد یکون فی آخره ایضا کما فی جملته نحو هذا فلهذا یقال فی نحو هؤلاء انه فی محل الرفع ای فی موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور
فی جاءنی الفتی فانه یقال ان الرفع مقدر فی آخره قوله لفظا او تقدیرا مصدران بمعنی المفعول ای یختلف آخره اختلافا ملفوظا او
مقدرا فهما نصب علی المصدر ویجوز ان یکون المضاف مقدرا ای اختلاف لفظ او تقدیر قوله الاعراب ما اختلف آخره به هذا
تمام الحد علی ما یؤذن به کلامه فی الشرح قوله لیدل علی المعانی المعتورة علیه بیان لعلة وضع الاعراب فی الاسماء والضمیر فی قوله
آخره للمعرب وفی قوله به لما قوله المعتورة ای المتعاقبة قوله علیه ای علی المعرب قوله لیدل فیه ضمیر الاختلاف وضمیر ما
ویعنی بما الحرکات او الحروف ویدخل فی عموم لفظة ما العامل ایضا لانه الشیء الذی یختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل
من العامل بالآلة التی هی الاعراب فهما فی الظاهر کالقاطع والسکین وان کان فاعل الاختلاف فی الحقیقة هو المتکلم بآلة الاعراب الا
ان النحاة جعلوا العامل کالعلة المؤثرة وان کان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا ویمکن الاعتذار للمصنف بناء علی ظاهر اصطلاحهم اعنی
ان العامل کالعلة الموجدة بان یقال بالاستعانة دخولها فی الآلة اکثر منه فی الموجد ولا یعترض علی هذا الحد بکسر الآخر لاجل
یاء الاضافة ویاء النسبة وفتحه لاجل تاء التانیث بان یقال الاعراب الذی کان علی الآخر انتفی لاجل یاء الاضافة من غیر انتقال الی شیء
آخر وانتفی لاجل یاء النسبة وتاء التانیث انتقل الی الیاء والتاء لترکبهما مع الاسم وهذا تغیر فی الآخر وکذا فی الف المثنی ویائه وواو الجمع
ویائه وذلک لانه قال الاعراب ما اختلف آخر المعرب به والمعرب کما ذکرنا هو المرکب مع عامله ولا یدخل العامل فی المضاف الی الیاء والمنسوب
والمؤنث بالتاء والمثنی والمجموع الا بعد الحاق الاحرف المذکورة بها لانک اخبرت مثلا فی قولک جاءنی مسلمان عن المثنی ولم
تخبر عن المفرد ثم ثنیته وکذا البواقی فقبل الحاق هذه الاحرف کان الاسم مبنیا لعدم الترکیب فلم یختلف آخر المعرب بهذه الاحرف
لا یقال ان الحد غیر جامع لان التغیر فی نحو مسلمان ومسلمون لیس فی الآخر اذ الآخر هو النون وذلک لان النون فیهما کالتنوین فکما
ان التنوین لعروضه لم یخرج ما قبله ان یکون آخر المعرب فکذا النونان قال المص انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر
علی ما نسب الیه الاندلسی علی حد بعض المتاخرین الاعراب اختلاف الآخر لان الاختلاف امر لا یتحقق ثبوته فی الآخر حتی یسمی اعرابا
ولهم ان یقولوا انک ایضا اثبت الاختلاف من حیث لا تدری بقولک ما اختلف آخره به ولا یختلف آخر الشیء بشیء الا
وهناک اذا الفعل متضمن للمصدر وقال ایضا لو ثبت الاختلاف ایض فهو امر واحد ناش من مجموع الضم والفتح والکسر لا من
کل واحد منها اذ لو لزم آخر الکلمة واحد منها لم یکن هناک اختلاف فالاختلاف شیء واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشیاء
فکیف یکون الاعراب اختلافا ولهم ان یقولوا هذا منک بناء علی ان معنی الاختلاف انقلاب حرکة حرکة اخری وانقلاب
حرف حرفا آخر والانقلاب من حیث هو هو شیء واحد والحق ان معنی قولنا یختلف الآخر ای یتصف بصفة لم یکن علیها
قبلا فان زیدا مثلا فی حال الافراد لم یکن یحتوی شیئا من الحرکات فلما ضممت الدال بعد الترکیب فی حالة الرفع فقد اختلف
ای انتقلت من حال السکون الی هذه الحرکة المعینة فقد حصل بالحرکة الواحدة اختلاف فی الآخر وانتقال الآخر الی الفتحة غیر
انتقاله الی الضمة وکذا انتقاله من السکون الی الکسر ففیهما ثلث اختلافات متغایر بعضها لبعض بحسب تغایر الحالات المختلف الیها
ای المنتقل الیها وان کانت داخلة فی مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلثة کالاعراب فالاعراب ایض هو الانتقالات المذکورة هذا
اذا اعرب بالحرکات وان کان الاعراب بالحروف فاختلاف الآخر اذن احد نوعین احدهما رد حرف محذوف من الکلمة فقط او
مع القلب کما اذا اردت مثلا اعراب اب بالحروف رددت علیه الواو المحذوف فی رفعا ورددتها وقلبتها الفا فی النصب ویاء فی
الجر وثانیهما جعل العین او الحرف الذی زید فی الآخر لغرض بعینه اعرابا ایضا او جعله مع القلب اعرابا کما جعلت الالف والواو
المزیدتین علامتین للتثنیة والجمع فی نحو مسلمان ومسلمون علامتی الرفع ایضا وجعلتهما مع القلب علامتی النصب والجر
وکذا فوه وذو مال فقد اختلف حال الالف والواو رفعا لانهما صارا الشیئین بعد ما کانا الشیء واحد وینبغی ان یقدر کسر
واحد من الکسرتین فی نحو ان المسلمات وبالمسلمات غیر الاخری فالاختلاف فی آخره ثلثة فیهما کضمتی قولک مفردا وقولک مجموعا وکذا فتحتا
نحو ان احمد وباحمد وبا آن ان المسلمین وبالمسلمین وان المسلمین ولیس کذا الف المثنی وواو المجموع اذ جعلنا اعرابا الان علامتی
التثنیة والجمع لا یجوز حذفهما فتبین لک بهذا ان الاختلاف فی کل اسم ثلثة کالاعراب هو هو ولو جعلنا ایض الاختلاف تحول حرکة
حرکة او حرف حرفا کما فهم المص فهی ایض ثلث اختلافات بحسب المتحولات تحول الضمة فتحة وتحول الضمة کسرة وتحول الفتحة کسرة وکذا فی
الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحة غیر تحول الفتحة ضمة حصل ست اختلافات والحق ان معنی الاختلاف ما ذکرناه انتقال الآخر
من السکون الی حرکة ما فقبله اولا وهو ثلثة وقال ایض لو کان الاعراب هو الاختلاف لزم ان یکون الاسم فی اول ترکیبه غیر معرب کما

وبالمسلمین



فى معنى الاختلاف

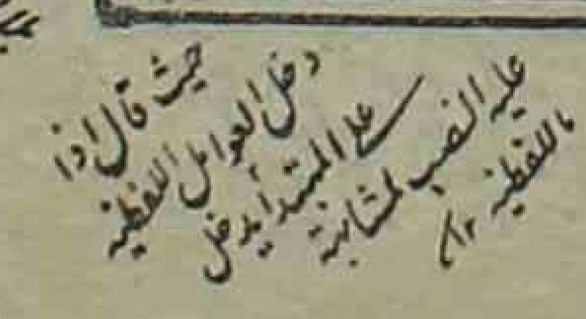
لو جعل مثلا زيد اسما لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاءنى زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول حركة الى حركة بعد والجواب ان معنى
الاختلاف كما ذكرنا انتقال الاخر من السكون الى حركة ما ففيه اذن اختلاف ثم نقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة الى حركة
لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة لقوله ما اختلف اخره به فانه لم ينقلب حركة الى حركة لم يكن ما اختلف اخره به فان قال اردت ما يكون
به الاختلاف اذا كان فهلا قلت العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف اخره به لا ما اختلف قوله ليدل على المعانى تعليل لوضع
الاعراب فى الاسماء اعلم ان ما يحتاج الى التمييز من معانى الكلم على ضربين احدهما ان يكون فى كلمة معنيان او اكثر غير طارى احدهما على الاخر
كمعانى الكلم المشتركة نحو القرء فى الطهر والحيض وضرب فى التأثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها
ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعانى من الاخر لان جاعله لاحد المعنيين واضعا
كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الاخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما والثانى ان يكون فى الكلمة معنيان او اكثر يطرء
احدهما او احدها على الاخر والاخر فلا بد للطارى ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة
دون الحقيقة وهذا الطارى غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطالب له اخف العلامات بل قد يتغير له صيغة الكلمة كما فى التصغير والجمع
المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد يجتلب له حرف دال عليه صائر كاحد حروف تلك الكلمة كما فى المثنى والجمع
السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدى ومسلمة ومسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارى على الكلمة
كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى فى موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى فى المضاف وان كان طران المعنى لازما للكلمة فان
كان الطارى معنى واحدا لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان
كان الطارى اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكيم ان يطلب اخف علامة يمكن لازمة ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى
التى يخاطر ذلك المعنى كما اقتصر فى المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا
فى هذا النوع اتم احتياط حتى ان ما بعد ما طرء بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارى ومثل
هذا المعنى انما يكون فى الاسم لانه بعد وقوعه فى الكلام لا بد له ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامة
ابعاض حروف المد التى هى اخف الحروف اعنى الحركات وجعلت فى بعض الاسماء حروف المد وهى الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو
والنون لعلة نذكرها فى كل واحد منها ولم يجتلب حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعلت فى الاسماء الستة لام الكلمة وعينها
علامة وفى المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذى هو اقوى الحركات للعمدة وهى ثلثة
الفاعل والمبتدا والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ
والاسماء التى تلى حروف الاضافة اعنى حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذى هو اضعف الحركات واخفها لكون
الفضلات اضعف من العمد واكثر منها ثم اريد ان يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يبق من الحركات غير الكسر فميز به مع
كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى لعمدة بحرف معنى اخر منضما الى المعنيين المذكورين
علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلى فى هذه الفضلة نحو الله لافعلن واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر
الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما فى قوله تع وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وان سقط الجار
مع الفعل لزوما كما فى الاضافة زال النصب المقدر كما سيجىء ثم اعلم ان محدث هذه المعانى فى كل اسم هو المتكلم وكذا محدث
علاماتها لكن نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسم فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة
كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل فى الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئى الكلام وكذا العامل فى كل واحد من المبتدا
والخبر هو الاخر على مذهب الكسائى والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالاخر واختلف فى ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل
مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ باسناد احدهما الى الاخر صار فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب
علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذى هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما
فصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضى للفضلات وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل
الممهد المذكور وجعل الحرف الموصل لاحد جزئى الكلام الى الفضلة عاملا للجر فى لفظ الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم
مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذى اوصل الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف
فى الاسم كما يجيء فى باب الاضافة فيزول النصب المحلى عن المجرور لفظا لكون الناصب اى الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا
مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المضاف فى المراد تخصيصه او تعريفه
مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا الدلالة على معنى اللام فى نحو غلام زيد
اذ هو مختص بالثانى وعلى معنى من فى نحو خاتم فضة اذ هو مبين بالثانى فيحال عمل الجر على هذا الاسم كما احيل على حرف

فى بيان محل حدوث المعانى
الاسم المتكلم

في ان اصل الجر كونه علم الفضلة

الجر كما يجيء فاصل الجر ان يكون علما للفضلة التي يكون بواسطة ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه
لفظا احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثاني في الجر في المسند اليه نحو مررت بزيد والاصل فيهما ايضا ذلك كما بيّنا وكان فيما
المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف
وغير مختص باحد القبيلين وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فبقي ما بعدهما منصوبا في اللفظ هنا
واما الحروف فلا يطرء على معانيها شيء بل معانيها طارية على معاني الفاظ كما مر في حد الاسم واما الافعال فلا يلزمها الا معنى واحدا
طارئ كما مرّ بل قد يطرء عليها في بعض المواضع احد المعنيين الملتبسين كما في قولك ما بالله حاجة فيطلبك على ما يجيء في قسم الافعال
فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصلي لا لمشابهة الاسم خلافا للبصريين على ما يجيء في بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصل
في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي في حال
الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في باب الاسماء المعدودة قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها
مفردة مخالف لنظر الواضع فبنا المفردات وان كانت صورة للمركبات عارض لهما لكون استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعي فقد خرج
عن عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما اسماء الاصوات كنخ وجيه ودج لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لا انها لم تكن
في الاصل كلمات كما يجيء في بابها والثاني اسماء حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كانت اوائلها تلك
الحروف المحكية الا لفظة لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف
الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان يقول لا ولا تقول لام الف واما قوله تكتب ان
في الطريق لا الف فمقصوده اللام والهمزة لا صورة لا ولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين في نظره فلم
يجز ان يصوغهما على اقل من ثلثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلثة احرف الا وقد حذف منه شيء كيد ودم وقد صاغ
كثيرا منهما على حرفين كنخ وجه وبا تا ثا وانما صاغ على اقل من ثلثة احرف ما كان يعرف انه يكون في التركيب مشابها للحرف
كما ومن وقد الضمير وكافه فعلم انه يبنى الواضع لثبوت علته يجوز بناؤه على اقل من ثلثة ثم نقول لا يلزم الكسائي والفراء اما الزمان في
رافع المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الآخر فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على
المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء وانما لم يلزم منهما ذلك لان العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على
اثره بل هو علامة كما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من
وجه متأخر عنه من آخر فاذا اختلف الجهتان فلا دور اما تقدم المبتدأ فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا
له واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان
متأخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه اول الفكر آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه
بالتقدم الذي فيه فرافع المبتدأ والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الآخر نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فاداة الشرط متقدمة
على الشرط اذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه متأخرة عنه لتأخر الفضلات عن العمد فالمبتدأ والخبر على هذا التقدير اصلان في الرفع
كالفاعل وليس بمحمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على
الفاعل وعلى ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل في الرفع وعلى التقدير المذكور الحال والتمييز والمستثنى الفضلة اصول
في النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر تراجع المبتدأ والخبر لما تقرر
في الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف عملهما فانتسخ عملهما اكثر مما دخل عليهما مؤثرا فيهما
معنى ككان وظن وكاد واخواتها وما ولا التبرية على ما يجيء في ابوابها فصارت العمد في صورة الفضلة منتصبة وهي اسم ان
ولا التبرية وخبر كان وكاد واخواتها ومفعولا ظن ووجه مشابهتها للفضلة يجيء في ابوابها وانما جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية
على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر والعامل متقدم في الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود المخبر عنه على
الخبر وان كان الخبر متقدما في العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا
فيه كما كان المبتدأ في الخبر ولم يعتنوا بحال المفاعيل فلم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلا فظهر لك
ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما نذكره في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض
وبعض الظروف واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناهما اصلي لا يحتاج الى تعليل واعرابهما في نحو قوله تداعين باسما
شبت في متثلم وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو وياء هاج بينهم جدال معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم
قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات في الحقيقة
ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده ببعض الياء وفتحه الاتيان

بعده بشيء من الالف والا فالحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات الكلك لما كنت تاتى عقيب الحرف بلا فصل
ببعض حروف المد يسمى الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن
بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حروف المد صارت حروف مد
تاما وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل
هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك
نصب الفم تابع لفتحه كان الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اى اقمته بفتحك اياه فسمى حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا
ولما جر الفك الاسفل الى سفل وخفضه فهو ككسر الشيء اذ المكسور يسقط ويهوى الى سفل فسمى حركة الاعراب جرا و
خفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح واظهر فى المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف
والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة او الحرف فسمى الاعرابي جزما والبنائي وقفا وسكونا وانما سمى المعرب
معربا لان الاعراب بانة المعنى والكشف عنه من قولهم الثيب يعرب عنها لسانها اى يبين وسمى المبنى مبنيا لبقائه على حالة
واحدة كالبناء المرصوص قوله فالرفع علم الفاعلية اى علامتها والاولى كما بيننا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا
يكون فى غير العمدة والنصب علم الفضلية فى الاصل ثم يدخل فى العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المص الرفع فى الاصل
علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اى كون الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كما فى
غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلثة اشياء الضم والالف والواو فى نحو جاءنى مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب اربعة
الفتح والكسر والالف والياء فى نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلثة اشياء الكسر والفتح والياء فى نحو بزيد وباحمد
وبمسلمين وبمسلمين وبابيك وكل ما سوى الضم فى الرفع والفتح فى النصب والكسر فى الجر فروعها كما يجئ وبين الضم والرفع عموم
وخصوص من وجه اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما فى
جاء الرجل وقد لا يكون كما فى حيث وكذا الكلام فى النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر فى عبارات البصرية فهى لا تقع الا
على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة يطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المص بالضمة رفعا
والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الاخر مطلقا قوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا
او الحروف على مذهب من قال الاعراب الاختلاف يقال الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر
انتقاله الى علامة الاضافة ولفظ فى اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق
البناء على الحركات وانما جعل الاعراب فى اخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف
قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف اخره لاختلاف العوامل اليه بيانه
ويعنى بالتقوم نحوا من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية والمفعولية وكون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها كالاعراض القائمة بالعمدة
والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعانى هو المتكلم والالة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات
هذه المعانى هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الالة كانها هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الالات عوامل فالباء
فى قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا فى الحقيقة الة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما فى قولك قام هذا الغرض بهذا
المحل ولا شك ان فى لفظ المص ابهاما لان الظاهر فى نحو قام به ويقوم به هذا المعنى الاخير واذا ثبت ان العامل فى الاسم ما يحصل
بواسطته فى ذلك الاسم المعنى المقتضى للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم
ان بينهم خلافا فى ان العامل فى المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن والمضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه فى الاصل
هو الموقع بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا يتكون
ههنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله فى نحو فى قول روبة وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف
اليه او مبين به كما ان النصب بان المقدرة فى نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجئ فى باب
نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف
وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعته منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى
كون الثانى مضافا اليه حاصل له بوساطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشيء لانه ان اراد
بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى وان اراد به النسبة التى بين
المضاف والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل فى الفاعل والمفعول ايضا النسبة التى بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل
فى الفاعل هو الاسناد لا الفعل قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع



المؤنث السالم بالضمة والكسرة وغير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء

المتكلم بالواو والالف والياء المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعراباتها المختلفة وذلك لما بينا ان الرفع ثلثة اشيا والنصب اربعة والجر ثلثة فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اى معرب يكون قيد بالمعربات التي اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفتها وقسمها ثلثة اقسا احدها ما استوفى الحركات الثلثة كل واحدة منها في محلها اعنى الضم في حالة الرفع والفتح في حالة النصب والكسر في حالة الجر وهو شيئان احدهما المفرد اى الذى لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا المنصرف احترازا عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسما الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسما الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لم يستوف شئ من المضاف الحركات الثلث وثانيهما الجامع لثلثة قيود الجمعية احترازا عن المثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وابنيا وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اى بجميع الحركات لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستانفة معيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا البعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة في الصيغ وايضا لم يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدأ وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اى مرفوع وانتصابه على الحال اى حال كونه مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه والباقى قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة ومعنى الكلام هما مع هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين اى مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين المجوز عند المص قياسا نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا وعلى ما يجئ والثانى من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو شئ واحد اعنى الجر بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذى هو بالواو والياء والثانى ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفى للحركات نحو رجال وللضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله اعنى الجمع المذكر السالم على ما يجئ بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايض شئ واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجئ في بابه ثم ثنى بمعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلثة اقسا احدها ما استوفى الحروف الثلثة كلا في محلها وهى الاسما الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب سائر الاسما المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجئ ان المقطوع منها عن الاضافة محرك بالحركات لما سنذكر والمضاف الى ياء المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيجئ وتصريحه بهذه الاسما الستة يغنى عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها وهم في اعراب هذه الاسما الستة قوال الاقرب عندى ان اللام في اربعة منها وهى ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للمعانى المتناوبة كالحركات وكذا العين في الباقيين منها اعنى فوك وذو مال فهى في حال الرفع لام الكلمة وعينها وعلم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها وسنذكر هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فمن سيبويه ان هذه الاسما ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسما حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في امرء وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقى الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعنى المحذوفة اللام اخواتها من يد ودم في رد اللام في الاضافة واى الغرض في ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحروف وايض اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في النظر فهلا يجعلها مثلها في كونها اعلاما على المعانى وقال المص ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديرى بالحركات ولفظي بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال في الواو هى علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايض وهو ضعيف لمثل ما ضعف ما تاول المص كلام سيبويه وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات ويتعذر ما قال في فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك مما لا نظير له وقال الربعى انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما في يا جل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال المازنى انها معربة بالحركات والحروف فاشئة منها للاشباع كما في قوله ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وهو ايض ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلا اخلال الا في الوزن وايض يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجرمى انقلابها هو الاعراب واما هى فاما

لام او عين فعلى وقوله لا يكون فى الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو فى الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو على انها
حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب بدو دخلها الاعراب ثم جعلت كالحركات فذلك ما
اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الا ان مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه وقال المصنف
ان الواو والالف والياء مبدل لام الكلمة فى ابعض ومن عينها فى الباقين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة وهى بدل
بعيد مالم يفد المبدل منه وهو الاعراب كالتاء فى بنت يفيد التانيث بخلاف الواو التى هى اصلها ولا يبقى ذو مال وفوك على
حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا كلامه ويقال عليه ان يحذو ويلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيه
فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر فى المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخهما اعنى علامة التثنية والجمع اذ
هى من سنخ المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترناه توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع
بالحروف لانهم علموا انهم يحوجون الى اعرابهما بها لاستيفاء المفرد الحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات فى باب الاعراب لثقلها
وخفة الحركات من حيث تولدها منها فاستبد بها المفرد الا انها اقوى لان كل حرف منهما كحركتين واكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع
مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت فى المفردات الاعراب
بالحركات التى هى الاصل فى الاعراب بالحروف التى هى اقوى منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها للحروف
الثلثة كلا فى موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها لان كل حرف فيهما فى موضعين وانما اختاروا هذه الاسماء بخلاف غيرها لمشابهتها
المثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن فخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة وخصوا
هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الاخرى حرف علة تصلح ان تقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة
اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام فى ابعض منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهى اذن كالحركات المجتلبة
للاعراب وكذا الواو فى فوك لانها كانت مبدلة منها الميم فى الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب واما فى نحو حرف ليس لام حرف لعلة واما
نحو ابن وابنم واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها فى النسب نحو ابنى وبنوى فكان اللام الميت حرف علة والحرف
المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء الواو فاختاروها ليكون الواو التى هى فيها اصل للرفع الذى هو اسبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوا
منها نحو يد ودم اذ لامه ياء ثم نقول جعلوا الواو ياء فى الجر والفا فى النصب ليكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لانفتاح ما قبلها و
انكساره وجعلت ساكنة للتخفيف فى معرب بالحروف التى هى اثقل من الحركات وليناسب الحركات التى قامت مقامها لان الحركات ابعاض
حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبيه فى الاربع منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب
واما فى الباقيين فطردا للباب فى معنى حمو ابو زوج او اخوه او ابنه وبالجملة فالحم نسب زوج المرأة والهن الشئ المنكر الذى يستهجن ذكره
من العورة والفعل القبيح او غير ذلك والثانى من الثلثة الاقسام التى اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما
حمل عليه ويعنى بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجىء فى باب المثنى فلم يكن كلا
على هذا داخلا فى المثنى اذ لم يثبت كل فى المفرد واما قوله فى كلت رجليها سلامى واحدة زائدة فالالف محذوفة للضرورة كما يجىء
وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما
ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من المثنى وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان
اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت فى التقدير اذ كان مذرى ثم ثنى لم يمكنه مثل ذلك فى ثنايان فكان عليه ان يذكره
لو ذلك ان معنى ثنى لو استعمل طرف الحبل وليس فى الطرف الواحد معنى المثنى كما لو يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثن اذ ليس فى المفرد
معنى الثنى فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالثنى فى مجموع الحبل لا فى كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان
ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر فى شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه جواز
تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان واللذيان فنحو ذان واللذان عنده فى المثنى ينبغى ان يكون مثل عشرون فى الجمع كلها
صيغ موضوعة وان ثبت فى الظاهر ما يوهم انه مفردها وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد
مع ان فى اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا هذا الاعراب
المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب فى المثنى علامة للتثنية وكذا الواو فى الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة
عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد فى جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا
وهما وهموا وكما وكموا ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع مقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما صلح لان يكون اعرابا
واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتى الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين
وهى التى اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب فى المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع الجر



ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى بقاء على
الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها وامّا الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا لاستثقال الضم قبل الياء الساكنة لو بقيت
والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واوا ومع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع
بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نوناهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في
تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجيء في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة
وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة وامّا الياء فيهما فظاهرة للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد في المثنى والمجموع حروف
اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة فالمثنى والمجموع اذن معربان بالحركات
كالمقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول وقال ابو علي الاعراب غير مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون
عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحروف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظ فقصد الاعراب
اللفظي فنقول باي شيء يعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب معنى ولم لا يجوز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة المثنى
والمجموع قبل كونه حروف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما ثم نقول
الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية فان قيل كيف يكون معربا بالاحرف اعراب قلنا ذلك انما يلزم اذا اعرب بالحركات
لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف آخر يقوم به وقال الاخفش والمازني والمبرد
انها دلائل الاعراب وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان ارادوا انها بدت من اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي
ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعربا وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلائل الاعراب فذلك ما اخترناه وقال الجرمي هي
حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا
على مذهبه في الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدرة في متلو الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب وهذا
قريب من قول الكوفيين في الاسماء الستة والكلام عليه ما مرّ هناك فان قيل علامة الاعراب لا يكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في
الاسماء الستة وفي المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها فالجواب نحو اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها
وفي اخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة
بعد الحرف كما مرّ فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة وامّا اذا كان بالحروف التي هي من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف اخر حروفها ويكون
الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة امّا نون المثنى والمجموع فالذي
يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادته هذا المعنى يكون
على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يثبت بها من تلك المعاني شيء وانما يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ومع لام التعريف لاستكراه
اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ولا يسقط النون معها لانها لا يكون للتنكير وكذا يسقط التنوين
للبناء في نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين
رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب هو
التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر وقلبت الفا بعد الفتح لانها حرف معرضة للحذف لعدم لزومها للكلمة وضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف
والحذف فخففت بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة لما يجيء في التصريف من المناسبة
بينهما وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو لم يضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا لخفتها نحو الفتى وحبلى ويخشى وان كانت
واوا او ياء نحو القاضي ويرمي ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجيء في باب الوقف وقال سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان
حروف المد عنده حروف اعراب مستغنية عن الحركة فجيء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمة والحركة وان كانت مقدرة على
الحرف عند بعضهم لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ثم اندرج جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها فثبت معها اثبات الحركة وجانب التنوين
مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهي في نحو جاءني رجلان يا فتى عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فقط
وفي رجلا زيد من التنوين فقط وفي رجلان وقفا ليس عوضا منهما ولا من احدهما وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة
البناء فقط وفيما قال بعد لان حرف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية من التعويض من الحركة وقال بعض
الكوفيين انه تنوين حرك للساكنين فقوي بالحركة وهو ما اخترنا ان ارادوا انه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام
لا في المعاني الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة وقال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب
الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع وقيل هو بدل من تنوين في
المثنى ومن اكثر في المجموع بناء على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما ودون تصحيحه

خوط القتاد ومع تسليمه نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد ككلا وجبال وعشرة فلا يستحقان الا تنوينا واحدا لانه
اهدى ذلك التكرير اللفظي واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة شبهه به اعظا يكون اخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى
يتميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال اضافته الى المضمر وهو ثلثة اشياء نحو كلاهما وكلاكما وكلانا
لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئنا كلانا وجئتما كلاكما
وان جاز ايضا ان يقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا واذا كان في الاغلب
جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا للمتبوع في الاعراب
ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاء كلاهما وكلاهما جاءني واما اذا اضيف الى
المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءني اخوانك كلا اخويك وكانه يعرب به مضافا الى المظهر ايضا اعراب
المثنى وعن ذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى المظهر
ولا ادري ما صحته والف كلا بدل من الواو وعند سيبويه لابدال التاء منها في المؤنث كما في اخت وبنت ولم يبدل التاء
من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي هو من الياء لسماع الامالة فيه واما الكسرة فلا تؤثر عند المص في امالة الالف المنقلبة
عن الواو ويجيء الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف للتانيث وجعل اعرابا في كلا وانما جيء بالف التانيث
بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان التاء لم يتمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة منها لكونها بدلا
من اللام في المؤنث كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء بنت واخت في الوقف هاء واجاز يونس
اختي وبنتي ولو كانت لمحض التانيث لم يجز هذه الامور والالف ايضا لما كانت تتغير للاعراب صارت كانها ليست للتانيث
فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية
ولزم حذف نونيهما للزومهما للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احد اللامين وزيد الف
التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما
كلفظ الاثنين سواء وقالوا يجوز للضرورة استعمال الواحد قال في كلت رجليها سلامى زائدة وكلتاهما مقرونة بواحدة وقال
كلت كفيه توالي دائما بجيوش من عقاب ونعم والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما
نال شيئا افاته وقال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ولوجب قلب الفيهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر او الى المظهر كسائر التثنية و
اما البيتان فالالف حذفت فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله في كلت في رجليه وضمه في قوله كلت كفيه
ولكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتوكيد ولا يؤكد التوكيد المعنوي
كما يجيء في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا
زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده نحو كلتا المرأتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى
قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ثم قال وفجرنا خلالهما نهرا والقسم الثالث ما فيه الواو والياء قال المص انما افردت
اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم يثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دلالة على ما فوق
الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس به اذ لم يات اول في المفرد وكذا عشرون
واخواتها وليس عشر وثلث واربع آحاد العشرين وثلثين واربعين وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل لثلث عشرات مع كل
عشرة يزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلثون للتسعة مع كل ثلثة يزيد عليها واما عليون وقلون ونحوهما
فانها جمع علي وقلة ونحوهما وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفرد بني في آخره الف او ياء
ونون مزيد تان فيدخل فيه اثنان وثنايان ومذروان واللذان وهذان بخلاف كلا فلا يحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر
ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في آخره واو او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته واما
ذو فهو داخل في جمع المذكر على اي وجه كان لان واحده ذو قال ولكني اريد به الذوينا قوله التقدير فيما تعذر كعصى و
غلامي مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه هذا بيان ان الاعراب المذكور في اي الاسماء
المعربة يكون مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا حصر الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فبقي ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب
قوله فيما تعذر اي في معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعني الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر
في الفعل اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر النطق به واستحالته واما تعسره واستثقاله فالمتعذر في بابين يستحيل
في كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا الاول في باب عصى يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا
في الاحوال الثلث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلبت عرفا آخر اي همزة فلا يمكن تحريكه تحريكات

الالف مع بقائها لفاؤ الثانى باب غلامى يعنى بكل مفرد احترازا عن نحو غلاماى ومسلمى مضافا الى ياء المتكلم فانه يتعذر
الاعراب اللفظى فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متأخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه
مع عامله كما تقرر ففى قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اى كونه عمدة الكلام
اذ هو المقتضى لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته اولا فى نفسه والمسند اليه المجئ فى مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام
المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب فنقول
انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا
محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا او متماثلتين مستحيل ضرورة واما المستثقل اعرابه
فشيئان يستثقل فى احدهما رفعا وجرا وفى الآخر رفعا فالاول اسم المنقوص اى الذى حرف اعرابه ياء قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر
على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو
لم يستثقل الحركتان عليهما نحو ظبى ودلو وكرسى ومغزو واما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رأيت القاضى
ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين ويسمى نحو الفتى والعصى مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا عن مطلق الحركة و
القصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامى مقصورا وان كان ممنوعا من الحركة الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب
وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامى مبنى على ما يجئ والمقصور من القاب الاعراب والثانى كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء
المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك نحو جائى مسلمى والاصل مسلموى اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما فى اللين واوليهما
ساكنة مستعدة للادغام فقلب اثقلهما الى اخفهما اعنى الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية
واوا نحو سيد وميت وان كان القياس فى ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثانى كما يجئ فى التصريف ان شاء الله تع وادغم بعد القلب
اوليهما فى الاخرى وكسر ما قبل الياء لاتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر
الضم فى نحو سُيَّل ومُبَل لانه لم يسبقه تخفيف آخر حتى يتم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة فى امتناع
انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها لذا قيل فى جمع ابيض بيض وفى فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة فى
المتحركة فكانها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد فنحو سُيَّل كهُيَّام وان كان الاسم الذى قلب واوه ياء للادغام فى الياء على
اخف الاوزان اى ثلاثيا ساكن الوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله فقالوا فى جمع الوى لى فثبت ان الواو الذى هو علامة الرفع مقدر
فى جائى مسلمى واما فى حالة الجر والنصب فالياء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جاء فى صالحا القوم.
وصالحوا القوم ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم من المقدر رحرفه لظهوره وعروض الحذف ولان الكلمتين مستقلتان بخلاف
نحو مسلمى فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف واما لفظه فى الاحوال الثلث فقد دخلت فى باب غلامى
فلهذا لم يفرد بالذكر وكان عليه ان يعد فى القسم المستثقل اعرابه الموقوف عليه رفعا وجرا بالسكون نحو جاءنى زيد ومررت بزيد
ان تعد فى قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحكى فى نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معربا مقدر الاعراب وجوبا لاشتغال
محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المص كما رأيت لا تعده من قسم المعرب المقدر
اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلاماى ومن اين لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب للبناء بل لها
شرط كما يجئ فى الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذى اعرابه مقدر اما مطلقا او فى بعض الاحوال دون بعض فما بقى من المعرب
اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظى فيما عداه **قوله** غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهى عدل ووصف

وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب مثل عمر واحمر وطلحة وزينب و
ابرهيم ومساجد ومعدى كرب وعمران واحمد وحكمان لا كسرة ولا تنوين قوله ما فيه علتان من تسع اعلم ان قول النحاة ان
الشئ الفلانى علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشئ ينبغى ان يختار المتكلم ذلك الحكم
لمناسبة بين ذلك الشئ وذلك الحكم والحكم فى اصطلاح الاصوليين ما توجبه العلة واباه عنى المص بقوله وحكمان لا كسرة
ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين فى غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم ايضا لكل واحد من الفروع فى غير المنصرف
سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع العلتين
او واحدة منها تقوم مقامهما مع شرط كل واحد منها وستعرف الشروط ان شاء الله تع ويدخل فى الحد الذى ذكره المص
لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب كذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما
للمؤنث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين فى جميع ذلك ففى قوله بعد ويجوز
صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعرى الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب

من الحركات

غير المنصرف



القائم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة وكذا على ما حد المص يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقووا هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه بتبعية التنوين لا بالاصالة فعلى قول هؤلاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف كما في احمران واجمعون وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف فنحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاقرب الاول اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا له مع انه لا حاجة داعية الى عادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فارادوا التنصيص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشيء آخر فحذف فوامعه صورة الكسر التي لا يدخل الفعل ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو ضربني ويضربني وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو احمران ومسلمون علمين للمؤنث لان التنوين فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب على ان سمى بهما واعربا باعراب المفرد اي جعل النون متعقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين اذن تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلثة اضرب احدها وهو اقواها ان يصير بمعنى الاسم معنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله وثانيها هو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الا القوي المشابهة للافعال اي الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه معنى الفعل ولكن يشابهه بوجه بعيد لكونه فرعا لاصل كما ان الافعال فرع للاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجيء في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل ينزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او ينزع الكسر والتنوين معا كما تقدم وانما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجيء فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس فالجواب لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير في اسم الفعل بمعنى الفعل وفي نحو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ومعنى الفعل كما يصير في اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل وفي اسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة يتضمن الاسم معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال في المعنى فتعطى حكم الفعل وذلك بناء اسم الفعل وعمله معا وعمل البواقي حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجيء في باب المبني بني الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها وههنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بلزوم ومعنى الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجيء في بابه فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه

نون فيهما صح

علمه صح

الاسم والحرف واما الحرف فيشابها الفعل فقط قوله والنون زائدة انتصب زائدة على انها حال من النون والعامل فيه معنى الكلام فان
معنى قوله وهي عدل ووصف اه اى يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا والنون زائدة وكذا الحق بالاسباب المذكورة ما
شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر الاسم العلم سواء كانت للالحاق كما في ارطى وذفرى وحبنطى او لا كقبعثرى
لانها بالعلمية تمنع من التاء فعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق
الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيئين
احدهما ضعف ما يشبهه الف الالحاق الممدودة اى الهمزة في نحو حمراء في باب التانيث دون الالف في نحو سكرى لكون
الهمزة في الاصل الفا والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشابهة
الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقابلة حرف اصلي والف الحاق المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصلي لكنها اشبه
علامة التانيث الاصلية اى الالف المقصورة لا المنقلبة عن علامة التانيث اى الف التانيث الممدودة واما فرعية هذه
العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل
ما تعرفه كان مجهولا في الاصل عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر فيكون
العربية اذن في كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الفي التانيث كما يجيء بعد
او فرع ما زيدا عليه ووزن الفعل في الاسم فرع ووزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او اوله زيادة كزيادة الفعل لان اصل
كل نوع ان لا يكون فيه الوزن الخاص بنوع غيره وههنا فروع آخر لم يعتبروها ككون الاسم مصغرا او منسوبا وشاذا او غير
ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة له قوله وحكمه ان لا كسرة ولم يقل وحكمه ان لا جر لانه يدخله الجر عند
الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع وجوه فتح فالفتح الذي في باحمد عندهم عمل الجار وهو يعمل لا محالة وقال الاخفش
والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبني اى الفعل ضعيفة فحذف علامة
الاعراب مطلقا اى التنوين وبني في حالة واحدة فقط واختص البناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر
قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسلا واغلالا وقواريرا قال الاخفش ان صرف ما لا ينصرف مطلقا اى في الشعر
وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك السنتهم فصار الامر
الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تع سلاسلا واغلالا وقواريرا وقال الكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة
قوم الا افعل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد في السعة والاختيار نحو جاني احمد وابرهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف
في جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعل من في الضرورة لان من مع مجروره
كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف وجوز الكوفيون
وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها كما يتبين ذلك عند الكلام
في تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان
مرداس في مجمع ومنعه الباقون اسندلالا بان الضرورة تجوز رد الاشياء الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف ولا يخرج لاجلها
الاشياء عن اصولها وقريب من هذا جواز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الا نادرا ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية يفوقان
شيخي والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها وان ثبتت هناك رواية اخرى قوله سلاسلا صرف لتناسب المنصرف
الذي هو يليه اى اغلالا فهو كقولهم هناني الشيء ومراني والاصل امراني وقوله قواريرا يعني ذا فري منونا الا اذا وقف عليه
بالالف لان الالف حج كما يحتمل ان يكون بدلا من التنوين يحتمل ان يكون للاطلاق كما في قوله تع الظنونا والرسولا والسبيلا فلا
يكون نصا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف وانما صرف لتناسب اواخر الاى في هذه السورة لان اواخر الاى كالفواصل في
يعتبر توافقها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع الا ترى الى قوله عم خير المال سكة مابورة وفرس مامورة اى مؤمرة يعني كثيرة
النتاج وقال تع والفجر ثم قال يسر وبالي سبحي لموافقة قبلي قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث اعلم ان الاكثرين على ان قيام
الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الآحاد العربية اما نحو ثمان ورباع اى الذي القى رباعيته ورجل شناح
اى طويل وحمار حزاب اى غليظ قصير فشواذ واما نحو التراقي والتغازي فالاصل فيه ضم ما قبل الآخر لكنه كسر لاجل الياء
واما نحو هوازن وشراحيل علمين فنقول عن الجمع وسياتي حكمه واما نحو يمان وشآم فالالف فيهما عوض من احدى يائي
النسب فهذا الوزن عارض لم يعتد به وذلك لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب احدى يائي النسب والالف الذي هو بدل
من الاخرى وياء النسب على عارضة لا يعتد بها في الوزن نحو جمالي وكمالي في المنسوب الى جمال وكمال وكذا بفتح التاء في المنسوب
الى التهم بمعنى تهامة قال ارقني الليل لم يرع بالتهم يا لك برقا من يشمه لا ينم قال سيبويه منهم من يقول يماني وشآمي

في بيان جواز الصرف للضرورة

مبحث غير المنصرف

بتشديد الياء وهو قليل ويجئ وجهه في التصريف انشاء الله تع وانما لم يعد ياء النسب عارضة في نحو قماري وكراسي وعواري
وبخاتي ودباسي ونحوها لانها في آحادها وصيغة هذه الجموع على اعتبار تلك الياآت في الآحاد وليس ذلك اي اعتداد الياء في المفرد
وصوغ الجمع عليه مطردا الا ترى انك لا تقول في جمع عجمي عجامي وان كان يا ؤه للوحدة كما في بختي وقيل ان ثمانيا مثل يمان الالف
والياء للنسب الى الثمن الذي هو جزء من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسب في ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربع الى الربع
والخمس الى الخمس ولا معنى لنسب هذين العددين الى جزئيهما وبتقدير النسب في الرباعي انسب فيكون منسوبا الى الرباعية وهي
السن ويجوز ان يقال في الثماني انه منسوب الى الثمانية اي مجرد العدد لان الثماني لا يستعمل الا في المعدود والثمانية الاصل
العدد لا المعدود وكما يقول في صريح العدد ستة ضعف ثلثة ولا تقول ست ضعف ثلث وقد يجئ تخفيفه في باب العدد فالالف
فيهما اذن غير الف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى يائي النسب كذلك للياء غير الياء كما قيل في هجان وفلك وقد جاء
ثمان في الشعر غير منصرف شاذا قال يحدو ثماني مولعا بلقاحها او هو على التوهم لما راى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع
ظنه جمعا واما سراويل فاعجمي وقد قيدنا الآحاد بالعربية او عربي مفرد شاذ او جمع تقديرا كما يجئ واما نحو اكلب في اجمال فانهما
وان لم يات لهما نظير في الآحاد الا ان كونهما جمعي قلة وحكم جمع القلة حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه نت في عضد جمعتهما
مع انه نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد ولذا قال تع مما في بطونه والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب
اسمال ونطفة امشاج ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من المجموع ولا يصح الاعتذار بمجئ افعل في الواحد نحو اذرح في اسم
موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدائن ولا تاجرآنك لانهما اعجميان ولا بابلم لانها لغة رديئة شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد
لانه جمع شذ على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل قوله شعر بلغتها واجتمعت اشدي ؛ فانت الفعل وقال بعضهم انما
قوي حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي
بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام واناعيم واما قوله م انكن صواحبات يوصف وقوله جذب الصراريين بالكرور
جمع صرار جمع صار بمعنى الملاح فهما جمع سلامة ونحن قلنا نهاية جمع التكسير وقيل لما لم يكن له في الآحاد نظير اشبه الاعجمي
الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين وقال الجزولي فيه الجمع
وعدم النظير في الآحاد وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما ياتي في سراويل ففيه عنده ايضا
سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة وقال المص منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كاكالب او كونه على وزن
جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير واما قيام الفي التانيث اعني المقصورة والممدودة مقام سببين
فللزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليها بخلاف تاء التانيث فان بناؤها على العروض وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كعنصوة و

محذوة وبجارة وغواية وغيرها كما يجئ في باب التانيث قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا كثلث ومثلث
واخر وجمع او تقديرا كعمر وباب قطام في تميم العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للالحاق
ولا لمعنى فقولنا بغير القلب ليخرج نحو ايس في يائس وقولنا الا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا ولا للالحاق
ليخرج نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال قوله خروجه اي خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو
الصرف يقال الاسم معدول اي مصروف عن بنيته والعدل الانصراف والخروج قوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه آخران
قلنا انه معدول عن الآخر وسحر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند بني تميم اذ هما معدولان عن السحر والامس لكن
من صيغة الكلمة لان الكلمة لم توضع عليها الا ان نقول كانها من صيغة الكلمة وبينهما الشدة امتزاجها بها قوله تحقيقا نصب على
المصدر لان الخروج اما خروج تحقيقي اي خروج محقق كرجل سوا بمعنى رجل سي او خروج تقديري اي خروج مقدر ونعني بالعدل
المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف ~~ ~~ العدل بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا
لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر
سبب آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كادد واما ثلث ومثلث فقد قام دليل
على انهما معدولان عن ثلثة ثلثة وذلك انا وجدنا ثلث وثلثه ثلثه بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا
العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجائني القوم
رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للمفرد المتنازع فيه بالاعم
الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثه ثلثه فقيل انه اصله وقد جاء
فعال من عشرة في قول الكميت شعر ولم يستر يثوك حتى رميت ؛ فوق الرجال خصال اعشارا والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى
التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو

ثلث مع

يقياس له

وهو في الاصل مفتوح لانه الجزء الذي صير الثمن ثمانية فهو منسوب صير الثمن ثمانية ثم فتحوا اوله لانهم يغيرون في النسب كما قالوا دهري وسهلي ثم حذفوا منها احدى يائي النسب وعوضوا منها الالف كما فعلوا في المنسوب الى اليمن

صح

العمل الخلق من الثياب يقال ثوب اسمال كما قالوا رمح اقصاد صح

تقصدت الرماح تكسرت

قوله ولا بابلم الابلم خوص المقل وفيه ثلاث لغات ابلم ابلم ايلم والواحدة بالهاء والمقل ثمر الدوم

وفي الصحاح يجبس ثمر الدوم المقل

مبحث العدل

حاصله قبر كما يقتضيه جعله سببا لمنع الصرف غير واما الاخراج فيدل على صفة الاسم

واللازم مع

سوء لحه

ومفعل في باب العدد ومن واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال مع



الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي وعند سيبويه ان منع الصرف في هذا العدل والوصف فان قيل الوصف في هذا المكرر عارض كعروضه في اربع في نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه وهو لم يؤثر في اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول عنه الوضع المعدول عنه والقرابين صوف هذا المعدل اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر يؤثر فيه الوصف ان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غيره لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام واذا اجرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاءني القوم مثنى واما اخر فانه جمع اخرى التي هي مؤنث آخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون واواخر واخرى اخريان اخريات مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل فمعنى آخر في الاصل اشد تاخرا وكان في الاصل معنى جاءني زيد ورجل آخر رجل اشد تاخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وحمار آخر ولا امراة اخرى ويستعمل اخريات في المعنى الاول فلا يستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاءني فلان في اخريات الناس اي في الجماعات المتاخرة وكذا الاواخر واما آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان آخران ورجال آخرون وامراة اخرى وامراتان اخريان ونسوة اخر قيل الدليل على عدل آخر انه لو كان مع من المقدرة كما في الله اكبر للزم ان يقال بنسوة آخر على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا البناء او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف اليه نحو قوله الا علالة او بداهة سابح اخذا من استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ولمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا ومنع ابو علي من كون آخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدول ولين عن ذي اللام فكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى من ايام اخر فاجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن اين له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب ابن جني الى ان القياس في آخر لما يجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الاحوال فآخر في قولك بنسوة آخر معدول عن آخر من ويلزم على هذا القول ان يكون آخران وآخرون واواخر واخرى واخريان معدولا ايضا عن لفظ آخر لان اخرى واواخر غنيان عن اعتبار العدل بالف التانيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو احمران واجمعون كامر واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يتبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا وفي ادعاء كون ظواهر الفاظ المؤنث والمثنين والمجموع عين معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد فالاولى ان لا ندعي كون آخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الاصل اعني احد الاشياء الثلاثة مطلقا وانما عدل عنه لتعريه عن معنى افعل التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها كما يجيء في باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا نفسر العدل بما فسر بالمص اعني خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعتمة ومساء وبكرا معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعهما عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب آخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجيء واما جمع ومثله اخواته من كتع وبصع وبتع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء افعل فعل كحمراء وحمر قال ابو علي ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على وزن فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعل المجموع على فعل ابيض واجمع مجموع على اجمعون لا جمع وقوله حلائل اسودين واحمرينا شاذ كما يجيء في باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكر والمؤنث لجاز جاءني الرجال جمع قال والحوان جمعا اسم لا صفة وقياس جمع فعلا اسما فعالي

في التكسير ونعلاوات في التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك
فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجئ في باب الجمع واما السبب الآخر فيه وفي اجمع فعن الخليل
انه تعريف اضافي لان الاصل في جائني القوم اجمعون اجمعهم اى جميعهم وقرات الكتاب اجمع اى جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف
الاضافة غير معتبر في منع الصرف وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يبين فيه كما يجئ
واما مع حذفه فما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اى وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف فالمؤكد
لا يكون الا معرفة الا ما جوزه الكوفيون من نحو قوله قد صرت البكرة يوما اجمعا تما كان المؤكد فيه محدودا فيهما على هذا القول
شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة معينات فانهن معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالاعلام
الغالبة نحو النجم والصعق ففيها العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرف وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو
والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف قال المص فيه وفي اجمع مع العدل الوصف الاصلي ان صار اسماء بالغلبة
في باب التوكيد فيهما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اى الصفات هو من باب احمر
حمراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى
الاسماء بالغلبة افاعل كاساود واداهم قال الثاني وعبد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فافعلون لا يجوز
فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلاء لا يجئ في الاغلب الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعل
التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرات الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا في قراءتي من كل شيء تفضيل لقولهم جميع
نحو احمد واشهر في المحمود والمشهور جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى التفضيل كما ذكرنا في اخر بعينه فعدل في اللفظ عن
لوازم افعل التفضيل الثلثة اعنى اللام والاضافة ومن كما ذكرنا في اخر فاخر واجمع فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع
فيهما العدل والوصف ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعاء وحقه جمعى كالاخرى والجواب عنه انه لما انمحى عنه معنى
التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه ولما بقي فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذى هو على
افعل وهو صفة فجاز جمعاء كحمراء وانما جاز لك ان تقول حسناء وخشناء وعلياء مع ان مذكراتها احسن واخشن واعلى لكونها صفات
فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل هذا وكان على المص ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور
ويذكر امس ايضا رفعا على لغة تميم كما يجئ في الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد
من افراده معين فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق ولا نحو قوله فعصى فرعون الرسول
اخذا من استقراء لغتهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما علميتهما فقدرة كما يجئ في الظروف المبنية قوله او تقديرا قد
مضى التقدير اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وهدى
وجمع كغرف وحجر فهذه كلها منصرفة وان سمى بها اذا كان المسمى بها مذكرا واما صفة وذلك على ثلثة اقسام احدها مبالغة
فاعل غير مختصة بالنداء نحو حطم وختع في مبالغة حاطم وخاتع فهو كضروب في مبالغة ضارب وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء
نحو يا فسق ويا لكع فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجئ في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان
عند النحاة بخلاف نحو حطم وختع قالوا لو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل ساوقا ما هما المبالغة في شيوع الاستعمال
كما ساوق حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب وانا لا ارى في نقصان بعض الاسماء المشتركة في معنى عن بعض
في التصريف دليلا على ان الناقص معدول لا عن الشائع وسيجئ لهذا مزيد في اسماء الافعال ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع
فعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بها نفعل لا ينصرف
اتفاقا نحو يا فسق علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال وفجار وفساق اعلاما وهذا الذى قالوا حق
لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خرط القتاد كما يجئ في اسماء الافعال وثالث الاقسام جمع فعلى افعل التفضيل
ولا عدل فيها الا في اخر وجمع واتباعه كما ذكرناهما واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير
منصرف كقثم وجحى لانه ثبت قاثم وحاج وعدم قثم وجحى قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله
عن فعل الجنسي نقلنا هو علم مرتجل اى غير منقول عن شيء وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا ولم يجوزوا ان يكون
مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارهم الى تقدير العدل فيه على
ما تقدم لئلا تنخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين بجهل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا
ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب ما ادد فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا
فلا نقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجئ له فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف لو جاء



مثل ذلك فی کلامهم ولا اعرف له مثالا وکذا ان جاء له فاعل قبل العلمیة مع ثبوت فعل ایض قبلها فهو منصرف کحطم وختع علمین لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا یکون معدولا عن فاعل ولا سیما ان النقل فی الاعلام اکثر واغلب من العدل اما عمر وزفر علمین فکان الواجب علی هذا الاصل صرفهما لانه کما جاء لهما فاعل قبل العلمیة فعل ایض نحو عمر جمع عمرة والزفر السید قال الاعشی ابی الظلامة منه النوفل الزفر لکنهما لما سمعا غیر منصرفین حکمنا بانهما حال العلمیة غیر منقولین عن فعل الجنسی بل هما معدولان عن فاعل وان اختل الشرطان کلاهما فلا کلام فی کونه منصرفا لو اتفق مجیئه فان قیل هلا حکم فی المرتجلة التی هی نحو موهب و مکوزة ومحبب وحیوة ایض انها معدولة عن موهب بکسر الهاء ومکازة ومحب وحیة قلت لانها وان کانت خارجة عن القیاس الا ان هذه التغییرات رجوع الی الاصل من وجه فکانها لیست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع الیه اما فی محبب ومکوزة فظ واما موهب فانه وان کان قیاس معتل الفا بالواو وان یصاغ منه مفعل بکسر العین لکن الاصل فی یفعل مفتوح العین ان یبنی منه مفعل بالفتح فالعدول الی الکسر فی نحو موضع وموجل مخالفة للاصل وانما خولف حملا علی الاکثر وذلك لان معتل الفاء الواوی اکثر من باب یفعل بکسر العین والموضع مبنی علی المضارع وقد حکی الکوفیون موضع بفتح الضاد علی الاصل واما مورق فی اسم رجل فانما صرف لما بناء علی انه فوعل او علی انه مفعل لکن کونه فوعل اکثر من مفعل کما یجیء فی التصریف او همهم انه غیر معدول عن مفعل بالکسر وکذلك موکل علما واما شمس بن مالك بضم الشین فلما لم یلزم لم یعتبر فی العدل ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شموس الا لزم جواز صرفه وترك صرفه کما فی هند لان امر العدل ظ ولیس کالعجمة فی نوح ولوط حتی یقال انه لا یؤثر فی الثلثی الساکن الاوسط واما حیوة فان الصیغة لم تتغیر والعدل خروج عن الصیغة الاصلیة فوزن حیة وحیوة جمیعا فعلة قوله وقطام فی تمیم ای فی لغة بنی تمیم واما فی لغة اهل الحجاز ففیها ایض عدل مقدر عند النحاة لکنها مبنیة وکلامه فی المعربات غیر المنصرفة ونعنی بباب قطام ما هو علی وزن فعال من اعلام الاعیان المؤنث وذلك ان فعال علی اربعة اقسام کما یجیء اسم فعل کنزال وبناؤه ظاهر وعلم للمصادر علی رای النحاة کفجار للفجرة وصفة للمؤنث کفساق بمعنی فاسقة وهما ایض مبنیان باتفاق قالوا للمشابهة بباب نزال عدلا ووزنا ولم یکتفوا فی المشابهة بالوزن لئلا یرد نحو سحاب وجهام وکلام فانها معربة فقالوا کما ان نزال معدول عن انزل ففساق وفجار فی التقدیر معدولان عن فاسقة والفجرة والقسم الرابع علم الاعیان المؤنثة فلغة الحجازیین بناؤه کله لمشابهة ایض لنزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تمیم افترقوا اکثرهم علی ان ذوات الراء من هذا القسم مبنیة علی الکسر للوزن والعدل المقدر کحضار وانما قدروا العدل فیها تحصیلا للکسر اللازم بسبب البناء اذ کسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغیر ذوات الراء کقطام معربة غیر منصرفة للتانیث والعلمیة ولم یحتاجوا فی ترك الصرف ههنا الی تقدیر العدل کما احتیج الیه فی عمر الا ان بعض النحاة یقدرونه فیه من غیر ضرورة لانه من باب حضار الذی وجب تقدیر العدل فیه لغرض البناء الذی هو سبب الامالة فقدروه فیه ایضا طردا للباب واقلهم علی ان جمیع هذا القسم فیه غیر منصرف من ذوات الراء کان او لا وسیجیء الکلام علی تقدیر العدل فی مثله فی اسماء الافعال قوله الوصف

شرطه ان یکون فی الاصل فلا یضره الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحیة وادهم للقید وضعف منع افعی للحیة واجدل للصقر واخیل للطائر تقدیر الکلام شرطه ان یکون فی الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع فلا تضره الغلبة فلذلك امتنع نحو اسود وارقم وانا الی الان لم یقم لی دلیل قاطع علی ان الوصف العارض غیر معتد به فی منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فیجوز ان یکون الصرف لعدم شرط وزن الفعل علی ما یذکر وهو عدم قبوله للتاء فانه یقبلها لقولهم لا لعدم شرط الوصف ولیس قولهم ان التاء فی اربعة لیست بطارئة علی اربع لان اربعة للمذکر واربعا للمؤنث والمذکر فی الرتبة قبل المؤنث بخلاف یعمل ویعملة فان یعملة للمؤنث قلنا طارئة بشیء وان دققوا فیه النظر لانا اذا جاننا لا یعتد بالوزن الاصلی فی یعمل لکونه قد یعرض له بعد ما یخرجه عن الاعتبار وهو التاء فی المؤنث فکیف یعتد بالوزن العارض فی اربع مع کونه قبل علی حال تخرج بها عن شرط اعتبار الوزن وهی اتصاله بالهاء فاذا کان الوزن فی الحال حاصلا فیهما والمخرج عن اعتباره فی حال اخری فسواء کان تلك الحال قبل او بعد بل الاول ینبغی ان یکون اضعف لانه عارض غیر لازم اذ قد یجوز فی اربع المؤنث استعمال الاصلی اعنی اربعة للمذکر وفی الثانی اعنی یعملا وزن الفعل اصل لکنه غیر لازم لانه یقال للمؤنث یعملة فالوزنان متساویان فی عدم اللزوم واربع یزید ضعفا بعروض الوزن علی یعمل قوله فلا تضره الغلبة یعنی ان یکون اللفظ فی اصل الوضع عاما فی اشیاء ثم یصیر بکثرة الاستعمال فی احدها اشهر بحیث لا یحتاج لذلك الشیء الی قرینة بخلاف سائر ما کان واقعا علیه کابن عباس فانه کان عاما یقع علی کل واحد من بنی العباس ثم صار اشهر فی عبد الله فلا یحتاج له الی قرینة بخلاف سائر اخوته وکذا النجم فی الثریا والبیت فی الکعبة وکذا اسود کان عاما فی کل ما فیه سواد فکثر استعماله فی الحیة السوداء حتی لا یحتاج فیها الی قرینة من الموصوف وغیره اذا عنیت به ذلك النوع من الحیات بخلاف سائر السود فانه لا بد لکل منها اذا



قصد نه من قرينة اما الموصوف نحو لبل اسود او غيره نحو عندى اسود من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج الاوصاف
العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم يصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجئ وكيف
يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف
العام اى لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اى لا يتبع الموصوف لفظا لا ابقال قيد ادهم لكن
المقصود فى باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المص فى شرح قوله بعد
وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت منقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال بحم
تخفيفها معنى بل لا استدلال له فى باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب سود الغالب لان معنى الوصف فى احمر اذا زال بالعلمية
تخفيفا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز فى السودان المسمى كل واحد
منهما باحمر كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز فى السودان المسمى كل واحد منهم احمر لقيته فاذا لم يعد تخفيفا لم يعتبر فى منع الصرف
ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجئ فيجوزان يعتبر بعدها فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم فى الو
الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه بحاله قطعا ويعضد بقاء معنى الوصف فى مثله عندهم قول ابى على فى كتاب
الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا
نحوهما فى النكرة فعلمت ان معنى الوصف مقر فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا لفظه
ونحن نعلم ان معنى سود الغالب حية سود او معنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اى سواد
اى قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت بنحو اسود ان الوصفية الاصلية يعتبر بعد زوالها فلا اتجه اذن لسيبويه فى منع
صرف احمد المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت باربع ان الوصفية العارضة لا تعتبر وقال بعضهم ربما لم يعتبر الصفة الغالبة نحو
ابطح ونحوه من الغالبات فيصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف
باقيا فيهما قوله وضعف منع افعى معطوف على قوله صرفا اى ولكون الوصف الاصلى معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا
فى اصل الوضع ولا يثبت ايضا فى الاستعمال نحو اسم افعى بل توهم انه موضوع للوصفية لما راوا انها للحية الخبيثة الشديدة من
قولهم فعوة السم اى شدته وكذا توهم فى الاجدل الذى هو الصقر انه موضوع فى الاصل للوصف اى طائر ذو جدل وهو الاحكام وقد
قيل فى الذرع جدلا فكانه مؤنث الاجدل وكذا توهم فى الاخيل ان معناه الاصلى طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهم تحقيقا ولنا ان نقول
صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت فى نفسها خبيثة
والجدل طائر اذا خيلان الا انك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان يقصد معنى القوة كما تقول
رايت عقابا لا يقصد فيها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا
كما اشار اليه المص واما منع صرف مثله فغلط ووهم قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوى كذلك وشرط تحتم تاثيره زيادة
على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع فان سمى به مذكر فشرطه الزيادة على الثلثة
فقدم منصرف وعقرب ممتنع اعلم ان التانيث على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتاء فما هو بالالف فتحتم التاثير بلا شرط
للزوم الالف وضعا على ما مر ولذا قام مقام السببين وبريد بتاء التانيث تاء زائدة فى آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب فى الوقف
هاء ونحو اخت وبنت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء
للتانيث فعلى هذا لو سميت ببنت واخت وهنت مذكرا لصرفتها والتانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه
ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة او لا هذا ولا ذاك كغرفة فلا يؤثر من دون العلمية بدليل
نحو امراة قائمة وفى قائمة الوصف الاصلى والتانيث بالتاء فالمحلل لم يجئ الا من التانيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا
على ما ذكره المص حاصل وذلك الخلل ان وضع تاء التانيث فى الاصل على العروض وعدم الثبات تقول فى قائمة قائم فلم
يعتد به وانما قلنا فى الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا يجئ لهذا المعنى فى الصفات والاسماء
الا غير لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامراة ورجلة وحمارة واما فى غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما فى حجارة
وغرفة كما يجئ فى باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت فى الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان
فيلزم التاء بسببها فى مثل عائشة كزاء جعفر صارت لازمة لا تحذف الا فى الترخيم كما يحذف الحرف الاصلى وانما ذلك لان
التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فقولك عائشة فى الجنس ليس موضوعا مع
التاء فاذا سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصارت التاء كلام الكلمة فى هذا الوضع واما ان كانت العلمية فى غير
الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف اذا استثقلوها كما فى جبرئيل وميكائيل واسطا

فقالوا جَبْرَئيل وجِبْرَالُ وجبريل وميكال وارسطو ودسطاليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب
حروفها المتناسبة مع عدم مبالاتهم بالبس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمى فالعب به ماشئت واما الزيادة فى الاعلام فنقول ان
كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالف التانيث فى نحو بشرى وذكرى وتاء التانيث فى نحو غرفة والف الالحاق فى نحو معزى لم
يجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما زاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمى وكذا الحكم ان لم
يفد الزيادة الا ما افاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم فان افادة الزيادة معنى آخر وان لم يقع لفظ العلم بذلك
العلم على ما وضع له اولا لم يجز لزوال الوضع العلمى فلا يزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التانيث وان بقى لفظ العلم مع تلك الزيادة
واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتنوين التمكن نحو
هاشمى وطليحه وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كما فى الزيدان والزيدون على ما يجئ فى باب الاعلام
فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل فى نحو حمزة انه قائم مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرط قيامه مقام
سببين ولا يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء فى الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التى
وضعها على اللزوم وثانيهما ان يكون التاء مقدرا وهو الذى سماه المص بالمعنوى سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقى كحلب
ومصر والالف لا يقدر كالتاء اذ الالف للزومها لا يحذف حتى يقدر ولا يؤثر التاء مقدرة ايضا الا مع العلمية الا ترى الى نحو حائض
منصرفا مع التانيث والوصف ومثله مع العلمية ايضا منصرف كما يجئ وانما شرط فيه العلمية ايضا لان المقدر عندهم اضعف
من الظ وشرط الظ العلمية والفرق بينهما ان العلمية تصير التاء الظ متحتم التاثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلثة ساكنة
الاوسط كثاة علما لان العلامة ظ واما التاء المقدرة فضعيف فان سد مسده فى اللفظ حرف آخر تحتم تاثيره وجوبا كزينب والا ففيه
الخلاف كهند كما يجئ وما يسد مسده الحرف الاخير فى الزائد على الثلثة لان موضع التاء فى كلامهم فوق الثلثة ولا يزاد ثالثة واما
نحو ثبة وشاة فمحذوف اللام ودليل سده مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التاء بخلاف قدم فان تصغيره قديمة
فالمؤنث بالتاء المقدر حقيقيا كان اولا اذا زاد على الثلثة وسميت به او مؤنثا حقيقيا لم ينصرف سواء سميت به مذكرا
حقيقيا اولا هذا ولا ذاك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسده فهو بمنزلة حمزة وان كان ثلثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط اولا
والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم فى اسم امراة او غير حقيقى كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة
ولقيام تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول
فى جلى حبلى وحبلوى ولا تقول فى جمزى الا جمزى كما لا تقول فى جمادى الا جمادى وخالفهم ابن الانبارى فجعل سقر كهند فى
جواز الامرين نظرا الى ضعف الساد مسد التاء وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقى فلا خلاف عندهم فى وجوب
صرفه لعدم تقدير تاء التانيث وذلك كرجل سميته بقدم وكتاب سميته بسقر وانما لم يقدر لطريان التذكير فى الوضع الثانى
على ما ضعف تانيثه فى الوضع الاول فعلى هذا تقول فى تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذينة وعيينة لرجلين فسمى بهما
بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد مسده شئ وذلك اذا كان ثلثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون
فيه عجمة اولا فان لم يكن فان سميت به مذكرا سواء كان حقيقيا اولا كهند اذا جعلته اسم رجل واسم سيف مثلا فلا خلاف
فى صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين
اللغوى والعلمى فظهر فيه امر التانيث وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات الساد مسد حرف التانيث وما يسد
مسد الساد وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا كدار ونار فيهما كهند ودعد وكذا الثنائى كيد اسم امراة وان كان
فيه العجمة كماه وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير اذ هما كنوح ولوط كما يجئ وان سميت به مؤنثا حقيقيا
اولا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا فى الثلثى الساكن الاوسط كما يجئ لكن مع سقوطها عن السببية
لا يقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع وظهر بهذا التفصيل ان المؤنث اذا سمى به مذكر حقيقى او غير
حقيقى يعتبر فى منع صرفه زيادة على ثلثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شروط اخر لمنع صرف المؤنث اذا
سمى به مذكر تركها المص احدها ان لا يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر فان رباب اسم امراة لكن اذا سميت به مذكرا
انصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق مذكرا انصرف لانه
فى الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذ معناه فى الاصل شخص حائض لان الاصل المطرد فى الصفات ان يكون المجرد
من التاء منها صيغة المذكر والتاء موضوعا للمؤنث فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعمل
وثانيها ان لا يكون تانيث المؤنث الذى سمى به المذكر تانيثا يحتاج الى تاويل غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر
مكسر خال من علامة التانيث لو سميت بها مذكرا انصرف لان تانيثها لاجل تاويلها بجماعة ولا يلزم هذا التاويل

وذلك

او مؤنثا حقيقيا

بكون



بل يجوز لنا ان ناولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو نساء
ورجال بل تانيثهما باعتبار التاويل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به وذلك
لان اسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها
مذكرة ومؤنثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا
الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا تستعمل الا مؤنثة فليس فيها
بعد تسمية المذكر بها الا منع الصرف اما ان عكست الامر اعني سميت المؤنث باسم المذكر حقيقيين كانا او لا فان كان
الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجبل وحسن او زائدا على الثلثة كجعفر فلا كلام في منع صرفهما لظهور امر التانيث بالطريان
مع سد مسد التاء وان كان ثلثيا ساكن الاوسط كزيد وبجر يسمى بمثلهما امراة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف
متحتما كماه وجور لظهور امر التانيث بالطريان وابو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرعه
نظرا الى اصله قوله وشرط تحتم تاثيره اي تاثير المعنوي والمراد به تانيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب او لا كعقرب
قوله زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة اي اذا سمي به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان اخر حروف الزائد على الثلثة يقوم مقام
التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام ذلك الساد مسد التاء واما العجمة فانها وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد المذكور
وليست ايضا سببا في الثلثي الساكن الاوسط كما يجيء لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكون علامته مقدرة
بلا تانيث فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال وشرط تحتم تاثيره اي تاثير التانيث
المعنوي قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرائط التحتم الثلث وزينب ممتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة
قوله فان سمي به مذكرا اي بالمؤنث المقدر تاؤه فشرطه الزيادة اي الزيادة على الثلثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف
امر التانيث في الاصل بسبب تقدير علامته فزيل التذكير الطاري في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف الا اذا اسد مسد
علامته حرف ولا يقاومه الحركة القائمة الا مقام الساد فيكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا يكون
تاء مقدرة وسيجيء ان العجمة لا تاثير لها في الثلثي الساكن الاوسط بالسببية بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها
فقدم وجور منصرفان لعدم الحرف الزائد وعقرب ممتنع لان الباء قائم مقام تاء التانيث واما اسماء القبائل والبلدان فان كان
فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاكثر
فيها الاستقراء فان وجد تهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تتخطاها كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا
وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان فالصرف في القبائل بتاويل الاب ان كان في الاصل كخندف او القبيلة وفي الاماكن
بتاويل البقعة او البلدة ونحوهما وان جوزوا صرفها وترك صرفها كما في ثمود وواسط وقريش فجوزهما ايضا على التاويل المذكور
وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك الوجهان هذا وربما جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة فمنعوه الصرف قال وهم قريش الاكرمون
اذا انتمو ابو افرو عاف العلى وعروفا ويصفونه بلفظ بنت نحو تميم بنت مر وقيس بنت عيلان وكذا قد يأولون اسم الام بالحي فيصفونه
بابن نحو باهلة بن اعصر فباهلة امراة وقد يؤنث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل حذف مضاف مؤنث نحو جاءتني
قريش مصروفا اي اولاد قريش قال الله تعالى كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما قرئ فيعتبر المضاف المحذوف كما في
قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون ومنه قوله تعالى كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما قرئ
ويجوز ان يكون صرف مثله لتاويله بالحي وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة فهو ماول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين
الاسناد والصرف ولا منع فيه واما نحو قولهم قرأت هودا ان جعلته اسم النبي على حذف المضاف اي سورة هود
فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه وجور واما اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو ان ينصب وثم رفع
وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظة ويجيء بسط القول
فيها وفي اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور او غيرها في باب الاعلام ان شاء الله قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية
وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف
فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين
ليحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المص فيمكن منع صرفهما
لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة في قوة مقامهما الكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين
لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة في منع الصرف
لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف قوله العجمة شرطها ان تكون علمية

فى العجمة وتحرك الاوسط اوزيادة على الثلثة فنوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع قوله علمية فى العجمية اى كون الاسم علما
فى اللغة العجمية اى يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل فى كلام العرب اولا الا
مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابرهيم واسمعيل او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمى نافع راوية
عيسى لجودة قرائته وانما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة فى الاعجمى يقتضى ان لا يتصرف فيه تصرف
كلام العرب ووقوعه فى كلامهم يقتضى ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهى منافية للام والاضا
فة منعنا معها جازان يمنع معها ما يعاقبها ايضا اعنى التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته
ويبقى الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارى يزيل حكم المطرو وعليه فيقبل
الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان فى كركان واذر
بايكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاعجمى فى كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا
مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق والبردج فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت
الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمية منع الصرف كنرجس وبقم ففيهما الوزن وكذا آخر مخففا
وان لم يكن صرف كلجام علما ففى العجمة على ما قال المص الشرطان معا واجب العلمية فى العجمى مع احد الشرطين الباقيين وهما
اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له فى العجمة فنحو لمك عندهم منصرف متحتما
كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعنيين كون الاعجمى علما فى اول استعمال العرب له والزيادة على الثلثة وهو اولى وذلك ان
تحرك الاوسط فى المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها
شيئ بل الاعجمى بمجرد كونه ثلثيا سكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم
على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب والزمخشرى يجاوز عما ذهب اليه المص بان جعل الاعجمى اذا
كان ثلثيا ساكن الوسط جايزا صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف لا يؤثر
مع تحركه وليس بشيئ لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف فى شيئ من الكلام والقياس المذكور ايض يمنعه والذى غره تحتم منع ما
وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تاثير الشيئ على ضربين اما بكونه شرطا كالزيادة
على الثلثة فى التانيث المعنوى واما بكونه سببا كالعدل فى ثلث والعجمة فى ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا فى الثلثى
الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف فى كلام فصيح او غير فصيح ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند
مع ان كل واحد منهما ثلثى ساكن الاوسط وذلك ان خفة الاول الحقته بالعربى وايضا فالتانيث له معنى ثبوتى فى الاصل وله علا
مة مقدرة تظهر فى بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتى بل معناه امر عدمى وهو ان الكلمة ليست
من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث اقوى منها قوله وشتر وهو حصن باران ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف
لاجل تاويله بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال
الصحيح لملك لانه اسم ابى نوح م قوله الجمع شرط صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح واما نحو فرازنة فنصرف وحضاجر
علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمى حمل على موازنه وقيل عربى جمع سروالة
تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار وغواش كقاض قوله صيغة منتهى الجموع اى وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم
جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على
انعام وجمع انعام على اناعيم وانما قيدنا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجيئ
فى التصريف فى باب الجمع نحو قوله م انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرود وقوله واذا الرجال راوا يزيد رايتهم
خضع الرقاب نواكسى الابصار كما ذكره ابو على فى الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا بعدها حرفان
ادغم احدهما فى الآخر او لا كمساجد ودواب او ثلثة ساكن الوسط فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما فى نحو حمر وحسان
مع ان كل واحد منهما الجمعية والصفة وانما اشترط فى هذه الصيغة ان يكون بغير هاء احترازا عن نحو ملئكة لان التاء قد يقرب
اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وعلانية وطواعية فيكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام سببين ولا سيما على مذهب من
قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له فى الآحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع وخراب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع
لان هذه الصيغة شرط السبب والمؤثر هو المشروط مع الشرط قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف قوله علما حال من الضمير
الذى فى غير منصرف اى لا ينصرف فى حال كونه علما ايض يعنى اذا كان جمع حضجر فلا بحث فى منع صرفه لكن الاشكال فى منع
صرفه حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع

نكتة الشئ قلبته على راسه والناكس المطاطى راسه وجمع الشعر على نواكس نوعى شاذ كما ذكرناه فى فوارس قال الفرزدق نواكس الابصار كذا فى الصحاح فقوله ع كما ذكرناه على مبحث الجمع اشارة الى ذلك س



مبحث غير المنصرف

على كل واحدة منها وهي علم للجنس لا لواحدة معينة فهي كاسامة للاسد على يجيء في باب الاعلام فنقيه اذن الشرط وحده
وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ورباع والجواب عنه عند المص ان الجمع الاقصى
اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض
الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين فان قيل اليس بين الجمعية
والعلمية تضاد كما يذكر المص بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب ليستا بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع
العلمية كما يسمي جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا
وهذا كما سمي بابانين جبلان فروعي مع العلمية مع التثنية فهما وان جعلا كشيء واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من لفظ
ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندي ان لا تنافي
ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المص بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص في الصفة يفيد الاطلاق فتنافيا فنقول
الاطلاق قيد كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لا عاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة
لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد المص بالاطلاق العموم قلنا لا نسلم ان ماهية الوصف
لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح
التبعية لما يخصص ذلك الصاحب كما يجيء في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان دلالته على ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك المخصص وضعيان
فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجري وهو
الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على ان لي في اعتبار كون دلالة الاسم
على معنى وصاحبه وضعية في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحكم فيكون دالا على معنى
وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية ههنا كالغلبة
هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد
وان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع
العلمية قولهم انما سميت هانئا لتهنأ وقول حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد وايضا نحن نعلم ان اللقب
كالمظفر ونفطويه من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلي ويؤكد هذا قول النحاة
انما يدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع الوصف
مع العلمية كيف تلمح ولو كانت الصفة من حيث هي هي يقتضي العموم وتنافي الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص بالفرد وهو
مع اعتبار معنى الوصف فيه فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمتنع صرف هانئ ومحمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم
ملموح فيه الوصف الاصلي قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح
فيها المعنى الاصلي كما في اللقب او لم يلمح كتسميتهم الاسود بالاحمر وبالعكس وكان المعنى الاصلي انما يلمح لمحا خفيا ويومى اليه ايماء
مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلي لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما
انها لم تعتبر وان لم تنافها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصد الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى
الوصف والجمعية لا يعتبر ان في موضع الذي يصح لمحها فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم تلمح فيه معنى
الجمعية وفي حاتم اذ لم يلمح معنى الوصف فالاولى اذن في منع صرف مساجد علما ما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة
حيث لم يكن له في الاحاد نظير كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فيزيد عنده في الاسباب شبه العجمة وعند الجزولي فيه سببان
قائمان غير مبني احدهما على سبب آخر كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمة وذلك ان الجزولي يعد عدم النظير في الاحاد سببا
من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعده شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد الاخفش يصرف نحو مساجد علما
لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم قوله سراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال فني فارسي في سراويل
دايم واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد كما عرب الاجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا
نحو قناديل فحمل على ما شابهه فمنع الصرف ولم يمنع الاجر مخففا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو
اكلب ابحر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية وفيه التانيث المعنوي وشرطه ايضا العلمية
واما الصيغة فليس سببا بل هي شرط السبب الجمعية الا عند الجزولي فسيبويه يمنعه من الصرف لا لسبب بل لموازنته غير
المنصرف وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام في العجمة الجنسية
ويجوز له ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة لا غيره لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد وهو عربي جمع

سروالة والسروالة قطعة خرقة قال عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد
لم يجئ في الاجناس فلا يقال لرجل رجال بلى جاء ذلك في الاعلام كمدائن في مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر محقق
كعدل عمر وذلك ان لنا قاعدة ممهدة وهي ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا للجمعية ولم يتحقق فيه لكونه لا له مفردة فقدرناها لئلا
تنخرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشيء على الاقطاع جاز ان يطلق اسم تلك الاقطاع على المجموع منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان
يقول ان مثل هذا مختص بوزن افعال لانه قد جاء نحو قوله جاء الشتاء وقميصي اخلاق شراذم يضحك منه التواق وشراذم جمع بالاتفاق
والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم
الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الآجر وهو غلط لان تشبيهه بالآجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا
مثله الا ترى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل
فلا يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن
لم يصرفه نظر الى ذلك المقدر ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو حمار خراب ان يقدر الجمع وذلك للتجويز
بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رايت حمارا خرابي وخرابيا فنقول هو جمع خرباء اي الارض الغليظة والجمع الخرابي كالصحاري
بالتخفيف قوله ونحو جوار اي نحو المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر ان جوار في اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض
العرب في الجر جواري قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وقال آخر سما له فوق سبع سمائيا
وهي قليلة واختارها الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوار
رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه
قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل
على ما تبين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن اوزان اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض عليه ان الياء
الساقط في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في جاءني جوار وكسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخرى تحكم وكل
ما حذف لاعلال موجب فهو في حكم الباقي كعم وشج والا كان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف مقدم على الاعلال واصله جواري
بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين
وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين
ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء للاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف
الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين
لو رجعت والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري
كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضي حذف التنوين وتبعية الكسر له في السقوط وصيرورته فتحا
وايضا يلزم ان يقال جاءني الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق
معهما وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء
للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف
نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى
بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو احوى واشعى فانه قدم الاعلال في مثلهما ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال
حاصلة لان الالف احوى لمنون ثابت تقديرا فهو وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوف
ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء والخفة
مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعيتين الا ترى انك تقول خطايا
وبرايا واداوي بلا تنوين اتفاقا لما انقلبت الياء الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ويجي
فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امراة واعيل تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعني جوار واعيل علما فيونس يجعل حالته مخالفا
لحالته في التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فيبقي الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاءني
جواري وقاضي واعيلي بياء ساكنة ورايت جواري وقاضي واعيلي ومررت بجواري وقاضي واعيلي مفتوحة في الحالين
وانما قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون لها الصرف وحدها في نحو قوله
يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم واما عند سيبويه والخليل فحال نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سواء واعلم انك اذا صغرت
نحو احوى قلت احي بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل وجار مجراه كاحي والمحيي

وقياس

فی غیر المنصرف

وقياس مثلها الحذف نسيًا كما يجيء في التصريف انشاء الله تع فسيبويه بعد حذفها نسيًا يمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة
دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن نسيًا بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما
ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعد ويضع علما وان كان قد سقط
حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو احى نسيًا بل يعله اعلال اعيل وذلك لان في اول
الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطى تصغير عطا فيجعله كالجاري مجرى الفعل اعني المعتل في الاعلال
فاحى عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو في تصغير احوى كاسيود
في تصغير اسود كما يجيء في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور قوله التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة
ولا اسناد مثل بعلبك انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معا يدخلان في وضع العلم فيؤمن من حذف احدهما اذ العلمية
كما قلنا تمنع النقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب
ابقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية كما يجيء في باب المبنيات وكان عليه ان يقول ولا معربا جزؤه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان
زيدا علما وكذلك نحو ما زيد ويقول ايضا وان لا يكون الثاني مما يبنى قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما فان الاولى
اذن مراعاة البنى الاول على ما يجيء في باب المبنيات قوله الالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة
وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان اعلم ان الالف والنون انما تؤثران لمشابهتهما الف التانيث الممدودة
من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا وبفوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير وتشابههما ايضا بوجوه
اخر لا يضر فواتها نحو تساوي الصدرين وزنا فسكر من سكران كحمر من حمراء وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر
كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو
حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان ونحوها وتشابههما ايضا
بوجهين اخرين لا يفقدان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة زائدي حمراء معا وكون الزائد الاول
في الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التانيث وقال
المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعا وبهرا وليس بوجه اذ لا
مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي
فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجراهم على هذا الابدال قولهم
في النسب الى اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير ان يبدل من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف
يناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى
سبب اخر ولا يقوم بنفسها مقام السببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به فعلى هذا الاخر اما العلمية كعمران واما
الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب اخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا
بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع عن زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفهما مقام
فلا يقوم على اثنين قوله ان كان اسما اي غير صفة وانما شرط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء
قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف با وعلى عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان لان التقدير
او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوز المص مثلا كما يجيء في باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى
والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه
فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة
فيصرفون اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان
المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء فقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه
اللفظة بالباري تع فلم يطلق على غيره ولم يضعوا منه مؤنثا لا من لفظه اعني بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب
ان يكون غير منصرف فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب ليتطرق به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل
بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الفي التانيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذاك على غير
لفظه كما ان مذكر ذلك على غير لفظه قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة
ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التاثير انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف
مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى ثم نقول منع صرف رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما هو



على هذا الوزن وضعاً في كلام العرب اكثر من المصروف فثبت بهذا ايضاً ان اشتراط انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى والخصم ان يقول بل الصرف فيما اشك فيه هل صرفته العرب اولا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم كائنٌ في فعلان صفة لم نعلم هل اشتق منه فعلانة اولا وهل وجد له فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب في فعلان وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال كم دون بيشة من حزن ومن علم كانه لامع عريان مسلوب وقد جاءت الفاظ يحتمل نونها الاصالة فتكون مصروفة اذا سميت بها ويحتمل الزيادة فلا تنصرف نحو حسان وقبان فمن اتى من الحسن والقبن فيصرفان ومن من الحس والقب فلا يصرفان وكذا نحو شيطان ورمان قال الاخفش اذا سميت باصيلال منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تنصرف الاصلان قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه قولك الله رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجئ رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجئ رحمى ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا في صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين قوله وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب ويكون اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل فعل مختص بالفعل كشمر فان هذا الوزن اعلم ان فعل مختص بالفعل ولم يأت في الاسماء الا اعجميا نحو بقم وتخشلم لبيت المقدس وكان منا في كلام العرب او منقولاً عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل فاصل هذه كلها افعال فعلى هذا نحو يزيد ويشكر ونرجس خواص لعدم هذه الاوزان في اجناس الاسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولان ونرجس اعجمي ونحو تنضب وترمع واعصر واصبع وتذرا واثمد من الغالبة في الفعل واما فعل فمن الخواص اذ لم يات فعل في اسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل ان العرب قد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلاً كقوله ان الله نع نهاكم عن قيل وقال وقولهم لطائر بشر ولاخر نبوط لنوبة عثه فيجوز في دئل بمعنى دويبة ان يكون منقولاً من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم دئل والدألان مشى سريع واما دئل علماً فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولاً من دئل والتغيير دلالة النقل الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون في دئل علماً الوزن والعدل مع العلمية وان صح ما نقل ان الوعل لغة في الوعل والرئم بمعنى الاست فهما شاذان قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اي اول وزن الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وغيرها ولو لم يبق منه ما لو فك اذا سمي به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا انقل لكونه ملحقاً بجعفر كيهرج فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشد واحب واما البب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولاً عن جمع لب والفك شاذ ولم يات في الكلام فعلل حتى يكون ملحقاً به ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلمية والنحاة قالوا في موضع قول المص او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء او تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذي حمل المص على مخالفتهم شيئان احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقاً فلو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وسالم وساسم والثاني انه راى نحو احمد واحمر لا ينصرف عنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجيء افعل فعلاء كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجئ منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلثية كاخرج واذهب لا كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ولذا رد على الاخفش قياس احسب واحال واظن واوجد وازعم على اعلم وارى قال ويجيء افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء فيه فعل ثلثي قليلاً كاشم والحم واثمر ويقابله في الاسماء من غير الفعل الثلثي ايضاً في القلة نحو ابدع وافكل واربب ولقائل ان يقول على قوله افعل فعلاً لم يجئ من جميع الافعال الثلثية بل جاء على ما اخترت انت من مذهب البصريين وهو ان افعل التعجب فعل ويجئ من كل ما يجيء منه افعل التفضيل الاسمي ان افعل التعجب الفعلي والذي جاء في فعل يفعل مفتوحي العين وفي فعِل يفعِل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحمد يزيد على افعل فعلاً اذ لا يجيء من باب غير فعل يفعل الا قليلاً كاشب على ما يجيء في التصريف انشاء الله نع لكن الانصاف ان الغلبة في افعل الفعلي ليست بظاهرة وقال المص معرفة غلبة الوزن في احد القبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدى فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياساً في احدهما دون الاخر كما يعرف مثلاً ان افعل في الفعل قياس في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم قياساً في شيء كاصبع وايضاً معرفة كون الوزن خاصاً باحد القبيلين وهو قائم في نحو شمر وضرب لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو متعذر او متعسر واما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل

متصرف لا ولم مضارع ولانه المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فاقل قليل فصارت هذه الزيادة
لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن وان كان مشتركا كافعل الى جانب الفعل حتى
صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوايد في الفعل لا يكون الا لمعنى وفي الاسماء فقد يكون لمعنى كاحمر افضل
منك وقد لا يكون كاربع افكل وابدع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان الزيادات ان تكون لمعنى وانما اشترط
مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ
الفعل لا يلحقه هذه التاء فكما تجر هذه الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى الاصلي السليم من الخلل والوزن
المشروط بتصدر الزيادة لجواز الحاق التاء نحو ارملة ويعملة اما الحاق التاء باسودة في الحية فلا يضر لان هذا الالحاق عارض
بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل واستفعل
واستبرق اعجمي ومنها تفاعل وتفوعل ودحرج ودحرج وافتعل وافتعل وافتعل وكذا انفعل وانفعل وانفعل وغير ذلك واذا
سميت بنرجس بكسر النون وترتب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا يؤثر
من دون المشروط ولم يصرفهما الزجاج نظرا الى وزنهما المشهور من اعني النرجس على وزن نضرب وترتب على وزن نقتل
واذا غير وزن الفعل كما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا اخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان
كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال اراق وان كان التغيير بغير ذلك
فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تحرز وزن الفعل وبدل عليه نحو يعد
ويهب وكذا المحذوف العين كتقل وتبع وتخف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا
اخش وارم واغز لان همزة الوصل بالفعل ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذ لا فعل ثلثي متصرف الا وقياس امره ان يكون بهمزة
الوصل ونحو عد وقل حذف اصله الهمزة ولو لم يحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم
او الوقف رددت المحذوف لان سقوطه انما كان للجزم او الوقف الجاري مجراه والجزم لا يكون في الاسماء فنقول في المسمى بتقل وخش
جاءني تقول واخشى وكذا في المسمى بقل وبع جاءني قول وبيع وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما
كالمسمى بقيل وبيع وعد وبقيل وبيع لم يعتبر الوزن الفائت الاصلي تقول جاءني قيل وبيع وفي قل وبع وخف جاءني قول وبيع
وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال في علم علم فهو عند سيبويه يضر ايضا بالوزن كما في ردد وبيع وقال المبرد ان كان التغيير
قبل النقل اخل بالوزن لانه لا يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن
العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يصادفه الوزن العلمي الا مخففا هذا
واعلم ان الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل
مطلقا سواء غلب في الفعل او لم يغلب فمنع الصرف في نحو جبل وعضد وكتف وحاتم وجعفر اعلاما واعتبره عيسى بن عمر بشرط
كونه منقولا عن الفعل نحو كعب واستدل بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني والجواب انه ان كان
علما فمحكي لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد وان لم يكن
علما فهو صفة موصوف مقدر اي انا ابن رجل جلا امره اي انكشف وجلا الامور اي كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا
بشرط تذكره في باب الصفة وما بعد ذلك فقليل نادر ولا سيما اذ لزم من اضافة غير الظرف الى الجملة قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون معها الا احدهما فاذا نكر
بقي بلا سبب او على سبب واحد يعني يكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلثة اضرب لانها اما ان يكون
سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر وقطام
في تميم والثاني ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع واثمد ويزيد ويشكر في موضعين على
الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي والجزولي والسبب الثاني عند ابي علي شبه العجمة وعند الجزولي وعدم النظير
في الاحاد وليست سببا عند المص لاعتباره الجمع الاصلي فيكون اذن نحو ثمان ورباع علمين منصرفا عند المصنف غير منصرف
عند غيره واما سراويل علما فعند سيبويه فيه العلمية والتانيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان لا
يؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظير لكن عادته ان لا يلغي سببا فيقول اجتمع ما سببان
الثاني من الموضعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلث فالاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال
الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن بابشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي
مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية ولا ينافي بين العدل والعلمية بدليل عمر واما اخر وجمع

وهو الاقوى

علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وكذا كُتَع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان
سميت بفضل من قولك الفضل فانه ينصرف اذ لا عدل في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون أُخَر وجُمَع وكُتَع اعلاما اذ العلمية
وضع آخر وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي والعلمية لم تغيرا اللفظ وعكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غيرها
وضع له اولا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور عدله في باب العدل نحو عُمَر وزفر
وكُتَع عندهم بخلاف والثاني وهو كون العلمية شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرطها
عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانهما يمتنع من التاء فتشابه الف التانيث فيقوم مقامها سببين وعند الباقين
العلمية سبب معها كما مر والثالث اعني ان يكون العلمية شرطا وسببا معا في اربعة مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا
وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف الزائدة المقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا يجامع السبب وذلك
مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان يجامع ولا تؤثر وهو اذا كان مع
الف التانيث نحو صحراء وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغي سببا فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى شرح
كلام المصنف فنقول انما ينصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب
معا خمسة اشياء التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو
فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية
والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في اذربيجان لكان يزول تاثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يوجد
بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة او عدم النظير في الاحاد
في باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الاخرين
لان اوزان العدل اما فُعَال او مَفْعَل او فُعَل او فَعِل او فَعَال كثُلاث ومَثْلث واخر وسحر وامس عند تميم وقطام عندهم
ايضا وليس شيء منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم
يتضاد الثلثة ايضا لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم يكون اذا منقولا لما اجتمع فيه اثنان منها فلم يكن
العلمية الطارية مؤثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها
ثبت انه لا يكون معها الا احدهما فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فينصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتمحل
لتمشية قول المصنف ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دُئِل ويمكن ان يقال في اِصْمِت علم المكان
القفر اذ اصله اُصْمُت بضمتين فعدل الى اصمت ثم جاء العلمية ولم تطرأ العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال
ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتاثير دونها لانه انما عدل علما كما قلنا في شمس بن مالك فاذا نكر مثله بقي فيه العدل والوزن
فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل محصورة فيما
ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب
سيبويه السبب الاصلي الذي لعينه لا لاجل العلمية قلنا في ثُلَث ومَثْلث بابهما لا تنصرف لاعتبار الوصف الاصلي
مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر بان قال الوصف هنا لا يثبت من دون العدد وقد زال
العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا منع ان يكون معنى
رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذي يقوى عندي ان الزائل بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب احمر كان
او في غيره وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول سيبويه في احمر ان ينصرف أُخَر وجُمَع بعد التنكير لانهما من باب
افعل التفضيل كما ذكرنا وسيأتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر بعد التسمية به فالاولى
الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما يثبت فيه قبل التسمية به لكون المراد به سحر يوم ما وكذا امس
رفعا عند بني تميم واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية فهو غير منصرف عند الاكثرين واما عند المصنف فلانه
لا يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهرها مناقض له فكيف لا يعتبره بعد التنكير واما عند الجزولي فلسبب واحد هو عدم
النظير في الاحاد وشبهه سبب اخر يعني الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير ايضا
ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كارنب
وافكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا نص للاخفش في ترك صرفه وقول الجزولي اولى واذا نكرت سراويل
بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمي يحمل على
موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن

صرفه

صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها واما الكلام في احمر بعد التنكير فسيجيء ومثاله فعلان الصفة اذا سمي به ثم نكر سواء يصرف
الاخفش خلافا لسيبويه وقال الاخفش ان سميت باسم مركبا خرج بتركيبه ذو الف التانيث او الجمع الاقصى نحو معدي صحراء
او معدي مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة اذن ذا الف التانيث
ولا الجمع الاقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا الى افرادهما وقول الاخفش
ان مجموع الكلمة ليس ذا الف التانيث مع جعل الجزء الاخير كجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فوله
موثرة حال ومفعول يجامع ما ونعني بما هي شرط فيه التانيث بالتاء والعجمة والتركيب الالف والنون في الموضوع اسما
قوله الا العدل مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي استثني منه لفظة ما بعد استثنائها اي لا يجامع
سببا غير السبب الذي هي شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر ونحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا
اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية الموثرة تجامع الاربعة الاشياء هي شرط فيها وتجامع العدل والوزن وليست
شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذربيجان فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال شرط
الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان يكون معهما
لتضادهما فلا يكون الا مع احدهما كما في عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد قال وانما قلت هما متضادان ليصح
حكم الكلي يكون كل ما فيه علمية موثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية الموثرة في اسم لكان
ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية الموثرة واما بيان تضادهما فكما تقدم واعترض على
قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم يكن العلمية موثرة معهما ان كانت العلمية
اذن طارية عليهما بعد استقلالهما بالتاثير والجواب عن الاعتراض منع وجوب طريان العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا
في اصمت لان كلامه في العلمية الموثرة ولو اتفق اجتماعهما لم يكن العلمية موثرة لان مثل هذا العلم لو وقع لكان معدولا
عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا يوثر فيه العلمية الطارية كما في حمراء وسعدى مؤنث اسعد علمين بلى لو كانت
الاسباب الثلثة مجتمعة لم يطرا بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين فيها غير معينين
فيكون للعلمية تاثير يكونها احد الثلثة الموثر اثنان منها ويمكن ان يجوز اجتماعهما ويمنع طريان العلمية اذن على العدل
والوزن كما في نحو اصمت على ما مر والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك يمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قيل على
ما بينا قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من
اعتبار متضادين في حكم واحد قوله اعتبارا للصفة منصوب على انه حال من سيبويه اي خالف سيبويه معتبرا
او مصدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش
لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف
اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب المص عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار
ذلك الوصف الزائل بخلاف الاحمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم
والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف قوله في حكم واحد يعني في الحكم بمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم
الى اجتماع سببين فيكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما
في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر على حمر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان
لكن في حكمين فلم يجتمعا في حالة واحدة فاذا نكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة
الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان
اسود او ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية
فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلي في التسمية كما لو سمي مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك
ثم نكر فيه لجاز بالنظر الى اللفظ لزوال المانع هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء باي تاويل
كان فيه خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف
الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه
في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك تراها
في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو وقليلا ما يلمح ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي
بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي باحمر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش في كتاب الاوسط

ان خلافه فى نحو احمر انما هو فى مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف هذا كله فى افعل فعلاء وكذا فعلان فعلى
واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف
الاصلى كما اعتبر فى نحو احمر وان كان مع من لم يصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان فى احمر اما الاول فلضعف افعل
التفضيل فى معنى الوصف ولذا لا يعمل فى الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد من من التبس بافعل الاسمى الذى لا معنى للوصف فيه
كافكل وايدع ولا يظهر فيه معنى الوصف اما افعل فعلاء فلثبوت عمله فى الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق
الظاهرة فى الوصف تكفى فى بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل
الذى هو وصف واما الثانى فانما وافق الاخفش سيبويه فى منع الصرف مع من لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامته
للوصف اعنى من بخلاف باب احمر لعرية عن العلامة الدالة على الوصف كما ذكرنا ولكون من مع مجروره كالمضاف اليه ومن تمام
افعل التفضيل من حيث المعنى الوصفى فلو نون لكان الثانى متصلا منفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال ولو سميت
رجلا باجمع الذى يوكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه فى معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه صار بمعنى كل قبل
العلمية وانمحى عنه معنى الوصف على ما تقدم فى جمع هذا حكم جميع ما لا ينصرف فى حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير
يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى اخر لانه يزيل الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى فى العدل
اذا العدل امر لفظى وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال فى رباع ومساجد ربيع ومسيجد ولو
سميت بالجمع المذكر ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان التصغير
لا يذهب بالتانيث المعنوى الذى فيه فيكون كعناق اذا صغرت بعد التسمية به ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم
يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيضم ودحيرج فى خضم ودحرج اذا سمى به واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله
كما يقول فى تصغير احمد ونرجس ويشكر وتغلب احيمد ونريجس ويشيكر وتغيلب لانه على وزن مضارع فيعل نحو ببيطر يبيطر
واما ان عرض الوزن فى المصغر ولم يكن فى المكبر كما تقول فى تضارب علما تضيرب وفى تحلئ تحيلئ فبعضهم لا يعتبره لعروضه
والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وزن مستانف ومن ثم قالوا فى تصغير ادور ادير غير مصروف اعتدادا بالصفة العارضة
فى التصغير الى هنا قال بعضهم يعتبر الوصف العارض فى التصغير الى هنا لكونه بناء مستانفا كما اعتد بالوصف العارض نحو
مثنى وثلث لكونه وضعا مستانفا فلا ينصرف ادير مع تصغير ادور للوزن والوصف العارض فى التصغير والدليل على عروض
الوصف فى التصغير قولهم غليمون ورجيلون فى جمع مصغر غلام ورجل فكان القياس ان ينصرف العلم فى نحو حميرة فى تصغير
حمزة لعروض الوصف المنافى للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا فى التصغير لم يعتد به والدليل على خفاء معنى الوصف فى المصغر
عدم جريه صفة فلا يقال شخص رجيل وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد به فى ادير والاولى ان يقال لا تنافى بين الوصف
والعلمية كما ذكرنا الا ان الوصف المعتبر فى باب منع الصرف هو الذى وضع صحيح التبعية لما تخصص الذات المبهمة المدلول
عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما يتبين فى مثل هذا الوصف هى المطلوبة فى غير المنصرف واما الالف والنون
فيقول ان بقى الالف فى التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان فى سكران وعثمان وان انقلب ياء
كما تقول فى سلطان سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما ينقلب الفه مما لا ينقلب يتبين فى التصريف فى باب التصغير فعلى هذا
التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه لا يخل بالوصف والعلمية والتانيث
والتركيب والعجمة قوله وجميع الباب باللام والاضافة ينجر بالكسر اى كان بدونهما ينجر بالفتح فصار بسببهما ينجر بالكسر اعلم ان من ذهب
فى منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف
التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذف لانه لا يجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعرة بعدم
تمامه فتنافرا واما تنافر اللام والتنوين فقد تقدم فى بيان نونى المثنى والمجموع ويجوز ان يقال لما عاقبت اللام والاضافة
التنوين صارتا كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة
لانهما من خواص الاسماء فيترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه لا سبب فى الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما
منصرفا او باقيا على عدم الانصراف فى اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثانى ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه
بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر فالاول اولى قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية
قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والمنصوب فى الاصل فضلة
لكن يشبه بها بعض العمدة كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور فى الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه
قوله هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اى المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعنى ما لان المبتدا هو الخبر

فيجوز مطابقته المبتدا له كمطابقته للمعود اليه ومثله قولهم من كانت امك ونعنى باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه
بحيث يكون علم الفاعلية كالابتدائيه والخبرية وما يجرى مجراها فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع وان لم يكن فاعلا كالمبتدا
والخبر وخبر ان واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لاء التى لنفى الجنس اذ دل كل واحد منها على كون الاسم الذى هو
فى اخره عمدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان
الرافع فى المبتداء والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل فى جميع العمد على ما تقرر قبل قوله فمنه
الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قايم ابوه قوله فمنه الفاعل اى
مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدا والخبر حملا على معنى ما انما قدم الفاعل على ساير المرفوعات بناء منه على انه
اصل المرفوعات ولهذا اسمى الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه قوله ما اسند قد عرفت فى حد الكلام معنى الاسناد
ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائى نحو بعت وهل ضرب زيد قوله او شبهه يعنى به اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل او معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور والمرتفع بهما الضمير فى نحو زيد
قدامك او فى الدار او الظاهر نحو زيد قدامك غلامه لكون الرافع فى الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا فالمن قال انه
الظرف والجار والمجرور على ما يجئ فى باب المبتدا قوله وقدم الضمير فيه للفعل او شبهه وفى عليه لما واحترز بقوله وقدم عليه
عن المبتدا لان نحو زيد فى قولك زيد قام مسند اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه فى الحال او فى الاصل كما
فى حد الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدا وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع
مسند الى المبتدا وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدا فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدا وكل خبر غير رافع لشئ كالجوامد فهو وحده
مسند الى المبتدا نحو انت زيد ان قيل فالمبتدا فى قولك قائم زيد يدخل فى حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو موخر
تقديرا وتقديمه كلا تقديم قوله على جهة قيامه اى قيام الفعل او شبهه والضمير فى به لما اى على طريقة قيامه به وشكله
سواء كان قائما اولا يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته والجار فى قوله على جهة متعلق
باسند او صفة لمصدره اى اسنادا على طريقة اسناد القيام ويعنى بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل والى
اشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القايم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد عدم التغيير فكل ما اسند اليه الفعل
على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال
المتعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون الاخر بل بهما الصدوره عن احدهما
ووقوعه على الاخر وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشرى فاعل اصطلاحا
فلا يحترزان عنه ليدخل فى الحد وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل والخلاف فيه لفظى راجع الى انه هل يقال له فى اصطلاح النحاة
فاعل اولا وليس خلافا معنويا وتمثيله بزيد قائم ابوه لرفع شبهة الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على
ابوه ولو قال ابواه لكان نصا والعامل فى الفاعل المسند خلافا فالخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا فى حد العامل ان الموجد للاعراب
انما هو المتكلم لكن النحويين جرى عادتهم بان ينسبوا العمل الى الكلمة التى بسببها يحصل المعنى المقصود فى المعرب لا الى المعنى
المقتضى كما قالوا فى المضاف انه العامل لا الاضافة وقد ذكرنا فى حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل قوله
والاصل ان يلى الفعل فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا يلى فعله اى يكون بعده بلا فصل من قولهم
وليك الشئ اى قرب منك قوله فلذلك جاز اى جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل فى الفاعل ان يلى الفعل وذلك
ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير موخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلى الفعل فهو مقدم
على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر فذلك ان يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلام
فاعل واصل الفاعل ان يلى الفعل فهو مقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسر بعده
الا فى ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما اولا ثم مفسرا ليكون اوقع فى النفس كما يجئ وليس هذا الغرض مقصودا
فيما نحن فيه او فى الضمير الذى يجئ بمفسره فيما بعده منصوبا على التميز لان ذلك المنصوب لا يجاء به الا لغرض رفع الابهام
عن الضمير فلا يلبس بخلاف زيدا فى مسئلتنا فان مجيه لكونه مفعولا لا لكونه للتميز فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشئ
من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الابهام فاما اذا جئت بعده بشئ الغرض الاصلى منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفى
فى التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلى منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع الفراء والكسائى فى باب التنازع اعمال الثانى اذا
توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجئ خلافا للبصرية وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جنى نحو ضرب غلامه زيدا
اى اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل فاستغنى

بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وبقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ويجوز التاويل برب الجزي واصحاب لعصيان وبقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب والاولى تجويز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا وكذا يقول يحسن اعطيت درهمه زيدا لان مرتبة المفعول الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجيء في مفعول ما لم يسم فاعله ويقبل نحو اعطيت صاحب الدرهم قوله ضرب غلامه زيدا وكذا اذا كان للفعل مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قلت باخيه زيدا او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا اي من قومه فمن ثم حسن رجوع الضمير الى المتاخر عنه في المسئلتين قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التاخير عنه قوله لفظا منصوب على التميز اي انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله فيهما اي الفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام اي اذا انتفى الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القرينة الدالة على التميز احدهما عن الاخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتميز بينهما اي الاعراب لمانع والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يجيء فيلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الاصلي والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى والمعنوية نحو اكل الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله عليه واله ونحو ذلك وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او ضميرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا فان قيل ففي المثال الذي اوردته اخيرا اعني ضربتك صار الذي هو ضمير متصل منفصلا عن عامله قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب الاتصال بالعامل صار بهما كبعض حروف الفعل الا ترى الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك وذلك لانهم لا يجيزون توالي اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها بخلاف نحو ضربك فان المفعول فضلة بمعنى انه ليس من تمام الكلمة فصار ضمير المفعول في ضربتك كانه متصل بالعامل اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة قوله او وقع مفعوله بعد الا اي مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد الا عمرا وينبغي ان يعرف اولا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية والمفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا في المتاخر وما لذلك المتاخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الا عمرا فضاربية زيد محصورة في عمرو اي ليس ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد اي مضروبية عمرو مقصورة على زيد اي لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية على الاحتمال اي يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا في نحو ما جاءني زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا الا زيد فاذا تقرر هذا تبين ان ضرب زيد في قولك ما ضرب زيد الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان يقدم عليه من دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ يصير المضروبية خاصة والضاربية باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان يقدم عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فعند هذا نقول ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد اختل ايضا لان مضروبية عمرو في اصل المسئلة اعني ما ضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقديم المذكور الان صارت مضروبيته مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضربني الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو ما ضربني الا زيد اما اذا لم تذكرهما او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد في الفاعل وما ضرب الا زيدا وما ضرب احد الا زيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا عامين نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا بقي المستثنيان غير محتملين وانما كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون في ما ضرب الا عمرا زيد المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد ويختص مضروبية عمرو بزيد وذلك عكس المعنى هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه البدل ولا على غيره فلا نقول في البدل ما سخى احد بشيء الا عمرو بالدينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا

استخلاف خليفه كردن ١٢

فانه لا يجوز فيها ذلك ان يكون قد جاء غيره راكبا ويجوز ... المجيء ... ١٢

تقول في غير البدل ما سخى احد بشيء الا عمرو بدرهم ولا

نفا نوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احداً الا زيد عمراً وذلك لان الاسمين
يكونهما بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اى كانهما وقعا قبل الا وليسا بمستثنيين فكانك قلت ضرب زيد
عمرا ولو مثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احد احداً الا زيد ضرب عمرا
وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضاً
او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئا الا زيدا او الا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا
كالواقعين قبل الا وهو يضعف عن استثناء شيئين الا على وجه المذكور فان استدل من اجازه مطلقا بقوله وما نراك اتبعك
الا الذين هم اراذلنا في بادي الراى فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما نراك اتبعك احد في حالة الا اراذلنا في بادي الراى
اى بلا روية فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اى اتبعوا في بادي الراى او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز
فيه ما لا يجوز في غيره وان اوردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب الا عمرا زيد ان زيد مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد
ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى
بها الا ان يكون معموله الواقع بعد الاستثناء هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا
زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك رايتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى
من جملة مستانفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت
الجملتان واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الحيز الاجنبي عن عامله اما المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى لم يتعلق
بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشيء الواحد واما نحو ضاحكا فليس في الحيز الاجنبي عن عامله اذ قولك اذ لم يبق
الا الموت معمول رايتك وضاحكا معموله الاخر فاذا ثبت هذا فان وقع معمول اخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلثة المذكورة
اما مرفوع او منصوب ولا يكون الا في الشعر كقوله كان لم يمت حى سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكقوله لا اشتهى
يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب اضمر له عاملا اخر من جنس الاول اى قامت النوائح واشتهى باب الامير كارها و
والكسائى جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا اولا كما في
قولك ما مررت الا راكبا بزيد في الشعر او في غيره بلا تقدير ناصب ولا رافع وابن الانبارى جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب
فتبين لك على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى اولا كما مضى فلا يجوز فيهما
ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا عمرا زيد وانما قلت في اول بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد
الا زيدا فلا يقال ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شيء يمكن ان يضرب زيدا كما كان فيما ضرب زيد
الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا قوله او معناها يعني ما في انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين
ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا فيما ضرب زيد الا عمرا وفيها
بعض الاصوليين في افادته الحصر استدلالا بنحو قوله عم انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق واجيب بان المراد في الجزئين
التاكيد فكانه ليس عمل الا بالنية وليس الولاء الا بالعتق كقوله لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد قوله فاذا اتصل به ضمير مفعول
او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اى تاخير الفاعل
عن المفعول قوله اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول اى ضمير راجع الى مفعول وجب تاخير الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب
زيدا غلامه اذ لو قدم منه لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما مر وينبغي ان يكون عند الاخفش وابن جنى كما تقدم وكذا
الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذى ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها هكذا نقل
ولو قيل بجواز اكرم رجل هندا ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول
انه لا انفصال الذى بين الاولين اقل مما بين الاخرين قوله او وقع بعد الا اى وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد او
معناها نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب تاخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب زيد الا عمرا
فان مضروبية ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدمت الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدمته معها
لجاء المحذور المذكور قوله او اتصل مفعوله اى كان مفعول الفاعل ضميرا متصلا وهو غير متصل اى الفاعل غير الضمير
المتصل وغير الضمير المتصل اما ضمير المنفصل نحو ما ضربك الا انا او مظهر نحو ضربك زيد وانما قيد بقوله وهو غير
متصل لانهما لو كانا معا متصلين نحو ضربتك لوجب تقديم الفاعل كما ذكرنا قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا
في مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ووجوبا في مثل وان احد من المشركين
استجارك وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد قوله لقيام قرينة جوازا لا يحذف شيء من الاشياء الا لقيام قرينة

المستثنى نـ د

فانه على طرف ذلك الحيز غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه و تابع المستثنى بعده

ناحت المراة على زوجها نوحا ونياحة نوائح ١٢

قيل فان الفعل الاول يقتضى ما فاعلا الا ان يتغير ضميره فيه كما اعتبر في باب التنازع ش

قد فصل هذا المقدار سابقا بالحق في بعض النسخ ومع ذلك الاولى لا يحتاج الى هذا الكلام س

بجوز نـ د

قيل نـ د

المحظور نـ د
المحظور الممنوع المحروم والمراد منه غير الجائز ١٢



سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله زيد لمن قال من قام الظاهر ان زيد مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى
ومن ثمة قالوا في جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذى انه رفع لان السؤال بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان زيدا فان الاولى
نصب الجواب كما يجئ في باب الموصولات وايض فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاصل تقديم المسئول عنه فالاولى ان يقدر
زيد قام بلى قولهم الاحظية فلا الية برفع خطية من باب حذف الفعل بلا خلاف اي ان لا يتفق لك خطية من النساء فانا
لا الية اى غير مقصرة فيما تحظى به النسوان عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروى النصب فيهما على تقدير ان لا اكن خطية
فلا اكون الية قوله وليبك يزيد ضارع هذا ايض من جنس الاول اى مما القرينة فيه السؤال الا ان السؤال ايض هنا مقدر مدلول
عليه بلفظ المبنى للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسال عنه فكانه قال لما قال ليبك يزيد سال سائل من
يبكيه فقيل ضارع اى يبكيه ضارع والسؤل في الاول مصرح به والبيت للحرث بن نهيك تمامه ومختبط مما تطيح الطوائح يقال
بكيته اى بكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجئ في باب المتعدى وغير المتعدى من قسم الافعال والضارع
الذليل من قولهم ضرع ضراعة قوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار يكتفى برائحة الفعل اى يبكيه من يضرع
ويذل لاجل الخصومة فان يزيد كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكى المقدر ليس بقوى في المعنى والمختبط الذى
ياتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اختبطنى فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصى ليسقط ورقها مما تطيح اى تذهب
وتهلك والطوائح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح اى ذهبت به ورمت به ولا يقال المطوحات ولا
المطيحات وهو اما على حذف الزوائد مثل اورس فهو وارس واعشب فهو عاشب او على النسب مثل لابن وتامر اى ذو ودفق يقال
طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوى من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل وقوله مما تطيح متعلق بمختبط
اى يسال من اجل اذهاب الوقايع ماله وما مصدرية او بيبكى المقدر اى يبكى لاجل اهلاك المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى
التى اى لاجل خلال الكريم التى طوحتها الطوائح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية يورد الماضى بصورة الحال اذا كان الامر
هائلا لتصويره للمخاطب نحو قولك لقيت الاسد فاضربه فاقتله قوله ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك انتصاب
جوازا ووجوبا على انهما مصدر لقوله يحذف حذفا جائزا او واجبا انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر
لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير
ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفوس لذلك المبهم تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم المقصود
منه وايضا في ذكر الشئ مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة وانما لم يحكم بكون احد مبتدأ واستجارك خبره لعلمهم
بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فمثالنا
على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه ويبطل ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته الا على ما اجاز بعض الكوفيين
من نحو لا تجزعى ان منفسا اهلكته ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل رافع لمنفسا اى ان هلك منفس اوان هلك منفس وهو
مع ذلك مردود على ما يجئ الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في نحو لو ذات سوار لطمتنى وهلا
زيد قام اعنى كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدى معنى الفعل مثل ان الموضوعة
للثبوت والتحقق فهى اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجئ في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى
الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعنى الفعل الماضى فيكونا معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو
قوله تع لو ان الله هدانى اى لو ثبت وتحقق ان الله هدانى فان مع ما في حيزه فاعل ذلك المقدر قوله وقد يحذفان معا مثل
نعم اى يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائى كما يجئ في التنازع وانما حكم بعد نعم بحذف
الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الافرادى ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وههنا افاد
المعنى الكلامى المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذى صدقته لفظة نعم وذلك الكلام في مثالنا
جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اى نعم زيد قائم وحذف
الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب ولهذا قال وقد يحذفان قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية
نحو ضربنى واكرمنى زيد وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين لو قال الفعلان فصاعدا
او شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل وضارب زيدا وليشمل ايض اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت
واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل في العمل وهو الفعل وعلى اقل المتعددات وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما انما
قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازع وذلك ان المضمر المتنازع فيه يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا وبتقدير
التنازع في المضمر المتصل لعامل الاخير جوازا و مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه

والاهم

اى الاهم من الشىء

رجل نهيك اى شجاع لانه نهيك عدوه اى تبالغ فيه

الورس نبت اصفر يكون باليمن تتخذ منه الغمرة للوجه يقول منه اورس المكان واورس الرمث اى اصفر ورقه بعد الادراك فهو وارس ولا يقال مورس وهو من الشواذ

اى يحذف

الخلال جمع خلة بفتح الخاء وهى الخصلة وهذا اللفظ اذا كان مفتوح الخاء معناه الفقر والخصلة واذا كان مضموما معناه المحبة واذا كان مكسورا معناه بطانة الغمد وقيل غلافه شرح مقامات

يقال لفلان منفس ونفيس اى مال كثير منه

يقال دفق الماء اى صب



التنازع

كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر والعامل الاول يستحيل عمله فى المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون ايض من باب التنازع على الوجه الذى التزمه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والعينية فلا بد ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع وانما لم يجز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فان كان بدون الاضمار هكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام اى هو اعنى زيدا وما قعد الا زيد ويكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر فيما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين من نحو ما ضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعد ما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار فى الملغى وان كان الاضمار فى الملغى مع الا قلت فى الاول ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى فى التنازع يجب ان يكون خاليا عن العمل فى المتنازع وفى نائبه اعنى الضمير كضربت واكرمنى زيد وكذا ضرب واكرمت هند عند الكسائى او يكون فيه نائب عن المتنازع اعنى الضمير فى نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الاخر هو المعمل ولا يظهر فى الا انا الذى بعد ما ضرب نيابة عن الا انا الذى بعد ما اكرم كما ظهرت فى الف ضربا نيابة عن الزيدين فى قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للاخر على السواء وكذا يجب ان يقول فى الثانى ما قام الا هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله فى كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائى ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثانى كما هو مذهبه على ما يجىء ويلزم البصريون ايض فى هذا المقام متابعة الكسائى فى مذهبه لانهم يوافقونه ههنا فى انه من باب الحذف لا الاضمار حذفوا الفاعل مع الا لدلالة الثانى عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الثانى فى المنفصل المرفوع يجىء مثله فى اعمال الاول فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذف المفعول مع الا من الاول مع اعمال الثانى او من الثانى مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو ما مررت ولا قعدت الا بك فعلى هذا يجوز التنازع فى المضمر المنفصل منصوبا او مجرورا ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت وبك مررت وقعدت فقول المص ظاهره غير وارد مورده وكذا قوله بعد هما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت واكرمت قوله فقد يكون اى التنازع اعلم ان العاملين فى التنازع على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا فى التنازع فى الفاعلية حسب نحو ضربنى واكرمنى زيد او فى المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او فى الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمرا ولم يذكر المص هذا الثالث لانه يلتبس بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا فى الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا فى الفاعلية وتنازعا ايض فى المفعولية والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثانى للمفعولية نحو ضربنى واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمنى زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اى التنازع فقد يتنازع اى فقد يتنازع الفعلان فى الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا فى ذلك القسم فى الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين فى التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يلتبس من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام قوله ويختار البصريون اعمال الثانى والكوفيون الاول اى البصريون يقولون المختار اعمال الثانى مع تجويز اعمال الاول ايض كذا والكوفيون يقولون المختار اعمال الاول مع تجويز اعمال الثانى وانما اختار البصريون اعمال الثانى لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايض لو اعملت الاول فى العطف فى نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبى بلا ضرورة ولعطفت على الشىء وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا يجىء هذه العلة فى غير العطف نحو جاءنى لاكرمه زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب مقدم من احتياج الثانى ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثانى اكثر فى كلامهم قوله الاول اى اعمال الاول قوله فان اعملت الثانى اضمرت الفاعل فى الاول على وفق الظ دون الحذف خلافا للكسائى وجاز خلافا للفراء وحذفت المفعول فى الاول ان استغنيت عنه والا اظهرت هذا بيان انه اذا اعملت الثانى على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذن اما ان يطلب المتنازع فيه للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو ضربنى واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون فى الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقول ضربنى واكرمت زيدا ضربانى واكرمت الزيدين ضربونى واكرمت الزيدين ضربتنى واكرمت هندا

فيما اكرم وكذا الا زيد مستثنى من المتعدد المقدر م

وبك قمت و بك قعدت م

قيل فيه بحث لان الاختلاف انما يتاتى فى التاخر لا فى المقدم لان الاول اقرب و اهم لانى المتوسط لان العامل فى الاول قد تسلط عليه ولا نى نفة للاصرة الاول مع تساويهما فى القرب وانما الاول لا هيئته حق تنه

كان فى بعض النسخ قوله وحذفت المفعول كتوبا ههنا واعادة الشارح بعد لان يشرح على ما هو عادته ش سره



ضربنی واکرمت الهندین ضربتنی واکرمت الهندات ویلزمهم الاضمار قبل الذکر کما ذکرنا قبل والکسائی یحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذکر فحاله کما قیل فکنت کالساعی الی مثعب موائلا من سبل الراعد وذلک لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذکر لانه قد جاء بعده ما یفسره علی الجملة وان لم یجئ لمحض التفسیر کما جاء فی نحو ربه رجلا فهو یقول ضربنی واکرمت زیدا او الزیدین او الزیدین او هندا او الهندین او الهندات ونقل المص عن الفراء منع هذه المسئلة ای اعمال الثانی اذا طلب الاول للفاعلیة وقال انه یوجب اعمال الاول فی مثل هذا والنقل الصحیح عن الفراء فی مثل هذا ان الثانی ان طلب ایضا للفاعلیة نحو ضرب واکرم زید جاز ان تعمل العاملین فی المتنازع فیکون الاسم الواحد فاعلا للفعلین لکن اجتماع المؤثرین التامین علی اثر واحد مدلول علی فساده فی علم الاصول وهم یجرون عوامل النحو کالمؤثرات الحقیقیة قال وجاز ان تاتی بفاعل الاول ضمیرا بعد المتنازع نحو ضربنی واکرمنی زید هو جیئ بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذکر وان طلب الثانی للمفعولیة مع طلب الاول له لاجل الفاعلیة نحو ضربنی واکرمت زیدا هو تعین عنده الاتیان بالضمیر بعد المتنازع کما رایت کل هذا حذرا مما لزم البصریین والکسائی من الاضمار قبل الذکر وحذف الفاعل قوله وحذفت المفعول ان استغنیت عنه والا اظهرت یعنی اذا اعملت الثانی وطلب الاول للمفعولیة فالواجب حذف المفعول وافق البصریون ههنا الکسائی فی حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناک ایضا کان الوجه للزوم الاضمار قبل الذکر الا انه تعذر لان الفاعل لا یحذف وفی المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة یحذف فی السعة فکیف مع مثل هذا المحوج اعنی الاضمار قبل الذکر قوله ان استغنیت عنه فی مثل ضربت واکرمنی زید لا تقول ضربته واکرمنی زید وقال المالکی یجوز ذلک علی قلة قوله والا اظهرت یعنی ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلک لکونه احد مفعولی باب علمت مع ذکر الاخر فانه لا یجوز حذفه علی ما هو المشهور عندهم وذلک لکون مضمون المفعولین هو المفعول الحقیقی لان المعلوم فی قولک علمت زیدا قائما مصدر المفعول الثانی مضافا الی الاول ای علمت قیام زید بخلاف مفعولی اعطیت زیدا درهما معطی وکذا الدرهم ولا یجوز ایضا اضماره لکونه اضمارا قبل الذکر فی المفعول لا فی الفاعل فلم یبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار واعترض علی هذا بانه یجوز فی السعة وان کان قلیلا حذف احد مفعولی باب علمت عند قیام القرینة لان کل واحد منهما فی الظاهر منصوب براسه ظاهر فی المفعولیة کمفعولی باب اعطیت وقد جاء ذلک فی القران والشعر قال ولا یحسبن الله الذین یبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خیرا لهم ای بخلهم هو خیرا فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا علی غرائک انا طالما قد وشی بنا الاعداء ای لا تخلنا اذلاء فحذف ثانیهما سلمنا انه امتنع الحذف لم امتنع الاضمار نحو حسبنی وحسبت زیدا قائما لکونه اضمارا قبل الذکر فی المفعول قلنا ان جاز الحذف فی هذا المفعول فاحذف وان لم یجز فهو کالفاعل فلیجز فیه ایضا الاضمار قبل الذکر لمشارکة الفاعل فی علة جواز الاضمار قبل الذکر وهو امتناع جواز حذفه سلمنا انه یمتنع الاضمار قبل الذکر فی مطلق المفعول لم لا یجوز اضماره بعد الذکر کما هو مذهب الفراء فی ضربنی واکرمت زیدا هو فیقول ههنا حسبنی وحسبت زیدا قائما اياه کما ذکر السیرافی فی هذا والحق ان یقال فی هذا الاخیر ان الفصل بین المبتدا والخبر بالاجنبی قبیح ولا سیما اذا صارا فی تقدیر اسم مفرد بسبب کون مضمونهما معمولا حقیقیا کعلمت وبابه قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل فی الثانی والمفعول علی المختار الا ان یمنع مانع فتظهر هذا بیان انه اذا اعملت الاول علی ما هو اختیار الکوفیین فکیف یکون حال الثانی فقال لا یخلو اما ان یطلبه للفاعلیة او للمفعولیة ویقول فی الاول ضربت وضربنی زیدا وضربت وضرباني الزیدین وضربت وضربوني الزیدین وضربت وضربتني هندا وضربت وضربتاني الهندین وضربت وضربنني الهندات بضمیر الفاعل فی الثانی علی وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه لیس اضمارا قبل الذکر لکون المتنازع من حیث کونه معمولا للاول مقدما علی العامل الثانی تقدیرا وان کان موخرا لفظا قوله والمفعول علی المختار ای واضمرت المفعول ایضا فی الثانی کالفاعل علی الوجه المختار فیکون ضمیرا بارزا ولا یحذف نحو ضربنی وضربته زید ویجوز حذفه ایضا لکونه فضلة اما اختیار الاضمار فلان الثانی اقرب الطالبین فالاولی اذا لم یحظ بمطلوبه مع الامکان ان یشتغل بما یقوم مقام المطلوب ویخلفه حتی یترک ذلک المطلوب للابعد الذی حقه ان لا یعمل مع وجود الاقرب وحتی لا یظن بسبب عدم تاثیره فیه مع القرب انه لیس مطلوبه وانه موجه الی غیره فلما اتفق البصریون والکوفیون فی مثل هذه المسئلة اعنی اذا اعملت الاول والثانی طالب للمفعول علی ان المختار اضمار المفعول فی الثانی کان خلو الثانی عن الضمیر فی قوله هاؤم اقرؤا کتابیه وقوله تع اتونی افرغ علیه قطرا دلیلا للبصریة علی ان المختار اعمال الثانی والا کان افصح الکلام ای القران علی غیر المختار ای علی حذف المفعول من الثانی عند اعمال الاول قوله الا ان یمنع مانع من الاضمار فیظهر وذلک اذا کان ذلک المفعول احد مفعولی باب علمت ویلزم من اضماره مطابقا للمعود الیه مخالفة بینه وبین المفعول الاول فی الافراد او التثنیة او الجمع او التذکیر او التانیث نحو حسبنی وحسبتهما منطلقین الزیدان منطلقا فان المص لم یجز حذف منطلقین لکونه ثانی مفعول حسبت ولا اضماره لانک لو اضمرته مثنی لیطابق

فان کل واحد منهما مفعول ... اذ تقیدا فی قولک اعطیت

وشی بحلاله ای کذب ... ای السلطان وشایة ای سعی

قوله مفعول

قوله الا ان یمنع مانع مستثنی من الحذف و الاضمار ۱۲

الخطوة والحظ ظفر یافتن


مفعول

التنازع

المفعول الاول اذ هما مبتدا وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب لتخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمر ثم مفردا ليطابق المرجوع اليه لتخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار واجب اضماره هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق ولو سلم له لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذ لم يلبس المخالفة بينهما قال تع فان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد ياتي على المعنى المقصود فيجوز حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول حسبت وحسباني اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبتني وحسبتهما اياه هندا قائمة وحسبتني وحسبتهما اياها هندا قائما وفي كل هذا القبح حاصل بفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضها بين المبتداء والخبر في الاصل قوله وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره وايض لو اعمل الثاني لم يلزمه محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لزمه شئ غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحا اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الامر دون الامر الاخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الاخر اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو تنفي شرطها وجزاؤها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال لحججت فالحج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا دون الاخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني اكرمتك ولو شتمتني لم اكرمك رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع فنقول اوله ولو انما اسعى لادنى معيشة وقوله ان ما اسعى لادنى معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعيي لادنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي لقليل من المال وقوله كفاني جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا اي ثبت ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان التناقض انما جاء لجعلك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب انك تكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا فان قلت فالام توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها الى قليل قلنا قيل الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعده ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش به من المال لكنت اكتفي بذلك لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسيا كما في قوله تع يقبض ويبسط اي له القبض والبسط فكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال لمنعني ما وجدته منه عن السعي ولم يكن مني طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استقر واطمئن ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي مؤصل مدخر لنفسي ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلثة خلافا للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيد عمروا قائما على اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه اياه زيد عمروا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني والاولى ان يقال واعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول اعلمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب تقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن وما اكرمه زيدا على اعمال الاول قوله مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثاني قوله مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وقولهم فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله الى فعل ويفعل اي الى فعل ويفعل ونظائرهما مما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل اخره حتى يعم افعل وافتعل واستفعل وفعل وفوعل وتفعلل وفعلل وامثالها ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل اخره حتى يعم يفتعل ويستفعل ويفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجيء في بابه والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمروا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمروا فاضلا والثاني والثالث مفعولا

اوله
ولو انما اسعى لادنى معيشة

لان يكفيني وجدان قليل من المال مع السعي والجد يبتغي منه

مفعول ما لم يسم فاعله



علمت فكل ما ثبت للمفعول الثانی من باب علمت ثبت لثالث مفاعيل اعلمت فنقول اذا كان ثانی مفعولی علمت ظرفا غير متصرف
او جارا و مجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندنا وابوه منطلق او فی الدار لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذی لم يتصرف لزوم
نصبه على الظرفية او انجراره بمن نحو من قبلك والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجيء والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه
ابطل الا اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد ای اللفظ نحو قوله تع يا ارض ابلعي ماءك ای قيل هذا القول وهذا اللفظ
وكذا قد يجيء الجملة فی مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهی فی الحقيقة مؤولة بالاسم الذی تضمنته كقوله تع وتبين لكم كيف فعلنا
بهم وقوله او لم يهد لهم كم اهلكنا ای تبين لكم فعلنا بهم او لم يهد لهم اهلاكنا فيصح نحو تبين لكم كيف فعلنا و ما اجازه الكسائی والفراء
من قيام الجملة التی هی خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فبعيد لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من
عوامل المبتدا والخبر وما حذف فی هذا الباب من الفاعل فليس بمنوی ولا يحذف المبتدا الا مع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر
كان المفرد ايض عن الفاعل نحو كين قائم وقد اجازه الفراء دون الكسائی والثانی ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل ای لو لا انه مسند
اسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار فی حالة واحدة لا يضر كما فی قولنا اعجبنی ضرب زيد عمرا وا فاعجب
مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شیء اسند ذلك الشیء الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما
يكون الشیء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام فی قولك فرس غلام زيد واما المتاخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل
اذا لم يلبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر فی الاصل والذی ارى انه
~~يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر فی الاصل والذی ارى انه يجوز قياسا نيابته~~
عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع التزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا فی الاصل بعد ما كان
مبتدا فلا يجوز فی نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثانی على الاول وهكذا كما قلنا فی نحو ضرب موسى عيسى وكذا فی
نحو قولك اعلمت زيدا اباك فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو فی مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام
الفاعل ان يلی الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فنقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثانی المفعولين واعلمك
زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب فی باب اعطيت اذا التبست مخالفته نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم
يلتبس لقرينة جاز العدول كقوله تع افرايت من اتخذ الهه هويه هذا مع انه لا شك فی هذا كله ان قيام الاول فی علمت واعلمت
مقام الفاعل اولى اما فی علمت فلكونه بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بصقبه واما فی اعلمت فلهذا ولكونه فاعلا بالنسبة
الى الثانی والثالث لانه عالم وقيام الثانی فی اعلمت بعد الاول اولى من الثالث ولا يلتبس مع لزومه مركزه نحو اعلمك زيد ابا
قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك انما لا يقومان مقام الفاعل لان النائب مناب ينبغی ان يكون مثله فی كونه من ضروريات
الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمتعدی من حيث
المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا لا بد له المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور وليس من ضروريات
الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيء للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا فمن ثم
لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع انه مع الواو
التی اصلها العطف وهی دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفتها لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى
ليسا من ضروريات الفعل واجاز الكسائی نيابة التمييز لكونه فی الاصل فاعلا فيقال فی طاب زيد نفسا طيبت نفس واما الحال فانها
وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها فی الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذی لا بد لكل فعل منه قوله واذا وجد
المفعول به تعين له ای للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لساير المنصوبات
هذا مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض المتاخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا انه
واجب ستدلا لا بالقراءة الشاذة لولا نزل عليه القران بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو
الكلابا وامثاله ومنع الجزولی نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما فی امرتك
الخير والوجه الجواز لا لحاقه بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول بشرط تقدمهما
على المفعول به ووصفهما والشرط فی المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر
المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع ای قعد القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر
المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت فاستحسن به ای استحسن قيامی ويشترط فی المفعول
المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله فی افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج
الفعل اليه ليصير معه كلاما ولو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغنی بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل يقال

وقوله او لم يهد لكم كيف فعلنا بهم م

الا محكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام والمتقدمون منعوا من قيام ثانی مفعولی علمت مقام الفاعل م

من حيث المعنى ان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل



المبتداء والخبر

ضرب ضربة او الضرب الفلانی ولذلك قال المص ضرب شديد وكذا يشترط الفايدة المتجددة فی كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شیء ولا جلس مكان اوزمان او فی موضوع لان هذه الاشياء المعلومة من الفعل ولا فايدة متجددة فی ذكرها ويشترط فی الظرف النايب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم فی غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم فی غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت فی دار ضرب ای ضرب فيها وقوله نعم كل اولئك كان عنه مسئولا عنه مرفوع المحل بمسئولا المقدر المفسر بمسئولا الظاهر كما فی قوله تعم وان احد من المشركين استجارك لكن ليس فی مسئولا المفسر ضمير كما كان فی استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل فی رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمی الفاعل والمفعول والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقی فی النيابة ولم يفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور ومنها لانه مفعول به لكن بواسطة حرف ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولی ان يقال كل ما كان ادخل فی عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولی بالنيابة وذلك لا ذن الى اختياره قوله والاول من باب اعطيت ای مماله مفعولان اولهما ليس بمبتداء وانما كان اولی لان فيه معنی الفاعلية دون الثانی ففی اعطيت زيدا درهما زيد عاط ای اخذ والدرهم معطو وفی كسوة عمرو الجبة عمرو مكتس والجبة مكتساة وكذا فی غيره قوله ومنها المبتدا والخبر فالمبتداء هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفی والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم وما قائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة اعلم ان المبتدا اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما فی حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان فی الماهية لم يجتمعا فی حد فحد المص لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر فی كلامهم وفسر الزمخشری والمص العوامل اللفظية فی حد المبتدا بنواسخ المبتدا وهی كان وان وظن واخواتها وما ولا والاولی ان يطلق ولا يخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ويجب عن قولهم بحسبك زيد وما فی الدار من احد بزيادة الباء ومن فكانهما معدومان وعن قولهم فی نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظة ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التی لا فايدة فيها الا التوكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف فی الدار حملا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذی هو المبتدا ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب الموضع ووجه الاشكال هو ان ليس زائدا ولا جاريا مجری الزايدة فاسمها اذن ليس بمجرد عن العوامل اللفظية وهو مبتدا والا لم يجز الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدا فان قيل نحو لا تحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذی هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدا لقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم لا التبرية اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف فی الدار لانه لا يصح فيه دعوی التركيب فصير ورتهما كاسم واحد قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدی خير من ان تراه وقوله تع سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم عند من قال ءانذرتهم مبتدا التاويلهما بالاسم ای سماعك بالمعيدی وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدا الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التی لم تركب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدا الثانی فبقوله مسندا اليه خرجت الثلثة قوله او الصفة الواقعة الخ هذا هو حد المبتدا الثانی والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايض فی حد المبتدا الاول فقالوا ان خبره محذوف تسد فاعله مسد الخبر وليس بشیء بل لم يكن لهذا المبتدا اصلا من خبر حتی يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتات اذ هو فی المعنی كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايض لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنی ولا يجمع الا على لغة اكلونی البراغيث ونعنی بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة قوله رافعة لظاهر احترازا عن نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن سواء كان مظهرا نحو اقائم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قولك هما فاعل مع انه ضمير قوله بعد حرف النفی والف الاستفهام نحو ما قائم الزيدان وان قائم الزيدان واقائم الزيدون وهل حسن الزيدان والاخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفی نحو قائم الزيدان كما يجوزون فی نحو فی الدار زيد ان يعمل الظرف بلا اعتماد واجری نحو غير قائم الزيدان مجری ما قائم لكونه بمعناه قال غير ماسوف على زمن ينقضی بالهم والحزن ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابی علی كما يجیء فی باب الاستثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه ای قل رجل يقول ذلك ويخطی يوم لا اصيد فيه ای يقل ويندر فهذه كلها مبتدآت لا اخبار لها لما فيها



من معنى النفعل لا يدخل نواسخ المبتدأ عليها لما فيها

من معنى النفي فيلزم الصدر ورب عند ابى عمرو ومبتدا لا خبر له كاقل رجل يقول ذلك الا زيد من معنى التقليل الذى هو قريب من النفى كما يجئ فى باب حروف الجر يجوز عند الاخفش والفراء ان قائما الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال فى ظن ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفى والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا معه كاللام الموصولة واما ان وظن فليسا من ذلك فى شئ بل هما تطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا معهما واما العامل فى المبتدا فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناده الى شئ واعترض بان التجريد امر عدمى فلا يؤثر واجيب بان العوامل فى كلام العرب علامات فى الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص اعنى عدم الشئ المعين يصح ان يكون علامة لشئ لخصوصيته فالعامل على هذا التجريد الاسم للاسناد اليه فى المبتدا الاول وتجريد الاسم للاسناد الى شئ اخر فى المبتدا الثانى وفسر الجزولى الابتداء بجعل الاسم فى صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او للاسناده حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمى فلا يؤثر ثم قال المتاخرون كالزمخشرى والجزولى هذا الابتداء هو العامل فى الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسى عن سيبويه ان العامل فى الخبر هو المبتدا ويحكى هذا عن ابى على وابى الفتح وقال الكسائى والفراء هما يترافعان وقد قوينا هذا فى حد العامل وقال بعضهم المبتدا الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف فى ارتفاع الفاعل وقال بعض الكوفيين المبتدا الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير فى الخبر الجامد ايضا كما يجئ قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اى ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها فى الافراد جاز الامران كونها مبتدا ما بعدها فاعلها وكونها اخبارا عما بعدها فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفى اما ان يكون مفردة او لا فان كان مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفردا او لا فالمفرده المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الان والمفردة التى ما بعدها ليس بمفرد مبتدا لا غير ما بعدها فاعلها والتى ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون والاظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدا ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة والعامل فى المبتدا الثانى تجريد عن العوامل لاسناده الى شئ اخر وعلى ما اخترنا فى حد العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدا الاول وخبره لان كون كل واحد منهما عمدة يقوم بالاخر كالمبتدا والخبر قوله والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدا الاول والثانى والاسماء المعدودة قوله المسند اخرج منه المبتدا الاول والاسماء المعدودة قوله المغاير للصفة المذكورة اخرج للمبتدا الثانى قوله واصل المبتدا التقديم ومن ثم جاز فى داره زيد وامتنع صاحبها فى الدار انما كان اصل المبتدا التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد فى اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم فى الجملة الفعلية فلكونه عاملا فى المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظى اعنى العمل والغى الامر المعنوى اعنى تقديم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارى والاعتبار بالطارى لا المطرو عليه واما وجوب تقديم الحكم فى نحو اقائم الزيدان مع ان كل واحد عامل فى الاخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل فى العمل وقيل انما قدم الفعل فى الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه فارادوا فى الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الايذان من اول الامر انها فعلية ولو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر اذا امكن صيرورته كلاما باسم اخر قوله ومن ثم اى ومن جهة كون اصل المبتدا التقديم جازت هذه المسئلة يعنى ان قيل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدا التقديم فالتقدير زيد فى داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله وامتنع صاحبها فى الدار اى امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدا التقديم فيكون الضمير فى صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغى ان يجوز هذا لان طلب المبتدا الخبر كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضى ان يذكر المص ههنا المواضع التى يجب فيها تقديم المبتدا والمواضع التى يجب فيها تاخيره ثم يذكر المواضع التى يصح تنكير المبتدا قوله وقد يكون المبتدا نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل فى الدار ام امراة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب فى الدار رجل وسلام عليك اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المبتدا معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المص لانه محكوم عليه والحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد فى الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص واما قول المص ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فيكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اى نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشئ او لا فضابط تجويز الاخبار عن المبتدا وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين شئ واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم فى المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل من الرجال قائما فى الدار

للاسناد ويكون معنى الابتداء فى المبتدا الثانى تجريد الاسم عن العوامل



جاز لك ان تقول رجل قائم فى الدار وان لم يتخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى
ربها ناظرة وكذا فى الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام رجل فى الدار
ان قام رجل فى الدار ولا انكر ان وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة فى كثير من المواضع بخلاف الفاعل
فان فعله المتقدم عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم تقول يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص فى كثير من المواضع احدها ما التعجبية على مذهب
سيبويه كما يجئ فى بابه الثانى المبتدأ الذى هو فاعل فى المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامر اقعده عن الحرب شر ما الجاك الى
مخة عرقوب الثالث المبتدأ الذى خبره ظرف وجار ومجرور والرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما يقع
بعد حرف الاستفهام ارجل فى الدار ام امرأة وهل رجل فى الدار وارجل فى الدار وامرأة الخامس ما بعد واو الحال نحو
ما ارك الا وشخص بضربك والسادس بعد اما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها السابع الجواب عنه نحو قولك
رجل فى جواب من جاءك اى رجل جاءنى لان السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى لا ضابط له
كقولهم شهر برى وشهر ترى وشهر مراعى وقوله امت فى حجر لا فيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة اما قول المص فى ما التعجبية
وفى نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان فى المعنى فاعلا والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه
وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بغير الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن فى تعليل كون المبتدأ معرفة او مختصا ان الحكم ينبغى
ان يكون على مختص ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باى نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تاخر لان المخصص
فى الصورتين حاصل فظهر بما قلنا ان التخصيص الحاصل بتقدم الخبر فى نحو فى الدار رجل لا ينجع ايضا واما قوله فى ارجل فى الدار ام امرأة
ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما فى الدار فنقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم فى جواز تنكير المبتدأ لجاز
الابتداء باى نكرة كانت اذ كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص فى المبتدأ عند المخاطب على ما ذكروا ولو كان المجوز
للتنكير فى ارجل فى الدار ام امرأة معرفة المتكلم بكون احدهما فى الدار للزم امتناع ارجل فى الدار وهل رجل فى الدار وارجل فى
الدار وامرأة لعدم لفظة ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شئ اخر ههنا يخصص المبتدأ قوله وفيما احد خير منك ان
وجه التخصيص فيه ان النكرة فى سياق النفى يفيد العموم فقولك احد عم جنس الانس بحيث لم يبق منهم احد وفيه نظر وذلك ان التخصيص
يجعل البعض من الجملة شيئا ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد
فرد فلم يتخصص بعض الافراد لاجل العموم بشئ وكيف ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت
المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم عليه
واما اذا بينت ان حكمك على الواحد حكمك على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو
من صمت نجا يحصل الفائدة فيها بسبب التعيين الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصها بشئ وقد اضطرب قولهم فيها فاختار
الاندلسى ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من ضمير كلمة الشرط فانه اذا ارتفعت بالابتداء دون الشرط فانها اذا خصصتها
ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفى الدعاء من كان الناس ثقته ورجاه فانت ثقتى ورجائى وقيل
الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له هذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال
على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط والاستفهام فحذفت لكثرة الاستعمال على ما
ذكرنا فى حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعله لفعل مقدر او مفعوله او للظاهر فقولك من قام قمت اى ان من قام اى ان
انسان قام كقوله تعالى ان امرؤ هلك وقولك من ضربت ضربته اى ان من ضربت اى ان انسانا ضربت فهذا مفعول للفعل الظاهر
وقولك من ضربته ضربته اى ان من ضربته فهو مفعول للفعل المقدر المفسر بالظاهر وكذا ما فى نحو ما كان فليكن كذا وما
تفعل افعل وما تفعله افعله وكذا كلمات الاستفهام وقوله فى سلام عليك انه مختص بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فاصلا
المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه فى حال النصب غير مطرد فى جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل
لك وويل لك لان معنى الويل الهلاك ولو قدرت بضاو بلك لكان خلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال
تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب المسند
اليه وانما تاخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الاهم وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فيحتمل ان تقول
ما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا انحزل ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى لما ابتدأ القصيد وقال
على مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع الاول تذال
مصونات الدموع السواكب هذا مع ان سلم لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلم عليك كلبيت من
لبيك وسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحت بمعنى قلت لبيك وقلت سبحان الله لغة



سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلى ما فسر المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولي للفظ
سلام عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما ثم
حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدث فلما قصد دوام نزول
سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدث فرفعوا سلام وكذا اصل ويلك لك هلكت ويلا اي هلاكا فرفعوه
بعد حذف الفعل نقضا للغبار معنى الحدث قوله والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف
اعلم ان خبر المبتدا قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له
وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب هو وهم وانما توهموا من قبل ابهام لفظ خبر
المبتدا وليس المراد بخبر المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل ليس من فعل شيئا ففي قولك ان زيد عندك
يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل
على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان يكون
منسية نحو زيد الله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع قوله فلا بد من عائد لان الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدا معنى او لا فان كانت
لم يحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد منطلق لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا
بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها
جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض
الاخبار كما يجيء ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون
الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدا فيها جزء من المبتدا الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير
فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدا الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام
كما في البر الكر منه بستين لان التعريف غير مقصود فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي
في الخبر والعامل فيه الخبر اي البر الكر كائن بستين كائنا منه قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدا
كل قال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقال ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود قال لان
كلهم ضربت بمعنى الجحد اي ما منهم احد الا ضربت وقال السيرافي ليس هذه الحجة اذ كل موجب يمكن رده الى الجحد كما تقول في زيد
ضربت ما زيد الا مضروب ثم يقال له لا تاثير للجحد في جواز حذف الضمير معه والسماع في غير ذلك اما في المجرور فنحو قوله تعالى ولمن
صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما في المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال فثوب لبست وثوب
نسيت وثوب اجر او بصفة محلا نحو زيد انا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة
وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدا كما يجيء في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة
احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما يتقدر بمفرد نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله
رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في الخبر المبتدا نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع
المبتدا جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة واحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من
ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضروريته فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدا على ما قال سيبويه
يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غيره ضعيف واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في موضع جاز قياسا كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة
اي ما هي وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظة الاول قال الشاعر لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا
متيسر يجر منسئ وانا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدا وقال لا ارى الموت يسبق الموت شئ وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال
الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا و
وليس هذا في خبر المبتدا قال ويجوز زيد قام ابو طاهر اذا كان زيد مكنيا بابي طاهر قال الله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا
لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم ومنع بعضهم غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع وروده قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر
بجملة اي ظرفا او جارا ومجرورا ولم يذكره لجريه مجراه في جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدا
عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدا في نحو زيد قائم او كانه هو في نحو زيد اخوه واجبة امهاتهم ارتفع
ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيد عندك خالفه في الاعراب
فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي يتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شئ يتعلق به الخبر واما
البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به لفظي اذ مخالفة الشئ الشئ لا توجب نصبه قال بعض النحاة العامل فيه

المبتدا

المبتدا وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار
والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل
من الافعال العامة اي مما لا يخلو منه فعل نحو كاين وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كاكل وشارب وضارب وناصر
لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاصا لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اي من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل
اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجيء في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كاين في الدار وقال ابن جني بجوازه ولا
شاهد له واما قوله تع فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع اخر
الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل
لانا نحتاج الى ذلك المحذوف المتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالا صل
اولى وايضا للقياس على نحو الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير كما يأتي وذهب ابن السراج
وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدا ان يكون مفردا ولمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضى
نسبة امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد
فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب في الجواب ان يكون المنسوب شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا
نقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها
ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجيء والجواب ان الظرف في مثله ليس مستقرا اي متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد
الفا نحو اما قدامك فزيد قايم فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجيء في حروف الشرط واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل
من الاعراب بعد ان لم يكن لا تدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف
معمول نحو زيد خلفك واقفا فعند ابي علي هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو العامل المقدر
لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له وكذا الخلاف في ان الخبر
انما هو ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله فان يك جثماني بارض سواكم
فان فؤادي عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينتصب عنه الحال كقوله تع ففي الجنة
خالدين فيها قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول او مبتدا او ذي حال او حرف
نفي فانه يجوزون رفع الظاهر لتقويته بالاعتماد كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعد ان المصدرية
كقوله تع ومن اياته انك ترى الارض خاشعة لا صريح المصدر اما قوله احقا بني ابناء سلمى ابن جندل تهددكم اياي وسط المجالس
فلاعتماد الظرف فيه على الاستفهام او حرف الجر وانما عمل فيه بلا اعتماد لشبههما بالمضمر في انهما لا يوصف مثله ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر
مقدم على مبتدا اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدا مقدم الخبر وعند الكوفيين والاخفش في احد قوليه
هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قايم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدا مفردا
كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقايم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشيء لان حق
المبتدا التقدم فالضمير متاخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز
تقديم الخبر على المبتدا لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قايم زيد فاعلا ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد
قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز نحو في داره زيد يصحح تقديم الخبر ويمنع كون زيد
فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دال على ان زيدا كان مبتدا والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين
من نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدا حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه في نحو في داره
زيد فاما ما اضيف اليه المبتدا فليس له التقدم الاصلي والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عوض المضاف
اليه بسبب التركيب الاصلي الحاصل بينه وبين المبتدا وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدا وان لم يكن له ذلك
في الاصل وقد ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة
له لعدم الفائدة الا في ثلثة مواضع احدها ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان
اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر وقوله اكل عام نعم تحوونه اي حوايه الثالث ان يكون
اسم العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك لا كوكب لليلة قال الله تع ليس لوقعتها كاذبة على تاويل ليس في وقت وقوعها نفس
كاذبا ويكون اسم الزمان مسؤلا به عن زمان خاص واسم العين عاما نحو في اي ليلة ليس كوكب ومتى لم يكن رجل ويكون
ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا ولو نكرة الا وضع نحو يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه فائدة التخصيص حصول شيء

فمن يكون زيد كاين في الدار ونسخة فقال ابن جني بجوازه العامل بيس معمولا لسنجر

فكذا ههنا الاتحاد معنى الظرف في الصور فان في الدار مثلا معناه في صورة الصلة والخبر وغيرها واحد ولعدم القائل بالفصل فتامل

سابقه
فان يك جثماني بارض سواكم

استفهام او حرف
الظاهر ان يقال قال وكذا الخ

سلمى حي من دارم وابو سلمى بضم السين والد زهير الشاعر ولبيد في الحرب غيره

موضعين

ان نحو الظرف ... مع ... في ... المصدر ... الخصم

زمان هو في غيره حاصل مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى لشرط حدوثه ثم ننظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره
وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو لاسيما مع التنكير المناسب للخبرية
ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجه بقي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم يوجب التبعيض فلا يجوزون
صمت في يوم الجمعه بل يوجبون النصب خلافا للبصريين والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة في للتبعيض وان كان
الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعه لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوه في المنكر للعلة
المذكوره وان وقع الفعل لا في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما
او في يوم والسير يوم الجمعه او في يوم الجمعه ويجوز رفعه واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فللتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى استعداده حتى كان
افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلثه واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو
زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب وداري مني يمين او شمال
وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف قام مقامه المبتدا اي مكانك مني مكان قريب ومن الخبر اي انت مني ذو
مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجيء عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد
خلفك وداري امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الاجبر سيل اما مهاخلافا للجرمي
وساير الكوفيين غير مكان واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين وان لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه اجماعا وان كان خبرا
عن المكان نحو داري خلفك ومنزلي امامك جوزوا رفعه في السعه والمراد تعيين المنزلة من قرب وبعد قال ولا يستعمل منه الا
ما استعمله العرب فلا تقل هو مني مجلس ومتكاء زيد ومربط الفرس قال ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو مني مكان
مجلسك ومكان متكا زيد وذلك ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب والبعد ومما استعمله العرب قولهم هو مني من جر الكلب
اي مهان ومقعد القابله اي قريب وكذا مقعد الازار ومقعد الخاتن وهي مني مناط الثريا اي بعيد قال ابو ذويب فوردن والعيوق
مقعد رابي الضربا فوق النجم لا يتتلع اي عال مشرف كالامين على الياسرين فان مقعده اعلى منهم ليشرف عليهم كيلا يخونوا قال
بعضهم ماكان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وماكان منها في معنى البعد كمناط الثريا
فرفعه اولى قال لان الظرف حاو للمظروف فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء وبعده عنه يبعده عن الاحتواء وفيه نظر وذلك لان
الظرف في قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي
الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبر به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك مني فرسخ
وانت مني بريد ومنزلك مني ليلة اي ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة سرى ليلة ومني متعلق
بمدلول الخبر اي بعيدة مني هذا القدر وكذا قولهم هو مني فوت اليد اي اذا مددت اليه يدي لم انله وهو مني دعوة الرجل
اي ذا صاح الرجل تبلغه صيحته والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو قولك داري
خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا ويوما وليله فلان الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذات
مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي تباعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان لها كما ان الماء في امتلاء
الاناء ماء مالئ ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت انملة اي دنوا انملة اي دنوا تاما كما قيل في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق
بعض درجات ويجوز رفعها وخلف ظرف للخبر اي ذات مسافة فرسخين خلف دارك وهما خبران وكذا قولهم داري من خلف دارك
فرسخين او فرسخان لان دخول من في مثله وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمرو واذا دخلت من وجب
الرفع على الخبر في الظروف التي بعد المجرور ولان التمييز فضله وبدخول من خرج الكلام عن التمام وليس بشيء اذ يقال داري
من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز انت مني فرسخين بالنصب ايضا على ان مني خبر المبتدا اي من اشياعي وفرسخين
حال اي ذو سير فرسخين او منصوب على الظرفية اي فرسخين اي انت من اشياعي ما سرنا فرسخين كقولهم سلمان منا واعلم ان
نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصريه اضيفت او لم تضف وترك الاضافه قليل وهي عند الكوفية لا تكون ظروفا الا
مع الاضافه اما عند الافراد فهي بمعنى اسم الفاعل فمعنى جلست خلفا عندهم اي متاخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا
اي مغتبطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدا وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اي متاخر ومتقدم والبصريه يجوزون
نصبها على ما قلنا كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهي باقية على الظرفية وهو اولى اذ خروج الشيء عن معناه
خلاف الاصل فلا يرتكب ما امكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الحميم
اي قبل ذلك يقوي مذهب البصريه واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظي الجمعه والسبت جاز نصبه على ضعف لكونهما
في الاصل مصدرين فمعنى اليوم الجمعه او السبت اي الاجتماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعه والسبت في معنى اليوم

ربات القوم اذا كنت طليعة لهم على شرف و الضريب الذي يضرب بالقداح وهو المتوكل بها والجمع الضرباء منه رحمه الله

قداح جمع قدح يعني تير بي پر

البريد فرسخان او اثنا عشر ميلا او ما بين المنزلين ١٢

الاغتباط شاد شدن ١٢

غصص طعام و شراب در گلو ماندن غصصت بالطعام اغص فهو غصان ١٢



ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون في اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتاويلهما
اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افعل كذا اي الآن فمعنى اليوم الاحد اي الآن الاحد والآن اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه هذا ولتذكر
طرفا مما يتعلق بخبر المبتدا اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدا لفظا او لا والاول اما ان يتحد به
معنى نحو زيد اخوك وزيد قائم او يغايره معنى ايض والمغاير يقع خبرا عنه اما لمساواته في معنى كقوله تع وازواجه امهاتهم
او لحذف المضاف من المبتدا او الخبر معنى والاخر عينا او لزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى كانه هي كقول الخنساء ترتع ما رتعت
حتى اذا ذكرت فانما هي اقبال وادبار وقوله تع ولكن البر من امن وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدا نحو ولكن ذا البر من امن
وحالها اقبال او في الخبر نحو بر من امن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار وهي مقبلة جاز لكنه يخلو عن
معنى المبالغة والثاني اي الذي لا يغاير المبتدا لفظا يذكر للدلالة على الشهرة او عدم التغير كقولنا انا ابو النجم وشعري شعري
اي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء اخر كما يقال مثلا شعري مليح ونقول انا انا اي ما تغيرت عما كنت قال ارقوني وقالوا يا خويلد لا
ترع فقلت وانكرت الوجوه هم هم واما الجامد فان كان مؤولا بالمشتق يحمل الضمير نحو قولك هذا القاع عرفج كله اي غليظ وكله
ههنا تاكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدا مؤخرا عن الخبر وان لم يكن مؤولا به لم يحمله خلافا للكسائي فكانه نظر الى ان معنى زيد
اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد اي متصف بالزيدية او محكوم عليه وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعد ان لم يكن
فلا بد من رابط وموضعه عند النحاة بعد الخبر وعند المنطقيين قبله فالجامد كله على هذا محتمل للضمير عند الكسائي لكنه
لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا
ان لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا فيستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم وان جرى على غير من هو له اكد
المستكن بمنفصل خبرا كان المتحمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيت زيدا مكرمه انت
او صلة نحو الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصورة عند الكوفية واما البصرية فاوجبوه طردا
نحو هند زيد ضاربته هي وتمام البحث فيه يجيء في باب الاضمار ان شاء الله تع قوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام
نحو من ابوك او كانا معرفتين او متساويين نحو افضل منى افضل منك او كان الخبر فعلا له نحو زيد قائم وجب تقديمه قوله من ابوك
مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هي افعل التفضيل مقدم على خبره
والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه في
مثل هذا المقام من قام وما جاء بك وايهم قام ومن قم قمت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى
الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبني الكلام بلا مغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك
المغير هو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذلك حكم المضاف الى اداة الشرط
او الاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والا لم يجز هذه
على ما له الصدر قوله او كانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق بل يجوز تاخر المبتدا عن الخبر معرفتين او متساويين مع
قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدا كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف
ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي يذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة ولو اردت
تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف هو الخبر ومثله قول لي تمام لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري الجنى اشتارته ايد عواسل اي
بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي قوله او كان الخبر فعلا له اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد قائم فانه لو قدم
اشتبه المبتدا بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشتبه المبتدا بالبدل من الضمير
او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او يقول منع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل في قوله تع ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله
واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدان مقدما الخبرين ويجب ايضا تاخر الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذي ياتيني
فله درهم نظرا الى الاصل اي الفاء الذي هو التعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط لا استحقاق اداته صدر الكلام ويجب
ايضا تاخر الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا
في تقديم الفاعل وتاخيره ولا يجوز تقديمه مع الا لما يجيء في باب الاستثناء ويجب ايضا تاخر الخبر اذا اقترن المبتدا بلام الابتداء
نحو لزيد قائم او كان ضمير الشان للزوم تصدرهما قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل اين زيد او كان مصححا
له مثل في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدا مثل على التمرة مثلها زبدا او خبرا عن ان نحو عندي انك قائم وجب تقديمه هذا
بيان لموجبات تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو
زيد من ابوه اذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركني

ترتع ما رتعت وفي الصحاح لم ترع في البيت ١٢

نحو داري منك فرسخان اي بعد داري فرسخان او داري منك ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدا والخبر م

القاع هو المستوي من الارض ١٢

العرفج شجر طيب في السهل الواحدة العرفجة ١٢

وهو الذي يقيده اهل المنطق بين المبتدا والخبر

تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعانى فى الجملة التى يدخلها
فلا يقال ان من يا بنى اشكره واما قولهم علمت انهم فى الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها المعنوى بظاهر
كافعال العلاج فانها محسوسة الاثار كالضرب والمشى جوز تقدمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفى ولام الابتداء مع تاثيره
فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم فى ظنى ومنع من العمل فيه ظاهرا احترامًا للفظ المقتضى
للصدر واما قولهم الذى ما يضرب والذى ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يؤثر فى صلته معنى
ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو فى دار من هو اولى بالجواز لان المبتدا كما انه لا يؤثر معنى من المعانى فى الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد
كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا اين مفرد وقوله قبل هذا وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة قلت لا شك
ان لفظ اين اسم مفرد وقوله قبل هذا فى الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فاين فى اين زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان
يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدا اما مع الخبر نحو غلام من راكب زيد
او بدونه نحو غلام زيد راكب قوله واذا تضمن الخبر المفرد اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام نحو من
زيد ومضاف اليها نحو غلام من زيد قولنا او كان مصححا اى كان الخبر اى تقديمه مصححا لمجى المبتدا نكرة على ما ذكره قيل فى جواز تنكير
المبتدا ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدا وقد قلنا عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال فى ايجاب تقديم
الظرف خبرا عن المبتدا المنكر فى الاغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا عن
المنكرا غتفر ذلك اللبس القليل كما فى قوله تع وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدا لا يرفع
اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت فى رجل قائم قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين
للخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل فى الاسم
الذى بعده فليس اذن من هذا الباب وقولنا فى الاغلب احتراز عن نحو قولهم امت فى حجر لا فيك وقولنا مما لا يتضمن معنى
الدعاء احترازا عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تاخير الخبر لما ذكرناه قبل قوله او لمتعلقه ضمير فى المبتدا اى لمتعلق الخبر
بكسر اللام ويعنى بالمتعلق جزء الخبر فقولك على التمرة خبر والمجرور جزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق
به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق فى الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل القاصر يعنى اذا اتصل بالمبتدا
ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زبدا على التمرة لكان مثل صاحبها فى الدار
وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير فى صفة المبتدا نحو على التمرة زبد مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتداء بان يتوسط بينه وبين
صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدا ذى الضمير
وتاخر الخبر عنه نحو فى الدار مالكها نائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع نظر الى ان
المفسر مرتبته التاخير لتعلقه بالخبر وليس بشئ لان التقدم اللفظى كاف فى صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تع واذ ابتلى ابرهيم
ربه ووافق الكسائى البصريين فى جواز نحو زيدا غلامه ضارب لا فى نحو زيدا غلامه ضرب فكانه نظر الى شدة طلب الفعل لمفعوله
فكان مفعوله متاخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز فى الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظى
قوله او عن ان يعنى او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدا وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم
ان ان مع صلتها فاعل عند ابى على اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس ان المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد خبر
ان المفتوحة ظرفا نحو ان زيدا قائم عندى او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم يرفع الفتحة الخفية
اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجئ فى باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجئ خبر
المبتدا بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن فى الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر علم ان
ان خبر المبتدا وانه ليس فى حيز ان المفتوحة اذ هى حرف موصولة ويجئ فى باب الموصول ان ما فى حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا
حيز خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدا لانها جملة والمبتدا
مفرد تعين ان ما بعد الخبر هى ان المفتوحة لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانه
يتقدم على خبرها لما يذكر فى حروف الشرط ان الجملة التامة لا تتوسط بين اما وفائها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة وايضا
يجب تاخير المبتدا الذى بعد الا لفظا نحو ما قائم الا زيد او معنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر
وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم فى الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجئ فى باب الاستثناء واذا
كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم من تاخيره وجب التقديم نحو قولك تميمى انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او غير ذلك تمما تقدم
له الخبر قوله وقد يتعدد الخبر فى مثل زيد عالم عاقل اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم

فان قيل
ومن ابن ...
كل واحد منها ... التقديم
لم يرجح الاول دون الاخر ...
ابا ...
المبتداء وان كان ...
الا انه على ...
صدر الكلام ...
تقتضى التقديم ...
...
فلو قيل وقوع الذى
نظرا فى خبر ...
الصدق و
الكذب
وهذا
لا يحتمل الصدق
والكذب فكيف يصح
ان يقال انه خبر
قلت اجاب عنه المص
بانه ماول بمثل الطلب
منه رحمه

وعاقل

وعاقل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا لان كلا منا فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه
بالجاهل والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة اولا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة
نحو زيد جائع نائع لانهما بمعنى واحد فالثاني في الحقيقة تاكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تع وهو الغفور الودود ذو العرش
المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدا ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين اما
ان يتصف جزء المبتدا ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الاخر او يتصف المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابلق هذا
ابيض اسود وليس هذا في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم
وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدا بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدا
بدليل مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا كقولك وهما ابيضان اسودان وهم بيض سود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض
وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي الاول فان كل واحد منهما منفرد
عن الاخر واذا جاز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن
الغلام بنصب الغلام ووجه فلان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظ اولى وهذا
كما يقال التاريخ احمر اي ظاهر قشره ومنه قولهم زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجها نصبا وجرا واما الثاني اعني ما اتصف
فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا
اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار
كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدا بكل واحد من الخبرين تقول
زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة
في المزدحم وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض
واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدا نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدا مفكوك تقديرا اي احدهما
عالم والاخر جاهل قوله وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة
الموصوفة بهما مثل الذي ياتيني او في الدار فله درهم وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل مانعان باتفاق والحق بعضهم
ان بهما اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدا الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقائم ولا يحذف الا لضرورة كقوله واما القتال لا قتال لديكم
او لاضمار القول كقوله تع واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اي فيقال اكفرتم ويجيء علته الاتيان بالفاء في خبر مثل
هذا المبتدا في حروف الشرط ويدخل جوازا في خبر مبتدا مذكور ههنا وهو شيئان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف
ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا وصلتها لا يكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل او
المفعول لما يجيء في الاسماء الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في
اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من يضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تع ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
الاية لان الاية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تع وما افاء الله على رسوله منهم
فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تع قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت
تفرون منه بل فكما اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع اخر منه فالمعنى
هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدا ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول
وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي اتاني فله درهم والموصول بالظرف
نحو الذي قدامك او في الدار فله درهم وانما وصل المبتدا الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكن الموصول
والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط فكان حق الموصول على هذا ان لا
يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين وانما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تع ان الذين فتنوا الاية لانه دخل
في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة الا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز
ان لا يكون صريحا في الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تع
وما افاء الله وقوله ان الذين فتنوا المؤمنين وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط
حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي ياتيني له درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم
ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله تع قل ان الموت الذي تفرون منه الاية الملاقاة
لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تع وما بكم من نعمة فمن الله تع كون النعمة منه لازم لحصولها معنا فلا يعرض

قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويجيء تحقيقه في حروف الشرط انشاء الله تع والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف او الجار والمجرور نحو كل رجل يأتيني او امامك او في الدار فله درهم وقد يجيء صفتها ايض ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاني غدا فله درهم لما ذكرنا في الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدات والاخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدا نحو زيد فوجد وانشد وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا وسيبويه يأول مثله بنحو هذه خولان فانكح قوله وليت ولعل مانعان باتفاق جميع نواسخ الابتدا تمنع دخول الفاء في خبر المبتداء المذكور الا ما نذكره وذلك لانه انما دخله الفاء لمشابهته المبتدا الكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ يؤثر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر الا ان هذا المبتدا لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تع ان الذين فتنوا الاية والحق المالكي بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما راى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجيء في الموضوع المشار اليه اجرى بها مجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتدا الا في الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان حتى لا يخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملها وذلك نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء قوله والحق بعضهم ان بهما اى الحق ان في المنع من دخول الفاء بليت ولعل قال المص اتباعا للعبدي لظاهر هذا الملحق سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل مانعان نقل العبدي وابو البقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل مانعان باتفاق لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى ما ذكره المص من ان امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التنافر وذلك لان ما بعد هذا الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا اى محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بشيء لصحة قولك ان جاءك زيد فاضربه قال تع ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم قوله وقد يحذف المبتدا القيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا وضربي زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لا فعلن كذا المستهل المبصر الهلال قد ذكرنا انه لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتدا وجوبا اذا قطعت النعت بالرفع كما يجيء في نحو بابه الحمد لله اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة قطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجيء فلو ظاهر المبتدا لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايض عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجيء في بابه قوله جوازا او وجوبا نصب على المصدر اى حذفا واجبا او جائزا واذا في قوله اذا السبع للمفاجاة واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدا الذي بعدها اى فبالمكان السبع فتقول على هذا مررت فاذا زيد قائما فاذا عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجيء في الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون في قولهم اذا خرجت فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اى فاذا حصول السبع اى ففي ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففي ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب للدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المص اى فاجات وقت وجود السبع بالباب الا انه اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجات ولا حاجة الى هذه الكلفة وان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح ونقل عن ابن بري ان اذا المفاجاة حرف فعلى هذا الخبر المبتدا في نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا المفاجاة فنقل عن الزيادي انها جواب شرط مقدر ولعلها اراد انها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اى مفاجاة السبع لازمة للخروج وقال المازني هي زائدة وليس بشيء اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هي للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجات كذا وهو قريب قوله التزم في موضعه غيره يقال الزمته الشيء فالتزم اى قبل ملازمته اى في خبر التزم العرب ذكر غير الخبر في موضعه فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر لفظ ساد مسد ذلك الخبر وهو في اربعة ابواب على ما ذكر المص اولها المبتداء الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله لو ذات سوار لطمتني وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها

غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لفساد لكلمات الشرط الى الاها وكذا اذا كان مضافا الى م

الجوز والبقرة الوحشية ١٢

اى هو اهل الحمد

لاختصاصها بالاسماء كما في الفوائد وقال الكافي لانه بعد بقاء



انها لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني كما يجيء في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فبقي
مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما يجيء مع غيرها من حروف النفي فمعنى لولا علي لهلك
عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر فينتفي الاول اي انتفاء وجود علي لانتفاء هلاك عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثمة كانت لولا مفيدة
ثبوت الاول وانتفاء الثاني كافادة لو في قولك لو لم تاتني شتمتك كما مر في بيان قوله فلو ان ما اسعى لادنى معيشة البيت لكن منع
البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة برأسها وليست لو الداخلة على لا ان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلابد
من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظة لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم
الا مكررا في الاغلب كما يجيء في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدأ ولا يجوز ان يكون جواب
لولا خبره كما مر في اما زيد فقائم لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدأ في الاغلب كما في لولا علي لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول
شرطي وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظ لو اذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان
خبر المبتدأ الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ القائم مقام الخبر وهو جواب
لولا وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال قلت اما منه لما جبيت ابيتها هلا رميت ببعض الاسهم السود ولا ذر دركِ اي
قد رميتهم لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لِمَحْدُودِ اي لولا الحد وهو الحرمان وثانيهما كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا نحو ضربي او بمعنى
المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجيء في بابه نحو اخطب ما يكون اي كون واكثر شربي
السويق ملتوتا ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضربي زيد او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك
حال منهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربي هندا قائما او قائمة ويقع هذا
الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علمي بزيد كان ذا مال ويقال سمع اذني زيدا يقول ذاك اي سمع اذني كلام زيد على حذف
المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها الواو والحال نحو ضربي زيدا وعليه قائم قال صـ اقرب
ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه
ينكر وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ فيقول ضربي زيدا ابوه قائم كما في قوله كلمته فوه الى في ويجوز عند الكسائي
اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا كله وضربي زيدا الشديد قائما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب
ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء وفي خبر
مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما اضربه قائما
وهو نحو اقائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر
هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال
مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق
شربه ملتوتا وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال محذوف اي ضربي زيدا حاصل اذا
كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفية ان كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى
المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل
والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء
كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم
مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب
الماء لان شري الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال
تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام
وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص
له فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب
المقيد بالقعود ايضا في وقت آخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه
ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما وما يفسد مذهب الكوفية خاصا زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس
في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان
الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ وكذا نقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربي له ملتوتا اكثر
من شربي له غير ملتوت فلو قدرنا على مذهب الكوفية اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق

بالقيام حصول الضرب المقيد

الحروف لكن دخل فيه غير المجرد فان نحو حسنا فى قولك ان رجلا حسنا غلامه فى الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس
بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرية نحو لا رجل حسنا غلامه فى الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد
الظريف غلامه فى الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حد المسند لخبر المبتدا بقوله المجرد المسند الى
اخره صفة المبتدا فى نحو قوله تع ولعبد مؤمن خير ولو قال هناك المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدا وقال هه المسند بعد دخولها
الذى كان فى الاصل خبر المبتدا وفى اسم ما هو المسند اليه الذى كان فى الاصل مبتدا لسلم من الاعتراض قوله وامره اى حاله وشانه
كامر خبر المبتدا اى فى اقسامه من كونه مفردا وجملة وفى احكامه من كونه متحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك وفى شرائطه
من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا فى تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدا فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه
على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وانما جاز ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل فى العمل كما يجئ فى بابها فاريد ان يكون
عملها فرعيا ايض والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلى ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت فى باب
الفاعل عند قوله والاصل ان يلى فعله فلما اعملت العمل الفرعى لفرعيتها فلم يتصرف فى معموليها بتقديم ثانيهما على الاول
كما تصرف فى معمولى الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدا فى غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون
مفردا متضمنا ما له صدر الكلام كما يجئ فى قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله فى تقديمه الذى كان منفيا لكونه
مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثانى موجبا لكونه من منفى اى ليس امره كامر خبر المبتدا فى تقديمه الا اذا كان ظرفا فان
حكمه اذن حكمه فى جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تع ان الينا ايابهم وفى وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان
لسحرا وذلك لتوسعهم فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها لان كل شئ من المحدثات فلا بد ان يكون فى زمان او مكان فصار مع
كل شئ كقرينه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبى واجرى الجار مع المجرور
مجراه لكثرته فى الكلام مثله واحتياجه الى الفعل او معناه ولمناسبته له لان الظرف فى الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى فيه قوله
خبر لاء التى لنفى الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه وجه مشابهته للفاعل
لخبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهته لا التبرية لان ان لا للمبالغة فى النفى لكونها لنفى الجنس كما ان ان للمبالغة
فى الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها
مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذى كان معربا
بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقى على اصله من الرفع
بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان اسمها المنصوب بها قال المص ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه
فى الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغى ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه
اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف فى نحو لا رجل ظريف اظهر فى الصفة وقيل فى مثالنا لا يحتمل
ظريف الا الخبر لان المضاف المنفى بلا لا يوصف الا بمنصوب هذا اخر كلامه والذى ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفى بلا بالمرفوع
مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوز رفعه حملا على المحل وذلك لان لا هذه مشبهة بان وكما يجوز فى توابع اسم ان وان كان
معربا الحمل على المحل فكذا فى توابع اسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين لا وان فى هذا الباب بان ان لا تغير معنى الابتداء
بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدا باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه
فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتدا مجردا به كما فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها
الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اى النصب اولى من الرفع البعيد الذى ان اعتبر
فلكونه اصلا فى هذا الاسم مع مشابهة لا لان التى لا ابتداء معها كالباقى اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه
صار بسبب البناء فتحا فصار نصب تابعه حملا على فتحة المشابهة للنصب لعروضه بلا وزواله بزوالها مساويا بالرفع تابعه حملا
على رفعه الذى كان له فى الاصل لان كل واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة فى ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له
ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة فى الدار وهذا معنى سمج ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف فى كون
ظريف صفة لغلام رجل وفيها خبر لا والمعنى ليس فى الدار غلام رجل ظريف ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى
فى كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسى لا ادرى من اين نقله ولعله قاسه قال والحق ان
بنى تميم يحذفونه وجوبا اذا كانت جوابا او قامت قرينة غير السوال دالة عليه واذا لم يفهم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو
تميم اذن كاهل الحجاز فى ايجاب الاثبات به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بنى تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر
الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بنى تميم قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قائما

فقد تقدم من قول الكوفيين ان حمله على اطلاقه مناف لهذا الاجماع والاولى ان يقال اراد ان جميع نحاة البصرة القائلين بعمل لا وان واخواتها فى اخبارها

قوله من الرفع بالابتداء ولا يكون غير شئ

قال الزمخشرى وبنو تميم لا يثبتونه فى كلامهم اصلا

ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف واما الجملة الاسمية
التي تدخلها لا فاما ان يكون المبتدا فيها معرفة مع تكرر لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون جزاها نكرتين نحو لا رجل قائم قوله وهو
في لا شاذ اي عمل ليس في لا شاذ قالوا يجيء في الشعر فقط نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح والظاهر انه لا يعمل لا عمل ليس لا
شاذا ولا قياسا ولو يوجد في شيء من كلامهم خبرها منصوبا بالخبر ما وليس ففي نحو لا براح ولا مستصرخ الاولى ان يقال هي التي في نحو
لا اله الا الله اي لا التبرية الا انه يجوز لها ان تحمل مكرره نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة و
يشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما يجيء في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع
المبتدا المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ليس او غيرهما من حروف النفي او النهي
او الاستفهام ويحتمل ان تكون لغير الاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها او انفتح فهو نص
في الاستغراق وما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم
المفعولية قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم المفعولية كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو
رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمس ومحمولا
عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقال
للحال هو مفعول معه قيد مضمونا اذ المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول
بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شيء اخر هو المفعول المطلق كما يجيء ففي جعل المفعول معه والمفعول
له اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر وان كان
الاصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة
ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الوقوع او المواقع عليه والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل
فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات فمحمولة بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرية وخبر
ما الحجازية وخبر كان واخواتها قوله فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قدم المفعول المطلق لانه
المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب
زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله
الفاعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام
هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زائرا في قولك زرتك طمعا ليس لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من
المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا الا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر او لم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة وقدم المفعول
به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل
منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد اخر ففي قولك ضرب زيد عمروا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك
زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه والاكرام مضروب له فيتعلق ذلك الفعل
بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد اخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد
يوم كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا قال سيبويه
في قولهم جئتك خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم صيد
عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا فجعله كما ترى في غاية
البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل مطلقا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب
وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض فيه قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا
يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التسمية لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى
اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى وانما سمي ما نحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه حقيقيا بحرف جر كالمفعول به
والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه قوله وهو اسم ما فعله فان قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت انا
في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجده بالقول
اي قاله فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول
فلم يكن اذن داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ
المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وبناؤه بلا لفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة واما لك

مبحث المنصوبات

كما ان ما جائني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جائني رجل بل رجلان م

مبحث المفعول المطلق

خففت النجوم غابت

لفظا او حده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظ بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب
فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعل هذا ويعني باسم ما فعله الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا
في ما ضربت زيدا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان تقول النفي فرع الاثبات فجرى مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا
وفني فناء جار مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله
فاعل الفعل الذي هو اعجب لان فاعل الضرب هو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه
والضمير في قوله بمعناه عائد الى الاسم او الى ما وقوله بمعناه احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم فعله المتكلم وهو فاعل الفعل
المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوبات
مفعول بها قوله ويكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه المراد بالتوكيد
المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه
تاكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر
المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين يضمنهما الفعل ويعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موضوعا
على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح
او الشدة او الضعف وغير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلست جلسة حسنة وربما لا نحو
جلست جلسة واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عملا صالحا و
منه ضربت ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر واما بين نحو ضربته انواعا من
الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقد مت خبر مقدم لا ابا
وافعل التفضيل بعض ما يضاف اليه كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا مما حذف موصوفه اي ضربا اي ضرب وضربا اشد
ضرب واما في بعض او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا واما ان يكون مصدرا
مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين قال الله تع وتظنون بالله الظنونا او معرفا بلام العهد كما اذا
اشرت الى ضرب معهود شديدا وخفيفا او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء مصدر بنفسه كما ذكرنا عند
سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي القعدة القرفصاء وكذا القهقرى في رجع القهقرى اي الرجوع القهقرى وعند
بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل تقهقر القهقرى وتقرفص القرفصاء ونحوه
وعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصفا لشيء وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ويعني بالعدد
ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او موصوف بما يدل عليه نحو
ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات قال الله تع فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد عن التمييز نحو
ضربته الفا واما آلة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد
به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على العدد بافرادها وكذا في ضربته ضربتين بسوط او ضربات بسوط ووضعت الآلة مقام المصدر
المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربته سوطين او اسواطا وتثنيتها وجمعها لتثنية المصدر وجمعه لا لتثنية الآلة وجمعها الا ترى انك ربما
قلت ضربته سوطين واسواطا مع انك لم تضرب بالعدد المذكور الا بسوط واحد لكن ثنيت الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر
المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا
القسم اي فيما اقيم فيه الآلة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربتين وضروبا قاصدا اختلاف الانواع
قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتوكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي هي
والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى
كثرتها فتنافيا قوله بخلاف اخويه يعني النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين
فصاعدا قوله وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر
والمصدر على ضربين اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تع وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان
لا يلاقيه نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب بفعل المقدر اي تبتل اليه وتبتل نفسك
تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظ
وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جملته الضمير الراجع الى
مضمون عامله نحو قوله فهذا سراقة للقران يدرسه والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب اي يدرس الدرس والى غير مضمون عامله

نحو اعجبنى الضرب الذى ضربته واسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى ضربى فضربت ذلك ومن غير المصدر نحو
اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما اسما بمصدرين لشئ من الافعال قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم
خير مقدم ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا اعلم انه لابد فى الواجب الحذف والجايزة من القرينة
قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر بفعل محذوف اى بعضه يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه فى وجوب
الحذف قياسا اما قول الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما
بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك الله
جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا وفى نهج البلاغة فى الخطبة البكائية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامى فضله وامتنانه
حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك
ودواليك وبين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسا
لك اى شدة وسحقا لك اى بعدا وكذا بعدا لك او بين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اى جرحا وجدعا لك والجدع قطع الا
او الاذن او الشفة او اليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون
هنا ضابط كلى يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط هاهنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر
مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا عن نحو قوله تع ومكروا مكرهم وسعى لها سعيها وانما وجب حذف الفعل مع هذا
الضابط لان حق الفاعل والمفعول بيان يعمل فيهما الفعل ويتصلا به واستحسن حذف الفعل فى بعض المواضع اما بانه
لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اى الفعل كما فى نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله
وسبحان الله واما التقدم ما يدل عليه كما فى قوله تع كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ
منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وحجاجيك فبقى المصدر مبهما لا يدرى ما تعلق به من فاعل او مفعو
فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليتخصص به فلما بيّنتهما بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل
بل لم يجز فلا يقال كتب كتاب الله ووعد وعد الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك وغفر الله غفرانك
وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعى المذكورة وبين
المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل او المفعول الى مكانه وحركة متصلا بالفعل ومعمولا له فوزان
وزان نحو قوله تع ان امرؤ هلك واما قولهم جودت جرده وحمدت حمده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحو ذلك فليس انتصاب
الاسماء ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هواكا والمعنى قصدت
جهته التى ينبغى ان يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى جودته جودته الذى يليق به وحمدته حمده الذى ينبغى له
فيكون مضافا لبيان النوع كما فى قوله تع وقد مكروا مكرهم وفعلت فعلتك وقوله تع وسعى لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه
المصادر فى محل الرفع على انه خبر المبتداء الواجب حذفه يلى الفاعل او المفعول المصدر الذى صار بعد حذف الفعل كانه
قائم مقام الفعل كما كان ولى الفعل والمعنى هو لك اى هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من التبيينه المبينة للمعارف نحو قوله تع
وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذى واما المبينة للنكرة فهى صفتها كما لو جعلنا ما فى الاية نكرة موصوفة وقد
بين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا بفلان اى هذا الدعاء مختص بك هذا ان
فسرت مرحبا بموضع الرحب اى اتيت موضعا رحبا وان فسرته بالمصدر اى رحب موضعك مرحبا اى رحبا فهو من هذا الباب
والجملة المفسرة المحذوفة المبتدا لا محل لها لانها مستانفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف
فعلها للدواعى المذكورة اما ان يتوغل فى حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقديرا بل يصير المصدر عوضا منه وفى مما
مقامه كالمصادر الصائرة اسماء افعال كما يجئ فى بابها نحو هيهات ورويد وشتان فيبنى لقيامها مقام المبنى ولا يكون لها
اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذى قامت هى مقامه وبناها على الفتح اكثر اذن ان زادت على حرفين ليبقى مبنية
على الاعراب الذى استحقته حال المصدرية فيرجع اذن فى استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذى كانا
يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل ويقال هيهات زيد ويجوز ان يراعى اصلها فى المصدرية مع
كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالها مع المصادر قال الله تع هيهات هيهات لما توعدون
فهو بمنزلة بعدا لما توعدون استعمالا واما فى المعنى فهيهات اسم فعل وان لم يبن واما ان لا يتوغل فى حذف فعلها بل يكون
فعلها مقدرا قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة هاهنا فهذه المصادر كانها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث
لم يستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قديمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم يقدر قبلها فلم يكن ينصب فبانتصابها

ومحسن حذف الفعل

الصوابية ... الى ما في باب ... المصدر فعل محذوف ... في الكتاب ... اللفظ لا تخفى

الخاب مصدر ... على بحث اى ... ١٢

وقولهم دواليك اى تداولا بعد تداول

العرب يقول حنانك يارب ... وحنانيك يارب بمعنى واحد اى رحمتك ١٢

تبيين ٢

وهذاذيك من هذ اى اسرع اى هذا بعد هذ ١٢

تقول جردت جردك اى قصدت قصدك ١٢

والشهور النصب الحال منه

الرحب السعة

عزو ان الفعل مقدر قبلها وبناء الاول عرفنا فيما مر مقام افعالها ويجوز في بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعنى
يكون مصدرا واسم فعل نحو رويد زيد ورويد زيدا وبله زيد وبله زيدا ويكون يجوز ان يكون حاشا من هذا الباب فيكون حاشا
زيد مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة حاشا لله منونا ويكون حاشى لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصادر
كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم يوضع افعالها اصلا نحو دفرا له
اى نتنا وبهرا له اى تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل فهما مثل القهقرى والقرفصاء اعنى ان جميعها مصادر
لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وبهرا له لم يستعمل ناصبهما ويبين بحرف جر بخلاف نحو القرفصاء
فقد استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرا وبهرا ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير انتنت دفرا وتعست بهرا
ومنها اسماء اعيان هى آلة مقامه مقام المصدر نحو تربا لك وجندلا اى ست دمها بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق
بينهما مثل الفرق بين بهرا والقهقرى ومنها صفات قايمه مقام المصدر نحو هنيئا لك اى هناك وعائذا بك اى عياذا وفى
مثل قم قائما اى قياما وتعال جائيا والفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين وقد قيل في هذا القسم انه نصب على الحال
الموكدة كما قيل في قم قائما ومنها ايضا اسماء اصوات قامت مقام المصدر كاها لك اى توجعا وواها لك اى طيبا واقا وافة لك
اى كراهة فيقدر وجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب ما كان في الاصل صوتا وان لم يتبين بالجار والمجرور نحو اهالها اى كفا
وويها اى زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع
الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عنه الفعل
الناصب له نصب المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق والاصوات القايمه مقام المصدر يجوز اعرابها
نصبا الا ان يكون حرفين ثانيهما حرف مد نحو وى لزيد وذلك نحو اهًا وويها ويجوز بقاؤها على البناء الاصلى نحو اف لكما واوه
على اخوانى وآه من ذنوبى واتاهران وويلك وويهك وويسك وويبك من هذا الباب واصل كلها وى على ما قال الفراء جئ بلام الجر
بعدها مفتوحة مع المضمر نحو ويلك ووى لك ثم خلط اللام بوى حتى صارت لام الكلمة كما خلط اللام بيا في قوله فخير نحن عند الناس
منهم اذا الداعى المثوب قال يالا فصار معربا باتمامه ثلاثيا فجاز ان يدخل بعدها لاما اخرى نحو ويل لك لصيرورة الاولى لام الكلمة
ثم نقل الى باب المبتدا فقيل ويل لك كما مر في سلام عليك ثم جعل ويح وويب وويس كنايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى
قتله ثم استشنعوها فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه ثم صار بعض الاصوات القايمه مقام المصدر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل
نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره في اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلى مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل ويجوز
في كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان يقال ببقائه على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل
فصه انت وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال لكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى
بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال ومن المصادر المضبوطة
بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازنى سمعت كسرها ممن لا اثق به وهما عند سيبويه منصوبان
على المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك قال عمرك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذى سلم ولا يقال قعدتك
الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالامر والنهى قال فقعدك ان لا تسمعينى ملامة ولا تنكئى
قرح الفؤاد فييجعا وان زائدة وقال ايها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان هى شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا ما استقل
يمانى وقد ذكر الجوهرى استعمال قعدك وعمرك في القسم الذى لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا آتيك وكذا قعيدك وقعدك الله
لا آتيك وقعيدك الله لا آتيك وعمر الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم قال الجوهرى قد جاء عمرك الله في غير القسم
واستشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان وقال المعنى سالت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا انه في البيت في قسم السؤال
والاصل عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا قعدك الله
تقديرا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سالت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثانى اعنى الله وكذا قعدتك
الله وان لم يستعمل اى جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اى عمرك
الله تعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسال عمرك الله اى سال الله تعميرك واسال الله عمرك واسال
الله قعدك اى تقعيدك ونصبك على حذف الزوائد واسال متعد الى مفعولين او يكون المعنى اسالك بحق تعميرك الله اى
اعتقادك بقاءه وابديته وتقعيدك الله اى تثبيتك اياه الى القعود اى الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف
حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفا الزوائد مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين ويجوز ان
يكون معنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك اى قعيدك اى ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان

لقعدك

وى كلمة تعجب يقال ويك ووى بعيدتش

اوه من كذا كلمة توجع وربما قلبوا الواو الفا فقالوا آه شرح

التثويب في اذان الفجر ان يقال الصلوة خير من النوم ١٢

[illegible] السؤال [illegible]

قال معنى عمرك الله احلف ببقائه ودوامه واذا قلت عمرك الله فكانك قلت بتعميرك الله اى باقرارك له بالبقاء منه

وانما قال التقدير الا ان فعله لم يستعمل كامر سيصرح به ايضا شرح

لقعدك ويؤيد هذا التاويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف فعلى مذهب
سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر على تاويلهما باسال تعميرك وتقعيدك ليس بمعنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان
الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدعاء للمخاطب جرى مجرى قسم السؤال لانه قد يبتدى لسؤال بالدعاء للمسؤل
كانه قيل طول الله عمرك انفعل لي كذا قوله وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه
او وقع مكررا مثل ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا اقول قوله ما وقع مبتداه هذا مصدر يجب
حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا لكونه صاحب ذلك
المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد الا سيرا وما الدهر الا تقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا
سيرا والمنون تقريبا تقريبا وكذا ان دخل على المبتدا نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا من
هذا وانما وجب حذف الفعل لان المقصود في مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع
الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤدي الطريد ويؤمن
الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا للمشابهة لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص
على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته
اياه فصار العامل لازم الحذف وان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه نحو زيد سير سير وما زيد الا سير كما ذكرنا
في المسند في قولها فانما هي اقبال وادبار فيمحي اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق
الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعني زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدمنا ان فاعلها او مفعولها
يبين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل لزوما ليبينا المعنى الدوام وقالوا عجب لتلك قضيته واقامتي فيكم على تلك القضية
اعجب قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه ومنه سلم عليك وويل لك قوله
مثبتا بعد نفي انما شرطهما لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد
للدوام فلم يجب حذف الفعل اذا قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على اسم صفة لنفي وليس دخول النفي
على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجدت الا سير البريد ان يكون انتصاب المصدر
على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون كونه خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعني كون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون
هو المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله ومعنى نفي يريد به ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر
الذي بعد الا او معناها قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او باللام نحو ما زيد الا السير وكذا
يجيء مكررا نحو ما زيد الا سيرا سيرا فالواجب حذف الفعل او وجب لقيام الاول مقامه قوله او وقع مكررا فيه نوع اخلال لان مراده
او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تع دكت الارض دكا دكا ولا يعطي لفظه هذه الفايدة الا بتكلف
قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو قوله تع فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء يعني بمضمون الجملة
مصدرها مضافا الى الفاعل والمفعول فمضمون شدوا الوثاق ويعني باثر ذلك المضمون فايدته ومقصوده وغرضه المطلوب
منه وسماه اثرا لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض
بيان انواعه المحتملة واعلم ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوايد واغراض واذا ذكر
تلك الفوايد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان
تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن
تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوايد استثقل ذكر افعالها قبلها فالزم قيام متضمن
المصدر الذي هي اغراضه مقام متضمنها فوجب حذفها فقوله تع فشدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب
من شد الوثاق اما قتل او استرقاق او من او فداء فقد فصل الله هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء وتقول في الخبرية
زيد يكتب فقراءة بعدا وبيعا وعمرو يشتري طعاما فاما بيعا واما اكلا ونحو ذلك قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد
جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى يعني ان قوله صوت
حمار مصدر فايدته التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعني بها نحو له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى
هذا المصدر المنصوب هو المبتدا المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث وهو
الضمير المجرور باللام في مثلنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا اخر وهو ان يكون معنى الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى
المصدر المنصوب عارضا للصاحب غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله هدى هدى الصلحاء فان الثاني

يؤدي
الايراد والاداء
الايمان
ايمن كردانيدن

شد والوثاق

اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل اعنى الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر
منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه فالاصل له صوت يصوت صوت
حمار اى تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما فى اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب
بقوله له صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به فى حال تصويت ومعالجة يعنى ان هذه الجملة الاسمية بمعنى
الفعل والفاعل فهى بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان
المصدر الحادث اى الحال الماضية وهو لفظ مررت فى مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوى وقيل ان العامل
فى المصدر المنصوب الاسم الذى بمعناه فى الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا
لم يكن مفعولا مطلقا كما يجئ فى باب المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير اى من ان ضربت ضرب الامير وكقولك
ضربك زيدا خير من ضرب عمرو ضربه وفى هذا نظر لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان والفعل منه وليس يصح
لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى ان له صراخا حاصلا لان معنى لهان يفعل اى يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع
وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله
ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثانى من هذه الاقوال الثلثة فى نحو قوله تعالى صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله لان قبلها
ما يؤدى معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر
المنصوب اعنى نحو صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل او عطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجئ
فى باب البدل واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اى مثل صوت حمار فيجز اذن تعريفه
مع كون الموصوف نكرة لان مثل هذا لا يتعرف بالاضافة ويبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اى مثل اخى زيد
ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مؤول بالمشتق اى لصوت
منكر كما تقول مررت برجل اسد اى جرئ ومثله قليل كما يجئ فى باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير واذا انتصب
المصدر اعنى نحو صوت حمار جاز ان يكون حالا على احد القولين المذكورين فى الوصف وذو الحال الضمير المستكن فى له واما
اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل
من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظى كما فى جاءنى زيد زيد لان الثانى مع وصفه صار كاسم واحد
مفيد ما لم يفده الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع
وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان فى وصفه معنى الحالية كما فى قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وهذا كما قال
سيبويه فى نحو الا ماء ماء باردا فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل الثانى لكونه
نكرة للاول موصوفا بشئ كالوصف للاول ومن جعله بدلا قال معنى الوصف فى تابعه فى الظاهر لا فيه ولا منع عندى ان يكون
الثانى اعنى صوت حسن تاكيدا لفظيا كما يجئ فى باب النداء واجاز الخليل فى هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر
او على الحال وانما اختار سيبويه الاتباع فى الثانى دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان يجعل تابعا
للاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف
المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اى صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذى بمعنى
المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا او بدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا فى الدار صوت صوت حمار وانما ضعف
نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجازوا
النصب فيه على المصدر او الحال كما مر وروى فى بيت رؤبة فيها ازدهاف نصب ايها مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو
فى غاية الضعف فالوجه الاتباع فى مثله قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له على الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا
لنفسه يعنى يكون المصدر مضمون الجملة لا يحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر فلا محتمل لها اذن من المصادر الا
ذلك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد لنفسه اعترافا فى على الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذى تضمنه الجملة المذكورة
كما ان المصدر مؤكد لنفسه فى نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اى الفعل من دون الفاعل لان الفعل
يدل وحده على الضرب والزمان واما فى مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها ومنه
قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر والاذان الذى هو الدعاء الى الحق اذ هو دعاء الى الصلوة فدعوة الحق
كرجل صدق وحمار سوء ومنه قوله انى لا منحك الصدود وانى قسما اليك مع الصدود لاميل لان قسما بمعنى التوكيد وهو الحاصل
فى الكلام السابق بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذى يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا ومنه صبغة الله

وبين المصدر تدل عليه الجملة المتقدمة

كان يقال صوت الحمار منه

اى مثل صوت حمار او ممكن منه

وصبغة الله

وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص على معانى هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف فعلها الاضافة المذكورة
وكونها تاكيدا لا نفسها ولا يمتنع فى كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة
وتاديتها معناها كما قلنا فى نحو لزيد صوت صوت حمار فلا تكون من المنصوب باللازم اضماره قوله ومنها ما وقع مضمون جملة
لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك زيد رجع القهقرى فى ان المصدر فى كليهما
مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل فى الاول جملة وفى الثانى مفردا اعنى مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره فى الحقيقة
مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التوكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشئ ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا
فكرره انما تؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه على التفصيل ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ما هو
فى معنى القول قال الله تع ذلك عيسى بن مريم قول الحق وقولهم هذا القول لا قولك اى هذا هو القول الحق لا اقول مثل
قولك انه بط وهذا زيد غير ما تقول فيه مصدر بمعنى اى قولا غير ما تقول فيه ومعنى هذا زيد كمعنى قوله انا ابو النجم اى هذا هو ذلك المشهور
الممدوح لا كما تقول فيه من ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اى قولا حقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا
قول ابى طالب اذا لا تبعناه على كل حالة من الدهر جدا غير قول التهازل اى قولا جدا وكذا قولك لا افعله البتة اى قطعت بالفعل
وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى
فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها
فى الاصل للعهد اى القطعة المعلومة منى التى لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلى فى مثل هذه المصادر ان يجعل الجمل المتقدمة
مفعولا بها لقلت وهذه المصادر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة
فهى مقولة فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا للخارج وهذا المعنى يدل على ان
الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق
واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب
مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا
وكذا ما يجئ بعد الامر والنهى من المؤكد لغيره كالبتة بدلالة عليه دلالة نص لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهى قاطع بطلب
تركه واما قولهم اجدك لا تفعل قال اجدكما لا تقضيان كراكما ولا يستعمل الا مع النفى فليس مؤكدا للفعل المذكور كما توهم بعضهم
اذ لو اكد قوله جدكما قوله لا تقضيان كراكما لكان مؤكدا المضمون المفرد اعنى الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجع زيد القهقرى
لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها فان قلت جدكما مضمون عدم
قضاء المخاطبين لا ذلك لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفردات قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل
سواء اسند الى المخاطبين او غيرهما ويعارض بنحو زيد رجع القهقرى فان القهقرى فى هذا المثال بيان لرجوع زيد لا
للرجوع المطلق فثبت ان جدكما مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذ اكد معنى القول الذى هو
مضمون الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يقدر اجدكما اقول لا تقضيان كما قدرنا فى بيت ابى طالب قول اتبعناه على كل
حالة جدا لفساد المعنى فنصب اجدك اذن بطرح الباء والمعنى ابجد منك كما قال الاصمعى ومثله قوله احقا بنى ابناء
سلمى بن جندل تهددكم اياى وسط المجالس اى افى حق ومعنى حقا وجدك متقاربان او نقول انتصابه على الحال كما فى
جهدك على الخلاف الذى يجئ فيه والعامل فى اجدكما الفعل الذى بعده اذا لم يكن مصدرا بما لان لها صدر الكلام ويجوز
ان يقال هو بتقدير اتجدان جدا ثم بين ما يسأل عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله القياسى
اضافته الى الفاعل فقد تبين لك بما قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغى ان يكون مدلول الجملة المتقدمة
بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما فى المؤكدة لنفسها ويقوى ذلك انه لا يجوز ذلك ان تقول زيد قائم غير حق او
هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم فى نحو متى زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر
موكد لغيره كحقا فى قولك زيد قائم حقا ليس لشئ اذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع
الخافض كما قيل فى اجدك او على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا
لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانه انما تؤكد بمثل هذه التوكيد اذا توهم المخاطب
ثبوت نقيض الجملة السابقة فى نفس الامر وغلب فى ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ النص فى معنى لفظا محتملا
لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكدا لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فيسمى
توكيد النفسه وهذا عبارة المتاخرين وسيبويه يسمى التاكيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التوكيد العام وقال

وجئ بالمصادر مضافة الى الفاعل لانه حصل الياس من اظهار فعلها كما تقدم فى مثل هذه المصادر

الجملة

الكرى النعاس

بعده كما زعم خزى والمصنف فى الايضاح

فعلية

الجد والجهد الطاقة وقرئ الا جهدهم بالضم والفتح قال الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح من قولك اجهد جهدك فى هذا الامر اى ابلغ غايتك ولا يقال اجهد جهدك بالضم

انما قيل



المص معنى التوكيد لغيره اى التوكيد لوقع غيره وليس بشئ لانه فى مقابلة التوكيد لنفسه فينبغى ان يكون الغير مؤكدا كالنفس وانما وجب حذف الفعل الناصب فى المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه اعنى قبل المصدر فلا يجوز تقديم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا لا ادرى باسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين فى المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدر ان عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب فالاضافة الى الفاعل فى نحو صبغة الله ووعد الله مثلا من من اظهار الفعل مع حصول النائب عنه قوله ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك ليس وقوعه مثنى من الضوابط التى يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين اى رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اى مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف فى هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلبت الفه ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى ولكن يوجه بقائه يا مضافا الى الظاهر قال دعوت لما نابنى مسورا فلبى فلبى يدى مسور قال ابو على معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى بالياء واصل لبيك الب لك البابين اى اقيم لخدمتك وامتثال مامورك ولا ابرح عن مكانى كالمقيم فى موضع والتثنية للتكرير كما فى قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين فالمعنى البابا كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثى ثم حذف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد واما قولهم لبى يلبى فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلم عليك وبسم الله واما سبح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعل سالما فلم يشتقا من سبحان الله وسلم عليك وكذا قولنا وسعديك مثل لبيك اى سعدك اى اعينك اسعادا بعد اسعاد الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام وقولهم دواليك اى تداولا الامر دوالين وهذاذيك اى اسرع اسراعين قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا اى ضربا يقال فيه هذاذيك كقوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط وحجاجيك اى كف كفين كلها مصادر للتكثير لا مثناة للتكرير بخلاف حنانيك ومثلها حواليك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحده قال فقالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحى عارف ومعنى حنانيك اى تحنن تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان او لا نحو قوله ارضى وذوبتا الخطوب توشنى وامكرا وانت فى الحديد وقياما وقد علم الله وقعد الناس وانما وجب حذف فعله لنصب قرينة على انزجار الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر فى التوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد علم الله وقد قعد الناس وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يجئ فى باب الحال ومما يشبه ان يكون قياسا كل مصدر يعطف على جملة بالواو والمراد بالعطف تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين اى افعل وانعم عينك انعاما اى اقرها فحذف الزوايد واضاف الى المفعول او نعمت عينك نعمة اى قرت وهذا مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما وهو مصدر كاد اى قرب ويقال ايضا ولا كودا ولا مكادة ويقول الراد على الناهى لا فعلن ذلك ورغما وهوانا ويقول اغتديت اغتداء والغراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل فى هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه عنه ومن القياسيات نحو ويل له وتبا له عند سيبويه وهذا اخر القياسيات وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر وهى فاها لفيك اى فم الداهية مضموم الى فيك والمعنى دهيا والاصل فوها لفيك اى الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول فى الحال كلمته فاه الى فى اى مشافها ويجوز ان يكون معنى المصدر اى كلمته مشافهة الا انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب حذفه فى فاها لفيك ثم جعلت الجملة التى هى فوها لفيك بمعنى المصدر اى اصابته داهية فانمحى عنها معنى المبتدا والخبر وكذا صار معنى فاه الى فى المصدر اى مشافهة او مشافها من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى آخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذى صار بمعناه وهو المصدر والحال فقيل فى فوها لفيك فاها وفاه ونزل المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانا وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اى جعل الله فاها الداهية الى فيك اى جعلها مشافهتك قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب فى ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدث قتلا فكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا اوقعت عليه الايجاد وفسر المص وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغى ان يكون المجرورات فى مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه

فايدة هذه الاضافة الافادة اللحقة المغروب عليها الاعتذار عن دخول هذه المصادر فى ضابطة الاضافة مع ان ناصبها مذكور على ما ذكرنا فتامل شرح

تداولته الامر اى اخذته هذه مرة وهذه مرة شرح

ولا اغتداء الغراب واهتديت ولاه اهتداء لفظا اى ولا اغتديت

باب المفعول به



الاشياء فى اصطلاحهم وكلامنا فى المطلق وايضا فان معنى اشترك فى قولهم اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك اياه الى زيد الا
بشئ آخر وهو عمرو او غيره وليس بمفعول به فى الاصطلاح والاقرب فى رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول
غير مقيد مصوغ من عامله يخرج جميع المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب فى قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا وان كان
مفعولا للمتكلم فى المثالين الا انه لا يقال فى الاول ان ضربا مضروب ويقال فى الثانى انه محدث واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم
المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال فى سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا اكراما لك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا
وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا فى نحو قولك مررت بزيد وقمت الى زيد ان زيدا ممرور به ومقوم اليه وزيدا فى قربت
زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا مالا وكلت زيدا طعاما وبغيت زيدا شرا وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقروب
منه ومجئ اليه ومبيع منه ومكيل له ومبغى له وقولنا المثبت والمجعول مثبتا ليعم زيدا فى نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا و
افعال القلوب فى الحقيقة لا يتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثانى مضافا الى الاول فالمعلوم فى علمت زيدا قائما
قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قيل لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت
متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد فى قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة
مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكتساة ومعطوة اى مأخوذة وكذا نحو حفرت زيدا النهر زيد محفو[ر]
والنهر محفور لان المعنى حملت زيدا على ان يكتسى الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثانى فى مثله بالمطاوع المقدر كما قال
بعضهم اى حفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى حمل
وذلك الفعل المطاوع اى حملته على ان يحفر النهر كما مر وباب علمتك زيدا قائما فى الحقيقة متعد الى مفعولين فان العلم هو
المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا فى كسوت واعطيت فنصب الثانى والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثانى كما
قلنا فى باب علمت وقولهم المفعول به الضمير فى به يرجع الى الالف واللام اى الذى يفعل به فعل اى يعامل بالفعل ويوقع
عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تع وما ادرى ما يفعل بى ولا بكم وكذا الضمير فى المفعول فيه وله ومعه واما ناصب المفعول
فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه به يقوم المعنى المقتضى للرفع اى الفاعلية والمعنى المقتضى للنصب اى المفعولية وقال
هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا فى حد العامل ان هذين القولين اولى بناء على ان
النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال فى الفاعل ان عامله الاسناد على
ما تقدم قوله وقد يتقدم على الفعل اقول هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء الا المفعول معه وذلك
لمراعاة اصل الواو اذ هى فى الاصل للعطف فوضعها اثناء الكلام ويجب تأخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة
ومخففة فلا يقال زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا فى ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والاهم يؤخر
عن مرتبته اى الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافران فى الظاهر وكذا يجب تأخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب
التقديم كما فى ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ وكذا لو كان الناصب فعل التعجب
نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف فى معموله كما يجئ وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل
بين الحرف الموصول وصلتها كما يجئ فى باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام
او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واى حين تركب اركب غلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا
ان كان المنصوب معمولا لما يلى الفاء التى فى جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تع فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما
يجئ فى حروف الشرط من انه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب اخر جاز ان تقدم ايهما شئت ويجئ
الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط اخر مسد شرط اما نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب
تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متاخر فى التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام
خبره والثانى بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له
قبله بخلاف قوله تع واذا ابتلى ابرهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه لانه متاخر
من جهة المعمولية والمفعولية واجازه البصريون وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظى وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه
ضرب زيد واى شئ اراد اخذ زيد على ان فى اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر فى هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان يتقدم
قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمتقدم تقديرا
وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير فيجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان
مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اى الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقديره

المثبت او المجعول مثبتا فيقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله

حذف احدهما من دون الاخر مع انهما فى الاصل مبتداء وخبر لا تلك

الفراء



غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طاما ملك كل الا زيدا لانك حذفت الفاعل الذى هو الاصل والعمدة واغنيت بالمفعول الذى هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل واعلم انه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسر اظاهر اى لا بنصبه فلا يقال زيدا ضرب كما يجيء فى المنصوب على شريطة التفسير قوله وقد يحذف

الفعل لقيام قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا فى اربعة مواضع الاول سماعى نحو امرء ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا اقول القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رأيت شخصا فى يده خشبة قاصدا الضرب شخص فتقول زيدا قوله امرء ونفسه اى دع امرء ونفسه والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف فى السماعيات كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تع انتهوا خيرا لكم نفسير سيبويه انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم وقال الكسائى التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبد الله المقتول اى كن ذلك وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز انتو الله اى يكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك بتقدير حسبك وائت خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك يقوى مذهب سيبويه اى تقدير ائت فى الاية وكذا قوله قواعده شرحتى مالك او الرب بينهما اسهلا اى قوله ائت مكانا اسهل وكذا قولهم انته امرا قاصدا اى انته عن هذا وائت امرا قاصدا وقرينة ائت فى هذه المواضع انك نهيت فى الاول عن شيء ثم جئت بعده بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان ينتصب بائت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرا قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه و اورده الزمخشرى فى ذلك واورد سيبويه انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع انته وائت امرا قاصدا باظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك والا فالثلاثة متقاربة المعنى ومعنى امرا قاصدا امرا ذا قصد و القصد فى الامر خلاف القصور والافراط قال كلا طرفى قصد الامور ذميم قوله اهلا اهلا اى ائت اهلا لا اجانب وسهلا اى وطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد هى منصوبة على المصدر اى رحبت بلادك مرحبا اى رحبا واهلت اهلا اى تأهلت تأهلا وقدر له فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل فى نحو القهقرى على ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولا زعماتك كان المخاطب يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سيما الصدق صادر من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اى هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم هذا ولا ازعم زعماتك او ازعم هذا ولا تزعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة تسمى بزيد وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اى من انت ذاكرا زيدا فانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت اى من تكون كما قيل فى كيف انت وقصعة من ثريد اى كيف تكون ويقال هذا ايض فيمن ذكر عظيما بسوء اى من انت تذكر زيدا وروى زيد بالرفع اى كلامك زيد نحو كلمته فوه الى فى والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسميع او المعذر كالاليم بمعنى المؤلم واعذر وعذر بمعنى العذر الا ان الفعيل فى مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما فى الاصوات كالصهيل والنئيم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء تعذر عليها قال حاتم لا تنكرى عذيرى سيرى واشفاقى على بعيرى بين بقوله سيرى واشفاقى الحال التى ينبغى ان يعذر فيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا ساء شخص الصنيع الى المخاطب اى احضر عاذرك او عذرك او الحال التى تعذر فيها ولا تلام وهى فعل المكروه الى ذلك الشخص اى لك العذر فيما تجازى بسوء صنيعه اليك ومعنى من فلان اى من اجل الاساءة اليه وايذائه اى انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ومنه ما يروى عن النبى صلى الله عليه وآله قال لابى بكر اعذرنى من عائشة اى من جهة تأديبها وتعريكها وفى الخبر ان يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم اى يفهموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم فيعفو من انفسهم اى من جهة انفسهم واهلاكها ويقال من يعذرنى من فلان اى من اجل ايذائه اياه اى لى عذر فى ايذائه فهل ههنا من يعذرنى ومنها قولهم اهلك والليل حتى ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اى لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل آخر غير ناصب اهلك اى الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اى اعطنى كليهما وتمرا واصله انه قال شخص بين يديه زبد وسنام وتمر لاخر اى هذين تريد مشيرا الى الزبد والسنام فقال الاخر ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر اى ارسل واحشفا وسوء كيلة اى اتجمع حشفا وسوء كيلة وكل شيء ولا شتيمة حر اى اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر وان تأتنى فاهل الليل واهل النهار اى فتأتى اهل الليل والنهار اى اهلا لك بالليل والنهار وقولهم ديار الاحبة اى اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اى ما رأيت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجلا وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع وتمر وكل شيء ولا شتيمة حر اى كلاهما لى وكل شيء امم ووجوب الحذف فى جميع ما ذكرنا وامثالها لكونها امثالا او كالمثل فى كثرة الاستعمال والامثال لا تغير وا واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا فى افعال القلوب كما يجيء فى بابها

وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اى كثرة الاستعمال

الشرح بحر غطام الواحد سرحة يقال هى الاعى وزن الاعى وسرحة ايضا اسم موضع وقد يكنى بها عن المراة فيقال سرحة فلان

اويذكر نداءه

النئيم صوت ضعيف كالانين يئن ائت القوى يئن نئيم الاسد



وكذا

وكذا المتعجب فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجمل اذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف
المجاب به نحو ضربت زيدا في جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف
من المفعول به فهو على ضربين اما منوي كما في قوله تع لمن يشاء اي يشاؤه او غير منوي وذلك ما تضمن الفعل معنى اللازم
كقوله تع يخالفون عن امره اي يعدلون وقوله وان يعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي اي يؤثر بالجرح
واما للمبالغة بتنزيله منزلة اللازم بترك التقييد كما تقول فلان يعطي ويمنع قال الله تع والله يقبض ويبسط قوله الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف
نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا اي الذي تطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المص المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه المتفجع عليه
لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب ادعو خرج نحو زيد في قولك ليطلب اقبال زيد وقد تصلف في هذا الحد وقال ان الزمخشري
لم يحد المنادى لاشكاله وذلك لانه لو حد بامر معنوي اي كونه مطلوب الاقبال دخل فيه زيد في اطلب اقبال زيد ولو حد بامر لفظي
اي ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادي والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان المنادى
عنده كل ما دخله يا واخواتها والمندوب عنده منادى كما صرح به لما فصل احكام المنادى في الاعراب والبناء وكذا الظاهر
من كلام سيبويه انه منادى قال الجزولي المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعالى
فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ضنهم بالميت على الموت تصوروه حيا فكرهوا موته
فقالوا لا تبعد اي لا يعدت ولا هلكت وكذا المندوب المتوجع به نحو واويلاه واثبوراه واخزناه اي احضر حتى يتعجب من فضاعتك
والدليل على كونه مدعوا قوله تع لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا اي امرهم بقول واثبورا وكذا المستغاث منادى دخله
معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب فمعنى يا للماء ويا لله والهي احضر احتى يتعجب منكما وكذا لا يرد عليه المخصوص
فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به
وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته
فائدته واحال المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل وليس ببعيد لانه يمال امالة الفعل فلا يكون اذن من هذا
الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه
جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء ساد مسد احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر
ولا منع من دعوى سده مسدهما والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى
ومما اورد ههنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا او كان يا عوضا منه لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء
فالاولى ان يقدر بلفظ الماضي اي دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي وقال ابو علي في بعض كلامه
ان يا واخواتها اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال انما خالفت
اخواتها لكثرة استعمال النداء فجوز في اداته ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون لغائب
لعدم تقدم ذكره ولا المتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون
فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر وتقول صه في المفرد المذكر والمؤنث
وكذا في مثناهما ومجموعهما وان كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في اف انه بمعنى
اتضجر او تضجرت وفي اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد يعرض
للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية والنداء لا بد له من منادى واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر
اتفاقا نحو يا زيد دعا حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قائم حقا اي منتصبا بعامل مقدر كما قيل فيهما
واجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام والظاهر ان عامله
بؤس الذي بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعني الجهل بتقدير زيادة اللام فهو مثل اعجبني مجي زيد راكبا قوله
ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون اقول انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من
قولهم يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائي المنادى
المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا نعني ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدا بل المراد به
انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جوزناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ولو
فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدا فان العامل
فيه عنده هو الخبر قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب
بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيدا ليكون المنادى بين صوتين ثم اكتفي بيا ونوى الالف فصار كالغايات فبني على الضم

باب المنادي
التفجيعة الرزية وقد فجعته وتفجعت له اي توجعت
ش
الاولى ان يقول في قولك ليقبل زيد فان ما ذكره ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد فيه مطلوبا اقباله بل مخبر عن طلب اقباله

وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف يا زيد فحركته عنده ليست نصبا ولا ادرى ما يقول في نصب المضارع والمفرد النكرة
وكذا لا يجرى المضاف مجراهما في كونه منصوبا قوله مفردا اى الذى لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه يا زيدان ويا زيدون ونعنى
بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء وكان معرفة قبله فيتم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المنقوص
والمقصور نحو يا قاضى ويا فتى وفي المبنى قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويونس يحذف اليا من المنقوص ويعوض منها تنوينا
فيقول يا قاض لانه لو بقى لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام او اضافة ولا يحذف في يا مرى من الاراء تحرزا من الاجحاف بالكلمة
وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا
وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف
او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبنى المفرد المنكر لانه ليس
مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جاز نحو يا انت نظرا الى المظهر قال يا ابجر بن ابجر يا انت انت الذى
طلقت عام جعت وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد في كلام ابن الاحوص يا اياك فقد كفيتك قاله لابيه لما اراد ان يتكلم
واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك
يا مطر السلام وعند يونس ينصب رجوعا الى حركة الاعراب لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن وانما بنى المفرد على
الحركة لان له عرقا في الاعراب وبنى على الضم فرقا بين حركتى المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبنى نحو يا قوم
كما عملوا ذلك في نحو قبلك ومن قبل قوله ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لالحاق الفها ولا لام نحو يا زيداه
وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين اقول هذه اللام المفتوحة يدخل المنادى اذا استغيث
به نحو يا لله ويتعجب منه نحو يا للماء وهى لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة
معناها لمعناهما فان المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار
لغرابته فاللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه والحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع
ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النائب مناب الا ترى انك تقول ضربى لزيد حسن وانا ضارب لزيد
ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك
انه قد يلى يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اى يا قوم والثانى وقوع المستغاث
موقع الضمير الذى يفتح لام الجر معه لما يجئ في حروف الجر فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو قوله يا للكهول
وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من
فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله يا للعطافنا ويا لرياح وانما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله للمسلمين وفتح
اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسرها على انه مدعو له والمنادى محذوف نحو يا للعجب واهى ويا للماء ويا للفليقة و
حكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا لله واهى ويا لله ونحوهما
وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اى استغيث بالله من الفراق
واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاول فمعنى يا لله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين
وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد يدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال فهل لك
بالبكر ابشر والى كليبا يا لبكر اين اين الفرار وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لبشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف
ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعانى المذكورة فلو قلت يا لزيد وقد كان يكلمك
وانت تخذله لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع
فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد وقوله ولا لام قال الخليل اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث به
والمتعجب منه فكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون حرة وارا
او مرة يا ووحره الفا كزيادة المندوب على ما يجئ وانما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين
لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانه لمشابهته للاسم المبنى المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية
للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجر قوله وينصب ما سواهما اى ما سوى المفرد
المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف في ما سواهما ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع
للمضاف اسما يجئ بعده شئ من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف
عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد

يقال تهل اى قبح انما
سميت به لانه اول
من ارق الشعر
بشر به ابشره بشرا
وابشره ابشارا و
بشره تبشيرا وبق
بشرته بمولود والبشر
ابشارا
اى سرش

معين

معيّن كاربعة وخمسه فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون
علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول يا ثلثة وثلثين عندي وقال الاندلسي وابن يعيش
هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا فيقال عندهما في غير العلم يا ثلثة والثلثون او وا والثلثين كيا زيد والحارث في
الحارث اذا قصد جماعة معيّنة والاولى بالاول يا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معيّن والاول اولى لطوله قبل النداء وارتباط
بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا
يبخل قال يا شاعرًا لا شاعرَ اليومَ مثلُه جريرٌ ولكن في كُلَيبٍ تواضُعُ وقال اعبدًا حلّ في شعبي غريبًا الؤمًا لا ابا لك واغترابا
وقال ادارًا بحزوى هِجتِ للعينِ عبرةً فماءُ الهوى يرفضّ او يترقرق وقال الا يا نخلةً من ذاتِ عرقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ
نكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما او لا واذا لم يجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم
القصد كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين ظريفا وفي المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين
الظريف وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل القدوس ويا دارا بحزوى الدارسة لكنه كره
وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة
قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد بل كل
منهما اسم لشيء مستقل نحو يا رجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله
مفردا معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامرأة ويا رجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامرأة ويا رجلا ظريفا بخلاف
نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يعجل لان الجملة والظرف لا يكونان
صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في باب لا لا حليما لا يعجل ولا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما وصفا
للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا يعجل ويا دارا بحزوى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف
نحو يا رجلا ظريفا فان قيل اجعل الجملة او الظرف صلة للذي فقد صح وصفا للمعرفة قيل يبعد الكلام اذا جدا عن اصله
بزيادة الموصول والنداء وصرح الكسائي والفراء بجواز نحو يا رجلا راكبا للمعيّن بجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما
اجازا يا راكبا للمعيّن على حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا راكبا للمعيّن وفيه اشكال لاستلزام
جواز لا رجلا راكبا ولا قائل به واما ساير التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا
للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد كما في ثلثة وثلثين في العدد ولا يلزم من ضم متبوعها فساد كما لزم
في نحو يا حليما لا يعجل قوله ويا رجلا لغير معيّن الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا
ونحو قوله ايا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا انما جاز عندهما اما لكون راكبا وصفا لموصوف مقدر اي
يا رجلا راكبا او لكونه معرفة ولا يرى البصريون بأسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من
ذلك واجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضارب رجلا وان
لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا
على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد
ذا المال الا النصب واجرى المضارع للمضاف اذا صلح للام مجرى المضاف قوله وتوابع المنادى المبني المفردة من التوكيد
والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والعاقل
والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو والمضافة
تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم يختار فتحه اقول كان
عليه ان يقول وتوابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيداه وعمراه
ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا
يجوز رفعهما او نصبهما لظهور اعراب المتبوع واما نحو اعجبني ضرب زيد وعمرو فسيجيء الكلام عليه في باب الاضافة وقال
الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف
على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع
احكامه ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي
النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي باشره
حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وسواء كان متبوعهما مضموما او لا فتقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول

ارفضاض الماء ترشيشه وترقرق الماء فترقرق اي جاء وذهب ش

ويا عبدا احل في شعبي غريبا وتقول ح

ولا يصح الحمل على الحال اذ ليس المعنى على تقييد الذي ش

موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف حرف النداء ح

باب تعبير المنادى



يا رجلا ونقول يا زيد ورجل اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضارعا او مضافا له نحو يا زيد
وعبد الله ويا عبد الله وطالعا جبلا ونقول في البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخ ذلك لان عطف النسق من حيث المعنى منادى
مستأنف فاذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء هذا ما نص عليه سيبويه واجاز المازني يا زيد وعمرا وعلى
الموضع اذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها وعلى ما اجازه لا يمتنع
نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب كل ذلك بناء على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في
المتبوع وكذا البدل ساد مسد المتبوع وجائز قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالنداء المستأنف [49] والذي ارى ان عطف البيان
هو البدل كما يجيء في باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا عالم زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البدل ان لا يجعل كالمستقل
فيقال يا عالم زيد بالرفع كما يجيء في التوابع فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر
لمتبوعهما فلم يجز لا رجل غلام لعمرو في البدل ولا غلام وجارية في العطف قلت لم يطرد ذلك فيه اما لان بناء اسم لا للتركيب على ما قيل
ولا تركيب مع كون احد جزئي المركب مقدرا او لان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجيء في بابها الا ترى الى انعزالها
عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول والى جواز انعزالها بتكرير اسمها فاذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها
فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف اما الضرب الثاني من التوابع اعني
النعت والتوكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذي اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته اعرابا معارف
كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها وقال الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث
ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة كونه في حكم المستأنف معنى فكانه باشره حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل وكذا جاز ضم عطف
البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قدمنا
ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذن ضمه اذا كان مفردا يتبع المعرب والمبني وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني
على ما يرفع به سواء كان الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى ويا هذا فلا يخلو التوابع اما ان تكون مضافة او لا
والمضافة اما لفظية كما في يا زيد الحسن الوجه قال يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمني صاحب الاحلام وكذا المضارع للمضاف نحو
يا هؤلاء العشرين رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع
والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف والمضارع له اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف واما اذا كان منادى
فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب والثانية اي المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد غلام عمرو في عطف البيان ويا زيد
ذا المال في الوصف ويا تميم كلكم في التوكيد وجاز تميم كلهم نظرا الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام
لا يكون مضافا اضافة حقيقية وابن الانباري يجيز في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة
جاز رفعها ونصبها تقول في الوصف يا زيد الظريف والظريف وفي عطف البيان عند النحاة يا عالم زيد وزيدا وفي التوكيد يا تميم
اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذي اللام يا زيد والحارث والحارث واما التوكيد اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا
وبناء نحو يا زيد زيد لانه هو هو لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال رؤبة واني
واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا وفي جعل ابي علي يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان
البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التوكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التوكيد فان وصف الثاني
نحو يا زيد زيد الطويل فابو عمرو يضم الثاني ايضا على انه توكيد لفظي للاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله
نعم بالناصبة ناصبة كاذبة كما ذكرنا في لزيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك
لان العلم لا يوصف به وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيد الطويل بنصب الثاني على انه توكيد مثل يا تميم اجمعين
فلا يمتنع اذن رفعه وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف
الاكثر منهما ولم يوصف لصغر رتبته مع الوصف كالوصف الاول كما يجيء في قولهم لا ماء ماء باردا ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد حملا
على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة
انما صحت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام حملا على اللفظ بل يجب رفعها
حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت
كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة نحو لا رجل فلمشابهة الضمة للرفعة جاز ان يرفع التوابع المفردة
لانها كالتابعة للمرفوع وقلل شيئا من استنكار تبعيته حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير
بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب

اعني اللام جعل في اللفظ كالمنادى المستأنف الذي باشره حرف النداء



النصب واما ابن الانبارى فلم ينظر الى تصور وقوعهما موقع المنادى بل نظر الى مشابهتهما متبوعهما المرفوع وتابع المرفوع مرفوع الجز
سواكان مضافا او مفردا وليس ببعيد فى القياس لكنه لم يثبت فان قيل لم لم يجز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز
فى لا رجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف واللام لا يمنع البناء كما لم يمنع فى الخمسة عشر قلت انما جاز ذلك فى لا لان المنفى
فى الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة فى الرجال الذين
فيها فالمنفى مضمون الصفة فهى لنفى الظرفاء لا لنفى الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا
ومعنى هو المتبوع على انه اورد الاخفش فى مسائله الكبير ان بعضهم يقول فى الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل ويا عا
نيد انهما مبنيان على الضم كما فى البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل قوله والخليل فى المعطوف يختار الرفع اى
فى المنسوق ذى اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف
النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى كما فى يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع
وقوعه موقع المتبوع فيستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه فى التوابع ان
تتبع متبوعاتها فى الاعراب لا فى البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع والنصب فى التابع المذكور
مع كون المتبوع غير المضموم قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اى المبرد يوافق الخليل فى اختيار الرفع اذا كان ذو
اللام مثل الحسن فى عروض اللام وجواز حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو فى اختيار النصب مع لزوم اللام كما فى
الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم ويحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام فى الاعلام وعروضها وذلك
بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اى كان فى الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك
الجنس ولا بد ان يكون قبل استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به وصار لكثرة الاستعمال علما
له ويسمى ذلك العلم الاتفاقى كانت اللام فى مثله لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك
اما فى الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما فى الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير
وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة والمصدر اولا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل
والعلا والنصر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانهما لم تصر مع اللام اعلاما حتى يكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام فى هذا
بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالقبيح
والجهم لو سمى بهما فكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسمين بها اوصافا ومن ثم قيل فى المثل انما سميت هانيا لتهنا
والصفات قبل العلمية اذا استعملت فى بعض ما يصلح له كانت مع اللام نحو الضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر
اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام فى الاعلام المنقولة من الوصف
والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول فى محمد وعلى المحمد والعلى بل يجوز دخول اللام فى اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر
فان كان فى الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد فى المسمى باسد والكلب فى المسمى بكلب
قالوا ابو ليث فى بنى ليث بن بكر بن مناة وان لم يكن فى الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقى فح اما
ان تضيف العلم او تعرفه باللام وان كان فى الاصل فعلا ايضا وليسا بمطردين قال علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم باييض ماضى
الشفرتين يمان وقال رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باحناء الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين
والثلثا والاربعا والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد يجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه
وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثا والاربعا والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة
فى كون الاعلام اللازمة لامها فى الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيعتقد كونها اجناسا وكذا فى نحو
الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها اجناسا ولم نعرف فى بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولاخوا
كما عرفنا فى الثلثا والاربعا وربما يكون فى هذه الاعلام ما يثبت لفظه جنسا لكن لا نعرف كيفية غلبته فى واحد من جنسه
كالمشترى فى الكوكب المعين فانا لا ندرى ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم نعرف من هذا الجنس اصله فملحق
بما عرف وعند المص ما لزمه اللام من الاعلام التى لم يثبت استعمال الفاظها فى الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره
كالثلثا والاربعا والدبران والمشترى ليس من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما فكل بل هى اسماء
موضوعة لمسمياتها وانما ارتكب سيبويه تلك الطريقة اجراء للازم لامها مجرى واحدا فى التقدير مهما امكن وكان الاكثر
ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها
ما ثبت جنسيته لفظا وتعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما تعرف

للخليل ان يقول اردت ان الرفع اولى
اللفظ ... على الاتصال ... الابع
كان التبع ... الاول
على ابى عمرو ... الاان التبع
كان مفعول ... النصب
ان ... قطعا واذا الكان
مجرد ... على لفظ
كلام ...



فيه هذا المعنى ولم يثبت جنسيته لفظه كالثلثا وثالثهما ما لا تعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسيته لفظه كالمشتري ورابعها ما لا تعرف
ذلك المعنى ولم يثبت فيه جنسيته لفظه كالدبران والعيوق للكوكبين لمن لا يعرف معنى الدبور والعوق فيهما هذا بطوله ومذهب
المبرد ليس ما احال عليه المص ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام
لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام
في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق
مع اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المص اليه قوله والمضاف المعنوية اي التوابع المضافة وهي
في مقابلة قوله قبل وتوابع المنادى المبني المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد الاضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية
مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه وفي نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس مع انهما
مضافان علتين احدهما ان صفة الاسم الاشارة لا يكون الا مفرده كما يجي في باب الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة
في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والمخوفنا اسم موصول في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذي ضمرت عنسه
فالموصول مع صلته ولو كان قولك الذي ضمرت عنسه يقبل حركة لم يكن الا الرفع فكذا ما كان مثله ونزول علته في قولك يا زيد الحسن
الوجه فان الموصوف ليس باسم الاشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل والمفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا
فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارعا للمضاف لكن لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل
انما يجري مجراه اذا كان منادى قوله غير ما ذكر اي غير ذي اللام قوله مطلقا اي مفردين كانا او لا وكان متبوعهما مضموما
او لا قوله والعلم الموصوف بابن حكم ابنة حكم ابن فيما ذكروا اما بنت فليس مثلهما في النداء اما في غير النداء ففي جريه مجراهما وجهان
والاولى المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرطان يكون العلم موصوفا
بابن متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط
اربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد ابن عمرو في الدار على ان
ابن عمرو مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير
فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط للكثرة وتنوع المنادى بما معها
والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحة وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الاصل لكونه مفعولا وخففوه
خطا بحذف الف ابن وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باي صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين
يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو يا عالم ابن العالم والعلم المتصف
بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا وبحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو و
نحو جارية من قيس بن ثعلبة شاذ وان اختل احد الشرائط لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظا ابن وا[بنة]
لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالهما كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين
وايضا لا يكثر استعمالهما قوله واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل ويا هذا الرجل والتزموا رفع الرجل
لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة اقول لو دخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام
معاقبة للتنوين فهي كالتنوين من ثم قل بناء الاسم معها كالخمسة عشر واخواته والآن فاستنكر دخولها مطردا في المنادى المبني
واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم
انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الآخر زيادة لا تستنكر
كما في لقد والا ان على ما يجي في موضعهما قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله
ويا الله ويا انت بل الممتنع اجتماع اداتي التعريف لحصول الاستغناء باحدهما وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف
الندا ولا يتم ما قال في يا الله ويا عبد الله وقال المازني في اسم الاشاره ينكر ثم يجبر بحرف الندا الفايت من الاشارة ومن ثم لا
يقال هذا اقبل اي يا هذا ولا حاجة الى ما ارتكباه اذ لا منع من كون الشيء المعين مواجها مقصودا بالنداء واي محذور في
اجتماع مثل هذين التعريفين هذا ولما قصدوا الفصل بين حرف الندا واللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية
معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شيء اخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه
الذي هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان يكون معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شيء
ويا موجود الا ان يكنى بمثلهما عن ان المخاطب ما فيه شيء مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشيء والموجود وهذا
مجاز وكلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة اي بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي تخصصه نحو اي رجل

مع صلته

مبحث نداء المعرف باللام

وان لم يكن غد


واسم

واسم الاشارة واما الفظ شئ وما بمعنى شئ فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اى واسم الاشارة
فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشئ اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اى فباسم اخر بعده واما ضمير
الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كما فى ربه رجلا واما
نحو انه زيد افضل وامّا الموصول فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة ثم نقول انا بالمقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من
اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما فزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلذا قد يقتصر على يا
هذا دون يا ايها ومن اخفش ثم جوز بعضهم فى نعت يا هذا النصب والرفع كما فى يا زيد الظريف واوجب رفع نعت اى وفصل بعضهم
فى وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغن عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل
وامّا المازنى والزجاج يجوز النصب والرفع فى وصف اسم الاشارة واى قياسا على نحو يا زيد الظريف ولم يثبت وانما قطع اى المتوصل
بها الى نداء ذى اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا ولو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذى هو وصفه
فلم يمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب وابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو
من مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ايا ما تدعوا وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين يبدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما فى
قوله تع ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات وكلا هدينا والقصد ههنا الابهام وهاء التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء تنبيه
ثم تكون اسم الاشارة لان اسم الاشارة فى الاصل ما يشار به للمخاطب الى شئ فهو فى اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يؤتى به بحرف الخطاب
كما يجئ فى بابه فتوشى فى بعض الاماكن من ان يدخله حرف يجعله مخاطبا اى حرف النداء ففصل بينهما باى فى بعض المواضع لما ذكرنا
فى الظ ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايهذا الرجل فعلى هذا اللبس نحو يا ايهذا الرجل لاجل نداء المعرف باللام على
ما وقع اليه المص بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايهذا من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش فى ايها
الرجل اى موصول وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة اى وانما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولا
سيما اذا زيد عليه كلمتان اعنى ايها ويضعف تقويته مذهبه بكثرة وقوع اى موصولة فى غير هذا الموضع وندرة كونها موصوفة كما يجئ
فى باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها
على الضم كما يأتى فى الموصول فحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبنى على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كما فى قولك
يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمة وهو الرجولية
وهذا حد النعت كما يجئ اى ما دل على معنى فى متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق
ليس بشرط فى الوصف كما يجئ فى بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما يأتى فى باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال
على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه فى نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح نعتها فى الصفات المشتقة الا بما يخص
بعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض وامّا التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين
الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل للمعهود لان لفظ
هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذى دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى الصفة فمن
ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز فى غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته
نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر قوله والتزموا رفع الرجل اى اسم الجنس لانه صفة لاى وهذا وكان القياس جواز نصبه ايضا
كما فى يا زيد الظريف لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشره حرف النداء وامّا الظريف فى يا زيد الظريف
فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف فى تجويز نصبه قبيل قوله وتوابعه اى المنادى المعرف رفع توابعه اعلم ان تابع
تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا اى كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع
سواء كان المنادى اى او هذا او غيرهما تقول فى غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد
نصبت ومن نصب الطويل نصب ذا الجمة لا غير سواء كان نعتا للطويل او لزيد وامّا فى اى فان التابع الذى يجئ بعد وصفه
لا يكون الا تابعا لوصف اى لانه هو المنادى فى الحقيقة واى وصلة اليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فالتزموا
الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون
عبد الله صفة اى ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذى اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه
وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصف اى فان جعل المبدل منه فى حكم الطرح لم يجز الا ان يكون
البدل مما يجوز كونه صفة لاى اعنى الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه فى حكم الطرح جاز
يا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجئ فى باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه فى حكم الطرح وتوكيد نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم

اى
اوضح من اى وصفه
من بعض المواضع نحو
يا بهذا فيقتصر عليه
فانما توصل باى الى
نداء اسم الاشارة



زيد

زيد بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا ايها الرجل نفسه زيد بدلا من اى لما تقدم ان التابع الذى بعد وصف اى لا يتبع اى واما
اذا جئت بعد وصف لاشارة فيجوز فيه الامران لان الاسم الاشارة قد يستبد من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو المال
حملا على الوصف وزيد بالضم وذا المال حملا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف النسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على هذا
نحو يا هذا الرجل وذا الجمة لانك لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذى اللام كما قلنا فى اى ولا يجوز
عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذى هو صفة المنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذا الجمة اما النصب فلان المنصوب
لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو فلم يبق
الا النصب عطفا على زيد واجاز المازنى الرفع حملا على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه فى كل ما يجب له
ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما
جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا فى يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما
اجتمعا فى الصورتين تقديرا لا لفظا قوله لانها توابع معرب يومى الى ان المعرب لا محل له والى انه لا يحمل على محله ويرى ظاهر اعرابه
وفى الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه و
مؤدب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثانى فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع
ما اضيف اليه اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء فى الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا
كقوله فى ضارب زيد وعمرو ان التقدير ضارب زيد وضارب عمرا ولا يجوز فى نحو الحسن الوجه واليد الرفع فى المعطوف
كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الخفى لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان
فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو ولا ان يرتكب ان الجملة غير المؤكدة اعنى عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعنى ان مع
اسمه وخبره ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا يقول فى نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والد العواذل ودون معد فلتزعك
دون وقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله والتزموا رفع الرجل كانه جواب عن سؤال
مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم لم يجز نصبه كما فى يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سؤال وارد
على الجواب عن السؤال الاول اى اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز فى توابعه
ما جاز فى توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل فى يا ايها الرجل كالنعا فاذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذى
باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المنادى المضموم قيل
هو ليس نفس المنادى المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعنى لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه الالف واللام الا
لفظ الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين فى هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا نادرا قال يسمعها لاه الكبار وكونها بدلا
من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ الا له ان تكون كظبية ولا دمية ولا عقيلة ربرب واما النجم والصعق والذى
وبابه فلان لا مها لا زمة لكن ليست من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء واصله اناس لا يجتمعان الا فى الشعر كقوله ان
المنايا يطلعن على الاناس الامنينا الا انها ليست لازمة اذ يقال فى الشعر ناس قالوا واصله الاه فعال بمعنى مفعول والاله
العبادة واله بفتح العين اى عبد فاله بمعنى مألوه اى معبود فالله فى الاصل من الاعلام الغالبة كالصعق كانه كان عاما فى كل
معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يؤله اى يعبد وصار مع لام العهد علما له فلكثرة استعمال هذه اللفظة صار
تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة فقل اجتماعهما يختص حال الضرورة كما قلنا فى الاناس وذلك
انه قد يجئ الاله فى الشعر اورد ابو الفرج الاصفهانى ان امية بن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبد الاله فلما خففت الهمزة
نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموها فى الثانية ولا يدغم لو خففت
نحو الالهة بمعنى العبادة لان التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب فى الله فكان اللامين لم يلتقيان والاكثر فى يا الله
قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه فى الاصل وصارا كجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع
ياء واللام فلو كانا باقيا على اصلهما لسقط الهمزة فى الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو على يا الله بالوصل على
الاصل وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه لبها اى استتر فيقال فى قطع همزته واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص
باشياء لا يجوز فى غيره كاختصاص مسماه تع وخواصه ما فى اللهم وتالله والله وها الله ذا والله مجرورا بحرف مقدر فى السعة
وافاء الله بقطع الهمزة كما يجئ فى باب القسم وقوله من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى شاذ ووجه جوازه
مع الشذوذ لزوم اللام وقوله فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تبغيانى شرا اشذ وبعض الكوفيين يجيز دخول يا على ذى
اللام مطلقا فى السعة والميمان فى اللهم عوض من يا اخرتا تبركا باسم الله تع وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بحذف

العواذل بنصب



الهمزة

الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لا توهم بالخبر ويجمع بين يا والميم المشدد ضرورة قال انى اذا ما حدث المّا اقول يا اللهم يا اللهما و
قد يزاد فى آخره ما قال وما عليك ان تقولى كلما سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم عند سيبويه
كما لا يوصف اخواته اعنى اسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وقد تجئ واجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله
وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تع قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند سيبويه على النداء المستأنف
ولا اری فی الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف بل السماع مفقود فيهما قوله ولك فى مثل يا تيم تيم عدی الضم والنصب يعنى بمثله
المنادى المفرد اذا تكرر وولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فالثانى واجب النصب ولك فى الاول الضم والنصب قال يا تيم تيم عدى
لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر وقال يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم فى الاول فواضح لانه
منادى مفرد معرفة والثانى عطف بيان او بدل على ما ياتى فى بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثانى مقحم بين
المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظى لتيم الاول وقدمر فى توابع المنادى المبنى ان التوكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول
وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثانى مع انه ليس بمضاف وشبهه
سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه فى لا ابا لك لتوكيد اللام المقدرة وانما جئ بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف
اليه لئلا يستنكر بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما فى الشعر مع انه لا يجوز
الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا فى الضرورة وذلك بالظرف خاصة فى الاغلب كما يجئ فى باب الاضافة لانه لما كرر
الاول بلفظه وحركته بلا تغير صار كان الثانى هو الاول وكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل
بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا لا رجل فى الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لا التبرئة واجبة الرفع نحو قوله تع لا فيها
غول فلا والله لا يلفى لما بى ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حروف الجر لا تدخل الا فى الاسم ويمكن ان يكون قوله وصاليات ككما
يؤثفين من هذا فلا يكون فى البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدى مقدر
يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل فى قوله تع كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف
موجودة بعد مثل المضاف اعنى عدى الظاهر الذى اضيف اليه تيم الثانى فكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا
جاز حذف المضاف اليه فى مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله بين ذراعى وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو
مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد فى الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما
وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد فى ان اصله يا تيم عدى تيم عدى ان تيم الاول
مضاف الى عدى الظاهر والذى اضيف اليه الثانى محذوف وقال لما حذف المضاف اليه من الثانى بقى يا تيم
عدى تيم فقدم تيم على عدى لما ذكرنا فى قول سيبويه وكذا يقول هذا القائل فى نحو ذراعى وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له
ههنا ان يقول ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثانى ليس بلفظ الاول كما كان فى تيم تيم عدى وهو انه كان فى الاصل
يا تيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا لنصب الثانى كما فى يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا فى قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين
يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اى صفة كان لان تيم عطف البيان الاول فهو كالوصف فى التبيين قوله
وللمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامى ويا غلامى ويا غلام ويا غلاما وبالهاء وقفا وقالوا يا ابى ويا امى ويا ابت ويا امت
فتحا وكسرا وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى وقيل يا ابن ام ويا ابن عم اقول اختلف فى ياء المتكلم
فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو
العطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة اتقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو
اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ثم وظائفه نظر فى المضمرات الى حال تركيبها بدليل
وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر فى الكلمات الى حال تركيبها لم ينظر ووضع
للكلم التى ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع ياء الضمير
وكافه ونحوها من هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك
لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذان اعنى الفتح والسكون
مطردان فى غير النداء ايضا نحو جاءنى غلامى واما يا غلام بحذف الياء فى النداء فلانه موضع التخفيف الا ترى الكسر الى
الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد التفرغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامى
بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة ليدل عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان الوجها
لا يكونان فى كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل فى الاسم الذى غلب عليه الاضافة الى ياء واشتهر بها اذ تدل الشهرة

فالاولى قول المبرد وقد اجاز السيرافى وجها رابعا فى نحو يا تيم تيم عدى

لانه لا يبتدأ بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيفة لا يحتمل الحركة

[illegible] ان [illegible] ان المنادى ووقع بعده الفتح وبعض النصب فيجب ان يكون تاكيدا [illegible] الى العملات [illegible] جمع يعملة [illegible] الناقة القوية [illegible] لا تبعد المضاف اليه

على الياء المغيرة بالحذف والقلب فلا تقول يا عدى ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى نحو يا غلام ويا اب بالفتح اجتزاء بالفتح
عن الالف واما فتح يا ابني واصله يا ابنيا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين وقد يضم في الندا ما قبل الياء المحذوفة
وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم وربما ورد في الندرة الحذف والقلب
في غير الندا ولكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر وطلبا للازدواج قوله وبالهاء وقفا اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء
لبيان الالف كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على ياء غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها
واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياءه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد كما يجيء في باب
الوقف واذا وقفت على ياء غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح وقوله وقالوا
يا ابي ويا امي يطرد فيهما ما في ساير المنادى المضاف الى الياء ويزيدان عليها بجواز ابدال الياء تاء التانيث هذا عند البصريين
قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدل تاء تانيث لانها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة
ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ودليل كونها للتانيث انقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتانيث وياء الاضافة
مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي ايضا ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما
قبلها نحو يا اب ويا ام على ما حكى يونس لئلا يلتبس بنداء الاب والام بلا تاء والفراء يقف عليهما بالتاء لانها ليست للتانيث
المحض كما في اخت وبنت والاولى ان يوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليها
بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما يفتح هذه التاء لانها بدل عن الياء وحركتها الفتح
لو حركت وذلك لانه ليس اصل يا ابت ويا امت يا ابتاه ويا امتاه فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا يستثقل
فيحذف واما حذفها في يا ابن ام عم فيحتمل للتثقل الحاصل بالتركيب وقيل في يا ابت انهما رخما بحذف الياء ثم زيدت التاء
مفتوحة كما يجيء في نحو كليني لهم يا اميمة ناصب وقد يقال يا ابت ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر
لمناسبة الكسرة الياء التي هي اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين العوضين بخلاف يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز
لانه جمع بين العوض والمعوض منه قوله يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف
اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غير الام والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء فيهما
بالحذف والقلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال نحو يا غلام اخي فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في
باب يا غلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اجتزاء بالفتحة عن الالف لزيادة استثقاله
فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلامي وقد كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم وكسرها اكثر من نحو يا غلامي قوله وترخيم
المنادى جائز وهو في غيره ضرورة انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود في النداء هو المنادى له فقصد سرعة
الفراغ من النداء للافضاء الى المقصود فحذف اخره اعتباطا قوله وهو حذف في اخره تخفيفا يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له
موجب كما كان في باب قاض وعصى والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط
مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذي ذكره ان كان حد ترخيم المنادى
خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع اقسامه قلنا هو حذف اخر الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف
التنوين والحركة وقفا لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة
بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا ترى ان مورد الاعراب
ما قبله ويخرج منه الحذف في باب عصى وقاض لان الحذف لعلة لا للاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه واجب
الحذف قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما زائدا على ثلثة احرف واما بتاء تانيث شرط
ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا وان لا يكون
مندوبا ولا يكون جملة والشرط الاخر ثبوتي غير متعين بل هو احد الشرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلثة احرف والثاني
كونه بتاء التانيث وانما لم يذكر المضارع للمضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب
عنده ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله خذوا
حظكم يا ال عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر وقولها يا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي موته
فيجيب اي يا ال عكرمة ويا عروة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قول ذي الرمة ديار مية اذ مي
تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب وقال المتنبي بيه ما تفعل الصوارم والقنا في عمر وحاب وضبة الاغنام وبعض
العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط والفراء والاخفش جوزا ترخيم الثلثي المتحرك الاوسط علما لان حركة الاوسط

ترخيم المنادى

كالحرث

كالحرف الرابع فيرخمان نحو رجل علما ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلثي ءا اسكن اوسطه او تحرك ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان خلا من تا تانيث وعلمية على تقدير الاستقلال كان او على نية المحذوف عند سيبويه والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اى مامة وانما لم يجز ترخيم المضاف على ما اختاره البصرية ولا ترخيم الجملة علمين لانهما اذا سمى بهما روعى حال جزئيهما قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يجي في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال لان عبد الله وتابط شرا من حيث المعنى كزيد وروعى اللفظ والمعنى معا لم يكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاجزاء ولم يكن حذف الثاني ولا حذف اخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوزان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه لان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف اخره بدليل ان اعراب المضاف باقي والاعراب لا يكون الا اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يورد عليه الترخيم الذى هو من خصايص المنادى وهذه العلة تطرد في تركيب ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم من المستغاث الذى في اخره زيادة المد لان لان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة في اخره لاظهار التفجع ولتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل قوله ويكون اما علما ائدا انما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما القى وانما اشترط في العلم زيادة على الثلثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا عن اقل ابنية المعرب اى عن الثلثى بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف يد ودم وفى التصغير فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعبا به وبخلاف نحو عم وشج وعصا فانه وان كان قياسا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبنى والاسماء المبنية يكون على اقل من ثلثة احرف نحو من وما قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمه مشبه للرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة وذلك لان وضع النداء على الزوال كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى اعنى اخر المنادى وانما لم يبال ببقاء نحو ثبه وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت متعقب الاعراب فالامر فيه كما قيل في المثل قبل البكاء كنت عابسة وقبل النفاس كنت مضمرة ولو اعتبرنا سد التاء مستنجوم الكلمة بكونه متعقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزومه حذفه في جمع التكسير نحو غرفة وغرف وكذا في جمع السلامة نحو غرفات وتقديره في نحو الدار والشمس ولبس لا لفي التانيث هذه الاحوال قال سيبويه كل اسم في اخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر سواء كان الاسم مع التاء ثلثة او اكثر وسواء كان الاسم علما اولا ولغلبة الترخيم فيه عومل اخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعنى فتح التاء كما في قولهم كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطئ الكواكب فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وفتحها ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا اخره الهاء فيقولون في يا طلحة يا طلح وقليلا ما يوقف بسكون الحاء وذلك لانهم يلحقون هاء السكت باخر ما ليس حركة اخره اعرابية ولا مشبهة بها نحو ره وقه وانه وحيهله وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء في الاصل اولى ويغنى عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله قفى قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولبس اطرق كرا منه لان الكرا ذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قال مع ما ذكرنا من الحمل الصحيح ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال فقالوا تعال يا يزى تخرم فقلت لهم انى حليف صداء كانهما رايا ان الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزاد عليها شيء من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجى ساير التوابع قوله فان كان في اخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد اقول قسم ما يحذف للترخيم ثلثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فيحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في اخر الكلمة زيادتان في الحكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لا انهما

مستقلا من حيث اللفظ اى الاعراب لمراعات حالهما قبل العلمية وانمحى بعد العلمية عن كل واحد من جزئيهما

موصوفا بالزيادة على ثلثة فالشرط كونه بتاء تانيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما

معا بمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتى مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة
اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادة جمع المؤنث
السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وخراسان وياء النسب وما اشبههما نحو كوفى ورومى وكرسى والفا
التانيث كصحراء وهمزة الالحاق مع الالف التى قبلها كما فى حرباء وعلباء قوله كاسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة اى الحسن
على ما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار لا من باب حمراء وقد يجئ فى
التصريف ترجيح الفريقين فيه وترجيحاتها قوله او لحرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبل مدة زائدة وذلك لانه
لا يحذف من نحو عفرناة وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونهما كلمة واحدة وان كانت على حرف فيكتفى بها وكذا اذا كانت المدة
غير زائدة لم يحذف كما فى مسماح ومستميح ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعنى بالمدة الفا
وواوا وياء ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا تحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين فى نحو كنهور ومشريف
لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبرذون ومحفيز
بجرد حل او لم يكونا له كعليق وقبيط وذلك لمشابهتهما اذن للحروف الصحيحة بقلة المد فيهما ولان المد فى الاغلب لا يكون الا
فى الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما واما مذهب ورش فى نحو مد الموت والحسنين وقفا فمما انفرد به
وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاولى حذف المد الزائد لكن لما لم يكن اخرا والترخيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف
الاخير صار متطرفا فتبعه فى السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف لعم نحو عمار ومروان
ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على تخالف علتى الحذف فى الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف انما اشترط هذا لئلا
يبقى بعد الحذف على حرفين والفراء يجيز حذف المد ايضا فى نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجبه كما فى نحو عمار ومسكين ومنصور
وقوله وهو اكثر من اربعة احرف قيد فى قوله حرف صحيح قبله مدة لا فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبون
وقلون ودمى يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما قلنا فى نحو ثبة
وشاة وذهب الجرمى الى منع حذف الحرفين فى نحو يدان وثبون وقلون ودمى والاول اولى وانما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما
غيرتا بناء الواحد فكانه ليس لجمع المذكر السالم فكانه مثل هود واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف فى نحو حمراء والمشهور
حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز يا حمراء مفتوح الهمزة قياسا على ذى التاء فى نحو قولهم كليني لهم يا اميمة ناصب والوجه
المنع لان اختصاص ذى التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم فيه معاملة المرخم ولا كذلك ذو الالف
وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذلك لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع
المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا اى على اللغتين للالتباس بالواحد وكذا
لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدى اذ لو ضم لا لتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم وهذا كما منع
منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم لان له مذكرا فيلتبس به اما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا
اذ لا مذكر له اذن من لفظه فيلتبس به قال المص الظ جواز الضم فى نحو قائمة علما كان او لا اقول لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه
اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكر غيره لان جميعها مشروط بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس فى الغالب ثم
الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الاستقلال كان او على تقدير المحذوف والا فلا
والفراء يحذف الساكن ايضا فى الاسم الذى قبل اخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشبه الحرف نحو نعم واجل
وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون فى نحو حولايا وبردرايا الاحرف الثلثة اعنى الالفين
مع الياء التى بينهما لزيادة الجميع والبصريون يجيزون بحذف الالف الاخيرة لتحصن الياء قبله بحركته من الحذف قوله وان
كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شئ منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعظمين
منفصلين عنده فهو اقبل للفك من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام بسبب التركيب
العارض حذف الجزء الاخير منه بكماله فاذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفى الوقف تقلب التاء هاء فى اللغتين ولا تخليه
تاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين قلت فى الوقف يا مسلمه بالهاء لان التاء تطرفت لفظا ولا يوقف على تاء التانيث
الا فى بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثنى عشر واثنتى عشرة حذفت عشرة مع الالف والياء
لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثنين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها
كما يجئ فى باب المركب قال المص فيه نظر من جهة ان الثانى اسم براسه ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفها
مع النون قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد اى غير ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين فى حكم الواحدة وذو حرف

صحيح عين التاء قبله مدة زائدة وغيرها حذف منه كلمة وهو المركب قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمود ويا
كرو وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حار و يا ثمي و يا كرا اقول اى المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار
آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه وهو الاكثر لان المعلوم من
استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصو وقاض في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحروف
على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لم يكن بالامس فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غد ويد ودم
متعقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية
مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى
ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رأيت وفي نحو يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء
ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالواجب
فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب ومن جعله اسما برأسه نظر الى انه وان كان
قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوي الثبوت لم يتغير ما بقي الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها
متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه قال الجمهور في ترخيم نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة
يا اعلى ويا قاضي برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذفا له وقال المص ونعم ما قال لو قيل يا اعل
ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة القليلة اى لغة
الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا ومنها اسم بقي بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك المحذوف
وقبله الف نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف فيقول
يا اسحار بالفتح لانه التقى ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله وذي ولد لم يلده ابوان وقولهم انطلق اوله عجبت
لمولود وليس له اب في تخفيف انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم رائه على نية الاستقلال شابه الفعل الذي
هو الاصل في التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع في الفعل صيانة له من الكسر ما امكن نحو
لم يلده وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار وغير سيبويه يجيز في نحو اسحار مرخما الكسر ايضا للساكنين وهو اولى لكونه انما
واما ان لم يكن قبل المدغم ساكن آخر نحو ارزب وخدب فيبقى الساكن على حاله على هذه اللغة اى لغة الكثرة كما في هرقل والفراء
يحذف الراء الاولى ايضا في نحو اسحار مع الالف قبلها والساكن المدغم في ارزب بناء على اصله في هرقل فاما اذا لم يكن المدغم اصلي
السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان اتفاقا فانهم يقولون في المسمى بمحاب يا محاب وفي رادّ يا راد وفي مضار اسم
مفعول يا مضار وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل
حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم فيقول يا محمر بكسر الراء و يا مقر بسكون القاف وفتح العين في مقر
ولا يحذف الحرف الساكن كما حذف في نحو خدب لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرده الى اصله ولم يمكن
ذلك في نحو خدب اذ لم يكن الساكن اصل في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى الاصل حركته قياس مذهب الجمهور
في قولهم يا قاضي ويا اعلى في المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان الياء في يا قاضي اصل في الثبوت في بعض
المواضع نحو رأيت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر في محمر فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور
جعل المحذوف منوي الثبوت بعد حذف الدال فقط فيقول يا ثمو لان الواو في التقدير ليس آخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك
لانها في اللفظ آخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه
الحرف قال فاذا قصدت جعل محذوف ثمود في حكم الثابت حذف الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز يا عم ويا سع ويا عم
في ترخيم عمود وسعيد وعماد كما مر واذا جعل المرخم اسما برأسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو
يا حار ويا مر و يا فري في حارث ومروة وفرية وتقديرا ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاضي و يا مشترى في قاضية
ومشتراة وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنسوة وثمود ابدلت الواو ياء والضمة كسرة نحو يا قلنسي و يا ثمي وفي الكثرة قلنا
يا ثمو و يا قلنسو لانه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التغازي والادلي
لما يجيء في التصريف في باب الاعلال والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان ما قبل المحذوف ياء او واوا بعد
فتحة قلبتها الفا فتقول في غليان ونزوان يا غلى و يا نزا وفي الكثرة يا غلي و يا نزو لانك اذا نويت المحذوف لم يوازيا الفعل تقديرا
حتى تقلب الفا بخلاف ما اذا لم تنوه كما يجيء في التصريف ان شاء الله وان كان واوا او ياء بعد الف زائدة قلبت همزة نحو
يا شقاء و يا خزاء في شقاوة وخزاية وفي الكثرة يا شقاو و يا خزاي لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان الفا ثم همزة اذا



نظرنا كما يجئ فى التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثانى الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من الاصول رددته لما كان كما شاه

فى ترخيم شية ودية ياوشى ويا ودى برد العين الى سكونها عند الاخفش ويا وشى ويا ودى بابقاء حركة العين عند سيبويه كما يجئ فى

باب النسب فان الاخفش يقول وشيى وسيبويه يقول وشوى وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثانى ذا اللين كما تقول بالا فى

المسمى بلاء وان لم يكن الثانى حرف لين لم ترد المحذوف كما تقول يا ثب يا عد فى ثبه وعدة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعرب

كما مر ولا يجئ فى المعربات اسم على حرفين ثانيه حرف لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وان

ادت هذه اللغة اى لغة من لا ينتظر الى قلب ما يكون منقلبا عن ياء او واو ولم تعهد الا للتانيث غير منقلبة عن شئ وقياس قول الاخفش

جوازها لانه يكون اذن ملحقا بجخدب بفتح الدال واما السيرافى فاجازها وان لم يثبت فعللا قال لان هذا شئ عرض وليس بمبنية

اصلية وكذا ذكر المبرد عن المازنى فى كل ما ادى نية الاستقلال فيه الى وزن لا نظير له ان لا يرخم الا على نية المحذوف وذلك نحو

طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقذعمل وسعود وهندلع وعنفوان واجاز السيرافى ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا

الى ان المثل ليست باصلية الا ترى انه يجوز اتفاقا ان يقول فى منصور على نية الاستقلال يا منص فى خصم باخص مع ان مفع

وفع ليسا من ابنيتهم فيقول يا طيلس ويا فرزد ويا قذعم ويا سعى ويا هندل ويا عنفى قالوا واذا رخمت صحراوى على القول فلبت

الواو همزة فلوا زلته عن النداء لصرفته لان همزته اذن ليست منقلبة عن الف التانيث بل هى منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة

عن الف التانيث فبعد التانيث فيها والاولى ان لا تصرفه نظرا الى الاصل قوله وقد استعملوا صيغة النداء فى المندوب وهو

المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة الالف فى اخره هذا منه بناء على ان المندوب

غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده قوله وهو المتفجع عليه دخل فيه المجرور فى نحو تفجعت على زيد فلما قال بيا او وا خرج

وكل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الا حرف النداء المشهور اعنى يا كما ذكرنا دون

اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت فى جميع انواعه وقد اخل المص بالحد فسمى المندوب وهو المتفجع منه نحو واحسرتاه واويلاه

واثبوراه قوله واختص بوا يعنى اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظه وا فوازيد مختص بالندبة ويا زيد مشترك بين النداء

والندبة وقد يستعمل وا فى النداء المحض وهو قليل قوله وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى فيقال وازيداه وا عبد الله وا طالعا

جبلاه اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى فى الاصل لحقه معنى الندبة

وقال المص بناء على مذهبه اعنى ان المندوب غير المنادى ان المندوب مخصوص بالمتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص بطلب الاستقبال

فاستعمل لفظ المنادى فى المندوب لاشتراكهما فى امر عام كقولهم فى باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة

النداء لمشاركته له فى معنى الاختصاص كما يجئ قوله ولك زيادة الالف فى آخره اى لك الحاق الالف فى آخر المندوب ويجوز ان لا يلحقه

سواء كان مع يا او وا وقال الاندلسى يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة

كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها تقول يا محمدا يا عليا بالالحاق وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف الندبة

نحو يا زيد وازيد ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المندوب قال ابن السراج تقول فى نداء البعيد يا زيداه والهاء للسكت فى غاية

البعد ومنه قولهم يا هناه فى المنادى غير المصرح باسمه قوله وان خفت اللبس قلت واغلامكيه واغلامكموه اقول آخر الكلمة لا يخلو

من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته اعرابية او لا والمعرب بالحركات لا يلحقه الا الالف ويفقد الاعراب نحو

وا ضرب الرجلاه فى المسمى بضرب الرجل وكذا وا ضرب الرجلاه ووا غلام الرجلاه والفراء يجوز اتباع المدة للحركات قياسا على مدة

الانكار نحو وا ضرب الرجلوه ووا عبد الملكيه ولم يثبت واما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة دون مدة الانكار لان مدة الندبة

من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختاروا فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه فى الواو والياء فلا تقلب

الالف واوا ولا ياء الا للضرورة كما يجئ واما الانكار فلا يطلب مدا تاما فليس اصل مده ان يكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء

وللفراء ان يقول ان الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم يكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق الالف الى اللبس

كما فى قطام وخدام وحيث اعلاما مشهورة فالاجود الالف لانها اصل فى مد الندبة كما ذكرنا فلا تقلب الا للبس وقال الاندلسى

والمص تتبعها مده من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها قال سيبويه وتقول فى ندبة يا زيد ويا غلام يعنى ما سقط منه

ياء الاضافة يا زيداه ويا غلاماه فتحت الكسرة كما فتحت الضمة فى يا زيد فقلت ولو اخترنا ههنا اتباع المدة للحركة غير الاعرابية

كان اولى لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعد النون التثنية التى بعد الالف اكثر من سلامتها فوازيداني اكثر من وازيداناه

لئلا يشتبه المثنى بفعلان واما التى بعد الياء فالالف هو الوجه نحو قوله واجمجمتى الشاميتيناه وان كانت الحركة غير اعرابية

وادى الالف الى اللبس تبعتها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكيه فى غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب ووا منهموه

فى المسمى منهم لئلا يلتبس بالمسمى منهما ولا يجوز فى النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معا

بالتشديد الحديدة التى يشوى به اللحم ص

مدة الانكار تتبع حركة الآخر فيقال فى ذا عمرو اعمروه وفى رايت عثمان اعثماناه وفى مررت بحذام احذاميه وان كان الآخر ساكنا حرك بالكسر ثم تتبعه المدة كقولك فى جاءنى زيد ازيدنيه ومعناه انكار ان يكون الامر على ما زعم المخاطب او انكار ان يكون الامر على خلاف ما زعمه ش

في حالة واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه وجاز واغلامكاه والساكن لا يخ اما ان يكون تنوينا او الفا او
واوا او ياء او ميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه وانما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان
اصله المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف واجاز الفراء في المنون المندوب ثلثة اوجه اخرى احدها فتحها لاجل
الف الندبة والثاني حذفها للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيدنيه بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة الندبة
للحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة لكسرتها كما في مدة الانكار وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان
كان الفا حذفتها لالف الندبة عند النحاة نحو واغلاماه واغلامكماه لان حذف اول ساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجئ
في التصريف وقال المص بل استغنى بها عن الف الندبة وان كان واوا او ياء فان كانت الحركة فيهما مقدرة حركتها بالفتح نحو يا
قاضياه ويا راميا ه ويا مرمياه ويا سمندواه واما اذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه لان اصلها
الفتح عنده واجاز المبرد يا غلاماه بحذفها للساكنين ولم يذكر سقوطها في المضاف الى المضاف الى الياء نحو وانقطاع
ظهراه قال السيرافي فالقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين فقال المص الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلاميه
اوجه اما لان اصلها السكون فيمن قال بذلك فلا يزيد عليها مدة اخرى كما يجئ واما لان السكون العارض فيه كالاصلي
بدليل قولك وامصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلب لها الف
المقصورة نحو مصطفيان وذلك للزوم الف التثنية في المثنى بخلاف مدة الندبة فانها لا يلزم المندوب واما قوله اصلها السكون
فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه واما قوله السكون العارض فيه كالاصلي فنقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة
فجاز ان يغني عنها كما ذهبت اليه واما الياء فلا لقولك يا قاضياه في يا قاضي وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا
مدتين اي ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه ووا اخا غلامهيه وواضربوا وا اضربي اذا سميت بهما فانك
يكتفي بمدتهما من المد عن الف الندبة لكون مدهما اصليا بخلاف مد نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة والف
الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها مع انه ليس في اخر المندوب مد نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة
والف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها مع انه ليس في اخر المندوب مد نحو وازيد فكيف اذا كان في اخره
مد اصلي وان لم يكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت نحو يا قائل لواه ويا قائل كياه واما ميم الجمع فلا يؤتى
بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلامكموه ووا اخا غلامهمي والواو والياء بعدهما اما لانهما
حذفتا في الجمع للاستثقال كما يجئ في المضمرات ردتا لمد الندبة واستغنى بهما عن الف الندبة كما قلنا في غلامهوه
وياء غلامهي واما الف المد فقلبنا واوا او ياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الفا نحو يا مناه في المسمى
بمن وسيبويه يجيز نحو واقنسروناه اذ لا منع وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر ان اعربته بالحروف لا يجوز ندبته
كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وازيدوناه وان اعربته بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب ولا بد اذن من ان
يلزمه الياء كما يجئ في باب الاعلام جاز ندبته نحو وازيديناه واقنسريناه وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا سميت بالمثنى
واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والا فلا وليس بشئ اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى
يمتنع فيما امتنعا فيه ونقول في المسمى باثنى عشر عند سيبويه واثنا عشراه بالالف في اثنا لانه غير مضاف وعشر معاقب
للنون فكانك قلت واثنان وقال الكوفيون واثنى عشراه تشبيها له بالمضاف لان نون المثنى لا يسقط الا في الاضافة فكانه
مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين قوله ولك الهاء في الوقف يعني ان الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت
او ياء او الفا جائز في الوقف لا واجب واوجبها بعضهم مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة
الفا نحو يا غلاما وينبغي ان لا يجب عند هذا القائل مع الواو والياء لانها تكفي في الفرق بين الندبة والندا وليس ما قال بوجه
لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر فاللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو
القرينة وانما الحقوا هذه الهاء بها لان حرف المد ولا سيما الالف لخفائها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة يتبين كما يتبين بها
الحركة في غلاميه على ما يجئ في بابه من التصريف وهذه الهاء يحذف وصلا وربما ثبت في الشعر اما مكسورة للساكنين
او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقعة بعدهما وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها
واثباتها في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف قال يا مرحباه بحمار ناجية والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر و
في غيره قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وامتنع وازيد الطويلاه خلافا ليونس اقول هذا الذي ذكره في
المتفجع عليه اما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وليست بمعرفة فهو يعني بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان
علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه وانما ذلك ليحصل عذر النادب في الندبة لانه اذا كان

واقنسروناه
قنسرون بلد بالشام بكسر القاف والنون مشددة ويكسر ويفتح صح

الناجية السريعة تنجو من ركبها منه

المندوب مشهورا الا بلام النادب فی الندبة علیه ولو لم یکن علما وکان المتفجع علیه مشهورا بذلک الاسم جاز ندبه بقول یا ضاربا
زیداه اذا کان زید رجلا عظیما و قد ضربه المتفجع علیه واشتهر به وکذلک یا حسنا وجهوه فی المشهور بذلک فضابط المندوب
ان یکون معرفة مشهورا سواء کان تعریفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وامن قلع باب خیبراه وامن حفر بئر زمزماه لاشتهار
الرجلین بذلک وموضع مدة الندبة آخر المضاف الیه وان کان المندوب فی الحقیقة هو المضاف نحو وا امیر المؤمنیناه والمندوب
هو الامیر الا انک لما اردت ندبة المضاف الی المؤمنین فلو الحقت مدتها المضاف لانفک من المضاف الیه فالحقتها للمضاف
الیه والمراد المضاف کما تقول حب رمانی وان لم یکن ملکت الرمان بل الحب فقط وکذا تقول فی المضارع للمضاف واطالعا
جبلاه وکذا تلحقها آخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه وکذا قال یونس والکوفیون انک تلحقها اخر الصفة لا اخر الموصوف
نحو وا زیدا الظریفاه وقال الخلیل وسیبویه بل یلحقها آخر الموصوف نحو وا زیداه الظریف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا
اقل من اتصال المضاف بالمضاف الیه والموصول بصلته ولیونس ان یقول انه متصل بها علی الجملة لفظا واتصاله بها فی المعنی
اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف الیه وان کان فی اللفظ انقص وذلک لانه یطلق اسم الصفة علی موصوفها ولا
یطلق اسم المضاف الیه علی المضاف ولا الصلة علی موصولها وحکی یونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتی الشامیتیناه والجمجمة
القدح وحکی الکوفیون وارجلا مسجاه وقد استشهد الکوفیون بهما علی جواز ندبة غیر المعروف وهو شاذ عند البصریین وحکی
الاندلسی عن الکوفیین انهم یعاقبون المندوب فی الوصل نحو وا زیدا یا هذا نوله ویجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس والاشارة
والمندوب والمستغاث نحو یوسف اعرض عن هذا وایها الرجل وشذ اصبح لیل وافتد مخنوق واطرق کرا اقول یعنی بالجنس
ما کان قبل النداء سواء تعرف بالنداء کیا رجل ولم یتعرف کیا رجلا وسواء کان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو یا غلام فاضل ویا
حسن الوجه ویا ضاربا زیدا قصدت بهذه الثلثة واحدا بعینه او لا وانما لا یحذف من النکرة لان حرف التنبیه انما یستغنی عنه اذا کان
المنادی مقبلا علیک متنبها لما تقول ولا یکون هذا الا فی المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لا تحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف
النداء اذ هی اذن حرف تعریف وحرف التعریف لا یحذف مما تعرف بها وحرف النداء اولی منها بعدم الحذف اذ هی مفیدة مع التعریف
التنبیه والخطاب وکان ینبغی ان لا یحذف من ای ایضا اذ هو ایضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما کان وصفه
کما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا تری انه لا یجوز الحذف من یا ایهذا من غیر ان یتصف هذا بذی اللام
کما لا یجوز الحذف من یا هذا فثبت ان الاعتبار فی حذف حرف النداء من ای بوصفه نحو ایها الرجل او بوصف صفته نحو
ایهذا الرجل وانما لم یجز الحذف عند البصریین مع اسم الاشارة وان کان متعرفا قبل النداء لما ذکرنا قبل انه موضوع فی الاصل
لما یشار الیه للمخاطب وبین کون الاسم مشارا الیه وکونه منادی ای مخاطبا تناف ظاهر فلما اخرج فی النداء عن ذلک الاصل وجعل
مخاطبا احتیج الی علامة ظاهرة تدل علی تغییره وجعله مخاطبا وهی حرف النداء والکوفیون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة
اعتبارا بکونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تع ثم انتم هؤلاء تقتلون ولیس فی الآیة دلیل لان هؤلاء خبر المبتدا کما یجیء
فی الحروف فبقی علی هذا من المعارف التی یجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الی ای معرفة کانت والموصولات اما المضمرات
فلیشذ نداؤها نحو یا انت ویا ایاک تقول فی الموصولات من لا یزال محسنا احسن الی ومن قال فضبط ما یحذف منه الحرف
انه یحذف مما لا یوصف به ای یلزمه جواز الحذف فی یا غلام رجل ویا خیرا من زید مع تنکیرهما وذلک مما لا یجوز وانما لم یجز الحذف
من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فللمبالغة فی تنبیهه باظهار حرف التنبیه لکون المستغاث لما مر اهمها واما
المتعجب منه والمندوب فلانهما مناد بان مجازا ولا یقصد فیهما حقیقة التنبیه والاقبال کما فی النداء المحض فلما نقلا عن النداء الی
معنی آخر مع بقاء معنی النداء فیهما مجازا الزما لفظ علم النداء تنبیها علی الحقیقة المنقولین هما منها ولم یذکر المص لفظة الله فیما
لا یحذف منه الحرف وهی منه لانه لا یحذف الحرف منه الا مع ابدال المیمین منه فی آخره نحو اللهم وذلک لان حق ما فیه اللام ان
یتوصل الی ندائه بای او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لکثرة ندائها لم یحذف الحرف لئلا یکون اجحافا قوله
اصبح لیل ای ادخل فی الصباح وصر صبحا قالته ام جندب زوجة امرء القیس تبرما به وکان مفرکا ویقال انها سالها عن سبب تفریکهن
له فقالت انک ثقیل الصدر خفیف العجز سریع الاراقة بطئ الافاقة قوله اطرق کرا رقیة یصیدون بها الکرا یقولون اطرق
کرا اطرق کرا ان النعام فی القری ما ان اری هنا کرا فیسکن ویطرق حتی یصاد وهذه مثل رقیة الضبع خامری ام عامر
والمعنی ان النعام هو الذی هو اکبر منک قد اصطید وحمل الی القری فلا تخلی ایضا ومثل ذلک قولهم افتد مخنوق قاله
شخص وقع فی اللیل علی سلیک بن سلکه وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سلیک اللیل طویل
وانت مقمر ای انت آمن من ان اعتالک ففیم استعجالک فی الاسر ثم ضغطه سلیک فضرط فقال سلیک اضرطا وانت
الاعلی نذ هبت کلها امثالا قوله وقد یحذف المنادی لقیام القرینة نحو الا یا اسجدوا اقول المنادی مفعول به فیجوز

وجهوه

نکرة

حتی لا یظن بقاؤه علی اصل التنکیر الا تری ان لام التعریف لا یحذف من المعرف بها



حذ فہ اذا اقامت قرینة دالة علیہ بخلاف سائر المفعول بہ فانہ قد یحذف نسیا منسیا کما تقدم قولہ الا یا اسجدوا بتخفیف
الا علی انها حرف تنبیہ ویا حرف نداء ای یا قوم اسجدوا ومن قراء الا یسجدوا بتشدید اللام فان ناصبة للمضارع ادغمت
نونها فی لام لا ویسجدوا فعل مضارع سقط نونہ فی النصب ای فہم لا یهتدون لان یسجدوا ولا زائدة او نقول ان لا یسجدوا
بدل من السبیل ای فصدهم عن السجود ویجوز ان یکون بدلا من قولہ اعمالهم فلا یکون لا زائدة ای فزین لهم الشیطان ان
لا یسجدوا هذا واعلم انہ قد جاء اسماء لا تستعمل فی غیر النداء وهی فل وفلة ولیس فل ترخیم فلان لقیل فی المونث یا فلا بحذف
تاء فلانة ومن ذلک یا مکرمان ویا ملأمان ویا لومان ای یا کریم ویا لئیم ویا نائم وکذا یا ملکعان ای یا لکع وکل ما هو علی مفعلان
فهو مختص بالنداء والغالب فیہ السب ومن الابنیة المختصة بالنداء کل ما هو علی فعل فی سب المذکر وفعال فی سب المونث
نحو خبث ولکع وخباث ولکاع وفعال هذه قیاسیة عند سیبویہ کالتی بمعنی الامر من الثلاثی وکذا فعل فی مذکرها و
مفعلان سماعی وربما اضطر الشاعر الی استعمال بعض الاسماء المذکورة غیرہ ادی کقولہ فی لجة امسک فلانا عن فل و
قال اطوف ما اطوف ثم آوی الی بیت قعیدتہ لکاع ولم یسمع شیء من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصلہ
النداء باب الاختصاص وذلک بان یؤتی بای ویجری مجراہ فی النداء من ضمہ والمجیء بها التنبیہ فی مقام المضاف وصفا ای
بذی اللام وذلک بعد ضمیر المتکلم الخاص کانا وانی او المشارک فیہ نحو نحن وانما الغرض بیان اختصاص مدلول ذلک
الضمیر من بین امثالہ بما نسب الیہ وهو اما فی معرض التفاخر نحو انا اکرم الضیف ایها الرجل ای اختص من بین الرجال
باکرام الضیف او فی معرض التصاغر نحو انا المسکین ایها الرجل ای مختص بالمسکنة من بین الرجال او لمجرد بیان المقصود بذلک
الضمیر لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل ایها الرجل ونحن نقرء ایها القوم فکل هذا فی صورة النداء ولیس بہ بل المراد بصفتہ
ای هو ما دل علیہ ضمیر المتکلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الی باب الاختصاص لمشارکة معنویة بین البابین
انا المنادی ایضا مختص بالخطاب من بین امثالہ ولا یجوز فی باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع ای لانہ لم یبق فیہ معنی
النداء لا حقیقة کما فی یا زید ولا مجازا کما بقی فی المتعجب منہ والمندوب فکرہ استعمال علم النداء فی الخالی فی معناہ بالکلیة وحال
ظاهر ای ووصفہ من ضم الاول ولزوم رفع الثانی کحالهما فی النداء لکن مجموع نحو ایها الرجل فی باب الاختصاص فی محل النصب
لوقوعہ موقع الحال ای مختصا من بین الرجال وهذا کما قیل فی نحو سواء اقمت ام قعدت ای ان اقمت ام قعدت وان کان فی الظاهر
جملة معطوفة علی جملة الا انہ فی الحقیقة بتقدیر مبتدأ عطف علیہ اسم اخری سواء قیامک وقعودک کما یجیء فی باب حروف
العطف وقد یقوم مقام ای المذکور اسم منصوب دال علی المراد من الضمیر المذکور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقوی
للنزل او مضاف نحو قولہ ع انا معاشر الانبیاء فینا بک ای قلة کلام وقولهم نحن آل فلان کرماء وربما کان المنصوب علما قال
بنا تمیم یکشف الضباب[3] قال ابو عمرو ان العرب نصبت فی الاختصاص اربعة اشیاء معشر وآل واهل وبنی قال انا بنی ضبة
لا نفر اقول لا شک ان الاربعة المذکورة اکثر استعمالا فی باب الاختصاص ولکن لیس الاختصاص محصورا فیها قال المص
المعرف باللام لیس منقولا عن النداء لان المنادی لا یکون ذا لام ونحو ایها الرجل منقول عنہ قطعا والمضاف یحتمل الامرین ان
یکون منقولا عن المنادی ونصبہ بناء المقدرة کما فی ایها الرجل وان ینتصب بفعل مقدر کاعنی او اخص او امدح
قال والنقل خلاف الاصل فالاولی ان ینتصب انتصاب نحو نحن العرب هذا کلامہ والاولی ان یقال الجمیع منقول عن
النداء وانتصابہ انتصاب المنادی اجراء لباب الاختصاص مجری واحدا ثم نقول لکنهم جوزوا النصب ودخول اللام فی
نحو نحن العرب لانہ لیس بمنادی حقیقة ولانہ لا یظهر فی باب الاختصاص حرف النداء المکروہ مجامعتہ للام قد یاتی
الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمیر المخاطب نحو سبحانک العظیم وبک اهل الرحمة نتوسل فلو ان کان الاختصاص
باللام او الاضافة بعد ضمیر الغائب نحو مررت بہ الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحمید او کان المختص منکرا فلیس
من هذا الباب بل هو منصوب اما علی المدح نحو الحمد لله الحمید او کان المختص منکرا فلیس من هذا الباب بل هو
منصوب اما علی المدح نحو الحمد لله الحمید او الذم نحو وامرأتہ حمالة الحطب او الترحم نحو قولہ لنا یوم وللکروان یوم تطیر
البائسات ولا نطیر وقولہ ویأوی الی نسوة عطل وشعثا مراضیع مثل السعالی بفعل لا یظهر وهو اعنی واخص فی الجمیع
او امدح او اذم او ارحم کل فی موضعہ هذا ما قیل ولو قیل فی الجمیع بالنقل بالنداء لم یبعد لان فی الجمیع معنی الاختصاص
فیکون نداء جوینا هذا الباب مجری واحدا وکما ینصب علی الذم ما هو المراد مما قبلہ نحو قولہ تع وامرأتہ حمالة الحطب ینصب
علیہ ما یشبہ بہ فی القبح شیء مما قبلہ کقولہ لحی الله خیرا ما کلما اذر شارق وجوہ کلاب هارشت فازبارت وقد کان قادع
عوف لا احاول غیرها وجوہ قرود تبتغی من تخادع واعلم انہ لیس لک فی نحو قولک یا ایها الرجل وعبد الله المسلمین ان
یجعل المسلمین صفة للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابیهما فهو مثل قولک اضنع ما سر اباک واحب اخوک الصالحین

٣ الضباب جمع ضبابة وسحابة تغشی الارض کالدخان ای نحن نکشف الدواهی التی تنطبق من الناس شرح ایضا

لا الذی یاتی

واحب



ان ينصب على المدح او يرفع عليه اى هما المسلمان واعنى الصالحين كما يجيء فى باب النعت واما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واما اذا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظى يرفع او ينصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعانى والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف

قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اى ضربت وجاوزت واهنت ولابست اقول وانما وجب اضمار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب فلم يؤت بهما الا عند تفسيره الناصب بمفسره فاظهار الفعل يغنى عن تفسيره فحكم الناصب ههنا حكم الرافع فى نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا فى باب الفاعل وهذا عند الكسائى والفراء ليس ثمّ ناصبه مضمر بل الناصب عندهما لهذا الاسم لفظ المتأخر عنه اما الذى ان صح المعنى او اللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل فى زيد كما انه عامل فى ضميره واما الغير ان اختل احدهما بتسليطه عليه فالعامل ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما فى زيدا مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل فى زيدا هو قولك مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل فى زيدا هو قولك مررت به لسده مسد جاوزت وفى عمرا ضربت غلامه لسده مسد اهنت وليس قبل الاسم فى الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد فى ذلك المفعول وفى ضميره معا فى حالة واحدة لان الضمير فى المعنى هو الظاهر ولو كان الضمير راجعا الى المنصوب المقدم لم يجز فيكون فائدة تسليط على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تاكيدا لايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا فى جميع المثل وليس كذا الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما ان المنصوب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا ويطرد هذا فى جميع المثل فالضمير فى زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور فى زيدا مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه فى قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف من زيدا اى متعلق زيد ضربت اخاه وكذا فى قولك زيدا ضربت عمرا فى داره وزيدا لقيت عمرا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عمرا فى داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا فى دار زيد وبقولك عمرا واخاه فانه ملابس زيد بكونه ملقيا لك هو واخو زيد وان كانت الملابسة فى الصورتين بعيدة كما يجيء فى مذهب البعض بين ايضا واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع فى نحو ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع فى مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم فى باب الفاعل ولا يجوز للكوفى فى ان يرتكب ان ارتفاع امرؤ بهلك المؤخر كما ارتكب فى هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتأخر لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو زيد ابوك ولا زيد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه وانا محبوس عليه ويعنى بشبه الفعل اسمى الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا فى هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجيء ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا ينصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المقدر الا فعلا سواء فسر الرافع او الناصب نحو ان زيدا قام وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيد هند اضاربها او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا اضاربه عمرو وكذا حرف الاستفهام وحرف النفى نحو ازيدا ضاربه والعمران وما زيدا ضاربه البكران والا لم ينصب ضمير الاسم المحدود لا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه العمران كما يجوز زيدا يضربه العمران قوله مشتغل عنه بضميره اى مشتغل من العمل فى ذلك الاسم المتقدم بالعمل فى الضمير الراجع اليه اى انما لم يعمل فى الاسم المتقدم بسبب العمل فى ضميره ولولا ذلك العمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل فى ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر فى مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره اى لو سلط عليه فلم يشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقه اى مشتغل بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه

...الاشتغال ... الاشتغال اذا استعمل بعن يفيد معنى الاعراض وبالباء يفيد معنى الاعراض ترکیب

لان الفعل



لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف وموصوفا لعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه
وزيدا ضربت الذى يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا
لقيت عمرا والذى يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله فكلا ارآهم اصبحوا يعقلونه صحيحات مال طالعات بمجرم
مما اشتغل الفعل فيه بمفعول لضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب
بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا ومحلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به او ناصلا
بل الشرط انتصابه لفظا ومحلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هندا ضربت من يملكه او مررت بمن يملكه و
الضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها او مررت بمملوكها واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيد انى ضربته وعمرو ليتك تضربه واما ان المفتوحة
فانه وان لم يجب تصدرها لكن لم يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب تصدرها كم نحو زيد كم ضربته
وحرف الاستفهام نحو زيد هل ضربته واضربته وكذا العرض نحو زيد الا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد هلا ضربته او
الا او لولا او لوما وكذا الا للتمنى نحو هند الا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد لعمرو يضربه وكذا ما وان من جملة حروف
النفى نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يتخطاها قال قد اصبحت
ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع يروى برفع كله ونصبه واما لن فقيل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التى يتخطاها
العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيير معناه الى الماضى حتى صار كجزئه واما لا فلكثرتها فى الكلام
حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء فى الاسم الواقع قبل
هذه الحروف الثلاثة راجح نظرا الى كونها للنفى الذى حقه صدر الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد
الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب تصدرها حروف الشرط نحو زيد ان ضربته يضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا زيدا
فام اضربه لانه لا يعمل الشرط والجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجيء فى بابه واما الكوفيون فيجوزون
تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا ان قام اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائى دون الفراء نحو زيدا ان تضرب
يضربك ومنها الاسماء التى فيها معنى الاستفهام والشرط نحو هند من يضربها اضربه وايهم يضربها واحترز به ايضا عن
الاسم الذى بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف فى معموله بالتقدم عليه نحو زيد ما احسنه واحسن به وكذا فعل التفضيل
فى نحو انا زيد انت اكرم عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع فى نحو زيد حين تضربه يموت
وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على
مذهب البصريين نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان فى الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول
والموصوف فى تاويل اسم مفرد فلو عملت فيهما لكانت كل واحدة منهما مع مفعولها المقدم عليها كلا ما فالرفع اذن
واجب فى نحو ايهم اضربه تجئ على ان ايا موصولة وكذا قولك رجل لقيته كريم وكذا لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف
فيجب الرفع فى زيد ان تضربه خير وزيد رجل يضربه موفق واما لم يعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع
العامل وكذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع فى نحو زيد والله
لا اضربه لان القسم له الصدر لتاثيره فى الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فيجب الرفع فى نحو ما رجل الا اعطيته
كذ وذلك لما ذكرنا فى باب التفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان فى صورة
جملة قصدا للاقتصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف
يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل فى العامل ان
يتقدم على معموله وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظننه منطلقا والزيدان ظنا
منطلقين لانه لا يجوز فى هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا
لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا
ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك فى المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول اعنى نحو زيدا ضرب
ولا العكس اعنى كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان الضمير متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم
لان القياس ان لا يكون التخالف المعنوى بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا ونحن نعلم
ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيت
نفسه لان المشهور تغاير المفعولين فى مثله ولما لم يكن المفعول الاول فى باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول فى المعنى

المجزم بكر الزاء مقطع انف الجمل والجمع المجازم ش

انما جمعهما لان حاصلهما واحد كما مر ١٢

البصريين نذ



هو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول كما يجيء في بابه جاز نحو زيد ظننه قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايض نحو
زيدا ظن منطلقا وظن مسندا الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تاخره رتبة
واما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه
ولاجل الا كما تبين قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز ان تقول في الفاعل زيدا لم يضرب الا
هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في
المضمرات نحو اياك ضربت بجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا نضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصلين
هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو المفسر وكذا جاز ايقاع الفعل
المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر للضمير نحو التي ضربت زيدا ضرب اي ضرب زيد التي
ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربه زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين وينبغي لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول
المتقدم للفاعل في نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايض نحو ضربها غلام هند لان المضاف
اليه كجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التاخير في نحو ضرب غلامه زيد والذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل
المفعول اذا كان متصلا وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا
يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار الفراء اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايض
يد فعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج لما الى خ بله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير
الى نفس المفعول فلا يحتاج لما الى خ بلما ايض وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل وكذا ايض الى خ بلما ايض واما
نحو ضرب زيدا سيده وضرب زيد سيده فان ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الآخر فلا يستنكر وكذا يحترز بقوله مشتغل
عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد
هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لا تمادلا بل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر
اذن اي يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها واما نحو قوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء
فيما قبلها اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء زائدة لكون موقعها
موقع السببية وصورتها صورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية واما
نحو قوله تع وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر واما بنعمة ربك فحدث فالفاء للجميع للسببية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها
فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي يذكره في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تع الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجيء ونحو قوله كل رجل ياتيني فانا اكرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها
اذ هي داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فما بعد الفاء لا غير كالجزاء
بل لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان الاصل اما ان يكن شيء فاجلدوا الزانية
والزاني ثم عمل به ما عمل بنحو قوله تع وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث كما يجيء في حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير
لكان من هذا الباب كما في قوله تع هذا فليذوقوه بمعنى اما هذا فليذوقوه على بعض التاويلات ويجوز ان يكون بتاويل هنا
كذا فليذوقوه وبمعنى اما هذا فليذوقوه وبمعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون
الاسم المتقدم عليه من جملة بل جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل
الا ما هو من جملته وذيوله فيخرج على هذا قوله تع الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير
عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيدا ضربته ولا نضربنه لان الفعل المؤكد بالنون
لا يعمل فيما قبله كما تقدم فالبصريون انما لم يجيزوا نصب الاسم المذكور الا قبل ما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان
المفسر عوض من الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب على شفاء العمل بحيث لو لم يشغله بنائب الاسم
المنصوب اعني بضميره او متعلقه لنصبه فاما يصح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايض هنا المتقدم
زبدة كلامهم فان قيل اشتراط هذا القيد يقتضي فساد كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر اي ويؤدي الى صحة
مذهب الكسائي والفراء ان الناصب هو المتاخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير
المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع في نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتاخر
المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا
فان لم يصلح وكان له محمل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محمل آخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ فحملناه عليه



لما لم يصلح للعمل في زيد واما في نحو ان امرء هلك ولو ذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محمل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدأ لكان
حرفا الشرط داخلا على الاسمية ولا يجوز نعم ما يفسّره لا يحمل الفعل على التفسير في نحو زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا في زيد
قام بل نقول زيد مبتدأ لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة
تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي واختار الاخفش في نحو ازيد قام ان يرتفع زيد بفعل مقدر
مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في نحو انت زيد ضربته ان رفع زيدا اولى لان انت مبتدأ
لا فاعل على ما تقدم فبقي خبر المبتدأ وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه لما سيبين في شرح قوله
عند عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحو اليوم زيدا ضربته فالمختار
النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان يقدر داخلة على الفعل وقال الاخفش
في انت زيدا ضربته ان نصب زيد اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اي اضربت
زيدا ضربته فلما حذفت الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه اذق بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل
بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد قام
وان لم تكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون الا فعلا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الا بعد حرف لازم للفعل
كما في الشرط وحروف التخصيص واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسر بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما
ذكرنا في زيدا نحوانا ضاربه قوله او مناسبه لنصبه ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني او مناسبه والظاهر انها ملحقة ولم يكن
في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه
لانه لا بد هنا من مناسب حتى ينصب زيدا لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى فلو سلطت ضربت على زيدا في هذا الموضع
لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب
اذا يطلب في الموضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكن ان يتعدى اليه الا
بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر
او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالتعلق نحو زيدا ضربت غلامه ومررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط
فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود بعد تقدير ذلك المتعلق
مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه ضربت اي غلام زيد فنقول اذ لحصل ظابطان احدهما ان يكون بعد الاسم
فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان قبل
ذلك الاسم اسم آخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه لذلك الاسم
ايضا او لا يكون لا يختلف الحكم فيه والاسم المرفوع قبله نحو ازيد عمرو اضربه وسيبويه ينصب عمروا بضرب المقدر بعد زيد
المبتدأ خبرا عنه اي ازيد ضرب عمروا ضربه والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد وعمروا مفعوله
اي اضرب زيد عمروا ضربه كما تقدم من مذهبهما واما في نحو ان زيد عمروا ضربه فالفعل متحتم التقدير قبل المرفوع
والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمروا ضربته والمنصوب محلا اما السوط زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر عن
الاسم المحدود اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو الخوان اللحم اكل عليه وازيدا انت محبوس عليه وقد يكتفيه
اسمان نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه وان زيدا عمروا اليوم ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان بمقدرين او اكثر نحو ازيدا اخاه
ضربته اي اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته
قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على ضربين اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربته اي ضربت
زيدا ضربته او يكون لفظ المفسر دالا على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في مررت به وضربت غلامه وحبست عليه وهذا
الثاني على ثلثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص
بل مع اي معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان معنى مررت
عاملا في بك او فيه او في بغلامك او في باخيك او في اي شيء كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يمكن هنا
فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل فقدر ذلك المعنى في ذلك نحو
زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر الذي ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اي معمول كان بل هو معناه
مع غلامه او اخاه او صديقه او ما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه
اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون

زيدا



بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اي معمول له كان وان لم يمكن هذا الثاني ايضا ضربت معنى لابست فانه يطرد في كل
فعل مشتغل بضميره او بمتعلق الضمير اي متعلق كان ولنا ان نقول في تعيين العامل المقدر رفعا كان او نصبا انك تنظر
فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم المقدم بلا واسطة فقدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيد قام وان زيدا ضربته
وان عمل في الضمير بواسطة حرف جر كما في ان زيدا مررت به وان زيدا مررت به فلك ان تضمر فعلا الملابسة مطلقا اي ان لابس
زيد وان لابست زيدا وكذا في نحو ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اي ان لوبس الخوان وان لابسته واما ان قلت
ان الخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لابس وفاعله ما اسندت اليه الفعل المبني للمفعول اي ان لابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم
وكذا السوط ضرب به زيد ولك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما
في ان زيدا مررت به وان زيدا مررت به اي ان جزت زيدا وان جاوزت زيدا والا ففعل الملابسة كما ذكرنا في ان الخوان اكل عليه والخوان
اكلت عليه وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اي فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه
نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اي ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا في ان زيدا مررت بغلامه وان زيدا
مررت بغلامه ولك ان تفصل فتضمر في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور
فنقول في ان زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ومعمول الظاهر

وفي انّ زيدًا ضربت غلامه انّ ضرب متعلّق زيد ضربت غلامه

تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا في نحو ان زيد لقي عمرو واخوه وان زيدا لقيت عمرا واخاه والتفصيل اولى من اضمار الملابسة
مطلقا لانه يتعذر اضمارها للمرفوع في ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام متعلق زيد قام غلامه ويضمر في
العامل في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فنقول
في ان زيدا مررت بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان جوز متعلق زيد مررت بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه
وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيد اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اي ان لوبس زيد اكل على
خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرفا او جارا ومجرورا نحو اليوم
زيدا ضربته وابالسوط زيد ضرب به لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل
الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما ان في زيد عمرو واضربه اي ان ضرب زيد عمرا
فلا اشكال وكذا في ان زيدا عمرو واضربه والا اضمرت فعل الملابسة كما ان اللحم الخوان اكل عليه اي ان لابس اللحم الخوان
قوله ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة حال الاسم
المحدود لا يعدو اربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوي رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور
النحاة ما وجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجرور به يتحقق فاعليته الفاعل بان يكون آلة الفعل
نحو السوط ضرب به زيد لانها حقيقة فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل
الفعل عنه بمنصوب في هذا الذي ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بلى ما بعد اذا
المفاجاة واجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يجيء ثم اعلم ان المص ابتدا بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل
لعدم احتياجه الى حذف فاعل فقال يختار الرفع بالابتداء فبين بقوله بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في
هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل قوله عند عدم قرينة خلافه الضمير في خلافه للرفع و
خلاف الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر اما الجر فلا يدخله
لانه لا يكون الا بجار وكلامنا في اسم ينصب لفظا بما بعده لو سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم
قرائن النصب الموجبة له والقرائن التي يختار معها النصب والتي يتساوى معها الامران على ما يجيء شرحها ومثال ذلك
زيد ضربته ولا يريد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب مع عدمه لبقي الاسم مما نحن فيه بل يريد قرائن
النصب التي سنذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب الى حذف
الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوي عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف فاضمر
وعلى ما اخترنا في رفع المبتدا نقول انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند وجود اقوى
اي منها عند وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي يجامع قرينة النصب في يكون اقوى
منها شيئان فقط على ما ذكر واما واذا المفاجاة اما اما فيجامع ثلث قرائن للنصب هي مع احدها مغلوبة ومع
الاخريين غالبة اما الاولى فالطلب على ما ياتي والاخريان عطف الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة
استفهامية فعلية واما اذا فلا يجامع من قرائن النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة



بها معطوف على فعلية كما يجي اما اما فانما ترجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجح النصب في مثلهما
بغيرهما انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو قام زيد عمرو اكرمته فقصد التناسب
بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين نحو زيدا اكرمته في جواب من قال ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو
قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي يبتدأ بها بعد
الكلام ويستأنف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها لكون وضعها لقصد مناسبة ما بعدها لما قبلها
اعني الاستيناف فرجع بسببها الجملة الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما
في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تع فاما اليتيم فلا تقهر
واما السائل فلا تنهر لكن عملها في الصورتين انها منعت مقتضى النصب من التأثير فبقي مقتضى الرفع بحاله
وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى في نحو قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى
نعله القاها فهي وان كانت يستأنف بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستيناف كاما الا ترى انها لا تقع
في اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها اولى فهي كساير حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب
وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان ساير انواع الطلب نحو زيد هل ضربته وزيد ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم
معها كما تقدم فاما مع الثلثة مغلوبة نحو اما زيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمروا فرحمه الله وانما صارت مغلوبة
لان وقوع هذه الاشياء خبر المبتدأ قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص
الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض واما قوله تع بل انتم لا مرحبا
بكم فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير اعراب كما امكن ذلك في نحو زيدا اضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته
وعمرو الا تضربه واما قولهم ان قلت نحو زيد اضربه ولا تضربه بالرفع لمنافاة الخبر الذي هو المحتمل للصدق والكذب
لهذه الثلثة الطلبية التي لا يحتملهما الانشاء بل بعيد مخرج للامر والنهي والدعاء عن حقيقتهما كقولك في زيدا
اضربه زيدا طلب منك ضربه فانه فمنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصديرها بما يخرجها عن كونها خبرية مع انه
مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدأ نحو ازيد منطلق وليتك عندنا وكذا يكثر زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قائم
ولا يجب في خبر المبتدأ احتماله للصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمي فاعلا ولم يصدر الفعل
منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قراين النصب كما ذكرنا واما ليست من قراين الرفع كما بينا بقي التعارض
في نحو اما زيدا فاضربه بين الطلب وسالة السلامة من الحذف والتقدير فترجح الطلب لعلي لكثرة وقوع الحذف والتقدير
في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجاة فهي في ضعف الاستيناف
بعدها مثل حتى ولهذا لا يقع في صدر الكلام من دون ان يتقدمها شيء كما يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جامعت حرفا
عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد
واذا بكر يضربه عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا يجي بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية
من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بلى لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور
لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب بعدها عندهم وفي غير هذا الموضع
يجب رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واذا عمرو يضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور قوله

ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي
وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شيء خلقناه بقدر اقول هذه قراين يختار معها النصب في الاسم المذكور

قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمروا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك ليتناسب المعطوف والمعطوف عليه
في كونهما فعليتين وكذا في مررت برجل ضارب عمروا وهندا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل واما في نحو احسن بزيد
وعمرو يضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى العروض لاحقا بالاسماء كذا قال سيبويه
والظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة قوله وبعد حرف النفي هي لا وما وان نحو قوله فلا حسبا فخرت به لئيم ولا جدا
اذا ازدحم الجدود وكذا ما زيدا ضربته وانما اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل
فايلاؤه لفظا او تقديرا لما ينفي مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يفصل معمولها
لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا يضربه ولا لن بكرا تقتله كما يقال ان زيدا تضربه اضربه لقوة ان لجزمها للفعلين
واما ليس فمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعد خبره نحو ليس زيد

العرف هذه الافعال اظهر لانها كرار للمقدر س



ضربته وبعض من قال بجريهما جوز الغاؤها عن العمل الغاء ما اسند الا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجئ في
باب ما و يحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اى ما خلق الله فيجب عن ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس خلق
الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير
الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله تع فانها لا تعمى الابصار قوله وحرف الاستفهام علة اولوية بالفعل كعلة اولوية حرف
النفى به قال سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه في نحو قام زيد وعمرو كلمته يعني ان الرفع في الثاني احسن فليس
طلبه التشاكل بين المعطوف والمعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء
له وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية
فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حروف النفي طلبية واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق فيه وهو الهمزة
فهى تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج ومع الاسمية التي خبر المبتدا فيها
فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان يكون بمعنى قد الا انه للفعل كما يجئ في قسم الحروف فهى
تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدا فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهة الهمزة واما الاسمية
التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان
احد جزئي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب ان تليها باها وكذا يقبح
دخولها على الفعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدرة فعلها مفسر بفعل
ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن القبيحين وقد مر الخلاف بين سيبويه والاخفش في ان الرفع
اولى او النصب في نحو ان زيدا ضربته والوفاق في اختيار النصب في نحو اليوم زيدا ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام
مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد ضربته
اقبح القبيحين كما ذكرنا في نحو هل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شئ تحقق لزوم اصل المتطفل
عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان
كان المتضمن للاستفهام نحو الاسم المجرور فرفعها اولى نحو ابهم ضربته كما في زيد ضربته والعلة كالعلة قوله واذا الشرطية
فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كانت في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا
في الشاذ كقوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة
بعدها لكن على ضعف والاكثر كونهما عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيد او مقدرة نحو اذا السماء انشقت
اى اذا انشقت السماء انشقت ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اى اذا انشقت
السماء فقوله واذا الشرطية يعنى على مذهب سيبويه والاخفش وانما اختارا بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفى
والاستفهام وانما لم يوجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو ولا ظاهرة في تضمن معناه
كمن ومتى على ما يجئ في الظروف المبنية واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه اذكره وهو ان
بعضهم يجوز في بعض جميع ما ذكرنا وتذكر انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذي
هو لازم ذلك الظاهر قال السيرافي يجوز هلا زيد قتل بتقدير هلا قتل زيد قتل وروى الكوفيون لا تجزعي ان منفس
اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي اى ان اهلك منفس وان هلك منفس فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد
في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي موسى بلال بلغته فقام بفاس بين وصليك جازر فعلى رواية رفع ابن اذا بلغ ابن ابي
موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن قوله وحيث حيث دالة على المجازاة في المكان
كاذا في الزمان نحو حيث زيد تجده فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل
على الاسمية التي جزؤها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس واما اذا كسعت بما نحو حيثما فهى ساير الاسماء الجوازم
المتضمنة معنى الشرط نحو متى وايهما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال فمتى واغل ينبهم يحيوه و
يعطف عليه كاس الساقي وقال صعدة نابتة في حاير اينما الريح تميلها تمل فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا
تره ترزه فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها قوله وفي الامر والنهي قد تقدم ذلك بعلته قوله وعند خوف
لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليك اشتريته بعشرين دينارا وانك لن تملك احدا منهم
الا شراك بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير
اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا

نحو

اذا الخصم ... ياخذ الابل ... فقطع ... الكتف ... صفة المتطاول الجاير

المنكب مجمع عظم العضد والكتف ١٢

الكسع ان تضرب مؤخر الانسان بيدك او بصدر قدمك

الصعدة القناة المستوية

بر اى كل

اى كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر
اى كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فرفعه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى هو غير مقصود ومخالف
للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثانى منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون لك
ايضا منهم جماعة بالهبة او الوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا فى المعنى
المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذى اورده المص من الكتاب العزيز اعنى قوله تع كل شئ خلقناه بقدر
لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت فى مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصلح اذن للتمثيل وذلك لان مراده
تع بكل شئ مخلوق نصبت كل او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقنا كل
شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تع لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها
اسم شئ فكل شئ فى هذه الآية ليس كما فى قوله تع والله على كل شئ قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا
تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر برفع كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان
خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شئ فى الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقنا
صفة له او خبرا وليس مع التقدير الثانى كما كان فى مثالنا ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام
بجملة فعلية كما اذا قيل رايت احدا او ايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا رايته وانما كان النصب اولى ليطابق الجواب
السؤال فى كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيدا يضربانه لان معناه ايضرب الزيدان احدا
فهو مقيد بالفعلية واختار الكسائى النصب اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل فى المعنى نحو زيد هند يضربها
فزيد فى المعنى هو الضارب وان كان فى اللفظ مبتدا فنصب هندا اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هندا قوله
ويستوى الامران فى مثل زيد قام وعمرا اكرمته اقول يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدود اذا كان قبله
عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على
الاسمية التى هى الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه فى كونهما اسميتين وان
وان يكون عطفا على الفعلية التى هى الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا فى كونهما فعليتين فان قيل
بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا
المثال اعنى زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده سيبويه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا
والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب فى الجملة التى هى خبر المبتدا رجوع ضمير الى المبتداء و
ليس فى عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهى انه يجب فى المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت
زيد كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش وهى انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر لسيبويه باعذار
احدها للسيرافى وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل بيان جملة اسمية الصدر فعلية
العجز معطوف عليها او على الخبر منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته فى داره او لاجله او نحو ذلك
وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصحح المثال اذا اراد ذلك و
اجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع الا ترى الى قولهم
رب شاة وسخلتها ورد بان سخلتها ايضا نكرة كما يجئ فى المضمرات واجيب عن الوجه الثانى بانك تقول زيد لقيته
وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو على عن اعتراض
الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر فى المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها واسد الاعتراضات
هو الاول والجواب ما قال السيرافى ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مستويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن
به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير وجوزه ابو على على ان الرفع فيه اولى من النصب فان زدت
فيه الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدا الاول فلا خلاف فى جوازه ومثل قولك زيد قام عمرو اكرمته قولك
زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوى فى بكر الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما
اذا قلت زيد قائم غلامه وبكرا اكرمته فالرفع اولى فيه لان اسمى الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم يتم
مشابهتهما للفعل كما يجئ فى باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصرى حماره قوله ويجب
النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا
اكرمته واما اما فهى وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب فى اخواتها

انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدى وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجئ غير مفسر لبنى فلا يكون من هذا الباب و
تقديره اما يكن من شئ وليس للشرط حرف غير هذه الثلثة الا اذ ما عند سيبويه ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم
مرفوع او منصوب نحو اذ ما زيد قام واذ ما زيدا ضربته كما ذكرنا فى متى وحيثما قوله وحرف التحضيض هو اربعة هلا والا ولوما
ولولا وعند الخليل الا المخففة قد يكون للتحضيض كما يجئ من قوله الا رجلا جزاه الله خيرا التقدير الا ترونى وحروف التحضيض
لا مدخل لها الا على الافعال بالاستقراء اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها اما مفسرا كما فى قولك هلا زيدا ضربته
او غير مفسر كما فى قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا اى لولا تعدون وكذا ان ولو فانه يقدر
الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ان سيفا فسيف نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ولا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام
والنفى والشرط والتمنى معان يليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت
على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت فى القبيلين
مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفى وبعضها اختلف فى اختصاصها بالافعال كالا للعرض على ما يجئ الكلام
عليه فى اسم لا لنفى الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع فى نحو امرؤ هلك يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدا
والمشهور وجوب النصب فى نحو ان زيدا ضربته والا زيدا تضربه فى العرض قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع اقول
اى فالرفع واجب انما قال انه ليس منه اى من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اى عن العمل
فيه اى عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره او متعلقه اى بنصب ضميره
متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ففى قولك ازيد ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله
مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جوز ابن السراج والسيرافى
فى مثل هذا الفعل المبنى للمفعول اسناده الى مصدره مقدرا اى ازيدا ذهب الذهاب به فيكون الجار والمجرور فى محل
النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص فى المصدر المدلول عليه بفعله وجوز
الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو اذهب
شخص زيدا ذهب به فالازم مفسر المتعدى كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمرون فى نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر
على العكس اى ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المجرد لضميره ومتعلقه فى الرفع والنصب
اذ ضميره ومتعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فيستوى فى ان زيد ذهب وذهب به وذهب غلامه
او ذهب بغلامه رافعا ويستوى فى ان زيدا ضربته وحق عليه الضلالة او ضربت غلامه وحق على غلامه الضلالة ناصبا قوله
وكذا كل شئ فعلوه فى الزبر اقول اى ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اى عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل
بالرفع وههنا لو نصبت كل شئ بفعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا فى الزبر كل شئ ان علقنا الجار والمجرور
بفعلوا ونحن لم نفعل فى الزبر اى فى صحايف اعمالنا شيئا اذ لم توقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان
جعلنا الجار نعتا لكل شئ صار المعنى فعلوا كل شئ مثبت فى صحايف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى
المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد بقوله فى قوله تع وكل صغير وكبير مستطر و فعلوه صفة كل شئ اى كل ما فعلوه مثبت
فى صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة قوله ونحو الزانية والزانى فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان
عند سيبويه والا فالمختار النصب اقول جميع الشرائط فيه حاصلة فى بدء النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما فى نحو
وربك فكبر الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روى فى الشاذ عن عيسى ابن عمر انه قرا بالنصب والنصب مع الطلب مختار
كما تقدم والقرآن لا يجوز على غير المختار تمحل له النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فنقول ما بعد
الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما فى قوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما يجئ فى الظروف المبنية او يكون الفاء
واقعة غير موقعها لغرض كما فى وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة فى موقعها فما بعدها
لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفى الاية هى كذلك لكون الالف واللام فى الزانية مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى
هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء وهذا الذى ذكرته مذهب الفراء والمبرد فالفاء واقعة فى موقعها فخرج عن الحد
بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان اى الزانية مبتدا محذوف المضاف اى حكم الزانية و
الخبر محذوف اى فيما يتلى عليكم بعد هذه وقوله فاجلدوا هو الذى وعدوا بان حكم الزانية فيه فالفاء عنده ايضا للسببية
اى لما ثبت ذلك فاجلدوا فيخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا قوله والا فالمختار النصب اى لولا التقدير
ان المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب وكان المختار النصب لقرينة الطلب التى هى اقوى قرينة ونقدر للمبرد

(هامش) ويقع بالشدة اى عليه بيضة ١٢

(هامش) جمع ناب وان الناقة المسنة الضيطر والضوطرى الرجل الضخم الذى لا غناء عنده و الكمى الشجاع المتكمى فى سلاحه لانه كمى نفسه اى سترها بالدرع والبيضة ١٢

(هامش) او بنصب



اقوى لعدم الاضمار فيه كما في نقله وسيبويه هذا آخر شرح ماذكره المص واعلم ان ماذكر يشتغل به المفسر من ضمير الاسم
المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغي ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ان زيدا لم يقم الا هو ان تم زيد
لم يقم الا هو وفي نحو ان زيدا لم نضرب الا اياه ان نضرب زيدا لم نضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل
المقدر موقع الاسم المشتغل به من نقيضه المفسر الا ترى ان احدا واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجار
المفسر وكذا زيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا
مثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى ينتقض نفي الفعل
المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفي المنقوض
نفيه بالا فقام زيد في مثالنا يوافق في المعنى لم يقم الا هو وكذا يضرب زيدا يوافق لم يضرب الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد
يكون في المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اي متخالفان رفعا ونصبا
وقد يكون فيه متعلقان ضميرين كذلك فالاول على ثلثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان او متصل
ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله ان زيد لم
يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا لم يعطك زيدا لم يعطك اياه الا هو فلو سلطت الفعل عليه
قلت زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك الا هو لان المشتغل به اذن
بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسليط المفسر ههنا على الاسم المذكور محال لان الفعل لا يرفع ما قبله و
ان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل يعني ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر
الناصب فالاول نحو ان زيدا اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما
منفصلا وكذا ان زيد لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيدا اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب الا اياه ولو اعتبرت
المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع
ذلك مع تقدم المفعول في نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تأخره ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب
ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل في زيدا لم تضرب اياه لكان التقدير ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز والثاني
اي الذي المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا هو ان اي لم يضرب زيدا لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان
التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين ولا
بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق به كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى
متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها نظر فان كان الاسم مذكورا ظاهرا وجب رفعه اعتبارا
بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائما اي ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيفسر
المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز لا في افعال القلوب ولا في غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما
فكيف مع تأخره عن الضمير ولكان بالتسليط ان زيدا علم قائما ولا يجوز ايضا لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا
راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر كقولك بعد جري ذكر زيد ان اياه علمه قائما
اي ان علمه قائما باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذي معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا
نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيد اضربه غلامه وان زيد ضربه بغلامه وان زيد ضربه غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا
بالمتعلق فيجب في ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان لابس زيدا وضمير لابس
لزيد ولا يجوز كما قدمنا وعلى ما قدمنا قبل من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اي متعلق
زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير بل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز
ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب وغلام هند ضربت فكيف مع تأخره وبالتسليط يصير ان زيدا لابس او ان
زيدا ضرب اي متعلق زيد ضرب ولا يجوز واما ان كان الضمير في المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه
نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع في المسئلة الاولى ان لم يضرب زيد
اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيهما ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه
وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا
ليبقى معنى الايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب
غلامه الا هو وتقدير النصب فيهما ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلابس زيدا

ايّاه لا

اتصل الظاهر المنفصل
لما ظهر عامله و
بالتسليطات اياه
علم قائما ويجوزان
هو علمه قائما اي
ان علم علمه قائما



يضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو على تقدير المص وبالتسليط ان زيدا اي غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المص
ان زيدا لم يلابس يضرب غلامه الا هو واما المفسر الذي معه متعلقان بضميري الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا
نحو ان زيد ضرب اخوه اباه فلك في الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضمير الرفع والنصب فتقدير الرفع
ان ضرب زيد اي متعلق زيد ضرب اخوه اباه وتقدير النصب ان ضرب زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه اباه وبالتسليط
ان زيدا اي ابا زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا لابس يضرب ابيه هذا ما عرض لاتمام هذا الباب والله اعلم
بالصواب قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان
يحذف في الطريق الطريق اقول سمي اللفظ المحذر به من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو
قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده موذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ
المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لبعد مقدر
نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدرا قوله تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل
فيه المصدر اعني التقدير اي بان تقدير اتق تحذيرا مما بعد ذلك المعمول كالاسد الذي بعد اياك وتقدير اتق ههنا
فيه بعض التسامح من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد اي تجنبته
ولو قال بتقدير نح او بعد كان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك ان ذكره مصدر ففي عطفه على قوله
معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير
هذا المنصوب لانه في تقسيم المنصوبات الا ترى الى قوله الثاني المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر
منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان او ههنا منفصلة من حيث المعنى
فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد او عمرو بلى لو كانت منفصلة جاز المخالفة بين ما بعدها وما
قبلها نقول انا مقيم ثم يبدو لك فتقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثاني
كما يجيء في حروف العاطفة قال سيبويه في قوله تع ولا تطع منهم اثما او كفورا لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها
اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهي عن طاعة الاثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير
اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر وضابط هذا الباب ان تقول كل محذر معمول لحذر او بعد او شبههما مذكور
بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف وبمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول لبعد
فيدخل في الاول نحو اياك والاسد واياي والشر وماذ راسك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمر فالظاهر لا يجيء
الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز
ان يكون ضمير غايب نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب شاذ من وجهين من
جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر وسيبويه يقدر في نحو اياي والشر نحو لاحذر
ونحوه قال الخليل بعضهم يقول له اياك فيقول اياي اذا قيل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسي واحفظ وغير
يقدر في نحو اياي والشر حذر خطابا كما في اياك وقول سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما في
اياك والشر وقول عمر لجماعة اياي وان تحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسد والرماح ويحتمل امر المتكلم اي لابعد
نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اي بعدوني عن مشاهدة حذفه واما الثاني اعني المحذر منه المكرر
فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه واياي اياي سواء كان الظاهر مضافا
اولا والمضمرات متكلما او مخاطبا او غايبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك
احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا ومنعه الاخرون وهو
الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمة اختصاص
وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالا على مقارنة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر
منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل
اتفاقا قال المص كان اصل اياك والاسد اتقك ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لو احدا ذا
اتصلا جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج
اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجيء
في باب المضمرات فصار منفصلا واري ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد



باعد او نح باضمار العامل بعد المفعول وانّما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما
ضربت الا اياك وما ضربت الا اياى فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة فيما ضربت الا اياى ليس ضمير
المتكلم بل هو المتعدد المقدر اى ما ضربت احدا الا اياى فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف
قولك اياى ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب على شريطة
التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح السيرافي بجواز نحو اياى ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على
الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المص في شرح المفصل عند قول جار الله احمد فمعنى اياى ضربت ما ضربت
الا اياى واياك نعبد اى ما نعبد الا اياك وانّما وجب حذف العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذى ذكرنا
انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اى بعد نفسك من الاسد وفحوى هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد
اى بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك بان تباعد عنه فكانك
قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف
جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التى انتسب بها المعطوف عليه الى
عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اى مبعدا وكذا الاسد مبعد اذ المعنى اياك بعد وبعد الاسد قوله
وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من اذا جاء
المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان او لا معها فالذى بغير ان نحو اياك والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو
ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اى بعد نفسك من الاسد والذى مع ان
يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف
موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها بتاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد و
اجازوا فيه التخفيف فاما بحذف حرف الجر من الذى هو من الجر قد كثر واحد وكذا ان لانها مصدرية وبعد
حذف الحرف صار ان مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن وقال الخليل والكسائى هى باقية على ما
كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ونحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير
ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اى من ذنب وبغاة الخبر اى بغى له وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر
قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف حرف الجار من اياك من الاسد اذ لم يسمع فان
قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايض لا يجوز وهو اشذ من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما
واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو على في قوله نعم ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت فيما
في قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فاما الضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد
اى المحذر منه مكرر او المراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تمارى فيحمل في جواز حذف
حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه وهذا قول ابن ابى اسحق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو
التى في المحذر بمعنى مع وقد ترك المصنف بابا آخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به
مكررا او معطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح
والذى مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما يعنيها او العامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم
في التحذير والخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثل هناك وان لم يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم
وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع قوله المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من زمان
او مكان يعني بقوله فعل مذكور الحدث الذى تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذى هو قسيم الاسم والحرف وذلك
لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذى هو مضمونه فعلته امس
في امس ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل
في يوم الجمعة فعل لكن لم تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في
قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير في بمعنى ان المفعول فيه ضربان
ما يظهر فيه في وما ينتصب بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القوم
فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل
فيه فعل مذكور قوله وشرط نصبه تقدير في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قبل

ولا ثلاثة وفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخلت على الاصح
اقول ظروف الزمان كلها يعني مبهما وموقتا تقبل ذلك اى تقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره
معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ما له نهاية يحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم
الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله وظرف المكان ان كان مبهما قيل اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة
وليس بشيء لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان
وهو الاولى فيخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية فقال هؤلاء ينتصب من المكان
على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذا وحذاء وتلقاء
وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل
في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار كما قال سيبويه من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوف
وتكلف المص لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما يثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان الممسوح
كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه وقال
الموقت ما كان له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق
ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما
نحو خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذا فان هذه الاسماء يطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه وينبغي ان
يستثنى من المبهم في قوله ايض نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما في قولهم زائد
من اسم مكان لانه انما يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شيء امر خارج عن مسمى المكان
مع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال قمت مضرب زيد وقمت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله
تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان الا ما يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان اولا والثاني لا ينتصب
على الظرفية الا بالفعل الذي ينتصب على الظرفية المخصص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل
والمأكل والمشرب ونحوها والاول ينصبه ايض على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى
والمسد والمقبل والمبيت يقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت مأواه وسددت مسده وينصبه ايض كل ما فيه معنى
الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك وقمت
مكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال تع واقعدوا لهم كل مرصد وكذا نمت مبيته واقمت مشتاه وما لم يكن
فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمتك
منزل فلان وقال الاكثرون من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ما سواها وهذا القول هو الذي
ذكره المصنف في الكافية ثم قالوا احمل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصب انتصابها
لمشابهتها للجهات في الابهام قال المص وكذا حمل لفظ مكان على الجهات الست لا للابهام فان قولك جلست مكان زيد
لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف في منه تخفيفا فلا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ المكان
مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغي على قول هؤلاء
الاكثرين ان يحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال فان تعين ابتداء الفرسخ مثلا لا يخص
موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا واعلم انه انما نصب الفعل
جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلثة مدلوله فطرد النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان
فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان
ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اى الازمنة الثلثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغيير
والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلثة واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه ونمت مبيته فلكونه متضمنا
لمصدر بمعناه الاستقرار في ظرف فمضمونه مشعر بكونه ظرفا للحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف
نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينصبه على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار واما قول المص في الشرح لما كان ظرف الزمان
المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منشاها الاشتراك في لفظ المعين وذلك لان الفعل يدل على المعين
لكن من الازمنة الثلثة لا على المعين المراد به ههنا اى المحصور الذي له نهاية كاليوم والليلة وكذا قوله الفعل لما كان يدل
على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة

اى مبهمها وموقتها

كحين

في بعض النسخ ... انتصابها على الظرفية وقيل المبهم ...

رميت الشيء من يدي اى القيته فارتمى ورميت بالسهم رميا

اللفظ



مبحث المفعول فيه

اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق
لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسره قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضوع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو
انتصابه بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل مكان دخلت
عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة فحذف
حرف الجر اعني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد
لما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت
في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين
ظلموا انفسهم وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت الدخول والدخول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت
وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما فمن ثم قال على الاصح قوله ما نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لا ان
ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله فلأبغينكم قنا وعوارضا ولأقبلن الخيل لابة ضرغد اي في قنا وفي عوارض وهما موضعا
ومثله قوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب ويكثر حذف في وان كان شاذا من كل اسم مكان
يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق بالقياسي نحو هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخاتن ومنزلة
الشغاف ولا باس ان نذكر بعض ما اجمله المصنف من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو
ما يكون محدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت
شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يمكن استغراق
الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سرت فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع لياليه والذي
يصلح جواز المتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاولى من رمضان او لا ومحدودا كان كيوم الجمعة او لا كالزمن
الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة او لا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد فلا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص
كيوم وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاولى من رمضان جاز لاختصاصها ويجوز
في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو له كيوم الجمعة
في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد فما لا يصلح
جواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جواب كم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما
يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاولى من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار مفردة بالالف واللام لا يصلح الا
جوابا لكم يعني الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى يسبحون الليل والنهار اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير
عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى آخرها اذا لم تضف
اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار ولا بد ان يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام
كانك قلت سير عليه الثلثون يوما اذا قلت سير عليه صفر يستغرق فيها السير ولو اضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة
وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فبها ونعمت والا فلا فرق بينهما من حيث
المعنى قوله كانه قيل سير عليه الثلثون يوما قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر
الاولى من رمضان على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف
من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر منى بالى وحتى ايضا ثم يجر اين بالى ايضا مع عدم تصرفه
ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما
نحو جئت من عندك وهب لي من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او انجراره
بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل ياتي في الظروف المبنية وكصباح ومساء ويوم يوم كما يجيء في
المركبات وقد يجيء اذ وحيث متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته وقوله تعالى بعد اذ انزلت ومنه من المعربة بعيدات
بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم وذا صباح وذا مساء وذا
غبوق وذا صبوح فهذه الاربعة بغيرها وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه
كلها يلزمها الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود واما
ذات اليمين وذات الشمال فكثيرة التصرف كما يجيء في الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء في المركبات
ومعنى ذات مرة واخواته يجيء في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين فراق يقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيانك

والابداى بكونه



صاحبة ثم يا ابنه ثم يمسك عنه بنحو ذلك ثم يا ابنه ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء اعنى بعد الفراق وكون هذه الظروف غير
منصرفة موقوفة على السماع ومن المعربات غير المنصرفة ما عين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر او سحر وسحير وعشية وعتمة
ليلتك ومسائها يقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت ليلك ونهارك وغدوة وبكرة يكونان ايضا علمين ولا تريد بهما غدوة
يومك وبكرته كما سيجئ حكمها فيكونان اذن منصرفتين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبنى على كونها معينة
من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا آلة تعريف كهذه الظروف المعينة لازما الطريقة
واحدة اعنى الظرفية تنبيها على مخالفته لساير المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها اما من العلمية
واما من اللام او الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا بالة ولا بالعلمية والدليل على انها
ليست اعلاما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف منصرفة على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لما انصرف
فتعريف هذه الاسماء بكونها معدولة عن اللام فهى معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس
فى لغة اهل الحجاز اعنى البناء اذ لو تضمنتها لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم
الممهدة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد سواء كان علما اولا كالبيت
والنجم والصعق وقوله تع فعصى فرعون الرسول بل يجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا
الى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم انه عند تعينه متضمن للام فهو عنده مبنى
كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة لان ضحى وبكر ومسى وصباح ونهار وليل معينة
فانها منونة اتفاقا الا ما زعم الجوهرى ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادرى ما صحته والحق عبد القاهر عتمة وضحوة
معينتين بسحر فى منع الصرف لا عن سماع والاولى منعه اذ لم يسمعا الا منونتين وكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه
المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما العلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه
اما غدوة وبكرة وقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعين جاز تنوينهما كما فى ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا
قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به اتيتك بكرة وهو يريد الاتيان فى يومه او غده لكن الاغلب المشهور فيهما ترك
التنوين مع التعيين كما كانت كذلك علمين للجنس كما يجئ فيقدر العلمية فيهما كما فى سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم
تصرف هذه المعينة مبنى على تعينها من دون العلمية ولا آلة تعريف وتعيينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس
عليها فى مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وعام وعشية وغيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها واذا لم يكن معينة كانت
منصرفة نحو صيد عليه غدوة واذا انصرفت واردت تعينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة تقول دابته عند السحر الاعلى واما
الكلام فى انصراف الظروف وعدم انصرافها فتقول غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا وان لم يكونا معينين لكونهما من
اعلام الاجناس كاسامة تقول فى التعيين اتيتك اليوم غدوة او بكرة وفى غير التعيين كما يقول لقيته العام الاول او
يوما من الايام غدوة او بكرة فيمنع الصرف فى الحالين فهو فى غير التعيين كما يقول لقيت اسامة وان كنت لقيت
واحدا من الجنس غير معين وقد يجئ الكلام على اعلام الاجناس فى باب الاعلام وان علميتها لفظية لا معنوية تحتها
واذا لم يقصد تعينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال تع ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او رب غدوة
وبكرة فهما منونتان لا غير لان كلا ورب من خواص المنكرات والاغلب فى اعلام الاجناس ان يكون موضوعا اعلاما
لا منقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وجيل فهى مرتجلة فى اعلام الاجناس كسعاد وزينب فى اعلام الاشخاص
فغدوة علم مرتجل وغداة هى الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن فى غداة طيبة وقد جاء غدوة جنس فى القرآن
فى قراءة من قرأ بالغدوة والعشى قال سيبويه والاصل فى هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها الاجتماعهما
فى المعنى وفى البنية كما ان يذر محمول على يدع فى حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس
مرتجلة كما مر وحكى ابو على عن ابى زيد لقيته فينة بعد فينة ولقيت الفينة بعد الفينة اى الحين بعد الحين فهى علم
الجنس كما تقول لقيته فى ندرى ولقيته فى الندرى اى فى الندرة وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين فى عشية كما
فى غدوة يعنى انه يجعلها ايضا علم الجنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرافى حكاية سيبويه
لا ترد وسحر غير منصرف لا لكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو
عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة وحوال وحوالى وحول وحولى واحوال والتثنية
للتكرير كما فى قوله ثم ارجع البصر كرتين وكذا هنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ولفظتا يمين وشمال كثيرا التصرف وكذا
ذات اليمين وذات الشمال وما بقى من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظة بين اذا لم يركب واما حيث ووسط

وقسآء وصباح نهار وليل واعنى بالتعيين ان تريد غدوة يومك و بكرته وضحاه وضحى وبكرة وسحرة و عشية وعتمة



مبحث المفعول فيه

ساكن السين ودون بمعنى قدام نادرة التصرف قال الفرزدق صلاة ورس وسطها قد تفلقا ووسط بتحريك السين منصرف وقد تدخل دون التى بمعنى قدام معنيان آخران هى فى احدهما منصرفة وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد وينصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شئ دون اى خسيس ومعناه الآخر غير ولا ينصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تع اتخذ من دونه آلهة كان المعنى اذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولا اطلب الله الذى هو خلفهم وورائهم فهم كانهم قدامه فى المكان تعالى الله عنه ومما يلزمه الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله الا قالت الخنساء يوم لقيتها اراك حديثا ناعم البال افرعا اى زمانا حديثا وجوز فى لفظى قريبا ومليا خاصة التصرف نحو قولك سير على الفرس ملى من الدهر وقريب ومليا وقريبا واما غير سيبويه فانهم اختاروا فى الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها واتما اختير نصبها او وجب ليكون ادل على موصوفها الذى هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ما ذكره من الظروف فسماعى واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظرنى جزر جزورين وسير عليه ترويحتين اى مثل زمان جزر جزورين ومثل زمان ترويحتين قال تع وادبار النجوم اى وقت ادبارها وكل ذلك على حذف المضاف وعند ابى على ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف فى ذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولى الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهميهما وموقتيهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تع وذكرهم بايام الله اى بوقايعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذى هو مكان نحو مشيت غلوة سهم ورمية نشابة اى مسافة غلوة سهم وفى الحديث اقطع النبى صلى الله عليه واله زبير احضر فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذى هو اسم عين مقام مضافه الذى هو مصدر قائم مقام مضافه الذى هو حين نحو لا تيتك السمر والقمر اى مدة طلوع القمر ومنه قوله باكرت حاجتها الدجاج اى وقت صياحه هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غالبت بالبكور قال النحاة قد يتوسع فى الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فحينئذ يسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظ فى فى قولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله بل مكر الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع فى ظرف المتعدى الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدى الى ثلثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع فى ظرف المتعدى الى ثلثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معنى متعدى الى اكثر من ثلثة وجوزوا فى الناقصة نحو يوم الجمعة لبس زيدا فيه هذا ما قالوا والذى ادى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان فى الاصل خرجت فى يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف فى اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا فى الحقيقة مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه تعديا بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فهما مثل ذنبا فى قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرفى الجر اعنى فى واللام صار قياسا فى البابين كما كان حذف حرف الجر قياسا مع ان وان وليس بقياس فى غير المواضع الثلثة فلا يقول فى مررت بزيد وقمت الى عمرو مررت زيدا وقمت عمروا وانما كان قياسا فى بابى المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما القوة دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين واما قول المص رة فى نحو يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان فمنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظ هذا انها ظرف اتفاقا بدلالة صفته وقوله ان الزمان فى نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والا انتصب المضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا قلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لا نسلم انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب زيد وكذا فى سارق الليلة فنقول فى اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون غير مختصة بالشرائط المذكورة فى باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام كمالك يوم الدين كما يجئ واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فهى محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذى كان منتصبا بنزع الخافض كقوله باكرت حاجتها الدجاج بسحرة اى حاجتى اليها فهو فى الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشئ بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقس لطف وليس بمعنى فى كما ذهب اليه المص على ما يجئ فى باب الاضافة قوله وينتصب بعامل مضمر على شريطة التفسير اقول اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار او بممتنعه كما فى المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة فى جواب

يقال لا افعل السمر والقمر اى ما دام الناس يسمرون فى ليلة قمراء

من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الآن اى كان ذلك حينئذ واسمع الآن والثانى
كما فى المنصوب على شريطة التفسير حسب ماذكرنا فى المفعول به مفصلا فمما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه ومما يختار
نصبه نحو يوم الجمعة سرت فيه ومايوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة
سرتها ولا لنترفيه ومثاله الذى المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه فى الصيف ومما يستوى فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة
سرت فيه ومما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور
مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر قوله فعل مذكور اى مضمون الفعل وشبهه و
هو المصدر كما ذكرنا فى المفعول فيه قوله مذكورا احترازا عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التاديب اعجبنى التاديب
فان التاديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب فى قولك عاملا فيه فالحق ان تقول فى المفعول له هو ما فعل لاجله
مضمون عامله وكذا فى المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحدان قولك بنحو
ضربت وقد اعجبنى التاديب سرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المص مثالين للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم وجود
على ما جعل علة له كما فى ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما فى قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سوا
تقدم وجوده على وجود الفعل كما فى قعدت جبنا او تاخر عنه كما فى جئتك اصلاحا لحالك وذلك لان الغرض المتاخر
وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهى احدى العلل الاربع كما هو مذكور فى مظانه فهى متقدمة من حيث التصور
وان كانت متاخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة لعامله وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر
نحو قولهم فى ضربته تاديبا ان الضرب علة التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد فى نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له
يؤذن بكونه علة لان اللام فى له للتعليل وهى تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت هذا لهذه العلة قوله خلافا للزجاج مذهبه
ان ما تسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لما راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له
كما فى ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتاديب مجمل والضرب بيان له وكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا و
يصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربت ضربا فى كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا فى جميع
انواع المفعول له فان القعود ليس بيانا للجبن ولا يقال قعوده جبن الا مجازا وكذا قولك جئتك اصلاحا لحالك بالاعطا
او النصح او نحوه فان المجى ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر فى مثل قعود جبن
ومجى اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال المص ردا على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا
وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذى بمعناه وفى رده نظر وذلك ان ضرب تاديبا ايضا يفيد معنى
للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثانى واى منع فى ان يتفق فى المعنى المقصود المختلفان فى
الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبى والاول حال والثانى مفعول فيه والجرمى يقول ان ما يسمى مفعولا
له منتصب نصب المصادر التى تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر نحو قوله حذر الموت بحاذرين الموت ليكون الاضافة لفظية
ولا يطرد له ذلك فى نحو قوله مخافة وزعل المحبور والهول من تهور الهبور الا ان يجعلهما مصدرين للحالين المقدرين
قبلهما اى زعلا زعل المحبور وهولا الهول على ما هو مذهب الفارسى فى فعلت جهدك ووحدك على ما يجيء فى باب
الحال ومذهب البصريين اولى من الباقين للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره قوله وشرط نصبه تقدير
اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعل الفاعل الفعل المعلل ومقارنا له فى الوجود اقول يعنى ان تقدير اللام شرط
انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو للسمن ولاكرامك الزائر فى قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر
عنده مفعول له على ما هو يدل عليه حده وهذا كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وما ذهب اليه فى
الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له المجى لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول
له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه فى الفاعل والزمان
ومعنى تشاركهما فى الفاعل ان يقوما بشىء واحد كقيام الضرب والتاديب فى ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما
فى الزمان بان يقع الحدث فى بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان
الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ابقاء
للصلح بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما فى ضربته تاديبا واعطيته مكافاة
فليس ها هنا حدثان فى الحقيقة حتى يشتركا فى الزمان بل هما فى الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب
وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة ها هنا فى الحقيقة ليست هذا المصدر

علة لمضمون عامله بحيث لا لان التاديب علة حاملة على الضرب ولفظ المفعول له



المنصوب

مبحث المفعول معه

المنصوب لان الشئ لا يكون علة لنفسه بل هى اثره اى ضربته لتادب لكن لو صرحت بما هو العلة اعنى لتادب لم ينتصب
عند النحاة لعدم المشاركة فى الفاعل وفى الزمان اذ ربما لا يحل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب فى الزمان كما قال ابن دريد و
الشيخ ان فوقه من زبعة لم يفهم التثقيف منه ما التوى وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته
الحدث فى الفاعل والزمان اذ هو هو كما بيّنا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما فى الفاعل وهو الذى يقوى فى ظنى
وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين عليه السلم فى نهج البلاغة فاعطاه الله
النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطى للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا
حالا من المفعول لان استتماما اذ يكون حالا من الفاعل وكذا مجاز للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا
قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والحول من تهول الهبور فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والثور
ليس بمفزع بل هو فزع وكذا جاز ابو على عدم المقارنة فى الزمان وذلك انه قال فى التذكرة على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم ان معناه لصدقهم فى الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اى حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل
اى اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اى اذا شركا فى الفاعل كما ذكرنا واقتصر
المص على شرطين مما شرط فى المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله فى قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه بتقدير
اللام وجوابا له وان يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على
ايجاد الفعل والحامل على الشئ متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا يبقى حتى يكون حاملة على
الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد
وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز نحو جئتك اصلاحا لامرك وضربته تاديبا اتفاقا
فان قال هو بتقدير حذف مضاف اى ارادة اصلاح وارادة تاديب قلنا فجوّز ايضا جئتك اكراما لى وجئتك اليوم اكراما
لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل جوّز جئتك سمنا ولبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فنقول المفعول
له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم على
الفعل تصورا اى يكون غرضا فلا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئتك اصلاحا قال المص وانما شرط لجواز حذف
اللام الشرطان المذكوران لان علل الافعال كثيرا ما يجئ جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة فى العلية
والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى الرياشى وجوب
تنكير المفعول له لمشابهته الحال والتمييز ويبيت العجاج قاض عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن
شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تع حذر الموت وقال الجرولى اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام لك ومنظر الاندلسى
وقال لا ارى منه مانعا وقال ابن جعفر انه فى حال تنكيره يشبه الحال والتمييز فى كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما
والظاهر جواز ذلك لا نوى الى قوله تع فبظلم من الذين هادوا حرمنا والباء للسببية ههنا كاللام قال المالكى اذا حصل
الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوى الامران فى المضاف هذا قوله والاولى ان يحال
ذلك على السماع ولا يعلل قوله المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى اقول قوله
لمصاحبته معمول فعل احتراز به عن نحو صبغته فى كل رجل وصبغته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ونعنى
بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول فى ذلك الفعل فى وقت واحد فزيد فى سرت وزيدا مشارك للمتكلم فى السير فى وقت
واحد اى وقع سيرهما معا وفى قولك سرت انا وزيد بالعطف يشاركه فى السير لكن لا يلزم كون السيرين فى وقت واحد
وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذى يصاحبه المفعول معه فاعلا كما فى سرت وزيدا نظرا الى ان عمروا فى قولك
ضربت زيدا وعمروا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول
فى المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين عمروا فى المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التى قبل المفعول معه هو
العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف فى جاء فى
زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين فى المجئ ويحتمل مجئ احدهما قبل الآخر والنصب نص فى المصاحبة وفى قولك
ضربت زيدا وعمروا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب فى العطف الذى هو الاصل اظهر قوله
فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو
جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك
وعمروا لان المعنى ما تصنع اقول اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل او معناه بتوسط

رجل عالم لان المراد في الحدود دالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بيّن هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ
عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها في قولك زيد رجل عالم مع انها مبينة لهيئة خبر المبتدأ لا هيئة الفاعل بل
انما علم كون عالم في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك جاءني زيد
راكبا ورأيت زيدا راكبا لفظه فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت رجل قائما اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية
في رجل اقول لقائل ان يمنع ان المحدود يلزم ان يدل على كل ما يذكر في حده بل ينبغي ان يكون فيه ما يذكر في حده وبعد التسليم
فلبس في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل والمفعول مطلقا لا في
حال الفعل فيظن في جاءني زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حال المجئ فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الجملة
الحالية بلا ضمير ذي حال نحو قوله يقول وقد تر الوظيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بمؤيد وقوله وقد اغتدى والطير
في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل ويخرج ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك
قليلا كقوله تع قل بل ملة ابراهيم حنيفا وقوله دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر كان حوامية مدبرا خضبن وان لم
يكن تخضب وقوله عوذ وبهثة حاشدون عليهم حلق الحديد مضاعفا يتلهب واما قوله تع النار مثويكم اي موضع
مثويكم اي ثوائكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا فالمنصوب فيهما حال من الفاعل او
المفعول فلا يرد اعتراضا ولك ان تقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل في الحال لا يجئ الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم جاز فكانه حال من المفعول
او اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تع
دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب عن دابر هؤلاء فهو حال عن
هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف اليه لان دابر الشئ اصله
وكانه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله كان حوامية مدبرا اي يشبه
حوامية مدبرا او اشبه حوامية مدبرا فكانه حال من الفاعل او المفعول وكذا قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا والاولى
ان يقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت
حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل وبالمفعول او بما يجري مجراهما فبقولنا جزء كلام يخرج الجملة
الثانية في نحو ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه اذا لم يجعلهما حالا ويخرج بقولنا حصول مضمونه المصدر في نحو رجع
القهقري لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه المصدر ويخرج النعت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل
او المفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجري مجراهما يدخل حال الفاعل او المفعول
المعنويين نحو هذا بعلي شيخا وكانه خارجا من جنب صفحته على ما يجئ والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى
فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو قوله يقول وقد تر الوظيف وفي قوله وقد اغتدى والطير
في وكناتها وحد المؤكدة اسم غير حدث يجئ مقررا لمضمون جملة كما يجئ شرحها فقولنا غير حدث احتراز من المنصوب في
نحو رجع رجوعا ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا
مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان يجعلها لما
قامت له من الفاعل او المفعول وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت
راكبا زيدا فان لم يقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى
الجمع بينهما نحو فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا
راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت
هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على
ضعف جعل الحال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك
انما كان لان رتبة المفعول اقدم من رتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من
كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الآخر
كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال وانا سوف ندركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا وجوز الجمهور وهو الحق ان يجئ
بشئ واحد احوال مختلفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تع اخرج منها مذؤما
مدحورا كما يجيئان في خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان فجعل

المؤيد الداهية ١٢

٣ الهيكل الفرس الطويل الضخم والاوابد الوحوش و يقال للفرس الجواد قيد الاوابد لانه يمنعها من الفوات شئ

٢ الحاميتان ما عن يمين السنبك وشماله طرف مقدم الحافر ١٢



مبحث الحال

شرب جمع شارب كالركب والراكب ١٢

مفتاد اسم فاعل من الافتياد وهو من يطبخ اللحم ويشويه صحاح

نحو مدحورا حالا من ضمير مذؤما واستنكر مثله في المتضادة فعناها مطلقا ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت القوم اليوم امس بل لو عطفت احدهما على الاخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تع مذؤما مدحورا او بمتضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته ابيض اسود او ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا باس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو اضرب اما قائما واما قاعدا وكذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب كما يجيء في اسم التبرئة نحو جاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا ويتعدد افرادها نحو جاءني زيد لا راكبا قوله لفظا او معنى حال من الفاعل والمفعول اي ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوي فنحو شيخا في قوله تع هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر مبتدا وهو في المعنى مفعول لمدلول هذا اي انبه على بعلي او اشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله كانه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتاد اذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب ولا يفسر باشبهه خارجا لان المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال المص في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من يجوز تخالف عاملي الحال وصاحبها قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه ونحوها انا زيد قائما عند من جوزها التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجيء في حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منعما واما حرفا التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجيء لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفاعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ما شانك واقفا فلان الشان بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا يشبه الفعل لفظا نحو لعل وكان وينتقض ما قال باسم الاشارة وحروف التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال ونحواهما وان يشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى احالة ذلك الى استعمالهم وان لا نعلله قوله وشرطها ان يكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول فانما كان شرطها ان يكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف ضايعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين امثالها اعني وصفها اولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا اولت المعرفة حالا لان التعريف عبث ضايع ولم يأول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى فقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب قوله وارسلها العراك هذا مثال تعريف الحال في الظاهر ويقول الحال معرفة ظاهرا اما مصدرا او غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعله جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيهما قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطاقة والوحدة مصدر وحد يحد يقال وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اي عائدا على ما ابتداه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اي رجع على بدئه عوده المعهود كانه عهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تع وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اي ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع عائدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا حذف العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب

وارسلها العراك الخ الصدر بيت للبيد وصدره فاوردها العراك قاله

على الظرفية ماقام مقام خبر المبتدا من الظرف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ماقام مقامه وقوله وارسلها العراك ولم
يذدها ولم يشفق على نغص الدخال يصف الحمار والاتن والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض
ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ماعساه لم يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه
فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اى اوردها مرة واحدة ولم يخف على انه لا يتم شرب بعضها للماء بالمزاحمة واما قولهم
جاء وافضتهم بقضيضهم فالاولى ان نقول ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اى قاضهم بقضيضهم اى مع مقضوضهم
اى كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسر ومكسور والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدأ وبقضيضهم
خبره مثل قولهم كلمته فوه الى في ثم انمحى عن الجملتين بمعنى قضهم بقضيضهم وفوه الى في معنى الجملة والكلام لما افهم منهما
معنى المفرد لان معنى فوه الى في صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعرب
ماقبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذى قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في فاها لفيك سوا
وكذا ينبغى ان يقول في يدا بيد اى نقدا بنقد اى يدا بيد على حذف المضاف اى النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاء شاة بدرهم اى
شاة بدرهم اى كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اى كل رجل كقوله تع علمت نفس ما قدمت اى كل نفس وكذا قولهم
بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان اى كل شاة فنصب ههنا الجزء الى
اقبولهما الاعراب وقال الخليل يجوز ان يأتى به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم ماكان مبتدأ
التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى في شاذ ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه منه ليتنكر لئلا يبقى الاسم المعرب على حرف
واحد وقد جاء فما لفم قال المتنبى وقبلتنى على خوف فما لفم فحذف المضاف اليه وابدل من الواو ميما لئلا يبقى على حرف
وهذا شىء قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله
في الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم ورأيت القوم قضهم بقضيضهم
اما على التاكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزؤها الاول اعراب جميعهم لصيرورتها بمعناه كما ذكرنا في الحال او على
البدل اى جا قاضهم مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اى لا مع غيره فهو في المعنى
منذ معا في قولك جاؤا معا كما كان في معا خلافا هل هو منتصب على الحال اى مجتمعين او على الظرف اى في زمان واحد وكذا اختلف
في وحده في نحو جاء وحده اهو حال اى منفردا او ظرف اى لا مع غيره وجاء وحده مجرورا في مواضع محدودة قريع وحده ونسيج وحده
اى انفراده وهو في الاصل ثوب لا ينسج على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير ويقال فلان جحيش وحده وعيير وحده ورجيل
وحده في المعجب برأيه ويقال جاء على وحده اى على انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم
النصب الا في المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو
الكثير يقال امرأة جماء المرافق اى كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اى الساترين بكثرتهم وجه
الارض حذف التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تع ان رحمة الله قريب وهو صفة الجماء
اى الجماعة الكثيرة الساترة واللام في الاسمين زائدة كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمة قلت لا يعنينى ويقال
ايضا مررت بهم جماء غفيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه واله وسلم يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول
فالاول اى مترتبين واللام زائدة كما في الجماء الغفير وقد يتبع ماقبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة
نحو جاءنى الرجال ثلثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة هذه الاسماء الثمانية اذا اضيف الى ضمير ما تقدم منصوبة عند
اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اى مجتمعين في المجى وبنو تميم يتبعونها ماقبلها في الاعراب على انها توكيد له وربما عومل
بالمعاملتين العدد المركب نحو جاءنى الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجىء في باب العدد
وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في وقال الكوفيون هو مفعول به اى جاعلا فاه الى في وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اى
من فيه الى في ولا يقاس على قولهم فاه الى في فلا يقال ماشيته يده بيدى خلافا لهشام واما قول بعض اصحاب امير
المؤمنين عليه السلام في صفين فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف فعلى حذف المضاف اى مثل
اسد العرين ومثل شاء النجف ويجوز ان يأول بشجعانا وضعافا بلا تقدير مضاف كما قال سيبويه في جهدك ونحوه
قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اقول اعلم انه يجوز تنكير ذى الحال اذا اختص بوصف كما جاء في الحديث
سابق رسول الله صلى الله عليه واله بين الخيل فاتى فرس له سابقا وكذا يقول مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو
نظرت الى جارية رجل مختالة او سبقه نفى او شبهه نحو قوله فما حل سعدى غريبا ببلدة وقولك ما جاءنى رجل راكبا او نهى
او استفهام وذلك لانه يصير النكرة مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا في باب المبتدا او كان معرفة

مشاركة للنكرة في الحال نحو جاءني رجل وزيد راكبين او نقدم الحال نحو جاءني راكبا رجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف
اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تأخر نحو جاءني رجل راكبا فقد يشتبه في حال انتصاب ذي بالوصف في نحو
رأيت رجل راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقول لبيد موحشا طلل قديم فلا
يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على انه
فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير فيه ذي الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها جوز كون لمية عاملا
في الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتدا فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتدا على مذهب سيبويه اي ان طلل مرتفع
بالابتداء وهو العامل في الحال ايض فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتدا بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد
بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت مجردا زيد
اي ضربته قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على المجرور في الاصح اقول قد عرفت قبل العامل المعنوي
وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى ما قال المص ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف فسيبويه لا يجيزه
اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار وذلك على بنا مذهبه من قوة
الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتدا فاما مع تأخر المبتدا عن الحال فانه وافق
سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند
الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اي المبتدا اما في نحو زيد قائما في الدار فان
جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه وان لم يجوز ذلك وقلنا
ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متأخر عما صاحبه نائبه اي زيد
اما نحو زيد في الدار قائما زيد وفي الدار زيد قائما فجائز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جارا ومجرورا فقد صرح ابن
برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظرف وحتى جاز ان يقع موضعا لا يقع
غيرها فيه نحو ان الينا ايابهم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال نحو ان الينا ايابهم والعامل فيه
بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت و
لعل ونحو ما شانك وحرف النداء او اسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب ونحو مثل وغيرك واسماء الافعال كل ذلك
لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها له في التركيب اذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله
كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فما ظنك بمثل الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف
مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جار الله في المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة في العمل
افعل التفضيل الا ترى انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجيء في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب
منه رطبا وزيد قائما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجيء الكلام عليه عن قريب واجاز الزجاجي ان
يقول درهما موزونا درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهما في الخبر او من درهم عبد
الله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله
لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهما والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال
جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال
ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقديره بان الموصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العا[مل]
صلة للالف واللام او لحرف مصدري كما وان لا تقدم الحال اذن على هذه الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف
المصدري ولام الموصول وبين صلتهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا ولا ما مجردة
ضرب زيد هندا واما في نحو سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان العامل مصدرا
بلام الابتدا او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان يؤخره عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا سائر والله لراكبا اسير كقوله تع لالى
الله تحشرون وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول
اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا زيد وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب قوله بخلاف
الظرف يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا في جئتك راكبا بمعنى في وقت الركوب الا ان
الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف والجار خاصة سواء كان بعد المبتدا كما مر وذلك لتوسعهم في الظروف
بخلاف الحال وكان على نحو زيد يوم الجمعة عندك وقبله كقوله تع كل يوم هو في شان وقولهم كل يوم لك ثوب والحال

لا يجوز تقديمها على صلتها ما تأخر عن الموصول ايضا ...

لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش بشرط تاخره عن المبتدأ كما مر وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال
وكان على المصران يقيد بقوله بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لا انه لا يتقدم على معنوى غيرهما من التشبيه و
التشبيه وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدأ في الحال او في الاصل وتوسطهما
ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدأ وانتصابه على الحالية كقوله تع واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقوله
فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الآيتين لانك لو رفعته خبرا وعلقت
الظرفين لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر
والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلق بالخبر الذي بعده والثاني تاكيد للاول والتاكيد غير عزيز
في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر فخبرية الاسم الذي
يلي المبتدأ الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبة زيد راغب والحال دال
على المضاف المحذوف اي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء اي ان رغب في شيء فهو يرغب فيك قوله ولا
على المجرور في الاصح الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتاخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم
ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة
وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال موخرا عن العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز
تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا
فجوزوا تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا ذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى
الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما
على مفسرهما واما جواز تلك الصورة الواحدة اعني نحو جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولي الفعل
الحال ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر واما البصريون فجازوا تقدم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب سواء كان
مضمرا او مظهرا لان النية في الحال التاخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ نحو في
داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تع فاوجس في نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال مجرورا فان الجر بالاضافة
اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تع بل اتبع ملة ابراهيم حنيفا او لا نحو جاءني مجردا
ضاربه زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر
ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصريين يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن
برهان الجواز استدلالا بقوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل
كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا قال
الشاعر لئن كان برد الماء حران صاديا الى حبيبا انها لحبيب وقال الاخر اذا المرء اعيته المروة ناشيا فمطلبها كهلا عليه شديد
وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ملة ابراهيم حنيفا اعني اذا كان
الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضرب زيد راكبا فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها
لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان
المعنى ملة ثبتت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لا ثابتا في هذا العامل ان معنى الفعل فلا نظير في مثله وقال بعضهم المكان
لا يضاف مما التبس بعامل في الحال الى ذي الحال الا جزؤه نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف
كقوله تع ملة ابراهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان
المضاف اليه في التقدير في المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف
جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف في نحو يعجبني ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه
لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقدم الحال على صاحبها اذا كان جاء صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاءني راكبا الا زيد
وانما جاءني راكبا زيد لمثل ما مر في باب الفاعل اعني لتغير الحصر وانعكاسه لو اخر عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف
ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو لقيني شاتم زيد اخوه قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا
اطيب منه رطبا اقول هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتاويل الى المشتق
قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا مبسرا اطيب منه مرطبا
اي كائنا بسرا او كائنا رطبا وهذه ناقة الله لكم آية اي دالة قال المص وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو

او ان حال من ابراهيم المجرورة باللام متقدمة عليه شرح الغران العطشان ١٢

اي اطيب البسر صار رطبا البسر الخل صار ما عليه شرح شرح



البين الهيئة كما ذكر في حده فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق وكذا رد
عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجيء في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التي
جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء
الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيء قبلها موصوفا لها وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وقولك جاءني زيد رجلا
بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين عليه السلام في بعض ايام صفين فما بالنا امس اسد العرين
وما بالنا اليوم شاء النجف وقول المتنبي بَدَتْ قَمَرًا وَمَالَتْ خُوطَ بَانٍ وَفَاحَتْ عَنْبَرًا وَرَنَتْ غَزَالًا وفي تأويل مثله وجهان
احدهما ان يقدر مضافا قبلها اي مثال اسد العرين ومثل قمر والثاني ان يأول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم
اي ما لنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشيء المشتهر في المعنى من المعاني
كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بصر فيهما اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاة
شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء مجزاء قسطا وينصب ذلك القسط على الحال ويأتي
بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم واخذت زكوة ماله
درهما عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم اي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما مني او بغير ذلك نحو وضعت
عندكما الذا نير دينارا الذي كل واحد وكل واحدة من هذه الاحوال كانت جزء اول من الجملة الابتدائية على ما مر
قبل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاءني رجلا رجلا واحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل
المعين وضابطه ان يأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئيه
معطوفا عليه بالفاء او بثم نحو دخلوا رجلا فرجلا ومضوا كبكبة ثم كبكبة اي مترتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال
هو اصل لصاحبه نحو يجيبني الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له نحو يعجبني الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو
يعجبني الحلي خاتما والعلم نحوا ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه او من غيره رطبا وضابطه ان يفضل الشيء على
نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره بآلة التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا او هذا
بسرا هذا رطبا واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان
يكون افعل التفضيل وآلة التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد راجلا
احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ من معنى الفعل وبمثل قولك ثمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا والاشبه حتى
بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعل التفضيل بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك
لان العامل في الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال
البسرية كان الاشارة في هذا بعلي شيخا تقيدت ولم يقع الا حال شيخوخته والمجيء في قولك جاءني زيد راكبا لم يكن الا حال الركوب
ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة
لما تقيد بالحال في هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بذلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا
يتقيد المبتدأ بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف اما اولا فلانه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدأ والخبر معا
بالحال في مثال معين امتناع تقيدهما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من تقيدهما معا ليس في
غيره واما ثانيا فلان المدعي في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدأ مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يبين في مثل
هذا زيد قائما الا استحالة تقيدهما بحال واحدة فلو سلم ايضا اطراد استحالة تقيد المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحدة
لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحدة منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضا افعل التفضيل وآلة التشبيه
مع ضعفهما في العمل كما تقدم ولنقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول ما يدل على حدثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما
للعمل على ضربين احدهما ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الآخر نحو تضارب زيد وعمرو
وضارب زيد عمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالآخر ويقعان معا ويتعلق كلاهما بشيء واحد نحو تنازعنا
الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احد حدثيهما من منصوب الآخر مفعولا به وقد يتميز حالاهما نحو
تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفاهما نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا يختلف
زمانا هما لان الغرض وقوع الحدثين معا ويتميز مستثناهما ايضا نحو اختلف اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة الا
الكسائي في كذا وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الآخر وبغير ما تعلق به الآخر ووقوعه في وقت
آخر ومكان آخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما

فاح الطيب اذا انتشر والصفح والاقبال والابعاد اي التفت الى ... ومنه ... اي ... النظر منه

البان ضرب من الشجر واحدها بانة ومنه دهن البان منه

الخوط الغصن الناعم يشبه به القد خوط بان الواحدة الخطوة منه

فان قلت المثال الذي ذكره الشارح من ان المبتدأ اذا تقيد بالحال لم يتقيد الخبر بالحال الاخرى ... الاشارة



غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد قال تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم
الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندنا احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن
منه قاعدا وكذا آلة التشبيه يدل على حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف
حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين معنيين اعني حدث الفاضل والمفضول
بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما آلة التمثيل فلا يدل
بصيغته على حدثين معنيين بل يدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان
فيها فلهما حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم
السبت اى زيد يشبه حالته وذاته يوم الجمعة حالته وذاته يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والذات اذ
يعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال وغير لازم كالضرب والقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قوله كدابك
من ام الحويرث قبلها بدابك لما كان بمعنى تمتعك فكذلك لم يصرح وقد يقوم مع آلة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين
فيتعلق بها جاران كما تعلق الجار في بيت امرء القيس بدابك لما كنى به عن التمتع وذلك قوله صلى الله عليه وآله انت
مني بمنزلة هرون من موسى اى قريب مني قرب هرون من موسى اى قرب مني قرب هرون من موسى قال ولقد
زلك فلا نظفى غيره مني بمنزلة المحب المكرم وتقول ما مولى مني بمنزلة الثريا من المتناول اى بعيد مني بعدها منه
اذا تقرر هذا قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الآخر في افعل التفضيل وآلة التشبيه وباقي فاعل وتفاعل و
غيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب واحد بجنبه الزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به
فضل زيد راكبا على عمرو راجلا وتشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ورامى زيد في الدار عمروا في السوق وكذا في افعل التفضيل
وآلة التمثيل نحو زيد مني كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما
وزيد يوم الجمعة احسن منه ومثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق الحدث
المفضل عليه والممثل به بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلهذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما واما
الضمير المستكن في افعل وفي آلة التشبيه فانه وان كان مفضلا وممثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى
باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال علي عليه السلام في الجار والله لابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل
بثدي امه وهذا كما يقول ضرب زيد قائما عمروا قاعدا لعدم الالتباس وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا
قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب في نحو ضربت زيدا قائما قاعدا وقاعدا حال
من المتكلم قال المالكي ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الاتي بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اي انت
الكامل في الرجولية علما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا رأى الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اى انت العالم علما والذي
اراه ان المصدر في مثله تميز لانه فاعل في المعنى اى انت الكامل علمه اى علمه وهو الكامل شعرا اى شعره والدليل عليه
انك تقول هو فارس كرا والخليل عرضا وسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شيء من
المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبرا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا وعدوا
او مشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك
واما ما ليس من تقسيماته وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه
مذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اى اتيته اركض
ركضا كما هو مذهب ابي علي في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفهما وغيرهما على ان انتصابها على الحال الا على
حذف المضاف فمعنى مشيا ماشيا ووقع المصدر صفة كان الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد المذهبين
وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجيء ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اى اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة
فيه كما مر في خبر المبتدأ ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى في وهشام يقيس عليه كما مر ومنه بعته يدا بيد
وارسلها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيء الحال معرفة واما نحو جاء البر قفيزين او صاعين فالاولى ان المنصوب خبر
جاء لا حال كما يجيء في الافعال الناقصة قوله ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف
والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او
مقدرة اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون
مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون


الحال

الحال فمعنى قولك جاءنى زيد راكبا ان المجى الذى هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذى هو مضمون الحال
ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت فى الطلبية لست على
يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت
وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد
وقت الوقوع بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله فالاسمية بالواو
والضمير انما ربطوا الجملة الحالية هى خبر المبتدا فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجئ فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج فى
الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التى اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنى الواو التى اصلها الجمع
ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدا والصلة والصفة فانه لا يجئ بالواو ولان بالخبر تمام الكلام
وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها المعنى فيه كانها من تمامه فاكتفى فى ثلاثتها بالضمير بل قد يصدر
الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل و ماجاءنى رجل
الا هو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدا مصدره بالواو وقولنا وبالواو وبالضمير اجتماع الواو
والضمير فى الاسمية وانفراد الواو متقاربان فى الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا فى الربط واما انفراد الضمير فقال
الاندلسى ان كان المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءنى زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة
فى معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءنى زيد راكبا فصدرت الجملة بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان ادت
معنى المفرد وان لم يكن المبتدا ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدا نحو جاءنى
زيد يده على رأسه وكلمته فوه الى فى او خبرا نحو قوله خرجت مع البازى على سواد فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو و
ذلك لكون الرابط فى اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان
الضمير فى آخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك فى ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير
فى الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المصنف ان قولهم جاءنى زيد جبته وشى بمعنى مستقرة عليه جبة وشى ويدل انه
ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا اخلاه من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذى حال جاز ان يرفع الظاهر كما مر فى باب
المبتدا فان اراد انه وجب ان يكون فى تقدير المفرد ففيه نظر كقوله فالحقه بالهاديات ودونه جواهرها فى صرة لم تزيل و
قوله فان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو ايضا نقول لقيته وعليه
جبة وشى ولو لم يكن جملة لم يدخل عليها ان وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فمسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كا
فعلية حكم الاسمية فى ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفى على الاصح
ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفى داخل على الاسمية فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان
ونحوهما وقد يخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله فالمضارع
المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاءنى زيد يركب بمعنى جاءنى
زيد راكبا والاسمية وهو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كان فى الحقيقة مختلفين كما يجئ فيستغنى عن
الواو وقد سمع قمت واصك عينه وذلك اما لانها جملة وان شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فيكون اسمية
تقديرا ويشترط فى المضارع الواقع حالا خلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان الحال الذى نحن
فى بابه والحال الذى يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان فى قولك مثلا اضرب زيدا غدا يركب لفظ يركب
حال باحد المعنيين غير حال بالآخر لانه ليس فى زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اى المصدرة بالمضارع
عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال فى الظاهر وان لم يكن التناقض ههنا حقيقيا ولمثله التزموا لفظ
قد اما ظاهرة او مقدرة فى الماضى اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظة قد يقرب الماضى من حال
المتكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع فى الظاهر لفظة الماضى والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب فالمجى
بلفظ قد ههنا الظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال فى المضارع لذلك قوله وما سواهما اى ما سوى
الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفى والماضى المثبت والماضى المنفى يجوز فى كل واحد منها
على ما ذكر ثلثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما صار تسعة اقسام وهذه امثلتها جاءنى زيد وما ركب
غلامه وما ركب عمرو وما ركب غلامه جاءنى زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءنى زيد وقد ركب غلامه
وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قال المص وقال الاندلسى المضارع المنفى بلم لا بد فيه من الواو وكان مع



الضمير اولا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لمناقضته للحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة
له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب محتاج الى الواو التى هى علامة الحالية لما لم يصح معه لان قد لتحقيق الحصول
ولم للنفى واذا نفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل
بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغى ان يلزمه الضمير واذا نفى المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على
ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاءنى زيد لا يركب اى غير راكب فهو واقع موقع المفرد
ودخول لا لا تغير الكلام فى الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان تزرنى لا ازرك وفلا ازورك كما جاز ان
تزرنى ازرك وفازورك وكذا تقول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع
المجرد لها اذ ليس الحال فى الحقيقة فى نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه فى نحو يركب لان الحال فى الاول
انتفاء الصفة لا مع الجملة هو الحال ولا ينتفى المضارع حالا بلن لما ذكرنا قبل قوله ولا بد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة
او مقدرة قد تقدم علة ذلك والاخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد فى الماضى المثبت ظاهرة او مقدرة
استدلالا بنحو قوله كما انتفض العصفور بلله القطر وقوله تع اوجاؤكم حصرت صدورهم وغيرهم اوجوه كما مضى
والاول قريب وقيل ان الماضى فى نحو قولهم اضربه قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة ومقدرة لانه فى انه
شرط لا حال اى ان قام او قعد كما يجىء فى حروف العطف ولو كان حالا لسمع معه قد او الواو وكما فى غيره من الماضى الواقع
حالا واذا كان الماضى بعد الا فاكتفاه بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما القيته الا اكرمنى لان دخول الا فى الاغلب
الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا مكرما لى فصار كالمضارع المثبت وقد يجىء مع الواو وقد نحو قولك ما القيته الا وقد اكرمنى
ومع الواو وحدها نحو ما القيته الا واكرمنى لان الواو ومع الا يدخل فى خبر المبتدا فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما جل
الاوله نفس امارة ولم يسمع فيه قد من دون الواو ونحو ما القيته الا وقد اكرمنى وفى غير هذا الموضع ننظر فان كان مع
الماضى المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايض نحو قوله تع اوجاؤكم حصرت صدورهم فلوا ان قد
فيه مقدرة فاجتماع الواو وقد حينئذ اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاءنى زيد وقد خرج
ابوه وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منهما كقوله يقول وقد ترالو ضيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بموبد
ولا يقال جاءنى زيد قد خرج عمرو واجاز الاندلسى على ضعف دخول قد فى الماضى المنفى بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس
بوجه لعدم السماع والقياس ايض لكون قد للتحقيق ووقوع الفعل وما للنفى قوله ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا
ويجب فى المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اى حقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اقول اعلم ان عامل الحال قد
يحذف جوازا ووجوبا ايض فى مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جائزا كان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور
معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا او تقدم ذكره اما فى استفهام كقولك قائما فى جواب من قال كيف
حلفت زيدا او غير استفهام كقوله تع ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى على نجمعها قادرين ومن المواضع
التى تحذف فيها قياسا على الوجوب ان تبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم يقول فى الثمن بعته
بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اى فذهب الثمن صاعدا او زائدا اى اخذ فى الازدياد يقال هذا فى ذى اجزاء بيع بعضها
بدرهم والبواقى باكثر ويقول فى غير الثمن قرا كل يوم جزاء من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اى فذهب القراءة زائدة اى
كانت كل يوم فى الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربى زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا
على ما لا ينبغى من التقلب فى الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايض كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقولها فى السلم اعيارا
جفاء وغلظة وفى الحرب اشباه النساء العوارك اى يتحول تميميا وا تنتقلون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله افى الولائم
اولادا لواحدة وفى العبادة اولادا لعلات ويقول فى غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى هذا الذى ذكرنا مذهب
السيرافى والزمخشرى اعنى كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق ان انتصابها على المصدرية
قال المص لانه ليس المراد انك تتحول فى حال كونك تميميا وانكم تنتقلون فى حال كونكم اعيارا بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص
ومنها عند السيرافى صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغى فى الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس
واقاعدا وقد سار الركوب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافى حال مؤكدة وعند
سيبويه والمبرد والزمخشرى فالصفة فيه قائمة مقام المصدر اى تقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انهما خبران
للمبتدا منقول اتميمى مرة وقائم قد علم الله اى انت تميمى وهو قائم قد علم الله والعلة فى وجوب حذف العامل فى جميع ما
ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله قوله ويجب فى المؤكدة اى يجب حذف العامل فى المؤكدة هذا على مذهب من قال ان

فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا

ولا خرج عمرو

المؤكدة

مبحث التمييز

الموكدة لا يجي الا بعد الاسمية والظاهر انها يجي بعد الفعلية ايض كقوله تع ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله تع ولينتم
مدبرين وقولهم تعالى جانبا وقم قايما قال تع والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب في الاربعة وقال تع كالتي
نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا ويخالف العامل والحال اذن اكثر من توافقهما والاولى ان يرتكب ان هذه الصفات المنقوبه
كلها قايمة مقام المصدر على مذهب سيبويه في نحو اقاعدا وقد سار الركب واما الموكدة فليست بقيد يتقيد به
عاملها كالمنتقلة واذا جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون جزآها معرفتين جامدين ويجي اما لتقدير مضمون الخبر
وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر كقول الشاعر انا ابن دارة مشهورا بها نسبي وهل بدارة
ما للناس من عار وكقولك انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا تقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها
الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل
كاملا او تصاغر نحو انا عبد الله آكلا كما ياكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا
الحجاج سفاك الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفا وهو الحق بينا وهو
الحق مصدقا فقولك آكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقولك
كاملا وسفاك الدماء وآية ومعروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة وتاكيده وقوله عطوفا لكليهما او انما سمي الكل حالا
موكدة وان لم يكن القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر موكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق
حتى يوكد بمصدقا لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقيقة القرآن فصار
كانه هو وكذا المرحومية لازمة زيد ابوك في الاغلب للمسكنة واختلف في العامل في الموكدة التي بعد الاسمية فقال
سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر اي تحققته وعرفته اي تحققه
واثبته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو
مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن سخيا
وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم آية وهو
الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا
وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب
اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر الموكد لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا
ويرحم مرحوما ويحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزآها جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد
احد جزئيها الى الآخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيدا فعلى هذا لا يتقدم الموكد على جزئي الجملة
ولا على احدهما لضعفهما في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيهما هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك للقيته في
جواب من قال اما لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما واذا توقف المراد على ذكرها
كما تقول في الحصر لا تأتني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا يتصرفان ويقع كافة في كلام من لا يوثق
بعربيته مضافة غير حال وقد خطوا فيه قوله التمييز ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة او مقدرة قال ما يرفع الابهام جنس
يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن
ذات قلت سلمنا ان الحال يخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقرى في رجع زيد
القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معروفة غير مبهمة وهي
الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع
صالحة لكل فرد من افراد الرجال فيذكر احد اوصافه يتميز عما يخالفه كما يتميز بطويل عن قصير وطويل رفع الابهام المستقر
اي الثابت وضعا على ما فسره المص من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل
من الضمير الغائب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا سواء ويدخل
فيه ايض المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور في نحو
مائة رجل وثلثة رجال ولو ان يعتذر بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد يجر اذا كان جره
اخف من نصبه كما في هذين كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق
لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفي فرسخان قوله الابهام المستقر
قال احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك يرفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت

حيثيته محذ.

المستقر

٢ الماهية معلومة ولا ابهام في الافراد كما في الرجوع بعينه وكذا الحال في جاءني العالم زيد فان الماهية المخصوصة مفهومة من نفس الصفة س

٣ لان هذا الضمير صالح لكل نوع من انواع ما يكون واحدا مذكرا كالرجل والفرس الجدار ١٢

٤ واجيب بان الذات معلومة وانما الابهام في الصفة ولا كذلك نحو عندي عشرون فان ذات المعدود مبهمة اذ لا يعلم انه من اي جنس ١٢

[illegible]



عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذى بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظ المعنى مبهم
صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظ المعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان
يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر فيعرض له ابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر فى
اصل الوضع قلت معنى المستقر فى اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام فى المشترك ثابت لازم مع عدم
القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفى الابهام فى المشترك وفى لفظ سائر المقادير فلا فرق بينهما من جهة
الابهام ولا بد لك لفظ المستقر على انه وضعى كما فسروا الحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجملة فى الحد مما يخل به قوله
عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا
اما فى عدد نحو عشرون درهما وسيأتى واما فى غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وقفيزان برا وعلى التمرة مثلها زبدا
فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع فى غيره ثم ان كان منونا او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن
غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر اقول قوله فالاول يعنى الذى يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد
لفظة عن فى مثله يفيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال فعلت هذا عن امرك وعن تقدمك اى ان امرك
سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد اى المفرد لابهامه سبب له او عن نسبة فى جملة او شبهها اى النسبة سبب له لانك
تنصب شيئا الى شىء فى الظاهر والمنسوب اليه فى الحقيقة غيره فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى
قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اى الاسم الذى صدر انتصاب التمييز عنه كزيد فى طاب زيد نفسا
لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو فى الاصل فاعل اى طاب نفس زيد فزيد
هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اى ان تمامهما سبب لانتصاب
التمييز لتشبيهه بالمفعول الذى يجىء بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن فى هذه المواضع بمعنى بعد
كما قيل فى قوله تع طبقا عن طبق والاول اولى قوله عن مفرد مقدار غالبا تقول التمييز على ضربين رافع الابهام
عن ذات مذكورة ورافعه عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار
وهو الغالب وغير مقدار والمقدار ما يقدر به الشىء اى يعرف به قدره ويبين والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة
ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات
الوزن كالسطوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وكقدر راحة
وقدر شبر ونحو ذلك واما مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تع ملاء الارض ذهبا وقولك عندى
مثل زيد رجلا واما غيرها انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضدية وقولك بطولك رجلا وبعرضها رضا وبغلظه
خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا نصبت عنها التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندى
عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون
لا ما يوزن به وكذا فى غيرها وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم
حديدا وباب ساجا وثوب خزا والخفض فى هذا اكثر منه فى المقادير وذلك لان المقدار مبهم محتاج الى مميز ونصب المميز نص على
كونه مميزا وهو الاصل فى التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو فى غير المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع
ان الخفض مع الجر اكثر لسقوط التنوين والنونين بالاضافة وان لم يتغير تسميته البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل
فضة لم يجز انتصاب الثانى على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر فى العدد من الثلثة الى العشرة وفى المائة
والالف وما يتضاعف منها لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء فى الشذوذ على الاصل خمسة
اثوابا وثمانين عاما وانما تركوا الجر فى العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف
لعدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعلا لثلثة اسماء كاسم واحد لفظا ومعنى
واما نحو ثلثة عشرك فمخالفة المضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجر فى الاغلب فى العدد الذى فى اخره
نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايض وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا فى صدر
الكتاب بل مشابهة لها فلم يحذف فى الاضافة حذف نون الجمع فيها لمباينتها اياها ولم يثبت معها لمشابهتها النون الجمع
فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشرو درهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك
قال وشوك قد كربت تكمل اجراء له مجرى احد عشرك قوله واما فى غيره اى فى غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا
ومنوان سمنا ومثلها زبدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم بالاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين



وقد ذكره بقيل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر وفي كم واما بنون التثنية كما في
منوان سمنا واما بالاضافة كما في مثلها زبدا والمبهم المحتاج الى التمييز في ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه
لانك لو جئت بالظاهر بدل من الضمير وقلت ملؤ الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملاء
اي قدر ما يملأ به الشيء فرجل تفسير مثل وزبدا تفسير ملاء ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته
معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم
بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما
ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فنصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء
التي تم بها الاسم تماما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى
ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا وقد يكون
الاسم في نفسه تاما لا بشيء آخر اعني لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر
وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا وويلها و
بالها خطة وما احسنها مقلة ولله دره رجلا وويحه رجلا لفتنة وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن
هذا الباب اي الذي فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب في التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا
واي رجل ردا عليه ولا ريب في ان التمييز في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما في ما قبله اعني من ويله الى
بالها فينظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله عليه السلام في نهج البلاغة
بالها مرامًا ما ابعده وقول امرء القيس فيالك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقول ذي
الرمة ويلمها نفحة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مقترب وان عرف المقصود من الضمير برجوعه
الى سابق معين كقولك جاءني زيد فيا له رجلا وويله فارسا ويا ويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب
لشخص معين نحو قلت لزيد ويا لك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام
اذن في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول
الشاعر ويلم ايام الشباب معيشة مع الكثر يعطاه الفتى المتلف الندى ولله در زيد رجلا قال الله دره
نوش وان من رجل ما كان اعرفه بالدون والسفل وويل زيد رجلا ومثله قولهم قاتل الله عن من قائل ولقيت
زيدا قاتل الله شاعرا او من شاعر التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمره كما في قولهم كفى زيد رجلا وحسبك به ناصرا
وحسبك بزيد شجاعا اعني ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله
در رجل هو زيد وويلم ايام الشباب معيشة اي ويلم معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى
رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما او دارا فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد
ودار زيد وقد يجيء لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة وثانيهما اسم الاشارة كقوله تع ماذا اراد الله بهذا مثلا
فمن قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل في التمييز في القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما
ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا تظن ان الناصب في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل
بل هو الضمير كما في ربه رجلا قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ليس بتقسيم حسن والحق
ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا اولا والجنس
اما ان يقصد به الانواع اولا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون
ضربا او تمرا والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان
عدد الآحاد لا الانواع ولا يجوز ان تقصد الامرين اي البيانين فتقول عشرون ضربين اي ان كل عشرة نوع او تقول عشرون
ضروبا بمعنى اختلاف انواع احاده لان الاعداد لا يثنى مميزها المنصوب ولا يجمع كما يجيء في بابها وان كان عن عدد و
ليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذي عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع فثن
ان اردت المثنى واجمع ان اردت الجمع والا فافرد نحو عندي مثله تمرا او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد
الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت به ما يقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك
مثله رجلا او رجلين او رجالا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء
الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف رجل وفرس قوله فان كان التنوين او بنون التثنية جازت الاضافة

٣ النون من الاسماء المبنية لكون التنوين ونون ... ای ملفوظ حقيقة او ... الا التقييد لان اللفظ ... الا كون (١٢)



انما جاءت ايثار التخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوان سمن وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهرة فان ما فيه تنوين مقدرة وهو في بابين كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضاف في الاغلب الى التميز كما يجيء في بابيهما وقوله والا فلا وذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون الجمع حقيقة بل هي مشبهة له واما قولهم في حسنون وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التميز فيه عن نسبة وكلامنا في التميز عن المفرد وكذا قولهم ممتلئ ماء وممتليان ماء وملآن ماء وانا اكثر مالا ليس مما انتصب فيه التميز عن التنوين الظاهر والمقدر عن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التميز فيه عن النسبة كما في امتلأ الاناء ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا عطف فان اضفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندى مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندى رجل ولا تريد عندى شيء مثل رجل وكذا لو قلت في عندى ملاؤه عسلا ملأ عسل لان الملأ هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك قدر ما يملأ العسل قوله وعن غير مقدار قد ذكرنا ان الجر فيه اكثر قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في اضافة نحو يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا اقول يعني بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن نسبة في جملة او ما ضاهاها اى نسبة حاصلة في جملة وشبه الجملة وشبه الجملة اما اسم فاعل مع مرفوعه نحو زيد متفقئ شحما والبيت مشتعل نارا او اسم المفعول مع مرفوعه نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وخير مستقرا او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وويلمه زيد رجلا ويا لزيد فارسا قوله وفي اضافة عطف على قوله في جملة اى نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان دره مضافا الى ظاهر واما ان كان دره مضافا الى ضمير مجهول فالتميز عن مفرد والحق ان التميز في نحو لله دره زيدا فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان دره مضافا الى ظاهر واما ان كان دره مضافا الى ضمير مجهول فالتميز في نحو لله دره زيدا فارسا وويلمه لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اى عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات الشباب معيشة قوله ابا وابوة ودارا وعلما تفصيل للتميز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ويعرف بما انتصب التميز عنه الاسم الذى اقيم مقام التميز حتى بقى التميز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقة نحو طاب زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره وطاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له لا غير نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان يقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيد ابا اولا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوة اولا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا في كفى زيد رجلا كفى شيء زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هي شيء المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شيء ورجلا تميز لشيء المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التميز في هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان منسوبا اليه الفعل او شبهه ونرد الاسم الذى انتصب عنه التميز الى مركزه الاصلى جعلنا ما انتصب عنه التميز ان كان التميز نفسه بدلا من التميز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وان كان التميز متعلقا لما انتصب عنه اما وصفا له او غير وصف اضفنا التميز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليه قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كانت صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال اقول يعني ان التميز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه اولا فان صح جعله لما انتصب يعني ان صح ان يكون نفسه نفسه او متعلقه ايضا كابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد

كابا او صفة نفسه كابوة جاز
ان يكون له ولمتعلقه يعني
جاز ان يكون ما صح ان
يكون نفسه

وطاب ابوه ابنه

وكذا جاز ان يكون ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يريد بها ابوة زيد نفسه لاولاده وان تريد ابوة ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق فيهما ما قصد يعني بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع قوله فيهما اى في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد اى المفرد والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء طابقت بالتمييز ما قصدت اليه وهو ما انتصب عنه اى زيد فتثنيه ان ثنيت زيدا وجمعته ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت اباه وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوى زيد ثنيت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود مثنى وان قصدت اباءه جمعته فقلت طاب زيد اباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون اباء هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القرائن ان كانت فاما اذا اختلف التمييز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او اباء وطاب الزيدان ابا او اباء وطاب الزيدون ابوين او اباء فلا لبس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا طابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان التمييز جنسا نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا يطابق به ما يقصد فيما لا يصح الا لمتعلقه نحو طاب زيد دارا او دارين ودورا هذا ما قاله المصنف والاولى ان يقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يلبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحوهم خمسون وجها وطيبون عرضا ويجوز وجوبا واعراضا قال تعالى فان طبن لكم عن شئ منه نفسا وقال على عليه السلم فطيبوا عن انفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لا غير لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد اباء او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين او دورا قال تعالى وفجرنا الارض عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون ابا فانما وحد الاب فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم يلبس نحو قر زيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله عليه واله فاصدع بامرك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقر منك عيونا قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا نقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط وابوة ابويه او ابوة ابائه وكذا نقول طاب الزيدان او الزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا نقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان يقصد الانواع فنقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان يقصد الانواع فنقول طاب زيد علوما او علمين على حسب ما تقصد قال تع بالاخسرين اعمالا قوله وان كان صفة فللمبهم قوله ان كان اسما يعني ان الصفة لم يجئ صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم يجئ الا لما انتصب عنه فقط فيجب اذن ان يطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك نحو لله دره فارسا ودر زيد فارسا وكفى زيد شجاعا قوله واحتملت الحال قال الاكثرون هي تمييز وقال بعضهم هي حال اى ما اعجبه في حال فروسيته وتبع المصنف الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال الفروسية وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه في حال فروسيته وتصريحهم بمن في لله دره من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل والتمييز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها في نحو بالك من ليل وعز من قائل وقاتله الله من شاعر وحربك هذه من رجل وحسبك من رجل وحسبك من رجل اى هذه هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه واما معنى قولهم لله دره فالدر في الاصل ما يدر اى ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تع قصدا للتعجب منه لان الله تع منشئ العجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تع ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله قوله ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد اقول ان لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله ثلثون للهجر حولا مكملا ضرورة وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة كما ذكرنا المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله دره فارسا وزيد فارسا وبلم

زيد شجاعا وويح زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل وما فيه معنى الفعل وهو كون المصدر بتقدير
الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة
كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح
نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل واسم المفعول فجوزه المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون
قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا
اى تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل
لا يتقدم على الفعل وكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست لعلة بمرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك
الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه
بعد الفعل فاى مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل
في التميزات ان تكون موصوفات بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندى خل راقود ورجل
مثله وسمن منوان وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما خولف بها الغرض الابهام اولا ليكون
اوقع في النفس لانه تتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسر بعد الابهام فقد ذكر ثانيا اجمالا وتفصيلا
وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تميزا لم يستقم واصل التميز التنكير لمثل
ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالتكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضائعا واجاز
الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه وعند
البصريين معنى سفه نفسه اى سفهها او سفه في نفسه والم بطنه مضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره وبطر عيشه بمعنى
في امره وفي عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجيء في باب الاضافة واعلم انه قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف
الى شيء فالذى يجرى عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده
على التميز فالمنصوب سبب لما جرى عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا ففى قولك زيد افره عبد زيد
هو العبد وفي قولك افره منك عبدا زيد هو مولى العبد اقول وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا
وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اى هو اشجع رجل في الناس وهما خير اثنين من الناس والمنصوب على التميز
من جرى عليه افعل التفضيل لا سببه والدليل على انه تميز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين
كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال الله تع فالله خير حافظا انتصب حافظا على التميز يعنى خير من حافظ فهو
والجر سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين وقول الاعشى تقول ابنتى حين جد الرحيل ابرحت
ربا وابرحت جارا ابرحت اى جئت بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة فمعنى ابرحت اى صرت ذا شدة وكمال اى بالغت
وكملت ربا فهو نحو كفى زيد رجلا اى ابرح جار هو انت وكذا قوله اجارتنا ما انت جارة لان ما الاستفهامية تفيد التفخيم
كما في قوله تع القارعة ما القارعة اى كملت جارة فمعنى ما انت كملت والمنصوب في عبارة النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب
ان شر مبتدأ لفظا فاعل معنى تميز عن النسبة تقديرا اى كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظة مبتدأ وكائن معناه فاعلا
ومثله كثير في كلامهم قوله المستثنى متصل ومنقطع المتصل هو المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع
المذكور بعدها غير مخرج اقول اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى في ذلك
لان ماهيتهما مختلفان ولا يمكن جمع شيئين مختلفى الماهية في حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها
مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجمعا في حد والدليل على اختلاف حقيقتهما
ان احدهما مخرج والآخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفى الماهية لا يمتنع اشتراكهما
في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا اخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان
احدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة
المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل
داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم
الا حمارا المخالفة الحمار القوم في المجيء قوله من متعدد اى من شيء ذى عدد قوله لفظا او تقديرا انتصبا المتعدد فانه
قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اى ما جاءني احد الا زيد قوله
بالا واخواتها يخرج نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذى

لم يكن



مبحث المستثنى

لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم
الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم
ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك جاءني القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف
الاجماع لانهم اطبقوا على ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان جاز الشك في مثله لم يصح في نحو له

التشكيك

على دينار الا دانقا للعلم بان دانقا من الدينار والباقي بعده هو المقر به مخرج وان قلنا انه داخل في القوم والا الاخراج زيد منهم
بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد
في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تع فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف
ولم يلبث تلك الخمسين تع الله عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم يختار انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام مخصوص
اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس
بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج مع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم
في نحو له على عشرة الا واحدا لان واحدا داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا لكان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال
القاضي عبد الجبار بانه ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه والا الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له
على عشرة الا واحدا بمعنى له على تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا
بان عشرة في كلامك هذا دال على المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثناء وهو الخمسة ان والا مفيد للاستثناء
وواحدا هو المخرج وتسعة لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا
ويلزم مثل ما فروا منه في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تع ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان الناس
جنس يعم المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم
وحده وقال اخرون وهو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها ما فروا منها وما الزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى
منه والبدل في بعد بدل البعض داخل في المبدل منه والتناقض لمجي زيد وانتفاء مجيئه في جاءني القوم الا زيدا غير لازم وانما
يلزم ذلك لو كان المجي منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل
في نحو جاءني غلام زيد ورايت غلاما ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين
او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموضع وما
بقي من الاجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق
شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة في بعض المواضع نحو جاءني
القوم الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه فزبدة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كان
قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاءوني
ولا في نحو له على عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له على وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر
عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة
بينهما ضرورة ففي الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلثة قبل
النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض اذن قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة
في كلام موجب ومقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر وان كان بعد عدا وخلا في الاكثر وما عدا وما خلا وليس
ولا يكون اقول شرع يتبين اعراب المستثنى فبدا مما يجب نصبه اذ هو من باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه
شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا
التي للوصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجي
واختلف في عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق
بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه
الا لقيام معنى الاستثناء به والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي ولكونها نائبة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن
انادي وقال الكسائي هو منصوب لانه نصب بان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا
ان زيدا لم يقم وليس بشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد واما الاعتراض
بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجي

واما تقديره الحرف الموصول فله اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها فالا
عنده يكون كالنائب عن ان المقدرة وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت النون الثانية من ان وادغمت الاولى في
لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا اتبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيد قام القوم
ان زيدا لا قام اي لم يقم ولا لنفي حكم ما قبل الا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند
بعضهم ان زيدا كالاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قاله نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردنا غير عاطفة
ومع التسليم فان لا العاطفة لا تاتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني القوم الا زيد
فيما قال عن الا لان ان مرة ولا اخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينتصب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان
معا ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم
هو منصوب بالمستثنى كان المنادى منصوب بانادي والا وحروف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا
القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت وورد من كلام
العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدره امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اباك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع
نحو انت والاسد لكنا نقدره ابعد انت والاسد وقال المص في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما
لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا
ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل
الضعيف فيما تقدم عليه لتقويته بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان
اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان تنصب المستثنى اذ الجملة
ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين فينتصب التميز ولا سيما
مع تقويها بالة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع فيقول عمل فيه ما قبله كما عمل عشرين في الدراهم
هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك
قوله في الكتاب فيحمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل عشرين في الدراهم الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع
المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن
قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن اسمها وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم
يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تع الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع
بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وقول البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته
لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار لا سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة
وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل
فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجيء و
الابدال ايضا لا يجوز في نحو جاءني القوم الا زيد لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ في الايجاب
فلم يبق الا النصب قوله او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان
في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من
التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول ما لي الا ابوك احد يجعل المستثنى منه
المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول ما لي الا ابوك صديقا على
ان ابوك مبتدا ولي خبره وصديقا حال وتقول من لي الا ابوك صديقا فمن مبتدا ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت
ما احد الا ابوك وصديقا حال وتقول ما لي الا زيدا صديق وعمرا وعمرو فتنصب عمرا على العطف على زيدا وترفعه على
مبتدا محذوف الخبر اي وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتاخر عما نسب الى المستثنى
منه نحو ما جاءني الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تاخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز
عند البصريين تقدمه عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها
انسي شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انسي
الظاهر يفسره فاذا قام المستثنى مع الة الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ التزم عندهم تاخر
المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا ما ضربت وزيد الا راكبا ما جاءني وجوز الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه

وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهي اذا لم يكن حرف عطف ٣

الطوري الدخيل
الطوري الوحشي من الطير والناس يقال حمام طوري وطوراني ويقال ما بها طوري اي احد قال الجوهري
صحاح

وتحكم

مبحث المستثنى

والحكم معا نحو الا زيدا ضربني القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولى مذهب البصريين
لعدم سماع مثل هذا ويمنعه القياس ايض وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم
الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك جاءني القوم الا زيدا
وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا
لكنه جوز استعمال تقدمه على احدهما نحو جاءني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجوز تقدمه عليهما معا وفي
المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجوز تقدمه عليه واعلم ايض انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه
بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوتك وهذا عند من جعل العامل في المبتدأ الابتداء الا الخبر قوله او منقطعا اي
منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام
العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعددا او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا
وما جاءني زيد الا عمرو فههنا يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه
مجازا اولا فالاول نحو قولك ما في الدار احد الا حمار يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذويب فان تمس في رمس برهوة
ثاويا انيسك اصداء القبور تصيح ومثله ما لي عتاب الا السيف فلسيبويه في مثل هذا وجهان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع
كالمتصل لصحة دخول البدل في المبدل منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الا حمار ان يقول ما فيها الا حمار اي ما فيها شيء
الا حمار لكنه خصص الذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كانك
تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من الآدمي فقلت لا احد فيها تاكيدا لنفي كون الآدمي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد
ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا
لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من تغليب العاقل على غيره كما تقول
الزيدان والحمار جاءوني وهذا لا يطرد له في جميع الباب نحو قوله تع وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له عليه سلطان
الا التكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قول سيبويه
وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال والجواب لا يبقي لجاحمها التخيل والمراح الا الفتى الصبار
في النجدات والفرس الوقاح وقال عنترة لا يهني الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون
قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تع لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحم
الله وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اي الله تع لا المرحوم فيكون
ايض متصلا ومثله قولهم لا تكونن من فلان في شيء الا سلاما بسلام اي متاركة وودعا من قوله تع واذا خاطبهم الجاهلون قالوا
سلاما ومعنى بسلام اي مع سلام اي متاركة متابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه
ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر وما فيهما مصدرية وابو سعيد وابن برهان يقدران
الخبر اي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره ومذهب سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ولا
عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقي من المال باقيا فظاهر فيه
اول وجهي سيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب
ففيهم عيب واحد فحسب وهو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه ناقص واحد وهو جوده الكامل المتلف لماله يعدون
ما في ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في الثناء كما قال بديع الزمان
عيبه ان لا عيب فيه فنفى عين الكمال عن معايبه قوله او كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد
عدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكر بخلا في جواز الجر بها وقال ابي السيرافي لا اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب
بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى
جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى
بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما قد مع كونهما في محل النصب على الحال
ولهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون واما عدا فمتعد في غير الاستثناء ايض وفاعل عدا وخلا عند النحاة بعضهم وفيه نظر
لان المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو
بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان يضمر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اي جاءني القوم خلا
مجيئهم زيدا كقوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سببا في القول والنصب في قولهم ما النساء وذكرهن

بعدا مضمرة وقال بعضهم ما ماؤل بالا ولم يثبت قوله وماخلا وماعدا انما الزما النصب بعدهما لان ما مصدرية وهي تدخل على
الفعلية غالبا كما يجيء في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب
والمضاف محذوف اى وقت ماخلا مجيئهم زيدا اى وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك ان الحين كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو
ماذر شارق ونحوه وجوز الجرمي الجر بعد ماخلا وماعدا ولم يثبت على ان ما زائدة قوله وليس ولا يكون هما ايضا في محل
النصب على الحال اذا ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ماكان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب
الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اى ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار
فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وقوله حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك واجاز
الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا ومعرف باللام الجنسية نحو جاءني الرجال ليسوا او لا يكونون زيدا وسمع من العرب
ما اتتني امرأة لا تكون فلانة فيلحقهما اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث تقول ما رأيت رجالا لا
يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص
فما ذاك الصنع الذي قد تركته ولا الغيظ مني ليس جلدا واعظما اى الا جلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل
بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع ايضا كقوله وكل ابي باسل غير انني اذا عرضت اولى الطراد ابسل قوله ويجوز النصب
يختار البدل في ما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا اعلم ان الاختيار البدل في المستثنى موجود
شروطا احدها ان تكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي صريح او مأول غير
به كلام تضمن الاستثناء ولا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي يدخل فيه الضمير الراجع
قبل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتدا او احد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيدا يجوز
ذلك الابدال من هاء ضربته لان المعنى ماضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك
اذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو ما احد لقيته كريم الا زيدا ومثال دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع
بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد والا بدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج
الى تأويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدأ في الحال او في الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما
ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير تقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت
ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيدا ورأيت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتدا هذا قوله
وانا لا ارى بأسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي عامل ذلك
الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيد لان المعنى ما انصفني احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي ابن زيد في ليلة
لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها وترى من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا
لظاهر معنى البيت فالانصاف والحكاية منفيان معنى نعم لو قلت لا اوذي احدا يوحد الله الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير
يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا
بغير موجب نحو ما جاءني اخو احد الا زيدا وفي حكمه ما في وصف معمول غير الموجب في نحو ما اتاني غلام لاحد الا زيد قولنا
او مأول به يدخل نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا زيد وفي قل رجل
وقلما رجل واقل رجل معنى النفي قال ابو علي فلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير
لو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجيء في نواصب الفعل قال ويجيء بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله قلما عرس حتى هيجته بالتباشير من
الصبح الا قل والاغلب الا قل ولكون اقل رجل مؤولا بالنفي لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا يدخل على ما ولا النافية ومن ثم كان وصف
المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جمة ولم يحسن على ما قال الاخفش قال
ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلاعطائه معنى الفعل الا ترى ان سيبويه اجاز حكاية نحو
لبيبه وعاقلة اذا سمي به كالجملة وفاعل قل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب قال ابو علي اقل مبتدأ
حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل تقول
ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك قائم الزيدان موجود قال ونقول هو مبتدأ لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقائم
الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدأ والا زيد بدل من ضمير تقول وكذا في اقل
رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون وقال وانما ثنى ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون
لان افعل التفضيل كما يجيء في بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كان مثناة او مجموعة فهو مثنى

ولیت فلاناً نزح

هج الشيء يهج هيجا
اى ثار واهاجه غيره
... ولا يتعدى
...

او مجموع



او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثانى قول ابى على لانك تقول اقل من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لا بد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه فى اقل رجل لان اقل يكون اذن فى التقدير مضافا الى ذلك البدل الذى هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما نفى الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من اللفظ اقل اذ لو ابدلت منه اطرحته فى التفسير فبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا فى مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذا التقدير ما رجل يقول فلك الا زيد اى ما يقول ذلك الا زيد وقد يجرى لفظ ابى وما تصرف منه مجرى النفى قال الله تع فابى اكثر الناس الا كفورا ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجئ فى الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابى القوم ان ياتونى الا زيد اذ حيث يجوز الابدال وتاويل النفى فى غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء فى الشواذ فشربوا منه الا قليل اى لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز مات الناس الا زيد اى لم يعش الناس الا زيد وكذا لا يجوز فى الامر والشرط الابدال والتفريغ نحو ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد فقمت وكان الزجاج يجيز البدل فى قوله تع فلولا كانت قرية امنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس لتاويله التخصيص بالنفى لان المعنى ما امنت قرية اذ اللوم على ما فات دلالة على انتفائه وقد رده النحاة واما قوله تع فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد فى الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام القوم الا زيد ردا على من قال قام القوم الا زيدا فالنصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جائنى احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخى ما بينهما لا يبين ذلك واذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصرية لان غيرهم يجوز حذف المتبوع وهو ههنا جائز وقال الفراء والكسائى الا حرف عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم فى معنى الا وانه للاستثنا وانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه فى كلام واحد والمستثنى منه فى آخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد والجواب انهما فى اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون فى فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل الا فادة ان المستثنى بعض المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثانى فى النفى والايجاب والجواب انه لا منع منه مع الحرف المقتضى لذلك كما جاز فى الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفى مع الاسم الذى بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل فى نحو ما جائنى القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم والفراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب البدل فى نحو ما جائنى احد الا زيد ويجيز النصب والابدال فى نحو ما جائنى القوم الا زيد والا زيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه معرف فلا يجوز جائنى القوم الا زيدا لان دخول زيد فى قوم المنكر غير قطعى حتى يخرج بالاستثناء وليس بشئ لان امتناع ذلك فى الموجب لعدم القطع بالدخول وفى غير الموجب المستثنى داخل فى المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم فى الموجب دخول المستثنى فى المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له على عشرة الا واحدا وذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفى نحو ما جائنى القوم الا زيدا فانه يجوز جائنى القوم الا زيدا فكما لا يجوز الابدال فى الموجب لا يجيزه فى غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تع ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جائنى احد الا زيد وما جائنى رجل الا عمرو فانه يجيز البدل والنصب اذ لا يجوز جائنى احد الا زيدا حتى يقاس عليه غير الموجب فى وجوب النصب ومن جعل للفراء ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لهما ذلك هذا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب فى قوله تع ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك تكلف جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من واحد وبالنصب مستثنى من قوله تع فاسر باهلك بقطع لا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المص بلزوم تناقض القرائتين اذن ولا يجوز تناقض القرآت لانها كلها قرآن ولا تناقض فى القرآن قال وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضى كونها غير مسرى بها والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضى كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسرى فيكون مسرى بها غير مسرى بها والجواب ان اسر وان كان مطلقا فالظاهر الا انه فى المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امرأتك فانك تسرى بها اسراء مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من اسر او من لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما يقول امش ولا تتبختر اى امش

المفرغ يجوز

والمستثنى من حيث المعنى فى كلام

مثبتا الا تنجز فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل الا عمرو خير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من
النصب لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكى سيبويه النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة
كجزء الموصوف فكانه لم يتقدم على جميع المستثنى منه وايضا فات الابدال من شيوع علامة الاستغناء عنه والغاية ووصفه بعد ذلك — عليه د
علامة الاعتداد به والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو
في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم كذا ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اقول هذا
الذي تسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم تشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم
ان المنسوب اليه الفعل او شبهه كما تكرر ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون
المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في خبر الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه في
الاعراب فهو اولى كما في قام القوم الا زيد ابدا نا يكونه من تمام المنسوب اليه وعرة امكان اتباعه اياه يجوز حذف المستثنى منه
وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب ان لم يجز حذفه كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب
نصبه لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب جوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل
الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين
فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج انفا
وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المستمر دلالته على المخرج منه هو — المستثنى د
المستثنى لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه يعمه وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير متعين
لانه لا يتحقق اذن دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب على مثل
ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك
جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل
منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل عند الاكل الا التمساح ويعلم الله تع الاشياء
العالم احد وث ذاته ويستطيع ذلك تع الا المستحيلات وقرأت الا يوم كذا وضربته الا بالسوط قال الله تع ومن يولهم يومئذ دبره
الا متحرفا لقتال ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل ما
لقيت صناع البلد فيقول لقيت الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ في الموجب ويجوز التفريغ في موجب مأول بالنفي كما
في قوله تع فابى اكثر الناس الا كفورا فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى
منه مع المستثنى واداة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اول صار المستثنى
متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض
بانه كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو
ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في ما قام القوم الا زيد بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان المسند
اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي المبتدا والخبر اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد
وما ضرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت الا زيدا وما ضربت الا ضربتين وان نظن الا ظنا وما رأيته الا
يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا واما المفعول معه فلا يجيء بعد الا فلا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد
الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا او اثباتا فالا مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو
فيستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو
كما يقع الصفة واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل
هو مقدر ويقع بعد الا من الملحقات بالمفعول الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلا الاناء الا ماء ونحو قوله تع
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم الواو للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول
الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالا فجيء — وصفة التي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال من الموصوف م
بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما نحو ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك
ما كان احد الا وانت خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو
في خبر كان بغير الا كقوله علي عليه السلم قد كنت وما اهدد بالحرب تشبيها بالحالية واما التفريغ في المبتدا والخبر و
فروعهما فنحو ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولم



اعلم

اعلم ان فيها الا انيدا فرية لاسم ان ولو قلت لو اعلم ان الا انيدا فيها وفيه زيد الا راكبا لم ياتوا لمجر لما تقدم ان الا لا يتقدم في المفرغ
على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا انيدا اخوتك وابن الا انيدا اخوتك لان العامل اى الحكم
ابن وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الا انيدا اخوتك ومن مستثنى منه ويقول هل عندك
الا انيدا احد ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما وفي المفعول المطلق اذا كان للتاكيد دفع بعد الا
اشكال كقوله تع ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق
لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر يظن محتملا مع الظن غيره حتى
يخرج الظن من بينه وحله ان يقال انه يحتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما يقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجري
مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فيقول ضربت ضربا لدفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جائني زيد جاز ان يتوهم
انه جاءك من يجري مجراه فقلت جائني زيد زيد لرفع ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم
صار المستثنى منه في ماضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا
ضربا قال وما اغتره الشيب الا اغترارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير اى ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره الا
الشيب اغترارا وهو تكلف واما الاستثناء في التوابع ففي البدل نحو ماجائني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا
منع من كون ساير انواع البدل مفرغا نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيد الا راسه في بدل البعض
اى ما سلب زيد شيء منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضو منه الا راسه وعطف النسق لم يجئ فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد
وذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدر متعدد هو ايضا عطف بيان وكونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان
لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى يقدرها ويخرج الفاظ التاكيد منها و
الوصف نحو ماجائني احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه وفيه وفي خبر المبتدا نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو
ماجائني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ماجائني احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد متصف الا
بصفة القيام وماجائني زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف
بغيرها ولو لم يكن الا التحيز ونحوه وكذا في الخبر والحال وذكر المص في حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات
الوصف المذكور حتى كان ما دونه كالعدم وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم
ان جميع الصفات تستحيل انتفاؤها وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل محذوف اى ماجائني احد الا رجل ظريف ويمكن
ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدا ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر واستدلاله
بقوله يطالبني عمي ثمانين ناقة ومالي يا عفراء الا ثمانيا ويجوزان يريد الا ثمانية جمال فرخم في غير النداء ضرورة وما اجازه
مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب ولا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قيام مقامه وهو يجيز ما قام الا زيدا
قوله وهو في غير الموجب ليفيد يعني بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح او المأول كما ذكرنا قوله ليفيد قد تقدم انك
لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية
في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب قوله الا ان يستقيم المعنى اى يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي
يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت الا يوم كذا اذ لا يبعد ان يقرأ في جميع الايام الا يوم المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف
والجار والمجرور والحال كما تقدم قوله ومن ثم اى ومن جهة ان المفرغ انما يجيء في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال
موجب اذ النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يجيء في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات
الا على صفة العلم وهو محال ولقائل ان يقول احمل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله عليها مما لا يناقض واستثني
من جملتها العلم كما قيل في نحو ما زيد الا عالم في الصفات المنفية واحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن
ان يجتمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حملت هناك على المبالغة في اثبات الوصف في كلام المص وجه اخر ههنا في منع
نحو ما زال زيد الا عالما وذلك ان ما زال لاثبات خبره والا للنفي بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منفيا وللقائل ان
يقول ما زال لاثبات خبره ان لم يعرض ما يقلبه الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض ما يقتضي اثباته نحو
ليس زيد الا فاضلا قوله واذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع نحو ماجائني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد
شيئا الا شيء لان من لا تزاد بعد الاثبات وما ولا لا يقدران عاملتين بعد الاثبات لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا
بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية ولا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العامل هي لاجله ومن ثم جاز ليس زيد
الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما اقول اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور

ولا اهل الا زيدا عند احد

لانه لم يوضع الفاظا عامة شاملة لالفاظ التاكيد

كما لو ظهر موصوفه فنقول ما جائني احد الا طويلا على الاستثناء ولم يمنع الفراء بجواز النصب على الاستثناء

التوهم

الاشياء

بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ما زيد وليس زيد وهل زيد بشيء وفي اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل
ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بما الحجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم
الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور كما في جاءني من رجل او كان تابعا لمباشرها نحو ما جاءني من رجل
ولا امرأة والا الاثباتية بعد نفي غير الموجب فانتقض لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر
الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت لتدل على تاكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها مباشرا
لها نحو ما زيد بقائم اي قيامه غير ثابت قطعا او تابعا للمباشر لها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد والا الاثباتية بعدها مبطلة لعدم
الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى مؤكدا وكذا يتعذر الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورين لان عمل الحرفين انما كان لاجل
نفيهما كما ذكرنا قبل والا تبطل النفي الذي عملا له فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش
ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة وان كان مذهبه يجوز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم
من ذنوبكم لان كلامنا في من الاستغراقية ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها في الموجب ليست
هذه وكذا الباء المزيدة في نحو الغني بيده وكفى بالله وبحسبك غير هذه التي نحن فيها اي التي لتاكيد غير الايجاب فلا يلزم
من يجوز زيادة الباء في نحو الغني بيده اعني في الموجب اعمال الباء في ما بعد الا في ما زيد بشيء الا بشيء وقد اجاز الكوفيون اعمال
من والباء المذكورتين اي المختصتين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من احد الا رجل فاضل
وما زيد بشيء الا شيء حقير واما اذا كان معرفة فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا الا ان من الاستغراقية
لما ان مدخولها منكر وضعا والباء المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان يعملا في المنكر
لمناسبته ما ينبغي ان يدخلانه وان كان في حيز الايجاب فسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك
لان علة المذكورة قبل في امتناع جرهما لما بعد الا يعم المعرف والمنكر وما ذكروه كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت في النقل
جر المنكر بعد الا بهما وقال ابو علي انما لم يجز جر البدل في ما جاءني من احد الا زيد ونصبه في لا رجل الا زيد لامتناع دخول
من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل في نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح وانه لا يجوز
جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال
على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورين لان اعمالهما فيما بعد الا يقتضي بقاء نفيهما بعدها اذ لا يعملان الا للنفي ومجيء الا يقتضي
زوال نفيهما بعدها فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس
وما سواء اجماعا منهم قلت سلمنا تساوي معنيهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا لا يقتضي بقاء نفيهما
بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا تزول بالا كما تزول نفيها فان قيل فقد ثبت لها معنيين احدهما
تزول بالا وهو النفي والاخر لا يزول به وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعلية قلت
كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال بها نحو ليست ولست ثم سلبت الدلالة على
الزمان الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما يجيء ومعنى كون نفي مضمون الخبر وهو
معنى ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شيء واحد في الحقيقة والمعنى وان كان في نفي الكون معنى الفعلية
وليس في ايجاد معنى النفي في لفظ آخر ذلك وهو معنى ما ثم قيل انهما بمعنى واحد اي في الحقيقة والمعنى ورب شيئين
معناهما الوضعي مختلف ومؤداهما شيء واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا نقضت معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون
وهو الناصب للخبر دون النفي بحاله كما في ما كان زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا يفيد ايجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر وهو
الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون بمعنى
ما ثبت وما حصل فيفيد معنى في نفسها كسائر الافعال التامة فافادتها للكون المنفي في غيرها وافادته لفظ كان للكون المثبت
في غيرها عارضة كتجرد عسى وليس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما
زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به ولم يجز النصب في نحو ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به فما وجه الرفع قلت المبتدأ والخبر مرفوعان
كما مر في حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتهما لكن يبقى عملهما تقديرا اذا كان العامل حرفا
لضعفه فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير
المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما في ما نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار
ضعف ما الحجازية في العمل لعدم لزومها احد القبيلين كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها
في العمل يلغى بتقديم الخبر وبتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا وجد منه دخر لم يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يفاد

ما زيد



ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلى القوى اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما فى
اعجبنى ضرب زيد وعمرو حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلى الضعيف واما اذا اضطر الى الحمل عليه كما فى نحو ما زيد بشئ او
شيئا الا شئ وفى نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعدا ولكن قاعد كما فى خبرها قائم فالواجب الحمل عليه اجابة لداعى الضرورة هنا وفى
رفع ما بعد الا فى نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن فى قولك فيها كما قلنا
فى نحو ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء لكنه ههنا اقل من النصب فى نحو ما جاءنى
احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته فى نحو لا رجل فيها الا زيد ملتبس
بما لا يجوز من البدل من لفظ لا رجل ولا يلتبس بالبدل الغير الجائز فى نحو لا احد فيها الا زيدا الا فى القليل قال الشاعر مهامها
وخروقا لا انيس بها الا الضوابح والاصداء والبوما وقال ولا امر للمعصى الا مضيعا وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكير ذى
الحال لكونه عاما كانه قال للمعصى امرا مضيعا واما نحو قولك لا اله الا الله ولا فتى الا على ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب
على الاستثناء فيها اضعف منه فى نحو لا احد فيها الا زيدا لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء واما بعده و
فى نحو لا احد فيها الا زيدا ظاهر وهو خبر لا ومما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال
سيبويه ان احدا لا يقول ذلك الا زيد فيبدل زيد من الضمير فى يقول فترفعه او من احد فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد
لا يستعمل فى الواجب وانما نفيت بعد ان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احد الا
زيد كما جاز ان يقول علمت زيدا ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يجئ فى افعال القلوب فلما اجرى
مجرى الواقع فى خبر المنفى جاز ان يكون الا زيد بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص
احد بغير الموجب فكانه واقع فى حيز غير الموجب فلا يجوز ان يقول قياسا عليه اما القوم فما رأيتهم الا زيد بالرفع بدلا من القوم
وان كان القوم فى المعنى فى حيز النفى ايضا اذ المعنى ما رأيت القوم الا زيدا ولا بأس بان يذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام
الاستثناء وهى انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا لمثل ما قلنا فى فاء السببية وواو العطف واخواتها فى
المنسوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه وتابعا للمستثنى على ما مر فى باب
الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا لقوم فلا يقال فى ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا على ان
كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثانى معمول لمضمر اى ضرب عمروا وقد ذكرنا ما فيه فى باب الفاعل
وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية يقال له على عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له على
عشرة الا سبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المانعين فى الصورتين توهموا ان المتكلم يجوز فى ذكر المستثنى منه اذ يذكر
لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله فى لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة
ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد اذ لا توهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون
الناقص منه اقل من النصف ويبعد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذى توهموه
مثل القول الاول المذكور فى تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فليرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى
بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءنى القوم الا زيدا اذ لو قلت جاءنى غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجئك زيد ولو قلت لم يجئنى
زيد لم يدل على انه جاءك غيره وافدت بجاءنى القوم الا زيدا الفائدتين وكذا فى لم يجئنى القوم الا زيدا على العكس وكذا تقول فى
العدد لو قال شخص لى عليك عشرة فقلت لك على عشرة الا درهمين كان نصا فى انه ليس عليك زائد على الثمانية ولو قلت مكانه
لك على ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان فى الاستثناء هذا الغرض وهو متصور فى استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما
ويقول مع هذا كله انك لو قلت ابتدا بلا داع الى تعيين العشرة لك على عشرة الا خمسة او الا ستة لاستهجن بلا ريب اما
لو كان جواب من قال لى عليك عشرة او حصل هنالك داع آخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقى واحد نحو
قولك لك على عشرة الا تسعة ورابعها انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى او لا
فان تغايرا وامكن اشتراكهما فى ذلك الاستثناء بلا بعد اشترك فيه نحو ما برأب وابن الا زيدا اى زيد اب بار وابن بار
فان لم يكن الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الا زيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل
للمفعول نظرت فان تعين دخول المستثنى فى احدهما دون الآخر فهو استثناء منه وليه او لا نحو ما فدى وصى نبيا الا
عليا عليه السلام بنفسه وان احتمل دخوله فى كل واحد منهما فان تأخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا
وكذا ما فضل ابا ابن الا زيد لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدمهما معا فان كان احدهما
مرفوعا لفظا او معنى فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الا زيدا ابا

ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد ويقدر للاخير عامل على
ما تقدم فى باب التفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى تأخره عن المستثنى منه وذلك نحو ما
فضل ابا الا زيدا ابن ويقدر ايضا للاخير عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب
احد وما قتل الا خالدا الا ان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تع فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا كما يجئ
وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان تكررها للتأكيد اولا فان كررتها للتأكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق فلا بد
من حروف العطف قبل الا نحو ما جائنى الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل نحو ما جائنى الا زيد الا اخوك
اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا رأسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبنى الا زيد الا علمه او بدل الغلط
نحو ما جائنى الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتانى الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها
وان كررتها لغير التأكيد فاما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه اولا فان امكن فاما ان يكون فى العدد او فى غيره فالذى
فى غير العدد نحو جائنى المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا فى الموجب ولا يجوز فى كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن
موجب والقياس ان يجوز فى كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب المستثنى منه مذكور ونعنى بالوتر
الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر وعلى هذا وبالشفع الثانى والرابع والسادس ونحوها فكل وتر
منفى خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون فى مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بنى هاشم الا عقيلا وتقول
فى غير الموجب ما جائنى المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا فالقياس ان يجوز لك فى كل وتر النصب على الاستثناء والبدل
لانه عن غير الموجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز فى الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل
شفع منفى خارج فيكون فى مسئلتنا قد جاء من المكيين مع عقيل جميع قريش الا هاشما والذى فى العدد نحو له على عشرة الا
تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا فى الموجب فكل وتر منفى خارج وكل شفع
موجب داخل كما كان فى موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة لانا اخرجنا التسعة من العشرة بقى واحد ادخلنا معه
ثمانية صار تسعة اخرجنا منها سبعة بقى اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقى ثلثة ادخلنا معها
اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقى اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقى خمسة والاعراب فى الشفع
والوتر كما مضى فى موجب غير العدد وتقول فى غير الموجب من العدد ما له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الى آخرها فالقياس ان
يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة داخلة يسقط منه الثمانية يبقى واحد يضم اليه سبعة تصير ثمانية
يسقط منها ستة يبقى اثنان يضم اليهما خمسة تصير سبعة يسقط منها اربعة يبقى ثلثة يضم اليها ثلثة تصير ستة تسقط
منها اثنين يبقى اربعة يضم اليها واحدا تصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب فى الشفع والوتر كما فى غير العدد الذى هو غير
الموجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ما له على عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشئ لان المعنى ما له على
عشرة مستثنى منها تسعة اى ما له على واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ما له على
الا تسعة وفى الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا فى نحو ما جاءنى القوم
الا زيدا وزيد وان بنوا ذلك على مذهب ابى حنيفة على وهو ان الاستثناء من المنفى لا يكون موجبا تمسكا بنحو لا صلوة
الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلوة لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل
والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى الجملة فلا ادرى صحة ما قالوا وان لم يمكن استثناء تال من متلوه فان كان
فى العدد نحو قولك له على عشرة الا ثلثة الا اربعة فمذهب الفراء ههنا ايضا ان الوتر اى الثلثة منفى خارج والشفع اى
الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من العشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة تدخل به
الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفى انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفى
وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة كما ان الا ثلثة منها او من التسعة الباقية بعد الاستثناء الاول
وكلاهما مثبتان فيكون الاربعة على التقديرين منفية وكلتاهما منفيتان فيكون الاقرار بثلثة على الوجهين ومذهب
غيره ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما بيناه وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه
او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا نحو له على خمسة الا ستة وكذا اذا قلت له على عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثناء الثانى
لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغوا ويلزمه احد عشر وان كان فى غير
العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا اولا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى
منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءنى الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه

وان تأخر

وان تأخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان الذى ولى المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال
والباقى واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه او لا كالساقط ومثاله ما جائنى
احد الا زيدا او الا زيد الا عمرا الا خالدا الا بكرا وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء وواحد
من المتأخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جائنى الا زيدا الا عمرا احد
الا بكر او الا بكرا الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها ايها كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا
لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جائنى الا زيد الا عمرا
الا بكرا الا خالدا ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف فى مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار
حرف العطف بالفاشى المشهور واعلم ان فى جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنيا مما مخرجا من متعدد واحد ظاهر
فى غير المفرغ مقدر فى المفرغ ففى قولك ما جائنى احد الا زيد الا عمرا الا خالدا زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقى من
احد بعد اخراج زيد اى ما جائنى غير زيد الا عمرا وخالد مخرج مما بقى من احد بعد اخراج زيد وعمرو اى ما جائنى غير زيد وعمرو
الا خالدا فالكل مستثنى من المنفى الاول فيكون الكل مثبتا وكذا فى المفرغ نحو ما جائنى الا زيد الا عمرا الا خالدا عمرو مستثنى
من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جائنى القوم الا
زيدا الا عمرا الا خالدا ولا يجوز التفريغ والابدال ههنا اى جائنى غير زيد من جملة القوم الا عمرا وجائنى غير زيد وعمرو
من جملتهم الا خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان فى غير الموجب لم يجز فى
ثانى المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيد لان النفى قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء
من موجب فى المعنى كل احد اكل الخبز فقط الا زيدا فانه لم يأكله فقط بل اكل شيئا آخر ايضا فان لم يذكر ما استثنى منه
المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رأيت وان ذكر به جاز فى المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو
ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا فان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما
تقدم اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب فى اول المستثنيين لانه عن موجب واما ثانيهما فالقياس
جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه فى المعنى عن غير موجب بسبب نقض الا المعنى الا الايجاب فى المعنى ما اكل القوم
الخبز الا زيد والا زيدا وان كان القوم فى اللفظ فى حيز الايجاب وشاد سهما ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو
اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تع فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الآية فما يقتضيه مذهب
محققى البصريين وهو ان الجملة بكمالها عاملة فى المستثنى عمل عشرون فى الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيهما ان الجملة
الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا المعمول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر
واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجيزونه حملا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة
مستأنفة والواو للابتداء فلا كلام فى انفرادها به كقولك اكرم بنى تميم والنحاة هم البصريون الا فلانا قوله ومخفوض بعد
غير وسوى وسواء فبعد حاشا فى الاكثر قوله ومخفوض عطف على ما هو منصوب فى اول باب الاستثناء وانما وجب
خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفى سوا اربع لغات كما فى تجنة القراء فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما
المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر قوله فبعد حاشا فى الاكثر الزم سيبويه حرفية حاشا لقولهم حاشاى من
دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطرد كخلا وعدا يمنع فعليته على انه
روى الاخفش قول الشاعر رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا وما حكى المازنى من قول بعض اللهم
اغفر لى ولمن سمع حاشى الشيطان وابن الاصبغ بفتح الشيطان اى جانبا لغفران الشيطان شاذ عند سيبويه
وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة بمحذوف لكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذورين
اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر واذا
وليه اللام نحو حاشى لزيد يتعين عنده فعليته هذا ما قيل والاولى انه مع اللام اسم لمجيئه معها منونا كقراءة ابى السمال
حاشا لله فيقول انه مصدد بمعنى تنزيها لله كما قالوا فى سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحانا قال سبحانه ثم سبحانا
نعوذ به وقبلنا سبح الجودى والجمد فيجوز على هذا ان يرتكب كون حاشى فى جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيه وتنزيها
واما حذف التنوين فى حاشالك فلاستنكارهم للتنوين فيما غلبت عليه تجريده منها لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم
سبحان من علقمة الفاخر ان ترك تنوينه لا بد له على علميته لانه لاجل بقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله
مضافا كما يجئ فى بيان سوى ويجوز ان يقول ان حاشى الجارة حرف وهى فى نحو حاشى لله اسم بنى لمشابهته لفظا

كأنه

بقوله



ومعنى لحاشى الجر فيه واستدل المبرد على فعليته بتصريفه نحو حاشيت زيدا احاشيه قال النابغة وما احاشى من الاقوام
من احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشى حرفا او اسما كقولهم لوليت اى قلت لولا ولاليت اى قلت
لالا وسبحت اى قلت سبحان الله ولبيت اى قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المستثنى الذى هذا حاله بمعنى قول تلك
اللفظة التى اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلم عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت
زيدا قلت حاشا زيد واستدل لا كذا على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوى لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف
منه نحو سو افعل فى سوف افعل وكثر فيها حاش وقل حشا لان الحذف فى الاطراف اكثر واذا استعمل حاشى فى الاستثناء وفى
غيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده من سوء ذكر فى غيره او فيه فلا يستثنى بها الا فى هذا المعنى وقد يراد وتنزيه شخص
من سوء فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرئون من ارادوا والتبرئة على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر
ذلك الشخص مما يصمه فيكون اكد وابلغ قال تع قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء فى كلامهم الا قبل وما عدا
لا قبل غيرهما فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائى دخول الا على حاشى الجارة قوله وغير صفة حملت على الا فى
الاستثناء كما حملت عليها الا فى الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيهما آلهة الا
الله لفسدتا وضعف فى غيره اقول قوله غير مبتدا و وصفة خبره اعلم ان اصل غير الصفة للمغايرة مجرورها لموصوفها
اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به والاصل هو الاول
والثانى مجاز فان الوجه الذى تبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك بالذات وماهية المستثنى كما
ذكرنا فى حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمعت ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء فى معنى المغايرة
لما قبلها حملت ام ادوات الاستثناء اى الا فى بعض المواضع على غير فى الصفة وحملت غير على الا فى الاستثناء فى بعض المواضع
ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت فى الاصل
الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف فى الاسماء اكثر منه فى الحروف فوقع غير فى جميع مواقع الا فى
المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره مؤخرا عن المستثنى منه مقدما عليه وبالجملة فى جميع محاله الا انه لا
يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها ولم يحمل الا على غير الا بالشرائط التى نذكرها فاذا دخل الا على غير والا فى الاصل
حرف لا يتحمل الاعراب وعى اصلها فجعل اعرابها الذى كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية واذا دخل
غير على الا واصل غير من حيث كونه اسم جواز تحمل الاعراب وما بعده الذى صار مستثنى بتطفل غير على الا مشغول بالجر
لكونه مضافا اليه فى الاصل جعل اعرابا الذى كان يستحقه لولا المانع المذكور اى اشتغاله بالجر على نفس غير عارية
فعلى هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير فى الاستثناء بما قال بعضهم لما اراد انتصابه من دون واسطة
كما كان فى المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الظروف المبهمة بابهامه وانما لم يحتج الى العذر
المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهى عليها عارية فكان غير هى الواسطة لانتصاب ما بعدها
فى الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاءنى غير زيد وعمرو بالرفع
عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءنى الا زيد قال الفراء يجوز ان يبنى غير فى الاستثناء مطلقا اضيف الى معرب
او مبنى لكونه بمعنى الحرف بمعنى الا ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى
ان فلا خلاف فى جواز بنائه على الفتح كما فى قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت كما يجىء فى باب الاضافة ويجوز ان
يكون نحو قوله غير انى قد استعين على الهم اذا خف بالثوى النجاء من هذا الباب اى مبنيا على الفتح لاضافته الى ان
كما فى قوله تع مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا وقولهم بيد مثل غير ولا يجىء
الا فى المنقطع مه اى الا انى وصلتها قال صلى الله عليه واله وسلم انا افصح العرب بيد انى من قريش ويجوز ان يقال بنائه
لاضافته الى ان وان يقال منصوب لكونه فى الاستثناء المنقطع قوله كما حملت الا عليها فى الصفة اى حملت الا على غير فى
الصفة قوله لجمع اى ما يدل على الجمعية جمعا كان او لا كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها
اداة الاستثناء وذلك لانه لا بد لها فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا تقول فى الصفة جاءنى
رجل الا زيد ولا يجوز تقديم الموصوف قبل الا وصفا كما جاز فى غير ذلك ليكون اظهر فى كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا
لانه اذا كان معرفا نحو جاءنى الرجال والقوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان
يشار به الى جماعة يعرفها المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذر ايضا الاستثناء الذى هو الاصل فى الا فالسامع يحمل الا
على اصلها من الاستثناء فاختير كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر السامع على حمل

المشتق

تنزيهه

بيناها

الا على غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكر غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق نحو ماجائني رجل او رجال المذكورة
واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون لا اثنان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول مابعد
الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا زيدا جائني وله على عشرة الا درهما وربما كان المنكور
محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندى عشرة رجال الا زيد ففيه الصفة لا غير وكذا فى المحصور
الاخر نحو ماجائني رجلان الا زيد وماجائني رجال الا عمرو فان معنى ماجائني رجلان ماجائني اثنان من هذا الجنس وزيد
ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ماجائني رجال ماجائني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل
فى مثله اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع هذا كله مبنى على ان المستثنى واجب الدخول فى المستثنى منه كما هو
مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذا الشروط ايضا لانه يكتفى فى صحة الاستثناء فليس
بصحة الدخول وقال الاندلسى والمالكى لابد لا الا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المص جمع او شبهه منكرا او
معرف باللام الجنسية قال ابن جث قالقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها ويجوز فى البيت ان تكون
الا استثناء ومابعدها بدلا من الاصوات لان فى قليل معنى النفى كما ذكرنا ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة
الاستثناء قال يجوز فى قولك ما اتانى احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ
مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان وقوله عليه السلم كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون
والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال الكسائى تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو الاولة
مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التى تذكر فى نواصب المضارع وقال المص فى البيت شذوذان وصف
كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة
للشاعر لانه لو جاز له وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين الا صفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثانى الفصل
بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف المجعلة
لانك لو قلت فيهما الا الله لفسدتا لم يجز يعنى ان البدل لا يجوز الا فى غير الموجب وليس الشرط ان لم يكن موجبا
صرفا من غير الموجب الذى يجوز معه الابدال قال المص ولا يجرى النفى المعنوى كاللفظى الا فى قلما واقل رجل وابى
ومنصرفا ا نه كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله غير واجب الدخول
فى آلهة المنكر لانه غير عام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر فى سياق النفى وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء
المفرد منه كما تقدم واجاز المبرد رفع الله على البدل لان فى لو معنى النفى اذ هو لامتناع الشئ لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما
آلهة الا الله وهذا كما اجرى الزجاج التخصيص فى قوله تع فلولا كانت قرية آمنت الآية مجرى النفى فاجاز البدل فى قوم يونس
والاولى منع اجراء الشرط والتخصيص فى جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفى اذ لم يثبت واما عدم وجوب دخول الله
فى آلهة فلا يضر المبرد لانه يكتفى فى جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو فى غيره ضعيف يعنى جعل
الا صفة فى غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما فى قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف هذا عند
المص ولا يضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح انما انتصب سوى
لانه فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال تع مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه
مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستوى الذى كان فى سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل
سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى افادة معنى البدل تقول انت لى مكان عمرو اى بدله لان البدل ساد مسد
المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل معنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جائنى القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك
فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل
ثم بمعنى الاستثنا ولا يجوز فى سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز فى غير على ما يجئ والتزم بعضهم وجوب اضافته
الى المعارف فلا يجيز جائنى القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر فى كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب
على الظرفية لانه فى الاصل صفة ظرف والاولى فى صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه
ظرفا فى الاصل والا فليس الآن فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته فى الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جائنى الذى
سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن
الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقال تجانف عن اهل اليمامة ناقتى وما
عدلت عن اهلها لسوائكا ومثله عند البصريين شاذ لا يجئ الا فى ضرورة الشعر وزعم الاخفش سواء اذا اخرجوه



عن الظرفية ايضا نصبوه استنكار الرفع فيقولون جائني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب
انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم وتقول لي فوق الشداسي ودون السباعي واعلم ان
المستثنى قد يحذف من الا وغير الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جائني زيد ليس الا
وليس غير بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية وغير خبر ليس اي ليس الجائي غيره
وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف اليه وابقي المضاف على حاله كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا وهو
ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله قليل ونزر ويقال
ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف وعلى حاله بعد حذف المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو
ليس غيرٌ وليس غيراً كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيره وليس غيره وهذا مما يقوي مذهبه
من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة
استعماله في الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس اي ليس الجائي غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان يأتي بعد لم
يكن نحو جائني زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على التفسيرين المذكورين قال ويقول حينئذ ليس غيرك وغيرك ولم يكن
غيرك وغيرك واما لا سيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على اولويته بالحكم المتقدم وانما عد من كلماته
لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم وان جر ما بعده فبالاضافة سي اليه وما زائدة ويحتمل ان يكون نكرة
غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة
اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرأ تماما على الذي احسن او صفة قليل وليس نصب
الاسم بعد لا سيما بقياس لكنه روي بيت امرئ القيس ولا سيما يوما بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فتكلفوا النصبه وجوها فقال
بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينتصب بعد لا سيما
الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان ما ينفذ والتنوين كما في كم رجلا اذ لو
كان باضمار الفعل لا يستوي المعرفة والنكرة وقال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم لا سيما ان اتيته قاعدا ما ها هنا زائدة عوضا
من المضاف اليه اي ولا مثله ان اتيته قاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع كقوله ولا سيما يوما بدارة جلجل
اعتراضية كما في قوله فانت طلاق والطلاق البتة اذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والسي بمعنى المثل فمعنى جاءني
القوم ولا سيما زيد اي ولا مثل زيد موجود بين القوم الذي جاؤني اي هو كان اخص بي واشد اخلاصا في المجي وخبر لا محذوف
وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها
وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص
من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب
المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك لا سيما ها هنا يكون باقيا
على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت
احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة
المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو احبه ولا سيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب اي وخصوصا ان ركب جواب
الشرط مدلول خصوصا اي ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون معنى
وخصوصا راكبا اي ويختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكر الاخفش اعني قولهم ان فلانا الكريم لا سيما ان اتيته
قاعدا اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجي الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيها
الا ان مجيها اكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعذب وقد يقال لا سواء ما في مقام لا سيما
واعلم ان اصل الا ان يدخل على الاسم وقد يليها في المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدأ كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد
الا يقوم او حال نحو ما جائني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جائني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا حالا لعموم
ذي الحال وانما شرط التفريغ ليكون الا ملغاة عن العمل على قول وعن التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دخولها على غير ما يقتضيها
من الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا للمشابهة للاسم واما الماضي فجوزوا ان يليها في المفرغ باحد
شيئين وذلك اما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقربها له من الحال المشبه للاسم واما تقدم ماض منفي نحو
قولك ما انعمت عليه الا شكر وما اتيته الا اتاني وعنه عليه السلام ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء و
ذلك اذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا

المغنى



المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان هناك احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقيب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول جاز ان تغير معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والا في صياغ ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين نحو ما ازوره الا تزورني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد الا ههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رأيت وجاز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرته الا واكرمني ولا ازوره الا ويكرمني وانما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبا ولفظا ايضا منفصل عن العامل بالا فجاز ان يستظهر مطردا في ربط مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الرابط اي الواو فمن ثم اطرد نحو ما ازوره الا ويكرمني وقد دققت واصلت عينه كما مر في باب الحال ويجيء في الماضي مع الواو قد ايضا نحو ما زرته الا وقد زارني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زرته الا قد زارني لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع قد كما يجيء في بابه وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الرابط المذكور وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله لانه قد يجيء بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا اي عازما على الصيد وكذا معنى الخبر اي ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد يدخل الا ولما بمعناها على الماضي اذا تقدمها قسم السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا لكتبه اليه لما لحن كاتبه في كتابه الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته اي ذكرته فتذكر فنشد المتعدي الى واحد مطاوع للاول المتعدي الى المفعولين والمعنى ذكرتك الله باني اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله تع ابغيكم الها اي ابغي لكم اي طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لاقسم به تع عليك ومعنى الا فعلت الا فعلك الا فعلك والا لنقض معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك ففعلت بمعنى المصدر ومفعولا به لما اطلب الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما طلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تع وسيق الذين ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو من قسم الملوك

كذا فسره

ولما في الاستثناء لا يجيء الا بعد النفي ظاهرا او مقدرا كما رأيت ولا يجيء الا في المفرغ نحو قوله تع وان كل لما جميع قوله خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامره على نحو خبر المبتدأ ويتقدم معرفة لما قال هو المسند دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الاصل ذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل في حده نحو قائم في قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان قوله وامره على نحو خبر المبتدأ اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما على المسند اليه ومتأخرا عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدأ وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضه هنا وبعضه في الافعال الناقصة فمما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي ان يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة سواء وجمهورهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع قالوا فان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة ليفيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقي والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدرها في قوله تع ولقد كانوا عاهدوا الله وان كان قميصه قد وفي قول الشاعر وكان طوى كشحا على مستكنة فلا هو ابداها ولم يتقدم ولا في قوله اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا من مازال ولا زال ودام واخواتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن من الماضي الى حالة مستمرة وهي مضمون خبرها نحو



اكنت دفترا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت مشافا الآن تركت وكذا
مازال واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها في الماضي الا ان يمنع قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو
هذا اسد والصفة نحو زيد قائم او غني او مضروب والفعل المضارع نحو زيد يقدم في الحروب ويسخو بموجوده اى هذه عادته
لا انه واذ كان في الاصل يقعد الا على احد الازمنة الا انه لمضارعته اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد بزمان
استعماله فلذلك اذا قلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فناسبت الثلاثة اى الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها
للاستمرار ان يقع اخبارها لصار ومازال واخواتها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار واستعمال هذه الثلاثة
لم يقع خبر الهذه الافعال واما مادام فلم يقع خبرها ماضيا لان ما المصدرية للمدة نحو مادرّ شارق تقلب الماضي في
الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجئ في قسم الافعال فلهذا يقول اجلس مادام زيد جالسا وقد يجئ بمعنى الماضي كقوله
تعالى مادمت فيهم واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما يتبين في الافعال الناقصة والمستعمل
للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامدا او صفة او مضارعا لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي
وقوع اخبار جميعها ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع قوله ويتقدم معرفته هذا بخلاف خبر المبتدء لانه لم
يجز تقديمه على المبتدء اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس اما ههنا فلا لبس وان كانا معرفتين او متساويين لان
تخالف اعرابيهما رافع للبس فيكفي ظهور اعراب احدهما نحو كان زيدا هذا وينبغي ههنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما
ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا قوله ويحذف عامله في نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ونحو
في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت قوله عامله اى عامل خبر كان واخواتها
وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان
ولو ان كان اسمها ضميرا ما علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اى لو كان الدفع
اصبعا اى قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من شيء اذا قيلا اى ان كان حقا ويقول لا
تحملن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا او راجلا اى ان كنت فارسا ولو كنت وكذا الخطاب نحو ارحل ولو راجلا وان
راجلا اى وان كنت ولو كنت واما في مثل التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان اسم وجزاءها الفاء واسم مفرد نحو المرء
مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فنقول ينظر فيه فان جاز مع كان المحذوفة بعد ان تقدير فيه او معه او نحو
ذلك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن
على ضعف معنوي اذ معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس
عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا لا ان له اعمالا في تلك الاعمال الخير ولا ان في يده او في صحبته وقت القتل سيفا هذا الذي
قلنا ضعف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبرها الذي هو في صورة المفعول الفضلة
حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا
فان قلت فقدّر للرفع كان التامة قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا الكثير الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة
على المحذوف وان لم يجز تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اى ان
كنت راكبا فانا راكب وربما جاء ما بعد ان وان لا مع ما بعد فائهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدره ما قبلها
مجرورا بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اى ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل
صالح ان لا صالح فطالح ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل صالح ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة
على الجار بتقدم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما متعين او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه اولى لان رفعه
باضمار مبتدء بعد الفاء وهو شايع كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد الفاء اى فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل
لائق نحو فيجزى خيرا وحذف المبتدء اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدء اكثر من حذف كان وغيره ذلك من
نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجيء الفاء في الفعلية مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجيء
الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان ضربني زيد اضربه فاذا
ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعهما ونصبهما متوسطان
لمخالفة الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اى يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله
ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع اى لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس
المذكور في المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجتمع بين العوض والمعوض منه وجاء

راسخ يدا لا يدل على الاستمرار واذا قلت كنت م



مبحث لاء التي لنفي الجنس

بغيرهم

المبرد كان ظهور على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع
المنفصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت ونقول ايضا اما زيد قائما قمت وقال الكوفيون ان المفتوحة
بمعنى ان المكسورة الشرطية ويجوزون مجئ ان المفتوحة شرطية قالوا القراتان في قوله تع ان تضل اى فتح الهمزة وكسرها بمعنى
واحد اى بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه
اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست واما اللفظ فلمجئ الفاء في هذا البيت وفي قوله
اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلأ ما تأتي وما تذر اى ما ابليت عليه من السفر وقوله وما تذر اى ما تركت في وطنك من
الاهل والمال اى يحفظك الله في السفر والحضر ومانذر مع عطف اما انت بفتح الهمزة على اما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط
بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلقت معك بالرفع والكوفيون جوزوا جزم ما بان المفتوحة الشرطية وجوزوا
الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا وفاحذف الازما ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه دخل في ان معنى
اذ فاما بمعنى ان ما واذ ما شرطية بلا خلاف ولابد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني اما انت ذا
الذى هو بمعنى الجمعا لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لم تأكلهم لان معمول الخبر ان لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة
فان زيدا قائم فيجيئ الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما الظاهرة كما
في قوله تع واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو وربك فكبر كما يجيئ في حروف الشرط فيقدر البصريون اما انت ذا نفر
تتكبر وتفتخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله يكلأ جواب اما اقمت والعامل فيهما اما انت مرتحلا محذوف اى يكلأ الله
لا جل ارتحالك وكله تكلف والاولى ان يقول ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا
لم يغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان سيفا فسيف وان حقا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيد
كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر هو كالعوض مستكرة اذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها
وجوبا وجب تغير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان بقاءها على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلي
بلا مفسر هو كالعوض مستكرة فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست
في الظاهر حرف الشرط ولابد اذن من ما ليكون كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلوا حالها عند ذلك من ان
تحذف منها كان مع اسمها وخبرها او تحذف هي وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء ليؤذن بها ان اما في الاصل حرف
شرط لان الفاء علم السببية تجيئ بها لما يغير صورة حرف السببية اعنى ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب اعنى كان
مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فمنطلق اى اما يكن في الدنيا شيء فزيد منطلق اى ان يكن شيء موجود ايوجد انطلاقه اى هو
منطلق لا محالة ولابد اذن من اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شيء كما يجيئ في حروف الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازم
بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت ذا نفر فان قومي واما فتح همزة ان الشرطية من دون حرف الشرط
كما اثبته الكوفيون فليس بمشهور وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة فان ابو علي
لان ما التي بعدها اشبهت اللام في تأكيد الفعل فمن ثمة جاز في اما تخافن ومن غلطه ما يتبين تنكيرها النون كما جاءت مع اللام في نحو
لتفعلن كما يجيئ في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده وقد جاء كان الناقصة محذوفة بعد لدن قائما اى لدن كنت
قائما قال من لد شولا فالى اتلاءها اى من لدن كانت شولا والاتلاء اى تلوها الناقة فتصير ذات تلو قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه
بعد دخولها ينتقض بمثل اخوه في قولك ان زيدا قائم اخوه قوله المنصوب بلاء التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة
مضافا او مشبها به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به وان كان معرفة او مفصولا
بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير ونحو قضية ولا اباحسن لها متاول لم يقل اسم لاء التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان
كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التقييدات
المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي ثلثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينتصب
يجئ ولو قصد الى حد اسم لا حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها ونكرة ومضافا
احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه قوله لا غلام رجل لك مضافا وقوله لا عشرين
درهما لك مضارع له وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادى قوله فان كان مفردا اى فان كان اسم لا مفردا
ولم يجز ذكر اسم لا تصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون
مفردا قوله على ما ينصب به هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين لك ولا
مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع والفتح في نحو لا رجل عند الزجاج

مبحث اسم ان واخواتها



والتبرئة في اعرابه خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما
بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول
قال المبرد قوله فتنصبه بغير تنوين انها نصبته اولا لكن بعد ذلك فحذف منه التنوين للبنا كما حذف في خمسة عشر للبنا اتفاقا
وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين
مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب مع عامله لافادة لا التبرئة للاستغراق كما افادته من الاستغراق
في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال
ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه المبرد واتباعه لان حذف التنوين في حالة الوصل واصحابه
من الاسم المنون لغير الاضافة والبنا غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفي ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه
والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لان لا لا تعمل الا في النكرة
ولا معمولها في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعني ان اختصاصها بالتنكير وكونها مع ما
بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببنائه او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع
الشيئين خالفت سائر العوامل كان واخواتها فخولف بمعمولها سائر المعمولات وهذا ظريف اعني بناء المعمول او حذف التنوين
منه لمخالفة العامل اخواته والحق ان يقول مبني لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا
من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امراة فانه وان كان النكرة في سياق النفي يفيد العموم لكن لا نصا بل هو الظاهر كما ان ما
جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل انه يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان
ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان لما اراد والتنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة
معنى من فبنوها وانما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البنا ولم يبن المضاف
ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف
مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف
والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فسيجيء حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلاف
للمبرد فانه قال به لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فمنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود
النون اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه
انه قال لان المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان
المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامراة ولئن يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم
واحد كما ذكرنا في النداء في نحو ثلثة وثلثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا
زيدون وقيل انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع والجواب انه لم يقم دليل قاطع على انه لا مركب
مع المنفي كما يجيء بيانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون في
المثنى بحضرموت كما يجيء في باب المثنى واما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا للاسماء نظرا
الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تعالى من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه
بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله يبنى على ما
ينصب به والمازني يفتحه بلا تنوين نحو قوله اودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب حذرا من مخالفته
في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها فيه وهذا اولى مما قبله طردا للباب على نسق واحد
واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة منع من بناء المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتعذر
تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال وايضا فان عمل لا انما كان لمشابهتها ان كما يجيء وبتوسطها يبطل الشبه لان ان
لا بد لها من التصدر وربما فتح نظرا الى لفظ لا فقيل كنت بلا مال وذلك كما بني مع لا الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش
لو لم يكن غطفان لا ذنوب لها الى لامت ذووا احسابها عمرا فلا زائدة وقد اعتبرت فبني الاسم لها فما ظنك بجواز البنا مع عدم
زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق
بالمنفي والا كان مضارعا للمضاف فانتصب كما في لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف فهو خبر المبتدا كما في قولك
عليك تثريب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اليوم خبر المبتدا
وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم

مبحث لا التي لنفي الجنس

من امر الله فلا تظنن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهمت ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل
مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مبتدأ كان او منفيا كما تقول الانكار عليك
والايثار المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة وما عليك المعول وليس بك الالتجاء ومنه لا تثريب عليكم وذلك لان الخبر المقدر
ههنا اعني ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدأ لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر
عن مار فلذا قدرنا متعلق لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لا مصليا في الجامع اذا نفيت من الوجود من توقع صلوته في الجامع
اي ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى
ليس في الجامع مصلي سواء صلى في الجامع او في غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار في
نحو لا امرا بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن
مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب
الرفع والتكرير واعلم ان لا التبرئة انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا
غير ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلتا في الطرفين اعني في النفي والاثبات تشابهتا فاعملت عملها
وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهي
مشبهة بالمشبهة والثاني ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ومقاربة فعلى هذا نقول انما لم
يعمل في المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس
حتى ينتفي الجنس بانتفائها وكذا لم يعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا يقدر على العمل في البعيد
عنها وكما لم يجز العمل في المفصول لم يجز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لا التبرئة فلما
بعد دليلها ضعف امر التضمن ومن قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب لدلالته على التركيب فاذا انتفى
التركيب بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانه انما تعدى البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب
انتفى تعدي البناء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع
الثلثة اي التي الغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكرير لا ولا يجب في لا اذا اعملتها او
بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكون
الا مع لا التبرئة فاما اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة
واما في المعارف فالتكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة واجاز ابو العباس وابن كيسان
عدم تكرير لا في المواضع الثلثة اما مع المعرفة فنحو لا زيد في الدار وقولهم لا نولك ان تفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها
رجل قال بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها واما مع المنكر المتصل فنحو لا رجل في الدار قال وانت
امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع ومثله قولهم لا سواء وقوله فانا ابن قيس لا براح وقوله تركتني حين لا مال
اعيش به وحين جن زمان الناس او كلبا واجيب بان قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهي في المعنى هي
الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك
وماخوذك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تاخذه وتتناوله وبشذوذ قوله ان لا الينا رجوعها ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ
ولا مال وقولهم لا سواء وقيل ان لا في لا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فالاولى
حمل ذلك على الضرورة والشذوذ وعلى هذا نقول يجب في الاخبار تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين
احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا
او لا رحب موضعك مرحبا ولا اهلا اي لا اتيت اهلا ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا نعمة اي لا نعمت عينك
وكذا لا مسرة ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل اولى
لانه في الاصل امر او نهي فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا اصابك السوء او اذا دخلت على نولك نحو
لا نولك ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم تكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها
الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تع فلا صدق ولا صلى على ما يجيء في قسم الحروف وثانيهما ان يكون لا بمعنى
غير مع احد ثلثة شروط احدها ان تدخل على لفظ شيء سوى الجر بالاضافة نحو هو ابن لا شيء او بحرف الجر اي حرف
كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما انت الا كلا شيء وخلقت من لا شيء او انتصب نحو انك ولا شيئا سواء او
ارتفع نحو انت لا شيء وثانيها ان ينجر ما بعد لا بسبب الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا ينجر اذا لم يكن لفظ شيء الا بهما من



شرائط ان يكون نعت المبنى بلا لا نعت المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريف وان يكون النعت الاول لا الثانى وما
بعده فلا يبنى كريم فى نحو لا رجل ظريف كريم وان يلى النعت المبنى ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف فى نحو لا غلام فيها
ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى فى نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن النعت المعرب لانتفاء الوجه الاول والثالث
فيه من الثلاثة المذكورة اذ ليس هو للمبنى بلا وايضا بعد منها ولم يبن النعت الثانى وما بعده لانتفاء الاول والثالث ولانتفائهما
ولم يبن النعت المفصول من المبنى بغير النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا لا بنفسهما
لها فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها ولا نقول فى هذا النعت المبنى انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن فى دفع
الاعتراض الوارد فى جعل ثلث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستهجنة وقال ابن برهان والسيرافى تفصيا من هذا البث
لا فى هذا المواضع خاصة مركبة مع المنفى بل هى داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعمل فى محلها كما تعمل فى خمسة عشر اذا قلت
لا خمسة عشر ولنا منده وحذر على ماذكرنا عن ارتكاب تركب لا مع المنفى فى هذا الموضع وفى غيره وعن تركيب المنفى ههنا مع نعته قوله
ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها وقال يحيى بن معط صفة المبنى المضافة منصوبة
لا غير نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبنى مضافة ولقائل ان يفرق بان لا لو باشرت المضاف
لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته ويجوز فى المضاف الذى باشرته لا الرفع وذلك اذا كرر نحو لا غلام
رجل فى الدار ولا غلام امراة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته وايضا الضم فى المنادى بنائى فكان حمل وصف المضاف
الذى يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذى هو حركة الاعرابية واجبا بخلاف المنفى بلا فان الفتح فيه بنائى على
قول واعرابى ضعيف على الآخر والرفع اعرابى فكان حمل وصف المضاف الذى لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذى
هو حركة الاعرابية جائزا وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل
الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المص كما مر فى خبر لا التبرئة ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبنى لا فى نحو
لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا فى محل الاسم ولا فى الخبر بل هى ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدا اذ
لو عملت لنصب فى المبتداء وهى مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز
رفع اوصاف اسمائها لانتفاء معنى الابتداء معها كلها ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها بضعف عمل
لا لانه قد يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه ايضا على راى المبرد فهى عامل ضعيف
يعمل بمشابهته المشبه اعنى ان مشابهته مشابهة ضعيفة فلاجرم يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلى اعنى الرفع
فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المنفى مضافا كان المنفى او مفردا او مضافا كان
الوصف او مفردا هذا والاعراب فى النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع
تتبع متبوعاتها فى الاعراب لا فى الحركة البنائية نحو جائنى هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها
للاعرابية بعروضها لعروض لا وزوالها فكانها عامله محدثة لها كما مر فى نحو يا زيد الظريف ويجوز ان يقول ان النصب فى الصفة
حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبنى رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز
لما قلنا فى الصفة سواء وهذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا فى سائر توابعه
المنفى المبنى ومن قال رب شاة وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجيئ فى باب المعرفة ولا يجوز
البناء فى المعطوف كما جاز فى الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو على ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلثة فلا يجوز لا اب وابن
كما قلت فى النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعف لا عن التاثير الا فيما يليه او كان فى حكم ما يليه اى النعت المذكور على انه قد نقل
نحو لا رجل وامراة بالفتح فى المعطوف وقياس قول من جعل العامل فى خبر المنفى نفس لا لا الابتداء ان لا يجيز رفع العطف
حملا على المحل الا بعد الخبر كما فى ان وقال الاندلسى الذى بقى من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف
البيان والتوكيد اللفظى فلا نص لهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ففى البدل يجوز
البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة
وجب رفعها وقول الاندلسى اقرب اذا لم يفصل البدل المفرد المنكر عن المنفى المبنى لانه لا يقصر عن النعت الذى يبنى
جوازا اذا اجتمع الشرائط بل يربى عليه من حيث كونه هو المقصود ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف بان الوصف
يتركب مع الموصوف واما البدل فيجعل المبدل منه فى حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه فى حكم الساقط
ولا مع لا لانها داخلة على البدل فى التقدير والتركيب امر لفظى لا تقديرى اقول انه قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب
بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان هو البدل كما يجيئ فى بابه وبذكر فى باب البدل انه يجوز اعتبار

بحث خبر لاء التي لنفي الجنس

البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل في باب لا التبرئة وباب الندا كما تقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو واحد قال
امرء القيس قوله ويلتهما في هواء الجو طالبة ولا كهذا الذي في الارض مطلوب وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف
حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حملت اللفظ قلت لا مثله احدا ولا كزيد رجلا ويجوزان يحمل
انتصاب مثل هذا على التميز كما في قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا واما قول جرير لا كالعشية زائرا ومزورا فقيل انتصاب زائرا
بتقدير الفعل اي لا ارى كعشية اليوم اي كزائر عشية اليوم زائرا كما تقول ما رايت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست
بالزائر حتى يكون عطف بيان لها واقول مع تقدير كزائر عشية اليوم زائرا صار الآخر هو الاول كما في قولك لا كالعشية
عشية وعشية يجوزان يكون زائرا تابعا على اللفظ واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفي المبني تاكيدا معنويا لان المنكر
لا يؤكد ذلك التاكيد كما يجيء في باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرنا في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين
وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت مبني لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصف الثاني نحو لا ماء ماء
باردا فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفعا او نصبا وذلك لانك لما وصفته صار
مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تع انا انزلناه قرآنا عربيا فالاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا
الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب قوله ومثل
لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيها بالمضاف لمشاركته له في الاصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى
خلافا لسيبويه اقول يعني ان الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايض على قلة لكن لا
الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليهما لام الجر ان تعطى حكم الاضافة
بحذف نوني المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخاله فيكون
معربا اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعني يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب
الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف
اليه بل يقدر فاجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في يا تيم تيم عدي على مذهب
من قال ان تيم الاول مضافا الى عدي الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل لهم ما الذي
حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام
اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير
لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا
والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل حاله كذا
ولا غلامي لشخص نعته كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات شماخ ومات مزرد واي كريم لا اباك يخلد فصرح
بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يديك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لهذا الغرض
في المنادى وهو شاذ كقوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام قال المص لا يجوزان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان معرفة
فوجب رفعه وتكريرها والجواب انه لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر
فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايض لا ابالك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا
يلزم ان يكون لا ابالك اذ المعرفة لا يوافق النكرة والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعني لا ابالك ولا اب لك سواء
ولم يتفقوا على مثل ان ابالك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احديهما
معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اي خبر لا في لا ابالك محذوف اي لا ابالك موجود واما في لا اب لك فهو لك اي لا اب موجود
لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب وفحوى الجملتين واحد مع كون المسند اليه في
احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة ثم قال المص ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه
مشابه للمضاف فاعطي حكم المضاف من اثبات الالف في ابا واخا وحذف النون في غلامي ومسلمي ولا يريد بمشابهته
للمضاف انه مضارع المضاف بالتفسير الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا حسنا وجهه ولا
حافظا كتاب الله وايضا فان ابالك وابا لك عنده شيء واحد من حيث المعنى ولك في اب لك اما خبر لا او صفة لاسمها
واسم لا لا يصير بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضارعا
للمضاف لقلت لا رجلا في الدار ولا غلاما ظريفا فقوله لمشاركته له اي لمشاركته نحو لا ابالك لا اباك المضاف في اصل معناه
اي في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصل اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب

واحدة



نقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ففى ابوك تخصيص اصلى و تعريف حادث بالاضافة كما يجئ فى باب
الاضافة واب لك يشارك ابوك فى التخصيص الذى هو اصل معناه ومن ثم لم يجر اى ومن جهة ان اعطاه حكم
المضاف لمشاركته له فى الاصل معناه لم يجز الا بافيها ولا ردة فى عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى فى و
على قوله لفساد المعنى يعنى ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقريره ولو كان كما ذكر المص لجاز ايض فى المنكر
الا بالرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم يتخصص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم
يحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت
المضاف واما على مذهب المص فللفصل بين شبه المضاف بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار
والمجرور الناقص دون الظرف المستقر نحو لا يدى بها لك ولا غلامى اليوم لك واجازه يونس اختيارا لان الفصل به
كلا فصل لكثرة ما يتسع فى الظروف ولم يجز سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر كما فى قوله
كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج قوله ويحذف فى مثل لا عليك اى لا باس عليك
اى ويحذف اسم لا فى لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحا
وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى
لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهى
حجازية واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفى بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع اقول قوله
هو المسند بعد دخولهما اى بعد دخول ما فى مسئلتها ولا فى مسئلتها الا انهما يجتمعان معا والاعتراض عليه كما فى خبر
كان قوله وهى حجازية اى هذه اللغة وهى اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا
عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها فى موضع فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس لشروط سيجئ وغير
الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا قوله واذا زيدت ان مع ما هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقول
الشاعر وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا اعلم ان الاصل فى ما ان لا يعمل كما فى لغة بنى تميم اذ قياس العوامل
ان يختص بالقبيل الذى تعمل فيه من الاسم او الفعل ليكون متمكنة بثبوتها فى مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل
واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها لليس لان معنييهما سواء فى الحقيقة كما ذكرنا فى
باب الاستثنا وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفى الحال والحق انهما المطلق لنفى كما يجئ فى الافعال الناقصة فلما كان
قياس عملها ضعيفا انعزلت لادنى عارض فمن ذلك مجئ ان بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت زائدة لكنها تشابه ان
النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفى والنفى اذا دخل على النفى افاد الايجاب فصارت ان كالا الناقضة لنفى
ما فى نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها
غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو على بنى غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف وان
العازلة عند الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون هى نافية زيدت لتاكيد نفى ما ولا فان النفى اذا دخل على النفى افاد
الايجاب ورد عليهم انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى الا مفصولا بينهما كما فى ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام
وقد فى نحو لقد سمع مع ان فى كليهما معنى التحقيق وفى الا ان مع ان فى الا معنى التحقيق فلان قد يشوبها معنيان
اخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن لمحض التحقيق وكذا الا فى معنى التنبيه ايض وانشد الفراء الا اوارى ما ان
لا ابينها بالجمع بين ثلثة احرف نافية والرواية الا اوارى ما ابينها ومما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل
النفى الذى به شابهت ليس فكيف يعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا
وانشد فى ذلك وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف من
الاول اى دوران منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تع ومزقناهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على
ما مضى فى المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما فى الدار زيد وذلك
لضعفها فى العمل فلا يتصرف بان يعمل النصب قبل الرفع كالفعل وقال ابن عصفور ومنعه العبدى لا يبطل عملها
اذا كان المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان واخواتها قال ابو على بن عمرو ان قوما جوزوا اعمالها
متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره وقال الربعى الاعمال عندى هو القياس لبقاء معنى النفى واما قول الفرزدق فاصبحوا
قد اعاد الله دولتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فان سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا
لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اى اذ ما فى الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه وجوز الكوفيون

این عبدی احمد بن بکر شاگرد ابو علی فارسی است

این ربعی علی بن عیسی شاگرد ابو علی فارسی است

صحت غير ما ولا
المشبهتين بليس

انصابه على الظرف اى فى مثل حالهم وفى مثل مكانهم من الرفعة ويروى ما مسيئا من اعتب فى لوا نحو قوله لو انك
يا حسين خلقت حرا وما بالحر انت ولا الخليق دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذ الباء لا يدخل الا على خبر المنصوب
دون المرفوع وعلى هذا بنى ابو على والزمخشرى امتناع دخولها على خبر ما التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها
تدخل بعد ما الكموفه بان اتفاقا نحو ما ان زيد قائما قال لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه ومنع ابو على والاخفش
دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للربعى والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول الباء فى خبر ليس عند انتقاض النفى
بالا وذلك لان الباء لتاكيد النفى فلا يدخل بعد انتقاضه وقد يدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد هل نحو هل زيد
بخارج وفى خبر المنفى فى باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد يزاد بعد خبر لا التبرية نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هى بمعنى فى وربما
زيدت فى الحال المنفية نحو ما جائنى زيد براكب وفى خبر ان الاثبة بعد باب رايت منفيا كقوله تع اولم يروا ان الله الذى
خلق السموات والارض ولم يعى بخلقهن بقادر وقد يزاد بعد ليت فك ندمت على لسان كان منى فليت بانه فى
جوف عكم ومما يبطل عمل ما ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف
ما اذا كان ظرفا كقوله تع فما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدأ وخبر وانتصاب الثانى
بنزع الخافض اعنى الباء وليس بشئ لان الباء زائدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة ايضا اليس المجرور بها مفعولا
حتى ينتصب بالمفعولية حذف الجار ووصول الفعل اليه كما فى استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع
الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا
عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع ان وان واجاز الاخفش
حذف اسم ما استغناء ببدل موجب نحو ما قائما الا زيد اى ما احد قائما الا زيد وليس بشئ لما ذكرنا ان المستثنى فى
المفرغ قائم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عمل ما على هذا فى الاسم مع تاخره عن الخبر وانتقاض النفى واحدهما مبطل
لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قائما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم وايضا لا يعمل مع الفصل
بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفى قوله واذا عطفت عليه اى على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا
بالباء الزائدة قوله بموجب فى ذلك اذا عطفت عليه ببل او لكن لانهما للاثبات بعد النفى كما يجئ فى باب حروف العطف
قوله فالرفع اى الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهى النفى وقد ذكرنا وجه الرفع فيه فى باب الاستثناء فلا نعيده
قال عبد القاهر هو خبر مبتدأ محذوف اى ما زيد بقائم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اى
من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده
فهو على هذا من باب القطع كما يجئ فى باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا
عند ما ينعزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر فى نحو قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا
ناعب الا ببين غرابها وليس ما ذهب اليه بشئ لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا فى سعة الكلام واذا عطفت على خبر
ما او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد جاز فى المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على
المحل قال معاوية انا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة
والمبتدأ محذوف اى ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبرها المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا
قاعد ولا قاعدا ولا قاعد وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما وذلك كما فى قوله مشائيم ليسوا مصلحين
البيت واما فى غير خبرهما نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء فى مثله حتى يكون المعدوم
كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط انفصال الاسم المنصوب باسم الفاعل
على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكر وان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا مرتفعا به
ما بعده هو من سبب اسمها نحو ما زيد قائما ولا قاعد غلامه جاز لك فى ذلك الوصف وجه آخر وهو ان ترفعه
على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التى هى ما زيد قائما الا على زيد قائما فيكون عطف اسمية على
اسمية ويجوز مثل ذلك فى نحو ما كان زيد قائما ولا قاعد غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون
المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان لنفى الماضى ومضمون المعطوف حال لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك
غلامه قاعد فظاهره الحال واما فى ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذى بعد حرف
العطف او نصبته لان ما وليس لنفى الحال مطلق فظاهرهما الحال ويقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد
فاذا نصبت فالقيام والقعود منفيان فى الماضى واذا رفعت فالقيام منتف فى الماضى والقعود فى الحال واما

ولا يجوز

فاسجح



فی مازیدا ولیس زید قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فالجملتان حالیتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذکرنا فنصب قاعدا فی
المواضع الثلثة اعنی ماکان ولیس وما علی عطف الاسم والخبر علی الاسم والخبر ورفعه علی عطف الجملة علی ماکان زید قائما
ولیس زید قائما ومازید قائما ویجوز فیمازید قائما ولا قاعدا ابوه برفع قاعدا ان یکون علی عطف الاسم والخبر علی الاسم والخبر
الا انه لما تقدم الخبر فی المعطوف بطل عمل ما ولا یجوز ذلک فی ماکان زید قائما ولا قاعدا ابوه ولا فی لیس اذ لا یبطل عملهما
بتقدم خبرهما علی اسمهما بل یجب ان یکون ذلک فیهما علی عطف الاسمیة علی الفعلیة ویجوز فی نصب قاعدا فی لیس زید
قائما ولا قاعدا ابوه ان یکون لاجل عطف الخبر علی الخبر و ابوه فاعله ویجوز هذا الوجه فیمازید قائما ولا قاعدا ابوه وان یکون
لکونه خبرا مقدما علی الاسم ولا یجوز هذا الوجه فی ما ویجوز فی هذه المسئلة جر المعطوف علی توهم الجر فی المعطوف علیه و
یکون عطفا للمفرد علی المفرد ولو جعلناه علی عطف الاسم والخبر علی الاسم والخبر جاز فی لیس علی تقدیر جواز العطف
علی عاملین مختلفین علی ما سیجیٔ من مذهب الاخفش وجاز فی ما علی تقدیر جواز دخول الباء علی خبر ما المتقدم
وکذا ان ظهرت الباء فی هذه المسئلة فی قائما نحو لیس زید او مازید بقائم ولا قاعدا ابوه جاز لک فی قاعد الرفع والنصب
والجر علی الوجه المذکور سواء ولو جعلت مکان السبب المذکور اعنی ابوه اسم ما مکررا فقلت مازید بقائم ولا قاعد
زید فالرفع اجود من النصب والجر لان الکلام مع الرفع جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتکریر الاسم فی الجملة الواحدة
ضعیف غیر کثیر نحو زید ضربت زیدا علی اقامة الظاهر مقام الضمیر لان الضمیر اخف الا ان یکون فی موضع التفخیم
نحو قوله تع القارعة ما القارعة واما فی الجملتین فکثیر وان اتصلتا کقوله تع لن نؤمن حتی نؤتی مثل ما اوتی رسل
الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب اسما بلا ضمیر یرجع الی الاسم نحو مازید قائما عمرو وعمرو ابو زید لم یجز لانک
لم یجعله فی اللفظ مربوطا به بخلاف تکریر الاسم فی نحو مازید ضاربا زید فان فیه ربطا بتکریر الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه
کما ذکرنا ولو قلت ما ابو زینب ذاهبا ولا مقیمة امها لم یجز نصب مقیمة لخلوها مع المرفوع بعدها عن العائد الی الاسم
ای ابو زینب وان جعلت موضع السبب اجنبیا نحو مازید بقائم او قائما ولا قاعد عمرو فلیس مع ما نصب قاعد لان
عمرو لا یصلح ان یکون فاعلا لقاعد علی عطف الخبر علی الخبر لان المعطوف حکمه حکم المعطوف علیه فیما یجب له وقد وجب
فی المعطوف علیه ان یکون فیه او فی معموله ضمیر یرجع الی اسم ما لکونه مشتقا فکذا یجب فی المعطوف الذی هو قاعد ولا
ضمیر فیه لو رفع عمرو ولا فی معموله فاذا لم یجز عطف الخبر علی الخبر لم یبق الا العطف الجملة علی الجملة فوجب اما رفع قاعد
لتقدمه علی الاسم او جره ان جوزنا دخول الباء علی خبر ما المتقدم علی الاسم علی ما هو مذهب الربعی هذا فیما واما فی لیس
فیجوز نصب قاعد علی عطف الاسم والخبر علی الاسم والخبر ویجوز الرفع علی عطف الاسمیة علی الفعلیة ویجوز الجر علی
ما ذهب الیه الاخفش من تجویز العطف علی عاملین مختلفین لانه لا یشترط فی المعطوف علیهما ما یشترط المص من
کون الاول مجرورا والثانی منصوبا او مرفوعا کما یجیٔ فی باب العطف وبعض القدماء منع من نحو مازید قائما ولا عمرو
ذاهبا وکذلک فی لیس بناء علی ان العطف لا یجوز الا بتقدیر العامل بعد العطف ولا یجوز وما الا عمرو ذاهبا ونقض سیبویه
علیهم ذلک بجواز مازید ولا ابوه ذاهبین اجماعا والعامل فی المعطوف عنده هو العامل فی المعطوف علیه لا المقدر
کما یجیٔ فی التوابع واجاز المبرد اعمال ان النافیة عمل لیس مستشهدا بقوله انه هو مستولیا علی احد الا علی اضعف
المجانین ولیس بمشهور وجمیع النحاة جوزوا اعمال لا عمل لیس علی الشذوذ وفیه النظر الذی یکرر ذکره قال الاندلسی
ینبغی لا العاملة عمل لیس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هی فیها اولی فانها اضعف من ما قال لکن النحاة لا
یذکرون فی کتبهم للا شرطا الا واحدا وهو کون معمولها نکرة اسما کان او خبرا قال ومن رای اعمال ان عمل لیس یعتبره ایضا
هذه الشروط وقد یلحق لا التاء نحو لات فیختص بلفظ الحین مضافا الی نکرة نحو لات حین مناص وقد یدخل علی
لفظة اوان ولفظة هنا ایضا وقال الفراء یکون مع الاوقات کلها وانشد ولات ساعة مندم والتاء فی لات للتانیث
کما فی ربت وثمت قالوا انما لتانیث الکلمة ای لا او لمبالغة النفی کما فی علامة فاذا ولیها حین فنصبه اکثر من رفعه و
یکون اسمها محذوفا وحین خبرها ای لات الحین حین مناص ویعمل عمل لیس لمشابهتها له بکسع التاء
علی عدد حروفه ساکنة الوسط ولا یجوز ان یقال باضمار اسمها کما یجیٔ فی نحو عبد الله لیس منطلقا لان الحرف لا یضمر
فیه وان شابهت الفعل واذا رفعت حین علی قلته فهو اسم لا والخبر محذوف ای لات حین مناص حاصلا ولا
یستعمل الا محذوفا احد الجزئین هذا قول سیبویه وعند الاخفش ان لات غیر عاملة والمنصوب بعدها بتقدیر
فعل فمعنی لات حین مناص ای لا اری حین مناص والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر وفیه ضعف لان
وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدأ له مواضع متعینة ولا یمتنع دعوی کون لات هی لا التبرئة وبقویه


لزنم

لزوم تنكيرها اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما فى لاحول واذا ارتفع فالاسم محذوف اى لات
حين حينُ مناص كما فى لاعليك ونقل عن ابى عبيد ان التاء من تمام حين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف و
المطعمون زمان ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهرة تحين فى اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان
ولات هنا ولا يقال تا اوان ولا تهنا وامّا لات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر السيرافى عنهم وليس بشئ
اذ لو كان لجر غير اوان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان
جارا لكان لابد له من فعل او معناه يتعلق به واوان عند السيرافى والمبرد مبنى لكونه مضافا فى الاصل الى جملة فمعنى قوله
طلبوا صلحنا ولات اوانٍ فاجبنا ان ليس حين بقاء اى لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبنى اوان على السكون ثم
ابدل التنوين من المضاف اليه كما فى يومئذ فكسر النون لثلاثة سواكن كما كسر ذال اذ او يقول حذفت الجملة وبنى على الكسر
لا على السكون لئلا يلزم اجتماع الساكنين ثم اتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين فى المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان
جملة فلا يبدل فى نحو من قبل وبعد وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اى لات من اوان فكذا ولات حين مناص
على القراءة الشاذة كما قالوا الا رجلٍ اى الا من رجل وامّا لات هنّا فهنا فى الاصل للمكان استعير للزمان قال حنّت نوار
ولات هنّا حنّتْ وبدا الذى كانت نوار اجنّتِ وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال فى ايّ الاضعان
عينك تلمح نعم لات هنّا انّ قلبك متيح اى ليس هنا تلمح ورفع ما بعد الا فى نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم و
ذلك لحملهم ليس على ما قال ابو على فى ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك العذر لو ورد فى كلامهم نحو
الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك امّا بدلا من الطيب وصفة له والخبر محذوف اى ليس الا
المسك فى الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا اسناد مسد اذا لم يثبت قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف
اليه اقول تبين شرحه بما مضى فى حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسر والفتح والياء قوله المضاف
اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا اقول بنى الامر اولا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف
اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف
اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة وامّا من حيث اللغة فلا شك ان زيدا فى مررت
بزيد وقولنا او تقديرا كما فى غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان انتصاب لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان
كان نكرة لاختصاصه بالاضافة معنى والعامل واسطة اى يتوصل بالحرف ظاهرا او مقدرا وقوله مرادا حال بعد حال اى
مقدرا مرادا قال احترزت بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد ولقائل ان يقول
ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما و
كل مقدر مراد معنى لم يجز اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اى ليس فى حكم الملفوظ بحيث لم يجر والمقدر
فى الاضافة مراد اى عمله وهو الجر باقٍ كان كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو
ما انكرت من حدهم المعرب بانه ما يختلف آخره ويفضى الى الدور وكما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى
معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقته حكم بعد ذلك كما قلت فى الفاعل انما يحكم به ليعرف فيرفع ثم جعلت
فى حدك معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله اى الجر واعلم ان المضاف اليه
اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ الوجه فى قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا
فى ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كان مضافا اليه من حيث المعنى حين ينصب
ايضا ولم يحتج فى اضافته اليه لا فى حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بلى قد يدعم اسم الفاعل بحرف جر فى بعض المواضع
وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفى العامل فى المضاف اليه
خلاف بينهم كما مر فى اول الكتاب وفى العامل فى المضاف اليه اللفظى اشكال ان قلنا العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف
فيه مقدر وكذا ان قلنا ان العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار
الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التى يكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل
هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو على فى هذا الباب لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف
ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقى بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة
قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهى غير العوامل يعنى ان العامل ما يتقوم
به هذه المعانى المقتضية كما فى تقدم فى اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما يتقوم به المقتضى لا الى المقتضى فقيل

مضاف اليه انما اضيف اليه الاول بواسطة حرف الجر مقدر لفظا نحو زيد فى مررت بزيد

ليس

كما

يلزم

يقوم

الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضي امرا خفيا معنويا وما يقوم به المقتضي امرا ظاهرا جليا
في الاغلب قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها قال في الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظي
والمعنوي ثم ينفصل المعنوي عن اللفظي بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وفيه
نظر لان اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج في التقدير
وانما قال اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل قوله مجردا
تنوينه اي التنوين او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين
لحذف لاجل الاضافة كما في كم رجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانهما دليل تمام
ما هي فيه كما ذكرنا في اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او
التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف هاء التانيث اذا امن اللبس كقوله تع واقام الصلوة
وايتاء الزكوة وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه قوله وهي معنوية ولفظية فالمعنوية
ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس
المضاف او بمعنى في في ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم يفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا
مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف
اقول اعلم انه لا يلتبس المعنوية الا باللفظية ففسر المعنوية بمضادتها اللفظية التي هي كون المضاف صفة نحو غلام
زيد او ان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مضارع مصر والله خالق السموات لان اسم
الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام
او بمعنى من او بمعنى في قوله فيما عدا جنس المضاف ما كناية عن المضاف اليه اي في مضاف اليه هو غير جنس
المضاف وغير ظرفه ويعني بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون
بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد ووجهه
بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التي يتضمنها الاضافة هي التبيينية كما في خاتم حديد
واربعة دراهم وشرط من التبيينية ان يصح اطلاق المجرور بها على المبين كما في قوله تع فاجتنبوا الرجس من الاوثان
واما قولك ثلاثة دراهم ورا قود خل فانما كنيت فيه بالمقدار عن المقدر كما يجيء في باب العدد فالثلثة هي الدراهم والراقود
هو الخل ومن ثم يقول دراهم ثلثة وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدر ويقولنا يصح
اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سينا ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد
كرز ومسجد الجامع على ما يجيء من التاويل لان الثاني اعني الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع
في العرف هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول
اللام فقولك طور سينا ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم
وقتيل كربلا بمعنى اللام كما قاله بعض النحاة ولا يقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص
يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء سهيل وهي التي
يقال لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام
وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهي بتقدير من ولا ثالث لهما قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة و
تخصيصا مع النكرة يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افاده تعريفا مع المعرفة لان وضعها لتفيد
ان الواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب
ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه
او اشهر بكونه غلاما له او بكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر
الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها ثم قد يقال جاءني غلام زيد من
غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما
في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه فلا تظنن من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام
ان معناه ومعنى غلام لزيد سوا بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين
من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصا مع النكرة

المعنوية الى معمولها فقال ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اي هي على ضربين اما ان يكون المضاف صفة

دون غيره

تظنن

عو

نحو قولك غلام رجل اذ تخصص من غلام امرأة قوله وشرطها اى شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمى بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم باببض ماضى الشفرتين يمان ولا يجوز اضافة ساير المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها وعندى انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا فى باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق يجوز ذلك وان لم يكن فى الدنيا الا زيد واحد مثل قولهم مضر الحمراء وانمار الشاء وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وانما يجرد المضاف فى الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفى المضاف المعرف التخصيص مع زيادة وهى التعيين واعلم ان بعض الاسماء قد توغل فى التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخصص ذاتا دون ذات اخرى اذ كل ما فى الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا يخصص ذاتا بل نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان يكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السيرى اذا اضيف غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تع غير المغضوب عليهم ولا الضالين صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضى الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيتعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضى عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك فى شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثلك فى الشئ الفلانى فالمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شئ خلص لك بعينه من ساير امته فهو معرفة وقد قدح ابن السراج فى قوله هذا بقوله تع نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل مع ان معنى غير الذى كنا نعمل اى الصلاح لان عملهم كان فسادا وبقول الشاعر ان قلت خيرا قال شرا غيره والجواب انه على البدل لا الصفة وحمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا يقول انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا لحملهم غير على لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم فى باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير والدليل على تآخيهما العطف على غير بتكرير لا كما فى قوله تع غير المغضوب عليهم ولا الضالين كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع سيبويه الى عشرين مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره ومنعهما الفراء والسماع لا يرد ولا سيما اذا اعضده القياس وكلهم منعوا عشرون ايما رجل واى رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه فى جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التى فى هذا التركيب كما فى عليم وسميع فمعنى مررت بالرجل شبيهك اى من يشبهك فى جميع الوجوه وقال ابو سعيد فى مثلك وغيرك وما فى معناهما انها لم يتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك الخ اسم فاعل مضاف الى معموله اى مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما يكون لفظية اذا اردت الحال او الاستقبال او الاستمرار كما يجئ بعيد والاطلاق يفيد الاستمرار وقالوا فى حسبك وشرعك وكفيك ونهيك ونهاك انها لم يتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا اخواته وانما بنى قدك وقطك وبجلك الخ دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجئ فى باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته ويدخل عليها من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تع فان حسبك الله لانها لا تغير معنى الكلام ولا يقع اذا جاوز هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لاداءها معنى الفعل ويكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف فى هذه الاسماء الا فى الاعراب فلم يثن ولم يجمع لمشابهتها قدك وقطك غير المتصرفين وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبرجال كافيك من رجال وبامرأة كافيك من امرأة اجراء له فى عدم التصرف مجرى قدك وقطك وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل رجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيتك وكذا ساير تصرفاته وقيل مررت برجل هدك من رجل وبرجلين هدك من رجلين وبرجال هدك من رجال وبامرأة هدك ومعنى هدك اى ثقلك وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك فى عدم التصرف لافادته فائدته وربما جاء فعلا متصرفا نحو رجلين هداك وبرجال هدوك وبامرأة هدتك وبامرأتين هدتاك وبنسوة هددنك ويجوز ان يقال فى حسبك

تخصص

اضيف

مفعوله

فالجواب انما يكون لفظية اذا كان اسم الفاعل انما يكون لفظية اذا اردت الحال والاستقبال

وقالوا

وهلك وهبلك ونهاك وشرعل انها لم ينصرف لكونها فى الاصل مصادر وبعض العرب يجعل امثر وعبد بطنه نكرتين
قال حاتم اماوى انى رب واحد امه اخذت فلا قتل عليه ولا اسر وليس العلة فى تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد
مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشئ بنفسه وذلك لان الضمير فى مثله
لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب لك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عائد الى
رجل وكذا فى قوله رب واحد امه اى رب رجل واحد امه وسيجئ فى باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة
كقولك رب شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد
واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشئ نحو رايت رجل هو واحد امه وكذا ينبغى ان يكون قولك صدر بلده ورئيس
قبيلة وابن امه ونادرة دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذى لا مانع فيه من التعريف لتنبيه الانفصال
نحو جاءنى غلام زيد ظريف اى غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك فى المعرف باللام كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وقد يكتسى
المضاف التانيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء فى الكلام الذى هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض
اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع
اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال اذا بعض السنين تعرقتنى كفى الايتام فقد ابى اليتيم وقال مر الليالى اسرعت
فى نقضى اخذن بعضى وتركن بعضى اذ يقال السنون تعرقن والليالى اخذن منه قوله فما حب الديار شغفن
قلبى ولكن حب من سكن الديارا فاكتسب التانيث والجمع وقد يكتسب المضاف البناء من المضاف اليه كما يجئ فى الظروف
المبنية قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف قد مر وجهه قوله وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه
من العدد ضعيف نقل الكوفيون تعريف الاسمين فى كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة و
المائة الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف
اليه فيكون اللام فى المضاف ضايعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره قيل وجهه
على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما يجئ بالمضاف اليه لغرض
بيان ان المضاف من اى جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف
بعد التعريف لغرض يتبين ان هذا المعرف من اى نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندى ثلثة مثلا ولم تذكر
من اى نوع هى ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعث الثلثة اى تلك الثلثة ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب وهذا
هو الوجه لمن قال الثلاثة اثواب وان كان افصح من الاول لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له لا فى المعنوية ولا فى اللفظية
كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثانى لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفى هذا الاعتذار
نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة فى العدد المضاف هو المميز وانما جئ بالعدد لنصوصية كمية المميز الا ترى ان
المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على النصوصية لم يات بالعددين وايضا الاغلب وصف المضاف اليه كقوله تع
سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل فى نحو خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة واللفظية
ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا يفيد الا تخفيفا فى اللفظ ومن ثم جاز مررت
برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد والضاربو زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار فى الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال
انه مضاف حملا على ضاربك قوله ان يكون صفة اى يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب ساج قوله
مضافة الى معمولها اى الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر
وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المص ومن ذلك
مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجيب وفى ذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى فى كما يدعى المص فى ضرب اليوم
فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها ولكن
كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه
فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة فى نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة
غير محضة قال رب ابن عم لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل ولعل المص جعل مالك يوم الدين
بتقدير اللام كمصارع مصر ولذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قبل او بمعنى فى
ظرفه والوجه فى تعريف مالك يوم الدين حتى وقع صفة الله انه بمعنى اللام نحو قتيل كربلا صلوات الله على نبينا



وعليه

مبحث المجرورات

وعليه اذا انه بمعنى الماضى كانه قال مالك يوم الدين اى امر يوم الدين فيكون كخالق السموات وابراهيم خليل على
طرز قوله وسيق الذين ونادى اصحاب النار لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة
جوت على الله على وجه البدل والاول اولى والمتفق عليه من اللفظية ثلاثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او
مفعوله كما يجئ واسم المفعول المضاف الى مفعول ما لم يسم فاعله والى المفعول المنصوب والصفة المشبهة المضا
الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله فى صورة المفعول لفظا على ما يجئ فى بابها انشاء الله تع والمختلف فيه هل هو
لفظى او معنوى ثلثة اشياء اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى صفته او ما ظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها
واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجيئك بيانها بعون الله اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة لفظية فمعلول
كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبنى على كونها عاملة فى محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان
كذا فالذى هو مجرور فى الظاهر ليس مجرورا فى الحقيقة والتنوين المحذوف وفى اللفظ مقدر منوى فيكون الاضافة
كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان يكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل تفضيل
اما افعل التفضيل فسيجئ حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهى ابدا جائزة العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسماء الافعال و
المفعول فعملهما فى مرفوع هو سبب جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضى او بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد
الازمنة الثلاثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان ادنى
مشابهة للفعل يكفى فى عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا الا ترى الى رفع الظرف و
المنسوب فى نحو زيد فى الدار ابوه على مذهب ابى على ونحو مررت برجل مصرى حماره وكذا برجل خز صفته سرجه واذا كان كذا
فاضافتهما الى سبب هو فاعلهما معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فان المضاف فى الحقيقة
نعت المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت
هو المعين للموصوف المخصص له لا المتعين منه المتخصص فلم يمكن تعين هذه الثلثة مما اضيف اليه ولا تخصيصها
منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه فى الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد
ويعمل ايضا اسماء الافعال والمفعول الرفع فى غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلثة نحو مررت
برجل قائم فى دار عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة
وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع فى الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما سيجئ وكذا يعملان فى الظرف
والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس فى الدار ومضروب امس
بالسوط وكذا ينبغى ان يكون الحال لمشابهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبى واما عمل اسم الفاعل
والمفعول فى المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فيحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما للفعل
معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما
اذن يشابهان المضارع الصالح لهذه المعانى الثلثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضى
اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم
اذا قصد وا معنى الاستمرار بان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذى اصل وضعه الاطلاق كقولك
زيد يؤمن بالله وعمرو يسخو بموجوده اى هذه عادته فاذا ثبت ان اسمى الفاعل والمفعول يعملان فى الاجنبى
اذا كانا باحد هذه المعانى الثلثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبى لفظية لان هذا مبنى على العمل كما تقدم
وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عملت نحو انها لمنحار بوائكها وضروب بنصل السيف سوق
سمانها واسم الفاعل والمفعول لا يضافان من مطلوباتهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما
لها دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مؤولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله بمنجرد
قيد الاوابد هيكل اى مقيد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اى عابرة فيها كقوله يا سارق الليلة اهل
الدار واما اذا كان بمعنى الماضى فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضى فلم يعملا عمله الا عند الكسائى فانه
عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونهما بمعنى الماضى محضة قوله تع الحمد لله فاطر السموات
والارض جاعل الملائكة رسلا اجعل فاطر وجاعل صفتين للمعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى
فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت فى الماضى فاشتهرت فى نحو ضارب زيد امس فيصح ان يتخصص
المضاف به كتخصيص الغلام بزيد فى غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل

فيحتاج



مترتب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل والمفعول
المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار
ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعينه به او تخصصه قال سيبويه يقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت
بعبد الله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول بزيد شبيهك اى المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم
يعمل الفاعل في محل المجرور به نصبا كما فى صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل نقدره كانه جامد
قال الله تع حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ومثال اسم المفعول
المضاف الى الاجنبى اى المنصوب قولك زيد معطى الدار اى يعطى الدار وعمرو مكسو الجبة اى يكسى الجبة وحاله
كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك
لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد
فائدته الا مع ضميمة وهى ان بخلاف الصفة فانها تؤدى مؤدى الفعل بلا ضميمة تقول اعجبنى ضرب زيد عمروا
اى ان ضرب وتقول زيد ضارب عمروا اى يضرب عمروا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر
بخلاف المصدر كقوله تع او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكذلك اعجبنى ضرب فانه مجرد عن
المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل وكان تقدير الانفصال
فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة فيختص المصدر او يتعرف بنسبته
الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة
عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر فى عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج
الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان اى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتى فى ابوابها قلت ان الامر
كذلك الا ان المصدر المتعدى اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضروريات عقلا
لا وضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل واسماء الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى
المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعمل عمل الفعل فالحاصل
ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا و
معنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر العامل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول
ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوى لكونه بمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جرت فى
اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن فى الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه
فاذا كانت اقوى فى العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر ولان الانفصال الا ضا
مبنى على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول قوله ولا يفيد الا تخفيفا فى اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها
للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى لانه يطلب التخفيف اللفظى والتخفيف فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين
الى الاجنبى لا يكون الا فى المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطى الاجرة وضاربا عمرو ومكسو
الفراء واما فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى السببين والصفة المشبهة فقد يكون فى المضاف والمضاف اليه معا
نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف فى المضاف اليه بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف
الضمير واستتاره فى الصفة وقد يكون فى المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز
ذلك كما سيجئ فى ابوابها وقد يكون فى المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه فان قلت
كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذى فى ضارب زيد لا ينقص عما فى غلام
رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا الضارب من زيد حين كان
منصوبا به ايضا بلا تفاوت فى التخصيص بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة قوله ومن ثم
جاز مررت برجل حسن الوجه اى من جهة انها لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفا فمن جهة انها لم تفد تعريفا
جازت هذه المسئلة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة
ولجازت الثانية لكون المعرفة اضافة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد لحصول
التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين فى الاول سقط للالف واللام لا
للاضافة قال المص اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها تحصل

التخفيف

التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرّف باللام واما الآنه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة
فيهما مع عدم التخفيف فليجر فيه ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلها بعد الحكم
باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا انا نرى اللام سابقة حسّا
على الاضافة والاضافة في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين
الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل
وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك هو الحسن الوجه
والجر فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة
واما النصب في مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير
واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام
بدل الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله لحافي لحاف الضيف والبرد
برده والاولى ان يقوم مقام فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة والصفة اذا كانت جملة و
وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا فلما جيء باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا ما قصد واجعله مضافا اليه
تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع
لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى ان
في قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية المحضة فكما لا يجوز
في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجيء لم يجز في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا
المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الوصف الى موصوفها فتبين من هذا التطويل ان المختار
في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه لتشبيهه بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف
الضمير واستتاره ثم نقول كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة
الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب
وليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن الوجه وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجراه
مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجوز ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء
انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد يشابه
الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرف
والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تاويله هذا
الذي هو ضارب زيد وهذا الذي هو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام
جملة اسمية في التقدير ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا قول
فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو
غلام زيد قال المص واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان في الضاربك قولين كما يجيء عن قريب احدهما انه
ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس الفراء حينئذ عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف الا
انه حمل في صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا اضافة ضاربك
ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب
زيدا وانما الزم نحو ضاربك الاضافة لان في آخره اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم
تتمة الاول فلو لم يحذفا ولم يضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في
ضاربك من غير نظر الى تخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما من باب واحد لا فرق
بينهما الا اللام هذا زبدة كلام المص وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز حمل ذي اللام في الضاربك
في وجوب الاضافة على المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام وهي اجتماع النقيضين لو لم يضف لما ذكرت انهما
من باب واحد فهلا جاز لي حمل ذي اللام في الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد في صحة الاضافة
لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغي ان يعرف
حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمي الفاعل

حال الإضافة



وللمفعول المضافين الى ما هو من سببهما فى حكم الصفة المشبهة كما يجئ واما اسماء الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبى المنصوب بهما فمفعول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولى المجرد منهما جاز اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان ولى المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون خاليا من نونى المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل لمشابهته للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهلم جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخى الرجل قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجرى ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير على ذى اللام و مذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد يجعل ضمير المعرف باللام فى التابع مثل المعرف باللام كما فى قولنا الواهب المائة الهجان وعبدها لانه يحتمل فى التابع ما لا يحتمل فى المتبوع كما يجئ عن قريب وان ولى المقرون باللام المجرد عن التنوين غير ما ذكرنا من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولى المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربنك وضاربنى فى الشعر وانشد وليس حاملنى الا ابن حمال وقيل بل النون للوقاية كتشبيهها بيحملنى وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية بحملنى لا حاملنى وانشد ايضا هم الفاعلون الخير والامرونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعا وايدى المعتفين رواهقه قال سيبويه هذا لضرورة الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء فى الامرونه ومحتضرونه للسكت لم يحذف فيها اجراء للوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها الهاء بهاء الضمير لما ثبت وصلا ثم ان الضمير بعد المجرد فى موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما فى موضع النصب لكونه مفعولا وحذف النون والتنوين ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذى اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى ومجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتبار المضمر بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما فى قوله الحافظوا عورة العشيرة بالنصب قال الرمانى والمبرد فى احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذى اللام مفردا كان او مثنى ومجموعا مجرور بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما فى تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز ما فيه لا يجوز فى المتبوع فاجاز الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد عطف بيان وهو فى الحقيقة البدل على ما يأتى فى بابه فان قدرت البدل فانما مقام المبدل منه لم يجز ذلك و ان لم يقدره كذلك جاز كما ذكرنا فى باب المنادى فى نحو يا عالم زيد ويا عالم زيد وزيدا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذى اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشد نحو انا ابن التارك البكرى بشر بنصب بشر لا غير حملا على محل البكرى وقال قد يعطف على مجرور ذى اللام ما يكون فى قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعنى المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه فى قوة المضاف الى ما يمكن فيه الالف واللام كقوله الواهب المائة الهجان وعبدها تقديره وعبد المائة قال واما اذا عطفت عليه نحو زيدا وغلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور ومذهب سيبويه قوى اذ قد يحتمل فى التابع ما لا يحتمل فى المتبوع لان الفتح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالنقد الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسماء الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجردة عن اللام او مقرونة بها فان ولى المجردة منها ظاهر سببى مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام نحو زيد وجه او زيد رجات او منكرا كذلك كقولك حسن الوجه وحسن وجه ابى الغلام وحسن وجه وحسن وجه وحسن وجه ابى غلام او مضافا الى ضمير ذى اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال اقلت على بعيهما جارتا صفا كميتا الاعالى جونتا مصطلاهما وكذا ما هو فى حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد اذا حذفت التنوين من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير فى مصطلاهما للاعالى لان المعنى كميتا الاعليين فيكون مثل حسن وجهه الاخ جميل فعله وقد يجئ فى باب الصفة المشبهة على ما سنفسر احكامهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة فى بيت طرفه رحيب بالتنوين وان ولى المجردة ضمير بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه الا

تنوين نخ

وهذا الضارب الرجل زيد ٢



للكسائى على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما فى حسن الوجه ويحذف التنوين والنونين للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام فى اسم الفاعل المجرد وان ولى ذات اللام ظاهر سببى مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب ان يكون ذا لام بدرجة او بدرجات نحو الحسن وجه الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه ولا الحسن وجهه كما يجئ فى باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس فى الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميلة ولا يجوز اتفاقا بل القياس جواز اضافة ذات اللام التى فيها نون المثنى او المجموع الى اى ضمير كان والى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسنى غلامهما والجميلة وكذا بالرجال الحسنى الغلام والجميلى وجهه ويجئ فى باب الصفة المشبهة لهذا الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تع ولا يضاف الصفة الى مرفوع بها غير سببى فى نحو قولك مررت برجل طيب فى داره نومك لئلا يبقى الصفة بلا مرفوع بها فى الظاهر كما ذكرنا فى اسمى الفاعل والمفعول قوله المائة الهجان اى المائة الناقة والهجان البيض يستوى فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجئ فى باب الجمع قوله وعبدها اى العبد الذى يرعاها وتمام البيت عوذا تزجى خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهى الحديثة النتاج وتزجى اى تسوق قوله

ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى وبقلة الحمقا متأول ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متأول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشئ فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول

اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شئ واحد على ضربين اما ان يكون فى احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص ولا يكون والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الآخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص ويجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الآخر اما ان يحتاج الى ذلك التأويل او لا يحتاج فالذى لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظى الحى والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص فى ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اى لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعينه لا يكتسى من غيره الابهام والذى يحتاج الى التأويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحى مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قالهن حى رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فيقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تاخير اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجئ فى باب العلم ويجئ هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الآخر وان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهى الاكثر وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثانى رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جائنى قيس قفة وان كانا مضافين او اولهما لم يجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما والاتباع على ان الثانى عطف بيان لانه اشهر فاذا تقرر هذا قلنا ان تأويل نحو سعيد كرز فان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال مثلا يقول جائنى زيد والمراد المدلول وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جائنى سعيد كرز اى ملقب هذا اللقب فلا ينعكس التأويل اى لا يقال ان الاول دال والثانى مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز فان قلت لو يقدموا اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعين الذات الذى يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم واما ذو وذات وما يتصرف منهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب من التأويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اى وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم اى مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الآخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله اليكم ذوى آل النبى تطلعت نوازع من قلبى



طماء والبب اى اصحاب هذا الاسم وجائى ذوا سيبويه اى صاحب هذا الاسم كما يجئ فى باب الجمع واما قولهم آل حم وآل
طس فى السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى
واما حى فى نحو قولهم هذا حى زيد فتاويله شخص الحى كانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص وانما
ذكر لفظ حى مبالغة وتاكيدا فمعنى هذا حى زيد اى المشار اليه عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحى توغلا فى
باب المبالغة فاذا قلت فعله حى زيد كانك قلت فعله هو بنفسه وهو حى موجود لا انه تنسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا
حى زيد اى هو هو بعينه حيا فانما لا ريب فيه ثم صار يستعمل فى التاكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان ميتا قال الافيح الآله بنى
زياد وحى ابيهم قبح الحمار وقال يا قرا بن اباك حى خويلد قد كنت خايفة على الاحماق وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حى
وزيادته فى مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم فى قوله الى الحول ثم اسم السلم عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد
اعتذر وفى قوله تداعين باسم الشيب فى متثلم جوانبه من بصرة وسلام وفى قوله لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه
باسم الماء مبغوم وبالغاء لفظ المقام فى قول الشماخ ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين والحق ان
الاسم فى المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلم اى لفظ الدال عليه وكلمته يعنى سلم عليكم واسم الماء واسم الشيب اى
صوت الماء وصوت الشيب اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم
فى مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته
الا مع ما يتعلق باللفظ نحو تداعين ويناديه فاسم السلم من باب عين زيد لان اسم السلم لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب
اى صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات يقول مكانك منى
بعيد اى انت منى بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذى هو فيه والمختلف
فى جواز اضافة احدهما الى الآخر والموصوف وصفته فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهادا للاول
نحو مسجد الجامع وجانب الغربى وللثانى نحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف
التنوين كما فى جرد قطيفة او بحذف اللام كما فى مسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست
كاضافة الصفة الى معمولها عندهم اذ ذاك لا يخصص ولا يعرف بخلاف هذا فان الاول ههنا هو الثانى من حيث المعنى
لانهما موصوف وصفته فتخصص الثانى وتعرفه تخصص الاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه
معنى الا انك جعلته لغيره فى الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعد به فى اللفظ عن المجرور وبه غاية التبعيد
فعلى هذا يقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس
ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه فى نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان
على شئ واحد فهو اضافة الشئ الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف اللفظين
كما يجئ مذهب الفراء ولو لم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان فى احدهما زيادة فايدة كما فى نفس زيد وقال المص لا يجوز ذلك لان
يوافق الصفة والموصوف فى الاعراب واجب ليس بشئ لان ذلك انما يكون اذا نفيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة
فلا نسلم له فهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كسيف شجاع اى المضاف اليه فى الحقيقة هو موصوف
هذا المجرور الا انه حذف واقيم صفته مقامه اى بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت فى مجارى السيول و
مواطى الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس فى مسجده للصلوة وجانب
المكان الغربى وصلوة الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتاويل كخاتم فضة
لان المعنى شئ جرد اى بال ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة
ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندى ان يكون امثال اضافة
الموصوف الى صفته من باب طور سينا وذلك بان يجعل الجامع مسجد مخصوص والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلوة
مخصوصة والحمقا بقلة مخصوصة وهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه
المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتر وبقلة الحمقا كبقلة الكزبرة وجانب الغربى كجانب اليمين
واما الاسمان اللذان ليس فى احدهما زيادة فائدة كنحط النوا وليس اسد فالفراء يجيز اضافة احدهما الى الآخر للتخفيف
قال لان العرب يجيز اضافة الشئ الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فقلت انجوا عنها نجاء الجلد انه سيرضيكما منها
سنام وغاربه والنجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثيرة لا يمكن دفعه كما فى نهج البلاغة لتسنح الرجاء منهم شقشقات
وجليهم وقوله وسكائك الهواء وذخاء الدعثر ولو قلنا ان بين الاسمين فى كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة



وفا

ومما اختلف فيه هل اضافته محضة او لا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو في حالة الاضافة على ضربين احدهما ان يراد به تفضيل
صاحبه على كل واحد من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما ان يراد به ذلك وقد يجي ذكر احكامه في بابه والمقصود
المقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابي علي والجزولي هي غير محضة
لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول افعل كما لو ظهر من فان الجار في قولك افضل من القوم لابتداء
الغاية والجار والمجرور مفعول افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي هو المجرور بعده فهو كاسم
فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية في نحو افضل من القوم انه ابتداء زيد في الارتقاء والزيادة
في الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركته لهم في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في مشابهة اسم الفاعل عن الصفة
المشبهة كما يجي في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرائط تأتي في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال الاحسن
الوجه بل يرفع مضمرا ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التميز الذي ينصبه الجوامد ايضا كما في عشرون
درهما نحو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر مليك اضلع البرية لا يوجد فيها له الدنية كفاء وقوله ولمار قوما مثلنا
خير قومهم اقل به منا على قومهم فخراء ومذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه في
حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كاني فيدخل فيه دخول اي فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه
مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقي بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا في
قولك زيد اظرف الناس مفضل في الظرافة على كل واحد ممن بقي منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه لانك لم تفضل
جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما في
قولك بعض القوم وثالثهم وجزؤهم واحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو وكما يجوز زيد افضل من عمرو
ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير من المبينة كما في خاتم فضة
لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته
بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فيكون محضة بدليل قوله تع فتبارك الله احسن الخالقين
وقوله اضلع البرية خبر مبتدأ محذوف اي هو اضلع وخير قومهم نصب على المدح وثانيهما ان يكون افعل مفضلا
على جميع افراد نوعه مطلقا ثم يضيفه الى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتملا على امثال المفضل نحو
زيد افضل اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداد اي افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل
التخصيص كما في غلام زيد ومصارع مصر لا لتفضيله على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام
ثم نقول افعل بالمعنى الاول اما ان يضيفه الى المعرفة او النكرة فاذا اضفته الى المعرفة لم يجز ان يكون مفردا نحو افضل
الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بلى اذا كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس التي يقع لفظ مفردها
على القليل والكثير نحو البرني اطيب التمر جاز والرجل ليس جنسا بهذا المعنى فنقول زيد افضل الرجلين اي احدهما
المفضل على الآخر وافضل الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما اذا اضفته الى النكرة فيجوز اضافته
الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال فيطابق صاحب
افعل والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحب افعل مثنى او مجموعا قال تع ولا تكونوا
اول كافر به وحكم اي في الاضافة حكم افعل يعني انك اذا اضفت ايا الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا
واذا اضفت الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا او مثنى ومجموعا والعلة في ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا او
موصولا موضوع ليكون جزءا من جماعة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول فقولنا
جزءا من جملة يخرج نحو الفرس افره البغال ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعده و
قولنا معينة ليخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل من بين جملة غير معينة من عرض الرجال
وكذا يخرج نحو اي رجلين زيد واي رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اي للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة
وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله يخرج نحو وجه زيد احسنه ونحو قولك اي زيد احسن اوجهه ام يده ام رجله فانه لا يجوز
لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي بغداد اطيب اي اي دورها الا ان يقدر المضاف اي احسن اعضاء
واي اعضاء زيد واي دور بغداد فاي موضوع لتعيين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل
معين بعده على سائر ابعاضه فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد افضل الرجل واي الرجل هذا لان الرجل ليس كلا يشتمل
زيدا وغيره بخلاف قولك البرني اطيب التمر وقولك اي التمر هذا لكون التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين

بعد من افراد الناس فالمعنى زيد بعضهم الزائد الظرافة على كل واحد ممن بقي

جملة



واى الرجلين لكون المضاف فيهما بعض من الجملة المعينة بعده وهى المثنى وكذا افضل الرجال واى الرجال سواء اردت بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة وانما جاز اى رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مع ان المجرور فى جميعها ليس فى الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقا مجتمعا من المسئول ومن امثاله فيكون فى الحقيقة جملة معينة منقسمة الى المسئول وامثاله كما شرطنا فمعنى اى رجل اى قسم من اقسام جنس الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واى رجلين اى اى قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واى رجال اى اى قسم من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجالا رجالا وكذا فى افعل نحو زيد افضل رجل اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلان فعل سواء اضفته الى المعرفة او النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او تثنية او جمعا فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين تثنية بل هو جزء واحد مثل الزيدين وجاز زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين ولا تظنن ان صاحب افعل التفضيل مفضلا على مجموع اقسام المضاف اليه فتقول فى زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل هو قسم من اقسام الرجال كما كان فى النكرة سواء وكذا اى لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اى الرجلين هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منهما مثنى حتى تعين احد تلك الاقسام ويجوز اى الرجال هذا واى الرجال هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتها افرادا ومثنيات وجموعا فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزائه فى النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك فى المعرفة قلت لان النكرة لا تختص فى اصل وضعه بواحد بعينه فصح ان يعبر به عن كل واحد واحد على البدل الى ان يعنى الجنس تخفيفا بخلاف المعرفة فانها للتخصيص ببعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعين على غيره واى وافعل لا يضافان الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون تجزئه بالعطف نحو اى زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر المجرور بالعطف فيهما لاجل تكرير المسئول عنه فى اى والمفضل فى افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واى رجل وامرأة هذا وهذه واما قولهم انى وانك فالمراد به اينا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب لذا كان لا يدل عليه الضمير فى اينا فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اى رعاية لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شئ الا باعادة الجار فتكرير اى للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما فى قولك بينى وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا فى ضرورة الشعر قال فأيى ما وايك كان شرا فقيد الى المقامة لا يراها وجاء مثله فى الضرورة اظلمى واظلمه واى معرب مع ان فيه معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزومه للاضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تع اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى اى اى اسم و يجردها من التاء مضافا الى مؤنث افصح من الحاق التاء كما يجئ فى الموصول قال تع باى ارض تموت قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص اى لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان فى العموم قوله ليث اسد وحبس منع مثالان للخصوص الاول عين والثانى معنى قوله عين الشئ يريد بالشئ شيئا معينا كزيد وعمرو كما يقول عين زيد والا فالشئ اعم من العين وقد اخل المص ببعض احكام الاضافة فلا باس ان تذكرها احدها حذف المضاف اذا امن اللبس وجاء ايضا فى الشعر مع اللبس قال فهل لكم فيما الى فاننى طبيب بما اعيى النطاسى حذيما اى ابن حذيم فاذا حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف فى الاعراب كقوله تع واسئل القرية وقد يترك عند سيبويه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شئ كما يقال فى المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى لا كل بيضاء شحمة قال ولو لم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه ولا مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اى لا ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا يجب اضمار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقى المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك فى المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل يقولان بل يقول وايضا لم يقدر المضاف فى المسئلتين لكان الداخل عليه لا المزيدة معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم المنفى ولا يجوز لانك تقول ما جاءنى زيد ولا عمرو ولا يجوز ما جاءنى غلام زيد ولا عمرو وتجر عمرا اذا المجئ ليس

رجلين والزيدون افضل رجال اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم

الآتان الاول


منفيا

منفيا عن زيد بل عن غلامه واجاب المص عن الاسئلة الثلث كلها كناية وليس بمقصود فكانه معدوم يقال مثلك لا يفعل هذا اى انت ينبغى لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه يمتنع ح ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا اما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا يجئ الفسادات المذكورة قال بعضهم ان فى هذا الجواب نظرا وخللا لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى و المقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثلى لا اقول ومثلك لا تقول بالتاء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون اقول اذا لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز فى كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد من علامة التانيث مجرى المؤنث كثير افعلى هذا لا منع من اكتساء المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء فى الكلام الذى هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فكما مر من قوله مر الليالى اسرعت واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فكقولك وما حب الديار شغفن قلبى واما اذا ما الفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجئ الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فمن ثم لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز فى المثنى مثل اخيك وابيك يقولان وفى التانيث كقوله عليه السلم ما رايت مثل الجنة نام طالبها وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف فى التذكير قال يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل اى ما بردى وهى نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه فى التانيث ايض نحو قطعت السارق فاندملت اى قطعت يده وفى التنزيل كقوله تع وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فقال هم وقال الخليل يقوم مقامه فى التنكير ان كان معرفة اضيف اليها مثل نحو هذا رجل اخو زيد اى مثل اخو زيد واستضعفه سيبويه قال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا فى لا التبرئة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا القيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله وقد جعلتنى من حزيمة اصبعا اى ذا مقدار مسافة اصبع وثانيهما لحذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد فى الزمان وامام وخلف فى المكان او مشبها به فى الابهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف اخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم ويسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض ومنذ وحيث كما يجئ فى الظروف المبنية جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوى سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد او من غيرها كقوله يا من راى عارضا اسر به بين ذراعى وجبهة الاسد وقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالباقى بما يفسره الثانى هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثانى مضاف فى الحقيقة الى ضميره والتقدير الا علالة سابح او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثانى بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا فى باب النداء فى يا تيم تيم عدى ومذهب سيبويه فى زيد وعمرو قائم ان خبر المبتدا الاول محذوف وهو مغاير لمذهبه ههنا ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه فى السعة واما نحو يا تيم تيم عدى فربما يغتفر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك فى كل وبعض واذ وايا كقوله تع وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات واذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه فى صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل فى المؤنث كلتهن وليس بمشهور وثالثها الفصل بين المضافين اعلم ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه فى الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز كقوله لما رات ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها وقوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج وبغيرهما عزيز جدا نحو قوله بين على ما تثمر وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها وحكى ابن الاعرابى هو غلام ان شاء الله تع ابن اخيك وقد يفصل فى الشعر بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره فى الكلام وقد جاء فى الشعر الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا له كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابى مزاده وقوله تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفى الدراهم تنقاد الصياريف عند من روى بنصب الدراهم وجر تنقاد وانكر اكثر النحاة الفصل

نقد



بالمفعول وغيره في الشعر ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في
الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كما مر في باب لا التبرئة
والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او يمينا او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذاك ولا
نسلم تواتر القراآت السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر
آخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان آخره الفا ثبتت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا
قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين اقول الاسم الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كعمرو ووعد وزيد
ونعني بالملحق به ما آخره ياء او واو وقبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو وكرسي وآي ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات
كالصحيح الثلث وانما احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن
هو نفسه قوله كسر آخره وانما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لتناسبه ولهذا جوز هذيل قلب الف المقصور ياء
وان كان الالف اخف من الياء فقالوا الي في ولهذا قالوا في الافصح في بقلب الواو ياء كما يجيء قوله والياء مفتوحة او ساكنة
يعني الياء اللاحقة للصحيح والملحق به واما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجيء وقد تقدم في باب المنادى
الخلاف في ان اصلهما السكون او الفتح ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان آخره
الفا يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف يثبت في اللغة المشهورة
الفصيحة للتثنية كانت كمسلماي او لا كفتاي وحبلاي ومعزاي وهذيل يجيز قلب الالف التي ليست للتثنية ياء
كانهم لما رأوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة ومن ثم
نائب عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروها الى الياء ليكون كالكسرة قبله واما الف التثنية
فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف ياء واما في المقصور فالرفع والنصب والجر يلتبس بعضها ببعض
لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل لو بقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا
يقلب واو الجمع في جائي مسلموي ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب
قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها لامر استحساني لا موجب عندهم ايضا فالاولى
تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض
المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة
الى كاف الضمير قال يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا اليكا لنضربن بسيفنا قفيكا قوله وان كان ياء اي ان
كان آخر الاسم ياء وذلك في المنقوص نحو قاضي وفي المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلمي ومسلمي قوله وان كان
واوا وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء لان قياس لغتهم كما يجيء في التصريف اذا اجتمعت الواو
والياء وسكنت اولهما قلبت الواو ياء وادغم اولهما في الثانية وانما لم يبقيا كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة اي
اللين المخفف بالادغام فقلب اثقلهما اي الواو الى الاخف اي الياء وسهل امر الادغام تعرضهما له بسكون الاول و
يقلب الواو ياء سواء كان اولا كطي او ثانيا كسيد واصلهما طوي وسيود اذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى
فتحة بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفي واعلي في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم يؤد الى اللبس
بين بوزن وجب قلبها كسرة كما في مسلمي ليسهل ذلك قربها من الآخر الذي هو محل التغيير فلهذا لم يقلب في سبل
ومبل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلمي بالادغام تمموه بقلب الضمة كسرة بخلاف مبل وان ادى
الى اللبس فانت مخير في قلبها كسرة وابقائها نحو لي في جمع الوي اذ يشتبه فعل بفعل قوله وفتحت الياء للساكنين
يعني اذا كان قبل ياء الضمير الف وياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحق به وذلك
لاجتماع الساكنين وقد جاء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي وذلك اما لان الالف اكثر مدا من اخويه
فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف
وجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك للتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في نحو ∴ وليديه
ومنه قراءة حمزة ما انتم بمصرخي وهو عند النحاة ضعيف قال قال لها هل لك يا تا في قولكم واما الاسماء
الستة فاخي وابي واجاز المبرد اخي وابي ويقول حمي وهني ويقال في الاكثر وفي هذا حكم الاسماء الستة
عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى
مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب اذ نحن نتكلم على المضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير وضرب

في مسلموي فائدة لا امر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو ح

التغيير

يقطع

واضافته الى ياء المتكلم

يقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهو على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولامها محذوف وهو فوك
وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعنى ابوك واخوك وحموك وهنوك واما فوك ففيه ثلث قطع الاضافة
واضافته الى غيره اما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على
حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يرد على آخر الكلمة فلا بد ورد على كلمة آخرها اولها واما الابقاء فلا داية منونا الى اجتماع
الساكنين مئول امره الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اما فتح الفاء فلان فم بفتح الفاء
اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف لامه نسيا منسيا فلو
لم يقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما في يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان فيحذف
الالف فلما امتنع حذفها وابقائها قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويتين واما قوله
خالط من سلمى خياشيم وفا فقيل حذف المضاف للضرورة واصله فاها قال ابو على يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل
من التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجر كما قال كفى بالنأى من اسماء كاف وقال واخذ من كل حى عصم وهذه لغة
حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما
فى فى الاحوال الثلث وقياس اصله فوى كعصى ثم فى لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب
بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من جملة الحركات على الكسر للتناسب وكان العين ههنا كالحركة الاعرابية
والياء كالكسرة والواو كالضمة والالف كالفتحة الزمت الياء في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن
الكسرة اعرابية لتشبيها للكسرة التى ليست باعراب ولا بناء عند المص او للكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضهما
وذلك كما شبهت الضمة البنائية في يا زيد بالاعرابية فجيء بدلها بالواو والالف في يا زيدان ويا زيدون وشبهت الفتحة البنائية
في لا رجل بالاعرابية فجيء بدلها بالياء فقيل لا رجلين ولا مسلمين كل ذلك للعروض فلما صارت الياء التى هي عين في مشبهة
بالاعرابية وما قبل الياء الاعرابية في الاسماء الستة مكسورة فكسرت الفاء في فى وقد يقال فمى وفمه وفم زيد في جميع حالات
الاضافة وقال كالحوت لا يرويه شئ يلهمه يصبح ظمآن وفي البحر فمه والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما
عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك
ابدالهما ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو وقال هما نفثا في فى من فمويهما على النابح العاوى اشد رجام وهي جمع بين
البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التى هي اللام قدمت على العين واما اضافته
الى غير ياء المتكلم فلا عرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما مر واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلث احوال احدها
القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لاماتها وقد يثبت في بعضها كما يجئ في ذكر لغاتها وثانيها الاضافة الى غير ياء
المتكلم فالاعرف لذى في ابوك واخوك جعل لاميهما اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجئ في لغاتها وثالثها الاضافة الى ياء
المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ ردها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب
لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لردها معها واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم رد اللام في ابى بعضها
كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اب واخ فقط كما نقل عنه جار الله والمص ولما ردها الزم الياء لما قلنا في على الانحو
وشبهه قول الشاعر وابى مالك ذو المجاز بدار واجيب بانه يحتمل ان يكون ابى جمع الاب مضافا الى الياء اذ يقال في
اب ابون قال فلما تبين اصواتنا بكين وفدينا بالابينا كما قيل في اخ اخون قال وكنت لهم كشر بنى الاخينا والمذهب لا يثبت
بالمحتملات قوله واذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منهما وجاء حم مثل يد وخب ودلو وعصى
مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع اقول اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة
واللغات المشتركة ان يكونا محذوفى اللام مطلقا اى مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان والجمع
ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصا والثالثة ان يكونا مشددى العين مطلقا مع حذف
اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة
باخ اخو كدلو مطلقا وفي حم ست لغات ابتدئ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف في الاضافة
الى غير الياء ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيها ان يكون كدلو مطلقا اى في الاضافة والقطع والثالثة
ان يكون كعصا مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخبء مطلقا والسادسة ان يكون كرشاء
مطلقا واما هن ففيه ثلث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف في الاضافة الى غير الياء
والنقص في غيرها ولما لم يكن هي المشهورة زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجى

بنها وثنائيهما تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله وُحَب وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هَنك من
المئزر فللضروره وليس بلغة رابعة وفي فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وفتح الفاء مع خفة
الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء محذوف اللام كسبا مطلقا
مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان الواو التي ابدل منها الميم تقلب في حال الاضافة الفا وياء فيكون الفاء في الحالة
الثلث اذن مثلثا لا للاعراب فيجوز تثليثها في الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فما مثلث الفاء
مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه والميم بدل من اللام قدمت على العين كما مر فيكون قوله فموهما
مثنى فما والثامنة والتاسعة فم مشددا الميم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال حتى اذا ما خرجت من فمه قال ابن جني
هو للضروره وليست بلغة وكان الميمين بدلان من العين واللام والجمع افمام العاشرة اتباع الفاء للميم في حركات الاعراب
نحو هذا فمٌ ورأيت فما ونظرت الى فِمٍ وكانه نظر فيها الى حالة الاضافة ملائمها اعني فوك وفاك وفيك وقد يتبع فاء امرئ ايضا
حرف اعرابه فيقال مُرُؤٌ ومَرَأً ومِرِئٍ وعين امرء وابنم تابع لحرف الاعراب اتفاقا وفي دم ثلث لغات القصر كعصا والتضعيف
كمد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد قوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع انما لم يقطع لانه ليس مقصودا
بذاته وانما هو وصلة الى جعل سماء الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتأتّ لهم ان
يقولوا جائني رجل ذهب فجاءوا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لم يقع صفة كما
يجئ لم يتوصل به والى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الا
التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفة اي اسم جنس كضارب وقاتل
وايضا لو حذف المضاف للموصوف به والمضاف اليه ضميرا وعلم لم يجز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم
صل على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم ولكن اريد
به الذوينا شاذان وذلك لاجرائه مجرى صاحب واما قولهم ذو زيد وذوي آل النبي فانما جاز التاويل العلم بالجنس
اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين الا فوك كما ذكرنا
فكان قياسها ان يكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب
ولم يكن فيها مقصورة حملوها في ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها
على افعال كاباء واخاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما ذو فلا دليل في اذواء على فتح عينه
لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثه اعني ذات
واصلها ذوات كنواة لقولهم في مثناها ذواتا فحذف فتح العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت
في المؤنث ذية كطية وقال الخليل وزن ذو فعل بالسكون واللام محذوف في جميع متصرفات ذو الا في ذوات وذواتا
وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقلة اخاوا اما هن فانه لم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به
على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح
العين لان ما قبل تاء التانيث لابد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كثمرات واما فوك فاصله فوه بسكون
الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواء ولام فوك هاء لقولهم افواه وفويه ولام ذو ياء لان
عينه واو بدليل ذواتا وذوات واذواء وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاكثر اولى ولام اب واخ وحم وهن
واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة واخوات واما هنيهة في هنية فلان لامه ذات وجهين وكذا لام حم قد
يكون همزا كما تبين قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وكل ما اصله
خبر المبتدأ كخبري كان وان واخواتهما ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه اي مع اعراب سابقه يخرج
الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب
كفجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة قال يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من
جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما
وانتصاب الاول في نحو ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض
عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة
واحدة وهي كونهما عمدتي الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان
قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا انا نقول ارتفاع زيد في جائني زيد الظريف من جهة



كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا في التوابع ثم يقول الاخبار المتعددة لمبتدأ نحو هو الغفور الودود
الآية وكذا المسندات في نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو فتقعد مذموما مخذولا
وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جائني القوم الا زيدا الا عمرو ولا يعتبر اسمائها ولا جهات اعرابها فينبغي ان يدخل
في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اي اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان
فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما
فوقه وكذا التاكيد المكرر وعطف النسق المكرر لان كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام في عامل التوابع ففيه
تفصيل اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلث اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش
العامل فيها معنوي كما في المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب
سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجي في جائني زيد الظريف ليس في
قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جائني العالم زيد وجائني زيد نفسه فلما
انصب على التابع حكم العامل المنسوب معنى ~~المنسوب معنى~~ حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه
وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى انصباب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جائني
غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني هو ليس الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا
كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه
المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالظاهر الجلي واما البدل فالاخفش
والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع
فنحو قوله تع لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا
بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار
والمجرور والعامل وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم هذا بدل
الاشتمال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في قوله تع للذين استضعفوا
لمن آمن منهم من آمن بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل من اللام فائدة الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم
ويسموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا يكرر في اللفظ في البدل من العوامل الا حرف الجر لكونه كبعض حروف المجرور والجواب
عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذنان بان العامل هو الاول لا مقدرا اخر لان المتبوع اذن كالساقط
فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمص
ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هذا وستعرف
في عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال قال سيبويه
العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة ان العامل
في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك يا زيد وعمرو واقول لا دليل فيه اذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف
عليه مع عدم البناء المانع كما كان في يا زيد والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي
للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لا ان تقدر له حرفا اخر واستدل ايضا بقولهم قيام زيد وعمرو
وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للكثير
والقليل بلفظ الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا لا حجة له في قام زيد وعمرو اذ هو متضمن
للقيام الصالح للقليل والكثير مقام الزيدان كقيام الزيدين في كون القيام بمعنى القيامين ولو كان العامل
مقدرا لوجب تعدد الغلام في جائني غلام زيد وعمرو وهو متحد لكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة
بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد هما معا بدرهم وايضا لم يجز يا زيد والحارث ولم يجز ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا
وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ يبقى خبر
المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين
كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني
غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المص النعت على سائر التوابع لكون
استعماله اكثر قوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين

المكرورة

عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا اولا فيدخل فيه خبر المبتدا والحال في نحو زيد قائم وجائني
زيد راكبا اذ يقال انهما وصفان ويعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جائني رجل ضارب قال حد العام
ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود • وينتقض حده باسماء الآلة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دال على ذات و
هو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسره ثم سال نفسه وقال ان اسماء الاجناس
كلها يدل على ذات باعتبار معنى وليس بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورية والانسانية قال والجواب
انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات
ولقائل ان يمنع في الموضعين اى في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها
من دون المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات
سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها اولا فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلابد فيها من
الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها فلابد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق
بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات
وكذا مضروب وحسن ولو لم يدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم نقول قولك في الصفات
ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع
على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شيء الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء وان قال
المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها
هذا اللفظ فللمانع ان يمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض ر ب فلم يضع
منه هذه الصيغة المختصة الا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن فانه موضوع لذات
مطلقة يقع عليها الضرب والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فقال تابع يدخل فيه جميع
التوابع ويخرج عنه خبر المبتدا والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه
قلت يدخل فيه البدل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول نحو مررت
برجل قائم ابوه فيه ثم نقول اما خروج البدل وعطف البيان وعطف النسق والتاكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي
فظاهر واما التاكيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد اذ كلهم في جائني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان
قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جائني الزيدان كلاهما
فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حده مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تعالى نفخة واحدة والهين اثنين
نعتا قوله مطلقا قصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيدا
بحال الضرب اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا ولا يبعد لو حددنا
الوصف العام اى ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا اولا بان نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول
وصاحبه صحيح التبعية لكل ما يختص صاحبه فقولنا اسم يخرج الجملة الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعتا تابعا
في نحو جائني رجل ضرب ابوه وابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو جاءني رجال ثلثة لان وضعها لمجرد العدد
وكذا سائر المقادير نحو عندي زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او لا نحو زيد اسد
فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع
فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجيء فيقال ان اسد وصوم في برجل اسد ورجل صوم صفة
وكذا في نحو اى رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا التي للشمول فان نحو نفسه لا
يدل على معنى في شيء بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع
وحراد فاته وجائني القوم ثلثهم عند التميميين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اى جميعها او جميعهم
وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء الزمان والمكان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لم يوضع
صحيحة التبعية لغيرها بل لو جرت صفات في بعض المواضع نحو رجل مثقب فليس ذلك من حيث الوضع كحمار في
نحو مررت برجل حمار وقولنا لكل ما يختص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الا المبهم فقط
دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا فهى اسماء لا صفات عامة وكذا يخرج اسماء الاشارة لخصوصه
كما يجيء ببعض الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدا وغير ذلك في نحو جاءني زيد راكبا ونحوه عالم

قلت المقصود بقوله ما دل على ذات ما دل على ذات ما اعني كل ما يطلق عليه لفظ ذات من الفاظ بحيث لو وجد ا عني ما لعم فان قائما مثلا يدل على ذات متصفة بالقيام فلا يدخل فيه الذي يدخل اسماء الالة او الزمان والمكان والآلة وا لغيرها او المقتل مثلا يدل على محل او زمان وقع فيه القتل او زمان او ينبغي في وقوع عموم القائل والضارب لان المادة وان خصص على ما فسره والله اعلم ...يع عموم الوضع التوابع

لان اسماء العدد اذا استعملت مضافة نصبا على التمييز الحال او تبعا التمييز ١٥

والعالم



والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا الكتب يصح بتعها وضعا ونقول في حد الوصف الخاص اى التابع هو تابع دال
على ذات ومعنى غير الشمول فى متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع فى نحو هذا الرجل وبرجل اى رجل وبرجل تميمى
وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل فى نحو اعجبنى زيد علمه قوله وفائدته تخصيص او توضيح و
قد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد نحو نفخة واحدة معنى التخصيص فى اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات
وذلك ان رجل فى قولك جائنى رجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك
والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل فى المعارف اعلاما كانت اولا نحو زيد العالم والرجل الفاضل
قوله وقد يكون لمجرد الثنا لفظة قد التى هى للتقليل فى المضارع موذنة بان مجيه لمجرد الثناء او الذم او التاكيد قليل وانما
يكون لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له فى ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن
الرحيم اذ لا شريك له تع فى اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اتانى زيد الفاضل
العالم او الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيد الآتى قبل وصفه وان كان له شركاء فى هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد
اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان ذلك المصرح به فى المتبوع
شمولا واحاطة فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما فى قوله تع الهين اثنين
انما هو اله واحد وان كان معنى التابع مع المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تاكيد تكرير نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم
وان لم يكن تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجئ لمجرد الترحم نحو اتانى زيد البائس الفقير قوله ولا فرق بين ان يكون
مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمى وذى مال او خصوصا نحو مررت برجل اى رجل ومررت
بهذا الرجل وبزيد هذا قال فى الشرح يعنى ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى فى متبوعه فاذا كانت دلالته
كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر فى الدلالة على المعنى فى المتبوع هو المشتق
توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحويين شرطوا
فى الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسد حالا فكانه
يشترط فى الوصف لا فى الحال الاشتقاق وفى الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمص لا يشترط فيهما ويكتفى
بكون الوصف دالا على معنى فى متبوعه مشتقا كان اولا ويكون الحال هيئة للفاعل او المفعول قوله اذا كان وضعه لغرض
المعنى عموما اى وضع للدلالة على معنى فى متبوعه فى جميع استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس فان لهما
موصوفا فى جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن
الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذى والتى وفروعهما وذو الطائية لان الذى قام بمعنى القائم
قوله او خصوصا يعنى به ان يوضع للدلالة على معنى فى متبوعه فى بعض استعمالاته وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى
اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اى فى اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا فى باب النداء اما لو جعلته
صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اى الكامل فى الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى فى متبوعه لان استعمال
الرجل بمعنى الكامل فى الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع فى قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا
فان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات التى هى غير اسماء الاشارة
كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وسبعا مبهما
كاسم الاشارة قلت لتجرد الموصوف فى مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم يقع صفات اذ
قولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان فى
غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف فى الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله ربا شماء لا ياوى لقلتها الا السحاب
والا الاوب والسبل وكالاورق فى الحمام والاطلس فى الذيب والغبراء والخضراء فى الارض والسماء اما قولك هذا الرجل
فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معينا وفى يا ايها الرجل للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذى اللام
ومن الموضوع للدلالة على معنى فى متبوعه خصوصا على ما قال المص اى واسم الاشارة فى نحو مررت برجل اى رجل وبزيد
هذا فاى انما يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للمدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم
والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما فى غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذى يقوى عندى ان اى رجل
لا يدل بالوضع على معنى فى متبوعه بل هو منقول عن اى الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسؤال عن
التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسؤول عنه فاستعيرت لوصف الشئ بالكمال فى معنى من المعانى والتعجب من حاله

9
كالجملة الوصفية والفاظ العدد والمقادير ونحو المصدر واسم الزمان واسماء الاشارة اذا وقع كل من ذلك وصفا فبين الوصف الخاص والوصف العام عموم وخصوص من وجه والله اعلم

والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ومن
ثم قال الفراء في ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في اى الواقع صفة ان يكون صفة للنكرة حتى يضاف
الى النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اى الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا
اى الرجال هو بخلاف اى رجل هو فمعناه اى فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة فاذا جاءت بعد المعرفة
فانصبها على الحال نحو هذا زيد اى رجل ويجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت
بجاريه اى امة وباى امة وجميع ماذكر من الجوامد قياسى عموما كان كالمنسوب وذو والموصول ذى اللام وذو الطائية
او خصوصا كاى التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة والتابع لما ذكرنا وقد بقى من الجوامد الواقعة
صفة اشياء لم يذكرها المص وهى على ضربين قياسى وسماعى فمن القياسى كل وجد وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل
متبوعها لفظا او معنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف
انت المرء كل الرجل وليس في زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل
وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما يفرق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل اى كان
ماسواك هزل وحق الرجل اى من سواك باطل وهما من باب جد جده ويقال ايضا في الذم انت اللئيم جد اللئيم وحق
اللئيم وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ما شئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جاءنى رجل ما شئت من
رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهى خبر مبتدأ محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اى هو الذى
شئته او شئ شئته ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهى صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان ما للمبهم
امره وان كان من اولى العلم كقوله تع وما رب العالمين وقوله تع انى نذرت لك ما فى بطنى محررا وما نحن فيه موضع الابهام
وفى قولك معنى رجل ما شئت من رجل عندى رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال نهيك
او انهاك او كفيك من رجال ورجل همك من رجل وهدك من رجل كما مر فى باب الاضافة والجار والمجرور فى جميع ذلك
يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا
رجالا كما قلنا فى افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويجئ مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح والتعجب نحو
بالك من ليل ولله در زيد من رجل وقاتله الله من شاعر وقال عز من قائل والمعنى فى الجميع واحد اى هو الممدوح
والمتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى المفعول اى
مهمومك اى مقصودك او من همه اى اذابه اى يذيبك وصف محاسنه كقولهم هدك اى يثقل عليك عد مناقبه
من هده المصيبة اى اوهنته وكسرته ومن المقيس ايضا ان يكرر الموصوف وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندى رجل
رجل صدق وحمار حمار سوء والمراد بالصدق فى مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق فى الحديث وذلك لان الصدق
فى الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه فى مطلق الجوده فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة
كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصد والاغراء لشئ قالوا كذب عليك قال عمرو بن معدى كرب لمن شكى
اليه المغص كذب عليك العسل اى العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد به العسل المعروف فان وذبيانية
اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف اى عليكم بهما والاضافه فى نحو رجل صدق ودائرة السوء للملابسة وهم
كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبر السوء اى الخبر السئ فمعناه رجل صدق رجل صادق اى جيد
فكانك قلت عندى رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثانى صفته صار رجل مع صفته صفة للاول
كما مر فى باب التمييز فى نحو لا ماء ماء باردا ويجوز ان يكون الثانى بدلا من الاول كما قيل فى قوله تع بالناصية ناصية
كاذبة خاطئة الا ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياسى الوصف بالمقادير نحو عندى رجال
ثلثة قال لم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة ويقول عندى بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع
وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والسماعى على ضربين اما شايع كثير وهو
الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل
رضى اى مرضى قال بعضهم هو على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث
على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة الفعل تجسما منه واما غير شايع وهو ضروب احدها جنس مشهود
بمعنى من المعانى يوصف به جنس اخر كقولك مررت برجل اسد قال المبرد هو يتقدير مثل اى مثل اسد ويقوى تاويله
قولهم مررت برجل اسد شدة اى يشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور

كما فى قولك الكوز ممتلئ ماءً على ما ذكرنا فى الحال فى قولهم مرز هيمر شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة وهو بدل عند سيبويه
ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتأويل مثل الاسد كما ذكرنا فى قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل
نار حمرة اى مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف
المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا فى باب الحال والمنصوب فى هذا الوجه ايضا تميز من نسبة الكامل الى
ضمير المذكور وقال غير المبرد بل يتأول الجوهر فى مثل هذا مما يليق به من الاوصاف فمعنى برجل اسد اى جرى وبرجل
حمار اى بليد ولا معنى للتميز فى نحو برجل اسد شدة على هذا التأويل قال الشاعر وليل يقول الناس من ظلماته سواء
صحيحات العيون وعورها كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها وساجا ستورها اى سودا اعاليها وكثيفا ستورها
وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اى كامل فى الرجولية ورأيت اسدا اسدا
اى كاملا وثالثها جنس مصنوع منه الشئ يوصف به ذلك الشئ نحو هذا خاتم حديد قال سيبويه يستنكر نحو خاتم طين
وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج فى الشعر ايضا قال السيرافى اذا قلت مررت برجل بسرج خز صفته وبصحيفة طين
خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها واردت حقيقة هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون كقولك
بدابة اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل
على المعنى جاز هذا كلاما قلت وما ذكره خلاف الظ لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا فى طين خاتمها لكنه
جوز على قبح الوصف بالجوهر على المعنى بتأويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج
كله اى كائن من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون اى كائنين عرب اجمعون وان اريد التشبيه كان معنى بسرج خز صفته
اى بسرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حليه سيفه اى مشرقة وان لم يكن فضة واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد
ومن غير الشايع قولهم مررت برجل ابى عشرة واخ لك واب لك قوله ويوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان الجملة
ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية
والتنكير ان لا يشار بها الى خارج فى الوضع كما يجئ فى باب المعرفة والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فنحو
قولهم النعت يوافق المنعوت فى التعريف والتنكير بالنعت المفرد فان قيل فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز وصف
النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما يقول فى قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب
قام رجل ذاهب ابوه وكذا نقول فى مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فللتلك
الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا يقول ان الاصل فى هذه المواضع هو المفرد كما يقول
بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفى فى كون الجملة ذات
محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما فى المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشارة
الى ان الحكم بشئ على شئ يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما عند المخاطب لوقع الكلام لغوا نحو السماء
فوقنا والارض تحتنا وليس بشئ لان معنى التنكير ليس كون الشئ مجهولا بل معناه فى اصطلاحهم ما ذكرناه الآن اعنى
كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا كون الشئ مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك
المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة بل يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم
عليه فان المجهول فى جائنى زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جائنى زيد العالم
وانا زيد وجوازه مقطوع به وانما وجب فى الجملة التى هى صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجئ بالصفة والصلة لتعرف
المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من انتسابهما بمضمون
الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك
الجملة وهذه هى الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهى و
الاستفهام والتمنى والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبر المبتدأ معرفا للمبتدأ
ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر فى بابه ويتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كان صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب
قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف بلام لا يشير بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبنى لان تعريفه لفظى على ما يجئ فى باب المعارف ولا يقدر على ادخال الالف واللام فى الوصف ليطابق الموصوف
لفظا وهذا كما قال الخليل فى النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان
يفعل ذلك ان مثلك وخير نعتان على نية الالف واللام وانما جوزهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف فى الموصوف

لفظا لا معنى بخلافه فلا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف باد خال
اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا
يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام
في الوصف مقدرة ليطابق الموصوف تقديرا وانما تقدر اللام في الاسم نحو خير منك ومثلك او في المضارع للاسم نحو
يقول ونحوه وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لا صفة قوله ويلزم الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل
به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة
والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل قام عمرو ولم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو
في داره وقد يحذف الضمير كما مر في خبر المبتدا وقد يقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة
كقوله جاء وا بمذق هل رأيت الذئب قط اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله
اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله قوله ويوصف بحال الموصوف وحال
متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي الباقي كالفعل قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي يجعل
حال الموصوف اي هيئته وصفا له وهو الكثير كما في رجل قائم ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك
الشيء لتنزله منزلة حاله نحو برجل مصري حماره في حصول الفائدة بذلك وهذا السببي ان كان منونا فهو يجري على الاول
رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيد ولا يكون اذن اسماء الفاعل
والمفعول الناصبين للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا
يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى فاعلها نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها
وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي للازم المضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يتعرف لاضافته
الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل
ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم
الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو بزيد ضارب
عمرو غلامه امس وبزيد ضارب غلامه عمرو اذ لو لم يذكر لكان اسم الفاعل غير سببي ويتعرف بالاضافة لانه مضاف
الى غير معموله وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا
نحو برجل ضارب غلامه زيد الآن او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا مرئيا كالضارب والقاتل او غير علاج كالعالم
والعارف والمخالط والملازم وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن
نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل ضاربه عمرو وبزيد مخالطه داء والزمه سيبويه تجويز نصبه على الحال مع
كونه معرفة لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز بزيد الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب
على الحال واما نصبه في نحو بزيد المخالطه داء فربما لا يلزمه لانه ليس بمضاف الى الضمير وكلامنا في المضاف بل يقول
الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا
كان او لا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضاربه عمرو وسيبويه يوافقه في جواز
النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في وجوبهما مستشهدا بقول ابن مياده ونظرن من خلل الستور باعين
مرضى مخالطها السقام صحاح واسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال
والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره حمين العراقيب العصا وتركنه به نفس عال مخالطه بهر برفع مخالطه وليونس
ان يحمل رفعه على الابتداء وقال عيسى بن عمر ان كان علاجا وجب رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما غير العلاج
فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول وسيبويه ينازعه ايضا في الوجوب لا
في الجواز والزمهما سيبويه انه لا مخصص لهما عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند
النحاة والمنون سببيا كان او غيره يجوز جريه على الاول علاجا كان او لا حالا كان او مستقبلا فكذا ينبغي ان يكون
المضاف المنون تقديرا ولا سبب في الاضافة عارض لايجاب الرفع او النصب فايجاب احدهما بلا موجب تحكم هذا كله اذا
اردت اعمال الاسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل ملازمه
رجل اي صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمته بمنزلة ما لم يؤخذ من الفعل كما يجعل صاحبه كذا فعلى هذا

عمرو بوجه فلا تخصص به وأذا قلت قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيامه

يقول



مبحث التوابع

يقول في المثنى والمجموع برجل ملازمه الزيدان وملازموه بنو فلان ومما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والاسم المنسوب نحو برجل مصرى حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله ومما جاء من ذلك سماعا على قبح سواء نحو برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه اى مستو والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء فعلى هذا يقبح كون ءانذرتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع بانه فاعل سواء في قوله تع ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اى تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو بين اثنين فصاعدا ومن السماعى القبيح قولك برجل حسبك فضله وبرجل رجل ابوه اى كامل وكذا المقادير نحو مررت برجل عشرة غلمانه وبجبة ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشيء نحو بسرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعانى نحو برجل اسد غلامه اى جرى وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل ابى عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التى يقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكرها قوله فالاول يتبعه اى الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف فى اربعة اشياء من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلثة التى هى الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة مجتمعة من الاعشار والاكسار وهى قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اى خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها جاز وصفه بها وجراهم على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال تع نسقيكم مما فى بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع وجاء قميص شراذم ولحم خراذيل وثانيها واحد من التعريف والتنكير وجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تع ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا وعدده على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يجى فى موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة لا خران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدأ محذوف وثالثها واحد من التذكير والتأنيث ورابعها واحد من ثلثة انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر وانما يتبعه فى هذه العشرة لكونه اياه فى المعنى قوله والثانى يتبعه فى الخمسة الاول اى الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف فى اثنين من جملة الخمسة الاول اعنى واحد من ثلثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير قوله وفى البواقى كالفعل اى هذا التبوع فى الخمسة البواقى اى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل اى ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببى كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السببى كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتأنيث او يذكر اذا كان الفاعل غير حقيقى التأنيث او حقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى منظورا الى فاعله وكائنا كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى الجمع المذكر العاقل والنون فى جمع المؤنث ويؤنث فى الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول فى الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه اى ومن جهة ان السببى فى هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقى كما حسن يقعد غلمانه وضعف جاءنى رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتى التثنية والجمع فى الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجى فى آخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو فى الفعل فاعل فى الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجى بخلاف الالف والواو فى مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى فى اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقلبا فى حالتى النصب والجر نحو رأيت قاعدين وقاعدين بل هما فى المشتق مثلهما فى غير المشتق الذى لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن فى قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان فى قاعدون غلمانه لمشابهته ليقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه قوله والمضمر لا يوصف اقول اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف

والاصل فى وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم
يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل فى وصف المعارف ولم يوصف الغايب اما لان مفسره فى الاغلب لفظى فصار
بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب فى وصف المعارف فى الاغلب واما لحمله على المتكلم والمخاطب لانه
من جنسهما واما انه لا يوصف فلما يجئ من ان الموصوف فى المعارف ينبغى ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من
المضمر ولا مساوى له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه
مفسره فلو رجع الى حال على معنى كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت
هو واجاز الكسائى وصف ضمير الغايب فى نحو قوله تع لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون
مثله على البدل ولم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شئ
اخص من المضمر ولا مساوله قوله والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله
اقول ينبغى اولا ان تعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغى ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما
يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا فى المعارف ولا فى النكرات اما فى المعارف فانك تقول جاءنى الرجل
العاقل وهذا الرجل ولقيت الشئ العجيب واما فى النكرات فانك تقول رايت شيئا ابيض وهذا ذات قديم او واجب
الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعنى المضمرات والاعلام والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما
يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اى اعرف من صفته او مثلها فى التعريف فقولك
الرجل العاقل الثانى فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارى على
مدلولهما الوضعيين متساويان وفى قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصلحان يشار به الى كل
واحد اى مشار اليه كان لكن التعريف الاشارى اقوى من تعريف ذى اللام كما يجئ فعلى هذا يختص قولهم الموصوف
اخص او مساو بالمعرفة فينبغى ان تعرف مراتب المعارف فى كون بعضها اقوى من بعض حتى يبنى عليه الامر فى قولهم
الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم الاشارة
ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فظاهر واما الغايب فلان احتياجه الى لفظ
يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم واعرف اخص من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة
عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اى ذات معينة كانت وتعيينها الى
المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس فى المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء
الاشارة موصوفا فى كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص
واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذى اللام يعرف
بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفه بالعين والقلب اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعريف ذى اللام يستعمل
بمعنى النكرة نحو قوله تع لئن اكله الذئب كما يجئ فى باب المعرفة والنكرة والموصول كذى اللام واما المضاف الى احد
الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان
تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسبه منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر
فعنده نحو الظريف فى قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب
الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول
واحد معين بحيث لا يشاركه فى اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركه فبوضع ثان بخلاف ساير المعارف كما يجئ فى باب المعارف
وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة
لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اى الذى
لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما فى درجة ثم ضمير الغايب السالم من ابهام اى الذى لا يشتبه مفسره
ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه اما قول المشهور الذى عليه الجمهور
فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص فى مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة
فاسم الاشارة فى قولك زيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس وانما لم يجز ان يكون النعت
اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضى ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت
ولا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبنيناه على مذهب سيبويه فى ترتيب

المعارف

المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات
المعينة لا لمعنى فى ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى انمحى ذلك المعنى بالتسمية نحو احمر و
اسعد اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما فى اوله اللام نحو الذى والتى واللاتى وبابها المشابهة
لفظا للصفة المشتبهة فى كونه على ثلثة فصاعدا بخلاف من وما واما اى الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط
والاستفهام ووقوعه موصولا قليل فرع على ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين كما فى قوله فولا
لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفى الفرائض لمشابهته لذو الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال
واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا بلى قال الزجاج ان الموقون صفة لمن آمن كما يجئ والظاهر
انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذى اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذى اللام
ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذ اعتبار المضاف فى التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف
الا بذى اللام والموصول لما يجئ وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه
الثلثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع
المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال والمنع منه تعسف وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك
فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام
وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من
المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من
المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة واما المضاف الى ذى اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا
المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذى عليه الجمهور ولك بعد ان عرفت مذهب غيره
ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل
لا وصف على ما مر وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف
بالموصول ايضا كقوله لهذا المرء ذو جاء ساعيا وانما التزم وصف باب هذا بذى اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت
بهذا الابيض وحسن بهذا العالم كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك الموصوف اخص او مساو ان يوصف
اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد الثلثة وهذا لا يوصف الا بذى اللام والموصول نحو
بهذا الرجل وبهذا الذى قال كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله للابهام اى اسم الاشارة مبهم
الذات وانما تتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه
بمبهم آخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام او المضاف الى احدهما وتعريف المضاف
بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين فى نفسه كذى اللام لا بالشئ الذى يكتسب التعريف من
معرفة غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار واقتصر على ذى اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع
صلته بمعنى ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذى يقع صفة ذو اللام وان كانت زائدة الا
ذو الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذى اللام فى باب المنادى فليرجع اليه وقد ذكرنا هناك ان
بعضهم يقول ان ذى اللام عطف بيان الخ لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اى من جهة ان المراد من وصف
المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض عام لا يختص نوعا دون نوع آخر كالانسان
والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم
ولا باس ان نذكر بعض ما اغفله المص من احكام النعت وهى اقسام احدها جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات
اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان فى الاعراب بسبب عطف احدهما على الآخر فان اتفقا تعريفا
وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما فى وصف واحد فالاول نحو جائنى زيد الظريف وعمرو
الظريف والثانى نحو جائنى زيد وعمرو الظريفان ورأيت رجلا وامرأة ظريفين واذا جمعتهما فى النعت غلبت
التذكير على التانيث كما رأيت والعقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا فى خبر المبتدأ و
الحال ونحوها نحو الزيدان والحمر مقبولون وجائنى زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم
يمكن جمعهما فى وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا راتعان لامتناع تخالف النعت والمنعوت
تعريفا وتنكيرا فاما ان يفرد كل واحد منهما بنعت او يجمعهما فى نعت مقطوع نحو جائنى رجل وزيد الظريفين وان

الفرائض عصبة الرفع وفيه الحديث الحقوا الفرائض باهلها فما ابقت الفرائض فلاولى رجل ذكر عصبة فيه وان امرأته عصبة فيه لانها عصبة النصب

قال الكوفيون لا ينعت ولا ينعت ولا ينعت به وتابعهم ابن السهيلى وتقى الدين قوله ويوصف بالموصول بناء على البدلية او عطف البيان. عقيل

قال النحاس اجمع النحويون الا الكسائى على انه لا ينعت المضاف قيل على قولهم لا يجوز هذا عبد الله قائم والعزاء قوم على النعت وقال ابن خروف وقال من قال هذا الرجل عاقل وشخص لم يفطن لاعلام المراد وبيان ذلك ان الرجل يقع على وجوه والاضافة بغير جنس لان الرجل غفلة من الصفة فذلك من كان رجلا من اهل الفرار والرجل ولا الرجل فاد عقيل



وان اتفقا اعرابا لابسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما فى وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف
او تجمعهما فى نعت مقطوع لان التابع فى حكم المتبوع اعرابا ولا يكون اسم واحد مفعولا اول وثانيا فان كان العامل
واحدا ومعمولاه مختلفى الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما فى وصف فاما ان تفرد كل منهما بوصف او تجمعهما
فى نعت مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد منهما الى جنبه نحو لقى زيد الظريف عمرا الظريف و
يجوز جمعهما نحو لقى زيد عمرا الظريف الظريف نعت الثانى بجنبه ونعت الاول بعد نعت الثانى لانه اذا كان لابد من
الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله فى الحال وكذا حالهما
عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد وعمرا واجازه هشام وثعلب جمعهما فى نعت نظرا الى المعنى اذ كل
واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف
نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وثعلب يسوى بين الرفع والنصب لتساويهما فى المعنى وان لم يكن العامل واحدا
فاما ان يكون العمل واحدا اولا وفى الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما فى وصف نحو قام زيد وقام عمرو
الظريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اى كانا رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين
او مبتدائين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان مشتركين فى اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين
او خبرين او مبتدائين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما فى وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان
وضربت زيدا واكرمت بكرا الطويلين وجاءنى غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان
سواء كان الظريفان صفة للمبتدائين او للخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين يأبون جواز ذلك الا اذا اتفق
العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وذلك امرأة منطلقان
لاختلاف اسمى الاشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعل خبريهما كالفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما
على الآخر او لم يشترك المعمولان فى اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما فى وصف فلا تقول هذه جارية اخوى
ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوى ولابنين معا بل يقول كراما على القطع وكذا يقطع نحو هذا فرس اخوى
ابنيك العقلاء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الآخر وكذا لا تقول هذا رجل وفى الدار آخر كريمان لان المعمولين
لم يشتركا فى اسم خاص لان احدهما مبتدأ والآخر خبر وكذا لا تقول جاءنى زيد وذهب رجل كريمان بل يقطع لاختلاف
المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض المتاخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل فى النعت
والمنعوت شئ واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت
زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا الغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما فى وصف واجازه بعضهم نحو غلام زيد الظريفين
وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائى فانه اجاز جمعهما فى وصف
عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله
وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تثنى الا من على اثبته وعلمته ولا يجوز ان يخلط من تعلم بمن لا تعلم
فتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيهما تفريق الصفات مع جمع الموصوفات اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات
فاما ان يجئ بالصفات على وفق عدده او اقل ففى الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف
او مبتدأ محذوف الخبر تقول مررت بثلثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم
كاتب وبعضهم بزاز او هم شاعر وكاتب وبزاز ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا فقطع
الوصف الى الرفع اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال
ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع فى الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع ايضا الى الرفع
فى خبر نواسخ الابتداء نحو قوله فلا تجعلى ضيفى ضيف مقرب واخر معزول عن البيت جانب اى منهما ضيف
مقرب ومنهما آخر معزول وقوله فاصبح فى حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومزعف اى منهم طليق
وقوله مزعف اى زعفه الموت اى قاربه وفى الثانى اى فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رأيت ثلثة
رجال كاتب وشاعر فلا جاز بعضهم وصفا لبعض دون البعض محتجا بقوله كان حموهم لما استقلت ثلثة كلب
يتطاردان واما اذا كان الموصوف متحدا والصفات متعدده نحو مررت برجل كاتب شاعر بزاز فالاولى الاتباع و
يجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا
اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشئ عما هو

٣
قال ابن عصفور ذهب الكسائى وابن الطراوه الى جواز الاتباع لصفة الآخر لانه اقرب فاما الفراء فالاتباع وقال يتبع الاول



متصل به معنى لان الموصوف فى مثل ذلك نص فى معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقع التأكيد فى نحو جاءنى القوم اجمعون
اكتعون والشرط الآخران يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج
الى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف
يستلزم وصفا آخر فلك القطع فى ذلك الثانى اللازم نحو مررت بالرجل العالم المبجل فان العلم فى الاغلب مستلزم للتبجيل
ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تع وامرأته حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاج
فى القطع تكرر النعت والآية رد عليه فنقول ان كانت النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة
لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعته لتبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر مبين وان لا يكون النعت
الثانى ايض لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى النعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والا
عرف مجى النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاذا كان القطع بحرف فهو نص
فى القطع اعنى الواو وقال ويأوى الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى ويجوز فى المعرفة ايض القطع مع
الواو كقول الخرنق لا يبعدن قومى الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبين معاقد الأزر والواو فى النعت
المقطوع اعتراضية نصبته او رفعته ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تع ويل لكل همزة لمزة الذى
جمع مالا وعدده واذا كثرت نعوت شئ معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذ الاتباع
بعد القطع قبيح والاكثر فى كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق
وبعمرو المسكين وقد يكون تشنيعا لحو زيد الغاصب حقى وقد ذكرنا فى الندا وحال هذه المنصوبات والمرفوعات
ويونس اوجب الاتباع فى الترحيم اما على النعت فيما امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رأسه البائس ومررت به المسكين
والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما فى المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعانى المذكورة لم يجز قطعه كقولك
بزيد البزاز وصاحب الثياب الا بعد بل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع قصدت المعانى المذكورة اولى وسواء كان
المعطوف عليه نعتا اولا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد
وفى غير النعت ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو واذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج فى
ولكن الراسخون الى قوله والموفون بعهدهم ان الموفون صفة من آمن وهذا الذى ذكرنا من شروط النعت المقطوع
انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايض فاما اذا لم يجز كما فى الامثلة المذكورة فى القسم الاول اى فى جميع الاوصاف مع
تفرق الموصوفات ولا دابعها حذفا لموصوفات علم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تع و
عندهم قاصرات الطرف عين فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول فى الكثرة لان القائم
مقام الشئ ينبغى ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذى هو الموصوف وكذا الظرف والجار والمجرور لكونهما مقدرين
بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفى قال تع و
منهم دون ذلك وقال وما منا الا له مقام معلوم اى ما من ملاء يكننا الا ملك له مقام معلوم وقال الشاعر وما
الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغى العيش اكدح اى منهما تارة اموت فيها وحكى سيبويه ما منهم مات الا رأيته
فى حال كذا وقال فكلمتها ثنتين كالماء منهما واخرى على لوح احر من الجمر وقال لو قلت ما فى قومها لم تيثم يفضلها
فى حسب وميسم فان لم يكن كذا لم يقم الجملة والظرف مقامه الا فى الشعر قال انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة
تعرفونى وقال مالك عندى غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر كانت بكفى كان من ارمى البشر وقال كانك من
جمال بنى اقيش يقعقع خلف رجليه بشن وانما كثر بالشروط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكرها اشتمل عليه قبله فيكون
كانه مذكور ثم اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل
قال والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تع وغرابيب سود لان حق غرابيب
ان تتبع اسود لكونه تأكيدا له نحو احمر قانى وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الا ضرورة والنية التاخير كما تقول
فى ان رجلا ضربك فى الدار ان ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف او جملة قدم المفرد واخر احد الباقيين
فى الاغلب كقوله تع وهذا ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله وهذا كتاب
انزلناه مبارك وقوله فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر وليل اقاسيه بطئ الكواكب وربما نوعت
الصفة ولم تذكر للعلم بها قال الا ايها الطير المربة بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم اى لحم واذا ولى
النعت لا او اما وجب تكريره كما ذكرنا فى الحال قال تع لا فارض ولا بكر ويقولون لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد



مبحث العطف

يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلتبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فيجعل ماهو نعت الاول معنى نعت الثانى لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه الى ما ينبغى ان يضاف اليه المضاف نحو هذا جحر ضب خرب وهذا حب رمانى والذى هولك الحجر والحب لا الضب والرمان والخليل يشترط فى الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فلا يجيز الا هذان جحرا ضب خربان ولا يجيز خربين خلافا لسيبويه واستشهد سيبويه بقوله وايا كحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسى بجر هموز وقال بعض البصريين ان التقدير هذا جحر ضب خرب جحره فحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع فى خرب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموز الناب هموز ناب حيته ثم حذف المضاف اى حيته فبقى هموز نابه ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر الضمير فيه كما فى حسن الوجه قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتى نحو قام زيد وعمرو وقوله مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والتاكيد على ما قال لان المقصود فى هذه الثلثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشئ فالمقصود هو المبين والبيان فرعه وكذا انما يجئ بالتاكيد اما لبيان ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه فى الحقيقة لا غيره واما لبيان ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص ويعنى بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما او نسبة الاسم اليه اذا كان مضافا قوله مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه فى بابه وتذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه قوله يتوسط بينه الخ ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده قال ولم استغن فى الحد بقولى العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة فى المزدحم وقوله يالهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب فيجوز ان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها فى صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاق اسم العطف عليها مجاز قوله واذا عطف على المضمر المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد انما اكد بالمنفصل فى الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز فى الظاهر وفى الضمير المنفصل والمعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد لكان كما لو عطف على بعض حروف كلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله ولست بنازل الا المت برحلى او خيالتها الكذوب او بعدها كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة لتاكيد النفى ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وما عبدنا من دونه من شئ نحن ولا اباؤنا وقد لا يؤكد والامران متساويان فلذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغنى عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضى امرأة والحافظوا عورة بالنصب فكيف لا يغنى عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح لانهم حظروه اصلا بحيث لا يجوزون ان يرتكب اما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض وانما ذلك لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطف المضمر على المجرور الا اعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجئ فى المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل فى المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بينى وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل الاسمى الا اذا لم يشك انه لم يجلب الا لهذا الغرض



وامثر

وانه لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لم يمكن ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر بالنسبة
الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان البس نحو جائني غلامك وغلام
زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود فان قلت فما تقول بعد اعادة
الخافض انقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور قلت النظر المستقيم يقتضي ان
القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن
على المضاف — عطف المضاف لفساد المعنى في نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني فيه معنى اذ يمكن ان يكون
استوتف معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاستيناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك في بين الثانية الا انا
لما عرفنا ان الباء الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذي اجتلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على
المجرور ههنا كما في مسئلة بين فاذا انقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرير العامل بما كان مجرورا به قبل تكرره
اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني لامر لفظي وهو من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا ابا لزيد ان جره
يحمل — بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى ان يحمل جره على العامل المكرر اذ ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كفى بزيد فانها لا يلغى
مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها
اضطرارا كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تع تسائلون به والارحام بالجر
في قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو
الله لافعلن وايضا لو ظهر الجار فالعمل للاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السؤال لان قبله
واتقوا الله الذي تسائلون وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء كما يجيء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب
الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراآت السبع وذهب الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة
الجار بعد تاكيده لضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس
بشيء لانه لم يسمع ذلك مع ان تاكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف فان قيل كيف جاز
تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل
وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك بنفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز
العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار فالجواب ان التاكيد والبدل ليسا باجنبين
منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه
والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما لفظا فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق
فلم يكره جري ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما
كالجزء مما قبله فاما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب
غير المعطوف عليه فانكر جري ما هو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع
فان قلت فلا اطرد الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها منفصل بمتبوعاتها كما قلت ولم افرد والنفس والعين
فهلا — بتاكيد متبوعها الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التاكيد قلت ذلك لعلة اخرى وذلك لان النفس
العامل — والعين كثيرا ما يليان العوامل ويقعان غير تاكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس
الفاعل اذا كان غايبا او غايبة بالتاكيد نحو زيد جائني نفسه وهند جائتني نفسها ثم طرد الحكم في البواقي مع لن ضمائرها
بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلتبس واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرى كله لان كلا
لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جائني كلكم ولا قتلت كلهم ولا مررت بكلكم بل قد استعمل مبتدأ لا غير اما لان
العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور او لان مرتبة التاخر اعني خبر المبتدأ كما اخترناه في اول الكتاب هذا وقد علل
المصرح اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكد الجزء بما هو كالمستقل قال
لان النفس يستعمل غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة يبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فلا
ما قد منا قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع
وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على نكرة وبالعكس وعطف



المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر
الى ماقبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما يلزم في المعطوف عليه بالنظر الى ماقبله كونه جملة ذات ضمير عائد
اليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ماقبله كونه نكرة كمجرور رب والمجرور بكم وجب كون المعطوف
كذلك فلذا ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وتقول في رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجيء في باب المضمرات
وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجود تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان
المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف
عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المع
المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على
هذا الاصل في لا رجل وامرأة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في
نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلهذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان
ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لا غلام رجل ولا زيد
عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها فنقول
يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا
فقط اذ خبر المبتدأ يتجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا
بد له من ضمير فيه او في معموله فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه فقوله
ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وذلك لانه انما وجب لقولك بقائم او قائما الضمير لكونه خبرا
مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو ولان الضمير وجب للمعطوف عليه
بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو فان قلت فجوز ولا ذاهبا عمرو على عطف
الاسم والخبر على الاسم والخبر قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول
مقدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولا زيد عندي في
عطف المفرد على المفرد وقد ذكرنا وجوه هذه المسألة مستوفاة فليرجع اليه وانما جاز مررت برجل قائم ابوه لا قاعدين و
ان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى لا قاعدا بواه فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير
وذلك لان الضمير المستكن المثنى في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع
الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه بتقدير لا قبيح جاريته قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول
الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما
في المعطوف عليه وهو حال منه (١) فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذه الفاء للسببية لا للعطف و
كلامنا في المعطوف هذا الذي قاله المصنف والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ و
الصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا
او غير متراخ او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزئها سواء كان مضمون
الاولى سببا للمضمون الثانية كما في مسألة الذباب او (٢) لا كما تقول مخبرا عن زيد في جاء زيد فغربت الشمس الذي جاء
فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التي جاء زيد
فغربت الشمس وليس مجيء زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان
متراخيا فتقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التي جاء
زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد ثم غربت الشمس
وكذا تقول في خبر المبتدأ زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لا منع من جميع هذا وهذا كما تعطف على
الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمرا او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة
اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت عمرا واياه وانما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا اذ المعطوف
المفرد كجزء المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلما لم يستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم وتعلقت من حيث
المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كاحد اجزائها فاكتفي بالضمير في احديهما واما ان لم يكن

قوله فيجب الرفع في ذاهب على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ولا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم القضية ١٢

(١) حال

(٢) اولا

الجملة

للجملة المعطوفة تعلق معنوى بالمعطوف عليها نحو الذى قام وقعدت هند زيد لم يجز الا ان تعلق المضمون
بالمضمون معنى فيقول الذى قام وقعدت هند فى تلك الحال زيد والذى يزول الجبال ولا يزل انا والذى يقوم
القيامة ولا يقتنيه انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو
لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان فى الفاء وثم تعلق معنوى بين المضمونين هذا وقولك هند لقيت
زيدا واباها جائز اتفاقا بالواو وفى المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء وثم او خلاف لا يجيزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل
مع الفاء وثم واو فيحتاج الى تقدير فعل وليس بشئ لان العامل ليس بمقدر فى المعطوف كما تبين فى حد التوابع
ولو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا لان للجملة الثانية مع الفاء وثم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل فى الثانية
مع الواو نحو زيد اكرمت عمرا واكرمت اباه فان قصدت بالتكرير التاكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف
امتنعت الاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير قوله واذا عطفت على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا فى نحو فى
الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين
كانا فى الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمولى عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا
وبكرا اخوه عطف مختلفى الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف
واما عطف المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولى عامل واحد فلا باس به نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا او
ظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا او اعلم زيد عمرا وبكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف العطف كالعامل
ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون لعامل يعمل عملين او ثلثة او اكثر اعلم ان الاخفش يجيز العطف
على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا
لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين وممن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذى هو كالجار
وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصنف من قوله يجيز بعض الكوفيين
مطلقا فان كلهم اتفقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولى المجرور فى المسئلة المذكورة حرف العطف نحو فى الدار زيد
والحجرة عمرو فاجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولى وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذى
هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا
جوز الاخفش ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف
حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قولهم مررت الى الغرو بحبش والحجر ركب لا يجوز اجماعا اى الاسمين
اولى حرف العطف اذ الاخير يبقى مفصولا بينه وبين العاطف الذى هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا
نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان يقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع
او المنصوب فيختلف فيه منع منه الكسائى والفراء وابو على فى السعة وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا
من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذى بعده نحو ضرب زيد وعمرا وبكر وجاءنى زيد واليوم عمرو
وقد فصل الشاعر بالظرف قال اتعرف ام لا رسم دارا معطلا من العام يغشاه ومن عام اولا قطار وتارات خريق
كانها مضلة بو فى رعيل فحجلا فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف فى جوازه فى المرفوع والمنصوب
وفى عدم جوازه فى المجرور نحو جاءنى امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس
عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو على انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف
لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز
ذلك غيرهم فى السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل
بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد والله ثم عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة ولا تقول ثم والله قعد
عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حروف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية
اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمنى عمرا وبالظن نحو خرج محمد
واظن عمرو ويشترط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما ولا ام
لان ام العاطفة اى المتصلة يليها مثل ما يلى همزة الاستفهام التى قبلها فى الاغلب كما يجئ فى حروف العطف ولنرجع
الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اى سيبويه



والفراء بضمان الجار فى كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء شحمة وقوله تع والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة اى للذين واعتذر ابن السراج لهما فى قوله تع واختلاف الليل والنهار الى قوله آيات او آيات على القرائتين بان آيات اعيدت توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فمذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش والمنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المتاخرون فان الاعلم الشنتمرى منع نحو زيد فى الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العاطف قال لانه ليس يستوى آخر الكلام واوله قال اذا قدمت فى المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء آخر الكلام واوله فى تقديم الخبرين على المخبر عنهما قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا اخرج غلامه وبكرا اخوه لاستواء اول الكلام وآخره وهو لا يجيزه والمص جوز بالقيد الذى ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور فى المعطوف عليه ويتأخر المنصوب والمرفوع ثم يأتى المعطوف على ذلك التركيب نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيدا والحجرة عمرا لكن لا للعلة التى ذكرها الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور فى المعطوف عليه ويتاخر المنصوب والمرفوع ثم يأتى المعطوف على ذلك التركيب نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيدا والحجرة عمرا لكن لا للعلة التى ذكرها الاعلم بل لان الذى يثبت فى كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد فى صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المص ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه فى علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الجار كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون تحكما قوله خلافا للفراء يعنى ان الفراء يجيز مطلقا وفى هذه الاحالة نظر على ما قلنا قوله الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو اى يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور قوله خلافا لسيبويه اى لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولنذكر بقية احكام العطف فمنها انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذى اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو وزيد قال الله تع لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الاية وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلى ليلا ونهارا افى الليل تصلى اكثر يعنى ام فى النهار وقد يحذف الواو من دون المعطوف قال ابو على فى قوله تع ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اى او لبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها تقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اى بلى قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذى هو المصدق المثبت كما يجيء فى بابها وكذا تقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى او زيد وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفى فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن زيدا اى نعم ما قام بكر لكن زيدا اى لكن قام زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفى فى عطف المفرد كما يجيء فى حروف العطف وتقول لمن قال مات الناس بلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو او نعم بل عمرو اى بلى قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حرف التصديق اذا كان العاطف اما واما وذلك لان ام المتصلة هى العاطفة دون المنفصلة يقتضى سبق الهمزة واما يقتضى سبق اما اخرى كما يجيء فى حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال الله تع ام من هو قانت آناء الليل ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا فى ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا او فعمرا او ثم عمرا او عمرا او لا عمرا زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل فى المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها ولاستتباع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اى العامل فى المتبوع فمن ثم لم يتقدم على معمول الا مع اضمار عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيد ضربت انت ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كانت مبتدأ مؤخرا الخبر او خلا حرف ناسخ اولا فلا يجوزان وعمرو ازيدا قائمان وما وزيد عمرو قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا يقول اما وعمرو وزيد فمنطلقان والذى وابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد قائمان وذلك لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد وعمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا لتاخره عن العاملين على المذهبين ويشترط ايضا فى تقديم

فى الترتيب

اى الكلام فى حيز ... [illegible]

المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مفرغا بالا او بمعناها فلا يقول ماجاني وزيد الا عمرو وانما جاني وزيد
عمرو وذلك لكون مابعد الا في حيز غير حيز ماقبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف
الذي هو في حيز مابعدها ومنها ان كل ضمير يرجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا
نحو زيد وعمرو جائني ومات الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو
زيد وعمرو جائني ومات الناس حتى الانبياء وفنوا الضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تع والذين يكنزون الذهب
والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله تع والله ورسوله احق ان يرضوه
اي ان يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الاخر ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني
وكذا يجوز زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدا
وحده عطفا على المبتدا اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع
المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام
اي زيد قام فعمرو قام واما من الثاني نحو زيد قام فعمرو اي فعمرو قام او فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان نفاوهما
في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك
في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء ومن ثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما او
الاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير
في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جائني زيد فعمرو فقلت لهما وجائني زيد ثم بكر وهما صديقاي واما لا ولكن
وبل وام واو واما فمطابقة الضمير معها وتركها موكولان الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار
عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو وجائني وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو ياتيك
وكذا تقول زيد او هند جائني ولا تقول جاءتني اذ المعنى احدهما جائني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر نحو جاءني
اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وما جائني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما
وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جائني مع اني دعوتهما او زيدا وعمرو جائني وقد جئتهما واكرمتهما وتقول في او التي
للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض او واما عرض ثم تقول
وهما محدثان قال الله تع ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قاله بعضهم بل نقول جواب
الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس فان الله اولى بالغنى والفقير معا وانما قال تع واذا راوا تجارة
او لهوا انفضوا اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله راوا
ولا يستنكر عود الضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة
فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله وكان سيان ان لا يسرحوا غنما
او يسرحوه بها واغبرت السوح فقال مع سيان او يسرحوه والحق ويسرحوه وتقول ازيدا ضربت ام عمرا وهما مستحقان
للضرب وماجائني زيد لكن عمرو او بل عمرو في قد دعوتهما ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى
الفعل قال تع فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اي فلق الاصباح وكذا قوله تع صافات ويقبضن
اي يصففن ويقبضن قال بات يغشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجائر اي ويجور ولا يجوز مررت برجل طويل
ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بمقدر بالفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تع و
الذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة وان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد
زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل نحو زيد ابوه
كريم وعالم اخوه لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب
فالاولى كونها تابعة له في الاعراب فنحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا
سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدا والخبر والحال وصاحبها
الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون الثاني فقولك جئتك خاف وراجيا وهذا ابوه كريم وشريفة
ليس في القبح نحو برجل ابوه كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو



دون الفاء واخواتها لاصالة الواو فى العطف واعلم انه يجوز المخالفة فى الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو
اى وعمرو كذلك لقيت زيدا وعمرو اى وعمرو كذلك قال وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا
او مجلف المسحت المذهب والمجلف المأخوذ الجوانب الذى بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى اذ معنى
لم يدع الا مسحتا لم يبق من جوده الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف واو منقطعة اى بل هو مجلف
كما يجئ فى حروف العطف او يكون مجلف مصدرا عطف على عض كما فى قوله تع ومزقناهم كل ممزق قوله التأكيد
تابع يقرر امر المتبوع فى النسبة او الشمول قوله يقرر معنى التقرير ههنا ان يكون مفهوم التأكيد ومؤداه ثابتا
فى المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا فى زيد فى قولك جائنى زيد نفسه اذ
يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذى فى كلهم مفهوما من القوم فى جائنى القوم كلهم انه لا بد ان
يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة فى مجموعهم ثم ان التأكيد يقرر ذلك الامر اى يجعله مستقرا
متحققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله
اما لغفلته او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز فالغرض الذى وضع له التأكيد احد ثلثة اشياء احدها ان يدفع
المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان
يكرر اللفظ الذى غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيدا وضرب ضرب
زيد ولا ينفع ههنا التكرير المعنوى لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه
بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب
والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما فى الحرف نحو ان ان زيدا قائم او فى الجملة نحو
قوله تع ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التأكيد فى حد المص لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا
فى النسبة ولا فى الشمول ولا يضره ذلك لانه فى حد التأكيد الاسمى والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع
به تجوزا وهو ثلثة انواع احدها ان يظن به تجوزا فى ذكر المنسوب فربما ينسب الفعل الى الشئ مجازا وانت تريد المبالغة
لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما يقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا او تقول هذا باطل وانت تريد
غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها
فنكاحها باطل باطل باطل والثانى ان يظن السامع به تجوزا فى ذكر المنسوب اليه المعين فربما ينسب الفعل الى الشئ
والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما يقول قطع الامير اللص اى قطع غلامه بامره فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب
اليه نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير والثالث
ان يظن السامع به تجوزا لا فى اصل النسبة بل فى نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان
العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض
من جميع الفاظ التأكيد قوله امر المتبوع اى ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه او كونها شاملة عامة فالتكرير لفظا او معنى
يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما
نسب اليه عاما لاجزائه شاملا وقوله فى النسبة والشمول بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شانك فى العلو
اعظم من ان يوصف وامرى فى الفقر ظاهر اى فى باب العلو وباب الفقر فالمعنى يقرر امر المتبوع فى باب كونه منسوبا او منسوبا
اليه وفى باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التأكيد نحو قوله تع انما هو اله واحد فان واحد وان قرر
وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا فى نحو قوله تع نفخة واحدة
لفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لاحاد النفخة اذ لا آحاد لها وقد اورد المص الاعتراض
على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظة واحدة تقرر الوحدة التى فى نفخة فيجب ان يكون تأكيدا فاجاب بان نفخة وان دلت على
الوحدة لكن دلالة تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فمجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمنا
لا مطابقة ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول المتبوع امر لذلك المتبوع
وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون فى قولك جائنى الرجال اجمعون يقرر مدلول القوم
تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين فى المجئ بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا
باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول الاصل الكلمة اعنى كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم
وكذا جائنى الرجلان كلاهما لفظة كلا موضوع للاثنينية التى هى مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تأكيد فان قلت
بل معنى كلاهما فى جائنى الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التأكيد مفهوم المؤكد مطابقة
وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة تلك هى الموهم لان التأكيد



هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا هما المضاف اليه الذى هو مدلوله مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا
انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية
والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الفاظ الدالة على هذه المعانى نحو جاءنى رجل واحد ورجلان اثنان ورجال
جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا الوحدة والاثنينية
والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعانى الا لفظ جميع فان الاغلب فيه كما يجئ قطعه عن
الاضافة مع قصد اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب بعضها
لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاءنى زيد وحده اى لم تشاركه احد فى المجئ وبعضها لم يجئ الا تابعا
على انه تاكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الآن اثنان لم يستعمل مضافا فى المشهور الفصيح استغناء بكلا ويستعمله
العوام نحو بالزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لا يجئ الا تابعة مضافة فى التقدير على راى
الخليل وربما نصبت جمعا وجمع حالين كجاءتنى القبيلة جمعا والقبائل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة
ظاهرة فيوكد به لكن بباء زائدة نحو جاءنى القوم باجمعهم ولا يقال جاءنى القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه تؤكد بها
مع الباء وبدونه نحو ابته عينه ورايته بعينه واما جمع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا
عن الاضافة حالا كقوله تع عسى الله ان يأتينى بهم جميعا اى بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين فى حال المجئ وان
اردت ذلك المعنى فقل يأتينى بهم معا بل معناه انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا فى الاتيان او افترقوا كاجمعين
من حيث المعنى سواء واما مضافا غير تاكيد يليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورايت جميعهم واما مضافا تاكيدا
وهو اقل الثلثة نحو جاءنى القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التاكيد ومرة حالا وذلك من الثلاثة وما
فوقها كما مر فى باب الحال نحو جاءنى القوم ثلثتهم وجاؤنى ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب
كمية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف لو صل فى نحو جاءونى رجال ثلثة فتبين بهذا انك تقول
فى الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلثة واربعة فصاعدا لمعين العدد وتقول فى التاكيد والحال
وهما بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلثتهم واربعتهم فما فوق ذلك لمعين
العدد فاذا قصدت بها الوصف لم يكن فى هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التاكيد
او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا
انه لا فرق بين هذه الالفاظ تواكيد وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلا يخرج هذه الالفاظ صفات عن حد
التاكيد الا بقوله او الشمول قال المص يدخل عطف البيان فى قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا فى النسبة او الشمول
اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت فى اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف البيان
مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاءنى العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد بل غايته دل بعض متبوعاته
عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه ليس هناك ممن سمى بابى حفص الا اثنان
او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا اخر فليس بواضح وينبغى صيانة الحدود
من مثل هذه المحتملات قوله وهو لفظى ومعنوى فاللفظى تكرير اللفظ الاول مثل جاءنى زيد زيد ويجرى فى الالفاظ
كلها والمعنوى بالفاظ محصورة وهى نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف
صيغتهما وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثانى للمثنى كلاهما كلتاهما والباقى لغير المثنى
باختلاف الضمير فى كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ فى البواقى اجمع جمعاء اجمعون جمع اعلم ان التاكيد اما لتقرير شمول
النسبة وهو بان يكون من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمنا وذلك بكلا وكل واجمع وثلثتهم واربعتهم ونحو
ذلك واما لتقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير اللفظ الاول او بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظين
النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظى يجرى فى الالفاظ كلها اسماء كانت او افعالا او حروفا مفردة
كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير
المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يؤدى معنى الجملة ويحذف معه فى الغالب وهى لا ونعم
وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام
الابتداء او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا ينفك عن مجرورها بعدها او باخر نوع منها كالضمائر
المتصلة فانه لا يكرر وحده الا فى ضرورة الشعر نحو قوله فلا والله لا يلفى لما بى ولا للما بهم ابدا شفاء وقوله وصاليات

والانفصال كما حده وصفة سواء



كما يُؤتى بَين والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرور بلى بكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك و
ضربت ضربت وان كان العماد في الاول معمولا ظاهرا فالمختار عمد الثاني بضميره لا بظاهره كقولك زيد قائم في الدار فيها
وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم والاحسن الفصل بينهما نحو ان
في الدار ان زيد قائم وان عمد الاول بمعمول ظاهر اختير عمد الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليته قائم ويجوز عمده بظاهره
ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها آخر غير تكرير العماد وهو ان يكون منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من
باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير
المتصل غير متصل ويقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما
المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رأيتك اياك ورأيته اياه لكنهم
كما اجازوا تأكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل نحو رأيتك انت ورأيته هو فالمرفوع المنفصل يقع
تأكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع
قبل المنصوب والمجرور فيتصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجيء في باب الضمائر ولولا هذا النظر
لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين النصب والجر من الاخوة كما في باب المثنى وجمعي التصحيح وباب
ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تأكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير
الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تأكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتأكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما
وقال الزمخشري في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تأكيد لا بدل
وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تأكيد لفظي بل يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال
الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجيء في باب البدل ولا
يجوز اذن تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز ذلك في التأكيد لان المقصود في البدل هو الثاني
فكانه باشره الناصب فلا يجيء مرفوعا هذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال ابن
الى ابن النجاء ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وقال في الحرف المستقل لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا و
عهودا او مع فصل كقوله تراكها من ابل تراكها وقال تع وهم بالآخرة هم كافرون ويحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين او لهما
له ذيل فتكرره المقتضى فتكون المقتضى بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تع لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا
بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بالثاء ايضا بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم التأكيد اللفظي على ضربين لانك
اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى
اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو سر بر او لا يكون له معنى اصلا بل ضم
الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك نحو حسن بسن قسن او
يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت البئر اي استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل
من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول كتيع اي تام ومن بصع العرق اي سال او من بضع
اي روي ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه قال ابن برهان ان هذه الالفاظ تأكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكانه
جعلها اما من القسم الثاني او من القسم الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او كخبيث نبيث وباب الاتباع بعضه
مبنى كحيص بيص وحيث بيث كما يجيء في المركب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين في باب الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واو
لو بوص ياء واصلها حوص بوص وقد يكون مع التأكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله تع فلا تحسبنهم بعد قوله
لا تحسبن بخلاف التأكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف
فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون ولا جاءني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف
المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيها تنبيها على المدح او الذم او الترحم الذي
فيه والفاظ التأكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح
والذم والترحم فيقطع فلو عطفت او قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما
جواز العطف في بعض التأكيد اللفظي بالفاء او ثم فلما يجيء في حروف العطف قد يفيد بعض الابدال معنى
الفاظ الشمول فيجري مجرى التأكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو بدل البعض من الكل
في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى

الا ترى انك تقول في باب النداء يا زيد فيجتمع كلمتا النداء المستقل

وعلى المصنف ان يجعل اعلاما



التاكيد وكذا قولهم مُطِرنا سهلنا وجبلُنا ومطرنا زرعُنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومُطرقومك ليلهم ونهارهم
هذه الثلثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التاكيد لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت
اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعها على التاكيد وجريها مجرى اجمع جاز حذف الضمير
منها ولا يطرد ذلك في بدل البعض والاشتمال فقيل ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل
والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقولهم صيد يومان على اسناد
الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان
اى على ظهره وبطنه كقوله تع واختار موسى قومه اى من قومه او على الظرف اى في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت وذهبت
الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل ويقول مطرتهم السماء ظهرا او بطنا نصب على الظرف
او المفعول الثاني او البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع
والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التاكيد قوله
فالاولان يعني عينه ونفسه قوله يعمان اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تغير الضمير
فقط يقول في نفسه وعينه نفسها وعينها وتغير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان
انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو
قلوبكما اولى من قلباكما كما يجيء في باب المثنى ويقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني يعني
كلا للمثنى المذكر وكلتا للمثنى المؤنث تقول كلانا وكلتانا كلاكما وكلتاكما وكلاهما وكلتاهما قوله والباقي اى كله واجمع واكتع وابصع لغير المثنى اى
للمفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط في كل نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكره المص وباختلاف الصيغ
في البواقي يعني في اجمع وما بعده يقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحد جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل
اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره ويجوز ذلك اجراء ما للواحد اعني
جمعاء واخواتها على كل جمع الا جمع السلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجيء فنقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات
كلهن جمع كتع وجوز الاندلسي في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان يقول بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل الجماعات
مستشهدا بقوله جربا فيلق من سهلان او وادي خيم على قلاص مثل خيطان السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اى فرقة
خارجة وقوله تع والصافات صفا اى الطوايف الصافات وليس بشيء لان ذلك انما جاز في نحو الخوارج والصافات لكون
واحدها مؤنث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابتعان ابصعان ولمثنى
المؤنث جمعاوان كتعاوان بتعاوان بصعاوان وهو غير مسموع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا
او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حسا نحو
القوم والرجال فان لها افرادا كثيرة يتميز في الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل الاجزاء
كالعبد والدار ونحوه فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع فيجوز اذن تاكيده بالكل نحو
اشتريت العبد كله فانه يصح شرى بعضه دون البعض ولا
يفترق اجزائه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجيء والذهاب فلا يجوز اذن تاكيده بالكل فلا يقول جاني العبد كله وذهب
زيد كله فان اجزاء العبد لا يفترق بالنسبة الى المجيء بان يجيء بعض منه ولا يجيء الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان
كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم زيد
وحده واجاز الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت
العبدين واشتريت العبد لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتاكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لم يرفع احتمال افتراق
الاجزاء حكما لاشتباه برفع افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه فلا
يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد واذا
كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبة لافراد
المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اى شيء هو اولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اى الاحتمال
في النسبة فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تاكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعني منع تاكيد النكرات
شيء واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عليه السلم فنكاحها باطل باطل باطل
ومثله قوله تع اذا دكت الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكر في قولك قرات الكتاب سورة سورة
وقوله تع وجاء ربك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة تاكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان



الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا او دينار ودرهم ويوم وليلة وشهر بكل واخوانه لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الوقت فعلى هذا الاشرط تطابق التاكيد والموكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو

رجال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تاكيده واستشهد الكوفية بجواز ذلك بقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اجمعا وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا واما قوله اولاك بنو خير وشر كليهما جميعا ومعروف الدو ومنكر فيحمل كليهما على البدل عند اهل المصريين اولى لان خير وشر ليسا موقتين ويجوز مجي كليهما غير تاكيد اذا كان تابعا كقوله تع اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على احدهما وليس لفظا احدهما تاكيدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جاني الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدا من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة وخبر المبتدا ومن الصفة اولى منه في خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل متنافيا وقال هشام اذا عطفت على شيء لم يحتج الى تاكيده ولعله نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد وعمرو لانك ربما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر قوله ولذا اكد المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك قد مضى شرحه في باب العطف قوله واكتع واخواه اتباع لاجمع ولا يتقدم وذكرها دونه ضعيف اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخوانه من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تع كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل وايضا فان كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخوانه فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعنى خاف فيهما وان لم يقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايتها شئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس والكل من دون العين واجمع ومنصرفاته واخوانه من دون كل واما اكتع واخواه فالبصريون

على ما حكى الاندلسي عنهم انهم جعلوا النهاية ابصع ومنصرفاته
ولم يذكروا ابتع ومنصرفاته قال وهذا يدل على قلته والبغداديون جعلوا النهاية ابتع واخوانه فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع واخواته وكذا ذكر الجزولي والزمخشري قدم ابتع على ابصع وتبعه المص ولا ادري ما صحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبتدا بايتهن شئت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلثة الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلثة الباقية على بعض وسمع جاني القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع بصع وايضا جمع تبع وايضا جمع بصع تبع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب المذكور وقال ابن برهان اذا قلت جاني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيدا كلهم وكذا البواقي كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للموكد الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج في قوله تع فسجد الملئكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جاني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانهما كرها ترادف لفظين لمعنى واحد واي محذور في ذلك مع قصد المبالغة قوله البدل

تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان كما قال قوله
دونه يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معاً والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثانى دون
الاول هذا قوله ولا يطرد ما قاله فى نحو جائنى زيد بل عمرو فان المقصود هو الثانى دون الاول مع انه عطف نسق اقول وانا الى
الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام
سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن
انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تع وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل
ايضاً قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اى هم عبد الله وزيد وخالد قال باتى ان تفتدى قوماً ولدتهم
او تخليسهم فان الدهر خلاس عمرو وعبد مناف والذى عهدت ببطن عرعر آبى الظلم عباس قالوا الفرق بينهما ان
البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يؤت
به فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر
الابدال الا الغلط فان كون الثانى فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول فى الابدال
الثلثة منسوب اليه فى الظاهر ولا بد ان يكون فى ذكره فائدة لم يحصل لو لم يذكر كما نذكر فى كل واحد من الثلثة صوناً
لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وآله فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة
مع كونه منسوبا اليه فى الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول بدل
الكل ان الفائدة فى ذكرهما معاً احد ثلثة اشياء بالاستقراء اما ان يكون الاول اشهر والثانى متصفا بصفة نحو بزيد رجل كون
صالح او كونهما متصفا بصفة والثانى اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثانى لمجرد التفسير بعد
الابهام مع انه ليس فى الاول فائدة ليست فى الثانى وذلك لان الابهام اولا والتفسير ثانيا وقعا وتاثيرا ليس للاتيان بالمفسر
اولا ونحو ذلك برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل يحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز
العكس نحو بزيد رجل اذ لا فائدة فى الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثانى موضحا
للاول وذلك اما ان يكون لشئ اسمان هو باحدهما اشهر من الآخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص
عمر فان ابن الخطاب كان بعمر اشهر منه بابى حفص ولو فرضنا انه ليس فى الدنيا من اسمه عمرو ولا كنيته ابو حفص الا اياه
واما بان يكون اسمان يطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد او لا كما اذا مطلقان
كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جائنى اخوك زيد فزيد احد
افراد اخيك اى هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جائنى زيد اخوك فاخوك واحد من جملة
ما يطلق عليهم اسم زيد فالثانى فى الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الافراد فاحدهما مساو
للآخر فى الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذف الاول
لاستقل الثانى ولم يحتج الى متبوع قبله فى المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا وابيك خير منك انى ليؤذينى
التحمحم والصهيل قدر الموصوف اى فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول فى جائنى
زيد العالم لاحتاج الثانى الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلذا قيل ان الثانى فى نحو العائذات
الطير بدل وفى الطير العائذات صفة وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع
لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن البدل معنى فى المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج
الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك فى التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم مقام
المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد مبنيين والثانى
نحو يا غلام بشر وبشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكرى بشر بالجر وكذا النسق
يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمروا
ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا فى البدل لان العاطف كحرف النداء فالمعطوف صالح لمباشرته
لو الفائدة فى بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير فى النفس وذلك
المتكلم تحقق بالثانى بعد التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فيقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم
تبين ذلك بقولك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثانى
نحو اعجبنى زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبنى زيد اى اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على
حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال سيبويه فى قولهم رايت قومك اكثرهم و
صرفت وجوهها اولها انك اردت رايت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك ثنيت الاسم توكيدا كقوله تع



ويجعل الجملة كلهم اجمعون وهذا الّذي قلنا لم قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الآخر ان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما انكرنا العامل فيه فما ظاهر فباى شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعى ان ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب بتجويز التخالف في المسمى عطف البيان ايضا هذا الذي ذكرته هو الذي يقوى عندى قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط والاول مدلوله مدلول الاول والثانى جزؤه والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في بزيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا واخوك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر قوله والثانى جزؤه اى بدل البعض جزء الاول نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما اى بين الاول والثانى ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءنى زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجىء الثانى ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد والقولان متقاربان سمى بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب في قولك اعجبنى زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك اللحم والدم بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر في انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تع يسئلونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخدود ما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذى فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يخلو اما مدلول الثانى من ان يكون مدلول الاول اولا والاول بدل الكل والثانى اما ان يكون الثانى فيه بعض الاول اولا والاول بدل البعض والثانى اما ان يكون فيه الفعل المسند الى المبدل منه مشتملا على الثانى اى متقاضيا له بوجه ما اولا والاول بدل الاشتمال والثانى بدل الغلط وهذا الذى يسمى بدل الغلط على ثلثة اقسام اما بداء وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثانى اجنبيا وهذا معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءنى حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمارا واما نسيان وهو ان يتعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن ينسى المقصود ثم بعد ذلك يتداركه بذكر المقصود ولا يجىء الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ببل ومعنى بدل الغلط البدل الذى كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما ايضا قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة اعلم ان البدل والمبدل منه في الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثانى نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل بزيد اخيك برجل اخ لك برجل اخيك امثلة البعض بزيد راسه برجل راس له بزيد راس له برجل راسه امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له برجل علمه امثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار قوله واذا كان نكرة اى اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل هى في بدل الكل من الكل وان رويت نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثانى نكرة مبدلة من معرفة قال ابو على في الحجة وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تع بالواد المقدس طوى اذ لم يجعل طوى اسم الوادى بل كان مثل حطم وختع من الطى

ابدال اربعة

وفي بعض النسخ

مسئلة

لانه



لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس وكقول الشاعر انا وجدنا بني جلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا قصر
اى لا ذى طول ولا ذى قصر وقوله فلا وابيك خير منك البيت فان لم يفد النكرة الا ما افاد الاولى لم يجز لانه يكون ابهاما
بعد التفسير نحو بزيد رجل وقد مر انه لا فائدة فيه قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر
بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا هذه قسمة اخرى مستأنفة للابدال وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه
قسمة الابدال باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل وهما مظهران بزيد
اخيك واذا كانا مضمرين فنحو لقيتهم اياها اذا تقدم لفظا الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءني
الزيدون اخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شئ واحد وقد اتفقوا
كلهم في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا في مررت بك انت وبه هو فكذا هذا والمضمر من المظهر نحو
اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون
كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا والاخ
زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمظهر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت
يد زيد وقطعت زيدا اياها والنحاة يوردون في مثله نحو يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لاعادة
الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده
وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر نحو كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها والمضمر من المظهر
كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر زيد اكرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا دابته والمضمر
من المضمر كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر
من المضمر زيد كرهته الدابة وربما سمى بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثاني
لكونه كلا له ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولا بد في بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من
ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانما لم يشترط في بدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق
الثاني بالاول كقوله تع قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود الاستشهاد قضيتهم وانهم ملاقوا الاخدود ذا نارا قال الكوفيون يجوز سد اللام
مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطر ارضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها انتهى ونحو قوله لحافي لحاف
الضيف والبرد برده قال ابن الخشاب لا يجوز جاءني زيد الاخ اي اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل
فقد مضى في باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الخ اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا
يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدل البعض اوعدني بالسجن والاداهم رجلي ورجلي شثنة المناسم
وقال في الاشتمال ذريني ان حكمك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخفش
لا يجيزه نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد
رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله
مدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل انقص في التعريف
من المبدل منه فيكون انقص في الافادة منه اذ المدلولان واحد وفي الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين
في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحد لكان الثاني تاكيدا لا بدلا وافادة الثاني في المثالين زيادة فائدة من صفة المسكنة
والكرم ظاهرة ولا يضر نقص الثاني في التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل فرب نكرة افادت ما لا يفيده
المعرفة فان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في تلك النكرة واستدل الاخفش بقوله تع ليجمعنكم الى يوم القيمة
لا ريب فيه الذين خسروا والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون
كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تع ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا
وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو في فعل امرا ونفعل في الخطاب وافعل ونفعل واذا وقع ما يوهم
ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو يعجبني جمالك ولعل ذلك استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا
ولا ضميرا بارزا واذا ابدل مما يضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا
ليتبين انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله تع عم يتساءلون عن النبأ العظيم فهو كانه جواب الاستفهام وليس
ببدل واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل
دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل

على قلة



الغلط ولا كلام ان المبدل منه ليس فى حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه فى بدل البعض والاشتمال وايضا فى بدل الكل اذا كان البدل منه ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت الذى مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذى ضربت اخاه زيدا كريم وايضا قد يعتبر الاول فى اللفظ دون الثانى قال وكانه لهق السراة كانه ما حاجبيه معين بسواد ولم يقل معينان وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب ولو كان فى حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثانى وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثانى راجح البيان على الاول كقوله تع ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب وكقول الشاعر ان على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجئ طائعا ولو كان الثانى بمعنى الاول سواء كان تاكيدا لا بدلا نحو ان تنصرنا نحن انصرك ولا اعرف له شاهدا والذى يفصل به مذكورا ان كان وافيا بما فى المذكور من الاعداد جاز فى التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله تع قد كان لكم اية فى فئتين التقتا فئة تقاتل الاية اى منهم فئة قال الشاعر وكنت كذى رجلين رجل صحيحة واخرى رمى فيها الزمان فشلت يروى رفعا وجرا وان لم يف تعين الرفع نحو مررت برجال رجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب الواو فى غيره فى البدل باضمار اعنى كما مر فى باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق اما الابتداء بالنعت قبل التاكيد فلما مر فى تعليل قولهم ان النكرة لا تؤكد وابن كيسان يقدم التاكيد على النعت اذ النعت يفيد ما لا يفيده الاول بخلاف التاكيد وانما يقدم التاكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه فى الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او البعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبى من متبوعه قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر وفصله من البدل لفظا فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر قوله يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظ وكذلك البدل عند النحاة لان الاول عندهم فى حكم الطرح وفى حكم المعدول فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة فالاولى ان يحد بهذا الحد الابدال الثلثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويحد بدل الغلط بما حده به المص مطلق البدل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر قصته انه اتى اعرابى عمر ابن الخطاب فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه قوله فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر قال انما قلت فى مثل اشارة الى ان الفرق يقع فى غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه فى باب البدل والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثانى عطف بيان لا بدل والمبرد انكره وابنه الجر وقال لا يجوز فى بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدى وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا فعليه الطير ثانى مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى التصيير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتداء فهو حال من الضمير المستكن فى عليه ونحو قولهم اعجبنى من زيد علمه ومن عمرو جوده الثانى فيهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبنى شئ من اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمرو جوده وكذا كسرت من زيد يده اى كسرت عضوا منه يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه فى نحو ما جائنى الا زيد وهذا آخر قسم المعربات من الاسماء والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلم على نبيه محمد وآله تم الجزو الاول ويتلوه الجزء الثانى على يد اقل العباد الراجى عفو رحمة ربه يوم التناد راجى غفور ربه الواثق بالله محمد هادى ابن بهرام الطالقانى فى يوم الخميس فى اليوم خامس من شهر محرم الحرام سنة الثامنة وستين ومائتين والف من الهجرة النبوية عليه السلم والحمد لله رب العالمين

وهو مقتبس من اعلى الوادى بخيل اذ ان ذلك لا تغفر اللهم ان كان فخر

بحث عطف البيان



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل المبني كما مر في حد المعرب ضربان اما مبني لفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعدده كواحد اثنان ثلثه والف با تا ثا وزيد عمرو وبكر واما مبني لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف او الماضي والامر وهي التي سماها مبني الاصل وكونه اسم فعل كما يجيء قال ولا يفسد الحد بلفظة او لانها لمجرد احد الشيئين ههنا لا للشك الذي ينافي تبيين الماهية قال ولما قال في حده ما لا يختلف آخره كساير النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبني فلا يستقيم ان يجعل ما تعقل ماهية المبني فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف فتؤدي الى الدور كما ذكر في الاعراب هذا كلامه وقد مر الكلام عليه في حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني قوله والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اي القاب حركات آخره وسكونها الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه محرك بالضم في حال الرفع او لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل انه محرك بالضم ولا يقع على حروف البناء فلا يقال انا يا زيدان مبني على الضم واما القاب الاعراب فانها كما يطلق على الحركات تطلق على الحروف ايضا فيقال في نحو جاءني زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المص والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا فقولهم في نحو رايت الزيدين ان الزيدين منصوب مجاز وكذا اذا اقيم بعض الحركات مقام بعض الحركات مقام بعض اطلقوا الاسم المنسوب على النائب مجازا فقالوا في السموات واحمد في خلق الله السموات وباحمد ان الاول منصوب والثاني مجرور فاين المانع على هذا ان يطلق على الحروف القائمة مقام الحركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في لا رجلين انه مفتوح وكذا في لا مسلمات عند من يكسر ويقال في يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون اذن لرد المص على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان مبني على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتميز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتاخريهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما قوله وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة البناء لان اصل الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبني على الحركة فيطلب مع ذلك علتان اخريان احديهما للبناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة واخرى للحركة المعينة لم اختيرت دون الباقين قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغايب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاءني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس والاختصار وليس كذا الاسماء الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان الضمير الغايب فربما توهم انه غير الاول واما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف وضعا على ما قيل كالتاء في ضربت والكاف في ضربك ثم اجري



بقية المضمرات نحو انا وانت ونحن وانتما وهما مجراها طردا للباب واما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني
الحظور في المتكلم والمخاطب وتقديم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادي واما
لعدم موجب الاعراب فيهما وذلك ان المقتضى لاعراب الاسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمر
مستغنية باختلاف المعاني عن الاعراب الا ترى ان كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص
قوله ما وضع لمتكلم يخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغايب
زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغايب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب
المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر فمن ثم قلت يا تميم كلهم
نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم
لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل المتكلم قوله لفظا او معنى او حكما قسم المتقدم اللفظي قسمين احدهما
متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه والآخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيد اذ زيد متقدم في اللفظ
تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا المتقدم المعنوي قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون
المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر
والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما لا تضمنا كقوله تع ولابويه لكل واحد منهما لانه لما ساق
الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث فجرى الضمير عليه من حيث المعنى هذا تقرير
كلامه رحمه الله وفيه مخالفة لطريقة المألوفة لان عادته جعل التقدير قسيم اللفظ لا قسمه كما قال في اول الكتاب في
المعربات لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا وقال بعيد التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظي فيما عداه فجعل نحو ضرب
غلامه زيد مما تقدم معنى اولى فهو متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدير
بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير وكيف يكون التقديم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم لفظا
من حيث التقدير قيل فعد نحو اعدلوا هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ ايضا
في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو اعدلوا هو اقرب
والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في تقديم اللفظي لا في المفسر الملفوظ به او المقدر وقد
قرر على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه زيد لا بد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما
لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو متاخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز فجعله من باب
المتقدم معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق ان يقول التقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا
سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه لان الفاعل من حيث المعنى متقدم على المفعول
او كان من حيث المعنى متاخرا كقوله تع واذ ابتلى ابرهيم ربه لان المفعول من حيث المعنى متاخر عن الفاعل
واعلم انه اذا تقدم مما يصلح لتفسير شيئان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد وبكر فضربته اى
ضربت بكرا ويجوز مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته والتقدم المعنوي ان لا يكون
المفسر مصرحا بتقديمه بل هناك شيء غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير وذلك ضروب
مثل معنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول نحو كضرب غلامه زيد ومعنى الابتداء المقتضي لكون
المبتدأ قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضي تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهمه زيدا وكذا
نحو ضربت في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل نحو هذا سراقة للقرآن
يدرسه او منفصل عنه نحو قوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى وقوله بل هو شر لهم وكذا الصفة كقوله اذا زجر السفيه
جرى اليه اى الى السفه وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قريبا كقوله تع ولابويه لان سياق ذكر الميراث دال على
المورث دلالة التزامية او بعيدا كقوله تع حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس وكقوله تع انا انزلناه
في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تع شهر رمضان
الذي انزل فيه القرآن وكذا قوله تع ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر
الارض وكذا الفناء مع لفظ على في قوله تع كل من عليها فان وكذا قوله تع فان كانت واحدة اى ان كانت الوارثة واحدة
لانه في بيان الوارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا
ذلك الضمير فيقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير



[illegible]

الغايب وانما يقتضى ضمير الغايب تقدم المفسّر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكر ثم
ولم يتقدمه مفسّر بقى مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتى تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه فان قلت فاى شئ الحامل
لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسّره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم فى ذكر ذلك المفسّر بان يذكروا اولا شيئا
مبهما حتى يتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسّروه فيكون اوقع فى النفس وايضا يكون ذلك المفسّر
مذكورا مرّتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون اكد فان قلت فهذا الضمير الذى هذا حاله يبقى على وضعه
معرفا ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعنى تقدّم المفسّر قلت عندى انه نكرة كما يجئ فى باب المعرفة وعند
النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما كان فى الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير
فيه الابهام الذى فى النكرات ولهذا جاز دخول ربّ عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من
التعريف لانه حصل جبران ما لما لم يذكر المفسّر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذى يكتسى التعريف من المضاف اليه
اما الجبران فى ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء رجلا مثلا فظاهر لان الاسم المميز المنصوب لم يؤت به الا لغرض
التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قايم مقام الضمير المتقدم فالجبران فى مثله فى غاية
الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسّره نحو مررت به بزيد اذ لم يؤت بالبدل الا للتفسير واما فى ضمير الشان والقصة
فالجملة بعده وان لم تأت كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدهم لتفخيم الشان بذكره مجملا ثم مفصّلا مع اتصال
الخبر المفسّر بالمبتدا سهّل الاتيان به مبهما فهذا التفسير دون الاول واما تاخير المفسّر فى باب التنازع نحو ضربنى وضربت
زيدا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لان يجوز تاخير المفسّر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسّر مع الاتيان به لمجرد التفسير
بلا فصل كما فى نعم رجلا زيدا وقصد التفخيم مع اتصال المفسّر كما فى ضمير الشان والثالث فى ضمير التنازع معدوم اعنى قصد
التفخيم والمجئ بالمفسّر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر فضعف ومن ثم حذف الكسائى الفاعل مع انه فيه محذور ايضا وما
اجازه المبرّد والاخفش من نحو ضرب غلامه زيدا اعنى اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدّم ليس باضعف مما
ارتكبه البصريون لان الاتصال الذى بين الفاعل والمفعول اذا كان العامل واحدا اكثر من الاتصال بين الذى الضمير
ومفسّره على ما ذكره البصريون فى باب التنازع فالمصاردت بالمتقدم الحكمى انك قصدت الابهام للتفخيم فتعقلت
المفسّر فى ذهنك ولم تصرح به للابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعقل فكانه راجع الى المذكور قبله و
فذلك المتعقل فى حكم المفسّر المتقدم ولا يستمر ما ذكر فى باب التنازع اذ لا قصد هناك الى التفخيم قوله وهو متصل ومنفصل
فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل يعنى بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة
لها بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو ما ضربت الا اياك او اتصل به نحو ما انت منطلقا عند الحجازيين وذلك
لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت منطلقا فليس كالجزء مما قبله والا لم يجز انفصاله عما
قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذى قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه فالضماير المستترة فى نحو
زيد ضرب ويضرب وهند ضربت وتضرب واضرب امرا واضرب ونضرب وتضرب فى خطاب المذكر وفى الصفات
نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وانت
ضارب وانتما ضاربان وانتم ضاربون وانت ضاربة وانتما ضاربتان وانتن ضاربات وانا ضارب ونحن ضاربون كلها
متصلة كما يجئ تحقيقها وليس المستتر فيها ما يبرز فى نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد
ضاربته هى مع البارز فى الجميع تاكيد للفاعل لا فاعل كما يجئ شرحه وهو منفصل بدليل قولهم زيد ضرب اليوم هو وعمرو
واسكن اليوم انت وزوجك وهند زيد ضاربته اليوم هى قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب
متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى ضربن وضربن والثانى انا الى هن
والثالث ضربنى الى ضربهن والرابع اياى الى اياهن والخامس غلامى ولى الى غلامهن ولهن اعلم ان الضمير انما كان
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قايم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده اوله وللاختصار فيكون كالظاهر
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذى كالجزء الاخير لعامله يعنى يجئ
العامل اولا ثم يجئ الضمير بعده على وجه لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل الفصل جائز بين المضاف
والمضاف اليه فى الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فلم يلتفت اليه الواضع فى الضمير وكل واحد من هذه الانواع
الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب وغايب وكل واحد من هذه الثلاثة
اما ان يكون لمتكلم او مخاطب وغايب وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صارت لتسعة

فاستتر فى الضمير الذى هو اشتقاق لا اتصاله الا معه من الفاعل


وكل

وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصار للمتكلم منه وللمخاطب ستة وللغايب ستة وضعوا للمتكلم
منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا
بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث وانما شركوا فى المتكلم بين المذكر والمؤنث
مفردا كان او غيره لقلة الالتباس فى المتكلم وانما ادخل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة هى نا وكذا قولك نحن ولم يزيد والمثنى
الفا وللجمع واوا كما فعلوا فى مثنى المخاطب والغايب وجمعهما لان مثناهما اسم انضم اليه لفظ آخر مثله بدليل انك اذا
قيل لك فصل انتما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وهذه حقيقة المثنى كما يجئ وكذا فى الجمع اذا قيل فصل انتم قلت
انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيدا وانا وانت او
انا وهو واذا اردت المجموع فقيل فصل قلت انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو
اتفاق الاسمين والاسماء فى اللفظ حاصلا لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على ما اجرى عليه ساير الثانى والجموع فاز يجعلوا
للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القراين وكثيرا ما يجئ فى غير هذا الباب ايضا المثنى بصيغة
الجمع نحو قوله تع فقد صغت قلوبكما وقد يقول المعظم فعلنا ونحن وانا انا عد نفسه كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب
خمسة الفاظ اربعة نصوص وهو ضربت وضربت وضربتم وضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث
وهو ضربتما وحكم الغايب حكم المخاطب فى النصوصية والاشتراك نحو ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن و
المضمر هو الالف المشترك المثنيين والتاء حرف تانيث ويجب ان يكون المقدران فى ضرب وضربت متغايرين كما فى المنفصل
البارز نحو هى وهو هذا وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعنى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب
خمسة فصار المجموع ثنتى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى واعلم ان اول ما ابتدى بوضعه من الانواع الخمسة ضمير
المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على غيره لكونه اخص فنقول انما ضموا التاء فى المتكلم
لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغايب وفتحوا للمخاطب فرقا
بين المتكلم وبينه وتخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر
اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المؤنث فخص للفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف
المثنى فى تما وقبل واو الجمع فى تموا لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته
وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف
العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو واى شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان
الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها وذلك لانهم لما ثنوا الضماير وجمعوها والقصد بوضع مطلقها
التخفيف كما قلنا لم ياتوا بنونى المثنى والمجموع بعد الالف والواو وكما اتوا بهما فى هذان واللذان واللذين فوقع الواو
فى الجمع فى الآخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل حسا كما مر فى الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التى ضموها لاجله
للامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها فلان ذلك مستثقل فى الاسم
المعرب كما يجئ فى التصريف واما ان ولهيم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب فى الاعرف رجوع الضم والواو ولان الضمير لاتصاله
صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم يقع طرفا وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ايضا ما
ذهب اليه واذا لقى ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردا لها الى اصلها ويجوز كسرها كما يجئ وزيدت للمؤنث نون مشددة
ليكون بازاء الميم والواو فى المذكر وانما اختاروا النون لمشابهتها بسبب الغنة للميم والواو معا مع كون الثلثة من حروف
الزيادة واستتر ضمير الغايب والغايبة لانه لما كان مفسر الغايب لفظا متقدما فى الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب ارادوا
ان يكون ضماير الغيب اخصر من ضميرهما فابتدؤا فى المفردين بغاية التخفيف وهى التقدير من دون ان يتلفظ
بشئ منه واقتصروا المثنى مذكره ومؤنثه على الالف الذى هو علامة التثنية فى كل مثنى وعلى الواو فى جمع المذكر وقد
يستغنى بالضمة عن الواو فى الضرورة قال ولو ان الاطباء كان حولى وكان مع الاطباء الاساة استثقالا للواو المضموم
ما قبلها فى الآخر واقتصروا على نون واحدة فى مقابلة الواو اذ كانت واحدة وقول النحاة ان نحو زيد ضرب الفاعل
مضمر اى ضرب هو وكذا فى هند ضربت اى ضربت هى انما اضطروا الى هذين الضميرين عند التصريح بالمقدر
فيهما لضيق العبارة عليهم لانه لم يضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل
ذلك المقدر وهذا المصرح به وكيف ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت
بل المفصول غير المصرح به غير المتصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر فى ضرب وضربت بلفظ

ان يكون اثقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى واما التاء في ضربت و
ضربتا فهي حرف للتانيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقد جعل الالف والواو والنون حروفا كتاء التانيث كما يجيء في اخر
الكتاب نحو قاما اخواك واكلوني البراغيث ويعصرن السليط اقاربه هذا كله في الماضي واما في المضارع والامر فلم يبرز
الضمير في افعل ونفعل لاشعار حرف المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بنحن الهمزة بالهمزة
والنون بالنون وكذا يفعل نص في المفرد الغايب فلم يحتاجوا الى ضمير بارز واما تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغايب
لكنهم لم يبرزوا ضميره اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على
ان قال الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل في هذي والضمير لازم الاستتار وانما استنكروا الحكم بكون ضمير
المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف واما افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم تفعل
للمخاطب لان الامر والنهي ماخوذان من المضارع كما يجيء في قسم الافعال ومذهب المازني ان الحروف الاربع في الصفات
والامر اعني الالف في المثنيات والواو في جمع المذكر والياء في المخاطب والنون في جمع المؤنث علامات كالف الصفات
وواوها في نحو ضاربان وحسنون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل
او استنكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اي النون واما الضماير المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزوها لانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها
ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف على ما يجيء بعد وايضا الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة
كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات
الجامدة وجموعها لان الصفات فرع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة
الجمع فلا يمكن ان يوصل الف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع لاجتماع الالفين والواوين فاستكن الضمير ان الالف في المثنى
والواو في المجموع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا بضميرين انقلابهما بالعوامل نحو لقيت ضاربين
وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاءني زيد راكبا غلامه فلم يعمل جاءني في غلامه وكذا
استكن النون في ضاربات ومضروبات تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر اذ هو الاصل واذا استتر في المثنى والمجموع
فالاستتار في مفرداتهما اجدر فلزم الاستتار في الكل ولا يرى لفاعل ضميرا بارزا في الصفات الا في نحو فان قيل فلم لم
يجئ الضماير بعدها منفصلة كما في ما بمعنى ليس فانه لما لم يجز اتصال الضمير بها جاء بعدها منفصلا نحو ما انت كريما
على ما يجيء قلت لجري الصفات مجرى الفعل المضارع فلم ينفصل عنها كما في الفعل المضارع الا في نحو اقائم هما وما قائم
هما وما قائم انتما واما في نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل هو تاكيد لما سيجيء ثم لما فرغوا من وضع
المرفوع المتصل في الافعال والصفات اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد تبدل
همزتها هاء وقد تمد همزته نحو آنا فعلت وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى
بها بعد النون في الوقف لبيان الفتحة لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فلهذا
يكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد توقف على نونها ساكنة وقد تبين فتحتها وقفا بهاء السكت قال
حاتم هكذا فردي انه قال ان كنت ادري فعلي بدنه من كثرة التخليط في من انه وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا
في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذريت السناما وجاء
في قراءة نافع اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة قال ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها
فالاولى ان لا يثبت الالف وصلا في موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه في الوصل
في الاغلب مع فتح النون او سكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دليلان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا ونحن
للمتكلم مع غيره مثل باقي المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كالعلة وتحريكه للساكنين وضمه اما لكونه
ضميرا مرفوعا واما للدلالة على المجموع الذي حقه الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكان
انا عندهم ضميرا صالحا لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدؤوا بالمتكلم وكان القياس ان يبينوه بالتاء المضمومة نحو انت
الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبينوا المخاطبين بتاء حرفية بعد ان كالاسمية في اللفظ و
في التصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء
المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان لتستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين
وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا النصب منفصلة

فجعلوا

فجعلوا الياء عمادا لها فالضمير هي التي تلي ياوا يا عماد لها وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين و
قالوا في الغايب هو وهما وهم وهي وهما وهن والواو والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين
للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع
لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها
ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالها
سكنت الواو والياء نحو ابنهو وبهي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم وهين
فخفف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع المؤنث على ما ذكرنا
في المتصل سواء وهذه الضمائر المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست
كالمرفوعة المتصلة فانه لا شركة بين الماضي والمضارع فيها الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا يقول ما ضرب
الا هو وما يضرب الا انا واضارب هما وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز لكون هذه الحروف
عند اتصالها بهما كبعض حروفهما فجاز تخفيفهما تشبيها بتخفيف نحو كبد وعضد بحذف الكسرة والضمة
مع كون الهاء في هو وهي خفيفة واستثقل الضمة والكسرة عليها وشبهوا ثم هو وثم هي بقولك فهو وفهي لكونهما
حرف عطف مثلهما وقد يسكن بعد همزة الاستفهام كقوله فقلت اهي سرت ام عادني حلم وبعد كاف الجر ايضا
وقد يحذف الواو والياء اضطرارا كقوله فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله دار لسعدى
اذه من هواكا ويسكنهما قيس واسد ويشدد هما همدان وقال وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله
علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة والجر
علامتها بواسطة فابتدؤا بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا بينه وبين المجرور كما يجي بعيد فوضعوا
لمتكلمها ياء اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة ونا للمتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف للمخاطب
مثل التاء في التصرف نحو كما كم ك كما كن وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بها الضمير الفا وبكاف
المؤنث ياء حكى سيبويه اعطيتكاه واعطيتكيه تشبيها للكاف بالهاء نحو اعطيتهاه واعطيتهوه قال ابو علي قد
يلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء قال رميتيه فاقصدت وما اخطات الرمية وربما كسرت الكاف في التثنية والجمعين
بعد ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف الواو من
عليكموا واسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم ولما ارادوا وضع المنصوب المتصل الغايب من هذا القسم اختصروا وافردوه
من المرفوع المنفصل الغايب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي وقلبوا ياهي الفا فصار ها لان ضمير المذكر
اذا ولي الكسر قلب واوه ياء نحو بهي لما نذكره فخافوا اشتباه المؤنث بالمذكر وحركة هاء المذكر ضمة الا ان يكون قبلها
ياء او كسرة فان كان احدهما قبلها فاهل الحجاز يبقون ضمتها فيقولون بهو ولديهو وغيرهم يكسرونها وعلتها ان الهاء
حرف خفيف فهو اذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة والياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء
بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكى ابو علي ان ناسا من بكر ابن وائل يكسرونها في الواحد
والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا هذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها
نحو بهي وله وضربهو وغلامهو فيتولد من الضم واو ومن الكسر ياء وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الوصل اي الواو والياء
بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه ويجوزون تسكين الهاء ايضا كقوله فبت لدى البيت
العتيق اريغه ومطواي مشتاقان لده ارقان وغيرهم يجوزونهما اي اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر لا اختيارا
وان وليت هاء المذكر ساكنا حرف لين كان الساكن كعليه او غيره كمنه فالمختار اختلاس الحركة اعني ترك الوصل لان الهاء
حرف خفي كما قلنا فكانه التقى ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهي ومنهو ونحوهما فعلى هذا يجي في هاء المذكر الذي
بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات والكسر اكثر واشهر الاولى كسر الهاء من غير
وصل بياء وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسر لان في الاول شبه التقاء الساكنين والثانية كسرها مع وصلها بياء
نحو بهي وعليهي وهو بعد الكسر اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة ضم الهاء بلا واو نحو عليه وبه الرابعة ضم الهاء
مع الواو نحو عليهو وبهو ويجي فيها اذا كانت بعد الكسرة لغة خامسة وهي اشمام كسر الهاء شيئا من الضمة بلا
وصل وان حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزما نحو يرضه ونصله او وقفا نحو فالقه واغزه جاز اشباع حركة الهاء
اعتبارا بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا وجاز اسكان الهاء

اجراء للوصل مجرى الوقف وقد قرئ بها كلها في الكتاب العزيز واما الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة
فهي مضمومة لا غير نحو لهما وغلامهم وان كان الفا وواوا ساكن صحيح فكذلك الا ما حكى ابو علي من نحو منهما ومنهم و
اضربهما واضربهم على ما مضى للاتباع وعد الحاجز غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء فمن قال في الواحد بهو
وعليهو وهم اهل الحجاز وقال في المثنى والجمعين ايضا بضم الهاء نحو ان غلاميهما وغلاميهم وغلاميهن وبغلامهما
وبغلامهم وبغلامهن وحمزة يخص بالضم في جمع المذكر ثلاث كلمات عليهم واليهم ولديهم فلعل ذلك لكون الياء فيها
بدلا من الالف فاعطى الياء حكم اصلها وقد جاء علاه والاه ولداه على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقرأ
في الواحد والمثنى وجمع المؤنث عليه عليهما عليهن ولم يقرأ ولعل ذلك لاتباع الاثر وغير اهل الحجاز يكسرون الهاء
في المثنى والجمعين مطلقا كما في الواحد وهو الاشهر هذا كله في حركة الهاء واما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا يخلو
من ان يقف عليها او لا فان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع الضماير تحذف صلاتها
في الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف في نحو ضربتهما وبهما وان لم يقف عليها فلا يخلو من ان يكون بعدها متحرك او
ساكن فان كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع كسر الهاء لالتقاء الساكنين اليس نحو من دونهم امرأتين وعليهم الذلة
على قراءة ابي عمرو وباقي القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم غير المغضوب
عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو عليهمو غير المغضوب عليهمو كقراءة ابن كثير واشباع الكسر فيه في مثله اقيس
للاتباع فصار الميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن الكسر والضم كلاهما مع اختلاس اي ترك الوصل
وثلث قبل المتحرك السكون واشباع الضم واشباع الكسر وان كان الميم بعد الهاء المضمومة على ما هو مذهب اهل الحجاز
في بهم وعليهم وعلى ما هو المتفق عليه في نحو لهم وغلامهم وقفاهم وكما منهم على الاشهر وكذا في انتم وضربتم وغلامكم
فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم وهو الاقيس والاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكنين
وهو في غاية القلة ومنعه ابو علي وثلث قبل المتحرك الاولى الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو الثالثة
وهي تختص بميم قبل هائها كسرة او ياء كسر الميم ووصلها بياء نحو عليهمي وبهمي فكسر الميم لمجانسة الياء او الكسرة قبل الهاء
وقلب الواو ياء لاجل كسر الميم ومنع هذا الوجه ابو علي ايضا ثم لما فرغوا من وضع المنصوب المتصل اخذوا في وضع المنصوب
المنفصل فجاءوا بايا متلوا بصيغة ضمير المنصوب المتصل واختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني
وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة
والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد ان في انت وانت وانتما وانتم وانتن وقد مضى
وقال الخليل والاخفش والمازني ما يتصل بها اسماء اضيف ايا اليها لقولهم فاياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضماير لا
تضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك
واياه واياي اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف اخره كافا وهاء وقال بعض الكوفيين
وابن كيسان من البصريين ان الضماير هي اللاحقة بايا وايا دعامة لها لتصير بسببها منفصلة وليس هذا القول ببعيد
من الصواب كما قدمنا في انت وقد يفتح همزة ايا وقد يبدل الهمزة مفتوحة ومكسورة هاء ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب
لان المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور متصلا على ما مضى فضمير
المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل قوله فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب والغائبة وفي المضارع للمتكلم مطلقا
والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا اقول اعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة لانهما
مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل
وخاصة الضمير ولا سيما المتصل منه كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما
ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل
في غائب الماضي وغائبته وفي المضارع في افعل ونفعل ويفعل وتفعل مخاطبا وغائبة وافعل وفي جميع الصفات
واسماء الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل ونفعل وتفعل مخاطبا
وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك تاكيد للمستتر
لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل ولا نفعل الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغائب يظهر الفاعل
المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضربت الا هي وتضرب هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة
نحو اقائم الزيدان وما قائم هما وكذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتمد نحو في الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم

الفعل



الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل الظاهر نحو هيهات زيد والمضمر المنفصل نحو هيهات هما ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على عامله او بالفصل لغرض او بالحذف او يكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو اياك ضربت وما ضربك الا انا واياك والشر وانا زيد وما انت قائما و هند زيد ضاربته هي اعلم ان اصل الضمائر المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال ضرب انا لان ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا اقول الضمير المرفوع والضمير المنصوب يصلحان كما مر لان يكونا متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر مواقعهما فنقول ان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء الاخير من الكلمة التي يليها وكون الشيء كالجزء الكلمة انما يتم اذا كانت مقتضية له بالاصالة ومن حيث الذات والفعل مقتض للمرفوع كذلك ومن ثم لا يخلو فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه واما سائر ما يرفع فهو اما ابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى ليس بكلمة واما مبتدأ وخبر على ما اخترنا في اول الكتاب والمبتدأ اسم وليس الاسم في اقتضائه المرفوع كالفعل لان كل فعل رافع بخلاف الاسم والخبر اما اسم او جملة وليس الاسم المرفوع ايضا من لوازم احدهما واما ما الحجازية وليست ايضا كالفعل في طلب المرفوع لانه حرف نفي ودخوله على الفعل اولى ومن ثم كان النصب في ما زيدا ضربته اولى من الرفع ولضعفها في العمل لم يعملها غير اهل الحجاز وايضا عملها الرفع بالمشابهة لا بالاصالة واما ان واخواتها فالاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها لما عرفت نحو ان زيدا انت فلم يكن المضمر المرفوع بهذه الاشياء الا منفصلا واما اسم الفاعل واسم المفعول او الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل او الظرف والجار والمجرور فهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجيء وكذا نقول الفعل هو المقتضي للمنصوب بالاصالة وسائر ما ينصب الضمائر وهو ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل انما ينصب لمشابهته الفعل والحمل عليه فكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل او الاسماء المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يجيء فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره وفي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد والثاني اذا كان العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربته وان انت ضربت ونحو اياما لمن قال من اضرب وقد مر في باب التحذير ان اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه وانما لزم الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن ان يكون كالجزء الاخير من العامل المحذوف والموخر لان الضمير المتصل ما يكون كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل كان اما موخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير منه الثالث اذا فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك الجنة ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظ اخيك ولقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاءني زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا انا واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا قياس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله كانا يوم قري انما نقتل ايانا ومنها ان يلي اما نحو جاءني اما انت او زيد ورايت اما اياك او عمروا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثاني مفعولي علمت واعطيت ويورث اتصاله الضمير التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمروا فلا يجوز ان يقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر على الاتصال بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطئة لان الة اللبس في المفعولين الذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمروا واذا اخبرت عن الثاني في علمت زيدا قائما فقولك الذي علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدا قائم وذلك للتوطئة المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني اذ العامل فيه في الاصل ما يجب انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما يجيء وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدأ او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم ما لما

قلت فالذي علمت زيدا اياه ابوان والذي اعطيت زيدا اياه درهم

مر وَاذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور فان فصل عن عامله لغرض لا
يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل وجب كونه منفصلا نحو زيد قائم اخوه وانت وضارب جاما هو او اخوك وهيهات زيد
وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له فانه تاكيد للضمير
المستكن فيهما لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لانك تقول مطردا نحو الزيدون ضاربوهم نحن
والزيدان الهندان ضاربا هما هما وقد عرفت ضعف نحو جائني رجل قاعد وغلمانه وقال الزمخشري في احاجيه بل يقول
ضاربهم نحن وضاربهما هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وهكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف
اذا كانا مع المرفوع جملتين وذلك اذا اعتمد على همزة الاستفهام او حرف النفي نحو اقائم انتما وما قدامك هما او في الدار
انتما عند ابي علي وذلك لانه يعرض لهما اذا كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعتنى بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فاظهر
اذن الى اللفظ فرقا بينه كائنا احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير فيه احد جزئي
الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما يجيء فان لم يفصل الضمير عن عامله
ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم الفعل والظرف واخيه سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل الى
ان لكن لا يكون هذا المتصل بهذه الاشياء الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي فروع عليه
في ذلك فلم يجعل المرفوع بها كالجزء من اجزائها في الظاهر كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما المضمر
المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان يقول اعجبني ضرب
انت زيدا اذا لم تضف والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف اعجبني الضرب انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير
الفعل واذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان العامل مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعا كالمجازية
نحو ما زيد اياك وفصل بينهما لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في ضمير الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب
اما اياك واما زيدا وانا ضاربك اياك وجب انفصال الضمير كما رايت وان لم تكن كذلك فلا يخلو ان يكون الناصب حرفا
او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قائم وليتك قاعد وانك في الدار ولا يقول
ان في الدار اياك وذلك لان الحرف غير مستقل فالاتصال به غير واجب مع الامكان وكذا يجب الاتصال باسم الفعل
لانه وان كان في الاصل مستقلا من حيث الاسمية غير محتاج الى منصوب الا انه لما صار معناه معنى الفعل سواء
كان كالفعل في وجوب الاتصال به قال تراكها من ابل تراكها وتقول رويده وحيهله وحكى يونس عليكني وانما وجب
الاتصال في القسمين لما ذكرنا ان المنفصل لا يجيء الا عند تعذر المتصل واما جاز فيما اتصل بالكاف من ذلك نحو رويدك
وعليك الانفصال نحو رويدك اياه وعليك اياه تشبيها بنحو اعطاك اياه كما يجيء وان لم يكن الكاف ذلك الكاف
واما المصدر فان كان منونا لم يتصل المنصوب به مع التنوين للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل
الدال على عدم تمامها مع ضعف مشابهة المصدر للفعل فيجب ان يقول اعجبني ضرب اياك ان لم تضف والاضافة
اكثر ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك وضاربك وضاربوك ان يكون حذف التنوين في نحو ضربك ايضا
للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر في باب الاضافة وان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال الضمير بعده
نحو اعجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام الكلمة به وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما
اسماء الفاعل والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا خلاف كما مضى في باب الاضافة وانفصاله
بهما اولى من انفصاله بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر له تقول ضاربك وضارب اياك و
الضاربك والضارب اياك ومعطاك ومعطي اياك والمعطاك والمعطي اياك واما الظرف والجار والمجرور فلكونهما قائمين
مقام الفعل اللازم لا يجيء بعدهما ضمير منصوب بهما ولنعد الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المص قوله او بالفصل
لغرض احترز عن نحو ضرب زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ قولك ضربك
زيد بمعناه فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل
افاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان
تقديم المفعول على الفعل اهم والاولى ان يقال انه يفيد القصر كقوله تعالى بل الله فاعبد اي لا تعبد الا الله وكذا تقول
في المفعول المطلق ضربته زيدا اي ضربت زيدا ضربا ولا يقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيدا ولا
يقول لقيت زيدا اياه واما نحو قوله ضمنت اياهم الارض فضرورة قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من

عـه وامّا الضمير المنصوب فكان حقه ايضا ان لا ينفصل الا بالفعل كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنها جازية الاصل اي الفعل ان يتصل لكونه فضلة مع استغنائه عنه نابغير الفعل ايضا اذا كان في

عـه ومع هذا فلا يبطل انفصال الضمير المنصوب بعدهما كضارب اياك والضاربك والمعطي اياك

نفعل قولي



هي له قد ذكرنا انه ليس بمسند اليها الصفة بل هو تاكيد للمسند اليه ثم يقول انما ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا جرت
الصفة على غير ماهي له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو
مررت هند برجل ضاربته هي او حالا نحو قولك جئتماني وجائني زيد ضاربه انتما او صلة نحو الضاربه انت زيد
او خبر نحو زيد هند ضاربها هو فنقول اذا اختلف ماجرى عليه محتمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيه
اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه اي التانيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند
ضاربها هو او يضربها هو فلو لم تات بالضمير في ضاربها ايضا علم ان الضارب لزيد لا لهند وان اتفقا في الافراد
او فرعيه او في التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس
بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو والزيدان العمران ضاربا هما او يضربانهما هما وكذا في المؤنث و
الجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان
نحن ضاربانا او يضربانا وهند انا ضربتني او تضربني الا في غايبة المضارع مع المخاطب في غايبته مع المخاطبين نحو
انت هند تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا و
يرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه
انا ونحن الزيدان ضاربا هما نحن والزيدون نحن ضاربوناهم وكقول المؤنث انا هند ضاربتها انا فلما رفع الاتيان بالمنفصل
اللبس في هذه الصورة طرد الاتيان به عند البصريين في صور الصفة الثلث اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا كان
لم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال
وَإِنَّ امْرَءًا أَسْرَى إِلَيْكَ وَدُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مَوْمَاةٌ وَبَيْدَاءُ سَمْلَقُ لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي لِصَوْتِهِ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمُعَانَ
مُوَفَّقُ وكذا اذا لم يرتفع بالضمير ولا بعد في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره الْبَسَ او لم
يلبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرناه وهي انت هند تضربها وانتما الهندان تضربانهما وهند
انت تضربك والهندان انتما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرى
عليه ومن هي له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع اللبس ففي قولك انا زيد ضاربه
بالهاء يعرف ان ضاربا مسندا الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربي فلم لم يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير
قلت لما كان هذا الضمير لم يوت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتي بضمير
لا يجوز حذفه لمجرد اللبس قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار
في الثاني نحو اعطيتك وضربتك والا فهو منفصل مثل اعطيته اياك واياه اذا ولي ضميران عاملا خاليا من موانع
اتصال الضمير به المذكور فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل
المرفوع متوغلا في الاتصال وكاينا كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة فان كان الثاني تابعا فلا بد من اتصال الاول وانفصاله
نحو اسكن انت ورايتك اياك لان التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كاحد اجزائه وان لم يكن فان
كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما ذكرنا ان المتصل المرفوع توغل في الاتصال وصار
كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير يلي ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع
نحو ضربتني او لا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب وانما وجب اتصال الثاني لكونه
كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر وان ولي العامل المذكور منصوب متصل
بلا مرفوع قبله نحو اعطاكه زيد او جاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذي يلي ذلك
المنصوب اما ان يكون انقص مرتبة منه في التعريف او اعرف او مساويا فالاول يجب اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه
جوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد واعطاك اياه زيد واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا خلتكه وخلتك اياه ووجه
اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته
بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال في باب خلت اولى منه
في باب اعطيت لان المفعول الاول من باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في ما لم يسم فاعله فكان الثاني
اتصل بضمير الفاعل وفي مفعول خلت بعد دخله المبتدأ والخبر الذين حقهما الانفصال فاذا وجب اتصال اولهما لقربه
من الفعل فالاولى في الثاني الانفصال رعاية للاصل والثاني اعني الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه
عن النحويين تجويز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهاني قال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا

نقول واذا اختلف ماجرى عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيه اعني التثنية والجمع او التذكير او فرعه اي التانيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو

واذا كان بالضمير



الحروف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة وانما لم يجئ في الثاني الاتصال ههنا سماعا لان الثاني اشرف من الاول
لكونه اعرف قياسا نف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والذي جوز ذلك قياسا لا سماعا نظر الى مجرد كون الاول
متصلا واما الثالث اعني المساوي للمتصل المنصوب فنقول ان كانا غائبين نحو اعطاهوها واعطاهاهو قال سيبويه جاز
الاتصال وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز اتصال الثاني
ويستحسنه قياسا على الغائبين ومنعه سيبويه والزم النحويين القائلين بجواز اعطاهوك واعطاهاني ان يجوزوا منحتنيني
اذا منحته نفسه هذا دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ههنا ايضا اولى لانه يأنف الثاني من ان يتعلق
بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله وانما جاز ذلك في الغائبين لرجوع كل واحد منهما الى غير ما رجع اليه الآخر بخلاف
المخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا ومعنى وانما لم يجز في التابع نحو ضربتموه كما جاء اعطاهوه لان
طلب الفعل المتعدي للمفعول ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد فلما كان حذفه للمفعول اشد كان
اتصاله اليق من اتصال التاكيد هذا كله في الضميرين بعد الفعل واما اذا كان بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل
ولا يكون الا مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل انه يجوز اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو زيد ضارب اياك و
ان كان الاول مجرورا فان كان الثاني منصوبا فكما اذا كان بعد الفعل وكلاهما منصوب اي ينظر الى الثاني هل هو انقص
تعريفا او ازيد او مساو وتقول في الانقص ضربكها اياها قال فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع وكذا
اسم الفاعل نحو معطيكها ويجوز منعك اياها ومعطيك اياها فهو مثل اعطيتكه واعطيتك اياه الا ان الانفصال فيما ولي
الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لان
الفعل يطلبه بنفسه وهما يطلبانه بالمشابهة ومن ثم لم يجز ههنا ضربهوك وضربهوه من جوز هناك اعطاهوك واعطاهاه
كذا يشتد الانفصال في الثاني فيهما اذا كان ازيد او مساويا نحو ضربهوك وضربهوه قال وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة
لضغمهماها يقرع العظم نابها وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او
مساويا او انقص اذ البارز المتصل المرفوع لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربك انا وضربي انت ولا يكون ثانيهما
منهما منصوبا الا عند هشام والاخفش كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير
الذي يلي المجرور قوله وليس احدهما مرفوعا لانه ان كان مرفوعا وجب تقديمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول
اعرف او لا قوله فان كان احدهما اعرف انما ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يتقدم ولم يكن احدهما مرفوعا وجب
ايضا انفصال الثاني نحو اعطاك اياك وضربي اياي قوله وقدمته اي قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف ولم يتقدم و
ليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلثة وهي ان لا يكون احدهما مرفوعا
وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدما كان لك الخيار في الثاني وعلى جميع ذلك مفهوم مما قدمنا قوله والا
فهو منفصل اي ان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك اياك او كان اعرف لكن ليس بمقدم كاعطاك اياي واعطاه اياك
فالثاني منفصل كما رأيت قوله والمختار في خبر كان الانفصال والاكثر لولا انت الى اخرها وجاء لولاك وعساك الى اخرهما
وعساك الى اخرهما صح
انما كان المختار في خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله اذ الفاعل في
الحقيقة مضمون الجملة لان الكائن في قولك كان زيد قائما قيام زيد كما يجيء في الافعال الناقصة قال عمرو بن ابي ربيعة
لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقال ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريبا ليس اياي
واياك ولا نخشى رقيبا وقد جاء على ما حكى سيبويه ليسني وكانني قال عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام
ليسي وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليسني وقال ابو الاسود فان لا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امه
بلبانها ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكثر كضربته قوله والاكثر لولا انت الى اخرها يعني ان الاولى
ان يجئ بعد لولا غير التحضيضية ضمير مرفوع منفصل لانه اما مبتدأ او فاعل فعل محذوف ومرتفع بلولا على ما مر في
باب المبتدأ فيجب على الاوجه الثلثة الانفصال وقد يجئ بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه
منعه وقال هو خطاء والصحيح وروده وان كان قليلا كقوله لولاك هذا العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى
باجرامه من قلة النيق منهوي والضمير عند سيبويه مجرور ولولا حرف جر ههنا خاصة قال ويصح ان يكون لبعض الكلمات
مع بعضها حال يعني لا ينكر ان يصير لولا الداخلة على الضمير حرف جر مع انها مع غيره غير عامل بل حرف يبتدأ بعدها
ومثل ذلك لدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليها غدوة فانها تنصبها كما يجئ وفي قوله نظر وذلك ان
الجار اذا لم يكن زائدا كما في بحسبك درهم فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقديره وقال


السيرافي

التسهيل في الجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع بالابتداء كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون اذا كان الجار
زائدا واما اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتداء وعند الاخفش والفراء ان
الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في قولهم ما انا كانت وان رجح مذهب سيبويه بان
التغير عنده تغير واحد وهو تغير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغير اثنا عشر ضميرا يرجح مذهب
الاخفش بان تغير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب
خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل وكذلك الاولى ان يجي
بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا الى عسين لانه فعل وما بعده فاعله وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب
المتصل نحو عساك وفيه ثلاثة مذاهب قال سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق
يقول عساك ان تفعل كذا تحمله على لعل في اسمه فتنصبه به وتبقي خبره مقترنا بان كما كان مقتضاه في الاصل لان اصل
خبر عسى اقترانه بان نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر محمولا من وجه على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه
مبقى على اصله وهو اقترانه بان لان حق خبر لعل ان يكون اسما صريحا او فعلا بغير ان لان خبر لعل في الاصل خبر المبتداء
ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان في عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان
واستعماله اكثر من استعمال عسى زيد يخرج وذلك لحملهم عسى على لعل في اسمه فجروا اخره لكن لا يخرج بالكلية عن اصله
فلا يقال عساك خارج كما يقال لعلك خارج وربما يجي خبر لعل مضارعا مع ان حملا لها على عسى في الخبر وحده كما حمل عسى
في عساك ان تفعل في اسمه وحده على لعل قال لعلك يوما ان تلم ملمة وقال بعضهم الخبر محذوف اي لعلك تهلك ان
تلم ملمة اي لان تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيبويه عسى متغير عن اصله والضمائر جارية
على القياس بتغير عسى كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان
جر لولا عنده مختصا بالضمير فلا يقال عسى زيدا ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية
في عساني قال ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني لان هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل الا اذا كانت
منصوبة وقال الاخفش عسى باقية على اصلها والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسما لعسى ان تفعل او تفعل
منصوب المحل خبرا لها كما كان في عسيت ان تفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرد وجهان في نحو يا ابتا علك او
عساكا احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمر فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابؤسا
وهو ضعيف من وجوه احدها ان مجي خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يستمر اذا جاء بعد الضمير المنصوب
الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان يجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل اشتمال
اي عسى الامر اياك فعلك ويكون تفعل في عساك تفعل حالا من الكاف ويضمر اسم عسى على حسب مدلول الكلام كما
يقول في قولك عساك تظفر بالمراد عسى الواصل اياك ظافرا او يكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالمعيدي
فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان يفعل وكل هذا تكلف وايضا ليس لذلك المضمر مفسر ظاهر وايضا لو كان
كذلك كان عسى اياك اولى كما قلنا في كنت اياك لانه خبر المبتدأ وثاني الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر مقدم
الى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم اما محذوف كما في قوله يا ابتا علك او عساكا على حسب دلالة الكلام
عليه كما حذف في قولهم جائني زيد ليس الا اي ليس الجائي الا زيدا واما مذكور كما في قولك عساك ان تفعل وكذا في عساك
يفعل بتقدير ان اقول ان اراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف
الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كما ذكرنا في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف
بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل عنده بمنزلة قاربك الفعل كما كان عسيت ان يخرج عند النحاة بمنزلة
قاربت الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبرا لان احدهما جثة والاخر حدث الا ان يقدر في احدهما مضاف
اي عسى حالك ان تفعل او عساك صاحب ان تفعل كما يجي في الافعال المقاربة قوله ونون الوقاية مع الياء لازمة
في الماضي ومع المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون ولدن وان واخواتها مخير ويختار في ليت ومن
وعن وقد وقط وعكسها لعل اعلم ان نون الوقاية انما يدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ماقبل ياء المتكلم يجب
كسره كما مر في باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي اصل علامات الجر والفتح والياء فرعا كما تبين
في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في الفرار من الجر ودخولها في نحو
اعطاني ويعطيني انما طرد الباب ولكون الكسر مقدرا على الالف والياء لولا النون كما في عصاي وقاضي ودخولها

ايضا لطمع ان يخرج



مع نون الاعراب نحو يضربوننى ونون التأكيد نحو اضربننى ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتنى ويضربننى انما جاز لكون
نونى الاعراب والتأكيد والضماير المذكورة كجزء الفعل ولم يحفظوا الفعل من الكسر الذى للساكنين فى نحو قل ادعوا و
اضرب اضرب لان الكسرة العارضة للياء الزم من العارضة للساكنين اذ الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثابتة
فى الكلمتين فى نحو قل ادعوا مستقلة فيقول يلزم هذه النون جميع امثلة الماضى ويلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب
المضارع الامثلة الخمسة تفعلان ويفعلون وتفعلين فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو يضربننى
او نون التأكيد الخفيفة والثقيلة اولا وقوله هل تبلغنى دارها شدنية لعنت بمحروم الشراب مصرم نونه الاولى خفيفة
والثانية نون الوقاية دون نون الضمير ونونى التأكيد وان كان اجتماع المثلين فى الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى
له كنون الوقاية اذ اعراب الفعل ليس لمعنى هو مذهب البصريين على ما يأتى فى قسم الافعال فكلاهما لفظى بخلاف نون
الضمير ونونى التأكيد هذا على مذهب من يقول المحذوف نون الوقاية كالجزولى لان الثقل جاء منها لا من نون الاعراب
اما على قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب لا معنى لها فالعلة فى عدم
حذف نون الضمير ونونى التأكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جاء حذف نون الوقاية مع حذف
نون الضمير للضرورة قال تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الغاليات اذا فلينى ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ
الفاعل لا يحذف وقد يدغم نون الاعراب فى نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلثة اوجه حذف احدهما و
ادغام نون الاعراب فى نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرى قوله تع اتحاجونى على الثلثة قوله ولدن حذف نون
الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج الا الضرورة وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة لثبوته
فى السعة وعلى كل حال كان حق لدن ان يذكره المص اما مع الماضى او مع ليت ومن وعن لكنه تبع الجزولى فانه
قال فى لدن انث مخير والقراءة حملتهما على ما قال والحاق نون الوقاية فى لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون
النون اللازم وانما لم يأتوا بها فى على والى ولدى وان كان آخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لامنهم من انكسار ذلك
الساكن لكونه حرف علة وذلك ان ما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا او واوا او ياء تحركت الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه
كما ثبتت فى باب الاضافة فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية فى نحو فتاى ورحاى وعصاى وقاضى فى قاض ومسلمى فى مسلمين
وعشرى ومسلمى فى عشرون ومسلمون او عشرين ومسلمين فان قلت فكان يجب ان لا يجلب ايضا فى نحو يدعونى
وضربونى واضربونى ورمانى وضربانى واضربانى واضربينى وان يقولوا يدعى وضربى ورماى واضرباى واضربى
قلت ذلك اجراء لباب الفعل مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالى من الضماير
المرفوعة المتصلة ولو لم يجلب له نون الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو
المعتل اللام والمتصل به الضماير المذكورة قوله وان واخواتها يعنى باخواتها ان وكان ولكن واما ليت ولعل فسيجى حكمهما
بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها لمشابهتها الفعل على ما يجئ فى الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق
للمشابهة لا بالاصالة ولاجتماع الامثال فى ان وان وكان ولكن ان الحذف مع كثرة استعمالها قوله ويختار فى ليت المشهور
فى ليت ان حذف النون الوقاية فيه لا يجوز الا لضرورة الشعر لا فى السعة كذا قال سيبويه وغيره قال كمنية جابر اذ قال ليتى
اصادفه وافقد بعض مالى قوله من وعن وقد وقط كذا قال الجزولى ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف
فى هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا فى الشعر قال ايها السائل عنه وعنى لست من قيس ولا قيس منى وقال قدنى من نصر
الخبيبين قدى ليس الامام بالشحيح الملحد وانما الحق النون فى هذه الكلم لما قلنا فى لدن اى للمحافظة على السكون اللازم
وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال فى لد لدى ولو اضفت الكاف
المجازة الى الياء لقلت ماتى كى لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذ وذن ويبعدان من
الاسماء المتمكنة بلزومهما السكون الذى لا يدخلها فاجريا مجرى الفعل فى الحاق النون قوله وعكسها لعل اى حذفها معه
اولى لاجتماع اللامات فيه وهى مشابهة للنون قريبة منها فى المخرج وليس بين الاولى والاخيرتين الا حرف واحد
اعنى العين ولان من لغاتها لعن وكذا الحذف فى بجل اولى من الاثبات وان كان ساكن الآخر مثل قد وقط للكراهة
لام ساكنة قبل النون وتعسر النطق بها ولفظ ليس كليت اعنى ان الاثبات معها اولى كما قال عليه رجلا ليسنى
وجاز ليسى كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسى حملا على غيرى وجاء عصاى حملا على لعلى والاكثر عسانى ويجوز
الحاقها فى اسماء الافعال لاداتها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا فى الاصل حكى يونس عليكنى
وحكى الفراء مكانكنى وقوله وليس حاملنى الا ابن حمال شاذ سواء جعلت النون للوقاية او تنوينا كما ذكرنا



فی باب الاضافة وقد ذکر الکوفیون فی فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقربنی منک وما احسنی وما اجملنی الی السرا فی
لست ادری عن العرب حکوا هذا ام قاسوه علی مذهبهم فیما افعل زیدا لانه اسم عندهم فی الاصل قوله ویتوسط بین
المبتداء والخبر قبل العوامل او بعدها صیغة مرفوع منفصل مطابق للمبتداء یسمی فصلا لیفصل بین کونه نعتا
وخبرا وشرطه ان یکون الخبر معرفة او افعل من کذا نحو کان زید هو افضل من عمرو ولا موضع له عند الخلیل
وبعض العرب یجعله مبتدأ وما بعده خبره قوله قبل العوامل نحو زید هو القائم قوله وبعدها ای دخول عوامل المبتداء
والخبر وهی باب ظن نحو ظننته هو الکریم وباب ان نحو انه هو الغفور الرحیم وما الحجازیة نحو ما زید هو القائم وباب
کان نحو کنت انت الرقیب قوله صیغة مرفوع لم یقل ضمیر مرفوع لانه اختلف فیه کما یجیء هل هو ضمیر او لا ولا یمکن
الاختلاف فی انه صیغة ضمیر مرفوع قوله مطابق للمبتدأ ای فی الافراد وفرعیه والتذکیر وفرعه والغیبة والتکلم والخطاب
نحو انی انا الله وانه هو الغفور وانک انت الغفور وربما وقع بلفظ الغیبة بعد حاضر لقیامه مقام مضاف غائب
کقوله وکائن بالاباطح من صدیق یرانی لو اصبت هو المصابا ای یری مصابی هو المصاب قوله یسمی فصلا هذا فی
اصطلاح البصریین قال المتأخرون انما سمی فصلا لانه فصل به بین کون ما بعده نعتا وکونه خبرا لانک اذا قلت زید المنطلق
جاز ان یتوهم السامع کون المنطلق صفة فینتظر الخبر فجئت بالفصل لیتعین کونه خبرا لا صفة وقال الخلیل وسیبویه
سمی فصلا لفصله الاسم الذی قبله عما بعده بدلالته علی ان ما بعده لیس من تمامه بل هو خبره والمعنیان مآلهما الی شیء واحد
الا ان تقریرهما احسن من تقریرهم والکوفیون یسمونه عمادا لکونه حافظا لما بعده حتی لا یسقط عن الخبریة کالعماد
فی البیت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل الخبر عن النعت فکان القیاس ان لا یجیء الا بعد المبتداء
بلا ناسخ او منصوب بفعل قلب بشرط کونه معرفة غیر ضمیر وکون خبره ذا لام تعریف صالحا لوصف المبتداء به وذلک
~~لانه اذا دخل علی المبتدا ناسخ یتمیز به الخبر عن النعت بسبب تخالف اعرابهما نحو کان او ان او ما الحجازیة لم یحتج~~
~~الی الفصل~~ واذا کان المبتدا نکرة لم یؤت بالفصل لانه یفید التاکید ولا یؤکد النکرة الا بما سبق استثناؤه فی باب التاکید
وانما قلنا ان ~~الاصل یفید التاکید لان معنی زید هو القائم زید نفسه القائم~~ المبتدا الخالی من النواسخ او الداخل علیه
فعل القلب لانه اذا دخل علی المبتدا کان او ان او ما تمیز الخبر عن النعت لمخالفة اعرابه لاعراب الاسم وانما قلنا کان حق المبتداء
ان یکون معرفة لان الفصل یفید التاکید لان معنی زید هو القائم زید نفسه القائم لکنه لیس تاکیدا لانه یجیء بعد
الظاهر والضمیر ولا یؤکد الظاهر بالضمیر فلا یقال مررت بزید هو نفسه وایضا یدخل علیه اللام نحو قوله انک
لانت الحلیم ولا یقال ان زیدا لنفسه قائم وقد یجمع بین النفس والتاکید بالضمیر لاختلاف لفظیهما فیقال ضربته
هو نفسه وضربته ایاه نفسه فیکون مثل قوله تعالی فسجد الملائکة کلهم اجمعون ولا یقال عند سیبویه ضربته
هو هو ولا ضربته هو ایاه لاجتماع ضمیرین بمعنی واحد واجاز الخلیل مع اختلاف الضمیرین لفظا نحو ضربته هو
ایاه ووافق سیبویه فی منع المتفقین ولم یجوز سیبویه بناء علی ذلک ظننته هو ایاه القائم وان جعلت اولهما
فصلا والثانی تاکیدا لان الفصل کالتاکید لکن من حیث المعنی کما مر قال فان فصلت بین الفصل والتاکید نحو
ظننته هو القائم ایاه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا کان حق المبتداء الذی یلیه الفصل ان لا یکون ضمیرا لانه ان کان ضمیرا
من التباس الخبر بالصفة لان الضمیر لا یوصف وقلنا کان حق الخبر الذی بعد الفصل ان یکون معرفا باللام لانه
اذا کان کذا افاد الحصر المفید للتاکید فناسب ذلک تاکید المبتداء بالفصل فالمبتدأ المخبر عنه بذی اللام ان کان معرفا
بلام الجنس فهو مقصور علی الخبر کقوله علیه السلام الکرم التقوی والحسب المال والدین النصیحة ای لا کرم الا
التقوی ولا حسب الا المال ولا دین الا النصیحة لان المعنی کل الکرم التقوی وان لم یکن فی المبتداء لام الجنس فالخبر
المعرف باللام مقصور علی المبتداء سواء کان اللام فی الخبر للجنس نحو انت العزیز الحکیم ای لا عزیز الا انت فهو للمبالغة
کقولک انت الرجل کل الرجل او للعهد نحو رایت کریما وانت الکریم ای انت ذلک الکریم لا غیرک وسواء کان اللام
موصولا نحو انت القائم او زائدا داخلا فی الموصول نحو انت الذی قال کذا وهذا الذی ذکرناه هو الغرض من الفصل
فی الاصل ثم اتسع فیه فادخل حیث لا التباس بدونه ایضا وذلک عند تخالف المبتداء
والخبر فی الاعراب نحو کان زید هو القائم وما زید هو القائم وان زیدا هو القائم وعند کون المبتدا ضمیرا نحو
انی انا الغفور وعند کون الخبر ذا لام لا یصلح لوصف المبتداء کقولک الذین هو النصیحة وعند کون الخبر افعل
التفضیل لمشابهته ذا اللام ووجه المشابهة کون مخصص حرف یقتضیها افعل التفضیل معنی اعنی من فهی
ملتبسة به ومتحدة معه کما ان مخصص ذی اللام حرف متحد معه اعنی اللام ومن ثم جاز ما یحسن بالرجل



خير منك ان يفعل كذا ولكون من التفضيلية كلام التعريف فلا يجتمعان كما يجئ في بابه فلا تقول الا افضل من زيد واجاز اهل
المدينة مجى الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احد هو خير منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة تصيير هم اياه لغوا
يعنى اذا كان ذاك مستبعدا في المعرفة مع انه قياس كما مر فما ظنك بالنكرة واجاز الجزولى وقوعه بين افعلى تفضيل
نحو خير من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوع الفصل قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك و هو
غيرك وكذا جوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام
عليهما وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو انى انا اخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو
انى انا زيد والحق ان كل هذا دعوى ولم يثبت صحتها ببينة من قرآن وكلام موثوق به ونحو قوله تع انى انا
اخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو انى انا زيد والحق ان كل هذا دعوى ولم يثبت صحتها ببينة من قرآن وكلام
موثوق به ونحو قوله تع انى انا اخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتداء وما بعده خبره والجملة خبر انى بل لو ثبت
في كلام يصح الاسناد اليه نحو ما اظن احدا هو خيرا منك وكان خير من زيد هو افضل من عمرو ورايت زيدا هو
مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيد بنصب ما بعد
صيغة الضمير المذكور في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس فالغاء الضمير ليس بامر هين فينبغى
ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل
كما ذكر سيبويه ولا شاهد عليه ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغى ان يقتصر
على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او معرفة ونكرة هي افعل التفضيل وكذا جوز بعضهم
وقوعه قبل المضاف الى المعرفة كقوله تع انى انا اخوك وبعضهم وقوعه قبل العلم نحو انى انا زيد ولو ثبت نحو ظننك
انت اخاك واظنك انت زيد لصح قولهم واجاز المازنى وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام
عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضى لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كانه اسم يمتنع دخول اللام
عليه وهذا الذى قاله ايضا دعوى بلا حجة وقوله تع ومكر اولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتداء
ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشئ لقوله تع وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وروى عن محمد
ابن مروان وهو احد قراء المدينة هؤلاء بناتى هن اطهر لكم بالنصب وكذا روى عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن
العلا احتبى ابن مروان في لحنه يعنى بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقد اجازوا الفصل بين الخبرين اذا كان للمبتداء
خبران معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثانى بنعت الخبر الاول وانا لا اعرف به شاهدا
قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو المنطلق زيد لامنهم من التباس الخبر بالصفة اذ الصفة لا يتقدم
على الموصوف وجوزه الكسائى كما جاز نحو قوله تع كنت انت الرقيب مع الامن من اللبس هذا وانما جيئ بصيغة ضمير
مرفوع منفصل مطابق للمبتدا ليكون في صورة مبتداء ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدأ الاول فيتميز بهذا السبب
ذو اللام عن النعت لان المضمر لا يوصف وليس بمبتداء حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا
هو القائم وكنت انت العالم ثم لما كان الغرض من الاتيان بالفصل ما ذكرنا اعنى دفع التباس الخبر الذى بعده بالوصف
وهذا هو معنى الحرف اعنى افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اعنى صيغة الضمير
المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف عديمة التصرف لكنه بقى فيه تصرف واحد كان
فيه حالة الاسمية اعنى كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته في الحرفية و
مثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخوله معنى الحرفية اى افادته في غيره وتلك الفائدة
كون اسم الاشارة الذى قبله مخاطبا به واحدا او مثنى ومجموع مذكرا ومؤنث فانه صار حرفا لكن بقى فيه التصرف
المذكور فان قلت قلنا اسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كاسماء الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية كان
الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في انفسها ودالة
على معنى في غيرها والفصل وكاف الخطاب الحرفية لا يدل الا على معنى في غيرهما وقد تقدم في حد الاسم ان الحد
الصحيح للحرف ان يقال هو الذى لا يدل الا على معنى في غيره ولا يقال هو ما دل على معنى في غيره واعلم انه انما
يتعين فصلية الصيغة المذكورة اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعدها منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق و اذا
دخلها لام الابتداء وانتصب ما بعدها وان كانت بعد مضمر نحو ان كنت لانت الكريم وذلك لانها اذا كانت بعد
مضمر بلا لام الابتداء جاز كونه تاكيدا لذلك الضمير نحو انك هو الغفور الرحيم فانه قد يؤكد المتصل بالمنفصل المرفوع



كما مر في باب الابتداء واما اذا كانت بعد ظاهر وانتصب ما بعدها فانها لا تكون تاكيدا لان المظهر لا يؤكد بالمضمر ولا يكون مبتدأ لانتصاب ما بعدها وكذا اذا دخلها لام الابتداء مع انتصاب ما بعدها فانه لا يدخل لام الابتداء على التاكيد ولا يكون مبتدأ مع نصب ما بعدها وقوله نحو انك لانت الحليم الرشيد يحتمل ان يكون مبتداء ولا يجوز كونه تاكيدا لاجل اللام معنى الحرفية مدلولها ضمنا لا مطابقة وله توضع لمجرد الاستفهام والشرط بل لمعنى الاسمية ثم حذفت حروف الشرط والاستفهام قبلها لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها كما تقدم في حد الاسم بخلاف الفصل وكاف الخطاب في ذلك فان معنى الحرفية اى يكون ما بعده خبرا لا صفة وكون المخاطب باسم الاشارة واحدا وغيره مدلولا الكلمتين مطابقة ولم يؤت بهما الا لهذا الغرض فقط فلهذا حكم بحرفيتهما قوله ولا موضع له عند الخليل والاظهر عند البصريين انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا كانت ملغاة نحو انما ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء الاسم ليس بهين كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرف استنكارا لخلو الاسم من الاعراب لفظا ومحلا ولما ذكرنا قبل من طريان معنى الحرفية عليه والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب فيقولون هو تاكيد لما قبله ويعتذرون عن وقوع ضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في نحو انه هو الغفور بان ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت لكنه يرد عليهم ان المضمر لا يؤكد به المظهر فلا يقال جاءني زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو المنطلق ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخلة في خبر ان لا يدخل في تاكيد الاسم كما مر قبل فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشئ الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من قول الكوفية لانا لم نعهد اسما يتبع ما بعده في الاعراب وانما يتعين فصليته اذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوبا اما الاول فلانه لا يحتمل التاكيد اذن واما الثاني فلانه لا يحتمل اذن كونه مبتداء وما بعده خبره ويتعين ايضا اذا دخله لام الابتداء نحو انك لانت الحليم قوله وبعض العرب يجعله مبتداء وما بعده خبره فلا ينصب ما بعده في باب كان وباب علمت واما الحجازية وعليه ما نقل في غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل بالرفع وقوله عليه السلام كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلثة اوجه احدها ان في يكون ضمير الشان والثاني ان فيه ضمير المولود والجملة الاسمية اعني ابواهما اللذان خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروى هما اللذين فابواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل قوله ويتقدم قبل الجملة الاسمية ضمير غائب يسمى ضمير الشان يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت فهو لازم قوله ضمير غائب انما لزم كونه غائبا دون الفصل فانه يكون غائبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتداء فيتبعه في الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير الشان والقصة فيلزمه الافراد والغيبة كالمعود اليه اما مذكرا وهو الاغلب او مونثا كما يجئ وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسئول عنه بسؤال مقدر يقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الامر فسئل ما الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل اى الشان هذا فلما كان المعود اليه الذي يضمنه السؤال غير ظاهر قيل اكتفى في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسئول عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدات لكن سميت تفسيرا لما بينته والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير وقد يخبر عن ضمير الامر المستفهم منه تقديرا بالمفرد يقول هو الدهر حتى لا يبقى على صرفه باقيه قال ابو الطيب هو البين حتى ما تأنى الحزائق كانه قيل اى شئ وقع من المصائب فقال هو البين وقوله حتى ما تأنى مبنى على ما يفهم من استعظام امر البين المستفاد من ابهام الضمير اى ارتقى امر البين في الصعوبة حتى لا يتأنى جماعات الابل ايضا واجاز الفراء ان يفسر ضمير الشان مفردا مؤولا بالجملة نحو كان قائما زيد وكان قائما الزيدان او الزيدون على ان قائما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا اجاز نحو ظننته قائما زيدا والزيدان او الزيدون وكذا ليس بقائم اخواك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا يجوزون الا نحو ليس بقائمين اخواك وما هو بذاهبين الزيدان على ان يكون بقائمين خبرا مقدما واسم ليس اخواك او يكون اسم ليس ضمير الشان والجملة الابتدائية المقدم الخبر خبرها وذكر السيرافي لتصحيح ما اجازه الفراء من نحو ما هو بذاهب الزيدان وجها وذلك ان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتداء مستغن عن الخبر



فيكون ضمير الشان مفسرا بجملة وفيما ذكره نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما يكون مع فاعلها جملة اذا
اعتمدت على نفس ما لا على المبتدأ بعدها فخبر ما في نحو ما زيد بضارب اخوه مفرد وبعض البصريين يمنع من نحو ليس بذاهبين
اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان تفسيره جملة ولا يكون البا في خبر ما وليس الا اذا كان مفردا
لقصد المطابقة لا لان مفسره ذلك المؤنث واجاز السيرافي ما هو بذاهب اخواك لان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب
الزيدان جملة لانها مبتداء مستغن عن الخبر فيكون الباء دخلت في خبرها وفيه نظر لان الصفة مع فاعلها انما يكون جملة
اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او حرف النفي لا على المبتداء عند البصريين وبعض البصريين لا يجوز نحو ليس بذاهبين
اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان تفسيره جملة ولا يكون في ابتداء الجمل الباء واما قوله تع
وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير الذي تضمنه قوله قبل او يعمر وان يعمر بدل من هو
او يكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل لمزحزحه نحو ما زيد بنافعه فضله والبصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة
المفسرة لضمير الشان لانها مفسرة فالاولى استغناء جزئيها عن مفسر خلافا للكوفيين فانهم اجازوا عدم التصريح باحد
جزئيها نحو انه ضربت وانه قامت وليس لهم شاهد وهذا الضمير تسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشان مجهول الى
لكونه مقدرا الى ان يفسر الضمير ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي هي خبره كما مر في باب المبتداء ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا
يقدم الخبر عليه كل هذا لئلا يزول الابهام المقصود منه ويختار كون الضمير مؤنثا لرجوعه الى المؤنث اي القصة اذا كان
في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تع فانها لا تعمى الابصار وقوله على انها تعفو
الكلوم وانما توكل بالادنى وان جل ما يمضي والشرط ان لا يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت غرفة وان لا يكون
كالفضلة ايضا فلا يختار انها كان القرآن معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود مهم
فلا يراعى مطابقته للفضلات وتانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة
لكنه لم يسمع واذا لم يدخله نواسخ المبتداء فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله
تع فانها لا تعمى الابصار ويقول ما هو قام زيد قوله ويكون منفصلا وذلك اذا كان مبتداء او اسم ما ويكون متصلا
منصوبا او بارزا في باب ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا في بابي كان وكاد قوله وحذفه منصوبا ضعيف لا يجوز حذف
هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه و
يجوز حذفه منصوبا مع ضعفه صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل
الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وقوله ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب وذلك الدليل ان نواسخ
المبتداء لا تدخل على كلم المجازاة كما مر في باب المبتداء وقوله الا مع ان اذا خففت فانه لازم اذا خففت المفتوحة جاز اعمالها في
الاسم الظاهر واهمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها في الظاهر اكثر وقال المص كما يجي
في باب الحروف اعمالها في البارز شاذ كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني والاكثر مع الالغاء ظاهرا انها تعمل في ضمير
شان مقدر بخلاف المكسورة الملغاة فانها اذا الغيت ظاهرا الغيت مطلقا ولم تعمل تقديرا وانما اعملت المفتوحة
الملغاة ظاهرا في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي بعدها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا
الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط وانما
طلبوا الارتباط اللفظي بينهما لان الارتباط بينهما معنوي تام وذلك لانها حرف موصول وهي مع جملتها في تقدير مفرد
هو المصدر اذ هي حرف مصدري فكان ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها
ليست بتقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحة تقديرا في حال الغائها لفظا وقد اجاز سيبويه
ان يكون الالغاء فيها كالالغاء في المكسورة اعني لا يكون لها عمل لا لفظا ولا تقديرا فيكون كالمصدرية هي مع جملتها في
تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينهما لفظا ولا يضر ذلك وهذا المذهب ليس ببعيد واعلم ان اعلى المضمرات اختصاصا
ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب فيغلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت وهو قلنا وانت وهو قلتما قوله اسماء الاشارة
ما وضع لمشار اليه وهي خمسة ذا للمذكر وللمثناة ذان وذين وللمؤنث تا وتي وته وذه وذي وللمثناة تان وتين وجمعهما
اولاء مدا وقصرا ويلحق بها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي
ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وذانك
وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك واما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة اقول اعلم ان الاسماء الاشارة مبنية عند
الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف



يدل عليها وذلك ان عادتهم جارية في الاغلب في كل معنى يدخل الكلام او الكلم بعد ثبوتها ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام
في ازيد ضارب والنفي في ماضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها
بحو ليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب الدال على
المعاني المختلفة وكتغيير الصيغة في الجمع والمصغر والمنسوب وفي الكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب
وضارب ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض في المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدرة بعده وقولنا بعد
المشتقة احتراز عن نحو ضرب وضارب ونحوها على ما ذكرنا في حد الاسم حذف حرفا الشرط والاستفهام قبلها وضمنت
معناهما وفي اضرب زيد وهل زيد ضارب والنفي في ماضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه
وغيرها الموضوع لها نحو ليت ولعل ومن والى وها والكاف ويوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب
الدال على المعاني المختلفة وكياء النسبة وكتغير البنية وحده في نحو غرفة وغرف وكسرة وكسر وكتغييرها مع زيادة حرف كما
في التصغير وبعض جموع التكسير وقولنا في الاغلب احتراز عن اسماء الاشارة وبقولنا يدخل الكلي بعد ثبوتها يخرج
المعاني للصادر المشتق منها الافعال والاسماء لان تلك المعاني لا يدخل الكلم بعد صوغها ثم يقول لما كانت الاشارة
معنى يدخل الكلم كالرجل والفرس في قولك هذا الرجل وذاك الفرس ولم يوضع لها حرف يدل عليها صارت اسماء
الاشارة كالمتضمنة معنى الحرف وقيل انما بنيت لان وضع بعضها نحو ذا وياوذي وتي وضع الحروف وحملت البواقي
نحو اولاء واولا عليها وقيل انما بنيت لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف نحو
هذا الرجل كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه لام العهد داخلة في هذا الحد
لان المضمر يشار به الى المعود اليه والمظهرات ان كانت نكرة يشار بها الى واحد من الجنس غير معين وان كانت معرفة المظهر
كرجل وفرس وزيد وعمرو والرسول في قوله تع فعصى فرعون الرسول مشار بها الى ماهية معينة او الى واحد معين
فالجواب ان المراد بقولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية اعني اشارة بالجوارح والاعضاء والاسماء المذكورة ليست
كذلك فانها للمشار اليه اشارة ذهنية ولم يحتج في الحد الى ان يقول لمشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة
في الحسية دون الذهنية فعلى هذا الاصل ان لا يشار باسماء الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير
بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصيره كالمشاهد وكذلك ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو
ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي قال المص ما معناه انه ليس حده لاسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه
الدور كما لزم في مثل قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال له في اصطلاح النحاة اسماء الاشارة
وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب ولا يتوقف
معرفته معرفة على المحدود اي اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم
حتى يلزم الدور ههنا كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة في قوله اسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء
التي يكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي وانما لم يرد السؤال لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من
توقف المحدود على الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليهما اذ ربما يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية
او مكتسبة بغير ذلك الحد قوله ذا للمذكر قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في
كلام العرب تركيب نحو حيوت فلامه ايضا ياء واصله ذيّ بلا تنوين لبنائه تحرك العين بدليل قلبها الفا وانما حذف
اللام اعتباطا اولا كما في يد ودم ثم قلبت العين الفا للعلة لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم يقلب
العين الاترى الى نحو ريّ فان قيل فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمنقلبة هي اللام المتحركة قلت قبل
ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسه وكثر المحذوف اللام
كدم ويد وغد ونحوها وقيل اصله ذوي لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان يقول حذفت اللام وقلبت
العين الفا والامالة تمنعه واما ان يقول حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل كما مر فلا
جرم كان القول الاول اولى وان كان يترجح هذا القول بكون باب طويت اكثر من باب حييت وقال الكوفيون
الاسم الذال وحدها والالف زائدة لان تثنيته ذان بحذفها والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لا من الثنائية
عليه احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره ويضعف بذلك قول الكوفيين والجواب
عن حذف الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فرقا بين المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذف الياء
في اللذان قال ابن يعيش لا باس ان يقال هو ثنائي كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذا فزيد الفا اخرى ثم يقلبها

همزة كما يقول لا اذا سميت بلا وهكذا حكم الاسماء التي لم يكن لها ثالث في الوضع اذا سمي بها ولو كان اصله ثلثة لقلت
ذائي ردا له الى اصله ومثناه ذان بحذف الالف للساكنين كما ذكرنا ولو كان اصله ثلثة قال الاكثرون ان المثنى مبني لقيام
علة البناء فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحده والا لقيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة
للنصب والجر وقال بعضهم انه معرب لاختلاف آخره باختلاف العوامل ودعوى ان كل واحدة منهما صيغة مرتجلة قال بعضهم
مستأنفة خلاف الظاهر قال الزجاج لم يبن شيء من المثنى لانهم قصدوا ان يجري اصناف المثنى على نهج واحد
اذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثناة اعرابا وبناء بخلاف
الجمع فانه يخالف بعضه بعضا والبحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان
في الاحوال الثلث وعليه حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان والمؤنث تا وذي بقلب ذال ذا تاء حتى صار تا او قلب الفه ياء حتى
صار ذي وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتأنيث نحو ضاربة وتضربين فتا من ذا كالتي من الذي وذي من ذا كهي
من هو ولى بالجمع بين التاء والياء ولا يقول ان التاء والياء ههنا علامة التأنيث بل نقول تخصيص ابدالهما بالمؤنث
دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامتي التأنيث كما في اخت وبنت وكلتا فان تاءها ليست علامة
التأنيث وذه بقلب ياء ذي هاء كما قالوا في هنية هنيهة لان الهاء يكون عوضا في الوقف من علامة التأنيث التي هي التاء
تشبهت الياء بالتاء في ابدال الهاء عنها وان كان في الوصل وته بقلب ياء تي هاء وقد يكسر الهاء ان باختلاس اي من غير
صلة نحو ذه وته في الوصل خاصة وهو قليل والاكثر ذهي وتهي بياء ساكنة وفي الوقف تسكن الهاء وتحذف الياء كما يجيء
في بابه والاشباع نحو ذه وته وذهي وتهي تشبيها بهاء الضمير والاشباع اشهر وفي الوقف ذه وته بسكون الهائين و
منهم من يقول ذهي وتهي بياء ساكنة كما في الوصل وقد يقال في المؤنث ذات ولمثناه تان وتين على الخلاف المذكور
في ذان وذين ولجمعهما اولاء عاقلا كان او غيره قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وقد ينون
مكسورا والتنوين للتنكير كما في صه وان كان اولاء معرفة فيكون فائدتها البعد حتى يصير المشار اليهم كالمنكرين فيكون
اولاء كاولالك وقد يقصر فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فيحمل على الياء لاستثقال الكتابة تقليلين للكلمة وهما الفمة
في اولها والواو في آخرها ولهذا يكتب اهل الكوفة الف نحو القوى والضحى بالياء مع ان اصلها واو ولهذا يثني بعض
العرب مضموم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان الفه عن واو ايضا وقد يبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء
فيقال هلاء وقد يضم الهمزة الاخيرة نحو اولاء وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طوما واما قولهم هؤلاء
على وزن نوراب قال بجلد لا يقل هؤلاء هذا بكى لما بكى اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف الف
هاء وقلب همزة اولاء واوا قوله ويلحق بها حرف التنبيه يعني ها وهي كما يجيء في الحروف يلحق الجمل في نحو هاء ان تا عذرة
على خلاف فيها هل هي مفصولة من اسم الاشارة اولا كما يجيء ويلحق من المفردات اسماء الاشارة كثيرا لان تعريف اسماء الاشارة
في اصل الوضع بما يقترن اليها من اشارة المتكلم باليد الحسية او بجارحة اخرى الى المشار اليه فجيء في اوائلها بحروف ينبه
بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اي شيء يشير به من الاشياء الحاضرة فلا جرم لم يؤت بها الا فيما
يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغائب وكان مجيئها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا
اكثر استعمالا من هذاك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط
الذي ربما يحول بينه وبينه حائل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه العاقل احدا ليرى ما ليس
في مرأى فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام قوله ويتصل بها حرف الخطاب قد استدللنا عند ذكر الفصل على كون
هذا الكاف حرفا لا اسما ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما
في كاف ضربتك وبك وقد ذكرنا هناك فائدتها فلنذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون
القريب لان فائدتها قد ذكرنا عند الفصل فنقول ان وضع اسماء الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار اليه
حسا ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب
بها اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجتمعا في كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلتما
وانتما فعلتما او يعطف احدهما على الآخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الاضراب
عن خطاب المعطوف عليه فصار ذلك مثل غلامك اعني اخرجته الكاف عن ان يكون مخاطبا كما اخرجت نحو
غلامك ولا يقول يا هذاك كما لا يقول يا غلامك ولا غلامك قلت كذا فالكاف يوجب كون ما وليته غائبا في التعبير
عنه نحو غلامك قال كذا وان لم يمتنع حضوره اذ ربما تقول هذا مع حضور غلام المخاطب فلما وردت الكاف

وانما كثر حصولها فيها

وكان متضمنا بالوضع لحضور وغيبة يصلح لكونه مخاطبا



في احكام اسماء الاشارة

في اسم الاشاره معنى الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال التوسط فاذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامته وهي اللام فقلت ذلك ثم نقول لفظ ذلك يصح ان يشار به الى كل غائب عينا كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يؤتى باسم الاشاره تقول في العين جاني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضارب واضربا بليغا فهالني ذلك الضرب وانما نورد باسم الاشارة بلفظ الغيبة لان المحكي عنه غائب ويجوز في هذه الصورة على قلة ان تذكر اسم الاشاره بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه وان كان غائبا الان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر وكذا يجوز لك في المعنى الحاضر اذا تقدم ذكره اسم الاشاره بلفظ الغيبة البعد كما يقول بالله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لافعلن قال تع كذلك يضرب الله للناس امثالهم مشيرا بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل وان الذين امنوا اتبعوا الحق من ربهم وانما جاز ذلك لان ذلك اللفظ زال سماعه فصار في حكم الغائب البعيد والاغلب في مثله الاشاره الى المعنى بلفظ الحضور فيقول هذا قسم عظيم وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظمة المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه قوله تع فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله تع فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله تع ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت ونحو ذلك فيقول اسم الاشاره لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا يدركه الاشارة الحسية كالشخص البعيد والمعاني مجاز وذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشاره الموضوع للبعيد اعني ذلك ونحوه اذن كضمير الغائب يحتاج الى مذكور قبل او محسوس قبل حتى يشار اليه به فيكون كضمير راجع الى متقدم وقد يلحق كاف الخطاب الحرفية بلا وابصروا انظر وكلا وليس ونعم وبئس وحسبت وكذا رويد والنجاء وحيهل واريت بمعنى اخبرني كما يجيء قوله ويقال ذا للقريب الى اخره لما راى المص كثرة استعمال ذي القرب من اسماء الاشارة في موضع ذي البعد منها وبالعكس لضرب من التاويل كما ذكرنا خالجه الشك في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فلم ياخذه مذهبا ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال ويقال ذا للقريب يعني لم يتحقق ذلك عندي واقول انا لا ارى بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم مذهبين فذهب بعضهم انه لا واسطة بين القريب والبعيد كما في حروف النداء على ما يجيء فيقولون اسماء الاشاره المجردة عن اللام والكاف للقريب والمقرونة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين القريب والبعيد واسطة فقالوا ذا ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم يقول الك وللمؤنث تي وتا وذي وذه وته بسكون الهائين وبكسرهما ايضا اما مع اختلاس او مع اشباع كما ذكرنا وذات ثم تيك وهي كثيرة الاستعمال وتاك وهي دون تيك وامّا ذيك فقد اوردها الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء ثم تلك وهي كثيرة وتلك بفتح التاء وتيلك وتالك ثلثتها قليلة وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد واحذفها فحركت اللام بالكسر للساكنين وكذا في تيلك لان الياء التي بعد الفتحة قريبة من الالف في الخفة واما تلك فادخلت اللام التي فيها على تي ولم يحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء بل بقيت على سكونها وحذفت الياء للساكنين واما تلك بحذف الف تا فلغة قليلة وللمثنى ذان وذين وتان وتين واما التشديد النون فقال المبرد هو في المثنين بدل من اللام في ذلك وتالك كانما دخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك واولئك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثلين الى الثاني لان المراد تغيره عن حاله بالادغام في الثاني فتغيره بالقلب اولى وانما قلبت ههنا الثاني الى الاولى ليبقى النون الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل النون فتصير ذلنك فيقلب اللام نونا ويدغم فيه كما هو القياس والاول اولى ليكون اللام بعد تمام الكلمة وايضا ادغام اللام في النون ليس بقوي كادغام النون في اللام كما يجيء في التصريف ان شاء الله تع وقال غير المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوف في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذان واللتان مشددتي النون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا عن اللام ولم يقل هذان بالتشديد مع هاء كما لا يقال هاذلك وقال الاندلسي لا فرق عند اللغويين بين المشدد والمخفف في القرب والبعد والنحاة فرقوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد واتباعه في المثنيين بلفظ واحد

فى بنا الموصولات

اسم مفرد متثاقل ماهو كالكلمة الواحدة بكون احد جزئيها جملة فخففت الموصول تارة بحذف بعض حروفه فقالوا
فى الذى اللذِ واللذْ بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون
المثنى والمجموع نحو الحافظوا عورة العشيرة كما يجىء والاولى ان يقول اللام الموصولة غير لام الذى لان لام الذى
زايدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها فى السعة نحو المرور به زيد
اجاب المازنى بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فمعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد وفيما ارتكبه
يلزم محذوران احدهما اعمال اسمى الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على احد الامور الخمسة اى الموصوف
وذى الحال والمبتداء وحرفى النفى وحرف الاستفهام وعملهما من غير اعتماد على شىء مذهب الاخفش والكوفيين
ومن هب فى هذا غير مذهبهم والثانى رجوع الضمير على موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر و
والضمير راجع اليه كما فى قوله تع فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل فى الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير
فى نفسه راجع اليه فلك الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا فى باب الوصف
فى نحو قوله تع ومنهم دون ذلك وقوله كانك من جمال بنى اقيش البيت وايضا الجار والمجرور يكفيه رايحة معنى الفعل
واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فقال لهم غير مستند الى شاهد
من كلام من يستدل بقوله ولا يقال فى السعة جاءنى الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق
بين اللامين عنده كما لا يقال جاءنى حسن وجهه فى الاختيار بل جاء فى الشعر نحو قوله يسود نواصيها وحمر اكفها
وصفر تراقيها وبيض خدودها ولو كان ذو اللام اسم فاعل او مفعول عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب
اليه لم يعمل بمعنى الماضى كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى بترك العمل الفعلى لانه دخله على مذهبه ما هو من
خواص الاسماء اعنى لام التعريف فتباعد به عن شبه الفعل وايض لو كانت لام التعريف الحرفية لم يحذف النون فيما
فى نحو الحافظوا عورة كما لا يحذف مع المجرد عنها فيقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب
الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما
معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما يدخل عليه فصيروا الفعل فى صورة الاسم الفعل المبنى
للفاعل فى صورة اسم الفاعل والمبنى للمفعول فى صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب
زيد ضرب او يضرب وزيد مضروب اى ضرب او يضرب فلكون هذه الصلة فعلا فى صورة الاسم عملت بمعنى الماضى
ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضى كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول
كما نذكره فلما كانت اللام الاسمية فى صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما فى الا اذا صارت بمعنى غير
على ما ذكرنا فى باب الاستثناء فقلت جاءنى الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب فان قيل ما حملكم على هذا التطويل
وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلتها ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب فى الصلوة بمشابهة الفعل
لا على وجه الاصالة وهو اسم الفاعل والمفعول قضاء لحق الالف واللام وقلتم انما عمل اسماء الفاعل والمفعول مع اللام
لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف حتى لا تحتاجوا الى ان تقولوا انما عمل بلا اعتماد لكونهما
فعلين فى الحقيقة فالجواب ان عملهما بمعنى الماضى مع اللام دلهم على انهما فى الحقيقة فعلان الا ترى ان اسمى الفاعل
والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفى مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول لا يعملان
بمعنى الماضى وانما لم يوصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم لنقصان مشابهتها للفعل وكذا لم توصل بالمصدر
لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان كما مر فى باب الاضافة وهو معها يتقدر بالمفرد والصلة لا تكون الا جملة قيل وقد يوصل
فى ضرورة الشعر بالجملة الاسمية وقد وصلت ايض فى الشعر بالمضارع فى قوله يا ذى الشيخة اليتقصع وصوت الحمار اليجدع
وقد دخلت على الاسمية غير الشعر على ما حكى الفراء قال ان رجلا اقبل فقال له اخوها هو ذا فقال السامع نعم الها هو ذا
وقد ذهب اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا قالوا فى قوله لعمرى لانت البيت اكرم
اهله واقعد فى افيائه بالاصايل اذا التقدير لانت الذى اكرم اهله لكنه موصول غير مبهم كسائر الاسماء الموصولة
وعند البصريين اللام غير مقصودة قصده والمضارع صفة له كما فى قوله ع ولقد امر على اللئيم يسبنى وانما جاز مررت
بالرجل القايم ابواه لا القاعدين ولم يجز بالرجل القايم ابواه لا الذى قعد لاستتار ضمير المثنى فى القاعدين وظهوره
فى الذين قعدا وخفاء الموصول فى القاعدين وظهوره فى الذى قعدا فكانك قلت مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين
واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جىء بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب

فاى



فى اى الموصول نحو جاءنى ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته ورايت ايهم ضربته وكذا فى اللذان واللتان عند من قال باعرابهما
واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتبيينها كما فى الجمل الواقعة صفة
للنكرات وليس بشىء لان الموصولات معارف اتفاقا منهم والجمل لا تقع صفات للمعارف كما مر فى الوصف والجمهور على
انه لا محل للصلة من الاعراب اذ لا يصح وقوع المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدا والحال والمضاف اليه ولا يقدر للجمل
اعراب الا اذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك فى الاربعة المواضع فقط وذلك لان الاعراب للاسم فى اصله وللاسم
والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد والصلة جملة لا غير قوله وهى التى والذى واللذان واللتان بالالف والياء و
الاولى واللذين واللاتى واللائى واللواتى وما ومن واى وايه وذو والطائية وذا بعد ما الاستفهامية والالف واللام هذا
حصر لجميع الاسماء الموصولة قوله الذى عند البصرية على وزن عم وشج ارادوا الوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها
على وزن الصفات بخلاف ما ومن وانما وصف بذو الطائية نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو الذى توصل به الى
الوصف باسماء الاجناس فى نحو جاءنى رجل ذو مال وانما دخلوا على الذى اللام الزايد تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفة
كالمعرفة الموصوفة بالنكرة وانما قلنا ان اللام زايدة لما مر ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين بغير
اللام وانما الزموها اللام الزايدة لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما فى نحو الرجل ورجل و
قال الكوفيون اصل الذى الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة
ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسر فتولدت ياء كما حركت ذال ذا بالفتح واشبع فتولدت الف
وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب وتقول فى الواحد المؤنث التى تقلب الذال تاء كما قلنا فى ذا وتاء وقد يشدد ياؤهما
نحو الذى واللتى فاذا شددتا اعربت الكلمتان عند الجزولى بانواع الاعراب كما فى اى ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد
موجب الاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل فى التقاء الساكنين قال وليس المال فاعلمه بمال وان
اغناك الا للذى ينال به العلاء ويصطفيه لاقرب اقربيه وللصفى ونحوه حكى الزمخشرى انه يبنى على الضم كهبل وبعد
قال الاندلسى لعل الجزولى سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشرى ثم راه فى الشعر مكسورا فحكم باعرابه وقد يحذف
الياءان فى الذى والتى مكسورا ما قبلهما او ساكنا قال الشاعر فى الكسر واللذ لو شاء لكنت صخرا او جبلا اصم مشمخرا وقال
اخر فى التسكين كاللذ تزبى زبية فاصطيدا وقال فقل للت تلومك ان نفسى اراها لا تعوذ بالتميم قال الاندلسى
الوجوه الثلثة فيهما اى تشديد الياء وحذفها بسكون الذال والتاء وكسرهما يجوز ان يكون لضرورة الشعر لانها لغات
لان المخفف يشدد للضرورة وكذا يكتفى لها بالكسر عن الياء ويحذف الحركة بعد الاكتفاء قال الا ان ينقلوها فى حال
السعة لا فى الشعر فيسمع اذن وطاعة وتثنية الذى والتى اللذان واللتان بحذف الياءين وجاز تشديد النونين
ابدالا من الياء المحذوفة وهما معربان او مبنيان على الخلاف الذى مر فى ذان وتان وقد جاء اللذان واللتان فى الاحوال
الثلث فى غير الافصح والاولى القول باعرابهما عند الخلاف فيهما كما مر واما مثنى الضمير نحو هما وكما وقلتما فلما غير
عن وضع واحده ولم يزد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة مستانفة وخرج عن نسق المثنيات وقد يحذف
النونان فى اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال ابنى كليب ان عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال
هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم وجمع الذى فى ذوى العلم الذين فى الاحوال الثلثة على الاشهر الاكثر و
اللذون فى الرفع هذلية قال جار الله اعراب الجمع لغة من شدد الياء فى الواحد وهذا يقوى قول الجزولى ان
الذى مشدد الياء معرب فكان اصله اللذيون فحذف احدى الياءين ثم عمل ما عمل بقاضون وحكى بعضهم اللذيون
رفعا واللذيين نصبا وجرا وهى لغة من شدد الياء فجمعه بلا حذف شىء منه وقد يحذف النون من الذين
تخفيفا قال فومى اللذ وبعكاظ طيروا شررا من رؤس قومك ضربا بالمصاقل ومن الذين ايضا قال وان الذى
حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد ويجوز فى هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع
المعنى اى وان الجمع الذى او ان الجيش الذى كقوله تع كمثل الذى استوقد نارا فحمل على اللفظ اى الجمع الذى
استوقد ثم قال بنورهم فحمل على المعنى اى الجمع ولو كان الاية مخففا من الذين لم يجز افراد الضمير الراجع اليه وكذا
قوله تع والذى جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا كثيرا عن ذكر الذى مفردا موصوفا به مقدرا
مفرد اللفظ مجموع المعنى فما حذف النون من الذين نحو جاءنى الرجال الذى قالوا كذا فهو قليل كقلة اللذا فى المثنى
وقد يقال لذى ولذان ولتى ولتان ولاتى بلا لام وجمع الذى من غير لفظه الاولى بوزن العلى واللائين رفعا ونصبا
وجرا ويحذف النون فيقال اللائى بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضى وهو قليل فى المذكر قراءة الاخفش واللائى يولون



في الموصولات

من نسائهم ويقال اللاء بحذف الياء وقد جاء اللاؤن رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع التى اللاتى على وزن فاعل من لتى
وهو اسم جمع كالجامل والباقر واللائى بالهمزة مكان التاء وهو كثير فى جمع التى دون جمع الذى واللوائى واللواتى كانهما
جمعا الجمع وقد يحذف الياآت من الاربعة فيقال اللات واللاء واللوات واللواء وقد تسهل الهمزة من اللائين الهمزة
والياء لكونها مكسورة على ما هو قراءة ورش اللائيسن وقد يقال اللائى بياء ساكنة بعد الالف من غير همزة كقراءة
ابى عمرو والبزى قال ابو عمرو هى لغة قريش كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء
اجراء للوصل مجرى الوقف وقد يقال اللوا بحذف الياء والتاء معا وقد يقال اللات كاللاعات مكسورة التاء او معربة
اعراب المسلمات والاولى جمع التى ايضا لا من لفظه فالذى والتى يشتركان فى الاولى واللائى الا ان الاولى فى جمع المذكر
اشهر واللائى بعكسه وبمعنى الذى وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث من وما واى مضافا الى معرفة ليكون معرفة
والاضافة اما ظاهرة نحو اضرب ايهم فى الدار او مقدرة نحو لقيت ايا ضربت قال الكسائى يجب ان يكون عامل اى مستقبلا
وقد نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت يعنى كذا وضعها الواضع فقال له السائل استحييت لك يا شيخ يعنى
ان هذا ايضا متنازع فيه وقد علل له ابن بابشاذ بان قال اى موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا فى المستقبل الذى
لا يدرى مقطعه ولا مبداه بخلاف الماضى والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام فى المستقبل اكثر منه فى غيره استعمل
معه اى الموضوعة على الابهام وليس بشئ لان الابهامين مختلفان ولا تعلق لاحدهما بالاخر وعند الكوفيين يلزم ايضا
تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون فى الموضعين لعدم الدليل على الدعويين واذا اريد به المؤنث جاز الحاق التاء
به موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو لقيت ايهن لقيت وايتهن لقيت قال الاندلسى التانيث فيه شاذ كما شذ
فى كلهن وخيرة الناس وشرة الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها ايضا فى الاستفهام وغيره نحو ايا هم اخواك وايوهم اخوتك
وهما اشذ من التانيث ويجوز هما تصرفهما فى باب الاعراب قوله وذو الطائية الاكثر ان ذو الطائية لا يتصرف نحو جاءنى ذو
فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلتا وذو فعلن قال وبيرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها ولا يعرب ايضا
قال قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفى الفرائض ولم يقل ذى جاء وفى ذو الطائية اربع لغات اشهرها ما مر اعنى
عدم تصريفها مع بنائها والثانية حكاها الجزولى ولمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات مضمومة لمفرد المؤنث ومثناه
ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وهى كالثانية الا انه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة فى الاحوال والرابعة حكاها ابن
الدهان وهى تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التى بمعنى صاحب
وكل هذه اللغات طائية قوله وذا بعد ما الاستفهام اما الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة
بعد ما الاستفهامية موصولة كانت او لا استدلالا بقوله تع ثم انتم هؤلاء تقتلون اى انتم الذين وقوله عدس ما
لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق يعنى اى الذى تحملينه وقوله وما تلك بيمينك اى ما التى بيمينك ولم
يجوزه البصريون ذلك الا فى ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زايدا كما فى قوله تع من ذا الذى يقرض
الله قرضا اى من ذا الذى وماذا الذى صنع اى ماذا الذى وذا فى الموضعين زايد اذ بعده موصول ويجوز ايضا ردة
فى نحو من ذا لقيت ان يكون زايدا او موصولا كما يجئ واعتذروا عن المواضع التى استدل بها الكوفيون بان اسماء الاشارة
فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذى هو خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن السراج النحاة فى كون ما المصدرية
حرفا وجعلها اسما فيما يقدران فى صلتها ضميرا راجعا اليها وما كاية عن المصدر فقوله تع بما رحبت اى بالرحب الذى
رحبته وليس بوجه اذ لم يعهد هذا الضمير بارزا فى موضع والاصل عدم الاضمار وسيجئ الكلام عليها فى الحروف المصدرية
قوله العايد المفعول يجوز حذفه عايد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لخفاء موصوليتها والضمير احد دلايل
موصوليتها كما مر فى الخلاف مع المازنى ولا يجوز حذف احد العايدين اذا اجتمعا فى الصلة نحو الذى ضربته فى داره زيدا
اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقى فلا يقوم عليه دليل ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب
يحذف بشرطين الاول ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءنى الذى ما ضربت الا اياه واما فى غيره فلا منع كقولك ضيع
الزيدان الذى اعطيتهما اى اعطيتهما اياه وكذا الذى انا ضارب زيدا اى ضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا
فى محل النصب كما يجئ اى الذى انا ضاربه والشرط الثانى ان يكون مفعولا ان متصل بالفعل نحو الذى ضربت زيد لان
الضمير اذا فصله بخلاف الضمير الذى اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف فى نحو الذى انه منطلق واما المجرور فيحذف
بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذى انا ضارب زيد اى ضاربه كما تقدم او يجر بحرف جر متعين وانما
شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغى ان يتعين حتى لا

في ذو الطائية

في ذا وتعليل الاخفش منه

وما المصدرية

في جواز حذف العايد

لا يلتبس بهذا الحذف بغيره كقوله تع اتسجد لما تامرنا به اى تامرنا به اى باكرامه وقوله تع فاصدع بما تؤمر اى تؤمر
به اى باظهاره وقال شعر فقلت لها لا والذى حج حاتم اخونك عهدا اننى غير خوان اى حج حاتم اليه وبتعين
حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله فى المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذى مررت
اى مررت به لان الجارين متماثلان والفعلان اللذان تعلقا بهما وهما مررت ومررت متماثلان ومثال الموصوف
مررت بزيد الذى مررت وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذى مررت زيد اى مررت به وان احتمل
مررت معه او له ونحو ذلك ثم مذهب الكسائى فى مثله التدريج فى الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير
بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حرف الجر قياسا فى كل موضع
والمجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا باس بحذفهما مع المجرور بها واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا
كان مبتداء اذ غيره اما خبره وكون الضمير خبر المبتداء اقل قليل فلا يكون فى الكلام اذن دليل على ان خبر المبتدا هو
المحذوف بل يحمل ذلك على ان المحذوف هو المبتداء لكثرة وقوعه ضميرا واما فاعل ولا يجوز حذفه واما خبر ان واخواتها
ولم يثبت حذفه الا قليلا ولا يكون ذلك ايضا فى الاغلب الا اذا كان ظرفا كما يجئ وايضا هو فى الاصل خبر المبتدا واما
اسم ما المجازية فلا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط فى المبتدا المحذوف ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ولا
مجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه حذف شئ اذ الجملة والظرف يصلحان مع العايد فيهما لكونهما صلة
واذا حصل المبتداء المشروط فالبصريون قالوا ان كان فى صلة اى جاز الحذف بلا شرط اخر نحو قوله تع ايهم اشد
على الرحمن عتيا وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة فى نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة
وقال الاندلسى لان لها من التمكن ما ليس لاخواتها فلذا تضاف وتعرب وتصرف فى صلتها ايضا بحذف بعضها وان لم
يكن فى صلة اى لم يحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تع وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله طالت الصلة بالعطف
عليها واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقا فى صلة اى كان او فى غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قرئ
فى الشواذ على الذى احسن ويروى ما انا بالذى قايل لك شيئا واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم
جاز ان يكون العايد اليه غايبا فهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو انا الذى قال كذا وجاز ان يكون متكلما حملا على
المعنى قال على انا الذى سمتنى امى حيدره قال المازنى لولا اسمعه لم اجوزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا
عن مخاطب نحو انت الرجل الذى قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه اما معه
فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذى وهب المايتين اى مثل حاتم وان كان ضميران جاز لك فى غير التشبيه حملهما على احد
على اللفظ وحمل الاخر على المعنى نحو انا الذى قلت كذا وضرب زيدا وانت الرجل الذى قال كذا وضربت عمروا وان
كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم والمخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز الذى ضربت انا والذى ضربت
انت اذ لا فايدة اذن فى الاخبار لانك اذا قلت الذى ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار بانا
لغوا فكذا قولك الذى قلت انت فظهر بهذا ان قول القائل انت فالبس بوجه والوجه ان يقال القائله انت انا قوله واذا
اخبرت بالذى صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذى
ضربته زيد وكذلك الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار
ومن ثم امتنع فى ضمير الشان والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه
هذا باب تسميه النحاة باب الاخبار بالذى او بالالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه فى بعض
ابواب النحو من المسائل وتذكره اياها كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان
المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما لانهما لا يقعان مضمرين وبمعرفة ان ضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب تصدره
لغرض الابهام قبل التفسير فنقول معنى قولهم اخبر عن الذى فى ضمن الجملة الفلانية ب الموصول اى صغ من هذه
الجملة جملة اخرى اسمية واخبر فى الثانية باعن ذات متصفة بما اتصفت بما فى الاولى معبرا عن تلك الذات ب الموصول ولا تغير
الاولى عن وضعها الا فيما يفيد هذا الاخبار المذكور فلا بد اذن ان يجعل فى الثانية ب مبتدا مصدرا لان المسئول منك
ان تخبر عن تلك الذات اعنى ب والمخبر عنه فى الاسمية مبتدا والمبتدا مرتبته التصدر ولا بد ان يجعل مكان ا ضميرا راجعا
الى ب لان المسئول ان تصف ب بالوصف الذى كان لا بد تغير شئ من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون ب مكان التصدر
ب مبتداء فلا بد ان يكون نايبه وهو الضمير العايد اليه مكانه ولا بد ان يوخر ا فى الجملة الثانية خبرا لان المسئول ان
يخبر عن ب باو رتبة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم يخبر عن ا ب الموصول بل الاانك لما اخبرت

حاشية



عن ب با و المبتدا فى المعنى هو الخبراى يطلق على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن ب فقد اخبرت عما يطلق عليه أ فكانك اخبرت عن آ وانما ذكرت المخبر عنه باسم آ دون ب لان آ هو المذكور فى الجملة الاولى التى هى المصوغة المفروغ منها المعلوم اجزاؤها دون ب فآ هو المشهور قبل صوغ الثانية واما قولك فى السؤال ب بالموصول فليس معناه اجعل ب مخبرا به بل الباء فيه للاستعانة كما فى قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور بان يجعل بالموصول مبتداء ومثال ذلك ان يقول العالم للمتعلم ليدربه او ليجربه اخبر عن زيد فى قولك ضربت زيدا بالذى فالمعنى اجعل الذى مبتدا اخره زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهى ضربت زيدا صلة للذى بلا تغيير شئ منها الا ان يجعل مكان زيدا ضميرا عايدا الى الذى ويؤخر زيدا خبرا عن الذى فيقول الذى ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا فى الدنيا او ربما تخاطب به من يعرف شخصا بمضروبيتك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذى ضربته زيد فلا يخاطب به الا على الوجه الثانى اى تخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيدا اذ لو عرف ذلك لو قبح الاخبار عنه بانه زيد صايعا فالجملة الثانية نص فى المحتمل الثانى الجملة الاولى قوله صدرتها اى جعلت الذى فى الصدر مبتدا قوله واخرته خبرا فصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متاخرا قوله وكذا الالف واللام فى الجملة الفعلية لا يخبر بالالف واللام الا عن اسم فى الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك لانه يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل و يفعل نحو زيد ضارب اى ضرب او يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل و يفعل نحو زيد مضروب اى ضرب او يضرب وليس اسم فاعل ومفعول مع مرفوعيهما اسميا ان فى نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران لكونهما فى اوّلهما حرفان يمنعان من وقوعهما صلة اللام كما سيجئ بعيد و يجب ان يكون الفعل الذى يسبك منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجئ منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد فى ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون فى اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفى وحرف الاستفهام قوله فان تعذر امر منها تعذر الاخبار اى امر من الامور الثلثة وهى تصديره بالموصول ووضع عايد الى الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا فبالشرط الاول وهو تصديره بالموصول يتعذر الاخبار عن كل اسم فى الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة كما تقدم لا تكون الا خبرية ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذى عن اسم فى جملة مصدرة بالذى لانهم يابون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا واما قوله من النفر اللاء الذين اذا هم يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا فبروايته من النفر الشم الذين والاولى تجويز الرواية الاولى لانها من باب التكرير اللفظى كانه قال من النفر اللائى اللائى فان تغايرا نحو الذى من فعل كان اسهل عندهم قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجئ فى كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبا لهم نحو الذى الذى فى داره عمرو زيد فقولك فى داره صلة للذى الاخير وعايده مستتر فى الظرف وعمرو خبر الذى الاخير والذى الاخير مع صلته وخبره صلة الذى الاول وعايد الاول الهاء المجرور فى داره وزيد خبر الذى الاول كانك قلت الذى ساكن داره عمرو زيد وبقول الذى التى اللذان ابواهما قاعدان لديهما كريمان عزيزة عنده حسن تبتدى بالموصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعايد والخبر لاستغنائه بما فى حيزه عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته فتقول ابواهما قاعدان صلة اللذان وعايده الضمير المجرور فى ابواهما وخبره كريمان وهذه الجملة اعنى اللذان مع صلته وخبره صلة التى والعايد الى التى من صلة الضمير المجرور فى لديهما فالتى مبتداء مع صلته المذكورة وعزيزة عنده خبره والجملة اعنى التى مع صلته وخبره صلة الذى والعايد من الصلة اليه الهاء المجرورة فى عنده والذى مع صلته المذكوره مبتدا خبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تقف على حد واحذر الغلط واعط كل موصول حقه وبالشرط الثانى وهو وضع الضمير العايد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والحرف اذ لا يضمر هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور بكم واسم لا التبرئة وخبرها والحال والتميز المنصوب وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف كالتفخيم فى ايما رجل والاستغراق فى نحو كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه النفى نحو لا احد ولا غريب ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم اظهاره كفاعل على حبذا والمعارف لنيابة مسد الحال كالعراك ووحده وجهده وسايرما ذكرناه فى باب الحال لانها بلفظها تدل على لفظ الحال والاضمار يزيله وكالمصدر العامل اذ لا يجوز نحو مروري بزيد

معنى الانضمام الا ببعض حتى يسبك منها احدها مع الاخرى عليهما مع مراعى عليهما



حسن

حسن وهو بعمرو قبيح لان لفظ المصدر يراعى فى العمل اذ هو من جهة التركيب اللفظى يشابه الفعل فيعمل الاضمار يزيل اللفظ
وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة واما الاخبار عن قايم فى زيد قايم فانما يجوز اذا لم
تعمله فى الضمير المستكن نظرا الى كونه فى الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازنى يجوز الاخبار عن المصدر
المحذوف عامله نحو انما انت سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة اللفظ المصدر عليه واجاز
المازنى على قبح الاخبار عن ضربا بمعنى اضرب ضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة المفرد فلا يصلح لكونه صلة وكالمفعول
له اذ يشترط فيه لفظ المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتائه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذ شرط فيه لفظ
المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتائه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان وكتميز الاعداد
المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب كون المفسر صريحا فى تعيين الجنس والاضمار يخل بذلك وبعضهم
جوزه نحو الذى هذا مائة الدرهم وكالمقادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو راقود خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة
وكالمضاف دون المضاف اليه اذ المضمر لا يضاف وكالموصوف بدون الصفة وكالصفة بدونه وكالموصول بدون صلته
وكصلة اللام دون الموصول اذ لفظهما شرط واما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يخبر الاخبار عن احدهما وحده بل
عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدل منه وايضا يخلو الصلة من العايد ان
اخبرت عن البدل فى نحو جاءنى زيد ابوك عند من يجعل البدل فى حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد
منهما فالاول يقول فى مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذى مررت به رجل زيد والثانى يقول مخبرا عن المبدل منه الذى
مررت به زيد رجل ومخبرا عن البدل الذى مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا منفصل له ويجوز ان يقول
لرجل هو واصفا للمرفوع مقام المجرور والمجوزون اختلفوا فى بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش اذ الضمير نفس
ما بعده ومنعه الزيادى اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان يذكر خبر الموصول وكخبر كاد واخواتها وكالفاظ
التاكيد فى الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة فى افادة التاكيد وايضا يبقى خبر الموصول تاكيدا بلا موكد وكعطف البيان
دون المعطوف وكالمضاف اليه من الاعلام والمكنى للوحوش واجناس الارض وغيرها كابى القيم وامرئ القيس وابن
اوى وابن عرس وابن قترة وابن مقرض وام حبين وسام ابرص اذ المضاف اليه فى مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة
وكذا قزح فى قوس قزح وكل جزء من جزئى المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعلبك وكمذ ومنذ فانهما لا
يضمران وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر فى نحو الحاقة ما الحاقة وقوله لا ارى الموت يسبق الموت شئ فما اظهاره يفيد
التفخيم ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر المبتدا ويخرج ايضا ما جاز اضماره لكن الضمير لا
يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور برب وفاعل نعم وبئس واخواتهما فان هذه اضمار لا تجئ الا مبهمة مفسرة بما بعدها
وكذا كل ضمير مستحق لغيره اى استحقه غير الموصول كالضمير فى نحو زيد ضربته وفى زيد ضرب وفى زيد منطلق اذ المبتدا
استحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذى زيد ضربته هو فان بقى الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لانا قلنا يجب
ان يقوم مقام المخبر عنه ضمير عايد الى الموصول وايضا تبقى الصلة خالية من عايد الى الموصول وقولك هو فى الاخير ليس
فى الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عايدا الى الذى بقى خبر المبتدا وهو جملة خاليا من عايد الى المبتدا وقولك
هو فى الاخير ليس فى حيز خبر زيد قوله والاسم المشتمل عليه اى الاسم الذى احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه
فى زيد ضربت غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعنى لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذى استحقه المبتدا قوله عليه
اى على الضمير المستحق لغيره قيل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير اخر وان رجع الى ذلك المبتداء وذلك كما
فى نحو زيد ضاربه اخوه جاز لك الاخبار عن اى ضمير شئت منهما وقال الاندلسى لا يجوز ذلك لا لعدم رجوع عايد
من الصلة الى الموصول بل لعدم فايدة فى الخبر لم يفدها المبتدا لان فى قولك الذى زيد ضاربه اخوه هو لفظ هو
يرجع الى زيد لانه ضميره قد اخر وزيد مذكور فى الصدر فلا يكون فى ذكر ضميره فايدة وليس ما قال بشئ لان ذكر زيد
فى الصدر لا يجعل المبتدا الذى هو الموصول نصا فى زيد حتى يخلو الاخبار بزيد عنه من الفايدة بيان ذلك انك
ان اخبرت عن هاء ضاربه يكون المعنى الذى ضاربه اخوه زيد زيد فقد عرفنا بالمبتداء ان ههنا شخصا هو مضروب
اخى زيد فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا او غيره فقولك اذن فى الخبر زيد فيه فايدة مجددة وهى ان زيدا
مضروب اخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت عن هاء اخوه يكون المعنى الذى ضارب زيد اخوه زيد مضمون
الصلة الذى يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان ههنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص
نفس زيد وقال صاحب المغنى لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عودهما على المبتدا سابق على استحقاق الموصول

للانثى غيرها



لهما ويتوقف المبتداء على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد وليس ايض بشئ اذ لا يلزم بقاء ما عاد اليه الضمير المخبر
عنه بعد الاخبار على حاله قبل بد لبل صحة الاخبار عن تاء ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتداء على ارتباط الضميرين به
بل يكتفى باحدهما فنقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير عايد الى
ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير فى جملة ثانية بعد ذكر المفسر فى جملة اولى لا تعلق
لها بالثانية كما يقول زيد لقيته ثم يقول قد ضربته فيصح الاخبار عن هاء ضربته وبالشرط الثالث وهو تاخر المخبر عنه خبرا
يخرج كل ما لا يصح تاخيره كضمير الشان اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض فى الاتيان به كما مر وكذا كل
مبهم مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما واخواتهما وكذا
كم الخبرية وكاين لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة نحو عند
وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا سحر وعشاء ومساء معينات وكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما قالوا
وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت فى ضميره بفى كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة فى قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذى سرت
فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبنى على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه فى باب
المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول نحو الذى ضربت له تاديب هذا والضمير القايم مقام المخبر عنه ان كان
المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضمير اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد فى ما جاءنى الا زيد واما بارز متصل
كما اخبرت عن الزيدان فى ضرب الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد فى ما جاءنى الا زيد وينفصل ايض المرفوع المتصل
الذى كان فى الجملة قبل الاخبار اذا اخبرت باللام وجرى صلتها على غير من هى له كما اذا اخبرت عن زيد فى ضربت زيدا باللام
فانك تقول الضاربه انا زيد هذا عند النحاة وقد تقدم فى باب المضمرات ان المنفصل فى مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت
مواضع كل واحد من هذه الثلثة فى باب المضمر اعنى المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا
فضمير اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد فى ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد فى ما ضربت الا زيدا كما عرفت
من مواضع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اى ضمير كان فلا بد من تاخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتداء ثم اعلم
انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القايم مقامه غايبا لرجوعه الى الموصول وهو غايب
كما اذا اخبرت عن احد ضميرى ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى كما فى انا الذى سمتنى امى حيدره لعدم الفايدة فلا يقول
فى الاخبار عن تاء ضربتك الذى ضربتك انا ولا فى الاخبار عن الكاف الذى ضربتك انت فليس اذن قول القائل انت انا
بصحيح على ما تقدم الاشارة اليه وانما اختار الاخبار بالذى دون من وما واى وساير الموصولات لانه ام الباب وهو اكثر
استعمالا ولا يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاره ايضا لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل او مفعول
وابراز الضمير كما فى نحو الضاربه انا زيد فى ضربت زيدا حتى يحصل الدربة فيها اكثر ولنذكر حكم الاخبار فى باب التنازع
ان لا يغير الترتيب يراعى ترتيب المتنازعين على حالهما ما امكن لما مر فى بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المتضمنة
للمخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا وجه العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثانى نحو ضرب واكرم زيد قلت مخبرا بالذى
عن المتنازع فيه الذى ضرب واكرم زيد قام مقام زيد ضمير فاستتر فى اكرم والضمير فى ضرب ايضا يرجع الى الذى وقد
كان قبل راجعا الى زيد واذ لم يكن ههنا تنازع الفعلين فى الضمير القايم مقام المخبر عنه كما كان فى المخبر عنه لما ذكرنا
فى باب التنازع انه لا تنازع فى الضمير المتصل ويقول بالالف واللام عند الرمانى وابن السراج وجماعة من المتاخرين الضارب
والمكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايض فعل لكن فى صورة الاسم على ما قدمنا والاخفش يدخل
اللام فى مثله على الفعلين ويأتى بالمخبر عنه فى الاخير خبرا عن الموصولين فيقول الضارب والمكرم زيد كما يقول العاقل
والكريم زيد وكانه فى الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوف مقدر فهو مثل قوله الى الملك القرم
وابن الهمام وليث الكتيبة فى المزدحم وعن الرمانى الى المازنى وليس فى كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان فى الاصل
فعليتين لان المبتدا والخبر نظير الفعل والفاعل فيقول فى مسئلتنا عند اعمال الثانى الضارب هو والمكرم زيد واوك
المذاهب ولى لانه اقل تغييرا ثم الثانى اولى من الثالث لمثل ذلك وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين
فى الفرع مكان الفعليتين فى الاصل فمما لا يرجح به على المذهب الاول لان عطف الفعلية على الفعلية فيه باق فى
الحقيقة مع قلة التغيير واما ابو الحسن فله ان يقول الجملتان فى الاصل صارتا كانواحده من حيث لم يستغن
احديهما عن الاخرى لاجل التنازع بينهما فى اسم وان اعملت الاول فى مسئلتنا قلت ايض فى الاخبار بالذى الذى
ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر فى ضرب لان الغرض انه فاعله وكذا فى الاخبار بالالف واللام نحو

اذا لم

ان فيه بعض الاشكال نقول الاولى قبل باب التنازع

فى الاخبار بالالف واللام



الضارب

في الاخبار بالموصولات

الضارب والمكرم هو زيد لتكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئي المعطوف عليها كما كان في الاصل الفعلية معطوفة
على الفعلية بين جزئيها واذا لوحظ العاملان من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضربت واكرمت زيدا قلت مخبرا عن التاء
الاولى بالذي ضرب واكرم زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت ايضا ضمير غائب ان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى
فقط لان الثانية عطف على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتداء
وهو متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا يقال الذي ذهبت انا لعدم الفايدة والتنازع
ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيدا بضرب وقولك اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض الا انه ليس باجنبي
كما يجيء في هذا الباب ويقول مخبرا باللام الضارب واكرم زيدا انا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير
باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة وقياس قول المازني الضارب
انا والمكرم زيدا انا بضارب اذ لا تعطف على الموصول مع بقائه وكذا يخبر عن تاء اكرمت بالذي وبالالف واللام
الضاربه انا واكرمته زيدا ابرزت ضمير المفعول في الضاربه وان كان يحذف في الاصل لان ضمير الالف واللام لا يحذف
كما ذكرنا وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل و
يقول على مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضارب انا على انه مبتدا وخبر والمكرمه انا زيد
جملة معطوفة على اخرى وتقول في هذه المسئلة اذا اعمل الاول نحو ضربت واكرمته زيدا بابراز الهاء في اكرمته على المختار
كما مر في باب التنازع مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب واكرمه زيدا انا والتنازع باق في الموضعين وعند الاخفش
الضارب زيدا والمكرمه انا قدمت زيدا الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته وعند المازني الضارب
زيدا انا والمكرمه انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت سواء عندهم واما الاخبار عن زيدا بالذي فيقول
فيه الذي ضربته واكرمته زيد يصل الضمير القايم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله وكذا بالالف واللام الضاربه
انا واكرمته زيد الهاء في الضاربه هو الضمير القايم مقام زيد وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش
الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد وزيد خبر الضاربه لانه كان في الاصل مفعول
ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرمه انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف عليها وتقول في نحو ضربني وضربت زيدا
عند اعمال الثاني مخبرا عن الياء والتاء بالذي الذي ضربه وضرب زيدا انا ولا يقول ضربني ولا ضربت لما مر والتنازع
باق على حاله وتقول في التثنية على مذهب البصريين اللذان ضرباه وضربا الزيدين انا وعند الكسائي الذي ضربه وضرب
الزيدين انا بحذف الفاعل وتقول بالالف واللام الضاربه هو وضارب زيدا انا ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها
والتنازع باق وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد لان الاضمار
قبل الذكر انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس بقياس في جميع المواضع وعند المازني
في الاخبار عن الياء الضاربه هو انا والضارب زيدا انا والاولى الضاربه زيدا انا لما مر وفي الاخبار عن الياء الضاربي هو
مبتدا وخبر والضارب زيدا انا والاولى الضاربي زيد لما مر وان اخبرت عن زيدا بالذي قلت الذي ضربني وضربته زيد
لا يمكن ابقاء التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل كما مر وبالالف واللام الضاربي وضاربه زيد وعند الاخفش الضاربي
والضاربه انا زيد بابراز انا لجري ضاربه على غير من هو له وعند المازني الضاربي هو والاولى الضاربي زيد والضاربه انا
زيد وان اعملت الاول المختار ضربتني وضربتها هند باظهار ضمير المفعول كما مر في باب التنازع قلت في الاخبار عن الياء
والتاء بالذي الذي ضربته وضربها هند انا والتنازع باق وبالالف واللام الضاربته وضاربها هند انا وهند فاعل ضاربته
وعند الاخفش الضاربته هند والضاربها انا قدمت هند الى جنب عامله لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض بالاجنبي
وعند المازني الضاربته هند انا والضاربها انا وفي الاخبار عن هند باللتي ضربتني وضربتها هند وبالالف واللام
الضاربتني وضربتها هند وعند الاخفش الضاربتي والضاربها انا هند وعند المازني الضاربتي والضاربها انا هند
وتقول مخبرا عن التاء والياء في ضربت وضربتني هند بالذي عند اعمال الثاني الذي ضرب وضربته هندا انا ولا
يجوز ضربتني لما تقدم وبالالف واللام الضارب وضاربته هندا انا وعند الاخفش الضارب والضاربته هندا انا و
يقول المازني مخبرا عن التاء الضارب والضاربتي هندا انا والضارب مبتدا وانا خبره وحذف مفعول الضارب
مراعاة للاصل وعن الياء الضارب انا والضاربته هندا انا وان اخبرت عن هند قلت التي ضربت وضربتني هند
والضاربها انا وضربتني هند اظهرت المفعول في ضاربها لان عايد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين
يحذفه مراعاة للاصل وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتني هند

واكرم زيد وعند الاخفش الضارب والمكرم زيد وقياس قول المازني الضاربه

سواء على المذاهب الثلثة وتقول في الاخبار عن زيدا بالذي الذي ضربته واكرمته زيد بالالف واللام الضاربه

وبالالف واللام الضاربه واكرمه زيدا انا

هند وعند المازني الضارب انا على انه مبتدأ وخبر والضاربه هند وان اعملت الاول قلت مخبرا بالذي على التاء
او الياء الذي ضرب وضربته هندا انا وبالالف واللام الضارب وضربت هندا انا والتنازع باق فيهما وعند الاخفش الضارب
هند والضاربته هي انا بتقديم هند الى جنب عامله لما مر ويقول المازني مخبرا عن التاء الضارب هندا والضاربتي هي
انا وانا خبر الضارب وعن الياء الضارب هندا انا والضاربته هي انا ويقول مخبرا عن هند بالتي ضربتها وضربتني
هند وباللام الضاربها انا وضربتني هند وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني الضاربها انا
والضاربتي هي هند وهند خبر الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما انا وباللام المعطي واعطاه زيد
درهما انا والتنازع باق في الصورتين وعند الاخفش المعطي والمعطيه زيد درهما انا واما المازني فانه يرد في مثله كلما
حذف منه فيرد مفعولي الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وليس بوجه لمخالفة الاصل في الفعل الاول
برد مفعوليه وفي الثاني باقامة الضمير مقام معموليه الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك في هذا الباب سبيله في المتعدي
الى واحد اعني جعل الكلام جملتين لقال المعطي زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد قلت الذي اعطيت
واعطاني درهما زيد بابراز عائد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل كما مر وبابراز انا لجري الصفة على
غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي اياي كما تبين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطي
انا مراعاة للاصل والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل
اللام فانه لا يحذف عائده كما مر وليس اعطي من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا مفعولي
الاول كما هو مذهب المازني قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو ضربني اياك
وضربتك ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عائدا الى درهما لاضمرت المفعول قبل الذكر
في غير باب التنازع وهو لا يجوز في باب التنازع كما مر وان اخبرت عن الدرهم قلت الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم
وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي انا بحذف الضمير والمعطيه المعطي اياه زيد درهم كضربتك وضربني اياك والمازني
يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيدا والمعطيه اياه درهم ويقول في ظننت وظنني زيد اخاك مخبرا عن التاء او الياء
بالذي الذي ظن وظنه زيدا اخاك انا وباللام الظان وظنه زيد اخاك انا بحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل
وعند الاخفش الظان والظانه زيد اخاك انا والمازني لو جعله جملتين ورد المحذوف قال الظان زيدا اخاك انا و
والظانه هو اياه فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرزته لجري الصفة على غير صاحبها وان
اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت وظنني اخاك زيد والظانه انا اخاك وظنني اياه وظننته زيد نحو ظننتكه
وظننتك اياه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظانه لانه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه
مراعاة للاصل واظهرت ثاني مفعول الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الاخر
وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظاني اياه زيد وان اخبرت
عن اخاك قلت الذي ظننت وظننه زيدا وظنني اياه اخوك والظان انا زيدا اياه وظننيه زيدا وظنني اياه
اخوك واجاز بعضهم الظانه انا زيدا والاولى انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب الضمائر ان ثاني المفعولين يجب انفصاله
عند الالتباس باولهما وعند الاخفش الظان انا زيدا اياه والظاني هو اياه اخوك او الظانيه هو اخوك كما مر في ظننتكه وضربتك
وابراز الضمير في الظانيه هو والظاني هو اياه لان الصفة للالف واللام التي هي الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ
من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب ويقول في اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا مخبرا عن
التاء او الياء بالذي الذي اعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وباللام المعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وعند الاخفش
المعلم والمعلمه زيد عمرا منطلقا انا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمرا منطلقا زيد هذا عند
من يجيز الاقتصار على المفعول الاول وعند سيبويه المعلمه انا واعلمني عمرا منطلقا واعلمنيه اياه زيد وعند
الاخفش المعلمه انا والمعلمي عمرا منطلقا زيد اذا اقتصر على الاول المفاعيل وان لم يقتصر فالمعلمه انا عمرا منطلقا
والمعلمي اياه اياه زيد فاياه الاول لعمرو والثاني لمنطلقا ويجوز المعلميه اياه زيد نحو ضربتك وضربني اياك وان
اخبرت عن عمرو بالذي قلت الذي اعلمت واعلمنيه زيد منطلقا عمرو وباللام المعلم انا زيدا اياه منطلقا
واعلمنيه اياه عمرو وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها واياه ضمير اللام لم يجز حذفه لان عائد اللام لا
يحذف على الاصح وجعلته منفصلا اذ لو قدمته ووصلته بالمعلم فقلت المعلمه انا لالتبس بالمفعول الاول كما
مر في مفعول ما لم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث قبل ووجب

ههنا



فى الاخبار بالموصولات

ههنا ذكر المفعول الاول اعنى زيدا لئلا يلتبس الثانى بالاول ولقائل ان يقول اذا ذكرت فى هذا الباب مفعولين
فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثانى احد الباقيين لان احد ذكر الباقيين وجب ذكر الثانى فتعين ان المفعولين
هما الثانى والثالث بلى يمكن ان يقال وجب ههنا ذكر الاول ليتبين من اول الامر ان الضمير ليس المفعول الاول
ويقول على مذهب الاخفش المعلم انا زيدا اياه منطلقا والمعلى هو اياه اياه عمرو فاياه الذى بعد هو ضمير
اللام وهو القائم مقام عمرو المخبر عنه والثانى ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقا بالذى قلت الذى اعلمت
واعلمنى زيد عمروا اياه منطلق والمعلم انا زيدا عمروا اياه واعلمنى اياه اياه منطلق ابرزت انا لجرى الصفة على غير
صاحبها وفصلت الضمير العائد الى اللام اعنى اياه الذى بعد عمروا لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول و
ذكرت الثانى اعنى عمروا لذكرك الثالث اعنى ضمير اللام واما ذكر الاول اعنى زيدا ففيه النظر المذكور ويجوز
اعلمته اياه وعند الاخفش المعلم انا زيدا عمروا اياه والمعلى هو اياه اياه منطلق او المعلمه اياه هو وانما ابرزت هو
لجرى الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة قوله وما الاسمية موصولة واستفهامية
وموصوفة وشرطية وتامة بمعنى شئ وصفة لما كان فى المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب
براسه بل بين فى ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل فى اللفظ من المبنيات فى اسماء الافعال كباب فجار
وباب فساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاقتصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضى
ان يجعل ابوابا براسها فمنها ما قوله وما الاسمية اعلم ان ما يكون حرفية ايضا وهى حينئذ على اقسام ايضا ولما
كان هو فى قسم الاسماء تعرض لاقسام ما الاسمية وترك اقسام الحرفية الى قسم الحرف قوله موصولة كما ذكرناه واستفهامية
ما صناعتك وما صنعت ويدخلها معنى التحقير نحو ما انت وبئ ابيك والفخر ومعنى التعظيم نحو قوله يا سيدا
ما انت من سيد والحاقة ما الحاقة ومعنى الانكار نحو فيم انت من ذكرها اى لا تذكرها على احد التاويلات وقد
يحذف الف ما الاستفهامية فى الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف وذلك لان لها صدر الكلام لكونها
استفهاما ولم يمكن تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام
فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف اخر من الاستفهامية
مجرورة ولا كم لكونه حرفا صحيحا ولا تجرى مجرى الصحيح فى تحمل الحركات وقد جاء الالف ثابتا نحو على ما قام يشتمنى
لئيم كخنزير تمرغ فى دمان واذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية لم يحذف الفها نحو بما ذا تشتغل وذلك لان ذا لما تبين
زيادته ولا كونه موصولا الا مع ما صار ما مع ذا ككلمة واحدة وصار الالف كانه فى وسط الكلمة والحذف قليل فى
الوسط لتحصنه من الحوادث وكذا لم يحذف الالف من ما الشرطية المجرورة وان شاركت الاستفهامية فى
التصدر والشرطية نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بجملة كقوله
رب ما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وجاز ان يكون ما هنا كافة كما فى قوله تع ربما يود الذين كفروا
لو كانوا مسلمين قال المص لان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه
يعنى قوله من الامر وذلك قليل الا بالشرط المذكور فى باب الصفة ولقائل ان يقول من متعلقة بتكره وهى
للتبعيض كما فى اخذت من الدراهم اى من الدراهم شيئا فكذا ههنا معناه تكره من الاشياء وقوله فرجة صفة
الامر لان اللام غير مقصود قصده ويجوز ايضا تضمين تكره معنى تشمئز وتنقبض ونعنى بالتامة نكرة غير موصوفة
وذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه ونعما هى اى نعم شيئا هى عند الزمخشرى وابى على ويكون ما معرفة
تامة اى غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشئ قال فى فنعما هى اى نعم الشئ هى وكذلك فى دققته
دقا نعما اى نعم الشئ ونعم الدق وما المصدرية حرف عند سيبويه واسم موصول عند الاخفش والرمانى
والمبرد كما مر قبل واما الذى المصدرية فلا خلاف فى اسميتها للام فيها وذلك نحو قول على عليه السلم فى النهج
نزلت انفسهم منهم فى البلاء كالذى نزلت فى الرخاء اى نزولا كالنزول الذى نزلته فى الرخاء وقوله وصفة
اختلف فى ما التى تلى النكرة لافادة الابهام وتاكيد التنكير فقال بعضهم اسم بمعنى قوله مثلا ما اى مثلا
اى مثل وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة الاسماء لاستبعادها بالتجربة
ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسماء زيد لفائدة الفصل وايضا تثبت زيادتها نحو
فبما رحمة ووصفيتها لم تثبت فالحمل على ما ثبت فى موضع الالتباس اولى وفائدة ما هذه اما التحقير نحو هل
اعطيت الاعطية ما والتعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه ولامر ما يسود من يسود والتنويع نحو

فى اقسام ما الاسمية

فى فوائد ما الحرفية



اضرب ضربا امّا اى نوعا من انواعه ايّها كان ويجتمع هذه المعانى كلها فى الابهام وتاكيد التنكير اى عطية
لا يعرف من حقارتها وامر لا يعرف من عظمه وضربا مجهولا غير معيّن قوله ومن كذلك الا فى المقام والصفة
اما من الموصولة نحو لقيت من جاك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك
ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حبّ النبى محمّد ايانا وبالجملة كقوله
ربّ من انضجت غيظا صدره قد تمنّى لى موتا لم يطع ولا تجئ تامّة اى غير محتاجة الى الصفة والصلة الا
عند ابى على فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجئ عند الكوفيين حرفا زائدة وانشد وا آل الزبير سنام المجد قد
علمت ذاك العشيرة والاثرون من عدد او هى عند البصريين موصوفة اى الاثرون انسانا معدودا او نشدوا ايضا
يا شاة من قنص لمن حلّت له حرمت على وليتها لم تحرم والمشهور يا شاة ما قنص وعلة بناء ما ومن الشرطيتين والا
والاستفهاميتين والموصولتين ظاهرة واما الموصوفتان فاما الاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما الان وضعهما
وضع الحروف كما قيل رهذه الاخيرة تعمّا فى وجوههما وما التامة ايضا ومن فى وجوهها الذى للعلم ولا نفرد لما لا يعلم
خلافا لقطرب ويقع على ما لا يعلم تغليبا نحو قوله تع ومن لستم له برازقين ويقول اشير من فى الدار غلاما كان او جارية
او فرسا ومنه قوله تع ومنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على اربع وذلك لانه تع قال ومنهم والضمير راجع
الى كل دابة فغلب العلماء فى الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشى على بطنه ومن يمشى على اربع وما فى الغالب
لما لا يعلم وقد جاء فى العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان من سخّركن لنا وسبحان ما سبّح الرعد بحمده وقال تع وما
ملكت ايمانكم ويستعمل ايض فى الغالب فى صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل فهو سئوال عن صفته والجواب
عالم او غير ذلك ويستعمل ايض استفهاما كانت او غيره فى المجهول وماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشئ
ماهيته وهى منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائية او يقول انه منسوب الى ما هو على تقدير
جعل الكلمتين ككلمة كقولهم كنتى يقول ما هذا فرسام بقرام انسان فاذا عرفت مثلا انه انسان وشككت انه زيد
او عمر قلت من هو وقول فرعون وما ربّ العالمين يجوز ان يكون سوالا عن الوصف ولهذا قال موسى ربّ السموات
ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون
على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخّركن لنا وما سبّح الرعد بحمده
يجوز ان يكون لكونه تع مجهول الماهية ومن وما فى اللفظ مفردان مذكران يصلحان للمثنّى والمجموع والمؤنث فان
عنى بهما التثنية او الجمع او التانيث فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والاشاره ونحوهما اكثر واغلب
وانما كانت اولى من مراعاة المعنى لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى
وكذا فى غير من وما يقول ذلك الشخص لقيته وان كان مؤنثا قال تع خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم عليه
ويقول ثلث انفس من الرجال وثلثة اشخص من النساء فهذا اولى من العكس كما يجئ فى باب العدد وان يقدّم على
المحمول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى يختار مراعاة المعنى فى ذلك المحمول كقولك منهن
من احبها فهو اولى من قولك احبه لتقدّم لفظة هنّ فلهذا لم يختلف القراء فى تذكير من يقنت ومن يات بحلا
قوله وتعمل لانه جاء بعد قوله منكن وهو عاضد للمعنى فلهذا قال نؤتها اجرها وان حصل بمراعاة اللفظ
لبس وجب مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى نحو من هى محسنة امك ولا يجوز محسن
لانه خبر لهى المحمول على معنى من الذى بمعنى التى والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدا تذكيرا وتانيثا
وافرادا وتثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هى محسن نظرا الى ان هى مراد به من الذى يجوز اعتبار لفظه و
معناه فان حذف هى التى صدر الصلة كما فى قولهم ما انا بالذى قائل لك شيئا وقيل من محسن امك سهل جوازا
التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر او المؤنث والاصل الحمل على اللفظ كما قدمنا فيقدره مذكرا
ولكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع لمراعاتان تقديم مراعاة اللفظ اكثر من
العكس قال تع ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجرى من تحتها الانهار حملا على اللفظ ثم
قال خالدين حملا على المعنى ولهذا ايضا اى ولكون الحمل على اللفظ اولى رجع سبحانه وتع بعد قوله
خالدين الى الحمل على اللفظ فقال خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا واما تقديم مراعاة المعنى
على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقل ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا فى اللام
الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضارب جاء لخفاء موصوليتها ثم انك ان اثبت لها بصاحب

الموصو

من الموصوف والمبتدا نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما وهم المؤدّب خدّامهم لم يجز فيما يعبّر به عنها من الضمير
(والمذكر) واسم الاشاره مراعاة لفظها وان كانت صالحه كمن وما للمفرد والمثنى والمجموع والمؤنث بلفظ واحد وذلك
لخفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف فى نحوهما الحسن غلامهما فكان الضمير راجع الى صاحبها لا اليها وان لم
يجئ بصاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله اونصبحي فى الظاعن المولى اى فى الظاعنين المولين ويجوز ان يكون افراد
لكونه صفة مقدر مفرد اللفظ اى فى الجمع الظاعن قوله وايّة كمن وهي معربه وحدها الا اذا حذف صدر صلتها
قد ذكرنا حكم اى فى التذكير والتانيث والافراد والتثنيه والجمع فاى الموصوله نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهاميه
نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطيه نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفه نحو يا ايها الرجل ولا اعرف
كونها معرفة موصوفة الا فى النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما فى نحو مررت باى معجب لك فبل جاء الذى
نكرة موصوفة نحو بالذى محسن اليك واى صفة يقع ايضا بالاتفاق لا كما فان فيها خلافا كما مرّ فلا ادرى لم لم يذكر المهم
ههنا بل جعلها كن التى لا يقع صفة ولعله راى ان الصفة اصلها الاستفهاميه لان معنى برجل اى رجل برجل عظيم
يسال عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسال عنه ثم نقلت عن الاستفهاميه الى الصفة فاعتور عليها اعراب الموصوف
واى معربة من بين اخواتها الموصولات على اختلاف فى اللذان واللتان وفى ذو الطائيه ومن بين اخواتها المتضمنه
للاستفهام والشرط وانما ذلك كلزامهم لها الاضافه المرجحه لجانب الاسميه وليس كل مضاف بمعرب بل ما هو لازم
الاضافه فخمسة عشر لك غير معرب واما كم رجل فانه قد ينتصب ما بعد كم الخبريه واما لدن فانه يضاف الى الفعل
ايضا والاضافه اليه كلا اضافه وانما الزموها الاضافه لان وضعها ليفيد بعضا من كل كما مرّ فى باب الوصف فاذا حذف
المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما فى النداء وان كان مقدرا بقى على اعرابه كما فى قوله تع ايا ما تدعوا الا فى
كاين فانه مقطوع عن الاضافه مع اعرابه وذلك لانه كالمبنى على ما يجئ فى الكنايات قوله الا اذا حذف صدر صلتها
صلتها اما ان يكون اسميه او فعليه والفعليه لا يحذف منها شئ فلا يبنى اى معها والاسميه قد يحذف صدرها
اعنى المبتدا بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اى فلا يحذف المبتدا فى نحو اضرب ايهم غلامه قايم وايهم زيد وانما حذف
لكونه ضميرا والضمائر كثيرة الحذف فى الصله ولبقاء ما هو معتمد الفايدة اى الخبر ولقيام المضاف اليه مقامه ولتمكن
اى فى نفسها فاذا حذف المبتداء صار مبنيا كاخواته من سائر الموصولات وذلك ان شيئا اذا فارق اخواته لعارض
فهو شديد النزوع اليها فبادنى سبب يرجع اليها وبنى على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يو
ضحه
ويبينها اعنى الصلة لانها المبينة للموصول كما مر كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف هذا هو مذهب
سيبويه وهو الاكثر اعنى كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدا قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر لغة
جيدة وجاء فى الشواذ ايهم اشد بنصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف جزء منها وقد بقى
(حذف الاعرابه) ما هو معتمد الفايدة اى الخبر قال الجرمى خرجت من الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول فى نحو اضرب ايهم
افضل الا منصوبا وان لم يضف مع حذف المبتدا نحو اكرم ايا افضل فكلام العرب واجاز بعضهم البناء قياسا الاسماء
فيقول اكرم اى افضل مضموما بلا تنوين والخليل ويونس يقولان اضرب اى افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق
كما يجئ من مذهبيهما قال سيبويه لا يرفع نحو اضرب ايا افضل ولا يبنى ايضا على الضم قياسا على اضرب ايهم افضل
لان ذا ان مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا ايا افضل منصوبا ولو قالوا لقلنا اى لو رفعوا او ضموا قال الجرمى و
اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لان حذف المضاف اليه ترجح جانب الحرفيه
كما فى قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان نحو ايهم فى مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتدا وما بعدها
خبرها وهى استفهاميه لا موصوله قالوا وهى لا بنه مبتدا خبره اشد ومن كل شيعة معمول لننزعن كما يقول اكلت
من كل طعام قال الله تع واوتيت من كل شئ فيكون من للتبعيض والكلام محكى اعنى ان ايهم اشد صفة شيعة
على اضمار القول اى كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط قال الخليل نحو
قولهم اضرب ايهم افضل اى اضرب الذى يقال لطلبه ايهم افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة بمنزل
فابيت لا حرج ولا محروم اى ابيت مقولا فى لا حرج ولا محروم اى هو لا حرج قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل
على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث اى اضرب الذى يقال له الفاسق الخبيث بل مثل ذلك يجئ فى ضرورة
الشعر لا فى سعة الكلام ومذهب يونس فى مثله ان الفعل الذى قبل اى معلق على العمل ويجيز التعليق فى
غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب او اقتل ايهم افضل كما يجئ فى باب افعال القلوب وليس بشئ لان المعلق



الذي وماذا الذي ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة فيما يتعلق بالموصولات

يوضحه وكيتقا فمن ذا الذي يقرض الله وماذا الذي

يجب ان يكون في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب واقتل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفي او لام الابتداء واي بعد نحو اقتل واضرب لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها الا على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعده و قال الاخفش في الاية من فيها زائدة كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب وكل شيعة مفعول لننزعن وايهم اشد جملة مستانفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اي لننزعن من كل فريق تشيع ايهم هو اشد واي بمعنى الذي وعند ابي عمرو انه اذا حذف منها ما يضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب اية لقيتها قال لتعرفها بالصلة والتانيث فزاد على مذهبه تعريف الموصولات في التعريف المانع من الصرف وغيره يصرفها وهو القياس قوله وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع والاخر اي شيء وجوابه نصب اعلم ان ذا لا يجيء موصولة ولا زائدة الا مع ما و من الاستفهاميتين والاولى في ماذا هو وقولك من ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي اي ما الذي هو على حذف المبتدا نحو ما انا بالذي قايل واما قولك من ذا قايما فذا فيه اسم اشارة كما في قوله تع امن هذا الذي هو جند لكم وهاء التنبيه تدخل على اسم الاشارة وقد جاء ذا زايدة بعد ما الموصولة قال ذرعي ماذا علمت سانقه ولكن بالمغيب نبئيني ولقايل ان يمنع مجيء ذا موصولة مطلقا ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب في نحو قوله تع يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله الا تسئلان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل فلان ما مبتدا والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي حملهم على ادعاء كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدا فيها فعلية ثم ان حذف الضمير من الجملة الخبرية قليل نادر كما مر في باب المبتداء وتجرد الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه اكثر من حذفه من الخبر كما مر في المبتدا وانما قل مجي الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات للزومها لما الاستفهامية او من لان ذا لا يكون موصولة الا وقبلها ما او من وكان التثاقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى ومن ثم جاز حذف المبتدا في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها وذلك لتثاقلها بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما كان الجواب والبدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا اذن جملة ابتدائية ذا مبتدا وما خبر مقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدا مع تنكيره وذا خبره على ما مر في باب المبتدا والاولى في الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على انه خبر مبتدا محذوف وذلك المبتدا ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تع اساطير الاولين ليس بجواب لقوله للكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا لكان المعنى هو اساطير الاولين اي الذي انزله ربنا اساطير الاولين والقايلون بهذا كانوا كفارا غير مقرين بالانزال فهو اذن كلام مستانف اي ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا مزيدة فما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتاخر فالسؤال اذن جملة فعلية فكون الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذي انتصب به ما في السؤال حذف لدلالة السؤال عليه فقوله تع ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا وانما التزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب تصريح بتقدير الانزال والرفع كان محتملا لان تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتدا كما في قوله تع قل العفو وان يكون المبتدا غيره والكلام مستانف كما ذكرنا في قوله تع اساطير الاولين وان اشتغل الفعل بعد ماذا بضمير منصوب نحو ماذا تفعله او بمتعلقه نحو ماذا تقضي حقه فكون ما مبتدا اولى وان كان ذا مزيدة ايضا لان الرفع في زيد لقيته اولى من النصب كما مر في المنصوب على شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى على تقديري كون ذا موصولة وكونها زيادة وانما نحو ماذا قيل وماذا عرض وماذا حدث مما كان الفعل فيه لازما فهي جملة اسمية سواء كانت ذا مزيدة او موصولة فرفع البدل واجب ورفع الجواب مختار على كل حال ومثله قوله تع وماذا عليهم لو امنوا وقول الش عرفماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى ان يقولوا انني لك عاشق فقيل ذا فيه زائدة لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا يلزمهم في خبر المبتدا ايضا فان قيل خبر المبتداء قد جاء طلبيته كقوله تع بل انتم لا مرحبا بكم وزيد اضربه قيل الصلة ايضا جاءت لعل مع خبرها كقوله واني لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وعسى ولعل متقاربان فان قدر القول ههنا جاز للمنازع ان يقدره ايضا في خبر المبتدا ولا يجوز ان يكون ماذا مفعول ان يتحدثوا لكون ان موصولة فالتقدير ان يتحدثوا به هذا ولا باس ان نذكر بعض ما اهمل المص من احكام الموصول و

احكام



في احكام الموصولات

احكام ما ومن واى في الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كجزئي اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبينة له فيجب للصلة التاخر فلا يتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا تعمل الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذن جزء ها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل الموصول بان تكون مصدرة ببل او لكن او علامة جواب القسم وغير ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لانها جزء الموصول وليست جزء الغير ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول كالوصف والبدل والعطفين والتاكيد ولا يخبر عن الموصول ولا بالاستثناء منه اذ هذه الاشياء لا يجيء الا بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول معطوف على اخر قبل الصلة وما بعدهما اما صلة لهما معا او صلة للاخير وصلة الاول محذوفة مدلول بالظاهر عليها كما يجيء بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدلالة وذلك نحو قوله من اللواتي والتي واللاتي زعمن انى كبرت لداتي وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذي اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبي منهما ولا يجوز مثل ذلك اذا كان الموصول حرفا فلا يقال اعجبني ان زيدا ضربت لان الحروف الموصولة حرف مصدرية هي والجملة التي بعدها بتاويل المصدر فيطلب قربها من متضمن المصدر وكذا في الالف واللام الموصولة اذ لا يدخل الا على فعل في صورة اسم الفاعل والمفعول كما مر فيكون هو وما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعضها لعطف على الجملة التي هي صلة كما يقول في باب التنازع معملا للاول الذي ضربت وضربوني غلمانه زيد اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما يقول جاءني الذي منطلق ابوه والذي ضرب زيد اخوه اذ لا مانع منه فان قيل اليس كان الموصول والصلة كجزئي اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزئين فكان ينبغي ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول قلت بلى هما ايضا كالجزئين الا انهما جزئين لا يجب ترتيب احدهما على الاخر بل جزئين يجوز تعقب كل منهما للاخر بخلاف الصلة والموصول فان تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب لكونها مبينة للموصول على ما تقدم فتبين بهذا فساد قول من قال ان خبر ما دام لا يتقدم على اسمه ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت قال فان ادع اللواتي من اناس اضاعوهن لا ادع الذين وقد التزم حذفها مع اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها ان الدواهي من الصغيرة والكثيرة وصلتا الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في خبر البيان فلذلك تركتا على ابهامهما بغير صلة مبينة ويجوز كون تصغير اللتيا للتعظيم كقوله دويهية تصغر منها الانامل واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للبصريين قالوا قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم اى الا من له مقام ونحوه قول المتنبي بئس الليالي سهرت من طربي ويجوز ان يكون من هذا العمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا نحو شية وسه وليس الموصول بالزق منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها واما احكام من وما واى في الاستفهام فنقول اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكايات علامات تثنيته وجمعه وتانيثه في لفظ من بقول منو اذا قيل جاءني رجل ومنا اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءني رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا قيل جاءني مسلمون او رجال او قوم وفي النصب والجر منين ومنه اذا قيل جاءني ضاربة او طالق وكذا في النصب والجر لا يختلف ومنتان اذا قيل جاءني ضاربتان او طالقان وفي النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاءني مسلمات او ضوارب وكذا في النصب والجر لا يختلف انما شرط الاستفهام عن المذكور في الحكاية لان حكايات هذه العلامات لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات حتى يحكى وغرضهم في الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسئول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا وانما اشترط في الحاق العلامات المذكورة بمن كون المسئول عنه نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها اذا ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجيء لان السؤال عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسئول عنه كما فعل في النكرات ولو يحذف في المعارف كما طلب بحذف النكرات ولو ذكرت ايضا النكرات لم يجز حكايتها بعد من لان النكرة اذا كررت فلا بد في الثانية من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانية هي المذكورة اولى يقول من الرجل لمن قال جاءني رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان



فلما لم يمكن حكايتها فان لم يقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك ونحوها وان قصدتها وهو الكثير
حذفت النكرة واثبت العلامات فى لفظة من وسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من
الاستفهام عن المعرفة وانما كثرت الحكاية فى السؤال عن المنكر لان السؤال عنه كما ذكرنا كثير غالب والحكاية نص فى كون
المستفهم عنه ذلك المذكور فى لفظ المخاطب وان قلت من الرجل او من هو فربما توهم هذا اللفظ ان المسؤل عنه معهود
اخو غير هذا المذكور فى الكلام وازالة الابهام بايراد ما هو نص فى المراد فى كثير الاستعمال مناسبة واما اشتراط العقل
فى هذه الحكاية فظاهر لان من للعلماء واما اشتراط كون من موقوفا عليها ولم يشترط ذلك فى اى بل يقول فيها اى يا
فتى واياً يا فتى واى يا فتى كما يجئ فلان من لكونها مبنية قصدوا بتبعيدها من الاعراب ما ثبتوا العلامات فى حالة لا يكون
فيها على الكلمة فى الاغلب اعراب ولا تنوين التمكن وهى حالة الوقف لان الكلمة تتجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين واما اى
فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا وانما زادوا فى المفرد المذكر الواو والياء والالف بدل الحركات
لانهم لو حكوا حركات المنكر كما هى لكانت الكلمة فى حالة الوقف محركة ولا يجوز فاثبتوا بدل الحركات حروفا تشبهها ساكنة وجاؤا
بما قبلها بحركات تناسبها هذا مذهب المبرد وقال السيرافى بل اثبتوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما فى اى ثم لما كان الحال
حال الوقف عليه ساكنا اشبعوا الحركات فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن ولم يمكن اثبات حروف المد الدالة على
الاعراب فى منة اذ هاء التانيث فى الوقف لا يكون الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولى
من العكس لان الاعراب فرع الذات واذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولى واجروا منات فى
ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد مجرى واحدها واسكان النون فى منتان ومنتين تنبيه على
ان التاء ليست لتانيث الكلمة اللاحقة هى بها بل هى لحكاية تانيث كلمة اخرى فلم يلتزموا فيما قبلها الحركة التى تلزم
ما قبل تاء التانيث وقريب من ذلك اسكان ما قبل التاء فى بنت واخت وهنت لما لم يتمحض التاء للتانيث بل كانت
بدلا من اللام وربما سكنت النون فى المفرد نحو منت والاكثر تحريكها فيه لانهم زادوا التاء دلالة ونصا على ان السؤال
عن مؤنث وكون تاء التانيث مفتوحا ما قبلها ومنقلبة هاء فى الوقف ادل على كونها للتانيث واما نحو قوله بل جوز
تيهاء كظهر الحجفت ونحو بنت واخت فقليلان وربما جاء نحو منتان محركا النون التى قبل التاء هذا والذى فى من الموصوف
عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان اخران احدهما ان تزيد على من حروف المد واللين كما ذكرنا فى الوجه الاول فى
المفرد المذكر حاكيا للاعراب فقط ولا يحكى علامات المثنى والمجموع والمؤنث وان كنت تسأل عنها اجراء لمن على اصلها
من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فيقول اذا قيل جائنى رجل او رجلان او رجال او امرأة او امرأتان او نسوة منو وعلى هذا
قياس النصب والجر وثانيهما افراد من على كل حال بلا حكاية للاعراب ولا لعلامات اخر كما فى حال الوصف هذا حكم من
المستفهم بها عن المنكر واما اى فاذا استفهمت بها عن المذكور المنكور جاز لك ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثنى
والمجموع والمؤنث فى لفظها الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل تعربه بالحركات فى الوصل نحو اى يا فتى
واياً يا فتى واى يا فتى وفى الوقف تسكن يا ؤه فى الرفع والجر وتقلب التنوين الفا فى حال النصب كما فى الوقف على سائر
المعربات لان اياً معرب فسقط فى جواز الحكاية فى لفظ اى شرطان كانا فى الحكاية بمن وهما الفعل والوقف اما العقل
فلان اياً فى اصل وضعها تصلح للعقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر من وانما اشترط فى حكايتها كون المحكى
مذكورا منكورا لما ذكرنا فى من وكل ما فى اى وجه اخر وصلا وهو الاقتصار على اعراب اى مفردة فتقول اى واياً واى فى المفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وفى الحركات اللاحقة لاى حال الحكاية وجهان احدهما انها اعرابها فيكون مبتدأ
محذوف الخبر او مفعولا لمحذوف الفعل او مجرورة باضمار جارها وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضا تثنية اى وجمعه
لغير الحكاية ضعيفان كما مر والاولى ان يقال كما فى من ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها
رفع على الابتداء والتقدير من هو واى هو واى رجل هو واجاز يونس الحكاية لمن وصلا قياسا على اى فقال من يا فتى
ومنا يا فتى ومن يا فتى وعليه حمل قول الشاعر اتوا نارى فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما وليس بشئ لانه
لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى وحكى يونس انه سمع ضرب من منا استفهاما عن الضارب والمضروب قال سيبويه
هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا لا يقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها فقيل حكاية
كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا والا فكيف يعربها مع قيام علة البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز فى بعض
اللغات اعرابها لا على وجه الحكاية الاترى الى قوله منون انتم وليس بمحكى كما زعم يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات
المذكورة لا تلحق من الا فى اخر الكلام لانها فى حالة الوقف فاذا قيل رايت رجلا وامرأة قلت من ومنه واذا قيل رايت

بخلاف الموقوف عليه



فرق الحكاية بين العلم وغير الاعلام
من المعارف

في الاخبار بالموصول

امراة ورجلا قلت منه ومنا وفي جاني رجل وامراتان من ومنتان وعليه قفس واذا اجتمع من يعقل ومن لا يعقل
جعلت السؤال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باي نحو من وايين فيمن قال لقيت رجلا وحمارين وعليه قفس واما
المعارف بعد من فنقول هي اما اعلام واما غيرهما فغير الاعلام فيها ثلثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها والا في من بعد
حذفها وحكى المبرد عن يونس ولم يحكه عنه سيبويه انها تذكر بعد من محكية كالاعلام اذا قال القائل رايت اخا زيد
قلت من اخا زيد واجاز ذلك سيبويه لا على وجه الاخبار كما قيل دعني من تمرتان وليس بقرشيا كما يجي وثالثها انها تحذف و
يلبث علامات الحكاية كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه
انه يقال ذهبت معهم فيقال مع منين ويقال قد رايته فيقال منا واما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب
اهل الحجاز ومذهب بني تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط وانما خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لكونه
اكثر استعمالا من غيره لكونه ادل على المسمى والمراد من الحكاية تنصيص المذكور وقد مران رفع الابهام بكثرة الاستعمال انسب
وايضا الاعلام غير متصرفة في ذاتها مصونة من الزيادة والنقصان كما مضى في باب غير المنصرف فناسب ان لا يتصرف في اعرابها
ايضا وهو معنى الحكاية والشروط المذكورة ان لا يكون المسؤل عنه منعوتا ولا مؤكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان
فان اعادة هذه المتبوعات مع توابعها يغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسؤل عنه هو المذكور باوشاد اعادة
التوابع المذكورة بعينها اليه فنقول لمن قال رايت زيدا الظريف وزيدا نفسه وزيدا ابا محمد من زيد الظريف ومن زيد
نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير نعم لو وصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمتنع حكايته عند اهل
الحجاز لانه وان اغنى الوصف المذكور ايضا كسائر الاوصاف الا ان تنزل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد
بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى جوز الحكاية فيه فنقول لمن قال رايت زيد بن عمرو ومن
زيد بن عمرو بالنصب فان قال رايت زيدا ابن اخي عمرو قلت من زيد ابن اخي عمرو بالرفع لا غير واما عطف النسق بلا تكرير
من فهو كسائر التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كانا علمين او احدهما وحكى سيبويه عن قوم واستحسنه
انه يجوز الحكاية اذا كان المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما او غير علم نحو من زيدا وعمروا ومن زيدا واخا
عمرو لمن قال لقيت زيدا وعمروا او لقيت زيدا واخا عمرو والفرق بينه وبين سائر التوابع ان الثاني فيه غير الاول فالسؤال
واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن المعطوف عليه علما
كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم تجز الحكاية في السؤال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع واما
ان اعدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمروا او من زيدا ومن اخوه او من اخوه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية في العلم
دون ما ليس بعلم وذلك لانقطاع الثاني عن الاول صريحا فيكون لكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه حكم نفسه كما لو
انفرد ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيدا وفمن زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف
على كلام المخاطب مؤذن بان السؤال انما هو عمن ذكره دون غيره ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها
لانها علم ايضا على ما يجيء في بابه وكذا اختلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوز نظر الى واحدهما والمانع نظر الى
زوال العلمية بالتثنية والجمع كما يجيء في باب العلم ثم يقول اذا حكى ما بعد من فمن مرفوع الموضع بالابتداء فان كان
ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا على انه خبر بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا
فهو مرفوع الموضع على الخبرية فالكل معرب مرفوع الموضع تعذر اعرابه لاشتغال المحل بحركة مجلوبة للحكاية كما ذكرنا في
المضاف الى ياء المتكلم وقيل ان ما بعد من في الاحوال معمول العامل محذوف كما مر في اي وهو ضعيف للزوم الجر بجار مقدر
كما مضى هناك وقد جاء حذف العلم بعد من واثبات علامة الحكاية فيها قيل خلف دار عبد الله فقال السامع دار مني
واما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الاسماء فاتوا به مرفوعا على كل حال بالابتداء جريا
على القياس واما اذا سالت باي عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يحكى فاذا قيل رايت زيدا او مررت
بزيد قلت اي زيد بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر في اي فكرهوا ان يخالفه الثاني بخلاف من زيدا ومن زيد هذا
وربما حكى بعض العرب الاسم علما كان او غيره دون سؤال ايضا كما قال بعض العرب وعنا من تمرتان على حكاية قول
من قال ما عندنا تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل ساله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا فعلى
هذه اللغة يجوز الحكاية اذا سالت بمن او باي عن غير العلم ايضا كما حكى عن يونس كما مر واذا سالت بمن عن عاقل
منتسب اليه علم سواء كان العلم المنسوب عاقلا او لا كما يقال لقيت زيدا او ركبت اعوج جاز لك ان تقول المني
اي البكري او القرشي مثلا باتي بمن مكان المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه الالف واللام لانه كذلك في المسؤل

رفع الفرق بين العطف
وسائر التوابع

بيان الشروط في المنسوب الى العاقل



فيما يتعلق بالموصول

عنه اعني البكري مثلا لان صفة العلم المنسوبة الى شيء لا بد فيها من الالف واللام ويلحق ياء النسب آخره من كما كان في آخر المسئول عنه والاكثر الاشهر ادخال الهمزة الاستفهام على الالف واللام فنقول آالمنى بالمد لانه كذلك في المسئول عنه لانك تقول القرشي او الهاشمي وايضا فان من ضعف تضمنها معنى الحرف بدخول لام التعريف عليها والحاق ياء النسب بها فاتى بحرف الاستفهام وبعضهم لا ياتي بها فنقول المنى مقصورا اكتفاء بما في من من معنى الاستفهام ويحكى في لفظ المنى اعراب العلم المسئول عنه عن نسبه سواء كان السائل واصلا او واقفا كالحكاية في اي سواء فنقول لمن قال جاء زيد آالمنى يا فتى وكذا الالفى والالفى وكذا المنيان والمنيين والمنيون والمنية والمنيتان والمنيتين والمنيات ويلي المسئول الجواب على وفق اعراب المنى تقول زيدا فيقول المنى فيقول القرشي على انه صفة لزيد المذكور اولا في كلام ويجوز الرفع في الكل على اضمار المبتدا اي هو القرشي لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام قال ابو عمرو سالت المبرد اذا قال لك رجل رايت زيدا واردت ان تسال عن صفته قال اقول المنى كاني قلت الظرفي او العالمي او البزازي قال السيرافي هذا تفريع منه وقياس وليس بمسموع قلت كانه جعل الياء في الظرفي ونحوه للتاكيد كما قيل في احمري ودواري وان كانت صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل كالمكي والبصري فلا يجوز المنى اتفاقا قال المبرد القياس المائي او الماوي قال السيرافي هو تفريع منه وليس بمسموع واجاز الاخفش الاستفهام بماي على وفق المنى قياسا فقال يقال الائي فيصلح للمنسوب الى العاقل والى غيره والوجه المنع لعدم السماع والاستثقال البات والله اعلم قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي مثل رويد زيدا اي امهله وهيهات ذاك اي بعد اعلم انما بني اسماء الافعال لمشابهتها مبنى الاصل وهو فعل الماضي والامر ولا تقول ان صه بمعنى لا تتكلم ومه بمعنى لا تفعل اذ لو كانا كذلك لكان معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا تقول ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعرب كمسماهما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين ويجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع وعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تادية معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض والظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا واما تعيين اصولها وانها عن اي شيء نقلت فنقول النقل عن المصادر والظروف في بعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به وفداء لك الاقوام بالكسر وامامك زيدا وعليك عمرا اذ استعمال هذه الكلمات على اصلها اكثر كرويد زيد وبله زيد بالاضافة وفداء لك بالرفع والنصب وامامك زيد برفع زيد وبعضها يشبه ان يكون مصدرا في الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان وسرعان وبطان وشتان فانها كليان في المصادر وكهيهاة فانه كقوقاة وتزال فانه كفجار وبيد كضرب فنقول انها كانت في الاصل مصادر لا انه قام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل هو اشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنا ولالحاقها باخواتها من نحو رويد وبله وفداء والظاهر في بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء الافعال ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل نحو اها في الكف وويها في الاغراء وواها في التعجب والاستطابة ولعا ودعدعا في الانتعاش وويلك وويحك وويسك وويك لعمرو على ما مر في المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال نحو صه ومه وهاودع اي انتعش وبخ اي ارفق وهيا وهلا وحي وايه وهيك وهيك وهيت وسيجيء معانيها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه كما في صه ومه وايه وهي مفتوحة لا منصوبة وفي الضرب الثاني بقاؤه على المصدرية وبناؤه مراعاة لاصله اعني اسم الصوت كما مر في المفعول المطلق واما اخ وكخ واف واوه وبخ اذا لم يستعمل المصادر وهو ان تنصب نحو افا او تبين بالحرف نحو اف لك فالاولى ان يقال انها باقية على كونها اسماء اصوات ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في فرطك بمعنى تقدم او احذر من قدامك وبعدك اي احذر من خلفك وحذرك عمرا وحذارك عمرا والنجاءك ان يقال انها باقية على المصدرية اذ لم يقم دليل على انتقالها الى اسماء الافعال والفرط التقدم اي تقدم تقدما او احذر فرطك اي تقدمك وبعدك اي ابعد بعدا واحذر حذرك وحذارك عمرا اي احذر عمرا واحذر احذارا والنجاءك الى انج النجاء والكاف حرف كما في ذلك فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن المصادر الكائنة في الاصل اصواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور فلا يقدح اذن باعتبار الاسم لا في حد الاسم ولا في حد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله لا يضر لما ثبت بالدليل كونه عارضا اذ رب اصل مرفوض وعارض لازم واما امين ففعيل سرياني وليس الا من اوزان العجمية كقابيل وهابيل بمعنى كذا فجعل اسم فعل

لفظه

والمكسين

بحث اسماء الافعال

احذره

بمعنى

فى اسماء الافعال

بمعنى كذا اليكن كذا ويبنى على الفتح ويخفف بحذف الالف فيقال امين على وزن كريم ولا منع ان يقال اصله القصر ثم مد فيكون عربيا مصدرا فى الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يبقى الاسم الفعل الذى هو فى الاصل جار ومجرور نحو اليك وعليك اسم فعل لانا نقول لمثل صه ورويدا انه اسم بالنظر الى اصله والجار والمجرور ولم يكن اسما الا انهم طردوا هذا الاسم فى كل لفظ منقول الى معنى الفعل نقلا غير مطرد كما اطرد فى نحو حمد الله ولم يضرب فيصح ان يقال فى نحو كذب العتيق بالنصب ان كذب اسم فعل كما يجىء ثم اعلم ان بعضهم يدعى ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتداء لا خبر لها كما فى اقائم الزيدان وليس بشىء لان معنى قائم معنى الاسم وان شابه الفعل اى ذو قيام فيصح ون مبتداء بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان فى قولك تسمع بالمعيدى تسمع مبتدا وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن ككان ذلك وكالفصل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحرف لا اعراب له فكذا اسم الفعل كان له فى الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب فى الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا فى المفعول المطلق وما ذكره بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة الموضع على المصدرية ليس بشىء اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم يكن قائمة مقام الفعل فلم يكن مبنية ولا نقول فى امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فيه صار كفتح فاء جعفر وكذا لا نقول فى عليك واليك اسمى فعل انهما جاران متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف اليه فى الاول صارا ككلمة وكذا الجار والمجرور فى الثانى فصار اسم للمصدر والصوت اذا كانا اسمى فعل مثل الفضل وبيته علمين لذات وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور فى نحو امامك وعليك اسمى فعل كعبد الله وتابط شرا علمين فهى منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشىء اذ العربى القح ربما يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لا سكت وامتنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدى هذا المعنى لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما فى قول عنترة كذب العتيق وماء شن بارد ان كنت سائلتى عبوقا فاذهبى اذ روى بنصب العتيق وكذا فى قول من نظر الى بعير نضو فقال لصاحبه كذب عليك البزر والنوى بنصب البزر قال محمد ابن السرى ان مضر تنصب به واليمن ترفع فمعنى كذب عليك البزر اى الزمه وخذه ووجه ذلك ان الكذب عندهم فى غاية الاستهجان ومما يغرى بصاحبه ويأخذه المكذوب عليه فصار معنى كذب فلان الاغراء به اى الزمه وخذه فانه كاذب فاذا قرن بعليك صار ابلغ فى الاغراء كانك قلت افترى فخذه ثم استعمل فى الاغراء بكل شىء وان لم يكن مما يصدر منه الكذب كقولهم كذب عليك العسل اى عليك بالعسل قال ذو بيانة اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف اى عليكم بها وكذب الحج اى عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فينصب به جاز ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصب به كما ينتصب بالزم قال ابو على فى كذب عليك البزر ان فاعل كذب مضمر اى كذب السمن اى لم يوجد والبزر منصوب بعليك اى الزمه ولا يتاتى له ذلك فى قول عنترة كذب العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرناه اولى واسماء الافعال حكمها فى التعدى واللزوم حكم الافعال التى هى بمعناها الا ان الباء تزاد فى مفعولها كثيرا نحو عليك لضعفها فى العمل فتعمد بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصدر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها واما صوت جامد فى نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف او جار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل ايضا لكون عملهما لا لذاته لتضمنهما معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله يا ايها المائح دلوى دونكا انى رايت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوى اى دلوى قدامك فخذها واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر اذ الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق بلفظه فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ومعانى اسماء الافعال امرا كانت او غيره ابلغ واكد من معانى الافعال التى يقال ان هذه الاسماء بمعناها اما ما كان مصدرا فى الاصل واللاصوات الصائرة مصادر ثم اسماء الافعال فلما ثبت فى المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامك ودونك زيدا بنصب زيدا كان فى الاصل امامك زيد ودونك زيد فخذه فقد امكنك فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المامور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك

فى تحليل اعراب اسماء الافعال

في اسماء الافعال

اخذ زيد والبك عنى اى ضم رحلك ونقلك اليك واذهب عنى ووراءك اى تاخر وراءك فجرى فى كلها الاختصار لغرض التاكيد
وكلما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات اى ما ابعده وشتان اى ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان
اى ما اسرعه وبطان اى ما ابطاه والتعجب هو التاكيد المذكور وكلها بلا علامة للضمير المرتفع بها وبروزه فى شئ منها
دليل فعليته وانه ليس منها كهلم وهات على ما يجئ وليس لحاق كاف الخطاب ولا التنوين فى جميع هذه الاسماء قياسا بل سماعا
فيقتصر على المسموع فنقول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء نظر فاما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر فى الاصل
نحو امامك واليك اولى فهو فى الاول اسم مجرور نظرا الى اصله وفى الثانى ينظر فان كان الاسم الذى اتصل به الكاف مما جاء مصدرا
مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيد ورويدا احتمل الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون
حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما فى
هاك اذ لم يات ها زيد بالاضافة كما جاء رويد زيد ومثله النجاءك وان لم يكن اسم فعل على ما ذكرنا الجمهور وقال الفراء الكاف
فى جميعها مرفوع لكونه فى مكان الفاعل وليس بشئ لانا نعرف ان الكاف فى عليك واليك ودونك هو الذى كان قبل نقل
هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا بل يمكن دعوى ذلك فى نحو حيهلك وهاك لان الكاف لم يثبت مع هذين
الاسمين قبل صيرورتهما اسمى فعل مع ان وضع بعض الضماير موضع بعض خلاف الاصل وينبغى له ان يقول ان فى نحو
رويد وها مجردين عن الكاف ضميرا مستترا كما فى اضرب مع انه لا يقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائى الكاف
فى الجميع منصوب وهو اضعف لان المنصوب قد يجئ بعد هاء صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا وقال ابن بابشاذ الكاف
فى الجميع حرف خطاب كما فى ذلك ويبطل قوله بما اورد على الفراء واما التنوين اللاحق لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور
للتنكير وليست لتنكير الفعل الذى فى ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفة ولا منكرا كما ذكرنا فى علامات
الاسماء بل التنكير راجع الى المصدر الذى فى ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها اما مصدر ا
او صوت قائم مقام المصدر ولا فقد عند الحاجب اسم الفعل ثانيا كما قررته بمعنى سكوتا وايه بمعنى زيادة فيكون المجرد
من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه اسكت السكوت المعهود المعين وتعين المصدر بتعين متعلقه اى
المسكوت عنه اى افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فيجاز على هذا ان لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه
وكذا مه اى كف عن هذا الشئ وايه اى هات الحديث المعهود فالتعريف فى المصدر راجع الى تعريف متعلقه وكذا
التنكير فمعنى صه اسكت سكوتا اى افعل مطلق سكوت واقع على كل سكوت بغرض عن اى حديث كان وليس ترك التنوين
فى جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف قال ابن السكيت والجوهرى
دخولها فيما يدخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول صه صه ومه مه بتنوين الاول
وسكون هاء الثانى قالا وقول ذى الرمه وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاء غير منون وقد
وصل لانه نوى الوقف فيكون التنوين عندهما فى الاصل تنوين التمكن الدال على كون ما لحقه موصولا بما بعده غير موقوف
عليه جرد عن معنى التمكن فى هذه الاسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء اجمالا
واما الكلام عليها تفصيلا فنقول هى اما متعدية او لازمة فمن المتعدية ها وهو اسم لخذ وفيه ثمانى لغات الاولى ها بالالف
مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان يلحق هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية
كما فى ذلك وتصرف فيها نحو هاك هاكما هاكم هاكن الثالثة ان يلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرف فيها تصريف الكاف نحو هاء
هاء وما هاؤم هاء هاؤن الرابعة ان يلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف الخامسة هاء بهمزة ساكنة
بعد الهاء للكل السادسة ان تصرف هذه الخامسة تصريف دع السابعة ان تصرفها تصريف خف ومن ذلك ما حكى
الكسائى من قول من قيل له هاء فقال لا ام اهاء واهاء بفتح همزة المتكلم وكسرها الثامنة ان يلحق الالف همزة وتصرف فيها تصريف
ناد والثلث الاخيرة افعال غير متصرفة لا ماضى لها ولا مضارع وليست باسماء افعال قال الجوهرى هاء بكسر الهمزة بمعنى
هات وبفتحها بمعنى خذ واذا قيل لك هاء بالفتح قلت ما اهاء اى ما اخذ وما اهاء اى ما اعطى وهذا الذى قال مبنى على
السابعة نحو ما اخاف وما اخاف ومنها هات بمعنى اعط وهو يتصرف بحسب المامور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
تقول هات هاتيا هاتوا هاتى هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات ان كانت بك مهاتاة
وما اهاتيك كما اعاطيك قال الجوهرى لا يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال ليس بتام التصرف وقالوا اكل
ذا لدخله فى باب الفعل الصريح ومن قال هو اسم فعل قال الحوق الضماير به لقوة مشابهته لفظ الافعال وتقول فى نحو
مهاتاة وهاتيت انه مشتق من هات كحاشى من حاشى وبسمل من بسم الله وقال الخليل اصل هات آت من اتى يوتى

منها ها فى الافعال المتعدية من

نحو هات

اينا

في بيان متعلقاتها

ايضا فقلبت الالف هاء ومنها بله اى دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كتراك زيد ونحو وبله زيدا كدع زيدا وحكى ابو على عن الاخفش انه يجئ بمعنى كيف فيرفع ما بعده وينشد قوله شعر تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق بنصب الاكف ورفعه وجر واذا كان بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان ياتى بالصخرة اى كيف ومن اين ويروى من هل على القلب وذكر الاخفش فى باب الاستثناء فى قوله اعطيهم الجهد منى بله ما اسع ان بله حرف جر كعدا وخلا بمعنى حوى قيل ومنه قوله عليه السلام بله ما اطلعتم عليه ومنها تيد زيدا اى مهله وحكى البغداديون تيدك زيدا قال ابو على لم يجئ احد لحاق الكاف ببله قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به فعلى ما قال كانه جعل لحاق الكاف الحرفية لجميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما مر قال ابو على تيد من التؤدة قلبت الواو تاء وابدلت الهمزة ياء كما حكى سيبويه يليس الرجل فى بئس الرجل ومنها رويد زيدا وهو فى الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اى رفق بتصغير الترخيم اى ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى الرفق عدى الى المفعول به مصدرا واسم فعل لتضمن الامهال وجعله بمعناه ويجئ على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويدا زيدا كضربا زيدا الثانى ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر سيرا رويدا اى مرودا او حالا نحو سيروا رويدا اى مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تع امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا بنصب زيدا وانما فتح رعاية لاصل الحركة الاعرابية وقولهم رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر وقد يزاد ما على رويد اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد ما الشعر اى دع الشعر ومن اللازمة صه اى اسكت ومه اى اكفف وايه اى زد فى الحديث وفى العمل وصه ومه يستعملان منونين وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعى ان العرب لا يستعمل ايه الا منونا وخطاء ذا الرمة فى قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وقال ابن السرى انه اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اى حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة ومنها ايها اى كف عن الحديث واقطعه ويستعمل المطلق الزجر ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذن كما فى صه وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين نحو ويها وجيهلا وويها وجوز ابن السرى فى ايها الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره تنوينه وقد تبدل همزة ايه وايها هاء فيقال هيه وهيها ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال مهلا فداء لك الاقوام كلهم وما اثمر من مال ومن ولد اى ليفدك ومنها هيت مفتوح الهاء مثلث التاء كحيث وفيه لغة رابعة وهى كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل وتعال وقال الزمخشرى اسرع واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر وكاف لكما الان اف يجوز اعرابه اعراب المصادر نحو افا لك وهيت واجب البناء نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يبين باللام فهو صوت قائم مقام مصدر قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا قد بينا فى المفعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التى يقال انها اسماء افعال يجوز ان يقال ببقائها على مصدريتها وبناؤها نظرا الى اصلها فى الصوت وهو الاقوى فى نفسى اذ لا ضرورة ملجية الى دعوى خروجها عن ذلك الباب على ما بينا هناك فالاولى اذن ان يقول انما هو فى صورة المنصوب نحو افا وتفا مبنى على الفتح والتنوين فيه كما فى صه لان الاصل بقاء كل شئ على ما كان عليه ومنها دع ودعا ودعدعا ولعا اى انتعش وعدعا تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر اعنى الدعدعة بمعنى قوله دع دع للعاثر ومنها هلا وله معنيان اسكن واسرع قال شعر الا حييا ليلى وقولا لها هلا فقد ركبت امرا اغر محجلا اى اسرعى ومنها هيا وقد يلحق الكاف نحو هياك وقد يحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد يخفف هيك فيقال هيك والمعنى اسرع ومنها قدك وقطك وبجلك وكان الاصل قدك وقطك اى اقطع هذا الامر قطعا فهو فى الاصل مصدر مضافا الى الفاعل واقيم مقام الفعل فبنى فحذف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا بجلك اى اكتفاءك يقال ابجلنى اى كفانى الا ان المضاف اليه قد يحذف من بجل بخلاف قد وقط فمعنى قدك اكتف ومعنى قدنى لاكتف قال قدنى من نصر الخبيبين قدى ليس الامام بالشحيح الملحد وقال ومتى اهلك فلا احفله بجل الآن من العيش بجل ولم يصر حسب وان كان قريبا منها فى المعنى اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتداء وحالا كما مر فى باب الاضافة ويجب نون الوقاية فى قد وقط دون بجل فى الاعرف لكونهما على حرفين دونه كما مر فى باب المضمر ومنها حى اى اقبل يعدى بعلى نحو حى على الصلوة اى اقبل عليها وعن ابى الخطاب ان بعض العرب يقول حى هل

في بله

في رويدك

في ايها

وصه

في هيت

في هلا

اسكن

في هيا

في قد وقط

في حي



الصلوة وقد جاء حى متعدياً بمعنى ايت قال انشاتُ اسئله ما بال رُفقته حى الحمول فان الركب قد ذهبا ثم قد يركب حى
مع هلا الذى بمعنى اسرع واستعجل فيكون المركب بمعنى اسرع ايضا فيعدى اما بالى نحو حيهل الى الثريد واما
بالباء نحو حيهل بعمر واى اسرع بذكره والباء للتعدية كذهب به او بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهل على زيد او بمعنى
ايت فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد وفى المركب لغات حيهل بحذف الف هلا للتركيب حتى يكون كخمسة عشر
وقد يسكن هاؤه لتوالى الفتحات نحو حيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقهما التنوين مركبين فيقال وحيهلا بفتح الهاء
الهاء وسكونها واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف فيهما فى الوصل لغة رديئة وقول لبيد
يتمارى فى الذى قلت له ولقد يسمع قولى حيهل تسكين اللام للقافية ولا يجوز فى غير الوقف وفى الكتاب الشعرى لابى
على حيهل بكسر اللام وتنوينه وعند ابى على حالهما مع التركيب فى احتمال الضمير كحال نحو حلو حامض يعنى ان فى كل
منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفى المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل
او ايت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا وليس فى كل واحد منهما الا انه نحى عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال
واما قوله فهيج الحى من كلب فظل لهم يوم كثير تناديه وحيهله فضمة اللام حركة اعراب هو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ
مبنى غير جملة تنسب الى لفظه حكم اجاز ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض قال يحيهلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها
المتقاذف وجاز ان يجرى بوجوه الاعراب كقوله ان لواً وان ليتاً عناء وقوله تناديه وحيهله كما يجى فى باب العلم وقد يقال
حيهلك ومما جاء متعديا ولازما هلم بمعنى اقبل فيتعدى بالى قال تع هلم الينا او بمعنى احضر نحو قوله تع هلم شهداءكم
وهو عند غير الخليل هاء التنبيه ركب معها لم امر من قولك لم الله شعثه اى جمع اى اجمع نفسك الينا فى اللازم
واجمع غيرك فى المتعدى فلما غير من معناه عند التركيب لانه صار بمعنى اقبل واحضر بعد ما كان بمعنى اجمع صار كسائر
اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يقولوا فيه الم كما هو القياس
عندهم فى اردد وامدد ولم يقولوا هلم او هلم كما يجوز ذلك فى مد كل ذلك لثقل التركيب قال تع هلم شهداءكم ولم يقل
هلموا وقال الكوفيون اصله هلا ام وهلا كلمة استعجال كما مر فغير الى هل لتخفيف التركيب نقل ضمة الهمزة الى اللام
وحذفت كما هو القياس فى نحو قد افلح الا انه الزم هذا التخفيف ههنا لثقل التركيب قال ابو على فى كتاب الشعر يرد عليهم
ان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان يتركب منه هلم وقال الزمخشرى يجئ هل ساكن اللام بمعنى اسرع ضمن عند
الكوفيين معنى اسرع او اقبل فيعدى بالى فى اللازم فقيل هلم الى واما فى المتعدى نحو هلم زيدا فهو باق على معناه اى
اسرع اقصد زيدا فاحضره وبنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله وليست بالفصيحة نحو هلم هلما هلموا هلمى هلممن وزعم الفراء
ان الصواب ان يقال هلمن بابقاء هلم على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم فى ضمير الفاعل ليقع السكون الواجب
قبل نون الضمير على ذلك النون المزيد ويبقى هلم على تشديد هاء فتحها كما زيد النون فى منى وعنى محافظة على سكون
نون من وعن قال الهندى كما روى فى بعض اللغات من زيادة الالف فى ردات وذلك ان من العرب من يدغم فى ردد ثم كما ادغم قبل دخول التاء
فيزيد الفا قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب ويروى عن بعض العرب هلمين بقلب النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل ياء وقد يقال هلم لك
مبنيا باللام اجراء له وان لم يكن فى الاصل مصدرا مجرى اخواته من اسماء الافعال التى تبين بحرف الجر نظرا الى اصلها الذى هو المصدر نحو قوله تع
هيهات لما توعدون وحكى الاصمعى انه يقال هلم الى كذا فيقول المخاطب الام اهلم اليه مفتوحة الالف والهاء وكذا يقال هلم كذا فيقول المخاطب لا اهلمه معدى
بنفسه كانك قلت لا الم والهاء المفتوحة زائدة لانه على المذهب الاخر لم يغير فى الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذى ذكرنا كله بمعنى
الامر ومن اسماء الافعال التى بمعنى الخبر هيهات وفى تائها الحركات الثلث وقد يبدل هاؤها الاولى همزة مع تثليث التاء ايضا وقد ينون فى هذه اللغات
الست وقد تسكن التاء فى الوصل لاجرائه مجراه فى الوقف وقد يحذف التاء نحو هيها وايها وقد يلحق هذه الرابعة عشر كاف الخطاب
نحو ايهاك وقد ينون ايضا نحو ايها وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المغنى بنون مكسورة وقال بعض
النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهية كزلزلة بمعنى قوقاة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث
فالوقف اذن عليها بالهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما يقول
قوقيات فى جمع قوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذى فى المثنى والمضمومة التاء يحتمل
الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل لا منع ان تقول الياء والالف فيهما زائدتان فهى مثل
زائدتان فهى مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها فى جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط واصلها هيهية ونقول فتح التاء
فى الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البناء السكون واما الضم فللتنبيه بقوة الحركة
على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما ابعده كما ذكرنا فكان القياس بناء على هذا الوجه الاخير اعنى ان اصله هيهية فى الاحوال

ومنها حيهل

حيهلاً

حيهله بد

تحكى

ومنها هلم

ومنها هيهات

مفتوحة

ان الاولى فو

في شتان

ان لا يوقف عليه الا بالهاء وانما يوقف عليه بالتاء في الاكثر تنبيهًا على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاؤها مثل
تاء قامت وهذا الوجه اولى من الوجه الاول ايضا ومن جعل الالف والتاء زائدتين لان باب قلقال اكثر من باب ببن وسلس
ومنها شتان بمعنى افترق مع تعجب اى ما اشد الافتراق فلذا يطلب فاعلين فصاعدا كافترق نحو شتان زيد
وعمرو وقد يزاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال في غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمرو وقال ربيعة
الرقى شعر لشتان ما بين اليزيدين في الندى ٭ يزيد سليم والاغر ابن حاتم ٭ وانكره الاصمعي وقال الشعر لمولد وذلك
بناء على مذهبه وهو ان شتان مثنى شت وهو المتفرق وهو خبر لما بعده وموهم شتان احدهما الغة في شتان وهي
كسر النون والثاني ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع
الجمع فاعلا له واللغة الفصيحة اعني فتح النون يبطل مذهبه وايضا لو كان خبرا لجاز تاخيره عن المبتدا اذ لا موجب
لتقدمه ولم يسمع متاخرا وكان ينبغى ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان
بمعنى افترق لان لفظ ما ههنا لا يصلح ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى افترق الحالان اللذان بينهما اذ
لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بخل وجود مثلا على معنى ان احدى الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى بالاخر
كما يقال في الاعيان بيني وبينك نهران مع ان يكون احدى النهرين بجنب احدهما والاخر بجنب الاخر بل لا يقال
في المعاني بينهما شيء او شيئان او اشياء الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشيء او الشيئين او الاشياء نحو قولك
بيننا قرابتان اى نشترك فيهما فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيدين
وهما البخل والجود لكان كل واحدة من الخصلتين مشتركان فيهما وهو ضد المقصود فنقول انما جاز شتان ما
بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعدا وما كناية عن البون او المسافة اى بعد ما بينهما من المسافة
او البون ويجوز ان يكون ما زائدة كما كان من دون بين وشتان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش
في قوله تع بفصل بينكم قال بينكم مسند اليه لكنه لم يرتفع استنكارا للاخراج عن النصب المستمر له في اغلب استعماله ومثله
قوله تع ومنهم دون ذلك وقولهم لي فوق الخماسي ودون السداسي وقال الزجاج بنى شتان على الفتح لانه مصدر لا نظير
له وهو ودونه يكذبه ومنها سرعان ووشكان مثلثي الفاء بمعنى سرع وقرب مع تعجب اى ما اقرب وما اسرع ومنها بطان
بضم الباء وفتحها اى بطؤ ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر في فتح هيهات ومنها اف وفيها احد عشر لغة اف مضمومة
الهمزة مشددة الفاء مثلثها بتنوين ودونه واف بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين واف كبشرى مماله وافّ كجذ وافه منونة وغير منونة
وقد يتبع المنونة تفه فيقال اف وتف وقد توقع اف كويل ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء واه بقلب الواو
الفا واوه بكسر الواو والمشددة وكسر الهاء بلا اشباع واوه بكسر الواو المشددة وحذف الهاء واوه بفتح الواو مشددة ومخففة
وسكون الهاء مع المد وجاء اوه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد يمد الهمزة في هذه فيقال اوه كامين في امين
وليست بفاعلة اذ لو كانت لما ابدل بالهاء لانقلبت اللام ياء كما في قاوية من قويت ويقال في اوه اوّهاه وفي اوه اوتاه بزيادة الالف والهاء
كما في الندبة فيكون الهاء ساكنة في الوقف مضمومة او مكسورة في الوصل كام وجاء اوية بحذف اوه بحذف اسماء المبهمة بفتح الاول
قال ابو على في هذه اجود لانها اقل تصرفا ويجوز ان يكون تصغير اوه تصغير الترخيم كحريث في حارث ومنها الظروف وشبهها بجر
ضمير مخاطب كثيرا وضمير غائب شاذا قليلا نحو قوله عليه السلم شخصا اليسى وقوله عليه الصلوة والسلم من اشتهى منكم الباءة
فعليه بالصوم فان له وجاء فعندك ودونك ولديك بمعنى خذ فالاصل عندك زيد فخذه وكذا لديك زيد ودونك زيد فرفع
ما بعدها على الابتداء فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله والظروف
مبنية على الفتح لانه الحركة التى استحقتها في اصلها حين كانت ظروفا كما قلنا في المصادر الصائرة اسماء افعال ولا محل لها كتلك
المصادر لقيامها مقام ما لا محل له ووراءك اى تاخر وامامك اى تقدم ويجوز ان يقال هما باقيان على الظرفية اذ هما لا ينصبان مفعولا كعندك
ولديك فيكون التقدير استقر وراءك وامامك وكذا مكانك اى الزم مكانك ويقال عليك زيدا اى خذه كان الاصل عليك
اخذه ويقال اليك عني والاصل ضم علقك اليك وتنح عني فاقتصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الى اى
انحى فهو شاذ مخالف لقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها ان يكون او امرا ولا يقال على قدوتي قياسا عليه واما على
بمعنى اولني فهو مخالف للقياس من وجهين اذ هو امر لكن الضمير المجرور في معنى المفعول يقال على زيدا اى قربه
والقياس ان يكون المجرور فاعلا وسمع الاخفش على عبد الله زيدا اى قربه اياه وهو اشذ من على لجره المظهر والكسائي
يجوز الاغراء بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا وغيره يقصر على السماع وهو الوجه ويجوز تاكيد الضمير المجرور البارز
في هذه الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع

وسكون الهاء واوّه بكسر الواو المشددة

فی الظروف



المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها
اسماء افعال نحو عليكم كلكم بالرفع قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة
كفجار وصفة مثل يا فساق مبني لمشابهته له عدلا وزنة وعلما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبني في الحجاز ومعرب
في بني تميم الا ما اخره راء نحو حضار فقال المبني على اربعة اضرب الاول اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه وهو مطرد
في الثلاثي نظرا الى كثرته فيه قال المص لو قيل على مذهبه انه فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانه حروف من الفعل على صيغة
واحدة كجريان صيغة افعل فال ولكنه لم يقله احد منهم لما راوا ان افعال من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة لانه لا منع
من اشتراك الاسماء والافعال في صيغة كما في فعل وفعل وفال ولما راوا من دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر
في الافعال حتى زادوا نون الوقاية حذرا منه وهذه عذر قريب وقد فتح فعال في الامر لغة اسدية واقول لو كان فعال فعلا لاتصل
به الضماير كما في ساير الافعال وقال المبرد فعال امرا من الثلاثي مسموع فلا يقال قوام وقعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبدع
صيغة لم يقلها العرب وليس لنا في ابنية المبالغة ان نقيس فلا نقول في شاكر وغافر شكير وغفير قلت فلهذا القول منه مبني على
ان فعال معدول عن افعل للمبالغة وكذا يقول اكثرهم وفيه نظر كما يجيء قال الاندلسي منع المبرد قوي فالاولى ان يتاول
ما قال سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فالاكثرون على انه لم يات منه الا حرفان قرقار اي
صوت قال قالت لهم ريح الصبا قرقار والثاني عرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة لهم قال يدعوا بها وليدهم عرعار قال المبرد
لم يات في الرباعي عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق قال
السيرافي الاولى ما قال سيبويه لان حكاية الصوت لا تخالف الاول فيها الثاني مثل غاق غاق ولو ارادوا الحكاية لقالوا
قرقار قرقار وعار عار وعند الاخفش فعال امرا من الرباعي قياس واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر
الفعلي للمبالغة في الامر كفعال وفعول مبالغة فاعل وكذا قالوا في نحو شتان وشكان وسرعان انها معدولة والفتحة فيها
هي الفتحة التي كانت في الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلاثا واكثر والثلث وما فوقها
جمع والجمع مؤنث فقيل انزلي الحقوا الفعل الياء التي هي ضمير المؤنث دليلا على التكرار المثلث كما الحقوا الالف في القيا
في جهنم دليلا على التكرار المثنى واصله الق الق والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا نزال عن انزلي فنزال اذن مؤنث كانه
يعني انهم جعلوا الالف التي هي دليل تثنية الفاعل دليل تثنية الفعل للتكرير والياء التي هي دليل تانيث الفاعل علامة تانيث
الفعل اي كونه مكررا ثلثا او اكثر قال ودليل تانيث فعال الامري قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج في
الذعر هذا كلامه والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول
عن شيء ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع
اسماء الافعال على ما بينا قبل ومن الوجه الذي ادعى عبد القاهر وتانيث الفعل في دعيت نزال لا تدل على ان اصل نزال فعل
امر مكرر بل هو لتاويل نزال باللفظة او الكلمة او الدعوة كما يجيء في باب العلم وكذا لا يخلو قسم المصدر والصفة من معنى المبالغة
فحماد ولكاع ابلغ من الحمد والكعا الثاني من اقسام فعال المصدر وهو على ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يقم الى الان
دليل قاطع على تعريفه وتانيثه ومذهبهم انه من اعلام المعاني كبرة وسبحان على ما يجيء في باب العلم وربما استدل على
تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان كما يجيء وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة
في قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار لتعريف قرينته وهي برة وهذا الدليل كالاول في القرابة اذ حمل
كلمة على اخرى في التانيث او التعريف مع عدم استعمال المحمولة معرفة ومؤنثا شيء بديع بلى لو ثبت وصف فجار بالمؤنث
المعرف نحو فجار القبيحة جاز الاستدلال به على الامرين التانيث والتعريف على ان السيرافي جوز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون
فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صارتا بالغلبة
علمين كما يجيء في القسم الثالث ولو سلمنا فاين الدليل على تعريف كل ما هو من هذا القسم على ان قولهم في الظباء اذا وردت
الماء فلا عباب اي فلا عب واذا لم ترد فلا اباب اي لا اب اي لا نزاع اليه وقول المتلمس جماد لها جماد ولا تقولي طوال الدهر
ما ذكرت حمادا اي قولي لها جمودا ولا تقولي لها حمدا وشكرا وقول العرب لا مساس اي لا مس ظاهرة في التنكير ومن كان مذهبه
ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة واذا سمي بها المذكر وجب عدم انصرافها كعناق ويجوز
عند النحاة جعلها منصرفة كصباح وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة الثالث الصفة المؤنثة ولم يجيء في
صفة المذكر وجمعها يستعمل من دون الموصوف وهي بعد ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سماعا نحو يا لكاع اي
يا لكعاء ويا فساق ويا خباث اي يا فاسقة ويا خبيثة ويا وطاب يا وفار وكذا يا خضاف ويا حباق كلاهما بمعنى الضراطة

قرقار و عرعار

عن ذلك النوع الذي ذلك الشيء منه اخذ من استعمل كلامهم

في المفعول المطلق

اتفاقا اذ لا يطلقان الا على المونث

الكعاء

ويا خزاق



في فعالِ

وباخواتى من الحرف وهو الذرف ولا يجيء هذه اللازمة للنداء علماً للجنس اى لا يكون بسبب الغلبة فى موصوف بحيث تصير
علما له كالضعق ونحوه على ما يجيء فى الاعلام واما غير لازمه للنداء وهى على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كا
وهو الاكثر وذلك نحو خلاق وجباذ للمنية كانت فى الاصل صفة عامة لكل ما تخلق ويجبذ اى تجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس
المنايا وكذا حناذ وبراح للشمس من الحنذ وهو الشى والبراح وهو الزوال وكلاح وازام وجداع للسنة وسباط للحمى لانبساطها
فى البدن من الشعر السبط ومثله كثير كرار للخرزة التى تؤخذ بها المرء زوجها سميت كرار لانها تكر الزوج اى ترده بزعمهم
يقال يا كرار كريه ان ادبر وان اقبل فسريه وفشاش وجباد وصمام للداهية لانها تفش اى تخرج ريح الكبر وتجبد اى تجبد
سميت بها تفوّلا وتصم اى تشد يقال فشاش فشيه من استه الى فيه اى اخرجى ريح الكبر من استه مع فيه ويقال جيدى
جباد اى ارجعى يا راجعه ويقال صمّى صمام اى اشتدى يا شديدة اى زيدى فى الشدة او ابقى على شدتك كالتاويلين
فى قوله تع اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من يكرهون طلعته حذاحذيها اى يا داهية الحادة اى المانعة
وفياح للغارة يقولون فيحى فياح اى اتسعى يا متسعة على تاويل صمّى صمام ويقال كويته وقاع وهى علم كية على الجاعرتين و
انتصابها على المصدر ومن كويته اى كية واقعة اى لازمة ويقال طمار للمكان المرتفع كانها طامرة اى واثبة ويقال للضبع
قثام وجعار وفشاج من القثم وهو الجمع ومن الجعر ومن الفشج وهو تفريج ما بين الرجلين فهذه وامثالها اعلام للجنس
بدليل وصفها بالمعرفة نحو حناذ الطالعة ولو لم يكن معارف لم يجز حذف حرف النداء معها فى نحو فشاش فشيه وحذاحذيه
وجيدى جباد كما مر فى باب النداء والضرب الثانى من غير اللازمة للنداء ما بقى على وصفيتها نحو قطاط اى قاطعة كما فيه قال
اطلت فراطهم حتى اذا ما قتلت سراتهم كانت قطاط وسبيته سبة يكون لزام اى لازمه ولا ابل فلانا عندى بلال اى
بالة لا يصيبه عندى ندى ولا يصله منى صلة قال ثم الخبل بعد لوائى الصعيد بداد اى مبددة متفرقة فهو حال والرابع
الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله قد كنت احسبكم اسود خفية فاذا
لصاف تبيض فيه الحمر بتذكير ضمير الراجع الى لصاف فلتاويله بالموضع ويروى تبيض فيها ولصاف منزل من منازل
بنى تميم وخصاف فحل وفى المثل اجرئ من خاصى خصاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفحلة فمنعه وخصا
وكذا حصار كوكب وظفار مدينة وقد تسمى بنحو هذه المؤنثة رجل كما يسمى بنحو سعاد وزينب وقطام وحذام وبهان وغلاب
وسجاح لنسوة معينة وسكاب لرمكة وكساب وخطاف لكلبتين ومناع وملاع لهضبتين ووبار وشراف لارضين وعرار
لبقرة وظفار لمدينة وجميع المصادر وصفات مبنية اتفاقا وقد اختلف فى علة بنائها قال المبرد فيها ثلثة اسباب التانيث
والعدل والعلمية قال بسببين يسلم الاسم بعض التمكن فيستحق بالثالث زيادة السلب وليس بعد منع الصرف الا البناء وفى
قوله نظر وذلك لانه لم يقم كما ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية المصادر ولا علمية جميع الاوصاف بل قام على علمية بعضها كما مضى
ولو ثبت التانيث فى المصادر ولم يؤثر بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلثة فهو منقوض بنحو اذربيجان وبنحو عمر اذا سمى به مونث
فانه اذن معرب اتفاقا مع اجتماع التانيث والعدل والعلمية وقيل مبنية لتضمن تاء التانيث وبعد تسليم تقدير تاء
التانيث فى المصادر وهو منقوض بنحو هند وقار ودار مما لا يحصى وقال المص لمشابهة نزال وزنة فورد عليه نحو سحاب
وكهام وجهام من المعربات فضم الى الوزن العدل وان ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الفجور وفاسقة لا
تدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائز ترادف لفظين فى معنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر
وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجودهما مبنيين الى ذلك كما ذكرنا المنع صرف عمر وهو الظاهر من كلامه فما الدليل على كون نزال
الذى هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ما عليه وان قدر العدل فى الاصل ايض فهو تكلف على تكلف والاولى ان يقال
بنى قسم المصادر والصفات لمشابهتهما الفعال الامرى وزنا ومبالغة بخلاف نحو بنات وكلام ومضاء فانه لا مبالغة
فيها واما الاعلام الجنسية كصمام وحذاذ فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمى بها غير ذلك لفظها وجب اعرابها
كما يسمى باين شخص على ما يجيء فى باب العلم فمعنى الوصف باق فى جميعها اذ هى اوصاف غالبة واما الاعلام الشخصية
كحذام وقطام فبنوا تميم جروا فيها على القياس باعرابهم لها غير منصرفة واما الاعراب فلعريها عن معنى الوصف واما عدم
انصرافها فلما فيها من العلمية والتانيث وبناء اهل الحجاز لها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى جواع
البناء الذى كان لها فى حال الوصف لكنهم لما راوا انها لا تضاد بين الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر فى باب
ما لا ينصرف فبنوها بناء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف اجراها مجرى العلم المنقول عن الوصف
لانه اكثر من غيره او نقول اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية فى البناء قال المص هى معربة غير منصرفة عند بنى
تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك باجتماع العدل والوصف فى نحو فساق عند النحاة والعدل والعلمية

في تفسير معنى ...

في علة بناء المصادر والصفات

ان يكونا م

في بناء الاعلام



فی نحو نشاش و فیاح ونحوهما من الاعلام الجنسیة مع اتفاقهم علی بنائها هذا مع ان فی ادعاء العدل فی الاقسام الاربعة نظرا کما مضی هذا مذهب الاقل من بنی تمیم واما مذهب الاکثر منهم ففصلهم فانهم یمنعون صرف الاعلام الشخصیة الا ما کان اخره راء کحضار فانهم یبنونه وذلک لان تقدیری الاعراب والبناء فی جمیع الشخصیة مستقیمان لکنه قد یترجح احدی التقدیرین لغرض وغرض تخصیص البناء بذی الراء قصد الامالة اذ هی امر مستحسن والمصحح للامالة هنا کسرة الراء وهی لا تحصل الا بتقدیر علة البناء لانه اذا اعرب منع الصرف لم یکسر واذا بنی کسر دائما فاذا کان کذا کان تقدیر علة البناء للغرض المذکور اولی من تقدیر علة منع الصرف وان کان ایضا مستقیما لو منع واما القلیل کرر من بنی تمیم فقد جروا علی قیاس منع الصرف فی الجمیع دون قیاس البناء وقال المص فی القسم الاخری لعلم الشخصی ان فیه عند اهل الحجاز عدلا تقدیریا لیحصل مشابهته لباب نزال من وجهین العدل والوزن فیحصل موجب البناء اذ لو اکتفی بالوزن لوجب بناء سلام وکلام قال وانما کان العدل تقدیریا اذ لیس لنا فاطمة وحاذمة عدل عنهما فطام وحذام کما لیس لنا عامر المعدول عنه عمر قال وعند فصحاء بنی تمیم فی نحو حضار العدل التقدیری والوزن وفی نحو قطام التانیث والعلمیة لانا غیر مضطرین فیه لمنع الصرف الی العدل اذ الکفایة حاصلة بالتانیث والعلمیة قال وبعضهم یقدر فیه ایضا العدل لانه من باب حضار المضطر فیه الی تقدیر العدل ای من باب العلم الشخصی فیطرد تقدیر العدل فی جمیع افراد العلم الشخصی لما اضطر فی بعض ای فی ذی الراء هذا وقد مر الکلام علی تقدیر العدل قوله الاصوات کل لفظ حکی به صوت او صوت به للبهائم فالاول کغاق والثانی کنخ اعلم ان الالفاظ التی تسمیها النحاة اصواتا ثلثة اقسام احدها حکایة صوت صادر اما عن الحیوانات العجم کغاق او عن الجمادات کطق وشرط الحکایة ان یکون مثل المحکی وهذه الالفاظ مرکبة من حروف صحیحة محرکة بحرکات صحیحة ولیس المحکی کذلک اذ الحیوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان لکنهم لما احتاجوا الی ایراد اصواتها التی هی شبه المرکب من الحروف فی بناء کلامهم فی بناء کلامهم فی اثناء الکلام اعطوها حکم کلامهم من ترکیبها من حروف صحیحة لانه یتعسر علیهم او یتعذر مثل تلک الاجراس الصادرة منها کما انها لا تحسن مثل الکلام الصادر من جنس الانس الا فی النادر کما فی الببغاء فاخرجوها علی ادنی ما یمکن من الشبه بین الصوتین فصار الواقع فی کلامهم کالحکایة عن تلک الاصوات وثانیها اصوات خارجة عن فم الانسان غیر موضوعة وضعا بل دالة طبعا علی معان فی انفسهم کاف وتف فان المتکره لشیء یخرج من صدره صوتا شبیها بلفظ اف ومن یبزق علی شیء مستکره یصدر منه صوت شبیه بتف وکذا اه للمتوجع او المتعجب فهذه وشبهها اصوات صادرة منها طبعا کاخ لذی السعال الا انهم لما ضمنوها کلامهم لاحتیاجهم الیها نسق الکلام وحرکوها تحریکه وجعلوها لغات مختلفة کما مر فی لغات اف واوه وثالثها اصوات تصوت للبهائم عند طلب شیء منها اما المجیء کالفاظ الدعاء نحو جوت ونوت ونحوهما واما الذهاب کهلا وهج وهجا ونحوها واما امر اخر کنشا للشرب وهدع للتسکین وهذه الالفاظ لیست مما یخاطب به الحیوانات العجم حتی یقال انها اوامر او نواه کما ذهب الیه بعضهم لانها لا یکون مخاطبة لعدم فهمها للکلام کما قال تع کمثل الذی ینعق بما لا یسمع الا دعاء ونداء بل کان اصلها ان الشخص کان یقصد انقیاد بعض الحیوانات لشیء من هذه الافعال فیصوت لها اما بصوت غیر مرکب من الحروف کالصفیر للدابة عند ایرادها الماء واما بصوت معین مرکب من حروف معینة لا معنی تحته ثم یحرضه مقارنا لذلک التصویت علی ذلک الامر اما بضربه وتادیبه واما بایناسه واطعامه فکان الحیوان یمتثل المراد منه اما رهبة من الضرب ورغبة فی ذلک البر وکان یتکرر مقارنة ذلک التصویت لذلک الضرب والبر الی ان یکتفی الطالب بذلک الصوت عن الضرب والبر لانه کان یتصور الحیوان من ذلک الصوت ما یصحبه من الضرب او ضده فیمتثل عقیب الصوت عادة ودربة فصار ذلک الصوت المرکب من الحروف کالامر والنهی لذلک الحیوان وانما وضعوا المثل هذا الغرض صوتا مرکبا من الحروف ولم یقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حیث هو هو مشتبه الافراد وتمایزها بالتقطیع والاعتماد بها علی المخارج سهل فلما کان الافعال المطلوبة من الحیوانات مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة علیها فرکبوها من الحروف وما ذکرنا من الترتیب یتبین من کیفیة تعلیم الحیوانات کالدب والقرد والکلب وغیر ذلک هذا وانا لا اری منعا من ارتکاب صیرورة هذه الاصوات المقارنة فی الاصل للضرب والبر لما استغنی بها الطالب عنهما اسماء الافعال کما ذهب الیه بعضهم فیکون اوامر ونواهی لان الله تع جعل العجماوات فی فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء فلا باس بان یخاطب ویکلم بما یفهم کالعقلاء ثم نقول انما سمیت الاقسام الثلثة اصواتا وان کان غیرها من الکلام ایضا صوتا لان هذه فی الاصل اما اصوات ساذجة لحکایة اصوات العجماوات والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة علی المخارج لکنها غیر موضوعة لمعان کالالفاظ الطبیعیة وکما یصوت به للحیوانات وهذه الاقسام الثلثة لیست فی الاصل کلمات اذ لیست موضوعة فسمیت باسم ساذج الصوت فقیل اصوات ثم جعلت الاقسام

في الاصوات

الثلثة بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم على دخولها في ظاهر اقسام الكلمات فصرفوها تصريف الاسماء فادخلوا
التنوين الذى هو من اخص علامات الاسماء في بعضها نحو غاق واف والالف واللام في بعضها وذلك اذا اقصدوا
لفظ الصوت لا معناه نحو قوله باسم الماء وقوله كما رعت بالجوت فهو كقولك امرته باضرب اى بهذا اللفظ وجعلوا معنى
بعضها معاني المصادر نحو اف لك اى كراهة لك ونصبوا بعضها نصب المصادر نحو واها لك اى طيبا فهذه الاصوات
من الكلمات كالنسناس من الناس صورتها صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات
فالتنوين فيما دخله تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس ما قال بعضهم من ان تنوين غاق للتنكير
بشئ اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ولا منع ان يقول انه نحو صه وايه مثل هذا لما تقدم في اسماء الافعال لان نحو صه
كان صوتا في الاصل ونستريح اذن مما تكلفناه فيها لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين وانما بنى اسماء الاصوات
لما ذكرنا من انها ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذى هو مقتضى
الاعراب واذا وقعت مركبة جاز ان يعرب اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كواها واف لكما واذا قصد
الفاظها لا معانيها في الاصل اصوات ساذجة غير مستحقة للتركيب الذى هو مقتضى الاعراب ولكون وضع بعضها وضع
الحروف اعنى على حرفين كما قيل واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب قال جهم بن العباس تجرد بجيهل وعاج وانما من العاج و
الجيهل جن جنونها فقال تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام وقال كما رعت بالجوت الظماء الصواديا
على الحكاية مع الالف واللام وتقول زجرته بهيد وبهيد وهذا كما يقول في الحروف لن لو وان ليت عناء ولا يجد الله باين
ولا يجد باين على ما يجئ في الاعلام والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والجيهل بالجر وباسم الشيب لكونها
علامة الاسم الذى اصله الاعراب وهذا كما يحكى عن بعض البغداديين كل من الاين وكل الاين معربا ومبنيا مع اللام
اكثر من البناء نحو من العاج والجيهل بالجر وباسم الشيب لكونها علامة الاسم الذى اصله الاعراب وهذا كما يحكى عن بعض
البغداديين كل الاين وكل الاين معربا ومبنيا مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابن الدقيش هل لك في تريدة
كان ودكها عيون الضياون فقال اشد الهل معربا والالف واللام لا توجب الاعراب بدليل الان والذى والخمسة عشر واما
اذا دخلت التنوين في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها كقولك جيهل وعاج فاعرابها واجب لانها اذن تنوين التمكن
وان ادخلتها من غير هذا القصد كما في غاق وصه فهي مبنية لانها تنوين الالحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر وهذا هو الكلام
عليها اجمالا واما التفصيل فنقول من الاصوات التى هى حكاية عن اصوات الانسان او العجماوات او الجمادات طيخ وهو
حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت الفتيان اذا تصايحوا في اللعب وغاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت
الغراب وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب ومنها ماء بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو بهمزة
ساكنة وميم مفتوحة صوت الظبية اذا دعت ولدها وطاق بكسر القاف وطق بكسر القاف وطق كلاهما حكاية صوت
وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التى يصوت بها للبهائم هلا لزجر الخيل
اى توسعي في الجري وقد تزجر به الناقة ايضا وعدس لزجر البغل وقد سمي به وقوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت
وهذا تحملين طليق يحتمل الامرين الان الوقف على السين يقوى كونه زجرا وهيد زجر للابل بكسر الهاء وفتحها وكذلك
الدال بلا تنوين ففيه اربع لغات وهد بفتح الدال بمعناه وقد اعربهما الشاعر لما قصد اللفظ فقال حتى استقامت
له الافاق طائعة فما يقال له هيد ولا هاد اى لا يمنع من شئ ولا يزجر عنه ويقال اتاهم فما قالوا له هيد مالك اى لم
يسألوه عن حاله وسع وجه لزجرها وقد يقال للسبع ايضا جاه وجوب مثلث الباء منونا ودونه زجر للابل ايضا
وكذا حاء وعاء بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وحاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة
وقد يقصران يقال اذا بنيت الفعل منهما حاحيت وعاعيت بابدال الالف ياء واصلهما حاحى وعاعى كما يقول
لا ابتغي لمن اكثر من قوله لا اوجئ وجوت بفتح التاء دعا لها الى الشرب وحل زجر للناقة وكذا هيج بفتح الهاء وكسر
الجيم او سكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون وجب بسكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا جاه مكسورة
الهاء منونا وغير منون وهدع لتسكين لصغار الابل اذا نفرت ودوه بكسر الهاء وقد يسكن دعاء للربع ونخ بفتح النون
وتشديد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد تخفف مسكنة عند صوت اناخة البعير وكذا هيخ وايخ بكسر اولهما ويجوز
في الخائين الكسر والسكون ويقال لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وفتح السين
المشددة وكذا هج بفتح الحاء وسكون الجيم ويقال ايضا في تسكين الاسد والذئب والكلب وغيرها وقد تكسر الجيم
منونة وكذا هجا وقع وقاع لزجر الغنم ايضا وبس في دعاء لها بضم الباء وسكون السين وقيل السين مفتوحة مشددة

في تفصيل الاصوات



وئى بكسر الثاء وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعاء للتيس عند السفاد وج وعه وعيز بكسر العين والراء وروى فتح العين زجر للضان
وشاء ونشوء للحمار المورد وعوه دعاء للجحش وهى دعاء للفرس وج صياح بالدجاج وقوس زجر للكلب بسكون السين وقس
دعاء له وده بفتح الدال وسكون الهاء او تشديدها ساكنة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسى وقد جعلت بمعنى المصدر
مراعى اصلها فى البناء فى قولهم الاده فلا ده اى ان لا يكن ضرب الان فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على احوال
فى نفس المتكلم وى للتندم او التعجب وقد ذكرنا فى باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله وى وان اللام كان حرف جر
وكان الاصل وى لك اى عجبا لك ثم كثر استعماله حتى ركب معه وصار كلام الفعل حتى قالوا ويلا وويل ومذهب غيره ان
ويل وويس وويح وويب كلمات برأسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال لها وقولهم ويلمه يروى بكسر اللام وضمها
فالضم على وجهين اما ان يقال الاصل ويل امه مبتدأ محذوف الخبر اى هلاكها حاصل اى اهلكها الله وهذا كما يقال
فى التعجب قاتله الله فان الشئ اذا بلغ غايته يدعى عليه صونا عن عين الكمال كما قال رحمه الله فى عينى تدبيه بالعدى وفى العز
من انيابها بالقوادح وقولهم قاتله الله من شاعر فحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما صار ويلمه كلمة واحدة مفيدة
لمعنى عجبا واما ان يقال الاصل وى لامه عجبا لها اى ولد ولدت فنقل ضمة الهمزة الى اللام المتحركة على غير القياس وحذفت
الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور والكسر على ان اصله وى لامه فحذفت الهمزة مع ضمتها واما ويكان نحو ويكان الله
فهو عند الخليل وسيبويه وى التى للتعجب ركبت مع كان مثقلة كما فى الاية او مخففة كما فى قوله ويكان من يكن له نشب
يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وفى هذا القول نوع تعسف فى المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر نحو فى قوله تع
ويكان الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر ويكانه لا يفلح الكافرون وفى قوله ويكان من يكن له نشب قال الفراء وى
كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب كقوله قيل الفوارس ويك عنتر اقدام اى ويلك وعجبا منك وضم اليها ان ومعنى ويكانه
لا يفلح الكافرون الم تر انه كان المخاطب كان يدعى انهم يفلحون فقال له عجبا منك فسال لم تتعجب منه فقال لانه لا يفلح
الكافرون فحذفت حرف الجر مع ان وان كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى الم تر بان اعرابية سالت زوجها اين
ابنك فقال ويك انه وراء البيت اى الم ترى انه وراء البيت ثم صار ويكان الم تر لم يغير كاف الخطاب للمؤنث
والمثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا الذى قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف واوه وقد
ذكرناهما فى الاسماء الافعال ومنه خيس بفتح الخاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما يمضه ويوجعه كالجمرة
والجرح ومنه بخ وهى كلمة تقال عند الاعجاب والرضى بالشئ وتكرر للمبالغة فيقال بخ بخ فان وصلته خففته ونونته مكسور
الخاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعهما روافده اكرم الرافدات بخ لك بخ لبحر خضم واذا بين باللام فهو
مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت به به بمعنى بخ بخ ومنه اخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة
مكسورة وكذا كخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر فى قوله وصار الغانيات اخاو يروى كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر بمعنى
المفعول اى مكروها ومنها مض بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل فى ضاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند التمطق
بالشفتين اى التصويت بانفراج احدهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بمثله ردا باسا بالكلية بل فيه اطماع اما
من حيث العادة ومن ثم قيل ان فى مض لمطمعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب من شكله
وشبهه كلمة سبقت كلمة وهى مض وسمى بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت فبنى بناء ساير الحكايات على الاصوات
قوله المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلب فى الحد المعموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشئ
ولم يكن قوله اسم ايضا محتاج اليه كما فى ساير الحدود المتقدمة لانه فى قسم الاسماء ولعله ذكره لبيان الوحدة اى اسم واحد حاصل
من تركيب كلمتين هذا مع ان الوحدة ايضا لم يكن محتاجا اليها لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكوره فى ابواب
النحو كلمات مفرده وقوله من كلمتين اى حاصل من تاليفهما وانما قال من كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين وفعلين و
من حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف قوله ليس بينهما نسبة اى ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت
ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا مبنيين بعد التسمية بهما
وكلامنا فى المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب واما الجملة فلا توصف قبل العلمية
لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلمة لا الكلام واما بعد العلمية فهى محكية اللفظ على ما يجئ فلا يطلق عليها انها
معربة فى الظاهر او مبنية لاشتغال حرفيها الاخر بالحركة التى كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذى كان
كذلك وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت
بيت بين جزئيه نسبة ما وهى نسبة العطف وغيره فلا يدخل فى هذا الحد الا ما ركب لاجل العلمية نحو معدى

قوله المركبات

الاسمان والفعلان او الحرفان او الاسم مع الفعل او مع الحرف

ثبت ان الكلمة المستعملة قبل التسمية بها على ما سبق فى الصرف فى باب الحكايات انها مبنية الاصل

لم يكن مركبا قبل العلمية

كرب وبعلبك ثم اعلم انّ العلم المركب على ضربين وذلك لانّه امّا مركب للعلمية اوكان مركبا قبلها والاول على ضربين امّا
ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء اولا فان كان فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة
للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف
والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معدى كرب كما يجئ فيجئ في المضاف اليه الصرف وتركه كما يجئ ولا يستنكر اضافة
الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان
لم يسمع في نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء ان لم يضف الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني فيشابه الحرف
فيبنى على الفتح ان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام
لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جاء ويه او حرف نحو من ويه واما فعل حال من الضمير والاول اسم نحو
انا ضربت وفعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما من حرف والاول اسم نحو اين من او فعل نحو ضرب من او حرف
نحو عن من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعدى كرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو
احتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما
ايضا كلمتين احدهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر
هذا المركب الى عجزه فيتأثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعدى كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا وللعجز
ما له مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصوري
كما اعتد به في امكان بناء معدى كرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني على الاضافة واما ضعفه فلان التركيب
الاصلي غير معتد به في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقة بل شبه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها
لفظيا من حيث هما كلمتان احدهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب ياء نحو معدى كرب في النصب
والثاني اى الذى كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك لانه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب
معين لفظا او تقديرا اولا فان كان وجب ابقاء على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب
المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية
كما مر في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضرب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك
احترام لخصوص الاعراب وعمومه وان لزم منه دون الاعراب على اخر الجزء الاول الذى هو كبعض الكلمة وكذا يترك الجزء
الاول على بنائه ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية اذا كان الفعل مبنيا وكما في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب
وكذا في نحو ازيد وهل زيد ولزيد اذ الاسماء بعد هذه الحروف مبتدأ في الظاهر قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف
من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان حرف
الجر فيه تفصيل وذلك لانه لا يخ اما ان يكون احاديا اولا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز
جعله كالمضاف كما في الثلاثي والثنائي وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما
في الاخرى ويعرب اعراب المضاف كما تزيدهما عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجئ في باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفا
لان الحرفين انما زيدتهما عليه في حال الافراد لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة لا
تنوين حتى يلتقي ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه انه يجب اعراب الاول اعراب المضاف
فان كان ثانيهما حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه كما تقول في المسمى بفي زيد في زيد مشددة الياء كما تزيده في الافراد
على ما يجئ في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك امن من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة واجاز الزجاج الحكاية
في الثنائي ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابا نحو منذ شهر وان لم يكن الاول حرف جر فالحكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقا
منهم نحو ازيد ولزيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون
محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه هذا وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا الى عجزه اذا لم يكن الصدر ضميرا
تشبيها للجزئين بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير لخروجه عن معناه لو ثبت اضافة
الفعل والحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل التركيب مستحقا لاعراب معين لكنه
كان مع ذلك مبنيا على حركة مشابهة للاعراب كما في يا زيد ولا رجل فتحكى الجزءان على ما كانا عليه قبل التسمية اجراء
للحركة البنائية مجرى ما شابهته من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب فلا يخلو من
ان يكون له قبل العلمية مطلق اعراب مع التركيب ولا فان كان وهو في التوابع الخمس مع متبوعاتها لا غير بقي التابع



مع المتبوع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا فى المضاف فى الاسم العامل عمل الفعل
ويراعى الاصل فى الصرف وتركه ايضا فينصرف عاقلة ظريفة سواء سمى به رجل او امراة لان المسمى ليس واحدا من الاسمين
بل المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها
على الحكاية اجراء لها مجرى الصفة والموصوف فكانك سميت بامراة عاقلة كما يقول الحسن والحسين والحارث باللام
اعتبار الاصل الصفة واذا سميت بطلحة وزيد لم يصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب فان اردت
بطلحة واحد الطلح لا اسم شخص صرفته كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق
مع وجود المتبوع كما حكى بلا متبوع لان العاطف كالعامل على ما مر الا انه لما لم يكن فى المتبوع قبل الوصول الى التابع
مقتضى اعراب خاص اجرى بوجوه الاعراب وتبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثانى لئلا يصير المتبوع تابعا ويجوز
فى التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى نحو معدى كرب واعراب الثانى اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا
كما فيه اضافة الاول الى الثانى فى وجهى التركيب والاضافة الا عطف النسق فان حرف العطف مانع منهما فان حذف
حرف العطف قبل العلمية فبناؤهما اولى بعدها لقيام موجبه فى كليهما اما فى الاول فالاحتياج الى الثانى واما فى الثانى فتضمن
الحرف ويجوز كما فى نحو معدى كرب اعراب الثانى اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثانى مع
صرف الثانى وتركه وكذا كل ما يتضمن الثانى فيه حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلمية
وانما جاز اعراب الثانى مع كونه متضمنا للحرف فى الاصل لان ذلك المعنى انمحى بالعلمية وان لم يكن للجزء الثانى قبل العلمية
لا مطلق اعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بقام وقد قام وكلما واذ ما وانما وكان ولعل ونحوها وهذا هو تمام الكلام
فيما سمى به من المركب قوله فان تضمن الثانى حرفا بنيا كخمسة عشر وحادى عشر واخواتهما الا اثنى عشر فالاعراب الثانى كبعلبك
وبنى الاول فى الافصح اعلم ان اصل خمسة عشر خمسة وعشر حذفت الواو وقصد المزج الاسمين وتركيبهما وانما مزج هذا المعطوف
بالمعطوف عليه دون مثل قولك لا اب وابنا لان الاسمين معا ههنا عدد واحد كعشرة وعشرين بخلاف لا اب وابنا وانما
مزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف ساير العقود نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التى
الفاظها مفردة وبنى الاول لكونه محتاجا الى الثانى فشابه الحرف وبنى الثانى لتضمن الحرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة
على عروض البناء وان لم يهمل فى الاعراب اصلا وعلى الفتح ليخف مع بعض الثقل الحاصل من التركيب واجاز بعض الكوفيين اضافة
النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة كما مر فى العلم المركب انشد كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرة
من حجته ويبنى حادى عشر الى تاسع عشر بناء خمسة عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس وعشرة كما تقول الخامس والعشرون
والرابع والخمسون جرت عادتهم بابقاء الجزء الثانى مما فوق العشرة مركبا كان او معطوفا فى المفرد من المتعدد كما كان فى
العدد فتقول الثانى والعشرون كما قلت فى العدد اثنان وعشرون فان قلت معنى العطف فى العدد ظاهر بخلافه فى المفرد
من المتعدد وذلك لان معنى ثلثة وعشرون رجلا ثلاثة رجال وعشرون رجلا وكذا فى نحو ثلثة عشر رجلا اى ثلثة رجال وعشرة
رجال وليس معنى ثالث عشر واحد من الثلثة وعشرة ولا معنى الثالث والعشرون الواحد من الثلثة والعشرين فما معنى هذا
العطف قلت كان القياس ان يبنى من مجموع جزئى المركب فى نحو ثلثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف
عليه فى نحو ثلثة وثلثين اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكانا اسمى فاعلين
يدلان على مفردين وهو ضد المقصود فتبين ان عشرين فى قولك ثالث وعشرون ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما فى قولك
الباب عشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان فى ثلثة وعشرون ولو كان بمعنى المفرد لقلت فى ثلثة عشر ثالث عاشر اذ المفرد
من العشرة عاشر وليس كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد ههنا فى صورة واحدة فتقول ارادوا ابناء اسم
فاعل واحد من مجموع لفظى ثلثة وعشرين او ثلثة عشر كما بنى من الفاظ الاحاد التى تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم فاعل
منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثى زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلثة ومع حذف بعض
حروف كل واحد منهما وابقاء الاخر نحو ثاشر مثلا فى ثلثة عشر او ثالثر كان يلتبس فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل
التى حقها ان يسبكها من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونها من المجموع لان المعنى احد
من مجموع العددين فاوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثانى ليؤذن من اول الامر ان المراد من المفرد المتعدد
لا العدد وعطف الثانى لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل
منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف
عليه فى الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا ويستوى فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما فى الثالث والعشرون

ثابد ر فلا احتياج

فى المركب المتضمن

عاقلة م

اذا قصد المفرد

وكذلك ليس معنى



او بحرف مقدّر كما في ثالث عشر فاصل قولك جائني ثالث عشر جائني واحد من ثلثة عشر فعشر معطوف على ثلثة لا على واحد ثمّ جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثه فعطفوا عشر على ظاهر هذا القايم مقام المجموع لما اضطروا اليه فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر لم يجز ان يضاف الى ثلثة عشر فيقال ثالث عشر ثلثة عشر اذ يكون المعنى واحد من ثلثة عشر قلت هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من ثلثه الى ثلثه فيضاف ثالث ثلثه وانما اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضف الى اصله ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او نحو فيها لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما تقول الحسين م ثالث الاثنى عشر كما يجئ في باب العدد واذا عرف نحو ثالث عشر وثلثة عشر من المركبات باللام فلا خلاف في بقائه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام ايض واما اذا اضيف كثلثة عشر لمثلا ففي اعرابه خلاف كما يجئ في باب العدد فان قلت فلم لم يجز الاعراب مع اللام المرجحة لجانب الاسمية كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل الاين قلت لان الجزء الذي باشره اللام من المركب اي صدره يتعسر اعرابه للزوم دوران الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخير لم يباشره اللام فكيف يعرب بخلاف كل الاين فان اللام باشر فيه ما كان مبنيا وبخلاف الاضافة فانها تباشر الثاني في نحو ثلثة عشر زيد فلهذا جوز الاخفش اعرابه كما يجئ في باب العدد قوله الا اثنى عشر جمهور النحاة على ان اثنى عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف فيه كما في الزيدان ويخلوا لاعرابه كما يجئ وقال ابن درستويه هو مبني كسائر اخواته من الصدر لكونه محتاجا الى الجزء الثاني مثلها وقال كل واحد من لفظي اثنا عشر واثنى عشر صيغة مستانفة كما مرّ في هذان وهذين والذان واللذين وانما اعرب عند الجمهور الصدر منه لانه عرض بعد دخول علة البناء فيه اي تركيبه مع الثاني و كون الاعراب لو اعرب كالحاصل في وسط الكلمة ما اوجب كونها كالمعدوم وذلك انهم لما ارادوا امزج الاسمين حذفوا الواو المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكلام ولم يحذفوا النون لاجل البناء نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون مقامها وسدّ مسدّها والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون لا يجعلهما كالكاين في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة فيكون الاعراب يكون مع التمام فلذا يختلف الاعراب قبل النون في المثنى والمجموع كما يختلف قبل التنوين فصار اثنى عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثنى عشر كما يضاف اخواته تقول ثلثة عشرك وخمسة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك ويجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفها في موضع الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البناء وليس قول من قال انه اعرب لانه لم يجز ان يحذف لاجل التركيب علامة التثنية اي الالف التي جعلنا اعرابا فلم يسقط الاعراب لكونه علامة المثنى بعينها بدليل بناء يا زيدان ويا زيدون مع ان هذه العلة قائمة لانه امتنع حذف علامة التثنية اي الالف لاجل التركيب وتلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب بشئ لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبني اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بناء المثنى جرد علامة التثنية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع قوله والا اعرب الثاني كبعلبك وبنى الاول في الافصح قد تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه وتركه ومن المركبات قولهم بادي بدي فالاول فاعل من بدات الشئ اي فعلته ابتداء والثاني فعيل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي اعطه فاعلا ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء والمراد بالبدى مصدر الفعل المتقدم وهو الاعطاء في مثالنا فعلى هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغي ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة اذ معنى بادي بدي مبتدئا وذلك كما قلنا في قولهم فاها لفيك وبعته يدا بيد في باب الحال فشبه المضاف والمضاف اليه لاجتماعهما الاصلي وافادتهما معنى المفرد بالمركب نحو خمسة عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذا فادته لمعناه اي العدد المعين كافادة عشر لمعناها فبنى الاول لكونه جزء الثاني واحتياجه اليه وبنى الثاني وان لم يتضمن الحرف تشبيها بما تضمنه نحو خمسة عشر وحيث بيت كما ذكرنا في معدي كرب لم يبن الجزآن ولا احدهما في نحو يدا بيد ونحو شاة ودرهما وان افادا افادة المفرد ولذلك اعربا وليهما اعراب المفرد الذي يفيدان معناه كما تبين في باب الحال لظهور انفكاك الجزئين بعد من صاحبه بالحرف المتخلل وكان بناء ثاني جزئي بادي بدي تشبيها بخمسة عشر اكثر من بناء ثاني معدي كرب لقصدهم التخفيف ههنا اكثر الا ترى الى تخفيفهم في بادي بدي على غير القياس فكثر بناؤه ايض على غير القياس لان الكلمة تخف بالبناء لتجرده عن التنوين والاعراب فانما لم يبن الجزآن ولا احدهما في الاعلام المنقولة

ثلثة عشر

يا ثنا اثنى عشر

حول

الا ترى الى بناء

بشئ جرس

فصل المركبات بالنون

وفيه لغات احدها هذه وهي سكون يائي الاول والثاني تقول اعطه بادي بدي والاصل بادئ بدئ

كما يجئ



عن المضاف والمضاف اليه وان انمحى عن الجزئين ايضا معنياهما الافراديان كما انمحى فى بادى بادى بدى لان العلم ينقل بالكلية
عن معنى الى معنى اخر من غير لمح للاصل الا لحاظا خفيا فى بعض المواضع كما فى نحو الحسن والعباس فلما غير المضاف من
من حيث المعنى تغيرا تاما لم يتغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احدى الطرفين
اى اللفظ والمعنى بخلاف نحو بادى بدى فان معناه الاصلى مقصود مما نقل اليه الا ان المنقول منه اضافى
والمنقول اليه افرادى وجعل جار الله بادى بدى وبادى بدا وايدى سبا من باب معدى كرب وجعلها
سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب ادخال التنوين
فى بدى وبدا لان فيهما تركيبا بلا علمية ولم يسمعا منونين وكذا ايدى سبا فانه لا ينون سبا لانه اسم رجل لان معنى
ايدى سبا اولاد سباء بن يشجب وليس اسم قبيلة كما اول فى قوله تع لقد كان لسبا وجئتك من سبا واما قالى قلا فعدها
سيبويه من اخوات ايدى سبا وجار الله من اخوات معدى كرب ولا دليل فيهما على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين
علم بلدة فيجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا واما تخفيف همزة فى بادى بدى فنقول انه سكن الهمزة من بادئ
وقلبت ياء وحذفت الهمزة من بدى وكلا التخفيفين خلاف القياس وثانيتهما بادى بدا اولى كلمتى هذه كاولى كلمتى
اللغة الاولى والثانية على وزن دعا واصله بدأ كنبات لان بدا على وزن طلب لم يات من هذا التركيب فحذفت الهمزة
تخفيفا وبدأ مصدر بمعنى المفعول فهو كبدى من حيث المعنى والثالثة والرابعة والخامسة بادى بدء او بدىء او بداء
الكلمة الاولى من هذه اللغات كاولى المذكورتين ساكنة الياء والثانية اما على وزن سمح او كريم او جبان والبدء والبدأ مصدران
بمعنى المفعول وليس الجزآن فى هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم ياء بادى السكون بعد القلب للتخفيف
والثانية فيها كلها غير مخففة وقد يقال بداءة ذى بدء وبدءة ذى بدا على فعلة ذى فعل وفعلة وفعالة المضاف اليه فى الثلث
بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب ضرب كما يقال للضارب والمضاف مصدر اما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال
فيكون المعنى كما فى بادى بدا ومنصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف اى وقت ابتدائك المبتدء ومنها ايدى
سباء فى قولهم تفرقوا ايدى سباء وايادى سباء اى مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدى كناية
عن الابناء والاسرة لانهم فى التقوى والبطش بمنزلة الايدى ويجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدى سباء
وامرهم فى بناء الاول والثانى كما مر فى بادى بدى فلذا الزم ياء ايدى السكون وسكن همزة سبا ثم قلبت الفا وقد يستعمل ايدى
سبا بالتنوين فيكون ايدى وايادى مضافين الى سباء لكن يلزم سكون يائهما وقلب همزة سبا وقد استعمل جواز الخمسة
عشر مبنية الجزئين ظروف كيوم يوم وصباح مساء وحين حين واحوال لقيته كفة كفة وهو جارى بيت بيت واخبرته او
لقيته صحرة بحرة ويجوز اضافة المصدر ومن هذه الظروف والاحوال الى العجز الا المتعين بناء الجزئين فيهما كما تعين فى نحو خمسة
عشر لظهور تضمن الحرف وتعينه فى نحو خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون كلها بتقدير الحرف وان لا يكون فاذا
قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين اى يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا اى كل يوم وكل
صباح ومساء وكل حين والفاء تؤدى معنا هذا العموم كما فى قولك انتظرته ساعة فساعة اى فى كل ساعة اذ فائدة الفاء التعقيب
فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل الى ما لا يتناهى فتقتصر على اول المكرر اى التثنية كما فى قوله تع فارجع البصر كرتين
ولبيك ونحوه وكذا صباح مساء وحين حين وقلنا ان اصل لقيته كفة كفة ومعناه متواجهين ذوى كفة منى وكفة منه
كان كل منهما كان يكف صاحبه عن التولى والاعراض واصل جارى بيت بيت والمعنى ملاصقا بيتى وبيته اى مجتمعان
ملتصقان كما تقول كل رجل وضيعته كما ذكرنا فى باب الحال فى قولهم بعت الشاء شاة ودرهما واصل لقيته صحرة بحرة ومعنا
ظاهرين ذوى صحرة اى انكشاف وبحرة اى اتساع اى فى غير مضيق واخبرته صحرة بحرة ومعناه كاشفا للخبر اى ذا صحرة ويجوز
ان يكون مصدرا لا حالا اى لقاء واخبارا اذا صحرة وان لم نقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد
مساء وحينا بعد حين كقوله ولا يبلى بسالتهم وان هم صلوا بالحرب حينا بعد حين ولقيته ذا كفة مع كفة او بعد كفة كما روى
عن رؤبة كفة عن كفة اى بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جارى بيت بيت اى ذا بيت مع بيت او عند بيت واخبرته
صحرة مع بحرة واذا ضموا نحرة اليهما اعربوا الثلثة نحو صحرة بحرة نحرة على الاتباع كما فى خبيث نبيث اذ يبعد تركيب ثلث
كلمات والنحر ايضا بمعنى الاظهار لان نحر الابل يتضمنه ومنه قولهم قتلته خبرا وقولهم للعالم نحرير لان القتل والنحر يتضمنان
اظهار ما فى داخل الحيوان فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيما
عند عدم تقدير الحرف واما ان يكون تشبيها لهذه المركبات بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا فى معدى كرب وكذا فى خمسة
عشر اذا جعل علما جازت الاضافة تشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم

وبداءة ذى بدأة

فهو مصدر مضاف الى المفعول

حرف العطف



المركبات

التركيب قال فلولا يوم يوم ما اردنا اجزاءك والقروض لها اجزاء ونقول آتيته فى كل يوم يوم وفى صباح ومساء وذلك لان علة بناء الاسمين لم يكن فيها ظاهرة كما مر لكن حسن تقديرها لك وقوعها موقع ما يكثر بناؤه وهو الظرف وموقع الحال الشبيه به فاذا لم يقع موقعها لم يقدر ذلك واستعمل فيها كخمسة عشر وجوبا احوال لازمة للحالية نحو تفرقوا شغر بغر وشذر مذر بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع مذع بكسر الفائين واخول اخول كلها بمعنى منتشرين وتركتهم حيث بيث اى متفرقين ضايعين وسقط بين بين اى بين الحى وبين الميت وبين الثانية زائدة كما فى قولهم المال بينى وبينك ولم يسمع فى هذه الكلمات المركبات الاضافة كما سمعت فى المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما فى الاولى فشغر من اشتغرت عليه ضيعته اى انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر النجم اى هيج المطر ونشره وشذر من التشذر اى التفرق ومذر من التبذير وهو الاسراف والميم بدل من الباء ويقال شذر بذر بالباء على الاصل او من مذرت البيضة اذا فسدت وخذع من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اى كذاب يفشى الاخبار وينشرها وحيث بيث قد ينونان و قد يقال حيث بيث بكسر الفائين واصلهما حوث بوث وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه نحو حوثا بوثا من الاستحاثة والاستباثة وهما بمعنى يقال استحثت الشيء اذا ضاع فى التراب فطلبته وقد جاء حاث باث بفتح الثائين وحاث باث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات نحو فاش ماش وخاق باق وجاز قلب الواو ياء او الفا للاستثقال الحاصل بالتركيب ومن نونهما فلكون الثانى اتباعا كما فى خبيث مليث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مستقلة كخذع مذع وشذر مذر لم يستعمل الا مع التركيب فقد مثل هذا المركب فى غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف فى مثله غير متعين وانما حسنه الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم وقعوا فى حيص بيص اى فى فتنة عظيمة بفتح الصادين والفائين مكسورتان او مفتوحتان والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم اى وقعوا فى هرب وسبق بعضهم بعضا العظم الفتنة فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من العكس لان الياء اخف وقد يقال حوص بوص بقلب الياء واوا وقد ينون الجزءان مع كسر الفائين وفتحهما فيكونان معربين والثانى اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر الصادين والفائين مفتوحتان او مكسورتان تشبيها بالاصوات وجاء حاص باص كحاث باث بفتحهما اما الخاز باز فانه مركب من اسم فاعل خزى اى قهر وغلب ومن فاعل بزى اذا سما ولم ينفع كانه قيل هو الخازى البازى فركبا وجعلا اسما واحدا وتصرف فيه على سبعة اوجه خاز باز بحذف اليائين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بخمسة عشر فكان اصله الخازى والبازى على عطف احد النعتين على الاخر وخاز باز على ان يكون كبعلبك ويكون الاول مبنيا على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول ههنا بخلاف نحو بعلبك نظرا الى اصل الزاء و انما منع الصرف فى هذين الوجهين للعلمية والتركيب وانما هو علم الجنس كاسامة فاذا دخله اللام انكسر الثانى جرا كما فى سائر غير المنصرف وخاز باز باعرابهما على اضافة الاول الى الثانى كما قلنا فى بعلبك فيجوز صرف الثانى وترك صرفه وخاز باء كقاصعاء وخزباز كقرطاس وليس الاخيران مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما قيل عبقسى فى عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم يتغير ما كان مبنيا عن بنائه كما فى الخمسة عشر قال وجن الخاز باز به جنونا ولها خمسة معان ضرب من العشب وذباب يكون فى العشب وصوت الذباب وداء فى اللهازم والسنور واما خاق باق للنكاح وفاش ماش للقماش وكل واحد منهما اسمى بصوته وبقيا على بنائهما وانما لم يجز تركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه تشبيها بخمسة عشر كما فعل ذلك بايدى سبا وبادى بدا وان انمحى عن جزئيهما ايضا معناهما الافرادى كما انمحى ذلك عن جزئى ايدى سبا لان الاعلام المنقولة يراعى اصلها فى كلامهم لان العلم ينقل من معنى الى معنى اخر من غير لمح للاصل الا لمحا خفيا و ذلك ايضا فى بعض المواضع كما فعل نحو الحسن والعباس فلما غير من حيث المعنى تغيرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احد الطرفين اى اللفظ والمعنى بخلاف هذه المركبات فان معناها الاصلى المنقول منه مقصود من ذلك المعنى المنقول اليه اذ معنى ايدى سبا مثلهم فى التفرق فالاصل موذن بالتفرق البليغ الكامل الذى هو المعنى المنقول اليه فلما لم يكن فى المعنى تغير كثير جوزوا تغيير اللفظ عما كان لان المعنى يكفى فى الايذان بالاصل المنقول منه قوله الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث الكناية فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءنى فلان وانت تريد زيدا وقال فلان كيت وكيت ايهاما على بعض من يسمع او لشناعة المعبر عنه كهن للفرج او الفعل القبيح وكوطيت وفعلت اى جامعت وكالغائط للحدث او للاختصار كالضمائر الراجعة الى متقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد للكثير القرى ولغير ذلك من الاغراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله كان فعلة لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب اى خولة وكقولك مررت برجل فعل اى احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك

الكنايات

لان بين يقتضى شيئين

الفائين وكسرها مع فتح الصادين

بالصوت وهذا بناء وتشبيهها



اللفظ كالالغاز والمعميات نحو الكفف اكفف في مهمه وكذا الاوزان المعتبر بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كقولهم افعل صيغة لا ينصرف هو عبارة عن كلمة اولها همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان كما يجي في باب الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهامية كناية لانها للسؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام لان كلها سؤال عن معين غير مصرح باسمه فمن سؤال عن ذى العلم المعين غير المصرح باسمه ولو صرحت قلت ازيد ام عمرو اذلك الفاضل ام ذلك الجاهل واين كذا سؤال عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا اسماء الشرط كلها كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى اى الموضوع للمعين شرطا كان او استفهاما يكنى بهذه الاسماء شرطا واستفهاما عن المعينات غير المحصورة اختصارا اذ كان يطول عليك لو قلت مكان اين زيد افي الدار ام في السوق ام في الخان الى غير ذلك من المعينات فحرف الشرط وحرف الاستفهام مقدر ان قبل هذه الاسماء كما هو مذهب سيبويه وهى كنايات عن المعينات التى لا يتناهى كما مر وقول المص ليس نحو من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجرى في كلامهم ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغايب كناية اذ هو دال على المعنى بواسطة ما يعود اليه غير صريح بظاهره فيه ويقال كنيت عن كذا بكذا وكنوت قال وانى لاكنو عن قذور بغيرها واعرب احيانا بها فاصارح فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات ليست بمبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان والمبنى منها كم وكذا وكاين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم تعد ههنا لان لها بابا اخر هى اخص به فالكنايات كالظروف في كون كل واحد منها قسمين معربا ومبنيا قال المص المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عن ما وقع في كلام متكلم مفسرا اما لابهامه على المخاطب او لنسيانه فكم لا يكون من هذا القبيل على ما قرر بها استفهامية كانت او خبرية ولا لفظ كذا في قولك عندى كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت بل مثل قولك قال فلان كذا وقال كيت وكيت داخل في حده فقط وكاين خارج عنه نحو قولك كاين رجلا عندى واما بناء كم الخبرية فلكونها موضوعة وضع الحروف على ما قيل او لشبهها باختها الاستفهامية قال المص والاندلسى او لتضمنها معنى الانشاء الذى هو بالحروف غالبا كالهمزة الاستفهام وحرف التحضيض وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف فان قيل الكلام الخبرى هو الذى يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقا لما تكلم به فان طابقه سمى كلامه صدقا والا فكذبا والانشائى ما لا يقصد المتكلم به ذلك الا ثمّ الخارج يحصل للمتكلم المعنى الخارج بهذا الكلام والكلام المصدر بكم او برب لا بد فيه من قصد المتكلم مطابقته للخارج نحو كم رجل لقيته ورب من انتجبت غيظا صدره فيصح ان يقال ما لقيت رجلا ولم تنضج صدره واحد وجواز التصديق والتكذيب دليل على كونهما خبرين فالجواب ان معنى الانشائى كم في الاستكثار وفى رب في الاستقلال ولا يقصد المتكلم ان للمعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه بلى يقصد ان في الخارج كثرة او قلة لا استكثارا ولا استقلالا فلا يصح ان يقال لم يستوا بكثيرين ولا يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم وليس كذلك نحو ما قام زيد فانه لا يفيد انك تعد قيامه منفيا بهذا الكلام كما افاد كم رجل لقيته انك تعد لقاءه كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفائه في الخارج ويأتى تمام القول فيه في افعال المدح والذم ان شاء الله تعالى واما بناء كذا فلانه في الاصل ذا المقصود به الاشارة دخل عليه كاف التشبيه وكان ذا مشارا به الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم وانمحى عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في هاء الفيك وايدى سبا فصار الكلمتان ككلمة واحدة ولذا تقول ان كذا مالك برفع مالك على انه خبر ان ولا تقول ان اسم ان الكاف الاسمية لانها عند سيبويه لا تكون اسمية الا للضرورة كما يجى في حروف الجر فبنى ذا على اصل بنائه قوله كذا للعدد قد يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا واما كاين فهو كاف التشبيه دخلت على اى التى هى في غاية الابهام اذا قطعت عن الاضافة فكاين مثل كذا في كون المجرور مبهما الا ان في ذا اشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم بخلاف اى فانه للعدد المبهم والتميز بعد كذا وكاين في الاصل عن الكاف لا عن ذا واى كما في مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم من اى جنس هو ولم تبين العدد المبهم حتى يكون التميز من ذا واى فاى في الاصل كان معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن فلهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها خطا ولاجل التركيب ايضا تصرف فيه فقيل كائن بالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة قال يونس هو اسم فاعل من كان وذهب المبرد وهو الاولى الى انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوها اسما على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التى كانت فاء اى صارت عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل اليا والساكنة من اى قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة

فى ان جميع الكنايات ليست بمبنية

بناء كذا

عند السامع

ثم قلت



ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة
بعد كسرة فاذهبا التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على الهمزة وقلبت الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت العين اى الياء والتا
على الهمزة وقلبت الفا مع سكونها كما في طائى ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة انما للتغيير وحذفت للتنوين بدليل ان من
لغاتها نحو كى كيع وقد يقال كيأ بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التى هى لام الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها وقد يقال كيأ بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التى هى لام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال
كاى نحو كعى بحذف حركة الهمزة مع الياء الاولى وجاء كأ نحو كع اما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة
واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما فى عم وشج واما كيت وذيت فانما بنيا لان كل واحد منهما
كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هى لا يستحق اعرابا ولا بناء كما مر فى المركبات فان قيل فكان يجب ان لا يكون مبنيه
ايضا كالجمل قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفردات ولا يجوز خلو المفرد موقع ما لا اعراب له فى الاصل
ولا بناء ولو جاز ان يخلو ايضا عنهما بقى على الاصل الذى ينبغى ان يكون الكلمات عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات وهو
الخالى عن التركيب يكفيه عريه عن سبب الاعراب فعريه عن سبب الاعراب كما قيل عدم العلة علة العدم فان قلت انهما وضعتا
لتكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اى زيد قائم مثلا وهى فى محل النصب قلت ان الاعراب
المحلى فى الجملة عارض فلم يعتد به وبناؤهما على الفتح اكثر لثقل الياء كما فى اين وكيف او لكونهما فى الاغلب كناية عن الجملة
المنصوبة المحل ويجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال
فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففان من كية وذية بحذف لام الكلمة وابدال التاء منها كما فى بنت
والوقف عليهما كما على بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل فلا يكونان الا مفتوحين لثقل التشديد والوقف
عليهما بالهاء ولامهما ياء لا واو اذ ليس فى الكلام مثل حيوت وواو حيوان بدل من الياء الا عند المازنى وعنده واو
حيوان اصل فيجوز ان يكون ايضا لام كيت وذيت واوا ولم يقل ان اصلهما كوية وذوية لان اللام اولى بالحذف من العين
فلو كان العين واوا لقلت كوت وذوت والتاء فيهما لكونهما عبارة عن القصتين وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء مكان تاء كيت مفتوحة
ومكسورة قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد والخبرية مجرور مفرد ومجموع ويدخل من فيهما ولهما صدر الكلام كم
الاستفهامية والخبرية تدلان على معدود وعدد فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم فى ظنه عند المخاطب
وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فى الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين
للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدينار اى كم دينارا قالوا وحذف مميز الاستفهامية
اكثر لانه فى صورة الفضلات ومميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا على المرتبة الوسطى من العدد وسيجئ العلة فى باب
العدد وانما حملت على وسطى المراتب لان السائل لا يعرف فى الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة
فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة اولى وكم منونة تقديرا لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية جائز فى
الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز ذلك فى العدد الا اضطرارا كما قال على اننى بعد ما قد مضى ثلثون للهجر حولا كميلا
وذلك لان العدد مع المعدود ككلمة واحدة الا ترى ان عشرون مع مميزه بمنزلة رجل ورجلان ولو وجد والفظا الا على
المعدود مع العدد كما فى المفرد والمثنى ولم يحتاجوا الى العدد وكذا كل مقدار مع مميزه ولا يجوز جر مميز الاستفهامية
الا اذا انجرت هى بحرف الجر نحو على كم جذع بنى بيتك وبكم رجل مررت فيجوز فى مثله مع النصب الجر والمجوز قصد تطابق
كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما فى الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة وجوز اضمارها
قصد التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان بدل ما تضمن الاستفهام يجب مقارنته لهمزة الاستفهام
كما مر فى باب البدل ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما جاز السيرافى
فى العدد اعشرون غلاما لك اذا اردت طوايف من الغلمان ينبغى جواز كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون
لو جاء نحو كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جاء نحو كم غلمانا لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف
اى كم نفسا لك فى حال كونهم غلمانا والعامل فى الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم كم غلمانا لك الا على مذهب
الاخفش كما تقدم فى الحال والجر فى مميز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفراء فانه عنده بمن مقدرة وهذا كما قال الخليل
فى لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة وانما جوز الفراء عمل الجار المقدرة ههنا وان كان فى غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول
من على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشئ اذا عرف فى موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل بين

الخبرية وممیزها جاز جره عند الفراء لانه یجره بمن المقدره لا بالاضافه وغیره یوجب نصبه حملا علی الاستفهامیه اذ
لا یمکن الاضافه مع الفصل الا علی مذهب یونس فانه یجیز الفصل بینهما فی السعة بالظرف وشبهه فیجر فی الاختیار نحو
قوله کم بجود مقرف نال العلی وکریم بخله قد وضعه وقال الاندلسی ان یونس یجیز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم یکن
مستقرا ولم ینقل غیره عدم الاستقرار عن یونس ههنا کما نقلوه کلهم فی باب لا التبرئه نحو لا ابا الیوم لک والدلیل علی جواز
الفصل بالمستقر ایضا قوله کم فی بنی سعد بن بکر سید ضخم الدسیعه ماجد نفاع وسیبویه لا یجیز الجر مع الفصل
وان کان بالظرف الا للضروره نحو قوله کم فی بنی سعد بن بکر البیت واما الجر مع الفصل بالجمله فلا یجیزه الا الفراء
بناء علی مذهبه المتقدم وذلک نحو قوله کم نالنی منهم فضلا علی عدم اذ لا اکاد من الاقتار احتمل واذا کان الفصل
بین کم الخبریه وممیزها بفعل متعد وجب الاتیان بمن لئلا یلتبس الممیز بمفعول ذلک المتعدی نحو قوله تع کم ترکوا
من جنات وعیون وکم اهلکنا من قریة وحال کم الاستفهامیه المجرور ممیزها مع الفصل کحال کم الخبریه فی جمیع ما
ذکرنا وبعض العرب ینصب ممیز کم الخبریه مفردا کان او جمعا بلا فصل ایضا اعتمادا فی التمییز بینها وبین الاستفهامیه
علی قرینة الحال فیجوز علی هذا ان یکون کم عمة بالنصب خبریه وانما الجر ممیز الخبریه المفرد وهو اکثر من الجمع لان
کم للتکثیر فصار ممیزه کممیز العدد الکثیر وهو المائه والالف وانما جاز الجمع فیه ولم یجز فی العدد الصریح لان فی لفظ
العدد الکثیر دلالة علی الکثرة فاستغنی بذلک عن جمع الممیز واما کم فهو کنایة عن العدد الکثیر ولیس بصریح فیه فجوزوا
جمع ممیزه تصریحا بالکثرة قوله ویدخل من فیهما ای فی ممیزهما اما الخبریه فکثیر نحو وکم من ملک فی السموات وکم
من قریة وذلک لموافقة جر الممیز المضاف الیه کم واما ممیز کم الاستفهامیه فلم اعثر علیه مجرورا بمن فی نظم ولا نثر ولا دل
علی جوازه کتاب من کتب النحو ولا ادری ما صحته واذا انجر الممیز بمن فلا بد من تقدیر کم متونه قوله ولهما صدر الکلام
اما الاستفهامیه فللاستفهام واما الخبریه فلما تضمنته من المعنی الانشائی فی التکثیر کما ان رب لما تضمنت المعنی
الانشائی فی التقلیل وجب لها صدر الکلام ولی فی تضمنها معنی الانشاء اعنی رب وکم نظر کما یجیء فی باب التعجب
وانما وجب تصدر متضمن معنی الانشاء لانه موثر فی الکلام مخرج له عن الخبریه وکل ما اثر فی معنی الجملة من
الاستفهام والعرض والتمنی والتنبیه ونحو ذلک فحقه صدر تلک الجمله خوفا ان یحمل السامع تلک الجمله علی
معناها قبل التغییر فاذا جاء المغیر فی اخرها تشوش خاطره لانه یجوز اذن رجوع معناه الی ما قبله من الجمله موثرا
فیها ویجوز بقاء الجمله علی حالها فیرتقب جملة اخری یوثر ذلک الموثر فیها قوله وکلاهما یقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
فکل ما بعده فعل غیر مشتغل عنه کان منصوبا معمولا علی حسبه وکل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور والا فهو مرفوع
مبتدا ان لم یکن ظرفا وخبر ان کان ظرفا وکذلک اسماء الاستفهام والشرط قوله کلاهما ای کم الاستفهامیه وکم الخبریه وانما
وقع کل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لکل اسم مرکب من اعراب وهما قابلان لعوامل النصب والرفع والجر
فیرتفعان وینتصبان وینجران قوله فکل ما بعده فعل اخذ یفصل مواقعهما فی الاعراب یعنی اذا کان بعد کم فعل لم
یشتغل عن نصب کم بنصب الضمیر الراجع الیه کما فی نحو کم رجلا ضربته او بنصب متعلق ذلک الضمیر کما فی نحو کم رجلا
ضربت غلامه کان کم منصوبا معمولا علی حسب ذلک الفعل غیر المشتغل ای علی حسب اقتضائه فان اقتضی المفعول به
فکم منصوب المحل بانه مفعول به نحو کم رجلا ضربت وکم غلام ملکت والاولی ان یقول معمولا علی حسبه وحسب
الممیز معا وذلک انک تقول کم یوما ضربت فکم منصوب علی الظرف مع اقتضاء الفعل به والمصدر والمفعول فیه
وغیر ذلک من المنصوبات فتعینه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب الممیز فبقولک یوما تعین الظرفیه
ولو قلت کم رجلا لکان انتصابه بکونه مفعولا به ولو قلت کم ضربة لانتصب بکونه مفعولا مطلقا ویجوز ان
یجعل کم فی هذه المواضع مبتدا والجملة خبره والضمیر فی الجمله مقدر علی ضعف کما مر قوله ما بعده فعل ای فعل او شبهه
لیشمل نحو کم یوما انت سایر وکم رجلا انت ضارب ولیس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر کان
نحو کم کان مالک او مفعولا ثانیا لباب ظن نحو کم ظننت مالک قوله کل ما بعده فعل غیر مشتغل عنه منتقض بقوله
کم جاءک فان جاءک فعل غیر مشتغل عن کم بضمیره لان معنی عنه بضمیره انه کان ینصبه لو لم ینصب ضمیره کما ذکرنا
فی المنصوب علی شریطة التفسیر قوله وکل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور انما جاز تقدم حرف الجر والمضاف علیهما
مع ان لهما صدر الکلام لان تاخر الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز تقدیم الجار علیهما علی ان یجعل الجار
سواء کان اسما او حرفا مع المجرور ککلمة واحدة مستحقة للتصدر حتی لا یسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف
الف ما الاستفهامیة المجروره کما مر فی الموصولات تقول بکم رجل مررت وغلام کم رجل ضربت ویکون اعراب

للمفعول

الاشتغال

المضاف



بحث الكنايات

المصنف كالاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اى ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جار
فهو مرفوع وذلك لانه اذا لم يكن قبله عامل ولا بعده كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتداء
او خبرا وذلك اما بان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك او ان كان كان عاملا في ضميره او متعلقه اما على جهة الفاعلية نحو
كم رجلا جاءك او كم رجل جاءك غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل بضميره المفعول
او بمتعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير كم رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير
على ما تبين فيما اضمر عامله على شريطة التفسير والاولى ان يقدر الناصب بعد كم ومميزه لحفظ التصدر على كم ولا
منع من تقديره قبله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود قوله ان لم يكن يعني كم ظرفا وكونه ظرفا
باعتبار مميزه نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير
كم يوما كان سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا ومثال كونه مبتدا كم رجلا جاءني واما
كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبرا لا مبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدا قوله وكذلك اسماء الاستفهام
والشرط اى تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين
واذا ان لم ينجر بحرف جر نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية كما يجيئ في باب الظروف
وقد يرتفع اسم الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا مؤخر نحو متى عهدك بفلان واما اسماء
الشرط الظرفية فلا يكون الا منصوبة على الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو ما ومن يقع مواقع كم مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا فالمرفوع اما مبتدا نحو من ضرب ومن قام قمت وخبرا اما نحو من انت وما دينك والمنصوب اما مفعول به
نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والمجرور
نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمرر امرر والنظر في كلمات الشرط نحو من وما واى الى الشرط
لا الى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان اولا لازما فهي مبتدا نحو من جاءك فاكرمه
ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا ناصبا لضميرها او لمتعلقه نحو من ضربته يضربك او من ضربت
غلامه يضربك فالاولى كونها مبتدا ويجوز انتصابها بمضمر يفسره الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها
ولا بمتعلق ضميرها فهي منصوبة به نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتدا على ضعف ولو جوز فاعمل الجزاء في
اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم في متى جئتني جئتك على ما يجيئ في الظروف المبنية لجاز ان يكون في نحو من جاءك
فاكرمه ومن ضرب زيدا فاضربه منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء وان يكون في نحو من جاءك فاضربه منصوبة
المحل بفعل مضمر يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه
لا يفسر العامل كما مر في المنصوب على شريطة التفسير والسر في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث
طلبها الصدر كان القياس ان لا يعمل فيها اللفظ اصلا وان كان في اللفظ ايضا متاخرا بل لا يعمل فيها الا معنى الابتداء
لان مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التاخر من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا
ان يعمل فيها ما لا يجوز تقدمه عليها لفظا بوجه وهو الشرط واما الجزاء فانه يجوز ان يتقدم عليها اما بانفرادها على الجزائية
كما هو مذهب الكوفيين او ساقطا عنها دالا على الجزاء كما ذهب البصريون على ما يجيئ في قسم الافعال فلم يجز عمله فيها
ما حقه ان يليها بلا فصل كالشرط واما الجزاء فلفرط تاخره عنها لم يجز عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين او غيره
كمن وما والدليل على انها لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاستقراء نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم وان قلنا ان
حرف الشرط مقدر قبل كلماته كما هو مذهب سيبويه فكلمات الشرط اذن معمولة لفعل مقدر يفسره ما بعده ابتداء
سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر او مقدر كما يجيئ في قسم الافعال وذلك عند
البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم قوله وفي مثل تمييز
كم عمة لك يا جرير وخالة ثلاثة اوجه وقد يحذف في نحو كم مالك وكم ضربت البيت للفرزدق وتمامه فدعاء قد حلبت علي
عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم الى انسيها يعني انها لكثرة الخدمة
صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى معنى ثقلت او تسلطت اى كنت
كارها الخدمة منها مستنكفا منها لخدمتها على كره مني ووجه النصب في عمة كون كم خبرية على ما تقدم من جواز نصب
تمييزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه يقول نصف الحلب تابعة
الا انه ذهب عني عدد الحالبات والجر على ان كم خبرية والرفع على حذف المميز اما مصدرا بتقدير كم حلبة نضبا

باعتبار مميزه ظرفا فيكم

ولا يكون الا استفهاما

وترك ما حقه الا تقدم فيها
بل من كلامه [illegible]
وهو الا يجوز تقدمه
الى [illegible] عمله فيها

بعض النسخ حلبت



وجوّز النصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على الاخبار واما ظرف بتقدير كم مرة نصبا على التهكم وجرّا
على الاخبار ويرتفع عمه بالابتدا وله صفتها والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة المحل اما مفعول
مطلق لخبر المبتدا او ظرف له كما تقول اضربتين زيد مضروب وام رتين زيد مضروب واعلم ان مميز كم لا يكون الا نكرة استفهاما
كان او لا اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم ومعدود كذلك لان الغرض من ايتان مميزها في الحالين
والغرض من ايتان المميز بيان جنس ذلك العدد والمبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف وقع التعريف ضائعا الذي هو اعلم
وكم في حالتيها مفرد اللفظ مذكر فالاولى ان لا يثنى فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسئول عنه
مثنى او مجموع ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاءك وجاؤك وكذا كم الخبرية وقال بعضهم كم مفرد اللفظ
مجموع المعنى ككل فينبغي على هذا ان لا يعود عليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم بكم عن
عن عدد الجماعة الذين جاؤا المخاطب مفصلين رجلين رجلين لوجب ان تقال كم رجلين جاءك لانك اذا قصدت تفصيل
جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين واي رجلين وافضل رجال واي رجال
على ما شرح في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما ولا خبرا ويجوز كم امرأة جائتك وجئنك وجاءك حملا على
المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى التمييز لبقاء المبتدا بلا ضمير من الخبر وهو جملة ولا تقول كم
رجلا ونساء جاؤك بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة وسخلتها وكم
ناقة وفصيلها فلكون المعطوف نكرة ايضا على ما تبين في باب المعارف وقد جوز بعض النحاة كم رجلا ونساء لانه يجوز
في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها وقد ذكرنا ضعف ذلك في باب العطف
عند قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه وتقول لقيت امرأة وكم رجلا وهي جاءاني عطفا على كم ولا يجوز كم رجلا
واياها بالعطف على التمييز لان المرئي الملقية ذات واحدة فلا مدخل فيها التقليل ولا التكثير واما كاين فنقل المبرد في
عن سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى كم قال لانه يستفهم كم لك ولا يستفهم كاين لك كما لا يستفهم رب لك وليس بذا بعيد ابو سعيد
واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كاين جاز حذف مميزها وما رب فحرف جر لا يحذف مجروره ولم اعثر
على منصوب بعد كاين وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يؤت بمن وجب نصب مميزها
كمميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كاين في الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول ابي بن المجيد بعد المنون فكان مميزها
كعب لزر بن حبيش كاين تعد سورة الاحزاب اي كم تعد فاستعملها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان
ويلزمها التصدر دون كذا لما قلنا في كم الخبرية وورد كذا مكررا مع واو نحو كذا وكذا اكثر من افراده ومن تكريره
بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا وكذا ولا تركيب على التكثير
اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلثة وبابه وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه و
بالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه وبه قال ابو حنيفة فطابقوا به العدد حتى اجازوا كذا درهم بالجر
حملا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة العرب لانه لم يرد مميز كذا في كلامهم مجرورا والشيء لا ينظر في تفسير
الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة لان المفصلة تدل على كمية العدد نصا والمبهمة
لا تدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو يقين وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهما درهما واحدا وهو الحق
واعراب كذا وكاين كما قلنا في كم ولا تقول ان الكاف فيهما وحده في محل الاعراب لان الجزئين صارا بالتركيب
ككلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكافين اعتبارا للاصل قوله الظروف منها ما قطع بحث الظروف والله اعلم بالصواب
عن الاضافة كقبل وبعد واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة
عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن عل ومن علو ولا
يقاس عليها ما هو بمعناه نحو يمين وشمال واخر وغير ذلك وينبغي ان يعرف انه يحذف المضاف اليه ويورد المحذوف
مضاف اليها اسم تابع للمضاف الاول نحو قوله يا تيم تيم عدي وقوله الا علالة او بداهة سابح وان لم يورد فلا يحذف الا
ما هو دال على اخر نسبي لا يتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتهما المذكوره وكل وبعض واذ ومع هذا لا يحذف الا اذا
قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف
باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت هذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت
معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب
اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا



ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة فى الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل
فى بعض وكل التنوين من المضاف اليه لعينيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البناء فى هذه الظروف
دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف او عادمته على ما مر فى المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء اذ
معناه عدم التصرف الاعرابي ويجوز ايضا فى هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب
قال ونحن قتلنا الازد ازد شنوءة فما شربوا بعدا على لذة خمرا وقال فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الفرات ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبلٍ ومن بعدٍ ويقال لا ابدًا بدًا ولا فعلى هذا لا فرق فى المعنى
بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بنى منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمن
معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وابدًا بدًا ولا اى متقدما ومتأخرا لا من زمان قبل ويجوز تنوين هذه
الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبلٌ وقبلاً كما قيل فى المنادى المضموم يا مطرٌ
ويا مطرا فيجوز ان يكون قوله فما شربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لانه كان حقها فى الاصل ان لا يكون غاية لتضمنها المعنى النسبى بل يكون الغاية هى المنسوب
اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت
بذلك الاسم لاستغرابه ولم يسم كل وبعض مقطوعى الاضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه
وتقول جئتك من علٍ معربا ايضا كعمٍ ومن عالٍ كقاضٍ ومن معالٍ كمرامٍ ومن علًا كعصًا ومن علو مفتوح
الفاء مثلثة اللام فاذا بنيت على على الضم وجب حذف اللام اى الياء نسيا منسيا اذ لو قلت علىُ لاستثقلت
الضمة على الياء ولو حذف فيها وقلت من على لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخوانه واما نحو يا قاضى فالمطرد
الضم فى المنادى المعرفة يرشد اليه واذا قصدت بناء علو ساكنة العين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب
يجوز ضمه وكسره تقول علو الدار كما تقول سفلها اما جواز بناء علو على الفتح نحو من علوَ من دون ساجد
الغايات فلثقل الواو المضمومة واما الكسر فيه نحو من علو فاما لتقدير المضاف اليه كما فى قوله خالط من
سلمى خياشيم وفا وقولهم ليس غير بالفتح على ما مر فى الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جار قبله او مع
الاضافة الى ياء الضمير واما البناء على الكسر استثقالا للضمة واما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات
ويروى بيت اعشى باهلة انى اتتنى لسان لا اسر بها من علو لا عجب منها ولا سخر بضم واوها وكسرها وفتحها
وبناء الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا فى الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن
بحذف المحتاج اليه اعنى المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات لانها فى حال الاعراب كانت فى الاغلب
غير متصرفة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او لتخالف حركة بنائها حركة اعرابها قوله واجرى
مجراها لا غير وليس غير وحسب شبه غير بالظروف الغايات لشدة الابهام الذى فيها كما فى الغايات لكونها جهات
غير محصورة ولابهام غير لا يتعرف بالاضافة وهى اشد ابهاما من مثل فلهذا لم يبن مثل على الضم ولم يحذف
منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس وغير
التى بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التى بعد ليس والمضاف اليه المحذوف فى ليس
غير هو المستثنى المحذوف فى نحو قولك جاءنى زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم
لمشابهتها للغايات بالابهام واما حسب فجاز حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبنى على الضم تشبيها بغير
اذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما مر فى باب الاضافة قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى الجملة فى الاكثر اعلم ان
الظروف المضافة الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهى ثلثة فقط حيث فى المكان واذ
واذا فى الزمان على خلاف فى اذا هل هى مضافة الى الجملة انتى تليها او لا كما يجيء وحيث واذ يضافان الى الفعلية
والاسمية واما اذا ففى جواز اضافته الى الاسمية خلاف كما مر فى المنصوب على شريطة التفسير واما جائزة
الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة يستفاد منها احد الازمنة الثلثة ويشترط ذلك لتناسب
المضاف والمضاف اليه فى الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما احتيج الى هذا التناسب
لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه فى الحقيقة هو المصدر الذى تضمنته لا نفس الجملة
فعلى هذا لا يجوز مكان اضافة الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الامكنة معينا كما يستفاد منها احد
الازمنة معينا كما يستفاد منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة

ومعنى من قبل ومن بعد

من الظروف حيث



الفعل على احد الازمنه وضعا فلهذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسميه والاسمية المضاف
اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون ثانى جزئيها فعلا كقوله تع يوم هم على النار يفتنون او يكون مضمونها
مشهود الوقوع فى احد الازمنة الثلثه وان كان جزءاها اسمين اما فى الماضى نحو اتيتك حين الحجاج امير او
فى المستقبل نحو لا اخذنك حين لا شئ لك قال الله تع يوم هم بارزون قال المبرد فى الكامل لا يضاف الزمان الى
الاضافة الى الاسميه الا بشرط كونها ماضية المعنى حملا على اذ الواجبه الاضافة الى الجمل قوله تع يوم هم
على النار يفتنون وقوله تع يوم هم بارزون ونحو ذلك يكذبه هذا الذى ذكرنا كله اذا اضيف الزمان
الى الجمله هو فى المعنى ظرف مصدرها كما رايت فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده
فلا يكون له مع الجمله من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل الا مع حرف مصدرى كان
وان وما قبل الجمله قال الله تع من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كان يزيغ قلوب فريق ومن بعد
ان يلقوه ونحو ذلك واما اضافة ريث الى الجملة الفعليه نحو توقف ريث اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى
البطؤ مقاما مقام الزمان المضاف والاصل زمان ريث خروجى اى مدة ان يبطئ خروجى حتى يدخل | ريث
فى الوجود والمعنى لى ان اخرج فهو نحو اتيتك خفوق النجم فلما قام مقام الزمان جازت اضافته الى الفعليه و
كذا آية بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعلية لمشابهتها الوقت لان الاوقات علامات توقت بها الحوادث
ويعين بها الافعال لكن لما كان ريث واية دخيلين فى معنى الزمان اضيفا الى الفعلية فى الاغلب مصدره
بحرف مصدرى قال شعر باية يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما قال الا من مبلغ عنى تميما باية ما يحبون
الطعاما ويقول افم ريثما اخرج فاذا جاز ان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدرى على ما نقله الكوفيون
كما يجئ فكيف بما يشابهه ونضاف وايضا مغربا كاعرابه فى نحو ذو مال بالواو والالف والياء الى الفعلية فى قولهم
اذهب بذى تسلم واذهبا بذى تسلمان واذهبوا بذى تسلمون وقال بعضهم هو شاذ وذى صفة للامر اى
اذهب مع الامر ذى السلامة اى مع الامر الذى تسلم فيه والبا بمعنى مع وقال الشيرازى فى الموصوف بذى الوقت
اى اذهب فى الوقت ذى السلامة اى فى وقت تسلم فيه والبا بمعنى فى فلا يكون الاضافة شاذه لانه كالزمان
المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذو الطائيه اعربت وهو بعيد لما مر فى الموصولات انها بالواو فى الاحوال
على الاشهر وربما استعملت فى ذلك الاضافة الى الفعل استعمالها مضافة الى الاسم نحو جانى ذو فعل وذوا فعلا
وذوو فعلوا وذات فعلت وذواتا فعلتا وذوات فعلن ويحتمل ان يكون طائيه على ما حكى ابن الدهان كما مر
فى الموصولات وان يكون بمعنى صاحب اضيف الى الفعل شاذا وقال سيبويه اذا كان احد جزئى الجملة التى
تلى حيث واذا فعلا فنصبه ذلك الفعل اولى لما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل اولى فحيث يجلس زيد
اولى من حيث زيد يجلس وهى فى ما ذكر من ذلك فى اذا نظر لكثرة نحو قوله تع اذا السماء انشقت واذا السماء
انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام فى بناء حيث فسيانى بعد وقد يشبه غير ومثل بالظروف المضاف | بناء حيث
الى الجمل لزوما اعنى حيث واذا وذلك لانهما فيستبان مثلهما ولانه لا احصر فيهما كما انها غير محصوره بحدود
حاصره اتصالها نحو اليوم والدار فيضافان الى الجملة لكن لما كانا مشبهين بها تشبيها بعيدا لم يضافا الى صريح | اى غير ومثل
الجمله اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدرى كقوله تع مثل ما انكم تنطقون وقوله لم يمنع الشرب
منها غير ان نطقت حمامة فى غصون ذات اوقال وقوله غير انى قد استعين على الهم اذا خف بالثوى النجاء وانما
صدر وما اضيفا اليه الزمان الجائز اضافته الى الجمله وان كان الاضافة اليهما فى كلا القسمين غير لازمه والجملة المضاف | بحرف مصدرى دون ما اضيف اليه
اليها الزمان فى تاويل المصدر ايضا لان التناسب بين الزمان المضاف والجملة المضاف اليها فى دلالتهما على الزمان وكون
الزمان ظرفا لمصدر الجملة المضاف اليها منعا من الحرف الفاصل بين المضافين اى الحرف المصدرى فى الزمان وليسا
بموجودين فى مثل وغير فاحتيج معهما الى الحرف المصدرى مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا
الى ان المشدده والمخففه نحو اعجبنى يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد فان صح النقل جاز فى تلك الظروف الاعراب
والبناء كما فى مثل ما انكم وغير ان نطقت على ما ياتى واختلف فى كون الظروف مضافة الى ظاهر الجمله او الى المصدر
الذى تضمنته والنزاع فى الحقيقه منتف لان الاضافة فى اللفظ الى ظاهر الجمله بلا خلاف ومن حيث المعنى الى
مصدرها لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا فى الحقيقه الى ظاهر الجمله وهى خبر لكان المعنى يوم
هذا الخبر المعين وايضا الاضافة فى المعنى لتخصيص الزمن ولا بد فى الاضافة المفيده للتخصيص من صحة تقدير

لام



لام التخصيص واللام يتعذر دخولها على الجملة قال صاحب المغنى يتعرف الظرف المضاف الى الجملة فيصح ان
يقال جئتك يوم قدم زيد الحار او البارد على ان يكون صفة ليوم اقول ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغى
ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل فى الفعلية او المبتداء فى الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كريم قدم
اذ المعنى يوم قدوم امير ثم اعلم انه يضاف الزمان او حيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا اى منصوبا بتقدير فى
قال تع هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم ينفع الصادقين بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالاته وهو مفعول
به ليعلم مقدرا وقال شعر باذل حيث يكون من يتذلل وقال ابو على فى كتاب الشعر ما بعد حيث فى الموضعين
الظروف المضافة صفة لا مضاف اليه قال لان حيث يضاف ظرفا لا اسما فالمعنى حيث يجعله وحيث يكونه اى يجعل فيه ويكون
فيه والاولى ان يقول انه مضاف ولا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما فى ظروف الزمان واما نحو
يومئذ وح وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى اذ المضافة فى المعنى الى جملة محذوفة مبدلة منها
التنوين وفى ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك
غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف نحو قوله تع بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما
قوله تع يوم الوقت المعلوم فقال ابو على فى الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان معنى قوله تم ميقات ربه
تم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما وضح النهار واما
برهة من الزمان ولو قلت الى برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه والذى يبدو لى ان
هذه الظروف التى كانها فى الظاهر مضافة الى اذ ليست بمضافة اليه بل الى الجملة المحذوفة الا انهم لما حذفوا
تلك الجملة لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين لاحقة بهذه الظروف كما ابدل فى كل وبعض
واذ لان كلا واخواته لا زمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف
بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد كقوله تع وكلا اتينا ورفعنا بعضهم فوق بعض وقوله يهنيك
عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتنوينه الا ان يكون عوضا لبعد معنى
التنكير والتمكن منه واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جاءنى زيد وكنت حينا كذا و
قصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينا منه اى حين ذلك لم يكن ظاهرا فى ذلك المعنى بل الظاهر فيه
ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض فى يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا
الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها هى فى الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما
للاضافة الى الجمل خفيفا فى اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم والليلة وغير ذلك متعودا
لحذف الجمل المضاف اليها هو اذ ابدل التنوين منها كما فى قوله وانت اذ صحيح فجئ به بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين
العوض ليكون التنوين كانه ثابت فى الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه فى المعنى مطلق
على ما اطلق عليه فكانه هو والزم اذ هنا الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف الاول
حتى لا يستنكر حذف المضاف اليه منه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض لانه لا بد فيما حذف منه المضاف اليه
من احدهما الا ان يعطف عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف كقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزاره
ولما توصل باذ الى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد تكون مستقبلة وماضية جردت اذ عن معنى
الماضى وصارت لمطلق الظرفية فيجوز استعماله فى المستقبل ايضا كقوله تع فويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق
ومنه قوله تعالى ان اذ اذا حذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين فى غير نحو يومئذ جاز فتحه ايضا كقوله تع فعلتها اذن وانا
من الضالين اى فعلتها اذ ربيتنى اذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل فى اذا انها للجواب والجزاء وكسر الذال فى نحو ح
لالتقاء الساكنين لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبناء اذ يمنع جره وايضا نحن نعلم انه فى قوله
وانت اذ صحيح ليس بمجرور وهو مثله فى ح لكنهم انما الزموها الكسر ليكون فى صورة المضاف اليه الظرف الاول
ويجوز فى غيرها الفتح ايضا كقوله تع وانا اذا من الضالين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان
ظرفا للمصدر الذى تضمنته الجملة على ما قررنا قبل لم يجز ان يعود من الجملة ضمير اليه فلا يقال اتيتك يوم
قدم زيد فيه لان الربط الذى يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها
فيكون كانك قلت يوم قدوم زيد فيه اى فى اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطا
بان كان منونا نحو يوما قدم فيه زيد قال الله تع يوم تسود وجوه وقد يقول العوام يوم تسود فيه الوجوه ونحو



وهو شاذ ولنذكر شرح قوله في اخر الباب والظروف المضافة الى الجملة اذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير
مع ما وان ههنا فانه يحتاج اليه لبيان بناء حيث فنقول ان ظرف الزمان المضاف الى الجملة انما يبنى منه المفرد
والجمع اذا بقي ولا يبنى المثنى لما ذكرنا في نحو هاذان واللذان والظروف المضافة الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما
واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب اذ واما اذا ففيها خلاف على ما يجيء هل هي مضافة الى شرطها اولا واما
جائزة الاضافة وهي غير هذه الثلثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء لانها مضافة في المعنى الى المصدر
الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات
المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاعرف واما جائزة الاضافة اليها فعلى
ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ماضية الصدر نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبى فقلت الما تصح
والشيب وازع فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها للاضافة الى الجملة فعلة البناء فيها
اذن عارضة واما البناء فللتقوي للعلة العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه
الذي يكتسي منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا يضاف
الى الجملة المذكورة وذلك بان يضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تع هذا يوم ينفع الصادقين
او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا في اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب محلا
فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين و
بعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما ثبت في السبع من فتح قوله تع هذا يوم
ينفع لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع ولا في قوله تع يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح
لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدره ان وان ومثل المضاف الى ما صدره
ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابهما وبناؤهما قال تع انه لحق مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل مع كونه صفة لحق
او خبر بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا بالكونه مصدرا بمعنى انه لحق حقا مثل حقية نطقكم وقال لم يمنع الشرب
منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال ففتح غير مع كونه فاعلا ليمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى
الا كما مر في باب الاستثناء وعلة بنائهما مشابهتهما لاذ واذا وحيث لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدر
ما وليهما ولان فيهما الابهام مثلها فقد الحصر كما مر والمبني وهو ما وان وان واقع موقع ما اضيفا اليه ولو
ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف الى ما صدره ان المشددة او المخففة لجاز اعرابها وبناؤها نحو مثل
وغير وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المتقدمة على اذ في نحو حينئذ واعرابها قرئ قوله تع من خزي يومئذ بفتح
يوم وجره اما الاعراب فلعروض علة البناء اعني الاضافة الى الجمل واما البناء فلوقوع اذ المبني موقع المضاف اليه
لفظا كما بينا فصار نحو قوله على حين عاتبت المشيب فثبت بما بينا ان قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز
بناؤها الى ينبغي ان يكون على اطلاقه وقوله ومثل وغير مع ما وان واي مثل مع ما وغير مع ان مشددة و
مخففة وهذا تمام الكلام في الظروف المضافة الى الجمل وقال المص بني حيث لانه موضوع لمكان مصدر
كائن في الجمل فشابه الموصولات في احتياجه الى الجمل وكذا قال في اذ واذا ويجوز ان يقال في اذ انه بني لان وضعه
وضع الحروف كما يقول بعضهم وبني حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا
وقد تفتح الثاء وتكسر وقد يخلف ياؤها واوا ومثلثة الثاء ايضا واعرابها لغة فقعسية وقد ندرت اضافتها الى المفرد
قال ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم وقال اما ترى حيث سهيل طالعا وبعضهم
يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير
قليل ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه
لشذوذ الاضافة الى المفرد وترك اضافة حيث مطلقا لا الى جملة ولا الى مفرد انادر وظرفيتها غالبة لا لازمة قال
لدى حيث القت رحلها ام قشعم وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل طالعا هو مفعول ترى وكذا قوله تع الله اعلم حيث
يجعل رسالاته وحكي هو احسن الناس حيث نظرا ناظر اي وجها فهو تمييز وقال الاخفش قد يراد به الحين كما في
قوله للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه ولا يمتنع هنا حمله على المكان قوله ومنها اذا وهي للمستقبل
وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتداء بعدها واذ لما مضى ويقع
بعدها الجملتان قد تقدم ههنا علة بنائها وقد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجمل

بناء الظروف المتعلق على اذ

ومن الظروف اذا

بعدها



بعد ها فنقول قد يكون اذا للماضي كاذ كما في قوله تع حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى وحتى اذا جعله
نارا كما ان اذ يكون للمستقبل كاذا كما في قوله تع واذ لم يهتدوا به فسيقولون على انه يمكن ان يأول بالتغليبيه
وكما في قوله تع فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب نادى اصحاب الجنة وقد يكون
اذا مع جملتها للاستمرار الزمان نحو قوله تع واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اى قالوا عادتهم المستمرة
ومثله كثير نحو قوله تع واذا لقوا الذين امنوا واذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد والاصل في استعمال اذا ان
يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم كما ان اذ
لزمان من ازمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال اذا
في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تع اذا الشمس كورت ولهذا اكثر في الكلام العزيز
استعماله لقطع علام الغيوب سبحانه بالامور المتوقعه وكلمة الشرط ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون
اولهما فرضا حصول مضمون الثانيه فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازم لهذا المفروض وجوده
قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيه فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع
المتكلم بعدمه فيه استعمل فيه ان لا على انها موضوعة له كما يجئ فلهذا كان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني
كما يجئ في حروف الشرط لان مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم و
قد يكون في المستقبل وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط في اسم الا بتضمن معناها فلو موضوعه
لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع
في الجزاء لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك في وقوعه فيه كما في حقنا او لم يشك كان الواقعه في كلامه تع وقد
يستعمل ان الشرطيه في الماضي على احد ثلثة اوجه اما على ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تع
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت واما على القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تع ان
كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده نحو زيد وان كان غنيا لكنه بخيل وانت وان اعطيت جاها
لئيم واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا يستعمل فيه في الاغلب الا وشرطها كان لما ياتي في الجوازم و
قد يستعمل لو في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايض للاستمرار كما ذكرنا في اذا قال عليه الصلوة والسلم لو
ان لابن ادم واديين من ذهب لا بتغى اليهما ثالثا فنقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد
المتكلم في المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لتنافي القطع والفرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان
الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها
على خلاف ما نتوقعه جوزوا تضمين اذا معنى ان كما في متى وساير الاسماء الجوازم فيقول القايل اذا
جئتني فانت مكرم شاكا في مجي المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى جئتني سواء لكن اضمار ان قبل متى
وساير الاسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه في اسماء الشرط صار بعد العروض عريقا ثابتا اذ لم يوضع في الاصل
لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذا له فجاز ان يرسخ الفرض الذي هو معنى الشرط في الحدث
الواقع فيها واما اذا فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل
صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال ترفع لي خندف
والله يرفع لي نارا اذا خمدت نيرانهم تقد وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب
ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المنصوب على شريطة
التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه
معنى ان الشرطيه وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمنه لمعنى ان وذلك بمجي جملتين بعده على طرز
الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء كما في قوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انه لما كثر وقوع الموصول
متضمنا معنى الشرط فجاز دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما
في قوله تع ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الى قوله فلهم عذاب جهنم وقوله وما افاء الله على رسوله الى
قوله فما اوجفتم لان الفتن والافاءه متحققا الوجود في الماضي فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض
ومنه ايضا قوله تع وما بكم من نعمة فمن الله والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة زايدة واتما ترتب اذا والموصول
في الايات المذكورة والجملتان بعدهما ترتيب كلمتي الشرط وجملتي الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط

فالماضي مقطوع بعدمه فيعلم انه وان وضع الشرط مفروض وجوده م



يدل على هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانيه لمضمون جملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض
عمل في اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فسبح وان في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولام
الابتداء في نحو قوله تع ائذا ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل ما بعد الفاء وان في الذى قبلهما في نحو اما يوم الجمعه فان
زيدا قائم واما زيدا فاني ضارب للغرض الداعي الى هذا الترتيب كما يجيء في حروف الشرط فاذا تقرر هذا قلنا العامل في
متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير
الظروف الا ترى انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم على ما مضى في الكنايات ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة
الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما فعلان توجها الى معمول والاقرب اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان
العامل ههنا الابعد كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب بضمير المفعول عند اهل المصرين كما في زارني
وزرته زيد فكان الاولى اذن ان يقال متى جئتني فيه او متى جئتنيه ولم يسمع واما الاستدلال على كون الشرط في مثله
هو العامل بمجيء الجواب في بعض المواضع بعد ان او اللام او الفاء نحو متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم وفلانت
مكرم فمما لا يتم لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذى له الصدر يجوز مثل هذا الترتيب كما مر انفا قال
واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواته والاولى ان تفصل وتقول
ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك
وقت غروب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذى في محل الجزاء استعمالا وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الاول
اذ الاول مخصص للظرف ومخصص له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه ولا ثالث استقراء لا يجوز ان يكون
وصفا اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يات في كلام فتخصيصه له
اذن لكونه مضافا اليه كما في ساير الظروف المتخصصه بمضمون الجمل التى بعدها لا على سبيل الوصفيه كقوله تع
يوم يجمع الله الرسل وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف
اليه في المضاف وذلك لان كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بحيث يقعان معا جزو كلام يجوز ان
تعمل اولهما في الثانيه كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من وجه
اخر فكذلك ما هو بمنزلتها في المعنى فمن ثم لم يعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة موخر من
الشرط اذا عمل فيها الشرط فليست مع الشرط ككلمة واحدة اذ لا يقعان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا
ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما في الاخر نحو متى تذهب اذهب واياما تدعوا فله الاسماء الحسنى الى ان لم
يعمل الشرط في كلمته نحو من قام قمت جاز ايقاعهما موقع المبتدا على ما هو مذهب بعضهم فاذا تقرر هذا
قلنا ان الفاء في نحو قوله تع فسبح زائدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما حكمنا
بزيادتها لان فائدتها التعقيب كما ذكر ان السببيه لا تخلو من معنى التعقيب في اذا جاء ظرف للتسبيح فلا
يكون التسبيح عقيب المجيء بل في وقت المجيء وقال المص في شرح المفصل ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد
ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص
به لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة يكفي لتخصيصها لتخصص متى في متى
قام زيد وهو غير مختص اتفاقا منهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله تع ائذا ما مت لسوف اخرج حيا
وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج حيا وقت الموت فكان ينبغي ان لا يكون الاخراج والموت في وقت
فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الايه لقيام القرينه والمعنى ائذا ما مت وصرت رميما ابعث اى
مع اجتماع الامرين كما قال تع ائذا متنا وكنا عظاما وعظاما ورفاتا ائنا لفي خلق جديد وكثير في القران مثله واستدل
ايضا بنحو قولهم اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى
اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتني
اليوم يكن جزاء لمجيئي اليك امس ولعدم عراقة اذا في الشرطيه ووسوخ فيها جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها
اسميه بغير فاء كما في قوله تع واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا منع
من ان يكون هم في الايتين تاكيدا للواو والضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا
مجيء الاسميه الحاليه عن الفعل بعدها في قوله اذا الخصم ابزى مايل الراس انكب قيل ليس في اذا في نحو قوله تع
والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب



لا تقاصر

لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس ههنا ما يدل على الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا فاين ناصبه قلت قال المص ناصبه حال من الليل اى والليل حاصلا وقت غشيانه ولى فيه نظر اذ لا شئ هنا نقدر عاملا في حاصلا الا معنى القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد صارخا في حال صراخه وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخولك في وقت دخول المخاطب فيكون الاقسام في حال غشيان الليل وهو فاسد كما مر وايضا في قوله تع والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من المقسم به مخرج عن الظرفية اى وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما من حيث ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثاني ان المعنى بحق القمر متسقا لا بحق وقت اتساق القمر وليس ببعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم بشئ الا لحالة العظمة بشئ فمتعلقه بالمصدر المقدر على ما ذكرنا في المفعول له من جواز عمله مقدرا عند قوة الدلالة عليه وخاصة في الظرف فانه يكتفي برائحة الفعل وتوهمه كما هو مشهور فالتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك عجبا من زيد اذا ركب اى من عظمته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لم يصلح هناك لكونه معمولا لانشاء القسم فاسم العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى من المعاني واذا جاء اذا بعد حتى كقوله تع حتى اذا هلك قلتم فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصب باخيرهما كما مر وحتى يكون معها حرف ابتداء اذ ليس معنى كونها حرف ابتداء انه يقع المبتدا بعدها فقط بل معناه انه يستانف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تع حتى يقول الرسول بالرفع ويقول س حتى تكل الناس قال بعضهم يجوز ان يجرد بعد حتى عن الشرطية وينجر بحتى ولعله حمل عليه قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائدة شلا كما تطرد الجمالة الشردا وهذا البيت اخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر محافظة على اغلب احوالها وقال المبرد اى اذا فيه زائدة ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة اذ حذف الجزاء لتفخيم الامر غير عزيز كما في قوله تع اذا السماء انشقت اى يكون امور لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسما صريحا في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وما نالوا عثرنا على شاهد من كلام العرب واما قوله تع اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء كما يجئ في باب الشرط قوله وقد يقع للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها وقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجاة في باب المبتدا وان الاقرب كونها حرفا فلا محل لها والتي يقع جوابا للشرط للمفاجاة كما يجئ في حروف الجزم والكوفيون يجوزون نحو خرجت فاذا زيد القائم بنصب القائم على ان زيدا مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار زيد لان اذا المفاجاة عندهم ظرف مكان واما نصب القائم فقالوا لان اذا المفاجاة تدل على معنى وجدت فيعمل عمله لان معنى مفاجاتك الشئ وجدانك له فجاءة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القائم والقائم ثاني مفعوليه ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي لان اذا المفاجاة يجب الابتدا بعدها قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احملي قالت انا طاير قيل لها طيري قالت انا جمل ان كانت اذا كسائر الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طالبناهم بفاعل ومفعولين قال بلى يجوز فاذا عمرو قائما على ان اذا خبر عمرو وقائما حال اى فبا المكان عمرو قائما واما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه خبر المبتدا عمرو وقال ثعلب اعتذارا للكوفيين في نحو فاذا هو اياها ان هو عماد واذا كوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها كقوله فضحت ولو كانت خراسان دونها رآها مكان السوق او هي اقربا اى واها هي اقرب قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين قال والظن الحكاية في هذا عن ثعلب غلط لان العماد عند اهل المصريين لا يكون الا فضلة يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاط هو في مسئلتنا اصلا وهذا اخر كلام الزجاجي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب اصلا الا اذا كان خبر المبتداء معرفا باللام او افعل التفضيل وفي الاتيان به مع غيرهما نظر كما مر في باب الضماير وقوله او هي اقربا بمعنى او هي في مكان اقرب فهو نصب على الظرف وقد يقع اذا واذ في جواب بينا وبينما وكلتاهما اذا المفاجاة والاغلب

انه تعالى لا يقسم بوقت انشاق القمر في قوله والقمر اذا اتسق بل يقسم به متسقا في ليس ببعيد

كما لا يقسم الا بعظيم في معنى من كلام

اذا المفاجاة

في الفعل المجزوم



ومنه لفظ البين وبينا والتحقيق فيه

يجي اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا قالت فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة نتنصف ولا يجي
بعد اذ المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذا للمفاجاة الا الاسمية وكان الاصمعي لا يستفصح الاتيان بهما في جواب بينا
وبينما لكثرة مجي جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول
امير المؤمنين ع وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها في حيوته اذ عقدها لاخر بعد وفاته ولما قصدا الى
اضافته اللازم بين اضافته الى المفرد الى جملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم زادوا عليه ماء الكافة لانها
التي تكف المقتضي عن الاقتضاء او اشبعوا الفتحة فتولدت الف ليكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه
لانه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى بها للوقف كما في انا والظنونا واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير
جلست بينكما اي مكان فراقكما وتقدير فعلت بين خروجك ودخولك اي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما ترى مستعمل في الزمان والمكان واما اذا كف بما او الالف واضيف
الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان
مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت
لقيام القرينة عليه وهي غلبة اضافة الازمنة الى الجمل دون الامكنة وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف اليها الى
الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين اذا اضيف الى الامكنة او جثث غيرها فهو للمكان نحو بين الدار
وبين زيد وعمرو وان اضيف الى الازمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيف الى الاحداث
نحو بين قيام زيد وقعوده الا ان يراد به مجاز المكان نحو قولك زيد بين الخوف والرجا استعيرت لما بين الحدين
مكانا فلهذا وقع بين خبرا عن الجثة فبينما المضاف تقديرا الى زمان محذوف ظاهرا الى جملة مقدرة بالحدث
لا بد ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافته الى الجمل وبكل ما قلنا في بينما يطرد في كلما من مجي ماء الكافة ليكفه
عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكلما اذن زمان مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا
من جنس ما يضاف اليه زمانا كان او مكانا او غيرهما ولما في كلما من معنى العموم والاستغراق الذي يكون
في كلمات الشرط نحو من وما ومتى تشابههما اكثر من مشابهة بينما فلم يدخل الا على الفعلية بخلاف بينا
وبينما ولهذا ايضا جاز وقوع الماضي بعد كلما بمعنى المستقبل لكنه ليس ذلك بحتم في كل ماض كما كان
في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى ان وكذلك كل ماض وقع بعد حيث احتمل الماضي والاستقبال للعموم
الذي فيه ككلمات الشرط نفسه وفي كلما ايجاز الشرط واما حيثما فهي كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلا كمن وما ومتى
فالعامل في كلما وحيثما هو في محل الجزاء لا الذي في محل الشرط كما في اذا الا انهما في الاغلب يستعملان في الفعل المقطوع
بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس اتيتك وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع به نحو كلما جئتني
اعطيك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما يستعمل الاسماء المتضمنة لمعنى ان في المتحقق وجوده نحو متى طلعت الشمس
اتيتك وكل ذلك على خلاف الاصل ويدخل بينا وبينما وكلما في الماضي وفي المستقبل ولنا ان نوجب بناء بينا وبينما
وكلما على الفتح لكون اضافتها كلا اضافة كما ذكرنا في حيث الا انها بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة
الاعراب بخلاف حيث فانه لم يثبت لها حالة اعراب هي منصوبة فيها حتى تراعى حركاتها الاعرابية وانما وجب بينا وبينما
وكلما مع جملتها تركيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للاولى لزوم
الجزاء للشرط ولهذا ادخل اذ واذ للمفاجاة في جواب بينا وبينما ليدل على اقتران مضمون الاول بالثانية مفاجاة
بلا تراخ فيكون اكد في معنى اللزوم وقيل في كلما انه معرب وما مصدرية والزمان المضاف الى ما مقدر فيجوز
ادعاء مثله في بينما فان دخل اذ واذا للمفاجاة في جواب بينا وبينما فان قلنا كما هو مذهب المبرد ان اذ واذا المفاجاة
ظرف مكان وكذا ينبغي ان نقول في اذ المفاجاة فاذ واذا منصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينا و
بينما ظرفا زمان له فمعنى بينا زيد قائم اذ راى هندا بين اوقات قيامه في ذلك المكان اي في مكان قيامه وان
قلنا انهما ظرفا زمان كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدهما مخرجان عن الظرفية
مبتدأن خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد هندا حاصل بين اوقات قيامه والاولى ان يقال بحرفية
كلمتي المفاجاة كما هو مذهب ابن بري فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلمتي المفاجاة او نقول انهما زائدتان
وليستا للمفاجاة في جواب بينا وبينما كما قال الجوهري وابن قتيبة وابو عبيدة بزيادة اذ في نحو قوله تع واذ
واعدنا وبزيادة اذا في قوله حتى اذا اسلكوهم في فائدة البيت والكلام على مثل قوله تع فاذا اصاب

حاة اذا المفا دخول اذ مع بينا وبينما فحق نه داى نيه يبند

يرمى



به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون كالكلام على بينما زيد قائم اذ راى عمرو سواء ويجوز ان يكون اذا في جواب
بينما واذا ولما نحو قوله تع فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف زمان بدلا من الظروف المذكورة ولا
يجعله مضافا الى الجملة التى يليها بل يجعل تلك الجملة عاملة في الظروف المذكورة اى وقت الاصابة في تلك
الحال يستبشرون وكذا في الباقيين فالجملة المضاف اليها اذا محذوفة مدلول عليها بالجملة التى في موضع الشرط
اى اذا اصابهم يستبشرون واذا كتب فريق منهم بربهم يشركون وكذا نقول اذا وقعت جوابا لان في نحو قوله تع وان
تصبهم سيئة اذا هم يقنطون وان قلنا انها ظرف مكان فلا يقدر لهما جملة مضافا اليها لان المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث
بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا في جواب اذا ولما وبينما وان قلنا بحرفيتها اذا في جواب الاشياء الاربعة فلا
اشكال لانه اذن حرف كالفاء سواء وقد يجئ اذ للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاني
عمرو ويجوز اضافة بينا دون بينما الى المصدر كقوله بينا معانقة الكرام وروغ يوما اتيح له جرئ سلفع بتقدير
بين اوقات معانقة ولا عرف الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اى تعانقه حاصل قوله واذ للماضي ويقع بعدها
الجملتين وذلك لانه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما في اذا لان جميع اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط
في المستقبل واذ موضوعة للماضي فتنافيا واذا دخل على المستقبل قلبه الى الماضي كقوله تع واذ يمكر بك واذ
تقول ويلزمها الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تع بعد اذ نجانا الله منها وقوله بعد اذ انتم مهتدون
ولم يعهد مجرورا باسم الا بعد او يقع مفعولا بها كقولك اذكر اذ من يانينا تكرمه وقوله تع واذكر اخا عاد اذ
انذر على ان اذ بدل من اخا عاد وقيل في نحو قوله تع انها زائدة كما مضى وقيل هي مفعول لا ذكر ويلزمها الاضافة
الى الجملة وان علمت حذفت وعوض منها التنوين كما في قوله وانت اذ صحيح فبكسرها او بفتح كما مر ويلزمها الكسر
في نحو يومئذ لما مر ويجئ اذ للتعليل نحو جئتك اذ انت كريم اى لانك كريم والاولى حرفيتها لان اذ لا معنى
لتأويلها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم واعلم انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح
اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضي فاولاه الماضي اولى للمشاكلة والمناسبة ولا يرد عليه نحو اذا زيد يقوم
لان اذا على مذهب سيبويه داخلة على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها
على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا مخلص له منه الا استقباح استعمال مثل هذا ايضا اعنى قولك اذا
زيد يقوم فقل له كذا والحق انه ايضا قبيح قليل الاستعمال وقال المص معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم
ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اذا زيد يقوم فقل له كذا مقصود به القيام
الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلة لم يثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية واذا جاءوك ما بعد
اذا فهي باقية على ما كانت عليه لا تصيرها جازمة معينة للشرط بخلاف اذ فانها تصير كلمة جازمة بما كما يجئ في جوازم
الافعال ومنهم من قال اذا ما يجازى بها فيجزم الشرط والجزاء وانشد الفرزدق وكان اذا ما يسلل السيف
يضرب والرواية مبنيا قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان
استفهاما اين الاستفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين تكن اكن وبناؤهما على الحركة للساكنين وعلى
لاستثقال الضم والكسر بعد الياء وانى لها ثلثة معان استفهامية كانت او شرطية احدها اين الا ان انى
مع من في الاستعمال اما ظاهرة كقوله من اين عشرون لنا من انى او مقدرة نحو انى لك هذا اى من انى اى
من اين ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من لانها يدخل في اكثر الظروف التى لا تتصرف او يقل
تصرفها نحو من عند ومن بعد ومن اين ومن قبل ومن امامه ومن لدنه فصارت في مثل محاز ان يضمر في
الظروف اضمارها ومنه قوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب اى من لدن
شب ويجئ انى بمعنى كيف نحو انى يؤفكون ويجوز ان يكون بمعنى من اين يؤفكون ويجئ بمعنى متى وقد اول
قوله تع انى شئتم على الاوجه الثلثة ولا يجئ بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل واما في الشرطية فكقوله فاصبحت
انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر اى من اين تاتها قوله ومتى للزمان فيهما اى في الاستفهام
والشرط وربما جوت هذيل بمتى على انها بمعنى من كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج
وبمعنى في فيكون على الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمي اى في كمي او وسط
كمي ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك فمتى ليس بخبر بل هو
ظرف لخبر المبتدأ الذى بعده غير ساد مسده كما مر في نحو امامك زيد وانت وبلادك مجتمعان وايان للزمان

الخبر م
بين الجملتين
بلا فصل م
واذ واعد اخا
التخيم
اى من انى
فى الحال ... اى ... بمعنى ... ووسط ... م
مهم ... اى وقت اصابتهم يقنطون اى في تلك الحال م
وكيف للحال استفهاما م



استفهاما كمتى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان مختص بالامور العظام نحو قوله تع ايان مرسيها وايان يوم الدين ولا يقال ايان نمت وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسى كسر نونها لغة والاولى الفتح لمجاورة الالف وكتب الجمهور ساكنة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرين وهو غير مسموع ويختص ايان فى الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه يستعمل فى الماضى والمستقبل قال ابن جنى ينبغى ان يكون ايان من لفظ اى لا من اين لان اين للمكان ولقلة فعال وكثرة فعلان فى الاسماء فلو سميت بها لم يصرفها قال الاندلسى ينبغى ان يكون اصلها اى اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقى ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصله اى ان اى اى حين فخفف بحذف الهمزة فاتصلت الالف والنون باى وفيه نظر لان ان غير مستعمل بغير لام التعريف واى لا يضاف الى مفرد معرفة قوله وكيف للحال استفهاما انما عد كيف فى الظروف لانه بمعنى على اى حال والجار والظروف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لا لابدلت منها الظرف ونحو متى جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت وللاخفش ان يقول ويجوز ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيد اعلى حال الصحة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه مقدر بقولنا على اى حال وحاصل عنده مقدر ع فان جاء بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل على الحال فجوابها والبدل منها منصوبان يقول فى الجواب متكئا على اخر او معتمدا وفى البدل كيف يقوم زيدا معتمدا ام لا فكانك قلت باى صفة موصوفا يقوم زيدا معتمدا ام لا فمعتمد بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف فى مثل هذا الموضع وهو ان يليه قول مستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذى تضمنه ذلك القول فكان معنى كيف يقوم زيد قياما حاصلا على اى صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام عن مرتبة التصدر لكن لما كان الموصوف بكيف اى المصدر مقدرا اجاز ذلك فجوابه نحو قياما سريعا والبدل منه اقياما سريعا ام بطيئا وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو مرفوع المحل على انه خبر المبتدا فيقول فى جوابه صحيح ام سقيم وفى البدل منه صحيح ام سقيم فان دخلت نواسخ الابتداء على غير المستقبل الذى بعد كيف نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فهو منصوب المحل خبرا ثانيا او مفعولا به ولا استفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة فلا يجوز الصحيح فى جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كما روى على كيف يبتع الاحمرين واما قولهم انظر الى كيف تصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيف ما قياسا ولا يجوزه البصريون الا شذوذا قال سيبويه انها فى الجزاء مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعنى فى نحو قولهم كيف يكون اكون لان فيها معنى العموم الذى يعتبر فى كلمات الشرط الا انه لا يسمع الجزم بها فى الشعر وجاء فى كيف كى قال اوراعيان لبعران شردن لنا كى لا يحسان من بعرانينا اثرا قال الاندلسى هى لغة فيها او يقال حذف فاء كيف ضرورة قوله مذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل ان فيقدر زمان مضاف ٢ عند النحاة ان اصل مذ منذ فخفف بحذف النون استدلالا بانك لو سميت بمذ صغرته على منيذ وجمعته على امناذ وبنوا على هذا ان الاسمية على مذ اغلب للحذف وهو تصرف فبعيد عن الحرف فان الحرف لا يحذف منه حرف الا المضعف نحو رب ورب وهذا كما قال بعضهم فى ذا انه مقصور من اذا ومنع منه صاحب المغنى وقال قولهم منيذ وامناذ غير منقول عن العرب واما تحريك ذال مذ نحو مذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا يدل ايضا على ان اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن او لا لغة غنوية فعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك للساكنين رد الى اصله كما فى نحو قولهم اليوم وكسر ميم منذ لغة سليم قال الاخفش منذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة بنى تميم وغيرهم ويشاركهم فيه اهل الحجاز وحكى ايضا ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور العرب اذا استعملوا منذ الذى هو لغة اهل الحجاز على ما حكى اولا يجرون بهما معا فى الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم فى الجر بهما فى الماضى ولا يستعملان فى المستقبل اتفاقا قال الفراء منذ مركبة من من وذو وقيل اللغة السليمة عربية فالمرفوع عنده فى نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدا محذوف اى من الذى هو يوم الجمعة اى من الوقت الذى على حذف الموصوف وذو طائية وينبغى ان يكون التقدير عنده فى نحو ما رايته مذ يومان من ابتداء الوقت الذى هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى قال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا وضم الذال للساكنين فالمرفوع بعده فاعل

الآن والهمزة

حاصل وعند الاخفش بقولنا على اى حال ع

والجار والمجرور عندهم كالظرف

فهو مستغن عنه وهو منصوب المحل خبرا ثانيا او مفعولا به ع

وذلك لان الحذف تصرف وهو لا يليق بالحروف

فعل مقدر فالتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اى من وقت مضى يوم الجمعة وينبغى ان يكون
التقدير عنده فى نحو ما رايته منذ يومان من اذ ابتدا يومان اى هذا اذ ابتدء اليومان اللذان قبل هذه الوقت
بدخولهما فى الوجود اى من وقت ابتدائيومين واثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغى ان لا يكون منذ
الجارة على المذهبين مركبة اذ يتعذر التاويلان المذكوران فيهما بل يكون حرفا موافق اللفظ للفظ هذا الاسم
المركب وقال بعض الكوفيين هما اسمان على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة وعلة البناء عند هؤلاء اما
فى حال رفع ما بعدهما فلما يجئ من كون المضاف اليه جملة كما فى حيث واما فى حال جره فلتضمنهما معنى الحرف
لان معنى منذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخه فهما بمعنى الحد المضاف الى الزمان متضمنا معنى
من ومعنى مذ شهرنا اى من اول شهرنا ومعنى مذ شهر اى من اول شهر قبل وقتنا على ما سيجئ انه لا بد لمنذ
ومنذ من معنى ابتداء الزمان فى جميع متصرفاتهما فاذا تقرر هذا قلنا اذا انجر ما بعدهما ففيهما مذهبان
الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين على ما ذكرنا على انهما اسمان واذا انجر ما بعدهما فلا خلاف فى كونهما
اسمين لكن فى ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول لجمهور البصريين انهما مبتدأن ما بعدهما خبرهما على ما يجئ تقريره
والثانى لابى القاسم الزجاجى انهما خبر مبتدا مقدمان فان فسر الزجاجى مذ ومنذ باول المدة وجميع المدة من
مرفوعين كما يجئ من تفسير البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت مخبر عن الاول باليومين
وايضا كيف مخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصحح تنكير المبتداء المؤخر الا اذا انتصب
على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال وان فسرهما بظرف كما يقول مثلا فى ما رايته منذ يوم الجمعة اى مع انتهائها
اى انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفى ما رايته منذ يومان اى بعدها اى بعد الرؤية يومان فله وجه مع تعسف عظيم
من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين كما تقدم ولا باس ان يركب مذهبا خامسا
من هذه المذاهب وهما قال المالكى فيهما فنقول انهم ارادوا ابتداء غاية للزمان خاصة فاخذوا لفظ من الذى
هو مشهور فى ابتداء الغاية وركبوه مع اذ الذى هو للزمان الماضى وانما حملنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين
وجود معنى الابتداء والوقت الماضى فى جميع مواقع منذ كما يجئ وهو معنى من واذ فغلب على الظن تركبه منهما مع
مناسبة لفظه للفظهما وامور النحو اكثرها ظنى فنقول حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقى منذ بنونين وذالين
ساكنين وحق اذ ان يضاف الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة كما مر فضموا الذال لما احوجوا الى تحريكها للساكنين
تشبيها لها بالغايات المتمكنة فى الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلثة احرف بخلاف قبل التركيب فانه وان
كان واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشابه الغايات المعربة الاصل كما شابهها حيث فكانه
حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف اسم على ثلثة احرف واكثر فبقى منذ كما هى لغة السليمية ثم استثقلوا
الخروج من الكسر الى ضم لازم مع ان بينهما حاجزا غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا تخفيفه
بحذف النون ايضا فاذا كان كذا رجع الذال الى السكون الاصلى اذ التحريك انما كان للساكنين الغرض من هذا
التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان كتحديد زمان عدم الرؤية فى
نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان مع تعينه تحصيل اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله
الى اخره المتصل بزمان التكلم نحو منذ يومان ومنذ اليومان ومذ سنتان ومذ فقد قائم اذا امتد قيامه الى
وقت التكلم واما بان يذكر اول الزمان المتصل آخره بزمان المتكلم غير متعرض لذكر الآخر للعلم باتصاله بوقت
التكلم مخصصا لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده نحو مذ يوم الجمعة ومذ يوم قدمت فيه ومذ
قام زيد يريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه فى هذا الاسم ما بعده من الايام ففى الاول كان
اصل مذ من اول اذ فحذف اول المضاف الى اذ ثم ركب من من واذ منذ كما ذكرنا وذلك لان معنى منذ زيد
نائم من اول وقت نوم زيد واما فى الثانى فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف محذوف اذ معنى منذ قام زيد من
وقت قيام زيد فنقول يضاف منذ الى جملتين اما الاسمية الجزئين نحو منذ زيد قائم والمعنى فيها جميع
المدة ولا اعلمها بهذا القيد مستعملة لاول المدة واما التى احد جزئيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ
قام زيد ومنذ زيد قام فهو لاول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فان المضارع
حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ للتوقيت
الزمان الماضى فقط لتركبه من اذ الموضوع للماضى وقال الاخفش لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم مجازين كون

يقوم مقام فام وحذف زمان مضاف على ما يجئ فى تقدير مذهب جمهور البصريين والاصل جوازه لان يقوم
كما قلنا حال اوحكاية حال وليس المضاف محذوفا كما اخترنا وجاز ايضا ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة
بحرف مصدرى لتغيرا ذا بالتركيب عن صورته التى كان معها واجب الاضافة الى الجملة فيكون كريث وآية
على ما ذكرنا انه يجوز تصدير الجملة التى بعدهما بحرف مصدرى لكونهما غير صريحين فى الظرفية فيقول منذ
ان الله خلقنى ويجوز ان يدعى ان منذ فى مثله مضاف الى جملة محذوف احد جزئيها كما يجئ فى المصدر الصريح
نحو منذ سفره ثم تقول يجوز حذف احد جزئى الجملة المضاف اليها اذا كان الباقى مجموع زمان الفعل من اوله
الى آخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت فى رجب منذ شهر نحن فيه
ومنذ شهرنا او كان الباقى اول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو افروه
منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه زيد ومثل هذا الحد يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفائها فى جميع اجزائه
وذلك بجواز دخول الحد فى المحدود وخروجه منه ومابعد الحد يجب ثبوت القراءة فيه بلا ريب ويجوز كون الزمان
المراد به الاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد به مجرد الزمان المخصوص كما تقول ما رأيته
منذ سنة المجاعة ومنذ شهر رجب منذ يوم لقائك ومنذ عشر ذى الحجة واما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته
منذ عشر ذى الحجة وانت تريد ان الرؤية انقطعت فى اليوم الاول الى الآن وكذا اليوم الثانى الى الآن وكذا اليوم الثالث
الى آخر العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت فى الاول الى الان فكيف يبقى حتى ينقطع فى الثانى والثالث بل المقصود انها
انقطعت قبل العشر ان قلنا بدخول الحد فى المحدود وان لم يقل به فالمعنى انها انقطعت فى يوم غير معين من
ايام العشر لان ايامها اذن كساعات يوم الجمعة فى مذ يوم الجمعة او عند انقضائها ويجوز ايضا حذف احد جزئى الجملة
اذا كان الباقى مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو مذ يوم زيد اذا كان وقت الكلام نائما او
منذ خروج زيد اذا مضى خروجه وانما وجب حذف احد الجزئين فى الموضع المقيد بما ذكرنا وان لم يسد مسد المحذوف
شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول مذ ابتداء يومان على حذف الفعل اى من وقت ابتدا يومين
كائنان ذلك
الى اليومين اللذين آخرهما زمان التكلم او يومان مبتدآن على حذف خبر المبتدأ وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص
يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم وانما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان
منذ موضوع لتوقيت الزمان الذى آخره وقت التكلم فى جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة
كان المفرد او معرفة وتقدير الثانى مذ كان يوم الجمعة او مذ يوم الجمعة كائن اى من وقت كون يوم الجمعة وجاز
ان يجعل لكون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة نادى مناد واما المصدر الدال على
احدهما فيقول فى المعنى الاول مذ نومه اذا كان وقت الكلام نائما اى مذ ابتداء نومه او نومه مبتدأ وفى المعنى
الثانى مذ خروجه اى مذ كان خروجه او خروجه كائن الطرف ويجوز ان يكون مذ انك قائم فى المعنى فى الاول ومذ ان
الله خلقنى فى الثانى من هذا ثم يقول انما جوزوا اضافة منذ الى الظروف المذكورة والمصادر نحو مذ يومين اى من
وقت ابتدائهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اى وقت ابتدائكم منها وانما جاز ذلك
لخروج اذا بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل منذ من الضمة اذا اضافته الى المفرد
طارية كما ابقى ضمة حيث مع اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا تضع
الى ما تروى فى بعض الكتب ان بين الجر والرفع فى المعرفة فرقا معنويا نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة وهو جواز الرؤية فى يوم
الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذى ذكر اصل منذ ثم انهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدود للدلالة
على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وذلك خلاف وضعه لان اذ لتمييز الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية
ثم قيل حتى حين وحتى مدة وهذا الذى ذكرنا وان كان فى بعض مواضعه ادنى تعسف فان ذلك مغتفر مع قصد جعله
فى جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد وعلى وتيرة واحدة ولنرجع الى شرح ما فى الكتاب من احكام مذ ومنذ وهو
مذهب جمهور البصريين قال مذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة مذهبهم انه اذا ارتفع الاسم بعدهما
فهما اسمان فى محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول مدة الفعل الذى قبلهما مثبتا كان او منفيا نحو ما
رأيته مذ يوم الجمعة اى اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا كان بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد
معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا
وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رأيته منذ يوم لقيتنى فيه اذ المقصود بيان زمان مختص واما جميع مدة الفعل

الذی

محل النظر

الذي قبلهما كان الفعل مثبتا او منفيا نحو صحبني منذ يومان اى مدة صحبته يومان قبلهما الزمان الذي فيه
معنى العدد سواء كان مفرداً او لا نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم و مذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يليه
مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد فلذلك لانك
تقول ما لقيناه مذ عمرنا ومنذ زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد قوله المقصود
بالعدد اى المقصود مع العدد والبا بمعنى مع والا كان الواجب ان يقال المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان
عدد اثنين لانك قصدت بالعدد يومين قال الاخفش لا تقول ما رايته مذ يومان وقد رايته امس قال ويجوز
ان يقال ما رايته مذ يومان وقد رايته اول من امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد
تكمل لانتفاء الرؤية يومان واما اذا كان في اوله اعني وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم وهو يوم
انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه بجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا تحسب
بعض اليوم الاخر وان اعتددت بهما معا جاز لك ان تقول منذ ثلثة ايام قال ويجوز ان يقول ما رايته مذ يومان
يوم الاثنين وقد رايته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا يوم الانقطاع وقال ويجوز ان يقول ما رايته مذ
يومان وانت لم تره منذ عشرة قال لانك تكون قد اخبرت عن بعضها ما مضى اقول وعلى ما بينا وهو ان منذ
لا بد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة
ويقولون مذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال منذ يوم استغناء بقولهم مذ امس ولا يقولون مذ
الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيهما ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس
بمانع لانه جوّز مذ اقل من ساعة قوله ويقع بعدهما المصدر او الفعل وان فيقدر زمان مضاف الى هذه الثلثة لان
معنى ما رايته مذ سفره او مذ انه سافر او مذ سافر مذ زمان سفره ومذ زمان انه مسافر ومذ زمان سافر ولم
يذكر المص الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر اى مذ زمان زيد مسافر على مذهبهم ومذ ومنذ الاسميان عندهم
مبتدان ما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ
يومان مدة انتفاء الرؤية يومان فكانه كان في الاصل في الموضعين مذ ما رايته حتى تكون الجملة مضافا اليها فحذفت
لتقدم ما يدل عليها وبنى مذ ومنذ بناء قبل وبعد ولذلك قيل منذ بالضم وقيل بنى مذ لكونه على وضع الحروف
ثم حمل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل حملا على مذ ومنذ الحرفين عندهم وقيل للزومهما صدر الجملة اذ لا يتقدم الخبر
عليهما فصارا كحرف الاستفهام وغيره والكلام مع مذ الاسمية عندهم جملتان فما رايته جملة ومذ يوم الجمعة جملة
اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك اذا صرحت بتفسيرها كما تقول ما رايته وامد ذلك
يومان وذلك ان الثانية صارت مرتبطة بالاولى ممتزجة معها لتبيينها فصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية
عند جمهورهم لانها كالمفسرة وقال الفراقي هي منتصبة المحل على الحال اى ما رايته متقدما قالوا واذا انجر ما
بعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اى منه ولا
يتم لهم ذلك في نحو قولك ما رايته مذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رايته من يومين
الا ان يفسره بمن اول يومين بتقدير المضاف وهو اول وان كان الفعل حالا نحو ما اراه مذ شهرنا ومنذ اليوم
فهما بمعنى في قال الاندلسي وهذا تقريب الا فمذ يقتضي ابتداء الغاية ولا يقتضيه في هذا تمام تقرير المذاهب
والبك الخيار في الاختيار واذا عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ او المرفوع جاز لك ان يوافق بالمعطوف
ما بعد مذ جرا ورفعا وان تنصبه بالعطف على نفس مذ على ما اخترناه لانه ظرف منصوب يرفع ما بعده او انجر
الا ان المعطوف ان وافق ما بعد مذ في كونه لاول المدة او لمجموع المدة فالعطف عليه اولى وانه لم يوافق فالعطف
على مذ اولى فمثال الموافقة في المجموع ما رايته مذ سنة ويوم وفي اول المدة ما رايته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس
او مذ يوم الجمعة ويوم السبت اذ لم يكن العدد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال
المخالفة ما رايته مذ يوم الجمعة وخمسة ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين لاول المدة والاخر
لمجموعها قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدرا قبل الجملة التى بعد مذ يجوز الرفع والنصب
والجر في المعطوف في نحو منذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ
قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد او على تقدير فعل اخر اى وما رايته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا
العطف على مذ اذ لا زمان مقدرا بعده قبل وربما دخلت كاف الجر على مذ يروى عن بعض العرب انه قيل له مذ كم

او غير معرف او غيرها ع

مع نقل الثانية

مع تفسير الثانية غ



فقعد فلان فقال كذ احلفت فحد بنك فيل والكاف في كم للتشبيه دخلت على ماء الاستفهامية فحذف الفها وسكن
الميم كما قال يا ابا الاسود لم اسلمتني لهموم طارقات وذكر وهذا اخر الكلام في مذ ومنذ قوله ومنها لدى ولدن وقد جاء
لدن ولدن ولد ولد ولذ لدن ساكنة النون مثل عضد هي المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن
لدن حكيم وقلما تفارقها من فاذا اضيف الى الجملة تمحضت للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لا يضاف الى الجملة
منها الا حيث وذلك كقوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب ويجوز تصديرها الجملة
بحرف مصدري لما لم يتمحض لدن في الاصل للزمان قال عمرو بن حسان فان الكثر اعيانى قديما ولم افتقر لدن انى
غلام وفيها ثمان لغات لدن بفتح الدال ولدن بكسرها فكان لدن تخفف بحذف الضم كما في عضد فالتقى ساكنان
فاما ان يحذف النون فبقى لد واما ان تحرك الدال فتحا وكسرا للساكنين واما ان تحرك النون للساكنين كسرا لان
نوال الساكنين يحصل لكل ذلك فهذه خمس لغات لدن التي هي اصلها وقد جاء لدن ولد وكان لدن خففت بنقل
ضمة الدال الى اللام وان كان نحو عضد في عضد قليلا كما يجيء في التصريف فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون واما
ان يكسر للساكنين وقد جاء لد بحذف نون لدن التي هي ام الجميع واشهر اللغات ولدى بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها
المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب ومقدرة فهي بمعنى عند واما لدى فهو بمعنى
عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند اعم تصرفا من لدى لان عند تستعمل في الحاضر القريب فيما هو في حوزك وان
كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد واعراب لدن المشهورة لغة قيسية قال المص الوجه في بناء لدن
واخواتها ان من لغاتها ما وضعه وضع الحرف فحمل البقية عليها تشبيها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه
لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذي ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف اي على اقل من
ثلثة احرف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبنى على ما ذكرنا في صدر
الكتاب في حد الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف فالوجه في بناء لدن ان يقال
انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة
الحرف ولهذا واما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو عندي انك غني وثبت
فحبت عينه او صمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن ومن حذف نون لدن لم يجوز حذفها مع الاضافة
الى مضمر فلا يقول من لده بل من لدنه ولدنك ويجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان
كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة جاز نصبها ايض مع الجر وقد يرفع اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه
كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون الدال لدن قبل النون الساكنة بفتح وبضم
وبكسر كما سبق في لغاتها ثم قد يحذف نونه فشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون
النون من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصبها تشبيها بالتميز اي تشبيها بالمفعول
في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتميز فانه لا يكون
الا نكرة واما لانا لو حذفنا التنوين لم ندر امنصوبة هي ام مجرورة واما الرفع فعلى حذف احد جزئي الجملة اي لدن
كان غدوة كما قلنا في مذ يوم الجمعة والف لدى تعامل معاملة الف على والى فيسلم في الظاهر وتقلب ياء غالبا
مع المضمر وقد حكى سيبويه عن قوم من العرب لداك والاك وعلاك قال طاروا علاهن فطر علاها واشدد بمثنى
حقب حقواها وانما قلبت الف هذه الكلم الثلث مع المضمر تشبيها بالف رمى اذا اتصل بالمضمر المرفوع نحو رميت
وانما شبه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رساك لان الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة كالرافع
مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه بالف نحو غزا لان الواو ثقيل والياء اقرب الى الالف
من الواو وانما لم يقلب نحو عصاك وفتاك لان هذه الالفات اصلا فكره قلبها تشبيها بشيء اخر بخلاف الف الى
وعلى ولدى وقلب الف على الاسمية وان كان لها اصل في الواو تشبيها لها بعلى الحرفية ولا يتصل من المقصور
الذي لا اصل لالفه بالمضمر الا هذه الثلثة واما حتاه على ما جوز المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس منه قوله
منها قط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي معنى قط الوقت الماضي عموما ومعنى عوض المستقبل عموما
ويختصان بالنفي وعوض في الاصل اسم للزمان والدهر فقط وعوض المبنيتان بمعنى ابدا لكن عوض قد تستعمل
لمجرد الزمان لا بمعنى ابدا فيعرب قال ولولا نبل عوض في خضماتي واوصالي ويقال افعل ذلك من ذي عوض كما يقال
من ذي انف اي فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا لانه مشتق من القط وهو القطع كما يقول لا افعله

البتة

مبحث الظروف

لبثه الآن قط مبني لما سنذكره بخلاف لبثه وربما استعمل قط بدون النفي لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط
اى ابدا وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت الذئب قط وقد يستعمل عوض للمبني للماضي ومع
الاثبات ايضا قال ولولا دفاعي عن عفاق ومشهدي هوت بعفاق عوض عنقاء مُغرِبُ وهو منفي معنى
لكونه في جواب لولا وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف
اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين والعائض الذى يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقى في الدهر
داهر وبنى قط قولهم لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي واما ابدا فليس الاستغراق
لازما لمعناه الا ترى الى قولهم طال الابد على لبد وبنى قط على الضم حملا على اخته عوض وهذه اشهر لغاته
اعنى مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وقد يخفف الطاء في هذه وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء
المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل وجاء في عوض فتح الضاد
وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله رضيعى لبان ثدى ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق
ومن الظروف المبنية امس عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه لام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم على يوم فهو امس
فكان في الاصل نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم دخله لام التعريف للعهد كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من بين
الجماعة المسماة به كما ذكرنا في باب غير المنصرف ثم حذفت اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع امس مطلقا من الاضافة
الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس لا الاحدث ولم يبن صباحا ومساء واخواتهما المعينة مع كونها ايضا
معدولة عن اللام لان التعريف الذى هو معنى اللام غير ظاهر فيهما من دون قرينة ظهوره في امس لانك اذا قلت كلمته
صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساء ليلتك لم يتبين تعريفهما كما تبين في قولك لقيته امس واما سحر فانه
مشكل سواء قلنا ببنائه او بترك صرفه لانه مخالف لاخواته من صباحا ومساء وضحى معينة اذ هي معربة منصوبة وهو
شاذ من بين اخواته مبنيا كان او غير منصرف لانهم لم يبنوا غدا مع قصد غد يوم التكلم كما بنى امس تفضيلا للداخل
في الوجود في باب التعريف والتعيين على المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده ذهنى فكذا
تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود وان كان منقضيا حال التكلم فتعريفه يكون اقوى مع انه قد روى عن بعض
العرب اعراب امس مع صرفه كغد وليست بمشهورة واما بنو تميم فالذى نقل عنهم سيبويه اعرابه غير منصرف في حال
الرفع وبناؤه على الكسر عند الحجازيين في حالتي النصب والجر قال سيبويه وبعض بني تميم يفتحون امس بعد مذ قال
السيرافي وانما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما ترك صرفه من يرفع منهم نحو مذ امس
تركه ايضا بعدها بجر فكان مشبها بنفسه قال لقد رايت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالى خمسا وقال هذا قليل لان
الخفض بعد مذ قليل قال سيبويه ان سميت بامس رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف عاق اذا سميت به وذلك
ان كل مفرد مبنى تسمى به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجيء في باب الاعلام على لغة بني تميم صرفته ايضا
في الاحوال لانه لا بد من صرفه في النصب والجر لانه مبنى على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته في الحالين وجب الصرف في
الرفع ايضا اذ ليس في الكلام اسم منصرف في النصب والجر غير منصرف في الرفع ووجه منع الصرف في امس اعتبار
العلمية المقدرة كما قلنا في باب غير المنصرف اختاروا منع صرفه رفعا وبناؤه نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار و
ترك صرف نحو حذام وقطام مع ان الجميع من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذاك وذلك انه جاز ان يغير فيه
علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بيّنّا فابتدأوا باعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البناء و
اولى بالاسماء واختير اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع فصار في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان
اعنى الجر والنصب مستويان حركة في غير المنصرف فارادوا ان يبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء فلو
جعلا مستويين في الضم لم يبن اعرابهما رفعا اذ كانت تصير مثل حيث في الاحوال ولو سوى بينهما في الفتح لم
يبن بناؤهما اذ كانت تصير كسائر غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا اولى ما بنى عليه الكلمة بعد السكون الكسر وايضا
يكون هذه الكلمة في حالة البناء على الحركة التى بنيت عليها عند اهل الحجاز وقال الزمخشري وجماعة من النحاة
ان امس معرب عند بني تميم مطلقا اى في جميع الاحوال ولعل غرهم قول بعض بني تميم لقد رايت عجبا مذ امسا وقول
سيبويه ان بعضهم يفتحون امس بعد مذ فقيد هذا القول بقوله بعضهم وبقوله بعد مذ فكيف يطلق بانهم
يفتحون في موضع الجر بعد اى جار كان فان نكر امس كقولك كل غد يصير امسا وكل امس يصير اقل من امس او اضيف
نحو مضى امسنا او دخل اللام نحو ذهب الامس بما فيه اعرب اتفاقا لزوال علة البناء وهي تقدير اللام وربما بني



المقارن اللام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام قال سيبويه ولا يصغر امس كما لا يصغر غد وان ثنى امس او جمع فالاعراب
لان اللام انما قد رت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا ثنى او جمع لم يبق ذلك الواحد
المعين فيظهر اللام لعدم شهرة المثنى و المجموع من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على الفتح لغة كما قال
الزجاجي مغترا لقد رايت عجبا مذ امسا ومنها الآن قال الزجاج بنى لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت
وهذا مذهبه في بناء امس و فيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا متضمنة معنى الاشارة مع اعرابها وقال السيرافي لشبه
الحرف بلزومها في اصل الوضع موضعا واحدا وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء
يكون في اول الوضع موضعا واحدا وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء يكون في اول
الوضع نكرة ثم يتعرف ثم يتنكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف
فيها وقال ابو على بنى لتضمنه اللام كامس واما اللام الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل
على النكرات فتعرفها والآن لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء اصله الفعل من آن يئين ادخل عليه اللام بمعنى الذى
حان ودخل قال هذا كما نقل عن النبى صلى الله عليه وآله نهى عن قيل وقال فانهما فعلان استعملا استعمال الاسماء
وتركا على البناء الذى كانا عليه والجواب ان قيل وقال محكيان والمعنى نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا يعنى
كثرة المقالات والآن ليس بمحكى وكذا مذهب الفراء في امس انه امر من امسى وقد يقال في الآن لان وهو من باب تخفيف
الهمزة ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذ اسم عند ابى على يستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما وكلام سيبويه محتمل فانه
قال لما لوقوع امر لغيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه
شرط في الماضى كلو الا ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى ولما لثبوت الثانى لثبوت الاول وقال لو كان ظرفا لم يجز
لما اسلم دخل الجنة والجواب انه على التاكيد والتشبيه فكانه دخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع وضع
كلمة الشرط مع جملتيها للغرض الذى ذكرناه في اذا ويليه فعل ماض لفظا ومعنى او لم يفعل وجوابه ايضا كذلك او
جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تعـ فلما كتب عليهم القتال اذا فريق او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء
وقد يكون مضارعا وقريب من الظروف المبنية قولهم لهى ابوك اى لله ابوك لان اصله جار ومجرور وحكمه حكم الظروف عندهم
حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وفقد لام التعريف فبقى لاه ابوك كما قال لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عنى ولا انت
ديانى فتخزونى فبنى لتضمن الحرف ثم قلب اللام الى موضع العين وسكن الهاء لوقوعه موقع الالف الساكن ورجعت
الالف الى اصلها من الياء لسكون العين كما هو احد مذهب سيبويه في الله وهو انه من لاه يليه اى يستر ففتح لخفة
الفتحة على الياء دون الكسر والضمة وقد يحذف الياء فيقال له ابوك وانما قلب لان الكسر لم يبين في لاه لالتباسه بالجر الذى
هو اصله فاريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير ملتبسة بالاعرابية ولو قالوا لاه بلا قلب لالتبست بالاعرابية
في نحو لاه الله فعلن بالنصب اما مع فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف لازم النصب وظاهر كلام سيبويه انه مبنى
قال سالته يعنى الخليل عن معكم لاى شئ نصبتها يعنى لم لم يبن على السكون هذا لفظه فمن قال انها مبنية
قال لكون وضعها وضع الحروف ولمشابهتها للحرف بقلة التصرف فيها اذ لا يكون الا منصوبة والاولى الحكم
باعرابه لدخول التنوين في نحو كنا معا والجر في نحو جئت من معه اى من عنده وان كان دخول من عليه شاذا وليس
موضوعا وضع الحروف لان الحق انه محذوف اللام كما يجئ مع انه قد تقدم ان وضع الاسم وضع الحروف مسبوق
بالنظر من الواضع الى مشابهته في الاستعمال للحرف فلا يكون سبب بناء الاسم وتسكين عينها لغة ربيعة يقولون
مع زيد فاذا لاقى ساكنا بعده كسروا عينه نحو كنت مع القوم قال بعضهم وهو الحق هى في هذه اللغة حرف جر
اذ لا موجب للبنا على تقدير الاسمية الا وضع الحروف وقد ذكرنا ما عليه ولو كان ايضا كذا وكان وضعه كذلك
موجبا للبناء لبنى من دون الاسكان ايضا وان ذكر قبله المصطحبان لم يبق ما يضاف اليه فينصب منونا على الظرفية
نحو جئنا معا اى في زمان وكنا معا اى في مكان وقيل انتصابه على الحالية اى مجتمعين والفرق بين فعلنا معا
وفعلنا جميعا اى معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سوا اجتمعوا اولا والالف في معا عند
الخليل بدل من التنوين اذ لا لام له في الاصل عنده وهى عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف فتى بدل من
اللام استنكارا الاعراب لموضوع على حرفين مع عندهما عكس اخوك ترد لامها في غير الاضافة وتحذف في الاضافة
لقيام المضاف اليه مقام لامها قوله الظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير
مع ما وان وقد مضى شرحه في ما تقدم قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهى المضمرات والاعلام


والمبهمات

والنكرة
وبيان المعرفة

مبحث المعرفة والنكرة

والمبهمات وما عرّف بالالف واللام او النداء والمضاف الى احدها معنى قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد به
ان الواضع في حال وضعه واحدا معيّنا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حدّه الا الاعلام اذ الضمائر والمبهمات وذو
اللام والمضاف الى احدها يصلح لكلّ معيّن قصده المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك
الواحد مقصودا للواضع كما في الاعلام اولا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح
وانّما جعل ذو اللام موضوعا كالرّجل والفرس وان كان مركّبا لما مرّ في حدّ الاسم انّ المركّبات ايضا موضوعة بالنّوع
الذي ذكرنا هناك او جعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانّه موضوع مع ما دخل عليه وضع
الافراد ويدخل في هذا الحدّ العلم المنكّر نحو ربّ سعاد وزينب لقيتهما لانّهما وضعا لشيء معيّن ويدخل المضمر
في نحو ربّه ونعم رجلا وبئس رجلا والحقّ انّه منكّر ولا يعترض على هذا الحدّ بالضمير الراجع الى نكرة مختصّة قبل الحكم من
الاحكام نحو جاءني رجل فضربته لانّ هذا الضمير لهذا الرّجل الجائي دون غيره من الرّجال وكذا ذو اللام في نحو
جاءني رجل فضربت الرّجل وامّا الضمير في ربّ شاة وسخلتها فنكرة كما في ربّه رجلا لانّه لم يختصّ المنكّر المعود
اليه بحكم اولا والاصرح في اسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختصّ اشارة وضعيّة فيدخل فيه جميع الضمائر
وان عادت الى النكرات والمعرّف باللام العهديّة وان كان المعهود نكرة اذا كان النكرة المعهود اليها والمعهود
مخصوصة قبل الحكم لانّه اشير بهما الى خارج مخصوص وان كان منكّرا وامّا ان لم يختصّ المعود اليه بشيء قبل
نحو ارجل قائم ابوه واظبي كان امّك ام حمار كما يجيء البحث فيه في باب كان ونحو ربّه رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا
وبالها قصّة وربّ رجل واخيه فالضمائر كلّها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت ربّ رجل كريم و
اخيه لم يجز وكذا كلّ شاة سوداء وسخلتها بدرهم لانّ الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مختصّة بصفة ويدخل فيه
الاعلام حال اشتراكها نحو محمّد وعليّ اذ يشار بكلّ واحد منهما الى المخصوص عند الوضع ويخرج منه النكرات
المعيّنة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لانّ رجلا لم يوضع للاشارة الى مختصّ بل اختصّ في
هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلّم الملقى اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما
اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختصّ اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسيّة بالوضع كما مرّ في بابه وانّما قلنا الى خارج لانّ
كلّ اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالّا عليه ومن ثمّ لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة
الّا من سبق معرفته بذلك اللسان فعلى هذا كلّ لفظ فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له
فلو لم نقل الى خارج لدخل في الحدّ جميع الاسماء معارفها ونكراتها فتبيّن بما ذكرنا انّ قول المصـ في نحو قولك اشرب الماء
واشتر اللحم وقوله تعـ ان يأكله الذئب انّ اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهيّة اللحم والماء والذئب ليس بشيء
لانّ هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرّد عن اللام فالحقّ انّ تعريف اللام في مثله لفظي كما انّ العلميّة في نحو اسامة
لفظيّة كما سيجيء في الاعلام فنقول لولا انّ التنوين في كلّ اسم متمكّن غير علم يفيد التمكّن والتنكير معا ومعنى تنكير الشيء
شياعه في امّته وكونه بعضا مجهولا من جملة الّا في غير الموجب نحو ما جاءني رجل فانّه لاستغراق الجنس وكلّ اسم دخله اللام
لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كلّ اذ تلك العلامة هي التنوين وهو لا يجامع اللام كما مرّ في اوّل الكتاب فينظر في ذلك
الاسم فان لم يكن معه قرينة لا حاليّة ولا مقاليّة دالّة على انّه بعض مجهول من كلّ كالقرينة في قولك اشتر اللحم فانّ
الشري قرينة انّ المشتري بعض ولا دلالة على انّه بعض معيّن كما في قوله تعـ او اجد على النار هدى فهي اللام التي يجيء
بها للتعريف اللفظي والاسم المحلّى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الوحدة كالضربة او مع علامة التثنية
او الجمع كالضربتين والعلماء او يجرّد عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء وانّما وجب حمله على الاستغراق لانّه
اذا ثبت كون اللفظ دالّا على ماهيّة خارجة فامّا ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود
الخارجي وان كان يمكن تصوّرها في الذهن خالية عن الكليّة والبعضيّة لكن كلامنا في المتشخّصات الخارجة لانّ
الالفاظ موضوعة بازائها لا في الذهنيّة فاذا لم يكن للبعضيّة لعدم دليلها اي التنوين وجب كونه للكلّ فعلى
هذا قوله عليه الصّلوة والسّلم الماء طاهر اي كلّ الماء والنوم حدث اي كلّ النوم اذ ليست في الكلام قرينة البعضيّة
لا مطلقة ولا معيّنة فلهذا جاز وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك النّاس الدّينار الصفر والدّرهم
البيض على ما حكى الاخفش فالمفرد في مثله يعمّ جميع المفرد والمثنّى جميع المثنّى فلا يستثنى من المفرد الّا المفرد فقولك
انّ الرّجل خير من المرأة الّا الزيدين اي الّا كلّ واحد منهما وقوله تعـ انّ الانسان لفي خسر الّا الذين امنوا اي الّا كلّ واحد
منهم ولا يجوزان يقول الرّجل وقع هذا الحجر الّا الزيدين معا ولا الّا نلتكم معا بل يجوز ذلك اذا كان الاستثناء منقطعا

تقصد
ذلك
وسم
ذلك مع

في بيان الاسم المحلى باللام وتفصيل العموم



وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا اخويك اى الا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان
هذا الحجر الا اخويك معا بل يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقيت العلماء
الا الزيدين والا زيدا وذلك لان الجمع المحلى بالالف واللام فى مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد
وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اى كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع فى غير الموجب
قال عليه الصلوة والسلام لا تحرم الاملاجة اى كل واحد من هذا الجنس وكذا الاملاجتان اى كل اثنين اثنين من هذا
الجنس ولا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى اما الجمع نحو ما لقيت العلماء فهو بخلافهما بل هو
بمنزلة منكر فى سياق غير الموجب مفرد وغيره فى استعمالهم اى ما لقيت احدا من العلماء ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثناء
المفرد والمثنى والجمع منه نحو ما لقيت العلماء الا زيدا والا الزيدين فقوله تع لا تدركه الابصار اى شئ من الابصار
لا جميع الابصار كما توهم بعضهم فحال الجمع فى الموجب غير خلاف حال المفرد والمثنى وكل ما ذكرناه ماخوذ هذا هو
المعلوم من استقراء كلامهم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجالا فلا يستثنى من واحدها و
مثناها ومجموعها الا امثالها فقولك ما لقيت رجلا الا الزيدين اى الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول لا يرفع هذا
الحجر رجل الا الزيدين معا ويقول ما لقيت اخوين متصاحبين الا الزيدين ويجوز الا بنى فلان اى الا اثنين منهم
ولا يجوز الا زيدا ويقول ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويك ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى
ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد به الاستغراق فان كان هناك عهد فاللام
عهدية على ما يجئ فى بابه وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيك الا التمرة او التمرتين فلا فرق
بين المعرف والمنكر فكانك قلت ما اعطيك الا تمرة او تمرتين وان لم يكن فيه علامتاهما نحو اشتريت التمر ولقيت الرجال
فالفرق بين ذى اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذى فيه للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى اشتريت
تمرا ورجالا شيئا من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن
البعضية مستفادة من القرينة كالشرى واللقا فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس فهو كعام مخصوص
بالقرينة فالمجرد واللام اذن بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى نفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام
من هذا النوع بالمنكر نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وكذا مررت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خير منك
كما مر فى باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التى للمعهود الخارجى قوله وهى المضمرات قد تقدم
ذكرها ويعنى بالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرها وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان اسم الاشارة
من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصولات
من دون الصلوة مبهمة عند المخاطب ولم يقولوا المضمر الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب
عند النطق به وكذا اللام العهدية طهر قوله وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه اعنى ان حرف التعريف هى اللام وحدها
والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هى المعرفة فقط تخطى
العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها
نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف واما نحو ان لا يفعل فانما تخطى ان ما هو على حرفين لقوته لانه يجزم
الشرط والجزاء معا على المذهب الصحيح واما نحو بهذا فبما رحمة فان الفاصل بين العامل والمعمول لم يغير معنى ما قبله
ولا معنى ما بعده فالفصل به كلا فصل والامتزاج التام بين اللام ومادخلته كان الرجل مغاير الرجل حتى جاز توالى
خمس متحركات فيهما فى فاقيتين ولم يكن ابطأ وهذا انما يكون اذا كانت وحدها معرفة وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا
دليل التنكير الذى هو ضد التعريف التنوين على حرف وهو النون فالاولى ان يكون دليل التعريف مثله وقال الخليل
ال بكمالها آلة التعريف نحو هل وبل قد استدلالا بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه توقف عليها فى التذكر نحو قولك
الى اذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كالوقف على قد فى
نحو قوله ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وذلك قوله يا خليلى اربعا واستخبرا المنزل الدارس
من اهل الحلال وانما حذف عند همزة القطع فى الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد فى كتاب الشافى ان حرف التعريف
الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام فى لغة حمير ونفر من طى ابدال
الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه واله وسلم ليس من امبر امصيام فى امسفر
ولام العهد اللام التى عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره اى لقيه وادركه يقال عهدت فلانا



مبحث المعرفة والنكرة

اى ادركته وعهدته اما بجرى ذكره مقدما كما فى قوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بعلم المخاطب به قبل الذكر بلا جرى ذكره نحو قولك خرج الامير او القاضى اذا لم يكن فى البلد الا قاض واحد مشهور او امير واحد وقد يزاد اللام فى العلم كقوله اما ودماء مايرات تخالها على قنة العزى وبالنسر عندما وفى الحال نحو الجماء الغفير وفى التميز نحو الاحد عشر الدرهم على قبح كما يأتى فى باب العدد وقد يكون الزائدة لازمة كما فى الذى ومتصرفاته ويكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير كما فى نحو مررت برجل حسن الوجه اى وجهه وعند البصريين لا يعوض اللام من الضمير فى كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة التى هى جملة والخبر والوصف المشتق ويجوز فى غيره كقوله تعالى لحاف الضيف والبرد برده وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما فى الله وفى الاعلام ولا يعرفها البصريون واللام فى ذو اسم الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة اليه وهى فى غير هذين الموضعين لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل ونعرض للام العهدية الغلبية كالصعق والبيت على ما يذكر فى الاعلام قوله والنداء نحو يا رجل ومن لم يعده من النحويين فى المعارف فلكونه فرع المضمرات لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر فى باب النداء قوله والمضاف الى احدها معنى احتراز عن الاضافة اللفظية وانما يتعرف بالاضافة المعنوية ما ليس من الاسماء المتوغلة كغير ومثل على ما مر فى الاضافة قوله العلم ما وضع لشئ بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول غيره يخرج سائر المعارف لان المبهمات والمضمرات وذو اللام وضعه الواضع لتطلق على اى معين يراد بخلاف العلم فان واضعه لم يضعه الا لمسمى معين ولا نظر له الى تناوله معينا آخر كما كان فى سائر المعارف قوله بوضع واحد متعلق بمتناول اى لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما فى الاعلام المشتركة فانما يتناوله بوضع آخر اى بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمى شخص بزيد ثم سمى به شخص آخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعينين لكن تناوله لمعين الثانى بوضع آخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين وانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المص وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقائق الذهنية المتعلقة كما اشير باللام فى نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام موضوعة لحقيقة فى الذهن متحدة فهو اذن غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجى مطابقة كل كلى عقلى لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس فى الخارج على وجه التشريك واسامة موضوعة للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجى ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المص بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا على مذهبه فى الفرد الخارجى اذ ليس موضوعا له على ما اختار وقال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجى لمطابقتها له كالمتواطئين قال الاندلسى فلا يقول فى اسد معين فى الخارج اسامة كما يقول الاسد لان المطابق للحقيقة الذهنية فى الخارج ليس الاشياء من هذا الجنس مطلقا لا واحدا محصورا لاوصاف المعرفة وكذا ينبغى عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد الفلانى لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل للنحاة على هذا التكلف فى الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم رأوا نحو اسامة وثعالة وابا الحصين وام عامر وابن لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام على نحو ابن واضافة ام وابن وبنت الى غيرها كما فى الكنى فى اعلام الاناسى ومجئ منها الاحوال وتوصف بالمعارف مع هذا كله يطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذئب وضبع فان ذلك لا يجرى مجرى الاعلام فى الاحكام المذكورة واقول اذا كان لنا تانيث لفظى كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسى فلا بأس ان يكون لنا تعريف لفظى اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما فى اسامة وثعالة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسى من الطير والوحوش واحناش الارض والمعانى فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحارث فى الاسد ولبعضها اسما بلا كنية كقثم للضبعان ولبعضها كنية بلا اسم كابى براقش ثم بعضها مما لا اسم جنس له نحو ابن مقرض وحمار قبان وفى اكثر هذه الاعلام تلمح معنى تناسب المسمى به كحضاجر لعظم بطنها وابن دأية لوقوعه على دأية البعير ونحو ذلك وقالوا فى المعانى للمنية شعوب وام قشعم وللمبرة برة وللكلية زوبر وللغدر كيسان وقالوا فى الاوقات غدوة وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا فى الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودى والجمد وقد جاء باللام كقوله سبحانك اللهم ذا التسبحان قالوا الدليل على علميته قوله سبحان من علقمة الفاجر ويجوز ان يكون حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وابقى المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعنى التجرد عن التنوين

مبحث العلم

مبحث الفرق بين الجنس وعلم الجنس



عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا واما اولى في اولى لك فهو علم للوعيد فاولى مبتدأ ولك خبره والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلا وانه علم ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الآن وهات الآن اذا اوعدوا فدخول تاء التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلا بل هو مثل ارمل وارملة واولاة ايضا علم فمن ثم لم يتصرف وهو من وليه الشر اى قربه وليس اولى اسم فعل ايض بدليل ولاة في تانيثه بالرفع والآن خبرا اولاة اى الشر القريب الآن واما هات الآن فالزمان متعلق باسم فعل كذا قال ابو على فتجرد اولى من التنوين للعلمية والوزن وقبوله للتاء لا يضر الوزن لان ذلك في علم آخر فهو كما لو سميت بارمل وارملة فكلاهما ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا مستانفا واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي كما ان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق الا مع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اى كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة قال ولانت اجرئ من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر فيصح الاستثناء من مثله كما صح في قوله تع ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا يقول اسامة نفرس الانسان الا الداجن منها والقرينة المخصصة نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كلها كحال ذي اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب واللحم والتوق وقد عرفت حكمه وقد اجرى النحاة في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يوزن بها اذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ورب على ما يجئ فقالوا فعلان الذى مؤنثه فعلانة منصرف فوصفوه بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف افعل صفة ومنعوا الصرف منها ما جاء مع العلمية فيها سببا آخر كتاء التانيث نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كافعل والالف والنون المزيدين كفعلان او الالف الزائدة المقصورة لا للتانيث واذا نكرت هذه كلها بدخول كل او رب او من الاستغراقية وغيرها من علامات التنكير انصرفت نحو قولك كل فعلان حاله كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة فان صلحت الالف للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلى يغلب الفه في التثنية ياء فيعم نحو ارطى وسلمى فانه يجوز فيه الاعتباران ان جعلت الفه للتانيث لم تصرفه وان جعلته لغيره صرفته لتنكيره بدخول كل وذلك لان نحو ارطى وسلمى داخلان في فعلى فهذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذى مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى قولك تمرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة ذلك وانما عدا الاول من الاعلام دون الثانى بدليل صرف تمرة وجرادة لانهم راوا بعضه منقولا كالاعلام من مدلول الى مدلول آخر فان افعل مثلا وضع لغة للزائد في الفعل على آخر فهو من الفعل كاكبر من الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وثانيه فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وبعضه مرتجل كارتجال الاعلام نحو قولك فعللة التى هى مصدر للرباعى حكمها كذا فان فعللة لا معنى لها لغة وقوى هذا الوجه المجوز لالحاقها بالاعلام انهم راوها اذا عبرت بها عن موزوناتها لم يقع على فرد مشاع منها كما يقع النكرات فبعدت عن النكرات لفظا ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان التى يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اى عاقل او جاهل على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد قلت لانها لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معين والمراد من لفظ الكناية ذلك المعنى بتوسط اشعاره بذلك اللفظ الذى هو صريح فيه صارت كموزوناتها دالة على المعنى الجنسى فكان لفظ الكناية منقول من جنس الى جنس آخر او مرتجل لجنس فلم يصلح ان يجعل علما بخلاف الاول فان المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسى ومن ثم قال الخليل لما ساله سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرف افعل وقد قلت لا ينصرف فقال افعل ههنا ليس بوصف وانما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف وكما ان افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول لفظ كل عليه ففى افعل ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية وان كان موزون هذه الاسماء معها كما تقول وزن اصبع افعل فالاكثر انه لا يجرى مجرى الاعلام فيصرف افعل ههنا فعلى هذا كان القياس ان تقول وزن طلحة فعلة بالتنوين في الوزن اذ ليس مع العلمية الا انه حذف منه التنوين ليقابل موزونه في التجرد من التنوين ولم يحذف لمنع الصرف والزمخشرى هذا القسم ايضا علما وهو الحق فتقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين قال المص انما ذهب اليه اجراء له مجرى اسامة اذا اطلقتها على واحد من الاسامة فانك تجريه مجرى الاعلام كما كان في الجنس علما نحو قولك اسامة خير من ثعالة فكذا يجرى الوزن ههنا مجرى الجنس

الجاري



مبحث المعرفة والنكرة

هي الذي لم يكن معه الموزون نحو افعل حكمه كذا وهذا القياس الذي ذكره فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه
الموزون معناه الموزون واذا كان معه الموزون بمعنى الوزن اذ معنى وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن فليس
في الحالين كاسامة في حاليه اي كونه جنسا وكونه فردا من افراده فانه في الحالين بمعنى وايضا ليس تعريف اسامة
لكونه علما لماهية معينة كما ادعى ليس اسامة المراد به واحدا من الجنس مجازا عنها محمولا عليها في العلمية كما بينا بل
تعريفه في الحالين لفظي سواء كان جنسا او فردا امشاعا وليس قياسا ينقاس عليه والاولى ان يقال انما ذهب اليه
لكونه منقولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون او مجازا له كما كان الاول منقولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون
او مجازا له ومع اجرائه لمثل هذا مجرى الاعلام ينون نحو مفاعلة في نحو قولك ضاربه يضارب مضاربة على وزن
فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عنده لا تنوين الصرف والقسم الذي هو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه
حكمه عند سيبويه في الصرف وتركه حكم الموزون قال المتنبي كأن فعلة لم تملأ مواكبها ديار بكر لم تخلع ولم تهب
فمنع الصرف لان موزونه خولة ويقول مررت برجل افعل اي احمق وقال المازني ليس في فعله علمية ولا في افعل معنى الوصف
فهو اذن ينظر الى لفظ الكناية لا الى الموزون المكنى عنه فلا يصرف نحو فعلى ومفاعل لاشتمالها على سبب منع الصرف
ويصرف نحو مررت برجل افعل اي احمق وفعلة اي حمزة ومذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية
عن العلم جارية في اللفظ مجراه بدليل ترك ادخالهم اللام على فلان وفلانة ومنعهم صرف فلانة كما يجيء واما ان اردت
بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزونها تحركا وسكونا وتجردا عن التنوين كان الموزون معها او لا نحو قولك افعل
امر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مرادا به الفعل الذي لا حظ له في الصرف
ولا في تركه لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعرفة كقولك افعل الذي همزته مكسورة امر للمخاطب فجملة الكلام ان الاوزان اما
ان يراد بها الموزونات او لا والاول ان كان وزن فعل فحكمه في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن
الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه معناه فليس بعلم الا اذا كان كناية عن العلم وقوله كان فعلة لم يكن معناه
البيت وفي جريه مجرى موزونه في الصرف وعدمه خلاف بين سيبويه والمازني وان لم يكن معناه معنى الموزون
بل المراد به مجرد لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب آخر فان نكرته فحكمه حكم النكرات
في الصرف وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل اريد الاوزان فهي اعلام وفاقا لجار الله وقال ابن جني في سر الصناعة
وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا ينصرف
ان انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين ومائة ضعف خمسين قال المص الظاهر ان
جار الله كان اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدأ فلولا انه علم لكان مبتدأ بالنكرة من غير
تخصيص وايضا المراد به كل ستة فلولا انه علم لكنت مستعملا مفردا نكرة في الايجاب للعموم قال ونعم ما قال وجه ضعفه
انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة
لما فيه من معنى العموم اي كل رجل وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها حتى
جاز ذلك في غير المبتدأ كقوله تع علمت نفس ما احضرت فجوز الابتداء بالنكرة ههنا كونها للعموم وقد جاءت النكرة غير
المبتدأ ايض في الايجاب للاستغراق لكن قليلا كقوله تع علمت نفس ما قدمت وقوله ونفس وما سواها الى واعلم انه اذا قصد بكلمة
ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير
متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقيا اي
تصير علما بلا وضع واضع معين بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق
على بعض افراد المعين باداتي التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف او ذو اللام فالمضاف نحو ابن
عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين اخوته وكذلك ابن عمر وغيره في ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام في الاصل
لتعريف العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون بجري ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته فالكلام
التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني كان معنى النجم قبل العلمية الذي هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم لكونه
بهذا الاسم اليق من امثاله وكذا البيت في بيت الله لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف نحو ابن العباس
لان التعريف الحاصل بالاضافة الحاصل بلام العهد سواء فلا يقال غلام زيد الا لمن هو غلامه بهذا الاسم بكونه اعظمهم
او اخصهم به وبالجملة لاشهرهم بغلاميته حتى كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذا اللام الغالبين
في العلمية يجب كونهما اشهر فيما غلبا فيه منهما في سائر الافراد التي شاعا فيها قبل العلمية فاذا صار علمين اتفاقا



لزم الاضافة فيما كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها واما ذو اللام فالاكثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها
كما قيل في النابغة نابغة وذلك قليل قال سيبويه يكون اثنان علما لليوم المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا
فيه ورده المبرد وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا الغوالب
بتقاسيمها في باب النداء فليرجع اليه وقد ينكر العلم قليلا فاما ان يستعمل بعد التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك
لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص النكرات لا يعرف وذلك بان يأول بواحد من الجماعة المسماة به فيدخل عليه
اللام كقوله رايت الوليد ابن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهلها او الاضافة نحو قوله علا زيدنا يوم النقا
راس زيدكم باببض ماضي الشفرتين يمان وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما مر في باب الاضافة نحو زيد
الخيل وانمار الشاء ومضر الحمراء واذا لم يكن اشتراك في العلم فاذا ثنى العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي
لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة نحو
ابانين وعمايتين كما يجيء فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل وجب على قول المص جبر ذلك التعريف الفائت
باخص ادوات التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا في نحو قولك خرج
القاضي اذا لم يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفائت
في المثنى والمجموع بل يجيز تنكيرهما ووضعهما بالنكرة والاستقراء يقوي مذهب المص مع القياس واجرى مجرى العلم الحقيقي
العلم اللفظي فقيل في تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات فان قيل فعلى ما قررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه
وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب قلتهما ايضا وليس كذلك قيل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى
الى ما كرهوه من مثل جاءني رجل ورجل ورجل ولما علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذي هو قليل مخالف
للقياس قصد والى تثنية وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك فجبروا التعريف الزائل بالزام اللام لزوم التعريف العلمي
لم فكان فيه توفية الامرين جميعا الخلاص من التكرير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف اخر وان كان التعريفان متغايرين
لكنه غاية المجهود وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام وذلك في اشياء مشتركة في الاسماء لا زم تصاحبهما
كجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الماء فيه وللاخر ابان العطشان لقلة الماء فيه وكذلك عمايتان
جبلان لهذيل منقادان اسم كل واحد منهما عماية وكذا اجادبان وانما جاز تجريد هذه الاسماء من اللام لان احد
الجبلين مثلا لما لم ينفرد من الاخر جاز ان يكونا كالشيء الواحد المسمى بالمثنى كما يسمى مثلا شخصا بزيدان بخلاف شخصين
مسمى كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدان
وعرفات كابانين وعمايتين فان كل موضع منهما كان يسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع واما اذرعات لبلد بالشام فليس
من هذا اذ لا يقال لبعض منه اذرعة بل هو كمساجد موضوعا لشخص معين واعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام
الاناسي خاصة فيجريان مجرى المكني عنه اي يكونان كالعلم ولا يدخلهما اللام ويمتنع صرف فلانة كما يجري افعل بمعنى احمق
مجرى المكني عنه في الامتناع من الصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كسائر الاعلام فلا يقال جائني فلان وفلان اخر اذ هو
موضوع للكناية عن العلم واذا كني عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان واذا كني بفلان و فلانة عن اعلام البهائم اسما
كانت او كنى ادخل عليها لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان وام الفلان لقصد الفرق وكان كناية اعلام
البهائم اولى باللام من كناية اعلام الاناسي لان انس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها
نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه المص ان لفظ فلان لم يأت الا محكيا كقوله تع يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منتقض
بما روى الاصمعي عن مرار العبسي سكنوا شبيثا والاحص واصبحت نزلت منازلهم بنو ذبيان واذا فلان مات عن اكرومة
دفعوا معاوز فقده بفلان ويقول معن بن الاوس المزني اخذت بعين المال حتى نهكته وبالدين حتى ما اكاد ادان
وحتى سالت القرض عن ذوي الغنى ورد فلان حاجتي وفلان ويكنى بهن وهنة مفتوحة العين وهنت ساكنتها
عن اسم الجنس غير العلم فلذا انصرف هنة ويدخل جميعها اللام واذا اسكنت النون فتاء التانيث مبدلة عن اللام كما في
اخت وبنت فسكنت العين ليؤذن بان التاء ليست لمجرد التانيث لان تاء التانيث تفتح ما قبلها قيل وقد يكنى
بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن
يعني عبد الله وحسنا وابراهيم بني حسن بن حسن وكانوا وعدوه شيئا فاخلفوه هذا والظاهر انه كني عن الجنس اي على ليئم
ولئيم ولئيم حوشوا عن ذلك ومنها يا هناه للمنادى اي غير المصرح باسمه تقول في التذكير يا هن يا هنان يا هنون وفي
التانيث يا هنت ويا هنتان ويا هنات وقد يلي اواخرهن ما يلي اواخر المندوب وان لم تكن مندوبة تقول يا هناه

هنه

بضم الهاء في الأكثر وقد تكسر كما ذكرنا في باب المندوب وهذه الهاء تزاد في السعة وصلا ووقفا مع انها في الاصل هاء
السكت كما قال يا مرحباه بحمار ناجيه وقال يا رب يا رباه اياك اسل في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض البصريين
ولما رأى اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة اعني في هناه مضمومة ظنوا انها لام الكلمة التي هي واو في هنوات كما ابدلت
هاء في هنيهة وقال بعضهم هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو وابدالها في كساء وان لم يستعمل هناء كما ابدلوا في اياك فقالوا
هياك ومجيء الكسر في هاء هناه يقوي مذهب الكوفيين وايضا اختصاص زيادة الالف والهاء بالنداء وايضا لحاق
الالف والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا على ما حكى الاخفش نحو يا هناه ويا هناناه ويا هنانيه كما مر في المندوب
ويا هنوناه ويا هنتاه ويا هنتاناه ويا هنتانيه ويا هناتاه ويكنى بهنيت عن جامعت ونحوه من الافعال المستهجنة
والقياس هنوت لان لامه واو بدليل هنوات واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم
اما عين كثور واسد او معنى كفضل والاسم اما صفة كحاتم او غير صفة كما مر وقد يكون الاسم صوتا كببة واما عن فعل
اما ماض كشمر وكعسب واما مضارع كيغلب ويشكر واما امر كاصمت لبرية معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر
كاسامة تقول لقيته بوحش اصمت وببلدة اصمت والوحش المكان الخالي وكسر ميم اصمت والمسموع في الامر الضم لان
الاعلام كثيرا ما يتغير لفظها عند النقل تبعا لنقل معانيها كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين والمرتجل
ما لا معنى له في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الامر كانه فعل قائما
على رجله من غير ان يقعد متأنيا فيه والمرتجل نحو حنتف وفقعس وقال بعضهم هما منقولان لان الحنتف الجراد و
الفقعس البلادة وما كان مشتقا من تركيب مستعمل لكن غير للعلمية بزيادة حرف كغطفان من غطف العيش اي سعته
او نقصانه كعمر مع تغير الحركة كان اولا فهو ايضا مرتجل اذ ليس منقولا من مسمى الى آخر وان كان مشتقا واما ان غير
ما هو ثابت في الجنس اما بفك الادغام كما في محبب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب محبب كفردد ومهدد
لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب لارض وموهب لرجل والقياس كسر العين كموعد وموضع وليسا على
فوعل من مظب ومهب لانهما لم تستعملا في كلامهم واما بكسر المفتوح كمعدي كرب عند من قال اصله معدى كمرمى ومرعى
لا معدي واما بتصحيح ما يعل كمكوزة لرجل ومريم وليسا بفعولة وفعيل من مكز ومرم لعدم استعمالها واما مدين فيجوز
ان يكون من مدن اي اقام واما باعلال ما يصح كحيوة لرجل والقياس حية لان عند سيبويه عينها ولامها ياء والحاوي
والحواء ليسا من تركيبها بل من حوى اي جمع لجمعها في سفطه وعند غيره اصل حية حوية لقولهم الحاوي والحواء فقلبت العين
الى موضع اللام في حيوة عندهم فالكلم بهذه التغيرات عند النحاة تصير مرتجلة لانها لم تستعمل في الاجناس مع هذه التغيرات
ولو قيل بنقلها والتغيير اما مع النقل او بعده في حال العلمية كما في شمس لجاز والاعلام على ثلاثة اضرب اما اسم وهو الذي
لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما كبطة وقفة وعائذ الكلب في الذم وكالمصطفى
والمرتضى ومظفر الدين وفخر الدين في المدح ولفظ اللقب في القديم كان في الذم اشهر منه في المدح والنبز
في الذم خاصة واما كنية وهي الاب او الام او الابن او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن آوى وبنت وردان
والكنية من كنيت اي سترت وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم فان الكنية
والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية تعظيم لا بمعناها
بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان يخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن
لامير المؤمنين علي صلى الله عليه وآله وقد يكنى في الصغر تفؤلا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذلك وقصد الجمع
بين اللقب والاسم اتي بالاسم اولا ثم باللقب لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتي
به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ثم اما ان يتبع اللقب الاسم عطف بيان له لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصبا
على المدح او الذم لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او مضافين او
احدهما مفردا دون الآخر وان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة وظاهر
كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الفراء والزجاج الاتباع ايضا وهو اولى لما روى الفراء قيس
قفة ويحيى عينان بالاتباع لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بتنوين قيس واجراء الرقيات عليه والاشهر اضافة
قيس الى الرقيات اما على ان الرقيات لقب قيس والاضافة كسعيد كرز وعلى ان الاضافة لادنى ملابسة لنكاحه
لنسوة اسم كل منهن رقية وقيل هن جداته وقيل شبب بثلاث كذلك قال قل لابن قيس اخي الرقيات ما احسن
العرف في المصيبات وقال الشاعر في الاجراء ومن طلب الاوتار ما حز انفه قصير ورام الموت بالسيف بيهس

نعامة لما صرع القوم رهطا تبين في اثوابه كيف يلبس وقد ينقل العلم عن المركب كما سبق في باب المركب شرحه ثم نقول اذا اردت
التسمية بشيء من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا على حده كضاربان وضاربون او جاء بالجراهما كاثنان وعشرون
عرب اعرابا قبل التسمية في الاكثر ويجوزان يجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط ان لا يجاوز حروف الكلمة سبعة لان
لا تجي حروف فرعيلانه غاية عدد حروف الكلمة فلا يجعل النون في مستعتبان ومستعتبون معتقب الاعراب فاذا اعربت
النون الزم المثنى الالف دون اليا لانها اخف منها ولانه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل اليا فتحة قال
الا باد يار الحى بالسبعان والزم الجمع اليا دون الواو لكونها اخف منها وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس يقال
هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين قال الازهري ومنهم من نقول البحران على القياس لكن النسبة الى البحران الذي
هو القياس اكثر فبحراني اكثر من بحريني وان كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الاعراب اكثر من استعمال البحران
كذلك وجاء في الجمع الواو قليلا مع اليا نحو فلسطين وقنسرون ونصيبين ونصيبون ويبرين ويبرون لان مثل زيتون
موجود في كلامهم وقال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو قبل نون الجمع اذا كان معتقب الاعراب قياسا قال ولا اعلم
احدا سبقنا الى هذا قال ابو علي لا شاهد له وهو بعيد عن القياس وقال لي وليها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا
بكسر النون انه اسم اعجمي وهو في شرح كتاب سيبويه بالميم والطاء المفتوحة وفي الصحاح الناطرون بالنون والطاء
المكسورة وقد روى في الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا انه اعجمي وجب ان لا يكون اللام للتعريف اذ لا بد من
تمام الاسم الاعجمي والا انكسر في موضع الجر وان قلنا عربي فليس النون معتقب الاعراب لانفتاحه فكان القياس الماطرين
بالياء ففي جعل الواو مكان الياء اشكال وطولون وجيرون اعجميان واذا سميت بالمجموع بالالف والتاء فمذهب البصريين
اعرابه كما كان قبل التسمية مع التنوين لانه تنوين المقابلة لا تنوين التمكن وعند المبرد يعرب الاعراب الاول ولا يدخله
التنوين فيروى تنوينها من اذرعات بالكسر وبعض النحويين يعربه اعراب ما لا ينصرف ويفتحه في حالة الجر فيروي من
اذرعات الفتح ومذهب البصريين اشهر لقوله تع من عرفات وقد مضى هذا مشروحا في اول الكتاب واذا نقلت الكلمة المبنية
وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا
فالاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمن وقد يجيء معربا نحو ليت منصب
وتوضع قال ليت شعري واين مني ليت ان ليتا وان لوا عناء فان اولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته
بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة او
ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت
الثاني اذا كان حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلت الثنائية علما لغير اللفظ فانك لا تضعف الثاني الصحيح بل
تقول جاءني كم ورايت منا مخففين فيجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تصغره على كمي كيدية
وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان المعرب لم يوضع على اقل من ثلثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا من غيره
وانما جعلتها من باب يد اي مما حذف لامه نسيا لا من باب عصا لانه لم يكن لها لام في الوضع وكان جعلها من باب يد اي مما
جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع اولى ونقول في الاول اكثرت من الكم ومن الهل مشددين وذلك لانه لم ينقل بالكلية
وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على اقل اوزان المعربات واما المنقول بالكلية
اي المجعول علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغيرا ظاهرا في اللفظ والمعنى واذا كان ثاني الثنائي
حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفي ولا وهو وهي تقول هذه لو وفي ولا زدت ثم الف سم
على الف اخرى وجعلته همزة تشبيها بداء وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف آخر سقطت حرف
العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا الواو والتاء بالكلمة او سميتنا به المرءة وجب التضعيف لانا من التنكير
فمجيء التنوين اذا وحكي عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثانية همزة بكل حال نحو لوء وفيء مذلك
ولاء والاول اي التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبي ولاجل الخوف من بقاء المعرب على حرف اذا اردت اعراب اسماء
حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا ثا وان لم يكن المعرب منها علما زدت عليها الفا وقلبتها همزة للساكنين فتقول
هذه باء وتاء ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات نحو هذه باء حسنة ودخول اللام عليها كالباء والتاء واما اي فهو
على ثلثة احرف اخرها الياء كالواو واعربتها ولم يعرب فيه لغة اخرى في نحو كي فاذا ركبتها واعربتها قلت كتبت زيا نحو
كبا ولا يجوز الحكاية في اسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها فلا تقول كتبت با حسنة كما جازت في نحو من وما
وليت اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة ليستعمل في الكلام المركب مع البناء فجاز لك حكايته تلك الحالة

في قوله



في التركيب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم توضع الا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجري مجريهم موقوفة عليها
فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة هي لها فلا تحكى وانما وجب اعراب الكلمة المبنية اذا سمي بها
غير اللفظ ولم يجز حكايتها كما جاز اذا سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذي كانت بسببه مبنية اصلا
بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسماء اللفظ فانك تراعي معناها من وجه وذلك ان معنى ان منصوبة ترفع اي
ان التي معناها التحقيق تنصب وترفع فلك اذن نظر الى اصل معناها والدليل على ان المد في نحو قولك هذه باء مزيد
ولم يكن في اصل الوضع انك تقول في حال الافراد با تا ثا بلا مد وما وضع على ثلاثة كزيد وعمرو يكون في حال الافراد
ايضا كذلك وسيبويه جعل ابا جاد وهوازا وحطيا بياء مشددة عربيات فهي اذن منصرفة وجعل سعفص وكلمون و
قرشات اعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان ابا جاد مثل ابي بكر وجاد من الجود وهو العطش
وهواز من هوز الرجل اي مات وحطي من حط يحط وقال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات قال السيرافي لا شك ان
اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها تعليم الخط بالسريانية وقرشات يدخلها التنوين كما في عرفات وتعريفها من حيث
كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل نحو اكتب كلمون اي هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سمي بفوه قال الخليل
تقول فم لان العرب قد كفتنا امر هذا لما افردوه فقالوا فم فابدلوا الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه برد المحذوف كما هو
مذهب سيبويه في ذو اذا سمي به فانه تقول هذا ذوي كقفي ورأيت ذويا ومررت بذوي بناء على ان عينه متحركة
وقال الخليل بل تقول هذا ذي كعل بقلب الواو ياء لسكون العين على ما مر من مذهبيهما في باب الاضافة واجاز الزجاج
في فو اذا سمي به ان يقال فوه ردا الى الاصل ولا يجوز تشديد حرف العلة كما شدد في هو لان رد الاصل اولى من اجتلاب الاجنبي
وان سميت مؤنثا بهو كان كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان سميتها بهي فهو كما لو سميتها
بهند جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة اولا والثاني اما ان يكون متحركا في الاصل كواو
العطف ولام الجر وباء الاضافة على قول اولا فان كان متحركا كمل ثلاثة احرف بتضعيف مجانس حركته فانه اولى من
غيره لمناسبته حركته وانما جعلوه ثلاثة لما يلحقه من التصغير والجمع فتقول في المسمى بباء الجر بي ولو زدت حرفا واحدا
من جنس حركته لسقط بالتنوين فصار المعرب على حرف واحد وتقول في المسمى بلام الابتداء لاء وان كان الحرف ساكنا
كلام التعريف على مذهب سيبويه وباء الاضافة على قول بعضهم فحكمه عند سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كما يجيء
وعند غيرهما يحرك اللام بالكسر ثم يضعف مجانس الكسر اي الياء فيقال لي وذلك لانه لا بد اذا اردنا زيادة حرفين عليه
من تحريك هذا الساكن المبتدأ به والساكن اذا حرك حرك بالكسر واما الباء فيفتح لثقل الكسر عليه ولانه يفتح عند
الاضطرار في نحو غلاماي ثم يضعف مجانس الفتح فيقال باء وان كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما ان يكون متحركا او
ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس بعضا والاولى ان يكمل بشيء من تلك
الكلمة فالمبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فيقول رجل في المسمى باحد حروفه وقال غيره بل لا يتجاوز قدر الضرورة فان كان
ذلك المتحرك فاء كمل بالعين نحو رج في المسمى براء رجل وان كان عينا كمل بالفاء فيقال رج ايضا في المسمى بجيم رجل
ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من المحذوفة الفاء او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما
فالمازني يكمله بالعين لكونه اقرب نحو جل في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه كعدة والاخفش يكمله بالفاء نحو
رل فيكون مما حذف عينه نحو سه وهذا اولى لان المحذوف الفاء لا بد له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا
كعين جعفر وسين عدس فالمبرد يكمله بما كمل به المتحرك اعني برد الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة
نحو اع واس واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل نحو هذا اس وقام اس وقال قد القي بعض الاسماء
على حرف اذا اتصل بكلام نحو من اب بتخفيف الهمزة غير لازم وكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه
لازم فيبقى المعرب على حرف ورد ايضا بامتناع اجتلاب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمزة كما زاد سيبويه و
يقطعها هربا مما الزم سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء الصرفة قليل وانما يكون في الفعل والاسم الجاري مجراه
اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك بوحش اصمت واما ان سميت
باسم فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هؤلاء المذكورين
التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند المازني
واما بالفاء عند الاخفش وان كان ذلك الساكن فاء قبله همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اضرب جئت
بالهمزة مقطوعة لما ذكرنا وان كان في الاسم كنون انطلاق كملا بالحرف الذي بعدها فتقول انط وان سميت بفعل

ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمزة م



مفكوك الادغام نحو ما او وقفا نحو اردد و يرد داد عمت فقلت ارد و يرد غير منصرف فيهن لان المفكوك قليل في الاسماء نحو قردد و مهدد
كثير في الافعال و لان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض زال في الاسم و هو الجزم او الوقف الجاري مجراه و لهذا يبقى
الفك اذا سميت بالبب من قولك بنات البب و لهذا يرد اللام او العين اذا سمي بفعل محذوف اللام او العين جزما
او وقفا كيغز و يرم و يخش و اغز و ارم و اخش و لم يخاف و يقول و يبيع و قول و بيع و خاف كما مر في غير المنصرف و يكون يغز
و يرم و اغز و ارم كقاض اسم امراة على الخلاف المذكور في غير المنصرف اما سل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لانها لم
تحذف لموجب الجزم و لا الوقف و ترد اللام مع العين في بك لان اللام حذفت لتشبيهها بحرف العلة في لم يغز و يحذف
هاء السكت من كل ما هي فيه اذا سمي به نحو ره و قه و يرضه لانها للوقف و ترد مع اللام المحذوفة للوقف في ره الهمزة التي
هي عين اذ لو لم تردها لاحتجت الى زيادة الف تجتنبي كما في رد الاصل اولى فتقول جاءني راى و الاخفش يرد همزة الوصل ايضا
مقطوعة فيقول ارأى غير منصرف لان الراء يصير ساكنة بانتقال حركتها الى الهمزة المردودة لانها كانت لها و كذا ترد مع
اللام المحذوفة الفاء في فه فتقول جاني وفي اذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء كما في في و انما فتحت الواو و لكونها مفتوحة
في الماضي و لو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف و صار مثل مسلمة لخروج الكلمة الى قسم الاسماء و لو سميت
بنحو ضربا و ضربوا على ان الالف و الواو حرفان زيدتا علامتين للجمع او التثنية كالتاء في ضربت نحو اكلوني البراغيث
وجب الحاق النون عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لو سمي به فتقول ضربان و ضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يعربا
باعراب المثنى و المجموع و ان يجعل النون معتقب الاعراب و كذا اذا سميت بيضربان و يضربون على لغة يتعاقبون
عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف و الواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل و قد مر ذلك في المركبات و لو
سميت باولي و ذوي فلا بد من رد النون التي سقطت للاضافة و لو سميت بيضربن على لغة يعصرن السليط اقاربه جعلت النون
معتقب الاعراب و لم يصرفه للتعريف و الوزن و لو سميت مذكرا ببنت و اخت صرفته لانهما كهند اذا سمي بها مذكر و اما التاء
فبدل من اللام و ليس لمحض التانيث و لهذا لم ينفتح ما قبلها و قال بعضهم لا ينصرف لان التاء للتانيث ابدلت من اللام
فهي مثل ثبة علم مذكر و اما هنت ساكن النون فاذا سمي به رد الى هنة لانه لم يرد فاجاريا على القياس بخلاف بنت و اخت
فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما و ينزع اللام من الاسم الذي كان يلزمه اذا سمي به كالتي و الافضل و الذي و التي و نحوهما
لان اصل العلم ان يستغني عن اللام و اذا سميت السور باسماء حروف المعجم التي في اوايلها جاز الحكاية كما تحكى الكلمة المبنية
اذا جعلتها اسم اللفظ مفردة كانت او مركبة نحو قرات قاف و نون و يس و الم و يجوز ان لا تحكيها فتمنعها اذن الصرف ان كانت
مفردة او مركبة من اسمين كيس و حم او من ثلثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم لان طاسين بوزن قابيل فكانه مركب من اسمين
و ان لم يكن كذلك كالمر و كهيعص فالحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب في كلامهم الا من كلمتين هكذا قال جار الله
و فيه نظر و ذلك انا بينا ان المبني اذا سمي به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب و على مذهب جار الله و هو ان هذه
الاسماء المعدودة معربة لكنها لم تعرب لعدم المقتضي للاعراب كيف تحكى و لا تعرب مع حصول المقتضي للاعراب اذا
سميت بها السور و حكى عن يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها و اعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد
و الباقي حشو لا يعتد به و ان سميت بها غير تلك السور اما السنانا او غيره فالاعراب واجب ثم يمنع الصرف ان انضم مع العلمية
سبب اخر كالتانيث في الف اذا كان اسم امراة و التركيب في نحو حم قوله و اعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب اي اعرف المعارف
و كان المتكلم اعرف لانه قلما يدخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم قوله و النكرة ما وضع لشيء لا بعينه و على ما ذكرنا من حد
هي ما لم يشر بها الى خارج اشارة وضعية و الاحترازات تفهم من حد المعرفة و اعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق
النفي و النهي و الاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة
و يحتمل ان لا يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاءني رجل واحد بل رجلان او بل رجال و ما جاءني رجلان هما اخوانك
و هل جاءك رجال هم اخوتك و مع الاطلاق ايضا يحتمل ان لا يكون للاستغراق لكن احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا
في الاستغراق محتملا لسواه و اما اذا دخل تلك النكرة من فهي للاستغراق نصا نحو ما جاءني من رجل و لهذا كان لا
رجل المتضمن لها نصا في الاستغراق و من هذه و ان كانت زائدة كما حكم به النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق لان
اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدئ منه بالجانب المتناهي و هو الاحد و ترك الجانب الاعلى الذي
لا يتناهى لكونه غير محدود كانه قيل ما جاءني من هذا الجنس من واحدهم الى ما لا يتناهى فمن ثمة تقول اذا قصدت الاستغراق
ما جاءني احد و من احد و ان وقعت النكرة في غير النفي و النهي و الاستفهام فظاهرها عدم الاستغراق و قد يكون
للاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتداة نحو تمرة خير من جرادة و رجل خير من امراة و قليلا في غيرها نحو قوله تعالى علمت

Margin: يخف و يقل و يبع و خف و قل و بع فيقول جاءني يغز و يرم و يخش و اغز و ارم و اخش

Margin: لحضر الفتح

Margin: تعميم النكرة في سياق النفي

نفس

بحث اسماء العدد

نفس ما قدمت والدليل على كونه في الموجب مجازا في العموم بخلاف المعرف باللام تعريفا لفظيا كما في نحو الدينار
خير من الدرهم ان الاستغراق يتبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق بلا لام والتبادر
الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلائل الحقيقة قوله اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء مقصوده تحديد الفاظ
العدد لا ماهية العدد وكمية الشئ عدده المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كما
ان ماهية الشئ حقيقته المعينة التى يستفهم عنها بما الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشئ وكيفية الشئ
وصفه المعين الذى يسئل عنه بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احترازا عن الجمع فانه وضع
لعدد غير معين ويخرج منه المئات والالوف وقوله احاد جمع احد فينبغى ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ
العدد لان واحدا لم يوضع لكمية احاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك فيقول واحد فليس هنا احاد اشياء وكذا
اذا قلت اثنان فى جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان ايضا فانهما وضعا لكمية الشئ
وان كانا وضعا مع ذلك لماهية ذلك الشئ ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشئ فحسب لم يدخل نحو
رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشئ يقع على كل ذى عدد من المفرد والمثنى وما فوق
ذلك ويجوز ان يقال ما وضع لكمية فحسب ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد
وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين
من العدد قالوا لان الفرد الاول اى الواحد ليس بعدد فكذا ينبغى ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع
الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد يكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنان لانه زائد عليه
وعلى تفسير النحاة اى الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله واصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة
ومائة والف يعنى ان الالفاظ التى يرجع اليها جميع اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة وان كانت تلك الاسماء
غير متناهية وما عدا تلك الالفاظ منفرع منها بتثنية كمائتان والفان او بجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع
او بعطف كثلاثة وعشرين وكاحد ومائة وكمائة والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف كما تقدم
واما باضافة نحو ثلثمائة وثلثة الاف قد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثلثمائة
وثلثة الاف ونحو ذلك ثم شرع فى كيفية تبيين استعمالها للمذكر والمؤنث فقال واحد واثنان واحدة
اثنتان ثنتان يعنى ان واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان وثنتان للمؤنث جرى واحد واثنان فى التذكير
والتانيث على القياس ذوالتا للمؤنث والمجرد عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اى انفرد
فالواحد بمعنى المنفرد اى العدد المنفرد ويستعمل فى المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون
والتكسير وحدان واحدان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو ويقال فى الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء
وكسرها ووحيد ويبدل الواو فى هذا التركيب همزة اما فى احدان فقياس اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها همزة فى الاول
كان كوجوه واجوه ووقتت واقتت او فى الوسط كقووس واما فى احد فشاذ عند الجميع واما فى احدى فهو قياس
عند المازنى اى ابدال الواو المكسورة فى الاول همزة كالدة وولدة ووشاح واشاح شاذ عند غيره واذا استعمل
فى الاعداد المنيفة اختاروا لفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفا وقد يقع فى التنييف واحد وواحدة ايضا
لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشرة ويستعمل
احد واحدى فى غير التنييف ايضا مضافين مطردا نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل احدى الا فى التنييف او
مع الاضافة واما احد فيستعمل مطردا لعموم العقلاء بعد نفى او نهى او استفهام او شرط نحو ما جاءنى احد
ويلزمه الافراد والتذكير قال الله تعالى لستن كاحد من النساء ان اتقيتن وتعريفه ح نادر وقد يستغنى
عن نفى ما قبله بنفى ما بعده ان تضمن ضميره نحو قولك ان احدا لا يقول كذا كما مر فى باب الاستثناء ولا يقع
احد فى ايجاب يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلاء
فى غير الموجب لكن يؤنث نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة منهن وقال ابو على همزة احد المستعمل فى
غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدل من الواو واما فى الموجب نحو قل هو الله احد فهى بدل اتفاقا
كانه لما رأى فى نحو ما جاءنى احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان يقول همزته فى كل موضع بدل
من الواو ومعنى ما جاءنى احد ما جاءنى واحد فكيف ما فوقه وقد يستعمل قليلا احد فى الموجب بلا تنييف
ولا اضافة كاستعمال واحد فى قوله تعالى قل هو الله احد وقد يقال فى المدائح ونعى المثل هو واحد الاحدين وهو

اصول اسماء العدد

احدى الاحد جمعوا احدى على احد تشبيها باسلة وسدد تعنى هو احدى الاحداى داهية هى احدى الاحد
قال حتى استثاروا بى احدى الاحد ويستعمل استعمال الاحد فى الاستغراق فى غير الموجب الفاظ وهى عريب و ديار
ودارى ودورى وطورى وطارى وارم وارم وكتيع وكراب دعوى وشفر وقد يضم شتبه وقد لا يصحب نفيا
ودبى ودبيج وانس وابن بالتراق تامور وتومور وتومرى ونمى واما اثنان فهو لفظ موضوع لواحدين من المثنى و
واثنتان محذوف اللام والتاء للتانيث وثنتان مثل بنت تاء التانيث فيه بدل من اليا وهو قليل وابدال التاء
من الواو كثير كاخت وبنت وتراث وتكاة قوله ثلثة الى عشرة يعنى ان ثلثة الى عشرة للمذكر نحو ثلثة رجال ثلثة الى عشرة
واربعة رجال وثلث الى عشر للمؤنث نحو ثلث نسوة وتسع نسوة خولف باب التذكير والتانيث من ثلثه الى عشر
فانث للمذكر وذكر للمؤنث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندى ان يقال ان مافوق الاثنين من العدد موضوع
على التانيث فى اصل وضعه واعنى باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة
نصف ثمانيه قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما فى جاءنى ثلثة رجال فلا يقال فى مطلق العدد ست ضعف ثلث
وانما وضع على التانيث فى الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا فى كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار
المذكر فى نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فتانيث العرض فى نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم
وهو عرض على ما يذكر فى موضعه ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطرء عليها اذن معنى الوصف
الذى هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى ثلثة رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة معنى الوصف عليها كان
استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال نحو رجال ثلثة وان كان الثانى
ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ فى الجمود ولقصد التخفيف ايضا اذ باضافتها الى المعدود
دائما يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد ان تضاف الى معدودها
فان لم تضف وهو من احد عشر الى مائة فلعلة كما يجئ فاضافة ثلثة رجال ومائة درهم كاضافة جرد قطيفة واخلاق
ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المصرين وهل المضاف اليه الان باق على موصوفيته كما هو مذهب الكوفية او
موصوف المضاف محذوف عام والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصرية فيه الخلاف المذكور فى باب الاضافة
فلا منع ان يقال بتجويز الكوفية نحو الثلاثة الاثواب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم فى مثلها لفظية فلم
يكن دخول اللام فى الاول وان كان تعرف الثانى هو تعريفه كما مر فى باب الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع
الجرد القطيفة لكنه لما ورد السماع بمثله فى العدد فالوجه هذا فلما ثبت معنى الوصف فى الفاظ العدد وجرت تابعة
الالفاظ المعدود وذات كثيرا نحو رجال ثلثه والناس كابل مائة واذا لم يجر على الموصوف اتى بما كان موصوفا بعدها اما
مضافا اليه نحو ثلثة رجال ومائة رجل واما بمن نحو ثلثة من الرجال واما منصوبا نحو عشرين درهما جاز اجراؤها
مجرى الصفات المشتقة فى الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء مطردا فان هذا الفرق مطرد فى الصفات المشتقة كضاربة
وضاربة واما فى الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وغير العدد من المقادير يوصف به ايضا نحو ثوب ذراع
وبر قفيز لكن لا كالاعداد فى الكثرة فنقول بقيت الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر على تانيثها الموضوعة هى عليه
وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة والجمع والجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة
للجمع فقيل رجال ثلثة كرجال ضاربة واذا جئ بما كان موصوفا لها مضافا اليه نحو ثلثة رجال صارت الاعداد تابعة بقيت
له فى التانيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه اخر للغرض المذكورين اما اذا كان المميز مفردا
وذلك ما فوق العشرة فلم يؤنث العدد لانه لم يبق عين الموصوف فى المؤنث لما يجئ فاصل عشرين درهما دراهم عشرون
وكذا اصل مائة رجل والف درهم رجال مائة ودراهم الف ولم يوافق الاعداد موصوفاتها المجموعة فى التانيث اذ اجريت
عليها كما ذكرنا الان اواخر عشرين واخواته لزومها الواو والنون ولزوم اخر مائة التاء لما يجئ فتبعهما الالف فى ترك الموافقة
لما استقر بالاولين الفطام عن العادة فلما لم يوافق موصوفاتها اذا جرت عليها لم توافقها ايضا اذا اضيفت
اليها فقيل الف رجل والف امراة ومائة رجل ومائة امراة وانما بقى الثلثة الى التسعة مع التنيف ايضا على حالها
قبله وان لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع لان مميزها المجموع محذوف اكتفى بالمميز الاخير عنه لانه
عادة الفاظ العدد اذا تركبت انه يجتزأ بمميز العدد الاخير من جملتها تقول مائة وثلثة وثلثون رجلا كان
الاصل مائة رجل وثلثة رجال وثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشر رجلا ومميز العشرة اذا لم يكن
مع النيف اذ هو مع الاول مجموع مجرور ومع الثانى مفرد منصوب بخلاف ساير العقود فان مميزها

هذه الاعداد

وثلثة رجال الخ

مع النيف تمام المميز

مبحث العدد

واحدها مؤنثا او مذكرا

فی الحالین واحد نحو ثلثون رجلا وثلثه وثلثون رجلا وكذا قولك ثلثه ومائة رجل فی الاصل ثلثة رجال ومائة
رجل فلما كان مميزها المفرد مجموعا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما قصدوا اجراءها مجرى الصفات
المشتقه باثبات التاء فيها اذا كانت موصوفاتها مونثة وحذفها مع تذكير الموصوفات ولا موصوف لم مذكرا
اذ لا تصلح الاصفة للجمع والجمع مونث جمع مذكر كان او جمع مونث فلو اثبتوا التاء فيهما مع الجمعين لم يتبين ما
قصدوه من اجرائه مجرى الصفات المشتقة ولظن ان التاء هي التي كانت لتانيث مطلق العدد فی الاصل غير
مجعولة لتانيث الموصوف لان الجوامد ذوات التاء اذا لم تكن للوحدة يلزمها التاء فی الاغلب كالصخرة والغرفة
والعصوه والحجارة فمن ثم لم يقلبوا لام شقاوة وعباية همزة وان لم يلزمها التاء اذ يقال عباء وشقاء وذلك
لان مبنى التاء التی للبست للوحدة فی الجوامد على اللزوم فحملوها على نحو طفاوة وخزاية ونحوهما مما يلزمه
التاء واما فی الصفات وفی المقصود به الوحدة فهی غير لازمه فلذا تقول غزاوة واستغاءة فلو ثبت التاء فيهما فی الجمعين
لشابهت تاء نحو الصفه والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المونث لان تانيثه خفی فكانه مذكر
بالنسبة الى تانيث جمع المذكر وايضا فلك ذلك لان تانيث جمع المونث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتاء تانيث
جمع المذكر لا الذی كان قبلها بدليل انه لو كان الاصلی معتبرا لم يجز فی الشعر قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امراة
فكما ازال التانيث العارض التذكير الاصلی فی رجال وايام ازال التانيث الاصلی ايضا فی نسوة لكن هذا الطاری
ظاهر مشهور فی رجال خفی فی نسوة لان الشيء لا ينفعل عن مثله انفعاله عن ضده فصار نسوة كانه مذكر
لخفاء تانيثه فقيل رجال ثلثه ونسوة ثلث فصارت التاء التی كانت فی الاصل لتانيث مجرد لفظ العدد
على ما قررنا لتانيث المعدود وهذا كله فی جمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميزا للعدد عند سيبويه ان كان
وصفا الا نادرا فلا يقال ثلثه مسلمين ولا ثلث مسلمات اذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة
فی هذه الفايدة اذا اكثرها للعموم فلذا لا تقول فی الجمع المكسر وصفا ثلثة ظرفاء واما غير الوصف فان كان علما
قل وقوعه مميزا لان جمع العلم لا بد فيه من اللام والغرض الاهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فمميزه منكر فی الاغلب وان كان
مجرورا فلذا قل ثلثه الزيدين وثلث الزينبات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم فی الاغلب فلا يقال
ثلث سنبلات بل تقول ثلث سنابل كراهة تمييز العدد بالسالم فی غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل
وان لم يات فيه مكسر ميز بالسالم كقوله تعالى ثلث عورات فثبت ان الاغلب فی تمييز الثلاثة الى العشرة الجمع المكسر فبنى امر
تذكيرها وتانيثها عليه دون جمع السلامة فاذا تقرر هذا قلنا ينظر فی تانيث الثلثة واخواتها الى واحد المعدود وان
كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مونثا حقيقة كثلث نسوة وطوالق او مجازا كثلث غرف
وعيون حذفت التاء منها كما رايت وان كان الواحد مذكرا اثبتت التاء فيها سواء كان فی لفظ الجمع علامة التانيث
كان بعشر حمامات وثلث بنات عرس وبنات اوی والواحد حمام وابن عرس وابن اوی او لم يكن فيه علامة التانيث كثلثة
رجال وان جاء تذكير الواحد وتانيثه كساق ولسان جاز تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمسة
سوق وخمس سوق وان كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة قال الله تعالى فله عشر
امثالها وان كان المثل مذكرا اذ المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اسم
جمع كخيل او جنس كتمر وستعرف الفرق بينهما فی باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر كالرهط والنفر والقوم
فانها بمعنى الرجال فالتاء فی العدد واجب قال الله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة رجلة وهو اسم جمع قائم مقام رجال
وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو ثلث من المخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملهما
كالبط والخيل والغنم والابل لانها يقع على الذكور والاناث فان نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص
فان كان ذكورا اثبت التاء وان كان اناثا حذفتها كيف وقع النص والمعدود نحو عندی ذكور ثلثة من الخيل او
عندی من الخيل ذكور ثلثه او عندی من الخيل ثلثة ذكورا او عندی من الخيل ثلثة ذكورا او عندی من الخيل ثلثة ذكور
بالاضافة او عندی ثلثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندی ثلثة من الخيل ذكور
فی نظر الى لفظ المميز لا النص فان كان مونثا لا غير كالخيل والابل والغنم حذفت التاء وان كان مذكرا لا غير وما يختص
له مثال اثبتها الحاقه للمونث من هذا الجنس بجمع المونث وللمذكر منه بجمع المذكر وان جاز تذكيره وتانيثه كالبط
والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يدخله معنى التذكير والتانيث ينظر فيه
الى اللفظ فيونث نحو خمسة عشر من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة ويجوز الامران فی نحو ثلثة من النخل وثلث

على الوصف م



حكم اعداد المركبة

من النخل لانه يذكر ويؤنث قال نعم نخل منقعر ونخل خاوية وانما قلت ثلثة اشياء ولم ينظر الى لفظ اشياء وان كان اسم جمع كظرفاء لانه قايم مقام جمع شئ فكانه جمع لا اسم جمع فاذا تقرر امر التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعنى من واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد الاثنى عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ماذكرنا اعنى جرى الواحد والاثنين على القياس وجرى الثمانية الباقية على غير القياس في الظاهر اين وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا نقول ثلثة عشر رجلا وثلثة وثلثون رجلا وثلثة ومائة رجل الا لفظ عشرة عند التركيب فانه يرجع الى القياس اى تثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وانما رجع الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه وانما وافق لفظ عشرة من بين سائر العقود مميزه في التذكير والتانيث في التنيف لانه كان بلا تنيف ايضا موافقا لمميزه تذكيرا وتانيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير وقد تبين بما ذكرنا تعليل قوله احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة اى احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة للمؤنث ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث قوله وتميم تكسر الشين يعنى شين عشرة المركب في المؤنث لما كرهوا توالى اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف الذى في اخره فتحة عدلوا من فتح وسطها الى الكسرة واما الحجازيون فيعدلون من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون ازالة ثقل بثقل اخر وهى الفصحى وقد يفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وربما سكن عين عشر المركب بتحرك الاخر لاجتماع اربع فتحات احدها فتحة اخر النيف نحو احد عشر وثلثة عشر بخلاف اثنى عشر قوله عشرون واخواتها فيهما اى في المذكر والمؤنث كان قياس هذه العقود ان يقال عشران رجلا مثنى وثلث عشرات رجلا الى تسع عشرات رجلا فقصد والتخفيف فحذف فوا المضاف اليه اعنى لفظ عشرات وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة والف وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة مؤنثة بالتاء فلما حذف المضاف اليه صارت ككلمة حذف لامها نحو عزة وثبة وقلة الا انه لا يستعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات كما استعمل نحو عزة وثبة محذوفة اللام لان المراد من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات لاشتبهت بثلثة التى في مرتبة الاحاد فلم يحصل التعيين المقصود بوضع العدد ومن ثم لا ترى في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يجئ في غيرها من الالفاظ وسيجئ في باب الجمع ان جمع المؤنث بالتاء المحذوف لامه شايع بالواو والنون نحو قلون وثبون ومائون فقيل عشرون وثلثون تشبيها لها بهذه المحذوفة اللام وابتدئ بتغيير عشران المثنى الى لفظ عشرون المصوغ صيغة ليكون كالتوطئة للجمع غير القياسى في اخواتها التى بعده اذ جمع المثنى غير قياسى لم يجئ الا مضافا لفظا او معنى الى مثنى اخر كما في قوله تعالى صغت قلوبكما على ما يجئ في باب المثنى وانما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر العين تنبيها بخلاف اخواته فانه لم يجر فيها تغيير لامكان معنى الجمع في ثلثون مثلا فانه جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلثة عشرات وكذا اربعون وغيره ولا يمكن دعوى جمعية العشرة في عشرون بوجه فقصد وا بتغييره الى جعله كبناء مستانف فالواو والنون في عشرون واخواته كالجبر لما حذف كما قيل في عزون وكرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكرين على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون في الرجال والنساء والطويلون في الرجال والجمال وانت تقول عشرون امراة وعشرون جملا بلى يمكن دعوى التغليب في نحو عشرون رجلا وامراة قوله احد وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين مائة والف مائتان والفان فيهما ثم على ما تقدم قوله بلفظ ما تقدم اى يكون المعطوف الذى هو العقد والمعطوف عليه اى النيف بلفظ ما تقدم في التذكير والتانيث فالعشرون لهما ولفظ احد واثنان على القياس وثلثة الى تسعة على خلاف القياس في الظاهر قوله فيهما اى في المذكر والمؤنث قوله ثم على ما تقدم يعنى يرجع من ابتداء كل مائة الى انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف المائة على ذلك العدد نحو واحد ومائة اثنان ومائة ثلثة ومائة او تعطف على المائة نحو مائة وواحد مائتان واحد الف واثنان في المعلوم معدوده وفي غير المعلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاول اى عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى ان العشرة المركبة مع النيف معطوفة عليه في التقدير فثلثة عشر في تقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت الى الالف استانفت العمل فيكون بين كل الف الى تمام الف اخر كما من اول العدد الى الالف تعطف الالف على ذلك العدد المنيف عليه نحو واحد والف عشرة والف عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة والف وان شئت جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما اناف عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسم مستانف ثم للعاشر من تلك العاشر اسم مستانف وهكذا الى نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر

شين عشر في سكونها لغات في حركة

المجموع

مع الالف



من المايات اسم الالف الا انهم لما راوا ان الاعداد لا نهاية لها وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدى الى وضع
ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال اقتصروا على الالف فقالوا عشرة الاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى
مائة الف مائتا الف ثلث مائة الف الى الف الف ثم مائة والف الف ثلثمائة والف الف الى الف الف والف الف والفان
والف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشرة مائة بل قالوا الف ولا احدى عشرة مائة بل مائة
والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة والف وثلثه واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة
مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل وامراة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات تائها سواء كان مميز الالاف مذكرا
او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل وامراة لان مميزها المائة والالاف لا ما اضيفت اليه المائة والالاف واصل مائة مئية
كسيدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما فى عزة وثبة ولامها ياء لما حكى الاخفش رايت مئيا بمعنى مائة وانما
يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثنى حذف الالف قوله وفى ثمانى عشرة فتح الياء
وجاز اسكانها وشذ حذفها والنون اما الفتح فلان الياء يحتمل الفتح لخفته كما فى رايت القاضى وجاز اسكانها كثيرا
لتثاقل المركب بالتركيب كما اسكنت فى معدى كرب وقالى قلا وبادى بدا وجوبا وجاز حذف الياء مع فتحة للاستثقال
ايضا وبعد حذف الياء ففتح النون اولى من كسرها لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ويجوز كسرها
ليدل على الياء المحذوفة وقد تحذف الياء فى ثمانى فى غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان
واربع فثغرها ثمان وفى الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وقد يفعل ذلك برباع وجوار ونحوهما والبضع بكسر الباء
وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة يقول بضعة رجال وبضع نسوة عشرة وبضعة رجلا وبضع عشرة امراة اذا
لم يقصدوا التعيين قال الجوهرى اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله
فى جميع العقود قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا فى ثلثمائة الى تسع مائة وكان قياسها مات او مئين
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد قوله الى العشرة الحد داخل
فى المحدود اعنى ان مميز الثلثة والعشرة ايضا مخفوض مجموع اما خفضه بالاضافة فلان الكلمة تصيرها اخف على ما مر قبل
وقد تترك الاضافة فيقال ثلثة اكلب على البدل وربما جاء فى الشعر نحو ثلثة اثوابا وانما شذ النصب لان المعدود فى الاصل
كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود فى صورة الفضلات واما النصب فى احد عشر رجلا
فيجئ القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه كان فى الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيف العدد
اليه للتخفيف واصل موصوف الثلثة فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد مميز ما فوق العشرة فلما يجئ قوله لفظا او معنى
الجمع المعنوى اما اسم الجنس كالتمر والعسل او اسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر انه اذا كان المميز احدهما فصل بمن نحو
ثلثة من الخيل وخمس من التمر وذلك لانهما وان كانا فى معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعد
ما تمهد من اضافته الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو منتقض بقوله تع تسعة رهط وقالوا
ثلثة نفر وقال ثلثة انفس وثلث ذود لقد جار الزمان على عيالى ثم تقول ان لم يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف
العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه نحو ثلثة اقلام واربعة رجال وان كان له الجمعان معا اضيف العدد
فى الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود قلة نحو ثلثة احبال وقد جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء وليس بقياس
وقال المبرد يجوز قياسا ثلثة كلاب بناء على ثلثة من كلاب وليس بمشهور قوله الا فى ثلثمائة الى تسع مائة استثناء من قوله
مجموع لان المائة المضاف اليها ثلثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلث مات لان للمائة جمعين احدهما فى صورة
جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا مئيات تضاف اليها لعوز جمع التكسير كما فى ثلث
عورات لكنهم كرهوا ان يلى المميز المجموع بالالف والتاء بعد ما نحوا المجى بعد ما هو فى صورة المجموع بالواو والنون
اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر وارتفاع اللبس وقد جاء ضرورة فى الشعر ثلث مئين وخمسين قال
ثلثمائين للملوك وفى بها ردائى وجلت عن وجوه الاهاتم وبعضهم يقول فى مئون مؤون بضم الميم وبعضهم يتم كسر
ميم مائة فى الواحد ايضا شيئا من الضم ولا يبين الضم وذلك هو الاخفاء قال الاخفش لو ضممت ميم مئات فقلت مئات كما فى
مئون جاز وبعضهم يجعل نون مئين معتقب الاعراب كسنين على ما يجئ فى باب الجمع وقال الاخفش هو فعلين فى الاصل
كغسلين فحذف اللام فهو عنده مفرد وليس بشئ اذ لا يقال لمائة واحدة مائين ولعله عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعل
كعصى فابدل الياء الاخيرة نونا وقوله وحاتم الطائى وهاب المائى عند الاخفش اصله المائين حذف النون ضرورة وحكى
عن يونس انه مطروح الهمزة وتمره لو كان كما قال لقيل ماى كمى كما تقول فى لية لنى وفى ظبية ظبى وقد قيل اصله مائى

مائتان والف الف
وثلثمائة الف والف الف ٣

بفتح ٣

ككليب كسر اتباعا كما قيل شعير ورغيف لكون العين حرف حلق كما يجئ في التصريف ثم خفف لاجل القافية ككليب غير مسموع
نفي هذا القول نظر قوله وتمييز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما من احد عشر الى
تسعة عشر فلكراهتهم ان يجعل ثلثة اسماء كاسم واحد فان قلت فقد قالوا ثلثة عشر زيد وخمسة عشرك فجاز الاضافة الا في اثني عشر
لما مر في باب المركب قيل هذا ليس مثله لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جئ به لبيانه فكان
الجميع كالشئ الواحد فالمضاف اليه في نحو خمسة عشر زيد مغاير للاول فلم يكن كجعل ثلثة اشياء شيئا واحدا من حيث المعنى
واما عشرون واخواته فلان النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل هي مشبهة بها فان قيل فقد يقال ارضو زيد وكرو
عمرو هذه النون مثلها قلت بل نون عشرون واخواتها ابعد منها من نون الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن
قياسا بخلاف عشرين فانها ليست جمع عشر وثلث واربع لما مر في اول الكتاب لم تكن الاضافة مع اثبات النون ايضا المشابهتها
لنون الجمع وربما جاء تحشر ودرهم والبعو ثوب وهو قليل واما افراده فلان جمعية الاصلية التي كانت له حين كان موصوفا انما
حوفظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف فابقي الجمعية له مضافا كما كانت له
موصوفا فلما تعذر الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة الفضلات لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة والجمعية مفهومة
من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاقتصر عليه ومع صيرورته في صورة الفضلات يراعى اصله حين كان موصوفا فلا يوصف
في الاغلب الا هو دون العدد لانه هو المقصود من حيث المعنى والمعدود وان كان مقدما عليه كالوصف له يقال عندي عشرون
رجلا شجاعا كما يوصف هو اذا كان مضافا اليه قال الله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة
قوله وتثنيتهما وجمعه اي تثنية المائة والالف وجمع الالف اذ المائة لا يجمع مضافا اليهما ثلث واخواته كما مر وان لم تضف اليهما
ثلث واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مئات رجل قوله مخفوض مفرد اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو
ثلثة رجال واما افراده فلما جاءهم عليه افراد المميز المنصوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة
على الجمعية مع ان الكثرة والجمعية في هذه المرتبة اكثر واشهر من جمعية مرتبة الاحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم حكم الافراد
في كثير من الاشياء لتصغيرهم له على لفظه وجمعهم له مرة بعد اخرى جمع التكسير فاستغنوا عن جمع المعدود لشهرة جمعيته واما عدة
شهور كثيرة منها الا كرتبة الاحاد فاغنت عن جمع مميزها وقد يجمع مميز المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى
مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء قال المص ونعم ما قال فيمن قرأ قوله تعالى ثلثمائة سنين بالتنوين وهي عن غير حمزة والكسائي على
انه على البدل لا على التمييز والا لزم ما شذ وذ من وجهين جمع مميز مائة ونصبه فكانه قال ولبثوا سنين قال وكذا قوله اثنتي عشرة
اسباطا والا لزم شذوذ جمع المميز قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا لبثوا تسعمائة سنة ووجهه انه فهم
ان مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين مميزا لكان واحد من ثلثمائة واقل السنين ثلثة
فكانه قال ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة قال المص وهذا يطرد في قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا فلو كان مميزا لكانوا ستة
وثلثين على رايه قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي لانهما قرأ ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما
مميز لا غير وان لم يكن منصوبا ولا شك ان قراءة الجماعة اقيس عند النحاة من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره
مخصوص بان يكون المميز مفردا واما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجميع
الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل على الاصل وما قال الزجاج انما كان يلزم ان لو كان ما استعمل
جمعا استعمل كما استعمل المفرد واما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا هذا اخر كلام المص واذا وصفت المميز المفرد
جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا ظريفا وظرفاء ومائة رجل طويل وطوال قال فيها اثنتان واربعون
حلوبة سودا كخافية الغراب الاسحم واعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في اي درجة كان صفة كما
ذكرنا لان المقصود من التمييز التنصيص وهو معدوم في اكثر الاوصاف بل ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يقبح
نحو ثلثة علماء ومائة فاضل كما قلنا في هذا الابيض وهذا العالم واذا اضيف العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشر زيد
فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما البقاء موجبه اي التركيب والاضافة عنده لا تخل بالبناء كما لا يخل به الالف واللام
اتفاقا في نحو الاحد عشر وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء واما الاخفش والفراء فانهما فرقا بين اللام والاضافة
وذلك لان ذا اللام كثيرا ما يوجد في غير هذا الوضع مبنيا كالان والذي واخواته والامس عند بعضهم واما المضاف فلا
يكون الا معربا الا لدن واخواته الا ترى الى اعراب اي للزوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه والى اعراب قبل وبعد واخواتهما
مع الاضافة والبناء عند انقطاع منها واما بناء نحو غلامي على مذهب النحاة وبناء حيث واذا ونحو قوله على حين عاتبت فقد
مضى الكلام عليها في مواضعها فالاخفش يعرب ثاني الاسمين قياسا مع الاضافة نحو جاءني خمسة عشر زيد اجراء له مجرى بعلبك

وثماني

واخواتها

في العدد كما قوله مخصوص

لان مرتبة الاحا



مع ابية

والفراء يجعل جزئي المركب عند الاضافة اعراب المضاف اليه لتشبيهه لفظا بالمضاف في المضاف اليه فيكون خمسة عشر زيد كابن عرس زيد قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يعني مثل قولك شخص اذا اطلقته على امرأة وقولك نفس اذا اطلقتها على رجل ففي الاول المعدود وهو المرأة مؤنث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس والاكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلثة اشخص وانت تعني النساء وثلث انفس وانت تعني الرجال ويجوز اعتبار المعنى كثلثة انفس للرجال وثلث اشخص للنساء قال وكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر قوله ولا

يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد وانما لم يميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة واقتصروا لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغني عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين ولا واحد رجال لان لفظة رجل وحدها تفيد الوحدة والمعدود ولم يقولوا اثنا رجل ولا اثنا رجلين ولا اثنا رجال لان لفظة رجلين يفيد الاثنينية وقوله كان خصييه من التدلل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ضرورة قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما لم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنينية وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو واحد رجال واثنا رجال وثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركبا دخل اللام عليه واحدا كان او اكثر كالعشرون رجلا والثلثة والثلثون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول كثلثة الدراهم ومائة الدرهم وثلثة المائة واربعة الالاف والثاني نحو ثلثمائة الالف وثلثمائة الف الدرهم وثلث مائة الف الف الدرهم وقد يدخل حرف التعريف على المضاف في المضاف اليه معا شذوذا نحو الثلثة الاثواب وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على الاول كالاحد عشر درهما ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ولا على ثاني جزئي المركب لانه يكون كانه داخل في وسط كلمة وقد يدخل على الجزئين بضعف نحو الاحد العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزئين والتمييز بقبح نحو الاحد العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز بمذكر ومؤنث معا اما ان يكون مفصولا بينه وبينهما بلفظ من او بين اولا فان كان فالغلبة للتذكير نحو قولك اشتريت عشرة بين عبد وامة ورايت خمسة عشر من النوق والجمال الا ان يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة اذن للتانيث قال فطافت ثلثا بين يوم وليلة وكان النكير ان تضيف وتجارا اذ التاريخ مبني على الليالي كما يجي فلهذا اذا ابهمت ولم تذكر الايام ولا الليالي جرى اللفظ على التانيث نحو قولك اقام فلان خمسا قال تع يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وانما غلب التانيث لذلك وللفصل اذ كان مع الفصل حيث يذكر المميز قال سيبويه يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة لكنه ليس بحد كلام العرب وان لم يفصل بينهما فان كان العدد مضافا الى المعدود فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد وام وخمس ام واعبد اذ الاضافة اليه تفيد فضل اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلثة ومائة رجل وامرأة وثلث والف ناقة وجمل وان كان المعدود منصوبا على التمييز فان كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امرأة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لاحترام التذكير المقارن للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار بما سبقهما نحو ثلثة عشر جملا وناقة واربعة عشر بيتا وصفة واربعة وعشرون يوما وليلة هذا واذا كان المميزان يوما وليلة هذا واذا كان المميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي اياما بعددها ولا كذا نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة او خمسة عشر جملا وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز ان يختلفا والنكرة المضاف اليها بين في مثل هذا اي في موضع التقسيم يقصد بها الجنس ولفظة بين مستعارة من الظرف المكاني فقولك القوم بين رجل وامرأة اي انهم ليسوا بخارجين من هذين القسمين ومن هذين الجنسين كما ان ما يكون بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون اكثرهم اهل البراري الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر

فيقال الواحد والاثنان لا يميزهما

واربع وعشرين عامة وثوبا



كتبت لعشر كذا او يختص به لو وقع بعده نحو لليلة خلت او يختص به لو وقع قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب
القرينة فمع الاطلاق يكون الاختصاص بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت يكون بوقوعه بعده ومع قرينة نحو بقيت
بوقوعه قبله ويقول في الليلة الثانية كتبت لليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى اخر الشهر وان وقع الفعل في الليل
ولم يقصد الى ذكر وقوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما يكتب في الايام وذلك انك تقول في ثاني الايام لليلتين خلتا وفي ثالثها
لثلث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلث ليال خلت الى عشر ليال خلت والاول اولى ليرجع النون الذي
هو ضمير الجمع الى الجمع وفي الحادي عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربع عشرة ليلة خلت ويجوز
خلون حملا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ وقريب من ذلك ما حكى المازني الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل
ضمير الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد القلة اي من ثلثة الى عشرة لكان مميزه جمعا
نحو ثلثة اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع كثرة ضمير الواحدة اي المستكن في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة
اي ما فوق العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلثة عشر جذعا ويكتب في الخامس عشر للنصف من كذا وهو اولى من
قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة ليلة بقيت مع جوازهما ايض وذلك لان الاول اخص منهما
وفي السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت وبقين كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس عشر الى الاخر ان بقيت لتجويز
نقصان الشهر الى ان يكتب في العشرين لعشر ليال بقين وهو اولى من بقيت كما ذكرنا مع جوازه ايضا الى ان يكتب
في الثامن والعشرين لليلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة لاخر ليلة منه او سلخه
او انسلاخه وفي اليوم الاخير لاخر يوم من كذا او سلخه او انسلاخه قوله وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره
الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار حاله الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي
عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين
اي مصيرهما من ثلثهما وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدها وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة وان شئت
حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر فتعرب الاول يعني بالمفرد الواحد وبالمتعدد المعدود وقد تقدم ان جميع الفاظ
العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلثة نصف ستة ثم استعملت في المعدودات كما في رجال ثلثة وستة
رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فان اردت ذكره بلا ترتيب جئت
بواحد واحد الذي هو اول تلك الالفاظ الاثني عشر فقلت هذا واحد العشرة او احدهم وان قصدت الى واحد منهم
مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين احدهما ان تقصد الى ذلك الواحد المعين درجة العدد به بالنظر
الى حاله اي درجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد اخر كالثالث اي الواحد من الثلثة والثاني اي الواحد من
الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله والثاني ان تقصد الى ذلك الواحد المراعى درجة العددية مع النظر الى درجة التي
تحت درجته ايضا فيكون واحدا من درجته بسبب تصييره الدرجة التي تحت درجته محوة ذاهبة الاسم وجعله للمجموع
اسم درجة نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو هو ثالث اثنين اي واحد من ثلثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله المجموع
اسم ثلثة حتى صار واحدها ومحوه عن المجموع اسم الاثنين فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلثة بنفسه اذ صار اثنان
معه ثلثة الاسم وجعله للمجموع ايض وهذا معنى قوله باعتبار تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز
ان تبني من واحد اذ ليس تحت الاحد عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يبنى من الاثنين نحو ثاني
واحد اي مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمفعول هذا المصير اما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون
عددا انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر
من درجة ولا ازيد بشيء اذ المعنى انه صير مفعوله بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في
الناقص عن اصله المشتق منه بدرجة فقط واذا نصبت به فانما تنصبه اذا كان بمعنى الحال والاستقبال لا بمعنى الماضي
كما يجيء في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانهما متساويان فيها او النصب
اكثر وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتاثر في هذا المفعول غير ظاهر الا بتاويل وذلك لان نفس الاثنين
لا يصير ثلثة اصلا وان انضم اليها واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتاويل انه سقط عن المجموع الاول بانضمام
ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع الثاني فعلى
هذا جاز بناء اسم الفاعل الا من الاثنين الى العشرة اذ لكل منهما فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين تلثا
وكذا ربعت الثلثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربع واتسع واسبع وقد يكسر

في اليوم الثالث

للمفرد

كيفية استعمال المعدد في الاعداد

هذا ايضا على الاصل وقد جاءت هذه الافعال بهذه المصادر بشرط ضم عين المضارع الا ما فى الامر طفى بمعنى اخر
وهو قولهم ثلث الرجل اى اخذت ثلث ماله وكذا ربعته وخمسته الى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يجئ بهذا
المعنى ثنيت الرجل اذ لا معنى له ولا يتجاوز بهذين المعنيين العشرة واجاز سيبويه ان يجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير
خلافا للاخفش والمازنى والمبرد قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اى جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة
وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافى ان كثيرا من النحاة يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة
وهذا هو القياس قال ومنهم من يجيزه ويشتقه من لفظ النيف فيقول هذا ثانى احد عشر اى ثنوته قال المبرد هذا
لا يجوز لان هذا الباب يجرى مجرى الفاعل الماخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعت ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه واعلم
انه لم يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى التصيير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد فى صورة
اسم الفاعل وليس به معنى كحائط وكاهل فلا باس ان يبنى من اول جزئى المركب اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل
واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من
العدد الذى فوق العشرة والذى حكى ابو عبيدة انما هو فى العقود من العشرة الى المائة كعشرين وثلثين الى تسعين فقط
وليس من المركب والمعطوف والظاهر ان سيبويه قاس ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى الاحد ولم ينقل ذلك عن
سماع فعلى ما قال يجوز فيه الوجهان رابع عشر ثلثة عشر على بناء فاعل من اول جزئى المركب والاتيان بثانيهما كما هو
ورابع ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعرابه ولهما لزوال التركيب ولا يجوز هنا حذف اول جزئى المضاف اليه لا على ان تركب
رابع مع عشر الاخير فتبنيهما ولا على ان تضيف رابع الى عشر فتعربه اى تعرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجئ
واما ان قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم تضف قلت الاول والثانى والثالث الى العاشر وانما ابدلت الواحد
بالاول لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات المعدودات اذا لم يقصد الترتيب فقلت الاول ليتبين
قصد الترتيب هذا المبنى على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو
الحائط وهذا يجوز ان يجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادى عشر تقلب الواحد الى الحادى بجعل الفاء مكان
اللام والعين مكان الفاء وتقول الثانى عشر فتسكن يا الحادى والثانى مع انهما مركبان كما مر فى نحو معدى كرب
واما العشرون والثلثون واخواتهما والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيهما واحد كما مر فى باب المركب
وكان القياس العاشرون والثالثون وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع والالف وان اردت
اضافة هذا النوع الى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا فيما دون العشرين قلت ان تضيفه اما الى اصله وهو الاغلب او
الى ما فوقه نحو اول العشرة واول الخمسة ولا يضاف الى الاحد فلا يقال اول الاحد ولا اول الواحد لان معنى الاسم المضاف
بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد فمعنى ثالث ثلثة احد ثلثة وليس للواحد بعض حتى يضاف
ذلك البعض اليه واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثانى اثنين وقولك عطارد ثانى السبعة السيارة ولا يجوز
عند الجمهور ان ينصب اصله اذ ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا
اجزت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوزون تقول ثلثت ثلثة قال نعم على معنى اتممت ثلثة وجعلت الثلثة
ثلثة بضم نفسه الى اثنين فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة قلت على ما اجاز سيبويه وحكاه ذلك عن العرب حادى
عشر احد عشر وثالث عشر ثلثة عشر فيكون حادى عشر بمنزلة ثالث وواحد عشر بمنزلة ثلثة فالمركب الاول بجزئيه مضاف
الى المركب الثانى بجزئيه وكلا جزئى كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين وقال
انهم لا يجوزون الا ثالث ثلثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئى المركب فيبنيه من الجزء الاول وهو النيف
وقول سيبويه اولى لانه ليس اسم فاعل على الحقيقة وحكايته عن العرب لا ينكر مع ثقته وعدالته ولا ريب ان حذف
ثانى جزئى المركب المضاف اكثر استعمالا للخفة ولاستثقال تكرار لفظ عشر فى المضاف والمضاف اليه فاذا حذفته
اعربت اول الجزئين بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مع جزئى المركب الاخير ويجوز
حذف اول جزئى المضاف اليه ايضا فتقول فى ثالث ثلثة عشر ثالث عشر فالذى ذكره سيبويه بعد الحذف فتحهما
جميعا اما الثانى فلتضمنه للواو واما الاول فلقيام ثانى جزئى المضاف اليه مقام ثانى جزئى المضاف وذكر الكوفيون جواز
جواز اعراب الاول واما الثانى فلا كلام فى بنائه لتضمنه الحرف ووجه اعراب الاول اما الثانى عند قيام ثانى جزئى
المضاف اليه مقام ثانى جزئى المضاف قال السيرافى هذا قول غريب لم يذكره اصحابنا وروى الكسائى الوجهين عن
العرب قال المص فى الوجه الاول اعنى بناء الجزئين لان الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى

وثالث ثلثة عشر

فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه

الجزء الثانى من اول المركبين نحو ثالث ثلثة عشر اكثر

الكوفيون

لم يذكره



بحث المذكر والمؤنث

المركب الثاني لعدم الالتباس واعلم ان لقولك ثالث ثلثة عشر معنيين احدهما الجزء الثالث من المعدود الذى هو ثلثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان تقول ثالث اثنى عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلثة لا من ثلثة عشر وثانيهما انه الجزء الواحد من ثلثة عشر وعلى هذا لا يجوز ثالث اثنى عشر ويجوز ثالث اربعة عشر لان اصله ثالث عشر ثلثة عشر وثالث عشر اربعة عشر واعلم ان حكم التاء على المذكور سواء كان بمعنى المصير او الواحد او غيرهما حكم سائر اسماء الفاعلين فى التذكير والتانيث فتقول فى المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشر تؤنث الاسمين فى المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون فتذكر ومن ثم قيل فى الاول اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيير واعتبار حاله اختلف اضافتهما فاضافة المصير الى ما دونه واضافة ما هو بمعنى الواحد فقط الى مثله او الى ما فوقه قوله المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه

وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة وممدودة كل ما فيه علامة التانيث ظاهرة او مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا او لا يسمى مؤنثا فالحقيقى الظاهر العلامة نحو ضاربة ونفساء وحبلى وغير الحقيقى غرفة وصحراء وبشرى والحقيقى المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقى نار ودار ولا تقدر من جملة العلامات الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان يحذف لفظا ويقدر بخلاف الالف ودليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها فى التصغير نحو هنيدة فى هند وغديرة فى غدد واما الزائد على الثلاثى فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل ولم يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديدمة ووريئة قوله وعلامة التانيث التاء تاء التانيث فى الاسم اصل وما فى الفعل فرعه لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم اى فاعله واصل العلامة ان تلحق كلمة هى علامتها فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا بتحملها الحركات وانقلابها فى الوقف هاء فقال الكوفيون الهاء اصل التاء لما رأوا مشابهة الهاء للالف وليس بشىء لان التاء فى الوصل والهاء فى الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف وقال جار الله الياء ايضا علامة التانيث فى نحو ذى والاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوعة للتانيث كما وليس فى اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما الياء فى تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث كما مر فى باب الضماير وتاء التانيث قد تدخل الحرف كربت اذا كان المجرور بها مؤنثا كقوله فقلت لها اصبت حصاة قلبى وربت بغير من غير رام وقد جاء يا صاحبا ربت انسان حسن ويجوز ان يريد بالانسان المؤنث ويلحق ثم ايضا اذا عطفت بها قصة على قصة لا مفردا على مفرد ويقال لات لمشابهتها ليس كما مر فى بابه ويقال لعلت فى لعل واما تاء بنت واخت وهنت وكلتا وثنتان ومنتان فليست لمحض التانيث بل هى بدل من اللام فى حال التانيث ولذا سكن ما قبلها وفى منتان كانه بدل من اللام لكون واحده وهو منة كشفة والالف الممدودة عند سيبويه فى الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لان الالف للزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما فى كتاب وحمار فاجتمع الفان فلو حذفت احدهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع انهما انسب بها وانقلاب حروف العلة بعضها الى بعض اكثر اذ لو قلبت الى احدهما لاحتيج الى قلبها الفا كما فى كساء ورداء لكون ما قبلها الفا فيهما فان زالت الالف انقلبت وقلبت الف التانيث ياء ايضا كما فى قوله لقد اغدو على اشقر يغتال الصحاريا ويعلم تانيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقوله تعالى والشمس وضحيها وبالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار وبلحاق علامة التانيث بفعله او شبهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس والتفت الساق وبكاس من معين بيضاء لذة للشاربين ولظى نزاعة ولسليمن الريح عاصفة وبتصغيره ان كان المكبر ثلاثيا نحو قديرة وبتجرد عدده من الثلاثة الى العشرة من التاء نحو ثلث اذرع وعشر ارجل وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث كفواعل فى الصفات كطوالق وحوائض او على مثال غالب فيه وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعها على افعل فى المؤنث وقد جاء فى المذكر على افعل قليلا نحو مكان وامكن و جنين واجنن وطحال واطحل وتجئ التاء لاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمؤنث اما فى الصفة كضاربة ومنصورة وحسنة وبصرية وهو القياس فى هذه الانواع الاربعة اى فى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفى المنسوب بالياء واما نحو ربعة ويفعة فى المذكر والمؤنث فلكونهما فى الاصل صفة النفس اى نفس ربعة ويفعة واما فى الاسم الجامد وهى اسماء قليلة مسموعة كرجل ورجلة وامرء وامرأة وانسان وانسانة وغلام وغلامة والثانى لفصل الاحاد المخلوقة من اجناسها كنخل ونخلة وتمر وتمرة وبط وبطة ونمل ونملة ففى قوله تعالى قالت نملة يجوز ان يكون النملة مذكرا والتاء للوحدة فيكون تاء قالت كتاء الوحدة فى نملة لا لكونها مؤنثا حقيقيا كما يجئ والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة واستخراج واستخراجة وهو قياس فى كل واحد من الجنسين المذكورين اعنى المخلوقة والمصادر والمراد بالجنس

بحث المؤنث

ثالث اثنين وفى الثانى ثالث ثلثة عشر

وانقلبت ياءً

للتاء معنى اربعة عشر



بحث المذكر والمؤنث

ههنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد وقد جاءت قليلا للفرق بين الآحاد المصنوعة واجناسها وهي اسماء
محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة وربما لحقت الجنس وفارقت الواحد وهو قليل نحو كمأة وكمء وفقعة للجنس وكمء
وفقع وقال بعضهم ان ذا التاء فيهما ايضا للوحدة والمجرد منهما للجنس والاكثرون على الاول والجنس المميز واحده
بالتاء يذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء في القرآن كلاهما قال تع نخل منقعر ونخل خاوية وقد يجيء مثل ياء النسبة
للوحدة ايضا كالتاء نحو اعرابي واعراب وفارسي وفارس وعربي وعرب ورومي وروم واكثر ما يجيء التاء للمعنيين المذكورين وهي
فيهما عارضة غير لازمة ولذا قلب اللام همزة في نحو عباءة وسقاءة وقد سمع ياء في نغاية بخلاف نحو شقاوة وخزاية
وعلاوة وهراوة وتحذوة فان التاء في هذه الاسماء للتأنيث اللفظي وهي بهذا الاعتبار لازمة نحو غرفة وظلمة كما يجيء و
ان جاءت وسقاية في بعضها غير لازمة كشقاوة وشقاء الا ان وضعها في المؤنث اللفظي على اللزوم واما جواز قلب
اللام وتركه في عباية وعباءة وغطاية وغطاءة وصلاية وصلاءة فلما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى الثالث ان يجيء
التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها وهي على فاعل او فعول او صفة منسوبة
بالياء او كائنة على فعال كقولك خرجت خارجة على الامير وسابلة وواردة وشاربة وقولهم ركوب وركوبة وحلوب وحلوبة
وقتوب وقتوبة وقولهم البصرية والكوفية والمروانية والزبيرية والجمالة والبغالة والحمارة والتاء في هذه الكلمات في الحقيقة
للتأنيث كما في ضاربة ولابسة لا كما في كمأة وكمء وذلك لان ذا التاء في مثله صفة الجماعة تقديرا كانه قيل جماعة جمالة
فحذف الموصوف لزوما للعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كتمرة وتمر فالتاء اذن للوحدة لا للتأنيث وقد
قيل ان الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كما في الذبيحة والاكولة
على ما يجيء الرابع ان تدخل لتوكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعال او فعول كنسابة وراوية ومطرابة
وفروقة فهذه تفيد مبالغة في الوصف كما يفيدها ما هو كياء النسب كما في احمري ودواري وكان التاء في هذا القسم
للتأنيث والموصوف المحذوف جماعة اجراء للشيء الواحد مجرى جماعة من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء
في مثل هذا المثل على الانفصال وقد تدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول
نحو سببة وسبة ولعنة ولعنة وهي في الوزنين لازمة الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى كجواربة وموازجة وكيالجة
دلالة على ان واحدها معرب فيقال الهاء امارة العجمة وذلك ان العجمي نقل الى العربية كما ان التأنيث نقل عن التذكير
وليست التاء في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب والموازج السادس ان يدخل ايض على الجمع الاقصى دلالة
على ان واحده منسوب كالاشاعثة والمشاهدة في جمع اشعثي ومشهدي وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب
جمع التكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال رجالي
كما يجيء في باب النسب انشاء الله فحذف ياء النسبة ثم جمع بالتاء فصار التاء كالبدل من الياء كما ابدلت من الياء في نحو فرازنة وجحاجحة
وانما ابدلت منها التشابه الياء والتاء في كونهما للوحدة كتمرة ورومي وللمبالغة كعلامة ودواري ولكونهما زائدتين لا لمعنى
كظلمة وكرسي وقد يحذف ياء النسب اذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير وانما يكون
هذا في اسم تكسيره لو جمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرون والاعجمون في جمع اشعري واعجمي وكذا المقتوون والمقاتوة
في جمع مقتوي قال متى كنا لامك مقتوينا والتاء في مثل هذا المكسر لازمة لكونها بدلا من الياء ولو كان جمع المعرب
او جمع المنسوب غير الاقصى لم تأت فيه بالتاء فلا تقول في جمع فارسي ولجام فرسة ولجمة بل فرس ولجم وكان اختصاص الاقصى
بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء الى اصله من الانصراف وقد يجيء لهذا شرح في المنسوب ان شاء الله تع السابع ان
يدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا من الياء المحذوفة من مثل الاخر كجحاجحة من جحاجيح واما فرازنة وزنادقة فيجوز ان
يكون عوضا من الياء المحذوفة وان يكون علامة لتعريب الواحد والتاء والياء في نحو جحاجحة لا تسقطان معا ولا تثبتان
معا فالتاء لازمة مع حذف الياء الثامن ان يدخل لتأكيد تأنيث الجمع وذلك اما واجب الدخول وهو في بنائين افعلة
كاغربة وفعلة كغلمة او جائزة وهو في ثلثة ابنية فعالة كجمالة وقد يلزم في هذا البناء كما في حجارة وذكارة وفعولة كصقورة
وبعولة وخيوطة وقد يلزم كعمومة وخؤولة والجمع الاقصى كصيافلة وملائكة ولا يلزم التاسع دخولها لتأكيد معنى التأنيث
كما في ناقة ونعجة وارونة وهي لازمة وقد جاء لتأكيد التأنيث في الصفة كعجوز وعجوزة فان عجوزا موضوع للمؤنث
والتاء فيه غير لازمة العاشر دخولها لا لمعنى من المعاني بل هو تأنيث لفظي كما في غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهي
لازمة الحادي عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كما في عدة وزنة او عن لامه كما في كرة وظبة وهي لازمة الثاني عشر
دخولها عوضا من ياء الاضافة وهو في يا ابت ويا امت فقط الثالث عشر دخولها امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية

تانيث الصّفات

وعلانه لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه التاء اكثرها غير لازمة والاولى ان التاء فى حلوبة وركوبة وحلولة وكل فعولة بمعنى مفعولة هكذا لانها لا يذكر معها الموصوف لبشه كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعل نحو امراة شكور وصبور وكل ما لحقته هذه التاء المذكورة فى هذا القسم يستوى فيه المذكر والمؤنث قال ابو عمرو وقد يكون التاء عوضا من الف التانيث كما فى جبيرة تصغير جبارى وعند غيره لا يبدل منها التاء بل يقال جبير كما يجى فى باب التصغير قال الزمخشرى يجمع هذه الوجوه انها للتانيث وشبه التانيث والاصل فى الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ويغلب فى الصفات المختصة بالاناث الكائنة على وزن فاعل ومُفعِل ان لا يلحقها التاء ان لم يقصد فيهما معنى الحدوث كحايض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد فيهما معنى الحدوث فالتاء لازمة نحو حاضت فهى حايضة وطلقت فهى طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كمرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر وناقة ضامر ورجل وامراة عانس وفى تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلثة اقوال احدها قول الكوفية وهو ان التاء انما تؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة فى نحو ضامر وعانس ويقتضى تجرد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضى تجرد الفعل ايضا اذا لم يشترك نحو حاضت وطلقت اذ العلة اصلها الاطراد ويقتضى ان لا يقال الا امراة مرضع وقد ثبت انه يقال مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث وقال سيبويه هو مؤول بنحو انسان حايض او شى حايض كما ان ربعة مؤولة بنفس ربعة واتفاقهم على انه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة شى اخر هذا التاويل وقال الخليل انما جردت عن التاء لانهما بمعنى النسب قال المص فى شرح كلامه ما معناه ان اصل التاء فى الاسماء ان يكون فى الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها وانما تدخل على الصفات اذا دخلت فى افعالها فالصفات فى لحاق التاء بها فرع الافعال يلحقها اذا الحقت الافعال نحو قامت فهى قائمة وضربت فهى ضاربة فاذا قصد فيهما الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهى حايضة لان الصفة ح كالفعل فى معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل بل هى بمعنى النسب وان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث اى لبنى وتمرى كذلك معنى حايض وطالق ذات طلاق وحيض اى طالقية وحيضية قلت غاية مرام كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن فى المعنى كالفعل الذى مبناه على الحدوث فى احد الازمنة الثلاثة فلم يؤنثوه تانيث الفعل لعدم مشابهته له معنى وان شابهه لفظا وهذا ينتقض بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا الحدوث ولا تشابه الفعل لفظا ايضا فكانت اجدر بالتجريد عن التاء ولا تجرد وايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذى مثل حايض وطالق محمول عندهم عليه يؤنث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس له فعل الا من حيث المعنى والتاويل فان معنى بصرى منسوب الى البصرة ومن اين لهم ان المنسوب الذى على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر ونبال وقواس اذا قصد به المؤنث لا يدخله التاء بل يقال امراة ناشبة ونبالة وكيف صار حكم نابل الذى هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهرة فى الامتناع من تاء التانيث وقوله تع عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للمبالغة كما فى علامة خلاف الظاهر ايضا هب ان نحو حايض وطامث من ابنية النسب كما ان نحو نابل وناشب منها اتفاقا لان معناهما نبلى ونشابى ولا فعل لهما حتى يقال انهما اسما فاعل منه كيف يجوز ان يقال نحو منفطر ومرضع فى قوله تع السماء منفطر به وقولك فلانة مرضع من ابنية النسب ولم يثبت من ابنية النسب المتفق عليها مُفعِل ومُنفعِل حتى نحملها عليها كما حملنا حايضا على نحو نابل والاقرب فى مثله ان يقال ان الاغلب فى الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم حمل اسماء الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى كما يجى فى بابيهما فالحقا التاء للتانيث كما يلحق الفعل ثم جاء مما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فانثوا بتاء التانيث ما قصدوا به الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد فى شى منهما مرة الحدوث ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التاء فى احدهما دون الاخر بل كانا ابدا للاطلاق فان قلت فالقياس اذن تجريدهما عن التاء كتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما لمشابهتهما للفعل لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمى الفاعل والمفعول ومما لا يلحقه تاء التانيث غالبا مع كونه صفة فيستوى فيه المذكر

والمؤنث



والمؤنث مفعال ومفعل ومِفعيل وفعال وفِعال كحراب ومِجرب ومنطيق وحصان وقد حكى سيبويه امرأة جبان وجبانة وناقة دلاث ومثلها فعول بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة الله ومسكينة واما فعول بمعنى مفعول فيستوى فيه ايضا المذكر والمؤنث كالركوب والحلوب والجزور لكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة للنقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون بعيد لحاق التاء ايضا صالحا للمذكر والمؤنث ومما يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحته ويشبههم لفظا بفعيل بمعنى فاعل فقد يحمل عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امرأة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد من جد يجد جدة عند البصرية وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جده اى قطعه وقيل ان قوله تعالى ان رحمة الله قريب منه وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد يجي بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اى المحكم على تاويل وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والحليف وربما لم يلحق التاء في فعيل نائبة دبض واما الف التانيث المقصورة فانما تعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزائدة في اخر الاسم على ثلثة اضرب اما للالحاق كارطى او لتكثير حروف الكلمة كالقبعثرى وللتانيث والتي للتكثير لا يكون الا سادسة ويلحقها التنوين نحو قبعثرى وكمثرى ويتميز الف الالحاق خاصة عن الف التانيث بان يرى ما فيه الالف ويجعل في الوزن مكان الالف لاما فان لم يجئ على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتانيث نحو اجلى وبردى فانه لم يات على فعلل اسم حتى يكون الاسمان ملحقين به ومعنى الالحاق كما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى ان تزيد في كلمة حرفا في مقابلة حرف اصلي في كلمة اخرى حتى تصير مساوية لها في الحركات والسكنات بشرط ان يكون المزيد فيها في جميع تصاريفها مثل الملحق بها ومقصودهم الاهم في ذلك اقامة الوزن او السجع او غير ذلك من الاغراض اللفظية وليس المقصود اتحاد المعنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف فيجوز ان لا يكون للكلمة قبل الزيادة فيها للالحاق معنى كجبئيل فنحو قطع يقطع واقبل يقبل وقاتل يقاتل ليس بملحق بدحرج يدحرج لمخالفة مصادرها المصدره فمن الاوزان التي لا يكون الفها الا للتانيث فُعلى في الغالب وانما قلنا في الغالب لما حكى سيبويه في بهماة وروى بعضهم في رؤباة وهما شاذان ففعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل كالافضل والفضلى وهو قياس او لا كانثى وخنثى وحبلى وغير الصفة اما مصدر كالبشرى والرجعى او اسم كبهمى وخزوى وبهماة ورؤباة ان صحتا فالفهما عند سيبويه للتانيث ايضا اذ لم يجئ عنده مثل برقع و لحاق التاء لالف التانيث شاذ وعند الاخفش للالحاق اذ هو يثبت نحو جؤذر وبرقع ومنها فعلى ولم يات في كلامهم الا اسما قبل ولم يات منه الا ثلثة اسماء شعبى وادمى في موضعين وادبى للداهية وقال بعضهم جنفى اسم موضع ورواه سيبويه بفتح الفاء مع المد ومنها فعلى بفتح الفاء والعين وهو اما مصدر كالبشكى والجمزى واما كفرس وثبى وناقة ذلجى اى سريعة واما اسم كدقرى ونملى واجلى اسماء مواضع ومنها افعلى كاجفلى للكثرة ومنها فعالى كحبادى لطائر وفوعالا كحولايا الموضع وفعالى كنقادى بنت وفعللى كجحجبى قبيلة من الانصار وفعتلى كبقترى لعبة وفعيلى كخليفى وفعلوتى كرجوتا وفعولى كحبوكرى للداهية وفوعلى وفنعلى كخوزلى وخنزلى للمشية في تثاقل وفعللايا كبردرايا موضع وفعليا كذربيا للداهية وفعلنا وفعلنى كرهنى لنوع من السير وفعلى كدفقى نوع من السير وفعنلى كجلندى اسم رجل وجابضم اللام وفعلى كستهى للباطل وفعالى كصحارى وفعللى كهندبى وفعلى كسبطرى مشية فيها تبختر وافعيلى كاهجيرى للعادة فهذه احد وثلثون مثالا ولعلها تحيط باكثر ابنية المؤنث بالالف المقصورة المختصة بالتانيث واما فعلى وفعلى فهما مشتركان في التانيث والالحاق ففعلى اذا كان مؤنث فعلان او مصدرا كالدعوى او جمعا كمرضى وجرحى فالفها للتانيث واذا كان اسما غير ذلك فقد تكون الالف للالحاق كعلقا لنبت فيمن نون وقال علقاة وكذا ارطى فيمن نون وقد تكون للتانيث كالشروى واما فعلى فان كان مصدرا كالذكرى او جمعا كحجلى وظربى ولا ثالث لهما فلا يكون الفه الا للتانيث واذا كان صفة قال سيبويه ولا يكون الامع التاء نحو رجل عزهاة وامرأة سعلاة وقال في ضيزى وحيكى اصلهما ضم الفاء وحكى ثعلب عزهى منونا بلا تاء وهو مخالف لما ذهب اليه سيبويه واذا كان غير الاوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع فقد تكون للالحاق نحو معزى بالتنوين وقد تكون للتانيث كالدفلى والشعرى وقد تكون ذا وجهين للالحاق والتانيث كذفرى منونا وغير منون وكذا ذفرى ومن الاوزان التي لا يكون الفها الممدودة الا للتانيث فعلاء وهو قياس في مؤنث افعل الصفة نحو احمر وحمراء وقد يجي صفة وليس مذكره افعل كامرأة حسناء وديمة هطلاء وحلة شوكاء وداهية

الف التانيث عن الف الالحاق خاصة

تانيث الحقيقي واللفظي

دهيا والعرب لغرباء ويجيء مصدرا كالسراء والضراء واللاواء واسما مفردا غير مصدر كالهيجاء والصحراء واسم جمع كالطرفاء والقصباء وقد يقصر بعض الممدود للضرورة فالمحذوف من الالفين اذن الاولى لا الاخيرة لانها المعنى ولانها لو كانت المحذوفة لا نصرف الاسم لزوال الف التانيث كما ينصرف حبارى اذا صغرتها بحذف الف التانيث نحو جبير فاذا حذفت الاولى رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة هو اجتماعها كما ذكرنا قبل ومنها فعلاء بفتح الفا والعين ولم يات لها سوى اربعة احرف فلان ابن ثاداء اى ابن الامة والثحناء بمعنى الثخنة وحفاء وقرماء بالقاف عند سيبويه وبالفاء عند الجوهري موضعان ومنها فعلاء ولم يات عليها الا السيراء وقال الفرا اصله ضم الفا كسرت للياء وفعلاء اما مفردا كالعشراء والرحضاء او جمعا كالفقهاء والعلماء واما فعلاء كحرباء وخشاء فملحقان بقرطاس وقرطاس ومنها فاعلاء كقاصعاء وفعليا كبرياء وفعالاء اما مصدر وفعلاء كالبراكاء بمعنى الثبات في الحرب اما اسم كالثلاثاء واما صفة كطباقاء وفعولاء كبركاء بمعنى البراكاء وفعللاء كهندباء بكسر الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء وفعللاء كخنفساء وفعيلاء نحو قريثاء ضرب من التمر وفعيلاء كزمكاء وقد يقصر وليس الالف للالحاق بشمار لانه لا ينون وافعلاء اما مفرد كاربعاء واما جمع كانبياء وهو كثير وافعلاء بضم العين كاربعاء وقد يفتح من الباء ففيها ثلاث لغات وفعلياء كزكرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء كمعبوراء وفعالاء كجاداء نوع من الجراد وفعلاء كبرناساء بمعنى الناس وفعللاء كقرفصاء قوله وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كامرأة وناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين انما قال من الحيوان لئلا ينتقض بنحو الانثى من النخل فان بازائه ذكرا منه او تانيثه غير حقيقي اذ تقول اشتريت نخلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة ونفساء وحبلى وبلا علامة كاتان وعناق ولو قال الحقيقي ذات الفرج من الحيوان كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكرها من جنسه من حيث التجويز العقلي قوله واللفظي بخلافه اى الذي ليس بازائه ذكر من الحيوان كظلمة وعين وقد يكون اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر اذ ليس بازائه ذكر فيجوز ان يقول غردت حمامة ذكر وعندي ثلث من البط ذكور فيجوز ان يكون النملة في قوله تع قالت نملة ذكرا واعتبر لفظه فانث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعند السماع مع الاستقراء فاض عليهم ولعل السر في اعتبار التانيث في منع صرفه لا في الاسناد اليه ان التذكير الحقيقي لما طرء عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره ويتعدى اليه ذلك واما منع الصرف فحاله يختص به لا بغيره واذا كان المؤنث اللفظي حقيقي التذكير وليس بعلم كشاة ذكر جاز في ضميره وما اشير اليه التذكير والتانيث نحو عندي من الذكر حمامة حسنة وحسن قال طرفة كسا معنى شاة بحومل مفرد ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير والتانيث نحو غرفة حسن ولا يجوز ان يقال صاح دجاجة انثى على انك انثت تانيث دجاجة بالتاء لكونها للوحدة لا للتانيث لانك وان انثتها بمعنى التانيث الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة كما يجيء قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام فعلت وفعلن قوله اذا اسند الفعل اى الفعل وشبهه الى المؤنث مطلقا سواء كان مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة او لا فلتلك الفعل وشبهه مع التاء للايذان من اول الامر بتانيث الفاعل قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار انما قال ظاهر احترازا عن المضمر وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان تانيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما يجيء ثم اعلم ان الفاعل المؤنث اما جمع السلامة بالالف والتاء او جمع التكسير او اسم الجمع او غيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فسيجيء حكمها وغيرها اما ظاهر او مضمر والظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما منفصل عن رافعه او لا فالاغلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه الحاق علامة التانيث برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندان وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته وانكره المبرد ولا وجه لانكار ما حكى سيبويه مع ثقته وامانته وان كان الرافع نعم وبئس فكل واحد من الحذف والاثبات فصيح نحو نعم المرأة هند ونعمت المرأة لمشابهتهما الحرف بعدم التصرف ولا يلحق في نحو اكرم بهند في التعجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يلحقه الضمائر في نحو قوله تع اسمع بهم وابصر لكون الفعلين غير متصرفين وايضا للزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ما يطلبه بالمفعولية اما نحو قولك ما جاءتني من امرأة وكفت بهند فليس انجرار الفاعل بلازم ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرورين بالمفعولية وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو ما قام الا هند فالاجود ترك التاء في الرافع لان المستثنى ضد المقدر

اسناد الفعل الى المؤنث الحقيقي واللفظي

بحث المذكر والمؤنث

هو الذى كان فى الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر فى باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه فى الارتفاع مع الفضا
بالا او نقول المسند اليه هو الا مع المستثنى من حيث المعنى وان كان فى اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا فى باب الاستثناء
وان كان بغير الا نحو قامت اليوم امراة فالالحاق اجود لان المسند اليه فى الحقيقة هو لم يقع فى الظاهر واما الحذف فربما
احتمل لطول الكلام ولكون الاتيان بالعلامة اذن وعدا بالشئ مع تاخير الموعود وان كان الظاهر غير حقيقى التانيث
فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة
احسن اظهارا الفضل الحقيقى على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تع فمن جاءه موعظة هذا كله حكم ظاهر المفرد
والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان التانيث حقيقيا كهند خرجت او غيره
كالشمس طلعت الا لضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على تاويل الارض بالمكان
وانما لزم العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعا وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا
فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه واما المذكور فان اسند الى ظاهرهما سواء كان واحد المكسر حقيقى التذكير
او التانيث كرجال ونسوة او مجازى التذكير او التانيث كايام ودور وكذا واحد المجموع بالالف والتاء ينقسم هذه
الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات والجبلات والغرفات فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند الى
ظاهر المؤنث غير الحقيقى الا فى شئ واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال و
النساء او الزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى جماعة وانما لم يعتبروا
التانيث الحقيقى الذى كان فى المفرد فى نحو قال النسوة لان المجازى الطارى ازال حكم الحقيقى كما ازال حكم
التذكير الحقيقى فى رجال وانما لم يبطل التثنية التذكير الحقيقى فى الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان م
قياس هذا ان يبقى التانيث الحقيقى فى المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه
لما كان يتغير ذلك المفرد فى العلامة اما بحذفها ان كان تاء نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفا كما فى حبليات و
الصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل عليه ما التاء فيه
مقدرة فلا يظهر فيه التغيير كالزينبات والهندات لان المقدر عندهم فى حكم الظاهر والدليل على ان تانيث
نحو الزينبات مجازى قول الحماسى حلفت بهدى مشعر بكراته تخب بصحراء الغبيط درادقه وحكم البنين حكم
الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن قال لو كنت من زمان لم تستبح ابلى بنو اللقيطة من ذهل
بن شيبانا وكذا حكم المجموع بالواو والنون المؤنث واحده كالسنون والارضون حكم المجموع بالالف والتاء لان
حق الجمع بالالف والتاء كما يجئ فالواو والنون فيه عوض من الالف والتاء لان حق الجمع وتساوى التاء فى اللزوم
وعدمه تاء مضارع الغائبة ونون التانيث الحرفية فى نحو يعصرن السليط اقاربه فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم
ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقى واما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين
الى اخر الباب فنقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين او لا والعاقلون اما بالواو والنون او لا فضمير العاقلين بالواو
والنون هو الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقى وانما خصوا العاقلين بالواو دون
النون لان اصل ما زاد حروف اللين والالف اخذ المثنى والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب
للكثرة التى فى الجمع وكانت الواو لاصالته فى الجمع بالعاقلين اولى لاصالتهم لغير العاقلين وصارت الياء للواحد
المؤنث فى تفعلين وافعلى فلم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المد شئ فجئ بالنون لمناسبة بين الواو والنون
وبينهما فى الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العقل واما ضمير
المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفاعلة نظرا الى طريان معنى الجماعة على اللفظ واما غير العاقلين
وهو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجبلات ومؤنث يعقل كالنسوة والزينبات ومؤنث لا يعقل كالدور
والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد المؤنث الغائب للتاويل بالجماعة وان يكون النون لكونها جمع غير
العاقلين وقد تقدم ان النون موضوع له فتقول الايام والجبلات والدور والغرفات والنساء والزينبات والهندات
والغرفات فعلت وفعلن وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جارية فى جميع الضماير على اختلافها تقول
فى المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن وفى المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفى المنصوب المنفصل
اياكم اياكن اياهم اياهن وفى المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل انتموا وضربكموا واياكموا ولكموا واما اسم الجنس فيجوز
اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى جمع التكسير نحو انقعر

فيعلم ان كلا التانيثين الحقيقى يبطل بالجمع بالتاويل
المذكر الحقيقى



بحث المثنى

النخل وانقعرت النخل والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن واما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالخيل والابل والغنم فحاله
كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب قال مع الصبح ركب من احاظة مجفل فهو كاسم
الجنس نحو مضى الركب والركب مضى ومضت ومضوا قوله المثنى ما لحق اخره الف او ياء مفتوح
ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا
الكتاب ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد لمعنى جامع بينها في نظر الواضع سواء كان ماهيتها مختلفة كالابيضين
لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتيهما التي اشتركا فيها او متفقة
كما تقول الابيضان لانسانين والبيض لافراس وسواء كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر
كل واحد من الواضعين في وضع لفظة زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اى ماهية كان
مميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمى بزيد انسان وسمى به فرس فالنظر في الوضعين الى شئ واحد كما في الابيضين
وهو كون تلك الذات مميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه المص خلاف المشهور من اصطلاح القوم فانهم
يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا وعند المص تردد في
جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرآن للطهر والحيض والعيون لعين الماء وقرص
الشمس وعين الذهب وغير ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ في شرح
المفصل وذهب الجزولي والاندلسي وابن مالك الى جواز مثله قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين
الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي
وهو انه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء حكمها كذا او في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما رايت
عينا فانها تعم في مدلولاتها المختلفة كالفاظ العموم سواء ولا يصح ان يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه
باعتبار معانيه المختلفة بان يقال نسبة العلم الى مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا على معانيه لا بوضع واحد اما عند المص فلانه
يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او اكثر ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام
كما مر واما عند غيره فقال المص لو سلم ايضا ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته فبينهما فرق وذلك ان المشترك
له اجناس توخذ احادها فتثنى وتجمع كالقرئين للطهرين والقروء للاطهار فلو ثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة لادى
الى اللبس وليس للعلم جنس يوخذ احاده فيثنى ويجمع حتى اذا ثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس وقد يثنى غير المتفقين
في اللفظ كالعمرين وذلك بعد جعلهما متفقى اللفظ بالتغليب والتغليب لتصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شئ
واحد كما قالوا في ابي بكر وعمر العمران وكذا القمران والحسنان وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كما في العمرين والحسنين
لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة
بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر ولزوم الالف في المثنى في الاحوال لغة بني الحارث بن كعب قال اخب منك
الانف والعينانا وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران على هذه
اللغة وفتح نون التثنية لغة كما في قوله العينانا وقوله يارب خال لك من عرينة فسوته لا ينقضى شهرينه شهرى ربيع وجمادينه
وقرى في الفعل ايضا في الشواذ في الفعل ايضا اتعدانني قيل اصل المثنى والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر
قال ليث وليث في محل ضنك كلاهما ذو اشر ومحك وقال كان بين فكها والفك فارة مسك ذبحت في سك وقد يجيء العطف
نثرا في الشذوذ واما اذا قصد التكثير كما في قوله لو عد قبر وقبر كان اكرمهم بيتا وابعدهم عن منزل الذام او فصل
بينهما بفصل ظاهر نحو جاءني رجل طويل ورجل قصير او بفصل مقدر نحو قولك جاءني رجل فاكرمت الرجل والرجل الذي
ضربته اي الرجل الجائي والرجل الذي ضربته فيجوز العطف كما رايت من غير شذوذ وضرورة وقد يكرر للتكثير بغير عطف
كقوله تع صفا صفا دكا دكا وقد يثنى ايضا للتكثير كقوله تع فارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك ومذهب
الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف فيهما عنده اعرابا بل كل واحد صيغة
مستانفة كهذان واللذان عنده وغيره وليس بشئ لانه لم يحذف المعطوف في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف
فتضمنه المعطوف فبنى اما في المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا
بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان قال بل المفرد الذي لحقه علامتا التثنية والجمع تضمن
معنى العطف لوقوعه على الشيئين او الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واوا واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه
اكثر من واو فهو مثل تضمن من لهمزة الاستفهام وان الشرطية قلنا بل اهدر معنى العطف لو سلمنا ان اصله كان

ذلك

ذلك وجعل المفرد فى المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كلا سواء الا ان كلا لم يقع
على المفرد فلم يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند التثنية الى علامة منها لئلا يلتبس بالواحد وكذا نقول جعل
المفرد فى المجموع جمع الثلاثة واقعا على اشياء كلفظ كل فاحتيج الى علامة الجمع دفعا للبس فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل
مفرد يطلق على ذى اجزاء متضمنا لواو العطف والا وجب بناء عشرة وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجميع
ورجال بل نقول وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين فى نسبة الحكم اليهما او على الاجزاء المتساوية فيها على وجهين اما
بواو العطف ظاهرا نحو جاءنى زيد وعمرو ومقدرا كجاءنى خمسة عشر وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة
للمجموع وضعا وهذا على ضربين اما ان توضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد كلفظ المثنى والمجموع او يوضع للمجموع اولا
ككلا وكل وجميع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اتفاقا
مع اطراد ما ذكر فيهما ايضا قوله والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثى قلبت واوا والا فبالياء والممدود ان كانت
همزته اصلية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان يعنى بالمقصور ما اخره الف لازمة احترازا عن نحو
زيدا فى الوقف وسمى مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كانت الفه عن واو اى
عوضا عن واو وهو ثلاثى اى المقصور ثلاثى قلبت واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية فتعرض المص
لذكر ذلك وهو فى ثلثة انواع المقصور والممدود والمحذوف اخره اعتباطا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو
رد الى اصله ولم يحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء ولم
تقلب الفا لئلا يعاد الى ما فر منه وانما جاز رد الواوى من الثلاثى الى اصله دون الواوى مما فوقه لخفة الثلاثى فلم يستثقل
معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شىء كمتى وعلى والى واذا اعلاما فان الالف فى الاسماء الغريقة فى البناء
اصل او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع فى متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب
للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء فى النوعين اولى
سمعت فيها الامالة اولا لكونها اخف من الواو وقال الكسائى ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو فى كلمة مضمومة الاول
كالضحى او مكسورته كالربوا وجب قلبها ياء لئلا يتثاقل الكلمة بالواو فى الطرف مع الضمة او الكسرة فى الصدر فيميل مثل
هذا الالف ويكتبها ياء وعمم قلب كل ثالثة اصلها واو قوله والا فبالياء اى ان لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثا وعن واو
وذلك اما بان يكون ثالثا عن ياء كالفتى والرحى او زائدا على الثلثة اما عن واو كالاعلى والمصطفى والمستصفى او عن ياء كالمرمى
والمرتمى والمستسقى او زائدا على الثلثة زائدا للتانيث كالحبلى والقصوى والخليفى او للالحاق كالارطى والحبنطى
او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقد يحذف الالف الزائد خامسة فصاعدا فى التثنية والجمع بالالف والتاء كما فى
زبعرى وقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل مذروان لانهم لا يقولون مذريان لانهم انما يقلبون الالف
الثانية فى المفرد ياء عند التثنية وههنا لم يثبت الف قط حتى تقلب ياء اذ هو مثنى لم يستعمل واحده قوله وان
كان ممدودا الممدود على اربعة اضرب لان همزته اما مبدلة من الف التانيث كحمراء او للالحاق كعلباء او
منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء او اصلية كقراء بجيد القراءة فالتى للتانيث تقلب فى الاشهر واوا اما القلب
فلكونها زائدة محضة فهى بالابدال الذى هو اخو الحذف اولى من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء
فلوقوعها بين الفين فبالغوا فى الهرب من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة
متقاربين فى الثقل وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف فى الاصلية بقاؤها
فى التثنية همزة وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان واما التى للالحاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليتين
فيجوز قلبهما واوا وابقاؤهما همزة لان همزتهما ليست باصلية فشابهت همزة حمراء وواحد منهما منقلبة عن اصلية
والاخرى عن واو وياء ملحقة بالاصل فشابهتا همزة قراء الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست
اصلا ولا عوضا من اصل بل هى عوض من زائد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها
اولى من ابدالها لقرب نسبتها بالاصلية لانها بدل من اصل وقد تقلب المبدلة من اصل ياء ولا يقاس عليه خلافا
للكسائى وانما صححوا اثنايين لانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرفة بعد الالف الزائدة همزة كما فى كساء ورداء فى التثنية
اما ان يصححوا الهمزة او يقلبوها واوا وههنا لم يتطرف الياء حتى تقلب همزة اذ لم يستعمل واحد ومثنايان فالالف والنون
ههنا لازمان كما فى مذروان فثنايان كشقاية وعماية وجاء حذف زائدتى التانيث اذا كانتا فوق الاربعة نحو قاصعاء
وخنفساء للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين واما ما حذف اخره اعتباطا فان كان المحذوف رد فى الاضافة

تنبيه اسم المقصور

قال فى بناء المثنى والمجموع بالواو والنون ذ ر

من ان يقلبا الفا لان الواو والياء اذا تحركا مع انفتاح ما قبلهما لم يقلبا الفا اذا كان بعدهما الف كغزوان ورميان وغليان ونزوان كما يجىء فى التصريف انشاء الله تعالى

او رابعا فصاعدا ذ ر

او رابعا فما فوقه ذ ر

القصوى تأنيث الاقصى ... والقصيا ... تميم

قال الفراد الزبعرى السيئ الخلق ... وقال ابو عبيدة هو الرجل الكثير شعر الوجه والحاجبين واللحيين ... كذلك

القراءة ... حسن القراءة ... الجمع قراؤون ... الناسك المتعبد كالقارى ... الجمع قراؤون وقارئون

حذف نون التثنية للاضافة

وجيء ده في التثنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن لا غير تقول ابوان واخوان وحموان وهنوان وربما قيل ابان واخان وتاه نون فلم يرد اللام في التثنية لما لم يرد في الاضافة وانما يثنى بقلب واوه ميما كما في الافراد نحو فمان وانما لم يقل فون كما قيل ذو اومال لان ذو لازم الاضافة بخلاف فم فواوه مستحصن من الحذف لامنه من التنوين فاجرى مثنى كل منهما مجرى مفرده لعروض التثنية وقد جاء في الشعر فموان قال هما نفثا في في من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام فقيل هو جمع بين العوض والمعوض منه فيكون ضرورة وقيل هو مما اعتقب على لامه الواو والهاء كسنيهة وسنية فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء فمان وهو ابعد ورد لام ذات في التثنية كلام ذو فقالوا ذواتا مال وقد جاء ذاتا مال ايضا وهو قليل واما نحو غد ويد ودم مما لم يرد لامه في الاضافة فلا يرد ايضا في التثنية يقال دمان ويدان واما يديان فقال يديان بيضاوان عند محلم فعلى لغة من قال في المفرد يدى كرحى وجاء دميان ودموان قال فلوانا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين قال الجوهري لامه واو وانما قالوا دميان لقولهم دمي يدمى كرضى يرضى مع انه من الرضوان ولعل ذلك لان ذوات الواو اكثر فدميان شاذ عنده قال سيبويه هو ساكن العين لجمعه على دماء ودمى كظباء وظبى ودلاء ودلى ولو كان كقفا لم يجمع على ذلك فدميان ودموان عنده مثنى دمى لانه لغة في دم ومثنى دم دمان فقط وقال المبرد اصله فعل متحرك العين ولامه ياء فدموان شاذ عنده قال ودليل تحرك عينه تثنيته على دميان قال الاشهاد ان الشاعر لما اضطر اخرجه على اصله في قوله فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا ولكن على اقدامنا يقطر الدما قال فان قيل قد جاء يديان كدميان مع ان يد ساكنة العين اتفاقا فالجواب انه مثنى يدى وهي لغة في يد لا مثنى يد قلت ولسيبويه ايضا ان يقول دمى لغة في دم كيدى في يد والمشهور ان يد في الاصل ساكن العين لان الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا بثبت ولم يستبعد السيرافي ان يكون اصل يد فعل محرك العين كقوله يا رب سار بات ما توسدا الا ذراع العنس او كف اليدا فاما حذف لامه لعلة موجبة فهو اما مقصور منون وقد ذكرناه واما منقوص كذلك ولا تحذف الياء في تثنية المنقوص مع ان بعده ساكنا كما حذف مع التنوين لان ياءه واجب الفتح مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب نحو رأيت قاضيا تقول قاضيان وقاضيين قوله ويحذف نونه للاضافة وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان انما تحذف النون في الاضافة لما مر في اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة وقد تسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر برفع اسار اما اذا جر فبالاضافة ولما فصل وقد تسقط لتقصير الصلة كالضاربا زيدا بالنصب على ما يجيء في اسم الفاعل قوله وحذفت تاء التانيث في خصيان اعلم انه يجوز خصيتان واليتان على القياس اتفاقا قال ستى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا وقال بلى ابر الحمار وخصيتاه احب الى فزارة من فزار فاما خصيان واليان فقال ابو على الوجه في ذلك انه لما كان الخصيتان لا ينفرد احدهما عن صاحبته صار اللفظ الدال عليهما معا اي لفظ التثنية موضوعا وضعا اوليا على التثنية كما في مذروين وكذا اليان وليس خصية والية بمفردين لخصيان واليان بل مفردا هما خصى والى في التقدير ومثنى خصية والية خصيتان واليتان وقيل بل اليان وخصيان من ضرورات الشعر فانهم لم يأتيا الا فيه قال ترتج الياه ارتجاج الوطب وقيل خصى والى اسم مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما وقال كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ففي غير الضرورة لا تحذف التاء منهما واعلم انه اذا اضيف لفظا او معنى الجزآن الى متضمنيهما فان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ التثنية قال كانه وجه تركيين وقد غضبا والاضافة معنى كقولك حبذا الله وجها الزيدين ثم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد كقوله تع فقد صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم في الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس لم يجز ترك التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما يجيء تقول فلقأت عينيهما اذا فلقأت من كل واحد عينا واما قوله تع فاقطعوا ايديهما فانه اراد ايمانهما بالخبر والاجماع وفي قراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد لمناسبة التثنية في انه ضم مفرد الى شيء آخر ولذلك قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما نحو قلوبكما او لا يكون نحو ايديكما استدلالا بقوله تع فاقطعوا ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجوز الا مع قرينة ظاهرة كما في الاية وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فان فرق المتضمنان بالعطف اختير الافراد على التثنية والجمع نحو نفس زيد وعمرو ليكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزء المضاف اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس نحو لقيت غلامي الزيدين فتثنية المضاف واجبة وان امن جاز جمعه قياسا وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما فانهم يجوزونه سماعا نحو وضع رحالهما وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعيرين

بحث الجمع وتعريفه

لا رجلان والضمير الراجع الى كل ما ذكرنا مما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو نفوسكما اعجبتاني
واعجبتني وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان كالرجلين و
العينين تقول عيني لا تنام اى عيناي وقريب منه قوله وعيناي في روض من الحسن ترتع وقد يقع المفرد موقع
الجمع كقوله تع ويكونون عليهم ضدا وقوله تع وهم لكم عدو وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد كقوله
عليه الصلوة والسلام المؤمنون كنفس واحدة ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم
زمن خميص وقد يقوم افعلا مقام افعل كقوله تع القيا في جهنم اما على تاويل الق الق افادة لتكرير الفعل مقام تثنية
الفاعل للملابسة التي بينهما وبمثله فسر قوله تع رب ارجعون اى ارجعني ارجعني ارجعني واما لان اكثر الرفقاء ثلثة
يخاطب كل واحد منهم صاحبيه في الاغلب فخاطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لتمرن السنتهم عليه وقد يقدر التثنية
جزء باسم كل فيقع الجمع مقام واحده او مثناه نحو قولهم جبت مذاكره وبعير اشيب العثانين قطع الله حقاه ويجوز
تثنية اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى على تاويل فرقتين قال لنا ابلان فيهما ما علمتم وقال لاصبح الحي اوبادا ولم يجدوا
عند التفرق في الهيجا جمالين ولا يجوز لنا مساجدان قوله المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما فخرج نحو تمر
وركب ليس بجمع على الاصح ونحو فلك جمع قوله ما دل على احاد يشمل المجموع وغيره من اسم الجمع كرهط ونفر والعدد كثلثة وعشرة
ومعنى قوله مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما اى يقصد تلك الاحاد ويدل عليها بان يؤتى بحروف مفرد ذلك الدال عليها
مع تغيير فيها تلك الحروف اما تغيير ظاهر او مقدر فالظاهر اما بالحرف كمسلمون او بالحركة كاسد في اسد او بهما كرجال وغرف
والتغيير المقدر كهجان وفلك فقوله بتغيير اى مع تغيير وهو حال من قوله حروف مفرده اى كائنة مع تغيير ما ودخل في قوله
تغيير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى
وخرج بقوله مقصودة بحروف مفرده بتغيير اسم الجمع نحو ابل وغنم لانهما وان دلت على احاد لكن لم يقصد الى تلك الاحاد
بان اخذت حروف مفردها وغيرت بتغيير اما بل احادها الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل فنحو ركب في راكب وطلب في
طالب وجامل وباقر في جمل وبقر داخل فيه اذا حادها من لفظها كما رايت اخذت راكب مثلا وغيرت حروفه فصار ركب
قلت ليس راكب بمفرد ركب وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم تكن
جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجئ بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده كما يجئ في باب التصغير
وهذه لا ترد نحو ركيب وجويمل وايضا لو كانت جموعا لردت في النسب الى احادها ولم يقل ركبي وجاملي وايضا لو كانت
جموعا لم يجز عود ضمير الواحد اليها قال لها جامل لا يهدأ الليل سامره وقال مع الصبح ركب منهما من احاطه بجفل ويخرج
ايضا اسم الجنس اى الذى يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتا نحو تمرة وتمر او بالياء نحو رومي وروم وذلك لانها
لا تدل على احاد اذ اللفظ لم يوضع للاحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا ولو سلمنا
الدلالة عليها فانها لا تدل عليها بتغيير حروف مفرده فان قيل اليس احادا اخذت وغيرت حروفها بحذف التاء والياء قلت
ليس ذو التاء وذو الياء مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجمع ويزيد عليه ان اسم الجنس يقع على القليل
والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذا الروم فان اكلت تمرة او تمرتين وعاملت روميا او روميين جاز
لك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بلى قد يكون بعض
اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند
الاخفش جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافا لسيبويه وعند الفراء كل ما له واحد من
تركيبه اسم جمع كان كباقر وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع والا فلا واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما
فليسا بجمع اتفاقا نحو ابل وتراب وانما لم يجئ لمثل تراب وخل مفرد بالتاء اذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين
اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير لا الخاصة بالجمع كافعلة وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة
نحو نسوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز اما
بالياء او بالتاء بخلاف اسم الجمع فان قيل فقد خرج بقولك مقصودة بحروف مفرده بعض الجموع ايضا اعني جمع الواحد
المقدر نحو عباديد وعبابيد بمعنى الفرق والنسوة في جمع امراة فينبغي ايضا ان يكون من اسماء الجموع كابل وغنم قلت ان اسماء
الجموع كما مر هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة بالجمع او المشهورة فيه نحو عباديد وعبابيد وزن خاص
بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه فوزنها اوجب ان يكون من الجموع فيقدر لها واحد وان لم يستعمل كعباد وعبد ونساء
كغلام وغلمة فكان لم مفرد غير تغيرا ما وقد الحق بجمع الواحد المقدر نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن ومشابه

بحث الجمع

في الفرق بين اسم الجنس واسم الجمع

فی جمع شبه وان کان لها واحد من لفظها لما لم یکن قیاسیًا فکان واحدها مذکورا ومذکار ومحسن ومشبه وکذا احادیث
النبی صلی الله علیه واله وسلم فی جمع الحدیث ولیس جمع الاحدوثة المستعملة لانها الشیء الطفیف الرذل حوشی صلی الله علیه
واله وسلم عن مثله وما یقع علی الجمع وعلی الواحد ایضا مما لیس فی الاصل مصدرًا ووصف به یعرف کونه لفظا مشترکا بین الواحد
والجمع او کونه اسم جنس بان ینظر فان لم یثنّ الا لاختلاف النوعین فهو اسم جنس کالتمر والعسل وان ثنی لا لاختلاف النوعین
فهو جمع مقدر وتغییره کهجان بمعنی الابیض وکالفلک والدلاص تقول فی التثنیة هجانان وفلکان ودلاصان فهجان ودلاص
فی الواحد کحمار وکتاب وفلک کقفل وفی الجمع کرجال وخضر الحرکات والحرف المزید غیر حرکات الواحد وحرفه تقدیرا
واما الوصف الذی کان فی الاصل مصدرا نحو صوم وعدل فیجوز ان یعتبر الاصل فلا یثنی ولا یجمع ولا یؤنث قال تع ضیف
ابرهیم المکرمین وقال تع بنوا الخصم اذ تسوروا المحراب ویجوز اعتبار حالة المنتقل الیها فیثنی ویجمع فیقال رجلان عدلان وذو
عدول واما تاء التانیث فلا تلحقه لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفا واما قوله تع وهم لکم عدو وقوله ویکونون
علیهم ضدا فلتشبیها باسم الجنس اذ یقال عدوان وضدان لا لاختلاف النوعین ولا مشترکین بین الواحد والجمع کهجان لانهما لیسا
علی وزن الجموع ولا اسمی جمع کما بل لو قوعهما علی الواحد ایضا ولا مما هو فی الاصل مصدر اذ لم یستعملا مصدرین بل
هما مفردان اطلقا علی الجمع کما ذکرنا قبل قوله وهو صحیح ومکسر فالصحیح لمذکر ومؤنث المذکر ما لحق اخره واو مضموم
ما قبلها او یاء مکسور ونون مفتوحة لیدل علی ان معه اکثر منه فان کان اخره یاء قبلها کسرة حذفت مثل قاضون وان کان
مقصورا حذفت الالف وبقی ما قبلها مفتوحا نحو مصطفون قیل یکسر نون الجمع ضرورة کما قال عرفنا جعفرا وبنی ابیه وانکرنا
زعانف اخرین ویمکن ان یکون جعل النون معتقب الاعراب ای زعانف قوم اخرین ولا یخلو المفرد فی جمع المذکر السالم ان
یکون صحیحا اولا وقد مضی حکم الصحیح والمعتل اما ان یکون منقوصا او مقصورا او غیر ذلک فما هو غیر ذلک فی حکم الصحیح
کظبیون ودلوون فی العاقل المسمی بدلو وظبی والمنقوص یحذف یاؤه وذلک لانهما تنضم قبل الواو وتنکسر قبل الیاء والضم
والکسر مستثقلان علی الیاء المکسور ما قبلها طرفا کما فی جاءنی القاضی ومررت بالقاضی وهذه الیاء مع واو الجمع ویائه فی حکم
الطرف لعدم لزومهما فحذفت فالتقی ساکنان فحذف اولهما کما هو القیاس فی الساکنین الذین اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو
لمناسبتها للضمة کما فی الصحیح ولو ابقیت الکسرة مع بقاء الواو وبعدها المتعسر النطق بها ولو قلبت الواو یاء لم یبق فرق بین رفع
الجمع وغیره من النصب والجر هذا قبل فکذا فی نحو مسلمیّ قلت ذلک لیلو الاضافة التی هی علی شرف الزوال واما فی حال النصب
والجر فحذفت الیاء وبقی الکسر علی حاله لکون یاء الجمع بعدها ولم یحذف یاء المنقوص فی المثنی لانها ینفتح کما ذکرنا قبل
الف المثنی ویائه والفتحة لا تستثقل علی الیاء کما فی رایت القاضی وان کان الاسم مقصورا حذفت الالف مع التقاء الساکنین فیه ایضا
وکون اولهما حرف مد اما لانه لو حذفت فیه ایضا لالتبس فی الرفع اذا اضیف الی المفرد نحو جاءنی اعلاء اخویک بخلاف الجمع فانک
تقول فیه اعلوا اخویک واعلیهم فلا یلتبس به واما لان فتحة الواو والیاء قبل الالف او الیاء فی نحو عصوان وعصوین ورحیان ورحیین
اخف من ضمتهما وکسرتهما قبل الواو والیاء ومن ثم لا تری فی الطرف نحو غزووت ورمییت فی حکم الوسط للزوم الواو
والیاء بعدها کما فی سبروت وعفریت فما ظنک بنحو اعلوون واعلیین مع عدم لزوم واو الجمع ویائه بل یجیء مثله فی الوسط
نحو قوول وطویل وغیور وبیبع والکوفیون یلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص جوازا فیقولون العیسون بضم السین والعیسین
بکسرها قوله وشرطه ان کان اسما فمذکر علم یعقل وان کان صفة فمذکر یعقل وان لا یکون افعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان فعلی
مثل سکران ولا مستویا فیه مع المؤنث نحو صبور وجریح ولا بتاء تانیث مثل علامة ای شرط جمع المذکر السالم اذا کان اسما
ای غیر صفة قال فی الشرح کان مستغنیا عن قوله مذکر لان الکلام فی جمع المذکر وانما ذکره لیرفع وهم من یظن ان قوله جمع المذکر
السالم کاللقب الذی یطلق علی الشیء وان لم یکن تحته معنی کما یسمی الابیض بالاسود فیقال جمع المذکر ولیرفع وهم من یذهل
عن تقدم التذکیر ولا شک فی برودة هذین العذرین ثم قال او یظن ان طلحة داخل فیجمع علی طلحون وهذا ایضا لیس بشیء لان
نحو طلحة ان خرج بقوله فمذکر یخرج ایضا بقوله جمع المذکر وان لم یخرج بالاول لانه مذکر المعنی لا مذکر اللفظ لم یخرج
بالثانی ایضا وکان علیه ان یقول شرطه التجرد عن التاء لیدخل فیه نحو ورقاء وسلمی اسمی رجلین فانهما یجمعان بالواو والنون
اتفاقا ویخرج نحو طلحة وحده واعلم ان شروط جمع المذکر بالواو والنون علی ضربین عامّ للاسماء والصفات وخاص بالحدها
فالعام لهما شیئان احدهما التجرد عن تاء التانیث فلا یجمع نحو طلحة فی الاسماء وعلامة فی الصفات بالواو والنون خلافا
للکوفیین وابن کیسان فی الاسم ذی التاء فانهم اجازوا الطلحون بسکون عین الکلمة وابن کیسان بفتحها نحو طلحون قیاسا علی الجمع
بالالف والتاء کالطلحات والحمرات وذلک لان حقه الالف والتاء کما قالوا ارضون بفتح الراء لما کان حقه الالف والتاء الذی
قالوه مخالف للقیاس والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات واما القیاس

الالیص کالمیر اللین البراق
کانه دلاص فی ابریق وماء الذهب
ودرع دلاص کالکتاب یلبساو
لینة وقد دلصت دلاصة
جمع دلاص ایضا
ق

کصوم وعدل
لرافة الجامعة فی العداوة والضدیة
حتی کانهم ید واحدة وشخص واحد
فاقبلها ۲

الزعنفة القصیر اللئیم جمعه
زعانف واصله اطراف الادیم
والکارعه وقبل البیت عرین
من عرینة لیس منا جوت
الی عرینة من عرین قال
الجوهری عرین بطن من تمیم
عرینة بطن من بجیلة
وتبنید البیت عقیل

ذا الاحوال الساکنین نحو مصطفون ومصطفین والعیسون والعیسین والقاضون والقاضین

سبروت من الارض
القفر والشیء
القلیل ورجل
سبروت ای
فقیر

وشرطه
لغیر جمع المذکر

مبحث الجموع

فلان التاء لو ثبتت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتانيث وان حذفت كما علوه حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه
وغلب على الظن انه جمع المجرد عنها بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان
سوا التاء على ذي الالف فلبس لهم ذلك لان الممدودة تقلب واو المثنى صورة علامة التانيث وانما قلبوها واوا دون الياء للتشابهما
في الثقل كما في مثل صحراوات والالف المقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وانما لم تحذف الممدودة والمقصورة تبا
حذف التاء للزومهما الكلمة فكانتهما لاميها وذكر ان المازني كان يجيز في ورقاوون الهمزة في الواو لاجل الضمة قال السيرافي هذا سهو
لان انضمامها الواو الجمع بعدها فهو كضمة الواو للاعراب في نحو دلوك وللساكنين في نحو مصطفوا البلد ولا يجوز الهمزة فيهما اتفاقا
وانما الهمزة في الواو اذا كان ضمه لازما فهو كانضمام واو دلوك او انضمام واو صالحوا القوم ولا يجوز الهمزة فيهما اتفاقا وانما يجوز
همز الواو المضموم ضمة لازمة كما يجيء في التصريف واذا سمي بسعاد وزينب وهند مذكر عالم جمعت ايضا بالواو والنون
كما يجمع نحو زيد اذا سمي به مؤنث بالالف والتاء وكذا اذا سمي باحمر مذكر عالم قلت احمرون واحامرون وان سمي به مؤنث قلت
احمرات واحامر والثاني من الشرطين العامين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج وفرس طويل بالواو والنون وقد
يشبه غير ذوي العلم بهم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العلماء كقوله تع اتينا طائعين وقوله تع
فظلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لي ساجدين ومثله في الفعل وكل في فلك يسبحون وقول المصنف علم يعقل و
مذكر يعقل الاولى فيه ان يقول يعلم ليشمل نحو قوله تع فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لان العقل المنع من القبائح
الجائزة على صاحبه تع الله عنها علوا كبيرا وانما خص اولوا العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة في
الجمع اشرف من التكسير واما اختصاصهم بالواو فلما مر في تعليل تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص بهذا الجمع
من بين العلماء الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم فتخصيصنا له بالتصحيح عن جمع المكسر الذي يكثر التصرف
في الاسم باعتباره وعادة العلم جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب
زوال التعريف العلمي كما مضى فيجبر بالتصحيح كما جبر في نحو فلون وكرون واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا
معناه معللا باعلاله مصححا بتصحيحه كما تبين في التصريف اريد ان تكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري عليه
في الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت ايضا في الوصف واوا وان كانت واو
الفعل اسما وواو الاسم حرفا لتناسب الواوين فيح قام رجل فاعلون غلمانه كما قبح يقعدون غلمانه ولما لم يكن في غير الوصف
والعلم ما اختصا به من المقتضيين للتصحيح لم يجز تصحيحه والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول
وابنية المبالغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون الا ان المصغر يخالف لسائر الصفات
من حيث لا يجري على الموصوف جريها وانما لم يجر لان جري الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب
والمضروب والطويل والبصري واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير
فوزانه وزان نحو رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل صفة تدل
على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة وتفارقها ايضا من حيث المعنى انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات
ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما لم
يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك واما الخاص من شروط الجمع
بالواو والنون فشيئان العلمية وقبول تاء التانيث فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التانيث مختص
بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى وما يستوي مذكره ومؤنثه كما ذكرنا في باب التذكير والتانيث
وانما اعتبر في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتاديتها معنى الفعل
والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قام والمراة قامت وكذا في المضارع التاء وان كان في الاول نحو تقوم والغائب
في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة وحصان
وحجر او يستوي مذكرها ومؤنثها كبشر وفرس هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء
والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرء وامراة ورجل ورجلة في الاسماء فكل صفة لا تلحقها التاء فكانها
من قبيل الاسماء فلهذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت
بنات بني نزار حلائل اسودين واحمرينا وهو عنده غير شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر
والاصل ثم فكذا الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك
جبر لما فاته من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما

لكثرة جمع المجرد عنها ه

من قبله فيه كما تقدم من نفس مل الاولة في التصريف في بعض النسخ للعقلاء الا بقية اسمع اسم فيه ه ان نسب الى الدال ١٢

فانها لا تنفك على موصوف

التعجب الاثنين من نفيلك في الجمع ان كمر الذي من حاله الحصان كالكتاب الفرس الاكر والكريم المعقود بالايه جمع لكتب وفعلان فعلى ٢

احمرين واسودينا ه

حذف نون الجمع في الاضافة

لاجل معنى الصفة كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قلون وكرهن وارضون كما يجيء واجاز سيبويه قياسا الاسماء نحو نامانون
لقبوله التاء كندمانة وكذا سيفانون لقولهم سيفانة قال سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فعلان الصفة
ان لا يلحقه التاء فندمانة وسيفانة كانهما من قبيل الشذوذ فالاولى ان لا يجمعا هذا الجمع حملا على الاعم الاغلب واما نحو
عريانون وخمصانون فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفة بضم الفاء ليس اصله على لحوق التاء ولما ندرت من بين الصفات
التي يستوي مذكرها ومؤنثها عدوة حملا على صديقة ومسكينة حملا على فقيرة قال بعضهم فيجوز في مسكين وعدو
مسكينون وعدوون ثم يجوز في المؤنث مسكينات وعدوات حملا على المذكر وهذا قياس لا سماع كما قال سيبويه في مائتون
شذت من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصلية كصهصلق فانه يستوي مذكره ومؤنثه مع انه يقال صهصلقون
وصهصلقات لان تكسير الخماسي مستكره كما يجيء في بابه فلم يبق الا التصحيح قوله وشرطه ان كان اسما فذكر علم
عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فذكر شرطا وجزاء خبرا لقوله شرطه لان المبتداء المقدر
بعد الفاء ضمير راجع الى اسما اي فهو علم فتخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا
الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه
فذكر وفيه محذورات الاول دخول الفاء في خبر المبتدأ مع خلوه من معنى الشرط كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش
والثاني ان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث ان الغاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر
ضرورة كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع كما يجيء في بابه فلا يقال زيد ان لقيته مكرمك ويمكن ان يعتذر بكون الشرط
والجزاء خبر المبتدا والتقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر
محذوف مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فذكر قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث عبارة اسخف من
الاولى لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع
المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث
لكان شيئا قوله ويحذف نونه بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين قد يحذف النون للضرورة كما في المثنى ولتقصير
الصلة كما في قوله الحافظوا عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ
انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المائي قوله وقد شذ نحو سنين
الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها ابينون قال زعمت تماضر انني اما امت يسدد ابينوها الاصاغر خلتي
وهو عند البصريين جمع ابين وهو تصغير ابنى مقدرا على وزن افعل كاضحى فشذوذه عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت
مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابين تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كادل في جمع دلو فهو عندهم شاذ من وجهين كونه
جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ومجيء افعل في فعل فهو شاذ كاجبل وازمن في جبل وزمن وقال الجوهري شذوذه لكونه
جمع ابين تصغير ابن يجعل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيد هو تصغير بنين على غير قياس ومنها ذهيدهون وابيكرون
في قوله قد شربت الا الدهيدهينا قليصات وابيكرينا فهما جمع دهيدة مصغرة هداة وهو صغار الابل وجمع ابيكر جمع
تصغير ابكر مقدرا كاضحى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون في غير العقلاء والثاني كونه
جمع مصغر لمكبر مقدر وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابكر جمع بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدهين ومنها اولو فانها جمع ذو على غير لفظه ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على ظاهر ما فسره الله تعالى في
قوله كتاب مرقوم يشهده المقربون فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهي
الغرفة والقياس ان يقال في المنسوب اليها علي ككرسي في المنسوب الى كرسي وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع علية
وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير في قوله تعالى كتاب
مرقوم مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه
على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذي يعلم منه ذات موجده تعالى و
يكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه ليس بصفة ويجوز ان يتمحل له ذلك لانه في الاصل
بمعنى الانس واما قوله ولي دونكم اهلون سيد عملس وارقط زهلول وعرفاء جيأل وانما جمعه بالواو والنون
مع عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط والعرفاء بدل اهله ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ارضون
وانما فتح الراء لان الواو والنون في مقام الالف والتاء فكانه قيل ارضات او للتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة
ويجوز اسكان راء ارضون ومنها ابون واخون وهنون وشذوذها لكونها غير وصف ولا علم واما ذو مال فوصف ومنها

الجموع التي على غير القياس

سنون في ابن لان قياسه ابنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا في الجمع كما حذف في الواحد ومنها قولهم بلغت منه البلغين والذُّرَخين بضم الفاء فيهما ولقيت منه البرحين بضم الفاء وكسرها وكذا الفتكرين كلها بمعنى الدواهي والشدائد وقولهم لبث عِقِرِين يجوز ان يكون شاذا من هذا الباب جعل النون معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو والنون مع انه خلاف القياس فيما لم يكسر من الاسم الذي عوض من لامه تاء التانيث المفتوح ما قبلها مغيرا اوائل بعض تلك الجموع تنبيها على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة فقالوا في المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر الفاء وجاء سنون بضمها وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء مع الضم الكسر كالقلون والثبون وليس بمطرد اذ الظبون والكرون لم يسمع فيهما الكسر واما مكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعضين والماين والفئين والرئين ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت تكسيره ايضا كالثبين و الاثابي في الثبة وربما جاء في المحذوف الفاء ايضا كرِقة ورِقين ولِدة ولِدين وفيما قلب لامه الفا كالاضاة والقناة لكن يحذف لامه نسيا منسيا حتى يصير كالسنة فيقال اضون وقنون ولو اعتبرت لاماتهما لقيل القنون والاضون لكونهما بعد حذف التاء مقصورين كالاعلون وعلى هذا قال ولكنى اريد به الذوينا ولو اعتبر اللام لقال الذوين كالاعلين فان ذو مفتوح العين عند سيبويه كما مر في باب الاضافة لكنه لما حذف لامه في المفرد نسيا منسيا لم يعتبرها في الجمع وربما جاء هذا الجمع في المضعف ايضا كاوزين وحرين وحكى عن يونس احرون بفتح الهمزة وكسرها وقد جاء احرة في الواحد وقيل لم يجئ ذلك ولكن زيد الهمزة في الجمع تنبيها على كونه غير قياسى وعلل النحاة جمع ما حذف لامه او فاؤه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجموع كما ذكرنا هذا الجمع فجبر بهذا الافضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسيا فلو اوا احرون واوزون فلما لحقهما من الوهن بالادغام وبعضهم يقول للنقص المتوهم وذلك ان حرة فلعله قد يبدل من احد حرفي التضعيف كما في تظنيت وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته للقياس فكانه مكسر فجرى فيه اعراب المكسر فتدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال ذرا بي من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا وقال وماذا يبتغي الاقران مني وقد جاوزت حد الاربعين وقال غرات الوشح صامتة البرين وقد وان لنا ابا حسن علينا اب بر ونحن له بنين ويلزمها الياء اذن كما يلزم اذا سمى بجمع سلامة المذكر كما مر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب شايع في الاختيار في هذا النوع كما في الجموع القياسية مع العلمية وحكى عن ابي عبيدة وعن ابي زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب ولعل ذلك لان القياس مقتويون بياء النسب فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كقلون فقوله متى كنا لامك مقتوينا الالف فيه بدل من التنوين ان كان النون معتقب الاعراب والا فالالف للاطلاق وحكيا جميعا رجل مقتوين ورجال مقتوين قال ابو زيد وكذا المراة والمراتان والنسا ولعل سبب تجرئهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد في المذكر والمونث مع كونه في الاصل جمع المذكر كثرة مخالفته للجموع وذلك من ثلثة اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف ياء النسب الذي في الواحد وهو مقتوى والحاق علامة الجمع بما بقي منه وهو مقتو مع عدم استثقاله ولو استعمل لقلب واوه الفا فقيل مقتى وجمع على مقتون كاعلون لا على مقتوون وانما قلنا ان واحده مقتو المحذوف الياء كما قال سيبويه في المهلبون والمهالبة انه سمى كل واحد منهم باسم من نسب اليه فكان كل منهم مهلب لان الجمع في الظاهر المحذوف منه ياء النسب يجوز ان يقال ان ياء النسب في مثل مقتوون والاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون وكان الاصل مقتويون واشعريون واعجميون وحكى ابو زيد في مقتوين فتح الواو وقبل الياء فيمن جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين وكذلك ايضا التغيير بالكلية عن صورة الجمع لما خالف ما عليه جمع السلامة واعلم ان التذكير غالب للمونث كما تقدم في المثنى والمجموع فيكفي كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد والحمير مقبلون وشذ ضبعان في الضبع التي للمونث والضبعان الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول للمذكر ايضا ضبع والعلم المركب الذي يبنى جزؤه الاول للتركيب ان لم يكن جزؤه الثاني مبنيا كبعلبك ومعدى كرب يثنى ويجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين ككلمة معربة والتثنية والجمع للمعربات واما اللذان واللتان والذين واللتين وذان وتان وذين وتين فصيغ مستانفة وان كان الثاني مبنيا اما للتركيب كخمسة عشر او لغيره كسيبويه فالقياس ان يقال ذوا سيبويه وذوو سيبويه وكذا ذوا خمسة عشر وذوو خمسة عشر هذا كما يقال في الجمل المسمى بها ذوا تابط شرا اتفاقا وذوا تاشاب قرناها وذوات شاب قرناها لان الجمل يجب حكايتها فلا يلحقها علامة التثنية والجمع وكذا يلزم ان تقول في المثنى والمجموع المسمى بهما اذا لم يجعل

نونهما معتقب الاعراب نحو جاني ذوا مسلمين وذوو مسلمين لئلا يجتمع على اخر الاسم اعرابان بالحرف وشذ في الاثنين الاثانين واضافة ذوو منصور فانه ههنا من اضافة المسمى الى اسمه كما في ذات مرة والمبرد يجوز في نحو سيبويه السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني وكذا يلزم تجويزه في نحو خمسة عشر علما واما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في بعلبك ومعدي كرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبد المناف وعبدو مناف واذا كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا كقولك في ابو زيد ابوا الزيدين وابا الزيدين والاقتصار على تثنية المضاف وجمعه فيهما ايضا اولى واما جمع ابن كذا وذو كذا وعلم كانا او لي فان كانا العاقل قلت بنو كذا وذوو كذا والو ابناء كذا واذواء كذا وان لم يكونا العاقل سواء جاء لمؤنثه بنت كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون وجمل ذو عثون وناقة ذات عثون او لم يأت لمؤنثه ذلك نحو ابن عرس وذي القعدة جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات القعدة الحاقا لغير العقلاء في الجمع بالمؤنث على ما يجيء كما مر من قولهم الايام مضين وحكى الاخفش بنو عرس وبنو نعش ايضا اعتبار اللفظ ابن وان كان غير عاقل قال اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا كانه جعله جمعا لابن نعش وان لم يستعمل قوله

المؤنث ما لحق اخره الف وتاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكره جمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كحائض والا جمع مطلقا قوله المؤنث اي الجمع المؤنث السالم ولا ينتقض حده بنحو سلقاة لان قوله قبل وهو صحيح ومكسر والصحيح لمذكر ومؤنث يبين ان المؤنث ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما وعلى هذا كان مستغنيا ايضا في حد المذكر عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحد وانما جعلت له علامتان ليكونا كزيادتي جمع المذكر وانما خص الزيادة بالالف والتاء لان عرض فيه الجمعية والتانيث غير حقيقي وكل واحدة من الحرفين قد تدل على كل من المعنيين كما في رجال وسلمى والجمالة والضاربة قوله شرطه ان كان صفة الى اخره ينظر الى المؤنث اما ان يكون صفة او لا فان لم يكن صفة قال المص جمع مطلقا اي لا يشترط شرط وهو قوله والا جمع مطلقا وليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كقدر وعنا وشمس ودلو وعقرب ويمين ونحوها من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكاسات والشمالات في الرياح وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة فلا يجمع اذن هذا الجمع قياسا من الاسماء المؤنثة الا علم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كعزة وسلمى وخنساء او مقدرة كهند او ذو تاء التانيث الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كغرفة ومنه قولك الاكرامات والتخريجات ونحوهما لان الواحد اكرامة وتخريجة بناء الوحدة لا اكرام وتخريج وجمع المجرد اكاريم وتخاريج عند اختلاف الانواع فالاكرامات كالضربات والقتلات والاكارم كالضروب والقتول فلذا نقول ثلث اكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء وثلثة اكاريم وتخاريج اذا قصدت ثلثة انواع من الاكرام او ذو الف التانيث اذا لم يسم به المذكر الحقيقي كالبشرى والضراء فاذا سمي به المذكر الحقيقي جمع بالواو والنون كما مر ذكره او ما يصح تانيثه وتذكيره اذا لم يات له مكسر ولم يجز جمعه بالواو والنون كالالفات والباءات الى اخرها وذلك لانسداد ابواب الجموع الا هذا ويجمع هذا الجمع ايضا مطردا وان لم يكن مؤنثا علم غير العاقل المصدر باضافة ابن وذو نحو ابن عرس وابن مقرض وذو القعدة وذو الحجة كما ذكرنا ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان من الاسماء احدهما جنس مذكر لا يعقل اذا لم يات له تكسير كحمامات وسرادقات وكذا كل خماسي اصلي الحروف كسفرجلات لان تكسيره مستكره كما يجيء وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم جوالق واما بوانات مع ثبوت بون فشاذ وثانيهما الجموع التي لا تكسر نحو جمالات وصواحبات وبيوتات فلا يقال اكلبات لقولهم اكالب وان كان المؤنث صفة فلا يخ من ان يكون فيه علامة التانيث او لا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان صفة لمذكر حقيقي كرجال ربعات وعلامات او لا كضاربات وحبليات ونفساوات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء افعل فانهما لم يجمعا بالالف والتاء حملا على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا واجاز ابن كيسان كما ذكرنا حمراوات وسكريات كما اجاز في المذكر احمرين وسكرانون فان غلبت الاسمية على احدهما جاز اتفاقا كقوله عليه الصلوة والسلم ليس في الخضروات صدقة وكذا كل فعلى او فعلاء سميت به غير المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة التانيث ظاهرة ولم يكن خماسية اصلية الحروف لم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يشاركه في اللفظ كجريح وصبور وساير ما يستوي مذكره ومؤنثه حملا لها على مذكراتها الممتنعة من الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر اصلا كحائض وطالق ومطفل فرقا بين ما جرد من التاء وبين ذي التاء فان ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير الجمع المؤنث نحو يضربن فالحق ذو التاء ايضا علامة جمع المؤنث اي الالف والتاء واما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو

وذات كذا
م

بحث المؤنث

سلقاة
سلقا المرأة من سلقيته اذا القيته على ظهره
سكار

الجمع الكاس كؤس
وكاسات ق
الكاس مؤنث قال
بكاس من معين بيضا
ء
العزة بنت الظبية وبها سميت عزة ق

حوائض

حوائض وحيض وطافل وان كان صفة المؤنث المجردة عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث او اختصت
بالمؤنث خماسية اصلية الحروف كالرجل والمراة الصهصلق والمراة الجحمرش جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فيقال نسوة
صهصلقات وجحمرشات ويجمع ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذى لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات
للذكور من الخيل وجمال سبحلات وسبطرات اى طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات
عثانين فى ابن اللبون وجمل ذو عثنون او غير حقيقى للتذكير كالايام الخاليات وكذا مصغر ما لا يعقل كجميلات وحميرات وكتيبات
لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر فى الموضعين جمع المؤنث لانهم قصدوا فيهما الفرق
بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه وقوله ان كان
صفة وله مذكر فان يكون اى فشرطه ان يكون والضمير راجع الى المبتدا الذى هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزاء فى محل خبر المبتدا
ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا
عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون خرج بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان وفى جمع
الامثلة التى يستوى مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح وتبيات شاذ ووجهان فيعلاء قياسه لحاق التاء فى المؤنث كحبدة ومنه
وخرج منه ايضا الوصف ذو التاء التى يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وعلامة ومعطارة ونحوها ولا يجوز لانه جمع بالالف
والتاء وتقول فى جمع بنت وابنة بنات وهى جمع اصلهما لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا فى
الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اى اخوة بغير حذف اللام واخون جمع اخ على حذف اللام نسيا والثلاثى المحذوف اللام
المعوض منها التاء على ثلثة اضرب اما مفتوح الفاء ورد اللام فى جمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات وسنوات وضعوات فى هنة
وسنة وضعة وذلك لخفة الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كهنات وذوات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون
ولا بالالف والتاء استغناء بجمع التكسير وذلك نحو امة وشاة وشفة واما مكسور الفاء وترك الرد فيه اكثر كمئات وربات لثقل
الكسرة وقد جاء عضوات واما مضموم الفاء ولم يرد فيه الرد كثبات وظبات وكرات لكون الضم اثقل الحركات وجاء فى بعض
اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء فى حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء فى الشاذ انفروا ثباتا ولعل ذلك لاجل
توهمهم تاء الجمع عوضا عن اللام كالتاء فى الواحد وكالواو والنون فى كرون وثبون وقال ابو على بل هو تاء الواحد والالف
قبلها اللام المردودة فمعنى سمعت لغاتهم لغتهم وقوله انفروا ثباتا الجمع وحكى الكوفيون فى غير محذوف اللام استاصل الله
عرقاتهم بفتح التاء وكسرها اشهر فاما ان يقال انه مفرد والالف للالحاق بدرهم او يقال انه جمع فتح تاؤه شاذا فالعرق اذن
كالبوان مذكر له جمع مكسر وهو العروق جمع بالالف والتاء مثله ولنذكر شيئا من احكام المجموع بالالف والتاء وان كان
اللائق ذكره فى قسم التصريف فنقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرة او ظاهرة كدعد وجفنة فان كان صفة
كصعبة او مضاعفا كمدة او معتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه فى الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب
فتح كتمرات ودعدات والتزم فى جمع لجبة لجبات بفتح العين لان فى لجبة لغتين فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على
المفرد المشهور وقيل لما لزم التاء فى لجبة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها يقال شاة لجبة اذا قل لبنها صار كالاسماء فى لزوم التاء
فيه نحو جفنة وقصعة واجاز المبرد اسكان عين لجبات قياسا لا سماعا وغلب الفتح فى جمع ربعة لتجويز بعضهم فتح عين الواحد
وقيل انها كانت فى الاصل اسما ثم وصف به فلوحظ فيه الاصل كما يقال فى جمع امراة كلبة نسوة كلبات بفتح العين نظرا الى عروض
الصفة وندر فى جمع كهلة كهلات بفتح العين ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمات وصعبات خلافا لقطرب ويجوز اسكان ما استحق
الفتح من عين فعلات للضرورة قال ذو الرمة اتت ذكر عودن احشاء قلبه خفوقا ورفضات الهوى فى المفاصل وجاء فى
معتل اللام نحو اخوات وجديات بسكون عينهما وقد يقاس عليهما قصدا للتخفيف لاجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام
ويجوز ايضا فى القياس ان يقال نحو كلبات اعتبارا للصفة العارضة كما تقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهل
فى الاصل اسم دخله معنى الوصف فقيل فى جمعه اهلون وادخلوه التاء فقالوا اهلة قال واهلة ود قد تبريت ودهم و
ابليتهم فى الحمد جهدى ونائلى اى جماعة مستاهلة للود وقال فهم اهلات حول قيس بن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون
كوثرا ويقال اهلات ايضا بالسكون اعتدادا بالوصف العارض وبفتح هذيل العين المعتلة كجوزات وبيضات قال النحو
بيضات رائح متاوب وفرئ فى الشواذ ثلث عورات وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان الصفة بالسكون
اولى لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وسكن المضاعف والمعتل
العين فرارا من الثقل الحاصل بتحريك الاول المثلين وبتحريك الواو والياء فان قيل فليقلبا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
قلت ان الحركة عارضة فى الجمع ولذلك لم يقلبهما هذيل مع تحريكهما كما لم يقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض

في عينها

الضم واما فُعْلة بضم الفاء وسكون العين كغُرفة وكذا فعل المؤنث كجمل فان كانت مضاعفة فالاسكان لازم مع الالف والتاء كعُدّات وان كانت معتلة العين ولا تكون الا بالواو وكسورة فلا يجوز الاتباع اجماعا وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات وروضات لانهم علّلوه بخفة الفتحة على حرف العلة ويكون نادرا لكن سيبويه قال لا يحرك الواو في دُولات والظاهر انه اراد بالضم وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما فان لم يكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع سواء كان اللام واوا كخطوات اولا كغرفات والاتباع ههنا اكثر منه في فعلة وان كان الكسر اخف وذلك لان نحو عنق اكثر من نحو ابل وان كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا للتثقل واما الفتح فالمبرد نص على جوازه وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه واما ام فلفظ امهات في الناس اكثر من امات وفي غيرهم بالعكس والكلام في زيادة الهاء واصالته يجئ في التصريف والهاء زائدة بدليل الامومة وقيل اصلية بدليل تامهت لكونه على وزن تفعلت قال امهتي خندف والياس ابي ووزنها فعلة فحذف اللام واما فِعْلة بكسر الفاء وفعل مؤنثا كهند فان كانت مضاعفة فليس في جمعها بالالف والتاء الا سكون العين نحو قدّات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا ياء اما اصلية كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل وعيرات في جمع عير شاذ عند غير هذيل وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كعلجات وان كانت اسما فان كان اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص المبرد كرشوات ومنع الاندلسي الفتح وان كانت اللام ياء كلحية جاز الفتح والاسكان واما الاتباع فمنعه سيبويه لقلة باب فعل في الصحيح فكيف بالمعتل اللام واجازه السيرافي لعروض الكسر وبناء على خطوات وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان والفراء يمنع ضم العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها في المكسورة الفاء صحت العين اولا الا فيما سمع كخطوات وعيرات قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس وجمع القلة افعُل وافعال وافعِلة وفِعلة والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك بلينته بهما بناء مستانفا فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا انضمت اليها الاثنين تصير عشرة ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد فلهذا قال في حد الجمع يتغير فيه خرج فيه جمع السلامة وكذا الكلام في الجمع بالالف والتاء المتأمل لتغيره فيه اظهر لان علامات التانيث الثلث يتغير فيه ولا يبقى على حاله الا ما التاء فيه مقدرة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذي لم يتغير مفرده الا بالحاق اخره علامة الجمع وجمع التكسير ما تغير بغير ذلك واما التغير في نحو ثمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بفتحها واتباعها فيعد حصول هذه التغيرات بعد سكون عينها لغرض وان لم يثبت نحو ثمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع بالالف والتاء بعد لحاقهما لاجتماع التانيث فجمعها من باب جمع السلامة باعتبار الاصل قوله وجمع القلة افعل الى اخره قالوا مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع القلة من المكسر اربعة افعُل وافعال وافعِلة وفِعلة وزاد الفراء فعلة كقولهم هم اكلة راس اي قليلون يكفيهم ويشبعهم راس واحد وليس بشئ اذ القلة مفهومة من قرينة يشبعهم كل راس واحد لا من اطلاق فعلة ونقل التبريزي ان منها افعلاء كاصدقاء وجمعا السلامة عندهم منها ايضا استدلالا بمشابهتهما للتثنية في سلامة الواحد وليس بشئ اذ مشابهة شئ لشئ لفظا لا يقتضي مشابهته له معنى ايضا ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال لحسان لما انشد قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما قللت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة فالظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلثة الى العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع ان وجدت واعلم انه اذا لم يات للاسم الا بناء جمع القلة كارجل في الرجل والا جمع الكثرة كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصلي حروفه ولما لا يجمع الا جمعه كجادل ومصانع فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله ثلثة قروء مع وجود اقراء قوله المصدر واسم الحدث الجاري على الفعل يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر والجري في كلامهم يستعمل في اشياء يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل له ومأخذ اشتق منه فيقال في حمدت حمدا ان المصدر جار على فعله وفي نحو تبتل اليه تبتيلا انه ليس بجار على ناصبه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة على شئ اي في ذلك صاحبها اما مبتدأ او ذو حال او موصوف او موصول والاولى صيانة الحد عن الالفاظ المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حدا تاما على مذهب البصرية فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون سمي مصدرا

جمع القلة

بحث المصدر

مصدر لكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت مقعدا حسنا اى قعودا والمصدر
بمعنى الفاعل اى صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله فى المصدر نحو ضربت
ضربا فان العامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبل بمعنى ان الاصل فى وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول
والنزاع فى ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل فان احد المتقدمين من الاخر و ينتقض ما قالوا بنحو ضربت زيدا و زيد
ولم يضرب فانه لا دليل فيهما على ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع يصاغ منه ينبغى ان يكون
فيه ما فى الاصل مع زيادة هى الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر
مع زيادة احد الازمنة التى هى الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل فى نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب
الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر و بوزنه على الزمان
وسيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا فاذا انتصب بفعله او بمعناه يسمى مفعولا مطلقا كما مر فى بابه وقوله الجارى على
الفعل احتراز من نحو العالمية والقادرية قوله وهو من الثلاثى سماع ومن غيره قياس تقول اخرج اخراجا واستخرج
استخراجا وتنتهى ابنية مصادر الثلاثى الى اثنين وثلاثين فى الاغلب كما يجىء فى التصريف واما فى غير الثلاثى فياتى
قياسا كما تقول مثلا كل ما ماضيه على افعل فمصدره على فعللة ويجوز ايضا ان يرتكب قياس واحد لجميع الرباعى و
المزيد فيه وهو ان يقال ينظر الى الماضى ويزيد قبل اخره الفا فان كان قبل الاخر فى الماضى متحركا كسرت اولهما فقط
كما تقول فى افعل افعال وفى فعلل فعلال وفى فعلى فعلاء وفى فاعل فيعال وفى فعل فعال وان كانت ثلث متحركات كسرت
الاوليين تقول فى انفعل واستفعل وافتعل وافعل اذ اصله افعلل وافعال اذ اصله افعالل وتفعل انفعال واستفعال وافتعا
وافعلال وافعيلال وتفعال وليس ما ذكرت بناء على ان المصدر مشتق من الفعل بل ذلك لبيان كيفية مجى المصدر قياسا
لمن تفوق له سبق علم بالفعل وجاء ايضا فى مصدر فعل وفعلل وفاعل وتفعل على غير القياس المذكور لكنه هو الاشهر
نحو تفعيل وفعللة وفعالة وتفعل واما فعال فهو مخفف فيعال ويجىء احكام هذا المصادر فى شرح مقدمة التصريف
انتهى قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل
ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واعماله باللام قليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان
قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اعلم ان معنى المصدر عرض لا بد له فى الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر
مما يقع عليه وهو المتعدى ولبعضها من الالة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج
اليه فى وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه فى اللفظ ما يقتضى معنى ذلك اللفظ معنا الا ترى
انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمهما فى اللفظ الالفاظ الدالة على محالها فنقول اذا قصد تبيين
زمان الحدث الذى هو احد الازمنة الثلثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذى يقوم به او زمانه الخاص
غير الازمنة الثلثة او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذى هو موضوع لساذج الحدث صيغة اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته
كضرب فى الضرب او بتغييرهما مع الزيادة كيضرب واضرب فى الضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة معينا
وتقتضى وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا او تقتضى
وجوب ذكر احد لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمسا ونحو ذلك والمكان او ما وقع عليه او الالة
او غير ذلك وعلى الجملة كلما كان عند المتكلم ذكره اهم من باقى لوازمه فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم
المذكور بعدها مفعول ما لم يسم فاعله فالمقصود من ذكر وضع الفعل ذكر شيئين احد ازمنة الحدث الثلثة معينا ومع
بعض لوازمه الاخر الاهم عند المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولم يمكن التنبيه بها على ساير اللوازم
فى الاغلب فجىء بما كان منها ذكره اهم بعدها وانما قلت فى الاغلب لانه امكن فى بعضها ذلك كاضرب ونضرب ولكنه لما كان
الاغلب ما لم يمكن فيه ذلك اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاضمر انا بعد اضرب ونحن بعد
نضرب بدلالة العطف عليهما فى اضرب انا وزيد وانما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة اعنى المبنى للفاعل وللمبنى
لباقى اللوازم صيغة مشتركة بينهما اهتماما بمحل الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من ساير اللوازم ولهذا
كان المبنى للفاعل اكثر استعمالا من المبنى للمفعول فرفع كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره اهم من بين لوازم
الحدث سواء تقدم على ساير اللوازم فى اللفظ نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امامك بالسوط او تاخر عنها كلها او توسطها
ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذا تاخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة
فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل وحده او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشىء بل المرفوع اهم

يوخذ من اصل و

ابنية المصدر من غير الثلاثى قياسية

وحدثا

افعال وتفعلل ما ماضيه على تفعل فمصدره على تفعيل وكلما ماضيه على تفعلل فمصدره

فيه ذكر عمل المصدر عمل فعله

مع الحذف كاستخراج فى الاستخراج او بتغييرهما

على كل حال ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده التوسع في الكلام فقط وفائدة تقديمه على الفعل اما تخصيص
المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تع بل الله فاعبد اى من دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى
منه لسائر ما تعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا وعمروا فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره ثم صار كجزء الفعل اتصل به او انفصل
فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شئ مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر
فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شئ في اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كما مر والمقتضى مرتبته
التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا لطلبه كالمصدر لكنه عمل
في غير المسند اليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعا لاقتضائه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه فتح له باب العمل
فصار الفعل اصلا للعمل في المسند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فرعا عليه
وان دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل
للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع للوضعي كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع
للوضعي بل هو عقلي وقد طرء الوضع على العقلي وازال حكمه لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب
اذن في نظره لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا اخر دالا عليه وكذا اسم المفعول
فانه وضع دالا على المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا تعمل لا في الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهة
اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملهما في جميع المواضع عمل الفعل والزما
المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل لان الاصل في اضمار المسند اليه الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال
وهو اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول لا لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه
بلا ضميمة كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير ان لم يلزم عمل الفعل ولا يلزم مجئ المسند اليه بعده ولا جوز الاضمار
فيه واما اشتراط الحال والاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما مر في باب الاضافة فان قلت
فاذا كانت مشابهة للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا
فبادنى مشابهة يطالبهما وضعا اعنى الفعل يتحرك ذلك الوجدان الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما
كما في اسمي الفاعل والمفعول ولا ذاك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر فطلب المصدر عقلا اقوى
من طلبهما وقد مر شطر صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف
المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه لا يصح اذا تقديره بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة
او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولك ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر والعامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل
المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقديرهم للمصدر بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان
اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضي لكنهم قد روه بان
دون ما وكي وان كان في الحال ايضا نحو ضربك الان زيدا شديد لكونها اشهر واكثر استعمالا منهما وتقديرهم له بان والفعل
وهم بعضهم فظن انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذن بان قوله ولا يتقدم معموله عليه قيل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري
مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم
على الموصول كما مر في باب الموصولات قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله باجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيدا على
ان امس ظرف لا عجبني لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقوله تع كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم
لعلكم تتقون اياما بمعنى صوموا اياما قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة
وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوي عليه فيكون كالمذكور كما مر في المفعول معه هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقدم معموله
عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة والبك الفرار قال تع ولا تاخذكم بهما رافة وقال بلغ معه السعي
وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل مأول بشئ حكمه حكم ما اول به فلا
منع من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزم احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف
واخوه تكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تع ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله
بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وبحمده منك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا نقول لما قم لك لما سلمت
لا هنيك بنزلة نبا مي من ذهب فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو
عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في الظرف اعني يومئذ في قوله تع فذلك يومئذ يوم عسير

انما يشابه المصدر الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر كان مفعولا مطلقا

اسم الاشاره

اسم الاشارة لان المراد به التمر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبى على هذا فلا يقدر الفعل لقوله تع انا ما معد ودات
وكذا يجوز اعماله مضمرا مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضمر فيه يعنى كما يضمر فى الصفة وقد ذكرناه وقد علل المص ترك الاضمار
فى المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر لا ضمر المثنى والمجموع ايضا ولو اضمر فيه المثنى والمجموع يجمع له المصدر ويثنى فالا
التبس ضمائر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثنى المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك باعتبا
مدلوله لم يخل من ان يوتى فيه بعلامتى التثنية والجمع وهو مستثقل او يحذف احدهما وهو مود الى اللبس ولا يلزم ذلك فى اسم
الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما
وجمعه تثنية الاخر وجمعه ولقائل ان يقول يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف قوله ولا يلزم
ذكر الفاعل قد نقل عنه قال المص انما ذلك لان التزامه كان يودى الى الاضمار فيه اذا كان الغائب متقدم ذكره قياسا على الفعل
واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس لاداء الاضمار فيه الى الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف الفعل
وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذى يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه
له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل اشد منه من حيث انه العقل لانه محله الذى يقوم به وعمله ضعيف
لضعف مشابهته للفعل فلم تبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جائزة فى المصدر دون اسم الفاعل وسيجئ الكلام فيه فى اسم
الفاعل وليس اقوى اقسام المصدر فى العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجزء من
المصدر كما يكون فى الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما لمجئ
تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبنى ضرب زيد الكريم او لمجئ الفاعل بعده صريحا كقوله امن رسم دار مربع ومصيف
بعينيك من ماء الشئون وكيف نحو يعجبنى اكل الخبز النفى واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو
عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا وقوله واعماله باللام قليل وانما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر المصدر العامل به وهو الحرف
المصدرى وليس كذا اللام التى فى اسمى الفاعل والمفعول لانهما موصولة داخلة على الفعل واما اللام التى فى الصفة المشبهة
فلم يضعف بها لان عملها لمشابهة اسم الفاعل كما يجئ لا لمشابهة الفعل قيل ولم يات فى القران شئ من المصادر المعرفة
باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بلى قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تع لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من
ظلم ويجوز ان يقال الا من ظلم فاعل المصدر اى ان يجهر على البناء للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان يقال ان التقدير
ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اى الا جهر من ظلم
وسيبويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخى الاجل
وقوله لقد علمت اولى المغيرة اننى كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فينبغى على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضرب لك
زيد على ان الكاف مفعول والمبرد منعه قال لاستقباح الاسمية فيه وقال فى قوله اعداءه اى فى اعدائه قال او يكون منصوبا
بمصدر منكر مقدر اى ضعيف النكاية نكاية اعداءه فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطلقا اى
مفعولا مطلقا فالعمل للفعل انما كان للفعل العمل المقدر لما ذكرنا من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل
سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جائز الاظهار واما ان كان واجب الاضمار فيجئ الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه
فوجهان اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما مر فى باب المفعول المطلق
فلم ينتصب بل يكون بدلا من الفعل اذا صار اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذ لم يجز اظهار الفعل فكانه
بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذف الفعل حذفا لازما فعند
سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربك زيدا اى اضرب زيدا ضربا فالمصدر عمل فى المفعول
لكونه كالفعل لا لتاويله بان والفعل ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا
فى المفعول المطلق وقال السيرافى بل العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما
عامل لا بتقدير ان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل قال المص وان لم يكن الفعل حذف لازما كما فى ضربا زيدا
اذ يجوز اضرب ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان
الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل والاولى ان يقال العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس
بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف
معنى الفعل بسبب التصغير الذى لا يدخل الافعال ومن ثم يعزل الوصف تلاتها عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف
اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة فى ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ والظاهر

لما ذكرنا ولكونه اخف بالاضافة منه منونا

بحث اسم الفاعل وعمله

كما مر في باب الاستثناء ويحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى
والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى
والعامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع
المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر فان جاء ما يوهم الحمل على المحل اضمر له ناصبا او رافعا اما فعلا او منونا من جنس
ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر
اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف واذا تعذر الحمل على الظاهر
كما مر فقوله طلب المعقب حقه المظلوم انما ارتفع المظلوم فيه لكونه فاعل حقه على انه فعل اي غلبه المظلوم بالحق ويعمل اسم المصدر
عمل المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر ومزيدا في اوله ميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا
بمعنى المصدر كقوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا اي اعطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى ويستعمل
المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور اي غائر وبمعنى اسم المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هواكا فيستوي فيه المذكر
والمؤنث والمجموع اعتبارا للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكون المحذوف المضاف اي ماء ذو غور ومن ذوات
هواك وفي التقدير الاول مبالغة كان ذا الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه به قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن
قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر قوله
ما اشتق من فعل اي مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو
ضرب ويضرب وان كان مذهبا له ايضا في ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان الضمير
في قوله لمن قام راجع الى الفعل فالقائم هو الحدث قوله لمن قام الاولى ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول امره يذكر
بلفظة ما ولعله قصد التغليب ويخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والآلة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا
يشمل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا مقترب من فلان او متبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين
الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما معينا دون الآخر قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق
لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقول في حسن حاسن الآن او غدا وفي نحو
في ضيق لما قصد به الحدوث تعالى وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن
الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وشازب ومقور وعذره ان يقال ان قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها
على الحدوث كما في قولك الله عالم وكان ابدا وزيد صائم النهار وقائم الليل قوله الثلاثي المجرد اي غير المزيد فيه نحو اخرج و
استخرج قال المص ويسمى يعني بلفظ الفعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا
اسم المفعل ولا المستفعل وفيما قال نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة التي على وزن اسم الفاعل بل المراد
اسم ما فعل الشيء ولو اراد المفعل والمنفعل ونحو ذلك بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل بل لو قال انهم اطلقوا
اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمندحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا
كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج لكان شيئا قوله ومن غير الثلاثي يشمل الثلاثي ذا الزيادة والرباعي المجرد والملحق بالرباعي
ومتشعبة الرباعي يكون الجميع على وزن مضارعه المبني للفاعل بميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر وان
لم يكن في المضارع مكسورا كمتدحرج ومتضارب وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين او يضم عينه اتباعا للميم قالوا في منتن منتن
ومنتن وربما استغني عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تع وارسلنا
الرياح لواقح على بعض التاويلات وقد يستغنى عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها نحو اسهب فهو مسهب واحصن
فهو محصن والفج اي افلس فهو ملفج قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اي مدفوق وعيشة راضية اي مرضية
والاولى ان يكون على النسب كلابن وتامر اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كلابن بل يجوز ايضا
كونه مما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تع كان
وعده مأتيا اي آتيا والاولى انه من اتيت الامر اي فعلته فهو بمعنى قوله كان وعده مفعولا كما في الآية الاخرى قوله ويعمل
عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى خلافا
للكسائي وان كان معمول آخر فبفعل مقدر نحو زيد معطي عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب ابوه
امس استوى الجميع انما اشترط فيه الحال او الاستقبال للعمل في المفعول لا في الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة لانه لا يحتاج
في رفع الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضي شابهه

حاقه اي خاصمه وادعى كل واحد منهما الحق فاجاب قيل حقه صر

عقب في الامر اذا تردد في طلبه مجدا قال لبيد يصف حمارا واتانه حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم رفع المظلوم وهو نعت للمعقب على المعنى والمعقب خفض في اللفظ ومعناه فاعل وحدثانا صحاح

شازب الضامر وقد شزب الفرس شزوبا ومكان شازب اي خشن المعترم يحتمل الضمار صحاح



بحث عمل اسم الفاعل

معنى لا لفظا لانه لا يوازنه مستمرا قوله ولا اعتماد على صاحبها علم ان اسمى الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا
ومعنى لا يجوزان يعملا في الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوزان يعملا في الفاعل والمفعول
ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر اما
قائما بها كما في اسم الفاعل او واقعا عليها كما في اسم المفعول والذات التي حالها كذا لا يقتضى لا فاعلا ولا مفعولا فاشترط
للعمل اما تقويهما بذكر ما وضعا محتاجين اليه وهو ما يخصصهما وذلك لانهما وضعا لذات مبهمة متصفة بالحدث الذي
اشتقا منه مذكور قبلها ما يخصصها كرجل ضارب ومضروب بخلاف الالة والموضع والزمان كالمضرب والمضرب
فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدثها غير المخصصة بما يعينها قبل واما وقوعهما بعد حرف هو بالفعل اولى كحرف
الاستفهام وحرف النفي ويعني بصاحبه المبتدأ اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا
اخواه وظننتك ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب غلاماه والموصوف نحو جاءني رجل ضارب زيدا وذا الحال نحو جاءني زيد
راكبا جملا وقال ابن مالك هو حال لكونه خبرا للمبتدأ او حالا ايضا معتمد على الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف ولا سيما في الحال
فان مجئ الحال جامدا موصوفا بمشتق كقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا قليل وهو الذي يسمى الحال الموطئة قوله او الهمزة
او ما الاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب
ابواك ولا ضارب ابوك زيدا وان قائم ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل هو مؤول به نحو قولك انما قائم الزيدان اي ما قائم الا
الزيدان ويقدر الاستفهام نحو قائم الزيدان ام قاعدان والاخفش يجوز عمله من غير اعتماد على شئ من الاشياء المذكورة
نحو قائم الزيدان كما مر في باب المبتدأ قوله فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى يعني يجب ان يضاف الى ما يجئ بعده مما
يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس وتكون اضافة معنوية هذا ان جاء بعده ذلك والا جاز ان لا يضاف نحو
هذا ضارب امس ويرفع مع كونه ماضيا كما نذكره ولا ينصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط
لانه يكفيهما رائحة الفعل فيعمل عملهما اتفاقا واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي مطلقا كما يعمل بمعنى الحال او الاستقبال
سواء متمسكا بجواز نحو زيد معطي عمرو امس درهما وظان زيد امس كريما وقوله تعالى وجاعل الليل سكنا قال السيرافي الاجود هاهنا
ان يقال انما انتصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى في
الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا ضرورة ولهذا
لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام وقال ابو علي وجماعة معه بل هو منصوب
بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطي زيد قيل وما اعطى قال درهما كقوله في الفاعل ليبك يزيد ضارع لخصومة
بهذا التاويل من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي قال الاندلسي ردا على الفارسي لا يستقيم ذلك في مثل هذا ظان
زيد امس قائما للزوم حذف احد مفعولي ظان وللفارسي ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجئ في افعال
القلوب وجواز قولك هذا ضارب زيد امس وعمرا بنصب المعطوف يقوى مذهب ابي علي في انتصابه بمقدر ولا باسم الفاعل
المضطر الى اعماله كما هو مذهب السيرافي لانه لا اضطرار هاهنا الى نصبه كما ادعى السيرافي في معطي عمرو درهما لان حمل التابع على
اعراب المتبوع الظاهر اولى فان اردت حكاية الحال الماضية جاز اعمال اسم الفاعل كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
ويضعف مذهب السيرافي قولهم هذا ضارب زيد امس وعمرو اذ لا اضطرار هاهنا الى نصب عمرو ولان حمل التابع على اعراب
المتبوع الظاهر اولى ولا استدلال للكسائي في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد لانه حكاية الحال الماضية قال الاندلسي
معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريدون
به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الان على ما تلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية
المعاني الكائنة لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في
حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب
وتصوره له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذت السيف فقتلته فاذا تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت ان يكون اضافته
معنوية يتعرف اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه
في باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى الجميع يعني يعمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال وقال ابو علي في كتاب
الشعر والرماني ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمرو ولم يوجد في كلامهم عاملا
الا ومعناه المضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن
مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل ابن الدهان ذلك ايضا عن سيبويه

حكمها حكم الماضي بمعنى الماضي

او اعطاه درهما

هو ابو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي المتوفى سنة ٣٨٥

الصيغ التي وضع من الصفة للمبالغة

ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب يحتمل تفسيره بذلك ثم اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما وجوز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال واستدلوا بقوله نتب والهم يغشانى طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا ويحتمل انتصاب غدا برحلة ويمكن والظاعنين والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كلا منا فيما ينصب مفعولا به والظرف يكفيه رائحة الفعل وانما عمل ذو اللام مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما نصب ذو اللام بمعنى الماضي تشبيها للمنصوب بالمفعول لا لانه مفعول به كما في زيد الحسن الوجه وضعفه ما قال ظاهر ونقل عن المازني ان انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مر في الموصولات فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلا واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمفعول المصدر والمتعديين الى المفعول به بانفسهما ان يعملا باللام نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربي لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعم للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وعمل ما كان من نحو علم وعرف ودرى وجهل بالباء نحو انا عالم به لجواز زيادتهما مع افعالها ايضا كما يجيء قوله وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع مثله ابنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلثة وهذه الثلثة مما حول اليها اسماء الفاعلين التي من الثلاثي عند قصد المبالغة قال فيها لوذام رشحوا بي مقدما على الحرب خواضا اليها الكتائبا وفي كلامهم انه لمنحار بوائكها اي سمانها وقال ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر ومما بنى فعال مفعال وفعول من افعل نحو حساس ودراك من احسن وادرك وقال ثم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات لا خور ولا نزم جمع مهوان من اهان قال سيبويه فاعل اذا حول الى فعيل او فعل يعمل ايضا وانشد حتى شاءها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم فكليل مبالغة كال يعني البرق وشاءها اي ساقها والضمير للاتن ومنع ذلك غير سيبويه وقالوا ان موهنا ظرف لشاءها لا لكليل لا نم ولو كان لكليل ايضا فلا استدلال به لانه ظرف يكفيه رائحة الفعل واعتذر له بان كليلا بمعنى مكل او هنا مفعول له على المجاز كما يقال نعبت يومك فعيل اذن مبالغة مفعل قلت لا استدلال بالمحتمل ولا سيما اذا كان بعيدا واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله حذر امورا ما تخاف وآمن ما ليس منجية من الاقدار ومنعه غيره وقال ان البيت مصنوع يروى عن اللاحقي ان سيبويه سأله عن شاهد في تعدي فعل فعملت له هذا البيت واما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطبن وفطن فلا خلاف في انهما لا يعملان والمفعول اذ كلامنا في ابنية المبالغة لا في الصفات المشبهة وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله أمن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع واما الفعيل بمعنى الفاعل كالجليس والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما العمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا يقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل والابيات المنشدة ظاهرة في كونها للاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها صحيحا كان او مكسرا قال ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر وتقديم منصوبها عليها جائز كما في اسم الفاعل ومنعه الفراء لضعفها وهذا دليل على ان العمل لها عنده قوله والمثنى والمجموع مثله اي يعملان عمل اسم الفاعل اما المثنى وجمعا السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما الجمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال من حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت في الموصول كما في قوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد واما حذف النون مع الجر كالضاربو زيد فللاضافة ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل ولم يخرجه التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثنى والمجموع وليس بشيء لما ذكرنا واما قولهم انا مرتحل فسويق فرسخا فانما جاز لكون المعمول ظرفا ويكفيه رائحة الفعل واعلم انه قد جاء في الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف الى مفعوله عنه بظرف قال وكرار خلف المجحرين جواده اذا لم

محدت بهش فانعدا راقته بجا دبعنه عليه

رزام ابو حي من تميم وهو رزام بن مالك بن حنظلة يعني رشح اي ربي فلان يرشح للوزارة اي يربى لها ويؤهل خاض الماء دخلت الغمرات اقتحمها

ذكر الحريري في كتاب درة الغواص ان العرب قد بنت مثال فعال من افعل ...

جمع نغور حيث نصب ذنبهم وهو اسم الفاعل المجموع وهو جمع غفور ...

الحجة اراد الجارية

بحث اسم المفعول

بجلم دون انثى حلبلها اى كرار جواده وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول نحو معطى الدرهم عمرو كما جاء فى المصدر نحو قوله لم
نتل ولادهم شركائهم فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضى نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو فالمختار
جر المعطوف حملا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل وذلك للضعف ولا يكون
ذلك المقدر الا ماضيا ليوافق المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد امس وعمروا غدا وان كان
بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب والجر مع ان الحمل على اللفظ اولى ويبقى ههنا الخلاف فى ان النصب حملا على
المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فتقديره اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل ليوافق
المقدر الظاهر وانشد سيبويه هل انت باعث دينار لحاجتنا او عبد رب اخا عون بن مخراق قوله اسم المفعول ما اشتق
من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثى على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة الفاعل بميم مضمومة وفتح
ما قبل الآخر كمستخرج وامره فى العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل نحو زيد معطى غلامه درهما قوله وقع عليه يعنى وقع عليه
او جرى مجرى الوقوع عليه ليدخل فيه نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم وسمى اسم المفعول
مع ان اسم المفعول فى الحقيقة هو المصدر اذ المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب او وقعته عليه لكنه حذف حرف الجر
فصار الضمير مرفوعا مستترا لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه كما ان اسم الفاعل
فيقال ضرب يضرب فهو مضرب لكنه لما ادى الى ما حذف الهمزة فى باب افعل الى مفعل قصد والتغيير احدهما للفرق فغير والثلاثى
لما ثبت التغيير فى اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان فى مطلق الحركات والسكنات كمضارعه لكنه ليس الزيادة فى موضع
الزيادة ولا الحركات فى اكثرها كحركاته نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد واما اسم الفاعل من افعل فهو كمضارعه
فى موضع الزيادة وفى عين الحركات فغيروه بزيادة الواو ففتحوا الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل قليل كمعزز
وملمول وعصفور فبقى اسم المفعول من الثلاثى بعد التغيير المذكور كالجارى على فعل لان ضمة الميم مقدرة والواو فى حكم
الحرف الناشى من الاشباع كقوله ادنو فانظور وصيغته من جميع الثلاثى على وزن مفعول ومن غير الثلاثى على وزن اسم الفاعل
منه الا فى فتح ما قبل الآخر لانه كذلك فى مضارعه الذى يعمل عمله اعنى المضارع المبنى للمفعول وقد شذ اضعفت الشئ فهو
مضعوف اى جعلته مضاعفا قوله وامره فى العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل فى عمله عمل فعله الذى هو المضارع المبنى للفاعل
وحاله فى اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او حرفى الاستفهام والنفى كحال اسم الفاعل فلا وجه لاعادته نحو زيد
معطى غلامه درهما وقد ذكرنا فى باب الاضافة ان عمله فى ما لم يسم فاعله الرفع غير محتاج الى شرط احد الزمانين وليس فى كلام المتقدمين
ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال فى اسم المفعول لكن المتاخرين كابى على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما فى الفاعل
فان كان الفعل متعديا بنى اسم المفعول منه بلا قيد حرف جر كما مر فى باب المفعول به وان كان الفعل لازما فان لم يتعد بحرف جر لم
يجز بناء الفعل المبنى للمفعول منه اذ المسند لا بد له من المسند اليه فلا يقال المذهوب كما لا يقال ذهب وان تعدى الى المجرور
جاز بناء اسم المفعول منه مسندا الى ذلك الجار والمجرور نحو سرت الى البلد فهو مسير اليه وكذا فى متعد حذف منه ما هو المفعول
به وعدى بحرف الجر نحو رميت عن القوس فهى مرمى عنها والمرمى هو الشخص ومنه قولهم اسم المفعول اى المفعول به فى المفعول
هو المصدر كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف نحو سير اليوم فرسخان اليوم مسير فيه وكذا
الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا تقول فى ضرب ضرب شديد ان الضرب الشديد مضروب
ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله كمودب الخدام او لا نحو زيد معطى درهم
غلام اى معطى درهما غلامه فاضافته غير حقيقية لانه مضاف الى معموله فان لم يضف الى معموله فاضافته حقيقية سواء
كان المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمرو ولا كقولنا الحسين عليه السلم مقتول لطف اخرى الله

بحث الصفة المشبهة

تع قائليه قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله من فعل اى مصدر قوله لازم يخرج
اسمى الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المعدى بحرف الجر كمقعود عنه واسم الزمان
والمكان والآلة قوله على معنى الثبوت اى الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من لازم
لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر وشازب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه فى الاصل للحدوث
وذلك لان صيغة فاعل موضوعة للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص
على الحدوث والذى ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار فى جميع
الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن فى الوضع الا ذو حسن سواء
كان فى بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل فى اللفظ على احد القيدين فهى حقيقة فى القدر المشترك بينهما وهو

اسم

ومخرج

الغرض من ... (marginal gloss)

القرضوب من اسماء الجمع ... والجمع زيادة مثل قرد والقردة الى قوله والمفرد مثله والجمع المغاريد

بعنى ان ما لم يقع عمله عمل فعله المضارع المبنى للمفعول كالاسم الفاعل فلا احتياج فى عمل الرفع الى شرط زمان كما بين فى باب الاضافة

اسم المفعول منه كما لم يجز بناء

والظف ايضا اسم موضع بناحية الكوفة

ان زب الحش والغامرة

فى القصة

بين المقيدين



الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته
فلابد من وقوعه في زمان كان الظ ثبوته في جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح
او سيصير حسنا او هو الآن فقط حسن فظهوره في الاسمية اوليس وضعيا قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب
السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول
ويجي في مقدمة التصريف انشاء الله وقد جاءت من الالوان والعيوب لظاهرة قياسية كاسود وابيض وادعج واعور
على وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغتها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال كاسم الفاعل
بعمل لمشابهة الفعل لفظا ومعنى كما مر لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هي منه فهي بمعنى ذو ومضاف
الى مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى
الا من حيث الحدوث في احدهما وضعا والاطلاق في الاخر كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل لكونها صفة تثنى وتجمع
وتؤنث كما ان اسم الفاعل على صفة تثنى وتجمع وتؤنث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه
من وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصد وان تثنية الصفة المشبهة وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه
وتانيثه سواء لانه لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيضون وابيضة كما تقول ضاربون وضاربة مع عمل افعل
فعلاء عمل سائر الصفات المشبهة فان قيل المشابهة التي ذكرتها انت حاصلة في افعل التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل المبني من باب
المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اي ذي طول اي ذو غلبة بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبني من باب المغالبة الا
في معنى الحدوث كما ذكرت في سائر الصفات المشبهة قلت اول ما يقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي الذي
يبنى منه افعل التفضيل ثم ان الذي ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدي الافعل الى المفعول بنفسه او باللام
كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد فكان ينبغي ان يجوز انا اطول القوم وانا اطول للقوم كما تقول انا طائل القوم وانا
طائل للقوم نحو انا ضارب زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل الى مفعوله المغلوب الا بمن التي لابتداء الغاية بخلاف
اسم الفاعل من باب المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على مفعوله كما في باب المغالبة فليس معنى اطول من القوم
ذو طول اي ذو غلبة بالطول بل معناه اخذ في الزيادة في الطول من مبداء القوم بعد مشاركته اياهم فيه ومخالفة تعديه
لتعدي اسم الفاعل من المغالبة دليل مباينة معناه لمعناه وقال المص لم يعمل لان المصدر هو واسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها فتعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل
فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه فان قيل ففعل المغالبة يفيد فائدته فالجواب ما مر قوله ويعمل عمل فعلها مطلقا يعني من غير
شرط زمان من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة فلابد منه لما قلنا
في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها قوله وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام
او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب
على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التميز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه
حسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه واختلف في حسن وجهه
والبواقي ما كان فيه ضمير واحد فهو احسن وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها
فهي كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع واسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعديين مثل الصفة فيما
ذكر اعلم ان الصفة المشبهة لا تخلو من ان يكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما لم يقسمها بحسب اعرابها في نفسها
لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب النعت والكلام ههنا في عملها لا في ايرادها في نفسها ثم معمولها
المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت ستة اقسام الصفة باللام
مع الثلثة من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلاثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة اما ان يكون مرفوعا او
منصوبا او مجرورا صارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلثة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول
ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك وحسن وجه كذلك فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذلك الحسن وجهه
الحسن الوجه الحسن وجه اثنان من هذه المسائل الثمانية عشرة ممتنعان باتفاق احدهما مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلامه
والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها لم تفد الاضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا

الدعج شدة سواد العين مع سعتها

يقال طاولني فطلته اي كنت اطول منه من الطول والطول جميعا

لا ابتداء له

وهي ثمانية عشر تقسيم مسائلها

في الذي

اما ان يكون له

اما مرفوع او منصوب او مجرور في

الصفة باللام

بعدم

بعد حصول الخفة لان الخفة يحصل في اضافة الصفة المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه ابي الغلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه ولم تحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجهيهما والحسنوا وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف والثانية من الممتنعتين ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والاضافة كالحسن وجه او وجه غلام وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم يكن مثلها الجواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه ومسئلة منها مختلف فيها وهي ان تكون الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وانما استقبحاها لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على المقدار المحتاج اليه وليس بقبيح كما في رجل ضارب اباه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف فمقتضى الحكمة ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع الامكان وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين ومنعها ابن بابشاذ مستدلا بنسج العنكبوت وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اراد به انما اضيف حسن الى وجه وهو هو في المعنى فذلك انما منعه من منع في الاضافة المحضة وكان ينبغي على ما قال ان لا تضاف الصفة الى ما هو فاعلها في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيفت اليه حتى لا يستنكر في الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن فكانك اضفت حسنا الى الضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد قيل فيهما واحد امه وعبد بطنه وصد بلده وطبيب مصره ونحو ذلك وانشد سيبويه للاستدلال على مجيئها في الشعر قول الشماخ اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وقال المبرد بل الضمير في مصطلاهما للاعالي اذ هو جمع في معنى المثنى اذ هو للجارتين الاعليان وانما جمعا بما حولهما كقولهم روانف اليتك وتستطارا فالالف في تستطارا راجع الى الروانف لانه بمعنى الرانفتين فكانه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتا فهو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اي فعل الغلام ويعني بمصطلى الاعالي ما تحت الاعالي وهو الموضع الذي اصابه الدخان اكثر فاصل الحجر ابيض واعلاه كميت وما بينهما جون اي اسود وما ذهب اليه المبرد تكلف في الظاهر مع سيبويه ومن المسائل المذكورة مسئلتان اخريان قبيحتان عند النحاة استحسنهما المبرد وهما الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة اذا كان معرفة انما جاز مع كونه في المعنى فاعلا لتبرزه في صورة المفعول فلا يستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها قبيحة في الظاهر لان الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة وهي اصل لغير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيف اليه بعد نصبه كان كاضافة الشيء الى الاجنبي فنصب معمول الصفة اذن لاجل توطئة الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكما لم يجز حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس مقصودا بذاته لكنهم جوزوهما على قبح في السعة ايضا ليظهر النصب فيما كان فاعلا سواء جازت الاضافة اليه او لا غاية الظهور ويتبين في الجر وانه كان قبله منصوبا قال انعتها اني من نعاتها كوم الذرى وادقة سراتها ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجهه وحسن وجهه برفع الوجه فيهما فهما حسنتان كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصليتين لان الوجه فاعل في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلا بد من الضمير في متعلق الصفة اذ ليس في الصفة ثم لكل واحدة منهما فرعان حسنان في القياس كثيرا الاستعمال الحسن وجها وحسن وجها على التمييز فالحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة اما حسن انتصاب المعمولين في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن فنصبته وجعلته على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفس للابهام اولا ثم التفسير ثانيا كما عرفت في باب التمييز في نحو تصبب زيد عرقا فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية واما حسن انجرارهما الوجه مع اللام فيه فلان في حسن الوجه تخفيفين حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستتاره فيها وفي الحسن الوجه تخفيفا واحدا وهو حذف الضمير وفيهما معا تعريف الوجه باللام التي هي اخف من الضمير مراعاة لاصله في التعريف وهذه

اي حسن الوجه والحسن الوجه

الروانف اسفل الاليتين وطرفهما الذي يلي الارض من الانسان اذا كان قائما

لكونه في

التي هي

الكوم جمع الكوماء وهي الناقة العظيمة السنام وذرى الشيء بالضم اعاليه وهي ايضا اعلى السنام ووادقة من ودقت اليه اي دنوت منه واراد دنو سراتها من الارض لكونها حوامل قريبة من الوضع

يقال الماء يتحدر من الجبل اي يتحدر منه

في المعمولين

صور مسائل الثمانية عشر حسنة واحسنة وقبيحة

ة لفظية واما من حيث المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير فان لم يكن الوجه منصوبا على التميز كما في الاولين والدليل على انتقال الضمير فيهما الى الصفة انك تقول في المؤنث هند حسنة الوجه وفي المثنى والمجموع الزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنوا الوجوه ولا يأتى هذه العلامات في الصفة الا وفيها ضمير مستتر الا في اللغة الردية نحو قام رجل قاعدون غلمانه واغا جاز اسناد الصفة الى ضمير المتسبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على المتسبب خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى لا تدل على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اى شيخ وكثير الاخوان اى متقوّ بهم فيحسن اذن ان يجعل صفة سببه كصفته فيستحق ضميره في صفة سببه كما يستحق في صفة نفسه فيخرج السبب اذن عن ظاهر الفاعلية الى النصب والى الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على ان يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم يجر في اللفظ على المتسبب نحو زيد وجهه حسن او وجب علمه لكنها لم تدل على صفة له في ذاته نحو زيد احمر ثوره ولم يجز استكنان ضمير المتسبب فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثور وزيد احمر غلاما لانه لا معنى للجميع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه فان قيل اليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون ثور سببا بدلا من صفة السبب وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اى هو كريم قال الحزين بابا والعقور كلبا ومسئلة لا قبيحة ولا في غاية الحسن وهي حسن وجه اذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه الا مطابقة المعمول لا صله في التعريف وأربع مسائل قبيحة قبحا لا ينتهى الى منعها في حال السعة وهي الحسن وجه وحسن وجه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع المعمول في جميعها والاوليان اقبح من الاخيرتين لعدم موافقة المعمول فيهما الاصله في التعريف ووجه قبح الاربع خلو الصفة من عائد الى الموصوف وحذف الجار مع المجرور قليل قبيح اى وجه منه والوجه منه وقال ابو على الوجه ووجه بدلان من الضمير المستتر في الصفة قال في قوله تع مفتحة لهم الابواب وهذا عند اللام بالدم لان بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الاغلب وقال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله مجانى لحاف الضيف والبرد برده فالوجه باق على الفاعلية كما كان وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ومسئلتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالها لاستكراه في الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما فلكون النصب توطية للجر وهو حسن كما مر واما استنكار ظاهرهما فلنصب ما هو فاعل حقيقة لا على التميز وعند الكوفيين نصب المعرف في مثله على التميز لتجويزهم تعريف المميز كما مر في بابه وثلث مسائل قبيحة لا يجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جائزة في السعة بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه كما ذكرنا ومسئلتان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه الحسن وجه بجر المعمول فيهما كما تقدم المجموع ثماني عشر مسئلة ولنا ان نعلل استقباح المسائل الثلث القبيحة الممنوعة في السعة بعلة واحدة فنقول لما استكن الضمير المتسبب في صفة السبب لما ذكرنا من الامرين اعنى جريها على المتسبب واستلزامها الصفة له في نفسه فصارت صفة السبب كصفة المتسبب صار السبب كالفضلة المجئية بعد الفاعل اى الضمير المستجن فنصب تشبيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا او جر بالاضافة لزوال المانع من الاضافة الى السبب لان المانع من الاضافة الى السبب انما كان رفعه كما ذكرنا فلما استجن ضمير المتسبب في الصفة استقبح مجيئه في السبب ايض لان الضمير في السبب انما احتيج اليه ليبين كونه سببا واضمار الضمير في الصفة دال على انه سببه لانك لم تضمر فيها الا لدلالة صفة سببه على صفة نفسه كما تقدم فاغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلو اتى به فيه لكان قبيحا وليس نحو زيد ضارب غلامه كذلك لان الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سببه على صفة نفسه وانضم هذا القبح المذكور في الحسن وجهه بجر المعمول الى عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فيها اكدا امتناعها قوله والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التميز في النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التميز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع والاولى التفصيل قوله ما كان فيه ضمير واحد احسن قد ذكرنا ما عليه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فما كان معرفة الحسن والاحسن والقبيح على ما ذكر مبنية على الضمير مهد قاعدة يتبين بها الضمير والضميران والتجرد عن الضمير فقال الضمير اما ان يكون في الصفة او في معمولها فان كان في المعمول فهو ظاهر لانه يكون بارزا نحو وجهه والوجه منه وان كان في الصفة فذلك اذا لم ترفع ظاهرا فمؤنث لتانيث الضمير ويثنى ويجمع لتثنيته وجمعه فان رفعت ظاهرا فهي كالفعل تؤنث لتانيث الفاعل وتفرد عند افراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المضاف اليه باللام بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه ابى الغلام وكذا لو زدت وكذا حكم المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم جرا نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه

وجه غلام وجه حسن وجه

ابي غلامه

قولك هند حسنة الوجه والزيدان ح ل

مع كونها مسندة في المعنى الخ ح ل

او لا نحو زيد غليظ الشفتين اى قبيح فان لم يجر ح ل

الثور سببا لزيد ح ل

المستكن ح ل

لانهم يجوزون ح ل

فيهما وحسن وجهه بجر وجهه م

لانه اذا كان محتاجا اليه في السبب لتبين ح

وما فيه ضميران حسن م

لبروزه ح ل

الى المعرف باللام او مضافا م



بحث الصفة المشبهة

ابى غلامه وكذا لو زدت الى ان كان فيه ضمير وان لم يكن مضافا اليه كقوله رحب فطاب الجيب منها ويرجل حسن وجه بصونه وكذا المجرد عن اللام والاضافة نحو رجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابى غلام وكذا لو زدت قوله واسماء الفاعل والمفعول غير المتعدين اه يعنى باسم المفعول غير المتعدى اسم المفعول من الفعل المتعدى الى واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدى الى اثنين هو المتعدى الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن المتعدى الى ثلثه هو المتعدى الى اثنين نحو زيد معلم اخوه عمرا اكرما يقال فى اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشامخ النسب وفى اسم المفعول اللازم مضروب الغلام ومؤدب الخدام سواء كانا بمعنى الماضى او بمعنى المضارع او للاستمرار او للاطلاق فان رفعهما للمسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما مر فى باب الاضافة فاذا جاز فى معمولها الرفع جاز النصب والجر ايضا لانهما فرعاه كما مر فيجى فى كل واحد منهما الثمانى عشر مسئلة وكذا انما يجوز استتار الضمير فيهما منتقلا من معمولهما ثم نصب المعمول او جره اذا كان بحصل لصاحبهما المتقدم وصف باتصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا فى الصفة المشبهة سواء فلا يجوز نحو زيد قائم ابا ولا قائم ابن العم بجر المعمول ولا مضروب مملوك الاخ ولا مشروب ماء الاخ بجر المعمول هذا واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا والمعطى اخوه درهما او معطى عمرو ثوبه فان حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا لئلا يشتبه بالمفعول فان له مفعولا بخلاف الصفة المشبهة واسمى الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لها حتى يشتبه المنصوب والمجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل فمن الالتباس المنصوب والمجرور بالمفعول لم يمتنع عند ابى على نصب الفاعل او جره اجراء له مجرى حسن الوجه ومنعه غيره وقد يجرى بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه اى حسن الوجه فيجئ فيه المسائل المذكورة وهو قليل قيل لا تعمل الصفة المشبهة فى الاجنبى كما تعمل اسماء الفاعل والمفعول بل تعمل فى السبب فقط وليس اطلاق فهم هذا القول بوجه بل تعمل فى غير السبب اذا كان فى معمول اخر لها ضمير صاحبها نحو رجل طيب فى داره يومك وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او النفى نحو احسن الزيدان وما حسن الزيدون فانه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل فى سببه واما نحو ما زيد قائم الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه او لا حسنا وجهها برفع الوجه فان وجهها وان لم يكن سببا لزيد الا انه سبب للجارية التى هى سببه فجاز خلو الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان الضمير الذى اضيف وجه اليه راجع الى الجارية التى هى مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل ما زيد حسنا وجه جاريته فهو حمل على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة وبرجل قائم غلاماه لا قاعدين و من هذا الباب عند المبرد جونتا مصطلاهما كما مر لان اصله جون مصطلاهما اى مصطلى الاعالى اى مصطلى اعاليهما فلما قصد والاضافة حذف الضمير الذى اضيف اليه اعالى واستتر فى جون فصار جونتا وادخل اللام فى اعالى ليتعرف باللام كما كان متعرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالى ضميرا راجعا اليه لتقدم ذكره وجعله مثنى لكون الاعالى ههنا فى موضع الاعليين فليس عنده اذن من باب حسن وجهه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير ههنا من وجهه كما حذفت من اعاليهما قوله

لنا اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره ينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب لو احترز عن مثله بان قال ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره فيه اى فى الفعل المشتق منه لا ينتقض بنحو طائل اى زائد فى الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبنى من باب المغالبة والاولى ان يقال هو المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل اى فى المصدر المشتق منه فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل

قوله وشرطه ان يبنى من الثلاثى المجرد ليمكن ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى وقياسه للفاعل وقد يجئ للمفعول مثل اعذر والوم واشغل واشهر ويستعمل على احد ثلثة مضافا او بمن او معرفا باللام فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه فيشترط ان يكون منهم فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافته اليه الثانى ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز فى الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثانى والمعرف باللام فلا بد من المطابقة والذى بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز الافضل من عمرو ولا يدخل افضل الا ان يعلم ينتقض بنحو فاضل وزايد وغالب اشتق من فعل موصوف بزيادة على غيره فى الفعل او فى المصدر المشتق هو منه طايل فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس قوله وشرطه اى شرط بنائه من ثلاثى المجرد الى قوله واشهر انتهى شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثى مجرد جامد منه فعل تام غير لازم للنفى متصرف تابل معناه للكثرة فقولنا جاء منه فعل احتراز من اليدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك الشاتين

وحكم المجرد عن اللام والاضافة الى المضمر حكم المضاف الى المجرد عنهما بالغا ما بلغ فحكم مررت برجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابى غلام وهكذا لو زدت ثلاث

نكات

بحث اسم التفضيل

شرطه

بناء افعل التفضيل من الثلاثي

اي كلهما من الحلك واول شاذ وكذا قولهم ابل من حنيف الحناتم لم يستعمل منه فعل على ما قال سيبويه وقال الجوهري ابل يابل
ابالة مثل شكس يشكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من الفروسية ولم يستعمل منها ايضا فعل وقولنا
تام احتراز من الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال اكون واصير كما مثل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون
الحدث كما توهم بعضهم والافعل موضوع للتفضيل في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا كما سيجيء في بابها فلا
منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منك منطلقا وهو اصير منك غنيا اي اشد انتقالا الى الغنى وقولنا غير لازم للنفي
احتراز عن نحو ما ابس بكلمة فانه لا يقال هو ابس منك لئلا يصير مستعملا في الاثبات فان قيل نقل لا ابس قلت ليس لا ابس
لنفي الحدث الذي هو التكلم وبئس موضوع له بل هو لنفي الفضل في التكلم وقولنا متصرف احتراز عن مثل نعم وبئس اذ لا يقال
انعم وابأس والبس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس ولا
اطلع ولا يصح ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى قوله ثلاثي احتراز عن الرباعي نحو دحرج قوله مجرد
احتراز عن ثلاثي ذي زائد نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها قوله ليمكن اي لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج
او لم يكن مجردا كاستخرج واخرج لم يمكن بناء افعل منه اما ان اردت بناءه من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة لان
افعل ثلاثي مزيد فيه الهمزة للتفضيل واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فلانه يلتبس المعنى اذ لو قلت في دحرج ادحر
لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت في اخرج اخرج بحذف الهمزة لالتبس باخرج من الخروج وكذا في غيره من المتشعبة وكل هذا
بناء على انه لا صيغة للتفضيل الا افعل وانما اقتصر واعليه اختصارا قوله ليس بلون ولا عيب صفة ايضا لقوله ثلاثي قوله
لان منهما افعل لغيره يعني انما لم يبن من باب الالوان والعيوب لانه جاء منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منهما
افعل التفضيل لالتبس احدهما بالآخر اذ لو قلت زيد الاسود علم انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزائد في السواد
هذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة
مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخرى في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان يقال من الالوان
والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابله من فلان واجهل منه واحمق وارعن واهوج واخرق
والد واشكس واعنى واعجم وانوك مع ان بعضها يجيء منها لغير التفضيل كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واخرق
وخرقاء واعجم وعجماء وانوك ونوكاء فلا يطرد ايضا تعليله بان منهما افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من
الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان تاتي افعالها على افعل او افعال كابيض وابيض واسود واحمر واصفر فحمل كل ما جاء من
الثلاثي عليهما واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا فيه من غيره كاحول واعور
فانهما اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم يقلب فاؤهما حملا على احول واعور وما لم يجيء منه افعل وافعال كالبخر والفقم والعرج
والعمى لم يبن منها منع بعضها لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع واجاز الكوفيون
بناء افعل التفضيل من لفظي السواد والبياض لانهما اصلا الالوان وقال ابيض من اخت بني اباض وقال لانت اسود في عيني
من الظلم وهما عند البصريين شاذان قوله فان قصد غيره يعني قصد التفضيل من معاني الاشياء التي تعذر بناء افعل
التفضيل من معاني الاشياء التي تعذر بناء افعل التفضيل منها وهي في الزيادة والرباعي والالوان والعيوب الظاهرة يبنى
افعل من فعل يصح بناء افعل منه من حسن او كثرة او غير ذلك على حسب غرضك الذي تقصده ثم يؤتى بمصادر تلك الافعال
التي امتنع بناء افعل منها فينتصب على التمييز لتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو افبح عورا واشد بياضا واسرع
انطلاقا واكثر دحرجة ونحو ذلك وعند سيبويه هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زيادة ويؤيده كثرة السماع كقولهم
هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف وانت اكرم لي من فلان وهو كثير ويجوزه قلة التغيير لانك تحذف منه الهمزة وترده
الى الثلاثي ثم تبني منه افعل التفضيل فتخلف همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته ونقل من الاخفش
والمبرد جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم السماع
وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل قوله وقياسه للفاعل يعني قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل كاضرب
اي ضارب اكثر ضربا من سائر الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى مضروب اكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان
القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطراده وانما سائر الالفاظ
المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فارادوا جعله في احدهما اظهر دون الآخر فجعلوه في الفاعل قياسا لكونه
اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو مجنون ومبهوت
فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة

ما ابس بكلمة اي سكت

اي ما تكلم وما ابس ايضا

يجيء كونه للتفضيل ...

الا بالدلالة ليس بمعروف الحاجبين مجمل الكلمة



وقد استعملوا في المفعول ايضاً على غير القياس نحو اعذر والوم واشهر واشغل اى اكثر معذورية ومشهورية وملومية
ومشغولية ومنه اعنى في قول سيبويه وهو يشانه اعنى قوله ويستعمل على احد ثلثة اوجه مضافاً او بمن او معرفاً باللام
فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل
الناس فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم اليه والثانى ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز
يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثانى والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والذى
بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم اعلم انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد الثلثة
المذكورة فلا يخلو عن الجميع ولا يجمع اثنان منها الا نادراً وانما لم يخل عن الجميع لان وضعه لتفضيل الشىء على غيره ومع من و
الاضافة يذكر المفضل عليه ظاهراً ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهراً لانه يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظاً او حكماً
كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فيكون اللام اشارة الى افعل المذكور معه المفضل عليه كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت
عمرو الافضل اى ذلك الافضل اى الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام في افعل التفضيل
في موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضل عليه راساً فلو خلا عن ذكر الثلثة لخلا عن ذكر المفضل عليه
راساً فلو خلا عن ذكر الثلثة لخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود من وضعه واذا علم المفضول جاز حذفه
غالباً ان كان افعل خبراً كما يقال لك انت اسن ام انا فتجيب بقولك انا اسن ومنه قوله تعالى الله اكبر وقوله ان الذى
سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه اعز واطول وقوله ستعلم اينا للموت ادنى اذا دنيت لى الاسل الحرار ويجوز ان
يقال في مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شىء واعز دعائمه ولم يعوض منه التنوين لكون
افعل غير منصرف فاستبشع ذلك واما نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه فيجوز ان يقال
ان من مع مجروره محذوف اى اكبر من كل شىء ويقل الحذف في غير الخبر نحو جاءنى رجل افضل في جواب من قال ما جاءك رجل
افضل من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف والحال كان حذف بعضه ايضاً اكثر من حذف بعضهما
وانما لم يجمع من الثلاثة المذكورة شيئان لان كل واحد منها يغنى عن الاخر في افادة ذكر المفضول كما ذكرنا ولا فائدة في ذكر
واحد منها الا ذلك فكان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغواً واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل
من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلاً اريد شخصاً من قريش افضل
من علىّ فيقال محمد الافضل من قريش اى افضل من علىّ من بين قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما
في قوله ورثت مهلهلاً والخير منه زهيراً نعم ذخر الذاخرينا ويجوز في البيتين على ما قيل ان يقدر افعل اخر عارياً من
اللام يتعلق به من اى بالاكثر اكثر منهم والخير خيراً منه ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف
اليه مفضلاً عليه كقولنا زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافته الى البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه
لان هذه الاضافة دالة على ان صاحب افعل مفضل على غيره مطلقاً فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا بد في المجرور بمن التفضيل
من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقاً كما في زيد احسن من عمرو واما تقديراً كقول على عليه السلام لان اصوم يوماً من
شعبان احب الىّ من ان افطر يوماً من رمضان لان افطار يوم الشك الذى يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف
فقدره عليه السلام محبوباً الى نفسه ايضاً ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندى ايضاً اليس صوم يوم من
شعبان احب منه وقال عليه السلام اللهم ابدلنى بهم خيراً منهم اى في اعتقادهم فان فيهم خيراً وابدلهم بى شراً منى اى في اعتقادهم
ايضاً والا فلم يكن فيه صلى الله عليه وآله شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً كانهم لما اختاروا موجب النار
اختاروا النار ويقال في التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس
المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شىء معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت
اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول
وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هى مثل ما في قولك
بنت من زيد وانفصلت منه تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علىّ من ان
اضربك اى بائن من ان اضربك من فرط عزتك علىّ وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل
بقريب من هذا المعنى الا ترى انك ان قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيما نحن
فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل ومنه قول على عليه السلام ولهى بما تعدك من نزول البلاء بجسمك والنقص في
قوتك اصدق واوفى من ان تكذبك او تغرك اى هى متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب ويجب ان يلى من التفضيلية

سقطين من الهامش

المفضل عليه ٢ ه د

الاسل شجر ويقال
كل شجر له طول
وشوك اسل ويسمى
الرماح اسلا والحرار
العطاش من حر
الرجل يحر فهو
حران ص

هلهل النساج الثوب
اذا ارق نسجه وخففه
وسمى امرء القيس بن
ربيعة اخو كليب بن
وائل مهلهلا لانه
اول من ارق الشعر ص

لا في نفس الامر فانه
لم يكن فيهم خير وابدلهم ... ه

بنت منه تعلقت ... ه



فيه تحقيق معنى التفضيل

افعل التفضيل لانهما من تمام معناه او بل معموله قال فاتا دابنا العرض احوج ساعة الى الصوت من ربط يمان مشتهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هو احسن لو انصفت من الشمس وقد يتقدم عليه فى الشعر كقوله واستنزل الزباء قسرا وهى من عقاب لوح الجو اعلى منتمى ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو ممن اعلم زيد او مضافا اليه نحو قولك من غلام ايهم اكرم انت قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه اما كان هذا اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشئ على غيره فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف اليه بمرضى لانه مفضل على ماسواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشئ على نفسه وقول المص فى دفع هذه الشبهه ان زيدا لم يذكر فى الناس فى قولك زيد افضل الناس لغرض التفضيل عليهم معهم بل لغرض التشريك معهم فى اصل الفضل ليس بشئ لانه لا يحتاج لحصول هذا الغرض اى التشريك فى اصل الفضل الى واسطة لان لفظ افعل يكفى فى هذا الغرض لما ذكر المص بعد هذا وهو قوله لافعل جهتان ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل الفرع الا بعد ثبوت الاصل فنقول لفظ افعل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل فلا يحتاج لاجله الى شئ اخر والاولى فى تعليل دخوله فى جملة المضاف اليه مامر فى باب الاضافه فلنرجع اليه قوله بعد هذا فى الشرح ان لافعل جهتين الى اخر الباب قد مضى الكلام فيه فى باب الحال قوله والثانى ان يقصد زيادة مطلقة اى يقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده وانما تضيفه الى شئ لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو احدهم كقولك نبينا صلى الله عليه واله وسلم افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل فى جملة اخوة يوسف بدليل انك لو سئلت عن عدد اخوة يوسف لم يجز لك عده فيهم بل يدخل لو قلت احسن الاخوة واحسن بنى يعقوب وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاه او مسكنه وان قدرت المضاف اى اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله ويجوز فى الاول الافراد الى اخره يعنى اول معنى المضاف اعلم ان الاصل فى افعل التفضيل ان يذكر معه ما يقتضيه وضعه وهو من التفضيلية لانه يوضع على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى يتعدى الى المفضول بمن الابتدائية كما ذكرنا فى فعل التفضيل بصوغه فتميز عن ما يشاركه فى هذه الصيغة من الوصف كاحمر والاسم كافكل فى بدء النظر بمن التفضيلية فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايضا قليل فما دام معه من لا يطابق صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم فى الاحوال صيغة المفرد المذكر نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا اذ لو ثنى وجمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فاذا اضفته واردت تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن فى لزوم صيغة واحدة وذلك لكونه مثله فى كون المفضول مذكورا بعده مجرورا ولا سيما ان افعل المصاحب لمن مضارع للمضاف كما بين فى باب المنادى ولا فرق بينهما الا من حيث ان المجرور بمن مفضول بجميع اجزائه والمجرور بالاضافه جميع اجزائه مفضولة الا صاحب افعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من فى احدهما دون الاخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتانيثه لفوات لفظ من المانعة من التصرف وقال ابن الدهان وابن السراج وابن يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه مثله فى ذكر المفضول بعده ومذهب الجمهور ما ذكرنا اولا واما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثانى فلا يشابه المصاحب لمن اذا لم يذكر بعده المفضول وكذا ذو اللام لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصرف فيهما تثنية وجمعا وتانيثا فوجب مطابقتهما لصاحبهما وقيل انما لم يتصرف فى الذى بمن لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلى غير المتصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شئ الا وهو مفضل فلهذا يبنيان من اصل واحد كما يجئ فى افعل التعجب واما ذو اللام والمضاف بالمعنى الثانى فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اى من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها افعل التعجب الفعلى مشابهة تامة ودخلها اللام والاضافه اللتان من علامات الاسماء فترجح جانب الاسمية فلم يمتنعا من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التى هى من خواص الاسماء والى تجرده عن علم التفضيل وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذى كان مصاحبا له اى لعلم التفضيل واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافه ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة قياسا عند المبرد سماعا عند غيره وهو الاصح قال قبحتم يا ال زيد نفرا الام قوم اصغرا واكبرا اى صغيرا او كبيرا وقال الاخر ملوك عظام من ملوك اعاظم اى عظام وتقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل قيل ومنه قوله تع

اللوح بالضم الهواء بين السماء والارض الجو ما بين السماء والارض س ر ه

هذا الاعتراض ح د

الكلام ح د على الكمال ح

هو داخل فيهم نحو قولك ح د

اقتضاه

فيه ذكر من التفضيلية

من حيث المعنى

للمشابهة التى بينهما ح



بحث افعل التفضيل

وهو اهون عليه اذ ليس شئ اهون عليه تع من شئ وما كان لهذا المعنى فلزوم صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء للجرى الاغلب الذى هو الاصل اعنى افعل التفضيل مع من اما اول فذهب البصريين انه افعل ثم اختلفوا على ثلثة اقوال جمهورهم على انه من تركيب وول كددن ولم يستعمل هذا التركيب الا فى اول ومنصرفاته وقال بعضهم اصله اوال اى نجا لان النجا فى السبق وقيل اصله من آاول من ال اى رجع لان كل شئ يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واحمد فقلبت الهمزة فى الوجهين واوا قلبا شاذا وقال الكوفيون هو فوعل من وأل فقلبت الهمزة الى موضع الفاء وقال بعضهم نوعل من تركيب وول فقلبت الواو الاولى همزة وتصريفه كتصريف افعل التفضيل واستعماله بمن مبطلان لكونه نوعلا واما قولهم اولة واولتان فمن كلام العوام وليس بصحيح وانما لزم قلب الواو الاولى همزة على مذهب جمهور البصريين بخلاف واو ووري فانه جائز القلب للبناء على جمعها وهو اول فانه لازم القلب كما فى اواصل جمع واصلة وعند من قال هو افعل من وأل اصله اول وولى قلبت الواو همزة كما فى وجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما فى اومن ولهذا رجع الى الاصل الهمزة فى قراءة قالون عادا لؤلى لانه حذفت الاولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين فاول كاسبق معنى وتصريفا واستعمالا تقول فى تصريفه الاول الاولان الاولون الاوائل الاولى الاوليان الاوليات الاول وتقول فى استعمال زيد اول من عمرو وهو اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شئ مستعمل على القول الصحيح لانما استعمل منه فعل كاحسن ولا انما استعمل منه اسم كاحنك خفى فيه معنى الوصفية اذ هى انما تظهر باعتبار المشتق منه والاتصاف بذلك المشتق به كاعلم اى ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اى ذو حنك اشد من حنك غيره وانما تظهر وصفية اول بسبب تاويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل رجل اسد اى جرئ فلاجل ذلك لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هى دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كافكل وايدع فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر وذلك كقول على عليه السلم احمده اولا باديا ويقال ما تركت له اولا ولا اخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان ما ولا بظرف الزمان نحو قولهم لعمرك ما ادرى وانى لاوجل على اينا تعدو المنية اول اى اول الاوقات عدوها ويقال ما لقيته مذ عام اول برفع اول صفة لعام اى عام اول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عاما اول بفتح اول وهو قليل حكى سيبويه عن الخليل انهم جعلوه ظرفا كانه مذ قبل عام قبل عامك وفى تاويله اول بقبل اشكال لان اول الشئ اسم لاجزاؤه فمعنى اول عامك اسبق اجزائه اما من الليالى والايام او الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذى يتقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان محذوفا المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم ويجوز ان يكون اول ههنا بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفة لعام اى عام كائن فى زمان اسبق من عامك جعل للزمان زمان توسعا ولا يبعد ان يقال انه جر صفة المرفوع على توهم الجر فى الموصوف لان ما بعد مذ قد يجر فيكون كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقوله تع فاصدق واكن من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجرورا لا منصوبا وتقول اذا لم تر زيدا يوما قبل امس ما رايته مذ اول من امس فان لم تره مذ يومين قبل امس قلت ما رايته مذ اول من اول من امس ولا يتجاوز ذلك واما اخر فقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا فى باب ما لا ينصرف فلا يستعمل الا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام ولما لم يكن معنى من مقدرا مع المجرد طابق ما هو له تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وقد يجرد الدنيا والجلى عن اللام والاضافة اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والجلى بمعنى الداهية قال فى سبع دنيا طال ما قد مدت وقال وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا وانما جاز ذلك لانمحاء معنى التفضيل منهما واما حسنى فى قوله تع وقولوا للناس حسنا فيمن قرا بالالف وسوى فى قوله ولا يجزون من حسن بسوى ولا يجزون من غلظ بلين فليستا بتانيث احسن واسوء بل مصدران كالرجعى والبشرى قوله ولا يعمل فى مظهر الا اذا كان لشئ وهو فى المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا نحو ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا انفصلوا بينه وبين معموله باجنبى وهو الكحل ولك ان تقول احسن فى عينه الكحل من عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل قول الشاعر مررت على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا اعلم ان مشابهة افعل التفضيل للفعل ضعيفة وكذا اسم الفاعل ايضا كما تقدم فى الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر فى الاعرف الاشهر الا بشروط كما يجئ وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه وليس ذلك بمشهور ويرفع الضمير المستتر الذى هو فاعله لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل

وما ورد كذلك فلزوم الافراد والتذكير فيه اكثر منها

الخطر العظيمة

لانهما غلبتا فى الشيئين المذكورين فانمحى عنهما معنى التفضيل واما الخ

عمله فى المظهر

افعل التفضيل ضعف مشابهته للفعل معنى ولاسم الفاعل ايضا



عمل اسم التفضيل في الضمير

الناصب له قال نع هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل واحد يعلم من يضل وكذا قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا
ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب المفعول به فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة فرع الرفع
كما مر وهو توطية للاضافة الى ما كان مرتفعا به ولا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشروط التي يجئ وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا ويتعدى
افعل التفضيل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل واذا جاز لك ان تدعم اسم الفاعل و
المصدر باللام اذا تعدى الى المفعول نحو ضربي لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك في الافعل لضعفه وان كان
المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به وكذا اعرف وادرى واجهل
وذلك لان افعالها ربما زيدت في مفعولها الباء نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به وجاهل به و
ان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف جر تعدى اليه الافعل ايضا بذلك الحرف نحو انا امر منك بزيد وكذا اسم
الفاعل بذلك الحرف ايضا نحو انا امر منك بزيد وارمى منك بالنشاب ويتعدى الى اول مفعولى باب كسوت وعلمت باللام
ويبقى ثانيهما في البابين نحو انا اكسى منك لعمرو الثياب اعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثاني ايضا باللام
الا ان الفعل لا يتعدى بحرفي جر متماثلين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كمفعول بهما او زمانين او مكانين فان لم يكونا
من نوع كقولك درت في البلد في يوم الجمعة جاز وقولك امنت في العراق في بغداد او في رمضان في الخامس بدل الجزء من الكل
واستغنى عن الضمير لشهرة الجزئية فان اختلف معنيا الحرفين نحو مررت بزيد بعمرو اى مع عمرو ولفظهما نحو سرت من
البصرة الى الكوفة جاز وانتصاب ثانيهما المذكور عند الكوفيين بافعل نصبه بنفسه للاضطرار اليه وعند البصريين بفعل مقدر
مدلول عليه بافعل فيكون ثاني مفعولى فعل والفعل مع مفعوله الاول محذوفين اى انا اكسى منك لعمرو اكسوه الثياب اعلم
منك لزيد اعلمه منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لا فعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام اما مع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا
فلانه لا ينصب المفعول كما مر وقال صاحب المغني لا يجوز حذف احد المفعولين دون الاخر في باب علمت فالاولى ان يقال هو
اشد منك علما زيدا منطلقا وعلما بان زيدا منطلق قلت اخصر من هذا كله وابعد من التكلف اعلم منك بانطلاق زيد و
ان كان الفعل يفهم منه الحب والبغض تعدى الى ما هو الفاعل في المعنى اى المحب والمبغض بالى نحو هذا احب الى واشهى الى
واعجب الى وهو ابغض اليك وامقت اليك واكره اليك لان افعالها يتعدى الى المحب والمبغض بالى ايضا كقوله تع حبب اليكم
الايمان وكره اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واجن وقد مر انه غير قياسى ويتعدى الى المفعول من اى
فعل كان بمن كما تقدم وهذا هو المفعول الحاصل لا فعل بصوغه على هذه الصيغة وينصب افعل التفضيل الظرف لاكتفائه
برائحة الفعل والحال لمشابهته له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتميز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه بما فيه من معنى الفعل
ايضا نحو وافود خلا قوله اذا كان لشئ اه هذه شروط رفع افعل التفضيل لفاعله الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف قوله لشئ هو رجلا
في المثال المذكور وذلك لانه صفة قوله وهو اى افعل في المعنى لمسبب اى لمتعلق لذلك الشئ والاشهر في اصطلاحهم ان يقال
في المتعلق السببي لا المسبب فان احسن في مثالنا من جهة المعنى لمتعلق الرجل وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل
قوله مفضل صفة لمسبب اى ذلك المتعلق الذى هو الكحل اذا اعتبرت الاول اى صاحب فعل وهو رجلا في مثالنا المذكور مفضل
قوله على نفسه الضمير للمسبب اى هو اذا اعتبرت الاول اى صاحب فعل وهو رجلا في مثالنا المذكور مفضل قوله على نفسه الضمير
للمسبب اى هو اذا اعتبرت الاول مفضلا واذا اعتبرت غيره ذلك الاول وهو في مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة
مصدر محذوف اى مفضل تفضيلا منفيا اى لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو
باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول او حاله باعتبار الاول مساوية لحاله باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول
فالكحل الذى في عين زيد يفضل الكحل الذى في اعين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجلا في المثال المذكور
مفرد لانه نكرة في سياق النفي فيكون عامة ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة
على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع واحد كما مر قلت باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول من
الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه اى ملتبسا باعتبار الاول ومقرونا به كما تقول فضلت زيدا راكبا على عمرو
راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول بالنظر اليه يقال اعتبرت الشئ اى نظرت اليه وراعيت حاله قوله لانه بمعنى حسن قال
المص انما لم يعمل افعل لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى حسن اذ المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد
فعمل افعل لان له في هذا المكان فعلا بمعناه قلت هذه العلة التي اوردها تطرد في جميع افعل التفضيل فلزمه اذن جواز رفعه
للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اى حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل

نبت لخبيز دعاة اذا جلبت له سنة كرم دعاة الى المفعول به الذى كان للفعل قبل بناء افعل ٣

منصوبا ٣

المفعول الثاني لافعل محذوفا والفعل محذوف مع المفعول الاول اى ع ل

والمراد في مثل هذا المثال انه باعتبار الثاني ٣

وشبهه بحرفي جر متفقين لفظا ومعنى فلا يقال بزيد مررت بعمرو بلا حرف عطف قلت ع ل

علته بها ع ل

تتمة البحث في عمله في مسئلة الكحل

منه في عين زيد حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد قوله مع انهم لو رفعوا اه هذا تعليل سيبويه وهو ان افعل انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدأ كما في قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون قد فصل بين العامل الضعيف وبين معموله باجنبي ولا يجوز ذلك بل قد يجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا كان عمرو ضاربا واعني ههنا بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل الا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدأ وافضل خبر فله تعلق به من هذا الوجه وعند الكسائي والفراء ليس الفصل ههنا باجنبي لان المبتدأ معمول عندهما للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب فان قلت قدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه باجنبي قلت يبقى الضمير في منه راجعا الى غير مذكور ولا يجوز وتعليل سيبويه يطرد مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونقل عن الرماني جواز ذلك في المثبت والسماع لم يثبت الا في المنفي ولا منع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا نحو قلما رايت رجلا احسن في عينه الكحل قوله ولك ان تقول يعني ان لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجها اخصر من الاول وهو ان يحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول فتقول بدل قولك منه في عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضول قوله وان قدمت ذكر العين اي لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهو تقديم الاسم الذي قلنا انه غير الاول على افعل التفضيل داخلا عليه كلمة التشبيه وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل وجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد اي عينا كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وذلك ان معنى ما رايت كعين زيد اي كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى ما رايت احسن منها اي احسن منها ولا مثلها فحذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رايت كعين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن فهذا بدل الكل من الكل اتي به للبيان لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم تذكر ان النقصان في اي شيء ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد فحسن الكحل فيها زايدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زايدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة وانما استغنيت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد قوله كوادي السباع واديا انتصاب واديا على انه مفعول لا ارى وقوله كوادي السباع حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصب على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله كوادي ان الكاف اسمية ويجوز ان يكون تمييزا كقولك عندي مثله رجلا ويجوز ان يكون موصوفا باقل بدلا من كوادي السباع كما كان احسن في عينه الكحل بدلا من كعين زيد والتقدير اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف به ركب منهم بوادي السباع قوله ولا ارى لو اوا عرابية قوله حين يظلم ظرف بمعنى الكاف اي واديا يشبه وادي السباع وقت اظلامه وما في قوله ما وقى الله مصدرية حذف المضاف اي وقت وقاية الله وهو ظرف لاخوف وهو بمعنى المفعول كاشهر واحمد قوله تاية اي تلبثا وتوقفا وهو تفعلة من تاى كحى يقال تاى اي تلبث وهو منصوب على التمييز من اقل كما في قولك هو احسن منك ثوبا فيكون في المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اي احسن ثوبه واقل تاية ركب اتوه ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع كقوله عليه الصلوة والسلام ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب تاية من وادي السباع تم قسم الاسماء والحمد لله رب العالمين قوله الفعل ما دل

على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ومن خواصه دخول قد وسين وسوف والجوازم ولحوق تاء التانيث الساكنة وتاء فعلت قوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم اعني على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعني الاعتراض بنحو الغبوق واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس حد الفعل اعني قولنا كل مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اي على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والافعال غير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد على طرد حد الفعل اي على قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم في حد الاسم وانما اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق التقريب والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع واما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفي التنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفست الخناق اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وتخفف سوف بحذف الفاء فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو وتسكن الفاء التي كان تحريكها للساكنين نحو سف افعل وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة

هذا المحذوف وقت لـ

هذا التعليل يطرد لو كان الكلام مثبتا لعدم كونه مثبتا لـ

ان تقدم

۲ وقولك ما رايت احسن من عين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن

اي تحقق لـ

ثم الفعل

الفعل مع مرة

الخناق بالكسر حبل يخنق به لـ



على تاخر الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم في الاسماء وانما لم يدخلها الجزم لان الاسم لاصالته في الاعراب
استوفى الحركات فارادوا ان ينقصوا من الافعال المعربة بمشابهة الاسم حركة للدلالة على فرعيتها فنقصوها الحركة التي لا يعملها وهي الكسر
اذ هي بعد منها بخلاف الضم والفتح فانهما يوجد فيها في الفاعل والمفعول فلما انقضت الجر ولم يبق بعد الرفع والنصب حركة اخرى
بقى الكلمة على اصلها من السكون فسمى ذلك السكون الجزم ولولا كراهة الخروج من اجماع النحاة لحسن ادعاء كون المضارع مجزوما
مبنيا على السكون لان عمل ما سمى جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كانت او فعلا او حرفا ان تكون
ساكنة الاخر ومن ثم لا يطلب لعلة للبناء على السكون وانما سمى العامل عاملا لكونه غير اخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا
او تقديرا ثم تقول ان نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم مبنى كاغز وارم واخش وانما حذف الاخر ليكون فرقا بين المعرب المقدر اعرابه وبين
المبنى وذلك لانك تحذف في الفعل محل الاعراب اذا كان حرفا يوهم سكونه انه استثقال الحركة عليه لا للبناء اى حرف العلة ليكون تنبيها
على انه كما لبس الاعراب فيه بظاهر ليس بمقدر ايضا لزوال محل الاعراب اى الحرف الاخر بلا علة بخلاف نحو ما يجى ولا فتى فانك ابقيت حرف
الاعراب ليكون الاعراب مقدرا فيه فان قيل لا نسلم ان العامل انما يكون عاملا لتغييره اخر الكلمة عما هو اصله بل انما يكون عاملا
لتغيره عن حالة اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا لاخر الكلمة اى السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فنحن انما
سمينا الجازم عاملا لنقله اخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم او تجرده عن العوامل الى السكون وذلك
لان عامل الرفع في المضارع مقدم على عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما او الحاصل عند التجرد عنهما وهو وقوعه موقع
الاسم فيكون الجازم طاريا على الرافع قلنا ليس زوال الرفع اثر الجازم ومنسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اى الوقوع
او التجرد على ما قيل ان علة العدم عدم العلة فان قيل فيكون زوال الرفع اثر الزوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع اثر للجازم واثر الاثر
اثر وزوال الرفع اى الاثر اثر للجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر للناصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب جازما فاقصى ما يمكن في تمشيه
كلام النحاة ان يقال ان الناصب يزيل الرفع الى بدل وهو النصب والجازم يزيله لا الى بدل فلم يسموا الناصب جازما لان تعريفه باثره الوجودي
اولى من تعريفه باثره العدمي ولما لم يكن للجازم اثر وجودي عرفوه بالعدمي فسمى جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب في نحو لن يضربا
ولن يضربوا ولن تضربي جازما لازالته الرفع لا الى بدل ولو اخترنا مذهب الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم
الطاري مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله ومانعا له بعد ذلك من ايجاد رفع فينسب زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال الرافع لان
عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله فلم يرد الاعتراض المذكور قوله ولحوق تاء فعلت يعني به اتصاله بضمير
الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى
الفان وفي الجمع واوان فان لم يحذف احدهما استثقل وان حذف التبس قوله وتاء التانيث الساكنة لانها اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة
للاسم وكانت اولى بالسكون من الاسمية وثقل الفعل قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبنى على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك
والواو قوله ما دل اى فعل دل حتى لا ينتقض بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال قوله قبل زمانك اى قبل
زمان تلفظ المتلفظ به لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت في قولك اليوم يقول زيد بعد غد خرجت امس فخرجت ماض وان لم يدل هنا
على زمان قبل زمان تلفظك لانك حاك وزيد يتلفظ به لا على وجه الحكاية فيدل على زمان تلفظه به ويخرج عنه ايضا نحو اخرج في قولك
اليوم قال زيد اول من امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشاء الايقاعي من امثلة الفعل
هو الماضي نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشائي وابيع المقصود به الحال ان قولك ابيع لا بد له من بيع خارج حاصل
بغير هذا اللفظ يقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب واما
بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال من بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل ان الكلام
الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب في ذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن هناك
خارج فكيف يكون المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي ينصرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبي اما دعاء نحو رحمك الله واما امرا
كقوله عليه السلام في النهج اجزأ امرء قرنه اسى اخاه بنفسه وينصرف اليه ايضا بالاخبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها
كقوله تع ونادى اصحاب النار اصحاب الجنة وسيق الذين والعلة في الموضعين من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه
وقع ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف اليه ايضا اذا كان منفيا بلا وان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت فلا
يلزم تكريرها كما يلزم في الماضي الباقي على معناه قال والله لا عذبتهم بعدها سقر وينقلب اليه ايضا بدخول ان الشرطية وما يتضمن
معناها وبدخول ما النائبة عن الظرف المضاف نحو ما ذر شارق وما دامت السموات لتضمنها معنى ان اى ان كانت كثيرا او
قليلا وقد يبقى معها على المضى كقوله تع وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل المضى والاستقبال بعد همزة التسوية
نحو سواء علي اقمت ام قعدت وبعد كلما وحيث لان في التلثة رايحة الشرط وكذا بعد حرف التحضيض اذ يحتمل الطلب والتقريع

فعل الماضي

وقوله الا على وجه الحكاية ... قبل زمانك ...

نحو قوله عليه

فعل المضارع

كما يجيء في بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو مبتدأ او صفة لنكرة عامة كذلك نحو الذي ياتي فله درهم او كل رجل ياتي فله درهم لان فيهما رائحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدأ قوله مبني على الفتح اما بناؤه فعلى الاصل لما ذكرنا في اول الكتاب و اما بناؤه على الحركة فلمشابهة الاسم بوقوعه موقعه نحو برجل ضرب اي ضارب المشابهة التامة استحق الاعراب وهو لمشابهة مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قيل وخص بالفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى بدلالته على المصدر والزمان ويطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا فلذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن آخره كراهة اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لان الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر في باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين اربع متحركات على الولاء ولهذا قالوا اصل هدبد وعلبط هدابد وعلابط قوله الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربك وضربنا فانه لا يسكن قوله المتحرك احتراز عن المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به الواو وانضم آخره للمجانسة الواو

قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين او سوف فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغائب غيرهما وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث

قوله ما اشبه الاسم اي الفعل الذي اشبه الاسم وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وقتا بلا وقت الرضاع قوله باحد حروف نايت ليس بيانا لوجه المضارعة لان بيانها هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين والباء ههنا للسببية فزيادة هذه الحروف على اول الماضي مع تغير بعض حركاته سبب لحصول الجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكرنا فالباء فيه كما في قولك بزيد صرت كفاوون في الثروة قوله باحد حروف نايت يخرج الماضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما تقدم قوله لوقوعه مشتركا اي هو حقيقة في الحال والاستقبال فقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كما الاخويه وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التضعيف تثليثا والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانا بل هو على ما جنبتي الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض افعال صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا يقال ان زيدا لخرج فان هذه اللام الداخلة في خبر ان اصلها ان تدخل في المبتدأ ثم تاخرت عن الابتداء لدخول ان فهي تدخل على الاسم او على ما اشبه الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتدأ واما قولهم ان زيدا لفي الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما يجيء في باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال كما ان السين تخصصه بالاستقبال فلا يكون دخولها وجها آخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون ان زيدا لسوف يخرج للتناقض والبصريون يجيزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدأ قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين يعني ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص باحدهما بالسين وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعراب الفعل المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد عليه ايضا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك ويتعين لمعنى واحد فيتعين المضارع بمعنى التعيين وذلك كقولك لا تضرب رفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه دليل على كونها للعطف ونحو قولك ما بالله حاجة فيظلمك نصب يظلم دليل على كون الفاء للسببية ورفعه على كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه دليل على كونها لام كي ولام الجحود ويتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساوية لها فانها تطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت علته في الاقل كحذفهم الواو في تعد ونعد وفي تعد واعد لحذفهم لها في يعد وكذا حذفوا الهمزة في يكرم وتكرم ونكرم لحذفهم لها في اكرم قوله فالهمزة للمتكلم مفردا تبيين لمعاني حروف المضارعة ليعلم انها لا يكون

في قسم الحروف

فالمضارع لما شابهه

لعلبط والعلابط القفيح وايضا القطيع من الغنم والهدبد اللبن الخاثر جدا

ولا نون ولو

يجوزون له

بمعنى



للمضارعة الا باعتبار معانيها والا ففي اول اكرمت ايضا همزة وليست للمتكلم لثبوتها مع الغايب والمخاطب فلا يكون الفعل بسببها ايضا
مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين او مؤنثين او مختلفين وكذا يصلح للجمع با
بالاعتبارات الثلث ويقول الواحد المعظم ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ للواحد الغايب والمخاطب
المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين والتاء للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى
او مجموعا وللمؤنث الغايب للمؤنثين فيكون للاربعة لواحد المذكر ومثناه ومجموعه ومجمع المؤنث قوله وحروف المضارعة مضموم
في الرباعي سواء كان حروفه اصلية كيدحرج او فيه زايد كيكرم واصله يأكرم ويقطع ويقاتل واصل الافعال ثلاثي ورباعي فيحث
حروف المضارعة في الثلاثي لان الفتح لخفته هو الاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى لان الرباعي اقل فحمل الاثقل الذي هو الضم وتركوا
الكسر لان الياء من حروف المضارعة يستثقل الاضمار عليها وكسرها وفي المضارعة لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور العين كما
يجي في التصريف ويكسرون الياء ايضا اذا كان بعدها ياء اخرى فلما ضموا في الرباعي الاصلي وقد حمل عليه الرباعي المزيد فيه كيفاعل
ويفعل ويفعّل وبقي غير الرباعي على اصل الفتح لخفته واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس
كما يجي في التصريف قوله ولا يعرب من الفعل غيره قد تقدم علته قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به
نون التاكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركيبه مع النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف لا تحط
له في الاعراب فبقي الجزان مبنيين فان قيل فلما امتزجا فهلا اعرب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركبا وهلا
اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قلت اما لان الاسم اصل في الاعراب
والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فترجح جانب الفعلية وضعفت
مشابهة الاسم وهذا على مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال
مبنية فرجع الى البناء لادنى سبب هذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان للمعرب اعيا اخرى الى ترك اعراب ما قبل النون كما اعربوا ما
قبل التنوين فرجحوا لذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر
والمجموع المذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب
لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوي الاترى الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة
ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تاء التانيث وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونات من المضارع
باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار
الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب المص وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف
نحو هل تضربان او الواو نحو هل تضربون او الياء نحو هل تضربين لان الضماير البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف
للساكنين في حكم الثابت فنحو يضربن وتضربن كتخشون وتخشين فالمسند الى احد الاحرف الثلثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله
بحركة الفرق فان قيل اذا كانت معربة فلم لم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون وتضربين لما اشتغل محلها
الاعراب اي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضماير قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يدل الاعراب عند هؤلاء على نون التاكيد
كما دار على ياء النسب وتاء التانيث لمشابهة النون للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليها وللمشابهة تقلب الفا في نحو لنسفعا قوله
ولا نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على ان الفعل مبني للحاقه قال سيبويه ان يضربن شابه ضربن يعني انه لما سكن آخره وان لم
يجمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا جاز لك تشبيه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البناء فلاولى
اذا شابه الفعل الفعل ان يرده الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بنائه وهو التزامهم لمحل الاعراب الاسكان لمشابهة نحو ضربن
وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لالتزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع
النونين واعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون
نحو يضرب والمتصل بذلك بالنون وحذفها مثل يضربان ويضربون وتضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة
لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف قوله فالصحيح المجرد الى آخره تفصيل لانواع الافعال باعتبار
الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء فتحا نحو تبيينه في الاسماء وبين ههنا اللفظي والتقديري
في كل واحد من تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه بين هناك التقديري ولم يبين اللفظي لعدم انحصاره قوله فالصحيح
احتراز عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى فانه ليس بالضمة لفظا والسكون جزما قوله المجرد عن ضمير بارز احتراز عن المتصل بالضمير
البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى والمجموع والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون وتضربين
وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجي وانما قيد الضمير

ايضا والياء للغايب غيرهما اي غير المؤنث والمؤنثين م

اهراق يهريق

اهراقا فهو مهريق والشيء مهراق ومهراق ايضا بالتحريك

لمشابهتها للتنوين

في الفعل المشابهة للفعل ان يرده

اعراب الفعل

المثال على الضمير


البارز

البارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت
تضرب واضرب ونضرب بالضمة والفتحة والسكون وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قوله المجرد عن ضمير بارز لوجب
ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك بالضمة والفتحة والسكون قوله والمتصل به ذلك اى المضارع المتصل
به ذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرتفع بالنون وينتصب وينجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون
لانه لما اشتغل محل الاعراب هو اللام بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يمكن دوران الاعراب
عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو وانما خص هذا الابدال
بالفعل اللاحق به الواو والالف والياء دون نحو يدعو ويرمى ويخشى والقاضى وغلامى وان كان الاعراب في جميعها مقدرا للمانع
مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها
لالف ضاربان وواو يضربون مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل الياء في تفعلين
على اخويه الالف والواو وفي الحاق النون بها وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والياء والالف لان الضمير المرفوع المتصل
كالجزء وخاصة اذا كانت على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحرف من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور ومسكين وعماد وسقوط
النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا يكون في حال النصب الا ان الرفع في الواحد زال مع النصب
وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى بدل فصار النصب في الامثلة الخمسة اذن في صورة الجزم وتحذف هذه
النونات الخمسة مع نوني التاكيد اما عند من قال الفعل معهما مبنى فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل معهما فلاجتماع النونات
فيكون الاعراب معهما مقدرا كما في قاض ويكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرئ في الشواذ اتعدانني و
يفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم وقد وجد فيها الا للاشياء المذكورة نظما ونثرا قال ابدا شر وتبيتى تدلكي جلدك
بالعنبر والمسك الذكى قوله والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم تستثقل
الفتحة بعدهما لخفتها وربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو والياء كما يظهر في الاسم جرا ياء ورفعها قال كجواري يلعبن في الصحراء ويقدر
لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء كقوله ابى الله ان اسمو بام ولا اب وكذا في الاسم نحو قوله كان ايديهن بالقاع القرق ايدى جوار
يتعاطين الورق وقد يقدر في السعة ايضا كثيرا كقولهم في المثل اعط القوس باريها وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح
وجرة قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف
الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة الا حرف علة مشابهة للحركة
فحذفها وقد لا يحذف الاحرف الثلثة في الضرورة قال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم ياتيك والانباء تنمي فيقدر انها كانت
متحركة فحذفت حركتها للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع كما في قوله من حيث ما سلكوا ادنوا فانظور وقوله ينباع من ذفرى
غضوب جسرة وربما جاء نحو لم يابقي في السعة قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل يقوم زيد هذا وان لم يصرح بان عامل
الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء كالايماء الى ذلك المذهب لعل اختيار الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة
على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم سواء وقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب اى ضارب او مجرورا او منصوبا
نحو مررت برجل يضرب ورايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه يكون اذن كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه
وهو الرفع وتلك الاعتراضات كارتفاعه في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذى يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم
لان حرف التنفيس من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذى يضرب ونحو
الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على ان ضارب خبر مبتداء مقدر عليه وكذا في قائم الزيدان
ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع
موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صلاحيته وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت
ايبا وانما عدل عن ذلك الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة وقال الكسائى عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها دخلت في اول الكلمة فحدث
الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها اولى
من احالته على المعنوى الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء وانما عزلها عن عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة
فعزلها الطارى المنفصل ويتعين المضارع للحالية بالان وآنفا وما في معناهما من الظروف الدالة على الحال وبلام الابتداء
عند الكوفيين كما مر وقال بعضهم يصير متعينا للحالية بنفيه بليس نحو ليس زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيد وما زيد يقوم وبان
نحو ان يقوم زيد عند المبرد وقال ابو على ان لمطلق النفى وما لنفى الحال وقد مضى الكلام على ما في بابها واما اختصاص ليس بالحال
فسيجئ الكلام عليه في بابه ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل كاضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كتقوم القيمة

نواصب المضارع

وبامتضائه طلب الفعل وذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والاشفاق لان طلب الحاصل محال وبكونه
وعدا كقولك غداً اكرمك واحسن اليك وبنوني التاكيد ولام القسم اذ الثلثة تاكيد وهو انما يليق بالم يحصل نحو والله لاضرب
على ضعف في لاضربن واما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يخبر المخاطب ان الحاصل في الحال متصف بالتاكيد
لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب في الاغلب ان يطلع على ضعفه او قوته لم يؤكد واذا كان جواب القسم بما فهو للحال لظهوره في
الحالية كما مضوع بابهما وينصرف الى الاستقبال بكل ناصب او جازم فلذا كانت اذن الناصبة علامة للاستقبال واذا وقع المضارع
بعدها فهو للحال وينصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو قوله ودوا لو تدهن وكذا بكل اداة الشرط وان لم تعمل الا لو فانها موضوعة
في الشرط الماضي ويجب ان يكون الجزاء مستقبلا لانه لازم للشرط الذي هو مستقبل ولازم الشئ واقع في زمانه ويتخلص ايضا بحرف
التنفيس قال سيبويه ومن تبعه وبلاء النفي ايضا وقال ابن مالك بل يبقى على صلاحيته الحال وليس ببعيد كقوله تع ولا اقول لكم
عندي خزائن الله الاية ونحوه كثير وينصرف الى المضي بلم ولما الجازمة وقال بعضهم بل هما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه الى لفظ
المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول اولى لان قلب المعنى اظهر في كلامهم وينصرف ايضا الى المضي غالبا وباذ وربما فانهما موضوعان
للماضي قوله وينتصب بان ولن وكي واذن وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والواو والفاء فان مثل اريد ان تحسن الي
وان تصوموا خير لكم والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد
الظن فيها الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها نفي المستقبل واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا
مثل اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اقول ذكر
النواصب جملة ثم ذكر منها ما يعمل مضمرا ثم اخذ يفصل وهو قوله فان مثل اريد ان تحسن الي قوله والتي تقع بعد العلم هي المخففة
من المثقلة اعلم ان الثقيلة يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول فعل
التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت في انك مسلم وقال سيبويه انه يضعف ان يقال
رجوا واطمع او اخشى واخاف انك تفعل وقال جار الله ان الفعل الذي يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت او مخففة
يجب ان يشاكلها في التحقيق وفيه نظر لقوله وددت وما تغني الوادة التمني بما في ضمير الحاجبية عالم وفي نهج البلاغة وددت ان
اخي فلانا كان حاضرا وكذا في تعليل المص للمنع من ذلك بقوله لو قلت اتمنى انك تقوم لكان كالمتضاد قال لان التمني يدل على توقف
القيام وان على ثبوت خبره ومخففة وذلك لانا لا نسلم ان ان دال على ثبوت جزءه ومخففة بل على ان جزءه مبالغ فيه مؤكد فيصح ان
يثبت هذا المؤكد نحو قولك تحقق انك قائم وان ينفى نحو قولك لم يثبت ان زيدا قائم وانا شاك في انه قائم ولو كان يتمنى معنى
التمني ومعنى ان تنافيا وكالثاني لم يجز ليت انك قائم رجعنا الى المقصود نقول اذا خففت المشددة تقاصرت خطاها
ولا تقع مجرورة الموضع كالمشددة لا تقول عجبت من ان سيخرج ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتبيين
والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري والايحا والنداء ونحو ذلك او بعد فعل الظن بتاويل ان يكون ظنا غالبا متاخما للعلم
ولا تقول اعجبني ان سيخرج ولا وددت او رجوت ان سيخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك انها بعد التخفيف شابهت لفظا
ومعنى ان المصدرية اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونهما حرفي المصدر فاريد الفرق بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق او ما
يؤدي مؤداه او ما يجري مجراه من الظن الغالب ليكون موذنا من اول الامر انها مخففة لان التحقيق بان المخففة التي فائدتها
التحقيق انسب واولى فلهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق الصرف ان المصدرية واما بعد فعل الظن وما يؤدي معنا العلم فيجئ
المصدرية والمشددة والمخففة ولم يمنعوا لهذا الان الا ولوية لا يفيد الوجوب فنظروا فان دخلت المخففة على الاسمية كقوله ان
هالك كل من يحفى وينتعل او الفعلية الشرطية نحو قوله تعالى اذا سمعتم وان لو استقاموا لم يحتاجوا الى فرق اخواذ المصدرية يلزم انفعلية
المؤولة معها بالمصدر فلا يحتمل ان تدخل على الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير منصرف كقوله تع
اوليس ثيابا اي لم يعلم الى قوله وان ليس للانسان وقوله اولم ينظروا اي يتفكروا الى قوله وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لم يحتاجوا
ايضا الى فرق اخر لان ان المصدرية لا تدخل على الافعال الغير المنصرفة لانها تكون مع الفعل بعدها بتاويل المصدر ولا مصدر
لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان يفصل المخففة عن الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف او قد نحو
ليعلم ان قد ابلغوا او بحرف نفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان ان المصدرية لا يفصل
بينها وبين الفعل شئ من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر معنى فلا يفصل بينهما وبين ما يؤثر فيها لضعفها
وكذا لا يفصل بين لو وكي المصدريتين والفعل كما يجئ بل قد تفصل لا بين ان المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها في الكلام
تدخل في مواضع لا تدخلها اخواتها نحو جئت بلا مال فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم يلتبس
بالمصدرية لما قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم وان كانت بعد فعل الظن جاز ان يكون ان مخففة ومصدرية كما

الاطلاع بد

لانها في الحالية ظاهرة كما بد

فيدهنون

مخففة بد
المثقلة بد

الفعل او لا نحو عندي انك قائم وبلغني انك قائم وسواء كان معمول له

نعت
اوله وقد غدوت الى الحانوت
يتبعني شاو مشل شلول
شلشل شول في ضمير
كسوف الهند قد علموا
ان هالك البيت شاد
من الشي ورجل شلل
وشلول خفيف في الحاجة
سريع حسن الصحبة
طيب النفس ٥

والنصب فالرفع



بحث الفعل

كما فى قوله تع وحسبوا ان لا يكون فتنة قرئ بالرفع على ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما على هذا الا فى مثل هذا الموضع وتسمى
النحاة هذه الاحرف التى بعد ان المخففة حروف التعويض لانها كالعوض من احدى نونى ان كما جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب
من العلم فيرفع بعده المخففة وذلك كثير كذلك قد يشتد الخوف والرجاء حتى يلحق بالمتيقن فيقع بعدهما ايضا المخففة كقوله
فلا تدفننى بالفلاة فاننى اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها وجوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد
بالنصب اى ظننت وجوز الفراء وابن الانبارى وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤول فيجوزان يكون قوله فلما راى ان ثمر الله
ماله واثل موجودا وسد مفاقره من هذا ويجوز ان يكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرد عن البغداديين علمت ان يخرج
بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فنقول ان ان التى ليست بعد العلم ولا ما يؤدى معناه ولا ما يؤدى معنى القول ولا بعد
الظن فهى مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترجى كخشيت وطمعت ورجوت واردت او نحو غيرها كقوله تع اولم يكف
لهم انزلنا ويعلمه واعجبنى ان قمت وماكان جواب قومه الا ان قالوا اولا بعد فعل كقوله تع لولا ان كتب الله عليهم الجلاء وان يقوم خير من ان
يقعد وقد تجئ المصدرية ولا ينصب المضارع كقوله ان تقرأن على اسماء ويحكما منى السلام وان لا تشعرا احدا وفى حرف مجاهد
لمن اراد ان يتم الرضاعة وذلك اما للحمل على المخففة او للحمل على ما المصدرية والتى بعد الظن ان كانت بعدها غير لا من
حروف العوض فمخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا
داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتى بعد العلم مخففة لا غير وكذا التى بعد ما يؤدى معنى العلم ان لم يكن
فيه معنى القول كخففت ونظرت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كامر ونزل واوحى ونادى فان فيها معنى اعلم
وقال معا فنقول ان وليها فعل غير متصرف كناديته ان ليس عندنا شئ فهى مفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من
غير حرف عوض احتملت ان يكون مصدرية وان يكون مفسرة ولا يحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله تع نودى ان
بورك من فى النار بمعنى اى بورك او بمعنى بالمبارك ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهى مفسرة لا غير وكذا فى نحو امرته ان قم
وذلك لان صلة المخففة كما لا يكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا صلة المصدرية ايضا على الاصح كما يجئ
فى الحروف المشبهة بالفعل واجاز سيبويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اى بان قم اى بالقيام وقال
ابو على فى قوله تع ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله يجوز ان يكون مصدرية فيكون بدلا من ما او من الهاء فى به او
خبر مبتدء محذوف اى هو ان اعبدوا الله وان يكون مفسرة وفى حكمه نحو ناديته ان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كلا فصل
كان الفعل ولى ان واذا وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية
نحو قولك امرته ان لا يفعل واوحى اليك ان لا تفعل فان كانت مخففة فلا للنفى ولا يجوز ان تكون للنهى لان المخففة كالمثقلة
لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جاز كون لا للنفى او للنهى فيرتفع الفعل او يجزم وان كانت مصدرية
انتصب الفعل نحو امرته بان لا يفعل واوحى اليك بان لا يفعل ولا يجوز ان يكون لا نهيا فيجزم الفعل الا عند ابى على كما تقدم
فان وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف وتصدر بغير لا من حروف العوض نحو اوحى اليك ان ستفعل فمخففة او
مفسرة وكذا قوله تع وناديناه ان يا ابرهيم قد صدقت الرؤيا لان الفصل بالنداء كلا فصل فان وليت ما فيه معنى القول
ولم يلها الفعل المتصرف بل وليها اسمية نحو ناديته ان زيد فى الدار فهى ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب
دخولها على الفعل وكذا ان وليها الشرطية كقوله تع وقد نزل عليكم فى الكتاب ان اذا سمعتم وقوله تع قل اوحى الى الى قوله تع
وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان ينصب ان الزائدة وجوز الكوفيون كون ان الشرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا
فى قولك اما انت مطلقا انطلقت وقالوا فى قوله تع ولا يجرمنكم شنئان قوم ان صدوكم ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد
ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها
كما تقدم فى باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا بقوله كان جزائى بالعصا ان اجلدا وقوله وشفاء غيك جابرا ان تسألا
وهما نادران او نقول لا يتعلق بالعصا بان اجلد ابل خبر مبتداء مقدرا او متعلق باجلد مقدر وكذا جابرا منصوب بتسئلين
مقدرا قوله ولن معناها نفى المستقبل هى تنفى المستقبل نفيا مؤكدا وليس للدوام والتابيد كما قال بعضهم قال الفراء اصل
لم ولن لا فابدل الالف نونا فى احدهما وميما فى الاخرى وقال الخليل اصل لن لا ان قال يرجى المرء ما لا ان لا يلاقى وتعرض دون
اقربه الخطوب اى لن يلاقى وقال سيبويه انه مفرد اذ لا معنى للمصدرية فى لن كما كانت فى ان ولانه جاز تقديم معمول معمولها
عليه حكى سيبويه عن العرب عمروا لن اضرب وللخليل ان يقول لا منع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا
انه وضع مستانف ولا دليل على قول الفراء ونقل المص فى لا منع تقديم معمول ما بعدها عليها فلا يجوز عمروا لا
اضرب والاصل جواز تقديم ما فى حيز حروف النفى عليها الا ما كما ذكرنا فى المنصوب على شريطة التفسير قوله واذن اذا لم يعتمد

والنصب فالرفع م

ولیها فعل متصرف مصدر فی ان ان

لما تقدم فی الموصولات

جلد



نواصب المضارع

مابعدها على ما قبلها الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد
جعله صالحا لجميع الازمنة الثلثة بعدما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ
اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منها الجملة
المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول
لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اى اذ تزورني اكرمك اى وقت زيارتك لى اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه
وضع في الاصل لازم الاضافة ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبني فاذن على ما تقرر صالح للماضي كقوله اذن لقام بنصرى
وللمستقبل نحو ان جئتني اذن اكرمك وللحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن ههنا هي اذ في قولك حينئذ ويومئذ الا انه
كسر ذلك في نحو حينئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف في صورة المضاف فكسره نادر كقوله
نهيتك عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب في
المبني على الفتح تضمن معنى الشرط وهو المعنى بقول سيبويه اذن جزاء وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذ ما وحينما في حذف
الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط
مبهمة والاضافة توجد في المضاف تخصيصا ولما كانت الجملة المضاف اليها اذ ثابتة من حيث المعنى ومبدلة منها التنوين في اللفظ بخلاف
اذ ما وحيثما لم يجزم ما هو جوابها نحو اذن اكرمك كما جزمت اذ ما وحيثما وانما قلنا انما يكون الغالب في اذن تضمن معنى الشرط ولم نقل
انه كما اطلق النحاة لانه لا معنى للشرط في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين واذا كان للشرط جاز ان يكون للشرط
في الماضي نحو لو جئتني اذن لاكرمتك جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه كقوله تعالى اذا لاذقناك اى لو كنت اليهم شيئا قليلا
لاذقناك وكذا قوله اذن لقام بنصري معشر خشن وليس اللام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز
دخول الفاء في جزائها كما في جزاء ان قال ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذن فلا رفعت سوطي الى يدي اذن فعاقبني ربي
معاقبة قرت بها عين من ياتيك بالحسد فادخل الفاء لان المعنى ان اتيت بشيء تكرهه فلا رفعت ثم قد يستعمل بعد لو وان تاكيدا
لهما لان اذن مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل بمعنى حرفي الشرط المذكورين مع فعلي الشرط تقول لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني
اذن ازرك فكانك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كما يجوز تاخر كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتني
واكرمك لو اكرمتني جاز تاخر اذن الذي هو ككلمة الشرط مع الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي ما هو
جزاؤه معنى تقول انا اذن خارج وان كان نحو ذلك لا يجوز في كلمة الشرط الا ضرورة قال والمرء عند الرشا ان يلقها ذئب كما يجيء ولذلك
تضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول والله اذن لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان
الفعل المقدم وجب تقديم ذلك اما في كلام المتكلم باذن نحو قولك ان جئتني اذن اكرمك قال الله تعالى وان كادوا ليستفزونك من
الارض ليخرجوك منها واذن لا يلبثون واما في كلام متكلم آخر كقولك اذن اكرمك جوابا لمن قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن اذا وليه
المضارع احتمل ان يكون للشرط في المستقبل كان وان يكون للحال ولا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن
اظنك كاذبا فانه لا معنى للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي كما تقرر في الظروف المبنية ولا مدخل للجزاء في الحال
فيكون اذن مع الحال كما قلنا في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى
الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع
بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن الى الاستحالة حمل المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو
الغالب فيها اعني كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء وذلك بسبب النصب الحاصل بان التي
هي علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الاشياء الستة كما يجيء فانهم لما قصدوا النص على
كون الفاء للسببية دون العطف اضمروا ان بعدها لينتفي عن المضارع معنى الحالية المانعة للفاء من السببية ومثله ايضا انهم
لما قصدوا بالواو معنى مع وباو معنى الا او الى نصبوا الفعل بعدهما لان النصب بالنواصب اى ان المصدرية اولى فيكون
معنى المصدرية مشعرا بكون الواو بمعنى مع التي لا تدخل الا على الاسماء ويكون او بمعنى الى التي او الا اللتين حقهما الدخول على الاسماء
واذا جاز لك اضمار ان بعد الحروف التي هي الفاء والواو واو وحتى فهلا جاز اضمارها بعد الاسم وانما لم يجز اظهار ان بعد اذن
لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها ولم يجز الفصل بين اذن والمنصوب بعده لان المقتضي لنصبه لما كان قصد التخصيص على ان اذن
للجزاء صار اذن لاقتضائه النصب كانه عامل النصب كما ان فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل فلم يجز الفصل بينهما
وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما بخلاف اخواته جاز ان يفصل بينه وبين الفعل باحد ثلثة اشياء دون الفاء والواو وهي القسم
نحو اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشياء

فصل الفاء والواو واو واذن كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل

في الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه ولا يقال اذن عندك يفصل الامير ولا بالحال بنحو اذن قائما اضربك لان
الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على الموصول ما في حيز صلته بخلاف القسم والدعاء
والنداء وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر لان نصب الفعل على ما قلنا الغرض التنصيص على معنى الشرط
في اذن والشرط مرتبته الصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فمن ثم تقول والله ان اتيتني لاضربنك فتكتفي
بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فتحصل مما تقدم ان شرط وجوب انتصاب الفعل
في الافصح بعد اذن ثلثة اشياء تصدره وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء
وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تع واذن لا يلبثون خلافك
وكقولك تاتيني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة
من حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام
ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا لم يقرأ واذن
لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدأ خبره محذوف وجوبا
فمعنى اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل او واجب وانما وجب حذف خبر المبتدأ لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي
بسببها تهيأ ان يصلح للابتدائية لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه اخبر عن الفعل وكذا
القول في المنصوب بعد الفاء على ما يجيء واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ وانما حملني على هذا ان اذن زمانه
محذوف والجملة المضاف اليها ظهور معنى الزمان فيها في اجمع استعمالاتها كما في اذ فان معنى ان جئتني اذن اكرمك
في وقت المجيء اكرمك وكذا لو زرتني اذن اكرمتك ولا سيما في قوله تع فعلتها اذن وانا من الضالين وقولهم اذن اظنك
كاذبا بالرفع فانها متمحضة للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقف الفا يرجح جانب سميتها ونقل عن المازني انه
كان لا يرى الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان واجاز المبرد الوجهين وقال الفراء اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا
الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذ الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها
بالقسم والنداء والدعاء يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله
واما قولهم في الشرط ان زيدا تضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر كما يجيء بعد واما نحو قوله فان يجيبها اخاك مصا
القلب فلقوة شبه ان بالفعل هذا مذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه ويروى
عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا وضعفه سيبويه بانه لو كان ان مقدرا لجاز تقديره في نحو زيد اذن
اكرمه كما جاز في اذن اكرم زيدا اذ المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انه اسم منون و
يروى ايضا عن الخليل ان اصله اذ ان فركبا كما قال في لن اصله لا ان ووجه ان يقال لتغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل
بعدها وجاز ان يليها الحال وانما قلنا قيل ان النصب مع حصول الشرائط افصح لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمر ان ناسا
من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع فاخبرت يونس بذلك فقال لا تستبعدن ذا ولم يكن يروي عنه
ما سمع هذا الكلام سيبويه قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها
وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك وقد جاء منصوبا
خبرا عما قبلها قال لا تحلني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطيرا بتاويل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون
اذن متصدرة كما تقول زيد لن يقوم قال الاندلسي يجوز ان يكون خبر ان محذوفا اي اني اذل ولا احتمل ثم ابتداء وقال اذن
اهلك قال والوجه رفع اهلك وجعل اذ بمعنى الا الموضع الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي
قبل اذن نحو ان تاتني اذن اكرمك وقول الشاعر ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا اذن يرد وقيد العير مكروب يجوز على مذهب
الكسائي ان يكون لا يرتع مجزوما بكون لا فيه للنهي لانه جواب الامر ويرد مجزوما لا منصوبا بكونه جوابا للنهي كما هو مذهبه
في نحو لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع يرد وعند غيره يرد منصوب واذن
منقطع عما قبله متصدر كان المخاطب قال لا ازجره فاجاب بقوله اذن يرد الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها
نحو والله اذن لاخرجن وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذن
في غير هذه المواضع نحو يقتل اذن زيد عمرا ولبئس الرجل اذن زيد ونحو ذلك ويجوز في نحو قولك ان تاتني اتك
واذن اكرمك ثلثة اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستيناف وعطف اذن مع الفعل
وهما كالجملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتداء بعد اذن اي اذن انا اكرمك وقوله

مثل اسلمت کی ادخل الجنة ومعناها السببیة اعلم ان مذهب الاخفش ان کی فی جمیع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها
بتقدیر ان وقد یظهر کما حکی الکوفیون عن العرب لکی ان اکرمک قال فقلت اکل الناس اصبحت مانحا لسانک کیما ان تغر وتخدعا وقال
اردت لکیما ان تطیر بقربتی فتترکها شنا ببیداء بلقع ویعتذر لتقدم اللام علیها فی نحو قوله لکیلا تاسوا ویتاخر عنها فی نحو
قوله کی لتقضینی رقیة ما وعدتنی بان کی المتاخر فی الاول بدل من اللام المتقدمة واللام المتاخر فی الثانی بدل من کی
المتقدمة وقد یبدل الحرف من مثله الموافق له فی المعنی قال قتم اذا اصبحت اصبحت غادیا ابدل ثم من الفا عند بعضهم الی وعند
الخلیل ان الناصب مضمر بعدها بناء علی مذهبه وهو انه لا ناصب سوی ان ومذهب الکوفیین انها فی جمیع استعمالاتها
حرف ناصبة مثل ان ویعتذرون فی نحو کیما ان تغر بان ان زائدة او بدل من کی وفی کی لتقضینی بزیادة اللام کما فی ردف
لکم وفی کیمه بان الفعل المنصوب بکی مقدر وما منصوب بذلک الفعل کانه قیل لک جئتک فتقول کیمه ای کی ما افعل ماذا
وفی اعتذارهم هذا مخالفة لعدة اصول احدها حذف الصلة وابقاء معمولها والثانی نصب ما الاستفهامیة متاخر عن
الفعل المقدر ولا ینتصب الا مقدمة علیه ولهم ان یقولوا المقدر کالمعدوم الا ان کی یکون اذن متقدما علی کلمة الاستفهام
مع انه لا یکون مرکبا معه ککلمة واحدة للاستفهام کما فی لمه وبمه فان الجار والمجرور ککلمة واحدة للاستفهام فیسقط ما یجد الوجه
عن التصدیر اللفظی والثالث حذف الف ما الاستفهامیة غیر مجرورة ولا نظیر له فی کلامهم وعند البصریین هی قد تکون ناصبة
بنفسها کان وجارة مضمرا بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو لکی لا تاسوا فهی ناصبة لا غیر بمعنی ان ولیس فیها معنی التعلیل بل هو
مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهی جارة لا غیر بمعنی اللام للتعلیل وهکذا فی کیمه ولا یجر الاسم الصریح الا فی کیمه وفی غیر
هذه المواضع نحو جئتک کی تکرمنی یحتمل ان تکون ناصبة بنفسها بمعنی التعلیل وان تکون جارة کاللام مضمرا بعدها ان واللام
فی کی لتقضینی زائدة عندهم او بدل من کی الجارة وان عندهم فی لکیما ان بدل من کی لان کی بعد اللام بمعنی ان کما مر ولا یتقدم
علی کی معمول الفعل المنصوب بعدها فلا یقال جئتک زیدا کی تضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا یتقدم علیهما ما بعدهما واما قول الشاعر
اذا انت لم تنفع فضر فانما یراد الفتی کیما یضر وینفع برفع یضر فقیل ما کافة وقیل مصدریة وکی جارة ای لمضرته ومنفعته وجوز
المبرد والکوفیون نصب المضارع بعد کما علی انها بمعنی کیما وانها محذوفة للتخفیف وانشدوا لا تظلموا الناس کما لا تظلموا وقیل
بل الناصبة ما تشبیها لها بان والکاف للتشبیه والبصریون یمنعون ذلک وینشدون لا تظلم الناس کما لا تظلم بالتوحید وقد یجیء شرح کما
فی حروف الجر وعلی مذهب الخلیل لا ینتصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فیمکن ان یقال علی مذهبه ان المضارع اعرابه
اما رفع او نصب اعرب بالرفع لما وقع بنفسه موقع الاسم لان الرفع اقوی من النصب وفی وقوعه موقع الاسم بنفسه اقوی من وقوعه
موقع مع غیره واعرب بالنصب لما وقع مع ان موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم یقع موقع الاسم بوجه وذلک مع ما یجیء جواز
فلم یعرب اذن لضعف المشابهة کما اخترنا قبل قوله وحتی اذا کان مستقبلا بالنظر الی ما قبلها بمعنی کی او الی ان نحو اسلمت حتی
ادخل الجنة وکنت سرت حتی ادخل البلد واسیر حتی تغیب الشمس فان اردت الحال تحقیقا او حکایة کانت حرف ابتداء فترفع ویجب
السببیة مثل مرض حتی لا یرجونه ومن ثم امتنع الرفع فی کان سیری حتی ادخلها فی الناقصة واسرت حتی تدخلها وجاز فی التامة
کان سیری حتی ادخلها وایهم سار حتی یدخلها ابتدا ما الحروف التی ینتصب الفعل بعدها باضمار ان اعلم ان هذه الحروف
یختلف فیها اذا انتصب الفعل بعدها فعند البصریین حتی ولام کی ولام الجحود حروف جر والفاء والواو واو حروف عطف ولا
ینصب عندهم شیء منها بنفسه لان الثلثة الاخیرة غیر مختصة وشرط العامل الاختصاص باحد القبیلین والثلثة الاول من عوامل
الاسماء ولا یعمل شیء منها فی الافعال وجاء ان ظاهرة بعد لام کی خاصة فی بعض المواضع فتبین بذلک انها غیر عاملة بنفسها وعند
الکوفیین ان حتی واللامین تنصب بنفسها لقیامها مقام الناصب فاللام قامت مقام کی فعملت عملها وکذا حتی التعلیلیة واما اذا
کانت بمعنی الی فتعمل عمل ان وفیما قالوا بعد لان الاصل عدم خروج الشیء عن اصله واعتقاد بقائه علی اصله اولی ما لم یضطر الی
اعتقاد خروجه عن ذلک الاصل وفیما تاول البصریون من تقدیر الناصب بعد هذه الجارة حتی تبقی علی اصلها من الجر مندوحة
عن اعتقاد خروجها عن اصلها ولا سیما قد ثبت تقدیر الناصب فی نحو قوله ولبس عباءة وتقر عینی وفی قوله الا ایهذا الزاجری
احضر الوغی علی ان لام الجحود لیست بمعنی کی ولا بمعنی ان وحتی للغایة لیست بمعنی ان فکیف یحملان فی النصب علی ما لیسا
بمعناه وقال الکسائی من بین الکوفیین ان حتی لیست فی کلام العرب حرف جر وان الجر الذی بعدها فی نحو حتی مطلع الفجر
بتقدیر حروف الجر ای حتی انتهی الی مطلع الفجر ولا یرد علیه الاعتراض فی حتی بان عوامل الاسماء لا تعمل فی الافعال کما ورد
علی سائر الکوفیین بل یرد علیه بانها غیر مختصة بقبیل لکن فی مذهبه بعد لان حذف الجار وابقاء عمله فی غایة القلة فکیف
اطرد بعد حتی وایضا کیف اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم وعند الجرمی ان الفاء والواو واو ناصبة بانفسها وقال الفراء
الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة علی الخلاف ای ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف علیه فی المعنی فخالفه فی الاعراب کما انتصب

علیها معمول ما بعدها واجاز الکسائی تقدیم معمول کی علیها

حتی التی ینتصب الفعل بعدها

قبله

لان الثلثة الاول حروف جر وهی من عوامل الاسماء والثلاث الاخر غیر مختصة وشرط العامل الاختص[اص]

الحروف التي ينصب الفعل بعدها

الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف هنا بينهما لانه طرء على الفاء معنى السببية
وعلى الواو معنى الجمعية وعلى أو معنى الى او الا الاستثناء وقولهم في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن انه نصب على
الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا ان انتصاب الظروف في نحو زيد عندك لانه خالف المبتدء
الخبر اذ لا يطلق على زيد انه عند كما يطلق في زيد قائم ان زيدا هو القائم والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا ناصبا
كما ان الابتداء عند النحاة رافع ولو اوجب الخلاف الانتصاب لوجب في العطف في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وجاءني زيد لا عمرو ولا
يرد على الجرمي الاعتراض بوجوب اختصاص العامل باحد القبيلين لانه يقول ان هذه الاحرف بهذه المعاني المخصوصة
مختصة بالمضارع واما نحو قوله نعم فانم فيه سواء فقليل وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية كما في قوله لو بغير
الماء حلقي شرق وقوله فهلا نفس ليلى شفيعها ولنرجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين قالوا حتى في
حتى فلا تدخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما الا بان او كي او ما او لا ولا يصح تقدير ما او لو لانهما
لا ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين مع ان لو لا يجيء مصدرية الا بعد فعل التمني كما يجيء ولا يصح تقدير كي لانها
لا تستعمل الا في معنى السببية سواء كانت بمعنى ان نحو لكي يقولوا او بمعنى اللام او ان قد جاءت بمعنى ان من غير سببية لكن بعد
فعل الارادة نحو قوله تريدين لكيما تضحكين وخالدا وهل يجمع السيفان ويحك في غمد كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير
السببية بعد الارادة ايضا كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وبعد فعل الامر كقوله تعالى وامرت لاعدل
بينكم فيكون اللام زائدة كما في ردف لكم واذا كان في كي معنى السببية لم يصح تقديرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس فلم يبق
الا ان التي هي ام الباب ولانه ثبت تقديرها في غير هذا الباب ايضا كقوله ونهنهت نفسي بعدما كدت افعله وقوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى وحمل المشكوك فيه على ما ثبت
اولى قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى ادخلها يعني ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام
مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها
كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير مترقبا بلا ريب فيجوز النصب سواء كان وقت الاخبار ماضيا او
حالا او مستقبلا ولم يكن على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون منك السير اما للدخول على ان حتى بمعنى كي او الى
الدخول على ان يكون حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول لا ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا
وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصح ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التي
تقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا بد من ان يكون اما بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون ما
بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض يورد تقريره ان يقال انك اذا جوزت في نحو سرت حتى ادخلها
بالنصب ان يكون الدخول ماضيا وحالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال
التكلم فمن ثم جاز انتصابه بان ثم اذا اردنا ان نبين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذلك الى قصد
المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمن المتقدم عليه على سبيل
حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها
واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها وارى انه سار حتى يدخلها
او يعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها بلغني ولا ادري في ذلك انك
قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون
الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون
الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل به نحو رأى مني العام الاول شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه
العام فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعده فلا يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع وا سرت حتى
تدخلها لان السبب منتف في الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في الثاني فكيف يكون الحكم بحصول مسببه
وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايسر سار حتى يدخلها لانك
حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السائر لا عن السير واذا قلت فلما سرت حتى ادخلها واقل رجل
سار حتى يدخلها وقل رجل سار حتى يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك
لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصرح به وان اردت بهذه الكلمات النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا
في باب الاستثناء وجب النصب واما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما تستعمل بمعنيين انما لحصر الشيء كقولك انما
سرت وقعدت اذا حقرت سيرك فيجوز الرفع على قبح لان التحقير كالنفي واما الاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى

على الخلاف كما مضى في باب المبتدأ والخبر

ولا يصح تقديرهما او لو لانهما لا ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين

في احد الازمنة الثلثة



بقية القول في حتى

الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اى فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا منع ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس
بالرفع لان السير لا يكون سببا لغروب الشمس ويجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض
بالا هذا كله في رفع ما بعد حتى وان قصد المتكلم ان مضمون ما بعد حتى يحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب
وكذا يجب ان لم يقصد لا حصوله في احد الازمنة الثلثة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع
في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلثة او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون
حتى بمعنى كي وبمعنى الى فنحو سرت حتى تغيب الشمس متعين للانتهاء ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين
لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما ولا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة حتى
نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال الجزولي ونعم ما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح الاسم
بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخولها في المضارع كما ان كي التي بمعناها لا تدخل في الاسماء الا على
لفظة واحدة وهي ما الاستفهامية نحو كيمه على خلاف فيها ايضا وقال الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي بل لا يأتي الا للانتهاء
واول نحو قولهم كلمته حتى يأمر لي بشيء بان معناه كلمته واكلمه حتى يأمر لي بشيء اى الى ان يأمر وجوز وقوع صريح الاسم في
موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امره لي بشيء لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف ولا يمشي له في نحو اسلمت
حتى ادخل الجنة قوله كانت حرف ابتداء اى حرف استيناف اى ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها
ولا نعني بكونها حرف ابتداء ان ما بعدها مبتدأ مقدر اى انا ادخلها لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تم وزلزلوا حتى يقول الرسول
بالرفع بل نعني كونها حرف ابتداء ان ما بعدها جملة مستانفة كما في قوله تم حتى اذا جاء امرنا استونف بعدها الجملة الشرطية
قال المص وانما وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظي زال بسبب الاستيناف فشرط السببية التي هي موجبة للاتصال
المعنوي فان السبب متصل بالمسبب معنى حتى يكون جبرا لما فات من الاتصال اللفظي قال ولا اصلح حتى تضبعون و
تضبعا فعل الصلح سبب للضبع اى مد الايدي بالسيوف وقوله ونضبعا عطف على تضبعون على توهم النصب على نحو قوله تم
فاصدق واكن ورفع قوله تضبعون مع كونه مستقبلا لانه مع العزم الجزم عليه كانه حاصل او قد حصل ومضى قوله ومن
ثم امتنع الرفع اى من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استيناف امتنعت المسئلة المذكورة لانه يبقى كان الناقصة
بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع اسرت حتى تدخلها لما ذكرنا وهو انك لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف
تحكم بحصول الدخول واما في ايهم سار حتى يدخلها فانت حاكم بحصول السير سائل عن تعيين السائر واعلم ان الاخفش
اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بعدهما بالشرط نحو انظر حتى ان قسم شيء تاخذ بنصب تاخذ ولو جئت
بالشرط مجزوما فليس لك في تاخذ الا الجزم وكذا بعد او نحو لا والله واذا قلت لك اركب بنصب تركب واستقبح
ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا ان نقوم تقول واقم حتى متى اكلنا تاكل فالظرف
مفصول به على فعل اسهل من حرف الشرط اعني ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انظر حتى من اخذ تاخذ فلا يجوز
بل يجب جزم تاخذ ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي وبين منصوبها لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل
الحرفي ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد قوله ولام كي مثل اسلمت
لادخل الجنة ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان نحو وما كان الله ليعذبهم الظاهر ان تقدر ايضا بعد اللام الزائدة التي
تجيء بعد فعل الامر والارادة نحو امرت لاعدل ويريد الله ليذهب والتي لتاكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر كان
المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان في هذه اللام في الاصل هي
التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اى مناسب لها وهي تليق بك فمعنى ما كنت لا فعل ما كنت مناسبا لفعله ولا يليق بي ذلك
ولا شك ان في هذا معنى التاكيد واما قوله تم وما كان هذا القرآن ان يفترى كان اصله ليفترى فلما حذفت اللام
بناء على ان حذف الجار مع ان وان جائز جاز اظهار ان الواجبة الاضمار بعدها وذلك لانها كانت كالنائبة عن ان قوله
والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام او نفي او تمن او عرض والواو بشرطين
احدهما الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى الى ان وزاد التحضيض وهو من جملة الاشياء المذكورة
نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك وزاد الترجي ايضا قال تم لعله
يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب وقال لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراءة حفص واما
الدعاء فهو داخل في باب الامر والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين كما يجيء في باب الامر نحو اللهم لا تواخذني بذنبي فاهلك
وانتهم ارزقني مالا فاتصدق به والكسائي والفراء جوزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك

تعني الانتهاء

فهو في الاستيناف مثل قوله تم حتى اذا جاء امرنا اذا بعده جملة شرطية مستانفة فافهم

على جواز حذف الجار مع ان وان جائز



المجنة قوله ان يكون امرًا اذا كان الامر صريحًا نحو ابشر فاشكر لك فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحًا فذلك بان يكون مدلولا
عليه بالخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرًا يثاب عليه وحسبك الكلام فينام الناس او اسم فعل نحو نزال فأقاتلك وعليك زيدًا فأكرمك
او يكون الامر مقدرًا كالاسد الاسد فتنجو فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد وافقه ابن جني في نحو نزال بناء
على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه واما النصب في قراءة ابي عمرو واذا قضى امرًا فانما يقول له كن فيكون فللتشبيه
بجواب الامر من حيث مجيئه بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب يضرب اي اضرب
ان تضرب يضرب اي يضرب زيد واما النهي فنحو لا تشتم فتندم والنفي نحو ما تأتينا فتكرمنا وهو اما صريح كما ذكرنا واما
مأول نحو قلما تلقاني فتكرمني وكذا اقل رجل واقل رجل لان هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصرف وتستعمل في اللفظ بصورة استعمال
واما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينتصب جوابه كقولك انت غير امير فتضربني وكذا التقليل
بقد في المضارع لا يقال قد تجيئني فتكرمني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى النفي والقلة قياسًا لا سماعًا و
قد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقًا بالنفي اي منصوب الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا اي لست بوال اما ان
قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه حسبته شتمني فثبت عليه اي لو شتمني لوثبت عليه وقد
يضمر ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط قبل الجزاء نحو ان تأتني فاكرمك او واكرمك وذلك لمشابهة
الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير
موصوفين بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله تعم ان يشأ يسكن الريح فيظللن الى قوله ويعلم على قراءة النصب وقد جاء بعد
الحصر بانما نحو انما تجيئني فيكرمني زيد لما قلنا في حتى من ان فيه معنى التحقير القريب من النفي واما بعد الحصر بالا نحو ما انا
الا زيد فيحسن الي فلا يجوز اتفاقًا لانه بعد اثبات صريح بلى ان لم يرجع الضمير الذي فيه عمل ما بعد الفاء بواسطة او غير واسطة
الى المستثنى المثبت بل الى شيء في حيز النفي نحو ما اتى احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد جاز لان المعنى ما اتى احد
الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد جاز لان المعنى ما اتى احد فاحسن اليه الا هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن
متعلق بما قبل الا وقد تقدم في باب الفاعل ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصريين الا الاشياء المعدودة هناك
وقد جاء ما بعد الفاء منصوبًا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي اصلًا كقوله ساترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فاستريحا والتمني نحو ليتك عندنا فتكرمك والعرض نحو الا تنزل فتصيب خيرًا والاستفهام نحو هل تزورنا فتحسن الي
وكان الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على انها جملة مستانفة لان فاء السببية لا تعطف في جواب الا
ان يستانف بعدها الكلام كاذا المفاجاة ومعناهما متقاربان ولذلك يقعان في جواب الشرط الا ان اذا المفاجاة تختص
بالاسمية وقد يجيء ما بعد الفاء السببية على الرفع قليلًا كقوله تعم ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله الم تسأل الربع القواء
فينطق وقوله لم تدر ما جزع عليك فتجزع جاء جميع هذا على الاصل ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب لو نصب وكذا لا منع من
الرفع فيما بعد واو الجمع اذا لم يلبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربني واضربك بالرفع وكذا في قوله لا تسألوا الناس
فتملوهم او يسلمون معنى الرفع فيه معنى النصب اي الى ان يسلموا جاز لك ان لا تصرف في المواضع المذكورة الى
النصب اعتمادًا على ظهور المعنى والاكثر الصرف اليه بعد الاحرف الثلثة وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى
النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية لان المضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر
في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلو ابقوه مرفوعًا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة
التي قبل الفاء فصرفه الى النصب منبه في الظاهر على انه ليس معطوفًا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة
ويخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيئان دفع جانب كون الفاء للعطف
وتقوية كونه للجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المقدم تقديره ان تقدير ليت
فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني لان الفاء السببية ان عطفت وهو قليل فهي انما تعطف الجملة على الجملة نحو الذي
يطير فيغضب زيد الذباب كذا نقول في الفعل المنصوب بعد واو والصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا
المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدًا من اول الامر انها ليست للعطف فهي اذن اما واو
الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا فمعنى قم واقوم قم
وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي واما بمعنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم فقصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل
فنصبوا ما بعدها فمعنى قم واقوم قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو وفي لو
جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر منتصب من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن منك قيام وقيام مني لم يكن

قبلها ٣ ونصب يستطيعوا الان
وقراءة ابي عمرو في جواب الامر فيه
نصب بالفاء في جواب الامر والنهي يتنزل الى بينهن
الامر انزل منزلة الاسم الذي يراد ذلك ولو
قم فاكرمك ان تقم اكرمك ولو نصب
قدرت جوابًا فيما يتحقق فيه فعلى لنصب
قراءة ابن عامر بالرفع وقراءة ابي عمرو
بعيث ان طيبة ١٢

فتكرمني او وتكرمني
ثالث وبعد الشرط
والجزاء نحو ان تأتني ٣

فتكرمك ٣

يستانف فيه
الا على بعدها

مبتدء محذوف الخبر
وجوبًا كما ذكرنا في
اذن وانما اخترنا
هذا على قولهم ان
ما بعد الفاء ٣
منصوب بان

فيه ذكر الفاء السببية وانتصاب الفعل بعدها

فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل كون واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته
والاولى في قصد النصوصية في شيء على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه وانما شرطوا في نصب
ما بعد فاء السببية كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير حاصلة المصادر فيكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع
ويكون ما بعد الفاء كجزائها ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية التي هي اكثر
استعمالا من الواو في مثل هذا الموضع اعني في انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو للفاء في اصل العطف وفي صرف
ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في احدهما والجمعية في الاخرى ولقرب الجمعية من التعقيب الذي هو لازم
السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة
الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء
ومفعوله نحو هل تعطى فيأتيك زيدا وبتوسط بين اداة الاستفهام التي هي هل والظرف وكيف اوله وبين الفعل
المستفهم عنه نحو هل فيأتيك تخرج ومتى فاكرمك تزورني وكيف فيستقبلك تجيئني وهلم فاسير تسير ويجوز ايضا حذف
الفعل المستفهم عنه للوضوح لبقاء هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزء مما هو كالشرط متى فاسير معك اى متى تسير
فاسير معك ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة فالواو لا جواب للجواب
بالفاء ولا يجاب ايضا الشيء الواحد بجوابين فقوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم جوابه قوله فتكون من الظالمين وقوله تعالى ما
عليك من حسابهم من شيء فتطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون فتكون عطفا على تطرد وانما لم يجب بجوابين لانه كالشرط
والجزاء ولا يجاب كلمة الشرط بجوابين ومعنى النفي نحو ما تأتينا فتحدثنا (اى ما تأتينا محدثا) انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله تعالى لا يقضى
عليهم فيموتوا هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل الفعل المنتقد عليه الذي هو غير موجب موجبا ويدخل عليه
كلمة ان ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول في قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ان تطغوا فالحلول الغضب
حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اى لا يكون منك اتيان بعده حديث وان
حصل مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما انتصب
على تشبيهها بفاء السببية كما يجيء وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ان اتيتني حدثتني مخالف في
المعنى لقولك ما تأتيني ولا تحدثني بل انما يعطي هذه الفائدة معنى فاء العطف الصرف اما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان
فحديث على ما يؤولون به مثل هذا المنصوب او عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تأتيني فتحدثني بالرفع فيكون النفي في الموضعين
شيئا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون مجموع الاتيان المقيد بقيد تعقب الحديث اياه منفيا والمركب
من جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث
ويجوز ان يكون قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى نفي الجزء الثاني فقط يكون المعنى منك اتيان لكن
لا حديث بعده ومنه قوله عليه الصلوة والسلام في النهج لا يخرج لكم من امري رضى فترضونه ولا سخط فتجتمعون عليه ولا يجوز ان
ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان الا اذا جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف
لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدثنا بما يحدث به الجاهل بحالنا كما قال غيره انا لم
تأتنا بيقين فنرجى ونكثر التأميلا اى فنحن نرجى ويجوز مع الرفع ايضا ان تكون الفاء للسببية والمبتدأ محذوف فيكون
معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصرف الى النصب لعدم اللبس كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون
منه اى فهم يعتذرون فكانه قال فيدهنوا فيعتذروا كما ان قوله تعالى فانتم فيه سواء بمعنى فتستووا وكذا قوله الم تسأل الربع
القواء فينطق ولم تندم ما جرع عليك فتجزع ولا ارى باسا من ان لا يقدر في مثله المبتدأ لان فاء الجزاء قد تدخل على المضارع
المثبت والمنفي بلا من غير تقدير مبتدأ كما يجيء في الجزوم لكن الاستيناف والسببية مع تقدير المبتدأ اظهر وقال سيبويه المعنى
فهو مما ينطق على كل حال وذلك بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق وقد لا يصرف
بعد واو الجمعية ايضا الى النصب امنا من اللبس كما ذكرنا في نحو اتمدني واكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل على المضارع
المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت واضرب زيدا اى انا اضرب وكذا لم يصرف كما ذكرنا بعد او الى النصب نحو تقاتلونهم او
يسلمون مع انه بمعنى الا امنا من اللبس فان او في الاصل لاحد الامرين والمعنى لا بد من احد الامرين القتال او الاسلام وفيه
ايماء الى المعنى الحقيقي لاو والا فللرفع بعد الفاء اذن اربعة معان كما تقدم وللنصب معنيان وانما جاز النصب في المعنى الثاني
مع ان الفاء ليست للسببية تشبيها للفاء بفاء الجزاء لكونه فاء بعده مضارع كما انها بعد نفي كما شبه في كن فيكون فانه
بالمعنى الثاني كثير الاستعمال كقولهم لا يسعني شيء فيعجز عنك اى ان وسعني شيء لم يعجز عنك وقال وما قام منا قائم في ندينا

بحث الفعل

ينصق الا بالتى هو اعرف اى يقوم ولا ينطق الا بالتى هى اعرف وقال وماحل سعدى عزيبا ببلدة فينسب الا الزبرقان لراب
اى يحل ولا ينسب ولولا ان مابعد الفاء فى البيتين منفى لماجاز الاستثناء اذ المفرغ لا يكون فى الموجب قد يستانف بعد
الواو من غير معنى الجمعية كقولك دعنى ولا اعود اى انا لا اعود على كل حال وبعدا ومن غير معنى الى والا كما تقول
انا اسافر وانتم حكمتم ولا بالسفر بذالك فقلت او اقيم اى انا اقيم اى بل انا اقيم وجوز سيبويه الرفع فى قوله نحاول ملكا
او نموت اما على العطف على نحاول او على القطع اى نحن نموت وقوله نعم او نريل دسولا بالرفع مقطوع اى نحن
نرسل وقوله ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى اى تركبون
او تنزلون كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقال يونس هو على القطع اى بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجئ فى حروف
العطف كما فى قوله تع الى مائة الف او يزيدون اى بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو وغير الجمعية قال على الحكم الماتى يوما
اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد لم ينصب يقصد لانه احتمل مع النصب ان يكون معطوفا على يجور المنفى فيكون المعنى
على الحكم ان لا يجور وان لا يقصد فترك العطف خوفا من اللبس ورفع على القطع اى وهو يقصد كما تقول زيد يجئ
اذا شهيت مجيئه وتمنيته اى ينبغى ان يجئ فالمعنى ينبغى له اى يقصد اى ان لا يجور وقد يقطع مع الفاء التى لغير السببية
كما ذكرنا فى قوله فرجى ونكثر التاميلا ومثله قوله وما هو الا ان اراها فجاءة فابهت حتى لا اكاد اجيب يروى بنصب
ابهت ورفعه على القطع اى فانا ابهت قوله والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اى يجتمع مضمون
ما قبلها ومضمون ما بعدها فى زمان واحد ويكون قبلها امر نحو زرنى وازورك او نهى نحو لا تنه عن خلق وتاتى مثله عار عليك
اذا فعلت عظيم او استفهام نحو هل تزورنى وتحطنى او تمن نحو ليتك عندنا وتكرمنا او تحضيض نحو هلا تزورنا وتكرمنا
او عرض نحو الا تزورنا وتكرمنا والنحاة يقولون هذا بواو العطف نحو ليكن زيارة منك وزيارة منى وقد ذكرت ما على فى
الفاء قوله واو بشرط معنى الى المعنى او فى الاصل احد الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اى يفعل احد الشيئين ولابد له
من احدهما فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذى هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الاخر وان
الاول امتد الى حصول الثانى نصبت ما بعدها وسيبويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شئ واحد فان فسرناه بالا
فالمضاف بعد محذوف وهو الظرف اى لا لزمنك الا وقت ان تعطينى فهو فى محل النصب على انه ظرف لما قبل او وعند
من فسره بالى ما بعده بتاويل مصدر مجرور بالى والتى بمعنى الى هذا وقال سيبويه فى قول الشاعر وما انا للشئ الذى ليس
نافعى ويغضب منه صاحبى بقوول يجوز رفع يغضب ونصبه اما الرفع فلعطفه على الصلة اعنى قوله ليس نافعى وقال
ابو على فى كتاب الشعر بل هو عطف على نافعى وليس بشئ لانه يكون المعنى اذن ما انا بقوول للشئ الذى ليس يغضب
منه صاحبى اى لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبى وهذا ضد المقصود واذا نصبته فهو على الصرف قال المبرد لا يجوز ذلك
لان فيه اذن نفى النفع والغضب وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذى يغضب منه صاحبى لا اقوله قلت الذى قاله انما
يلزم لو جعلنا هذا الصرف فى سياق قوله ليس نافعى لانه يكون المعنى اذن لا اقول قولا يجمع نفعى وغضب صاحبى منه وهذا
عكس ما ينبغى لانه ينبغى ان لا يقول قولا يجمع نفعه وغضب صاحبه واما اذا جعلناه فى سياق النفى الذى هو ما انا فلا يفسد
المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذى لا ينفعنى مع غضب صاحبى منه وذلك اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما
لان المركب ينتفى بانتفاء احد جزئيه كما ينتفى بانتفاء مجموعهما فتقدر الواو على ما هو منفى حقيقة اعنى بقوول كتقدر الفاء على
الفعل المستفهم عنه فى قولك متى فاكرمك تكرمنى كما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو على ان يغضب المنصوب
معطوف على الشئ اى للذى غضب صاحبى وفيه نظر لان الضمير فى منه يرجع الى الشئ غير النافع فيكون المعنى وما انا
بقوول لشئ يحدث غضب صاحبى من الكلام الذى لا ينفعنى ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف
المقدر لانك انما اضفته الى الغضب ليعلم ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظ منه كما بينا فى الظروف المضافة الى الجمل
نحو قوله يوم تسود فيه الوجوه قبيح قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما عطف على حتى فى قوله وحتى اذا كان مستقبلا
اى العاطفة يقدر بعدها ان نحو قولها للبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف ليكون الاسم معطوفا على اسم
وكذا العطف بالفاء وغيره نحو اعجبنى ضرب زيد فيشتم وضرب زيد ثم يشتم وضرب زيد او يشتم والواو والفاء واو فى مثل
هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتهاء قوله ويجوز اظهار ان مع لام كى والعاطفة ويجب مع لا فى اللام
اخذ بين المواضع التى يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع الذى يعرض فيه ما يوجب اظهار ان فالذى يجئ بعد الضمير
هو الموضع الذى لا يجوز فيه اظهارها فنقول انما جاز اظهارها مع لام كى والعاطفة واللام الزائدة نحو اردت لان اكون
لان هذه الكلم تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك نحو ردف لكم فجاز ان يظهر



معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كما مر وحمل عليها التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فى التى يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وقد ظهران بعد او فى الشعر قال او ان يلوم بحاجة لوامها واما وجوب الاظهار مع لام كى اذا وليتها لا فلا ستكراه اللامين المتواليين واما قول المص لانهم لا يدخلون حرف الجر على حروف النفى لاستحقاقها صدر الكلام ففيه نظر لان لا من بينها تدخلها العوامل نحو كنت بلا مال وحسبوا ان لا يكون فتنة والكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام وتاكيدا له لان مذهبهم ان اللام هى الناصبة بنفسها ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر لقد عذلتنى ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا لان اللام عندهم هى الناصبة وليست هى مصدرية وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب اى ما كنت اسمع مقالتها ثم كرر لاسمعا مفسرا للمضمر واعلم ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا لكن لا يقاس كما فى تلك المواضع فلا تعمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه ومنه عساك تفعل كذا على راى كما مر فى المضمرات ويقل ذلك اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما فى تسمع بالمعيدى ولا سيما اذا كان فاعلا وقد جاء قوله وحق لمثلى يا بثينة يجزع لانه فى الاصل مفعول وقد ينصب مضمره شذ وذا كقوله الا ايها الزاجرى احضر الوغى يروى رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب فى مثله قياسا قوله وينجزم بلم ولما ولام الامر ولاء فى النهى وكلم المجازاة وهى ان ومهما واذ ما وحيثما واين ومتى ومن وما واى وانى واما مع كيفما واذا فشاذ وبان مقدره هذا ذكر الجوازم مطلقا قوله فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولا النهى ضدها اخذ فى التفصيل قوله تقلب المضارع ماضيا قد ذكرنا فى باب المضارع ان بعضهم يقول ان لم تدخل على الماضى فتقلب لفظه الى المضارع قد جاء لم فى الشعر غير جازمة كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وجاء ايضا فى الضرورة مفصولا بينها وبين مجزومها قال فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل قوله ولما مثلها يعنى تقلب المضارع ماضيا ونفيه اى نفى الماضى قوله وتختص بالاستغراق اعلم ان لما كما قالوا كان فى الاصل لم زيدت عليها ما كما زيدت فى اما الشرطية وانما فاختصت بسبب هذه الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد فى ايجاب الماضى فهو يستعمل فى الاغلب فى نفى الامر المتوقع كما يخبر بقد فى الاغلب عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير او لما يركب وقد يستعمل فى غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم واختصت لما ايضا بامتداد نفيها من حين الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع الاندلسى من معنى الاستغراق فيه وقال هى مثل لم فى احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر فيها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفى او شبهه ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغناء بها فى الاخبار عن ذكر المنفى ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى لما ادخلها كما جاز ذلك فى قد التى هى نظيرتها فى الاثبات قال ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وقد جاء ذلك فى لم ضرورة كقوله احفظ وديعتك التى استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهى للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه كقوله تعالى الم نربك فينا والم نشرح لك صدرك وقوله الما تعرف وامنا اليقينا قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا معك وثم ليقضوا وهو مع الفاء والواو اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحروف المضارعة ككلمة على وزن فخذ وكتف فيخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما وتلزم اللام فى النثر فعل غير الفاعل المخاطب اما فعل المفعول نحو لاضرب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند فيهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله عليه الصلوة والسلام قوموا فلاصل لكم وقال الله تعالى ولنحمل خطاياكم وهذا اى امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام كما رايت فان كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا الحاضر وغائب اى افعلوا انتم بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام فى المضارع المخاطب لتفيد اللام الخطاب اللام الغيبة فيكون اللفظ بمجموع الامرين نصا على كون بعضهم حاضرا

ان وكذا حتى لم يظهر بعدها

بعدها

وان احضر الا ان الذى هل انت مخلدى

المطلوب بها الترك

سمرة الرجل رهطه وفى بعضها واو فى بعض رسم الدار ما كان من آثارها لاصقا بالارض

ولما يعلم لم ادخل عليه لما مر يقع موقع لم تقول اتيتك ولما اصل اليك وقد يتغير لم يجئ معناه عن معناه لم فيكون جوابا وسببا لما وقع ولما لم يقع تقول ضربته لما ذهب ولما لم يذهب صح

افلا

دخول همزة الاستفهام على



بحث الفعل

وبعضهم غايبا كقوله عليه الصلوة والسلم لتاخذوا مصافكم وقرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء في النظم حذف هذه
اللام في فعل غير الفاعل المخاطب قال محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا واجاز الفراء حذفها في النثر في نحو قل
لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة وانما ارتكب في ذلك لاستبعاده ان يكون القول سببا لاقامتهم والاولى
ان يقال في مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلوة عند قوله عليه الصلوة والسلم لهم صلوا جعل قوله عليه
الصلوة والسلم كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزم لكونه شبه الجواب كما قلنا في قوله تعالى كن فيكون بالنصب لو كان كما قاله
الفراء لم يختص هذا بجواب الامر ثم اعلم انه كان القياس استعمال حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهة
الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لانه لما شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حروف المضارعة في اوله وقد جاء
في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتزره ولو بشوكة وفي اخرى لتقوموا الى مصافكم وهو في الشعر اكثر قال لتقم انت يا ابن خير قريش
لتقضي حوائج المسلمينا والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر هو القياس المذكور وايضا مجيئه باللام
في الشعر وايضا معاملة اخره معاملة المجزوم والجازم بقدر ايضا كما يجي وايضا الحمل على النهي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب
قوله ولا النهي المطلوب بها الترك وهي تجزم بخلاف لا في النفي وقد سمع عن العرب الجزم بلام النهي ايضا اذا صلح قبلها كي نحو
جئته لا يكن له علي حجة ولا يكون ولا منع ان يجعل لا في مثله للنهي ولا النهي يجي للمخاطب والغائب على السواء ولا يختص بالغائب
كاللام وقد جاء في المتكلم قليلا كاللام وذلك قولهم لا ارينك ههنا لان المنهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا
حتى لا اراك قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني ويسميان شرطا وجزاء فان كانا مضارعين
او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان اعلم ان ام الكلمات الشرطية الجازمة ان ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر
خاصة مع القرينة قال قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان ويحذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء
لا نحو بنفي ولا اضربك اي وان لا تاتني اضربك وكذا يحذف بعد اسماء الشرطية مع بقاء لا اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى
كقولك افعل هذا اما لا اي اما لا تفعل ذلك فافعل هذا وعند الكوفيين تجي ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب انما
بمعنى اذ لان ان مفيدة للشك تعالى الله عنه والجواب انها ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائزة وقوعها وعدم وقوعها
ولو سلمنا ذلك قلنا انه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى لضرب من التاويل كقوله
تعالى ليبلوكم لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلاء وقال العلكم تتقون لما كانوا في صورة من يرجى منهم ذلك وقال تعالى
يضل من يشاء اي يترك الالطاف لمن يعلم انه لا ينفعه ذلك فكذا قوله ان كنتم مؤمنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه
محتملا للايمان وضده والارتياب وضده لا بالنسبة الى علم الباري تعالى قوله مهما اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن
فعلى فحقها على هذا ان يكتب بالياء ولو سمي بها لم ينصرف لكون الالف زائدة فلو قيل انها للتانيث لم ينصرف بعد تنكيرها ايضا
وقال الخليل هي ما الحقت بها ما كما تلحق بسائر كلمات الشرط نحو متى ما واما ثم استكره تتابع المثلين فابدل الف ما الاولى هاء لتجانسهما
في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذ لا معنى للكف
مع معنى الشرط الا على بعد وهو ان يقال في مهما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال لك قائل لا تقدر على ما افعل فقلت مهما
تفعل افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى من كما في قوله اماوي مهمن يستمع في صديقه اقاويل هذا الناس
ماوي يندم لكان مقويا لمذهب الزجاج وقد جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره مهما لي الليلة مهما
ليه اودى بنعلي وبسرباليه ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال تعالى مهما تاتنا به من اية وقال الشاعر ومهما وكلت اليه كفاه وقد جاء
ما ومهما ظرفي زمان تقول ما تجلس اجلس ومهما تجلس اجلس اي ما تجلس فيه من الزمان اجلس فيه واما اذ ما فهو عند سيبويه حرف
كان ولعله نظر الى ان لفظة ما تدخل على اذ ما مع ان فيه معنى الشرط وهو للمستقبل وان دخلت على الماضي كان فلا تصير جازمة معها
فكيف باذ الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضي فاذ ما عنده غير مركبة وقال السيرافي ما علمت احدا من النحاة ذكر اذ ما غير سيبويه
واصحابه واستشهد سيبويه ببيتين احدهما قوله اذ ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمان المجلس والاخر قوله
اذ ما تريني اليوم ازجي ظعينتي اصعد سيرا في البلاد وافزع وقال بعض النحاة اصله اما وهو لا يجي الا بنون التاكيد بعده كقوله تعالى
اما ترين فلما كان ينكسر البيت بالنون غير صورة اما بقلب الميم الاولى ذالا ولا يتم له هذا في قوله اذا ما دخلت وقال المبرد اذ ما
باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرطية الجزم كما في حيث فانها صارت بما بمعنى المستقبل وجاز سواما
الاعراض باذ فانما لا يلزم اذ ذما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلا مرجح الا ترى ان حيث مثلا اذا تضمن معنى
الشرط بلا ما لم تعد فيه بجزم حيث مع ما دون اذ وانما جئنا فنقول ما فانهما كانه تجب عن الاضافة لا زائدة كما في اينما ومتى ما وذلك
ان حيث كانت لازمة للاضافة فكانت متعينة بسبب المضاف اليه فكفها ما عن طلب الاضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات

في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغائب لكن لما كثر

كي لتقضي



فيه ذكر كلمات الشرط وعملها في الجزئين

الشرط وانما وجب بها كلمات الشرط لانها كلها تجزم لتضمنها معنى ان التي هي للابهام لا تستعمل في الامر المتيقن من المقطوع
به لا يقال مثلا ان غربت الشمس او طلعت فجعل العموم في اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه
نوع عموم ايضا والشرط بعد هذه الاسماء ايضا كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار
بتضمين هذه الكلم العامة معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في من ضربت ضربت ان ضربت زيدا وان ضربت
بكرا ضربت الى ما لا يتناهى وكذا ما ومتى وساير اخواتها ويجوز اتصال ما الزائدة بان واي وايان ومتى واين والما في حيثما
واذ ما فكافة كما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء فقال السيرافي العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء
واحدا وربطها الجملتين احديهما بالاخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء العامل في الجزئين وكظننت وان واخواتها
عملت في الجزئين لاقتضائها لهما فذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا يعملان في الجزاء لارتباطهما
معا وصيرورتهما كشيء واحد وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كما قيل ان الابتداء والمبتداء يعملان في الخبر
واجيب عن ضعف الحرف عن عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان واخواتها وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء
مجزوم بالشرط وحده لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا تستغرب عمله فيه واجيب باستغراب عمل الفعل الجزم وقال
الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار كما انه جر بالجوار في قوله كبير اناس في بجاد مزمل والجزم اخو الجر وليس بشيء
لان العمل بالجوار للضرورة وايضا ذلك عند التلاصق ويجزم الجزاء مع بعده عن الشرط ويجزم بدون الشرط وقال المازني
الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين وهو قريب على ما اخترنا قبل
وكلمة ان لاصالتها في الشرطية وكونها ام الباب جاز ان تدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب
وان زيدا ضربت وكذلك لو نحو لو انتم تملكون بخلاف ساير كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة قال فمتى واغل
يجيؤه ويعطف عليه كاس الساقي وقال ابنا الرجح تميلها ميل وقال ومن نحن نؤمنه يبت وهو آمن وذلك كما جاز وقوع
الاسم بعد الهمزة الاستفهامية لما كانت اصلا في الاستفهام وسواء ههنا ولي ذلك الاسم فعل نحو ازيد ذهب ولا كازيد ذاهب
ولم يجز ذلك في ساير كلمات الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيدا تلقاه ومن زيد ضربه ومتى زيد خرج و
هل زيد خرج وهل زيدا ضربت الا في ضرورة الاضطرار فان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب
جاز وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا
او منصوبا نحو ان زيد ذهب وان زيدا لقيت او لقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله يثني عليك وانت
اهل ثنائه ولديك ان هو يستزدك مزيد وقوله ابنا الرجح تميلها ميل وانما ضعف مجي المضارع لحصول الفصل بين الجازم
مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر
ولا يجوز كونه مبتداء لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون في الشاذ ان منفس اهلكته وهو عندهم ايضا مبتداء بل هو
مرفوع بمقدر يفسره الفعل الناصب اي ان هلك او اهلك كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى
ان رفعه على الابتداء لكنه مبتدا يجب كون خبره فعلا لطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها اولا ونقل عن الاخفش ايضا في مثله
انه مبتدا لكن العامل فيه عنده الابتداء وعند الكوفيين الجزاء والضمير في الخبر كما تقدم في باب المبتداء وان كان ذلك الاسم منصوبا
فان كان الفعل بعده مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب
على شريطة التفسير وان لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر
وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا الا في لفظ
ان لكونها ام الباب ولم يجز ان تدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلمة الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب
والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين على الشرط فيجوز عندهم ان تمت زيد يقم وان تاتني زيدا اضرب فهما
معمولان لمقدرين يفسرهما جواب الشرط اما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار
وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو اجنبي من الشرط اما لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يعد فصلا مانعا من الجوار
نحو ان تضربني زيد اضرب فان تقدم المنصوب فالفراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة المذكورة
والكسائي يفصل الفاصل فان كان ظرفا للجزاء لغوا جزم الجزاء لانه كلا فصل نحو ان تاتني اليوم غدا آتك وان تاتني اليك
اقصد وان لم يكن ظرفا لم يجز للعلة المذكورة واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي وللخيل ايام فمن يصطبر لها
ويعرف لها ايامها الخير تعقب والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتداء فيجب اذن رفع المضارع اتفاقا
ونصبه بالابتداء بالفاء نحو ان تمت فزيد يقوم وكذا الاكثر نصب المنصوب بالفاء فيرتفع الفعل المضارع اتفاقا

في المبتداء

فيه ذكر عامل كلم الشرط



بحث الفعل

نحو ان ضربتني فزيدًا اضرب ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو ان تاتني
والله آتك وان تاتني غفر الله لك آتك وان تاتني يا زيد آتك وان تاتني ولا فخر اكرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم
معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب يضربك وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا ان جئتني اضرب بالجزم
بل انما تقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب دالا على جزائه اى ان جئتني فزيدا اضرب وعلة ذلك
كله ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك فاكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير
ان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر واما اذا قلت زيد اذا جاءك تضرب او تضربه وزيدا حين جاءك تضرب او تضربه
فان لم يجر اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيد يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب زيد
اولى اذا لم يشتغل الفعل بالضمير لقبح زيد ضربت على تاويل ضربته فان قيل اليس يكفي الضمير في اذا جاءك وحين جاءك
قلت لو لم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيد حين جاءك تضرب عمرا لكفى لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الخبر في
الحقيقة كان اظهار الضمير فيه اولى واما اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد اولى لما بيّن في المنصوب على شريطة التفسير
ان الرفع في نحو زيد زرته اولى من النصب وان اجريت اذا وحين مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا
في ان وشغل تضرب اذن بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعتبر
الضمير الذى فيه فقولك زيد ان جاءك فاكرمه اولى من فاكرم وان كان واقعا على غير المبتداء من حيث المعنى نحو زيد ان
جاءك فاكرمني او اذا جاءك فاكرمني كفى الضمير في الشرط واما الكوفيون فجوزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على اداة الشرط
قالوا لان حق الجواب التقديم فنحو ان تضرب اضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان تضرب فلما تاخر الجواب انجزم على الجوار
قالوا والدليل على ان مرتبته التقديم قوله يا اقرع ابن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع برفع الجواب مراعاة لاصله
من التقديم ورد بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث المعنى لازم كما مر في الظروف المبنية ومرتبة اللازم بعد
الملزوم وقوله تصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء
عند الرشا ان يلقها ذئب وقوله واني متى اشرف على الجانب الذى به انت من بين الجوانب ناظر فانه لا تعلق الشرط
بين المبتداء والخبر الا ضرورة فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اى فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتداء
واما تعليقه بين القسم وجوابه نحو والله ان جئتني لاكرمنك فيجيء وانما جاز تعليق اذا مع شرطه بين المبتداء والخبر في قوله
وانما امرنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون لعدم عراقة اذا في الشرطية واما على التقديم والتاخير للضرورة اى انك
تصرع ان يصرع اخوك ويجوز ان يكون البيتان المذكوران هكذا واما تقديم معمول الشرط على اداته فاجازه الكسائي
دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان
للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ ايضا لم ينجزم ولم يصدر بالفاء لتقدمه
فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا انما ينجزم على الجوار اذا تاخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربتني فاضرب
جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك لك على الف درهم ان
دخلت الدار عند البصريين ايضا لا يقدر مع هذا المقدم جواب آخر للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم يغني عنه فهو
مثل استجارك المذكور الذى هو كالعوض من المفسر اذا ذكرت احدهما لم يذكر الآخر ولا يجوز عندهم ان يقال ان هذا المقدم
هو الجواب الذى كان مرتبته التاخر عن الشرط تقدم على اداته لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه وللزم الفاء في نحو انت
مكرم ان اكرمتني ولجاز ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد لقرب مرتبة الجزاء عند البصريين بعد الشرط وعند
الكوفيين قبل الاداة كما مر وقد تدخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا تدخل الا اذا كان ضد الشرط المذكور
اولى بذلك المقدم الذى هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقوله اكرمه وان شتمني فالشتم بعيد من اكرامك الشاتم
وضده وهو المدح اولى بالاكرام والنسب وكذا قوله اطلبوا العلم ولو بالصين والظاهر ان الواو الداخلة على كلمة الشرط
في مثله اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات
كقوله فانت طالق والطلاق البتة وقوله كلا من فيهما وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلوة والسلام
انا سيد ولد آدم ولا فخر فنقول في الاول زيد وان كان غنيا بخيل وفي الثاني زيد بخيل وان كان غنيا جواب الشرط في مثله مدلول
الكلام اى ان كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما تقرر ولو اظهرته لم تذكر هذه الجملة المذكورة
ولم تذكر الواو الاعتراضية لان جواب الشرط ليست جملة اعتراضية وقال الجزولي هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو
ضد الشرط المذكور الذى قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور فالتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فبخيل وتد



تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة لكثرة يلزمه ان يأتي بالفاء في الاختيار فيقول زيد وان كان غنيا
فبخيل لما تقدم من ان الشرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر اختيارا واما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية فلا يلزم ذلك
لانها لا تجيء الا في وسط الكلام واخره وعن الزمخشري ان الواو في مثله للحال فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملا
في الشرط نصبا على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى النصب على انه ظرف وفيه معنى الحال والظرف متقارب فلا
يصلح اعتراض الجزري عليه بان معنى الاستقبال الذي في ان يناقض معنى الحال الذي في الواو لان حالية الحال باعتبار
عامله مستقبلا كان العامل او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون اذن الا ماضيا لفظا او
معنى نحو اضربك ان ضربتني واضربك ان لم تعطني وانما يضعف تعمل الاداة في الشرط لفظا لما لا تعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية
او ما هو جزاء عند الكوفية وقد يجيء في الشعر مضارعا نحو انبك متى ما تأتي انشد سيبويه فقلت تحمل فوق طوقك انها
مطبعة من يأتها لا يضيرها كانه قال لا يضيرها من يأتها كقوله والمرء عند الرشا ان يلقها ذئب اي المرء ذئب على احد التقديرين
فان تقدم ما هو الجواب معنى على الظروف الزمانية او المكانية من كلمات الشرط كمتى واذ ما وايان واين وحيثما واني فلا
شبهة في تضمنها للشرط اذ لا يصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات نصا لحدهما واما ما يصلح
من كلمات الشرط لكونها موصولة ايضا نحو من وما واي فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية نحو
الي من اتاني فان كانت موصولة فهي منصوبة بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فمبتدأ والخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدأ
والتقدير من اتاني اته ولا محل للفعل الذي بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو في محل الجزم ان كانت شرطية
وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر لان جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند البصرية وجعل المتقدم كالعوض
عنه وان جاء بعدها مضارع نحو اتي من ياتني فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح لتجزم المضارع وذلك لما
تقدم من ان الشرط تكون ماضيا في الاختيار اذا تقدم ما هو جوابه معنى وان جئت بالظروف قبل من وما واي على تقدير
اضافة الظروف الى الجمل فالواجب كما ذكره سيبويه جعلها موصولة سواء وليها ماض نحو اتذكر اذ من اتانا اكرمناه او مضارع نحو
اتذكر حين ما تفعل افعله وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد على حين من تلبث عليه ذنوبه يجد فقدها اذ
في المقام تدابر فان قيل لم جاز الجزم في الشعر نحو غلام من تضرب اضرب ولم يجز في نحو اتذكر اذ من يأتنا نكرمه واذ مضاف
الى ما بعده كما ان المضاف كذلك قلت لان غلام اتحد بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها فصارا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط اذ سرى
معنى الشرط من المضاف اليه فلذا يلزم تصدر المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون تلك
الجملة كما مر في الظروف المبنية وذلك المضمون ههنا مصدر نكرمه واقعا على معنى من اي اتذكر وقت اكرامنا من يأتينا فلم يصر
مع من كالكلمة الواحدة ولم يكتس منه معنى الشرط اذ ليس مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فلذا لم يلزم تصدر اذ كما لزم
تصدر غلام بل هو معمول لتذكر المتقدم عليه فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا يسقط من التصدر بتقدم اذ عليه فان قلت فمن مع
دخول اذ عليه في صدر الكلام ويكفي كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر كلام ما نحو زيد من يضربه اضربه وجاءني الذي من
يضربه اضربه قلت قد مر في باب المبتدأ ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليهما ما يكون من تمام جملتهما اذا اثر في تلك الجملة
وزاد في معناها شيئا وازيد ههنا شرحا فنقول لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين احدهما ان
يتصل بتلك الكلمات بلا فصل والثاني ان يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني وذلك كان وكان وظن و
اخواتها وما النفي لا تقول ما من تضرب اضرب وما ان تفعل افعل واما الا فليست كما لانها تلغى في اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت
برجل لا كريم ولا شجاع فلذا تقول لا من يعطك نعطه ولا من يكرمك نكرمه وكذا تقول لا ان اتيتنا اعطيتنا ولا ان قعدت
عنك سالت عنا والظروف المضافة الى الجملة لا شك في انها تحدث فيها معنى هو تصييرها في حد ذاتها في الجمل معنى وهو تصييرها
بمعنى المصدر فلا تبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام لان مفرد المصدر وليس الصلة وخبر المبتدأ كذا فان قيل خبر المبتدأ ايضا
اذا كان جملة يصير بسبب المبتدأ في تقدير المفرد قلت لا نسلم وما الدليل على ذلك فان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها
بلا برهان وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بان اصل خبر المبتدأ الافراد بل لو ادعى ان الاصل
فيه الجملة لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفي في تقدير الاعراب في الجمل
وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه وتقول ما انا بخيل ولكن ان تاتني اعطك لان لكن لا تغير معنى الجملة التي بعدها
بل هي لاستدراك ما قبلها كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل قال فلست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد
واما قوله وما ذاك ان كان ابن عمي ولا اخي ولكن متى ما املك الضر انفع برفع انفع لان القوافي مرفوعة فعلى التقديم
والتاخير لضرورة الشعر كما مر في قوله انك ان يصرع اخوك تصرع ومتى شرطية بلا شبهة فتجزم املك اذ لا تجيء موصولة

فيجوز لان الاعتراضية يفصل بين اي جزئين من الكلام كانا بلا تفصيل اذا لم يكن احدهما حرفا وعن الزمخشري ١٢

الكلم ١٢

التدابر التقاطع ١٢

غلام ١٢

فيه ذكر صيغة الاستفهام على كلمات ...

عليها فقطع سوى انهم قالوا الاصل هو الافراد فيجب

الرفد بالفتح الاعانة وكذا الارفاد والاسترفاد الاستعانة ١٢

كما ومن واى وامّا اذا المفاجاة فيصح مجئ ما ومن واى شرطية بعدها نحو مررت به فاذا من يأته يعطه كما يجوز فاذا من يأتيه
يعطيه على ان من موصولة وذلك لان اذا المفاجاة لا تغير ما بعدها عن معناه على الصحيح اذ ليست بمضافة اليه واما عند من
جعلها ظرفا فلا اختصاص لها بالجملة الاسمية ومن كان مذهبه ان اذا المفاجاة مضافة الى الجمل بعدها
يجب ان لا يجوز وقوع كلمة الشرط بعدها الا على اضمار المبتدأ بعدها اى فاذا هو من يأته يعطه لما ذكرنا في امتناع اذكر اذ
من يأتنا نكرمه والاضمار يحسن بعد اذا المفاجاة لانها تحتاج الى خبر المبتدأ في مثل خرجت فاذا السبع واما ما فان كان بعدها
من وما واى وبعدها فعل مضارع فانه يقبح جعلها شرطية لان الجواب لا ما دون كلمة الشرط التى بعدها كما يجى في حروف
الشرط ويقبح جزم الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا كما قلنا في انك ان تاتنى فالاولى جعلها موصولة نحو اما من يأتينى فان
اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية وموصولة نحو اما من اتانى فانى اكرمه قال تعالى فاما ان كان من المقربين
فروح وريحان ولا يكون بعد ان واخواتها وكان واخواتها وظن واخواتها وهل الا الموصولة لتاثيرها معانيها فيما بعدها
وكان قياس همزة الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لها في الاستعمال سعة لا ترى الى دخولها على الواو
والفاء ومن ثم فجاز أمن يضربك تضربه وائن لقيته تشتمه فان قدرت في كان ضمير الشان جاز دخولها على كلمات الشرط
وكذا لو حذفت ضمير الشان بعد ان على قبح فيه كما ياتى في الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام في بنى بنت حسان
الُمْهُ واعصِهِ في الخطوب وذلك لان كلمة الشرط لم تل اذن تلك النواسخ في الحقيقة وكذا جاز كون المعمول الثانى لهذه
النواسخ جملة مصدرة بكلم الشرط نحو كان زيد من يضربه يضربه ولو قدمت ههنا الجزء الثانى على الاول فقلت كان
من يضربه يضربه زيد لم يجز لانه ولى اداة الشرط المؤثر في الجملة واما قولك علمت ايهم زيد وعلمت لزيد في الدار ام عمرو
فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدأ واعلم ان الجزاء يحذف عند قيام القرينة يقال ان اتيتنى اكرمتك فيقول وانا
ان اتيتنى وكذا في لو قال الله تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية واذا حذف جواب اداة الشرط الجازمة فالواجب في
الاختيار ان لا ينجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم افعل لئلا تعمل الاداة في الشرط كما لم تعمل في الجزاء وقوله
فان كانا مضارعين او الاول يعنى او كان الاول مضارعا والثانى غير مضارع نحو ان تزرنى زرتك او فانت مكرم فان
كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير واما قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين
فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثانى ماضيا فالاول مجزوم وهو قليل لم يات
في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجئ الا في ضرورة الشعر قال من يكدنى بسئ كنت منه كالشجى بين حلقه والوريد والاجود كونهما
مضارعين فتطبيقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربتنى ضربتك او ماضيين معنى نحو ان لم تضربنى
لم اضربك او احدهما ماضيا لفظا والاخر معنى نحو ان ضربتنى لم اضربك وان لم تضربنى ضربتك وان تخالفا ماضيا
ومضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو قوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف وعكسه
اضعف الوجوه نحو ان تزرنى زرتك لان الاداة اذن تؤثر في الفعل الابعد بنقله الى معنى المستقبل من غير ان تؤثر في
الاقرب شيئا يغير المعنى ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان زرتنى وتكرمنى وان تزرنى واكرمتنى
والاولى توافقهما كالشرط والجزاء وكذا في الجزاء نحو ان زرتنى اكرمتك واعطك وان زرتنى اكرمك واعطيتك واذا
ذكر بعد الشرط فعل لم يؤت به لتقييده اى لا يكون مفعولا ثانيا للشرط نحو ان تحسبنى اعصيك او صلة نحو ان تضرب الذى اضربه
اضربك او صفة نحو ان تضرب رجلا اضربه يضربك فاما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان تزرنى تزرنى احسن اليك فيجب
رفعه حالا وان جاز ان يكون مفعول الشرط بتقديره ان نحو تامرنى اذهب تطعك اى تامرنى بان اذهب فهو منصوب
المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فهو بدل من الاول واما
ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان تضرب تضرب اى تسير وحكمه حكم المخالف للاول لفظا ومعنى وكذا الحكم ان جاء الفعل
بعد الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان تاتنى احسن اليك احسن والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان تزرنى اكرمك
اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان تبعث الى اتك اسرع والمختلفان معنى لا لفظا نحو ان تاتنى اضرب اضرب
اى اسير فان جاء مع المتوسط واو او فاء او ثم فالوجه الجزم وضعف النصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا في فاء السببية
وواو الجمعية وكذا في الفعل المتاخر ويضاف الى ذلك في المتاخر جواز استئنافه ايضا نحو ان تاتنى فاحسن اليك او
واحسن فيكون النصب على السببية والجمعية والجزم على العطف والرفع على الاستئناف اى فانا احسن اليك
قال ابن السراج اذا قلت محمد ان تامره بالمعروف فعطفت فعلا عليهما فان كان من شكل الاول رفعته لا غير نحو
محمد ان تامره بالمعروف وتوجر عليه وان كان من شكل الثانى نحو محمد ان تامره بالمعروف وتنهه عن المنكر فلك فيه اى في

فيه كلام ... هذه الاستفهام على اداة الشرط ...

مثله ... في الشجى ... ۱۵

اداة الشرط ... ماضيا ...

جزمه لكونه تاكيدا لفظيا ولما ان يختلفا لفظا ومعنى نحو ان تاتنى تسئل احسن اليك فيجب م



في المعطوف ثلثة اوجه الجزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف وان عطفت ما يصلح للاول والثاني
نحو ان تأتني وتحسن الي امر بالمعروف وتشكر ففيه اربعة اوجه الرفع على وجهين على العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصب على
الصرف والجزم عطفا على الثاني قوله وان كان الثاني فالوجهان اي ان كان الثاني اي الجزاء مضارعا والشرط ماضيا
ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فاذا لم يجزم
الشرط لم يجزم الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لنية الفاء قبل الفعل
وفيه نظر لان هذين الوجهين مخصصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال لما كان عمل ان وضعفت
في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضي بينهما وبانه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فيكون
الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديرا كما يجزم سائر الجوازم عملا واحدا كلم ولما ولام الامر ولاء النهي وهكذا يقول
المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى يقول هو جزاء غير معمول فيه وذلك لضعف ان عن العمل في المتقدم عليها فثبت
انها قد تعزل عن جزم الجزاء بشيئين بكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وبكون الجواب مقدما وهذا عند المبرد واما
الكوفيون فيقولون انما لم يجزم الجواب المتقدم لانه انما يجزم عندهم للجوار قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى
لم يجز الفاء واذا كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناها
اولا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشيء من الحروف لشدة طلبها للافعال بل يجيء مضارعا مصدرا من جملتها بلا
ولم اما لا فلانها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو جئت بلا مال واما لم فلانها لتغيير معنى المضارع الى الماضي
صارت كجزء منه مع قلة حروفهما اما لما اختها فكثرة الحروف ولا يصدر الماضي شرطا بلا فلا يجوز ان لا ضربت لا شتم لقلة
دخولها في الماضي فعلى هذا لا يقول ان ستفعل وان لن تفعل وان ما تفعل وان قد فعلت وان قد تفعل وان ما فعلت
ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان يجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق اما في الماضي
نحو لو جئتني اكرمتك او في المستقبل نحو ان زرتني اكرمتك واما الجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض
فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت حر ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية
وفعلية مصدرا باي حرف كان فنقول ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما
مناسبة لفظية من حيث صلاحيته لوقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما واولى الاشياء الفاء لمناسبة الجزاء
معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك هذا في حقه لفظا واما اذا فاستعمالها قبل الاسمية اقل من
الفاء لفظها وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك لتأويله بان وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء ومتهجم عليه
فثبت بهذا ان الجزاء ان كانت جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب
مقارنتها لعلامة الجزاء وكذا اذا كانت انشائية كنعم وبئس وكل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب
والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تعذبهم فانهم عبادك
او لا نحو ان جئتني فانت مكرم واما قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فلتقدير القسم كما يجيء في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى
واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم مثله اي بتقدير القسم ويجوز ان يكون اذا لمجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط
كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقد يحذف علامة الجزاء ضرورة
في موضع اللزوم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وروى من يفعل الخير فالرحمن يشكره فلا ضرورة اذن واجاز الكوفية
حذف العلامة اختيارا استدلالا بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهي شاذة ويجب الفاء ايضا في كل
فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع فيجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة كقوله تعالى ان كنت قلته فقد
علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت او مصدرا بما او لا نحو ان زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك
وفي المضارع مصدرا بلن وسوف والسين وما هذا كله لان هذه الاشياء لم تقع شرطا فلا تقع ايضا جزاء الا مع علامة
الجزاء وبقي الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر او المصدر بلا ولم اما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر
فلم يدخلهما الفاء اصلا نحو ان ضربتني ضربتك او لم اضربك لان لهما مع مناسبتهما لفظا للشرط على ما بينا تعلقا بكلمة
الشرط معنويا وذلك بانقلابهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذن الى العلامة بقي المضارع المجرد والمصدر بلا
فنقول يجوز فيهما الفاء وتركها اما الفاء فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيهما تاثيرا
ظاهرا كما اثرت في فعلت ولم افعل واما تركه فلتقدير تاثيرها فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم
في المضارع ان لا صالحة لهما على الصحيح فالاداة خلصتهما للاستقبال وهو نوع تاثير قال تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعائكم

الجزاء بقد

نقله برام

علامة ذكر الفاء في الجزاء انا كان ماضيا بغير قد

مع خفتهما

بكلمة الشرط

وقال تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا وقال ابن جعفر يجوز دخول الفاء وتركه في لم ولما يثبت وقال تعالى ص
في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال تعالى ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتدأ في الاخير
ليكون جملة اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه وقال ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس اذ المضارع صالح للجزاء بنفسه
فلولا انه خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور
للاقيسية وان ثبت نحو قولك ان غبت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لم يمكن في مثله تقدير مبتدأ الا
ضمير الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا او بعد ان واخواتها للضرورة واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة
الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسمية لم تدخل الفاء لان الهمزة من بين جميع ما تغير معنى الكلام يجوز دخولها على
اداة الشرط فيقصد تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك اتكرمني كانك قلت ائن اكرمتك تكرمني قال تعالى
ارايت ان كذب وتولى الم يعلم ويجوز حمل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال تعالى قل ارايتكم ان اتيكم
عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال تعالى ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله ويجوز دخول
الفاء فيها لعدم عراقتها في الاستفهام قال تعالى يا قوم ارايتم ان كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا فمن ينصرني ونقول
ان اكرمتك فهل تكرمني قال المص قال وقد احسن مع ان على بعض ما ذكره كلاما انما تدخل الفاء اذا لم يؤثر الاداة من حيث
المعنى في الجزاء معنى ويعني بالتاثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فتدخل على المضارع
المصدر بالسين وسوف ولن لتمحضه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية لتجردها عن الزمان وفي الطلبية
لتمحضها للاستقبال وتدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة لانه اذن متمحض
للماضي وذلك لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما تاكد ورسخ لم ينقلب ولم ينقطع على
انه قد جاء قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال قال وانما دخل على المضارع المجرد لكونه في
تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النافية فقال ان لا وان كانت للاستقبال فقد تجرد للنفي
نحو جئتك بلا مال فيكون الاداة اثرت في الفعل المصدر بلا تخصيصا بالاستقبال وان لم تجرد للنفي افادت الاستقبال
من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها في الاسمية نحو ان جئتني فانت مكرم لان الاداة
خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم ان ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى
الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته وان كان قميصه وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي
تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط وذلك لانه لا يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي
تخصيصه يعلم من خبره نحو كان زيد قائما فمطلق الحدوث يستفاد من خبره لانه يدل على تعيين الحادث ويستحيل
تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث فمعنى كان زيد قائما في الزمن الماضي زيد قائم فكان مدلوله هو الزمن
الماضي فقط ومع النص على المضي لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون ساير الافعال الناقصة
لان صار يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه وكذا باقيها ثم ان كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع
في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قميصه وقد يكون محقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل وقد يستعمل
الماضي في الشرط محقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان كقوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا
ونحو قولك انت وان اعطيته مالا بخيل وانت وان صرت اميرا لا اهابك وقال المص التقدير ان ثبت حز اذني اذ نبيه
يكون الشرط مستقبلا وليس بشيء لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت الثابت وقد يستعمل كان في الاستقبال
ايضا نحو ان كنت غدا جالسا فانتي نظرا الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب الصيغة
الطارية على جوهر الكلمة وكونه كان للشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق بدليل قوله تعالى ان كنت قلته قال ابن السراج
انا لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما تجري يوم القيمة وكون عيسى
قايلا ذلك وغيره قبل انما هو في الدنيا وايضا يجوز النص به بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف اكافيك اليوم
وقوله تعالى ان كان قميصه قد ظاهر في المضي قوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء الشرط ان لا يكون الاسمية
طلبية وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام الفاء واي مناسبة بين معنييهما قوله وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي
لان التقدير ان لا تكفر اقول اعلم ان كل ما يجاب بالفاء يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي طلب والنفي
خبر محض والطلب ظاهر في تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد فيه من حامل

كلمة الاستفهام

ينقلع

فيه ذكر مواضع التي تقدر ان فيه

ينتصب المضارع بعد الفاء



تقدير ان بعد الفعل الطلبي

للمتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه تقول ضرب زيد او ما ضرب زيد اذا قصدت افهام المخاطب
ضرب زيد او عدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فيكون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه
مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم
تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك
غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك
الشيء ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد حمله المخاطب على انه انما تكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود
لنفسه او لغيره اذ قد يخبر بشيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود للمخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جئت
ايضا بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه لم يبادر فهم المخاطب الى انه جزاء وفاق ذلك في الطلب انما كان لتبادر
فهمه الى ان المطلوب مقصود اما لذاته او لغيره ومع ذكر الغير فالاولى ان يكون له فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح
جزاء بعده معنى الشرط جاز لك ان تحذف فاء السببية وتجزمه به الجزاء كما يجزم بان وانجزام الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة
ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة
بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا
جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعليس ثم المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلم واحد ثم اعلم انه يجوز جزم
الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك وكفيك او شرعك ينم الناس واتقى الله امرء فعل خيرا يثب عليه وكذلك
اسماء الافعال نحو صه ونزال والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج واما الماضي فينصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي فيها
معنى الامر بعد الفاء بل وجب النصب صريح الامر والنهي عند غير الكسائي بخلاف الجواب المجزوم فانه لم يشترط التصريح قبله
بالامر والنهي اتفاقا لان فاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون
ولم تدر ما جزع عليك فتجزع ومع الرفع يضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع محتمل والنصب نص فيها
وقد نقل ان الامر والنهي في سائر الاشياء الثمانية مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها فهي اذن مقوية لمعنى السببية
في الفاء بان يرتفع الفعل بعدها كان صريح الامر فلها اشد تقوية لسببيتها مما هو محمول على الامر من اسم الفعل وغيره
واما الجزم فهو نص في السببية فلم يضعف معناها معه فلم يحتج الى صريح الامر بل يكفي معناه وقيل في قوله تعالى هل
ادلكم على تجارة تنجيكم الى قوله يغفر لكم ان يغفر جواب لقوله تؤمنون لانه بمعنى امنوا وليس بجواب هل ادلكم لان المغفرة
لا تحصل بالدلالة ولا منع من ان تقول هو جوابه كما في لا الامر في قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا وقال المبرد
في مثل ان يقيموا جواب يقيموا مقدرا اي قل اقيموا وليس بشيء لانه مثل كن فيكون على قرائة ابي عمرو وفيه من التكلف ما فيه
قوله اذا قصد السببية اما اذا قصد الاستيناف نحو قم يدعوك الامير وقال تعالى دلائلهم ارسلوا زادوا فكل حتف امرئ يجري
بمقدار او الوصف نحو وليا يرثني على قراءة الرفع او الحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون ولا تمنن تستكثر وجب الرفع في نحو
ذلك ثم يجفرها يجوز الجزم على الجزاء والرفع اما على الاستيناف اي انه ممن يحفرها او يحذفها اي بان يحفرها او يجوب في ذروة يقول
الرفع على الاستيناف او الحال والجزم وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف اما حال او قطع وكذا قوله او سواد اولها
وما جاء حالا بعد الشرط الصريح قول الحطيئة متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد حطبا جزلا ونارا تأججا ويجوز في مثله البدل لان
الثاني من جنس الاول بخلاف قولك ان تأتنا تسئل نعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع ويجيء بعد الجزاء سواء كان الشرط ظاهرا
او مقدرا بالفعل المصدر بالفاء او الواو او ثم نحو ان تأتني آتك فاحدثك وائتني آتك فاحدثك فتجزم ما بعد الفاء على العطف
وترفع على القطع وتنصب على ان الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات وكذا ما جاء بعد جواب الشرط
المصدر بالفاء نحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم قرئ رفعا وجزما ولا منع في العربية من النصب فاذا جئت
ثم جاز الجزم والرفع دون النصب قال تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا وقال وان يقاتلوكم يولوكم الادبار
ثم لا ينصرون فلما كان السببية بعد الطلب واقعا موقع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى فاصدق واكن قال دعني
فاذهب جانبا يوما واكن جانبا وهذا الذي يقال انه عطف على التوهم كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا
سابق شيئا اذا كان جائيا جر والثاني لان الاول قد يدخله الباء وجزموا الثاني لان الاول قد يكون مجزوما قوله وامتنع
لا تكفر تدخل النار يعني ان الكسائي يجوز عند قيام القرينة ان يضمر المثبت بعد المنفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل
النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون
المقدر مثل الظاهر نفيا واثباتا واما قولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب فلان كلمة العرض همزة الانكار

دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل قوله مثال الامر صيغة يطلب
بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم آخره حكم المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعي زدت
همزة وصل مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل واضرب واعلم وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة
اقول لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه لكل ما يسميه النحاة امرا وذلك انهم يسمون به كل ما يصح
ان يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا
عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو
اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب به الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا وللتهديد نحو اعملوا ما شئتم
او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه
الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك كما سموا نحو المايت والضايق اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة
فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقائل اكثر وكذا الكلام في النهي فان قولك لا تؤاخذني في نحو اللهم لا تؤاخذني بما فعلت نهي
في اصطلاح النحاة وان كان دعاء في الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب يخرج نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال
له امر الغائب وكلما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلت لا نسلم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب
اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من الامر المضاف الى شيء آخر وذلك كما يقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح
سلبه عن المضاف اذ يصح ان يقال في ماء الباقلا انه ليس بماء مطلق قوله بحذف حرف المضارعة يخرج نحو لتقم انت يا ابن
خير قريش وان كان ذلك قليلا ومنه القراءة الشاذة فبذلك فلتفرحوا بالتاء قوله وحكم آخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو
مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان في امر الغائب محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فلو احذف حرف المضارعة
مع عدم اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال البصريون
هو مبني على السكون الا انه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر في باب المجزوم
ان يكون مجزوما باللام كامر الغائب لكن حذف اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اي المضارعة فرجع
الى اصله من البناء وبقي آخره محذوفا للوقف كما كان في الاصل محذوفا للجزم قوله فان كان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة
اذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين ولا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحركا او ساكنا فان
كان هناك متحركا فان كانت حركته اصلية لم يفتقر الى اجتلاب همزة الوصل بل يبتدأ في الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من تتكلم
وتقاتل من تتقاتل ودحرج من تدحرج وقاتل من تقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد
حرف المضارعة متحركا وذلك المتحرك لاجل زوال علة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتعد اقم واعد فان
همزة اصل حذفت بعد حذف حروف المضارعة اما في اقيم فلاجتماع الهمزتين واما في تقيم ويقيم ونقيم فطردا للباب وحملا لسائر
حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة متحركا ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف
وبع وهب فان قيل كما حذفت الهمزة المتحركة في تقيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة في تعد وتهب لذلك ايضا وذلك
للحمل على يعد ويهب بالياء كما يجيء في التصريف فلم يرد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما ردت المتحركة قلت لانه لو رد
لاجتلب له همزة الوصل فكنت تقول اوعد واوهب ثم كنت تعله اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو فرع
اليه من المصدر نحو عدة ومقة فكان يكون السعي في رد الساكن ضائعا وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان
حذف لاجل حرف المضارعة رد لزوال العلة كاكرم من تكرم وان لم يحذف هناك شيء اجتلب همزة الوصل نحو اضرب
اقتل انطلق استخرج وانما قلنا ان اصل مضارع يفعل افعل يؤفعل لان قياس بناء المضارع في جميع الافعال ان يزاد حرف
المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما تحذف همزة الوصل الثابتة
في الماضي في المضارع استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس يكرم يؤكرم لان الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة
قطع فحذفت همزة الماضي في اكرم لاجتماع همزتين كما يأتي في التصريف وحمل سائر حروف المضارعة عليها قوله وليس برباعي
يعني بباب افعل وحده فانه هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعه ساكن فقط ونعني بالرباعي ما ماضيه على اربعة
احرف قوله مضمومة ان كان ما بعده ضمة مكسورة فيما سواه اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسرة في الاسماء كانت وفي الافعال
او في الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الا لعلة كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وانما انضمت فيما انضم ثالثه في الامر كان كالفعل
او في غيره كانطلق وامتد واتباعا واستثقالا للخروج من الكسر الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه واذا بقي الامر على
حرف واحد كقه فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من هاء السكت كما يجيء في آخر الكتاب قوله نفعل

بالامر

فعل امر

وكذا يخرج نحو لا تفعل انا ولنفعل خطابا بكم فان قيل قولنا الاوامر اعم من قولنا امر الغائب ٣

يجيء

كان كاقتل



فصل فعل ما لم يسمّ فاعله

ما لم يسمّ فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف
اللبس وفي معتل العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله باب اختير وانقيد دون استخير واقيم وان كان مضارعا
ضم اوله وفتح ما قبل اخره ومعتل العين ينقلب فيه الفا قوله فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وانما اضيف
الى المفعول لانه بني له ويجوز ان يريد بما لفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل
المضارع وفعل الامر قوله هو ما حذف فاعله هذا حد مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت
زيدا وهو ان الفاعل يحذف في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب الاخفش وهو ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال
جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بمثل قوله نعم اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المص بحد تام الا ان يقال
هو ما غير عن صيغته لاجل حذف فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره هذا عام في كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا
كضرب او مزيدا فيه كاكرم واستخرج او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج وانما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ
لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني
للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي الى وزن فعل دون ساير الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال اذ الفعل
من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق في اول وهلة النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون
في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل
بعد الخفة بخلاف الثاني ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر قوله ويضم الثالث مع الهمزة والثاني مع
التاء خوف اللبس يعني كل ما فيه همزة الوصل لو اقتصر فيه على ضمتها وكسر ما قبل الاخر لالتبس الماضي المبني للمفعول بالامر
من ذلك الباب اذا وقف عليه واتصل بما قبله نحو الا استخرج ولو لم يضم ما بعد التاء ايضا فيما اوله تاء مزيدة وهو نحو تكلم وتجاهل
وتدحرج لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تعلم وتجاهل وتدحرج قوله ومعتل العين يعني ما
اعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فيما بني للمفعول منه ثلث لغات قيل وبيع باشباع كسرة الفاء وهي افصحها واصلهما
قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند المص ولم تنقل الى ما قبلها لان النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك
فبقي قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا للضمة ما قبلها فيقول قول وبوع وهي اقل اللغات والاولى قلب
الضمة كسرة في الثاني فيبقى بيع لان تغير الحركة اهل من تغير الحرف وايضا لانه اخف من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل عين
مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى ما قبلهما وقصدهم التخفيف
ما امكن فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك بعد حذف حركته اذا كان حركة المنقول اخف من حركة المنقول اليه فبقي بيع وقول فقلبت
الواو الساكنة ياء لكسرة ما قبلها كما في ميزان قال وبعضهم يسكن العين ولا ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وتقلب الياء
واوا للضمة ما قبلها وهذه اقلها لثقل الضمة والواو والاولى اولى لخفة الكسرة والياء وقول الجزولي اقرب لان اعلال الكلمة بالنظر
الى نفسها اولى من حملها في العلة على غيرها والمص انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا بعد فيه على ما بينا
واما الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو
الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء والنحاة بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة
الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة
بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم قال المص الغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وانما نبهوا على
الضم الاصلي ههنا بخلاف نحو بيض في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء لتحصيل الغرض
المذكور وقيل اذا سقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام قرينة جاز لك اخلاص الضم في الواوي واخلاص
الكسر في اليائي نحو عدت يا مريض وبعت يا عبد وان لم يقم نحو بعت وعدت فالاولى انه لا بد لك في الواوي من اخلاص الكسر
او الاشمام وفي اليائي من اخلاص الضم او الاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام الشيخ في انه لا يجب الفرق بل يغتفر
الالتباس لقلته ونوع مثله قوله ومثله باب اختير وانقيد يعني ان بابي افتعل وانفعل معتلي العين كباب الثلاثي المعتل العين
كبابي الثلاثي المعتل العين في مجي الوجوه الثلاثة فيهما لمشاركتهما له في علتها وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها
الا ان ما قبل حرف العلة في افتعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر في العلة واما في انفعل فما قبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي المجرد قوله
دون استخير واقيم يعني ان بابي استفعل وافعل معتلي العين لا يجي فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما
في الثلاثي المجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في بابي استفعل وافعل ساكن فلا بد من نقل
حركة عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع ويخاف على ما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى واعلم ان شرط نقل

عينه

على ما حكي

تغير وزن

المفعول

الظاهر ان الكسرة اولى من العكس لان الاول طلب خفة بعد الثقل بخلاف الخروج من الكسرة الى الضمة

لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها

ذكر ناوله



بحث الافعال

حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا تنقل في نحو طوى ولا اقوى ولا استقوى ولا انطوى على هذا ولا اجتوى وانما لم يفعل ذلك اذ لو اعلت العين في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال كما في مثل يقال ويقال بقول فكنت تقول يطاى ويقاى ويستقاى ويتطاى وعلاوه يحتمل في الفعل لثقله ياء مضمومة وان كان قبلها السكون كما يحتمل في الاسم نحو راى وزاى لخفته وكسرة فاء فعل للادغام نحو رد لغة والضم اكثر لان نقل الكسرة في المعتل العين اليائي والواوي انما كان لانك ان حذفتها اجتمع الثقيلان الضمة والواو كبوع وقول فنقلتها لتحصل الكسرة والياء وهما اخف ولا يجتمع من حذف الكسرة في رد الثقيلان لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسرة اخف من الضمة وربما اشم فاء نحو رد ضمة وربما كسر فاما الفعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف تقول في عهد عهد كما تقول في المبني للفاعل في شهد شهد وفي الاسم في نخذ فخذ وجميع ذلك في الحلقي العين كما يجيء في التصريف وقد حكي قطرب ضرب زيد في ضرب على نقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره اما ضم اول المضارع حملا على اول الماضي واما فتح ما قبل اخره دون الضم والكسر فلتعذر الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو اثقل من الماضي قوله ومعتل العين تنقلب فيه الفا اي عين المضارع في معتل العين تنقلب في المبني للمفعول الفا نحو يقال ويباع وذلك للحمل على الماضي لانه ماض زيد عليه حرف المضارعة فهو يتبعه في مطلق الاعلال لا في الاعلال المعين الا ترى ان قال اعل بقلب عينه ويقول بنقل حركة عينه وكذا اعل قيل بقلب عينه ياء ويقال بقلبها الفا فهو يتبع الماضي في مجرد الاعلال ويعل في كل واحد منهما بما يليق به فكل ما اصله معل اذا انفتح ما قبله ينقل الفتح الى الساكن ويقلب العين الفا نحو يهاب واقام واستقام وليس النقل لاجل الثقل لان الفتح لا يستثقل بل لاجل قصد قلب في لك المفتوح الفا للتخفيف فلو لم تنقل الفتحة الى ما قبله لا لتقى ساكنان وقد يجيء الكلام في التصريف ان شاء الله تع وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبني للفاعل والاغلب في ذلك الادواء ولم يستعمل فاعلها لان القصد من المعلوم في غالب العادة انه هو الله تع فحذف للعلم به كما في قوله تع وقيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الامر فتلك الافعال نحو جن وسل وزكم وورد وحم وغدد وعلق قال سيبويه لو اردت نسبتها اليه تع لكان على افعل نحو اجنه الله واسله وازكمه واورده ولعل ذلك لانه لما ثبات من فعل المذكور كجن وسل تعلقه صار كالم ووجع وعمي ونحو ذلك من الالام التي بابها فعل المكسور العين فصار تعدى الى المنصوب كما تعدى باب فعل وذلك بالنقل الى باب افعل قوله المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه فالمتعدي يكون الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلثة كاعلم واري وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت والثاني والثالث كمفعولي علمت قوله متعلق مفتوح اللام وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حد ينبغي ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها الا بمتعلق بلى يقال لمثل هذه الافعال انها متعدية بالحرف الفلاني لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة وهذا كما ذكرنا في الامر وفي الغايب ولا خلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في حد المفعول به ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك واعلم ان فعلا واحدا قد يتعدى بنفسه مرة الى المفعول فيسمى متعديا ومرة بحرف الجر فيسمى لازما وذلك اذا تساوى الاستعمالان وغلب كل واحد منهما نحو شكرتك وشكرت لك ونحو نصحتك ونصحت لك هذا ما قيل والاولى جعل اللام زائدة والحكم بتعدي هذه الافعال مطلقا اذ معناها مع اللام هو معناها بلا لام والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهي بلا لام متعدية اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زائدة كما في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة في هذه بخلاف ردف فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو افمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها فيبقى نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائدة كما في يقرءان بالسور ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على انه مفعول به ولهذا قد تعطف على الموضع بالنصب قال تع وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب قال لبيد فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف في اذهبت زيدا او كرهت عمرا لكن لما كانت الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هما في محل النصب لا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام الا مع ان وان وذلك فيهما ايضا بشرط تعين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي والاولى اولى لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا وهذا حكم يشذ وذا الله لافعلن ونحو قول رؤبة خير لمن قال له كيف

لما يجيء في التصريف في باب الاعلال عند بيان امتناع قلب عين نحو طوى وهوى الفا

فصل المتعدي واللازم

كقعد

انه قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة وانه لازم مرة متعد بحرف الجر وذلك اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا

الروع الفزع يقال فرقت اليك وفزعت منك ولا تقول فزعتك



اصبحت وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وانما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما لا تخفيف
الاصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار كما في خرجت الدار ولم تثبت بل قد جاء في غيرهما اما شذوذا
كقوله يمرون الديار ولم يعوجوا وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم
فالاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدي اي يجوزون الديار ولالزمن صراطك ولا تنووا عقدة وترضعوا اولادكم
حتى لا يحمل على الشذوذ وكما تضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعديته ما ضمن معناه كقوله تعالى يخالفون عن امره اي
يعدلون عن امره ويتجاوزون عنه واما الكثير الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تعالى
يبغونكم الفتنة اي يبغون لكم وكسبتك الخير اي كسبت لك ووزنتك المال اي وزنت لك وكلتك الطعام اي كلت لك وقوله لا
يألونكم خبالا اي لا يالون لكم وزدتك دينارا اي زدت لك ونقصتك درهما اي نقصت لك ويجوز اي يضمن زدت
معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا يحذف من المفعول الثاني نحو امرتك الخير واستغفرت الله ذنبا ومنا
الذي اختير الرجال سماحة كل ذلك مع تعين الجار ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض
المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به
لان الباء المعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته يجوز فيه
المصاحبة وضدها فقوله تعالى لذهب بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتاكيد كانه سبحانه ذهب معه واما الهمزة والتضعيف
المعديان فلا بد فيهما من معنى التغيير وليس بمعروف حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل الا في قوله تعالى اتوني زبر الحديد
اي بزبر على قراءة ايتوني بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول
واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر ولا ينقل من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى ثلثة
الا علم وراى نحو اعلم وارى والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة او التضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولهما
وذلك لان معناهما تصيير الفاعل مباشرا للفعل فلذا كان مرتبته اذا دبهما من المفاعيل مقدما على ما كان للاصل
الفعل فلذا تقول احفرت زيدا وتضعيف العين تعدى الى واحد كفرحته والى اثنين كعلمته النحو ولا تعدى الى ثلثة كالهمزة
وقل تعديته للحلقي العين الا في الهمزة نحو نامته ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو
خرجت من الكوفة الى البصرة لاكرامك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها في اخر افعل التفضيل قوله والى اثنين كاعطى
وعلم المتعدي الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولاه مبتدأ وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع
من الافعال واما ان يكون في الاصل مبتدأ وخبرا كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت حال
وكذا قالوا في خبر كان وليس بشيء اذ الحال يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال علما ولا ضميرا ولا اسم الاشارة وغير ذلك من باب
المعارف ويجوز ذلك في هذين المنصوبين قوله والى ثلثة كاعلم وارى تدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية
الى اثنين وهما من افعال القلوب اعني اعلم وارى وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلثة باقي افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا
فتقول احسبتك زيدا قائما وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك فيزيد بسبب الهمزة مفعول اخر موضعه الطبيعي
قبل المفعولين لان معنى الهمزة المعدية حمل الشيء على اصل الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا حملتك على ان تعلم زيدا
منطلقا فلا بد ان يذكر اولا المحمول ثم يذكر متعلق اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بذلك
المحمول والعادة جارية بان يذكر الذات اولا ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها كما في المبتدأ والخبر والحال وذي الحال
والموصوف والوصف وكذلك في نحو احفرت زيدا النهر اي حملته على حفر النهر ولم يتفق ان ينقل الى ثلثة من المتعدي
الى اثنين بالتضعيف فلم يقل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل ثاني مفعولي علمت الا ما هو مضمون الاول والثاني اي
مضمون الثاني كعلمت تقول في علمت زيدا منطلقا علمت عمروا انطلاق زيد وعلمت عمروا الانطلاق قال تعالى واذ
علمتك الكتاب وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلثة باقي افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا فتقول احسبتك زيدا منطلقا
وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك ولو جاز القياس في هذا لجاز ايضا في غير افعال القلوب نحو اكسوتك
عمروا جبة واجعلتك زيدا قائما ولجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا ولجاز نقل جميع الافعال
الثلاثية متعديها ولازمها الى باب افعل وفعلت نحو انصرت زيدا عمروا واذهبت خالدا فتبين ان هذا موكول الى السماع اعني
النقل من الثلاثي الى بعض ابواب المشعبة واما اخبر وخبر وانبا ونبا وحدث ولم يستعمل احدث بمعناه فليست مما
صار بالهمزة او التضعيف متعديا الى ثلثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيها فعل مناسب لهذا المعنى
الا خبر بكسر الباء اي علم واما حدث ونبا ثلاثيين فلم يستعملا مشتقين من البناء والحديث لكن هذه الافعال الخمسة

كان الله له

التعدي بالهمزة والتضعيف

بالهمزة والتضعيف



بحث الافعال

الحقت فی بعض استعمالاتها باعلم المتعدی الی ثلثة لان انبأ ونبّأ والاخبار والتخبیر بمعنی الاعلام ولم یلحق سیبویه من هذه الخمسة الا انبأ والبواقی الحقها غیره والحق بعضهم اری الحلبیة باعلم سماعا نحو ارانی الله فی النوم عمروا سالما ویستعمل الخمسة متعدیة الی واحد بانفسها والی مضمون الثانی والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زید وبالخروج وهذا کما ینصب علمت المفعولین وینصب مضمونها الذی هو المفعول حقیقة او مضمون الثانی نحو علمت زیدا قائما وعلمت قیام زید وعلمت لقیام لکن علمت یتعدی الی المضمون المذکور بنفسه کما رأیت وانبأت وحدثت لا یتعدی بان الیه الا بحرف الجر فلا تقول اخبرتك خروج زید بل تقول بخروج زید واما قولهم انبأته بناء واخبرته خبرا وحدثته حدیثا فهذه المنصوبات اسماء صریحة انتصبت مقام المصادر ای انباء واخبارا وتحدیثا فلو کانت مفعولا بها لجاز استعمال المفعول به مختصا مقامها نحو حدثته خروج زید وبنأته دخول خالد ولا یجوز فی السعة اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك وانبأتك واخبرتك زیدا قائما لکونهما متضمنین للمفعول به کما ذکرنا لا لکونه مصدرا مبینا نوعا کما فی ضربت ضرب الامیر اللص لان زیدا قائما بیان المخبر به وتعیینه ولیس بیان کیفیة نفس الاخبار الذی هو الحدث الواقع منك ای التلفظ والتکلم المخصوص وانه کان سریعا او بطیئا او غیر ذلك من صفات التلفظ تقول لك اخبرتك زیدا قائما ای اخبرتك بهذا المخبر به والمخبر به مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا یقع علی المصدر فلا یقال فی ضربت ضربا ان الضرب مضروب کما مضی فی باب المفعول به فظهر بهذا ان ما قال المص وهو ان زیدا قائما فی اخبرتك زیدا قائما خبر خاص وان خبرا فی نحو قولك اخبرتك خبرا خبر مطلق وکلاهما منصوبان علی انه مفعول مطلق لیس بشیء بل الاول خبر خاص بلا ریب لکن لفظ الخبر ههنا مفعول به ای مخبر به خاص والثانی خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنی الاخبار لا المخبر به فجعل احدهما کالآخر اما غلط او مغالطة والدلیل علی کونه مفعولا به کمفعولی علمت انك تقول اخبرتك ان زیدا قائم کما تقول علمت او اعلمتك ان زیدا قائم فتصدر الجملة بان وایضا تقول اخبرتك زیدا قائما فانا مخبر ان زید قائم فیضیف اسم الفاعل الی ما کان بعد الکاف فی اخبرتك واسم الفاعل لا یضاف الی المصدر فلا یقال انت ضارب ضرب الامیر وکذا ما اعترض به المص علی نفسه من قوله قلت زید منطلق لیس بشیء اذ لیس زید منطلق بمعنی المصدر الخاص کما ذکره بل هو بمعنی المفعول به ای المقول الخاص بخلاف قلت قولا سریعا علی انه مفعول مطلق ومنشأ الغلط ان الخبر یستعمل بمعنیین بمعنی الاخبار وبمعنی المخبر به کما ان القول یستعمل بمعنی المصدر وبمعنی المقول فاعرفه قوله فهذه مفعولها الاول کمفعول اعطیت اعلم ان مفعولها الاول کاول مفعولی اعطیت والثانی والثالث معا کثانی مفعولی اعطیت لانا بینا فی باب المفعول به ان هذه الافعال فی الحقیقة متعدیة الی مفعولین اولهما غیر الثانی فمفعولها الثانی فی الحقیقة مضمون الثانی والثالث معا فمعنی اعلمتك زیدا قائما اعلمتك قیام زید فهو کاعطیت زیدا درهما سواء فیجوز لك ان لا تذکر لها مفعولا اصلا کباب اعطیت وان تذکر جمیعها وان تذکر الاول دون الثانی والثالث ودون الاول وانما ماذکر واحد منفردا الثانی والثالث وترك الآخر فعلی ما یجیء فی افعال القلوب وظاهر مذهب سیبویه انه لا یجوز ذکر الاول وترك الثانی والثالث لانه قال لا یجوز ان یقتصر علی واحد من الثلثة فبعض النحاة اجری کلامه علی ظاهره ولم یجوز الاقتصار علی الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال السیرافی اراد سیبویه انه لا یحسن الاقتصار علی الاول لا انه لا یجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولی اذ لا مانع وتبعه المتأخرون فاذا قطعت النظر عن الاول فحال المفعول الثانی مع الثالث کحال اول مفعولی علمت مع الثانی لانهما هما والاول هو الذی زاد بسبب الهمزة کما مضی قوله افعال

القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأیت ووجدت تدخل علی الجملة الاسمیة لبیان ما هی عنه فتنصب الجزئین اعلم ان الجمل التی تدخل علیها الافعال لا تخلو من ان یکون المقصود منها حکایة لفظها اولا فالاولی هی الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زید او زید ضارب ولا یعمل بها القول اذا القصد حکایة اللفظ فیجب مراعاة حال المحکی والثانیة ای التی المقصود منها معناها دون لفظها لا بد ان یعمل الفعل الداخل علیها فی جزئیها لتعلق معناه بمضمونهما فلا یدخل اذن الا علی الاسمیة لان ذلك الفعل ان خلا من المسند الیه تعذر عمله فی الفعلیة لان الضروری من عمل الفعل رفع الاسم المسند الیه فلا یرتفع به الفعل الذی فی الجملة الفعلیة فلا یرتفع به ما اسند الیه ذلك الفعل ایضا اذ لا یرتفع اسم بفعلین اذ لا اثر واحد عن مؤثرین مستقلین وان کان مع المسند الیه فلا یعمل الا النصب فیجب ان ینصب کلا جزئی الفعلیة لتعلق معناه بمضمونهما ولا ینتصب الفعل الا بالحرف والمسند الیه یستحیل انتصابه فلا یتبین فیهما اثر الفعل الداخل بلی اذا کان فعل معلق عن النصب جاز دخوله علی الفعلیة لانه لا یعمل اذن فی الظاهر کقولك علمت بم قام زید وعلمت ای یوم سرت وابهم رأیت بنصب ای علی انه معمول الفعل المؤخر ثم تقول الذی یطلبه الفعل من الاسمیة

لیس بعض مصطلحات الاخبار الغریبة الکبرى عن ذلك هنا التنبیه الغیر ومن خرجات الاخبار الکبرى الخاص فلیصلح بهذا المقام
خبرتك ١٢

الخاص ١٢

وانما تذکر الثانی والثالث ١٢

وانما ذکر واحد من الثانی والثالث وترك الآخر فعلی ١٢

افعال القلوب



المدخول عليها اما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك فى باب كان رفعنا المبتدأ تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها
له بالمفعول ولم يجز رفعهما لان الفعل لا يرفع فاعلين ولا يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز
لا نصب الاول ورفع الثانى لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب والفاعل فى الحقيقة فى مثل هذا مصدر الخبر مضافا
الى المبتدأ ففى كان زيد قائما فاعل كان قيام زيد لانه هو الحادث الكائن فى الحقيقة وكذا فى صار زيد قائما الصائر هو قيام
زيد وكذا فى جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد آخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ليس ما كان واما افعال
المقاربة فليست من هذا اى من الافعال الداخلة فى الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعولها
كما يجيء فى بابها وان اقتضى مفعولا نصبنا جزئى الجملة لان ثانيهما متضمن المفعول الحقيقى واولهما ما يضاف اليه ذلك المفعول
الحقيقى اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد اى ذلك المفعول الحقيقى فلذلك
تدخل على هذين الجزئين لفظة ان الجاعلة للجزئين فى تقدير جزء واحد ولم يدخل الجزئين اللذين بعد كان واخواتها
وان كانا ايضا بتقدير المفرد كهذين الجزئين المنصوبين ثم هذا المقتضى للمفعول اما افعال القلوب وغيرها فافعال القلوب
على اضرب اما للظن فقط وهى حجا يحجو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب كذا هب غير متصرف فاذا كانت الافعال
بالمعنى المذكور وولیها الاسمية مجردة من ان نصبت جزئيها فان كان حجا بمعنى غلب او قصد وغير ذلك وخال بمعنى اختال
وهب امر من الهبة او كانت الاسمية مصدرة بان لم ينصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة فى المتن تنصب
المفعولين اذا وليها الاسمية غير مصدرة بان ويستعمل أرى الذى هو ما لم يسم فاعله من ارى عاملا عمل ظن الذى هو
بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كان اريت بمعنى اعلمت واما لليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى عرف ولا يتوهم
ان بين علمت وعرفت فرقا من حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد
الا ان عرف لا تنصب جزئى الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوى بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون
احد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى دون الآخر ولجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم فى نصب المفعولين ويستعمل درى
بمعنى علم وتعلم امرا بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين بل ترد الاسمية بعدهما مصدرة بان نحو دريت انك قائم وتعلم
ان بعد الغى رشدا ولا تتصرف فى تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا فلا تقل له تعلمت بل علمت وان كان
درى بمعنى ختل وتعلم تعلمت الشئ تكلفت علمه فليسا من هذا الباب فعلم ينصب الجزئين اذا لم يصدر بان واما
للظن فى الظاهر مع احتماله فى بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى اتهم قال الله تعالى فى الظن بمعنى اليقين انى
ظننت انى ملاق حسابيه وقد يجيء ظن بمعنى اتهم فتنصب مفعولا واحدا ومعنى الاتهام ان تجعل شخصا موضع
الظن اى تقول ظننت زيدا اى ظننت به انه فعل شيئا وكذا اتهمته واما للاعتقاد الجازم فى شئ على انه صفته معينة
سواء كان مطابقا او لا وهو رأى فاذا كان بالمعنى المذكور وولیته الاسمية المجردة عن ان نصب جزئيها نحو رأيت فيدا غنيا
سواء كان فى نفس الامر غنيا او لا قال تعالى يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونراه قريبا وهو مطابق وقوله تعالى ألم تر الى الذين
خرجوا متضمن معنى الانتهاء اى ألم ينته علمك الى حالهم ويلحق رأى الحلمية برأى العلمية فى نصب المفعولين قال تعالى
رأيتهم لى ساجدين واما لاعتقاد كون الشئ على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عد وجعل فاذا كانا بالمعنى المذكور
ووليهما الاسمية المجردة نصبا جزئيها نحو كنت اعده فقيرا فبان غنيا وقال تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن
اناثا اى اعتقدوا وفيهم الانوثية واما للقول بان الشئ على صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل
زعم فى التحقيق قال امية الله موف للناس ما زعموا واما لاصابة الشئ على صفة وهو وجد والفى وعدا من افعال القلوب
لانك اذا وجدت الشئ على صفة او الفيته فقد علمتها بعد ان لم يكن معلوما وقوله تعالى ووجدك عائلا لا يخرج عن هذا
لانه تعالى قد يستعمل من الافعال ما يستحيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله لنبتليهم ويضل ونحو ذلك فكانه
تعالى صادفه عائلا وعلمه بعد ان لم يعلم فاصلح حاله ولم يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد فى نصب المفعولين
خلافا لابن درستويه فهذه هى الافعال الداخلة على الاسمية التى مفعولها الحقيقى مصدر الجزء الثانى مضافا الى
الاول وكذا ان كان الثانى جامدا يحصل منه مصدر فمعنى علمت اخاك زيدا علمت زيدية اخيك وان وقعت
بعدها المعلقة فى التذكرة فضمير الشان مقدر قبلها الضمير اسمية نحو حسبت يقول زيد اى حسبته يقول زيد
بعض هذه الافعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اى عرفته
وبعضها يقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت قال ولا تظنى غيره منى بمنزلة المحب المكرم اى لا تظنى شيئا غير ذلك
كذا قال الفراء وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها تقول لمن قال اظن زيدا قائما انا ايضا اظنه واظن هذا وكذا

اما اللذان للظن فقط

ذكر اللذان لليقين فقط

ولقد تركت

٣

بحث الافعال

بابا افعال القلوب قال الاندلسى لو جاز قيامه لفظ ذلك او هذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة وليس ما قال بشئ لان مفعولى باب علمت بتقدير المفرد على ما قدمنا والصلة لا تقدّر بالمفرد على حال قال الاندلسى وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر اى ظننت الظن قلت لا منع مما قاله القراء على ما ذكرنا وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك وقال تعالى يظنون بالله غير الحق اى ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق ولا منع من كونه مفعولا به اى شيئا غير الحق كما فى قوله ولا تظنى غيره قوله يدخل على الجملة الاسمية صادرة عن ذلك اى لتعيين الاعتقاد الذى هى عنه الاعتقاد وقوله هى عنه اى على حذف المضاف اى حكمها عنه اى حكم المتكلم على المبتدا بمضمون الخبر صادر عنه ففى قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذى هو مضمون الخبر على المبتدا الذى هو زيد صادر عن علم وفى ظننت زيدا قائما عن ظن قوله

ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت ومنها جواز الالغاء اذا توسطت او تأخرت لاستقلال الجزئين كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفى واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد مثل علمتنى منطلقا ولبعضها معنى آخر

يتعدى به الى مفعول واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت قوله واذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان حذف المفعولين معا فى باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فتجعلهما نسيا منسيا تقول فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا نسيا منسيا فلا تقول علمت و ظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو فى الاغلب من علم او ظن ولا فائدة فى ذكرهما من دون المفعولين واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا قال باى كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا على وتحسب فهذا ايضا من خواص هذه الافعال واما حذف احدهما دون الآخر فلا شك فى قلته مع كونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ او الخبر مع القرينة غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد اذ مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة كما ذكرنا فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون الى قوله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا لهم واما حذف المفعول الثانى فكما فى قوله لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا اذلة على غرائك الملك بنا قوله ومنها انه يجوز فيها الالغاء الفرق بين الالغاء والتعليق مع انهما ابطال العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى والالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى فالجملة مع التعليق فى تأويل المصدر ومفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قائم وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب واما الجملة معه فليست بتأويل المفرد فمعنى زيد علمت قائم زيد فى ظنى قائم فالجملة الملغى عنها لا محل لها لانها لا يقع مفرد موقعها فالجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الآخر ان الالغاء اختيارى لا ضرورى والتعليق ضرورى وقيل الجملة الملغى عنها فى نحو زيد قائم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشئ لان الفعل الملغى لبيان ما صدر منه مضمون الجملة من الشك واليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم فى ظنى ولا يمنع الظرف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين ويقبح الالغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوى عند النحاة وعامل النصب لفظى فمع تقدمه يغلب اللفظى المعنوى وعلى ما اخترنا فى عامل المبتدأ والخبر كما شرحنا فى حد الاعراب رافعهما ضعيف فمع تقدم عامل غيرهما عليهما يغلبهما ومع ذلك قد جاء قوله كذاك اذبت نفسى حتى صار من خلقى انى وجدت ملاك الشيمة الادب وقوله ارجو وآمل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج وايضا معمولها فى الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه لا يحمل ذلك الا على الالغاء بل على التعليق ويقول اللام مقدرة حذفت ضرورة وقال بعضهم ضمير الشان مقدر بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك ضرورة فى غير ذلك من نواسخ الابتداء نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء فعلى هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق ويقل القبح فى نحو متى تظن زيد ذاهب اعنى اذا تقدم معمول الخبر اذ هو كتقديم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدا والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدا والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان وذلك لان الرافع القوى اعنى فعل القلب تقدم على احدهما وتأخر عن الآخر وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله قال وليس فاعلين اخال حتى ينال اقاصى الحطب الوقود وبين معمولى ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين

انه يجوز فيها الالغاء

خصائص افعال القلوب

فيهما

الفرق بين الالغاء والتعليق

فلا الغاء ولا تعليق م



فيه ذكر موارد الالغاء والتعليق

سوف ومصحوبها كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه كجاءني زيد واحسب عمرو وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التاكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء فبينهما شبه التنافي واما توكيده بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا بصريحين في المصدرية نحو زيد احسبه او احسب ذاك قائم ومصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم واما الالغاء فواجب مع التوسط والتاخر نحو زيد قائم ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وقد مر ذلك في باب المصدر واما ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر وكذا ان حذف الفعل جوازا نحو ظنا زيدا قائما ففي الصورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لكن الغاء قبيح كما مر من قبح تاكيد الفعل الملغى وان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما اي ظن ظنا فعند من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر وهو كما لو حذف الفعل جوازا يجوز الالغاء متوسطا ومتاخرا نحو متى زيد ظنك منطلق ومتى زيد منطلق ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل يجوز الالغاء والاعمال توسطا وتاخرا لان العامل فيما تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا لغيره كزيد قائم حقا على ما قيل لما ذكرنا في المفعول المطلق قوله ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي التعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين فمن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها كما ياتي وقد يكون اسما متضمنا معنى الاستفهام كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت اين جلست ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد يكون لام الابتداء نحو علمت لزيد عندك وقد يكون حرف النفي وهي ما وان ولا نحو علمت ما زيد منطلق وان النافيتان فللزوم وقوعهما في صدر الجمل وضعا فابقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجملية رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت في تقدير المفرد واما دخول لام الابتداء في المفرد في نحو ان زيدا لقائم فلضرورة ملجئة اليه وهي اجتماع ان واللام كما يجيء واما لا الداخلة على الجملة الاسمية فانما كانت معلقة لانها التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا جاء في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا يدخل الا مع المكسورة كما يجيء واما اذا تجردت ان عن اللام فانها لا تعلق لامكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب في تاويل المصدر فاذا امكن جعل ان مع ما بعدها مصدرا معمولا لفعل القلب بان تفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسرها عن عمله واما قوله ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم لتاكيده للكلام لان قبله اللام المفيدة للتاكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله واني قسما اليك مع الصدود لاميل وقد يجري نحو علم الله مجرى القسم فيجاب بجوابه فيجيء بعده ان المكسورة نحو علم الله انك قائم اي والله والفعل الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت لمن ثم وعلمت ايهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت اقام ام قعدت واعراب الجمل المعلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم الجمعة رفع اي على انه خبر مقدم على المبتدا اي اي يوم يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج قال لقد علمت اي يوم عقبتي والمنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام ثم الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما مع ان المعنى علمت ما زيد قائما واما قولهم ارايتك زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى ارايت اخبر فهو منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حالته العجيبة او عرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به لرايت نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب الله الاية وكم ليس بمفعول كما يجيء بل هو حرف خطاب ولا بد سواء اتيت بذلك المنصوب او لم تات به من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وارايتم ما تدعون من دون الله اروني ماذا خلقوا والمقدر كقوله تعالى

نحو جاءني زيد احسب عمرو

منطلقا

منطلقا

الجزئين المنصوبين على الجملة الملغى

دخلتها



بحث الافعال

ارايتك هذا الذى كرمت على لئن اخرتنى اى ارايتك هذا المكرم لم كرمته وقوله تعالى لئن اخرتنى كلام مستانف وقد يكون
الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعالى ارايتكم ان اتيكم الاية وقوله ارايت الذى ينهى عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم
وقوله ارايت ان كان كرر ارايت للتاكيد ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر
عنها كانه قال المخاطب لما قلت ارايت زيدا عن اى شئ من حاله تسال فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرنى عنه
ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لرايت كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية بارايت الذى بمعنى اخبرنى نه
لما صار بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية عن اصله نحو النجاك فاستغنى بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتانيثا
عن تصريف تاء الخطاب فبقى التاء فى الاحوال الثلث مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او
مجموعا وفى على ارايتك التاء لا انت المقدر فى نحو رويدك لان مفعوله بقى منصوبا على حاله مع صيرورته بمعنى اخبرنى نحو
ارايتك زيدا ما صنع فلا منع من بقاء فاعله ايضا على الفراء بل ازيل الاسناد عن التاء الى الكاف وهو مثل رويدك والنجاك
كما مضى فى اسماء الافعال اعنى ان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت برايت فعل القلب فالكاف الملحقة به اسم يتصرف ينصب
المفعول الثانى وكذا التاء تتصرف بتصرفهما نحو ارايتك زيدا وارايتما كما الزيدين وارايتموكم الزيدين وارايتك هندا او
اريتما كما الهندين واريتكن الهندات واعلم انك اذا قلت علمت من قام وجعلت من استفهامية فليس فى الكلام دلالة على
المعنى بل المعنى علمت اى شخص حصل منه القيام وما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وانه زيد مثلا وذلك لان كلمة
الاستفهام انت تحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظا عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة
وهو ما الشخص المستفهم عنه اعنى زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانك قلت علمت
زيدا الذى قام وينبغى الاستفهام من عنده فاى لكونه معربا تقول فى الاستفهام علمت ايهم قام برفع اى واذا كان موصولا قلت
علمت ايهم قام بنصبه وليست اداة الاستفهام التى تلى باب علم فى نحو علم زيد ايهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض
فى نحو علمت ايهم قام وذلك لان علمت المتقدم على ايهم مفيد ان قائل هذا الكلام عارف بالنسبة القيام الى هذا القائم المعين لما
ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اى لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف منتسب القيام اليه لان ايهم قام
استفهام عن مشكوك فيه هو منتسب القيام الى معين وربما يعرفه الشاك بانه زيد او عمرو فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد
كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض فنقول اداة الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه
الذى يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اى شخص هى وذلك الشخص فى فرضنا زيد فالمعنى عرفت قيام زيد وانما لم يصرح
باسم القائم ولم يقل علمت زيدا قائما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشئ على المخاطب مع معرفته به
كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تبارك وتعالى وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام
الذى جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت زيد قائم والمشكوك فيه الذى يستفهم عنه هنا انتساب القيام الى زيد او عدم
انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذلك من الاشخاص
الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ازيد قائم ام عمرو وعلمت هل قام زيد او عمرو وجوابهما لا او نعم والمشكوك فيه
المستفهم عنه هنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى فى جميع ذلك علمت هذا الذى يتشكك
فيه فيستفهم عنه ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلب مستدلا بان مضمون الجملة الاستفهامية
لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بتاويل وهو ان يقال متعلقه ما يقال فى جواب هذا الاستفهام والذى يقال فى جواب
هذا الاستفهام والذى يقال فى جواب الاستفهام بام وباسماء الاستفهام شئ معين منسوب اليه الحكم المذكور فى الاستفهام نحو
علمت ازيد قائم ام عمرو وعلمت احدهما بعينه على صفة القيام لانه هو الذى يقال فى جوابه وذلك لان جوابه اما زيد
اى زيد قائم واما عمرو واما اذا قال علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم
يتعلق بتلك النسبة او نفيها وانما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب عما قالوا انا لا نسلم
اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم مضمون استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا للعلم للتناقض
المذكور فى نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم او لا فى الجواب يتضمن ايضا المعنى للنسبة ونفيها لان المعنى
بلى زيد قائم وما زيد بقائم فحصل المقصود اعنى المحكوم عليه والمحكوم به فى الجواب فهو المصحح لتعلق العلم ثم اعلم ان
جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اى لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين
على الاخر ليتبين المشكوك فيه نحو شككت ازيد فى الدار ام عمرو ونسيت او ترددت اقوم ام اقعد كما ترد بعد كل فعل يفيد
معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسألت واستفهمت وجميع ادوات

ومثله كثيرة

اوهل زيد قام م

وعلمت هل زيد قائم او عمرو

للعلم م



الحواس الخمس كلمست وابصرت ونظرت واستمعت وشممت وذقت تقول تفكرت ازيد يمشى ام عمرو وقد يضمن الدال
على التفكر كقوله تبارك وتعالى يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه فى التراب اى مفكرا
ايمسكه ام يدسه وفى نهج البلاغة فى ختالسان انفسهما ايهما يسقى صاحبه كاس المنون اى مفكرين ايهما يسقى ولم يسمع مثل
ذلك فى الظن الذى هو لترجيح احد المجوزين على الاخر وجوز يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم فى الدار وتلك
ايهم فى البيت وقد مضى ذلك فى باب الموصولات ويجوز فى نحو سالتك هل زيد قائم واستفهمت اقام زيد ان
ينوى بعده القول والجملة مفعول لذلك المنوى على ما هو مذهب البصريين او يضمن السؤال معنى القول فيلحق
به فى الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما هو مذهب يجئ بعد من مذهب الفريقين فنقول الجملة بعد الفعل المعلق فى موضع
النصب وهى اما فى موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد فى الدار
ام عمرو اى شككت فى هذا الامر او فى موضع مفعول تعدى الفعل اليه بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعا واما لتضمنه
ما يقتضيه والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد فى الدار فالجملة
المعلق عنها فى موضع مفعوله اى عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فيكون تلك الجملة اما فى مقام المفعول الاول والثانى نحو
نحو علمت هل زيد فى الدار او فى مقام الثانى والثالث نحو اعلمتك هل زيد فى الدار او فى مقام الثانى والثالث نحو اعلمتك
هل زيد فى الدار او فى مقام الثانى وحده نحو علمت زيدا ابو من هو وكذا قوله تبارك وتعالى وما ادريك ما يوم الدين لان
ادرى يتعدى الى مفعولين نحو ادريتك الحق وان كان بمعنى اعلم او فى مقام الثالث وحده نحو اعلمتك زيدا ابو من
هو واما الثانى اعنى المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه يطلب العلم نحو تفكرت هل زيد فى الدار فان تفكر لازم وضعا
لكنه يتعدى الى مفعول لتضمنه معنى تعرف اى تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر اليهما قائم هو ام قاعد اى تعرف
هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد فى مثل انظر وسل زيدا ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل ابو من زيد اهون من رفعه فى نحو
اعلم زيد ابو من هو لان انظر الذى بمعنى تفكر وسل الذى بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا لو سلطهما عليه كما ينصبه اعلم
اذا سلطته عليه وكذا الحكم ان كان الفعل المطلوب به العلم متعديا بالوضع تعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم يجئ بالجملة
المعلق عنها فى موضع المفعول الزائد له بسبب تضمنه معنى التعرف نحو امتحنت زيدا هل هو كريم اى تعرفت كرمه
بامتحانه وابصرت زيدا هل هو فى الدار اى تعرفت كونه فى الدار بابصاره وكذا قوله تبارك وتعالى يسالونك عن
الساعة ايان مرسيها اى يتعرفون وقت ارسائها بسؤالك عنها وهذا كما قلنا فى المفعول المطلق فى عمرك الله ان الكاف
مفعول اصل الفعل والله مفعول الفعل المضمن وقد يكون جملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت فى زيد اهو
قائم او قاعد اى شككت فى قيامه فهى فى محل الجر وتقول عرفت الحال ازيد فى الدار ام عمرو فهى فى محل النصب بدل من
الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة فيه بدل من زيدا هذا وقد اوجب الاخفش ان زيدا لظننت اخوه قائم قال وانما
لم يجز لظننت اخاه قائما لان اللام للابتداء فلا يدخل الماضى كما يجئ فى باب ان فهى فى التقدير داخلة على اخوه كانك قلت
ظننت لاخوه قائم واما الالغاء والتعليق فى اعلم وارى عن المفعولين الاخيرين فالظ كما ذهب اليه ابن مالك المالكى انه يجوز الالغاء
والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك فى علم وراى فتقول اعلمتك لزيد منطلق وازيد منطلق ام عمرو وما زيد
منطلقا وزيدا اعلمتك منطلق وزيد منطلق اعلمتك وكذا الحكم اذا بنيت باب اعلم لما لم يسم فاعله نحو اعلمت ما
زيد قائما وزيد اعلمت قائم وقال الاندلسى الذى اعول عليه امتناع التعليق والالغاء بالنسبة اليهما وفى بعض نسخ
الجزولى ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الغاؤه وتعليقه واذا بنيته للمفعول جاز وانا لا ارى منهما منعا
سواء بنى الفعل للفاعل او للمفعول وقال ابن جعفر لو الغيت فقلت زيدا اعلمتك قائم او علقت فقلت اعلمتك
لزيد قائم يحصل الالغاء والاعمال فى حالة واحدة لانه لا بد من اعماله فى المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال فى حالة
واحدة لانه لا بد من اعماله فى المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال فى حالة وليس ما قال بشئ لان اعماله بالنسبة الى
شئ والغاءه او تعليقه بالنسبة الى شئ اخر فهو مثل زيد علمت قائم اعلمته فى الفاعل والغيته عن المفعول وكذا فى علمت
لزيد قائم اعلمته فى الفاعل وعلقته عن المفعول وايضا المعمل معنى الهمزة اى التصيير والملغى او المعلق اصل علم فالملغى
غير المعمل واعلم انه لا خلاف فى انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول مفعولى اعطيت قوله ومنها انه
يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد هذه الافعال المذكورة فى المتن ولفظ هب بمعنى احسب معها
ورائى الحلمية يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى نحو علمتنى فهما قال تبارك وتعالى انى ارانى
اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الاخر نحو قولهم رايتنا مع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ومنه ابتداك تقول

بانيهما

الجملة بعد الفعل المعلق فى موضع النصب

لتضمن الفعل

فيه ذكر القول بامتناع الالغاء والتعليق ان كان الفعل مبنيا للفاعل

المفعولين

ويقول هب زيدا منطلقا بمعنى احسب يتعدى الى مفعولين ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل فى هذا المعنى حق

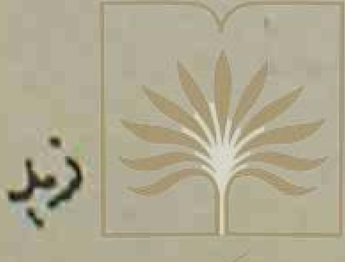
كا



كذا وقد يجرى مجراها اى ابصر نفر حملا على راى لغلبة وكذا عدّ وفقد حملا على وجد لانهما اضداده فى اصل الوضع وانما لم يجز ذلك فى غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا منه واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا يقول ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتنى ولا ضربتك ولا ضربتنا وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فلهذا قالوا ضرب زيد نفسه فصار النفس باضافته الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فى ضرب زيد نفسه ظاهرين متغايرين فى اللفظ واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول فى الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا قائما واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز فى غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او معناها او لم يقع نحو ما ضربت الا اياك وانما تقتل اياك او اياك فاضرب وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيد ظنه قائما وظنه زيد قائما لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثانى فى افعال القلوب خاصة وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك بعلته فى المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكره المص من خواص افعال القلوب ومن خواصها ايض جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزئين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان مفعولها فى الحقيقة على ما تقدم غيره هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدا وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى فنقول اذا دخلت افعال القلوب على ان المفتوحة فهى ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقى ويكثر ذلك وان كان ذلك الفعل مما يقل نصبه لمفعول واحد نصبا صريحا كحسبت وظننت وخلت لانها لا يطلب فى ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه سواء نصبهما كما فى حسبت زيدا قائما او لم ينصبهما كحسبت ان زيدا قائم اذ مقصود الجزئين المنصوبين هو المصرح به فى الجزئين المصدرين بان هذا مذهب سيبويه اعنى ان ان مع اسمها وخبرها مفعول ظن ولا مفعول له اخر مقدرا والاخفش يجعل ان مع جزئيها فى مقام المفعول الاول ويقدر الثانى اى علمت ان زيدا قائم حاصلا اى قيام زيد حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد مسد الاسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها فى تقدير مفرد فى جميع المواضع كما يجئ فى الحروف المشبهة بالفعل فكيف يكون فى تقدير اسمين بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين فى نحو علمت زيدا قائما سادان مسدان مع اسمها وخبرها ومفيدان فائدتهما اذ هما بتقدير المصدر بلا اثر مصدر به كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر هذا اخر الكلام فى افعال القلوب مما ينصب جزئى الجملة بتقدير المصدر فهو صير وما ادى معناه من جعل ووهب غير منصرف ورد وترك وتخذ واتخذ وا كان واصل الباب صير ومفعولاه فى الحقيقة اسم وخبر لصار فى الاصل اذ منزلة صيرت زيدا قائما من صار زيد قائما كمنزلة احفرت زيدا النهر من حفر زيد النهر فحال المفعولين فى عدم جواز حذف احدهما مما بلا قرينة وجوازه معها كحال مفعولى علمت يقال جعلت زيدا كريما فتقول بل انا جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز لك اذ كل انسان لا يخلو من تصيير شئ شيئا فى الاغلب فلا فائدة فى ذكر الفعل وحده كما قلنا فى علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونهما هو المفعول لصير كما كان مضمونهما فاعل صار وكان القياس بناء على ان المفعولين فى تقدير المصدر جواز تصديرهما بان كما فى مفعولى علمت الا انه روعى اصلهما حين كانا اسما وخبرا لصار فانهما لا يصدران بان اذن لهما كما ذكرنا فى اول هذا الباب واما التصيير ومرادفاته وتعليقها فلم يأتيا كما اتيا فى افعال القلوب لان ذلك فيهما لضعفها من حيث لم يظهر تاثيرها المعنوى اذ هى افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره فى الاغلب كجعلته غنيا فهو امر ظاهر للعيون اذ هو احداث لشئ بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد تخرج من هذا الباب فى ذلك اذا لم يكن بمعناه كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور اى خلق ووهب اى اعطى ورده اى جعله راجعا وترك بمعنى خلى وتخذ واتخذ بمعنى اخذ واما كان فهو قليل الاستعمال لكنه لا يجئ الا بمعنى صير وانما افاد معنى صير لما تبين قبل ان معنى صار وانما افاد معنى صير لما تبين قبل ان معنى همزة كان بعد ان لم يكن ومعنى اكان جعله كائنا لحصل من الهمزة معنى نقل غير الكائن الى الكون وهو معنى التصيير ولم يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله تعالى وضرب الله مثلا عبدا مملوكا ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسى فيكون لمثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول اى جعله مثلا وصاغه مثلا من ضرب الخاتم واللبن ويجوز ان يقال معنى ضرب مثلا اى بين فهو متعد الى واحد والمنصوب بعده عطف بيان وقال ابن درستويه يلحق غادر بصير كما الحق به ترك الذى بمعناه نحو غادرته صريعا واذا كان الثانى نكرة جاز جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلف وخلى واما اذا كان معرفة كما فى قولك غادرته جزر السباع



نحاف غادر بصير هو الظاهر ومما ينصب المبتدأ والخبر من غير افعال القلوب وغيرها دخلت سمع المعلق بعين
نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز نصبه الجملة بان نحو سمعت انك تقول
قالوا واذا عمل في المبتدأ والخبر لم يكن الخبر الا فعلا دالا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او تتكلم وقال الاندلسي منعا
من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعت انك تمشي اتفاقا قال سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي
بلالا ينصب الناس وقد روي برفعه على حكاية الجملة ومما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاصل
في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم او الذي هو واقع في الحال نحو
اقول الان زيد قائم فينبغي ان تكون الجملة الواقعة بعد قول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ اخر في غير هذا الكلام لا بمجرد
بل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قائم اي قيل هذا اللفظ
من حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنى المفهوم من الاصل الا انه ربما
يتعسر اداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين فيجوز تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك ايضا كالباري تعالى و
كذا غيره ممن يسهل عليه ذلك لكن مع تغير اللفظ يجب ان لا يعمل القول في شيء من اجزاء الكلام اجراء لمثل هذه الجملة
مجرى اصلها اعني المحكية باعيان الفاظها فعلى هذا لك ان تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان زيد قائم قال فلان
قام زيد ولهذا ترى الكتاب العزيز يقص فيه عن الامم المختلفة الالسن باللسان العربي وتقول قال زيد انا قائم وقلت لعمرو
انت بخيل رعاية اللفظ المحكي ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمروا
في حال الحكاية غائبان ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز التوجيهان
فيما يؤدي معنى القول قال تعالى تقاسموا بالله لنبيتنه بالياء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولا بها
مطلقا على ما وهم المص كما تقدم في باب علم واري وذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو مقول وقد تقدم
ان اية المفعول به ان يطلق عليه اسم المفعول كما تقول ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا فالضرب مضروب
وكذا تقول انا قائل زيد قائم بالاضافة والفاعل لا يضاف الى مصدره فلا يقال زيد ضارب الضرب القوي والذي اوهم
المص قولهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول وذهل عن ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل
في موضع المفعول به قلنا يجوز عطف المفرد عليها منصوبا نحو قلت اما زيد قائم او لفظا اخر ويقع المفرد بعد القول
على خمسة اوجه والدليل عليه اضافة اسم الفاعل اليه في قولك انا قائل زيد قائم واطلاقك على تلك الجملة انها مقولة وكلاهما
علامة المفعول به على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه فاذا كانت منصوبة الموضع مفعولا بها جاز عطف منصوب عليها كقولك قلت
اما زيد قائم او لفظا اخر المفرد عليها ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط
ويعتبر ذلك بان يجعل مكان ذلك المفرد تلك الجملة كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او صادقا او كلاما حسنا
اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم كلام حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او
قلت لفظة عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح
لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ فينتصب هذه الثلاثة لانها
ليست اعيان الفاظ المحكي حتى تراعى وليست ايضا جملا مغيرا لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى
اصلها ورابعها مفرد غير معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكايته ورعاية اعرابه
نحو قال فلان زيد اذا تكلم به مرفوعا واما بناؤه فهل يراعى او لا ذكرناه في باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد
ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اي عليكم
سلام قال اذا اقبلت قلت دباءة اي هي دباءة وقوله تعالى قالوا سلاما يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما يقال
فلان يقرئك السلام اي سلام عليك فيكون المنصوب في قالوا سلاما بمعنى المرفوع في قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم
الاخير من الخمسة الاوجه فيكون اي سلاما مفعولا مطلقا اي مفعولا مطلقا لفعل محذوف اي سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع
اعني قوله قال سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا باحسن منها وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع
على ما مضى في باب المبتدأ ويلحق عند الكوفيين بالقول في الحكاية ما في معناه كقولك ناديته عجل واخبرته زيد قائم
قال تنادوا بالرحيل غدا وفي ترحالهم نفسي وعند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار
القول ليس بعزيز في الكتاب العزيز فالتقدير اخبرته وقلت زيد قائم وتنادوا بقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب وتقول
ناديته سلام كما تقول قلت سلام والتاويل في ذلك التاويل وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة كما يقال من قال



زيد

بحث الأفعال

افعال الناقصة

زيد قائم فتقول انا قلت كما يحذف القول ويبقى المحكى كما فى قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط واعلم انه قد يجئ القول
بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو قولك كيف تقول فى هذه المسئلة اى كيف تعتقد
فيلحق بالظن فى نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المص والاندلسى
لو كان بمعنى الظن لم يستعمل فى العلم كما يقال لك كيف تقول زيدا قائما فتجيب اعلمه قائما بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد
علما كان او ظنا وجواز الحاقه فى العمل بالظن لغة سليم واكثر العرب لا يجوز هذا الالحاق الا بشرط كون الفعل القول مضارعا للمخاطب
قال الاندلسى منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو ايقول زيد
عمروا قائما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثرين فى الالحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو اتقول زيدا قائما او منفصل
بظرف نحو اكل يوم تقول زيدا قائما او بالسوط تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين كقوله اجهالا تقول بنى لؤى لعمر ابيك
ام متجاهلينا فان نقص بعض الشروط فعند الاكثر يرجع الى الحكاية ايضا مع استيفاء الشروط قوله ولبعضها معنى اخر بل الكلها
فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذى فى شعره شقرة وخلت اى صرت ذا خال اى خيلاء وزعمت به اى كفلت وهذه
الثلاث بهذه المعانى يكون لازمة قوله فعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت قد ذكرنا انه اذا تعدى علمت وجدت الى
مفعولين فهما بمعنى اصبت وعرفت ايضا الا ان المعروف والمصاب مضمون الجملة ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق
بالاستعمال فعرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين قوله الافعال الناقصة ما وضع لتقرير
الفاعل على صفة وهى كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات واض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ
ومابرح ومادام وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول
وتنصب الثانى مثل كان زيد قائما انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال
التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب ما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس
بشئ لان كان فى نحو كان زيد قائما تدل على الكون الذى هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون
القيام اى حصوله فجئ اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شئ ثم قلت حصل القيام
فالفائدة فى ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة فى ضمير الشان قبل تعيين الشان على ما مر فى بابه مع فائدة اخرى
ههنا وهى دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على
حصول حدث مطلق تقييده فى خبره وخبره يدل على حدث معين واقع فى زمان مطلق تقييده فى كان لكن دلالة كان
على الحدث المطلق اى الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال
على الانتقال واصبح الدال على الكون فى الصبح او الانتقال ومثله اخواته ومادام الدال على معنى الكون الدائم ومازال
الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر فى غاية الظهور فكيف يكون
جميعها ناقصة بالمعنى الذى قالوه قوله وما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغى ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره
فان زيدا فى ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة واما الناقصة فهى لتقرير فاعلها على صفة هى
متصفة بمصادر الناقصة فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اى الحصول والوجود
ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغناء المتصف بصفة الصيرورة اى الحصول بعد ان لم يحصل قوله لتقرير الفاعل
على صفة اى جعله وتثبيته عليها قوله كان وصار الى اخرها لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان
نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول
تم الشعر هذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما كاملا قال تع فتمثل لها بشرا سويا اى صار مثل بشر ونحو ذلك
وقد زيد على عدة الافعال التى ذكرها المص ونقص منه فالذى زيد من حرادث فاض اال ورجع وحال وحار وارتد كان كلها
فى الاصل بمعنى رجع تاما وكذا استحال وتحول فانهما كانا فى الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار فكان حق جميعها ان
تستعمل تامة وان تعدى الى ما هو الان مصدر لخبرها بالى نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان
لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن فاعلها فى الحقيقة بعد
صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها اذ معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن
بعد ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لانه الراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل
قال قصى انا الحسنى ورق كلامنا ووضت فذلك صعبة اى اذلال وقال ايقنت انى لا محالة حيث صار القوم صائر
اى مكان انتقال القوم منتقل وقيل نعم ظن ان لن يحور بلى لا بد فى التامة ان يليها الفظ من والى ظاهرتين او مقدرتين

مطلقا

ومعنى تقرير الفاعل

اى صار غالما

بحث الافعال

لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا يفهم من دون المنتقل عنه والمنتقل اليه وليس الحاق مثل هذه الافعال بصار
قياسا بل سماعا الا ترى ان انتقل لا يلحق به مع انه بمعنى تحول وكذا زيد على مازال من مرادفاتها ما فتئ وما انثنى وما ونى
ومادام من رام يريم اي برح واصل مازال ومابرح وما فتئ وما افتأ وما انفك ان يكون تامة بمعنى ما انفصل فتعدى بمن
الى ما هو الان مصدر خبرها فيقال في موضع مازال زيد عالما مازال زيد من العلم اي ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان
دائما فنصبت الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا له دائما وكذا اصل برح وفتئ ان يكونا
تامتين بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بانفسهما او بمن نحو برحت بابك ومن بابك وريمت بابك واصل ونى فتر فكان الاصل
ان تعدى بفي نحو ما ونى زيد في القيام فجعل الثلاثة بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا يفتر فيه يكون
فاعلا له دائما وانما افاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات واذا قيدت نفي الشيء بزمان وجب ان
يعم ذلك النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قيدت اثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك
الزمان اذا قلت مثلا ضرب كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمن الماضي واما قولك ما ضرب
فانه يفيد استغراق نفي الضرب لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد
في طرفي نقيض فلو جعل النفي كالاثبات مفيدا بوقوعه اي لو وقوع النفي في جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص
لم يكن يناقض ذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذي يقيد الاثبات به غير الجزء الذي يفيد النفي فلا يتناقضان
فاكتفى في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصد في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار
الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين تناقض احدهما الاخرى فتبين بهذا ان النهي يفيد
التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفي النفي يكون ايضا دائما كما ان نفي الاثبات يكون دائما ونفي
النفي يلزمه الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دائم وهو المقصود ولا تجعل كل فعل مفيد للنفي داخل عليه حرف النفي بل ذلك
موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل وما فارق ضاربا ولا يقال مازلت اميرا بضم الزاي ولا ما زولت اميرا وما زال الناقص
واوي مضارعه ما يزال كخاف يخاف فاما مازال يزول كقال يقول وقولك زاله يزيله اي فرقه من الباء فتامان وقد حكى
سيبويه وابو الخطاب عن بعض العرب زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما زول وكود فنقلوا كسرة الواو فيهما الى ما
قبلهما وقلبت ياء كما يفعل في المبني للمفعول في نحو قيل وهو خلاف القياس والاكثر مازال وما كاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال
المصدرة بالنفي تامة نحو ما برح من موضعه قال تعالى فلن ابرح الارض وما ونى في امره وما انفك من هذا الامر واما مازال
لا يزال وما فتئ او فتأ او افتأ فلا يستعملان الا ناقصين قال سيبويه ان به في قولك مازلت به حتى فعل مفعول به والاولى
ان يقول هو الخبر اي مازلت معه ونقص ابن مالك من اخوات اصبح غدا وراح فقال هما لا يكونان الا تامتين وان جاء بعد
مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله غدا طاويا يعارض الريح هافيا اقول اذا كان غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله تعالى ان اغدوا
على حرثكم وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح الى بيته فلا ريب في تمامهما واما قوله يروح
ويغدو ذاهبا يتكحل فان كانا بمعنى يدخل في الغداة والرواح فهما تامان والمنصوب حال وان كانا بمعنى يكون
في الغداة والرواح فهما ناقصان فلا منع اذن من كونهما ناقصين ومن الملحقات جاء في ما جاءت حاجتك اي ما كانت
حاجتك اي ما كانت حاجتك وما استفهامية وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما في من كانت
امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاءهم رسولا
من علي عليه السلام ومنها قعد في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت قال الاندلسي لا يتجاوز بهذين
اعني جاء وقعد الموضع الذي استعملتهما العرب فيه قال وطرد بعضهم وقال المص واجازها الاولى طرد جاء في مثل جاء البر قفيزين
وقيل هو حال وليس بشيء لانه لا يراد ان البر جاء في حال كونه قفيزين ولا معنى له قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد
فيهما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه اولا يعني قول الاعرابي فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد
كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة قوله يدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها وذلك كما قدمنا
ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها قوله فترفع الاول وتنصب الثاني تسمية مرفوعها اسمها اولى من
تسميته فاعلا لها اذ الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا لا تحذف اخبارها غالبا حذف خبر
المبتدا لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم فكما لا يسمى مضمونها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى
مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما مهدوا من ان كل فعل لا
بد له من فاعل وقد يستغني عن المفعول قوله فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما ومنقطعا وبمعنى صار

فتأ

فتنصب

ومن بابك

لو وقوعه

بمعنى كان دائما

في استعمال بعض هذه الافعال تامة

هفا الطائر بجناحيه اي خفق وطار وهفا الشيء في الهواء اذا ذهب كالصوفة ونحوها

ويحتمل ان يكون ما نافية وفي جاءت ضمير لما تقدم من الوزارة ونحوها اي لم يكن بهذه على قدر ما يحتاج اليه

الشفرة السكين العظيم والحربة واحد الحراب

[illegible]

بناء على ان كل فعل ناقصا كان او تاما لا بد له



مبحث الأفعال

ويكون تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما او بمعنى صار ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك لاستمرار خبرها
لفاعلها مذ قبله ويلزمها النفي ومادام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف وليس لنفي
مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا شرع بذكر معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا مجي بعضها تاما او زائدا قوله فكان يكون
ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت خبرها مقرونا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا
فكان للماضي ويكون للحال والاستقبال وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر
في جميع زمن الماضي وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا ورد بان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون
الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد نائما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد
الاستمرار وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار وقول المص دائما او منقطعا رد على هذا القائل يعني ان كان
لا يدل على احد الامرين بل ذلك الى القرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال بتيهاء
قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها قوله ويكون فيها ضمير الشان اي يكون في كان الناقصة
على اي معنى كانت من معنييها ضمير الشان مقدرا فيرتفع المبتدأ والخبر بعدها منصوبة المحل خبرا لكان وقال
بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقعت القصة ثم تفسر القصة بالجملة والاول
اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير شان الا مبتدأ في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كاسم ان واول مفعولي
ظن نحو انه زيد قائم وظننته زيد قائم ويكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة ايضا تامة في
المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانهما وزان علم الناصب لمفعول واحد وعلم الناصب لمفعولين
فيهما بمعنى واحد ونقل ان كان يجيء بمعنى كفل وغزل قوله وزائدة اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشيء الا محض التوكيد
وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله جياد سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب وكذا قيل في قوله تعالى
من كان في المهد صبيا انها زائدة غير مفيدة للماضي والا فاين المعجز وصبيا على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت
الخرشب الكملة من عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق في حجة عمرت اباك بجورها في الجاهلية كان في الاسلام واما
اذا دلت كان على الزمن الماضي ولم تعمل نحو ما كان احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال المبرد
ان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا وفي تسميتها
زائدة نظر لما ذكرنا ان الزائدة من الكلم عندهم لا تفيد الا محض التاكيد فالاولى ان يقال سميت زائدة مجازا لعدم عملها
وانما جاز ان لا تعملها مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدوث المطلق الذي كان الحدوث المقيد في الخبر
يغني عنه لا لدلالتها على الزمن الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدوث لا للزمان فجاز لك
ان تجردها في بعض المواضع عن ذلك الحدوث المطلق لاغناء الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا
ولا منصوبا فبقي كالظرف دالا على الزمان فقط فلذا جاز وقوعه موقعا لا يقع غيره فيه حتى الظرف فيليها الا لحاقه بالظروف
التي يتسع فيها فيقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان المسومة فثبت ان كان المفيدة للماضي
لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدث المطلق وقد ذكر السيرافي ان فاعلها مصدرها اي كان الكون وهو هوس اذ لا معنى
لقولك ثبت الثبوت وقوله بدالك من تلك القلوص بداء معناه راي المصدر بمعنى اسم الفاعل ومذهب ابي علي
انه لا فاعل لها على ما اخترنا فعلى هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام كانوا فيه ليست
زائدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها بل لتاخيرها اي جيران كرام كانوا لنا وقال سيبويه هي زائدة مع الفاعل
لانه كالجزء منها والاول اولى لافادتها معنى وعملها لفظا ثم اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان اعني غير العاملة لا يقعان
اولا لان البداية تكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بها الصدر ويقعان في الحشو كثيرا وفي الاخر
على راي نحو قولك خط الخطيب كان ولا يزاد ولا يجرد الا ماضيه لخفتها وقد اجاز ابو البقاء زيادة مضارع كان في قول
حسان كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء على رواية رفع مزاجها وعسل قوله وصار للانتقال هذا معناها
اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى
يصير يكون بعد ان لم يكن قوله واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بازمانها هذه الثلثة تكون ناقصة وتامة والناقصة
بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة التي تدل عليها تركيب لفظ اعني الصبح والمساء والضحى بل
باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء
وكان في الضحى فيقترن في هذا المعنى الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمان الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي

فيها ضمير الشان
معاني الافعال الناقصة
يعني تدريجي دائما كما في الابد ومنقطعا كما في قولك كان زيد قائما

يدل عليه تركيبه والذى يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح فى الزمن الماضى ومعنى يصبح
فى ثمّان ان ثبات مقترن بالصبح فى الحال والاستقبال ويكون تامة كقولنا اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اى وصلنا الى
الصبح والمساء ودخلنا فيهما وكذا اضحينا فيدل ايضا كل منهما على الزمانين وحكى الاخفش بزيادة اصبح وامسى نحو ما اصبح
ككان فى لفظتين وهما ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها ورده ابو عمرو وقال السيرافى انه ليس من كتاب سيبويه وانما كان
حاشية فى كتابه اقول لو ثبت ما حكى الاخفش لكان كل منهما مجردا عن الحدث للزمانين اى الصبح والمساء والزمن الماضى
كما كان لفظ كان مجردا للماضى قوله وظل وبات الخ يعنى ان معنى ظل زيد متفكرا كان فى جميع النهار كذلك فاقترن مضمون
الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستغرقا له ويقترن ايضا بزمانه الاخر المدلول عليه بالصيغة اى الماضى والحال والاستقبال
ونصه يفر ظل يظل ظلولا قالوا ولم يستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال او دام والعهدة عليه وقوله
بات زيد مهموما اى كان فى جميع الليل كذلك فاقترن هم زيد بزمان وهو جميع الليل والزمن الماضى ومصدره البيتوتة
ومضارعه يبيت ويبات كباع يبيع وهاب يهاب ويجئ تامة بمعنى اقام ليلا ونزل سواء نام اولم ينم وفى كلامهم ليلة البست سرى
وبت وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا عن الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا واما مجئ بات بمعنى
صار ففيه نظر قال الاندلسى جاء فى الحديث بات بمعنى صار وهو ابن بات يده قال لان النوم قد يكون بالنهار قال ويحتمل
ان يقال انها اخرجت فى هذا الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل قوله وما زال الى اخره قد ذكرنا ان معنى ما زال زيد اميرا
اى استمرت الامارة ودامت لزيد مذ قبلها واستاهل لها وهو وقت البلوغ الذى يمكن قيامه بها فيه لا قبل ذلك قوله
ويلزمها النفى ان كانت ماضية فبما ولم ولا فى الدعاء وان كانت مضارعة فبما ولا ولن والاولى ان لا يفصل بين لا وما و
بينهما بظرف وشبهه وان جاز ذلك فى غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتنى ولا امس وذلك لتركيب حرف النفى كما فى قوله تعالى
تالله تفتؤ تذكر يوسف بتاويل لا وابى دهما الا زالت لان حذف فيها لم يمنع الامن مضارعاتها وانما جاز حذف فيها لعدم اللبس
اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها قال لا انفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه ويحذف منها كثيرا فى جواب القسم
كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر وقوله تزال حبال مبرمات اعدها لها ما مشى يوما على خفه جمل لان حذف حرف النفى فى جواب
القسم ثابت فى غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اى لا اقوم فكيف بها ولكون ما زال واخواتها بمعنى الايجاب من
حيث المعنى لا يتصل اداة الاستثناء بخبرها الا ان الاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب الا فى الفضلات
كما مر فى بابه وخبر المبتدا ليس بفضلة فلا يجوز ما زال زيد الا عالما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم واما خبر
ليس واخبار كان وصار واخواتهما اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا اذا قصدت الاثبات وقد يمتنع ذلك فيها ايضا وذلك
اذا تقدمت اخبارها عليها فلا يجوز الا قائما لم يكن زيد والا غنيا لم يصر خالد لامتناع تقدم الا كما مر فى بابه وقد خطئ
ذو الرمة فى قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمى بها بلدا قفرا واعتذر بان تنفك تامة اى ما تفارق
وطنها ومناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة جعل الخسف كالارض التى يناخ عليها كقوله تخبر بالنهم ضيف وجيع
ونرمى عطف على مناخة نحو قوله صافات ويقبضن وقيل هى ناقصة خبرها على الخسف اى معد ومناخة حال وفيه ضعف
من ثلثة اوجه احدها ان المفرغ فلما ياتى فى المثبت كما ذكرنا والثانى ان عامل الحال يكون الظرف المتاخر عنه ولم يجزه
سيبويه خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى اذ يكون مقدما فى الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند
البصريين كما تقدم فى باب الاستثناء وقوله وما دام لتوقيت امر اى لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل
ذلك المصدر كما فى قولك اجلس ما دام زيد قائما ابوه موقت لجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام ابى زيد وكذا ان كان
فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو قائما قوله ومن ثم احتاج اى ومن جهة كونه توقيتا للشئ يكون ظرفا لذلك
الشئ والظرف فضلة فلا بد معه من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات وما التى
فى اول ما دام مصدرية والمضاف الذى هو الزمان محذوف اى مدة دوام قيام زيد قوله وليس لنفى مضمون الجملة قال
سيبويه وبعده ابن السراج ليس للنفى مطلقا تقول ليس خلق الله مثله فى الماضى وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فى
المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفى الحال قال الاندلسى واحسن ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد
بزمان يحمل على الحال كما يحمل على الايجاب عليه فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به هذا قوله وحكم
ما حكم ليس فى كونها عند الاطلاق لنفى الحال وعند التقييد على ما قيد به وقد ذكرنا حكم لا فى باب المضارع واصل ليس
ليس كهيب كما يقال علم فى علم والزامهم تخفيفها بالاسكان وتركهم قلب يائها الفا كما هو القياس فى هاب لمخالفتها اخواتها
فى عدم التصرف ولا يجوز ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا يحذف فى العين تخفيفا وصيد فى صيد ولا يجوز ان يكون

الافعال الناقصة

مضموم الياء اذ لم يجئ من فعل معتل العين بالياء ولان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا يسكن فلا يقال في ضرُب ضرْب
ولم يقلب الياء الفا ليدل به على عدم تصرفه ومفارقته لاخواته وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في
احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد في صيد لعادت حركة العين على الياء عند اتصال الضمير كصيدت والجواب
ان ذلك لمفارقته اخواته في عدم التصرف قال ابو علي واما الحاق الضمير به في نحو لست ولستم فلمشابهته بالفعل لكونه على
ثلثة وبمعنى ماكان وكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير في هاء هابا هاؤا واهاء هابا هابن مع كونه اسم فعل لتشبيهها بالفعل
والاولى الحكم بفعليته لدلالة اتصال الضماير به عليها وهي لا تتصل بغير صريح الفعل الا نادرا كما ذكر في هاء قوله ويجوز
تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقدمها عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز
وهو ما في اوله ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس ذكر ابن معط ان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين
الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات قوله من كان الى راح كل ما ليس في اوله ما مما ذكره المص وتمام ما يذكر
من الافعال الناقصة يجوز تقديم اخبارها عليها وفي ليس خلاف على ما يجيء واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها
عليها كما ذكرنا في الموصولات وكذا لا يجوز فصل ما عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير ما دام مما في اوله ما من هذه الافعال
فاجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان نحو تقديم خبرها عليها قالوا لان ما لزمت هذه الافعال الناقصة وصارت
معها بمعنى الاثبات فهي كجزئها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فانها لم يلزمها بل جاز حذفها لفظا ومعنى والفصل بينها
وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الافعال ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر
الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما توسط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه واحد منهم لانها لازمة
هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائما زال زيد كما جاز ما قائما كان زيد وكل حكم ذكرنا في ما النفي
فهو ثابت في ان النافية واما غيرهما من حروف النفي كلم ولن ولا فاذا انتفى بها الافعال المذكورة لم يجز توسط الخبر بينها
وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ما ويجوز تقدمه عليها اتفاقا لانها ليست كما في طلب التصدر كما مر في المنصوب على
شريطة التفسير واما ليس فالاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفية من ذلك لان مذهبهم انها حرف كما فالحقوها
بها كما انه وافقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما وللنقصان فعليتها اجاز ترك نون الوقاية معها
كما في قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ولم يرد عينه المكسورة مع اتصال الضمير كما ردت في صيد المخفف العين فقالوا صيدت
ولذلك ايضا جاز بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تعالى الا يوم ياتيهم
ليس مصروفا عنهم قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيدا لن اضرب
ولم اضرب والفعل لا ينفصل من على لن ولم وللمانع ان يمنع تعلق الظرف في الاية بخبر ليس ويعلقه بنفس ليس فان الافعال
الناقصة لا يمنع تعلق الظروف بها لدلالتها على معنى الحصول فاذا قلت كان يوم الجمعة زيد قائما فلا منع من تعلق الظرف والحال
بكان لدلالتها على معنى الحدوث بل هو اولى من تعليقه بخبر كان المؤخر وكذا ليس لانه بمعنى ما كان وكذا ساير الافعال الناقصة
ولا تصح هذه الدعوى الا للمبرد من بين المانعين لذهابه الى فعلية ليس دون الكوفيين واعلم انه لا تدخل الافعال الناقصة على
مبتدأ عادم التصرف كما التعجبية ولا على مبتدأ يلزم الابتدائية لكونه في المثل فان الامثال لا تتغير كقولهم الطعن يظار او يلزمها
لكونه في جملة كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله فانت طلاق والطلاق الية او يلزمها الابتدائية لوقوعه بعد اما واذا المفاجاة او لتضمنه
معنى الدعاء كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتداء ولا يقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية
وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما زيد قيام له حصول في
الزمن الماضي ومعنى صار زيد قائما زيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما زيد قيام
له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح وكذا سائرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد اخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها
طلبية لم تخل هي من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها يدل
على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم بالحصول في احدها فيتناقض
وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر تقريره فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضرب
غلامه مخبرا به كان عنه ثابتا عند المتكلم مسؤولا عنه بهل غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت ازيد عندك ام لا
فقد ذكرنا انه ازيد ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا
صفة للاخبار اكتفى بالطلب فيها عن الطلب الذي في اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب في
اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل تكون قائما اي هل تقوم وقد جاء الطلب فيهما في الشعر معا قال وكوني

ولو كان كهاب لكسرة الفاء ككبت م

هذا جمع على لغة الثانية من اللغات الثمانية المذكورة في بحث اسماء الافعال

تمنع من ذلك الكوفيون



الافعال

بالمكارم ذكر بنى وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما نحو كونى هل ضربت استخالف
اذ الطلب فى احدهما طلب فى الاخر فيجتمع طلبان على مصدر واحد فى حالة واحدة وهو محال واما ان كان خبرها مفردا متضمنا
لمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقديمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة
احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن فى الفعل معنى الاخبار حتى يتناقض هو ومضمون الخبر فان قيل فيجب ان يجوز
على ذلك تقديم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو ايهم ضرب كان زيد قلت ان كلمة الاستفهام تحدث فى الجملة التى يليها بلا
فصل معنى الاستفهام لا فى جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام اخبارا لهذه الافعال اذا لم تكن مصدرة
بما النفى فلا تقول اين ما كان زيد ولا متى ما زال زيد لوجوب تصدر ما النفى ويجوز متى لم يزل هذا واى وقت لم يكن
سماحك ومنع الجزولى والشلوبين ذلك فى ليس نحو اين ليس زيد والاولى الجواز فان منعنا ذلك بناء على منع تقدم خبر ليس عليه
فقد مر الكلام عليه وان منعنا لاداءه الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون فى جميع الامكنة فالجواب ان ذلك
على سبيل المبالغة ونفرض ذلك فى غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله نعم او علمه او قدرته ثم تقول اذا كان الخبر المفرد مشتملا
على ما له صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواتها ان لم يصدر بما وذلك اما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام
نحو اين كنت وايهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان فى الدار رجل وفى الدار كان رجل
وكذا ان دخل الا على الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد او قائما لم يكن الا زيد لما ذكرنا فى باب الفاعل ويجب ايضا تاخيره عن الخبر اذا
كان بجزء الخبر ضمير فى الاسم نحو كان فى الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندى انك قائم وعندى كان
انك قائم لئلا تاخر الخبر لاشتباه المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار الشان فى الفعل ويجب تاخر الخبر عن كان واسمها معا ان دخله
الا نحو ما كان زيد الا قائما ويجب توسطها وتاخير كان اذا الفعل مصدرا بما يقتضى التصدير وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل
كهل واسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان كان قائما زيد اذ لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى
فى المنصوب على شريطة التفسير واما همزة الاستفهام وما النافية اذا لم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين
الفعل الناقص نحو ما قائما كان زيد وا قائما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تاخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تاخر مرفوع
عنه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذى
هو كجزئه بالاجنبى واما اذا تاخر منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا واذ المنصوب
ليس كجزئه اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم او فى الدار اذ الظروف يتسع فيها واكثر بعضهم
تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها والاصل الجواز ولا يفصل عند البصريين بين كان واخواته وبين المرفوع
بها من معمولات الخبر الا بالظرف او الجار والمجرور نحو كان امامك زيد جالسا وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا
فلا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبى الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون
فضلة بغير الظرف ايضا نحو عمرا اضرب كان زيد ضاربا واجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف ايضا نحو كان
عمرا زيد ضاربا وتوقف بعض البصريين بين الخبر العامل اذا اتصل بذلك المعمول الفاصل بينه واذا لم يتصل فجوز
فى المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز فى المنفصل نحو كان زيدا عمرو ضاربا وما اوهم خلاف ذلك فقد قدر فيه البصريون
ضمير الشان اسما لكان واخواته نحو كان زيدا الحمى تاخذ وكان زيدا تاخذ الحمى قال قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان
اياهم عطية عودا ويجوز فى البيت زيادة كان واعلم انه يخبر فى هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة ولا
يطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرنا فى باب المبتدا قال ما دام فيهن فصيل حيا وتقول ما زال رجل واقفا
بالباب وكذا فى باب ان قال وان شفاء عبرة مهراقة كذا انشده سيبويه وقد يخبر فى هذا الباب وفى باب ان بمعرفة عن نكرة
ولم يجز ذلك فى المبتدا والخبر لئلا لالتباس لاتفاق اعراب الجزئين هناك واختلافهما ههنا وقد ذكر ان سيبويه قال فى نحو
من زيدا ان زيدا هو الخبر وقال الزمخشرى وغيره لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة الا ضرورة نحو قوله يكون مزاجها عسل
وماء فيمن نصب مزاجها وقال ولا يك موقف منك الوداعا وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه
ان يقول ولا يك موقفى منك الوداعا وان يرفع مزاجها على اضمار الشان فى كان كما فى الرواية الاخرى ولا خلاف عند
مجوزه اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الا ترى انهم قالوا ان اولى بالاسمية مما تقدم فى نحو قوله تعالى
ما كان حجتهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لمشابهتها المضمر من حيث لا توصف كالمضمر وانما اجراهم على تنكير الاسم وتعريف
الخبر عكسا للتبع فى بابى ان وكان واورد سيبويه للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما
بجوف الشام ام متساكر وقوله فانك لا تبالى بعد حول لظبى كان امك ام حمار وقوله الا من مبلغ حسان عنى اطب

اجتمع طلبان مختلفان على مصدر واحد فى حالة واحدة الكلام فات قبل ذلك

شلوبين او شلوبينية بلد بالمغرب منه ابو على الشلوبينى النحوى قاموس والشلوبين ح ز ١

الفصل بين كان ومعمولها بغير الظرف

الهداج من مشية الشيخ وقد هدج يهدج هدجا الظليم اذا مشى فى ارتعاش فهو هداج ... صراح

روى النصب فى مزاجها



الناقصة

كان سحر ام جنون وردّ عليه المبرد بان اسم كان هو الضمير وهو معرفة واجيب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام
فاطلب الطب ام اسكران دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل فارتفاع ذلك المرفوع بمضمر يفسره ذلك الفعل اولى فاسم
كان اذن نكرة وردّ الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة وقد قدرت بعد الهمزة فعلا لم يلها المستويا
واجيب عن ردّ الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواما وليهما فلا يكون
في ضرورة الشعر كما يجيء في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع انما يفسر رافعه بظاهر
اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو ان امرؤ هلك وفي قوله خاصة اظبي كان امك ام حمار الاولى ان يرتفع ظبي
بكان مقدرة لما يجيء في باب العطف ان بعد سوى ولا ابالي لا يقع همزة التسوية الا داخلة على الفعل واجاب بعضهم المبرد
عن سيبويه بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا وردّ جوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ
نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة لصح وصفه والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد الى نكرة مختصة بوجه فهو
معرفة نحو جائني رجل فضربته والا فهو نكرة نحو ادجل ضربته ام امراة كما مرّ في حد المعرفة والنكرات المفسرة للضمير في الابواب
الثلثة غير مختصة فالضمائر اذن نكرات واعلم ان ليس من بين اخواتها تختص بكثرة مجيء اسمها نكرة لما فيها من النفي و
بجواز حذف خبرها كثيرا كقوله انما يجزي الفتى ليس الجمل اي ليس الجمل جازيا وقيل بل حملت على لا فصارت حرف عطف مثلها
وجميع هذه الافعال متصرفة الا ليس ومادام ولتصاريفها ما لها ولا يستعمل لمازال واخواتها مصدر ولا اسم فاعل الا نادرا ...
لانها يلزمها حرف النفي وهي لا تدخل على المفرد وقد يحذف لام يكن للجزم تشبيها للنون بالواو فحذفت مع انه قد تحذف
للجزم حركتها اولا وذلك لكثرة استعمالها قال تع لم يك مغترا بنعمة كما حذفت كسرة لم ابال فقيل لم ابل بعد ما حذف منه الياء
لكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه اذا لاقى نون يكن المجزوم ساكنا بعدها لم يحذف فيها قال الله تع لم يكن الذين كفروا
لتقويها بالحركة وخروجها عن شبه حرف المد واجاز يونس الحذف مع ذلك ايضا انشد ابو زيد في نوادره لم يك الحق
على ان هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر قال السيرافي هذا شاذ قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن وبنى
ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فقولك كان في الدار
زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه ولم يستحسن تقديم
الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر لانه اذن فضلة فلا يهتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تع ولم يكن له كفوا احد
فانما قدم اللغو فيه لانه معقد الفائدة اذ ليس الغرض نفي الكفو مطلقا بل نفي الكفو له تع فقدم اهتماما بما هو المقصود
معنى ورعاية للفواصل لفظا قوله افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه الذي ارى ان عسى ليس من
افعال المقاربة لان عسى طمع في حق غيره تع وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق
بحصوله ولا يجوز ان يقال معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمص اي ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره
فقولك عسى الله ان يشفي مريضي اي اني ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون
الخبر بل للطمع حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب او بعد مدة مديدة كما تقول عسى الله ان يدخلني
الجنة وعسى النبي ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في عدهم
طفق وما رادفه من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وتلبس
باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قرب ودنى من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال
لمن شرع في الشيء قرب تمام ذلك الشيء على مده فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر الا كاد و
ما رادفه وقول المص لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة
فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله
او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ
في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الجزولي وهو ان عسى لمقاربة الفعل في الرجاء اوضح واصح مما قصده من المعنى لو جعلنا المنصوبات
حالا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف فيه اذ الحد لا يستعمل فيه مثل هذه المحتملات البعيدة
لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول وايضا قرب الخبر وحصوله متناف لان القريب
ما لم يحصل بعد قوله فالاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف
ان والثاني كاد تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون في الماضي
للاثبات وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تع وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة

افعال المقاربة

وفصّل سيبويه في تقديم الظرف وتاخيره اذ هو طرح بين اللغو والمستقر فاستحسن تقديمه اذا كان مستقرا نحو قولك ما كان فيها احد خير منك وتاخيره اذا كان لغوا نحو قولك ما كان احد خيرا منك فيها ثم قال واهل الجفاء يقرؤن ولم يكن له كفوا احد



ان غير الهجر المجتنب لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل كاد واوشك وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال قوله فالاول عسى يعنى ان الذي لرجاء مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يتصرف في عسى بل لم يات منه الا الماضي لتضمنه معنى الحرف اي انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها واما الفعل نحو بعت والجملة الاسمية نحو انت حر فمعنى الانشاء عارض فيهما قال الجوهري عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكونان الا في المجهول وقوله تعالى عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان في كلامه تعالى للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة عسى من الله ايجاب فجاء على احدى لغتي العرب لان عسى للرجاء واليقين ايضا وانشد لابن مقبل ظني بهم كعسى وهم بتنوفة يتنازعون جوائز الامثال اي ظني بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف عسى في غير كلامه تعالى لليقين فقوله عسى لليقين فيه نظر ويجوز ان يكون معنى ظني بهم كعسى اي مع طمع وقد يكسر سين عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب مطلقا نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن او نون الجمع المؤنث نحو عسين وزعم الزجاج ان عسى حرف لما راى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتذر بما اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان يخرج المتاخرون على ان عسى ترفع الاسم وتنصب الخبر ككان والمقترن بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبر استدلالا بالمثل النادر من قولهم عسى الغوير ابؤسا وقوله لا تلحني اني عسيت صائما ونقل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبره قيل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة قال ابؤسا وصائما لتضمين عسى معنى كان فاجرى في الاستعمال مجراه وعند من جعله خبرا ان يقدر مضاف اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج كما قال ابو علي في القصريات عسى زيد ان يقوم اي عسى زيد ذا قيام وفي هذا العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه ايضا نظر لان الزائد لا يلزم الا مع بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل هذا اما لا ولزومه مطردا في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد وقيل المقترن بان مشبه بالمفعول وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك لان معنى الفعل قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى ما احسن زيدا شيء جعله حسنا ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى ما احسن زيدا شيء جعله حسنا ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اي خروج زيد فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي وفي الثاني كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر قبل وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم الى قوله تعالى ان تبروهم اي لا ينهاكم عن ان تبروهم والذي ارى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو الزيدون عسى ان يقوموا انه جاء بما كان بدلا من الفاعل والمعنى ايضا يساعد ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم اي يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما مر في باب البدل وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس كما مر في ضمير الشان واما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذان على تضمينهما معنى كان وقال بعضهم التقدير عسى ان يكون الغوير ابؤسا وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع انها حرف مصدري لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المفعول معه ومثله ما قدر الكسائي في البيت الا ان الفرق ههنا ادل كما ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذا حذفت ان في الخبر مع قلة ذلك قلنا انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله وعسى ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى ان يخرج زيد ان زيدا خبر ايضا وهو من باب التنازع فنقول في التثنية على اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى هذا القياس الجمع والمؤنث وجاز ان يقول ان ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فيقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين في ربك لم يجز اعمال الاول اعني عسى لكون ربك وهو اذن اجنبي فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا يجوز ان يكون الفعلان متنازعين في شيئا وقد اعمل الثاني وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما في قوله عسى ان يكونوا خيرا منهم وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى قولا واحدا ولا تضمر في عسى ضمير الشان لانه ليس من نواسخ المبتدا كما كاد كان منها وقوله تعالى كاد تزيغ قلوب فريق منهم في كاد ضمير الشان ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الاول ولو اعمل الثاني لقال كادت الا عند الكسائي فانه يحذف الفاعل في مثله

كامر واما على قراءة من قرأ كاد يزيغ بالياء فليس من باب التنازع والا وجب تانيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير المؤنث
بل هو على اضمار الشان فى كاد وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع واعمال ايهما شئت ويحتمل اضمار الشان فى كاد ومثله
ليس خلق الله مثله وليس بمشهور اضمار الشان من افعال المقاربة الا فى كاد ومن الافعال الناقصة الا فى كان وليس ولا
يتقدم ان مع الفعل على عسى اما عند من قال انه خبر فلضعف عسى بكونه غير متصرف واما عند من قال انه بدل فلامتناع
تقدم على المبدل منه وقد يحذف المخبر فى هذا الباب ان علم قال هممت ولم افعل وكدت وليتنى تركت على عثمان تبكى حلائله
اى كدت افعل وكذا تقول كم عسى زيدا اذا قيل عسى زيد ان يقوم اى كم عسى زيد ان يقوم ولا يخلو المرفوع فى هذا
الباب غالبا من اختصاص فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم الا قليلا قوله وقد يحذف ان كقوله عسى
الكرب الذى امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب هو قليل فى ذلك لتشبيه عسى بكاد عند من قال هو خبر وقد
مر ان ذلك عند الكوفيين بتقدير ان كما ذكرنا ويتعين فى اخبار جميع الافعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى
اسمائها فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون المسند الى سببه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج
نفسه فهو بمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ
الماضى فقط ومعناهما صار حريا وحرى اى جديرا وصار خليقا واصلهما حرى بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف
حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف
فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث نحو هن حرى ان يفعلن فاذا قلت هو حرى على فعيل او حر بكسر الراء كم ان يكون تثنيت
وجمعت وانثت ويقال ايضا بالحرى ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلولق ان مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل زيد كما
قلنا فى عسى ان يفعل زيد وقول الشاعر عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفى غلات الكلى والجوانح السين فيه عند
المتاخرين فى مقام ان لكونهما للاستقبال والاوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التى بعده
كما فى قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه الاية اى يتوقع اطفاء غلات الكلى قوله والثانى كاد اى ما وضع لدنو
الخبر كاد وهو من كدت يكاد كيدا ومكادة كهبت تهاب وحكى الاصمعى كودا بالواو فيكون كخفت يخاف خوفا ومخافة والاول
اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد فى اصل الوضع قرب لا يستعمل على اصل الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك
فى الاصل اسرع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان فى السير ومن مرادفات كاد واوشك اولى وكرب وهلهل وكرب فى
الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اى دنت للغروب واما اولى فمعناه الاصلى قارب قال فعادى بين هاديتين منها واولى
ان يزيد على ثلث اى قارب وكاد لا يستعمل الا مع ان وظاهر كونها مفعولا لاولى ويجب تجريد خبر هلهل من ان واما
كاد وكرب واوشك فتستعمل اخبارها مع ان ومجردة والتجريد مع كاد وكرب اكثر واعرف واذا كانت مع ان فهو بتقدير حرف
الجر اى كاد وكرب من ان يقوم واوشك فى ان يقوم ثم حذف حرف الجر على القياس واوجبوا ههنا حذفه لكثرة الاستعمال
وان اما منصوبة او مجرورة على المذهبين كما مر وقد يقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اى اسرع خروجه
ويجوز ان يكون على التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد اى مجرد الخبر من ان ويستعمل ايضا استعمال
عسى على الوجهين المعلومين واذا حذفت من اخبار هذه الافعال الثلثة فاما ان يقدر مع الحذف كما فى تسمع بالمعيدى واما
ان تحذف راسا بلا تقدير لها ويستعمل كاد وكرب واوشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان ولا ستعمال كاد
مثل كان جاء فى الضرورة وما كدت ايبا ولهذا اضمر ضمير الشان فيه فى نحو كاد تزيغ قلوب فريق وتستعمل ايضا الافعال التى
للشروع فى الفعل استعمال كان وهى طفق واخذ وانشاء واقبل وقرب وهب وعلق وجعل وكانت بذلك اولى من كاد و
اخواتها لان اخبارها حاصلة المضمون كاخبار كان بخلاف خبر كاد وكان اصل استعمالها ان يقال طفق زيد فى الفعل
واخذ فى الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اى وجد وكذا انشاء الفعل واقبل على الفعل وقرب الفعل
وهب فى الفعل من قولهم هب البعير فى سيره اى نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمنها معناه واما هلهل فانما الزم
تجريد خبره من ان مع انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق لان المبالغة فى القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة
كزلزل وصرصر فكانه للمبالغة فى القرب لاحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير ان نحو هلهلت اقوم ولكون
افعال المقاربة اى كاد ومرادفاته وافعال الشروع اى طفق ومرادفاته فروعا لكان ومحمولة عليها لم يتقدم اخبارها عليها
كما كان يتقدم خبر كان عليها وانما لزم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضى
والمضارع المقترن بان لان المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر فى الحال كما مضى فى بابه فهو من حيث الفعلية
يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث القيام فى ذلك

ومن هذه الافعال حرى



الوقت ومن حيث ظهوره فی الحال يدل علی کونه مشتغلا به دون الماضی بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال
قام دل علی انه فرغ من القيام فی ذلك الوقت واذا قلت كان وقت الزوال يقوم دل علی انه كان مشتغلا به فی ذلك
الوقت مع حدوث القيام فلما حملت هذه الافعال علی كان وقصد المعنيان المذكوران ای حدوث مصدر خبرها وكون
فاعلها مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا مضارعا ولا ماضيا بان مقترنا وانما غلب فی افعال المقاربة اعنی كاد ومرادفاته
كون اخبارها كذلك وجوز اقترانها بان لكونها من شدة القرب الذی فيها كانها للاشتغال والشروع فهی ليست
متضمنة لمعنی كان مثل افعال الشروع بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز فی بعضها اقتران الخبر بان كقوله
قد كاد من طول البلی ان يمصحا ولم يجز ذلك فی خبر فعل الاشتغال واما التزامهم فی خبر عسی كونه مضارعا مقترنا بان و
منعهم من ان يكون مصدرا نحو عسی زيد القيام وكذا منعوا من عسی قيام زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة
والطمع والاشفاق مختصان بالمستقبل فهو اليق بعسی من المصدر ومن ثم قد يحمل لعل وان كانت من اخوات ان عليها نحو
لعلك ان تقوم قوله واذا دخل النفی علی كاد الی آخره قال بعضهم ان نفی كاد اثبات واثباته نفی بخلاف سائر الافعال اما كون
اثباته نفيا ان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود ای القرب فهذا الاثبات نفی فهو غلط فاحش وكيف يكون
اثبات الشیء نفيه بل فی كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب وان ارادوا به ان اثبات كاد دال علی نفی مضمون خبره
فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل منك الفعل لكنت آخذا فی الفعل لا قريبا
منه واما كون نفيه اثباتا فنقول ايضا ان قصد وان نفی الكود ای القرب فی ما كدت اقوم اثبات لذلك المضمون فهو
من الفحش غلط وكيف يكون نفی الشیء اثباته وكذا ان ارادوا ان نفی القرب من الفعل ابلغ فی انتفاء ذلك الفعل من نفی الفعل
نفسه فان ما قربت من الضرب ابلغ فی نفی الضرب من ما ضربت بلی قد يجیء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل علی ثبوت
الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة علی ثبوت مضمون خبر كاد فی وقت بعد وقت انتفائه
وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافی بين انتفاء الشیء فی وقت وثبوته فی آخر وانما التناقض بين ثبوت الشیء وانتفائه
فی وقت واحد فلا يكون اذن نفی كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل تلك القرينة هی المفيدة لثبوته فان حصلت قرينة هكذا
قلنا بثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما فی قوله تعالی فذبحوها وما كادوا يفعلون ای ما كادوا يجوزون قبل ذبحهم
وما قربوا منه اشارة الی ما سبق قبل ذلك من تعنتهم فی قوله اتتخذنا هزوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هی ادع لنا ربك يبين
لنا ما لونها وهذا التعنت داب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم يثبت قرينة هكذا كقولك مات زيد وما كاد
يسافر قلنا ببقی مضمون خبر كاد علی انتفائه وعلی انتفاء القرب منه كما فی قوله تعالی لم يكد يراها وقوله اذا غير الهجر البيت
اذ ليس فی هذه المواضع ما يدل علی حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هی الشبهة لمن قال ان نفی كاد اثبات فقال
بعضهم انه للاثبات فی الماضی كان كقوله تعالی وما كادوا يفعلون او فی المستقبل فاستدل علی كونه فی المستقبل ايضا للاثبات
بتخطئة الشعراء ذا الرمة اذا غير الهجر البيت وقولهم تراه قد برح حتی ادی ذلك الی ان غيره والرمة لم يكد الی اجد ولم يكد يستقر
لانه جواب اذا فلولا انهم فهموا الاثبات لم يخطؤه والجواب عن الاستدلال بقوله تعالی وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل
مفهوم من القرينة اعنی قوله تعالی فذبحوها لا من كادوا كما تقدم ولهذا لم يفد الاثبات فی قوله مات زيد وما كاد
يسافر لما لم يكن قرينة واما الجواب عن تخطئة الشعراء فبان تخطئهم وتصويب ذا الرمة فی بديهته بناء علی الدليل المذكور ای ان
نفی القرب من الفعل لا يكون اثباتا له وقد خطا المخطئين وذا الرمة فی رويته من قال حين سمع تلك الحكاية اصابت بديهته
واخطات رويته وقال بعضهم ان نفی الماضی اثبات لشبهة قوله تعالی فذبحوها الآية ونفی المضارع نفی لقوله تعالی لم يكد يراها
وقول ذی الرمة لم يكد يبرح وعند الاخفش يجوز زيادة كاد قوله والثالث ای الذی يفيد شروع فاعله فی مضمون الخبر
وقد ذكرنا مرادفات طفق واخواتها يقال طفق يطفق طفقا كفرق يفرق فرقا وحكی الاخفش عن بعضهم طفوقا وقد جاء
طفق يطفق كجلس يجلس ويستعمل مضارع كاد واوشك خصوصا من بين جميع الافعال المذكورة فی هذا الباب وقد جاء اسم
فاعل اوشك قوله وهی مثل كاد يعنی فی الاستعمال وقد يجیء خبر جعل جملة اسمية قال وقد جعلت قلوص بنی سهيل من الاكوار
مرتعها قريب وقد يجیء جملة شرطية مصدرة باذا قال وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنی ثوبی فانهض نهض الشارب الثمل
قوله فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وهما صيغتان ما افعله وافعل به وهما غير متصرفين نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد
ولا يبنيان الا مما يبنی منه افعل التفضيل ويتوصل فی الممتنع بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه ولا يتصرف فيهما
بتقديم ولا تاخير ولا فصل واجاز المازنی الفصل بالظرف وما ابتداء نكرة عند سيبويه ما بعدها الخبر موصولة عند الاخفش
والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير فی افعل مفعول عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير

بل يكون مضارعا مجردا منها
دخول النفی علی كاد
من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو افحش لان نفی القرب
وقت
يرح مكانه ای زال عنه
فی قوله
فعلا
الكور بالضم الرحل باداته والجمع اكوار وكيران



فعلاء التعجب و معناه

فالجميل مفعول عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة ففيه ضمير قوله ما وضع لانشاء التعجب اى فعل وضع لانشاء التعجب
لانه فى قسم الافعال ولا ينتقض الحد بنحو ناهيك بالله ولله دره ولله دره وياله وبالك رجلا وكاليوم رجلا وتلقى بلمه رجلا وتلمّره رجلا
لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شلّ عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء وكذا قولهم ابرحت ربا
الا ان نقول ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت وعجبت
فهو وان كان فعلا فليس للانشاء واعلم ان التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا
ظهر السبب بطل العجب ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شئ ففعل التعجب فى اصطلاح النحاة هو ما يكون
على صيغة ما افعل او افعل به دالا على هذا المعنى وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب قوله وهى
غير متصرفة لمشابهتهما بالانشاء للحروف وهى غير متصرفة وايضا كل لفظ منهما صار علما للمعنى من المعانى وان كان جملة فالقياس
ان لا يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلهذا لم يتصرف فى نعم وبئس وفى الامثال قوله ولا يبنيان اه قد مضى
ذلك فى باب افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وقع فى الماضى واستمر بخلاف التفضيل فانك
تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل فى الماضى واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذى لم يتكامل
بعد والمستقبل الذى لم يدخل بعد فى الوجود والماضى الذى لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلذا كان اشهر صيغتى
التعجب على الماضى اعنى ما افعل قيل لا يبنى فعل التعجب الا من فعل مضموم العين فى اصل الوضع او من المنقول الى
فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب وما اقتل ليدل بذلك على ان المتعجب منه صار كالغريزة لان باب فعل موضوع لهذا
المعنى وكذا قيل فى افعل التفضيل فكان اصل ما اضربك لزيد وما اقتلك له وانت اضرب لزيد واقتل له ضرب لزيد
وقتل له وانما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل منه لا لذاته فلهذا لا يتعدى بان الى
المفعول الذى كان الفعل الثلاثى يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما رأيت ولا يبنى فعل التعجب من المبنى للمفعول
لما مر فى افعل التفضيل ويجوز تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما ماخوذين من فعل مضموم العين كما ذكرنا وهو
لازم وربما بنى من المبنى للمفعول اذا امن اللبس بالفاعل نحو ما اجنه وما اشهره وما امقته الى وما اعجبه الى وما اشهاه
الى فيتعدى كما ذكرنا فى افعل التفضيل الى ما هو الفاعل فى المعنى بالى او بعند نحو احظى عندى وذلك اذا تضمن معنى
الحب والبغض قال سيبويه جميع ذلك مبنى على فعل وان لم يستعمل فكان ابغضه واعجبه وامقته من بغض وعجب ومقت
وان لم يستعمل واشباه من شهو كما يقال دموت اليد يده وقياس التعجب من المبنى للمفعول ان يكون الفعل المبنى له
صلة لما المصدرية القائمة مقام المتعجب منه بعد ما اشد واشدد به ونحوهما نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما سجن ويبنى ايضا
من باب افعل افعلا قياسا عند سيبويه سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما ابغضنى له والاخفش والمبرد جوزا
بناءه من جميع الثلاثى المزيد فيه كما مر فى افعل التفضيل وقد يبنى من غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين
اى اكلها وكذا يقال ما ابله وما افرسه وان لم يستعمل منهما الفعل كما مر ويستعمل منهما الفاعل نحو ابل وفارس وقد يبنى من
غير متصرف نحو ما انعم وما ابئس ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة كافعل التفضيل نحو ما احمقه وما انوكه وما الده وندر
ما اخيره وما اشره بحذف الهمزة بخلاف خير وشر فى التفضيل فيتعدى الى غير المتعجب منه كما كان يتعدى اليه افعل التفضيل سواء
ولمشابهته لافعل التفضيل فى الوزن والاصل الذى منه يبنى وشرائط بنائه وتصحيح العين فى نحو ما اقوله وما ابيعه وتعديه
بما يتعدى به افعل التفضيل توهم غير الكسائى من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كافعل التفضيل وقوى وهمهم تصغيرهم
اياه فى نحو يا ما امليح غزلا ناشدن لنا ولما الكسائى فوافق البصريين فى فعليته ولولا انفتاح افعل التعجب وانتصاب المتعجب
منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصر وهذا عند ذوى الفتح اخو بكونه متضمنا المعنى التعجب الذى كان
حقيقا بان يوضع له حرف كما مر فى بناء اسم الاشارة فبنى لتضمنه معنى الحرف وبنى على الفتح لكونه اخف فما مبتداء واحسن
خبره اى شئ من الاشياء متعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذر النصب المتعجب منه بعد افعل بكونه مشابها للمفعول
لمجيئه بعد افعل المشابه لفعل مضمر فاعله فوقع موقع المفعول به فانتصب لمشابهته فهو نحو قوله ولد نا بعد بين ناب عليهن
اجبّ الظهر ليس له سنام بنصب الظهر وهو ضعيف لان النصب فى مثل اجب الظهر ليس له سنام بنصب الظهر وهو ضعيف
لان النصب فى مثل اجب الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مر فى باب الصفة المشبهة
ولا يضاف افعل الى المتعجب منه والجواب عن تصحيح العين فى نحو ما اقوله وابيعه واقول به وابيع به ان الاعلال نوع
تصرف وفعل التعجب غير متصرف ومن ثم لم يجز الادغام فى نحو اشدد به فى فعل التعجب كما جاز فى غيره واما التصغير
فمع كونه شاذا مقصورا على السماع الا عند ابن كيسان فانه مدعى اطراده ويقيس عليه افعل به فى جواز التصغير فانما جاز

قوله واما نحو تعجبت وعجبت وكذا ابرحت ربا ... الاشهر الصحيح عندى

في بابه ويزيد ... وتقديم ابرح ... فلهذا ... وبين ابرحت بادا ابرحت جارا

قوله قياس التعجب من المبنى للمفعول

نقض بغاضة ... وبغضه الله ... والقاء ... اريد هنا المدح بالمبالغة ... المتوصل بحيث ... وصلة ... المصدر ... لمشابهته افعلا التعجب ... الصيغة ... مقام ... منه

الجب القطع ... والنيلة ...

فعل التعجب

ذلك لانه يعكل التصرف فيه شابه افعل الاسمي كابيض واقول منك قوله ويتوصل في الممتنع يعني بالممتنع ما لا يكون ثلاثيا نحو ما
احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان والعيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره او لم يكن تاما نحو ما اشد
كونه قائما او لزم النفي كما ينبس او مصوغا للمفعول او عادم المصدر مشهور فلا يمكن التوصل بمصادرها الى التعجب منها ولا الى بيان
التفضيل فيها اذ لا مصدر منفيا النحو نبس او مصوغا للمفعول لنحو جن وكذا لا مصدر لنعم وبئس ويذر ويدع حتى توقع شيئا
منها بعد ما اشد واشد منك وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما اقيل استغناء
بما اكثر قائلته قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير كل واحد من التقديم والتاخير يستلزم الاخر لانك اذا قدمت شيئا على
شيء فقد اخرت المقدم عليه عن المقدم يريد انك لا تقول زيدا ما احسن ولا زيدا ما احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين
في عدم تصرفهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول
وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز لقيته فما احسن امس
زيدا على ان يتعلق امس بلقيت وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف في عمل التعجب
وان كان بين الفعل والفضلة واما بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابو علي والمازني نحو ما
احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن
لولا كلفة زيدا ويفصل بكان وحدها بين ما وافعل وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبر ما وفيها
ضميره واحسن زيد خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل وفائدة
الفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله
وشذ الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفاها والضمير للعشية ولا يتجاوز المسموع
فيهما ولا يقاس يكون على كان في الفصل به خلافا لابن كيسان قوله وما ابتداء اي مبتدا مع كونه نكرة عند سيبويه والاخفش
في احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا
في الاصل شيء من الاشياء الا اعرفه جعل زيدا احسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في
التعجب عن شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه انتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء
سواء كان بجعول وله سبب اولا فهمزة افعل للتعدية مما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه او للتعدية ما صار لازما بالنقل الى
فعل الى مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا فانها اضرب زيدا لعمرو فما مبتداء وافعل خبره
وفيه ضمير راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش في القول الاخر ما موصولة والجملة بعدها صلتها
والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا التقدير
معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير
موصوفة نادر نحو فنعما هي على قوله ولم يسمع مع ذلك مبتداء وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو
قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم
الدين واتدري من هو ولله دره اي رجل كان قال ولله عينا حبتر ايما فتى قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من معنى
الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت واما احسن بزيد فعند سيبويه افعل صورته امر ومعناه الماضي
من افعل اي صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم والباء بعده زائدة في الفاعل لازمة وقد يحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو
احسن ان يقول على ما هو القياس وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه
ربه وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم زيد والحم به وبان زيادة الباء في الفاعل قليلة والمطرد زيادتها في المفعول
فقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا احسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن
فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كلما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة
فان وجدت لسانا قائلا فقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر من همزة صار كذا
وان لم يكن شيء منهما قياسا مطردا وانما لم يتصرف على هذا القول افعل وان خوطب به مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا
او احسنوا او احسني او احسن لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك انه لما انمحى معنى الامر فيه كما انمحى
في ما افعل معنى الجعل وصار معنى افعل به كمعنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب
حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتانيثه فهمزة احسن على هذا للجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة
في المفعول وهو كثير كما يجيء في حروف الجر واجاز الزجاج ان يكون الهمزة للصيرورة فتكون الباء للتعدية اي اجعله

واما ما كان لازما للنفي ... ما تكلم ... حق الرجل جنونا واجنه فهو مجنون ولا تقل مجن وقولهم في المجنون ما اجنه شاذ لا يقاس عليه لانه لا يتعجب في المضروب ما اضربه

فيه التحقيق في افعل ما افعل وفي افعل به

قوله افعل بصيغة امر ... ومعناه الماضي



افعال المدح والذم

فاحسن والاول اولى لقلة همزة الصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر لبقاء احسن فى الاحوال الثلث على صورة واحدة بكون
الخطاب لمصدر الفعل اى يا حسن احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة وايضا نحو فقول احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان
فى حالة واحدة الا ان يقول معنى خطاب الحسن قد يمحى ويجب كون المتعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم
الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا رايناه فى موضع كذا جاز واذا علم المتعجب منه جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن قال تع
اسمع بهم وابصر فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا واما عند سيبويه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز
حذفه الا انه بملازمته الجر وبكون الفعل الذى قبله فى صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول له اشبه الفضلة فجاز
حذفه اكتفاء بما تقدم فان لم يلزمه الجر كما فى ما جاءنى من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يؤتى لفعلى التعجب ولا لافعل التفضيل بمفعول
مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانهما بجمودهما صارت كنعم وبئس مما لا مصدر له ولا يجوز العطف على الضمير المستتر فى ما احسن
زيدا ولا فى احسن بزيد ولا ساير التوابع ولا الاخبار عنه بالذى وباللام لانه يمحى عنه معنى الفاعلية كما قدمنا بل معناه الان اى
حسن حسن زيد فلو جئت بتوابعه او اخبرت عنه لاعتبر بعد انمحائه واجاز ذلك قوم بعد المنصوب اما قبله فلا لما تقدم انه
لا يفصل الا بالظرف قوله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام
او مضافا الى المعرف به او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل فنعما هى ويجد بعد ذلك المخصوص بالمدح والذم وهو مبتدأ ما قبله
خبره او خبر مبتداء محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متاول وقد
يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد وفنعم الماهدون وساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص
واعرابه كاعراب مخصوص نعم ويجوز ان يقع قبل المخصوص وبعده تمييز او حال على وفق مخصوصه قوله ما وضع لانشاء
مدح او ذم هذا كما تقدم فى باب الكنايات فى بيان ان كم الخبرية متضمنة الانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ
المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا فى الخارج فى احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون
خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا ولو كان اخبارا صرفا عن جودته خارجا لم دخله التصديق والتكذيب
فقول الاعرابى لمن بشره بمولودة وقال نعم المولودة والله ما هى بنعم المولودة ليس تكذيبا له فى المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل
هو اخبار بان الجودة التى حكمت بحصولها فى الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء جزؤه الخبر وكذا الانشاء التعجبى والانشاء
الذى فى كم الخبرية وفى رب هذا غاية ما يمكن ذكره فى تمشية ما قالوا من كون هذه الاشياء للانشاء ومع هذا كله فلى فيه
نظر اذ يطرد ذلك فى جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو ولا ريب فى كونه خبرا لم يمكن ان تكذب فى التفضيل و يقال
لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم وهو خبر بلا شك لا يدخل التصديق والتكذيب من
حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلانه من حيث القيام فيقال ان القيام
حاصل او ليس بحاصل وكذا قوله ليست بنعم المولودة بيان ان النعمة اى الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا فى التعجب
وفى كم ورب قوله فمنها نعم وبئس اعلم ان نعم وبئس فى الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد فى لغة بنى تميم كما يجىء
فى التصريف فى فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا فيه اربع لغات سواء كان اسما كرجل لعب او فعلا كشهد احدها فعل
وهى الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين
وكذا اطرد اتباع الفاء للعين فى فعيل اذا كان عينه حلقيا مشاكلة للعين قالوا رغيف وشعير وسعيد الاكثر فى هذين الفعلين الا ان
الاكثر فى هذين الفعلين خاصة كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بنى تميم قال سيبويه كان عامة
العرب اتفقوا على لغة تميم فى اتباع الفاء للعين ثم اسكنوا الثانى كما قيل طرفة نعم على الاصل فى قوله نعم الساعون فى الامر المبر ومنه
قوله نعم فنعما هى بفتح الفاء وكسرها فى القراءتين ولم يجز اسكان كسرة العين مع الفتح لقصد الادغام وقرا يحيى بن وثاب فى الشاذ نعم عقبى
الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يات بئس فى القران الا مكسور الفاء ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين
فى المدح والذم كما ذكرنا فى باب التعجب قوله وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم
او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذى اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل واعلم ان
اللام فى نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو على واتباعه لما ذكرنا فى باب المعرفة ان علامة المعرف
باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما فى قوله تع ان الانسان لفى خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد
كل الرجال فان قلت بل هذا على سبيل التجاوز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل بل معنى انت الرجل اذا قصدت
المدح ان ما سواك كالعدم بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام فى نعم الرجل للاشارة الى ما فى الذهن كما قال المص لما بينا
فى باب المعرفة ودليل فعليتهما الحاق التاء التى لا تقلب هاء فى الوقف بهما وهى انما تلحق الفعل واتصال الضمير المرفوع بهما وبناء احدهما

وكذا القول فى صيغ المدح واما نحو قولك كم رجل عندى فمعناه الحكم بكثرة الرجال عنده واستكثاره لسلكت فعل م الرجال الاول اخبر والثانى انشاء وقس على ذلك رب رجل عندى

التعجب فى الوصف والوصف فاعل منه والافعال

وغيرهم وقد استعمل

يمكن ان يقال انا لم نجز نعم كل الرجل زيد لانه يتبادر منه ان افراد الرجل

افعال المدح والذم

لات مع ان بعض الكوفيين يقول انما هي التاء التي تزاد في اول حين والآن فالوقوف قبل تاء باذى بجمانا وصليبا كما زعمت
ثلاثا وقال العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم كما مرّ في قسم الاسماء والثانية والثالثة اللتان
تلحقهما ثمّ وربّ والاكثر انها لا تلحقهما الا اذا وليهما المؤنث ايذانا بانه من اول الامر وذلك اذا عطفت ثم قصة على قصة
قال فمضيت ثمّة قلت لا يعنيني ولا تقول جاءني زيد ثمة عمرو وقد جوزه ابن الانباري ولا ادري ما صحته قال ماوية
يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقد جاء يا صاحبا ربت انسان حسن يسأل عنك اليوم (القوم) او يسأل عن ويجوز ان يكون اراد
بالانسان مؤنثا والرابعة التي تلحقها لعل وقيل فعليتهما ايضا لات وثمت ولعلت وربت كما مضى في باب المذكر والمؤنث
يدل على فعليتهما ايضا ما حكى الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا والضماير المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال وايضا
جواز استعمال جميع باب فعل مع فعليتها استعمال نعم وبئس يقوي فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك الاصل وهو كونهما
(فعلين) مستقلين بفاعليهما كلاما صارا مع فاعليهما بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها كما في قوله المؤمن عائذات
الطير يمسحها وجرد قطيفة فصار معنى نعم الرجل رجل في غاية الجودة فكانه كان رجل نعم اي جيد فصارا معا جزء جملة مستقبلة
ولهذا نظائر نحو قوله نعم سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا قائما على ما مرّ في باب ظننت ونحو يوم يجمع الله
الآية فان الجمل في هذه الصور منسلخة عن معنى الجملة بدليل كون مضمون الاولى مبتدأ على ما قيل ومضمون الثانية مفعولا ومضمون
الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما فهي محكية مطلقا
وان لم يكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما مرّ في باب علمت قال تعم ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه اي بدا
لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزءان بما استحقه مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء الاول
باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان اذ لم يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورين
بعد علمت اذ لا يرفع فعل واحد اسمين بلا اتباع ولم يجز ايضا حكايتهما اذ الفعل الواحد لا بد له من مرفوع به وحكي الجزءان
ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يمكن جرهما لان الاسم الواحد لا يجر اسمين واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على جر اولهما لم يكن
لثانيهما اعراب مناسب كما كان نصب الثاني مناسبا (بعد الرفع في نزول) للرفع تشبيها بالمفعول واما الجمل التي هي خبر المبتدأ او ما اصله الخبر كان (وخبر)
وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد
كما مرّ ولنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتها لكونها فعلية كما في سواء عليهم أأنذرتهم الآية لكن
ليس كونها بمعنى المفرد كما في سائر الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم
كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص كما يجيء فكان القياس ان يقال نعم
رجل زيد ونعم رجلان الزيدان ونعم رجال الزيدون اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل
معرفا باللام تعريفا لفظيا كما في اشترِ اللحم او ضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا منكر في المعنى كما مرّ في باب المعرفة لداع لهم الى ذلك و
هو انهم غلبوا تأخير هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له في النفوس وقع فاوردوا الفاعل في صورة المعرفة وان
كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر مصوغا على وجه لا ينكر اذ لا مدح في شخص منكر من الاشخاص او ذم
لا فائدة فيه فبنوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر والجملة الفعلية كما ذكرنا في تقدير مفرد هو فاعل الموصوف
بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم جيد فكانه صفة مشبهة ويجوز ذلك لكون جميع
الافعال في المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل كجرد قطيفة ولا يقال ان ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب فان الاصول
تدعوا اليه وذلك لانه ثبت بالدليل على ان المخصوص مرتفع بالابتداء ما قبله خبره لا خبر مبتدأ مقدرا اذ لو كان خبر مبتدأ مقدرا
لم تدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما فاذا ظهر كونه
مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جملته لوجب ان يكون فيه عائد اليه والاعتذار بكون ذي اللام جنسا مستغرقا وكون
الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يستقم مع الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق
المضمر لجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة من الاستغراق لكونها في حيز الايجاب والاعتذار ايضا بكون ذي اللام
قائما مقام الضمير على ما قال المص لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدأ غير محتاج الى التمييز
في زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وليس ايضا اعتذار لانه نفي يكون اللام
للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون اذا كان لضمير الراجع بشيء اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق
كل فرد وان لم يكن فيه لام يشار به الى ما في الذهن على زعمهم وقد مرّ في باب المعرفة ان التعريف الذهني لا معنى له فلم يبق اذن
بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويؤيد كونها بتقدير المفرد

الجمع ذكره يعمل منه البعض كاللذة وجمعها لذات س ح ك

فاطلقا شعواء اى حاشية متفرقة

بعد ما كان جملة

وكان زيد قائما

التهام

في باب كان

فيان الاصل تنكير فاعل نعم

المعرفة



افعال المدح والذم

دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا كقول الاعرابي لما بشر بمولودة فقيل نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة
وقولهم نعم السير على بئس العير وليس زيد بنعم الصاحب وغير ذلك وليس ذلك على سبيل الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم
كقوله والله ما ليلى بنام صاحبه اي بمقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبئس مطرد كثير بخلاف نحو بنام صاحبه وحكى قطرب نعيم الرجل على
وزن شديد وكريم فهذه الحكاية ان صحت تؤيدهم كون نعم كالصفة المشبهة فيحمل ما جاء مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير
ويا بئس الرجل على انه منادى وايضا يجوز دخول لام الابتداء ولام القسم عليهما نحو ان زيدا لبئس الرجل ووالله لنعم الرجل انت
مع انهما لا يدخلان الماضي من دون قد وهذه الاشياء التي هي غرت الفراء حتى قال انهما في الاصل اسمان ولو كان كذا
لم يكن لرفع ما بعدهما وجه الا بتكلف ولاجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزئيها الاظرف ولا غيره فلا يقال نعم اليوم
الرجل زيد ان زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره اي زيد رجل جيد ولم يحتج الى الضمير العائد الى المبتدأ لان الخبر في تقدير المفرد
والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الابهام كما مر فيدخله عوامل المبتدأ نحو نعم الرجل
كنت وقوله بئسما النعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل
وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام زائدة كما رأيت ومضمرا مفسرا بما بعده كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا
وشيخ الحي خالك نعم خالا وانما لزم كون الفاعل مبهما مع تقدم المبتدأ لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى تأخره ويدخله مقدما
نواسخ المبتدأ نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قوله نعم جدا لا يرجع الى المبتدأ وانما لم يحتج الى التفسير بل هو ضمير
قبل الذكر مفسر بما بعده فالذي روى وان كان كالشاذ تثنيته في نحو قولهم مررت بقوم نعم بهم قوما ونعموا قوما وليس الضمير ان
اي هم والواو براجعين الى الموصوف الى الهاء والا لم يفسرا قول هو مضمر مميز بنكرة منصوبة اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر
الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل المصرين لعلتين احدهما انه عليهم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا
رجالا ونعمت امرأة لان ذلك نوع تصرف ولهذا اجازوا نعم المرأة هند وبئس المرأة دعد كما اجازوا انعمت المرأة لكن الحاق تاء التانيث
اهون من الحاق علامتي التثنية والجمع لانها تلحق بعض الحروف ايضا كلات وثمت وربت ولعلت فلذلك اطرد نعمت المرأة هند
ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والعلة الثانية ان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لانك لا تستفيد منه الا انه يستقدمه
ما يعود عليه الا معنى شيء وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولو ثنيته وجمعته وانثته لتخصص بسبب افادة معنى
التثنية والجمع والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى واما تمييز هذا الضمير فيتصرف فيه افرادا وتثنية
وجمعا وتانيثا نحو نعم رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نسوة اتفاقا منهم ايضا واما الضمير في ربه رجلا فالبصريون
يلتزمون افراده للعلة الثانية المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه ولهي ما ذهبوا
اليه ببعيد لانه مثل قوله ويلمها زوجة ويا لها قصة ويالك من ليل وقد يتصرف في الضمير كما رأيت واما تمييز هذا الضمير فقد ذهب الجزولي
وتبعه من شرح كلامه الى لزوم افراده والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصرين اما عند اهل الكوفة
فظاهر لانهم يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمير
تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فلانهم لم يلتزموا افراده كما التزموا افراد الضمير لجاء اللبس اذا
قصد المثنى او المجموع وقد صرح ابن مالك والمص بمطابقته لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم
وتمييزه لشدة احتياجه اليه الا بالظرف قال نعم بئس للظالمين بدلا واذا لم يفصل في نحو عشرون رجلا بين المبهم وتمييزه الا في
الضرورة فما ظنك بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل بين ذا في حبذا وتمييزه فللجواز
استغنائه عنه فلذا قيل حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ولا يجوز ان يجيء لهذا الضمير بالتوابع كالبدل والتاكيد والعطف
لانه من شدة الابهام كالمعدوم والاعتبار بالتمييز وهو المفيد للمقصود ويلزم هذا الضمير غالبا ان يميز وقيل في قوله نعم بئس مثل
القوم الذين ان التمييز محذوف اي بئس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اي بئس مثل القوم
مثل الذين او حذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجيء وقد يجيء عند المبرد وابي علي بعد الفاعل الظاهر
تمييز للتاكيد قال تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقال نعم ذرعها سبعون ذراعا اي ذراعها اذا المصدر
لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا وهذا كما يجيء الحال في قم قائما وتعال جائيا للتوكيد ومنع سيبويه ذلك لان وضع التمييز
لرفع الابهام ويأول البيت بزود مثل زاد ابيك زادا على ان مثل حال من مفعولي تزود وهو زادا وقوله نعم ذرعها مصدر
بمعنى المفعول اي مذروعها اي طولها سبعون ذراعا قوله او بما مثل فنعما هي اختلف في ما هذه فقيل كافة هيأت نعم و
بئس للدخول على الجمل كما قيل في قلما وطالما قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك في الحروف فالاولى
في طالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحرف لا

القول في حبذا والفصل بينها وبين نعم

افعال المدح والذم

انه يحتاج الى تكلف فى اضمار المبتدا والخبر فى نحو فنعما هى وقال الفراء وابو على ما موصولة بمعنى الذى فاعل لنعم وبئس والجملة بعدها صلتها ففى قوله نعم بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ما فاعل وان يكفروا مخصوص وفى قوله تعالى فنعما يعظكم به المخصوص محذوف ويضعفه قلة وقوع الذى مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها فى فنعما هى مخصوصها اى نعم الذى فعله الصدقات وكذلك قولهم دققته دقا نعما وقال سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشئ المعين فنعما هى نعم الشئ هى فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهى مخصوصة ويضعفه عدم مجئ ما بمعنى المعرفة التامة اى بمعنى الشئ فى غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه انه يقال انى مما ان افعل ذلك اى من الامر والشان افعل ذلك وقال ان شئت قلت انى مما افعل بمعنى ربما افعل كما يجئ فى الحروف بل يجئ ما بمعنى شئ اما موصوفة او غير موصوفة كما مر فى الموصولات وايضا يلزم حذف الموصوف اى المخصوص واقامة جملة مقامه فى نحو نعما يعظكم به ولبئسما شروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا فى باب النعت فى قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا فيكون التقدير نعم الشئ شئ يعظكم به و بئس الشئ شئ شروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا فى قوله نعم الفتى فجعت به اخوانه يوم البقيع حوادث الايام اى فتى فجعت به ويجوز ان يكون تخرج فى قوله تعالى كبرت كلمة تخرج من افواههم صفة مخصوص محذوف وان يكون صفة التميز المذكور والمخصوص محذوف اى قولهم وفى قوله نعم بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا يجوز ان نقول على هذا القول اى كون ما بمعنى الشئ قوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم بيانا لاستحقاقه الذم وان يكون صفة مذموم محذوف وقوله ان يكفروا بدل من ذلك المذموم او خبر مبتداء محذوف والجملة بيان للمذموم وقال الزمخشرى و الفارسى فى احد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص اما محذوف كما فى نحو فنعما يعظكم به او مذكور كما فى قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا به او نكرة غير موصوفة فى نحو قوله نعما هى وقولهم دققته دقا نعما ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا لان التاكيد المعنوى لا يكون الا للمعارف كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام فى معنى النكرة كما بينا ويجوز تاكيده لفظا نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله نعم بئس الورد المورود وقال ونعم الفتى المرئى انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة مخصصة والمقصود العموم والابهام وقال ان المورود مذموم والمرئى بدل من الفتى وليس بشئ لان المقصود مع مثل هذا التخصيص بان اذا المخصص لا يعين فهو كقوله نعم ولعبد مومن . لا يمتنع عند ابى على والمبرد وهو الحق خلافا لغيرهما اسناد نعم وبئس الى الذى الجنسية وكذا من وما واعنى بالجنسية ما يكون صلتهما عامة وفى نهج البلاغة ولنعم دار من لم يرض بها دارا قال شعر فنعم مرزاء من ضاقت مذاهبه ونعم من هو فى سر واعلان ويقول نعم الذى هو عبد زيد واما ان كانت صلتهما مخصوصة نحو نعم الذى كان ابوه فى الدار والاشارة الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم فاعلهما الابهام وقد يرد فاعلهما منكرا مفردا نحو نعم رجلا زيدا ومضافا اليه كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو قليل وقد روى مررت بقوم نعم بهم قوما والباء فى الفاعل لتشبيه نعم بفعل التعجب وهو افعل به وتضمنه معناه فكانه قيل انعم بهم قوما وقد يدخل هذه الباء فى المخصوص كقوله عليه الصلوة والسلم نعما بالمال الصالح للرجل الصالح اى نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص هو فى المعنى متعجب منه ههنا وقد روى مررت بقوم نعموا قوما بالحاق الضمير البارز وهو كما ذكرنا وقال ابو على انه نعم سمع ابو عبد الله زيد وبئس عبد الله انا ان كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل اذن يضاف الى المعرف الجنسى وينبغى ان يكون هذا على ما جاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذى لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال كما مر فى باب الاضافة وقد روى شهدت صفين وبئست الصفون والاولى ان يكون هذا وان كان ايضا خلاف الاصل مما ترك فيه التمييز مع الضمير اى بئست بقعة الصفون مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فبها ونعمت اى مرحبا بهذه الفعلة ونعمت هى فالتميز والمخصوص حذفا معا وقد يؤنث نعم وبئس وان كان فاعلهما مذكرا لكون المخصوص مؤنثا اذ هو هو نحو نعمت البلد هذه الدار قال ذو الرمة او حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد وكذا يؤنث الفعل وان كان المميز للضمير مذكرا لتانيث المخصوص كقوله نعم ساءت مستقرا وحسنت مستقرا قوله وهو مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف قال ابن خروف لا يجوز ايضا ان يكون مبتداء مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتداء عليه وحكى الاندلسى مثله عن سيبويه وهذا الذى قصرناه قبل قوله وشرطه اى شرط المخصوص مطابقة الفاعل يعنى ينبغى ان يصح اطلاقه عليه وبئس القوم متؤل باحد وجهين اما على حذف المضاف اى بئس مثل القوم مثل الذين او على حذف المخصوص والذين صفة القوم اى بئس مثل المكذبين مثلهم اى مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الانسان رجل الا ان تصفه بما يرفع الجهالة ولا يمتنع اعتراض نعم بد يولى بين العامل ومعموله لانها كالجملة الاعتراضية نحو قولك ابصرت ونعم الرجل هو زيدا ويجوز بالفاء نحو فنعم الرجل هو قوله وساء مثل بئس نحو ساء مثل القوم اعلم انه يلحق بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيد او بالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو دموت اليد

كان هى

المقصود المرفود

الابهام

رزأت الرجل ارزؤه رزءا

فالصفون

عيطل طويل العنق ثجاء عريض ما بين الكاهل الى الظهر



بہ وقضوا الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب ولهذا اكثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء وذلك لكونه بمعنى افعل به نحو
ظرف زيد اى ظرف به ويكثر ايضا استغناؤه عن الالف واللام كقوله تعالى وحسن اولئك رفيقا ورفيقا تمييز لابهام اولئك و
مثل حال ونحو قوله بعد مامتاملى بهامة زائدة وكذا فى توطم وشد ما انك ذاهب وان فاعل شد ويجوز ان يكون ما فيهما كما
فى نعما ومتاملى وان مخصوصان ويضمر فاعل فعل المذكور كثيرا على وفق ما قبله نحو جاءنى الزيدان وكرما اى ما اكرمهما
ولم يجز ذلك فى نعم وبئس وذلك لعدم عراقته فى المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله ومنها حبذا وفاعله ذا واصل حب
حبب كظرف اى صار حبيبا فادغم كغيره والزم منع التصرف لما ذكرنا فى نعم وبئس قوله ولا يتغير يعنى لا يثنى ذا ولا يجمع
ولا يؤنث بل يقال حبذا الزيدان وحبذا هند ولا يقال حب ذان ولا حب اولا ولا حب تا لانه مبهم كالضمير فى نعم وبئس
فالتزم الافراد مثله وخلع منه الاشارة لغرض الابهام فحبذا بمعنى حب الشئ وعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال
فعليه حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدأ والمخصوص خبره اى المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب ازال اسمية ذا لان الفعل
هو المقدم فالغلبة له وصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله واذا دخل لا على حبذا وافق بئس معنى
والاولى ان يقال فى اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص نعم اما مبتدأ او خبر مبتداء لا يظهر كما قاله قوم هناك لكن لا
تعمل النواسخ فى هذا المخصوص ولا يتقدم على حبذا وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغى ان
يجوز ادعاء مثل ذلك فى مخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك وقال الربعى ذا زائدة كما فى ماذا صنعت
والمخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبذه بما لا تحبذه كحوقل وبسمل ونحوهما قوله وقد يقع قبل المخصوص وبعده تمييز
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يقع حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسولا
وحبذا رسولا محمد ولم يجز فى نعم تاخر التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز ههنا لان التمييز ههنا عن الظاهر وهو ذا وهناك
عن الضمير المستكن وايضا التمييز لازم عن الضمير جائز عن ذا وانما جاز ترك التمييز ههنا تفضيلا للظاهر على الضمير
تفضيل الظاهر على المضمر كما فضل عليه بجواز ترك التمييز ههنا نحو حبذا زيد ووجب الاتيان به اختيارا وقيل انما لم يجز
ترك التمييز فى نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز فى بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا فان ذا فيه
ظاهر فاعليته وربما حذف المخصوص ههنا للقرينة كما يحذف فى نعم وقد يفرد حب عن ذا فيجوز اذن نقل ضمة عينها الى فائها كما
يجوز حذفها قال شعر وحب بها مقتولة حين تقتل بفتح الحاء وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد به المدح او
التعجب كقوله بعد ما متاملى وانشد الجوهرى لا يمنع الناس منى ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا ويروى
ابض عظم البطن بطنك والتغير فى اللفظ دال على التغير فى المعنى الى المدح او التعجب وقد يجئ فاعل حب بالباء مزيدا
عن ذا تشبيها بفاعل افعل تعجبا كما قال وحب بها مقتولة تم قسم الافعال والحمد لله رب العالمين قوله الحرف ما دل
على معنى فى غيره قد مضى شرحه فى اول الكتاب قوله ومن ثم احتاج فى جزئيته الى اسم او فعل يعنى ومن اجل ان معناه
فى غيره احتاج فى كونه جزء كلام الى اسم كالتنوين فى زيد قائم او فعل نحو قد فى قد قام زيد فكل واحد من الكلامين المذكورين
مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا فى اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة فلا اسم يصح ان يكون جزء الكلام من دون شئ
اخر وقد يحتاج الى الجملة كحروف النفى والاستفهام وحروف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه فى نحو نعم ولا وقد وكان وخرج علينا
قوله حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه وهى من والى وحتى وفى والباء واللام ورب وواوها وباء القسم
وواوه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا قوله من للابتداء والتبيين والتبعيض وزائدة فى غير الموجب
خلافا للكوفيين والاخفش وقد كان من مطر وشبهه متاول افول الافضاء الوصول والباء بعده للتعدية اى لايصال فعل
المراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور به مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف
عليه بالنصب فى قوله تعالى وارجلكم ويسميها بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اى تضيف الافعال الى الاسماء اى توصلها
اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معناها اليها والاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت
بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمصدر كما ذكرنا فى الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد وزيد ممرور به ومرورى بزيد حسن وزيد بعيد عن الاذى وبمعنى
بمعناه الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك اى فى الدار لاكرامك فاللام فى لاكرامك تعدى الظرف الى اكرامك
وهو فى الحقيقة معمول للفعل المقدر او شبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام
الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معد للظرف وكذا فى بالزيد فان يا قائم مقام انادى واورد المص لتمثيل تعديته
معنى الفعل هذا فى الدار ابوه ولا اداه من ذلك لان فى الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كما فى هذا بعلى شيخا ولو صرح

فيما ان ذا فى حبذا ظاهر مبنى ولكن

بحث الحروف

حروف الجر

بما هو معناه لقلت استقر الّذي في الدار اي كائنا في الدار فلفظ استقر يعمل النصب في لفظ في الدار لكونه حالا لقيامه مقام الحال المحذوف
وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به وكلامنا في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او
معناه في الحال لا يحتاج الى حرف جر ومن امثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم اين انت منّي لان معنى اين انت بعدت وقد
مضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لا من لولا وكي ولات وقد اختلف في لعل وسيجيئ الكلام عليه قال المص العشرة
الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التي تليها تكون حروفا واسماء والثلثة البواقي تكون حروفا وافعالا قال ولما عدا على اسما وفعلا
وحرفا لاني اراعي في العداد ان يكون بين الكلمتين المتخالفتين في النوع المتماثلين في اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى
كتشارك على الحرفية والاسمية في معنى العلو فلهذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا في مع كونه
امر المؤنث من وفى يفي ولا امرا من ولي بلى وكذا لم اعد الى اسما مع انه يجيئ بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين قال واذا
اتصلت العد مع التشارك في المعنى التساوي في اصل اللفظ وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف في اصله الواو ويجب اذا كان
اسما او حرفا وكذا من وفى وله اصلها امين واوفى واول وفيما قال نظر لان على الاسمية تكتب الفا واصله واو اتفاقا لكنه اذا
اضيف الى الضمير ينقلب الالف ياء لتشبيهها بعلى الحرفية وقوله باتت تنوش الحوض نوشا من علا على فيه مبني على الضم كقولهم
من عل بحذف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه وقال فحاشا وعدا وخلا الحرفية لا اصل لالفاتها بخلاف فعليته واجاب
بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كانها لا اصل لالفاتها وهذا عذر بارد قوله
من للابتداء كثيرا ما يجيئ في كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى
المدى كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان للمعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان
في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية فمن للابتداء في
غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز
الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله تعالى نودي للصلوة من يوم الجمعة وقال لمن الدار
بقنة الحجر اقوين من حج ومن شهر وانا لا ارى في الآيتين معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي
بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون
الفعل المتعدي بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا لانه
يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التأسيس والتاذين حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما
حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في فمن في الآيتين بمعنى في ومن في الظرف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو جئت من قبل
زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب وكنت من قدامك وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية واقامه بعض حروف الجر مقام
بعض غير عزيز وكذا الاقواء لم يبتدأ من الحج بل المعنى من اجل مر حج وشهر والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك
نمت من اول الليل الى آخره وهو كثير الاستعمال وتعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو
قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به الجأ اليه فالباء ههنا افادت معنى الانتهاء واذا قصدت بمن مجرد
كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبدأ لشيء ممتد جاز ان يقع موقعه عن لانها لمجرد التجاوز كما يجيئ
تقول انفصلت منه وعنه ونهيت من كذا وعن كذا وسقاه من العيمة وعن العيمة اي بعده عنها فاما من التفضيلية فهي
وان كانت لمجرد المجاوزة كما مر لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل وكبعض حروف فعل التفضيل فلا يغير
واجاز ابن السراج كون من لابتداء غاية الفاعل والمفعول لكون الفعل مشتركا بينهما نحو رأيت الهلال من مكاني من
خلل السحاب فمبدأ رؤيتك مكانك ومبدأ كون الهلال مرئيا خلل السحاب وكذا قولهم شممت المسك من داري من الطريق
ومثال التبعيض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح لاخذت محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا واذا لم يذكر المفعول
الصريح او ذكر بعد معرفة نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه يقام مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم
والدراهم مأخوذ منها فلو ذكر بعدها المفعول المنكر نحو اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل
المذكور وان يكون صفة لشيء فيتعلق بمقدر اي شيئا كائنا من الدراهم فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون ايضا
حالا عن النكرة المؤخرة قال تعالى خذ من اموالهم صدقة ومقدرا نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا قال المبرد
وعبد القاهر والزمخشري ان اصل من التبعيضية ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبدأ الاخذ قوله
وللتبيين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بها
تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا الرجس الاوثان وللعشرين انها الدراهم وللضمير في
بان يكون هناك شيء ظاهر هو بعض المجرور بمن كما في قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة

رسم كتابة بعض حروف الجر اذا كان اسماء او افعالا

قال في الصحاح وبى ابته من عل الدار بكسر اللام اي من عال ... مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل ... وقال ابو ... باتت تنوش الحوض نوشا من علا ... انتهى

وكذلك ... الى اللحم العيمة شهوة اللبن والعطش ... شممت الشيء بالكسر اشمه شما وشميما وشممت بالفتح اشم لغة ...

الخلل الفرجة بين الشيئين والجمع الخلال ...



قولك عن من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو المذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين ولا يلزم ان يكون المأخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان يصح وتقول اخذت من الثلثين عشرين ومن عشرة تسعة وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم هي العشرون في قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبدأ نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس ولا يكون مبدأ له وانما جاز تقديم من المبينة على المبهم في نحو قولك ما من حظه في روضة ومن رعايته في جرم وعندي من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون لان المبهم الذي فسر من التبيينية مقدم تقديرا كانك قلت انا شيء من حظه في روضة وعندي شيء من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي شيء من خصال زيد كرمه ومثله كسرت من زيد يده اي شيئا من اعضاء زيد يده ففي جميع هذا ما هو المبين محذوف والذي بعد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان كل ذلك لتحصيل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني من زيد اي شيء من اشيائه بلا ريب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد بينت ذلك الشيء المبهم واما ما يسمى من التجريدية نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل مثله في حذف المضاف اي حصل لي من لقائه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا الباء التجريدية في نحو قوله فاسئل به خبيرا ولقيت بلقاء زيد اسدا وقد يكون من للبدل كما في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة وقوله فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها قوله وزائدة في غير الموجب هو اما نفي نحو ما جاءني من احد او نهي نحو لا تضرب من احد او استفهام نحو هل ضرب من احد وغير الاخفش والكوفيين يشترط فيها شرطين كونها في غير الموجب ودخولها في النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فمن في جزاء الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اي يغفر من ذنوبكم شيئا قالوا فقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا يناقضه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلعم فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران بعضها يناقض غفران كلها واستدلوا بما حكى البغداديون من قول العرب قد كان من مطر واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بانه قد كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان كما مر في الموصولات وقول المص شيء من مطر ومن للتبعيض او للتبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه في باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقتضي عند لولاه والفعل لا يقتضي عن فاعله ولو صح تاويله لجاز ان يكون الكاف في قوله اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل حرف جر وقد حذف الفاعل واقيم الجار مقامه ولا يصح الاستدلال بالبيت على ان الكاف اسم وقوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه المص ويجوز ان يقال ضمير جاء للقرآن وقوله من نبأ حال والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جاءني من احد فعند سيبويه لا يزاد من الاستغراقية وعند الكوفيين والاخفش تزاد ايضا غير الاستغراقية كما في الموجب وفائدة من الاستغراقية ما ذكرنا في باب لا التبرئة اعني التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر فهي اذن لتاكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كذا زيادة الباء في نحو القى بيده فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين وقيل ان من الاستغراقية في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من احد الى ما لا يتناهى وقد يجيء للتعليل نحو لما اتاك من سوء ادبك اي من اجله وكانها ابتدائية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب ويكون من مضموم الميم ومكسورها بمعنى باء القسم ولا يدخل اذن الا على لفظ الرب نحو من ربي كما ان تاء القسم مختصة بالله وشذ دخول كل واحدة منهما على معمول الاخرى نحو تربي ومن الله وهي حرف جر عند سيبويه جاز ضم ميمه في القسم خاصة وزعم بعضهم ان من القسمية بكسر الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن ويجيء الكلام عليهما في باب القسم ويكون من في الظروف بمعنى في كما تقدم ويختص من بجر قبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع يقال جئت من معه اي من عنده وكذا بله نحو من بله تاتي بالصخرة وقد ذكرنا ذلك في اسماء الافعال واختصت ايضا بجر عن وعلى اسمين

قوله والى للانتهاء ويجيء بمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا وتختص بالظاهر خلافا للمبرد وفي للظرفية

كانك اشرت بالدراهم

كانك قلت يعجبني شيء من خصال زيد م

اي لقيت من لقاء زيد اسدا م

وقولك لقيت بزيد اسدا اي بسبب لقي الدخير ام الطهيان

الطهيان قلة الجبل
والمبردة ج
الزادة انه يبرد الماء ق

كما ولو كان ناقضا خطابا لامة صلعم

بل علم غفرانه م

وهو ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمعنى او ٢ صه

ما جاءني رجل واحد م



معانی الی وحتی واستعمالاتهما

وبمعنی علی قلیلا والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدیة والظرفیة وزائدة فی الخبر فی الاستفهام والنفی قیاسا

وفی غیره سماعا مثل بحسبك زید والقی بیده واللام للاختصاص والتعلیل وزائدة وبمعنی عن مع القول وبمعنی

الواو فی القسم للتعجب اقول اعلم ان الی تستعمل فی انتهاء غایة الزمان والمكان بلا خلاف نحو اتموا الصیام الی

اللیل والاكثر عدم دخول حدی الابتداء والانتهاء فی المحدود فاذا قلت اشتریت من هذا الموضع الی ذلك الموضع

فالموضعان لا یدخلان ظاهرا فی الشراء ویجوز دخولهما فیه مع القرینة وقال بعضهم ما بعد الی ظاهر الدخول فیما قبلها

فلا تستعمل فی غیره الا مجازا وقیل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الی راسها فالظاهر نحو اتموا الصیام

الی اللیل والمذهب هو الاول قوله وبمعنی مع قلیلا كما فی قوله تعالی ولا تاكلوا اموالهم الی اموالكم والتحقیق انها بمعنی الانتهاء

ای یضیفونها الی اموالكم وكذا قوله تعالی ایدیكم الی المرافق ای مضافة الی المرافق والذود الی الذود ابل ای مضافة الی الذود

وقوله وانت التی حببت شغبا الی بدا الی واوطانی بلاد سواهما ای مضافا الی بدا وقیل یجیء بمعنی فی كما فی قوله فلا تتركنی

بالوعید كاننی الی الناس مطلی به القار اجرب ای فی الناس والوجه انها بمعناه وذلك ان معنی مطلی به القار اجرب مكره

مبغض والتكریه یعدی بالی قال تعالی وكره الیكم الكفر حملا علی التحبیب المضمن معنی الامالة قال تعالی وحبب الیكم الایمان كما قیل بعض

منه حملا علی اشتریت ورضیت علیه حملا علی سخطت قال اذا رضیت علی بنو قشیر لعمر الله اعجبنی رضاها وقیل ان الی فی مثل

انت الی حبیب وبغیض وجلست الیه بمعنی عند والاولی بقاؤها علی اصلها كما ذكرنا وكذا هی فی قوله وان یلتق الحی الجمیع تلاقنی

الی ذروة البیت الكریم المصمد بمعنی منتسب الی ذروة لا بمعنی فی كما قیل قوله وحتی كذلك ای لانتهاء الغایة مثل الی الا ان

بینهما فرقا كما یجیء وعتی بالعین لغة هذیلیة وهی علی ثلاثة اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استیناف فاذا كانت حرف جر

فلها معنیان الی وكی ولا تجر بمعنی كی الا مصدرا مؤولا به الفعل نحو اسلمت حتی ادخل الجنة ولا تقول حتی دخول الجنة

والتی بمعنی الی تجر ذلك نحو سرت حتی تغیب الشمس وتجر الاسم الصریح ایضا نحو حتی مطلع الفجر وینبغی ان یكون المجرور

بها موقتا لا نرحد والتحدید بالمجهول لا یفید نحو قوله فذرهم فی غمرتهم حتی حین بمعنی الموقت ای حین اخذهم ومذهب

الكسائی ان جر ما بعدها بالی لا بحتی لان العامل ینبغی ان یكون لازما لاحد القبیلین وحتی تدخل الاسماء والافعال فهی كما

فی لغة تمیم عند وقد ذكرنا ذلك فی النواصب واما العاطفة فهی مثل الجارة فی معنی الانتهاء ولا یكون بمعنی كی ویجب توقیت

ما بعدها كما فی حتی الجارة فلا تقول جائنی القوم حتی رجل لانه حد له فلا فائدة فی ابهامه وتشترك الجارة والعاطفة فی انه لا بد قبلهما

من ذی اجزاء الا ان ذلك یجب اظهاره فی العاطفة حتی یكون معطوفا علیه نحو قدم الحاج حتی المشاة وفی الجارة یجوز اظهاره

كما فی العاطفة نحو ضربت القوم حتی زید ویجوز تقدیره ایضا نحو نمت حتی الصباح ای نمت اللیلة حتی الصباح وتفارقان

ایضا بان العاطفة یجب ان یكون ما بعدها جزء ما قبلها نحو ضربت القوم حتی زیدا او كجزئه بالاختلاط نحو ضربنی السادات

حتی عبیدهم او جزء لما دل علیه ما قبلها كما فی قوله القی الصحیفة كی یخفف رحله والزاد حتی نعله القاها عند من قال ان نعله عطف

علی الصحیفة لان معنی القی الصحیفة القی جمیع ما معه لانه اذا القی الصحیفة والتی لا یمشی الا لها فقد القی كل شیء ویجب ایضا دخول

ما بعد العاطفة فی حكم ما قبلها فاذا قلت ضربت القوم حتی زیدا فالضرب واقع علی زید ایضا واما الجارة فالاكثرون علی تجویز

كون ما بعدها متصلا باخر اجزاء ما قبلها نحو نمت البارحة حتی الصباح وصمت رمضان حتی الفطر كما یكون جزء منه ایضا

نحو اكلت السمكة حتی راسها بالجر والسیرافی مع جماعة اوجب كون ما بعدها ایضا جزء مما قبلها كما فی العاطفة فلم یجیزوا نمت

البارحة حتی الصباح جرا كما لم یجز نصبا وهو مردود بقوله تعالی سلام هی حتی مطلع الفجر لیس من اللیلة بل هو ملاق لاخر

اجزائها واما دخول المجرور بحتی فی حكم ما قبلها ففیه اقوال جزم جار الله بالدخول مطلقا سواء كان جزءا مما قبلها

او ملاقیا لاخر جزء منه حملا علی العاطفة وتبعه المص وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول مطلقا سواء كان جزءا

وفصل عبد القاهر والرمانی والاندلسی وغیرهم فقالوا الجزء داخل فی حكم الكل كما فی العاطفة والملاقی غیر داخل

قال الاندلسی وانما ذكرت زیدا مع دخوله فی القوم فی قولك ضربت القوم حتی زید بالجر لغرض التعظیم او التحقیر

واستدل بان حتی كالتفصیل لما قبلها فاذا دخل فی الاجمال دخل فی التفصیل واذا لم یدخل لم یدخل ومذهب ابن

مالك قریب لكن الدخول مطلقا اكثر واغلب واعلم انه لا یلزم ان یكون ما بعد حتی العاطفة اخر اجزاء ما قبلها

حسا ولا اخرها دخولا فی الفعل بل قد یكون كذلك وقد لا یكون لكنه یجب فیهما ان یكون اخر الاجزاء اذا رتبت الاجزاء

الاقوی فالاقوی فاذا ابتدئت بقصدك من الجانب الاضعف مصعدا كان اخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس حتی محمد

صلی الله علیه واله بالعطف ولیس علیه السلام اخرهم حسا ولا دخولا فی الموت بل هو اخرهم قوة وشرفا فاذا ابتدئت تعدادك

من الجانب الاقوی منحدرا كان اخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتی المشاة عطفا ویجوز ان لا یكونوا قادمین

التحقیق فی حتی العاطفة

قبل التركيات او معهم واما الجارة فيجوز ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه اخر الاجزاء حسا او ملاقيا له نحو قولك قرأت القران حتى سورة الناس جرا ولهذا جاز بعد ما ما هو ملاق ايضا والتزم صاحب المغني التحقير والتعظيم فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على الى في جواز عدم كون ما بعدها جزءا وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه اخر الاجزاء حسا لا قوة او ضعفا الا انك اذا لم تقصد كونه اخرها ضعفا او قوة وجب في حتى كونه اخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة الى نصفها او ثلثها والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى الواو خلافا لمن توهم ذلك لان حتى لا بد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المص لدخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما يقع بعد مع ان حتى يكون بمعنى مع فيقال وبمعنى مع كثيرا واذا عطفت بحتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا لتوهم كونها جارة او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيدا رأيت عطفا وجرا وجميع ما ذكرناه من الاحكام لحتى العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى ابصرته ويجوز ان يقال ان حتى في مثله ابتدائية وانها لا تعطف الجملة ابدا قوله وتختص بالظاهر خلافا للمبرد اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضمر اجتزاء بالى لكونها اشد تمكنا واوسع تصرفا فلهذا تدخل اخر الاجزاء واوسطها وتقوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو قيم الى زيد ولا يقال قيم حتى زيد وشبهة المبرد قوله واكفيه ما يخشى واعطيه سؤله والحقه بالقوم حتاه لاحق وليس مثله البيت حتى الجارة والا لم يكن لرفع لاحق وجه بل هي ابتدائية حتى هو كما في قوله فيبناه يشري رحله البيت وتمسك بقوله ايضا فلا والله لا يلقاه ناس فتى حتاك يا ابن ابي زيد وهو شاذ ومن الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمها تقدم ذي الاجزاء اما لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة كما اخترنا وان كان جزءا ايضا وقال الاندلسي لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما جزءا مما قبلهما فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن جزءا فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترنا اظهر عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المتعدي بحتى يجب ان يستوفي اجزاء المتجزي الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء او الملاقي واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي اليك ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر واعلم ان حتى لا تكون مستقرا الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بنصب ادخل واعني بالمستقر ما يتعلق بمقدر واما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرنا هناك و فائدة الابتدائية ايضا اما التحقير كقوله فواعجبا حتى كليب تسبني كان اباه نهشل او مجاشع او التعظيم كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدا من جنس الفعل المقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يفد ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو اكلت السمكة حتى راسها اي راسها ماكول قوله وفي للظرفية اما تحقيقا نحو زيد في الدار او تقديرا نحو نظر في الكتاب وتفكر في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للناظر والمتفكر والمتكلم مشتملة عليهما اشتمال الظرف على المظروف فكانها محيطة بها وكذا قوله عليه السلام في النفس المؤمنة مائة من الابل اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال انها للسببية وقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل قيل ان في فيه وفي قوله بطل كان ثيابه في سرحة بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الكلى والاباهر والاولى ان يكون بمعناها اي هم بصارة وحذق في هذا الشان وقيل هي بمعنى الى في قوله تعالى فردوا ايديهم في افواههم والاولى بقاؤها على اصلها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله تعالى ادخلي في عبادي وبمعنى الباء في قوله يخالني بها اكفاؤنا ونهينها ونشرب في اثمانها ونقامر والاولى انها بمعناها في الموضعين اي حاصلة في زمرة عبادي وبمعنى ادخلي انها الروح في اجساد عبادي والشاعر جعل اثمانها ظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم في الله من كل فائت خلف اي في الطافه وقولهم اخي في الله اي في رضاء الله اي رضاء الله اي رضاه تعالى مشتمل على مواخاتنا لا تخرج عنها الى الاغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله قوله والباء للالصاق نحو به داء اي التصق به وقولك مررت به اي التصق مروري بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بالله و بحياتك اخبرني ويكون مستقرا نحو الذي به ضعف وبه داء ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق الله حججت وهذا المعنى مجاز الالصاق ويكون بمعنى مع وهي التي يقال لها باء المصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا

حتى نصفها او ثلثها ويكون ذلك في الاخر اكلت السمكة م

نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقد يكون ذو الاجزاء الذي قبل حتى جارة كانت م

معاني في واستعمالاتها

التكلم غاد

من جوانبها م

البحار جمع بحتر وقد يكون



به واشترى الذي بالاثم قيل ولا يكون بمعنى مع الا مستقرا اى كائنين بالكفر وكائنين بالاثم والظاهر انه لا منع من كونها لغوا وتكون للمقابلة نحو اشتريته بدرهم وبدلته به ويكون مستقرا ايض نحو هذا بذاك قوله وتكون للتعدية جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل كالهمزة والتضعيف وبغيره وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اى اذهبته واقمته ولا يكون مستقرا وما بمعناه مقدرا الا في قراءة من قرا ايتوني زبر الحديد اى ايتوني بزبر قوله وللظرفية اى بمعنى في نحو ما بكاء الكبير بالاطلال اى فيها وتكون للسببية نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله غلب تشذر بالذحول كانها البد وهي فرع الاستعانة وقيل جاءت للتبعيض نحو قوله وامسحوا برؤسكم وقال ابن جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء ومذهبنا انها زائدة لان الفعل يتعدى الى ما يجر بنفسه ويجي بمعنى من نحو عينا يشرب بها وبمعنى عن نحو سال سائل بعذاب ويجي للتجريد نحو رايت بزيد اسدا اى برؤية زيد كما مر في من قوله وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلق الاستفهام فلا يقال ازيد بقائم كما يقال هل زيد بقائم قوله والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب وقيل بلا التبرئة ايض نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى في ولا يمنع في النفي بما كان للمض ان يطلق النفي والاستفهام ويزاد قياسا في مفعولي علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اى بحال زيد على حذف المضاف ويزاد قياسا ايضا في المرفوع في كل ما كان فاعلا لكفى ومنصوبا فانه وفي فاعل افعل في التعجب على مذهب سيبويه وفي المبتداء الذي هو حسبك ويزاد شاذا في خبر المبتدا الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش ويزاد سماعا بكثرة في المفعول به نحو القى بيده وقوله نضرب بالسيف ونرجوا بالفرج وقليلا في خبر لكن قال ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر ومع انه مرفوعة نحو قوله الا هل اتاها والحوادث جمة بان امرء القيس بن تملك بيقرا وقد ذكرت مواضع زيادتها في ما المجازية ومن غريب زيادتها ان تزاد في المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسالنه عن بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا وتضمر كثيرا مع الله في القسم نحو الله لافعلن وشاذا قليلا في غيره كقول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت قوله واللام في الاختصاص من لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه ايضا لغة خزاعة وربما فتحت قبل المضمر نحو لنعلم بفتح الميم ونقل فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف كالواو والفاء ولام الابتداء فحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف وانما كسرت باء الجر ولامه لموافقة معموليهما ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما ايض فجرها اذن ليس بالاصالة بل لقيامها مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو الجار وانما ابقي لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص الالحاق بحال دخولها الاضمار لو فتحت في المظهرات لالتبست بلام الابتداء والضرورة بالاعراب بما لا يتم اما للوقف والبناء وفائدة للام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجل للفرس والجنة للمؤمن والابن لزيد والتي يسمى لام العاقبة نحو لدوا للموت وقوله تعالى ولقد ذرانا لجهنم فرع لام الاختصاص كان ولادتهم للموت وخلقهم لجهنم وكذا التي للتعليل نحو جئتك للسمن وللضرب اني المجيء مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف بالتاخير عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربي لزيد حسن وبكونه مقدرا نحو يا لزيد ويا للناس لام الاختصاص صارت الاخيرة مع ذلك علما للاستغاثة وللتعجب وقد يجي بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اى استمع الى من حمده ووجهت وجهي للذي اى الى الذي وبمعنى على نحو وتله للجبين اى عليه ويخرون للاذقان اى عليها قوله وزائدة في ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه وكذا ينبغي ان يكون في نحو شكرت له على ما مر في باب المتعدي واما في وزنته المال ونقدته المال ووزنت له وكلته البر وكلت له وعددت الدراهم وعددت له فللام ليس فيهما مثل شكرته وشكرت له لانها وصلت الافعال الثلثة الى المفعول الاول ثم حذفت تخفيفا ومثله يبغونكم الفتنة ولا يالونكم خبالا وكذا اللام المقدرة بعد ان بعد فعلي الامر والارادة كقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله وقوله اريد لانسى ذكرها والظاهر هو الاول لقوله تعالى وامرت لان اكون وهي زائدة ايضا في قوله تعالى واذ بوانا لابراهيم لقوله تعالى ولقد بوانا بني اسرائيل وكذا اللام في قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء ويجوز ان يقال الثانية تاكيد لفظي قوله وبمعنى عن مع القول بمعنى في قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولو كانت كاللام في قولك قلت لزيد لا تفعل لقال ما سبقتمونا وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا قوله وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل قولهم في التعجب يعنون في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فلا يقال لله لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لتبعثن وقيل ان اللام في لايلاف قريش وللفقراء الذين احصروا والتعجب

لام الجارة

والاولى ان يقال انها للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم وقيل يجيء بمعنى في وبمعنى بعد وبمعنى قبل في قولهم جامع الناس ليوم اي في يوم وكتبته لثلث خلون اي بعد ثلث ولثلث بقين اي قبل ثلث والاولى بقاء الثلثة على الاختصاص كما مر في باب العدد قوله ورب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة والضمير مفرد مذكر لا غير خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز ويلحقها ما فتدخل على الجمل ووا وها في رب ثمان لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية فتح الراء مع اسكان الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيته اي لا ينكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن السراج النحويون كالمجمعين على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوزون رب رجل كريم اضرب بل ضربت وانما كان محذوفا في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله رب هيضل لجب لففت بهيضل وقوله ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقوله فان تمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود ووجه ذلك ان المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح بها وذلك ابلغ في المدح ومن هذا القبيل قوله قد يعلم الله لان قد لتقليل المضارع في الاصل وذلك كما يقول المتمدح بكثرة العلم لا ينكر ان اعرف شيئا من العلم وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كافادة كم انهم لم يروها تجر بحرف جر ولا باضافة كما تجر كم ولا يقال برب رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هي ما يفضي الفعل الى المفعول الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب المغني تمام ذلك لانه يضعف الفعل المتاخر عن المفعول عن العمل فيتعدى بحرف الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب تاخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعدى مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يختص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد ورضي بي لزيد حسن ويشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شيء واحد والاول جواب بلا خلاف ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شيء اخر مقدر مثل تحققت او اثبت على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في قوله هذا سراقة للقران يدرسه كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للفعل المقدر كما في زيدا ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل اخر نحو بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني هو جواب رب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء اخر بل تم بقولك جاءني فيكون كقولك بزيد مر والضمير في مر لزيد وقولك زيدا ضرب والضمير للمنصوب فقد مر في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك فان ارتكب متمحل ان جاءني صفة والعامل تحققت ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المص صرح في شرح قوله محذوف غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل ويقوى عندي مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتداء لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهما يتناسبان بما في رب من معنى القلة وكما ان نواسخ المبتدا لا تدخل في نحو غيرها سوف على زمن وقولهم خطئة يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام فكذا لا تدخل على رب لان القلة عندهم تجري مجرى النفي فلذا كان لرب صدر الكلام لان للنفي صدر الكلام وهذا الذي اوهم البصريين اعني عدم دخول العوامل عليه حتى قالوا هو حرف قال ابو عمرو رب لا عامل لها الا انها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي كان قياس وصف مجرورها ان لا يكون الا فعلية كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان رب لخروجها الى معنى الكثرة في اكثر مواقعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كما في قوله يا رب هيجا هي خير من دعة وبكثرة وقوعها ايضا صفة معطية لمعنى الفعل ههنا بخلاف باب اقل رجل كما مر في باب الاستثناء قال صلى الله عليه وآله الا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة وتم الكلام بقوله جائعة عارية بلا تقدير شيء اخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة الاصل في وقوعه نعتا اما ظاهرة او مقدرة

موصوفة على الاصح وفعلها ماض محذوف غالبا وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة م

لغات رب

حتى صارت في معنى التكثير م



التحقيق في ربّ وكيفية عملها

فالظاهر نحو قوله ربّ رِفدٍ هرقتَه ذلك اليوم واسرى عن مغشر اقيال وليس الجواب محذوفا كما قال ابو علي لانه تمّ الكلام بقوله ربّ رفد هرقته ولا يتوقف على شيء اخر والرفد القدح الضخم يقال هريق رفده اذا مات وهو كناية كقولهم صفر وطابه والمقدّر كما في قوله واسرى من معشر اقيال اي أسرى من معشر حصلت لي واما نعت مجرورها فان فعلية أو ظرفية كما اخترنا في باب الاستثناء فهو مثل كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم كما ذكرنا في باب المبتدأ واستشهد الاخفش على اسمية ربّ بقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك وربّ قتل عار فقال ربّ مبتدأ وعار خبرها والاولى ان يكون عار خبر المبتدأ محذوف والجملة نعت مجرور ربّ كقوله يا ربّ هيجا هي خير من دعة قوله مختصة بنكرة لما ان كم مختصة بالنكرات وانما وجب دخولهما على النكرة لان احدهما على القلة والاخرى على الكثرة وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بالعلامة نصا في احد المحتملات فينبغي ان لا يؤتى بكم الا فيما يحتمل القلة احتمال الكثرة ولا يؤتى بربّ الا فيما يحتمل الكثرة كاحتمال القلة والمعرفة اما دالة على قلة من دون الكثرة كالمفرد والمثنى المعرفتين واما دالة على كثرة من دون القلة كما في المجموع المعرف واما النكرة فهي صالحة للقلة والكثرة معا نحو جاني رجل اي واحد وما جاني رجل اي هذا الجنس اذا قصد لا واحدا واحدا فلو لم يحتمل الكثرة لذاتها لم يستعمل فيهما وكذا جاني رجلان او رجال وما جاني رجلان او رجال قوله موصوفة على الاصح هذا مذهب ابي علي وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب لان ربّ مبتدأ على ما اخترنا لا خبر له لافادة صفة مجرورة معنى الجملة كما في اقلّ رجل يقول ذلك على ما اخترنا وقولهم خطبه يوم لا اصيد فيه ولا يوصف ربّ فلا يقال ربّ رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقلّ لكون ربّ كحرف النفي فان التقليل عندهم كالنفي فلذا لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر قوله محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي ربّ جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا فالاغلب حذف الفعل بعد ربّ لدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرحا به ولم يكن هناك قرينة اخرى فلا لواجب المجيء به نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت وربّ رفد هرقته وهذا الفعل ليس عاملا في ربّ على ما اخترنا بل هو صفة مجرورة كما تقوم موضع الفعل اسمية كقوله يا ربّ هيجا هي خير من دعة او ظرف كقولك ربّ رجل في الدار أو صفة مفيدة معنى الفعل كقوله عليه السلام ربّ نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة ويجوز ان يعطف قياسا على المجرور بربّ وبكم وعلى النكرة المجرورة بكل واي اسم مضاف الى ضمير هما لكون ذلك الضمير نكرة كما مرّ في باب المعارف نحو ربّ شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وكل رجل واخيه واي رجل وغلامه قال الجزولي هذا المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قال لجاز ربّ غلام والسيد قوله وقد يدخل على مضمر هذا الضمير نكرة كما مرّ في باب المعارف قوله مميز بنكرة الى قوله في مطابقة التمييز مضى شرحه في باب نعم وبئس قوله ويلحقها ما اذا دخلها ما فالاكثر كونها كافة وربّ المكفوفة لا محل لها من الاعراب وان كان اسما على ما اخترنا لكونها كحرف النفي الداخلة على الجملة وقد جاءت ما بعد ربّ زائدة قال ربّما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وقال ماوي يا ربّتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم ومثلها ما التي تلي كاف التشبيه الاولى ان يكون كافة في نحو كن كما انت كائن وزيد صديقي كما عمرو واخي وشذ اعمال الكاف مع ما ومالا تحف عن نحو عمّا قليل وامّا اذا وليت الباء ومن فالاولى زيادتها واعمال الجارين نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم اغرقوا وقد يكفهما كما يجيء وربّ المكفوفة لا تدخل الا على الفعل كما قال سيبويه وقوله ربّما الجامل المؤبّل فيهم وعناجيج بينهن المهار شاذ عنده ومثله قياس عند الجزولي فيجوز ربّما زيد قائم والتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان ربّ للتقليل في الماضي واما قوله ربما يود فانما دخل ربّ المختصة بالماضي فيما هو مستقبل في الحقيقة لكون مثل هذا المستقبل في القرآن بلفظ الماضي كثيرا نحو وسيق ونادى ونحو ذلك قال الزجاج اصله ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعمالها بعد ربّما وقال قتلنا ونال القتل منا وربما يكون على القوم الكرام لنا الظفر اي ربما كان مثل قوله فلقد يكون اخا دم وذبائح وجوّز ابو علي في غير الايضاح ومن تابعه وقوع الحال والاستقبال بعد ربّما وهو الاظهر فلا يحتاج في الاية والشعر المذكورين الى التأويل وقوله ربّما تكره النفوس من الامر ما فيه نكرة موصوفة عند النحاة لا كافة كما مرّ في الموصولات وقد يحذف الفعل بعد ربّما لقيام القرينة نحو قوله فذلك ان يلق الكريهة يلقها حميدا وان يستغن يوما فربّما اي ربّما يتوقع ذلك قوله وواوها اي واو ربّ نحو قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس

اعلم ان حروف الجرّ لا يحذف مع بقاء عملها قياسا عند البصريين واجاز الكوفية قياس سائر الالفاظ المقسم به على الله نحو المصحف لافعلن وغير جائز عند البصريين لاختصاص لفظة الله بخصائص ليست لغيرها تبعا للاختصاص منها بخصائص فيها اجتماع ياء واللام في يا الله ومنها قطع الهمزة في يا الله وآلله وها الله ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو اللّهم ومنها تفخيم لامه بعد الضم والفتح وترقيقها بعد الكسر ويحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كان الجار ربّ بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو او الفاء او بل واما حذفها من دون هذه الاحرف نحو رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله فشاذ في الشعر ايضا فالواو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق والفاء كقوله وان اهلك فذي حنق

لظاه



لظاه على انكاد تلتهب التهابا او بل كقوله بل بلد ذی صعد واصبب واما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس لهما بل برب
المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند سيبويه وليست
بجارة فان لم يكن فی اول القصيدة والرجز كقوله وليلة بحس تصطلی القوس بها واقطعه اللاتی بها يتنبل فكونها للعطف
ظاهر وان كانت فی اولها كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوف عليه كانه قال رب هول اندفعت عليه وقاتم الاعماق
وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون
فی نحو وقاتم الاعماق معطوفا عليه لان ذلك تعسف وكذا اذا كان فی وسط الكلام نحو وليلة بحس لا يقدرونه عاطفه
على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى رب وجاز مثله ولو كانت للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد
الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل ولكنها صارت بمعنى رب فجرت كما تجر ومع
ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها فی وسط الكلام فلا يقال ووليلة بحس ولا فوليلة بحس اعتبارا لاصلها بخلاف
واو القسم فانها لم يكن فی الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها فی والله وفوالله وثم والله وام
الباء وباقيا عملها فی قول رؤبة خير لمن قيل له كيف اصبحت وهو شاذ وقيل فی كم رجل انه مجرور بمن وقد مر فی بابه واما قوله اشارت
كليب بالاكف الاصابع فشاذ وقال الخليل فی لاه ابوك انه مجرور باللام المقدرة كما قال فی امس فی نحو فعلت امس انه مجرور بالباء
والاولى بناؤهما كما ذكرنا فی رب المقدرة على مذهب البصريين فی رب. واما على ما اخترنا فرب مضاف مقدر مدلول
عليه بالحروف الثلثة قوله وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم
الله تعالى والباء اعم منهما فی الجميع ويتلقى القسم باللام وان وحرف النفی ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه
اقول اعلم ان واو القسم لها ثلثة شروط احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها فی القسم
فهی اكثر استعمالا من اصلها اعنی الباء والثانی ان لا يستعمل فی قسم السؤال فلا يقال والله اخبرنی والثالث انها لا تدخل
على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها وانما حكم باصالتها لان اصلها
الالصاق فهی تلصق فعل القسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا لا ترى ان فی
واو العطف وواو الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو كما فی وراث وتراث ووكلة
وتكلة فلهذا قصرت عن الواو فلم تدخل الا على لفظة الله وفيها الخصائص الثلث التی كانت فی الواو وحكى الاخفش تربی
وترب الكعبة وهو شاذ ولام الجر تجیء بمعنى الواو وكما ذكرنا مختصة ايضا بلفظ الله فی الامور العظام وكذا من مكسور الميم
وقد يضم والكسر اكثر مختصة بلفظ ربی ومذهب سيبويه كما ذكرنا انها حرف جر قامت مقام الباء وضم الميم للدلالة على تغير معناها
وخروجها عن بابها كما تقول فی العلم شمس بن مالك بضم الشين وبعض الكوفيين مذهب ان المضمومة الميم مقصورة من ايمن والمكسورها
من يمين وفيه نظر لان ايمن مختص كما يجیء بالله او بالكعبة ومن مختصة بلفظ ربی ولا منع ان يقال تغير حكمه عند اختصاره
ويمكن ان يستدل لتعينه على انه ليس بمحذوف من ايمن لان اختصار المعرب ورده الى حرفين لا يوجب البناء بدليل غد ويد
والاولى ان يقال ان ما روی من قولهم من الله مضموم الميم والنون ومكسورهما مع لفظة الله وحدها هی من الجارة المستعملة مع
ربی يتبعت النون الميم ضما وكسرا للساكنين طلبا للتخفيف فعلى هذا من الجارة فی القسم تختص بربی او بالله وقيل بل الثلثة اعنی
مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظة الله مقصورة من ايمن اما قصر المضموم فيهما فظ واما المكسورهما
والمفتوحهما فلا اری لكونهما مقصورتين من ايمن وجها لان ايمن عندهم واجب الرفع سماعا كما يجیء والقصر لا يوجب
البناء فمن اين جا كسر النون وفتحها بلى لوجاء ايمن الله على ثلثة اوجه بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله رفعا ونصبا
عند الجميع وجرا ايضا عند الكوفيين جاز ان يقال اتبع الميم النون فتحا وكسرا ويجوز ان يكون من الله بفتحتين مقصورا
من يمين الله باتباع المتون للميم بعد القصر ولا يجوز ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من يمين الله باتباع النون للميم
لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع واما ايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصوران من ايمن بفتح الهمزة
وكسرها وكل ما قصر من ايمن لا يستعمل الا مع لفظ الله ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمن معها وقد يقال م الله
وم الله بضم الميم وكسرها وهما مقصوران من من ومن على ما قال سيبويه وقيل هما مقصوران من ايمن ففی كسر الميم
اذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة عن يمين وقيل هما بدلان من الواو كالتاء لكون الميم شفهية كالواو فاختصا بلفظ الله
كالتاء وفيه نظر لان الكلمة التی على حرف لم تجیء فی كلامهم مضمومة واذا حذف حرف القسم الاصلی اعنی الباء فان لم يبدل منها
فالمختار النصب بفعل القسم ويختص لفظ الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض نحو الكعبة لافعلن المصحف لا من ويختص
لفظ الله بتعويض هاء او همزة الاستفهام من الجار فيها وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله فی الدرج فكانها حذفت للدرج

فيه اذا حذف حرف القسم وجئت بهاء التنبيه بدلا لا بد من لفظة ذا بعد المقسم بها

ثم زيدت عوضا من الحرف مجاز الله جعل هذه الاحرف عوضا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظ الله كالتاء فاذا جئت
بها التنبيه بدلا فلا بد ان تجئ بلفظة ذا بعد المقسم بها نحو لاها الله ذا اى ها الله ذا وقوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسما والظاهر ان
حرف التنبيه من تمام اسم الاشارة كما يجى في حروف التنبيه قدم على لفظة المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منها واذا دخلها
على الله ففيه اربعة اوجه اثبات الفها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقى ساكنان الف ها واللام الاولى من الله وكان القياس
حذف الالف لان مثل ذلك انما يغتفر في كلمة واحدة كالضالين اما في كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا انه لم يحذف
في الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون هاء من تمام ذا فان ها الله ذا بحذف الف ها يوهم ان الهاء عوض من همزة الله كهرقت
في ارقت وهياك في اياك والثانية وهي المتوسطة في القلة والكثرة هاء الله ذا بحذف الفها للساكنين كما في ذا الله وما الله والثالثة
وهو دون الثانية في الكثرة اثبات الف ها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها على ان حق ها ان يكون مع ذا بعد الله فكان الهمزة
لم يقع في الدرج والرابعة حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وتحريك الفها للساكنين كما في الضالين ودابة
قال الخليل ذا من جملة جواب القسم وهو خبر مبتدأ محذوف اى الامر ذا او فاعل اى ليكون ذا والا يكون ذا والجواب الذى يأتى بعده نحو
ها الله ذا لافعلن او لا افعل بدل من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله اخوك اى لانا اخوك ونحوه وقال الاخفش ذا من تمام
القسم اما صفة لله اى الله الحاضر الناظر او مبتدأ اخره محذوف اى ذا قسمى فبعد هذا اما ان يجئ الجواب او يحذف مع القرينة
واما همزة الاستفهام فاما ان يكون للانكار كقول الحجاج في الحسن البصرى آلله ليقومن عبد من عبيدى فيقولن كذا وكذا
او للاستفهام كما قال صلى الله عليه واله لعبد الله بن مسعود حين قال هذا راس ابى جهل آلله الذى لا اله غيره فاذا دخلت همزة
الاستفهام على الله فاما ان تبدل همزة الله الفا صريحة وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس في الرجل ونحوه ولا تحذف للبس ولا يتعين
همزة الله فهو في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبله فاء قبلها همزة الاستفهام تقول لشخص هل بعث دارك فيقول نعم فتقول أفالله
لقد كان كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام البتة عوضا من حرف القسم ههنا للفصل
بينها وبين الله بفاء العطف وعند الاخفش الفاء في فالله زائدة ودليل كون هذه الثلثة ابدالا معاقبتها لحرف القسم ولزوم الجر
معها دون النصب مع ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اعنى القسم والجواب كالشرط والجزاء صارتا بقرينة
القسم كجملة واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذى جعلته مبتدأ للقسم كايمن الله ولعمرك اولا فان تعين وجب
حذف الخبر كما مر في باب المبتدأ الدلالة ذلك اللفظ عليه وان لم يتعين كامانة الله وعهد الله ويمين الله جاز لك حذف الخبر
واثباته نحو امانة الله ويمين الله وعهد الله لافعلن ومعنى امانة الله الطاعات كانها اتعجب ان يوم ومعنى الله نعم سالمة لما
نحو انا عرضنا الامانة الاية ومعنى يمين الله ما حلف تع به من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها او اليمين التى يكون
باسمائه تع نحو والله ورب ونقول على امانة الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله وكذا تقول الكعبة او المصحف لافعلن او الكعبة
يمينى لافعلن وقال الفراء ان كان المبتدأ اسم معنى نحو لعمرك وايمن الله فجواب القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر اخر لان
لعمرك يمين ولافعلن يمين ايضا فهو هو وليس بشئ لان العمر بمعنى البقاء فهو مقسم به ولافعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا
ذاك وكذا الكلام في امانة الله وايمن الله ونحوه والمبتدأ المحذوف خبره اقترن بلام الابتداء نحو لعمرك ولايمن الله وجب رفعه قال
الجزولى وكذا ايمن الله وان لم يتصل باللام سماعا منهم وما سوى المقترن باللام وايمن الله يجوز نصبه بفعل القسم المضمر نحو عهد الله
والكعبة والمصحف وكذا تقول اباك لافعلن والنصب اكثر من الرفع في مثله ويروى قوله فقلت يمين الله رفعا ونصبا وقال الجزولى
لعمر بات سماعا في لفظة الله النصب لا الجر دون الرفع وجوز الاندلسى الرفع ايضا قياسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين
فهو مثل يمين الله فهمزته في الاصل عندهم همزة قطع جعلت وصلا لكثرة الاستعمال تخفيفا وعند سيبويه هو مفرد مشتق
من اليمن وهو البركة اى بركة الله يمينى وهمزته للوصل والدليل عليه تجويزهم كسر همزته وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعمالها
وافعل قد جاء في المفرد منه شئ صالح كافلك واجر واذرح في مكان واصبع وهي لغة في اصبع والاولى ان يقال اصل ايمن كسر
الهمزة ففتحت للتخفيف واذا تكررنا الواو بعد واو القسم نحو قوله تع والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فمذهب سيبويه والخليل
ان المتكررة واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم والاول اقوى وذلك لانها لو كانت واو القسم لكانت بدلا من الباء ولا تفقد
العطف وربط المقسم به الثانى وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلثة اقسام كل واحد منها
مستقل وكل قسم لا بد له من جواب فيطلب ثلثة اجوبة فان قلنا حذف جوابان استغناء بما بقى فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا هذا
الواحد جوابا للمجموع مع ان كل واحد منها لاستقلاله يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان نقول القسم
شئ واحد والمقسم به ثلثة والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به فيكفيه جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق
ان سعيكم لشتى وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف والله فالله لافعلن وبحياتك ثم حياتك لافعلن ولا تقول اقسم بالله

بحث الحروف

اقسم بالنبی لافعلن والحمل علی ما ثبت فی کلامهم اولی واعترض علی کونه واو العطف بلزوم العطف علی عاملین لان
النهار اذن یکون معطوفا علی اللیل واذا تجلی معطوفا علی اذا یغشی والعاطف واحد اجاب جار الله بانه قال الواو کانها
عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلک لانه لکثرة ما استعمل فی القسم لم یستعمل الفعل معه فصار لما لم یجامع الفعل
کانه عوض من الفعل ایضا کما انه عوض من الحرف فقوله والنهار کانه عطف علی عامل واحد هو الواو وقال المص فیلزم علیه
ان لا یجر اقسم باللیل اذا یغشی والنهار اذا تجلی وقد جاء قوله تعم فلا اقسم بالخنس الجوار الکنس واللیل اذا عسعس فقوله تم
واللیل وان لم یکن فیه معمولان الواو فیه قائم مقام اقسم والباء حتی کانه یجر وینصب هو المحال ورد قال المص انما جاز هنا
لانه مثل ان فی الدار زیدا والحجرة عمرا کما مر فی باب العطف وعلی ما قدمنا فی باب الظروف لا یبعد ان التقدیر وعظمة اللیل
اذا یغشی فالعامل فی اللیل فی الحقیقة هو العظمة المقدرة وکذا فی اذا یغشی فیکون الواو قائما مقام العظمة فهی عامل واحد
فیکون التقدیر بعظمة اللیل وقت عسعسته فالعامل فی المجرور والمنصوب شیء واحد واعلم ان القسم علی ضربین اما قسم السوال
وهو نشدتک الله وعمرتک الله وقعدک الله وبالله لتفعلن وقد یستعمل لعمرک فی قسم السوال ایضا فجواب قسم
السوال امر او نهی او استفهام کقوله بدینک هل ضممت الیک لیلی ویجاب بالا ولما ایضا نحو نشدتک الله الا فعلت ولما
فعلت وقد مضی فی الاستثناء وقوله فقعدک ان لا اسمعی ملامة ان فیه زائدة وربما قیل فی قسم الطلب بالله لتفعلن فیکون
خبرا بمعنی الامر قوله ویتلقی القسم ای یستقبل والمعنی یجاب القسم یقال تلقاه بکذا واستقبله ای اجابه به واعلم ان جواب
القسم اما اسمیة او فعلیة والاسمیة اما مثبتة او منفیة فالمثبتة تصدر بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتداء
المفیدة للتوکید لا فرق بینها وبین ان الا من حیث العمل وانما اجیب القسم بهما لانهما مفیدان للتوکید الذی لاجله جاء القسم
واللام الداخلة بعد ان المکسورة فی الاصل لام الابتداء ایضا کما یجیء فی باب ان ولا تدخل هذه اللام اعنی لام جواب القسم مقبله
مقدر وعلی هذا لیس فی الوجود عندهم لام ابتداء قالوا لانک تقول لطعامک زید اکل فقد دخلت علی غیر المبتدأ واجیب بانها
فی التقدیر داخلة علی المبتدأ ورد علیهم بنحو ظننت لزید قائم ولام القسم لا مدخل له بعد ظننت المفید للشک ویجوز ان یعتذر
بان الظن الغالب قائم مقام العلم فهو مثل قولک یعلم الله ان زیدا قائم بکسر ان ولهذا قال بعضهم ان قوله تعم وظنوا ما لهم من محیص
ظنوا بمنزلة القسم وما لهم جوابه ولیس بنص اذ یحتمل التعلیق بلی لو جاء مثل ظننت لقد فعل لکان نصا فی اجراء ظننت مجری القسم
ثم نقول الاولی کون اللام فی لزید قائم لام ابتداء مفیدة للتوکید ولا یقدر القسم کما فعله الکوفیة لان الاصل عدم التقدیر والتوکید
المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انها لا تجامع حرف النفی وان جاز ان تؤکد الجملة التی فی خبرها حرف النفی نحو لزید ما هو منطلق
ولا یقال لما زید منطلق وذلک لان اللام للتقریر والاثبات وحرف النفی للرفع والازالة فبینهما فی الظاهر تناف واما قولک
لزید ما هو منطلق وان زیدا لم یخرج فان واللام اثبتا نفی مضمون الجملة فلا مجامعة بین الحرفین ثم ان لام الابتداء یدخل علی
المضارع لمشابهته للمبتدأ فی کونه اول جزئی الجملة مثله مع مضارعته لمطلق الاسم قال المتلمس لا ورث بعدی سنة یقتدی بها واجلوا
عمی ذی شبهة ان توهما ویدخل علی مضارع مصدر بحرف التنفیس نحو ولسوف یعطیک خلافا للکوفیین کما مر ولا یدخل علی
الماضی وان کان اول جزئی الجملة لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخله قد کثر دخول لام الابتداء علیه نحو لقد سمع الله ولقد نبئنا
وذلک لانها تقرب الماضی من الحال فتصیر الماضی کالمضارع مع تناسب معنی اللام ومعنی قد لان فی قد ایضا معنی التحقیق ویدخل
لام الابتداء علی خبر المبتدأ اذا وقع موقع المبتدأ ای یتقدم علیه نحو لقائم زید ولفی الدار زید وعلی معمول خبر المبتدأ اذا وقع
موقع المبتدأ ای یتقدم علیه نحو لقائم زید ولفی الدار زید وعلی معمول خبر المبتدأ اذا وقع موقع المبتدأ نحو لطعامک زید
اکل ولفی الدار زید قائم بشرط ان یکون الخبر العامل اسما کما ذکرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامک زید یاکل او ماضیا مع قد نحو
لطعامک زید قد اکل ولا یقال لطعامک زید اکل ولا یدخل علی غیر ما ذکرنا من حروف الشرط وغیره وانما یدخل علی نعم وبئس وان کانا
فی الاصل ماضیین بلا قد لما ذکرنا فی بابهما من انهما صارا بمعنی الاسم فقولک لنعم الرجل بمنزلة لحسن زید واذا وقع لام الابتداء
بعد ان جاز وقوعها فی غیر هذه المواضع ایضا نحو خبر المبتدأ المؤخر نحو ان زیدا لقائم کما یجیء فی باب ان واللام فی جمیع ما ذکرنا
لیست جواب القسم المقدر خلافا للکوفیین بل هی لام ابتداء والاسمیة المنفیة مصدرة اما بما معملة عند اهل الحجاز مهملة عند
غیرهم او بلا التبرئة علی اختلاف احوالها نحو والله لا زید فیها ولا عمرو ووالله لا رجل فی الدار ووالله لا فیها رجل ولا امراة
واما مصدرة بان نحو والله ان زید قائم وان کانت الجملة فعلیة فان کان مضارعا مثبتا فالاکثر تصدیره باللام وکسعه بالنون
نحو والله لاضربن الا ان یدخل اللام علی متعلق للمضارع مقدم علیه کقوله تعم ولئن متم او قتلتم لالی الله تحشرون فان فیه
اللام فقط وکذا ان دخل علی حرف التنفیس نحو والله لسوف اخرج فلا تاتی بالنون اکتفاء بما حصل علامة الاستقبال عن الاخری
وقد خلا المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء وقتیل مرة اثارن فانه فرع وان اخاهم لم یقصد ولا یجوز عند البصریین

الاانه یکون ...

ان الاولی ما تقدم علیه اللام ...

جمیع اقسام جواب القسم فیه ذکر



الاكتفاء باللام عن النون الا في ضرورة الشعر والكوفيين اجازوه بلا ضرورة وحكي عن ابي علي موافقة الكوفيين في تجويز
التعاقب بين اللام والنون قال تالي ابن اوس حلفت ليرتدني الى لنسوة كانهن مفائد بفتح اللام وضم الدال ويروى ليرتدن
بكسر اللام ونصب الدال وبعض العرب بكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله ليفعلن هذا كله اذا كان المضارع
استقبالا فان كان حالا فالجمهور يجوزون وقوعه جوابا للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى
تاكيده بالقسم كما مر في المضارع والاولى الجواز اذ رب موجود غير مشاهد يصح انكاره انشد الفراء لئن تك قد ضاقت
عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وتقول والله ليصلي زيد فيجب الاكتفاء باللام ولا ياتي بالنون لانها علامة الاستقبال
كما مر في المضارع وان كان المضارع منفيا فنفيه بما وان ولا على ما مضى لكن ما وان اذا لم يتقيد بالزمان المستقبل فظاهرهما
لنفي الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة فالمبرد لا يجيز والله ما اقوم وان اقوم لكونه ظاهرا في الحال ومذهب ابن المقسم
عليه الا ولا يجوز نفي المضارع بلم ولن في جواب القسم لانهم ينفونه بما يجوز حذفه للاختصاص كما يجيء والعامل الجزم لا يحذف مع
بقاء عمله وان ابطلوا العمل لم يتعين النافي المحذوف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد
خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها قولا لان قد لا يدخلهما لعدم تصرفهما قال يمينا لنعم السيدان وجدتما وان طال الكلام
او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تعالى في الاستطالة والشمس وضحيها الى قوله قد افلح وبات باللام للطول
وقال الشاعر حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال ويجب تقدير قد بعد اللام لان لام الابتداء لا
يدخل على الماضي المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما قوله واقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر
مظلم فمذهب سيبويه ان ان موطئة كاللام في لئن جئتني لاكرمنك فاللام اذن في لكان جواب القسم لا جواب لو فيكون جواب
القسم في قوله واقسم لو شيء اتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا محذوفا وسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط واما
اذا كان الماضي منفيا فبما نحو والله ما قام وان نفي بلا وان انقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي نا لحسب المحبين
في الدنيا عذابهم والله لا عذبتهم بعدها سقر اي لا تعذبهم فلا يلزم تكريرها لا لا يلزم تكريرها اذا كانت في الماضي الذي للدعاء
نحو لا رحمه الله وذلك لان الماضي في الموضعين انتقل الى معنى الاستقبال وفي غيرهما يجب تكريرها نحو لا صدق ولا صلى
وربما جاءت غير مكررة في الشعر كقوله فاي امر سيئ لا فعله واما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فانما جاز عدم تكريره لتكريره بتفسير
العقبة وهو قوله تعالى فك رقبة الى اخره فكانه قال لا فك ولا اطعم مسكينا وان كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل فجعل
ذلك الشرط ضم قرنت اداة الشرط بلام مفتوحة تسمى موطئة اي ممهدة ومعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو قولك والله لئن
اتيتني لاتينك ويجوز والله ان اتيتني لاتينك بلا لام لانه حذف القسم وقبله فالاكثر المجيء باللام الموطئة تنبيها على القسم المقدر
من اول الامر وقد يجيء بلا لام كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وان تقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون بلو
فسيجيء حكمه في حروف الشرط ويجوز حذف الثاني من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يجوز من الماضي والاسمية سواء كان
المضارع لا يزال واخواتها او غيرها قال فقلت يمين الله ابرح قاعدا وقال تالله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان و
الاس وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية والحذف للتخفيف ويحذف من المضارع دون
الماضي لكون نفي القسم اكثر استعمالا منه مع ان لفظ المضارع اثقل ولهذا اجاز حذف حرف النفي في غير القسم من لا يزال واخواته
او غيرها قال فقلت يمين الله نحو قوله تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه انما جاز فيها خاصة للزوم النفي اياها فلا يلتبس
بالايجاب واما قوله فلاد هاء زالت عزيزة فلم يحذف الثاني بل فصل بينه وبين الفعل كما مر في الافعال الناقصة وانما جاز حذف
علامة النفي في المضارع دون علامة الاثبات لانها تكون في الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكرنا فحذف احدهما
يستلزم حذف الاخرى فيكون الحذف وانما حكم بان المحذوف من المضارع لا دون ما لان لا اكثر استعمالا في نفي المضارع من ما
قوله ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اي اذا اعترض القسم اي توسط الكلام نحو زيد والله قائم وقام والله زيد
وفي النهج قد والله لقوا الله قوله او تقدمه ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وقام زيد والله وهذا الكلام الذي توسط القسم
او تاخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض من ذلك الجواب مثل جواب الشرط في اكرمك ان اتيتني كما مر في بابه وقد
يجيء بعد الجملة القسمية قرينة دالة على الجواب فيحذف وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين وذلك نحو قوله تعالى والفجر
وليال عشر اي ليؤخذن وليعاقبن لدلالة قوله الم تر كيف فعل ربك الاية عليه وقد تحذف الجملة القسمية لكونه ظاهرة من
معمولات الفعل الواقع جوابا دالا عليها نحو لا افعله عوض وعوض العائضين وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض مع القسم
معناه ابدا والابد قضية من التوكيد وما يشبه فاذن القسم قد يتقدم على عامله فانما مقام الجملة القسمية وان كان
عامله متعذرا فاما مقدرنا الحرف يمنع عمله في ما تقدم من كون التاكيد وما يقال العوض لا افعلك وعوض ما اتيك لغرض شتم القسم



ذكر عن ومنذ ومذ وحاشا وعدا وخلا والكاف

كما يجيء في جواز نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم وقد يستعمل في غير القسم كقوله هذا ثنائي بما اوليت من حسن لا زلت عوض قرير العين محسودا او يقوم مقام الجملة القسمية ايضا بعض حروف التصديق وهو جير بمعنى نعم والجامع ان التصديق توكيد وتوثيق كالقسم تقول جير لافعلن وهي مبنية على الكسر وقد يفتح ككيف ولبس سيما بمعنى حقا خلافا لقوم وبناؤها عندهم لموافقة جير الحرفية لفظا او معنى ولا يكون في البناء الموافقة لفظا الا ترى الى اعراب الى بمعنى النعمة وقد ينون بها دون قسم قال وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره ربما نونت اضطرارا قال وقالوا قد سبيت فقلت جير اسوانه من ذا النائه وبه استدلوا على اسميته قال عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعترف كما ان هيهات اسم لبعد ويلزمه ان يكون جميع حروف التصديق كذلك وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله فاقسم لو شيء اتانا رسوله اي اقسم بما اقسم به ويستغنى كثيرا عن القسم بجوابه ان اكد بالنون نحو لاضربنك لان النون لها مواضع كما يجيء في الخبر الصرف نحو يضرب زيدا واما نحو لقد سمع الله ولزيد قائم فلم يقم دليل على كونهما جوابي القسم خلافا للكوفيين كما تقدم وقد تقوم مقام القسم حقا ويقينا وقطعا وما اشبهها نحو حقا لافعلن وكذا اذا لم يكن ردعا نحو كلا لينبذن وكذا التزام نذر نحو لله على لافعلن او عهد نحو عاهدت الله لافعلن وعلى عهد الله لا تومن قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد تكونان اسمين بدخول من والكاف للتشبيه وزائدة وقد تكون اسما ومذ ومنذ للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اقول قوله وعن للمجاوزة يعني لبعد شيء عن المجرور بسبب احداث مصدر المعدى بها نحو رميت السهم عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع اي بعد من الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذته عنه مجاز كانك نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعم يخالفون عن امره مضمن معنى يتجاوزون وطبقا عن طبق اي طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق اخر دونه في الشدة فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين فقط بل المراد اطباق كل واحد منها اعظم من الاخر فهو مثل التثنية في لبيك وقوله ثم كرتين في ان المراد التكثير والتكرير واقتصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا وكذا قولهم ورث السيادة كابرا عن كابر اي كابرا متجاوزا في الفضل عن كابر اخر وقال بعضهم اي كابرا بعد كابر والاولى ابقاء الحروف على معناها ما امكن وقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني ضمن فيه افضلت معنى تجاوزت في الفضل وقال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوى اي بالهوى والاولى انها بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر اي نطقا صادرا عن الهوى فعن في مثله يفيد التسبيب كما في قولك قلت هذا عن علم وقوله تصد وتبدي عن اسيل ضمن فيه معنى تكشف الغطاء وتبعده عن وجه اسيل قوله وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كما يقال ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او على ظهره ومنه على قضاء الصلوة وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تع كان على ربك حتما مقضيا ثم عن استعلاء شيء عليه ولكنه اذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لا يراعى اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكل على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل في الباري تع نحو توكلت واعتمدت عليه واما قوله اذا رضيت على بنو قشير فللحمل رضيت في التعدي على ضده اعني سخطت كما حمل بعدت في حمل بعدت منه على اشرفت منه وقربت منه على انفصلت منه وقوله دعته اشهرا وحلا عليها اي على مذاقها كانه ملك مذاقها وتسلط عليه فهي تتبعه وقولهم فلان على جلالته يقول كذا اي معها وكان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم ركبته الديون اي لزمته ومنه سيروا على اسم الله اي ملتبسين به وكانه مركب يحملكم الى مقاصدكم ومنه قولك مررت على زيد لانه يفيد ان مرورك كان من جهة الفوق بخلاف مررت به وقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل ليس على فيه زائدة بل الكلام على التقديم والتاخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصول كما مر في باب الموصولات فقدم على من يتكل فصار على من يتكله فجاز حذف الضمير لانتصابه بيتكل صريحا قوله وقد يكونان اي عن وعلى اسمين فلا يستعملان الا مجرورين بمن واما يتعين اذن اسميتهما لان المجرور اسم لا محالة قال يصف قطاة غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بيبداء مجهل وقال ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فيبنيان اذن لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزم عن الاضافة ومعناها جانب بخلاف على قول بانت تنوش الحوض نوشا من علا نوشا به تقطع اجواز الفلا اي من فوق قوله والكاف للتشبيه ودليل حرفيته وقوعه صلة في نحو جاء الذي كزيد فهو مثل الذي في الدار فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتداء محذوف واصل الذي هو كزيد اي مثل زيد قلت وقد تقدم في باب الموصولات ان حذف المبتدا في صلة غير اي اذا لم تطل في غاية القلة واستعمال نحو الذي كزيد شائع

كنزو يتعين اسميتها اذا انجرت كما في قوله يضحكن عن كالبرد المنهم واذا رتفعت كما في قوله اتنتهون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضروره واما الاخفش فيجوز اسميتها بلا ضروره وتنعم الجزولى ويكون ايضا زائدة اذا لم يلتبس بالاصلية كما في قوله لواحق الاقراب فيها كالمقق اى فيها وهو الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل في نحو قوله تع ليس كمثله شئ اودخول مثل عليه نحو قوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول اذا الغرض ان لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدى اداتي التشبه وزيادة ما هو على حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحرف اولى واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله وصاليات ككما يؤثفين فاما ان يكون من باب التوكيد اللفظي فهما اما اسمان او حرفان كقولهم ولا للما بهم ابدا شفاء واما ان يكون احدهما زائدة فتكون تلك الزائدة حرفا لان زيادة الحرف اولى فتكون اما الاولى فهو مثل قوله ليس كمثله واما الثانية فهو كقوله مثل كعصف ولا يجوز ان يكونا اسمين او حرفين واحدهما زائدة فان قلت لفظ مثل لا بد له من اسم مجرور فكيف حكمت بحرفية الكاف في مثل كعصف قلت لا يمتنع منع الاسم عن الجر للضرورة وان كان لازما للاضافة لان علة الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل مضافا الى مقدر مدلول عليه بعصف الظاهر كما قالوا في ياتيم تيم عدى فلا يكون الكاف زائدة فكانه قول مثل عصف كعصف ويجوز في قوله تع ليس كمثله شئ ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وقولك ليس لاخي زيد اخ اعنى نفى الشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفى الملزوم اى ليس لزيد اخ اذ لو كان لزيد اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا ههنا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفى مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تع مثل مثله والكاف لا يدخل على المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخله لادى الى اجتماع الكافين اذا شبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل وقد دخل في الشعر على المنصوب المنفصل قال فاجمل واحسن في اسيرك انه ضعيف ولم يأسر كاياك اسر وهو من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض وعلى المجرور وايضا قال فلا ارى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا وقال وام اوعال كها او اقربا وقد يدخل في الشعر على المرفوع نحو لا كانت وتجئ ما الكافة بعد الكاف فتكون لكما ثلثة معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى كما كانت قبل كفها تشبيه المفرد بالمفرد قال تع اجعل لنا الها كما لهم الهة فلا يقتضى الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر موضوعة للافضاء بالفعل القاصر الى المفعول به فلا بد له من فعل او معناه فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلب فعلا او معنى كن كما انت كن في المستقبل كما انت كائن الان فانت مبتدأ محذوف الخبر فانت تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الان ومنه قوله عم كما تكونون يولى عليكم شبه التولية المكروهة بكونهم المكروه اعنى مجالتهم المكروهة وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه عن العرب انظرنى كما اتيك اى لعلما اتيك فلو بلا تشتم الناس كما لا تشتم ولا منع من تغيير معنى الكلمة بالتركيب الا ترى ان ربما يجئ بمعنى ربما قال وانى لما اضرب الكبش ضربة على راسه تلقى اللسان من الفم اى ربما وتقول انى لمما افعل اى ربما قال بعضهم ان ربما يجئ ايضا بمعنى ربما نحو انى ربما افعل اى ربما وقالثها ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو قولك ادخل كما يسلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفيون نصب المضارع بعد كما بمعنى كيما على ان يكون اصله كيما فحذف الياء تخفيفا ولم يذ فعوا الرفع والبصريون لم يثبتوا لا افادة كما للتعليل ولا نصبه الفعل بعده واستحسن المبرد القولين وانشد الكوفيون لا تظلموا الناس كما لا تظلموا والبصرية ينشدونه على الافراد كما لا تظلم اى لعلما وقد يكون ما بعد الكاف ايضا مصدرية نحو كما تدين تدان وافعل كما افعل ويجوز ان يكون القسم الاول اعنى كن كما انت وكما تكونون يولى عليكم من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع اعنى كما تدين تدان من القسم الاول اى ما تكون ما كافة واما ما والتى بعد رب فمن قال ان رب حرف فهي تكفها اعن العمل فلا يطلب متعلقا كما ذكرنا في كما ويبقى رب لتقليل النسبة التى في الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم فهي كافة لها ايضا عن طلب المضاف اليه وما التى بعد قل وكثر وطال نحو قلما وكثر ما وطالما اما كافة للافعال عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قوله صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم زائدة ووصال فاعل قلما وهي عند سيبويه كافة ووصال مبتدأ قوله الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام سوى ان فهي بعكسها وتلحقها ما فتلغى على الافصح وتدخل على الافعال سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما فانها تشبه ليس الذى هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدى وايضا ما الحجازية تشبه ليس معنى لا لفظا وهذه تشبه الفعل معنى كما يجئ ولفظا من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا واما فتحة اواخرها فان لم نقل انها لمشابهتها للافعال بل قلنا هي لاستثقالها بسبب تشديد الاخر والياء في ليت فهي جهة اخرى بها تشابه الماضي فتعمل عمل الافعال وان قلنا انها للمشابهة الفعل قد تشابه بسببها الافعال لانها تكون اذن بسبب المشابهة المتقدمة فما اعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة وكذا نون الوقاية ان قلنا انها لحفظ فتحها كما تحفظ سكون من وعن فهي

من جهة المشابهة وان هي لاجل المشابهة ولا فلما شابهت الافعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى عن مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهو تصرف في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا الفرق بينها وبين الافعال التي هي الاصل ومن اول الامر اوفينيها بجعل عملها فرعيا على كونها فرعا للفعل وهاتان العلتان ثابتتان في ما الحجازية ولم يقدم منصوبها فالعلة هي الاولى ومشابهتها للفعل معنى من حيث ان في ان وان معنى حققت وفي لكن استدركت وفي كان معنى شبهت قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك شخص ثم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالآخر لا انه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذا تقول كاني اموت وكانك تموت والاصل كاني رجل يموت وقيل هي للتحقيق في نحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالآخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل وابو علي يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى يبقى كان الدنيا لم تكن والاولى ان تقول ان كان باقية على معنى التشبيه وان لا يحكم بزيادة شيء ويقول التقدير كانك تبصر بالدنيا اي تشاهدها من قوله نعم فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال اي كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة والآخرة الى قولهم كاني بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك لو لواو لا تدخل الجملة التي هي خبر هذه الحروف فتبين ضعف قول الفارسي وفي لكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر بالاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاني زيد فكانه يوهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وفي ليت بمعنى تمنيت وفي لعل معنى ترجيت وماهية التمني غير ماهية الترجي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهي ان التمني يستعمل في الممكن والمحال والترجي لا يستعمل الا في الممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء كنت تنتظره وتترقب حصوله او لا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطربت اقوالهم في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى قال قطرب وابو علي معناها التعليل بمعنى افعلوا الخير لعلكم ترحمون اي لترحموا ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل وقال بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك في قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قوله آمنت بالذي آمنت به بنو اسرائيل فتمويه يائس لا معنى تحتهما ولو كان قد ذكر حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيبويه وهو ان الرجاء والاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما نصر هذا مذهبه لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل لنا على ان نرجو ونشفق كما ان او والمفيدة للشك اذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك تعالى الله عنه وقيل ان لعل يجيء للاستفهام تقول لعل زيدا منطلق اي هل هو كذلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به في حال الابتداء وكذا اخبار التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف في المبتدأ والخبر معا لطلبها لهما معا ويجوز عند الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي تمنيت قيام زيد فينتصب الجزئين كما ذكرنا في علة نصب افعال القلوب لهما سواء ولهذا جاء ليت ان زيدا قائم كما جاء علمت ان زيدا قائم فهو عنده كافعال القلوب في العمل سواء استشهد الفراء بقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا والبصريون يحملون رواجعا على الحالية وعامله خبر ليت المحذوف اي يا ليت ايام الصبا لنا فان قلت لنا معمول لا عامل ومتعلق الخبر لا خبر ليت رواجع والكسائي يقدر كان اي يا ليت ايام الصبا كانت رواجع وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمران الا فيما اشتهر استعمالها فيه فيكون الشهرة دليلا عليهما كما في قولهم ان خيرا فخير ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالخمسة الباقية ايضا لما رووا عنه عليه السلام ان قعر جهنم لسبعين خريفا وانشد وكان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وذلك ان اسم كان مشبه وخبرها مشبه به فهما مفعولان لشبهت الاول مفعول بلا جار والثاني مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بمشهور وقد رد على هذا الشاعر وقت انشاده هذا البيت وقال الممدوح الصواب تحسب اذنيه اذا تشوفا قدمه ويقول ان ليت متضمنة معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال صريحة فلا تصل بهذا التضمن الضعيف جرأته نصب الجزئين بدلالة كون مضمونهما مفعول فعل تضمنه ليت واما نحو قوله يا ليت اني وسبيعا في غنم الحزج منها نوق كرار اجم فان مع اسمها وخبرها مغنية عن المعمولين لانها مفعول تمنيت وينبغي على ما ذهب اليه الاخفش في نحو علمت ان زيدا قائم من تقدير المعمول الثاني ان يقدر ايضا ههنا خبر ليت ولا اعتراض كالاعتراض واجاز الاخفش قياسا لعل في مجي ان المفتوحة بعدها على ليت فيقول لعل ان زيدا قائم

الفرق بين التمني والترجي



الحروف المشبهة بالفعل

ولعل بيت وأما نصب باقي أخوات ليت للجزأين فممنوع والمروي ان قعر جهنم لسبعون خريفا وان في قعر جهنم لسبعين وأما البيت
اعني قوله كأن اذنيه فقد ذكرنا الرد على الشاعر قوله لها صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا
فمرتبته الصدر كحروف النفي وأما الا ولعولين فقد مر في المنصوب على شريطة التفسير علة جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام
والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك وأما الأفعال كأفعال القلوب والأفعال الناقصة فانها وان أثرت في مضمون الجملة
فلم تلزم التصدر اجراء لها مجرى سائر الأفعال وانما لزم تصدير المغير الدال على قسم من أقسام الكلام ليبني السامع ذلك
الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم اذ لو جوزنا تأخر ذلك المغير فتأخره والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغير
من أول الأمر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لتردد ذهنه في أن هذا التغيير راجع الى الكلام المتقدم الذي حمله
على أنه خال من جميع المغيرات أو أن المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاما آخر يؤثر فيه ذلك المغير فيبقى في حيرة وكل واحدة من
هذه الأحرف يدل على قسم من أقسام الكلام بخلاف أن المكسورة فانها تؤكد معنى الجملة فقط والتأكيد تقوية الثابت لا تغيير المعنى
الا انها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب تصديرها كاللام وأما أن المفتوحة فلكونها مع جزئيها في تأويل المفرد
لكونها مصدرية وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتداء والمضاف اليه ولا تتصدر وان كانت في مقام
المبتداء الذي حقه الصدر لما ذكرنا في باب المبتدا فليت ولعل فلانهما لطلب مضمون الخبر فلا يكون ذلك المضمون مع
ذلك المطلوب طلب اخراه لا يجمع في كلامهم طلبان على مطلوب واما كان فلأن خبرها أبدا مفرد لأنه مشبه به كما ذكرنا وهو اما
في مذكورة شبه الاسم بها نحو كأن زيدا أسدا أو مقدرة قامت الصفة مقامها نحو كأنك مت وتقوم أو عندك أو في الدار كما ذكرنا
والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم اسم استفهام فقط فلو كان خبرها اسم استفهام لوجب تقدمه عليها فيسقط اذن عن مرتبة
التصدر الواجب لها وصفة الغائبة مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون الا خبرية لأن النعت كما مر في بابه لا يكون طلبيا ومن ثم أول نحو
قوله جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط وأما أن المفتوحة فلأنها موضوعة لتكون مع جزئيها في تقدير المصدر والمصدر
لا طلب فيه فمتبين بهذا أن في نحو قولك أمرته أن افعل لا يجوز أن يكون مصدرية على ما أجاز سيبويه وأبو علي كما تقدم في
نواصب المضارع وأما أن ولكن فلا يمكن كون أخبارهما مفردا متضمنا معنى الطلب لما مر في كان وأما الجملة الطلبية كالأمر
والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك فلا أرى مانعا من وقوعها خبرا لهما كما مر في خبر
المبتدا وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانكم لا مرحبا بكم وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا ولكن عمرا لا تضربه قال ولو
أردت لقالت وهي صادقة ان الرياضة لا تنصبك للشيب قوله وتلحقها ما فتلغى على الأفصح اذا دخلت ما على ليت جاز أن
تعمل وتلغى وروي قوله الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد رفعا ونصبا والالغاء أكثر لأنها تخرج بما عن الاختصاص
بالجملة الاسمية فلا تعمل كما تقدم في ما الحجازية ماذا العبث ما كافة وذهب الجمهور أن ما الكافة حرف وقال ابن
درستويه انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشأن فيكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا اعملت فما زائدة حرفية كما في قوله فبما رحمة
من الله وروى أبو الحسن وحده في انما وأنما الاعمال والالغاء لكن الاعمال أقل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لأن التوكيد الذي
هو معناهما تقوية الثابت لا تجديد معنى آخر وعند سماع الاعمال في كأنما ولعلما ولكنما وقياسها في الاعمال على ليتما سائغ عند
الكسائي وأكثر النحاة اذ لا فرق بينها وبين ليتما فاذا سمع في انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف لكن الالغاء أولى
بالاتفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب ما وسيبويه يمنع الاعمال في غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره قوله فان لا تغير
معنى الجملة وأن مع جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول
والموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتداة ومضافا اليها وقالوا لولا أنك لأنه مبتداء ولو أنك لأنه فاعل فان جاز الأمران
نحو من يكرمني فاني أكرمه واذا أنه عبد القفا واللهازم وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا أو حكما بالرفع
دون المفتوحة مثل ان زيدا قائم وعمرو ويشترط مضي الخبر لفظا أو تقديرا خلافا للكوفيين ولا أثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي
في مثل انك وزيد ذاهبان ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر أو على الاسم اذا فصل بينه وبينها
أو على ما بينهما وتخفف المكسورة فيلزمها اللام ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على فعل من أفعال المبتدا
خلافا للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدر فتدخل على الجمل مطلقا وشذ اعمالها في غيره ويلزمها
مع الفعل السين أو سوف أو قد أو حرف النفي أقول قوله فان لا تغير معنى الجملة اعلم أنا نفصل معاني الحروف الستة فان
المكسورة موضوعة لتأكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وأن المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافا الى
اسمها فمعنى بلغني أن زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا اذا كان الخبر جامدا نحو بلغني أنك زيد أي زيديتك فان ياء النسبة
اذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو الفرسية والمضروبية والضاربية وكذا بلغني أن زيدا في الدار

وكان وان المفتوحة لا تدخل على مبتداء في خبره معنى طلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة والمنفرد اما ... وتقدم

نصب الجزئين بالكسر نصبا تعب وانصب غيره سهو

جاز التقدير ان

التحقيق وان وان

اى حصول زيد فى الدار لان الخبر فى الحقيقة حاصل المفرد قوله ومن ثم وجب الكسر اى من جهة عدم تغير المكسورة لمعنى الجملة وتغير
المفتوحة لمعناها الى المفرد قوله فكسرت ابتداء اى مبتدأ بها سواء كان فى اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان فى وسط كلامه
لكنه ابتدأ كلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فهو كلام مستانف وقع عليها لما تقدم ومنه قوله تعم ولا يحزنك قولهم ان العزة لله
جميعا وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد العلم او الظن
وانما كسرت بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكى وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة قال تع ما ان مفاتحه
لتنوء بالعصبة وكذا كسرت بعد جواب القسم لانه جملة لا محالة نحو تالله انك قائم وقد تفتح ان فى جواب القسم عند المبرد والكوفيين
اذا لم يكن فى خبرها لام ولعل ذلك لتاويلهم لها بالمفرد اى اقسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح
جوابا للقسم وتكسر ايضا اذا وقعت حالا نحو لقيتك وانك راكب قال تع وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون
الطعام لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها فى تاويل كما مر فان قلت افتحها لتكون بتاويل المصدر فان المصدر ايضا يقع حالا
قلت ذلك اذا كان صريح المصدر لا المؤول به ويكسر ايضا اذا كان فى موضع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم لانه لا دليل على
كون الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ فى تاويل المفرد واما اذا كان المبتدأ حدثا جاز فتح ان فى الخبر نحو ما مولى انك قائم وتكسر ايضا
اذا دخلت فى مبتدأ فى خبره لام الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتاكيد مضمون الجملة كان المكسورة
فهما سواء فى المعنى قوله وفتحت فاعلة نحو بلغنى انك قائم لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول به نحو علمت انك
قائم اى علمت قيامك وكذا المبتدأ نحو عندى انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قائم وكذا المجرور
بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم قوله وقد لو ولولا انك هو جواب سؤال مقدر وهو ان لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب
كسر ان فاجاب بان الجملة بعدها لا يجوز اظهار جزئيها كما تقدم فى باب المبتدأ بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان خبر
الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز ففتحناها ليكون ان مع جزئيها فى موضع المبتدأ والخبر محذوف واما على مذهب
الفراء ومن ذهب الكسائى فى رفع اسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا فى باب المبتدأ ففتح ان ظاهر قوله ولو انك لانه فاعل يعنى ان لو
حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان لكانت داخلة على الجملة الاسمية ولا يجوز ففتحناها لتكون مع ما فى
حيزها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر فى باب الفاعل وسيجيء فى حروف الشرط وكذا يلزم فتحها بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما
ان زيدا قائم لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك لانها مصدرية ويندر دخولها على الاسمية كما يجيء فالتقدير ما ثبت ان زيدا
قائم كما فى لو انك ثمة سواء قوله فان جاز التقديران اى تقدير الجملة والمفرد جاز الامران اى فتح ان وكسرها وذلك فى مواضع
بعد فاء الجزاء نحو من يكرمنى فانى اكرمه الكسر بتاويل فانا اكرمه والفتح على ان ان مع ما فى حيزها مبتدأ محذوف الخبر اى
فاكرامى ثابت له وكذا اذا بعد اذا المفاجاة نحو قوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم اى عبد قفاه اى لئيم
القفا يعنى صفعان واللهزمتان عظمان ناتئان فى اللحيين تحت الاذنين جمعهما الشاعر بما حولهما كقولهم جبت مذاكيره فالكسر
على تاويل فاذا هو عبد القفا والفتح على تاويل فاذا عبوديته ثابتة وكذا اذا وليت ان الواو بعد قولك هذا وذلك تقديرا
تقريرا للكلام السابق قال تع ذلكم وان الله موهن كيد الكافرين خبر مبتدأ محذوف وان عطف على هذا الخبر اى الامر ذلكم
والامر ايضا ان الله موهن وان كسرت فعلى عطف ان مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها قال انى اذا
خفيت نار لمرملة الفى بارفع تل وافعا نارى هذا وانى على جارى لذو حدب احنو عليه بما يحنى على الجار فهو مثل
قوله تع ذلك ومن عاقب بمثل الاية فالجملة القسمية فى الاية عطف على الجملة المتقدمة وكذا اذا وليت نحو اول قولى انى احمد الله
فلم يجمع لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولى بمعنى مقولى
اى اول مقولاتى هذا المقول وهذا الكلام وهو انى احمد الله فيكون قد قال كلاما اوله انى احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما يقول
اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال عليه السلام افضل ما قلته انا والنبيون من قبلى لا اله الا الله ولا يكون قولى انى احمد الله معمولا
للفظ قولى كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك مضروبى زيد فزيد مضروب من حيث المعنى
وليس معمولا لمضروبى وقال ابو على قولى مصدر مضاف الى الفاعل وانى احمد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدأ محذوف
اى اول قولى ونطقى بهذا الكلام ثابت ورده المص احسن رد وذلك لان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون للفظه
اول ووسط واخر والجزء الاول باعتبار كلماته الثلث تلفظه بلفظة انى وباعتبار الحروف تلفظه بهمزة انى فيكون المعنى اذا صح
تلفظى بانى او بهمزة انى ثابت وهو خلف من الكلام وغير مقصود للمتكلم ويجوز الوجهان بعد اما فان فتحت فاما بمعنى
حقا تقول اما انك قائم فان فاعل حق ذلك حقا او تقول حقا فى معنى الظرف اى فى حق فيكون ان اما فاعلا او مبتدأ كما مر
فى باب المبتدأ قال احقا ان اخطلكم هجانى ودليل كونه فى معنى الظرف قوله افى حق مواساتى اخاكم بمالى ثم يظلمنى السريس فهو

ان المكسورة تغير معنى الجملة

وكان حمزه يكسر ...

المفتوحة التى تغيرها الى التاويل بالمفرد

الموارد التى جاز فيه الامران الفتح والكسر

القفع ... مولدة والرجل صفعان

منقفد ضرب قفاه بجمع كفه لا شديد او هوان يبسط كفه فيضرب ... او الصفع مولدة ورجل صفعان ... ومصفعان يصفع ...

واول الكلام فى الفتح ... على ان قولى مصدر مضاف الى فاعله ... بمعنى المفعول ... اول قولى ...

ارتلت المرأة ازالت ... زوجها وارمل القوم ... زادهم

يقال حدب عليه وتحدب عليه اى تعطف عليه والحنو العطف والشفقة

لنطقه بهذا الكلام اجزاء



كقوله احقا بنى ابناء سلمى بن جندل تهدد كم ايای وسط المجالس وان كسرت فاما حرف استفتاح كالا تقول اما انك قائم قبل نعم الان عادا كفردا ربهم وتقول ايضا اما والله انه ذاهب بالفتح اى فى حق الله انه ذاهب اى ذهابه واما والله انه ذاهب كانك قلت الا انه والله ذاهب وحتى ان كانت ابتدائية يجب كسران بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر ولا يجوز كسران بعد مذ ومنذ وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو ما لقيتك مذ زيد قائم ومذ قيام زيد رفعا وجرا لان الجملة بعدهما مضاف اليهما كما مر فى الظروف المبنية فهى فى تقدير المفرد الا ترى ان ريث واية يضافان الى الجملة لكن لما كانت فى تقدير المفرد لم يجئ ان بعدهما الا مفتوحة كما مر فى باب الظروف المبنية والغالب بعد لا جرم الفتح نحو قوله تع لا جرم ان لهم النار ولا اما رد للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل او زائدة كما فى لا اقسم لان فى جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل قال سيبويه معنى جرم حق فان فاعله و استشهد بقوله ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا وقال الفراء بل الرواية جرمت فزارة اى كسبت الطعنة فزارة الغضب اى جرمت لهم الغضب كقوله تع ولا يجرمنكم شنآن قوم اى لا يجرمنكم وبمثله فسر بعضهم الاية اى جرم كفرهم ان لهم النار فان مفعول جرم وقال الفراء هى اى لا جرم كلمة كانت فى الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروى عن العرب لا جرم والفعل يشتركان فى المصادر كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم القطع اى لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع نكرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتاكيد الذى فيها فلذلك يجاب به القسم فيقال لا جرم لاتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك قائم فمن فتح فللنظر الى الاصل لا جرم فيكون مثل لا بد ان يفعل كذا اى من ان يفعل ولا محالة انك تفعل كذا اى من انك تفعل ومن كسر فلمعنى القسم العارض فى لا جرم وحكى الكوفيون فيها وجوها من التغيير عن العرب لا جر باسقاط الميم ولا ذا جر بغير ميم ولا ان ذا جرم ولا عن ذا جرم وان زائدة والعين فى عن بدل من من الهمزة كما فى قوله اعن توسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم وتقول شد ما انك ذاهب وعز ما انك قائم بالفتح نشد وعز فعلان مكفوفان بما كقلما وطالما وهما بمعنى حقا فمعنى شد ما انك قائم حقا انك قائم اى فى حق الان فى لا تدخل على شد وعز لكونهما فى الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما معرفة تامة كما هو مذهب سيبويه فى نعما صنيعك وبئسما عملك اى نعم الصنيع صنيعك وبئس العمل عملك وقد ذكرنا ان جميع باب فعل مضموم العين يجوز استعماله استعمال نعم وبئس وتقول زيد فاسق كما ان عمرا صالح ليس ما ههنا كافة كما كانت فى قولك زيد صديقى كما عمرو اخى ولو كانت كافة لوجب كسران ولا يجوز الا الفتح فقال الخليل ما زائدة وان مجرورة بالكاف والدليل على زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انك ههنا لكنهم الزموا الكاف مع ان هذه الزيادة كراهة ان يجئ لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اى هذا صحيح كصحة ذاك وتقول حقا انك ذاهب وجهد رأيي انك قائم فالوجه الكسر لانك لم تضطر مع اما الى جعل الظرف مبتدأ خبره لان كما كنت مضطرا اليه من دون اما فاضطررت الى فتح ان مبتدأ وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه يجوز اما فى رأيى فانك ذاهب بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها وتقول اما فى الدار فانك قائم بالكسر اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل فى الدار وان اردت ان فى الدار هذا الحدث وهذا الخبر فانه يجب الفتح والتعريف المذكور اعنى الفتح فى مواضع المفردات والكسر فى مظان الجمل اولى من تعريف ابى على كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع تعين لاحدهما فالفتح لان ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم نحو قوله تع ومن عاد فينتقم الله منه ولا يتعين الكسر فيه ايضا بعد اذا المفاجاة يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح قوله ولذلك جاز العطف الخ يعنى ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لانها كالعدم اذ فائدتها التوكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه يختلف عباراتهم فى ذلك يقول بعضهم كما قال المص يعطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولى وكان الاول نظر الى ان الاسم هو الذى كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا دخول فينبغى على كونه مرفوعا لكن محله لاشتغال لفظه بالنصب فان كان كاللام فى لزيد ولا شك ان المرفوع فيه هو الاسم وحده لا الاسم مع الحرف الداخل عليه فكذا ينبغى ان يكون الامر مع ان و من قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبر النصب ويشكل عليه ما بين ان لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهى مع اسمها ليست اسما فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا فى باب الابتداء طرفا من هذا قوله لفظا او حكما راجع الى المكسورة فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو والمفتوحة التى فى حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو فان ههنا مع اسمها وخبرها وان كانت فى تقدير المفرد من جهة ان التقدير علمت قيام زيد لكنها فى تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها

عدم جواز كسر ان بعد مذ ومنذ

العطف على اسم ان المكسورة

سادة مسد مفعولى علمت كما ان المكسوره مع جزئيها بتقدير اسمين اعنى المبتدا والخبر فحكم المفتوحة بعد افعال
القلوب حكم المكسوره فى قيامها مع ما فى حيزها مقام الاسمين وفيما قال المص مع هذا التحقيق البالغ والتدقيق الكامل
نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة مع ما فى حيزها بتقدير الاسمين نقول ان ذينك الاسمين بتقدير المفرد فعلمت
ان زيدا قائم بتقدير علمت زيدا قائما ثم قولك علمت انه زيدا قائما بتقدير علمت قيام زيد كما مر فى افعال القلوب فكونها
بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها مع جزئيها بتقدير المفرد اذ فاتك الاسمان بتقدير الاسم المفرد هذا مع ان الحق ان ان
مع ما فى حيزها ليست بتقدير اسمين بل هى من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعنى المصدر الذى ذانك الاسمان المتضمنان
مؤولان به وانما دعا المص الى هذا التكليف انه راى سيبويه مستشهدا على العطف على محل المكسوره بقوله تعم واذان
من الله ورسوله الاية فاذان بمعنى اعلام وكذا استشهد سيبويه بقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا فى شقاق
على العطف على محل اسم المكسوره بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد افعال
القلوب فى حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما راى سيبويه يستشهد للمكسوره بالمفتوحة قال
ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة فى جواز العطف بالرفع على محل اسمها لانهما حرفان هو كدان اصلهما واحد فيجوز
العطف بالرفع فى نحو بلغنى ان زيدا قائم وعمرو الشيرافى ومن اخذ اخذه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه وقالوا لا يجوز
العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معها معنى الابتدا بل هى مع ما حيزها فى تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب
او مجرور وكما ذكرنا فاسمها كبعض حروف الكلمة ونظر ابى سعيد صحيح فنقول ان قوله تع ورسوله عطف على الضمير فى برئ
وجاز ذلك بلا تاكيد بالمنفصل لقيام الفصل بالجار والمجرور اعنى قوله من المشركين مقام التوكيد او نقول رسوله مبتدا
خبره محذوف اى ورسوله كذلك ثبتت الجملة معطوفة على ان مع ما فى حيزها بل الواو اعتراضية ونقول فى قوله والا
فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا فى شقاق ان ما بقينا فى شقاق خبر انا وقوله وانتم بغاة جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل
هذا فى قوله ولا انا من برد هند وعبدكم ولا انتى بالمثنى فى القيد اخرى بعد قوله ولا تحسبن انى تخشعت بعدكم لشئ ولا
انى من الموت افرق لان قوله ولا انتى بالمثنى فى القيد اخرى عطف على انى تخشعت فلو جعلنا قوله ولا انا من برد هند وعبدكم
جملة اعتراضية لكانت لا داخلة على معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولو روى ولا انتى بالمثنى فى القيد
بالكسر لارتفع الاشكال وكان قوله ولا انا من برد هند مستانفا ولا مكررة وحكم لكن فى جواز العطف على محل اسم ان
بالرفع لكن الثقيلة فى جميع الكلام بمنزلة ان بعينها فى جواز العطف المذكور وتفارقها فى ان اللام لا تدخل على ما حيزها
دون ان كما يجئ وانما كان لكن مثل ان لان معنى الابتدا بعده لم يزل لان الاستدراك فى الحقيقة معنى راجع الى
ما قبله لا الى ما بعده اذ هو حفظ الحكم السابق نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنصوب بلكن فقولك ما قام
زيد لكن عمرا قام حفظت فيه عدم القيام عما توهم من دخول عمرو فيه وكذا فى قام زيد لكن عمرا لم يقم واجاز الفراء رفع المعطوف
على اسم كان وليت ولعل ايضا لكونه فى الاصل مبتدا ومنعه غيره لخروجه عن معنى الابتدا بما اوردت فيه الحروف من المعانى
وهو الحق والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق فى جواز الحمل على المحل عند الجرمى والفراء والزجاج ولم
يذكره غيرهم فى ذلك لا منعا ولا اجازه والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج فى قوله تع علام الغيوب فى قوله قل ان ربى يقذف
بالحق علام الغيوب صفة ربى ويحتمل رفعه وجوها اخر ولم يذكر والبدل والقياس ان يكون مثل سائر التوابع
فى جواز الرفع نحو ان الزيدين استحسنتهما شمائلهما بالرفع كما جاز ذلك فى اسم لا التبرية المشبهة بليس نحو لا غلام
رجل فى الدار الا زيد ولا يحمل على المحل عند البصريين الا بعد مضى الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قائمان واجازه
الكسائى وانما منعوا من ذلك لان العامل فى خبر المبتدا عند جمهورهم الابتداء والعامل فى خبر ان فيكون قائمان خبرا عن
زيد وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان مستقلان فى العمل رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم
كالمؤثر الحقيقى كما ذكرنا فى صدر الكتاب والاثر الواحد الذى لا يتجزا لا يصدر عن مؤثرين مستقلين فى التاثير كما ذكر فى علم
الاصول لانه يستغنى بكل واحد من المؤثرين عن الاخر فيلزم من احتياجه اليهما عدم استغنائه عنهما ولو ورد فى الجواب بالعطف
نحو ان زيدا وهند قائم وخارجة لم يات الفساد الذى ذكروا فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تع وجعلنا
الليل والنهار لتسكنوا ومن فضله واذا قدمت الخبر على العطف فاما ان يأتى للمعطوف بخبر ظاهر نحو ان زيدا قائم وعمرو
كذا او تحذفه وتقدموا الاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفرد لان قائم لا يكون
خبرا عن الاسمين وانما اجاز الكسائى نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده فى خبر ان ما كان عاملا فى خبر المبتدا
لان ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين الا فى المبتدا دون الخبر والعامل فى خبر ان اسمها لان المبتدا والخبر يترافعان عنده فلا يلزم

صدوره اثر عن مؤثرين والفرّاء توسّط مذهب سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوّزه مطلقا بل فصّل
وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو انك وزيد ذاهبان وان الفتى
وعمرو قائمان والا فلا لانه لا ينكر في اللفظ كما انكر مع ظهور الاعراب في المتبوع وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفين ظاهري الاعراب
مستبدع ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزمه ايضا توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب
الكسائي ثم اما قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون من امن فعلى ان الواو في والصابئون اعتراضية
لا للعطف وهو مبتدأ محذوف الخبر اى والصابئون كذلك لسد خبر ان مسده ودلالته عليه كما في باب علمت على مذهب
المبرد ومنه قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب اى فاني لغريب وقيار كذلك بها لغريب وسمع سيبويه قبل الخبر
رفع تاكيد اسم ان المبني وكذا المعطوف غير منوي الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذاهبان خبر عنهما
بلا خلاف ومثل ذلك نادر وجوّزه بعض النحويين بناء الاسم واجاز الكسائي رفع المعطوف على اول مفعولي ظن واخواته ان خفي
اعراب الثاني نحو ظننت غلامك زائر وعمرو وليس بشيء لان ظن تنسخ معنى الابتداء وخبر مضمون الجملة مفعولا به واذا
منعوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح وانما اشترط خفاء اعراب الثاني ليكون
المفعولان في اللفظ كاسم ان وخبرها فيقل الشناعة قوله خلافا للمبرد والكسائي الظاهر ان هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب
الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو قوله ولكن كذلك اى في احكام الحمل على المحل قوله ولذلك دخلت اللام اى ولاجل كون
المكسورة مع جزئيها في تقدير الجملة قوله دونها اى دون المفتوحة اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم وكان
حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء اعني التوكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما
فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حري بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل فلا اعوا معنا خير
اللام لما سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام اعني المبتدأ او الخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم
نحو لزيد قائم ولقائم زيد ولطعامك زيد اكل لا تدخل مع التاخير الا على احد الثلاثة نحو ان من الشعر لحكمة وان زيدا لقائم وان زيدا
لفي الدار قائم ولا تدخل على متعلق الخبر المتاخر عن الخبر فلا يقال ان زيدا قائم لفي الدار لئلا يخرج حقها كل البعد بتاخره عما حقه
صدر الكلام عن جزئي الكلام الذين هما عمدتان وانما تدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها ظرف الخبر نحو ان علينا للهدى
او بظرف متعلق الخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله لنقصان حقه من التصدر وقوله تعالى
وان منكم لمن ليبطئن الاولى لام الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية صلة من او صفته وانما تدخل على الخبر اذا
لم يكن ماضيا مجردا عن قد فلا يجوز ان زيدا لقام ويجوز ان زيدا لقد قام كما جاز ان زيدا ليقوم لقربه منه كما مضى في شرح جواب
القسم واما نعم وبئس فجاز دخولها فيهما وان لم يدخلها قد نحو ان زيدا لنعم الرجل او لبئس الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر
مضارعا مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام للابتداء ومعناها التوكيد ولا يفيد الحالية كما توهم حتى تتنافى
مع حرف التنفيس كما مر في المضارع وشرط الخبر ايضا ان يكون مثبتا لان لام التوكيد لا يجامع حرف النفي كما ذكرنا في جواب القسم
ولا يدخل ايضا على حرف الشرط فلا يجوز ان زيدا لان ضربته يضربك ولا على اسم ضمن معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبة كليهما
الصدر فيتنافران ولا يدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا من يضربه لاضربه لان جواب الشرط وحده ليس خبرا لان بل هو مع الشرط
واجازه ابن الانباري ولا يدخل على لو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا تقول ان كل رجل لو ضيعته وذلك لان اصلها لام الابتداء
كما ذكرنا في جواب القسم فلا يدخل الا على ما يدخل عليه لام الابتداء وقد ذكرنا مواقعها واجازه الكسائي نظرا الى سدها مسد الخبر
واذا ما وقعت الاسمية خبر ان فالوجه دخولها على الجزء الاول نحو ان زيدا لابوه قائم وقد حكى ان زيدا وجهه لحسن وهو شاذ دخولها
على جواب الشرط الواقع موقع الخبر على ما اجازه ابن الانباري وكلاهما ضعيف لان حقها لما سقطت عن التصدر ان لا يتاخر
عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر واذا اردت ادخالها في خبر ان الذي في اوله لام القسم وجب ان يفصل بينهما لكراهة اجتماع
اللامين قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فصل بين اللامين بما الزائدة كما قلنا في قولك زيد صديق كما ان عمرا اخي وانما تدخل
على معمول الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد تقول ان زيدا لطعامك اكل ياتي ابيك واثق ولا تقول ان زيدا لفي الدار
نام لما ذكرنا في جواب القسم واجازه الاخفش وقد يدخل على غير الثلاثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا كقوله تعالى انك لانت
الحليم الرشيد وذلك لوقوعها موقع الخبر فكانها دخلت على الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدأ
لارتفاع ما بعده وقد تتكرر اللام في الخبر وفي متعلقه المقدم عليه نحو ان زيدا لفيك لراغب وهو قليل منع منه المبرد واجاز
الزجاج قياسا وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجردا من ان نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه وقدر بعضهم لهي عجوز
ليكون في المقدر داخلة في المبتدأ كما شذ في خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير الا انهم لياكلون الطعام وكذا قرئ في الشواذ

تحقيق القول في لكن

القدم على الخبر

وكذلك الشهربة بكسر الشين العجوز الكبيرة

وان الله لسميع عليم بالفتح كما جاء في الخبر معمولا لا ضحى نحو اضحى زيد منطلقا ولا مسوغ قال مروا عجالا وقالوا كيف صاحبكم قال الذي
سالوا امسى لمجهودا ولزال قال وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصى بكل مكان ولما نحو ما زيد لقائما وقوله
واعلم ان شلبا وغوكا لا متشابهان ولا سوا شاذ لدخولها على حرف النفي وشذ ايضا دخولها على كان ولولا قال فبادحتى
لكان لم يكن فاليوم ابكي ومتى لم يبكني وقال للولا قاسم ويدا بسيل لقد جرت عليك يد غشوم واعلم ان اصل شهدت
ان يتعدى بالباء نحو شهدت بكذا وشهدت بان زيدا قائم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قائم
واما قوله نعم لشهد انك لرسول الله فشهد محمول على يعلم لان اصل الشهادة ان يكون عن علم فشهد معلق كعلمت
في نحو علمت ان زيدا لقائم الا ان شهدت لا ينصب المفعولين نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قائما وعلمت يجري
مجرى القسم على ضعف فيقول علمت ان زيدا قائم بكسر ان وكذلك شهدت تقول في الشعر اشعر ان زيدا ذاهب بالكسر
والمشهور الفتح فيهما لو كنا قد يجئ اشهد لقد رايته كذا كانه قيل والله لقد رايته وكذا اشهد لاخرجن قال ولقد علمت
لتاتين منيتي وقد يقال ظننت لتموتن لكونه بمعنى علمت واجراؤها مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة
بعدها ضعيف نحو علمت زيد قائم وشهدت زيد فاصل كقوله اني وجدت ملاك الشيمة الادب والدليل على جواز
اجراء الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ففي قولك شهدت ان زيدا لقائم
واشهد لزيد قائم يجوز ان يكون يجري مجرى القسم واللام وان بجوابه ولا يجوز مع الباء اجراؤه مجرى علمت نحو اشهد بان
زيدا لقائم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب وانك لقائم لعطفك الجملة على المفرد واعلم ان بعض العرب يقول
لهنك لرجل صدق قال لهنا لمقضي علينا التهاجر وقال لهنى لاشقى الناس ان كنت عازما وقد يحذف اللام وهو قليل قال
الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق على كريم وفيه ثلثة مذاهب احدها لسيبويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان كما يقال
هياك في اياك وهرقت في ارقت فلما غيرت صورة ان بقلب همزتها هاء جاز مجامعة اللام اياها بعد الامتناع والثاني للفراء
وهو ان اصله والله انك كما روى عن ابي ادهم الكلابي له ربي لا اقول ذلك بقصر اللام ثم حذفت حرف الجر كما يقال الله
لافعلن وحذفت لام التعريف ايضا كما يقال الحصاد والحصد قال الا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال ثم حذف
همزة انك وفيما قال تكلفات والثالث ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم ان اصله لله انك واللام للقسم فعلى هذا ما علم
في مذهب الفراء وقول الفراء اقرب من هذا لانه يقال لهنك لقائم بلا تعجب واما قولهم ان زيدا ليضربن بنون التوكيد
وان زيدا لقام بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر اي والله ليضربن والله لقام وانما جاز حذف قد في الماضي مع
لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما في الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان هناك جملتين في حكم
واحد الا ترى الى تخفيفهم ايمن ووجوب حذف الخبر في لعمرك وايمن الله وجواز حذف الجار في الله لافعلن ولا يجيء لام
الابتداء من جملة الحروف لسنة الا بعد ان المكسورة والحق الكوفيون بها لكن مستدلين بقوله ولكنني من حبها لعميد قالوا
وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء كان وكذا جاز ان تعطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام
ان لا تجامع ان المكسورة ايضا لانها تسقط بسببها عن مرتبتها من الصدر ولكن جاز مجامعتها لها لشدة مناسبتها لها لكونهما
بمعنى واحد فاغتفر لهذه المناسبة سقوطها عن مرتبتها واما البيت فاما ان يكون شاذا كما في قوله ام الحليس لعجوز
شهربة واما ان يكون في الاصل لكن انني فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف لكنا هو الله ربي اتفاقا منهم بحذف
الهمزة واصله لكن انا واعلم ان ان المكسورة ترادف نعم كما يجيء في حروف التصديق فلا تعمل وترادف المفتوحة لعل فتعمل والمفتوحة
لكونها مع جزئيها اسما مفردا تقع اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة اجتماعهما نحو ان عندي انك
قائم وليت في قلبك انك تعطيني وكذا تقول في البواقي وتكون ان المفتوحة بدلا كقوله تعالى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين
انها لكم فانها بدل من احدى وكذا ألم يروا كم اهلكنا وانما قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر
لانكم الاولى وانكم الثانية معادة لتاكيد الاولى لما تراخى ما بينهما وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخى ما بين مفعولي لا تحسبن
في قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ومثله قوله تعالى وهم
بالاخرة هم كافرون وهذا قول الجرمي وهو الحق وقال المبرد انكم مخرجون مبتدا خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى اي انكم
وقت موتكم اخراجكم ويجوز وقوع ان المكسورة خبرا للاحرف الستة نحو قولك ان الخليفة ان الله سربله وقوله لقد علم الحي اليمانون
انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها بكسر ان وروي اني بالفتح على ان يكون تكريرا لانني الاولى كما قلنا في الاية الكريمة قوله وتخفف
المكسورة الخ اذا خففت بطل اختصاصها بالاسماء فيغلب الالغاء قال نعم في الاعمال وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين
اعمال المخففة والاية ترد عليهم قال المص ويلزمها اللام مع التخفيف سواء عملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة

لانه ابوك بمعنى يا ابوك ثم حذفنا الف فقالوا كما تحذف من المد واذا قصر كما يقال ام

احدى الطائفتين وكذا قوله الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون فانهم بدل من كم

بقية الكلام في ان وانّ

والنافية واما مع الافعال فلا طرد وهو خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا المعملة لا تلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن يلزمها اللام ان خيف التباس النافية فعلى قوله يلزم اللام اذا كان اسمها مبنيا اذ معربا مقصورا واما ان دخلت على الافعال لزمت اللام وقولهم اما ان جزاك الله خيرا لم يدخل فيه اللام لان الدعاء لا تدخل النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل فلا يكون ذلك الفعل عند البصريين الا من نواسخ المبتدأ حتى لا يخرج ان عن اصلها بالكلية والكوفيون يعممون جواز دخولها على الافعال كلها قياسا نحو قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه وهو عند البصريين شاذ واختلف في هذه اللام الفارقة فذهب ابي علي واتباعه انها غير لام الابتداء التي تجامع المشددة بل هي لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق في ان علمت زيدا لقائما ولما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء في نحو قوله ان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت زيدا لقائما ان التعليق واجب لو دخلت على اول مفعولي افعال القلوب الا انها لا يدخل بعد الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير وهو الخبر وتدخل على المثقلة اما على المبتدأ المؤخر او الخبر او القائم مقامه وفي الامثلة الواردة في التنزيل لم يدخل الا على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين ولما نصب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني وان دخله لام الابتداء قال تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان كادوا ليفتنونك واما قوله وان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك فشاذ وفرق الكسائي بين ان مع اللام في الاسماء وبينها معها في الافعال فجعلها في الاسماء المخففة واما في الافعال فقال ان نافية واللام بمعنى الا فان لام المخففة بالاسم اولى نظرا الى اصلها والنافية بالفعل اولى لان معنى النفي راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين يقولون انها نافية مطلقا دخلت في الفعل وفي الاسم واللام بمعنى الا ومنع البصريون كون اللام بمعنى الا لانه خلاف الظاهر قالوا لو جاز ذلك لجاز جاني القوم لزيدا اي الا زيدا ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي ومنع ابو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة وقد مر ذلك في باب الضماير قوله وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر وقد مر ذلك في ضمير الشان مع الخلاف في ذلك وحكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق وقال بانك ربيع وغيث مريع وقد ما تكون هناك الثمالا قوله ويلزمها مع الفعل اه قد مضى شرحه في نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الجملة الاسمية فقد تكون الجملة مجردة نحو قوله ان هالك كل من يحفى وينتعل وقد تكون مصدرة بلا نحو علمت ان لا شيء لك وباداة شرط نحو علمت ان من يضربك اضربه او برب نحو علمت ان رب خصم لي على مذهب الكوفيين او بكم نحو علمت ان كم غلام لي قوله وكأن للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح ولكن للاستدراك يتوسط بين كلامين متغايرين معنى وتخفف فتلغى ويجوز معها الواو وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما ولعل للترجي وشذ الجر بها اقول في كان قولان قال بعضهم انها غير مركبة كلعل الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت اداة التشبيه لتؤذن من اول الامر بقصد التشبيه فوجب فتح المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الا على لفظ المفرد ففتحت لفظا وهي في المعنى باقية على حالها لم تصر بالفتح حرفا مصدريا وصار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت في محل خبر ان لصيرورتها جزء الحرف كما ذكرنا انه ليس لكاف كذا وكاين محل لصيرورتها جزء الاسم ولا يطلب ما يتعلق به كما كانت تطلبه حين كانت في محل الجر لانها خرجت بالجزئية عن كونها جارة فاذا خففت كان فالافصح الغاؤها وقد جاء كان ورديه وشاء اخلب وقال وصدر مشرق النحر كان ثدييه حقان واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة لكن لما الزم الفعلية التي تليها ما لزم ان المخففة من حروف العوض قوي اضمار الشان بعدها اجراء لها مجرى ان ولزم حرف العوض في الفعلية يقوي كونها مركبة من الكاف وان ويجيء بعد المهملة اسمية كقوله عباءة لم ترد بها طويلا والذكان تبنى يعلى لها حين تشرع وفعلية كقوله نعم كان لم تغن بالامس وقوله عليه السلام في النهج كان قد وردت الاظعان وقوله امد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قداى وكان قد زالت وان جاء بعدها مفرد كقوله تمشي بها الدماء تنحب فضبها كان بطن حبلى ذات او نين متم فالمحذوف غير ضمير الشان اي كان بطنها بطن حبلى وقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى ناضر السلم برفع ظبية يجوز ان يكون ظبية تعطو جملة اسمية وان يكون تعطو صفة ظبية واسم كان محذوف اي كانها ظبية بالنصب على اعمال كان ويروى بجرها على ان ان زائدة اي كظبية ولكن هي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا يفيد

ومنها كأنّ ولكنّ

ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا ونعم لي
الحركة الى المخرك والاصل عند التركيب قوله بين كلامين متغايرين معنى اى فى النفى والاثبات والمقصود التغاير المعنوي
لا اللفظى ثم قد يكون نحو جاءنى زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون كقوله تع ولو اريكهم كثيرا لفشلتم الى قوله تع ولكن الله سلم
اى ولكن الله لم يريكهم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرا مسافر ولا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفى تنافيهما
بوجه ما قال تع ان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل اللايق
به ان يشكر المفضل ومثله كثير فاذا خففت العنبت ويونس والاخفش اجازا عملها مخففة ولم يثبت به شاهد ويجوز
دخول الواو عليها مخففة ومشددة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء
فى الشعر حذف نون المخففة للساكنين قال فلست باتيه ولا استطيعه ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل قوله وليت للتمنى
قد مضى شرحه فى اول هذا الباب قوله ولعل للترجى وشذ الجر بها فيها احدى عشر لغة اشهرها لعل وعل وجاء لعن بعين
غير معجمة ولغن بغين معجمة واخرها نون وجاء عن وغن بجعل الراء سقام اللام ولان وان ولعاء وبلملك قال لعاء الله فضله
عليكم بنى ان امكم شريم وقد تلحق لعل تاء التانيث كما فى ربت فيقال لعلت وعقيل يجرون بلعل مفتوحة اللام الاخيرة او
مكسورة فيها وكذا بعل مكسورة اللام او مفتوحتها قال فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة لعل ابى المغوار منك قريب وهى
مشكل لان جرها عمل مختص بالحروف ورفعها لمشابهة الافعال وكون حرف عاملة عمل الحروف والافعال فى حالة واحدة مما لم
يثبت وايضا ان الجار لا بد له من متعلق لها وفى البيت الذى انشدناه روى بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل
وهو ضمير الشان مقدر ولابى المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالى اللامات اى لعل لابى المغوار منك جواب قريب ويجوز
ان يقال ثانى لامى لعل محذوف واللام المفتوحة جارة للمظهر كما نقل عن الاخفش انه سمع من العرب فتح اللام الداخلة الجار
على المظهر ونقل ذلك ايض عن يونس وابى عبيدة والاحمر وان روى بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثانى
لامى لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاولى فى لام الجر ويجوز فى هذه الرواية ان يقال الاصل لعا اى انتعش دعاء له فادغم تنوين
فى لام الجر وهذه الوجوه متعدد فيما انشد ابو عبيدة لعل الله يمكننى عليها جهارا من زهير او اسيد بجر الله واللام الاولى
فى لعل زايدة عند البصريين اصلية عند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف فى الحروف بالزيادة لان مبناها على الخفة
والبصريون نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمى بها لم تنصرف عند البصريين للتركيب
والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول
هذه الاحرف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تاخر الخبر هنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسطه بين
هذه الاحرف واسمائها نحو ان فى الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا انكالا كما فى المبتدا والخبر
ولا يجوز حذف اسمائها التى ليست بضمير الشان الا فى الشعر على ضعف وقلة كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى ولكن زنجى
غليظ المشافر فيمن روى برفع زنجى اى ولكنك زنجى ومن روى بنصبه فالخبر محذوف اى ولكن زنجيا هكذا لا يعرف
قرابتى واما ضمير الشان فيجوز حذفه فى الشعر كثيرا كقوله ان من لام فى بنى بنت حسان المه واعصه فى الخطوب وقوله ان من
يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وذلك لان اداة الشرط لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما فى غير الشعر
ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلى الاحرف فعل صريح لكراهة دخول الاحرف المختصة بالاسم على الفعل
الصريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد ماخوذ اى انه وتقول ان فى الدار
يجلس اخوك قال كان على عينه وجبينه اقم شعاع الشمس او طلع البدر وانما جاز حذف ضمير الشان من دون ضعف
لبقاء تفسيره مفسره وهو الجملة ولا نه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزيادة وجاء فى الخبر ان من اشد الناس عذابا يوم
القيمة المصورون وعند الكسائى من فيه زائدة وعند ابن كيسان الحرف فى مثله غير عاملة لفظا كالمكفوفة واذا علم الخبر جاز حذفه
مطلقا سواء كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون لحذف الخبر تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله ان محلا وان
مرتحلا وان فى السفر اذ مضوا مهلا اى ان لنا محلا فى الدنيا ومرتحلا الى الاخرة وان فى رحيل السفر اذ مضوا الى الاخرة مهلا
اى سبقا اى لا يرجع الراحلون الى الاخرة ويقولون ان مالا وان ولدا وان عددا ابلا وشاء اى ان لنا ذلك والفراء يشترط
فى جواز حذف خبرها تكرير ان كما قيل ان اعرابيا قيل له ان الزبابة ان الفارة اى هما مختلفان والرد على المذهبين ما روى
ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار قد فضلونا اووا وفعلوا بنا فقال عليه السلم الستم تعرفون ذلك قالوا بلى فقال
عليه السلم ان ذلك اى مصدق ثم ذكر الماث حاجة فقال عمر لعل ذلك اى لعل مطلوبك حاصل وقال تع ان الذين كفروا ويصدون
عن سبيل الله اى هلكوا وقبل الخبر ويصدون والواو زيادة وقال الشاعر خلا ان حيا من قريش تفضلوا على الناس او ان الاكارم

فان اللفظى

ولا تدخل اللام الا على احد هذه الاحرف

ضمن لعل

لغات لعل

الاشكال الوارد فى الخبر المروى مع دفعه



بهشل قال ابن يعيش لم يأت خبر ان المحذوف الا ظرفا او جارا ومجرورا قال والجيد ان يقدر في ان ذلك واعل ذلك الظرف ايضا
اى ان لك ذلك ولعل لك ذلك واقول لا ملجأ الى جعل جميع الاخبار المحذوفة ظروفا بل يقدر ما يستفهم به معنى الكلام ظرفا
كان اولا وقد يسد مسد الخبر واو المصاحبة نحو ان كل رجل وضيعته والحال نحو ان ضربي زيدا قائما واما قولك ليت شعري فالشعر
بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر اى فطنت له قال سيبويه اصله ليت شعرتي حذفوا الهاء في الاضافة كما في
قولهم هو ابو عذرها فلعله لم يثبت عنده مصدره الا بالهاء كالنشدة والا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة
والركبة وقد التزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام نحو ليت شعري ا ثما يلبي ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعري كما
ذكرنا في افعال القلوب في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو اى ليت علمي بما يسئل عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال المص هذا الاستفهام
قائم مقام الخبر كالجار والمجرور في ليتك في الدار وفيه نظر لان شعري مصدر معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية
فهي من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه لان علمك بالشئ غير ذلك
الشئ وقال ابن يعيش الاستفهام ساد مسد الخبر كسد جواب لولا مسد خبر المبتدأ الذى بعده وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعري
الذى هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعل ومفعول فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده
بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال وقد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت شعري مسافر بن ابي عمرو
وليت يقولها المحزون اى ليت شعري ايجمع ام لا ومسافر منادى وقد يخبر ههنا بشرط الافادة عن نكرة بنكرة لانا ذكرنا في باب
المبتدأ انه لا يشترط تعريف المبتدأ ولا تخصيصه مع حصول الفائدة لكنه لم يخبر في باب الابتداء عن النكرة بالنكرة لئلا يلتبس النعت
بتابع الاول لتوافقهما في الاعراب وههنا الاعرابان مختلفان فلا باس به قال وان شفاء عبرة مهراقة على ما انشد سيبويه ويجوز
ايضا الاخبار عن النكرة المعرفة نحو ان كريما ابوك قال نعم فان حسبك الله كما قلت في باب كان اظبى كان امك ام حمار ويجوز ان يكون
كفافا في قوله فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى اسم ليت والجملة خبره على ان يروى خيرك بالنصب فيكون
اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان روى برفعه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان
وكفافا خبره ولم يثن لكونه مصدرا في الاصل وعني متعلق بكفافا اى مكفوفين عني وما ارتوى الماء على هذا الوجه منصوب اى ما
ارتوى مرتو من الماء وقيل شرك مرتفع مرتو بتقدير مرتويا اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبره اعني خيرك كفافا وشرك مرتويا عني
اى كافا فحذف النصب ضرورة كما في قوله فلو ان واش باليمامة داره فيكون الماء على هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوى
اى ما دام الماء ريان قوله الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن فالاربعة الاول للجمع فالواو
للجمع مطلقا لا ترتيب فيها والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا
اقول اعلم ان بعضهم عد اى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التى بعدها
مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدون نا غير فصيح واما معها فصيح
مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط قوله للجمع مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء
كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او في مكان تقول جاءني زيد وعمرو او قيم وان قم
عمرو اى حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو ولا تفيد ثلث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شئ منها هذا مذهب
جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء انها للترتيب
دليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وفيما الثاني فيه قبل الاول كقوله او جوثر زيد حب وقصر
ختامها وقوله تع وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وقوله تع وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة اذ القصة واحدة ثم اعلم ان الواو مرة تشرك الاسمين
فصاعدا في حكم نحو قام زيد وعمرو ومرة تشرك الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اى حصل الفعلين من زيد ومرة تجمع
بين مضموني الجملتين فصاعدا في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد فلولا الواو لجاز توهم ان الاسم الاول
في الصورة الاولى والفعل الاول في الثانية والكلام الاول في الثالثة وقع عن سهو وغلط والثاني تدارك له ولجاز توهم ان المتكلم
في المواضع الثلثة قصد احدهما اذ كثيرا ما يورد الكلام بلا او مع الفصل الى معناها كقول الشاك كنت اكلت تمرا زبيبا اى احدهما وكما
قولك خرج زيد دخل عمرو وكما انه يحتمل القطع بوقوع الامرين وهو الظاهر يحتمل وقوع احدهما فبالواو قصد الجمعية نصا كما او
يصير معنى احدهما نصا ثم اذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو مثلا قلت ما جاءني زيد وعمرو فهو نفي المركب اعني المجيئين والمركب
كما ينتفي بانتفاء جزئيه معا ينتفي ايضا بانتفاء احد جزئيه دون الاخر فيحتمل ان يكون معناه انتفى المجيئان كلاهما وان يكون
المعنى انتفى احد المجيئين فاذا قصدت التنصيص على المعنى الاول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ما جاءني زيد ولا
عمرو وقد تزاد مطردا حيث لا يمكن نفي احد الفعلين كما في قوله تع ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ولا يستوى الاحياء ولا الاموات

اى كافا خبرك كفافا م
حروف العاطفة
وما جاءني زيد بل عمرو م
الواو العاطفة
اى حصل الفعل من احدهما دون الاخر
قوله فالواو للجمع مطلقا
بمعنى الطلقية ... وقولوا حطة يحتمل ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد

لان الاستواء بمعنى التساوي فاذا انتفى المساواة من احد الطرفين فلا بد من انتفائها من الاخر ايضا وما قيل ان من زيادة لا للدفع وهم ان المنفي هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع في وقت فليس بشيء لان نفي الشيء مطلقا وارادة نفيه مقيدا خلاف الظاهر كما تقول ماجاءني رجل وتريد رجلا قصيرا ونحوه فان كررت العامل فقلت ماجاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند سيبويه نفي للمجيئين المنقطع احدهما عن الاخر كان المخاطب توهم انه حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجيء الاخر فرفعت بهذا الكلام وهمه وعند المانوفي هو نفي لمطلق المجيئين ايضا كما كان من دون تكرير العامل وهذا القول اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفائدة زيادة لا بعد الواو واكثر قوله والفاء للترتيب اعلم ان الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف اولا فان عطفت مفردا على مفرد ففائدتها ان ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة فمعنى قولك قام زيد فعمرو اي حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل ومعنى ضربت زيدا فعمرا اي وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد واذا دخلت على الصفات المتتابعة والموصوف واحد فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها كما كان في نحو جاءني زيد فعمرو بل في مصادر الصفات المتتابعة نحو قولك جاءني زيد الاكل فالنائم اي الذي يأكل فينام كقوله يالهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اي الذي يصبح فيغنم فيؤوب وان لم يكن الموصوف واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو قولهم في صلوة الجماعة يقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن فالاصبح وجها وان عطفت الفاء جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو وقد تفيد فاء العطف في الجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها لا ان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تع ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل كقوله تع ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وتقول اجبته فقلت لبيك وذلك لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تع وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا الا ان تبييت الباس تفصيل للاهلاك المجمل وقد يجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاجي تقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية وبعضهم يقول مطرنا ما زبالة فالثعلبية بحذف بين مع كونه مرادا او يقيم المضاف اليه مقام المضاف ويعربه باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم وما قرنا فقدما ولا يجوز حذف ما لانه موصول فلا تقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهي احسن الناس قرنا فقدما وحكي اجازته عن هشام ومثل قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل بمعنى الى اي منازل ما بين الدخول الى حومل الى توضح الى المقراة فان قلت كيف هذا وانت لا تقول خرجت الى زيد الى عمرو اذ الفعل لا يتعلق بحرفي جر بمعنى واحد كما مر قلت العاطف قد يستعمل في تحديد الاماكن نحو قولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى دار زيد الى عمرو الى دار خالد بحذف الواو وتخفيفا لدلالة الكلام عليه قال النابغة الجعدي اباد رسولي ما لحرو وبينما سلي الى جانب لعمان فالمتثلم اقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فجرثم وسكنها بين العرف فاللوى الى شعب ترعى بهن فعيهم فاذا كثر ذلك مع حروف الجر اعني الى نحذفه مع فاء العطف التي هي بمعناه اولى بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفي عطف ويجوز ان يكون المعنى فما بين منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل توضح فمنازل المقراة وكذا في غير هذا الموضع واما قوله باداومية بالعلياء فالسند فالفاء فيه لافادة الترتيب في الذكر لانه يذكر في تعريفها الامكنة الاخص بعد الاعم فكان العلياء موضع وسيع مشتمل على مواضع منها السند وهذا كما تقول داري ببغداد فالكرخ فاذا نفيت قولك جاءني زيد فعمرو فقلت ماجاءني زيد فعمرو فانت ناف لتعقب المجيء بل فيمكن ان يحصل المجيئان في حالة وان يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد هذا الذي ذكرناه حكم [illegible] كله حكم فاء العطف والتي لغير العطف ايضا لا تخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وهو كثير في القرآن المجيد وغيره قال تع انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها اي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني اي اذا كنت لعنتني فانظرني وقال فانك من المنظرين اي اذا اخترت الدنيا على الاخرة فانك من المنظرين وقال فبعزتك اي اذا اعطيتني هذا المراد فبعزتك لاغوينهم ثم وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعدها سببا لما قبلها كقوله تع اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه فهذا دخل على الجزاء فاذا عكست الكلام فقلت اكرم زيدا فانه فاضل فقد دخل على ما هو شرط ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة

الفاء للترتيب

لمجيء الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف م

على المجمل النعرى والقرون والحسنة منها الشرق

البردان الغداة والعشي وكذلك الابردان

تغيبه بيل العبير

بسقط اللوى بين الدخول فحومل فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها لما نسجتها من جنوب وشمال

مجيء عمرو م

ام لهم ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا في الاسباب وقال تعالى

فيه ابتداء ثاني في بحث السببية والعاطفة

جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلازمها العطف نحو ان لقيته فاكرمه ثم انه قد يؤتى فى الكلام بفاء موقعها
موقع الفاء السببية وليست بها بل هى زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على ان ما بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط وذلك
كما تقدم فى اذا غير المتضمنة للشرط نحو قوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح وقد يجيء زائدة فى غير هذا المذكور
نحو زيد فوجد عند الاخفش وقوله فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى ثم اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون
الثانى المترتب يحصل تمامه فى زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تع الم تر ان الله انزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدى بعد نزول المطر لكن يتم فى مدة ومهلة فجيء بالفاء نظرا الى انه لا فصل
بين نزول المطر وابتداء الاخضرار ولو قيل مثلا ثم تصبح الارض مخضرة نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله جعلناه نطفة
فى قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا
العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشأناه خلقا آخر اما نظرا الى تمام الطور الاخير واما استبعادا لمرتبة هذا الطور
الذى فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة فوكرو ثم مثلها بمهلة اى مثل الفاء فى الترتيب الا انها تختص بالمهلة والتراخى
ومن ثم قال سيبويه فى مررت برجل ثم عمرو ان المرور مروران ولا تكون الا عاطفة ولا تكون للسببية اذ لا يتراخى المسبب عن
السبب التام ولا تعطف المفصل على المجمل كالفاء وقد يكون فى الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها
وعدم مناسبته له كما ذكرنا فى قوله تع ثم انشأناه خلقا آخر وكقوله تع خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا
بربهم يعدلون فالاشراك بخالق السموات والارض مستبعد غير مناسب وهذا المعنى فرع التراخى ومجازه وكذا قوله تع فلا
اقتحم العقبة ثم قال ثم كان من الذين آمنوا فان الايمان بعيد المنزلة من فك الرقبة والاطعام ما الاقتربه بل بينه وبينهما وكذا قوله
استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة وهى الانقطاع بالكلية الى الله تع وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد يجيء ثم لمجرد الترتيب
فى الذكر والتدريج فى درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثانى
بعد الاول فى الزمان بل ربما يكون قبله كما فى قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فالمقصود ترتيب درجات معالى الممدوح
فابتدأ بسيادته ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه به اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة ابيه مقدمة فى الزمان
على سيادة نفسه لكن الغرض ما ذكرت من ترتيب معاليه الاخص فالاخص فهى كالفاء فى قوله تع فنعم اجر العاملين وقد يكون ثم والفاء
ايضا لمجرد التدرج فى الارتقاء وان لم يكن الثانى مرتبا فى الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فالله ووالله ثم
والله وقوله تع وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين وقوله تع كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله
فالينا مرجعهم ثم الله شهيد اى ثم يجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا على ما يعملون فاقام المغلول وقوله تع وانى لغفار لمن تاب وآمن
وعمل صالحا ثم اهتدى اى ثم بقى على ذلك الهدى من التوبة والايمان والعمل الصالح كما قيل فى اهدنا الصراط المستقيم اى ابقنا
عليه فستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء واستبعاد المرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها لان البقاء عليها افضل فيكون كما قلنا
فى قوله ثم انشأناه خلقا آخر من الوجهين وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للانكار على واو العطف كقوله تع ولقد انزلنا
اليك آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق فقوله وكلما عطف على لقد انزلنا والهمزة للانكار
البتة وقد يكون الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت همزته على جملة منفية نحو قوله تع قالوا لولا اوتى مثل ما اوتى موسى
اولم يكفروا اعطف على قوله لولا اوتى مثل ما اوتى موسى اولم يكفروا فقوله اولم يكفروا عطف على قوله لولا اوتى وكذا يدخل
على فاء العطف للانكار كقوله ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصم فقوله افانت تسمع الصم عطف على منهم من يستمعون اليك
اى بعضهم يسمع اليك غير سامع فى الحقيقة افانت تسمع هؤلاء الصم وكذا قوله ومنهم من ينظر اليك افانت تهدى العمى
اى ينظر اليك غير مبصر فى الحقيقة وتكون الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على النفى وقد يدخل على فاء السببية كما فى
قوله تع من اله غير الله يأتيكم بضياء افلا تسمعون اى اذا كان كذا فلم لا تسمعون وكذا قوله من اله غير الله يأتيكم بليل تسكنون
فيه افلا تبصرون فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا يدخل همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تع ماذا
يستعجل منه المجرمون اثم اذا ما وقع آمنتم به الآن فثم ههنا مثلها فى قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لان الايمان بالشيء مستبعد
من استعجاله استهزاء وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر كما يدعيه جار الله فى الكشاف ولو كانت كما
قال لجاز وقوعها فى اول الكلام قبل ان يتقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجيء الا مبنيا على كلام متقدم وهذه الحروف الثلثة
يجيء عند الاخفش زائدة والبصريون يأولون فيما يمكن التأويل صيانة للحروف من الزيادة اما الواو فنحو قوله تع فلما اسلما وتله
للجبين وناديناه قال البصريون جواب لما محذوف اى تله للجبين وناديناه كان هناك ما لا يوصف من الطاقة وكذا قوله
فلما اجزنا ساحة الحى وانتحى واما قوله فلما رأى الرحمن ليس فيهم رشيد ولا ناه اخاه عن الغدو وصب بحذف المعطوف عليه



وكذا

كيشرود

وكذا قوله فاذا وذلك ياكبيشه لم يكن الا كلة حالم بخيال فاذا المامات وذلك لا لماوا ما الفا في قوله اذا ما اذا مابت بيت على هوى ثم اذا اصبحت اصبحت غاديا قيل الفا زايدة وقيل بل الزايد ثم لحرمة التصدير واجاز الاخفش زيد فوجد وزيد فقا فيا سا على زيادة الفاء مستدلا بقول الشاعر وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا والفاء في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم الضبع زائدة عند البصريين دون الكوفيين كما مر في بابه واما ثم فقال الاخفش هي زايدة في قوله تع حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ان يكان حذف المعطوف عليه اى الهمهم الانابة ثم تاب عليهم وكلما جاء من مثل ذلك فليعتد به كل ما يمكن وان سمج الاعتداد فليحكم بزيادة الحرف وانشد ابو زيد لزيادة ام قول الراجز يا دهر ام ما كان مشيي رقصا بل قد يكون مشيي توقصا قوله وحتى ومثلها يعني مثل في الترتيب المهلة قال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة والذي ارى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق اما في القوة او في الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفي الله كل اب لي حتى ادم وقد يكون تعلقه به في اثناء تعلقه بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء فالمقصود ان الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها ايضا كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة قوله واو واما

وام لاحد الامرين مبهما وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين

ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا والمنقطعة كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاء واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او واقول اعلم ان الاحرف الثلثة لاحد الامرين او الامور واما واو العاطفتان في المعنى سواء الا في شيء واحد وهو ان او تجيء بمعنى الى او الا ايضا وللاضراب بمعنى بل ولا يكون بعدها اذن الا الجمل ولا يكون حرف عطف بل حرف استيناف فاذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاءني زيد او عمرو وقد تعطف الجملة على الجملة نحو ما ابالي قمت او قعدت وتقول في الاستيناف انا اخرج اليوم ثم يبدو لك الاقامة فتقول او اقيم اى بل اقيم على كل حال وهي في هذه الصورة محتملة للعطف فيكون على ذلك التقدير مترددا بين الخروج والاقامة واما في قوله بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها او انت في العين املح فلا يحتمل العطف اذ لا يصلح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا في قوله تع الى مائة الف او يزيدون اى بل يزيدون وانما جاز الاضراب ببل في كلامه تع لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على ما يجوز الناس من غير تحقيق مع كونه تع عالما بعددهم وبانهم يزيدون ثم اخبر تع بالتحقيق فاضرب عما يغلط فيه غيره بناء على ظاهر الحزر اى ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا ازيد من ذلك وكذا قوله كلمح البصر بناء على ما يقول الناس في التحديد ثم اضرب عما يغلطون فيه في هذه القضية ان قالوا ذلك وحقق وقال او هو اقرب اى بل هو اقرب قالوا ثم ان او اذا كان في الخبر فله ثلثة معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان التخيير والاباحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشيئين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته بعينه وتقصد ان تبهم الامر على المخاطب فاذا قلت جاءني زيد او عمرو ولم تعرف الجائي منهما فاو للشك واذا عرفته وقصدت الابهام على السامع فهو للابهام كقول لبيد وهل انا الا من ربيعة او مضر والظاهر انه كان يعرف انه من ايهما قال تع اتيها امرنا ليلا او نهارا او التفصيل اذا لم تقصد الابهام على السامع كقوله هذا اما ان يكون جوهرا او عرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر لا عرض او على انه عرض لا جوهر او على انه لا هذا ولا ذاك واما في الامر فان حصل للمامور بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف في الغالب فهي للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا والفرق بينهما ان الاباحة يجوز فيها الاقتصار على احد الفعلين وان يجمع بينهما وان التخيير يجب فيه الاقتصار على احد الفعلين ولا يجوز الجمع بينهما هذا ما قيل وينبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما الفقه او النحو لم يفهم من اما واو بل ليستا الا لاحد الشيئين في كل موضع وانما استفيدت الاباحة من ما قبل العاطفة وما بعدها معا لان تعلم العلم خير وزيادة الخير خير فلا لاو واما في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على معنى احد الشيئين او الاشياء وعلى الشواء وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قبل او واما بل من قبل اشياء اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل ذلك واما في سائر اقسام الطلب فالاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو ولا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة واما التمني نحو ليت لي فرسا او حمارا فالظاهر فيه الجمع اذ في الاغلب من العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا واما التحضيض

بقية الكلام في الاحرف الثلثة

نحو هلا تتعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرا او العرض نحو الا تتعلم النحو او الفقه والا تضرب زيدا او عمرا فكالامر في احتمال
الاباحة والتخيير بحسب القرينة ولما كثر استعمال او في الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال وكان سيان
ان لا تسرحوا نعما او تسرحوه بها واعترت السرح فان سيان بمعنى مستويان وهو بين الشيئين قال سيان كسر رغيفه او كسر
عظم من عظامه فاذا نفيت الخبر نحو رايت زيدا او عمرا فان اردت نفي رؤيتهما معا قلت ما رايت واحدا منهما او ما رايت احدهما
زيدا ولا عمرا وان اردت نفي رؤية احدهما الا رؤيتهما فان تعين عندك ذلك الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب بينته نحو ما
رايت زيدا او ما رايت عمرا وان لم يتعين عندك او تعين لكن قصدت الابهام قلت ما رايت زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رايت
احدهما او رايت الاخر وكذا اذا نفيت الامر وهو النهي كما اذا قلت مثلا في اضرب زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا فالقياس يقتضي
ان يكون المعنى لا تضرب احدهما واضرب الاخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الاخر فان قلت فلا يبقى اذن فرق
بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفي في رايت زيدا او عمرا وما رايت زيدا او عمرا قلت لا يبقى فرق في اصل الوضع الا اذا كان
المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى اضرب احدهم ولا تضرب الباقين واذا قلت لا تضرب احدا
زيدا او عمرا او خالدا وما رايت زيدا او عمرا او خالدا وهذا القياس هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك جرى عادتهم انه اذا استعمل
لفظ احد او ما يؤدي معناه في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد
فقط ايضا فتفسير ذلك انك اذا قلت في الموجب مصرحا بالواحد رايت واحدا من زيد وعمرو مثلا وكذا فيما يؤدي معنى الواحد اي
رجلا منهما او رايت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة افادت انك رايت واحدا منهما فقط واذا قلت في غير الموجب ما رايت
واحدا منهما او ما رايت رجلا منهما او ما رايت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة وان احتمل ان يراد به الواحد فقط فيكون
المعنى ما لقيت واحدا منهما ولقيت الاخر لكن الاظهر والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحدا منهما فكيف بما فوق
الواحد اي المراد نفي رؤيتهما كليهما واعلم ان ذلك كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحدا منهما اي ما يؤدي معناه
نحو لقيت زيدا او عمرا فقد اخرجت واحدا منهما ما كان اصله اي عدم الرؤية فبقي الاخر على الاصل اي غير مرئي واما اذا قلت
ما لقيت واحدا منهما او ما يؤدي معناه وهو ما لقيت زيدا او عمرا والاصل عدم الرؤية ولم تصرح قبله بعدم رؤية واحد
منهما فبقاء الاخر على اصله من عدم الرؤية اولى فيكون نفيا لمطلق الرؤية فان قلت فاذا كان الاصل عدم الرؤية كان عليك
ان لا تاتي بمفعول لرايت لا واحدا ولا اكثر حين تخشى توهم المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك ان تقول ما
رايت من جنس الرجال فما دعاك الى تقييد نفي الرؤية بالواحد قلت قصد المبالغة وبيانه ان ذلك الاصل لم يخرج عما كان
عليه بتعلق الرؤية باقل ما يكون وهو الواحد فكيف بما فوقه وانما تقرر هذا ظهر لك علة ما قالوا ان النكرة في غير الموجب تفيد
العموم في الاغلب وذلك ان النكرة تفيد الوحدة والوحدة تفيد العموم في الاغلب كما مضى فان قصدت التنصيص على العموم فيما
لقيت رجلا او ما لقيت واحدا قلت ما لقيت من رجل ومن واحد واذا قلت ما لقيت رجلين او رجالا فالمعنى ما لقيت
مثنى واحدا من هذا الجنس ما رايت جماعة واحدة منه فمع عدم احتمال الاستغراق وعدمه ومع قصر النص على استغراقه
لجميع مثنيات هذا الجنس والثاني في استغراقه لجميع جماعاته فظهر ان معنى ما رايت زيدا او عمرا ما رايت زيدا ولا عمرا في
الاظهر وكذا معنى لا تضرب زيدا او عمرا يحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب احدهما واضرب الاخر ويندفع هذا الاحتمال بمثل هذه
القرينة التي في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهما واطع الاخر لقرينة الاثم والكفر فلفظ
او في جميع الامثلة موجبة كانت او غير موجبة مفيدة لاحد الشيئين او الاشياء ثم معنى الوحدة في غير الموجب يفيد العموم وفي
الموجب لا يفيد العموم فلم يخرج او مع القطع بالجمع في الانتهاء في نحو لا تطع منهم اثما او كفورا عن معنى الوحدة التي هي موضوعه
له والله اعلم واما اما فهي بمعنى او في جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه باما لا بد ان يكون مصدرا باما اخرى
نحو جاءني اما زيد واما عمرو فيبنى الكلام مع اما على احد الشيئين او الاشياء واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو
جاءني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه
تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او يقصد الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر
على الاستثناء بقولك الا زيدا او اما الثانية في كل كلام لا بد لها من تقدم اما اخرى داخلة على المعطوف عليه بخلاف او فانه
يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقدمه نحو جاءني اما زيد او عمرو وجاءني زيد او عمرو وقد جاءت اما غير مسبوقة باما اخرى في
الشعر لكنها تقدر حملا على الكثير الشائع من استعمالها انشد الفراء تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها
اي اما بدار واما باموات وقد تخلف الثانية الا قال فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني
عدوا اتقيك وتتقيني وتلزم الثانية الواو ونادرا ردت بلا واو نحو خذ اما هذا اما ذاك قال يا ليتما امنا شالت نعامتها اما الى جنة

في اصل الوضع

في غير الموجب

ام المتصلة

اما الى نار ويروى ايما الى جنة وهى لغة فى اما وقالوا ان اما لا يستعمل فى النهى وحكى قطرب فتح همزة اما العاطفة وهى عند سيبويه
مركبة من ان وما بدليل حذف ما للضرورة قال سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما وارتكب الشاعر حذف
اما الاولى وحذف ما من الثانية وقال لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر قال التقدير اما تجزع جزعا
ولا منع من تغير معنى الكلمة وحالها بالتركيب كما مضى من كون مما بمعنى ربما وقال غيره هو مفرد غير مركب اذ الافراد اصل فى الحروف
وتاول البيتين بان ان الشرطية وشرطها كان المحذوفة اى فان كان جزعا ومنع ابو على وعبد القاهر من كون اما عاطفة لان الاولى
داخلة على المبين معطوف على شئ والثانية مقترنة بواو العطف فلا تصلحان للعطف وشبهه من جعلها حرف عطف كونها
بمعنى او العاطفة ولا يلزم ذلك فان ان المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية وقال الاندلسى اما الاولى مع الثانية
حرف عطف قدمت ثانيتها على ان الامر مبنى على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصير الحرف
واحدا ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا عذر بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه
وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجودة فى كلامهم فالحق ان الواو هى العاطفة واما مفيدة
لاحد الشيئين غير عاطفة والواو فى نحو قوله اما الى جنة اما الى نار مقدرة قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام الخ اعلم ان ام على
ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة تختص بثلثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو واو للتسوية نحو
سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقد يجئ شرح همزة التسوية وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة فى الشعر قال لعمرك
ما ادرى وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان وقال لعمرك ما ادرى وان كنت داريا شعيث ابن سهم ام شعيث بن
منقر وقال كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا والنحو يكثر وقد يجئ هل قبل المتصلة وهو قليل شاذ
نحو هل زيد عندك ام عمرو وانما لزمت الهمزة فى الاغلب دون هل لان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا وهى مع اداة الاستفهام
التى هى ايضا عريقة فى باب الاستفهام وعادلتها حتى كانتا معا بمعنى اى واما هل فانها دخيلة فى معنى الاستفهام اذ اصلها قد نحو
قوله تع هل اتى على الانسان واما المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة او بهل ولا تقع بعد غيرهما
من اسماء الاستفهام اذا كان ام مستفهما بها عن اسم داخل فى عموم تلك الاسماء وفى الحكم المنسوب اليها لان اسماء الاستفهام اذا استفهم
بها عمت فى الجميع فيغنى عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد من
قولك من عندك فان لم يدخل المستفهم بام فى عموم تلك الاسماء نحو من عندك ام حمار عندك واين زيد ام عندك عمرو او فى الحكم
المنسوب اليها نحو من عندك ام ضربت عمروا ومن تضرب ام تشتم جاز وقوعها بعدها وثانيها انه يجب ان يستفهم بها عن شيئين او
اشياء ثابت احدهما او احدها عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اى فباى يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف
مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اى فجوابه بالتعيين واما فى المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عند المتكلم
بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع فى استفهام مستانف فهى اذن بمعنى بل التى تدل على ان
الاول وقع غلطا فى نحو قولهم انها لابل ام شاء او بمعنى بل التى تكون للانتقال من كلام الى كلام اخر لا لتدارك الغلط كما فى قوله تع ام
يقولون افتراه وقوله ام اتخذ مما يخلق بنات وفيها مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية فى نحو انها لابل ام شاء والهمزة الانكارية
فى نحو ام يقولون افتراه قل فاتوا وقد يجئ بمعنى بل وحده وحدها كقوله تع ام انا خير من هذا الذى هو مهين اذ لا معنى للاستفهام
ههنا وكذا اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام كقوله تع ام هل تستوى الظلمات والنور وقوله امن هذا الذى هو جند لكم وقوله
ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن فهى فى مثله بمعنى بل وحده والمقصود ان الكلام معها على كلامين
دون المتصلة ولهذا سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التى قبلها كاى وجواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام
مستانف وثالثها ان يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانها لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عمرو عندك
او مقدرة احدهما نحو انها لابل ام شاء اى ام هى شاء قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئى الجملة بعد المنقطعة فى الاستفهام
لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز فى الخبر اذ لا يلتبس اقول اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه اذا ولى
المتصلة مفرد فالاولى ان يلى الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة بتاويل اى والمفردان بعدهما بتاويل المضاف
اليه نحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وافى السوق زيد ام فى الدار اى فى اى الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليهما
نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام فى الدار والقيت زيدا ام عمرا جوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن وان ولى
ام والهمزة جملتان مشتركتان فى احد الجزئين فان كانتا فعليتين مشتركتين فى الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد فهى
متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنيى الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا فعليتين متشاركتين فى
النظم مشتركتين فى الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين كذلك مشتركتين فى جزء نحو ازيد قائم ام هو قاعد وازيد اخوك ام عمرو

هو قال الاولى ان ام في الصور الثلث منقطعة لانك كنت قادرا انهما على الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت الاتصال والمفرد ادل على
كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت في الاولى ازيد قام ام عمرو وفي الاخرين
اقائم زيد ام قاعد وازيد اخوك ام عمرو قعد وللتالي الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال واما في الفعليتين المشتركين
في الفاعل فلا تقدر على الاكتفاء بمفردين منهما لان كل فعل لا بد له من فاعل واما ان جئت بعدها بجملتين غير مشتركتين في جزء
نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد واقائم زيد ام قاعد عمرو وكذا اضرب زيد عمرا ام قتل خالد لان المشترك فيه فضلة لا جزء جملة فالمتاخرون
على انها منفصلة لا غير والمص والاندلسي جوزا الامرين فان كانت متصلة فالمعنى اي هذا الامرين كان وليس ما ذهبا اليه ببعيد
بلى ان وقع الاختلاف بين الجملتين اما ان يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او بتقدم خبر احد
الاسميتين وتاخر جزء الاخرى نحو اقائم زيد ام عمرو قاعد وكذا المشتركين في جزء اذا لم يتساو نظمهما ازيد عندك ام عندك
عمرو وابكر قائم ام قائم عمرو فالظاهر فيها الانفصال الا ما قوله تعالى سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز اختلاف الجملتين
مع انها متصلة لا منهم من الالتباس بالمنقطعة لان التسوية لا معنى فيها للمنفصلة فعلى هذا ان كان بعد ام مفرد لفظا او تقديرا فهي
متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب لفظا او تقديرا وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة وان كان
قبلها الهمزة ميزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الان وقال سيبويه ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل
ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك
يعلم المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فائدة مجددة وهي تغير ظنه كونه عنده الى ظن
انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب اما همزة التسوية وام التسوية فهما الاتيان تليان قولهم سواء وقولهم لا ابالي
ومتصرفاته نحو قولك سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقام ام قعد فعند النحاة قولك قمت ام قعدت جملتان في تقدير
مفردين معطوف احدهما على الاخر بواو العطف اي سواء على قيامك وقعودك فقيامك مبتدا وقعودك عطف عليه
وسواء خبر مقدم وقد اجاز ابو علي ايضا ان يكون سواء مبتدا واقمت ام قعدت خبره لكونهما في اللفظ فعلين قال ابو علي انما
جعل الفعلان مع الحرفين في تاويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلها مستويان
في علم المستفهم لانك انما تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فطلب بهذا السؤال التعيين فلما كان
الكلام استفهاما عن المستويين اقيم همزة الاستفهام وعديلها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك وهذا كما
اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل لجامع الاختصاص فكل منادى مختص ولا ينعكس وكل استفهام بام المتصلة
تسوية ولا ينعكس والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتداء محذوف تقديره الامران سواء علي ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت
كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم اي الامران سواء وسواء لا يثنى ولا يجمع لكانه في الاصل مصدر وحكى ابو حاتم تثنيته
وجمعه ورده ابو علي وقولك اقمت ام قعدت بمعنى ان قمت او ان قعدت والجملة الاسمية المتقدمة اي الامران سواء دالة على جزاء
الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سواء علي ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء وما ابالي معنى الشرط ولذلك استهجن
الاخفش على ما حكى ابو علي عنه في الحجة ان يقع بعدهما الابتدائية نحو سواء علي اقمت ام ابالي ادرهم مالك ام دينار لا نشزي الى افادة
الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط واما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلتقدم
الفعلية ولولا ذلك لم يجز ومن وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء
اي فتستووا والتقدم الاستفهام الدال عليه ومن ذلك قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري وكذلك
استقبح الاخفش وقوع المضارع بعدهما نحو سواء علي اقوم ام يقعد وما ابالي انقوم ام تقعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال
ادل على ارادة معنى الشرط فيه قال ابو علي ومما يدل على ما قال الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال تعالى
اجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وقال سواء عليك اليوم انصاعت
النوى بخرقاء ام انحى لك السيف ذابح وقال ما ابالي انب بالحزن تيس ام لحاني بظهر غيب لئيم واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي
كان امك ام حمار فتقدم في باب كان ان تقديره اكان ظبي كان امك نحو وان احد من المشركين استجارك وانما افادت الهمزة فائدة
ان الشرطية لان ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه المجهول في الاغلب فلا يقال ان غربت الشمس وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لا يعرف
حصوله فجاز قيامها مقامها فجردت عن معنى الاستفهام وكذا ام جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى او لانها مثلها في افادة
احد الشيئين او الاشياء فمعنى سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المبتدا
بل المعنى ان قمت او قعدت فلا ابالي بهما وقول ابن شبنا سيان عندي ان بروا وان فجروا فليس يجري على امثالهم قلم يقوي لك
انه لم يكن الاستشهاد بمثله مرضيا واما مجي الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب دريت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو

ام المنقطعة

في ان الاستفهام باب المتصل تسوية ولا عكس

سواء علينا

ان قمت وقعدت والدليل على ان سواء ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم ان معنى سواء على اقمت ام قعدت م

ولا اعلم ازيد عندك ام عمرو فليس من هذا الباب اذ ليس فيه معنى الشرط كما فى الذى نحن فيه وان قصدت معنى التسوية فى الشرط
فى غير لفظى سواء وما ابالى فالغالب ان تصرح باو فى موضع ام بلا همزة استفهام قبلها نحو لا اضربنه قام او قعد والمعنى ذلك المعنى
والتقدير ذلك التقدير اذ المقصود ان قام او قعد فلا اضربنه اى قيامه وقعوده مستويان عندى لا يمنعنى احدهما من ضربه
ويجب تكرير الشرط سواء كان مع او او مع ام لان المراد التسوية فى الشرط بين امرين او اكثر ولا يجوز ما ابالى اقام ولا لاضربنه
قام وانما غلب فى سواء وما ابالى الهمزة وام مع انه لا معنى للاستفهام ههنا بل المراد الشرط لان بين لفظى سواء ولا ابالى وبين معنى
الهمزة وام المتصلة جامعا ومناسبة وهى التسوية التى جوزت الاتيان بهما بعد اللفظين بتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام
وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالى ان يأتى باو مجردا عن الهمزة نحو سواء على قمت او قعدت
ولا ابالى قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال لست ابالى بعد آل مطرف حتوف المنايا اكثرت او اقلت وقال ابو على لا يجوز
او بعد سواء ولا يجوز سواء على قمت او قعدت قال لانه لا يكون المعنى سواء على احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان معنى ام ايضا
احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء على اقمت ام قعدت سواء على ايهما فعلت اى الذى فعلت من الامرين لتجردها
عن معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك فى او وفى ام لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدا والوجه
كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدا محذوف ساد مسد جواب الشرط وجوز الخليل فى غير سواء ولا ابالى ان يجرى مجراهما فذكر
بعد ام والهمزة نحو لا اضربنه اقام ام قعد مستدلا بصحة قولك لا اضربنه اى ذلك كان وهو بمعنى اقام ام قعد وليس ما قال
ببعيد لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهر اى قيامه وقعوده مستويان عندى لا يمنعنى احدهما من ضربه كما تقدم
ذكره قال اذا ما انتهى علمى تناهيت عنده اطال فاملى ام تناهى فاقصرا روى او تناهى فالهمزة فى اطال ليست استفهامية بل اطال
ماض من الاطالة وروى ام تناهى فالهمزة استفهامية وطال ماض من الطول ولا يجئ بالهمزة قبل او فلا تقول لا ابالى اقمت او
قعدت ولا لاضربنه اقام او قعد لانك انما جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيهما ههنا معنى الاستفهام لما فيهما من معنى التسوية
المطلوبة ههنا وليس فى الهمزة مع او معنى التسوية وقولك لا اقتلنه كائنا من كان ولا فعلنه كائنا ما كان كائنا فيهما حال من المفعول
ومن وما فى محل النصب بانهما خبران لكائنا وهما موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اى كانه وفى كائنا
وكان ضمير راجع الى ذى الحال اى كائنا اى شئ كانه قال المص كل موضع قدر الجملتان اى المعطوفة والمعطوف عليها بالحال
فانحو لاضربنه قام او قعد اذ المعنى قائما كان او قاعدا وان قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام نحو ما ابالى اقمت ام قعدت
هذا كلامه ولقائل ان يطالبه باختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه او يجوز فيه ام وبالعكس واعلم ان الفرق
بين او وام المتصلة فى الاستفهام ان معنى قولك ازيدا رايت او عمرا الاحدهما رايت وجوابه لا او نعم ومعنى قولك ازيدا رايت ام عمرا
ايهما رايت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا او تقول عمرا فالسؤال باو لا يمكن ان يكون بعد السؤال بام لانك فى ام عالم بوجود
احدهما عنده فكيف تسأل عما تعلم وتقول ازيد افضل ام عمرو اى ايهما افضل من الاخر فيغير ذكر المفضول معنى ولو قلت
ازيد افضل او عمرو لم يجز الا اذا كان المفضول معلوما للمخاطب اذ المعنى الاحدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك شخص
عندى رجل افضل من بكر ثم احضر زيدا وعمرا فتقول ازيدا او عمرو افضل اى الاحدهما افضل من بكر وحيث اشكل عليك
الامر فى او وام المتصلة فى الاستفهام فقدر او باحدهما تقول الحسن او الحسين عليهما السلام افضل ام ابن الحنفية اى من احدهما و
ابن الحنفية والجواب احدهما قوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا الح لانه لم يلهما المتسويان اذ احدهما فعل والاخر اسم وقد
تقدم ان سيبويه قال ان مثل هذا جائز حسن الا ان نحو ازيدا رايت ام عمرا احسن قوله ومن ثمه كان جوابها بالتعيين
اى لكونها لطلب التعيين قوله ولا وبل ولكن لاحدهما معينا ولكن لازمة للنفى اعلم ان لا لنفى الحكم عن مفرد بعد ايجابه
للمتبوع فلا يجئ الا بعد خبر موجب وامر ولا يجئ بعد الاستفهام والتمنى والعرض والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهى
تقول ضربت زيدا لا عمرا واضرب زيدا لا عمرا ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضى على الماضى فلا يقال قام زيد لا قعد
لانه جملة ولفظه لا موضوعة لعطف المفردات وقد يعطف المفردات وقد يعطف مضارعا على مضارع وهو قليل
نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعته للاسم فكانك قلت انا قائم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا تقول
قام زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر وان قصدت ذلك ادخلت الواو فى المكرر فقلت لا بكر ولا خالد فيخرج
لا عن العطف ويتمحض لتاكيد النفى لدخول العاطف عليه ومنع الزجاج من مجئ لا العاطفة بعد الفعل الماضى
ورد بقول امرء القيس كان دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل صغار الجبال وقال بعضهم ليس ايضا
تكون عاطفة كلا قال انما يجزى الفتى ليس الجمل والظاهر انها على اصلها والخبر محذوف اى ليس الجمل جازيا واما بل فاما
ان يليها مفرد او جملة وفى الاول هى لتدارك الغلط ولا تجئ الا ان يكون بعد نفى او نهى او بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو

والمراد ان ايهما افضل من ابن الحنفية ام ابن الحنفية افضل منهما وانما قال الح افضل

ولم يا بقام

ومن جملة الحروف لا وبل ولكن

تنوفى ثنية والقواعل

فان جاءت بعد امر او ايجاب

يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا يجوز ان يكون قد قام وان لم يقم
اندث ببل ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد او عن سهو لسان ونقل صاحب المغني عن الكوفيين
انهم لا يجوزون العطف ببل بعد الايجاب في الظاهر انه وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا
على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون هذا واذا عطفت ببل مفردا بعد النفي او النهي فالظاهر انها
للاضراب ايض ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي
قولك ماجاني زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجي كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح فيكون غير جاء وان لا يصح
فيكون قد جاء لك كما كان الحكم على زيد بالمجي في جاني زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر
كلام الاندلسي وقال ابن مالك بل بعد النفي والنهي بعدهما لكن وهذا الاطلاق منه يعطى ان عدم مجي زيد في قولك ماجاني زيد
بل عمرو متحقق بعد مجي بل ايضا كما كان كذلك في ماجاني زيد لكن عمرو بالاتفاق ويرد قول المص لانه قال في ماجاني زيد بل عمرو
يحتمل اثبات المجي لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرناه اولا وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعد بل
الاتية بعد النفي والنهي فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاءك في قولك ماجاني زيد بل عمرو فكانك قلت بل جاني عمرو فبل ابطل
النفي والاسم منسوب اليه المجي قالوا والدليل على ان الثاني مثبت الحكم بانه لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعد بل يجب الرفع كما
في بابه وعند المبرد ان الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فينبغي الفعل المنفي مسندا الى الثاني فكانك قلت بل ماجاني عمرو
كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثاني واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب والامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا
لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المقدم لا الى ما بعد بل نفي قولك لا بل عمرو نفيت لقيام بلا عن زيد واثبته بل لعمرو
ولو لم تجي بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في الامر نحو اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا
تضرب زيدا بل اضرب عمروا وكذا لا الداخلة على بل بعد النهي والنفي راجعة الى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناهما وما
بعد بل اذن باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور ولا يجي بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل
عن الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله ولا جزم في الاستفهام بحصول شيء ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيستدرك
وكذا قيل انها لا تجي بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض والاولى ان يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الامر
والنهي كالتحضيض والعرض واما التي تليها الجمل ففايدتها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى وقد تجي للغلط والاولى
تجي بعد الاستفهام ايض كقوله تع اتاتون الذكران من العالمين الى قوله بل انتم قوم عادون والتي لتدارك الغلط نحو ضربت
زيدا بل اكرمته وخرج زيد بل دخل خالد وقد يشترك الجملتان في جزء وقد لا يشتركان واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها
نفيا واثباتا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كما مر في المثقلة فاذا عطفت بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي لان
حروف النفي انما تدخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفي لتغاير ما بعدها ما قبلها نحو ماجاني زيد لكن عمرو وفائدة معنى
الاستدراك في المشددة فعدم مجي زيد باق بحاله لم يقع الحكم به منك غلطا وانما جيئت بلكن دفعا لوهم المخاطب ان عمرا ايضا
لم يجي كزيد فهي في عطف المفرد نقيضة لا لانها للاثبات للثاني بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول واجاز
الكوفيون مجي لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاني زيد لكن عمرو حملا على بل وليس لهم به شاهد وكون وضع
لكن لمغايرة ما قبلها لما بعدها يدفع ذلك الا ان لا يسلم هذا الوضع واذا وليها جملة وجب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا
في المشددة ويقع بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي والتمني والعرض والتحضيض على ما قيل وذهب يونس الى
انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفردا او جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها ففي
المفرد يقدر العامل بعدها ويشكل ذلك عليه اذا وليها مجرور بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو فالاولى كما قال الجزولي
انها في المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو واما مع الواو فالعاطفة هي الواو ولكن لمجرد معنى الاستدراك واختار في ما
بعده الجمل ان تكون مخففة لا عاطفة صحبتها الواو او لا لموافقتها الثقيلة في مجي الجملة بعدها فهي مع الواو ليست بعاطفة
اتفاقا والمجردة عنها فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس وان وليها جملة فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا
يحسن الوقف على ما قبلها وقيل مخففة كما هو مذهب الجزولي فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء قوله حروف التنبيه
الا واما وها اعلم ان الا واما حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفايدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة وكانهما مركبتان
من همزة الانكار وحرف النفي والانكار نفي ونفي النفي اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى ان
الا انهما غير عاملين يدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية كانت الطلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك و
يختصان بالجملة بخلاف ها وفائدتهما كون الكلام بعدهما مبتدأ به وقد نسب التنبيه اليهما كما هو مذهب المص في

وكون المذكورة لا يحتمل ان يكون خبرا او انشاء وان لا يكون مع الامر يحتمل

حروف التنبيه

اللفظية



هذا الكتاب وتدخل الا كثيرا على النداء واما كثيرا على القسم وقد تبدل همزة اما هاء او عينا نحو هما وعما وقد تحذف الفها في الاحوال الثلث نحو ام وهم وعم وقد يجي الا عند الخليل حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا عنه في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا وقد جاء اما بمعنى حقا فتفتح ان بعدها كما مر في باب ان واما اما والا للعرض فهما حرفان مختصان بالفعل ولا شك في كونهما اذن مركبين من همزة الانكار وحرف النفي وليستا كحرفي الاستفتاح لانهما بعد التركيب يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية بلا خلاف واللتان للعرض يختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسي واجاز المص دخولهما على الاسمية ايض كما مر في باب لا التبرئة واما هاء فتدخل في جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها ويفصل كثيرا بين ها التنبيه وبين اسم الاشارة اما بالقسم نحو ها الله ذا وتخلص ها العمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء ويغيرهما قليلا نحو قوله ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد ومذهب الخليل ان هاء المقدمة في جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اى كان القياس الله هذا واقسم الله هذا وانتم هؤلاء وان هاتا عذرة والدليل على انه قدم حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا افعل في موضع ها انا ذا افعل وحكى يونس هذا انت تقول كذا واعلم انه ليس المراد بقولك ها انا ذا افعل ان تعرف المخاطب نفسك وان تعلمه انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفي ها انت ذا تقول وها هو ذا يفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب او الغائب كان معنى ها انت ذا تقول او تضربك زيد انت هذا الذى ارى لا من كنت تتوقع منه ان لا يقع منه او عليه مثل هذا الغريب ثم بين بقولك تقول وقولك يضربك زيد الذى استغربه ولم تتوقعه قال تع ها انتم اولاء تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال المستغربة ولا محل لها اذ هي مستانفة وقال البصريون هي في محل النصب على الحال اى ها انت ذا قائلا قالوا والحال ههنا لازمة لان الفائدة مفقودة به والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى للحال فيه معنى اذ ليس المراد انت المشار اليه في حال قولك وجوز بعضهم ان يكون هاء المقدمة في نحو ها انت ذا تفعل غير منوى دخولها على ذا اسنادا الى قوله تع ها انتم هؤلاء ولو كانت هي التي كانت مع اسم الاشارة لم تعد بعد انتم ويجوز ان يعتذر للخليل بان تلك الاعادة للبعد بينهما كما اعيد في لا تحسبنهم بعد قوله فلا تحسبن الذين يفرحون وايضا قوله تع ثم انتم هؤلاء تقتلون دليل على ان المقدم في ها انتم اولاء هو الذى كان مع اسم الاشارة ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم اشارة ها انت زيد وما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان تقول ان ها التنبيه مختص باسم الاشارة وقد يفصل منه كما مر ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات وقد عد ابن مالك يا من حروف التنبيه قال واكثر ما يليها منادى وامر نحو الا يا اسجدوا وتمن نحو يا ليتني كنت معهم او تقليل نحو يا رب ما غارة وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرف النداء فقط قدر في جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام كما للاستفهام كما تقدم الا ها الداخلة على اسم الاشارة

قوله حروف النداء يا اعمها وايا وهيا للبعيد واى والهمزة للقريب وقد ينوب وا مقام يا في النداء والمشهور استعمالها في الندبة وجاء آ الهمزة بعدها الف وآى همزة بعدها الف بعدها ياء ساكنة ويا اعمها يعني ينادى بها القريب والبعيد قال الزمخشري هي للبعيد قال واما يا الله ويا رب مع كونه تع اقرب الى كل شخص من حبل وريده فلاستقصار الداعي نفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تع وما ذكره المص اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل وايا وهيا وآ وآى وا في البعيد

قوله حروف الايجاب نعم وبلى واى واجل وجير وان فنعم مقررة لما سبقها اى مثبتة لما سبقها من كلام خبرى سواء كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد اى نعم قام او منفيا في جواب من قال ما قام زيد اى نعم ما قام زيد وكذا تقرر ما بعد حرف الاستفهام مثبتا كان نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اى نعم او منفيا نحو نعم في جواب من قال الم يقم زيد اى نعم لم يقم زيد فنعم بعد الاستفهام لاثبات ما بعد اداة الاستفهام نفيا كان او اثباتا ومن ثمة قال ابن عباس رضى الله عنهما لو قالوا في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فيصح ان يقال لها بهذا الاعتبار حرف الايجاب اى اثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن الاظهر في الاستعمال ان يقال الايجاب في الكلام المثبت لا المنفي والمستفهم عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير اى الحمل على الاقرار وطلبه فيجوز ان يقال في جواب الست بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الايجاب ولهذا عطف على الم نشرح قوله ووضعنا فكانه قال شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المأول به الاستفهام مع النفي لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون بما بعد اداته فالذى قاله ابن عباس مبنى على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذى جوزه هذا القائل مبنى على كونه تقريرا لمدلول الهمزة مع حرف النفي فلا تنافي ايضا بين القولين والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القائل قول الشاعر اليس الليل يجمع ام عمرو واياما فذلك بنا تدانى نعم وترى الهلال كما اراه ويعلوها النهار

اما والا

هاء التنبيه

حروف النداء

حروف الايجاب

واى والهمزة في القريب م

نحو نعم م

قام زيد م

ليت التصديق لان التصديق انما يكون للخبر فالاولى ان يقال بعد الاستفهام م

كما علاوتی ای ان الليل يجمع ام عمرو وايانا وقد اشتهر في العرف ما قال هذا القائل فلو قيل لك اليس لي عليك دينار فقلت نعم لزمك
الدينار بناء على العرف الطارى على الوضع وفي نعم اربع لغات المشهورة فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كنانية والثالثة
كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كما قلبت الحاء عينا في حتى ويقع نعم في جواب الامر نحو نعم
لمن قال زرنی ای نعم ازورك وتقول نعم لمن قال لا تضربني ای لا اضربك ولو قلت نعم في جواب التخصيص نحو هلا تزورنا كان المعنى
الايجاب ای نعم ازورك وكذا في جواب العرض نحو الا تزورنا قوله وبلى مختصة بايجاب النفي يعني ان بلى ينقض النفي المتقدم سواء
كان ذلك النفي مجردا نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد ای قد قام او كان مقرونا باستفهام فهي اذن لنقض النفي الذي بعد
ذلك الاستفهام كقوله تع الست بربكم قالوا بلى ای انت ربنا وزعم بعضهم ان بلى تستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله وقد بعدت
بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا ای ليبعدن بالنون الخفيفة واستعمال بلى في البيت لتصديق الايجاب شاذ
وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف فلهذا كانت للرجوع عن النفي كما كان بل للرجوع عن الجحد في ما قام
زيد بل عمرو والاولى كونها حرفا براسها ولا ايجاب بنعم وبلى ولا بغيرها من حروف الايجاب استفهام الا ما كان بالحرف وهي الهمزة
وهل واما الاستفهامية الاسمائية فان جواب من ما هو اخص منه فلو قلت في جواب من جاءك شخص او انسان لم يجز لان الاول اعم
والثاني مساو فلم يعرف السائل ما لم يعرفه بل تقول اما رجل او زيد وكذا من الداخلة على الاسم كما يقال من الرجل فيقول زيد
او واحد من بني تميم واما جواب ما فان كان سؤالا عن الماهية فنحو انسان او فرس او بقر او غير ذلك من الانواع وان كان سؤالا
عن صفة الماهية نحو ما زيد فنحو عالم او ظريف او فارس وقد تقدم ذلك في الموصولات وجواب ای المضاف الى المعارف
معرفة نحو زيدا وعمرو وانا او ذاك في جواب ای الرجال فعل ذلك او نكرة مخصصة بالوصف نحو رجل رايته في موضع كذا وجواب
ای المضاف الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة نحو عالم او كاتب في جواب ای رجل او نكرة مخصصة بالنعت وجواب كيف لا
يكون الا نكرة وجواب كم تعيين العدد معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب انى واين المكان الخاص وجواب
الهمزة مع الاسم وجواب الهمزة وحدها او مع ام وجواب هل نعم او بلى او لا قوله واي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم لاشك
في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان ای بمعنى نعم فان اراد انه
يقع مواقع نعم فينبغي ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم سواء يقال لا تضربني فيقول
ای والله لا اضربك وكذا يقال ما ضرب زيد فيقول ای والله لا اضربك وكذا يقال ما ضرب زيد فيقول ای والله ما ضرب
وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما المص اعني سبق الاستفهام وكونها للاثبات وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم
يقع مواقعها فكذا جميع حروف التصديق ولا يستعمل بعد ای فعل القسم فلا يقال ای اقسمت بربي ولا يكون المقسم به بعدها
الا الرب والله ولعمري تقول ای والله وای الله بحذف حرف القسم ونصب الله وای ها الله ذا وای وربي وای لعمري واذا جاء
بعد ها لفظ الله فان كان مع ها نحو ای ها الله ذا ففيه من الوجوه الجائزة فيه في باب القسم ويجب جر الله اذن لنيابة
حرف التنبيه عن الجار وان تجرد عن ها فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفي يا ای ثلثة اوجه حذفها للساكنين وفتحها
تبيينا لحرف الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بصون آخرها عن التحريك
والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة نحو الضالين وتمود الثوب كما في
ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظ الله قوله واجل وجير وان تصديق للخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا تجئ بعد
ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما وحكى الجوهري عن الاخفش ان نعم احسن من اجل في الاستفهام ايضا واما
جير فقد مضى شرحها في القسم في حروف الجر واما ان فقال سيبويه هو في قول ابن قيس الرقيات ويقلن شيب قد علاك
وقد كبرت فقلت انه وانها للسكت وقيل ان فيه للتحقيق والهاء اسمه والخبر محذوف ای انه كذلك فقول ابن الزبير لفضالة بن
شريك حين قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها لا يحتمل التاويل الا انه يدل على انه يجئ لتقرير مضمون الدعاء وهو
خلاف ما قال المص من انها لتصديق الخبر قوله حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت
مع المصدرية وان مع لما بين لو والقسم وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى وای واين وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت
مع المضاف ولا مع الواو بعد النفي وبعد ان المصدرية وقلت قبل القسم وشذت مع المضاف ومن والباء واللام تقدم ذكرها
اقول قيل فائدة الحروف الزائدة في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء
في خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد
بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ولو يلزم منهم
ان يعد واعلم هذا ان ولام الابتدا والفاظ التوكيد اسما كانت او لا زوائد ولم يقولوا به وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين

متى وايان تعيين الزمان دون المبهم فنحو الجوابا
ای
ای في جواب الاستفهام موجبا كان او منفيا
اجل وجير وان
واجل احسن من نعم في الخبر فيجوز مجيئها على ما توضع الاولى ثلاثتها
القسم
حروف الزيادة

وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها
مهيا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية
معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في الكلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري تع والانبياء والائمة عليهم السلم وقد يجتمع
الفائدتان في حرف وقد تنفرد احديهما عن الاخرى وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا لانها
لا تفع الا زائدة وسميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة والى اقامة وزن او سجع او غير ذلك
اما ان فتزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي ويدخل على الاسم والفعل نحو ما ان طبنا جبن ونحو قوله ما ان جئت
ولا هلعت ولا بربه بكاي زيدا وقلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظر في ما ان جلس القاضي ومع ما الاسمية
نحو قوله تع ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بعد الا الاستفتاحية نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما بل زيادة ان
المفتوحة بعدها هي المشهورة تقول لما ان جلست جلست فتحا او كسرا والفتح اشهر واما ان فيكسر زيادتها بعد لما ان جاء
البشير وبين لو والقسم وقد مر في القسم ان مذهب سيبويه انها موطئة للقسم قبل لو كما ان اللام موطئة قبل ان وسائر
كلمات الشرط كقوله تع واذا اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم الاية ويجيء الكلام فيه وقد يزاد في الا نكاد ونحو ان ايته وقلت
بعد كاف التشبيه نحو كان ظبية تعطو بالجر والبشر في قوله تع وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان ثم زائدة كما توهم
بعضهم بل الاوليان مخففتان والثالثة مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل واما ما فتزاد مع الخمس الكلمات المذكورة اذا افادت
معنى الشرط نحو اذا ما تكرمني اكرمك بغير الجزم ومتى ما تكرمني اكرمك بمعنى متى تكرمني ولا تفيدها معنى التكرير
ولو افادتها لم تكن زائدة من قال ان متى للتكرير فمتى ما مثله ومن قال ليس للتكرير فكذا متى ما واما ما يفعل افعل واي
ما تكن اكن واما تذهبن بك وقد يدخل بعد ايان ايضا قليلا ويجيء حكم ما مع ان في نوني التاكيد قوله شرطا تقييد الجميع
ما ذكر من اذا ومتى واي واين وان لانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية ولم يعد واما الكافة
وان لم تكن لها معنى من الزوائد لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن له ان يدخله وعلى
مذهب من اعمل ليتما وانما واخواتها تكون ما زائدة وليست في حيثما واذ ما زائدة لانها هي المصححة لكونهما جازمتين وهي ما
الكافة ايضا لهما عن الاضافة وينبغي ان لا يعد ما في نحو بعين ما ارينك ومن عضة ما ينبتن شكيرها زائدة لانها هي المصححة
لدخول النون في الفعل على ما يجيء في بابها وقد مضى الخلاف في ما في مثل مثلا وما في الموصولات وقد يزاد بعد بعض حروف
الجر نحو فبما رحمة وعما قريب ومما خطيئاتهم وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقيل انها بعد الحرف الجر نكرة مجرورة والمجرور بعدها
بدل منها وكذا قال في لا سيما زيد بالجر كما مر في باب الاستثناء وما في هذه اللفظ زائدة وقلت زيادتها بعد المضاف نحو
من غير ما جرم وانما الاجلين قضيت ومثل ما انكم تنطقون وقيل فيهما ايضا انها نكرة والمجرور بدل منها واما لا فتزاد بعد
الواو العاطفة بعد نفي وقد مر ذكرها في حروف العطف والعجب انهم لا يرون تاثير الحروف تاثيرا معنويا كالتوكيد في الباء
ورفع الاحتمال في لا هذه وفي من الاستغراقية مانعا من كون الحرف زائدا ويرون تاثيرها تاثيرا لفظيا لكونها كافة مانعا من زيادتها
وتزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد ونحو لئلا يعلم اهل الكتاب وجاءت قبل المقسم به كثيرا لالايذان بان
جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل قال لا وابيك ابنة العامري لا يدعي القوم اني افر وجاءت قبل اقسم قليلا وعليه حمل
قوله تع لا اقسم بيوم القيمة وشذت بعد المضاف نحو في بئر لا حور سرى وما شعر وبالحور الهلكة واما من والباء واللام
والكاف فهذه تقدم ذكرها في حروف الجر قوله حرفا التفسير اي وان وقد ان مختصة بما في معنى القول اقول اعلم ان
الفرق بين اي وان ان اي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول هريق رفده اي مات
قال وترميني بالطرف اي انت مذنب وتقليني لكن اياك لا اقلي وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى
القول مؤد معناه نحو قوله تع وناديناه ان يا ابرهيم فقوله يا ابرهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو
قولنا يا ابرهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ايت اي كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول
به المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تع واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني
به ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس مفسرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول
وقد جوز بعضهم ذلك مستدلا بهذه الاية ولا استدلال بالمحتمل واجيب بان ان مصدرية اذا دخلت على امر او نهي منصرف
لان له اذن مصدرا واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها نحو اوعزت اليه بان قم ويجوز ان
يقال هي زائدة زيدت لكراهة دخول الجار على ظاهر الفعل والمعنى اوعزت اليه بهذا اللفظ وقيل ان في ان اعبدوا الله
زائدة والاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة محتمل وتمسك المجوز لتفسيرها مفعولا صريح القول المقدر كالفعل

ولكن منايا ودولة اخرينا
نحو قلما يتقيل النجو ما زلك يشب حجري من جار ثن قال الكميت فيه
ان قبل لو وبعد القسم نحو والله ان لو قمت قمت
اذا مات منهم ميت شرق ابنه فان
حرف التفسير
ماذا ما تكرهي اذا الصبح صفر
فقولوا ان اعبدوا الله
وذلك على مذهب من جوز دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية وعند صاحب المغني

المؤول بالقول في عدّ الظهور او بان انطلق منضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتقاولون فيما جرى فيه او بان
انطلاق الملاء بمعنى انطلقوا في القول وشرعوا فيه وينبغي ان يعرف ان ما بعد ان المفسرة ليست من صلة ما قبلها بل تم الكلام
دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدّر فيه فقوله تع واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة
لان قوله تع الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم ولا منع لو ارتكب مرتكب ان المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو
بمعنى القول نحو امرته ان قم اى قال له قم بنا وعلى امر يقال او بتقدير قال بعده على الخلاف على الخلاف المذكور في افعال القلوب
وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة قوله حروف المصدر ما وان وان الاوليان للفعلية وان للاسمية اما ما فتوصل
بالفعل المتصرف اذا التي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الحرف مع الفعل به ولا يوصل بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر
المؤول به ان مع الفعل ما افاد ان مع ذلك الفعل فلهذا قلنا مؤلتين بالامر اى معنى بما رحبت وبرحبها معنى واحد وكذا
معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شئ واحد والمصدر المؤول به ان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه بان قم
ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم وتبين بهذا ان صلة ان لا تكون امرا ولا نهيا
خلافا لما ذهب اليه سيبويه وابو على ولو جاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولو ولا يجوز
اتفاقا ويختص ماء المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر والمؤول هي وصلتها به نحو لا افعله ما ذر
شارق اى مدة ما ذر ذروره وصلتها اذن في الغالب فعل ماضي اللفظ مثبت كما ذكرنا او منفى بلم نحو لهذا في ما لم تلقني
ومعناهما الاستقبال كما مر في باب الماضي ويقل كونها فعلا مضارعا وصلة ما المصدرية لا تكون عند سيبويه الا فعلية
وجوز غيره ان يكون اسمية وهو الحق وان كان قليلا كما في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وقال الشاعر اعلاقة ام الوليد
بعدما افنان راسك كالثغام المخلص واجاز ابن جني كون صلتها جارا ومجرورا فيجوز على مذهبه ما خلا زيد وما عدا زيد
بالجر ما مصدرية واما ان المصدرية فلا مدخل لا على الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تع لولا ان من الله علينا
او مضارع وله فيه خاصة تاثير اعنى اخوان نصبه وتخصيصه بالاستقبال او امر او نهي على مذهب سيبويه كما مر وبنو اسد
يقلبون همزتها عينا وينشد ورن اعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم واما ان المشددة فتوصل
بمعمولها اذا كانت عاملة واذا كفت فبالجملة الاسمية او الفعلية ومن الحروف المصدرية لو قيل وان بعدها ومنها لو اذا
جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تع ودّوا لو تدهن فيدهنون وقال على حراصا لو يشرون مقتلي وصلتها كصلة ما
الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلو عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو لو كان لي مال
فاحج اى اتمنى واود لو كان لي مال قال تع لو ان لي كرة فاكون من المؤمنين قوله حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر
الكلام ويلزم الفعل لفظا او تقديرا اقول اعلم ان معناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في
المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في
لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات وقلما
يستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام
من التوبيخ فهو العرض فيكون هذه الحروف للعرض ويستعمل في ذلك المعنى الا المخففة ايضا ولو التي فيها معنى التمني نحو
لو نزلت فاكلت واما نحو اما تعطف على قوله ويلزم الفعل نحو لولا ارسلت ولوما تاتينا او تقديرا نحو قوله تعدون عقر
النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا ونحو هلا زيدا ضربته وجاء الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله يقولون
ليلى ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها واذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الذي بعده لا بمقدر قبله كما في قوله ولولا
اذ دخلت جنتك قلت لان الظرف يتسع فيه واما اذا كان الفاصل منصوبا غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف
الذي مضى في مواضع المنصوب والكلام لما مر قبل وقد يجي الفعلية بعد لولا غير التحضيضية قال الا زعمت اسماء ان لا احبها فقلت
بلى لولا ينازعني شغلي فتؤول بلولا في اذن لولا التي لامتناع الثاني لامتناع الاول وقيل هي لولا المختصة بالاسمية والفعلية
صلة لان المقدرة كما في قولهم تسمع بالمعيدي لا ان تراه قوله حرف التوقع قد وفي المضارع للتقليل اقول هذا الحرف اذا
دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه قد يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب
من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن تخاطبه واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى
حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيه اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب
فقط فيجوز ان تقول قد ركب بدل لمن لم يكن يتوقع ركوبه ولا يدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها
ليست بمعنى الماضي حتى يقرب معناها من الحال ويدخل ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فتضاف

الى الافعال

حرفا الاستفهام

لي في الاغلب للتقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه الصدق وان كان قليلا وقد يستعمل للتحقيق
مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في رب قال تع قد يعلم
الله المعوقين وقال قد اترك القرن مصفرا انامله ولا يفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله لقوا الله وقد لعمري قال
كذا وقد يحذف عن الفعل دليل نحو وف بعدها قال لما تزل برحالنا وكان قد قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر

الكلام تقول ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل والهمزة اعم تصرفا تقول انيدا ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك وازيد عند
ام عمرو واثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان دون هل اقول قوله لهما صدر الكلام لما مر قوله ازيد قائم واقام زيد و
كذلك هل يعني تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف
هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد فقيل اهل نحو
اهل عرفت الدار بالغريين وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقيمت مقامها
وقد جاءت على الاصل نحو قوله تع هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال ثم تطفلت
على الهمزة فان رات في حيزها فعلا تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تر في حيزها تسلت
عنه ذاهلة ومع وجود الفعل لا تقنع به مفسرا ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيار اهل زيدا ضربته لما
مر في المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمزة اعم يعني انها تستعمل فيما لم يستعمل فيه هل منها انه لا يقال هل زيد خرج
لا على كون زيد مبتدأ ولا على كونه فاعلا الفعل مقدر ولا يقال هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بمقدر وكل ذلك لما
تقدم ومنها ان الهمزة تستعمل في الاثبات للاستفهام وللانكار ايضا قال تع اتقولون على الله ما لا تعلمون قال اطربا
وانت قنسري ومنه نحو ازيد بنه في الانكار ولا يستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة على النافي فلمحض التقرير اعني حمل
المخاطب على ان يقر بامر يعرفه نحو الم نشرح لك والم يجدك واليس ذلك بقادر وهي في الحقيقة للانكار وانكار النفي
اثبات واما هل فلا يدخل على النافي اصلا ومنها ان الهمزة يستعمل مطردا مع ام للتسوية ولا يستعمل هل معها الا شاذا
كما مر ويختص هل بحكمين دون الهمزة وهما كونها للتقرير في الاثبات كقوله تع هل ثوب الكفار اي لم يثوبوا قولهم هذه
بتلك فهل جزيتك يا عمرو وافادتها فائدة النافي حتى جاز ان يجي بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تع هل جزاء الاحسان
الا الاحسان اي ما جزاء الاحسان قال وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ومن خصائص الهمزة
ان يدخل على الواو والفاء ومن ثم كما تقدم في حروف العطف ولا يدخل عليهما هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها
وهذه الحروف تدخل على هل ولا تدخل على الهمزة لكونها اصلا في الاستفهام الطالب للتصدر قال تع فهل انتم مسلمون
وقال الشاعر وهل انا الا من غزية وتقول انا اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فاتكرمني كما مر في الجوازم وتقول اسلم عليه
ثم هل يلتفت الي ولا يجي الهمزة بعد ام ويجوز ذلك في هل وسائر كلمات الاستفهام قبل هذه الاسماء لعروض معنى الاستفهام
فيها كما تبين من مذهب سيبويه اعني حذف همزة الاستفهام قبل هذه الاسماء وعراقة الهمزة في الاستفهام فلا يجمع بين حرفي
استفهام قال ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وقال تع امن يجيب المضطر وقال الشاعر ام كيف
ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وغير ذلك واذا جاءت ام بعد اسم استفهام فلا بد من اعادة ذلك
الاسم بعد ام فيه فلا يجوز من يطعمني ام يسقيني زيد جاز وانما وجب اعادته مع قصد الاشتراك فيه لان ام منقطعة اذ
المتصلة لا بد لها من تقدم الهمزة وام المنقطعة حرف استيناف وهي بمعنى بل وسائر الاستفهام الذي هو معنى الهمزة
فلا يفيد معنى الاسماء الاستفهامية المتقدمة لان معناها اشياء مقرونة بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم تستفهم
من ام الا بالعطف لان المنقطعة حرف استيناف كما ذكرنا ولا بالتضمن كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح
بها بعد ام واما هل فيجوز فيها ترك الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية في عدم اعراقة وقد جمعها الشاعر في قوله هل ما علمت
وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نائك اليوم مصروم ام هل كبير بكى لم تقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وربما
ابدلت هاء هل همزة ومن خواص الهمزة جواز حذف المفرد بعدها اعتمادا على ما سبق من ذكر ذلك المفرد في كلام متكلم آخر نحو
قولك منكرا او مستفهما ازيدا او زيدا او ازيد لمن قال جاءني زيد او رأيت زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيد او هل بزيد

حروف الشرط

قوله حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه وتلزمان الفعل لفظا او
تقديرا ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض فان كان جامدا جاز لتعذره
قوله فان للاستقبال يعني سواء دخلت على المضارع او الماضي وكذا لو للمضي على ايهما دخلت قال تع لو يطيعكم في كثير
من الامر هذا وضعهما كما مر في الظروف المبنية ومذهب الفراء ان لو يستعمل في المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر

في بيان معنى الشرط

نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول وقال المص بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني
قال وذلك لان الاول سبب الثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس قال
فالاولى ان يقال انتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب وفيما قال نظر لان الشرط عندهم
ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك
لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كما في قولك لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة
والصحيح ان يقال كما قال المص هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني اي امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن
لا لعلة التي ذكرناها بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا
فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه وقد يجيء جواب لو ثابتا
لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وايضا ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيض
ذلك الشرط انسب وانسب باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء لان لذلك الشرط ولنقيضه فيلزم وجوده
ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان مثاله لو اهنتني لاكرمتك اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام
ومنه قوله تع ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت اي لنفدت وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
اي لو امن لا طاع وقوله تع ولو اسمعهم لتولوا ولكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص
المعرب والماضي مبني قال لو يشاء طار به ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات
قوله ويلزم الفعل لفظا او تقديرا اما في نحو لو ذات سوار لطمتني ولو زيدا ضربته فلا كلام في تقدير الفعل واما في نحو لو
زيدا ضرب فينبغي ان يكون على الخلاف الذي ذكرنا في ان زيدا ضرب وجاء في الضرورة شرطها اسمية قال لو بغير
الماء حلقي شرق وهذا من باب وضع الاسمية مقام الفعلية كما في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها قوله ومن ثم قيل لو انك
بالفتح لانه فاعل هذا مذهب المبرد اعني تقدير الفعل بعد لو التي يليها ان وقال السيرافي الذي عندي انه لا يحتاج الى
تقدير الفعل ولكن ان يقع نايبة عن الفعل الذي يجب توعه بعد لو لان خبر ان اذن فعل ينوب لفظه عن الفعل
بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا جاءني فكانك قلت لو جاءني زيد قوله وانطلقت موضع منطلق يعني ان اذا لو فعت بعد
لو المحذوف شرطها بخبرها ان كانت مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على
معنى التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبران فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ
الفعل المفسر واما المعنى فقد ذكرنا ان ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله تع ولو ان ما في الارض من
شجرة اقلام واما قوله تع يودوا لو انهم بادون في الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست شرطية لمجيئها بعد فعل دال على
معنى التمني ومنهم من لم يشترط مجي الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو وان كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال
الاسود ابن يعفر لو ان حيا مدرك الفلاح ... كل يوم غنيمة واهلكهم لو ان ذلك نافع وقال كعب اكرم بها خلة لو انها صدقت موعودها او
لو ان النصح مقبول ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو اكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل
فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا قال تمد بالاعناق او تلويها وتشتكي لو اننا
تشكيها وجواب لو اما فعل مجزوم بلم نحو لو ضربتني لم اضربك او ماض في اوله لام مفتوحة وتحذف هذه اللام قليلا وان وقعت
لو مع ما في حيزها صلة فحذف اللام كثير نحو جاني الذي لو ضربته شكرني وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذيوله كقوله
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية صريحة في ثبوت
مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع كما ذكرنا واما قوله تع ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير
فلتقدير القسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تع وان اطعتموهم انكم لمشركون وقوله تع كلا لو
تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية في الاية جواب لو
قال انما جعل جوابها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجزاء قوله واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزمه الماضي
لفظا او معنى وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله ان اتيتني او ان لم تاتني لاكرمتك وان توسط بتقدم الشرط او
غيره جاز ان يعتبر وان يلغى كقولك انا والله ان تاتني اتك وان اتيتني فوالله لا اتيتك وتقدير القسم كاللفظ مثل لئن اخرجوا
لا يخرجون وان اطعتموهم انكم لمشركون اقول اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الخبر نحو
زيد والله ان اتيته يأتك وان زيدا والله ان اكرمته يحازيك او لا يتقدم والاول قد يجيء الكلام عليه في قوله وان توسط
بتقدم الشرط وكلامه الان فيما لم يتقدم عليه طالب خبر بدليل قوله اول الكلام فنقول اما ان او اسماء الشرط فالاكثر والاولى

في تعليق القسم اول الكلام على الشرط



بحث الحروف

اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه اما فى ان فكقوله تعـ
لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم الآية واما فى لو فنحو قوله ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله
خير وتقول والله ان لو جئتنى لجئتك واللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز فى مثله و
كذا تقول والله لو جئتنى ما جئتك ولو كان الجواب للو لجاز ذلك وان التى تكون والقسم عند سيبويه موطئة كاللام
قبل ان وقبل اسماء الشرط وعند غيره زائدة واما فى لولا فنقول والله لولا زيد لضربتك قال والله لولا شيخنا عباد لكمرونا
اليوم او لكادوا واللام جواب القسم لا جواب لولا ولذا لم يجز حذفها واما فى اسماء الشرط فنحو قوله تعـ واذ اخذ الله ميثاق
النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة الى قوله لمن تبعك منهم لاملئن جهنم ويجوز قليلا فى الشعر اعتبار الشرط والغاء القسم مع
تصدره كقول الاعشى لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل وقال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا
اصم فى نهار القيظ للشمس باديا وقال حلفت لها ان تدلج الليل لا يزل امامك بيت من بيوتى سائر واما لو انعكس الامر يعنى
تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط ولك بعد ذلك الغاء القسم نحو ان جئتنى والله اكرمك واعتباره مع اعتبار
الشرط نحو ان جئتنى فوالله لاكرمنك وتعليل هذه الاحكام مبنى على مقدمة وهى ان اداتى القسم والشرط اصلهما التصدر
كالاستفهام لتاثيرهما فى الكلام معنى ثم ان كلا منهما لكثرة استعمالهما وبعده عن جوابه قد يسقط عن درجة تصدره
على جوابه فيلغى باعتباره اى لا يكون فى الجوابين علامتاهما اما الشرط فنحو اتيك ان اتيتنى واما القسم فنحو زيد والله
قائم وزيد قائم والله فيضعف امرهما ويصيران بحيث لا جواب لهما لفظا واما من حيث المعنى فالذى يتقدم على
الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم او يتخلله القسم لكن القسم اكثر الغاء من الشرط لانه اكثر دورانا فى الكلام حتى رفع
الله تعـ المؤاخذة به بلا نية لمريد التشهير عليه وسماه لغوا فقال تعـ لا يؤاخذكم الله باللغو فى ايمانكم وايضا تاثيره فى الاصل فى
الاصل فى معنى الجواب اقل من تاثير الشرط فى جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذى يتم معنى
الكلام بدونه والشرط مورد فى جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذى يتم معنى الكلام دونه و
الشرط مورد فى جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقيف فكان اداة القسم اليق بالالغاء عن جوابه من اداة الشرط فلهذا قد
يلغى القسم عن الجواب مع امكان ان لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا والله اكرمك بالالغاء وقد امكنك ان تعتبره فتقول
لاكرمنك ولا تقول انا ان لقيتنى اكرمك بالرفع على ان اكرمك خبر المبتدا واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك
باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتدا ولهذا حمل قولنا انك ان يصرع اخوك تصرع على التقديم والتاخير لضرورة
الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة قلنا اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم اولى لتقوى القسم بالتصدر الذى هو
اصله وضعف الشرط بالتوسط ولا استدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول فى باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد
من الثانى الا ان هذا البعيد يقوى بالتصدر الذى هو حقه واصله والقريب ضعيف بالتوسط الذى هو خلاف وضعه
واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم فى نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى القسم
كما فى قوله لئن منيت بنا عن غب معركة البيت واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لتقويه بالتصدر مع كونه
فى الاصل اقوى من القسم ويجوز لك بعد هذا اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان اتيتنى فوالله لآتينك فالقسم وجوابه
جواب الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه لانا قد ذكرنا انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره تقول ان اتيتنى والله
آتك فآتك جواب الشرط والشرط والجواب ساد مسد جواب القسم واما اذا تقدم لو ولولا على القسم فالواجب الغاء القسم
لان جوابهما لا يكون الا جملة فعلية خبرية ولا يصح ان يكون جملة قسمية تقول لو جئتنى والله لاكرمتك ولولا زيد والله لضربتك
قوله وان توسط اى القسم قوله بتقدم الشرط قد ذكرناه قوله او غيره يعنى طالب خبر كالمبتدا بلا ناسخ او مع الناسخ جاز
ان يعتبر القسم وان يلغى سواء تقدم على الشرط او تاخر عنه فان تقدم مع الالغاء فنحو انا والله ان اتيتنى اتك الغيت القسم
مع تقدمه على الشرط وجوز اعتباره لتقدم المبتدا عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدا والقسم لغو كما فى زيد والله
يقوم وتقول مع الاعتبار انا والله ان اتيتنى لاتينك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها
خبر المبتدا فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار اذا كان
هناك لجوابه طالب آخر وان تاخر عن الشرط مع الالغاء فنحو انا ان اتيتنى والله اتك الغيته لتقدم طالبين للجواب عليه
وهما المبتدا والشرط وتقول مع الاعتبار انا ان اتيتنى فوالله لآتينك جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة
الشرطية مع جوابها خبر المبتدا وان توسط القسم بتقدم غير الشرط اعنى طالب الخبر عليه ولم يكن هناك لا شرط متقدم على القسم
ولا متاخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغاء القسم لاستحالة

ولا تقول لما جئتك

لتؤمنن به وقوله م

فى اعتبار الشرط اذا تقدم على القسم

انا والله قوم و

اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة نحو انا والله قائم وعلى هذا لا يحسن اطلاق قوله وان توسط يتقدم عليه الشرط جاز اعتباره والغاؤه وطريق الحصر ان نقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام او يتوسطه او يتاخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سواء وليه الشرط نحو والله ان اتيتني لا اتيتك اولا نحو والله انى اتيتك واما ان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط اولا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغاء القسم واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر نحو انا ان اتيتني فوالله لا اتيتك وانا ان اتيتني والله اتيك اولم يتقدم عليه ذلك نحو ان اتيتني فوالله لا اتيتك وان اتيتني والله اتيك وان لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط فاما ان يتاخر عنه الشرط اولا فان تاخر اعتبرت القسم الغيت الشرط نحو انا والله ان اتيتني لا اتيتك وان لم يتاخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله لا اتيتك وانا والله اتيك وان جاء بعده مفرد وجب الغاؤه نحو انا قائم والله وان اتيتني اتك والله هذا وكل موضع قلنا ان ان وما يتضمن معناها من الاسماء فيه ملغاة اى لا جواب لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرنا في الجوازم فتقول نحو اجيئك ان تجيئني ووالله ان تجيئني لا اكرمنك وقد جاء ذلك في الشعر كقوله فان يك من جن لابرح طارقا وان يك انسا ما كها الانس يفعل وقوله فان تبتئس بالشنفرى ام قسطل لما اغتبطت بالشنفرى قبل اطول وقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وقوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نخفى ونتنعل فقول المص لزمه المضى لفظا او معنى ليس بجيد ونعني بالمعنى نحو ان لم تزرني لا ازورنك وقد تبين ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس بجيد بل قد يجيء الجواب للشرط مع تقدمه كقوله لئن منيت بنا البيت ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم على ان الشرط لفظا تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لتفعل وما فعل فالمراد الاستقبال لكونه سادا مسد جواب الشرط قال لعمر ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل اية ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما ولئن ارسلنا ريحا الى قوله لظلوا قوله وتقدير القسم كاللفظ اى القسم المقدر كالملفوظ به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله لئن اخرجوا اولم يكن كما في قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جازما كمن وما واين ونحوها او حرفا كان ولو فالجزاء لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما كجملة واحدة نحو امن يضربك تضربه بجزم تضربه وكذا لو اضربك تضربه وكذا ان تاتني اتك بالجزم ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام بل تقول من ان اضربه يضربني بالجزم لا غير وفاقا لان الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام وتقول في الهمزة ائن اتيتني اتيك بتقدير ائتيك ان تاتني وكذا امن تزره يكرمك بالرفع والحق هو الاول اعني مذهب سيبويه لان كلمات الشرط انما تلغى اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب كما تقدم وههنا ليس كذلك فالاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط والجزاء معا كدخول الموصول عليهما معا في نحو جاني الذي ان تاته يشكرك بجزم يشكر والدليل عليه قوله افان مت فهم الخالدون والفاء في فهم لجواب الشرط وفي فان للسببية ولو كان التقدير افهم الخالدون اى افهم الخالدون ان مت والاصل عند الحكم بزيادة الفاء واما الهمزة الداخلة على اذا فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع جوابها لانه ليس بجزاء كما مر في الظروف المبنية بل موضع الجزاء لغرض ذكرناه هناك فليست اذا اذن مع جملتها كان مع جملتها بل مرتبة جوابها التقدم من حيث المعنى على اذا لانه عاملها كما تبين في المواضع المذكورة فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه فمن ثم لم يات الفاء في قوله ائذا كنا عظاما ورفاتا ائنا لمبعوثون خلقا جديدا لان التقدير ائنا لفي خلق جديد اذا متنا ولهذا كثيرا ما يكرر الاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفهام ان يدخل على ما هو في موضع الجواب كما كرر قوله فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين لما طال الكلام والفاء في فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا قوله لمبعوثون مع ان فيه همزة الاستفهام وان اللام لا تعمل في غير هذا الموضع ما بعدهما فيما قبلهما وذلك للغرض الذي ذكرنا في الظروف المبنية فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قائم انتصاب يوم بقائم على الصحيح على ما يجيء مع كونه خبر الان الثاني مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سالت فان اعطيتك فعلى كذا لان الاعطاء بعد السؤال الغاء اداة الشرط الثاني لتخللها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاؤها معنى اعنى الشرط الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء كقوله فان عثرت بعدها ان والت نفسي من هاتا فقولا لا لعا فهو بمنزلة والله ان اتيتني لا اتيتك فثاني الشرطين لفظا اولهما معنى ومثله ان تبت ان تذنب ترحم اى ان تذنب فان تبت ترحم وكذا ان كان اكثر من تقبلني فان سالتني اعطك فقوله فان سالتني مع الجزاء جواب فان تقبلني وقولك فان تقبلني مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان كان اكثر قوله واما للتفصيل والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقا وقيل هو معمول المحذوف

وال اليه بكل و الا و لا حاجة و كاف

مطلقا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني اعلم ان اما موضوعة لمعنيين التفصيل
مجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى اخر ما تقصد ولاستلزام شيء لشيء اي ان ما
بعدها شيء يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شيء لشيء اي استلزام
الشرط الجزاء كما ذكرنا في الظروف المبنية والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل
فانها قد تتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها في جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها وحمل قوله تعالى و
الراسخون في العلم بعد قوله واما الذين في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام
الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يمنع دعوى التزام التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فبان
نقول هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل فهو مقتض
تكررها كما ذكرنا في قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيؤدي الى الاستثقال لهذا ايضا وايضا حذف ذلك وجوبا لغرض
معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام
تفسير ذلك ان اصل اما زيد فقائم اما يكن من شيء فزيد قائم يعني ان يكن اي ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا جزم
بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول
شيء فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض جاز
وقوع الفاء في غير موقعها فقد تبين انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مقصودان مهمان احدهما
تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني
الشرط وحصل لهم ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشيء اخر الا ترى
ان خبر المبتدأ بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوبا الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده ويحصل ايضا منه بقاء الفاء
متوسطة للكلام كما هو حقها ولو لم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في اول الكلام وكذا يتقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول
بها والظرف نحو اما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان للحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي
ان يكون لازما لليتيم وذهابي لازما ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات الجزاء كالحال نحو اما مجردا فانا ضاربك والمفعول
المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك والمفعول له نحو اما تأديبا فانا ضاربك فلا يستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها و
ان كان ذلك ممتنعا في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة المذكورة ولا تقول مثلا ان جئتني
زيدا فانا ضارب على ان زيدا مفعول ضارب اذ لم يحصل بالتقديم شيء من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة
وان كان هناك مانع اخر من التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا سائر وكذا نحو اما زيدا فما اضرب ولا يتقدم من
اجزاء الجزاء شيئين فصاعدا الا انك لا تتجاوز بعد اما جزءا واحدا فلا تقول اما زيد طعامك فلا آكل وقد يقع كلمة الشرط مع الشرط
من جملة اجزاء جزاء اما مقام شرطها كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فقوله فروح جواب اما استغني به عن جواب
ان والدليل على انها ليست جواب ان عدم جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتني فاكرمك مع ان نحو ان
ضربتني فاكرمك قال تعالى فاما اذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول اي اما يكن من شيء فاذا ما ابتلاه يقول وانما وجب الفاء في جواب
اما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا كما في جزاء اما ولم يقم لانه لما وجب حذف شرطها فلم يعمل فيه قبح ان تعمل في الجزاء
الذي هو ابعد منها من الشرط الا ترى انه اذا حذف الجزاء في نحو اتيتك ان اتيتني فالاصل ان لا تعمل الاداة في الشرط والجزاء
فعدم الانجزام عند حذف الشرط اولى واما قولهم افعل والا اضربك فانما انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط ههنا واما ما ذكره
بعض ان ولما تفسير سيبويه لقولهم اما زيد فمنطلق بمهما يكن من شيء فزيد منطلق فليس لان اما بمعنى مهما وكيف وهذه
حرف ومهما اسم بل قصد الى المعنى البحت لان معنى اما يكن من شيء فزيد منطلق وان كان شيء فزيد
منطلق اي هو منطلق البتة ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما عند حذف شرطها على ما ثبت
من مذهبهم في اما انت منطلقا انطلقت ولا يحذف الفاء في جواب اما الا لضرورة نحو قوله اما الصدور لا صدور لديكم
او مع قول محذوف يدل عليه محكيه كقوله تعالى فاما الذين كفروا افلم تكن اياتي اي فيقال لهم الم تكن ولا يقع بين اما والفاء جملة
تامة مستقلة نحو اما زيد قائم فعمرو وكذا لان الواقع بينهما كما تقدم جزء الجزاء المقصود كونه ملزوما للحكم الذي تضمنه ما بعد
الفاء فلا يكون جملة تامة مستقلة واعلم انه قد يأتي بعد اما ما يتكرر ذكره بعد فائها وذلك اما مصدر ويكرر بعضنا بان يذكر بعد
الفاء المشتق من ذلك المصدر نحو اما سمنا فسمين واما علما فعالم او الصفة يكرر بلفظها بعد الفاء نحو قولك اما صديقا مصافيا
فليس بصديق مصاف او غيرهما نحو اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا اباً لك واما العبيد فذو عبيد واما

اما للتفصيل

وجوب الفاء في جواب اما

اي اما يكن شيء فان كان من المقربين فلذ روح وريحان

زيد نفقد قام زيد فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك بنو تميم لا الى حد الوجوب فالمعرف
من المصدر يجب نصبه عند تميم على ما يعطي ظاهر لفظ سيبويه والاولى انهم يجيزون الرفع والنصب فيه كما يجي واما الحجازيون
فانهم يجيزون فيه الرفع والنصب المعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر والوصف فمرفوع عند
الجميع معرفا كان او منكرا الا ما سيجي فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين واما النصب
فان سيبويه ذكر ان ذلك في المصدر معرفا كان او منكرا على انه مفعول له عند الحجازيين فقال شراح كلامه ذلك لان ذاهم منصوب
المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فبقي مفعولا له فمعنى اما سمنا فسمين مهما يذكر زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا المعرف نحو
اما العلم فعالم اي مهما يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم قال سيبويه ونصب المصدر المنكر عند بني تميم على الحال قال لانهم لما لم
يجيزوا في معرف المصدر الا الرفع علمنا ان نصب المنكر على الحال والعامل فيها اما محذوف قبله كما تقول في نحو اما علما فعالم
ان التقدير مهما يذكر زيد عالما فهو عالم او المذكور بعده اي عالم في مثالنا فيكون حالا مؤكدة قال سيبويه اما الرفع في
المصدر فعلى انه مبتدأ والعائد اليه محذوف نحو اما العلم فعالم اي عالم به كقوله نعم وانقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي
لا تجزي فيه اقول والدليل على انه يجوز عند بني تميم نصب معرف المصدر انهم جوزوا على ما حكى عنهم سيبويه اما العلم فعالم
وزيد بنصب العلم اي فهو عالم وزيد العلم فكذا ينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب اي انا ضارب الناس فيكون نصب
المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء وانما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشيئين
المذكورين في المصدر الواقع حالا عند بني تميم واقول كون المصدر المنصوب مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان
كذا لجاز اما للسمن فسمين واما للعلم فعالم والاولى ان يقال المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على انه حال مما بعد
الفاء في المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق لما بعد الفاء
واما المرفوع فعلى انه مبتدأ وما بعد الفاء خبره بلا تقدير ضمير كل ذلك عند كلا الفريقين وكشف القناع عنه ان نقول
ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشياء له او يدعى له ذلك فيسلم السامع بعض تلك الدعاوي ويدفع
كما تقول مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمينا فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا حال لان المعنى اما اذا
كنت سمينا وادعيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما اي بدعيت من نفسك العلم وتزينت به وادعيت ذلك
فانت في الحقيقة كذلك كما يقال اذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا عالم الامثال واذا كنت في امر فكن فيه ومنه
قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا آمنوا على احسن التاويلات اي يا ايها المدعون للايمان آمنوا حقيقة فالحال على هذا مما بعد
الفاء والتقدير ان يكن شيء فانت عالم عالما اي انت عالم حقيقة حين كنت عالما صورة وفي زي العلماء والمصدر المنكر بمعنى
الوصف حال ايضا على هذا الوجه او يجعله مفعولا مطلقا على ان معنى اما سمنا فسمين ان يكن شيء فهو سمين سمنا وكذا
في نحو اما سمنا فلا سمن اي ما يكن شيء فزيد عالم العلم واما الكلام على انه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما سمنا
فما انت بسمين او فانك سمين فقد مر انه للغرض المذكور واما الرفع في نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم فانما جاز ذلك لتضمن
المبتدأ معنى الخبر لان التقدير اما السمن فانت صاحبه وسمين وعالم في مثله خبر مبتدأ محذوف اي انت سمين وزيد
عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمن وذو علم فهو كالظاهر القائم مقام المضمر نحو لا ارى الموت يسبق الموت شيء وكذا
حال الرفع في غير المصدر نحو اما العبيد فذو عبيد اي فانت صاحبهم ولم يقل فذوهم لان ذو لا يضاف الى مضمر
وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم فعالم اي فانت عالم اي فانت هو واما نحو اما العلم فلا علم واما العالم فلا عالم فاستغراق
لا علم ولا عالم كالضمير الراجع الى المبتدأ ونولك اما العلم فلك علم اي لك شيء منه واما العالم فلست بعالم اي لست به
وانما اكتفوا مطردا في مثل هذا الخبر بالظاهر لسداده مسد المضمر وان لم يطرد ذلك في غيره على الاصح كما مضى في باب
المبتدأ نحو زيد ضربت لانهم لما غيروا المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما بتوسيط الفاء بينهما فكانهما ليسا بمبتدأ وخبر واما غير
المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو عبيد فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان او لا وروى يونس عن بعض العرب
نصبه قال سيبويه هي خبيثة قليلة وقال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في
موضع الحال كما في الجماء الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينين فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا
بصرة لك واما ابوك فلا اباك اقول اما الحمل على الحال في مثله فضعيف لا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء
لان المعنى ذو عبيد اي تملكهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلهم اي فانا اغلبهم بالفضل وقولهم اما ان يكون
عالما فهو عالم ان فيه مبتدأ اي اما كونه عالما فحاصل والخبر مدلول ما بعد الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون عالما فهو عالم
اي اما عدم كونه عالما فليس بحاصل وقال سيبويه لا في ان لا يكون زائدة كما في قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب في الصور

عمل ما بعد الفاء فيما قبلها



التى ذكرنا خبط كثير للنحاة وهذا الذى ذكرنا اقرب عندى وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله وربك فكبر و
ثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا فليذوقوه وقوله فبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان مابعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها
منصوبا به او بمفسره فلا يقال زيد فضرب ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفاء زائدة وقوله
وقائلة خولان فانكح فتاتهم قد ذكرنا فى باب المبتدا ان مثله على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش
وانما جاز تقدير اما بالقيد المذكور لان الامر لالزام الفعل لفاعله والنهى لالزام ترك الفعل لفاعله فناسبا الزام الفعل
او تركه للمفعول وذلك بان تقدر اما قبل المنصوب وتدخل فاؤها على الامر والنهى فان ما قبل فاء اما ملزوم لما بعدها
كما ذكرنا اما قوله واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا وقوله واذ لم تفعلوا
وتاب الله عليكم فاقيموا فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه فى نحو قولهم زيد حين لقيته فانا اكرمه على ما مر

فى الجوازم وذلك فى اذ مطرد على ما مر فى الظروف المبنية ويجوز ان يكون قوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون وقوله فاذ
لم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب الرجز فاهجر اى فيما اضمر فيه وانما جاز اعمال المستقبل الذى هو سيقولون وفاووا و
اقيموا فى الظروف الماضية التى هى اذ لم يهتدوا واذ اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل فى الزمن
الماضى محالا لما ذكرنا فى نحو اما زيد فمنطلق من الغرض المعنوى اى قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة
وقعت فى الازمنة الماضية وصادفت لاقترانها كل ذلك لقصد المبالغة قوله هو معمول لما فى حيزها اى ما بين اما والفاء معمول
لما فى حيز الفاء اى لما بعدها وليس ذلك بمطلق عند المص لان المبتدا فى نحو اما زيد فقائم خرج عنه اذ العامل فيه الابتداء
عنده وكذا اداة الشرط مع الشرط فى نحو قوله اما ان كان من المقربين خارجة عنه قوله مطلقا اى سواء كان مابعد الفاء
شيء يجب له صدر الكلام كان وما النافية فى نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر او لم يكن وذلك للغرض المذكور هذا مذهب
المبرد اختاره المص وبعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اى سواء كان بعد الفاء شيء يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها
اولا فنحو اما زيد فقائم عنده بتقدير اما ذكر زيد فهو قائم واما يوم الجمعة فزيد منطلق اى اما ذكرت يوم الجمعة وليس ذلك
بشيء اذ لو كان كذلك لجاز النصب فى نحو اما زيد فقائم على تقدير اما ذكرت زيدا فهو قائم ولا يجوز اتفاقا ولجاز الرفع اختيارا
فى اما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الا ابتداء وبل بعيدا اى قائم فيه وانما ارتكب هؤلاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء
لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدا والخبر بالفاء نحو زيد فقائم ولم ينتبهوا ان التقديم فى هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة

وذهب المازنى الى انه ان لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدر كان وما او مانع اخر من عمل العامل فيما قبله ككون العامل صفة ومعمولها
قبل موصوفه نحو اما زيدا فانا رجل ضارب وكون المعمول تمييزا وعامله اسم تام نحو اما درهما فعندى عشرون او كون العامل
مع نون التوكيد نحو اما زيدا فلاضربن او صلة نحو اما القميص فان تلبس خير لك فان لم يكن احدها فالعمل لما بعد الفاء
وان كان بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والا فمن الثانى وليس ايضا بشيء لانه اذا جاز التقديم
للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا باس بجوازه مع مانعين واكثر لان الغرض مهم فيجوز لتحصيله الغاء مانعين
فصاعدا والدليل على ذلك امتناع النصب فى نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر ولم يمتنع تقدير ناصب نحو
ذكرت وغيره قال ابن خروف وقد يبدل الميم الاولى من اما ياء قال رات رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى وايما بالعشى

فيخصر قوله حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا الردع بمعنى الزجر تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا
اى ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تع رب ارجعون لعلى اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كلا من كلام
المتكلم بما قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشيء منكر فيذكر عقيبه كلا بيانا لكونه منكرا كقوله تع واتخذوا من دون الله الهة
ليكونوا لهم عزا وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله تع كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى فيجوز ان يجاب بجواب القسم كما فى الاية
وان لا يجاب به كقوله تع كلا بل تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقى وليست للردع اذ لا معنى له الا بالنظر الى
ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما فى قوله ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لاياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لا يجوز الوقف
عليها لانها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذى هى
عن تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل اى كلا لا تفعل او ليس الامر كذلك واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها

اسم مبنى لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك تردع عما يقوله بحقيقة ضده لكن النحاة حكموا

بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما فهموا ان المفصل تحقيق الجملة كالمفصل بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفية قوله تاء
التانيث الساكنة تلحق الماضى لتانيث المسند اليه ان كان ظاهر غير حقيقى فمخير واما الحاق علامة التثنية والجمعين
فضعيف اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه دون المسند للاتصال الكلى



بين الفعل وفاعله في كونه مسندا وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء
الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت لئلا يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الف
واعرابه في نحو يضربان ويضربون وتضربين فتانيث الفعل لاجل تانيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير
الفعل مرتين او اكثر كقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب وفي قوله تعالى رب ارجعون اي ارجعني ارجعني
ارجعني وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان فيها الاعراب اصل الفعل البناء فينبغي من اول الامر ان يكون هذه على بناء ما تلحقه
لانها كالحرف الاخير مما تلحقه وبحركة تلك على اعرابها وليتبين ودليل كونها كالجزء الكلمة دوران الاعراب عليها في نحو قائمة
وتقلب الاسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى ولكون اصل التاء الفعلية هو السكون لم
ترد اللام المحذوف للساكنين في رمتا وغزتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التي بعدها وهي كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها
كاللازمة الا ان اصل التاء السكون فالحركة عليها كاللاحركة بخلاف حركة اللام في لم يخافا ولم يخافوا وخافا وخافوا وخافي
ويبيعن وقولن فان عين الفعل في هذه لم يحذف لان سكون لام المضارع ليس باصل حتى اذا تحرك لعارض تمنا الحركة
كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية بل اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع والاصل في اضرب لتضرب كما بينا فاصل لم يخافا وخافا
ولم يقولا وقولا هو الحركة وهي الان متحركة بحركة كاللازمة لان هذه الحركة لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة
بخلاف نحو لم يخف الله وخف الله ولم يبع الثوب ولم يقل الحق وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا ان حركتها
الان عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام في اخشون واخشين وان تحركت الواو والياء
لان اصل هاتين الحرفين السكون كالتاء الفعلية وجاءت لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء لكون الالف كجزء الكلمة فقالوا رماتا
وغزاتا ولا يقولون رمات المراة لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست كجزء ما قبلها اذ الظاهر ليس في الاتصال كالضمير قوله واما
الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف يعني نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخواتك فيكون الالف والواو والنون
مثل التاء حروفا منبئة من اول الامر عن ان الفاعل مثنى او مجموع ولا تكون اسماء ضمائر لئلا يلزم اذن تقدم الضمير على ما يعود
اليه من غير فائدة كما حصلت في نعم رجلا وزيد عبدا وفي باب التنازع ولكونها حروفا لا ضمائر جاز استعمال الواو في غير العقلاء
نحو اكلوني البراغيث وقيل انما فعل ذلك لان الاكل في الاصل موضوع للعقلاء وجاء ايضا استعمال النون في الرجال كقوله
يعصرن السليط اقاربه ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال
الظاهر منها واما الفائدة في مثل هذا الابدال فما مر في بدل الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهتما

الكلام في التنوين

قوله التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتاكيد الفعل وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف من العلم
موصوفا بابن مضافا الى علم اقول التنوين في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا قوله نون ساكنة يدخل فيه نون من ولدن
ولم يكن قوله تتبع حركة الآخر يخرج امثالها لان اخر هذه الكلمات نون ساكنة لا انه يتبع حركة اخرها وقد استفيد منه ان
التنوين بعد الحركة وانما اطلق قوله حركة الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل نحو قوله وقولي ان اصبت لقد اصابا
قوله لا لتاكيد الفعل يخرج نون التوكيد الخفيفة وانما لم يجعل للتنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنية
على الوقف والتنوين يسقط في الوقف رفعا وجرا ولذا كتب في حال النصب الفا لانها تقلب فيها الفا وقد ذكرنا اقسام التنوين في اول
الكتاب قوله ويحذف من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم نحو جائني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا
فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك في قولك هذا فلان بن فلان لانه
كناية عن العلم وكذا طامر بن طامر وهي بن بي وضل بن ضل لانه يعبر به عمن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه
كل من كان بهذه الصفة فان لم يكن بين علمين نحو جائني كريم بن كريم او زيد ابن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا
لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدا وخبر لقلة استعماله ايضا كذلك مع ان التنوين انما
حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ مع خبره
وحكم ابنة حكم ابن وفي الموصوف ببنت وجهان كما مر في باب النداء وحذف فيهما في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المئي وقوله
فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا ضرورة وقرئ في الشذوذ قل هو الله احد الله قوله نون التوكيد خفيفة ساكنة
ومشددة مفتوحة مع غير الالف تختص بالفعل المستقبل في الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم وقلت في النفي
ولزمت في مثبت القسم وكثرت في مثل اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكر مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداه مفتوح
وتقول في التثنية والجمع المؤنث اضربان واضربنان ولا تدخلهما الخفيفة خلافا ليونس وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل
فان لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين وترون واغزون واغزن واغزن والمخففة تحذف للساكن وفي الوقف فيرد

ماحذف المفتوح ماقبلها انقلب الفا انول انما حركت المشددة بالفتحة لثقلها وخفة الفتحة وكسرت بعد الالف الاثنين والف
الفصل نحو اضربان واضربنان فتشبيها بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو يضربان وكذا النون في الاسم
المثنى نحو الزيدان قوله يختص بالمستقبل لم يدخل على الحال والماضي لما مر في باب المضارع ودخولها في الاغلب المشهور
في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي مع الاستفهام والتمني والعرض واما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا تدخله الا
على اول الفعل ما يدل على التوكيد ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن وما المزيدة نحو اما يفعلن ليكون ذلك الاول توطئة
لدخول نون التوكيد وايذانا به ثم الطلب على ضربين اما طلب وجود الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض
والتمني والسؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افتفعلن وهلا تفعلن والا تفعلن وليتك تفعلن وهل تفعلن
وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال افبعد كندة تمدحن قبيلا وتقول كم تمكثن وانظر متى تفعلن قال
واقبل على رهطي ورهطك نبتحث مساعينا حتى نرى كيف تفعلا والخبر المقصود بحرف التوكيد نحو والله لتضربن وكذا كل
اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز حذفها كما في اما تفعلن ومتى ما تفعلن واينما تفعلن واياما تفعلن واينما
تكونن اكن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما وقد يدخل نون التاكيد اختيارا في جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط
مما يجوز دخولها فيه نحو قوله فمهما تشاء منه فزارة تعطكم ومهما تشاء منه فزارة تمنعا وقوله نبتم نبات الخيزراني في الثرى
حديثا متى ما ياتك الخير ينفعا لكنه اقل من دخولها في الشرط وربما دخلت في الشرط بلا تقدم ما نحو ان تفعلن افعل قال
ومن يثقفن منكم فليس بآئب ابدا وقتل بني قتيبة شاف ويجي النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التي تلحق اوائلها ما المزيدة
في غير الشرط اختيارا لكن قليلا نحو بجهد ما يبلغن وبعين ما ارينك اي بحقق الذي اراه فيك وبالم تختننه يضرب لمن
يطلب امرا لا يناله الا بشق ومن عضة ما ينبتن شكيرها يضرب لمن كان له اصل وامارة تدل على كون شئ اخر وقل ما تقولن
وكثر ما تفعلن وربما تقولن وانما كان دخولها مع ما التي في الشرط اكثر منها مع غيره لان الشرط يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت
واما قوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فضرورة وانما حسن لان ما زيدت في رب ويرفعن في حيزها ويجي النون
بعد المنفي بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفي قياسا عند ابن جني لانها اذن تشبه النهي واستشهد بقوله واتقوا فتنة لا تصيبن
وقيل ان لا في الاية للنهي وقد يجي مع لا النافية منفصلة نحو لا في الدار يضربن زيد وعند ابي علي لا يجي بعد النفي اختيارا لعرائه
عن معنى الطلب وتجرده من ما المؤكدة في الاول قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلاء النهي من جهة الجزم قال
يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما وربما لحقت المضارع خاليا من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة انت
تفعلن قيل ويدخل اسم الفاعل اضطرارا لشبهه بالمضارع قال ارأيت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرود اقائلن احضروا
الشهود او قال الاخر يا ليت شعري عنكم حنيفا اشاهرن بعدنا السيوفا وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله وليس حاملني الا
ابن حمال ثم ان النون يلزم من هذه المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لاقومن بشرط ان لا يفصل بينه جار سابق
كقوله ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون وقوله ليعلم ربي ان بيتي اوسع شاذ عند البصريين كما ذكرت واكثر دخولها في الامر
والنهي والاستفهام ومع اما وعند الزجاج هي لازمة مع اما خلافا لغيره فاما ترينى ولي لمة فان الحوادث اودى بها وترك
النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر اثباتها قوله وما قبلها مع الضمير المذكر مضموم لان ضمير المذكر في
هو الواو واما ان ينضم ما قبلها كانصروا واغزوا او ينفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما قبلها يحذف اذا اتصلت بها نون
التاكيد للساكنين في كلمتين واولهما مدة وان كانت الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاولى الا انها
على كل حال كلمتان والثقل حاصل بوجود الواو والمضموم ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت وهو ضمة ما قبلها قال سيبويه
لو قلت اضربون واضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كتمود الثوب ومديق والمفتوح ما قبلها تحرك
للساكنين بالضم وانما لم يحذف لانها ليست بمدة كما مر في التصريف في باب التقاء الساكنين وانما ضمت ولم يكسر ولم
يفتح اجراء لما قبل نون التوكيد في جمع المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام الضم فيه قوله ومع المخاطبة مكسور
لان ضمير المخاطبة ياء فان كان ما قبلها مكسورا كاغزي واضربي وارمي حذفت الياء للساكنين كما قلنا في الواو وان
كان ما قبلها مفتوحا حركت بالكسر كاخشين وارضين اجراء لما قبل النون في المخاطبة في جميع الانواع مجرى واحدا
مع ان الكسر للساكنين هو الاصل وقال ابن مالك حذف يلو الضمير بعد الفتحة لغة طائية في نحو ارضن في ارضي
قوله وفيما عداه مفتوح اي فيما عدا المذكور وهو ماعداه الواحد المذكر نحو اضربن واغزون وارمين واخشين والمثنى
نحو اضربان وجمع المؤنث نحو اضربنان وليس ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الف بلى قبل الالف فتحة
ولعل هذا مراده اما فتح ما قبلها في الواحد المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون

نون التاكيد

بعد ان يدخل ٢

ولا تفعلن ٢

الخيزران شجر وهو عروق القناة من

الخيزران القصب

غصن الموردات عم
ورجل المورد وامرؤه
الموردة صح

كثر دخول النون في الامر والنهي والاستفهام

فلاجتماع هذه الاشياء كان الحذف اولى ١٢



كجزء الكلمة وانما ردت اللامات المحذوفة للجزم او للوقف في نحو لتغزون واغزون ولترمين وارمين ولتخشين واخشين لان حذفها كان للجزم او للوقف الجاري مجراه ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف وهذا الذي ذكرناه من كونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد وابي علي وقال الزجاج والسيرافي بل الحركة للساكنين معربا كان الفعل او مبنيا الامر بلحاق النون بعد الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء والاصل في البناء السكون فلزم تحريكه للساكنين محركا بالفتح صيانة للفعل من الكسر اخ الجر بلا ضرورة كما كانت في اضربن الا انه بحركة كالحركة الاخيرة لكون اللام متحركة في الاصل اي المضارع وكون النون كجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما في اخشون واخشين بخلاف ارم الرجل لكونها كالازمة رد العين المحذوفة للساكنين في قومن ولم ترد في قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين الى بناء ما اتصل به النون واما على مذهب من قال الفعل باق على ما كانت عليه قبل دخول النون من الاعراب او البناء فانه يقول انما رد اللام وفتح في الناقص نحو اغزون وارمين اذ لو لم يرد لقيل اغزن بالضم وارمن بالكسر فكان يلتبس بالاول جمع المذكر وبالثاني الواحد المؤنث ففتحوا ما قبل النون في كل واحد مذكر صحيحه ومعتله واما رد اللام في ارضين واخشين فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس به شيء اخر هذا ولغة طي على ما حكى عنهم الفراء حذف الياء الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب المبني نحو والله لترمن زيدا وارمن يا زيد ولتخشن زيد واخشن يا زيد وعليه قوله اذا قال قطني قلت بالله حلفة لتغنن عني ذا انائك اجمعا وانما لم يحذف الالف في اضربان وان التقى ساكنان كما حذفوا الواو والياء في اضربن خوف اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت الالف لفتحت النون مع ان الالف اخف من الواو والياء ايضا المد فيه اكثر منه في الواو والياء والمد قائم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضربان كالفنان وانما الالف في اضربنان فلم يحذف لانها مجتلبة للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فر منه واما حذف النون التي هي علامة الرفع في الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم لاجتماع النونات قوله ولا يدخلها الخفيفة اي لا يدخل الخفيفة المثنى وجمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده واما مع المثقلة فلان النون المدغمة وان كانت ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد متحرك ولا يجوز عند سيبويه ايضا الحاقها بنحو اضربان بنون الوقاية واضربان نعمان لان نون الوقاية ونون نعمان ليستا بلازمتين واما يونس والكوفيون فيجوزون الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث فبعد ذلك اما ان يبقى النون عندهم ساكنة وهو المروي عن يونس لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من المد كقراءة نافع محياي في قراءة ابي عمرو واللاي وفوطم التقت حلقتا البطان ولا شك ان كلما اوردوا في مقام الشذ وذ فلا يجوز القياس عليه واما ان يتحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله تع ولا تتبعان بتخفيف النون واعلم ان كلا من الخفيفة والثقيلة عند سيبويه اصل براسها وعند اكثر الكوفيين والمثقلة اصل المخففة قوله وهما في غيرهما اي النونان في غير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء قوله كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحاق النون بها وقد بينا نحن حكم جميعها في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو روا واغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو روي واغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو ره واغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول اغزن وارمن بحذف الواو كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امراة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض ويضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة نحو اخشين كاخشي الرجل قوله فان لم يكن بارزا وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون كالمتصل اي كالكلمة المتصلة وفيه بالف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا قال لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا زبدة كلامه ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في ارضوا وارضى متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذن كالمتصل على اطلاقه بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل والمنفصل اذا سئل مثلا لم يحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذفت في اخش وارم واغز ولم ضممت الواو في اخشوا الرجل وكسرت الياء في ارضي الامر ولم يحذف في كلمة ارموا الرجل وارمي الغرض وكل علة تذكرها في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول فما فائدة الحمل وانما يحمل الشيء على الشيء اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه بل يشابهه من وجه

تحريك للساكنين في اضرب الرجل

عدم دخول الخفيفة المثنى وجمع المؤنث

وان كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالادغام في نون الوقاية ونون نعمان ٣

فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم تثبت العلة في المحمول لحمل ان على الفعل المتعدي وان لم يكن في ان العلة المقتضية
للرفع والنصب كما كانت في المتعدي قوله والمخففة يحذف للساكنين وذلك اذا اتى المخففة ساكن بعدها كقوله
لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه حط الهاء عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل
اذا تجرد عن المانع وهو الاضافة واللام بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون
اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل فالتنوين يحذف في ابن وابنة بالشرط المذكور قياسا
وفي غيره ضرورة كقوله وحاتم الطائي وهاب المئي والنون الخفيفة يحذف للساكنين مطلقا قال سيبويه عن يونس
انه اذا جاء بعد نون المخففة في اضربان واضربنان ساكن يبدلها همزة مفتوحة نحو اضرباء الرجل واضربناء الرجل قال
سيبويه لم يجوز الحاق الخفيفة بالمثنى فالقياس حذفها للساكنين كما يحذف اتفاقا في المفرد عن المذكر والمؤنث
جمع المذكر فيسقط الالف ايضا في اللفظ للساكنين واذا وقف على فعل في اخره نون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني
انه يقلب المفتوح ما قبلها الفا نحو اضربا في اضربن قال سيبويه وقياس مذهب يونس في اضربان واضربنان ان تقلب
النون الخفيفة الفا فيمد فيها المدة الطولى بقدر الفين وقال الزجاج لو مدت الالف وطال مدها ما زادت على
الالف لانها حرف لا تكرير ولا يؤتى بعدها بمثلها قال السيرافي ليس هذا الذي انكره الزجاج بمنكر وذلك انه يقدر ان
المد الذي يزاد بعد النطق بالاولى يراد به الف اخرى لم تنفصل عن الاولى ولم يتميز ويحذف في الوقف المضموم ما قبلها
والمكسور قبلها نحو اضربن واضربن وكان يونس يقول ابدلها واوا بعد الضمة في نحو اخشون وياء في نحو اخشين فاقول اخشوا
واخشي قال الخليل لا ارى ذلك الا على مذهب من قال من اهل اليمن هذا زيدو ومررت بزيدي وهي غير فصيحة واما في نحو
اضربن واضربن فيقول يونس اضربوا واضربي وفاقا لغيره في اللفظ الا ان الواو والياء عنده عوضان من النون وعند
غيرهما الضميران المردودان بعد حذف النون كما يجيء وتقول في هل يضربن وهل تضربن هل يضربوا وهل تضربي
بلا نون والواو والياء بدلان من المخففة عنده وعند غيره هل يضربون وهل تضربين والواو والياء ضميران ردا بعد
حذف نون التوكيد كما يجيء وتقول في هل يضربن وهل تضربن هل يضربوا وهل تضربي بلا نون والواو والياء بدلان
وعند غيره هل يضربون وهل تضربين والواو والياء ضميران ردا بعد حذف نون التوكيد مع رد النون التي سقطت
لاجل نون التوكيد كما يجيء قوله فيرد ما يحذف يعني اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما ازيل في الوصل
بسببها من الواو والياء وحدهما كما تقول في اضربن واضربن واخشون واخشين اضربوا واضربي واخشوا واخشي او من
الواو والياء مع النون التي بعدهما كما تقول في هل يضربن وهل تضربن وهل تخشون هل تخشين وهذا ايضا بناء على انهم
قدروا النون المخففة للوقف معدومة من اصلها العدم لزومها الفعل بخلاف التنوين فان الوقف على جائي قاضي
على الافصح بغير رد الياء لكون التنوين لازما اذا لم يكن مانع فكانها ثابتة ايضا مع عروض الحذف هذا اخر شرح المقدمة
والحمد لله على انعامه وافضاله بتوفيق اكماله وصلواته على محمد وكرام اله وقد تم تمامه وختم اختتامه في الحضرة المقدسة
الغروية على مشرفها صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة ست وثمانين وثمانمائة ولنذكر احكام هاء السكت
وان كان المص ذكر بعضها في التصريف وحي في التذكر والانكار وشين الكشكشة وسين الكسكسة اما هاء السكت
فهي هاء تزاد في اخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين احدهما اذا كان اخرها الفا والكلمة حرف او اسم عريق في البناء
نحو لاه وذاه وهناه وذلك لان الالف حرف خفي فاريد بيانها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة فلا بد من مد الالف فيتبين
وما في الاسماء المتمكنة نحو افعى وحبلى او العارضة البناء نحو لا مثنى فلا تزيد هاء السكت اما نحو التباس هاء السكت بهاء الضمير
المضاف اليه فان الاسم العريق في البناء لا يضاف منه الا كم ولدن ولدى واما لكون الاعراب مقدرا في الف افعى و شبهه
الحركة الاعرابية في لا مثنى وسنذكر انها لا تلحق المتحرك بحركة اعرابية او شبه الاعراب واما الف نحو هذا وهؤلاء فليس
الحركة الاعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكان الالف حرف صحيح ايضا لكان متحركا بحركة بنائية نحو هو وهي وهؤلاء ولا تلحق
الهاء ساكنا اخر غير الالف المذكورة سواء كان واوا او ياء في الندبة نحو واغلاماه وواغلامكموه وواغلامكيه وفي الانكار
نحو الاميراه والاميروه والاميريه لقصدك الى زيادة مد الصوت فيهما وثاني الموضعين اذا وقفت على كلمة بحركة الاخر بحركة
غير اعرابية ولا مشبهة بالاعرابية لبيان تلك الحركة الا انه اذ لو لم ترد الهاء لسقطت الحركة للوقف وانما لم يبين الاعرابية
لعروضها وسرعة زوالها وذلك قولك هما جلانه وضاربانه ومسلمونه وهنه وضربته وعصابه وقاضيه وغلاميه وهوه
وهيه وابنه وكيفه وغير ذلك ودخولها فيما قبل اخره ساكن اقوى من دخولها فيما قبل اخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنا
لو سكن الاخر ولم يلحقوها النونات في الامثلة الخمسة نحو يضربانه ويضربونه وتضربينه لان النون علامة الرفع

اذا انضم بعدها
وذلك في الوصل
النطق بها واذا
وذلك في الوقف
حتى لمن ان اخر الكلمة
مفتوحة فلذا
وصلت بحرف لبين
جوهرها واختاروا ان

فهي كالحركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين ان يقال نظلمه وضربته للالتباس بضمير المقصود وفي ضربته بالمفعول
به ايضا وليس بشيء لان الخليل حكى انطلقه عن العرب ولو كان اللبس مانعا لم يقولوا اعطيتكه وانه وليته ولعله واعلمنه
وقد استعملوا في بعض ذلك الالف مكان الهاء المشابهة لها وذلك في انا وحيهلا ولم يلحقوها آخر نحو لا رجل وخمسة
عشر لعروض حركة البناء فلم تشبه بذلك حركة الاعراب كذا لم يلحقوها آخر الماضي المجرد لانها انما حركة كما ذكرنا في بابه
لمشابهة المعرب فكانت حركتها اعرابية فلم يقولوا ضربه واذا كانت الكلمة مما ذهب لامها جزما او وقفا فان بقيت على حرف
واحد فلحاق هاء السكت واجب نحو ره وقه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء بالساكن وان كانت على اكثر من حرف واحد نحو
اغز وارم واخش ولم يغزه ولم يرمه ولم يخشه فالهاء في مثلها ليست بواجبة لكنها الزم ههنا منها في نحو ثمه ومسلمونه لان ثم
اذا الوقف بالهاء سكنت آخر الكلمة بعد حذف حرف منها وهو اجحاف وهي في نحو اعه وانه في قولك ان تع اعه وان تن
انه الزم منها في اغزه ولم يرمه لان الاجحاف ههنا اكثر لو سكن العين وذلك بحذف الفاء واللام واسكان العين وبعض
العرب لا يلحقون هاء السكت من المتحرك الآخر الا ما حذف من آخره شيء ولا يقفون على ما لم يحذف منه شيء كانا
ولعل وليت وسائر ما ذكرناه الا بالاسكان وروى يونس وعيسى بن عمر ان بعض العرب يقف على المحذوف الآخر ايضا نحو
اغز وارم بالاسكان من غير هاء قال سيبويه هذه اقل اللغتين والحاق الهاء في ما الاستفهامية المحذوف الفها بعد حرف الجر
كلام وعلام اكثر من حذفها واما في ما المجرور بالاضافة نحو مجيء م ومثل م فالهاء عند الوقف لازمة كما في ره وقه وقد يجيء
تعليل ذلك في باب الوقف انشاء الله تع وقد يحذف هاء السكت في الدرج كهمزة الوصل الا اذا اجري الوصل مجرى
الوقف كقوله تع هلك عني سلطانيه خذوه وصلا وحقها السكون وان وقعت بعد الالف لان اجتماع الساكنين محتمل
في الوقف ويجوز كسرها من بينها وصلا بعد الالف اجراء للوصل مجرى الوقف اما بالضمة تشبيها لها بهاء الضمير او بالكسرة
للساكنين وروى على الوجهين يا مرحباه بحمار عفراء واما سين الكسكسة وهي لغة بكر بن وائل فهي السين التي تلحقها
بكاف المؤنث في الوقف اذ لو لم تلحقها لسكنت الكاف فيلتبس بكاف المذكر وجعلوا ترك السين في الوقف علامة للمذكر
فيقولون اكرمكس منكس فاذا وصلوا لم يأتوا بها لان حركة الكاف اذن كافية في الفصل بين الكافين وقوم من العرب يلحقون كاف
المؤنث الشين في الوقف فاذا وصلوا حذفوا وغرضهم ما مر في الحاق السين وناس كثير من تميم ومن اسد يجعلون مكان
كاف المؤنث في الوقف شينا قال تضحك مني ان رأتني احترش ولو حرشت لكشفت عن حرش وذلك ايضا للغرض المذكور
وانما ابدلوها شينا لانها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحلق لانها ليست حلقية وقد يجري الوصل مجرى
الوقف فيقال انش ذاهبة قال فعيناش عيناها وجيدش جيدها سوى ان عظم الساق منش دقيق واما حرف الانكار
فهي زيادة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما
ذكر كما تقول مثلا جاءني زيد فيقول من يقصد تكذيبك وان زيدا انيه اي كيف يجيئك فهذه العلامة بيان انه
لا يعتقد انه اتاك او يقول ذلك من لا يشك في هذا وكيف لا يجيئك وقال الاخفش ان هذه الزيادة موضوعة لانكار كون المذكور
على ما ذكر فقط فان اريد انكار كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه الهزء والتهكم فكانه يقول كيف لا يجيئك زيد وانت الجليل العظيم
كقوله تع ذق انك انت العزيز الكريم هذا قوله والاولى ان يقال انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على التهكم وانما تلحق هذه
الزيادة بشرط الوقف والانكار بهمزة الاستفهام بلا فصل بينها وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم بما بعده او كان استفهاما
على الحقيقة لا على وجه الانكار لم تلحق وكذا لا تلحق مع الهمزة والمذكور بقول او ما هو بمعناه نحو اتقول زيدا او اتكلم زيد و
الاغلب مع حصول الشرائط وقصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركته اعرابية كانت او بنائية نحو
اذهبتوه لمن قال ذهبت وانا انيه لمن قال انا فاعل وقد يجاز زيدت مدة الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق العلامة
بما يصح المعنى به كما تقول حالة من جملة كلامك فتقول لمن قال ذهبت واذهبتاه ومنه حكاية سيبويه سمعنا من قيل له اتخرج
ان اخصبت البادية فقال اانا انيه منكرا لرأيه ان يكون على خلاف ذلك ولو حكى لقال اتخرجونيه ثم نقول آخر الكلمة اما ان
يكون ساكنا او متحركا والساكن اما حرف علة او صحيح فالاول نحو جاءني القاضي ورأيت القاضي ورأيت المعلى وزيد يغزو وحكمه
ان يزاد على آخره مثل آخره فيجتمع ساكنان فتحذف اولهما نحو القاضيه والمعلاه ويغزوه وان كان الساكن صحيحا
تنوينا كان او غيره فلا بد من تحريكه بالكسر للساكنين فلا يكون زيادة الانكار اذن الا الياء نحو ازيدنيه والم تضربيه وان
كان متحركا فمدة الانكار على وفق تلك الحركة بنائية كانت او اعرابية فيكون بعد الضمة واوا وبعد الفتحة الفا وبعد الكسرة
ياء نحو ازيدوه واعمراه وانا زيدنيه وآلاميروه فليس مدة الانكار اذن كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها الفا الا عند اللبس ويجوز
للثاني تلحق مدة الانكار اذن كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها الفا الا عند اللبس ويجوز ان يلحق مدة الانكار بان زيد

سين الكسكسة

اذا التي قرينتها ما شاء من الحبش والعجم

حرف الانكار

ان زيدا جاءك ويكر ان لا يجيئك فكانه يقول من يبك

اذا فصله

لراى نفسه

مما ذكرت الشائل

بعد المذكور

بعد المذكور مدخلا في اوله همزة الاستفهام فلا يكون المدة اذن الا ياء لانك تكسر نون انس للساكنين وزيادة ان لزيادة
البيان والايضاح لان حرف المد والهاء خفيان فهو زائد كما في ان نفعل قال المص الظاهر انهم لم يزيدوا ان الا فيما آخره
ساكن محافظة لذلك الساكن لانه لم يرد ان يحرك الساكن ان كان صحيحا او يسقط ان كان مدة ورد مجيئها بعد المتحرك
في انا انيه لان نون انا متحرك واجاب بان الزيادة انما تكون في حال الوقف والوقف على انا بالالف فصار وان لم يكن
ثمه الف لتجي ان بعده في حكم الموقوف عليه بالالف ولو لم يزد ان لقيل انا بحذف احد الالفين وقياس ما قالوا ان يقال
المعلي انيه والقاضي انيه وا يغزوانيه ان اريد زيادة ان فهذا الذي قاله من تخصيص ان بالساكن آخره لم يجئ في كلام النحاة
وانما هو قياس منه ثم اعلم انه يجوز الانكار والحكاية مع ترك مدة الانكار وان كان الكلام وقفا واما اذا اردت الوصل
فانه يجب ترك الزيادة نحو ازيدا يا فتى كما تترك العلامات في من حين تقول من يا فتى وانما يجوز اثبات التنوين ههنا
في حال الوقف لقصد الحكاية ومع زيادة الانكار يتوسط التنوين ويبقى الهاء موقوفا عليه فلا يستنكر بقاء التنوين
في الوقف ومدة الانكار تقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف وغير ذلك نحو ازيد او عمرنيه فيمن قال لقيت
زيدا او عمرا وازيد الطويلاه واذا قال ضربت عمرا قلت اضربت عمراه فتدخل همزة الانكار على الجملة والمفرد على اي قسم
شئت من اقسام الكلام بخلاف الف الندبة كما مر في المنادى ولا بد في حال الوقف من هاء السكت ههنا واما حرف
التذكر فليس في كلام فصيح وانما يكون ذلك اذا نطق من يتكلم بكلمة ولا يريد ان يقف فيقطع كلامه فيصل آخر تلك
الكلمة بمدة تجانس حركتها ان كان متحركا كما يقول في قال ويقول وفي العالم فالا يمد فتحة اللام الى ان يتذكر ماسني
ويصله به ويقولوا ومن العامي ويصله بياء ساكنة ان كان الآخر ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره نحو هذا سيفي
اذا اردت سيف من صفته كيت وكيت وتقول في قد فعل قدي وفي الالف واللام نحو الحارث مثلا
الي والي وان كان آخره ساكنا حرف مد نحو القاضي والعصا ويغزو يمد ذلك
ذلك الحرف الى ان يتذكر ولا تجتلب مدة اخرى ويجوز ان يقال
انك تجتلبها وتحذف الاولى كما قيل في مدة الانكار ولا يلي هذه
الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار
لان هذه انما تزاد اذا لم يقصد الوقف

والله اعلم بالصواب
قد تمت الكتاب
بعون الملك

في يوم الثلثاء عشر شهر جمادى الاولى في الحادي بعد سبعين الو ثمانين بعد الالف من الهجرة النبوية قد ضعف عباد الله تعالى
محمد هادي ابن ابراهيم الطالقاني حامدا الله تعالى على نعمه ومصليا على نبيه محمد وآله الطاهرين وسلم تسليما كثيرا دائما كاملا

كتاب احياء الموات

الحال اما اذا علم السبق استحق السابق ثم المتاخر فيبقى استحقاقه مستصحبا اما اذا جهل الحال فلتكافؤهما فى السبق والتاخر وتحقق الاقرب الى اول النهر فى احدهما فيختص بالا
لان الماء يكون عنده قبل المتاخر ومثله ما لو احيوا دفعة واحدة **قوله** ويحبس على من دونه حتى ينتهى سقيه للزرع الى الشراك وللشجر الى القدم وللنخل الى الساق ثم يرسل
دونه ولا يجب الارسال قبل ذلك وان تلف هذا هو المشهور بين الاصحاب وهو اختيار الشيخ فى ط وقال فى بيان الاعلى يحبس على الاسفل للنخل الى الكعب وللزرع الى الشراك وقد روى
ابن ابرهيم ان النبى قضى به فى وادى مهزور بالزاء او لاثم الراء وهو واد قريب المدينة وقيل بتقديم الراء وتاخير الزاء نقله ابن بابويه عن شيخه محمد بن الحسن وقال انها كلمة فارسية
هو من هز الماء والهز بالفارسية الزائد عن المقدار الذى يحتاج اليه على كل حال فالعمل على المشهور **قوله** فان لم يفضل عن الاول شىء او عن الثانى فلا شىء للباقين
لسبقه **قوله** ولو كانت ارض احدهم مختلفة فى العلو والهبوط سقى كلا على حدته اذ لو سقيا معا لزاد الماء فى المنخفضة عن الحد السائغ شرعا فيخرج عن المنصوص
الثانى فى القرب من الراس قسم بينهما انما يقسم بينهما اذا احييا او بامع ذلك فى الاحياء او جهل الحال فيقسم بينهما على نسبة الاحتياج لان الاولوية منوطة بالحاجة
اقرع اى فان تعذر ذلك وهو القسمة بينهما فالحق لهما ولا اولوية فى التقدم والفرض انه لا يمكن الجمع فلا بد من القرعة **قوله** فان لم يفضل عن احدهما سقى من خرجت
حقه ثم يتركه للاخر وليس له السقى بجميع الماء لمساواة الاخر له فى الاستحقاق اذا خرجت القرعة لاحدهما نظر فيه اما ان يكون من خرجت القرعة له اذا سقى مقدار
حاجته وهو المقرر للنخل والشجر والزرع هذا عند احيائه الى السقى عادة يفضل للاخر من المدة التى لا يفسد فيها زرعه قبل انقضائها اولا فان كان الاول فلا بحث بل يسقى
اخرجت القرعة حتى ينتهى حاجته ثم يرسل الى الاخر فيسقى حاجته كذلك وهذا القسم تركه المص لظهوره وان كان الثانى لم يكن لمن خرجت القرعة له ان يسقى مقدار حاجته
الاخر كله او بعضه بل ينظر الى مقدار زمان السقى لهما ومقدار زمان صبر الزرع عنه وعدم تلفه فالظاهر فى هذا القسم تساوى الزمان الثانى الاول لان الفرض
كفايته فى الثانى سقى الاول بمقدار ما قصر به الزمان الثانى او وزع على كل من المالك الاول والثانى فيسقى الاول مقدار حقه وهو ما يبقى بعد اسقاط حصته من التوزيع
حاجته جميعا ثم يرسله الى الثانى مثاله لو كان زمان سقى الاول كافيا للذى اخرجته القرعة ستة ايام والاخر مثلها والتى تمانية ايام فلكل منهما اربعة ايام ولو تفاوتا فى ذلك
زمان سقى الاول ستة ايام والاخر اربعة ومجموع المدة التى لا يبقى الزرع بعدها ثمانية ايام فللاول ثلثة اخماس ثمانية ايام وللاخر خمساها فاذا انقضى ثلثة اخماس الثمانية الايام
الماء الاول وهو من اخرجته القرعة الى الثانى المساواة لهما فى اصل الاستحقاق وان كان الثانى قدره باعتبار اختلاف الارض فلا يجوز استيثار احدهما على الاخر بشىء من الماء **قوله**
تقدم التقديم جواب عن سؤال مقدر تقريره اى فائدة للقرعة وقد حكمنا باستوائهما فى السقى وجوابه فائدتها تقديم احدهما على الاخر ولولا القرعة لم يتحقق ذلك لعدم
يلزم من القرعة لم يتحقق ذلك لعدم الاولوية وسقوط الاستحقاق الثابت شرعا بل لا يجوز لان القرعة فى الامر المشكل الا فى الامر المعلوم الثبوت شرعا والانتفاء **قوله**
مع الاسفل اى الحكم فى المساواة بين القرب من راس النهر يخالف حكم الاعلى مع الاسفل حيث انه يستوفى حاجته وان افضى ذلك الى تلف زرع من دونه والفرق انه لا حق للسافل الا
حاجة الاعلى وما نحن فيه الحق لكل من المالكين على طريق الاشتراك هذا تحقيق هذا المبحث وان كان فى عبارة المص بعض المنافاة فان قوله فان لم يفضل عن احدهما غير محتاج
بل المحتاج اليه هنا الا يفضل عمن اخرجته القرعة ثم مطلق عدم الفضل لا يكون شرطا للحكم المذكور بل الشرط ان لا يفضل بقدر الحاجة وقوله وليس له السقى بمقدار حاجته
علی هذا ينحصر الضرر فى جانب الاخر **قوله** ولو كانت ارض احدهما اكثر قسم على قدرها لان الزائد مساو فى القرب فيستوى ما يصلح دليلا والتوضيح تعليل المص ان مناط الاستحقاق العرفى
فى الزائد فيكون الاستحقاق ثابتا فيكون الحق على قدر الجميع **قوله** ولو احيى انسان ارضا على هذا النهر لم يشارك السابق بل يقسم له ما يفضل عن كفايتهم وان كان
فى راس النهر لان العبرة فى السبق بالتقدم فى الاحياء والسابق فيه هو السابق فى الاستحقاق **قوله** وليس لهم منعه من الاحياء اى ليس لاربابه الاملاك على النهر السابقين الا
يريد الاحياء بعدهم فى الارض التى هى اقرب من ارضهم الى فوهة النهر او المساوية لها فى ذلك لعموم من احيى ارضا ميتة فهى له فان قيل يلزم من ذلك لطول الزمان وجهل الحال
احق او مساو فى الاستحقاق فليكن لهم المنع كما فى الدرب المرفوع اذا اراد احد من اهله فتح باب او دخل من بابه فان لهم المنع حذرا من الشبهة بمرور الازمان قلنا الفرق بينه
حق لارباب الدرب فلهم المنع عن حقهم واما الارض العليا او المساوية فالفرض انها موات لا حق لاحد فيها والناس فيها شرع **قوله** الجارى من نهر مملوك شرع من المباح **قوله**
اجرى فيه الماء اولا لان الاحياء النهر للانتفاع اما اجراء الماء فهو بمنزلة الزرع فى الارض المحياة فهو انتفاع فان الماء يملك بالاجراء فيه كما يملك الصيد بوقوعه فى الحبالة المنصوبة
قوله ويملكون الجارى فيه على راى خلافا للشيخ فان المحكى عنه انهم لا يملكون ماءه ولكن يكونون اولى وكانه يحتج بظاهر قوله الناس شركاء فى ثلثة النار والماء والكلا
بحمله لان المراد به المباح دون المحوز وما جرى مجراه والاصح انهم يملكونه **قوله** فان وسعهم او تراضوا والا قسم على قدر انصبائهم بان يجعل خشبة صلبة ذات ثقب متساوية
على قدر حقوقهم فى مصدم الماء ثم يخرج من كل ثقب ساقية مفردة لكل واحد انما اعتبر فى الخشبة الصلابة لئلا يتاثر من الماء على مرور الايام فيتفاوت فى الثقب واعتبر
استواءها واستواء امكانها ووجهه انه لولا ذلك لادى الى تفاوت خروج الماء من الثقب فيخرج من بعضها الماء قليلا ومن البعض كثيرا للتفاوت فى العلو والانخفاض
فى الاشتراط استواء الماء على الثقب ما لاستوائها او لاستواء الماء او لغمر الماء اياها جميعا بحيث يخرج الماء من مجموع كل واحدة من الثقب واذا تساوت الحقوق فلا بحث فى
تساوى الثقب ما اذا تفاوتت فلا بد من عدد يخرج منه جميعها صحاحا فلو كان لواحد نصف وللاخر ربع وللاخر الباقى فلا بد من اربع ثقب ولو كان لواحد ربع وللاخر سدس والباقى
للباقى فلا بد من اثنى عشر ثقبا مضروبا اثنين فى ستة او ثلثة فى اربعة واعلم ان قوله ثم يخرج من كل ثقب ساقية مفردة لكل واحد لا ينطبق على جميع الصور انما ينطبق
اذا استووا فى الحقوق فيكون حق كل واحد منحصرا فى الثقب اما مع التفاوت فلا لو جود التعدد ومن ثم لم يحسن تفريع قوله فلو كان لاحدهم نصفه وللاخر ثلثه وللثالث سدسه
على قوله ثم يخرج من كل ساقية مفردة لكل واحد **قوله** ويصح المهاياة وليست لازمة اذ ليس معاوضة محضة حقيقة فانما يصح ان اجعل نصيب كل واحد معلوما مضبوطا
او الساعات او اقل او اكثر والمدار على الضبط وعدم التفاوت ومتى رجع احدهم قبل استيفاء بعض نوبته سواء كان الراجع قد استوفى نوبته ام لا ضمن المستوفى للاخر اجرة
من النهر للمالك التى اجرى الماء فيها ما قال فى كره فان قيل الماء مثلى فكيف يضمن الاجرة قلنا لما تعذر ضبط الماء المستوفى امتنع ايجاب مثله وقيمته فلم يبق الا الرجوع
الذى استوفى فيه فوجبت الاجرة على حسب **قوله** واذا اجعل نصيب انسان فى ساقية سقى بها ما شاء سواء كان له شرب من هذا النهر او لا الضمير فى قوله سواء كان له يعود الى
كان ما شاء سقيه من هذه الساقية له شرب من هذا النهر ولا يجوز ان يعود الضمير الى قوله انسان لان الفساد المعنى وانما كان له ذلك لان هذا الماء لصاحبه يصنع
خلافا للبعض العامة حيث قال لو كان النهر مباحا بدون رضا الباقين حذرا من حصول الشبهة بمرور الايام ولا اقف على تصريح به **قوله** وكذا البحث فى الدولاب نسقى ما شاء بغير

تم السبق



